

الموسوع الجنائية

جنتري محمد الملك

الجزء الخامس

عقوبة - قتل وجرح وضرب



الموسم عند الجنائزية

تأليف

جندي عبد الملك بك

المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية

الجزء الخامس

عقوبة - قتل وجرح وضرب

الطبعة الثانية

دار العالم للتحقيق

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

فهرس

الجزء الخامس من الموسوعة الجنائية

صفحة

١	في العقوبة
٧	الباب الأول - في نظرية العقاب
٧	الفصل الأول - في تعريف العقوبة والغرض منها
١٥	الفصل الثاني - في صفات العقوبة
٢٨	الفصل الثالث - في تخفيف العقوبات
٣٩	الباب الثاني - في أنواع العقوبات
٣٩	الفصل الأول - في العقوبات البدنية
٥٣	الفصل الثاني - في العقوبات السالبة للحرية
٥٣	الفرع الأول - أهمية العقوبات السالبة للحرية والنصران للكونان لها
٥٦	الفرع الثاني - بيان العقوبات السالبة للحرية
٧٠	الفرع الثالث - مبدأ تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
٧٩	الفرع الرابع - في نظام السجون
٧٩	البحث الأول - في نظام السجون بوجه عام
٩٤	البحث الثاني - في نظام السجون في مصر
٩٤	الفرع الخامس - في النظم للكفالة لنظام السجون
٩٤	البحث الأول - في بيان هذه النظم
٩٨	البحث الثاني - في الافراج الصرطي
١٠٥	الفصل الثالث - في العقوبات المالية
١٠٥	الفرع الأول - في العقوبات المالية بصفة عامة
١٠٧	الفرع الثاني - في الغرامة
١٠٧	للبحث الأول - محرميات
١٠٩	للبحث الثاني - في صفات الغرامة
١٢١	للبحث الثالث - في تقدير الغرامة
١٢٤	للبحث الرابع - في تحصيل الغرامة
١٢٧	الفصل الرابع - في العقوبات التبيية والتكفيلية
١٢٨	الفرع الأول - في الحرمان من الحقوق وللزايان المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع
١٢٨	للبحث الأول - محرميات
	للبحث الثاني - وجوه الحرمان التي ترجع الى عدم أهلية المحكوم عليه
١٣٩	بجنوبة جنائية

١٣٣	المبحث الثالث — المجر القانوني
١٤٠	الفرع الثاني — في الزل من وظيفة أميرة
١٤٣	الفرع الثالث — في مراقبة البوليس
١٤٣	المبحث الأول — عموميات
١٥١	المبحث الثاني — في الأحوال التي تطبق فيها المراقبة
١٦٣	المبحث الثالث — في آثار المراقبة
١٨١	المبحث الرابع — متى تنقضى المراقبة
١٨٦	الفرع الرابع — في المصادرة
١٨٦	المبحث الأول — في تعريف المصادرة وصفاتها
١٨٨	المبحث الثاني — في القواعد العامة للمصادرة
١٨٩	المبحث الثالث — في المصادرة كعقوبة
١٩١	المبحث الرابع — في المصادرة للنظام العام
١٩٣	الفصل الخامس — في العقوبات المحزنة
١٩٧	الفصل السادس — في الوسائل التي يمكن أن عمل محل العقوبة
١٩٩	الباب الثالث — في تمدد الجرائم
١٩٩	الفصل الأول — في التعدد المقصود في هذا الباب والعقاب عليه
٢٠٦	الفصل الثاني — قاعدة تمدد العقوبات في حالة تعدد الجرائم
٢٠٩	الفصل الثالث — القيود والاستثناءات لقاعدة تعدد العقوبات
٢٠٩	الفرع الأول — قيود تعدد العقوبات أو التمدد للقيود
٢١٠	القيود الأول : جب الأشغال الشاقة للسجن والمحبس
٢١٤	القيود الثاني : أقصى مدة للعقوبات المتعددة
٢١٥	الفرع الثاني — الاستثناءات التي يعتضاهها لا تطبق سوى العقوبة الأشد
٢١٦	المبحث الأول — التعدد المعنوي للجرائم
٢١٨	المبحث الثاني — اجتماع عدة جرائم تربطها وحدة الفرض
٢٢٧	المبحث الثالث — الأحكام التي تجري في حالي التعدد لمنصوص عليها في المادة ٣٢ ع
٢٣٩	المبحث الرابع — استثناءات من حكم المادة ٣٢ ع فقرة ثانية
٢٤٠	الباب الرابع — في انقضاء العقوبات
٢٤٠	الفصل الأول — في وفاة المحكوم عليه
٢٤١	الفصل الثاني — في الغفر من العقوبة
٢٤٧	الفصل الثالث — في الغفر الشامل
٢٥١	الفصل الرابع — في إعادة الاعتبار
٢٦٨	في العود
٢٧٠	الفصل الأول — عموميات
٢٧٩	الفصل الثاني — في شروط العود

٢٩٤	الفصل الثالث — في آثار الود
٢٩٤	الفرع الأول — نظرة عامة
٢٩٥	الفرع الثاني — التليظ العام بسبب الود
	الفرع الثالث — التليظ الخاص بسبب الود المتكرر الذى يقع من بعض المجرمين
٢٩٨	المضادين على الاجرام
٢٩٨	المبحث الأول — محرمات
٣٠١	المبحث الثاني — التليظ المنصوص عليه في المادتين ٥١ و ٥٤ ع
٣٠٧	المبحث الثالث — التليظ المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٣ ع
٣١٦	المبحث الرابع — تأثير التليظ الخاص على طبيعة الجريمة
٣١٩	الفصل الرابع — في إثبات الود وبانه في الحكم
٣١٩	الفرع الأول — في إثبات الود
٣١٩	المبحث الأول — إثبات وجود الأحكام السابقة
٣٢٧	المبحث الثاني — إثبات شخصية المتهم
٣٢٩	الفرع الثاني — في بيان الود
٣٣٤	في الغش الذى يقع في المعاملات التجارية
٣٣٥	في جرائم هذا الباب
٣٣٦	الفصل الأول — في الغش في جنس البضاعة المبعة
٣٤٣	الفصل الثاني — في غش الأخرى والمواد الغذائية والأدوية
٣٥٦	الفصل الثالث — في الغش في مقدار الأشياء المتقضى تسليمها
٣٦٢	الفصل الرابع — في تقليد العلامات والبيانات التجارية
٣٧٢	الفصل الخامس — في تعطيل المزايدات
٣٨١	الفصل السادس — في التسبب في علو أو إعطاط الأسعار أو الاحتكار
٣٩٢	في الفعل القاضح المخجل بالحياة
٣٩٣	الفصل الأول — في الفعل القاضح الملقى
٣٩٣	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٣٩٤	الركن الأول : الفعل المادى
٤٠١	الركن الثاني : الملاية
٤٠٨	الركن الثالث : القصد أو الخطأ
٤٢١	المبحث الثاني — في بيان الواقعة في الحكم
٤٢٢	الفصل الثاني — في الفعل القاضح غير الملقى
٤٢٦	في مك الاختتام
٤٣٤	في القانون الجنائى
٤٣٩	الباب الأول — في نظريات وسائل عمومية

صفحة

الفصل الأول — في تعريف القانون الجنائي وطبيعته وموضوعه ومركزه في التفريع وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى	٤٣٩
الفصل الثاني — في أساس حق العقاب	٤٦١
الفصل الثالث — في الفرض من العقوبة وفي آثارها وصفاتها وفروضها وتقديرها	٤٦٩
الفصل الرابع — في تاريخ العقاب وتطوره	٤٧٤
الفصل الخامس — في تطور القانون الجنائي في مصر	٤٧٧
المعهد الأول : عهد قدماء المصريين	٤٧٧
المعهد الثاني : من فتح العرب إلى عصر محمد علي باشا	٤٩٣
المعهد الثالث : من ولاية محمد علي باشا إلى سنة ١٨٨٣	٥٠٢
المعهد الرابع : من إنشائها المحاكم الأهلية إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية	٥٠٧
المعهد الخامس : من اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية إلى الآن	٥١٨
الفصل السادس — في الاجرام في مصر	٥٤٠
الباب الثاني — في دائرة تطبيق القانون الجنائي	٥٥٢
الفصل الأول — في قاعدة ألا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون	٥٥٢
المبحث الأول — في القاعدة وتاريخها وتطورها	٥٥٢
المبحث الثاني — في مصادر القانون الجنائي	٥٥٤
المبحث الثالث — في تفسير القوانين الجنائية	٥٦٢
المبحث الرابع — في إصدار القوانين والعنايتها	٥٦٦
الفصل الثاني — في سريان القوانين الجنائية بالنسبة للزمان	٥٦٨
المبحث الأول — في قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي	٥٦٨
المبحث الثاني — في قوانين الجرائم والعقوبات أو القوانين الموضوعية	٥٧١
المبحث الثالث — في قوانين الإجراءات والترتيب والاختصاص أو القوانين الشكلية	٥٨٢
المبحث الرابع — في القوانين المتعلقة بالتقادم والتي تحدد المواعيد أو الشروط اللازمة لرفع الدعوى أو لطمس في الأحكام	٥٨٦
الفصل الثالث — في سريان القوانين الجنائية بالنسبة للمكان	٥٩٢
المبحث الثاني — ما هو الأقليم الذي يطبق فيه القانون الجنائي المصري	٥٩٤
المبحث الثالث — ما هي المحرمات التي ترتكب في خارج القطر ويطبق عليها القانون الجنائي المصري	٦٠٤
المبحث الرابع — الآثار التي يمكن أن تكون في مصر للأحكام الصادرة من المحاكم الأجنبية	٦١٥
الفصل الرابع — في سريان القانون الجنائي بالنسبة للأشخاص	٦١٩
المبحث الأول — الأشخاص المعنوي من تطبيق القانون الجنائي بمقتضى القانون الداخلي	٦١٩
المبحث الثاني — الأشخاص المعنوي من تطبيق القانون الجنائي بمقتضى القانون الدولي	٦٢١

صفحة	
٦١٤	البعث الثالث — الأشخاص اللغون من قضاء المحاكم الأهلية
٦٣٣	المطلب الأول — العهد السابق على اتفاق موترو
٦٣٣	المطلب الثاني — مركز الأجانب بعد اتفاق موترو
٦٤٢	المطلب الثالث — في إثبات الجنسية وتغييرها
٦٤٥	البعث الرابع — في إقامة الأجانب بمصر وفي إعدامها
٦٥٣	في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
٦٧٠	في القتل والمجرم والضرب
٦٧٥	الفصل الأول — موميات
٦٨٣	الفصل الثاني — في القتل السد
٦٨٣	الفرع الأول — في تعريف القتل السد وأركانه
٦٨٣	الركن الأول: لزحاق روح لإنسان على قيد الحياة
٦٨٥	الركن الثاني: قتل بحسب نية القتل
٦٩٧	الركن الثالث: قصد القتل
٧٠٨	الفرع الثاني — في عقاب القتل السد
٧٠٨	الفرع الثالث — في رقابة محكمة النفس وبيان واقعة القتل في الحكم
٧٢١	الفرع الرابع — في الظروف المشددة للقتل السد
٧٢٣	البعث الأول — في القتل السد مع سبق الإصرار أو التردد
٧٢٣	المطلب الأول — موميات
٧٢٤	المطلب الثاني — في سبق الإصرار
٧٣٦	المطلب الثالث — في التردد
٧٣٧	المطلب الرابع — في عقاب القتل مع سبق الإصرار أو التردد
٧٣٧	المطلب الخامس — في بيان سبق الإصرار أو التردد وفي رقابة محكمة النفس والإبرام
٧٤٤	البعث الثاني — في القتل بالسدم وفي إعطاء مواد ضارة بالصحة
٧٤٤	المطلب الأول — في القتل بالسدم
٧٥٥	المطلب الثاني — في إعطاء المواد الضارة بالصحة وفي غش الأسرة أو
٧٦١	أثأ كولات أو الأدوية بواسطة خلطها بغير ضرر بالصحة
٧٦١	البعث الثالث — في القتل السد المرتبط بجناية أو المرتبط بجناية
٧٦٢	حالة اقتران القتل بجناية أخرى
٧٦٧	حالة ارتباط القتل بجناية
	في اشتراك أكثر من شخص واحد في المجرمين
٧٧٤	في عقاب القتل المقتدر بجناية أخرى أو المرتبطة بجناية
٧٧٥	في بيان البراءة والحكم

٧٧٦ الفصل الثالث — في الجرح والضرب محمداً
 ٧٧٦ القرم الأول — محمولات
 ٧٧٩ القرم الثاني — في أركان جرعة الجرح أو الضرب محمداً
 ٧٧٩ الركن الأول : الجرح أو الضرب . . .
 ٧٨٣ الركن الثاني : التصديق الثاني . . .
 ٧٨٧ القرم الثالث — في أنواع جرعة الجرح أو الضرب وفي ظروفها المتعددة . .
 ٧٨٧ البحث الأول — قواعد عامة . . .
 ٧٩٤ البحث الثاني — في جرعة الضرب المتضمن للموت . . .
 ٨٠٠ البحث الثالث — في جرعة الجرح أو الضرب التي نشأت عنه طاعة مستديرة
 ٨٠٧ البحث الرابع — في جرعة الجرح أو الضرب التي نشأت عنه مرض أو عجز
 ٨٠٧ عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . . .
 ٨١٢ البحث الخامس — في جرعة الجرح أو الضرب التي لم يبلغ درجة الجسامة المتقدمة
 ٨١٣ البحث السادس — في الضرب الحاصل من عصابة توافق أعضاؤها على الصدى المخ
 ٨١٧ القرم الرابع — في بيان واحة الضرب في الحكم . . .
 ٨٢٣ الفصل الرابع — في أسباب الإباحة والظروف المخففة في أحوال القتل والجرح والضرب
 ٨٢٤ البحث الأول — في الاستفزاز . . .
 ٨٢٨ البحث الثاني — في الأحوال التي يرجع سبب الإباحة فيها إلى ترخيص القانون
 ٨٢٨ المطلب الأول — في حق التأديب . . .
 ٨٣١ المطلب الثاني — في أعمال التطبيب والجراحة . . .
 ٨٣٣ المطلب الثالث — في الإصابات التي تحدث من الألعاب الرياضية . . .
 ٨٣٥ البحث الثالث — في رضا الجاني . . .
 ٨٣٧ البحث الرابع — في الاستدراك . . .
 ٨٣٨ البحث الخامس — في إصابة الشخص نفسه . . .
 ٨٣٩ البحث السادس — في المازورة . . .
 ٨٤٠ الفصل الخامس — في القتل والجرح خطأ
 ٨٤٠ البحث الأول — محمولات . . .
 ٨٤٢ البحث الثاني — في أركان جرعة القتل والجرح خطأ
 ٨٤٢ الركن الأول : فعل القتل أو الجرح . . .
 ٨٤٣ الركن الثاني : الخطأ . . .
 ٨٥٠ الركن الثالث : راجلة السببية . . .
 ٨٥٧ للبحث الثالث — في بيان الواقعة في الحكم . . .
 ٨٥٩ البحث الرابع — في عقاب الجريمة . . .
 ٨٦٠ البحث الخامس — تطبيقات . . .

في العقوبة

De la peine

المواد ١٣ إلى ٣٨ ع (تأجيل للمواد ٥ إلى ٥٥ ع ف)

ملخص

الباب الأول — في نظرية العقاب

الفصل الأول — في تعريف العقوبة والنقض منها . تعريف العقوبة ٢٥١ — النقص من العقوبة ٣ — الأدوار التي مرت بها أسس العقاب ٤٠ — عصر الانظام الفردي ٥ — عصر الردع والتكفير ٦ — عصر الرحمة والانسانية ٧ — العصر العلمي أو العصر الحديث ٨ إلى ١٥

الفصل الثاني — في صفات العقوبة . بيان هذه الصفات ١١ — قانون العقوبات ١٢ إلى ١٦ — العقوبة غير المينة للغة ١٧ إلى ٢٥ — المساواة في العقاب ٢١ —

شخصية العقوبات ٢٤ إلى ٢٥

الفصل الثالث — في تقسيم العقوبات . عقوبات الجنائيات والجناح والمخالفات ٢٦ إلى ٣٠ — العقوبات الأصلية والعقوبات النجبة والتكميلية ٣١ إلى ٣٦ — العقوبة الحقيقية وتباير الأمن ٣٧ — العقوبات المؤبدة والعقوبات المؤقتة ٣٨ — العقوبات البدنية والمقيدة للحرية والأدوية والمالية ٣٩ — تقسيم العقوبات في فرنسا إلى مؤلة ومعية وإلى عادية وسياسية ٤٠ و ٤١

الباب الثاني — في أنواع العقوبات

الفصل الأول — في العقوبات البدنية . تعريف العقوبات البدنية والنقض منها ٤٢ — مقارنة بين القوانين القديمة والقوانين الحديثة من حيث تطبيق العقوبات البدنية ٤٣ — عقوبة الاعدام وحركة الثالث ٤٤ — تبرير عقوبة الاعدام ٤٥ و ٤٦ — الحالات التي تطبق فيها عقوبة الاعدام ٤٧ — الضمانات التي تكفل حسن تطبيق عقوبة الاعدام ٤٨ و ٤٩ — تنفيذ عقوبة الاعدام ٥٠ و ٥١ — الفاء عتية التنفيذ ٥٢ — عقوبة الضرب وجل من حاجة اليها ٥٣

الفصل الثاني — في العقوبات السالبة للحرية

الفرع الأول — أهمية العقوبات السالبة للحرية والمنصران للسكونان لها . تسمية ٥٤ — أهمية العقوبات السالبة للحرية ٥٥ — مدتها ٥٦ — نظامها ٥٧ — تقسيمها ٥٨

الفرع الثاني — بيان العقوبات السالبة للحرية ٥٩

- (١) الأشغال الشاقة . ترميزها ٦٠ — تاريخها ٦١ — طبيعتها ٦٢ — مدتها ٦٣ — تخفيف تنفيذها رحمة بالشيخ والنساء ٦٤ — الاعتقال في المحل الخاص بالمجرمين اللطادين على الاجرام وتشبيهه بالأشغال الشاقة ٦٥
- (٢) السجن . ترميزه وطبيعته ٦٦ — مدته ٦٧
- (٣) الحبس . ترميزه ٦٨ — تاريخه ٦٩ — طبيعة كل من نوعي الحبس ٧٠ و٧١ — دائرة التطبيق القانوني لكل من نوعي الحبس ٧٢ — الأحوال التي يكون فيها الحكم بالحبس مع الشغل إجباريا ٧٣ — الأحوال التي يكون فيها الخيار للقاضي بين نوعي الحبس ٧٥ — تخفيف النيابة في هذه الحالة الأخيرة ٧٦ — مدة الحبس ٧٧ — الحد الأقصى ٧٨ — الحد الأدنى ٧٩ — تطبيق القاضي لعقوبة الحبس ٨٠ و٨١ — خطر الحبس لمدد قصيرة ٨٢ — اختيار القاضي بين الحبس والغرامة ٨٣ — هل من المناسب الجمع بين الحبس والغرامة أو للصرف ٨٤ — حق اختيار الشغل بدل الحبس ٨٥

الفرع الثالث — مبدأ تنفيذ العقوبات السالبة للحرية . مبدأ المدة ٨٦ — إذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطيا ٨٧ و٨٨ — إذا كان المحكوم عليه حبس احتياطيا ٨٩ — العقوبات التي يستتبع منها الحبس الاحتياطي ٩٠ — علة استنزال الحبس الاحتياطي ٩١ — نظام الاستنزال في التصرفات الأجنبية وفي القانون للصري القديم ٩٢ و٩٣ — للمدة التي يشملها الحبس الاحتياطي ٩٤ و٩٥ — ختم الحبس الاحتياطي في القضايا المفضولة أو المحكوم فيها بالبراءة من العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها في قضايا أخرى ٩٦ و٩٧ — طريقة احتساب مدة العقوبات السالبة للحرية وطريقة استنزال مدة الحبس الاحتياطي منها ٩٨ و٩٩

الفرع الرابع — في نظام السجون

المبحث الأول — نظام السجون بوجه عام . أنظمة السجن المختلفة وقيمة كل منها ١٠٠ — نظام الجمع بين المسجونين ١٠١ — نظام الفصل ليلا ١٠٢ — نظام الاغتراد نهارا وليلا ١٠٣ و١٠٤ — نظام التدرج أو النظام الارشدي ١٠٥ — مذهب الاجاد ١٠٦ إلى ١٠٨ — تطور العلم الجزائي ١٠٩ إلى ١١٠

المبحث الثاني — نظام السجون في مصر ١١٢

الفرع الخامس — في التنظيم للكافة لنظام السجون

المبحث الأول — في بيان هذه النظم ١١٣ — مراقبة السجون ١١٤ — رعاية المسجونين المخرج عنهم ١١٥ — الوسائل المؤدية إلى تخليد السجن أو تصغير مدته : لإيقاف التنفيذ الأفراج العرطى والصفح القضائي ١١٦ — حق اختيار الشغل ١١٧ — مراقبة المخرج عنهم ١١٨ — إطاعة الاعتبار ١١٩

البحث الثاني — في الافراج العرطي . - ترقه ١٢٠ - موضعه من النظام الجزائي ١٢١ - الفرض منه ١٢٢ - صدره ١٢٣ - من يجوز الافراج عنهم تحت شرط ١٢٤ - شروط الافراج تحت شرط ١٢٥ - من يمنع الافراج تحت شرط ١٢٦ - حالة الفرج عنه تحت شرط ١٢٧ - (١) حالة قبل انتهاء مدة عقوبته ١٢٨ لل ١٣٠ - (٢) حالة بعد انتهاء الافراج ١٣٢ و ١٣١ - (٣) حالة بعد انتهاء مدة العقوبة بدون إلغاء ١٣٣ .

الفصل الثالث — في العقوبات المالية

الفرع الأول — في العقوبات المالية بصفة عامة ١٣٤ لل ١٣٧

الفرع الثاني — في الغرامة

البحث الأول — مميزات . تعريف الغرامة ١٣٨ - قيمة الغرامة كوسيلة لثقل ١٣٩ و ١٤٠

البحث الثاني — في صفات الغرامة . الفكرة العامة ١٤١ - الغرامة عقوبة ١٤٢ - يجب أن تكون قانونية ١٤٣ - ويجب أن تكون شخصية ١٤٤ لل ١٤٤ - الغرامة عقوبة متحركة بين أنواع الجرائم الثلاثة ١٤٥ - الغرامة كفوف أصلية ١٤٨ - الغرامة كفوف أصلية اختيارية ١٤٩ - الغرامة كفوف إضافية تكميلية ١٥٠ - الفرق بين الغرامة والتوضعات أو الرد ١٥١ و ١٥٢ - الفرق بين الغرامة والدرط الجزائي ١٥٣ - الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة المدنية ١٥٤ لل ١٥٦ - الغرامات المالية في مسائل الجفرك ١٥٧

البحث الثالث — في تحديد الغرامة . تحديد القانون للغرامة ١٥٨ لل ١٦٩ - تحديد القاضى للغرامة ١٦٢ لل ١٦٤

البحث الرابع — في تحصيل الغرامة . من له حق الحصول على الغرامة ١٦٥ - من يؤجل تحصيل الغرامة ١٦٦ - كيف تحصيل الغرامة ١٦٧ - استغلال الحبس الاحتياطي من الغرامة ١٦٨ - جواز تحصيل الغرامة ١٦٩ - الضمانات التي تكفل تحصيل الغرامة ١٧٠ - التنفيذ الجبرى ١٧١ - التضامن في الغرامات النسيئة ١٧٢ - الاكراه البدنى ١٧٣ - حق اختيار التقل بدل الاكراه البدنى ١٧٤

الفصل الرابع — في العقوبات النجبة والتسكيلية . بيان هذه العقوبات ١٧٥ لل ١٧٧

الفرع الأول — في الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥٠ ع .

البحث الأول — محمولات: أصل المادة ٢٥٠ ع ١٧٨ - طبيعة الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥٠ ع ١٧٩ و ١٨٠ - قسم ١

المبحث الثاني — وجوه الحرمان التي ترجع إلى عدم أهلية المحكوم عليه بغتوبة

جناية ١٨٢ إلى ١٨٤

المبحث الثاني — المجرم القانوني . تعريفه ١٨٥ — عقبه ١٨٦ — صفاته

١٨٧ — الأحكام التي يرتب عليها المجرم القانوني ١٨٨ — مدة المجرم

القانوني ١٨٩ — آثار المجرم القانوني ١٩٠ — (١) عدم أهلية المحكوم

عليه للدخول والتصرف ١٩١ إلى ١٩٥ — الجزاء المقرَّب على انعدام الأهلية

١٩٦ — (٢) تعيين قيم لادارة أموال المحكوم عليه ١٩٧ — طريقة

تعيين القيم ١٩٨ إلى ٢٠٠ — سلطة القيم ٢٠١ و٢٠٢

الفرع الثاني — في الزل من وظيفة أميرية . تعريفه وآثاره ٢٠٣ — صفاته ٢٠٤

— أصله ٢٠٥ — الحالات التي يطبق فيها : (١) في مواد الجنائيات ٢٠٦

— (١) في مواد البعج ٢٠٧

الفرع الثالث — في مراقبة البوليس

المبحث الأول — مسميات . تعريف المراقبة ٢٠٨ و٢٠٩ — فوائد ومضارها

٢١٠ — أصلها ٢١١ — صورها ٢١٢ — المراقبة في القانون المصري القديم

٢١٣ — تعديل أحكام المراقبة بالأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠

٢١٤ — المراقبة في قانون سنة ١٩٠٤ ، ٢١٥ — تعديل أحكام المراقبة

بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، ٢١٧ — صفات المراقبة ٢١٨

المبحث الثاني — في الأحوال التي تطبق فيها المراقبة

أولاً — كفوبة نجية ٢١٠ إلى ٢٢٥

ثانياً — كفوبة تكميلية ٢٢٦ — المراقبة كفوبة تكميلية اختيارية ٢٢٧

إلى ٢٣٠ — المراقبة كفوبة تكميلية إجبارية ٢٣١ و٢٣٢

ثالثاً — كفوبة أصلية ٢٣٣ إلى ٢٢٩

المبحث الثالث — في آثار المراقبة .

للطلب الأول — في القيود التي تجب بها حرية المحكوم عليه . الفكرة

العامة ٢٤٠ — بيان هذه القيود ٢٤١ — لاختيار محل الإقامة ٢٤٢

إلى ٢٤٩ — تغيير محل الإقامة ٢٥٠ و ٢٥١ — لاختيار السكن

وتغييره ٢٥٢ إلى ٢٥٤ — الواجبات المقرَّوبة على المراقب في محل

إقامته ٢٥٥ إلى ٢٥٨

الطلب الثاني — في الجزاء على مخالفة الأحكام الخاصة بالمراقبة ٢٥٩ إلى ٢٦٦

الطلب الثالث — آثار أخرى للمراقبة . دخول مكن المراقب ٢٦٧ —

تفتيش منزله ٢٦٨ — القبض على المراقب وحبه احتياطياً ٢٦٩

للمبحث الرابع — متى تنقضي المراقبة : حلول الأجل المحدد ٢٧٠ — اجتداء مدة المراقبة

وعدم إيقافها ٢٧١ إلى ٢٧٤ — الضم التاميل والضوء عن العقوبة ٢٧٥ —

التضادم ٢٧٦ — الاعضاء من المراقبة ٢٧٧ .

الفرع الرابع — في المصادرة .

المبحث الأول — في تعريف المصادرة وصفاتها . تعريف المصادرة ٢٧٨ —

المصادرة الملمة محظورة ٢٧٩ — المصادرة قبل قانون العقوبات السابق ٢٨٠ —

مصدر المادة ٣٠ ع ٢٨١ — صفات المصادرة ٢٨٢ و ٢٨٣

المبحث الثاني — في القواعد العامة للمصادرة ٢٨٤ — الأشياء القابلة

للمصادرة ٢٨٥ و ٢٨٦ — الآثار التي تترتب على المصادرة ٢٨٧

المبحث الثالث — في المصادرة كعقوبة ٢٨٨ إلى ٢٩٢

المبحث الرابع — في المصادرة لنظام العام ٢٩٣ و ٢٩٤

الفصل الخامس — في العقوبات المخزية . نظرية العقوبات المخزية ٢٩٥ إلى ٢٩٩ —

نصر المحكم على ثقة المحكوم عليه ٣٠٠ إلى ٣٠٢

الفصل السادس — في الوسائل التي يمكن أن تحمل محل العقوبة ٣٠٣ — إيقاف

التنفيذ ٣٠٤ — الترخيص ٣٠٥ — الصنع والانتازر ٣٠٦

الباب الثالث — في تعدد الجرائم والعقوبات

الفصل الأول — في التعدد المقصود في هذا الباب والغالب عليه . في تعدد العقوبات ومن

يكون ٣٠٧ — شروط التعدد ٣٠٨ — الشرط الأول : ارتكاب جريمتين أو

أكثر ٣٠٩ — الشرط الثاني : أن لا يكون صدر حكم نهائي من أجل إحدى

الجرائم عند ارتكاب الأخرى ٣١٠ — صور التعدد ٣١١ و ٣١٢ — مسألة

انقضاء على التعدد ٣١٣ — طريقة الجمع وطريقة الجب ٣١٤ و ٣١٥ — الطريقة

للمختلطة أو الوسط ٣١٦ — تاريخ التعدد في القانون المصري ٣١٧ و ٣١٨

الفصل الثاني — قاعدة تعدد العقوبات في حالة تعدد الجرائم . القاعدة ٣١٩ — تطبيق

هذه القاعدة على العقوبات السالبة للحرية ٣٢٠ — ترتيب تنفيذ العقوبات السالبة

للحرية ٣٢١ — تطبيق القاعدة على الغرامات ٣٢٢ — تطبيق القاعدة على

العقوبات النجبة والتكسيلية ٣٢٣

الفصل الثالث — القيود والاستثناءات لقاعدة تعدد العقوبات . يان هذه القيود

والاستثناءات ٣٢٤

الفرع الأول — قيود تعدد العقوبات أو التعدد القيد . يان هذه القيود ٣٢٥ —

لا تنطبق هذه القيود إلا بتنفيذ العقوبات ٣٢٦

القيد الأول : جب الأشغال النافعة للسجن والمحبس ٣٢٧ إلى ٣٢٨

القيد الثاني : أقصى مدة للعقوبات المصدرة ٣٢٨ إلى ٣٤٠

الفرع الثاني — الاستثناءات التي يختصها لا تنطبق سوى للعقوبة الأشد . يان

هذه الاستثناءات ٣٤١ — تنطبق هذه الاستثناءات بالتطبيق ٣٤٢

المبحث الأول — التعدد للنزوي للجرائم . الحالة للنصوص عليها في المادة ٣٢ ع

قرة أولى ٣٤٣ — حكمها ٣٤٤ — الاستثناء ظاهري ٣٤٥ —

تطبيقات ٣٤٦ — التمييز بين الصدد للنوى والتمييز بين عدة جرائم ٣٤٧
 البحث الثاني — اجتماع عدة جرائم تربطها وحدة الفرض . الحالة النصوص عليها
 في المادة ٣٢ عقرة ثانية ٣٤٨ — حكمها ٣٤٩ — متى يوجد الارتباط
 للنصوص عليه في المادة ٣٢ عقرة ثانية ٣٥٠ — تطبيقات ٣٥١ إلى ٣٥٣ —
 تشبيه هذه الصورة بغير أخرى ٣٥٤ إلى ٣٥٦

البحث الثالث — الأحكام التي تخبر في حالي الصدد النصوص عليها في
 المادة ٣٢ ع . ما يتناول هذا البحث ٣٥٧ — (١) العقوبة ٣٥٨ —
 جسامه العقوبات ~~بمقتضى~~ بالنسبة لبعض الآخر ٣٥٩ — العقوبات المنوعة من
 الصدد : العقوبات الأصلية ٣٦٠ — العقوبات البينة ٣٦١ — حكم العقوبات
 التكميلية ٣٦٢ — (٢) الملاحقة ٣٦٣ إلى ٣٦٦ — (٣) النعماء المحكوم
 فيه ٣٦٧ إلى ٣٦٩

البحث الرابع — استثناءات من حكم المادة ٣٢ عقرة ثانية ٣٧٠
 الباب الرابع — في اجتماع عقوبات . أسباب انقضاء العقوبات ٣٧١
 الفصل الأول — في وفاة المحكوم عليه ٣٧٢ و ٣٧٣
 الفصل الثاني — في الفو عن العقوبة . تعريفه ٣٧٤ — طبيعته ٣٧٥ — مفعوليه
 ٣٧٦ — من يملك حق الفو عن العقوبة ٣٧٧ — في مدى هذا الحق ٣٧٨ —
 فيما يترتب على الفو عن العقوبة ٣٧٩ إلى ٣٨٢
 الفصل الثالث — في الفو التام . تعريفه ٣٨٣ — طبيعته ٣٨٤ — مفعوليه
 ٣٨٥ — من يمنح الفو التام ٣٨٦ — من يطبقه ٣٨٧ — فيما يترتب على الفو
 التام ٣٨٨ إلى ٣٩٣

الفصل الرابع — في إعادة الاعتبار
 الفرع الأول — في إعادة الاعتبار على وجه الصوم ٣٩٤ إلى ٣٩٨
 الفرع الثاني — في إعادة الاعتبار القضاى . تعريف ٣٩٩ — من يجوز إعادة
 اعتباره ٤٠٠ إلى ٤٠٣ — شروط إعادة الاعتبار ٤٠٤ — العرط الأول :
 تنفيذ العقوبة ٤٠٥ — العرط الثاني : نعمة الاخبار ٤٠٦ و ٤٠٧ — العرط
 الثالث : وفاة الالتزامات المالية ٤٠٨ — ما يشترط بالنسبة لمن صدرت عليه
 عدة أحكام ٤٠٩ — اجراءات إعادة الاعتبار ٤١٠ — آثار إعادة الاعتبار
 ٤١٣ إلى ٤١٥

الفرع الثالث — في إعادة الاعتبار القانونى ٤١٦ و ٤١٧

المراجع

جلرو عقوبات طبعة ثالثة ج ٢ ص ٦٩ و جلرسون ج ١ ص ٣٨ وشوتو وحيل طبعة
 سلسة ج ١ ص ١٨ و بلاش طبعة ثانية ج ١ ص ٩٥ و جرانجولان ج ١ ص ١١١ وأحد

لك صفت من ٢٣٥ والأستاذ حسن جاد (التفريع المبرر المتمردون والشتبه فيهم ومراقبة البوليس) وموسوعات دالوز تحت كلمة (peine) ج ٣٥ من ٥٢٧ وملحق دالوز ج ١٢ من ٥٨٢

الباب الأول

في نظرية العقاب

الفصل الأول

في تعريف العقوبة والغرض منها

- ١ - تعريف العقوبة - العقوبة هي الجزاء الذي يوقع على مرتكب الجريمة لمصلحة الهيئة الاجتماعية (جلو ٢ ن ٤٦١ وجراتولان ١ ن ١٧٥).
- ٢ - وهي عبارة عن ألم يجيب الجاني جزاء له على مخالفته نهى القانون أو أمره.
- والمعقاب هو أذى يلحق بالمجرم في جسمه أو ماله أو حقوقه أو شرفه... الخ. (جلو ٢ ن ٤٦٢).
- وفكرة الألم هذه لا تنفصل عن نظرية العقاب، فهي التي تميزها العقوبة عن غيرها من الوسائل القسرية.
- وبذلك تختلف العقوبة عن تدابير البوليس التي تتخذ قبل ارتكاب الجريمة لتفاديها أو منع وقوعها.
- وتختلف عن الحبس الاحتياطي وضبط الأشياء المتحصلة من الجريمة

والأسلحة والأدوات التي استخدمت في ارتكابها وغير ذلك من الاجراءات التي قررها الشارع للوصول إلى تطبيق القانون الجنائي .

ويختلف أيضاً عن التعويضات المدنية التي يراد بها إصلاح الضرر الذي سببته الجريمة .

كما تختلف عن مصاريف الدعوى الجنائية التي يسأل عنها مرتكب الجريمة .
وتختلف كذلك عن الجزاءات التأديبية التي توقع بقصد المحافظة على كرامة الأعضاء الذين ينتمون إلى طائفة من العوائف أو يحترفون مهنة من المهن .

ويجب عدم الخلط بين العقوبة وتدابير الأمن (mesures de sûreté) التي أدخلت حديثاً في التشريعات الجنائية . فهذه التدابير تشبه العقوبات في أن الغرض منها حماية الهيئة الاجتماعية ، ولكنها تختلف عنها في أنها ترمى للوصول إلى هذا الغرض من طريق آخر غير إيقاع الألم .

٣ - الغرض من العقوبة — وليس الألم هو الغرض المقصود من العقوبة ، وإنما هو وسيلة لادراك غرض معين . أما الغرض النهائي من العقاب فهو حماية مصالح الجماعة بتوطيد النظام الاجتماعي . وهذا الغرض النهائي يختلف عن الأغراض المباشرة أي الآثار المترتبة على العقوبة ، وهي منع الجاني من العود إلى ارتكاب الجريمة — وهو ما يسمى بالحماية الخاصة (prévention spéciale) ومنع الغير من الاقتداء به — وهو ما يسمى بالحماية العامة (prévention générale) . وهذان الآثران يجب العمل على تحقيقهما وإدماجهما الواحد في الآخر بحيث لا تضحي الحماية الخاصة في سبيل الحماية العامة ولا الحماية العامة في سبيل الحماية الخاصة .

أما الحماية الخاصة فينظر فيها إلى شخص الجاني ، وهي ترمى تبعاً للنظرية

السائدة في عصر وقوع الجريمة إما إلى ردع الجاني أو إلى إصلاحه أو إلى استئصاله إذا لم يكن قابلاً للإصلاح .

وأما الحماية العامة فينظر فيها إلى الجريمة أى إلى العمل المادى وما يسيه من ضرر وبالتالي إلى النتائج التى تترتب عليه والتى يجب العمل على مقاومتها بفرض عقوبة من شأنها إرهاب الناس (جروا ن ١٤٤) .

٤ - وقد مرت الأسس التى بنى عليها العقاب على أدوار أو مراحل يمكن إرجاعها إلى أربعة عصور وهى : (١) عصر الانتقام الفردى ، (٢) عصر الردع والتكفير ، (٣) عصر الرحمة والانسانية ، (٤) عصر العلم أو العصر الحديث .

٥ - عصر الانتقام الفردى - فى العصر الأول عصر الممجية حيث لم تكن دول قائمة لها قوانين منظمة ، بل كان الناس يعيشون قبائل متفرقة لا يخضعون لسلطة عليا ولا يحتكون إلا للعرف ، كان الانتقام هو السبيل للعقاب . فإذا ارتكب أحدهم جريمة هبَّ المجنى عليه وأفراد عائلته أو قبيلته للأخذ بالتأثر من الجاني وعشيرته ، فتكون حرباً بين القبيلتين تنتهى إما بشفاء غلة الانتقام أو بالصلح على دية أو مال .

ولما أن نشأت السلطة العليا وقويت شوكتها حملت على حصر حق الانتقام وتخفيف وطأته ، فقيده بقانون أخذ لجاني بمثل ما فعل بالمجنى عليه (loi du talion) ، فالعين بالعين والسن بالسن . . الخ ، وأوجبت على القبيلة المعتدية التخلي عن الجاني (l'abandon noxal) إلى القبيلة المعتدى عليها حتى تتولى أمر مواخذته . وبعد أن كان الصلح اختيارياً أصبح جبرياً ، وصارت الدولة تتقاضى إلى جانب التعويض المسحق للمجنى عليه مبلغاً من المال كسمن لتدخلها .

٦ - عصر الردع والتكفير - وفي العصر الثاني عندما استقر نظام الدولة وتوطدت سلطتها استبدلت بالعقوبة المالية والتعويض الشخصى العقوبة البدنية كتعويض للضرر الاجتماعى الناشئ عن الجريمة . وكان الغرض من العقاب إلام الجانى حتى يكفر عن ذنبه وإرهاب غيره من الناس بهذا الألم حتى لا يفسجوا على منواله (expiation et intimidation) . وترجع فكرة التكفير إلى الآراء الدينية التى كانت سائدة فى ذلك العصر ؛ ولما تقلص نفوذ رجال الدين وزالت الصبغة الدينية عن الشرائع الجنائية حلت فكرة الابتقام للجماعة (la vengeance sociale) محل التكفير عن الذنوب

وإذ كان العقاب مبنياً على فكرة الارهاب كانت العقوبات على درجة كبيرة من الشدة والصرامة ، وكانت تتضمن ضرباً كثيرة من التعذيب والتشويه . فضلاً عن ذلك لم يكن جميع الناس متساوين أمام القانون ، بل كانت العقوبات تختلف باختلاف مركز المذنب فى الهيئة الاجتماعية كما أنها لم تكن محددة بل كانت متروكة لتحكم القضاة . وهذا العصر يشمل فى أوروبا القرون الوسطى وعهد الثورة الفرنسية .

٧ - عصر الرحمة والانسانية - وفى القرن الثامن عشر قام الفلاسفة والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية فى أوروبا ينددون بفكرة التكفير والأرهاب ويسترضون على قسوة العقوبات وصرامتها ، فأدت مجهوداتهم إلى فتح عصر جديد هو عصر الرحمة والانسانية (période humanitaire) .

وتقوم الإصلاحات التى استحدثت فى هذا العصر على أساسين :
 (الأول) أن المجرم لإنسان حر عاقل والجريمة عيب فى إرادته .
 (والثانى) أن العقوبة يجب أن يقصد بها إصلاح المجرم أكثر من إرهابه .
 وقد كان لنظريه الرحمة والانسانية تأثير كبير على التشريعات الجنائية الأوروبية ، وعلى الخصوص التشريع الفرنسى (مصدر التشريع المصرى) . فقد غنى فى

قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩١ بتلطيف العقوبات، وحذفت منه أنواع العذاب التى كانت تابعة للعقوبات السالبة للحرية، واكتفى فى تنفيذ عقوبة الاعدام بمجرد إزهاق الروح، وأنقصت الأحوال التى يحكم فيها بهذه العقوبة من ١١٥ إلى ٣٢ حالة، وألغيت العقوبات المؤبدة، واستبدل بنظام العقوبات التحكيمية نظام العقوبات الثابتة، وتقررت قاعدة أن « لا عقوبة إلا بقانون ». ولكن قانون سنة ١٧٩١ لم يسفر عن نتائج مرضية لأنه لم يكن يسمح بتتويع العقاب وجعله مناسباً لحالة كل جان، إذ كان يحول دون ذلك نظام العقوبات الثابتة، وأدى تخفيف العقوبات إلى اضطراب الأمن العام. ولذلك صدر قانون سنة ١٨١٠ مشعباً بفكرة المنفعة أو المصلحة الاجتماعية (l'utilité sociale) التى نادى بها بعض الفلاسفة. فقد شددت العقوبات المؤقتة وزاد فى الحالات التى تستوجب الحكم بالاعدام وأعاد العقوبات المؤبدة. أما فيما يختص بتقدير العقوبة فقد وضع هذا القانون حلاً وسطاً بين التحكم فى العقاب وبين نظام العقوبات الثابتة، إذ خول للقاضى شيئاً من سلطة التقدير يستعملها فى حدود النهاية الكبرى والنهاية الصغرى اللتين حددهما القانون.

ولكن ظهر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر مذهب آخر معارض للمذهب المنفعة وهو مذهب العدالة، ومحصله أن الغرض من العقوبة هو إعادة النظام الأدبى الذى أخلت به الجريمة، وأنه متى وقع الضرر تحتم الألم أو العقاب لتعويض هذا الضرر وإرضاء الشعور الأدبى.

وبعد ظهر مذهب جديد يرمى إلى التوفيق بين مذهبي المنفعة والعدالة ويسمى مذهب التوفيق (l'éclectique)، ومحصله أن العقوبة مقررة فى آن واحد لإرضاء الشعور الأدبى وحماية المجتمع، ولذا يجب أن لا تكون أكثر مما تقتضيه العدالة ولا أكثر مما تستدعيه الضرورة. وقد كان هذا المذهب أساساً للتعديلات التى أدخلت فى القانون الفرنسى سنة ١٨٣٢ ومن بينها إبدال

عقوبة الاعدام بمقوبات أخف منها في حالات كثيرة وإلغاء عقوبة الموت المدنى وتجنيع بعض الجنايات والتوسع في نظام الظروف المخففة حتى يتسنى تنويع العقاب وجعله مناسباً لحالة الجانى (راجع تفصيل ذلك في باب الظروف المخففة) .

وقد أثرت هذه النظريات أيضاً في تحسين نظام السجون وإعدادها لاصلاح المحكوم عليهم وتهيئتهم إلى استعادة مكانهم في الهيئة الاجتماعية .

٨ - العصر العلمى أو العصر الحديث - لكن النظريات الانسانية لم تحقق كل الآمال التي كانت معلقة بها . فقد لوحظ أن عدد الجرائم في ازدياد مستمر ، كما أخذ على هذه النظريات أنها تنظر إلى العمل الاجرامى من الوجهة المادية ولا تميز شخص المجرم ما يستحقه من الالتفات ، وأنها تحوم حول فكرة غير مقطوع بصحتها وهي أن المجرم إنسان حر في اختياره ومسئول أدياً عن أعماله . وعلى أساس هذا النقد ظهرت نظرية حديثة بدأت في إيطاليا منذ سنة ١٨٨٠ ونسبت لها المدرسة الإيطالية (L'école italienne) وهي ترى أن الانسان مسير لاخير ، مما أدى بها إلى استبعاد فكرة المسؤولية الادبية كأساس للعقاب ؛ وإما تستند إلى فكرة الكفاح الاجتماعى (la réaction sociale) ، فالمجتمع يكافح ويدافع عن نفسه ضد المجرم كما يدافع الجسم ضد المكروبات . وبمقتضى هذه النظرية يجب أن يقوم كفاح المجتمع ضد الجريمة على أساس الدراسة العلمية لشخص المجرم وللأسباب التي تدفع به إلى الاجرام . وقد اتخذت هذه النظرية شكلين مختلفين بحسب وجهة نظر مؤسسيهما : (أولهما) يعول على درس طبيعة الجناة (l'anthropologie criminelle) ، فيبحث عن أسباب الاجرام في شخص المجرم أى في تكوينه الطبيعى وفي صفاته الخلقية والادبية ، وهو يقسم المجرمين إلى خمسة أقسام : المجرم بطبيعته ، والمجرم المحتل العقل ، والمجرم بالمعاطفة ،

والمجرم بحكم العادة ، والمجرم بالصدقة . ولكل فئة من هؤلاء المجرمين جزاء يلائمه .

(وثانيهما) يعول على درس الوسط الاجتماعى للمجرم ، ويرى أن الاجرام يختلف باختلاف : (١) العوامل الطبيعية كأنطقس وطبيعة الأرض والفصول والمحصولات الزراعية ، (٢) والعوامل الاجتماعية كعدد السكان والاعتقادات الدينية وتكوين العائلة والتعليم وتعاطى المسكرات ... الخ . وقد فقد المذهب الأول الذى يعول على درس طبيعة الجانى كثيراً من أهميته . فقد اعترض عليه بأنه لا محل للفرقة بين المجرم بطبيعته والمجرم المختل العقل لأن مجرم النوع الأول وإن كان غير مجنون إلا أنه مسلوب الإرادة ما دام مطبوعاً على الاجرام ، فيجب أن يعامل معاملة المجرم من النوع الثانى . وكذلك لا محل للفرقة بين المجرم بالعاطفة والمجرم بالصدقة بل يجب اعتبارهما نوعاً واحداً . هذا فضلاً عن أن المميزات الخلقية لأنواع المجرمين لم يقم عليها دليل .

ومن المتفق عليه الآن عموماً على وجه التقريب ، أنه يجب أن يقام وزن لكل نوع من عوامل الاجرام المختلفة بحيث لا يجوز إغفال شئ منها ، ولا يقوم الخلاف إلا على القيمة النسبية لكل نوع ، وأنه مع التسليم بأهمية العوامل التى ترجع إلى شخص الجانى إلا أنه يظهر أن العوامل الاجتماعية لها أكبر أثر فى حدوث الجريمة .

على أن الفكرة التى قامت عليها النظرية الايطالية وهى إنكار وجود حرية الاختيار ليست فكرة مسلماً بصحتها . فمن الوجهة العملية قد أظهر الفلاسفة أنه إذا كان من المستحيل إثبات وجود الحرية الأدبية لدى المجرم فان إثبات العكس هو أيضاً من المستحيلات . ومن الوجهة العملية من السهل إدراك أن استبعاد وجود حرية الاختيار لدى الانسان بمجرد العقوبة من صفتها الرادعة ، ولذا فان الجنائين المصريين يتركون للفلاسفة مهمة البحث

في مسألة الحرية ويقفون على الحياد أمام هذه المسئلة الدقيقة .

٩ - ويظهر أن الاتجاه الغالب في الوقت الحاضر هو الاسترشاد بما تظهره التجارب بحيث ان أحسن نظام سياسى جنائى هو الذى يؤدى إلى نتائج أكيدة فيما يختص بالكفاح ضد الجريمة ، وهذه هى وجهة نظر الاتحاد الدولى لقانون العقوبات الذى أنشئ في سنة ١٨٨٠ وحلت محله منذ سنة ١٩٢٤ الجمعية الدولية لقانون العقوبات .

١٠ - ويظهر أن النظرية السائدة في النظام الجنائى الحاضر هو الاصلاح الأدبى (la réforme morale) وعلى ذلك يكون الغرض من العقاب إصلاح الجانى ومعاونته على استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية . وعلى أساس هذه الفكرة أخذت الحكومات تعمل على إصلاح نظام السجون . وقد تحقق هذا الاصلاح بنوع خاص في الولايات المتحدة وإيطاليا وبلجيكا .

على أن هذه النظرية لا تنفى وجود غيرها . فهناك فئات من المجرمين يعتبرون غير قابلين للإصلاح ويجب العدول في حقهم عن كل أمل في هذا السيل ، ففى هذه الحالة يلجأ للعقوبة كوسيلة للاستئصال (moyen d'élimination) .

وهناك اتجاه يرى إلى العناية بجعل العقوبة وسيلة حماية وإرهاب عام (moyen de prévention et d'intimidation générale) موجهة إلى من تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم . وهذا الاتجاه مؤيد من الاتحاد الدولى لقانون العقوبات ومتبع في بعض البلاد كالألمانيا .

الفصل الثاني

في صفات العقوبة

١١ - بيان هذه الصفات — الصفات المشتركة بين جميع العقوبات
في القانونية والمساواة والشخصية .

١٢ - قانونية العقوبات (légalité des peines) — لا يجوز توقيع
العقوبة على الجاني إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة المختصة تقرر فيه أن
المتهم ارتكب الجريمة المنسوبة إليه . فأمورية القاضي الجنائي تناول أمرين :
(الأول) تقرير مسئولية المتهم ، إذ المسئولية هي أساس العقاب ؛
(الثاني) تعيين نوع العقوبة وتحديد مقدارها .

وقد كان تعيين العقوبة في العهد القديم متروكا لتحكم القاضي الذي
كان له أن يحكم بما يراه دون أن يكون له مرشد في أحكامه غير إرادته .
ونظام التحكم في العقاب (système des peines arbitraires) هو نظام منبوذ
من علماء القانون الجنائي جميعاً لأن القاضي الذي يملك هذه السلطة الواسعة
معرض لأن يتقادر تارة بحكم العادة أو الرأفة إلى تساهل يخل بالعقاب ، وتارة
بسبب الاشتزاز الذي تثيره في نفسه بعض الأفعال إلى التغالى في تقدير
العقوبة . وهذا التحكم في العقاب يتعارض مع نظرية العقاب نفسها ، لأن
القانون الجنائي ليس الغرض منه مجرد إيقاع العقوبة بالجاني بل أنه يرمى إلى
حماية الجاني من نزعات الرأي العام ونزعات القاضي نفسه . وقد قصت
الثورة الفرنسية على نظام التحكم في العقاب ، ولكنها بسبب التغالى في مقاومته
والافراط في تطبيق قاعدة أن « لا عقوبة إلا بنص » ، جاءت بنظام وإن كان

نقيضه الا أنه ليس خيراً منه . فقد نص قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩١ بالنسبة للجنايات على عقوبات ثابتة بلا حد أقصى ولا حد أدنى بحيث لا يجوز تشديدها ولا تخفيفها الا فى الأحوال الاستثنائية المنصوص عنها قانوناً . ويؤخذ على نظام العقوبات الثابتة (*systeme des peines fixes*) : (أولاً) أنه لا يسمح بمراعاة الفروق الموجودة بين الناس . (ثانياً) أنه يدفع القاضى الى مخالفة القانون ، فاذا رأى أن العقوبة القانونية صارمة جداً إما الى استبعاد الظروف المشددة أو الى الحكم بالبراءة . ونظراً لتلك العيوب قد أطرحت القوانين الحديثة نظام العقوبات التحكيمية ونظام العقوبات الثابتة وأنشأت على أنقاضه نظاماً لتقدير العقوبة بصفة قانونية . وبمقتضى هذا النظام يعين القانون العقوبة الخاصة بكل جريمة من الجرائم وفى الوقت نفسه يعطى القاضى الوسائل اللازمة لتتويع المعاب .

١٣ - وقد أدخل هذا النظام فى قانون العقوبات الأهلى الصادر فى سنة ١٨٨٣ ، ونص على قاعدة قانونية العقوبات فى المادة ١٩ منه ، ثم نقلت هذه القاعدة إلى القانون الصادر فى سنة ١٩٠٤ ثم إلى القانون الحالى الصادر فى سنة ١٩٣٧ بالمادة الخامسة منه التى تنص على أنه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به . . الخ » ، ووضعت فى الدستور المصرى بالمادة السادسة التى تقول « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها . » وبمقتضى هذه القاعدة ينفرد الشارع بحق إنشاء الجرائم وتعيين العقوبات الخاصة بها ، فليس للحاكم أن تقضى بعقوبة على أفعال لا يعاقب عليها القانون كما أنه ليس لها أن تقضى بعقوبات لم يقرها القانون أو قررها لتغير الحالة المنصوص عليها فيه . على أن تقدير القانون للعقوبة هو تقدير نسبي لأنه يترك للقاضى حتى ولو لم يستعمل الرأفة سلطة تقدير واسعة حتى يتسنى له جعل العقوبة مناسبة

في نوعها ومقدارها للحالة الفردية المطروحة أمامه .

(١) فيجوز للقاضي في دائرة العقوبة المقررة للجريمة أن يحدد مقدارها أو مدتها بين النهاية الكبرى والنهاية الصغرى ، وله في بعض الأحيان الخيار بين عقوبتين أو أكثر ، وأن يحدد أيضاً في هذه الحالة مقدار العقوبة أو مدتها في حدود النهاية الكبرى والنهاية الصغرى ، وله أن يقضى بعقوبة تكميلية كالمراقبة أو المصادرة مع العقوبة الأصلية التي يحكم بها إذا رأى محلاً لذلك في الأحوال التي يميز له القانون الحكم فيها بتلك العقوبة التكميلية

(٢) وللقاضي أن يخفف العقوبة المقررة للجريمة عند وجود عذر قانوني اختياري أو ظروف مخففة تقتضي الرأفة .

(٣) وله أن يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة .

(٤) وأن يستبدل بالعقوبات المقررة للجريمة وسائل التربية والتأديب في حق الأحداث المجرمين .

كذلك السلطة الإدارية التي تنفذ العقوبة لا تقتصر مأموريتها على التزام حدود حكم القاضي بل إنها خولت حق منح العفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو ابدالها بأخف منها ، وحق الافراج تحت شرط عن المحكوم عليهم الذين قضوا في السجن ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها على الأقل .

١٤ - وما ينبغي ملاحظته أن السلطات الثلاثة التي تشارك في تحديد العقوبة تنظر إلى وجهات مختلفة . فبما يتعلق بالمشرع يجب أن يكون العقاب رادعاً ، ولهذا الغرض يعين القانون العقوبة بوجه عام وبغض النظر عن الحوادث — (d'une manière générale et abstraite) فيقيس جسامة الجريمة بالخطر الذي يهدد الهيئة الاجتماعية ويضع لها عقوبة يفوق ألماً في نظره القائمة التي تعود على الجاني . ولا جناح على المشرع في اتباع هذه الطريقة لأنه لا يمكنه أن يلم بجميع الحوادث ، وكل ما يستطيع أن يفعله في هذا الموقف

هو تمكين السلطات الأخرى من جعل العقاب القانوني متناسباً لحالة الجاني الفردية وظروف الجريمة. وفيما يتعلق بالقاضي يجب عليه أن يبنى بحث حالة الجاني أكثر مما يبنى بتقدير جسامة الجريمة، وأن يحدد العقوبة بالنظر إلى الحادث المطروح أمامه (d'une manière concrète). وبمباراة أخرى يجب أن يكون حكم القاضي حريصاً عن تقديره لمسؤولية المتهم وخطره على الهيئة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالسلطة الإدارية يجب ألا يتجاوز خيبرها أن الهيئة الاجتماعية قد عهدت إليها بالمحكوم عليه لمجرد إلامه بل يجب أن تعتقد تمام الاعتقاد أنها تنفذ العقوبة عليه بقصد إصلاحه (بارون ٢٠٦ ن ١٦٤).

١٥ - وقد حكم بأن لقاضي الموضوع الحرية في تقدير العقوبة بحسب ما يراه بمقتضى سلطته الكاملة في تقدير جسامة الجريمة وذلك مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عنه في القانون (عق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٧ سنة ١٩٦٠ ق). وأن تقدير العقوبة راجع إلى السلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك (عق ٣ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٧٨ سنة ١٩٢٤ ق) وليس عليها قانوناً أن تبين الأسباب التي دعتها إلى التشديد أو التخفيف (عق ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١١٩٦ سنة ١٩٤٠ ق).

وأن تقدير العقوبة أمر موضوعي من حق محكمة الموضوع القضاء فيه بما تراه تبعاً لظروف الدعوى. ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستئنافية مخالفة لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بتقدير هذه الظروف. فإذا رأت المحكمة الاستئنافية خلافاً لما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى أن المتهم غير جدير بالشفقة فإن لها ذلك دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرهما (عق ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٠٠ سنة ١٩٤٠ ق). ولا يشترط على المحكمة إذا هي لم تبين علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم

لأن تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به (عق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ قضية رقم ٢٠٨٧ سنة ٣ ق). وأن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكل لتقدير محكمة الموضوع لا تسأل عنه حساباً ولا شأن لمحكمة النقض به (عق ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضية رقم ١٦٢٨ سنة ٤ ق).

١٦- لكن إذا كان القضاة ورجال الإدارة لهم من السلطة ما يسمع لهم بتخفيف العقوبة أو إقاصها أو إلغاؤها تنفيذها فهناك حاجز لا يمكن تخطيها، إذ أنهم لا يستطيعون أن يبرئوا شخصاً ثبتت إدانته ولا أن يرفعوا العقوبة عن الحد الأقصى الذي وضعه الشارع للقاضي أو وضعه القاضي للإدارة. ويرى كثير من المفكرين أن في هذا القدر ما يكفي لجعل العقاب مناسباً لحالة الجاني الفردية، بينما يرى غيرهم التوسع في الأمر والاختصاصية العقوبة غير المعينة المدة (sentence indéterminée).

١٧- العقوبة غير المعينة المدة - إن قاعدة عدم تحديد مدة العقوبة في الحكم هي نظرية حديثة في القانون الجنائي، أول من قال بها المدرسة الإيطالية، فإن العقاب على مقتضى تعاليم هذه المدرسة تارة تكون وظيفته الاستئصال وتارة الإصلاح. فإذا كان الجاني غير قابل للإصلاح وجب أن تكون عقوبته مؤبدة، وإذا كان قابلاً له يجب أن تكون العقوبة مؤقتة. ولكن تعيين نوع المجرم من الوجهتين الخلقية والاجتماعية لا يكون في يوم الحكم بل يجب مراقبة تطور اجرام المحكوم عليه كما تراقب تطورات المرض عند مريض في المستشفى، بحيث يعتبر الحكم كتذكرة مستشفى يفتح للمحكوم عليه أبواب السجن لا أكثر ولا أقل، ولا يغلى سبيله إلا بعد أن يصلح حاله. وقد كانت هذه المسألة مثار بحث ونقاش في البلاد الأجنبية، ولا سيما

في ألمانيا وفرنسا . وعرضت على مؤتمر العقوبات الدولي الثامن عشر المنعقد
بواشنطن عام ١٩١٠

ومن المسلم به أن العقوبة البدنية لا يمكن تحديد مدتها نهائياً في يوم الحكم ،
إذ قد تطرأ ظروف ليست في الحسبان من شأنها تغيير تقدير القاضى في
هذا الصدد .

وهناك طريقتان يمكن بواسطتهما مراعاة هذه الظروف وهما الافراج
الشرطى والعقوبة غير المعينة المدة ، ويراد بهما جعل عقوبة الحبس صالحة
للفرض الذى أعدت له وهو اصلاح المحكوم عليه وانهاضه من عثرته . ولكن
هاتين الطريقتين لم يكن حظهما واحداً ، فقد قبلت تشريعات البلاد المتقدمة
كلها تقريباً نظرية الافراج الشرطى بالارتياح التام ، إذ لا وجه للشكوى من
تقصير أمد العقوبة التى حددها القاضى عندما يتبين عدم فائدتها ، ولا ضرر
من تسليم المحكوم عليه مفتاح سجنه وتشجيعه على استعماله .

أما العقوبة غير المعينة المدة فلم تطبق حتى الآن إلا في بعض حالات
تظهر فيها هذه النظرية كوسيلة من الوسائل المؤدية لتنظيم العقاب واعداده
لاصلاح الجانى .

وتعتبر العقوبة غير المعينة المدة من العناصر الجوهرية في تدابير الأمن
(mesures de sûreté) لارتباطها بالفرض المقصود منها .

١٨ - وعدم تعيين مدة العقوبة إما أن يكون مطلقاً وإما أن يكون
نسبياً . فيكون مطلقاً إذا كان الحكم القاضى بالعقوبة لا يتضمن أى تحديد
خاص بمدتها ، فتكون المدة قصيرة أو تمتد إلى الوفاة حسب مشيئة سلطة
التنفيذ . وقد اتبعت هذه الطريقة في القانون الفرنسى الصادر في ٢٧ مايو
سنة ١٨٨٥ الذى نصر على عقوبة النفى (relégation) كعقوبة مؤبدة
وخول السلطة الإدارية حق تخفيضها لفائدة من يستحقه من المحكوم عليهم .

ويكون عدم التعيين نسبياً إذا كان الحكم يحدد مدة العقوبة بحسبها الأدنى والأقصى بحيث لا يجوز لسلطة التنفيذ الإفراج عن المحكوم عليه قبل انقضاء الحد الأدنى ولا إبقاؤه في السجن بعد انقضاء الحد الأقصى . ومن الأمثلة على ذلك عقوبة تحريم الإقامة في جهة معينة (l'interdiction de séjour) في القانون الفرنسي .

وقد جرت بعض التشريعات على تعيين الحد الأدنى للعقوبة دون الحد الأقصى كقانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ . وجرى بعضها على تعيين الحد الأقصى دون الأدنى كالقانون المصري ، فقد اتبع هذه الطريقة بالنسبة للجرائم المتتالية الإجرام إذ أجاز للقاضي في حالة الاعتقاد على ارتكاب بعض جرائم معينة أن يأمر بإرسال المجرم إلى محل خاص تعينه الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه ، على أن لا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين أو عشرين على حسب الأحوال (المادتين ٥٢ و ٥٣ ع) .

واتبعها أيضاً بالنسبة للمجرمين الأحداث إذ نص على أن كل مجرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع يبقى فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي ، ولا يجوز في أية حال إبقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمان عشرة سنة كاملة (المادة ٧٠ ع) ، وبالنسبة للأحداث المتشردين إذ نص في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ على أن الولد المتشرد الذي عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لها يجوز إخلاء سبيله بقرار تصدره إدارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الأكثر متى بلغ سنة ١٨ سنة كاملة (المادة ٢) .

وقد طبق الشارع المصري نظرية عدم التعيين المطلق في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسول إذ نص في مادته الثامنة على أنه : في جميع

لأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بإدخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة . . وطبقاً أيضاً بالنسبة للتهمين المعتوهين إذ نص في المادة ٢٤٩ ت ج على أنه : يجوز للنيابة متى كان المتهم مسجوناً احتياطياً أن تودعه في أحد محلات المجازيب بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الإدارة . . أما في غير هذه الحالة فتخبر النيابة جهة الإدارة وهي تتخذ ما يلزم لوضع المتهم في أحد مستشفيات المجازيب (المادة ٢٤٨ ت ج) .

ولم ينص القانون المصري على ما يتبع نحو المصابين بنقص جزئي في العقل كالمصابين بالنورستانيا أو المستيريا والمدمنين على السكر أو تعاطي المخدرات . ولا نزاع في أن هؤلاء الأشخاص ناقصي العقل يعتبرون مسئولين مسئولية مخففة عما يرتكبونه من الجرائم . وإنما يدور البحث حول النظام الذي يلائم حالتهم . وقد اقترح بعضهم أن يوقع عليهم بالتوالي عقاب جنائي وعلاج طبي مع البدء بالأول . ولكن الاجراء المناسب الذي نصت عليه معظم الشرائع الأجنبية هو أن يحجزوا في محلات خاصة يعالجون ويعاقبون فيها وفي الوقت نفسه لا يمكنون من الاضرار بغيرهم ، كنازل الصحة والحجز المنصوص عليها في المادة ٢١٩ من القانون الايطالي ، وملحقات العلاج النفسي المنصوص عليها في القانون البلجيكي للدفاع الاجتماعي . على أنه مهما يكن من أمر النظام الذي ينحصر لهؤلاء الأشخاص المعيين فإن الحكم الذي يقضى به لا يمكن أن يحدد مدته ، بل المعقول أن يتخذ بشأنهم إجراء مدته غير معينة (راجع جروج ٢ ن ٤٦٧ ص ٨٤) .

١٩ — وبموجب الفقهاء طريقة عدم التعيين النسبي إذ يرون فيها وسيلة فعالة لتفادي العقوبات القصيرة واتخاذ إجراءات في حق بعض المجرمين تناسب خطورة حالتهم .

أما طريقة عدم التعيين المطلق فتعارض مع نظرية العقوبة وتتفق بالعكس مع تدابير الأمن ، وذلك لأن العقوبة لها جانب أدبي لا يصح إغفاله ، فيجب أن تحمل في ذاتها ما يفيد استنكار الجريمة ومركبها ويشعر الناس بأنها إجراء عادل يراد به الحماية العامة ، بخلاف تدابير الأمن فانها وسائل تتخذ ضد أشخاص تستوجب خطورة حالتهم حجزهم مدة من الزمن طويلة أو قصيرة على سبيل العلاج أو التربية أو الأمن (جرو ٢٠ ن ٤٦٧ و ٤٦٨) .

٢٠ - بقيت مشكلة معرفة السلطة التي تشرف على تنفيذ العقوبة غير المينة المدونة وتحدد يوم الافراج عن المحكوم عليه . وقد كان الرأي الغالب في أول الأمر أنه لما كانت السلطة التنفيذية وعلى الأخص مصلحة السجون هي المختصة بتنفيذ العقوبات وجب أن يوكل إليها تحديد يوم الافراج . ولكن يؤخذ على هذه الطريقة أنها تجعل أمر الافراج متوقفاً في الواقع على رأي صغار المستخدمين من سجنائين ومرضى ومرافقين ، لأنهم بسبب احتكاكهم المستمر بالمسجونين أقدر من غيرهم على تقدير سلوكهم ، ولا يخفى أن رأي هؤلاء المستخدمين لا تتوفر فيه كل الضمانات المطلوبة من حيث الدراية وعدم التحيز .

وإنما تتحقق هذه الضمانات بدرجة أكبر بتدخل السلطة القضائية في الأمر ، بأن يعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة الطلبات الخاصة بالافراج ، وهذه تسترشد برأي الإدارة . وقد يعترض على هذا الحل بأن تدخل الهيئات القضائية باستمرار في شئون العقاب يعطلها عن أداء أعمالها ، ولكن هذا الاعتراض يسقط إذا كان الأمر يتعلق بقرار خطير لا يلجأ إلى اتخاذه إلا في أوقات متباعدة . وهذا النظام هو المتبع في قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ (مادة ٢٠٨) وفي القانون الألماني الصادر في سنة ١٩٣٣ وفي مشروع قانون العقوبات الفرنسي (مواد ٦١ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠) .

وهناك نظام مختلط أريد به الجمع بين مزايا النظامين السابقين وتغاضى عيوبهما، وهو ينحصر في تشكيل هيئة لتنفيذ أى لجنة مؤلفة من عنصر إدارى وعنصر قى وعنصر قضائى. وهذا النظام مقرر فى بلجيكا بالنسبة للأشخاص الناقصى العقل، إذ أوكل أمر الإفراج عنهم إلى لجنة مشكلة من قاض بصفة رئيس ومن محام وطبيب بصفة عضوين.

وقد اتبع الشارع المصرى هذا النظام المختلط بالنسبة للجرمين المعتادين على الاجرام إذا قضى فى المادة الرابعة من القانون الخاص بهم بتشكيل لجنة تؤلف من ستة أعضاء منهم ٣ يعينهم وزير العدل و٣ يعينهم وزير الداخلية ويكون من اختصاصها تفتيش المحلات المخصصة لهم فى أوقات معينة ورفع تقارير إلى وزير العدل عن سير المسجونين فيها؛ ولكنه اتبع النظام الإدارى فيما يتعلق بالأحداث المجرمين (المادة ٧٠ ع) والأحداث المتشردين (المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨).

٢١ - المساواة فى العقاب — الصفة الثانية للعقوبة هى المساواة .
فيجب أن لا تكون هناك فوارق بين الجناة ترجع إلى ظروف شخصية ،
وبنوع خاص إلى المركز الذى يشغلونه فى الهيئة الاجتماعية .

ومع ذلك فهذه القاعدة لها قيود : ذلك بأن العقوبات إذا كانت متساوية
من حيث القانون فهذا لا يفيد أن الألم الذى يلحقه كل منها بمن توقع عليه
هو واحد ، إذ مما لا شك فيه أن الألم يختلف تبعاً لبعض صفات فى المحكوم
عليه . فالحبس وقعه أشد على الفنى الذى يتمتع برغد العيش منه على المتسول
الذى لا ملجأ ولا وسيلة له للعيش . وقد لوحظ أن الأشخاص الذين يؤلمهم
العقوبة المقيدة للحرية هم أقل الناس فساداً إذ يؤلمهم الاختلاط بغيرهم من
المسجونين . وهناك عقوبة يتعذر فيها المساواة وهى الغرامة إذ القدر الواحد
من الغرامة يختلف أثره تبعاً لثروة المحكوم عليه فلما يبرر المقترحات الحديثة

التي ترمى الى إيجاد بعض التناسب بين مقدار الغرامة وإيراد المحكوم عليه . وفي التطبيق القضائي تراعى المحكمة الظروف الفردية الخاصة بالمتهمين بحيث أن المساواة في القانون يقابلها عدم المساواة في الواقع . وما يزيد هذا التناقض ظهوراً أن العقاب يرمى إلى أن يكون مناسباً في نوعه ومقياسه للحالة الفردية للجاني (جازو ٢ ن ٤٦٩) .

على أن عدم المساواة قد يوجد أيضاً من حيث القانون ، ففي بعض الأحيان يوجب المشرع على القاضي تشديد العقاب ماعادة اصفات معينة أو له وظيفة أو خدمة يؤديها الجاني . من ذلك أن صفة الخادم ظرف مشدد للجريمة السرقة بمقتضى نص المادة ٣١٧ عقرة ٧ ، ومعلوم أن نوع الجاني وسنه يؤثران على طريقة تنفيذ بعض العقوبات السالبة للحرية (انظر المادة ١٥ ع) .

٢٢ - شخصية العقوبات — من القواعد الأساسية في العلم الجنائي أن لا توزر وازرة وزر أخرى . فالجرائم لا يؤخذ بحريرتها غير جناتها ، والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ إلا في نفس من أوقعا القضاء عليه (غنن ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٥٨٣ سنة ٤٧ ق) .

٢٣ - ويرتب على قاعدة شخصية العقوبات أن المسئوليه عن أفعال الغير التي قررها القانون المدني الأهلى في المواد ١٥١ وما بعدها لا تسرى إلا على التعويضات المدنية والمصاريف ولا تمتد إلى العقوبات وخصوصاً عقوبة الغرامة . وقد نصت المادة ٢٣٨ ج على ذلك صراحة إذ قررت أن الأشخاص المسئولين عن حقوق مدنية يحكم عليهم بالمصاريف إذا اقتضى الحال ذلك وبالتضمنيات أيضاً ، لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلاً . ففيما عدا حالة الاشتراك في الجريمة لا يجوز الحكم على الأهل ولا على السيد بعقوبة ما حتى بعقوبة الغرامة من أجل الجرائم التي يرتكبها الأولاد أو الخدم أو العمال . وأنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو

شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على اقراره خلافا للغرامات النسية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك (المادة ٤٤ ع). وقد كانت المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ تنص على أن المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة واحدة يلزمون بالغرامات والرد والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن. والتكافل، فروى عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ أن الاوفق فيما يتعلق بالغرامات المتروكة تقديرها لرأى القاضى أن تكون مسئولية كل منهم مرتبطة بدرجة إداته حسب تقدير القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عسرم. أما الغرامات النسية فهى مؤسسة على قاعدة أخرى وهى تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة. فكل من يقدم على إثبات فعل يجعله مسئولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع غيره من المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله (أنظر تليغات الحفانية على المادة ٤٤ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤).

وأن المرء إذا توفاه الله وأمحي شخصه من الوجود وانقطع عمله من هذه الدنيا سقطت كل تكاليفه. فان كان قبل الوفاة جانباً لما يحاكم تحت جريمته، وإن كان محكوماً عليه سقطت عقوبته، لا يرثه في هذه التكاليف أحد من أم أو أب أو صاحبة أو ولد (نص ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٥٨٣ سنة ٤٧ ق). فالغرامة على حسب الرأى الراجح لا تنفذ إلا على المحكوم عليه شخصياً ولا يجوز تنفيذها بعد وفاته على ورثته (جرسون مادة ٩ ن ١٠٦ وجارو عقوبات ج ٢ مائش الصفحة ٢٨٥)، وإن كان القضاء الفرنسى يؤيده فريق من الشراح قد استقر على أنه متى أصبح الحكم القاضى بالغرامة نهائياً قبل وفاة المحكوم عليه تصبح الغرامة ديناً على المحكوم عليه ينتقل بالوفاة إلى ورثته ويجوز التنفيذ بها عليهم.

٢٤ - وبالرغم من قاعدة شخصية العقوبات فإن أثر العقوبة الأدبي قد يقع في الواقع وبطريق غير مباشر على أفراد عائلته ، بل إن العقوبة التي توقع على رب العائلة قد يكون لها نتائج مالية ضارة بوجه وأولاده .

٢٥ - وهناك حالات تفرض فيها القوانين أو اللوائح على شخص ما التزاماً بعمل شيء أو الامتناع عنه وإلا وقع تحت طائلة العقاب . ففى هذه الحالات تقع المسؤولية الجنائية مباشرة على من فرض عليه الالتزام ويجب أن يعاقب إذا ترك بإهماله شخصاً من الخاضعين لإدارته يفعل ماتهى القانون عنه أو يتمتع عما أمر به . وقد يظهر لأول وهلة أنه مسئول عن فعل غيره ولكن الصحيح أنه لا يعاقب إلا على خطئه ، وهذا الخطأ ينحصر في عدم المراقبة تحقيقاً لتنفيذ التزامه الشخصي (جارسون مادة ٥٠٢) . ومن الأمثلة على ذلك قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ إذ نص في المادة ٢٠ منه على أن أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ - كذلك أصحاب المحلات العمومية مسئولون جنائياً عن المخالفات التي تقع في عملهم لأحكام القانون الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الذي يحرم فتح المحلات العمومية في غير الأوقات المقررة قانوناً ، ويمنع فيها جبه الملاهي والمناظر المغامرة لحسن الأخلاق وكذلك الاجتماعات المنافية لأداب أو الأمن العام ، ويمنع العزف بالموسيقى والرقص بدون ترخيص خاص كما يمنع تركيب أى جهاز كهربائي لراديو معد للاستقبال بدون ترخيص خاص ، ويحرم قبول أشخاص في حالة سكر بالمحلات العمومية أو إبقائهم فيها أو صرف مشروبات لهم ، ولا يجوز ترك أحد يلعب القمار أو يبيع الجواهر المخدرة فيها (المواد ١٤ وما بعدها) فليس لصاحب المحل أن يتنصل من مسؤوليته بأنه كان غائباً وقت وقوع المخالفة وأنه عهد بإدارة المحل إلى مستخدم أو مدير غيره ، بل هو

مستول سواء أكان الغياب مقصوداً أو غير مقصود حتى ولو كان مجبراً عليه بسبب وجوده في السجن مثلاً ، إذ يجب عليه أن يحقق في محله الرقابة الكافية لاحترام تنفيذ لوائح البوليس مالم يفضل إيقاف تشغيل المحل .
وما يتصل بهذه الفكرة ما نص عليه في المادة ٦٩ ع من أن والدي الصغير أو من لهم حق الولاية على نفسه يعاقبون بالغرامة إذا ارتكب الصغير جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه اليهم وفكرة عدم الرقابة هذه هي التي يفسر بها حكم المادة ٣٨٥ فقرة ثالثة ع التي تنص على أنه إذا وجد ولد لم يبلغ سنه اثنتي عشرة سنة كاملة في الطرق أو المحلات العمومية وهو يحرض المارين على الفسق يجازى والداه بالغرامة أو الحبس المنصوص عليهما في هذه المادة .

الفصل الثالث

في تقسيم العقوبات

٢٦ - عقوبات الجنائيات والجنح والمخالفات - أشار قانون العقوبات بطريق غير مباشر في الباب الثاني من الكتاب الأول إلى أن هناك ثلاثة أنواع من العقوبات تقابل أنواع الجرائم الثلاثة . ذلك أن القانون بتقسيمه الجرائم إلى جنائيات و جنح ومخالفات قد عرف كل قسم منها بنوع العقوبات الأصلية التي قررها له ، بمعنى أن العقوبة التي ينص عليها القانون لا التي يطبقها القاضي في حكمه هي التي تعين نوع الجريمة .
فعقوبات الجنائيات الأصلية هي الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة والسجن (المادة ١٠ ع) . يضاف إلى ذلك الاعتقال في المحل المخصص للمجرمين المعتادين على الاجرام لأنه معتر عقوبة جنائية من حيث الغود مماثلة في نظامها لعقوبة الأشغال الشاقة .

وعقوبات الجنح الأصلية هي الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع والقرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى (المادة ١١ ع) .

وعقوبات المخالفات هي الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع والقرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى (المادة ١٢ ع) .

أما العقوبات التبعية فمنها وجوه عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٥ خاصة بالجنايات ، والعزل من الوظائف الأميرية ومراقبة البوليس مشتركين بين الجنايات والجنح ، والمصادرة مشتركة بين الجنايات والجنح والمخالفات .

٢٧ - وقد كان القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٢ ينص على عقوبات أخرى حذفت أو حورت في قانون سنة ١٩٠٤ . فقد كان ينص على النفي المؤبد والسجن المؤبد كمقويتين أصليتين في الجنايات ، وعلى النفي المؤقت كمقوبة أصلية في الجنح لحذفت عقوبة النفي لأسباب ثلاثة : أولها أن هذه العقوبة لم تكن منصوفاً عليها إلا في حالات قليلة ، وثانيها زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما أضعف كثيراً مفعول هذه العقوبة ، وثالثها أن القانون القديم لم يكن مدوناً فيه أية عقوبة على من يعود من منفاه بدون إذن من الحكومة . وحذفت عقوبة السجن المؤبد تبعاً لحذف عقوبة النفي المؤبد لأن القانون ما كان يقضى بهذه العقوبة إلا على من كان يرتكب جناية أخرى بعد الحكم عليه بالنفي المؤبد (انظر نكاحات المتابعة على قانون سنة ١٩٠٤) .

وحذفت أيضاً عقوبات الحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد من تقلد الرتب والوظائف الأميرية من عداد العقوبات الأصلية في الجنايات لتذكر في باب العقوبات التبعية ، كما حذفت عقوبة العزل من الوظيفة من عداد العقوبات الأصلية في الجنح وأدرجت في باب العقوبات التبعية (انظر نكاحات المتابعة على قانون سنة ١٩٠٤) .

٢٨ - وعلى العكس من ذلك توجد عقوبة كانت تبعية أو تكميلية فجعلت أصلية في بعض الجرائم ، وهي مراقبة البوليس . فقد نص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه في أخوالهم كمعوبة أصلية في حالة الاشتباه وفي حالة العود للتشرد للمرة الثانية .

٢٩ - على أنه لا يوجد في الحقيقة فاصل مطلق بين عقوبات الجنايات والجنح والمخالفات . فالغرامة مثلاً يمكن أن يحكم بها كمعوبة إضافية في بعض الجنايات . وكذلك الحال في الحبس ، إذ يمكن الحكم به في بعض الجنحيات عندما توجد أحوال تستدعي الرأفة .

ومن العقوبات التبعية والتكميلية ما يشترك بين الجنايات والجنح كمرافقة البوليس ، وما يشترك بين الجنايات والجنح والمخالفات كالمصادرة . ولذلك لم يحاول المشرع في قانون سنة ١٩٠٤ كما حاول في قانون سنة ١٨٨٣ فصل العقوبات المقررة للجنايات والجنح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدة ، بل اتبع ترتيباً آخر إذ تكلم بالتوالي عن العقوبات الأصلية ثم عن العقوبات التبعية .

٣٠ - وكان القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ يمين حداً أقصى وحداً أدنى لمقويات الحبس والغرامة في مواد الجنح والمخالفات . فبمقتضى المادة الرابعة من القانون القديم كان يجب أن يتجاوز الحد الأدنى في الجنح أسبوعاً بالنسبة للحبس ومائة قرش بالنسبة للغرامة . بل إنه في حالات كثيرة كان القانون ينص على عقوبات ثابتة . ولكن هذا التحديد كان ظاهرياً أكثر منه حقيقياً لأنه كان يجوز للقاضي النزول عن الحد الأدنى بسبب الظروف المخففة .

فجاء قانون سنة ١٩٠٤ وحذف الحد الأدنى في الجنح والمخالفات أسوة بالقانون الهولندي . وترتب على هذا الحذف أن القانون لتمييز بين عقوبي

حبس والغرامة في الجench وفي المخالفات يهتم بحددهما الأعلى (راجع المادتين ١١ و١٢ ع). وترتب عليه أيضاً إلغاء نظرية الظروف المخففة بالنسبة للجench والمخالفات كما بيناه في باب الظروف المخففة.

وهاك ما جاء في تعليقات الحاقية على قانون سنة ١٩٠٤ تبريراً لحذف الحد الأدنى في الجench والمخالفات: «والطريقة التي اتبعت إلى اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تعيين الحد الأدنى والأقصى لكل عقوبة في مواد الجench مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٨١٠. وبمقتضى هذا القانون كانت جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزاً للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى إلا في حالة استثنائية معينة هي إذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا يزيد قيمته عن ٢٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو إلى الرأفة بالمتهم. ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظراً لما رؤى من أنها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوخ له أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة للرأفة كلما رؤيت له موافقة ذلك. وكان القانون المصري قد جرى على هذه الطريقة. والتعريف الوارد في القانون صحيح من حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠، إلا أن العقوبة الحقيقية للجنحة هي كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر في القانون لهذه الجنحة وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة، ومن ثم تكون مسألة إبقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الأحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تسهيل للقاضي. فقد يتساءل الإنسان هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه النزول عنه إلا إذا وجدت ظروف استثنائية محضة. فإذا جربنا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب الأحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فإن الجواب يجب بلا شك أن يكون سلباً لأنه من

٦٣٧٥٩ شخصاً محكوماً عليهم في جنح سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط، وهذه الأسباب بعينها كانت تعترض تقرير الغرامة المقررة في مواد الجنح بعدها الأدنى القديم وهي مائة قرش وقرش مصرى كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو بالحبس. وفضلاً عن ذلك فإن الفلاح من الطبقة العادية لا يمكنه أن يدفعها. فـما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضي نفس التصرف الذى له الآن ومخولزوم ذكره المادة المتعلقة بالرأفة في حكمه. إلا أنه يجب أن يلاحظ أنه في حالة ما إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة. وقد يقال إن حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاة إلى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن، والجواب عن ذلك أن القضاة في الحقيقة وعلى الأخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكرهم في الحقيقة عندما كانوا يحكمون بعقوبة إلا إلى الحد الأقصى الذى ما كان يمكن أن يتجاوزوه لعلمهم بأن الحد الأدنى لم يكن إلا أمراً شكلياً لأنه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها، ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لا نتيجة بحث خصوصى في ظروف الدعوى. وقد كان يجوز بدلاً من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يلتجئ القاضي إلى الابتعاد عنها إلا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي اضطرت له للرأفة بالمتهم. لكن وضع هذا الحد وإن كان سهلاً نوعاً بالنسبة للجنح التي يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لأنها تكون في الغالب جسيمة إلا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس ثلاث سنوات كأشكال السرقات الميئة مثلاً في المادة ٢٧٥ الجديدة إذ يجوز أن تكون بدرجة من الأهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو سنتان غير كثير. ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الأشياء المسروقة قليلة جداً بحيث لا يكون وجه لوضع

حد أدنى لتلك الجرائم . وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لاية عقوبة وكذا شريكها إذا كان في سلوك زوجها ما يبيح لها عذراً . وقد تفاوتت أيضاً تفاوتاً عظيماً شدة الجناح التي تقع بواسطة المطبوعات أو النشر في المأكولات أو الجناح التي تكون مبنية على الإهمال وعدم التبصر . ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار ، فان وضع حد أدنى قليل جداً قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لما حد أقصى فقط . كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعاً جداً فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للراءة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة إلى حد أقصى ،

٣١ - العقوبات الأصلية والعقوبات التبعية والتكميلية -

يرجع هذا التقسيم إلى الرابطة التي قد توجد بين العقوبات ، وقد اتبعه القانون في الباب الثالث من الكتاب الأول .

٣٢ - العقوبات الأصلية - أما العقوبات الأصلية فهي الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة والسجن والحبس والغرامة (المواد من ١٣ إلى ٢٣ ع) . يضاف إلى ذلك الاعتقال في المحل المخصص للمجرمين المعتادين على الاجرام (المادتين ٥٢ و ٥٣ ع) .

، تستمد وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي للجريمة ، فيجوز الحكم بها منفردة ، ولا يمكن تنفيذها ضد المحكوم عليه إلا إذا نص عليها القاضي خصيصاً في الحكم (ج ٢ ن ٤٧٢ و ج ١ ن ٢٠٢) .

٣٣ - العقوبات التبعية - وأما العقوبات التبعية بالمعنى القانوني

فهي التي تلحق المحكوم عليه حتماً وبحكم القانون كنتيجة لازمة للحكم عليه بالعقوبة الأصلية المتعلقة بها بدون حاجة لأن ينص عليها القاضي في حكمه .

فلا توجد العقوبات التبعية إلا تبعاً لعقوبة أصلية، والفرض منها هو ضمان مفعول هذه العقوبة الأصلية وتحقيق نتائجها القانونية .
من ذلك أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً كعقوبة تبعية حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع . كذلك مراقبة البوليس هي عقوبة تبعية للحكم بالأشغال الشاقة أو السجن في الأحوال المبينة في المادة ٢٨ ع .

٣٤ - العقوبات التكميلية - لم يعبر القانون المصرى بمباراة « العقوبات التكميلية » ، بل خلط بين هذه العقوبات وبين العقوبات التبعية وما ذلك إلا لأنها نوع منها .

فهى تشبه العقوبات التبعية في كونها ملحقة بعقوبة أصلية ولا يمكن الحكم بها منفردة ، ولكنها تختلف عنها في أنه لا يجوز توقيعها إلا إذا نص عليها صراحة في الحكم القاضى بالادانة . وهى عقوبات مترتبة على بعض الجرائم لا على بعض العقوبات (ج ٢٥٧ ٤٧٣ وجرانولان ١ ن ٢٠٤) .

وقد قضت محكمة النقض والابرام بأن العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات نوعية (spécifiques) لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها (تنص ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٣٩ سنة ٤٦ ق) . وأن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ ع هي عقوبة مترتبة على الجريمة نفسها والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية فهى تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده (تنص ٦ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٦٣ سنة ٤٧ ق و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٨٧١ سنة ٤٥ ق) . وأن غلق الصيدلية عقوبة تكميلية وهى تسقط بسقوط العقوبة الأصلية ، فليس هناك ما يمنع ورثة المحكوم عليه عقب وفاته من طلب فتحها لإدارتها بواسطة صيدل قانونى (تنص ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٥٨٣ سنة ٤٧ ق) .

وأن عقوبة الايقاف عن حق تعاملى المهنة التى نصت عليها المادة ٤٢ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إن هى إلا عقوبة تبعية (والاصح تكميلية) متمشية حتما مع العقوبة الأصلية ومن واجب المحكمة القضاء بها من تلقاء نفسها فلا حاجة إلى طلب خاص بشأنها من جانب النيابة العامة ، فاذا لم تقض بها محكمة أول درجة وطلبت النيابة العامة تطبيقها لأول مرة فى الاستئناف فان قضاء المحكمة الاستئنافية بهذه العقوبة لا يمكن أن يكون محل نقد (نفس ٢١ مايو سنة ١٩٣٤ بنية رقم ١١٨٢ سنة ٤ ق) . وقررقاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية أن الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ ع هى عقوبة تكميلية فلا توقع إلا تبعا لعقوبة أصلية ، ومن ثم لا يجوز رفع الدعوى بطلبها مادام طلب العقوبة الأصلية غير جائز (احالة مصر ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ مع ٢٩ عدد ١٠٢) .

٣٥ - ومن العقوبات التكميلية العزل من الوظائف الأميرية (المادة ٣٧ ع) والوضع تحت مراقبة البوليس والمصادرة والغرامة الاضافية فى مواد الجنائيات وتعطيل الجرائد (المادة ٢٠٠ ع) .

وعقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس تارة تكون تبعية كما فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨ ع ، وتارة تكميلية كما فى حالة العود للسرقة (المادة ٢٢٠ ع) والعود للنصب (المادة ٣٣٦ ع) وحالة ارتكاب جريمة قتل المواشى (المادة ٣٥٥ ع) أو ائتلاف المزروعات (المادة ٣٦٧ ع) وحالة التشرذ (المادة ٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) . وهى عقوبة أصلية فى جرائم الاشتباه وتكرار العود للتشرذ .

وعقوبة نشر الحكم تارة تكون تبعية كما فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ، وتارة تكميلية كما فى الاحوال المنصوص عليها فى المواد ١٥٩ و ١٩٨ فقرة ثالثه و ٤٠ من قانون المخدرات .

والعقوبات التكميلية تارة تكون اختيارية وتارة تكون اجبارية .
ففى الحالة الأولى يضعها الشارع تحت تصرف القاضى ليحكم بها أولا يحكم ،
وهذا هو الشأن فى مراقبة البوليس فى حالة العود للسرقة أو النصب وحالة
ارتكاب جريمة قتل المواشى أو اتلاف المزروعات والمصادرة فى الحالة
المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ ع . أما فى الحالة الثانية —
أى عند ما تكون العقوبات التكميلية اجبارية — فيجب لامكان توقيعها على
المحكوم عليه أن يحكم بها القاضى ، فاذا لم يحكم بها مع تقريره ادانة المتهم
فيمكن الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف أو النقض والابرام توصلا
لاصلاح ما فيه من خطأ ، وهذا هو الشأن فى مراقبة البوليس فى حالة التشرذ
والمصادرة فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ع .

٣٦ — وفيما عدا العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات توجد
فى القوانين واللوائح الخصوصية إجراءات أخرى متنوعة نص عليها إما بصفة
عقوبات تبعية أو تكميلية أو بصفة إجراءات بوليس أو رد .
فقد رتب بعض القوانين الخصوصية على الأحكام الصادرة فى بعض
الجرائم حرمان المحكوم عليهم من حقوق معينة كحق الانتخاب (انظر المادة
الرابعة من قانون الانتخاب الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥) . وحق
ادارة محل عمومي (المادتين ٢ و ٤ من قانون ٩ يناير سنة ١٩٠٤) .

كما أن مخالفة الأحكام الخاصة ببعض المهن التى لا يجوز مزاولتها
الابترخيص يمكن أن يترتب عليها إما سحب هذا الترخيص كما هو الشأن فى
مهن الحماره وسائق العربات والسيارات والحالين والبائعين المتجولين والتراجمة
والادلاء والكشبة العموميين وإما إيقاف مزاوله المهنة مدة ما كما فى الحالة
المنصوص عليها فى المادة ٤٢ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والأحوال
المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ فقرة أخيرة من قانون مزاوله مهنة الصيدلة

الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٤١).

وتنص بعض اللوائح الخصوصية كلائحة المحلات العمومية ولائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة مزاولة مهنة الصيدلة ولائحة الآلات البخارية ولائحة التنظيم... الخ على أن القاضي يحكم وفق عقوبة الغرامة أو الحبس بإغلاق المحل أو إيقاف الآلة أو هدم المبانى أو ترميمها. وتعتبر هذه الاجراءات في الفقه والقضاء الفرنسيين من قبيل الرد الذي خول للحاكم الجنائية أن تحكم به فوق حكمها بالعقوبة، لأن الرد على وجه العموم هو إعادة الحالة إلى ما كان يجب أن تكون عليه لو لم تقع الجريمة فهو يشمل إعادة المال المسلوب إلى صاحبه وإقفال المحلات التي فتحت بصفة غير قانونية وهدم أو إزالة الأشغال المخالفة للقانون (لبواتان مادة ١٦١ ن ٢٩ وما بعدها وجارو تحقيق جنابات ج ٤ ن ١١٠)

٣٧ - وينبغي التمييز بين العقوبة الحقيقية وتدابير الأمن (mesures de sûreté) التي من بينها وسائل التربية المعدة للاحداث. وقد أصبح لهذه التدابير مركز هام في التشريعات الحديثة

٣٨ - العقوبات المؤبدة والعقوبات المؤقتة - تقسم العقوبات من حيث مدتها إلى مؤبدة ومؤقتة. وهذا التقسيم خاص بالعقوبات المقيدة أو السالبة للحرية (restrictives ou privatives de liberté) والعقوبات السالبة للحقوق (privatives de droits). فعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة هي عقوبة أصلية مؤبدة، على عكس الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن والحبس فهي عقوبات مؤقتة. والحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع هي في الاصل عقوبة تبعية مؤبدة، وليست مؤقتة إلا بالنسبة للحقوق المنصوص عليها في الفقرتين ثالثاً ورابعاً من المادة المذكورة. أما العزل من الوظائف الأميرية والوضع تحت مراقبة البوليس فهما عقوبتان

مؤقتان . والحرمان من حق الانتخاب هو مؤبد بالنسبة للمحكوم عليهم من أجل فعل يعده القانون جناية مهما تكن العقوبة المحكوم بها ومؤقت بالنسبة للمحكوم عليهم في الجناح المعينة التي تحرم من حق الانتخاب (المادة الرابعة من قانون الانتخاب) .

٣٩ - العقوبات البدنية والمقيدة للحرية والأدبية والمالية -
وهناك تقسيم مبنى على طبيعة الشيء الذي تلحقه العقوبة ، فان العقوبات قد تصيب المحكوم عليه في جسمه كعقوبة الاعدام ، أو في حريته كالإشغال الشاقة والسجن والحبس ومراقبة البوايس ، أو في حقوقه المدنية والسياسية كالحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع والمزل من الوظائف العمومية ، أو في ماله كالغرامة والمصادرة ، أو في شرفه كنشر الحكم الصادر بالعقوبة .

وبناء عليه تقسم العقوبات إلى بدنية أو جسدية (corporelles) ومقيدة أو سالبة للحرية (restrictives ou privatives de liberté) ومالية (pécuniaires) ومخزية (humiliantes) .

٤٠ - تقسيم العقوبات في فرنسا إلى مؤلمة ومشينة وإلى عادية وسياسية -
يقسم القانون الفرنسى العقوبات إلى مؤلمة أو مشينة وعقوبات تعذيب (peines afflictives ou infamantes et peines correctionnelles) ولكن هذا التقسيم الذى يتفقده الفقهاء الفرنسيون لا وجود له في القانون المصرى .

٤١ - وقد أشرنا في باب الظروف المخففة (عدد ١٣) إلى نظام العقوبات المتوازية (peines parallèles) الذى أنشئ في بعض التشريعات الأجنبية كالقانون الألبانى ويقترح بعض الفقهاء الفرنسيين انشاءه في فرنسا .

الباب الثاني

في انواع العقوبات

الفصل الأول

في العقوبات البدنية

Des peines corporelles

٤٢ - تعريف العقوبات البدنية والغرض منها — العقوبات البدنية هي التي تصيب الانسان في جسمه فتلحق به ألماً مادياً . وقد كانت هذه العقوبات مستعملة في الأزمان الفارسة ، تارة كاجراءات تأديبية ، وتارة كوسائل للعقاب ، وذلك لغرض من الأغراض الآتية :

(١) دمج المحكوم عليه حتى يكون محلاً للراقبة طول حياته ، ولهذا الغرض كانت تقطع أطرافه أو يوسم بطابع على جلده . (٢) استئصال سبب الجريمة أو نتائجها باعدام الحياة . (٣) حل المحكوم عليه على التكفير عن ذنوبه وإرهاب غيره حتى لا ينسج على منواله (جازو ٧ ن ٤٨٠) .

٤٣ - مقارنة بين القوانين القديمة والقوانين الحديثة من حيث تطبيق العقوبات البدنية — وإذا قارنا بين القوانين القديمة والقوانين الحديثة فيما يتعلق بتطبيق العقوبات البدنية نجد الفرق واسعاً والبلون شاسعاً من عدة وجوه : (١) فقد كان استعمال العقوبات البدنية شائعاً قبل القرن التاسع عشر في مصر وفي جميع البلاد الأوروبية حيث كان يلجأ إليها كوسيلة لازمة للعقاب .

فالضرب والقطع والتعذيب كان لها النصيب الأوفر في نظام العقوبات . وكانت الفكرة السائدة أن العقوبة وسيلة للإرهاب بالنسبة للكافة وللتكفير فيما يتعلق بالمذنب ، أما فكرة الإصلاح فكانت بعيدة عن روح التشريعات الجنائية . ولما قامت الثورة الفرنسية وجه قانون العقوبات من هذه الناحية توجهاً آخر ، إذ استبدلت بالعقوبات البدنية عقوبات سلبية مقيدة للحرية ، ولم يبق في قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ أثر للضرب والقطع كوسائل للعقاب . ومع ذلك فالقانون الرجعي الصادر في سنة ١٨١٠ قد أعاد بعض العقوبات البدنية التي كانت موجودة في القوانين القديمة كقطع يد قاتل أبيه قبل إعدامه ووسم المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة على كتفهم اليمنى بحديد نحى . ولكن هذه الآثار التي تخلفت عن ماضى مسمى قد بحيت بالقانون الصادر في سنة ١٨٣٢ . كذلك في مصر قبل سنة ١٨٨٣ كان للمأمورى الحكومة أن يوقعوا عقوبة الضرب بالكرباج من خمس وعشرين إلى خمسمائة جلدة ، وكان التعذيب بالضرب من الطرق التي يلجأ إليها للحصول على اعتراف من المتهم ، فجاء قانون سنة ١٨٨٣ وألغى عقوبة الضرب بالكرباج ومنع التعذيب وجعله جريمة معاقبا عليها بالسجن (المادة ١١٧ من قانون سنة ١٨٨٣) . ولم يبق الآن في مصر ولا في معظم البلاد المتعدية من العقوبات البدنية غير عقوبة الاعدام .

(٢) وقد تغيرت صفة عقوبة الاعدام في التشريعات التي احتفظت بها فأصبحت قاصرة على مجرد إزهاق الروح بعد أن كان الغرض الأول منها الإيلام والتعذيب ، وكان القانون أو القاضى يقيس الألم بنوع الموت الذى يقضى به كما يقام الحرمان من الحرية بنوع الحبس ومدته . ومنذ قرن ونصف وجهت التشريعات الحديثة عنايتها إلى تلطيف عقوبة الاعدام باكتشاف طريقة علمية من شأنها إحداث الموت بغير ألم .

(٣) وكانت عقوبة الاعدام تشغل في التشريعات القديمة المركز الذى

تشغله الآن العقوبات السالبة للحرية، فبعد أن كانت هذه العقوبة هي الشائعة في التشريعات الجنائية أصبحت الآن عقوبة استثنائية لا تطبق إلا في حالات نادرة .

٤٤ - عقوبة الاعدام . حركة إلغائها — لقد كانت مسألة إلغاء عقوبة الاعدام أو إبقائها مثار جدل شديد في البلاد الأجنبية ، وسيستمر هذا الجدل ويزداد شدة كلما تقدمت المدنية وتلطفت الأخلاق والعادات . وقد ألغيت هذه العقوبة في كثير من البلاد الأوروبية إما في الواقع أو في القانون . وكان عدد البلاد التي ألغيت منها في ازدياد مستمر إلى وقت قريب ، ولكن حركة الإلغاء قد تراخت تحت تأثير المدرسة الإيطالية التي ترى في الاعدام أفضل وسيلة لاستئصال كبار المجرمين الذين لا يرجى إصلاحهم ، ولا تزال هذه العقوبة موجودة في معظم البلاد الأوروبية نفسها ولا سيما في إنجلترا وألمانيا وفرنسا ، وقد استبقتها بعض التشريعات الحديثة كالقانون اليوجوسلافي والقانون الاسباني والقانون البولندي ، بل ان بعض البلاد التي كانت ألغتها أعادتها ثانية كروسيا والنمسا وفلندا وإيطاليا .

وقد كان قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ يقضى بعقوبة الاعدام في ٣٢ حالة ، فجاء قانون سنة ١٨١٠ وقررها في ٣٦ حالة ، ثم جاء قانون ٢٨ ابريل سنة ١٨٣٢ وقضى بإلغائها بالنسبة لتسع جرائم من بينها تزيف المسكوكات والسرقة المقتربة بظروف مشددة ، وفي سنة ١٨٣٢ أيضاً خول الشارع الفرنسي المحلفين حق استبعاد هذه العقوبة باستعمال الرأفة ، وفي سنة ١٨٤٨ ألغيت عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية ، وأخيراً في سنة ١٩٠١ ألغيت بالنسبة للام التي تقتل طفلها حديث العهد بالولادة ، وأصبح القانون الفرنسي لا يعاقب بالاعدام إلا على الاعتداءات التي تقع مباشرة

أو بطريقة غير مباشرة على حياة الانسان . وقد نزل عدد المحكوم عليهم بسنين نفقت فيهم عقوبة الاعدام في فرنسا من ٣٥٤ في المتوسط في المدة ما بين سنة ١٨٢٦ وسنة ١٨٣٠ إلى ٤٤ في المدة ما بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٠ ونزل إلى ١٤ في سنة ١٩٣٣ . ويرجع هذا النقص إلى استعمال المحلفين حق الاخذ بالظروف المخففة واستعمال رئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة . وكانت الحكومة الفرنسية قدمت إلى البرلمان في سنة ١٩٠٦ مشروع قانون بالغاء عقوبة الاعدام ولكن مجلس النواب قرر رفضه .

وظهرت حركة الغاء عقوبة الاعدام في ألمانيا قبل الحرب العظمى الماضية وتبدو هذه الحركة على أشدها في الامبراطورية البريطانية حيث تدور مناقشات شديدة حول الغائها .

وقد زالت عقوبة الاعدام في الواقع ، من قبل الحرب العظمى في الدانمرك وفنلندا ، كذلك تقضى التقاليد في بلجيكا منذ سنة ١٨٦٣ بعدم تنفيذ عقوبة الاعدام رغم ورود هذه العقوبة في قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ .

أما البلاد التي ألغيت فيها عقوبة الاعدام بحكم القانون فهي : رومانيا (سنة ١٨٦٤) والبرتغال (سنة ١٨٦٦) وهولندا (سنة ١٨٧٠) وبعض مقاطعات سويسرا وعدة دول من أمريكا الشمالية والنرويج (سنة ١٩٠٢) والنمسا (سنة ١٩١٩) قبل ضمها لألمانيا ، والسويد (سنة ١٩٢١) والدانمرك (سنة ١٩٣٠) وأسبانيا (سنة ١٩٣٢) والجمهورية الفضية وأستراليا .

وبعد أن ألغيت عقوبة الاعدام في إيطاليا بقانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٩ أعيدت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالنسبة لمرتكبي الجنايات السياسية وقررها قانون العقوبات الجديد الصادر في سنة ١٩٣٠ بالنسبة للجنايات العادية الخطيرة .

٤٥ - تبرير عقوبة الاعدام — وجهت إلى عقوبة الاعدام

إعتراضات شتى . بعضها فلسفي نظري وبعضها سياسى عملي وبعضها متعلق بالشعور والاحساس .

فن الوجهة الفلسفية النظرية ، قد اعترض على عقوبة الاعدام بأن الهيئة الاجتماعية إذ لم تهب الحياة للانسان ليس لها صفة في سلبها منه . ويرد على ذلك بأنه اذا كان الاجتماع ضرورة من ضرورات الحياة فن حقوق المجتمع وواجبات السلطة التي تمثله اتخاذ كل ما يلزم للمحافظة على كيانه ونموه ؛ وأن هذا الاعتراض يؤدي إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية جميعاً ، لأنه كما أن الهيئة الاجتماعية لم تهب الحياة للانسان كذلك لم تهب له الحرية ؛ وأن الانسان له حق في الحياة كما له حق في الحرية ، ومع ذلك فان هذا الحق مقيد بحق غيره من الناس . ومن الوجهة العملية التي تتصل بالسياسة الجنائية ، قد أخذ على عقوبة الاعدام بعض نتائجها : قليل (أولاً) إن الضرر الذي ينشأ عنها غير قابل للإصلاح ، إذ قد يظهر بعد التنفيذ ما يدل على وقوع خطأ قضائي لا يمكن تداركه . وهذا الاعتراض غير مفهم لأنه لا يقتصر على عقوبة الاعدام وحدها بل ينطبق على العقوبات السالبة للحرية التي ينتج عنها أيضاً ضرر غير قابل للإصلاح . والواقع أن كل عمل من أعمال البشر يحتمل الخطأ وأن الأخطاء القضائية التي ينجم عنها ارسال شخص برئ إلى المشنقة هي من الندرة بحيث يمكن غض النظر عنها ، وهناك أخطاء أكثر منها شيوعاً كالأخطاء الطبية والجراحية التي يتسبب عنها موت بعض المرضى ، ومع ذلك لم يفكر أحد في منع العمليات الجراحية أو الطرق العلاجية . (ثانياً) إن الاعدام جزاء غير عادل لأنه مطلق ولا حد له . ويرد على ذلك بأنه ليس من الممكن ولا من الضروري إيجاد نسبة دقيقة بين الضرر الناشئ عن الجريمة والالم الناتج عن العقوبة ، إذ العدل البشرى ليس إلا عدلاً تقريبياً نسبياً . ومع ذلك فن نستطيع أن يزعم أن عقوبة الاعدام إذا طبقت على قاتل ارتكب القتل عمداً ومع سبق الاصرار تكون قد تجاوزت حدود العدل المطلق ؟

لا شك أن عقوبة الاعدام في هذه الحالة هي عقوبة مطابقة لفكرة العدالة لأنها متناسبة مع جسامة الجريمة ومسئولية مرتكبها وأنها بذلك تكون الجزاء العادل الذي يستحقه الجاني ، ولا حرج على المجتمع إذا لجأ إلى هذه العقوبة ما دام يرى أنها لازمة وضرورية لحفظ النظام ، ولكم في القصاص حياة ياؤلى الألباب لعلكم تتقون ، (سورة البقرة آية ١٧٨ - ١٧٩) . (ثالثاً) إن الاعدام عقوبة غير لازمة . وهذا هو الاعتراض الذي اشد سوله الجدل ، ذاك المسئلة تتحصل في الواقع في معرفة ما إذا كانت عقوبة الاعدام لازمة لمكافحة الاجرام أم لا ، فاذا كانت لازمة تكون مشروعة . أما المعارضون لعقوبة الاعدام فيعيون عليها أنها لا ترهب المجرمين ، ويستندون في ذلك إلى أن عدداً كبيراً من الأشقياء سبق أن شهدوا تنفيذ هذه العقوبة ولم يمنعهم ذلك من اقتراف الجرائم ، ويلاحظون فوق ذلك أن الغاء عقوبة الاعدام في البلاد التي حصل فيها هذا الالغاء سواء في الواقع أو في القانون لم يترتب عليه زيادة في عدد الجرائم . ولكن لا شيء في هذه الاعتراضات يقطع بعدم فائدة هذه العقوبة ، إذ لا يمكن انكار الفزع الذي ينشأ عن التهديد بعقوبة الاعدام . أما عدد الأشخاص الذين لم يعتبروا برؤية تنفيذ هذه العقوبة فلا يقوم دليلاً على أنها لا ترهب المجرمين ، لأنه إلى جانب هؤلاء الأشخاص يوجد كثيرون غيرهم خافوا واعتبروا . وأما الاحصاء الخاص بتأثير الغاء عقوبة الاعدام على زيادة الجرائم فليس فيه ما يقطع بصحة الاعتراض ، لأنه في البلاد الذي حصل فيها الالغاء بحكم القانون قد سبق هذا الالغاء فترة الغاء فعلي ، والالغاء الفعلي لم يحصل إلا بعد أن لوحظ نقص عام في عدد الجرائم ، بحيث ان الغاء الاعدام كان لاحقاً لا سابقاً عليه . على أنه ينبغي الاحتراز من إصدار أحكام عامة في هذا الصدد ، ففي كولمبيا بعد أن ألغيت عقوبة الاعدام عام ١٩١٠ لوحظت زيادة مقلقة في عدد الجرائم .

أما من وجهة الشعور والاحساس فالمعارضون لعقوبة الاعدام يعيرون

عليها أنها عقوبة تشمئز منها النفوس ويتأذى منها الشعور . ويرد على ذلك بأن ضرورة الدفاع عن المجتمع قد تستوجب في حالة إلغاء عقوبة الاعدام الالتجاء إلى عقوبات أشد إيذاء للشعور . ذلك أن الألم الذي تحدثه عقوبة الاعدام قصير الامد بخلاف الألم الذي قد تحدثه عقوبات أخرى سالبة للحرية ، بحيث انه إذا قورن بين الموت بغير ألم والألم بغير موت فليس من المؤكد الحكم بأن الامر الأول أقل انسانية ورحمة من الامر الثاني .

٤٦ — ولا مشاحة أن إلغاء عقوبة الاعدام في مصر سابق لأوانه لأنها لازمة لمصلحة الاجرام .

وقد كان عدد المحكوم عليهم بالاعدام في سنة ١٩٠٥ ، ٢٠ — وفي سنة ١٩٠٧ ، ٢١ — وفي سنة ١٩١٤ ، ٤١ — وفي سنة ١٩١٥ ، ٣٠ — وفي سنة ١٩١٦ ، ٣٢ — وفي سنة ١٩٢٢ ، ١١ — وفي سنة ١٩٢٣ ، ١٥ — وفي سنة ١٩٣٥ ، ١٩ — وفي سنة ١٩٣٦ ، ١٧ — وفي سنة ١٩٣٧ ، ١٦

٤٧ — الحالات التي تطبق فيها عقوبة الاعدام — قرر قانون العقوبات المصري عقوبة الاعدام في عشرين حالة . فقد نص عليها في بعض الجنايات المضرة بأمن الحكومة من الخارج (المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨١) ، ومن الداخل (المواد ٨٦ و ٨٧ فقرة ثانية و ٨٨ و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ فقرة ثانية و ٩٣) ، وفي حق الموظف الذي يقدم على تعذيب متهم لحمل على الاعتراف إذا مات المجنى عليه (المادة ١٢٦ فقرة ثانية) ، وفي جناية تعطيل سير المواصلات إذا نشأ عنها موت شخص (المادة ١٦٨) ، وفي جناية القتل عمداً مع سبق الاصرار أو التردد (المادة ٢٣٠) ، والقتل بالسلم (المادة ٢٣٣) ، والقتل عمداً إذا اقترن بجناية أخرى أو ارتبط بمنحعة (المادة ٢٣٤ فقرة ثانية) ، والحرق واستعمال المفرقات إذا نشأ عنهما موت شخص (المادتين ٢٥٧ و ٢٥٨ فقرة

ثانية) ، وشهادة الزور أو الاكراه عليها إذا ترتب على الشهادة الحكم بالاعدام وتنفذ الحكم فعلا (المادتين ٢٩٥ و ٣٠٠) .

٤٨ — الضمانات التي تكفل حسن تطبيق عقوبة الاعدام —
قد أحاط للشارع عقوبة الاعدام بضمانات تكفل حسن تطبيقها :
(١) فللمحكمة الجنائية أن تستعمل الرأفة وتبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(٢) ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفق الجبهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه .
فاذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى (المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات) .
وقد حكم بأن أخذ رأى مفق الجبهة الموجودة في دائرتها المحكمة هو من الاجراءات الأساسية التي يبنى على عدم ملاحظتها بطلان الحكم ، ومن المبادئ القانونية الثابتة عدم جواز التوسع في القوانين الجنائية ووجوب تطبيقها بعناية الدقة كما وضعت ، ولا يوجد نص في القانون يسمح عند تطبيق المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات باستبدال مفق الجبهة بمفق نظارة الحفانية ، فاذا كانت المحكمة أخذت رأى هذا المفق بدلا من رأى مفق الجبهة كان الحكم باطلا ووجب نقضه (قس ٩ يونية سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٣٦) .

وأن المادة ١٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ نصت على أنه فيما عدا القاهرة يؤدي نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها ، فالرأى الذي يفق به نائب المحكمة الشرعية يكفي لتحقيق غرض المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات (قس ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ عدد ٢٠) .

وبما أن المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أوجبت إرسال الأوراق إلى المفتي لأخذ رأيه فالمفهوم من هذا أنه لا بد من وصول الأوراق إلى المفتي ووضعها تحت تصرفه حتى يتسنى له الاطلاع عليها. وهذا يستفاد منه أنه لا بد أن تكون وظيفة الافتاء مشغولة بمقت ولا يهم بعد ذلك أبدى رأيه أولم يبد في الميعاد الذي حدده القانون. فإذا كانت وظيفة الافتاء شاغرة فبجرد إرسال الأوراق في هذه الحالة لا يكفي لتحقيق الفرض الذي يقصده القانون في المادة ٤٩ سالفه الذكر (تنص ٦ يونية سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٧٤ سنة ٤٥ ق) . وإذا أرسلت المحكمة الأوراق إلى المفتي ثم أعيدت برسالة من كاتب الافتاء ذكر فيها أن المفتي لا يمكنه الاطلاع عليها لغيابه خارج القطر المصري فلا يكون هذا مسوغاً للحكم في الدعوى والاستغناء عن رأيه لأن أخذ رأي المفتي هو من الاجراءات الجوهرية وهو ضمانه للنتهم أضافه الشارع المصري إلى غيرها من الاجراءات التي وضعا للعمل بها في المواد الجنائية، فالاخلال بها يترتب عليه بطلان الحكم (تنص ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٣ حقوق ١٨ من ٢٦٥) .

وأن رأى المفتي استشاري فقط والمحاكم الجنائية غير مقيدة به، وبما يدل على ذلك ما جاء في المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه إذا لم يبد المفتي رأيه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى (تنص ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧ استقلال ٢ من ٥٠) .

وأن المقصود من إيجاب القانون أخذ رأي المفتي هو معرفة ما إذا كانت أحكام الشريعة تميز الحكم بالاعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى وذلك لتكون المحكمة على بينة من هذا الأمر قبل أن توقع العقوبة آفة الذكر دون أن تكون ملزمة بالآخذ بالفتوى، وليس المقصود من الاستفتاء تعرف رأي المفتي في تكييف الفعل المسند للجاني والوصف القانوني لهذا الفعل (تنص ٩ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٢٣٤٤ سنة ٨ ق) .

وأن قرار المحكمة بارسال الادوارق إلى المفتي لاخذ رأيه ليس من قبيل الاحكام التمهيدية ، فليس من الواجب فتح باب المرافعة بعمودود كتاب المفتي لأنها إجراءات اشترطها القانون ولا نتيجة لها إذ المحكمة غير مقيدة برأى المفتي فقد أجاز لها القانون أن تحكم بغير رأيه إذا مضى الميعاد المقرر ولم يفت (قض ٢٣ يولية سنة ١٩٢٥ ، وفي هذا المنى قض ١٠ فبراير سنة ١٨٩٤ قضاء ١ ص ٢٤٢ و ٤ أبريل سنة ١٨٩٦ قضاء ٢ ص ٢٦٤ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ ص ٨ من ١٨٧) . ولا يبطّل الحكم الصادر بالاعدام إذا لم يذكر فيه واقعة لإرسال أوراق القضية إلى المفتي متى كانت هذه الواقعة ثابتة في محضر الجلسة وهو جزء متمم للحكم (قض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٣٠) .

كما أنه لا ضرورة لذكر رأى المفتي في الحكم لأن رأيه استشارى وليس في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالاعدام أن تبين رأى المفتي في الحكم ولا أن تقسده (قض ٢٣ يولية سنة ١٩٢٥ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ص ٢٠٠ عدد ١٢) .

(٣) وللملك حق العفو وتخفيض العقوبة التي يحكم بها القاضى (المادة ٤٣ من الدستور المصرى الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠) . وإذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبطل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك (المادة ٧٥ ع) .

٤٩ - وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨٨٣ تنص على أنه « لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبها إلا إذا أقر هو بها أو شهد شاهدان أنهما نظراه فى حال وقوع ذلك منه » . وهذا النص الذى كان يظن أنه مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية كان يتضمن استثناء خطيراً لقواعد الإثبات العامة ، لأن القاضى لم تكن له الحرية التامة فى تكوين عقيدته عند ما يكون المراد تطبيق عقوبة الاعدام ، وكان يؤدى فى العمل إلى إفلات كثير من المتهمين من العقوبة التى كانوا يستحقونها . وقد تلبت

الأذعان إلى ما ترتب على وجود هذا النص من قلة الأحكام الصادرة بالاعدام حتى أنه في مدة أربعة عشر عاماً لم يصدر إلا ٢٧ حكماً بهذه العقوبة . وقد ترددت الحكومة في إلغاء هذا النص فترة من الزمن لما كان يظن من أن في إغائه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن تبين بعد البحث أن الحكم الذي يقضى به لا تحتّمه الشريعة الإسلامية وأن بلاداً إسلامية أخرى كتركيا لا تقيد الإثبات بأي قيد . ولذا أقدمت الحكومة على إلغاء المادة ٢٢ المذكورة بالأمر العالي الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ رغم معارضة شديدة من جانب مجلس شورى القوانين . فلا يشترط الآن لتوقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة خاصة بل إن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات ، يوقعها القاضي متى اطمان إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له ، إذ هو حر في تكوين اعتقاده وليس مقيداً بدليل خاص كما أنه غير مقيد بفتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام ، (ع ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٠٠ سنة ٤ ق) .

٥٠ - تنفيذ عقوبة الاعدام — تنفذ عقوبة الاعدام في مصر بالشنق كما في إنجلترا . وقد نص القانون على ذلك في المادة ١٣ ع إذ قال : « كل محكوم عليه بالاعدام يشنق » . وتنفذ في فرنسا بشطع الرأس بالمقصلة (la guillotine) ، وفي إيطاليا بالرما بالرصاص ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بتسليط تيار كهربائي على جسم المحكوم عليه . ومهما تكن طريقة التنفيذ فكل التشريعات التي احتفظت بعقوبة الاعدام تقصر العقوبة على مجرد ازهاق الروح دون أن تجعلها مصطحبة بشئ من أنواع التعذيب التي كانت تلحق بها في الأزمان الغابرة .

وبما أنه ليس في قانون العقوبات المصري سوى طريقة واحدة للاعدام وهي الشنق (المادة ١٣ ع) فليس من اللازم أن ينص الحكم على أن يكون

الاعدام شتقاً ، لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا التفصيل ؛ ومن كون الاعدام يحصل بتنفيذه بالشتق كما قضت المادة ١٣ ع أو بأية طريقة أخرى فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم . فيكنى إذن أن ينص الحكم على نوع العقوبة ، أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها (نص = ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦٢١ سنة ٤ ق) .

٥١ - وقد اتخذ الشارع بعض احتياطات لتنفيذ عقوبة الاعدام بينها في المواد ٢٥٨ إلى ٢٦٣ من قانون تحقيق الجنايات وهي :

(١) متى صار الحكم بالاعدام نهائياً ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة وزير العدل لمرضاها على جلالة الملك حتى يتسنى له استعمال حق العفو وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً (المادة ٢٥٨ ت ج)

(ب) تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة وزارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومي مبنياً فيه استيفاء الاجراءات السابقة وذلك حتى لا يحرم المحكوم عليه من احتمال ابدال العقوبة (المادة ٢٦٠ ت ج) .

(ح) لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في يوم من الأعياد الأهلية أو الخاصة بملة المحكوم عليه (المادة ٢٦١ ت ج) .

(د) تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها وتسلم إلى ورثته إذا طلبوها . ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما حتى لا يؤدي الاحتفال إلى اضطراب النظام أو يأخذ شكل تظاهر أو احتجاج ضد الحكم (المادة ٢٦٢ ت ج) .

(هـ) إذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بأنها حلي يوقف تنفيذ الحكم

ومتى تحقق قولها لا ينفذ عليها إلا بعد الوضع (المادة ٢٦٣ ت ج) .

٥٢ — الغاء علنية التنفيذ — كان الشق في مصر إلى سنة ١٩٠٤ يحصل علناً في أحد الميادين العمومية على اعتبار أن العلنية وسيلة للإرهاب وضمان للتنفيذ . ولكن قامت اعتراضات شديدة على هذه العلنية بناء على أن بعض العناصر من الطبقات المنحلة من الشعب كان يتخذ منها وسيلة للهو والتسلية ، فبدلاً من أن تؤدي إلى الزجر والإرهاب كان من شأنها إفساد الأخلاق ، فاغتصمت الحكومة هذه الفرصة في سنة ١٩٠٤ وألغت علنية تنفيذ عقوبة الإعدام . وأصبحت هذه العقوبة تنفذ سرّاً داخل السجن بحضور بعض الموظفين ومن يخصص لهم من مندوبي الصحف . ويحصل التنفيذ بأسرع ما يمكن إذ يتم في بضعة دقائق ، ولا يعلم المحكوم عليه بدنو ساعة التنفيذ إلا وقت إحضاره إلى المشقة .

وطريقة التنفيذ في داخل السجن متبعة في كثير من البلاد الأجنبية كإنجلترا وألمانيا وروسيا والسويد والولايات المتحدة وإيطاليا وسويسرا . وتقضى المادة ٢٦ من قانون العقوبات الفرنسي بتنفيذ عقوبة الإعدام في ساحة عمومية ولكن السلطة العامة تعمل في الواقع على تلطيف هذه العلنية فبدلاً من إقامة المفصلة في وسط المدينة أصبح التنفيذ يحصل في أحد الأطراف النائية منها وتقام له العدة ليلا لئلا يتم قبل شروق الشمس ولا يذاع اليوم المحدد له . وهناك حركة ترمي إلى الغاء علنية التنفيذ في القانون الفرنسي .

٥٣ — عقوبة الضرب وهل من حاجة إليها — الضرب لم يكن موجوداً في مصر قبل سنة ١٩٠٤ إلا كوسيلة تأديبية في داخل السجن . وقد أدخل في قانون العقوبات الأهل الصادر في سنة ١٩٠٤ كوسيلة لتأديب المجرمين الأحداث تحت اسم « التأديب الجسماني » . ونص في المادة ٦٣

من ذلك القانون على أن هذا التأديب يحصل بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنايات. وأوجب المادة ٢٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حضور مأمور السجن وطيبه وقت إجرائه . ولكن القانون المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ قد ألغى التأديب الجسمانى أسوة بالشرائع الحديثة التى لم تدخل عقوبة الضرب فى قوانينها .

على أن الجلد لا يزال مستعملا فى إنجلترا . ويلجأ إليه فى الولايات المتحدة كوسيلة لتأديب المسجونين . وقد اقترح إدخاله فى فرنسا للعقابة على أعمال التعمدى الشديد التى تقع على الأشخاص ، وذكر تأييدا لهذا الاقتراح أن العادات قد تطورت تطورا مخيفا وصارت طبقات العامة تلجأ إلى القوة والعنف لحسم المنازعات وأن الاجرام قد تغير مظهره فأصبح أعظم شدة وأكثر حدة من ذى قبل ، ولا وسيلة لتوطيد الأمن إلا باعادة العقوبات البدنية . ويمارض بعضهم فى إدخال هذه العقوبات لسبيين : أولها النفور من الألم البدنى ، وثانيهما الاحترام الواجب نحو شخص الانسان . ولكن يرد على ذلك بأن الامر الجوهرى الذى يمتاز به العقوبات البدنية هو أنها موجهة إلى حساسة الجاني المادية إذ الخوف من ألم الضرب هو أول ما يخشاه المجرمون ولا سيما الخطرون منهم فيجب الاستفادة من ذلك فى إرهابهم ، أما الشعور بالاحترام الانسانى فمن المؤسف حقاً الانقاص منه عند من يكون قابلا للاحاساس به ، ولهذا السبب يجب عدم تعميم العقوبات البدنية حتى لا تصبح قاعدة للعقاب ، بل يجب من جهة قصر استعمالها على المجرمين الذين لا يتأثرون بغيرها من أنواع العقوبات سواء فى ذلك الأحداث منهم والبالغون ، ويجب من جهة أخرى إحاطة استعمال الضرب بما يكفل سلامة الجاني وصحته ، وإذا يقول بعض الجنائين بتخصيص عقوبة الجلد للسكران والفاسفين ومرتكبي أعمال النهب وكسر الاسوار وإتلاف

المزروعات وقتل المواشي ، وعلى العموم كل من يرتكبون جرائم لها صبغة القسوة أو عدم المبالاة ، ويضيفون إلى ذلك قولهم إنه إذا كان تفوق العقوبات البدنية على غيرها يظهر جلياً عند ما يكون الغرض حفظ النظام بين طائفة فاسدة كما في السجون فإن الجلد يجب أن يكون من وسائل التأديب الجوهرية في العقوبات التي يقصد بها التربية ، إذ الضرب يمتاز على كل العقوبات بأنه يشعر الأطفال بخوف حقيقى (Cuiche ص ٢٣١) . ويخشى جازو من سوء استعمال العقوبات البدنية إذا أوكل تطبيقها للسلطات القضائية والادارية ويخشى من أن يؤدي استعمالها إلى رجوع تدريجى إلى عهد الوحشية ويكون باعثاً على حدة الطباع فينشأ نوع من المبالاة في القسوة بين المشرعين والجناة ، ولهذا الاعتبار يقرر أنه من المعارضين لإعادة العقوبات البدنية (جازو ٢٤٨٨) .

الفصل الثانى

في العقوبات السالبة للحرية

Des peines privatives de liberté

الفرع الاول - أهمية العقوبات السالبة للحرية

والعنصران المكونان لها

٥٤ - تسمية - قد بين القانون العقوبات السالبة للحرية في المواد ١٤ إلى ٢١ ع وسماها المقيدة للحرية (restrictives de liberté) . ولكن الأفضل تسميتها السالبة للحرية (privatives de liberté) ، لأن مفعولها أكثر من التقييد . وعلى عكسها تعتبر مراقبة البوليس عقوبة مقيدة للحرية .

٥٥ — أهمية العقوبات السالبة للحرية — الحرمان من الحرية هو أهم عقاب عند الأمم المتعدنة ، وقد حل في فرنسا من عهد الثورة محل العقوبات البدنية .

ويمكن الحصول من هذا الحرمان على نتائج مختلفة من حيث الزجر ، ومن حيث الإصلاح ، ومن حيث الاستئصال ، تبعاً للكيفية التي يقرر بها والتي يطبق بها هذا الحرمان . ذلك بأن هذه العقوبة تكون من عنصرين : المدة والنظام ، ومن واجب الشارع أن يقدر المدة ويرتب النظام تبعاً للمدة التي تبرر الحرمان وللغاية التي يبتغيها . ومن هذا نشأت أنواع الحبس المختلفة من أشغال شاقة وسجن وحبس مع الشغل وحبس بسيط .

ومن هذه الفكرة ندرك أن الحرمان من الحرية يمكن أن يكون أبيض العقوبات كما يمكن أن يكون أفضلها تبعاً لنظام العمل . فيكون أبيضاً إذا انطوى على الفساد بتأثير الاختلاط والدروس التي يتلقاها المسجونون بعضهم عن بعض ، ويكون أفضلها إذا جعل وسيلة لإصلاح المجرم وتقويم حاله وإعادته لأن يعود بعد الافراج عنه رجلاً مستقيماً راغباً في العمل .

فالحبس يستمد قيمته من طريقة تنفيذه . على أنه مهما حسن نظامه يجب تجنبه بقدر الامكان : (أولاً) بالنسبة لمن ارتكبوا الجريمة لأول مرة . (ثانياً) بالنسبة لمن لم يرتكبوا سوى جرم يسير ، (ثالثاً) بالنسبة لمن يمكن عقابهم بطريقة أخرى . ولذلك يجب أن يكون الحبس عقاباً اختيارياً يعلق تطبيقه على بحث الظروف ، وأن يضع الشارع أنظمة أخرى يمكن الاستعانة بها عنه كالغرامة وإيقاف التنفيذ والاندثار (انظر في ذلك جازو ٢ ن ٤٩٨) .

٥ — مدة العقوبات السالبة للحرية — أما مدة العقوبات السالبة للحرية فيقدرها القاضي يوم الحكم في الحدود التي رسمها القانون . على أن هذه العقوبات منها ما هو مؤقت ومنها ما هو مؤبد . فالعقوبة المؤبدية التي

ينص عليها القانون المصرى هى الاشغال الشاقة المؤبدة . وباقي العقوبات السالبة للحرية هى عقوبات مؤقتة ، وقد يعترض على تأييد العقوبة بأنه هادم لكل أمل فى الإصلاح وأنه لا يحقق شرط المساواة إذ تختلف العقوبة باختلاف سن المحكوم عليه . وهذا الاعتراض لا شك فى وجاهته إذا كانت العقوبة المؤبدة غير قابلة لأن تبدل بغيرها ، ولكن مع وجود حق العفو وحق الافراج الشرطى ، وخصوصا إذا استعمل هذان الحقان استعمالا حكما يفتح للمحكوم عليهم باب الأمل فى الحرية ويقوم من عدم المساواة فيما بينهم ، فان العقوبات المؤبدة لا شك فى قائلتها . فى التفريعات التى تستبعد عقوبة الاعدام تكون العقوبات المؤبدة ضرورية لتحل محلها ، وفى التشريعات التى تحتفظ بها تصلح للانتقال من عقوبة الاعدام إلى العقوبات المؤقتة ، فكم من جنايات تعتبر عقوبة الاعدام بالنسبة لها قاسية والعقوبات المؤقتة خفيفة . وتعتبر العقوبات المؤبدة فيما يتعلق بالمجرمين غير القابلين للإصلاح ، العقوبات الوحيدة التى من شأنها إرضاء حق الدفاع عن المجتمع باستئصالهم (جرو ٢ ن ٤٩٩) .

٥٧ - نظم العقوبات السالبة للحرية - وأما من جهة النظام فيشترط فى العقوبات السالبة للحرية وخصوصاً المؤقتة منها ألا يكون القصد منها مجرد العقاب ، بل تتطلب المصلحة العامة أن تكون موجهة للإصلاح ، وتطلب المدالة المطلقة ألا تكون مجلبة للفساد ؛ وبراعى بقدر الامكان أن الشخص الذى يخرج من السجن لا يعود إليه وأن المجرم بالصدقة لا يصبح مجرماً بالعادة . أما بحث الطرق والوسائل المؤدية لانقاص العود وتنظيم العقوبة فهو موضوع المسئلة الجزائية (le problème pénitentiaire) . ولحل هذه المسئلة لا يفكر أحد فى إلغاء طرق الاعتقال الموجودة فى مختلف البلاد وعلى الأخص فى مصر تحت أسماء الحبس والسجن والاشغال الشاقة

يقصد إخضاع كافة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية لنظام واحد من حيث الاعتقال والشغل والتأديب . ون وحدة الشكل في هذا النوع من العقوبات مع اختلاف المدة فقط لا تتفق لا مع تخصيص العقوبة ولا مع تنويعها تبعاً لفئات المجرمين المختلفة من مجرمين بالصدقة أو مجرمين بالعادة أو مجرمين قابلين للإصلاح أو غير قابلين له الخ . وإنما يجب البحث عن أفضل الطرق المتبعة في مصر وفي البلاد الأجنبية لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية وأصلحها للوصول إلى الأغراض المتبغاة منها (جازو ٢ ن ٥٠٠) .

٥٨ - تقسيم - قد تكفل قانون العقوبات في المواد ١٤ إلى ٢٠ منه ببيان العقوبات السالبة للحرية وتعريف كل منها ، وفي المادة ٢١ منه بيان التاريخ الذي تبدأ منه هذه العقوبات مع مراعاة استئزال الحبس الاحتياطي ، وتكفل الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بتقرير نظام السجون والإفراج الشرطي . وستكلم فيما يلي عن الأمور الأربعة المذكورة وهي : (١) بيان العقوبات المقيدة للحرية وتعريف كل منها ، (٢) مبدأ تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ، (٣) نظام السجون ، (٤) الانظمة المكتملة له .

الفرع الثاني - بيان العقوبات السالبة للحرية

٥٩ - بيان - العقوبات السالبة للحرية هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والسجن والحبس .

(١) الأشغال الشاقة (Travaux forcés)

٦٠ - تعريفها - الأشغال الشاقة هي أشد العقوبات بعد الاعدام . وهي عقوبة أصلية في مواد الجنايات . وقد عرفت في المادة ١٤ ع بقولها : عقوبة

الاشغال الشاقه هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الاشغال التي تعينها الحكومه مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .

٦١ - تاريخها - والاشغال الشاقه عقوبة قديمه جداً يرجع أصلها إلى القانون الروماني حيث كانت موجودة تحت شكل عقوبة (ad metalla) أى الاشتغال في المناجم . ثم ظهرت في فرنسا قبل الثورة تحت إسم (peine des galères) ، وكانت تنحصر في التجديف في سفن الملك . ولما حلت الملاحة الشراعية محل الملاحة بالمجاذيف تغيرت طريقة تنفيذ الاشغال الشاقه فصار المحكوم عليهم بهذه العقوبة يشتغلون في ترسانات الحكومه وأعدت لايوائهم محلات تسمى (bagnes) من كلمة (bagno) الايطالية بمعنى حمام لأن بعض هذه المباني كانت حمامات قديمه . ثم استبدلت بعقوبة galères في عهد الثورة الفرنسية عقوبة القيد بالحديد (peine des fers) على أن لا يقتصر عمل المحكوم عليهم بهذه العقوبة على أشغال الموانئ بل يتناول أيضاً أشغال المناجم والمستنقعات . وقد استبدل بها قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ عقوبة الاشغال الشاقه ونص في المادة ١٥ منه على أن الرجال المحكوم عليهم بهذه العقوبة يشتغلون في أشق الأعمال ويجرون في أقدامهم كرة من الحديد أو يقيد كل اثنين منهم في سلسلة إذا كانت حالة العمل الذي يستخدمون فيه تسمح بذلك ، وكانت هذه العقوبة تنفذ في الواقع في الأمكنة القديمة المعروفة بال (bagnes) . ولكن نظام هذه الأمكنة أدى إلى نتائج وخيمة ، إذ كان المحكوم عليهم يعاملون أسوأ معاملة وكانوا يخرجون من الليان (bagne) أسوأ حالاً مما دخلوه حتى أن ٩٥ في المائة منهم يصيرون عائدين . ونظراً لكثرة الحرب كانت الليانات تشر الفرع بين سكان الجهات المجاورة . ولذا أصدر الشارع الفرنسي قانون ٣٠ مايو سنة ١٨٥٤ الذي أنشأ نظام الابعاد إلى المستعمرات

(la transportation aux colonies) لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة ، فبعد أن كانت تنفذ في الياونات الموجودة في داخل البلاد صارت تنفذ في المستعمرات .

وقد أدخلت عقوبة الأشغال الشاقة في مصر بقانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ وعرفتها المادة ٣٣ من ذلك القانون بقولها : العقوبة بالأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد في رجليه في أشق الأشغال في المحلات المعنية من الحكومة لذلك مدة حياته إن كانت تلك العدة بغير مديدة ومن ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إن كانت مؤقتة . ثم نقل هذا النص إلى المادة ١٤ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ مع تخوير خفيف في عبارته . فقد كانت المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ تنص على ما يأتي : « عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة . ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً » . وعند تنقيح هذا القانون في سنة ١٩٣٧ حذفت منه عبارة (مقيداً بالحديد) ، وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع التعديل أن سبب حذف هذه العبارة هو أن طريقة تنفيذ العقوبات المتبعة للحرية ليس عليها قانون العقوبات بل لائحة السجون .

٦٣ - طبيعة الأشغال الشاقة - فالصفة التي تميز عقوبة الأشغال

الشاقة هي تشغيل المحكوم عليهم بها في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة . وتنفذ العقوبة بحسب الأصل في الياونات .

وقد بين القرار الصادر من وزير الداخلية بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ نوع الأشغال التي يكلف بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وهي استخراج

الأحجار ونقلها ورفع المياه بالطلبات وإدارة عجلات الآلات والأشغال الصعبة بالحدائق وعجن الخبز وغسل الملابس (مادة ٢ من القرار) . ومدة الشغل لا تقل عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشر (مادة ٦٧ من لائحة السجون) .

٦٣ - مدة الأشغال الشاقة - عقوبة الأشغال الشاقة تكون تارة مؤبدة وتارة مؤقتة . وهي العقوبة الأصلية المؤبدة الوحيدة في القانون المصري . أما عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن تقل مدتها عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً (المادة ١٤ ع فقرة ثانية) . ومن هذه الأحوال الخصوصية حالة تعدد الجرائم وحالة العود العام حيث يجوز أن تصل مدة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشرين سنة (المادتين ٣٦ و ٥٠ ع) وحالة العود المنصوص عليها في المادة ٥١ ع حيث يجوز الحكم بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس .

٦٤ - تلطيف التنفيذ رحمة بالشيخ والنساء - تنص المادة ١٥٥ ع على أن من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً يقضى مدة عقوبته في أحد السجون العمومية وذلك بدلاً من قضائها في أحد الليانات . والغرض من هذا النص هو تلطيف تنفيذ العقوبة رحمة بالشيخ والنساء لا إعفاؤهم من الحكم بالأشغال الشاقة (حش ١٦ أبريل سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ م ٢٠٥) . ومن ثم فليس من الضروري ذكر المادة ١٥ ع ، في الحكم لأن تطبيقها من شأن التنفيذ ، ويعامل المحكوم عليه بمقتضاها سواء ذكرت أو لم تذكر (حش ٧ مارس سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ م ١٢٨) .

٦٥ - الاعتقال في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام -

الاعتقال في المحل الخاص المنصوص عليه في القانون نمرة الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام شبيه بالاشغال الشاقة . فقد نصت المادة الثالثة من القانون المذكور على أن كل عمل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعاً في نظامه الداخلى لأحكام قانون اللجانات المعمول به الآن ، ومع ذلك فليفتش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحفانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجون بمقتضى هذا القانون .

ولكن نظراً لأن الشارع في النص العربي للقانون عبر عن الاعتقال في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام بكلمة « سجن » كترجمة لكلمة *incarcération* في النص الفرنسى فقد ظنت محكمة النقض والابرار أن هذه العقوبة هي عين عقوبة السجن *détention* المنصوص عليها في المادة ١٦ ع ، فقالت في أحد أحكامها « إن السجن من العقوبات المقررة للجنايات ، فكل جريمة يعاقب عليها بالسجن هي بلاشك جنائية في نظر الشارع واذن فالجريمة التى يعامل فاعلها بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ هي جنائية . . . الخ » (حقن ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٤٠٧ سنة ٤٦ ق) . وقالت في حكم ثان « إن الشارع . . . أصدر قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ مستعاضاً فيه عن الأشغال الشاقة بالسجن الذى هو أخف في نوعه من الأشغال الشاقة . . . » (حقن ٩ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢١٢٨ سنة ٤٦ ق) . وقالت في حكم ثالث « إن هذه العقوبة (أى عقوبة الارسال إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادى الاجرام) هي عقوبة جنائية بنص القانون مادام فيها سجن وهي كذلك بنص العبارة الأخيرة من المادة الأولى من قانون المعتادى الاجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ، (حقن أول فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٤٣ ق) .

والصحيح أن هذه العقوبة شبيهة بعقوبة الأشغال الشاقة بما أن المحلات

التي تنفذ فيها خاضعة بنص القانون في نظامها الداخلي لأحكام قانون اللجانات و فقط أجاز القانون لمفتش عموم السجون بعد تصديق وزير الداخلية وبموافقة وزير العدل وضع استثناءات لمصلحة المحكوم عليهم بتلك العقوبة . وبناء على ذلك أصدر مفتش السجون العام قرارا بنظام اصلاحية الرجال بين فيه لاستثناءات التي رؤى ادخالها لمصلحة المحكوم بوضعهم في هذه الاصلاحية ومن مقتضاه تعليمهم بعض الحرف والصناعات فضلا عن القراءة والكتابة .

(٢) السجن (détention)

٦٦ - تعريفه وطبيعته - السجن عقوبة أصلية في مواد الجنايات وقد عرفت المادة ١٦ ع هذه العقوبة بقولها : « عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة » . وكانت المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ تنص فوق ذلك على أن المحكوم عليه يوضع في السجن « غير مقيد بالحديد » ، فحذفت هذه العبارة الأخيرة في القانون الحالي لنفس السبب الذي حذفت من أجله عبارة « مقيدا بالحديد » من المادة ١٤ ع الخاصة بالأشغال الشاقة . ويختلف السجن عن الأشغال الشاقة في أن المحكوم عليه بالسجن يشغل في أشغال لا تبلغ في الشدة درجة الأشغال الشاقة ويقضى مدة العقوبة في سجن عمومي لا في اللجان (المادتين ٣ و ٤ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١) .

وهو يقابل في القانون الفرنسي عقوبة ال (réclusion) لا عقوبة ال (détention) ، فإن هذه العقوبة الأخيرة هي عقوبة سياسية تقضى مدتها في أحد الحصون بدون إجبار على الشغل .

أما الأشغال التي يجوز أن يكلف بها المحكوم عليهم بالسجن فهي الحفر

والرمد وتطهير الترع وتكسير الأحجار وشنح المهمات وتفرينها ونقلها وتخزينها بشرط أن لا يكون ذلك في حجر ورفع القاذورات والكناسات والاشتغال في قايين الجير وعمل المون والحرة والأعمال اللازمة لضرب الطوب وعصر الحبوب لاستخراج زيوتها والطحن وإدارة عجلات الآلات والبناء وتوضيب الأحجار ونحتها وأعمال فنية أو صناعية وأعمال يدوية خفيفة وأشغال الحدائق والفنل والمساعدة في أعمال الخدمة وغيره من الأعمال الأخرى داخل السجن وملاحظة الأعمال الفنية والصناعية وتنقية دودة القطن وبويضاتها (المادة ١ من قرار الداخلية الصادر في ٢٤ يونية سنة ١٩٠١).

٦٧ — مدته — كان السجن في قانون سنة ١٨٨٣ عقوبة مؤبدة أو مؤقتة، فجعل في قانون سنة ١٩٠٤ وفي القانون الحالي عقوبة مؤقتة في كل الأحوال . ومدته كدة الأشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا . ومن هذه الأحوال حالة تعدد الجرائم (المادة ٣٦ع) وحالة العود (المادة ٥٠ع) حيث يجوز أن تصل مدة السجن إلى عشرين سنة ، وحالة المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة ويقل عن سبع عشرة سنة كاملة إذا ارتكب جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فإنه يعاقب بالسجن مدة لا تنقص عن عشرين سنين (المادة ٧٢). وجريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٧ع إذ يجوز الحكم فيها بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنين دون أن تكون أدنى من ستة شهور (المادة ١٠٨).

(٣) الحبس (emprisonnement)

٦٨ — مدته — الحبس عقوبة أصلية في مواد الجنح والمخالفات . وقد عرفته المادة ١٨ع بقولها : عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه .

والحبس نوعان : الحبس البسيط والحبس مع الشغل (المادة ١٩ ع) .

٦٩ - تاريخها - لم يكن يوجد في أول الأمر سوى نوع واحد من الحبس ، إذ أن المادة ٤٤ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ ما كانت تشير إلى إلزام المحكوم عليهم بالشغل ، فجاء الأمران العاليان الصادران في ٩ يولييه سنة ١٨٩١ و ١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ وأوجبا الشغل على المحكوم عليهم جميعا . ولكن لوحظ أن عقوبة الحبس صارت أشد صلابة مما ينبغي ففجعلها الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أكثر مرونة إذ فرق بين نوعين من الحبس : الحبس البسيط والحبس مع الشغل ، ونقلت أحكام هذا الأمر العالي إلى قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ثم إلى القانون الحالي . وقد بينا عند الكلام على نظام السجون أن تنفيذ عقوبة الحبس قد لبث مدة طويلة في حالة سيئة بسبب عدم وجود مبان مخصصة لهذا الغرض وازدحام السجون الموجودة وتكليف المسجونين بالقيام بما يلزم لغذائهم وكسائهم .

٧٠ - طبيعة كل من نوعي الحبس - فرقت المادة ١٩ ع بين الحبس البسيط والحبس مع الشغل . فالمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة . وهذه الأعمال قد بينها القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ ، وهي من نوع الأعمال التي يكلف بها المحكوم عليهم بعقوبة السجن (المادة ١ من القرار المذكور) .

٧١ - وأما المحكوم عليهم بالحبس البسيط فلا يجبرون على الشغل وإنما يجوز تشغيلهم بناء على طلبهم في كافة الأعمال داخل السجن على أن يكون لهم ما ينتج من أعمالهم من ربح . ومع ذلك يمكن تكليفهم بخدمة أنفسهم

فيشغلون في تنظيف الغرف التي يقيمون فيها وفي الأعمال المتعلقة بالنظافة داخل السجن؛ ولهم أن يطلبوا إعفائهم من هذه الأعمال مقابل دفع خمسة قروش يومياً (المادة ٧١ من لائحة السجون) .

٧٢ - دائرة التطبيق القانوني لكل من نوعي الحبس - قد جعل الشارع أساس اختياره بين نوعي الحبس الفائدة التي تعود على المحكوم عليهم من الشغل كطريقة للإصلاح والتدريب إذا تجاوز الحبس مدة معينة، إذ ليس من المرغوب فيه أن يبقى المحكوم عليهم في السجون مدداً طويلة بلا عمل ، وعلى هذا الأساس وضعت الأحكام التي تضمنتها المادة ٢٠ ع .

٧٣ - الأحوال التي يكون فيها الحكم بالحبس مع الشغل إجبارياً - يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر .

ويجب عليه كذلك أن يحكم بالحبس مع الشغل في الأحوال الأخرى المعينة قانوناً ، وعلى الخصوص :

(أ) في السرقة والشروع فيها (المواد ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢١ ع) .

(ب) في إخفاء الأشياء المسروقة (المادة ٣٢٢ ع) .

(ج) في قتل الحيوانات وسبها والاضرار بها ضرراً كبيراً (المادة ٣٥٥ ع)

وفي إتلاف المزروعات (المادة ٣٦٧ ع) .

(د) في حيازة المواد المخدرة أو الاتجار بها (المواد ٣٥ إلى ٣٨ من

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) .

٧٤ - الأحوال التي يكون فيها الحكم بالحبس البسيط إجبارياً - يجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات ، لأنه لا فائدة من الشغل مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً .

٧٥ - الأحوال التي يكون فيها الخيار للقاضي بين نوعي الحبس -
في كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل . والأمر
في ذلك موكل لتقدير القاضي . على أنه يجب عليه أن يبين نوع الحبس الذي
يقضى به أى إذا كان الحكم بالحبس مع الشغل أو بالحبس البسيط .

٧٦ - تعليمات النيابة في هذه الحالة الأخيرة - تقضى التعليمات
الصادرة للنيابات الأهلية بأنه في الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس مع
الشغل أو بالحبس البسيط يجب على النيابة أن تبين في طلباتها نوع الحبس
الذي تريد الحكم به ، وأنه يجب عليها أن تطلب دائماً الحبس مع الشغل في
الأحوال الآتية :

(أولا) في الجنح المهمة التي يظن أن تكون فيها العقوبة شديدة ولو
كان من الممكن أن تكون أقل من سنة .

(ثانياً) إذا كان المتهم من ذوى السوابق

(ثالثاً) إذا ثبت سبق إصرار المتهم على ارتكاب الجريمة

(رابعاً) في الجرائم الآتية بيانها :

(١) هرب المحبوسين أو المقبوض عليهم أو مساعدتهم على الهرب

(المواد ١٣٨ فقرة ٢ و ٣ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ فقرة ٤) .

(ب) إخفاء الجائزين والفارين من الخدمة العسكرية (المادتين ١٤٤

فقرة ٣ و ٤ و ١٤٦) .

(ج) الضرب الواقع من عصابة (المادة ٢٤٣ ع) .

(د) هتك العرض (المادة ٢٦٩ فقرة أولى ع) .

(هـ) التحريض على الفسق (المادة ٢٧٠ ع) .

(و) تعريض الأطفال للخطر (المادتين ٢٨٥ و ٢٨٧ ع) .

(ز) النصب (المادة ٣٣٦ ع) .

وأن لا يطلب الحكم بالحبس مع الشغل على المتهمين الذين لا يستطيعون القيام بأعمال السجون نظراً لسنهم أو لعاهة جسمية فيهم أو نظراً لمركزهم الاجتماعى ولما اعتادوا عليه في طريقة معيشتهم. وليست حداثة السن من الأسباب التى تستدعى طلب الحبس البسيط دائماً لأن إدارة السجون تراعى تلك الحالة فى اختيار العمل الذى تكلف به الصغير .

وإذا وجد شك وصعب ترجيح حالة على أخرى يطلب الحكم بالحبس مع الشغل .

(أنظر المواد ٤٤٧ إلى ٤٥٠ من التعليمات العامة الصادرة للنيابات الأهلية) .

٧٧ - مدة الحبس - الحبس، عقوبة مؤقتة لا يجوز أن تنقص مدتها عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً . ومن هذه الأحوال الخصوصية حالة تعدد الجرائم (المادة ٢٦ ع) وحالة العود (المادة ٥٠ ع) إذ يجوز أن تبلغ مدة الحبس فيهما ست سنين ، وحالة الصغير بين الثانية عشرة والخامسة عشرة إذا ارتكب جنائية إذ تبدل عقوبة الجناية بالحبس الذى يجوز أن تبلغ مدته عشر سنين (المادة ٦٦ ع) ، والجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٣ ع إذ أن عقوبتها الحبس من سنتين إلى خمس ، وجريمة العيب فى حق الذات الملكية إذ أن عقابها السجن أو الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنين (المادة ١٧٩ فقرة أولى ع) ، والعيب فى حق الملكية أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش إذا حصل فى حضرة أحد منهم إذ يجوز مضاعفة الحد الأقصى لعقوبة الحبس (المادة ١٧٩ ع فقرة أخيرة) ، وجريمة تخريب الاموال الثابتة أو المنقولة إذا نشأ عنه تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر إذ يجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين (المادة ٢٦١ ع فقرة أخيرة) ، وجرائم الاتجار بالجواهر المخدرة المنصوص عليها

في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إذ يعاقب عليها بالحبس مع الشغل من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .

٧٨ - الحد الأقصى - الحد الأقصى العام لعقوبة الحبس هو في الأصل ثلاث سنين كما ذكرنا ، ولكن كل نوع من الجرائم له حد أقصى خاص ، وهذا الحد يتغير تبعاً لجسامة كل منها ، فتارة يكون ثلاث سنين وتارة سنتين وتارة سنة وتارة ستة أشهر وتارة ثلاثة أشهر وتارة شهرين ، وجعل خمس سنين في بعض الجنح . وهو أسبوع في المخالفات .

٧٩ - الحد الأدنى - أشرنا فيما تقدم إلى أنه عند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ قد حذف الحد الأدنى الخاص لعقوبة الحبس في الجنح والمخالفات المنصوص عليها في ذلك القانون ولم يبق إلا الحد الأدنى العام وهو أربعة وعشرون ساعة .

ولكن حدث بعد سنة ١٩٠٤ أن أدخلت على قانون العقوبات تعديلات اقتضت وضع حد أدنى خاص لعقوبة الحبس في بعض الجرائم (أنظر المواد ٨٣ فقرة الأخيرة و١٧٩ و٣٠٨ ع) .

كما صدرت بعد سنة ١٩٠٤ قوانين خاصة تنص على حد أدنى خاص لهذه العقوبة كقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وقد نصت المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة في مواد الجنايات على حد أدنى لعقوبة الحبس التي يجوز الحكم بها بدلا من عقوبة الجناية وهو ستة شهور إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وثلاثة شهور إذا كانت العقوبة السجن .

٨٠ - تطبيق القاضي لعقوبة الحبس - قد أدى حذف الحد الأدنى لعقوبة الحبس إلى توسيع سلطة القاضي في تقدير العقوبة . لكن لا ينبغي أن يكون في هذا الحذف ما يشجعه على الحكم بعقوبات حبس

قصيرة ، بل يجب عليه أن يصدر حكماً من شأنه زجر الجاني وعدم تشجيع من تسول لهم أنفسهم الاقتداء به .

٨١ - ولا مشاحة أن الحد الأقصى القانوني لعقوبة الحبس من شأنه إرشاد القاسى على وجه التقريب إلى جسامه الجرائم المختلفة . ومع ذلك فالأمر يرجع قبل كل شئ إلى تقدير القاضى فى كل قضية من القضايا . فثلاً جريمة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤٢ ع قد تكون قريية جداً من مخالفة الإيذاء الخفيف المنطبقة على المادة ٣٩٤ فقرة ثانية ع .

٨٢ - خطر الحبس لمدة قصيرة - وما يجب ملاحظته أن الحبس لمدة قصيرة يزيد فى ازدحام السجون ، وهو أدعى إلى إفساد المحكوم عليهم من إصلاحهم ، ولذلك يحمل بالقاضى أن يستعيض عنه بالغرامة أو يعلق تنفيذه على شرط أو يجعله حبساً بسيطاً حتى يكون للمحكوم عليه حق اختيار الشغل خارج السجن ، كل ذلك إذا كان القانون يسمح له باتخاذ هذه الطرق

٨٣ - اختيار القاضى بين الحبس والغرامة - إذا كان القانون يجعل الخيار للقاضى بين الحبس لمدة قصيرة وبين الغرامة فيجب على القاضى أن يحكم بغرامة تكفى للتعاقب على الجريمة كلما رأى أن الجاني يستطيع دفعها (أنظر فى هذا المعنى التعليمات الصادرة من الحفانية للقضاة عند العمل بقانون سنة ١٩٠٤) . أما إذا رأى أن الجاني لا يستطيع دفع الغرامة المناسبة لجسامه الجريمة فيفرض مباشرة بالحبس بدلا من أن يحكم بغرامة شديدة تستعمل بعدئذ إلى إكراه بدنى .

٨٤ - هل من المناسب الجمع بين الحبس والغرامة أو المصاريف ؟
تقضى تعليمات الحفانية للقضاة بأنه فى الأحوال التى يميز فيها القانون الجمع بين الحبس والغرامة يجب أن لا يحكموا مع الحبس بالغرامة أو المصاريف ما لم يكن المحكوم عليه من ذوى اليسار أو يكن قد اغنى من

المجرمة أو تسبب في مضاعفة المصاريف بنير جدوى ، لأن الأفضل رفع عقوبة الحبس أولى من إضافة الغرامة أو المصاريف اليها وعندما يعجز المحكوم عليه عن دفعها يقتضى الحال تنفيذها بطريق الاكراه البدني (جرائع ولائ ١ ن ٢١٥ ومنتورى لجنة المراقبة الصاعدين في ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ و ٩ مايو سنة ١٩٠٦ ج ٨ عدد ٨٢) .

٨٥ - حق اختيار الشغل بدل الحبس - بمقتضى القانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يونيه سنة ١٩١٢ زيدت فقرة على المادة ١٨ ع هذا نصها :
« لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » .

وسبب هذا التعديل كما جاء في المذكرة الايضاحية المقدمة من نظارة الحاقانية مع مشروع هذا القانون ، أن الحبس لمدة قصيرة يكون غالباً في الجرائم القليلة الأهمية ، ويظن أن التنفيذ بتشغيل مرتكب هذه الجرائم يكون أحسن تأثيراً في إصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم كما ينشأ عن الحبس في بلد كصر على الأخص من ضرر البطالة فضلاً عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم طريقة حبس الافراد من جهة وقلة السجون المركزية من جهة أخرى ، وهو ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدد القصيرة في السجون العمومية فيحتكون غالباً بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة . لذلك تعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والحالة هذه في تقويم حالة هذه الفئة أكثر من الحبس ... وفضلا عما قد يكون لهذا التعديل من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يترتب عليه اجتناب المصاريف الباهظة التي يستلزمها توسيع السجون التي أصبحت بحالتها الحاضرة غير وافية بالمراد ، .

وتقتضى تعليمات وزارة الحاقانية بلفت القضاة إلى استعمال حقهم في حرمان

المحكوم عليهم من حق الخيار الذى لهم كلما قام البرهان على أنهم من الأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت وعن يسهل عليهم الانقطاع عن الشغل بعد الشروع فيه والمأطلة فى تنفيذ العقوبة (منتور الحفاية المبلغ للنيابات بمنشور النائب السوى رقم ٤١ لسنة ١٩١٥)

الفرع الثالث - مبدأ تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

٨٦ - مبدأ المدة - تنص المادة ٢١ ع على أن «تبتدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ، ، وليبان القواعد التى تنتج عن هذا النص يجب التفرقة بين حالتين : (الأولى) حالة ما إذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطياً ، (والثانية) حالة ما إذا كان قد حبس احتياطياً .

٨٧ - إذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطياً - فإذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطياً فتبتدىء مدة العقوبات السالبة للحرية من يوم أن يحبس بناء على الحكم الواجب التنفيذ (المادة ١٢ ع) .
ويترتب على ذلك : (١) أنه إذا كان محكوماً عليه بعقوبة واحدة سالبة للحرية فتبتدىء مدة هذه العقوبة من يوم أن يحبس بناء على الحكم ، (٢) وأنه إذا كان محكوماً عليه بعقوبتين سالتين للحرية فتبتدىء مدة العقوبة الثانية من تاريخ انقضاء العقوبة الأولى لأنه حبس من هذا الوقت بناء على الحكم القاضى بالعقوبة الثانية .

٨٨ - إذا قبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الصادر ضده فهل تبتدىء مدة العقوبة من وقت القبض عليه أو من وقت وضعه فى السجن ؟ تقول المادة ٢١ ع إنها تبتدىء من يوم أن يحبس ، ويقابل ذلك فى النص الفرنسى

(compte du jour où il est détenu) أى من يوم أن يقبض عليه، وعلى هذا تبتدى العقوبة من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ سواء أكان القبض في القطر المصرى أو في الخارج على اثر طلب تسليم (جارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٢ مر ٤٦٨) .

٨٩ - إذا كان المحكوم عليه حبس احتياطياً - أما إذا كان المحكوم عليه قد حبس احتياطياً فإعراعى استنزال مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة (مادة ٢١ ع) ..

ويحصل هذا الاستنزال بحكم القانون دون أن يكون القاضى ملزماً بأن يامر به في حكمه .

وقد حكم بأنه لا يوجد أى بطلان في الحكم إذا لم ينص فيه على استنزال مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة لأن هذا الاستنزال واجب قانوناً طبقاً للمادة ٢١ ع (نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٢٧، و ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ٧٢، و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ مج ١٨ عدد ١٥) .

٩٠ - العقوبات التى يستنزَل منها الحبس الاحتياطى - تستنزَل مدة الحبس الاحتياطى من جميع العقوبات المقيدة للحرية وهى الأشغال الشاقة والسجن والحبس .

وسترى أنها تستنزَل أيضاً من الغرامة بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس (مادة ٢٣ ع) .

٩١ - علة استنزال الحبس الاحتياطى - من العدل استنزال مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المحكوم بها لأن الحبس الاحتياطى يترتب عليه تقييد الحرية كالعقوبات المقيدة للحرية . ويرى جارو أن الفكرة القانونية التى يقوم عليها نظام الاستنزال هى أنه في حالة الحكم بالادانة يعتبر الحبس الاحتياطى تنفيذاً معجلاً للعقوبة، ومن العدل أن ينتفع بالتقاضى العقوبة المحكوم عليه الذى

استوفى جزاءه مقدماً (جارو عقوبت ٢ ن ٦٨٢ و ٦٨٣) . ويرى غيره أن الاستنزال هو نوع من التعويض قرره القانون عن الضرر الذى يسببه الحبس الاحتياطى للمحكوم عليه (أنظر لابورد مجلة (Rev., crit.) ١٨٩٦ ص ٦٥ و ١٨٩٧ ص ٨٤ و ١٨٩٨ ص ٧١) .

٩٢ - نظام الاستنزال فى الشرائع الأجنبية وفى القانون المصرى القديم - ومع ذلك فقد ترددت الشرائع طويلاً فى تقرير نظام الاستنزال فى قوانينها الوضعية . وترجع أسباب هذا التردد إلى اعتبارين نظريين: الأول أن الحبس الاحتياطى ليس بعقوبة وإنما هو إجراء من إجراءات التحقيق ، والاستنزال يجعل له صفة العقوبة . والثانى أن سلوك سبيل الاستنزال يؤدى إلى تخويل المتهم المحكوم ببراءته بعد حبس احتياطى حق طلب تعويضات . ولكن هذه الاعتراضات لم تحل دون تقرير الاستنزال فى كل الشرائع الأجنبية تقريباً .

غير أن بعض هذه الشرائع يقرر حصول الاستنزال حتماً بحكم القانون بغير حاجة لتدخل من جانب القاضى ، وبذا يمكن التغاى من السهو . وهذه هى الطريقة المتبعة فى القانون المصرى والقانون الايطالى والقانون البلجيكي وقانون لكسمبورج .

والبعض الآخر يجعل الاستنزال اختيارياً بحيث يجوز للقاضى أن يأمر به بنص صريح فى حكمه . وهذه هى الطريقة المتبعة فى القانون الهولندى وفى أغلب قوانين المقاطعات السويسرية .

ومن جهة أخرى بعض الشرائع يقبل استنزال الحبس الاحتياطى من جميع العقوبات السالبة للحرية ومن الغرامة أيضاً كالقانون المصرى والقانون الايطالى . وبعضها يقبل استنزاله من العقوبات السالبة للحرية دون غيرها كالقانون الفرنسى والقانون البلجيكي ، وبعضها من الحبس فقط .

٧٣ - أما القانون المصري القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ فلم يكن ينص على أن مدة الحبس الاحتياطي تستزل حتما من مدة العقوبة . بل كانت المادة ٢٠ منه قبل تعديلها بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تنص على أنه « يجب على القاضي عند الحكم أن يستزل مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة » .

وهذا النص عرضة للنقد من وجهين : الأول أن القاضي قد يغفل مراعاة ذلك ، والثاني أن مدة الحبس الاحتياطي قد تزيد على مدة العقوبة لللازم الحكم بها . فضلا عن هذا فإن لمدة العقوبة أهمية عظمى ، فإذا كان أقالها سنة كان الحبس دائما مع الشغل (مادة ٢٠ ع) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه المدة يكون لها دخل في معرفة ما إذا كان هنالك عود (مادة ٤٩) وهي نقطة أكثر أهمية من الأولى . وفي كل هذه الأحوال فإن مدة العقوبة بأكملها هي الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث فيما إذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطي (تطبيقات المفاتيح على المادة ٢١ ع) .

ومع أنه يظهر من نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات القديم أن الاستزال لا يكون إلا إذا أمر به القاضي في حكمه فقد قضت محكمة النقض والابرار في أحكام عدة بأن إسقاط مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة واجب على من هو مكلف بالتنفيذ لأنه من المسائل المتعلقة بالتنفيذ وأن سكوت الحكم عن خصم الحبس الاحتياطي لا يبنى عليه بطلانه (تنص ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٤٦ ، و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٧١ و ٧٣ ، وأول يونيو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ٢٩٠ ، و ٣ يونيو سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٤١٠) .

وقد مهد هذا القضاء للتعديل الذي أدخل على المادة ٢٠ ع بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ إذ قضى هذا الأمر العالي بأن مدة العقوبات المقيدة للحرية تبتدىء من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي . ونقلت المادة ٢١

من قانون سنة ١٩٠٤ أحكام الأمر العالى المذكور ونصت فوق ذلك على حالة لا يمكن وقوعها الآن منذ تعميم محاكم الجنايات لأن أحكامها نهائية لا تقبل الاستئناف .

٩٤ - المدة التى يشملها الحبس الاحتياطى - اختلفت الآراء فيما يختص بالمدة التى يشملها الحبس الاحتياطى والتى تستزل من مدة العقوبة . فذهب القضاء الفرنسى إلى أن الحبس الاحتياطى بالمعنى القانونى لا يبتدىء إلا من وقت أن يصدر المحقق أمر الحبس ويرسل المتهم إلى السجن ليسجن فيه بناء على هذا الأمر . فاذا قبض على المتهم وهو متلبس بالجريمة فلا يبتدىء الحبس الاحتياطى إلا من وقت صدور أمر الحبس لا من وقت القبض . (نظر فرنسى ١٦ مارس سنة ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٣ - ١ - ٥٣٣) . ولكن الأفضل أن يشمل الحبس الاحتياطى كل تقييد للحرية فيما عدا العقوبة سواء أتيح هذا التقييد عن قبض بدون أمر خاص كما فى حالة التلبس بالجريمة أو عن قبض بناء على أمر حبس احتياطى أو أمر بالاضبط والاحضار (جرانغولان عقوبات ج ١ ن ٢٥٥) .

٩٥ - يجب استزال الحبس الاحتياطى من العقوبة ولو لم يستمر المتهم فى الحبس حين صدور الحكم كما لو صدر أمر بالإفراج عنه إفراجا مؤقتا . كذلك يجب استزال الحبس الاحتياطى إذا أعيد حبس المتهم بعد الإفراج عنه إفراجا مؤقتا أو أعيد السير فى الدعوى بعد حفظها لظهور أدلة جديدة (جارسون مادتى ٢٣ و ٢٤ ن ٣٠ وما بعدها) .

٩٦ - خصم الحبس الاحتياطى فى القضايا المحفوظة أو المحكوم فيها بالبراءة من العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها فى قضايا أخرى - لاصعوبة فى تطبيق المادة ٢١ع عند ما يكون الحبس الاحتياطى متعلقا بالواقعة

التي انبئ عليها الحكم بالعقوبة. ولكن قد يحدث أن يتهم شخص بارتكاب عدة جرائم ويحبس احتياطيا من أجل واحدة منها ثم يصدر عن هذه الجريمة أمر بالحفظ أو قرار بأن لا وجه لادعاء الدعوى العمومية أو حكم بالبراءة بينما يحكم عليه بالعقوبة عن باقي الجرائم، أو أن يصدر على المتهم عدة أحكام بالعقوبة عن جرائم ارتكبها ويكون قد مكث في الحبس الاحتياطي الذي حبسه عن إحدى هذه الجرائم مدة أكثر من العقوبة التي حكم عليه بها من أجل هذه الجريمة — فهل تستزل مدة الحبس الاحتياطي المتعلق بالجريمة المحفوظة أو المحكوم فيها بالبراءة أو المحكوم فيها بأقل من مدة الحبس الاحتياطي من العقوبات المحكوم بها عن الجرائم الأخرى؟

ذهب فريق من الشراح الفرنسيين إلى أنه يشترط لاستئصال الحبس الاحتياطي أن يكون متعلقا بالواقعة التي انبئ عليها الحكم بالعقوبة، ويستند في ذلك إلى نص المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي تقضى كالمادة ٢١ من قانون العقوبات المصري بأن « يستزل الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة التي تقضى بها الحكم » (Goulé 30. Mesnard 11)

وذهب فريق آخر إلى أنه يجب استئصال الحبس الاحتياطي من كل عقوبة تفد على المتهم فيما بعد تعويضه عما فاسده من مرارة ذلك الحبس

(Laborde, Rev. Crit. 1897 p. 84)

وذهب فريق ثالث وهم أغلبية الشراح ومنهم جارو وجارسون إلى أن الحبس الاحتياطي يستزل من العقوبة المحكوم بها متى كان هناك ارتباط بين الواقعة التي أوجبت ذلك الحبس الاحتياطي والواقعة التي انبئ عليها الحكم بالعقوبة. ولا يستزل إذا لم يوجد ذلك الارتباط (جارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٤،

وجارسون مادة ٢٤ ن ٣٥ وما بعدها).

وقد كانت المحاكم الفرنسية حتى سنة ١٩١١ تقضى باستئصال الحبس الاحتياطي من العقوبة متى كان هناك ارتباط بين الواقعة التي أوجبت ذلك

الحبس والواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة .

ولكن محكمة النقض والابرام الفرنسية أصدرت في ٢٠ يناير سنة ١٩١١ حكماً قررت فيه أن المادة ٢٤ من قانون العقوبات إذ قضت باستئزال الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة التي قضى بها الحكم إنما تشير إلى الحبس الاحتياطي الذي قضاه المتهم بسبب الواقعة التي ترتب عليها الحكم بهذه العقوبة (قضى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ سيرة ١٩١١ - ١ - ٥٢٧) .

ويرى جارو أن عبارة هذا الحكم لا تمنع من البحث عن حل وسط بين طريقتي تخصيص وتعميم الاستئزال . ويقول إن الحبس الاحتياطي يعتبر متعلقاً بالواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة :

(أولاً) متى كان التحقيق تناول واقعتين حكم ببراءة المتهم في إحدهما وحكم ببقائه في الثانية .

(ثانياً) متى كانت الواقعة التي حبس المتهم من أجلها مرتبطة بالواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وإن كان قد حوكم عليها على حدة .

(ثالثاً) متى كان المتهم قد حوكم عن الواقعة الواحدة بوصفين مختلفين كما لو أقيمت عليه الدعوى العمومية باعتبار الواقعة سرقة فقضى ببراءته منها فأقيمت عليه الدعوى ثانية باعتبار الواقعة نصباً أو خيانة أمانة وقضى عليه بالعقوبة .

ففي جميع هذه الأحوال توجد رابطة بين الحبس الاحتياطي والعقوبة المحكوم بها وهي رابطة الزمن في الحالة الأولى ورابطة الواقعة في الحالتين الأخيرتين (جارو عقوبات ح ٢ ن ٦٨٤) .

وبناء على هذا الرأي الوسط يجب استئزال الحبس الاحتياطي في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا اتهم المتهم بتهمتين وتناول التحقيق التهمتين من أول الأمر

وحبس المتهم احتياطيا من أجل واحدة منهما ثم حفظت هذه التهمة أو حكم فيها بالبراءة (وقد قضت محكمة جنابات الاود بفرنسا باستئزال الحبس الاحتياطي في هذه الحالة بمحكمها الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ سيرة ٩٨ - ٢ - ٢١٧ ودالوز ٩٣ - ٢ - ٥١٢) .

(ثانيا) إذا اتهم المتهم في أول الامر بتهمة واحدة وحبس احتياطيا من أجلها وفي أثناء التحقيق وجهت اليه التهمة الثانية التي انبى عليها وحدها الحكم بالعقوبة ، ففي هذه الحالة يستنزل الحبس الاحتياطي بالعقوبة سواء كان التحقيق الذي عمل عن التهمتين واحداً والامر الصادر بالحبس واحداً أو كانت التهمة الثانية عمل عنها تحقيق منفصل وصدر عنها أمر حبس ثان (وقد قضت محكمة ليل بفرنسا باستئزال الحبس في هذه الحالة بمحكمها الصادر في ١٤ يونية سنة ١٨٩٤ سيرة ٩٨ - ٢ - ٢١٧) .

(ثالثا) إذا ارتكب المتهم الجريمة الثانية بعد أن حبس احتياطيا وحكم عليه بالعقوبة من أجل هذه الجريمة أثناء وجوده في الحبس الاحتياطي . وقد وضعت محكمة النقض الفرنسية بمناسبة هذه الحالة القاعدة الآتية وهي أنه يجب تطبيقا للمادتين ٢٢ و ٢٤ ع أن يستنزل الحبس الاحتياطي من كل عقوبة يحكم بها في أثناء هذا الحبس الاحتياطي (نفس فرنسي ١٥ ابريل سنة ١٨٩٧ سيرة ٩٩ - ١ - ٥٧ ، ودالوز ٩٧ - ١ - ٢٧١) .

(رابعا) إذا كانت الجريمة التي حبس المتهم من أجلها مرتبطة بالجريمة التي حكم عليه فيها بالعقوبة ارتباطا غير قابل للتجزئة من قبيل ما نص عليه في المادة ٣٢ ع .

(خامسا) إذا حوكم المتهم عن الواقعة الواحدة بوصفين مختلفين وحبس احتياطيا باحد الوصفين وحكم ببراءته فرفضت عليه الدعوى العمومية بالوصف الآخر وحكم عليه بالعقوبة .

ولا محل بالعكس لاستئزال الحبس الاحتياطي من عقوبة محكوم بها

الجريمة ارتكبت بعد أن انقضى الحبس الاحتياطي بزمان (جارسون مادة ٢٤ ن ٤١ ، وجارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٤) . ولا من عقوبة محكوم بها لجريمة ارتكبت قبل أن يبدأ الحبس الاحتياطي ولم يكن الحبس الاحتياطي متعلقا بتلك الجريمة (جارو في الموضع ذاته) .

وتسرى هذه القواعد أيضا على الأحوال التي يصدر فيها على المتهم عدة أحكام بالعقوبة عن الجرائم التي ارتكبها إذا كان قد قضى في الحبس الاحتياطي الذي حبسه في إحدى هذه الجرائم مدة تزيد عن العقوبة المحكوم بها عليه نهائيا من أجل هذه الجريمة (وقد وافق النائب العمومي على هذه القواعد وبلغت للنيابات بالنشور رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٠) .

٩٧ — وقد أصدر النائب العمومي منشورا رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ رأى فيه أنه إذا كان المحكوم عليه مسجونا على ذمة تنفيذ عدة أحكام بالتابع وعدل واحد أو أكثر من هذه الأحكام إلى أقل وكان المحكوم عليه قد أمضى في السجن تنفيذا للحكم الذي عدل مدة تزيد على المدة المعدلة فإن مقدار الزيادة ينقص من مدد العقوبات الأخرى متى كانت واجبة التنفيذ وقت انقضاء العقوبة المعدلة محسوبة على مقتضى التعديل .

ثم أعقبه كتاب دوري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٢٧ أشار فيه إلى أن التعليقات الصادر بها المنشور رقم ١٠٤ لسنة ١٩٢٧ تنطبق على حالة الحكم استئنافا براءة متهمة قضى مدة من العقوبة المحكوم بها عليه ابتدائيا وكان مقررا حبسه تنفيذا لأحكام أخرى بالتابع .

وصدر بعد ذلك كتاب دوري آخر رقم ٩٧ سنة ١٩٢٩ يقضى باتباع التعليقات نفسها في حالة الحكم ابتدائيا على شخص بالفراصة ولكنها نفذت عليه بطريق الاكراه البداني .

٩٨ - طريقة احتساب مدة العقوبات السالبة للحرية وطريقة استئزال مدة الحبس الاحتياطي منها - تحسب مدة العقوبات المؤقتة على وجه العموم من اليوم الذي يبدأ فيه تنفيذها إلى اليوم المقابل له طبقاً للتقويم الهجري . فإذا حكم على شخص بالحبس سنة مثلاً . وقذف عليه في ٥ رمضان يخرج عنه في ٥ رمضان من السنة التالية . وإذا حكم عليه بالحبس شهراً وقذف عليه في ٥ رمضان يخرج عنه في ٥ شوال . أما إذا كان الحكم صادراً بأيام فيراعى عدد الأيام المحكوم بها جرف النظر عن كون الشهر الذي يحصل فيه التنفيذ ٢٩ يوماً أو ٣٠ يوماً .

وإذا عرض أن تختلف تواريخ نتيجة الحائط الرسمية عما ثبت شرعاً فتقضى تعليمات النائب العمومي بأن يراعى في تنفيذ الأحكام أن يحسب ما صدر منها بالشهور أو بالسنين طبقاً لما في نتيجة الحائط الرسمية (مادة ٩٦٤ من التعليمات العامة للإيالات) .

٩٩ - ويكون إسقاط الحبس الاحتياطي من نهاية العقوبة لا من مبدأها لأن الطريقة الأولى هي التي ترجع معها فائدة المحكوم عليه إذ أنها تؤدي في بعض الأحيان عند ما تكون عدة الشهر الذي يقع فيه التنفيذ ٢٩ يوماً إلى نقص العقوبة يوماً عن المدة التي ينفذها على مقتضى الطريقة الأخرى التي من مستلزماتها اعتبار الشهر الذي تختم منه أولاً مدة الحبس الاحتياطي ٣٠ ما (منشور النائب السوي رقم ٢٤ سنة ١٩١٧) .

الفرع الرابع - في نظام السجون

Du régime pénitentiaire

المبحث الأول - نظام السجون بوجه عام

١٠٠ - أنظمة السجون المختلفة وقيمة كل منها - من المنفق عليه

أن العقوبات السالبة للحرية يجب أن تؤدي إلى إصلاح المحكوم عليه وتبنيه لأن يستعيد مكانته في الهيئة الاجتماعية . وهذا الإصلاح لا يمكن تحقيقه أو على الأقل محاولته إلا بوضع نظام للسجن لا يكون الغرض منه قاصرا على العقاب فحسب بل يتناول أيضا إصلاح المحكوم عليهم .

والأنظمة التي وضعت للسجن لا تخرج عن الثلاثة الآتية : (١) نظام الجمع بين المسجونين نهارا وليلا ، (٢) نظام الجمع بينهم نهارا وفصلهم ليلا ، (٣) نظام الحبس الانفرادي .

١٠١ — نظام الجمع بين المسجونين — أما نظام الجمع بين المسجونين (l'emprisonnement en commun) فيضم في ثناياه جرائم الفساد التي انما أعدت العقوبة للوقاية منها . ذلك أنه يسمح للجنة بالتعارف والتأمر فيما بينهم على ارتكاب جرائم جديدة ويحمل من السجن مدرسة للجرائم . وهو فوق ذلك يمرض المحكوم عليه بعد الافراج عنه للعار ولخطر الالتقاء به والتعرف عليه ، وبالتالي يمنعه من استعادة مكانته في الهيئة الاجتماعية . وأخيرا فهو مع كونه غير رادع لمن هم في حاجة إلى الردع أي المعتادين على الاجرام ، يوقع الألم بالصالحين من المحكوم عليهم ويؤدي إلى فسادهم بتأثير الاختلاط حتى تنزل اخلاقهم إلى مستوى أخلاق من يشارونهم في السجن . ولذلك فان قيام هذا النظام في البلاد التي لا يزال باقيا فيها إنما يرجع إلى صعوبات عملية تحول دون تغييره . وهذا هو النظام السائد في السجون المصرية إلى وقتنا هذا . وقد حاولت مصلحة السجون بالتمييز بين المسجونين وتقسيمهم إلى فئات موزعة على أقسام مختلفة تبعا لدرجة اعوجاجهم أن تقلل من خطر الفساد على أفلهم أعوجاجا وبذلك في هذا السيل مجهودا يستحق الشكر ، ولكن لامناس من الاعتراف بعدم كفاية النتيجة التي وصلت اليها . فانه إلى جانب الخير الذي حصلت عليه يوجد ضرر كثير لم توفق إلى منعه .

١٠٢ - نظام الفصل ليلا - يقضى هذا النظام بالفصل بين المسجونين في أثناء الليل وفي أوقات تناول الطعام والجمع بينهم من أجل العمل في ورش مشتركة مع الزامهم بالصمت التام. وقد طبق لأول مرة في سجن أوبرن (Auburn) إحدى مدن ولاية نيويورك في سنة ١٨٢٣ ، ولذلك سمي بالنظام الأوبرني (auburnien) . وقد كان لهذا النظام أنصار يحذونه وهم يستندون في تأييده إلى سببين أحدهما اقتصادي والآخر نفسي . فمن الوجهة الاقتصادية يسهل هذا النظام تنظيم الشغل الذي يؤدي في ورش يجتمع فيها المسجونون نهاراً ، ويجد الانسان في مظهر هذا النشاط فضيلة تقيده أخلاقياً . ومن الوجهة النفسية يقضى هذا النظام على الانفراد والعزلة ويبعد في الوقت نفسه خطر تكوين العلاقات بين المسجونين بفضل الزامهم بالصمت ، إذ الانسان لا يستغنى عن أخيه الانسان ، والعزلة التامة المستمرة يترتب عليها في الغالب اختلال القوى العقلية ولا يمكن أن تؤدي إلى الإصلاح . ولكن قد وجه إلى هذا النظام الأوبرني اعتراضان وجيهان يمنعان من التوصية بتطبيقه . فهو يكلف نفقات باهظة إذ يستلزم وجود سجنين أحدهما انفرادي والآخر مشترك ، والنتائج التي تترتب عليه لا تعوض هذه النفقات ، لأن قاعدة الصمت المطلق ومنع الاتصال بين المسجونين الذين يشتغلون معاً في الورش هما أمران لا يمكن تحقيقهما إلا بفرض عقوبات صارمة سرية يمكن توقيها مراراً وتكراراً على من يخالفون الأوامر ، بحيث أن توقيع العقوبات التأديبية البدنية كالضرب بالسوط هو من لوازم النظام الأوبرني .

١٠٣ - نظام الانفراد نهاراً وليلاً - من المتفق عليه أن نظام الفصل نهاراً وليلاً أفضل من النظامين السابقين لأنه يمنع اختلاط المسجونين واحتكاكهم . وقد جرب لأول مرة في فيلادلفيا سنة ١٨٢٩ ، ولذا يسمونه بالنظام الفيلادلفي أو البنسلفاني (philadelphien ou pensylvanien) ، وهو

قابل لتعديلات متتالية في تنظيمه وتطبيقه : (١) ففي أول أمره كانت تكتنفه شدة متناهية ، فقد كان المسجونون مقفلاً عليهم في زنازات وكانوا معزولين عزلاً تاماً بحيث لم يكن لهم اتصال بأحد حتى بحراسهم . ولكن التجربة لم تلبث أن أظهرت أن العزلة المطلقة تؤدي بالمسجون إلى السل والهلع والجنون والانتحار ، ولذلك اضطروا أولو الأمر حتى في نفس فيلادلفيا لا بدال نظم العزلة المطلقة بنظام اتصال ملطف أدخل في عدد كثير من السجناء الأوروبية تحت اسم الحبس الانفرادي (*emprisonnement individuel*) . وفي هذا الحبس يفصل المسجونون بعضهم عن بعض انفصالاً تاماً ، ولكن كل مسجون يتلقى في زنازته زيارات يومية من موظفي السجن ومعلميه ومن رجال الدين وأعضاء جمعيات الرعاية ، ويشغل في الزنازة بعمل يدوي يتخلله شيء من الدرس والمطالعة إذ يتلقى فيها التعليم المدرسي الذي ينقصه التربية الأخلاقية التي تحميه من السقوط مرة أخرى ، ويخرج منها مرة أو مرتين في اليوم للرياضة في مكان منزول يستشق فيه الهواء ويعمل تمرينات رياضية تكفي لحفظ صحته .

ونظام الحبس الانفرادي يمتاز على غيره : (أولاً) بأنه يمنع الفساد والعدوى بين المسجونين ، فالقابلون منهم للإصلاح يمكن تقويم أخلاقهم ، والغير القابلين له لا يمكن أن يصيروا أسوأ حالاً باحتكاكهم بأردأ منهم ، (ثانياً) أنه يستحيل معه تكوين الجمعيات الجنائية في داخل السجن بل يعيش المحكوم عليهم شهوراً وستين في نفس السجن دون أن يعرف بعضهم البعض الآخر ، (ثالثاً) أنه يسمح بتنويع العقاب ، وجعله مناسباً لسلوك كل من المحكوم عليهم إذ يمكن منحه بعض الامتيازات بمراعاة ما يبذل من مجهود . ولكن يؤخذ على هذا النظام أنه كثير النفقة قليل الانتاج .

١٠٤ — وقد كانت الفكرة ترمى في أول الأمر إلى تطبيق هذا النظام

على المحكوم عليهم بعقوبات طويلة ، ولكن الفكرة العكسية هي التي تغلبت الآن على الأقل في فرنسا ، إذ يظهر أنه من المسلم به أن حبس الانفراد قد جعل للعقوبات القصيرة لا للطويلة وأن هذا النظام إذا طبق في حدود معينة يكون أفضل وسيلة لاصلاح المسجون إذا كان هذا الاصلاح ممكناً ، أما إذا كان غير ممكن فهو يفيد على الأقل في حماية المسجون وحفظه من الفساد . وقد لوحظ أن حبس الانفراد رادع للمتشردين والمتسولين والعائدين والماطلين لأنهم بحكم عقليتهم لا يتحملون العزلة ويتألمون منها وهو ما يدعو لفرضها عليهم فرضاً (جازو ٢٠٠٢) .

١٠٥ - نظام التدرج أو النظام الارلندي - على أن نظام الحبس الانفرادي مهما يكن له من مزايا على نظام الحبس المشترك لا يصلح أن يكون وحده نظاماً جزائياً ، فان هناك اعتبارين يحولان دون قيام العزلة والانفراد كطريقة عامة ومفردة لتنفيذ الحبس :

(الاعتبار الاول) أن طبيعة الانسان - وهو كائن مجبول على الاجتماع تقضي بوضع حدود لهذا الانفراد لا يجوز تخطيها . ومهما يكن من أمر الخلاف في عدد السنين التي يمكن أن يمكثها الانفراد من غير أن يستحيل في الواقع إلى حكم بالاعدام أو بالجنون ، فانه يجب أن لا تتجاوز مدة الحبس الانفرادي حدوداً معينة .

(الاعتبار الثاني) أن تقوم الانسلن أخلاقياً لا يمكن أن يكون نتيجة وسيلة ميكانيكية كالانفراد بل المعقول السمي في تقويمه بطرق كالتى يعالج بها المجانين أى بتمرين مستمر لجميع القوى الادبية وباختبارات تتجدد دون انقطاع حتى يتسنى للجاني استرداد قوة المقاومة التي فقدتها أو التي كانت تنقصه دائماً ، إذ الفكرة الاساسية والغاية المقصودة من نظام العقاب هما إعداد المحكوم عليه الموضوع في الحبس الانفرادي وتحضيره للافراج عنه .

وعلى أساس هذه الفكرة وهذه الغاية قام نظام آخر معروف بالنظام التدريجي (*système progressif*) هو عبارة عن خليط من نظام الانفراد ونظام الاجتماع وعن اختبارات متوالية يمر بها المسجونون كلما ظهر ما يدل على صلاح حالهم . فتبدأ العقوبة بالوضع في الزنازة ثم يُلطف العقاب تدريجياً بنسبة ما يظهر من إصلاح إلى أن تفقد العقوبة صفتها بالافراج المؤقت أو الشرطي الذي يعد المحكوم عليه للافراج النهائي .

وهذا النظام من أصل انجليزي ، فقد طبق في إنجلترا حوالى سنة ١٨٨٠ إذ حل فيها محل عقوبة الابعاد إلى المستعمرات ، وبعد ذلك أدخل في إرلندا حيث طبق فيها في أحوال خاصة ، ويطلق عليه اسم النظامى الارلندى (*régime irlandais*) .

وبمقتضى هذا النظام تقسم مدة العقوبة في إنجلترا إلى ثلاث فترات أو مراحل وفي إرلندا إلى أربعة :

(المرحلة الأولى) الحبس الانفرادى (*solitary confinement*)
 نهراً و ليلاً . ويجب أن لا يمتد أكثر من تسعة أشهر؛ ويمكن تقصير هذه المدة إلى شهر إذا حسن سلوك المسجون كما يمكن إطالتها إلى سنة إذا ساء سلوكه .
 (المرحلة الثانية) الانفراد في الليل والاشتراك في العمل مع التزام الصمت في النهار .

(المرحلة الثالثة) الافراج المؤقت أو الشرطي . إذ يفرج عن المحكوم عليهم الذين قضوا في السجن المشترك مدة لا تقل عن حد معين واستحقوا هذا الافراج الشرطي بحسن سلوكهم . ويعطى للفرج عنه تذكرة (*ticket of leave*) تتيح له الخروج من السجن والحصول على عمل في الخارج ، ويمكن سجنها منه وإعادةه إلى السجن إذا سلك سلوكاً سيئاً في خلال المدة الباقية من عقوبته . فإذا انقضت هذه المدة دون أن يقع منه ما يستوجب إعادة إلى السجن فاز بالافراج النهائي .

وفي أيرلندا مرحلة رابعة يمر بها المحكوم عليه قبل الافراج الشرطى وهى وضعه في سجون متوسطة (prisons intermédiaires) . وسميت كذلك لأنها تعد المحكوم عليه للانتقال من السجن إلى الحرية ، إذ يعيش فيها في حالة نصف حرية فلا يلبس رداء السجن ويمكن أن يسمح له بالخروج من السجن في دائرة معينة والشفل في الخارج لحساب الأفراد ، فإذا استمر سلوكه خسناً أمكن الافراج عنه تحت شرط .

ويفتح لكل محكوم عليه خاضع لهذا النظام حساب أدبي ، فيمنح درجات أو علامات كونه للحصول على مزايا تدريجية تحصل في زيادة الاجرة التى يتقاضاها عن عمله ، والانتقال من سجن إلى آخر في زمن أقل ، وفي تقيص مدة سجنه بما يناسب حاله .

والافراج الشرطى هو ختام هذا النظام وغرته . والفسرة الاساسية التى يقوم عليها لا تقتصر على فكرة الصفح الذى يستطيع المحكوم عليه أن يناله بحسن سلوكه وإنما الافراج المؤقت أو الشرطى هو فى الواقع طريقة لتنفيذ العقوبة المقضى بها لأنه وإن كان يقرب المحكوم عليه من حالة الحرية إلا أنه يجعله تحت وطأة العقاب لحين انقضاء المدة المحددة فى الحكم .

وقد استخدم الافراج الشرطى كوسيلة فعالة فى إصلاح الأشقياء وتكوين أخلاقهم ، إذ يظهر لهم تخفيض عقوبتهم وتعديلها تعديلاً يقربها من حالة الحرية كنتيجة مترتبة على سلوكهم سبيل الخير .

وهناك ثلاثة أمور جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بتطبيق الافراج الشرطى وفقاً للنظام الأيرلندى : (الأول) أن تذكرة الخروج لا تعطى للمحكوم عليه إلا بعد سلسلة من الاختبارات الأخلاقية تبتدى بالعلامات وتستمر بالإقامة فى سجن متوسط . (الثانى) الانتقال التدريجى من الحرية النسبية فى هذا السجن إلى حرية تكاد تكون تامة بالافراج الشرطى . (الثالث) ضمان

حسن سلوك المحكوم عليه المفرج عنه تحت شرط بوضعه تحت مراقبة البوليس .

١٠٦ - مذهب الابعاد - إلى جانب النظرية التي ترى في الحبس أفضل حل لمسئلة الجزاء ، قد نشأ مذهب الابعاد (l'école de la transportation) الذي يرى إلى استئصال بعض المحكوم عليهم بإبعادهم إلى المستعمرات .

وهذا المذهب لا يؤمن كثيراً بتأثير الحبس في إصلاح المحكوم عليهم وإعدادهم لتبوء المركز اللاتق بهم في الهيئة الاجتماعية . وهو يقوم على فكرة أنه يتعذر بل يستحيل على المحكوم عليه مهما تاب وأناب أن يستعيد مركزه في هيئة قديمة منظمة كهئتنا ، إذ القانون يحكم عليه لوقت معين وأما الرأي العام فيحكم إلى الأبد . ومن ثم فكل من يفرج عنه من المسجونين يصبح منبوذاً من الهيئة الاجتماعية وبه يتضخم عدد الأشقياء ، وما وظيفة الابعاد إلا تخليص المجتمع من هذه الفئة الخطرة . وفضلا عن الفائدة التي تعود من الابعاد على الدولة الحاكمة فهو لا يخلو من فائدة من ناحية الاستثمار إذ يقدم للمستعمرات اليد العاملة التي تنقصها ويمهد الطريق للدينية في بلاد لم تصل إليها بعد .

وهو فوق هذا مفيد من حيث العقاب لأنه يسمح للمحكوم عليه باستعادة مكانته في الهيئة الاجتماعية ، إذ ما دام المجتمع الذي ينتقل إليه لا يزال في دور التكوين فإن ماضيه لا يكون حائلا دون استعادة مركزه الاجتماعي ، وذلك لأنه في مثل هذا المجتمع الذي تنقصه اليد العاملة والذي لا يهتم بالتقاليد يستطيع كل إنسان أن يتحرك ويعمل على قدر طاقته دون أن يسطم في كل وقت بتقاليد أو اعتبارات اجتماعية .

١٠٧ - على أن للابعاد عيبين يظهر أنهما من لوازم هذه الطريقة الجزائية ، وهذان العيبان يمكن تخفيف أثرهما ولكن لا يمكن إزالتها بالكلية :

(الاول) أن الأبعاد من حيث العقاب ليس كافياً للجزر والارهاب إذ به تمنح فكرة العقاب لتحل محلها فكرة السفر والسياحة . ولعلاج هذا العيب يجب أن يسبق الأبعاد وضع المحكوم عليه في سجن محلي فترة من الزمن .

(والثاني) أن الأبعاد يقتضى نفقات جسيمة ، فهو يستلزم أسطولا وجيشاً استعماريًا . وتزيد نفقات النقل كلما بعدت المستعمرة . ويرد على هذا الاعتراض بأن الدولة الحاكمة تشتري بهذه التضحيات أمنها وهو أمر شيء لديها وتؤسس مستعمرة تزيد من ممتلكاتها ونفوذها (جازو ٢ ن ٥٠٧)

١٠٨ - وقد طبقت إنجلترا طريقة الأبعاد إلى المستعمرات دفتين :

الاولى من سنة ١٧١٨ إلى سنة ١٧٧٥ حيث كانت تبعد إلى مستعمراتها في أمريكا الشمالية المحكوم عليهم بالحبس مدة أكثر من ثلاث سنين ، والثانية من سنة ١٧٨٨ إلى سنة ١٨٦٨ حيث كانت تبعد إلى استراليا . ولكنها اضطرت للعدول عن هذه الطريقة بسبب اعتراض الأحرار من سكان المستعمرات إذ كان لهم أن يتألموا من مجاورتهم للأشقياء والفرج عنهم من السجون .

وجعل قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ من الأبعاد عقاباً سياسياً تحت اسم (déportation) للتخلص من أعداء الحكومة . ثم نظم الأبعاد (transportation) كطريقة لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة بالمرسوم الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٥٢ والقانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٥٤ . وأنشئ الأبعاد كمعقوبة تكميلية تحت اسم (relégation) للجرمين العائدين بالقانون الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥

وخول القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ لوزير العدل الحق في أن يأمر بتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة (ergastole) وعقوبة السجن في إحدى المستعمرات .

أما في مصر فالحبس هو الطريقة الوحيدة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية من أشغال شاقة وسجن وحبس . ولدى الشروع في مراجعة قانون العقوبات الذي عدل في سنة ١٩٠٤ اقترح بعض أعضاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض وضع قانون لابعاد المجرمين المعتادين على الاجرام يستمد من القانون الفرنسى الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن عقوبة ال (relégation) ، ولكن هذا الاقتراح لم يحز القبول . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وهو يبيح إرسال المجرمين المعتادين على الاجرام إلى محل خاص تعينه الحكومة لمدة غير محدودة .

١٠٩ - تطور العلم الجزائى - إن فكرة استخدام العقوبة في اصلاح المحكوم عليه هي فكرة قديمة يرجع أصلها إلى الدين . وهي تتصل بنظريتين مرتبطتين ببعضهما : نظرية التكفير عن الخطايا ونظرية الحرية الانسانية . ولذا فان حبس الانفراد الذى يقصد به تحقيق هذا الاصلاح قد طبق تحت تأثير العقائد الدينية . فقد أنشأ الهولنديون البروتستانت في أمستردام سجناً انفرادياً سنة ١٥٩٦ كما أنشأ البابا كليمان الحادى عشر سجناً انفرادياً في ملجأ سان ميشيل للمجرمين الذين تقل سنهم عن عشرين سنة وكتب على بابه العبارة الآتية : (لا يكفى إرهاب الجناة بتهديدتهم بالعقاب بل يجب اصلاحهم بتحسين نظام السجن) . وقد أصبحت هذه العبارة شعاراً للعلم الجزائى . ولكن الحكومات الاوروبية الاخرى لم تدخل نظام الانفراد في سجونها إلا في أواخر القرن الثامن عشر ، فادخلته ولايات فلاندر في سجن (Gand) سنة ١٧٧٥ ، وأدخلته انجلترا في سجن (Horsain) سنة ١٧٧٩ وفي سجن (Glocester) سنة ١٧٩١ وذلك بتأثير هوارد (Howard) وبلاكستون (Blakstone) وبنثام (Bentham) . ومن ثم امتدت الحركة إلى أمريكا بواسطة (B. Franklin) الذى أسس في سنة ١٧٨٥

جمعية فيلادلفيا لتحسين حالة المسجونين وأعد قواعد الإصلاح الذى قرره ونظمه التشريع البنسلفانى من سنة ١٧٨٦ إلى سنة ١٧٩٤ .

وقد وصلت هذه الآراء الحديثة إلى علم فرنسا بواسطة هوارد (Howard) الذى سافر إليها ثلاث دفعات متوالية من سنة ١٧٧٥ إلى سنة ١٧٨٧ ودوق (La Rochefoucauld Liancourt) الذى زار سجن فيلادلفيا ونشر فى سنة ١٧٩٥ وصف زيارته وبنام الذى قدم مذكرة إلى الجمعية التشريعية اقترح فيها أن يأخذ على عاتقه إنشاء وإدارة سجن على النموذج الذى وضعه هو . وبناء على تقرير من ميرابو (Mirabeau) قررت تلك الجمعية الأخذ بنظام الحبس الانفرادى . ولكن الحوادث السياسية التى وقعت فى فرنسا أعاقَت تقدم هذه الآراء . فبنى قانونا العقوبات وتحقيق الجنايات . الصادران فى سنتي ١٩٠٨ و ١٨١٠ على أساس مبادئ المردع وحماية المجتمع من الأشقياء دون مراعاة مبدأ اصلاحهم وتقويم أخلاقهم ، وكل ما قضى به هذان القانونان هو الفصل بين المحكوم عليهم والمتهمين ووضعهم فى سجون مختلفة ، وتقسيم المحكوم عليهم الى ثلاثة أقسام موزعة على ثلاثة أنواع من السجون : الليمانات (bagnes) ومحلات الحبس (maisons de forces) ومحلات التأديب (maisons de correction) (انظر المادتين ٦٠٣ و ٦٠٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى) . وهذه النصوص تقرر نظام الحبس المشترك مع التفريق بين الطبقات ، ومع ذلك لم ينفذ كل ما تضمنته من أحكام مفيدة سواء فيما يختص بالفصل بين المحكوم عليهم والمتهمين أو فيما يختص بدرجات السجون التى تنفذها عقوبة الحبس .

وبعد أن توقفت حركة إصلاح نظام السجون فى فرنسا فترة من الزمن استأنفت سيرها عقب سقوط الامبراطورية الأولى ، فى ٦ سبتمبر سنة ١٨١٤ أصدر وزير الداخلية أمراً بإنشاء سجن لتجربة النظام الفيلادلفى ، ولكن هذا المشروع أهمل بغيره من المشروعات بسبب الثورة التى حدثت بعد ذلك

بقليل . ولما عاد عهد الملكية عملت السلطات العامة على تحسين نظام الحبس ، ولهذا الغرض صدر أمران أحدهما في ٢ أبريل سنة ١٨١٧ بشأن تنظيم السجون العمومية والثاني في ٩ أبريل سنة ١٨١٩ بإنشاء جمعية ملكية للسجون وتشكيل لجان لمراقبة سجون الأقاليم (وقد جدد تشكيل هذه اللجان فيما بعد بمرسوم ١٢ يولييه سنة ١٩٠٧) .

أما البلاد الأوروبية الأخرى فخطت خطوات واسعة في سبيل الإصلاح . فقد نظم سجن (Milbank) في إنجلترا (من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٢) . وسجن جنيف وبرن في سويسرا (الأول من سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٢٥ والثاني في سنة ١٨٣٠) على أساس الانفراد ليلا والعمل المشترك نهارا . وفي الوقت نفسه أنشئ في أمريكا سجنان كان لهما فيما بعد شهرة عظيمة وهما سجن أوبرن (Auburn) في ولاية نيويورك سنة ١٨٢٣ وسجن شري هيل (Cherry-Hill) في فيلادلفيا سنة ١٨٢٩ . وقد نظم أولهما لاستعماله في الحبس الانفرادي ليلا والعمل المشترك مع التزام الصمت نهاراً ، ونظم ثانيهما لاستعماله في الحبس الانفرادي مع العزلة نهاراً وليلا . وقد أصبحا مثالين لطريقتين من طرق الحبس الانفرادي معروفتين باسم طريقة أوبرن وطريقة فيلادلفيا . وقد بعثت بعض الحكومات الأوروبية بعثات رسمية إلى الولايات المتحدة للدراسة لنظام الانفراد في مكان تطبيقه وجمع المعلومات والمستندات التي من شأنها إثارة الحكومة فيما يختص بقيمته . فأرسلت فرنسا بعثة في سنة ١٨٣١ وبعثة أخرى في سنة ١٨٣٦ ، وأرسلت إنجلترا بعثة في سنة ١٨٣٣ وبروسيا بعثة في سنة ١٨٣٦ ، كما زارت السجون الأوروبية لجان رسمية موفده من حكوماتها . وقد أدت هذه الرحلات والزيارات إلى وضع تقارير وكتابة مقالات مقارنة عن قيمة النظم الجزائية المختلفة المتبعة في الولايات المتحدة وفي أوروبا . وبعد أن فرغت الحكومة الفرنسية من هذه الأبحاث الطويلة قدمت في سنة ١٨٤٠ مشروع قانون

يقوم على طريقة أوبرن ، وقد أقر مجلس النواب هذا المشروع في مايو سنة ١٨٤٣ ولكن مجلس الشيوخ بعد استشارة المحاكم فضل عليها نظام الانفراد التام ، وعلى أثر ذلك نشبت ثورة سنة ١٨٤٨ فتطلعت حركة إصلاح السجون . وتلا هذه الثورة رد فعل تجلى في أمرين : (الأول) منشور غير موثق أصدره وزير الداخلية في ١٧ أغسطس سنة ١٨٥٣ أعلن فيه باسم الحكومة الفرنسية العدول عن نظام الحبس الانفرادي إلى نظام التفريق بين قتات المسجونين ووضعهم في أقسام منفصلة (والثاني) اتخاذ الإبعاد إلى المستعمرات (transportation) وسيلة لتنفيذ عقوبة ال (déportation) والأشغال الشاقة . وعلى العكس من ذلك استبدلت إنجلترا حوالي هذا الوقت بنظام الإبعاد النظام التدريجي الذي يبدأ بالانفراد وينتهي بالإفراج الشرطي وهو المعروف بالنظام الأيرلندي . وقد أخذت بلاد كثيرة بهذا النظام لما ينتج عنه من آثار جلية بسبب مزج نظام الانفراد بتدابير أخرى معدة لإصلاح المحكوم عليه وتهيئته بطريقة تدريجية لاستعادة مكانته في الهيئة الاجتماعية . ففى بلجيكا يقضى القانون الصادر في ٤ مارس سنة ١٨٧٠ بأن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالسجن المؤبد لا يجبرون على الانفراد إلا في السنين العشر الأولى من سجنهم . وفي ألمانيا ينص قانون العقوبات على أن الانفراد لا يجوز أن يمتد لأكثر من ثلاث سنين إلا برضاء المحكوم عليه . وفي النمسا أنشئ نظام الانفراد بقانون في أول فبراير سنة ١٨٧٢ مع قيود تتعلق بمدته ونظامه . وفي الدانمرك يقضى الأمر الرقم ١٣ فبراير سنة ١٨٧٣ بتقسيم مدة الأشغال الشاقة إلى أربع فترات : فترة التحضير ، وفترة الأشغال الشاقة وفترة الانتقال وفترة الإفراج تحت شرط ، وفي هذا التدرج تقليد للنظام الأيرلندي . وأخذ القانون الهنجاوي بنفس هذا النظام . وبمقتضى قانون العقوبات الهولندي يقضى المحكوم عليه بالحبس لمدة خمس سنين فأقل مدة حبسه كلها في الانفراد ، وأما المحكوم عليه بالحبس لمدة أطول فلا يقضى منها في الانفراد

إلا الخمس السنين الأولى ، ولا تزيد مدة الانفراد في زوج عن أربع سنين وتصل في البرتغال إلى ثمانى سنين .

ولم تستيقظ المسئلة الجزائية في فرنسا من سباتها إلا فى سنة ١٨٧٢ حيث أمرت الجمعية الوطنية بعمل تحقيق عن نظام السجون ، وقد أسفر هذا لتحقيق عن صدور قانون ٥ يونيه سنة ١٨٧٥ وهو الدستور الحالى لمجلات الحبس فى فرنسا . وقد عنى هذا القانون بأمر سجون الأقاليم والسجون العمومية ، فأنشأ نظام الانفراد فى سجون الأقاليم دون غيرها بالنسبة للتهمين وللحكوم عليهم بالحبس من سنة فما دون . أما السجون العمومية فيطبق فيها نظام أوربن .

وأنشئ أيضاً فى فرنسا سنة ١٨٧٥ المجلس الأعلى للسجون والجمعية العمومية للسجون (société générale des prisons) ، وهى غير جمعية السجون الملكية التى كانت أنشئت فى سنة ١٨١٩ وانحلت فى سنة ١٨٢٩ .

١١٠ - وقد اتسعت المسئلة الجزائية (La question pénitentiaire) منذ منتصف القرن التاسع عشر وأصبحت موضوع دراسات دولية . وقبل ذلك فى سنى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ انعقد مؤتمران دوليان أحدهما فى فرنكفورت والثانى فى بروكسل ، وكانت رغباتهما ترمى إلى تعميم نظام الانفراد . ثم استؤنف عقد هذه المؤتمرات فى سنة ١٨٧٢ ، وتوالى انعقادها كل خمس سنين إذا استثنينا مدة الحرب العظمى ، ومن أهمها مؤتمر ستوكهلم سنة ١٨٧٨ ومؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ ومؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥ ومؤتمر واشنطن سنة ١٩١٠ ومؤتمر لندن سنة ١٩٢٥ ومؤتمر براج سنة ١٩٣٠ ومؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ . وكان من أهم المسائل المعروضة على مؤتمر براج مسئلة نظام الانفراد ومسئلة تعليم مستخدمى السجون ، ومن المسائل المعروضة على مؤتمر برلين مسئلة اختصاص القاضى الجنائى فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات

والفروق الواجب تقريرها من حيث النظام بين العقوبة وتدير الأمن .
وقد وضعت اللجنة الدولية للعقاب وتوقيع الجزاءات مجموعة قواعد بشأن
معاملة المسجونين وأقرت هذه القواعد جمعية الأمم في اجتماعها الحاصل في
سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

١١١ - ويظهر أن الفقه والعمل يتطوران الآن نحو مقاومة نظام
الانفراد. فقد حمل عليه حديثاً علماء الاجتماع البلجيكيون وعلى رأسهم
(M. Vandervelde) وعابوا عليه أصله الديني والبورجوازي وقالوا فيه إنه
عقوبة أرستوقراطية تؤثر الطبقة المفكرة . ومن المعارضين له جماعة من
الخيرين (philanthropes) . وقد وصفه (Enrico Ferri) في كتابه علم الاجتماع
الجنائي (Sociologie criminelle) بأنه أكبر خطأ ارتكب في القرن
التاسع عشر في موضوع توقيع الجزاءات . وبتأثير مبادئ الرحمة والانسانية
أوصى حديثاً باتباع نظام الشغل في الهواء الطلق (a l'aperto) بغية الوصول
إلى إصلاح السجون مادياً وأدياً . وكان هذا النظام موضوع مناقشات عليّة
في مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٩٢٦ ، وقد طبق في بلجيكا وإيطاليا وبروسيا
واليونان كمكافأة لمن يسلك سلوكاً حسناً ، وهو النظام العادي في بعض سجون
سويسرا إذ تنفذ بعض العقوبات وتدابير الأمن في جو صهي . وبتأثير
هذه المبادئ نفسها قد طلق الأمريكان نظام الانفراد وشرعوا في تربية
المسجونين بواسطة الرياضة واللاهوت وتنمية كبح جماح النفس (self control)
عندهم وجعلهم صالحين للحياة الاجتماعية .

على أنه إذا لم يمكن من المنتظر أن يسود نظام الانفراد في المستقبل
كطريقة مفردة للعلاج ، فإنه يحتفظ بفائدة مزدوجة : (أولاً) بالنسبة
للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، لأنه يمتاز على غيره بكونه يمنع
الاختلاط المفسد للأخلاق . (ثانياً) بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية

طويلة المدة في فترة أولية وبشرط مراعاة الحالة الفردية لكل محكوم عليه لأن قيمته في الردع لا تتكرر.

المبحث الثاني - نظام السجون في مصر

١١٢ - التشريع الخاص بالسجون في مصر وارد في المرسوم الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والذي عني فيه بجمع ما اشتملت عليه القوانين السابقة وتحسينه. وقد تكلمنا عن هذا الموضوع تحت كلمة «سجون».

الفرع الخامس - في النظم المكتملة لنظام السجون

المبحث الأول - في بيان هذه النظم

١١٣ - لا يتسنى للنظام الجزائي - أى نظام السجون - أن ينتج النتائج المرجوة منه إلا إذا كان مدعماً بمجموعة من النظم التكميلية التي تتعلق بالمرحل المختلفة التي يمر بها المحكوم عليه: (١) فواحد منها تكون مهمته مراقبة نظام الامكنة التي تنفذ فيها العقوبات، (٢) وثان يستخدم في تسهيل الانتقال من السجن إلى الحرية، (٣) وثالث يعد لتفادي السجن أو تقصير مدته، (٤) ورابع لمراقبة الأشخاص الخطرين أو المفرج عنهم تحت شرط، (٥) وخامس لاعادة المفرج عنهم بعد أن يستوفوا عقابهم ويمحو اثر جريمتهم بحسن سلوكهم إلى مكانهم في الهيئة الاجتماعية.

١١٤ - مراقبة السجون - لما كانت قيمة الحبس تتوقف على طريقة تنفيذه وجب أن يعنى بمراقبة السجون، على أن لا تتجاوز هذه المراقبة الحد المناسب. ومن ذلك نبتت فكرة إنشاء لجان مراقبة يختلف تركيبها واختصاصها باختلاف البلاد. لكن في مصر لم يعمل شيء يذكر من هذا القبيل بل ترك تنفيذ العقوبة لسلطان الادارة (انظر المواد ١٢ و ١٣ و ٣٩ و ٤٠ من لائحة السجون والملاحه ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) .

١١٥ - رعاية المسجونين المفرج عنهم - قد أنشئ نظام الرعاية (patronage) في البلاد الأجنبية ليتمكن المفرج عنه من استعادة مكانه السابقة في الهيئة الاجتماعية. فرعاية الشخص الخارج من السجن هي مساعدته على الاندماج ثانية في المجتمع الصالح الذي أخرجه منه جرمه والحكم الصادر عليه. وقد أنشئت مجالس الرعاية في إيطاليا بمقتضى قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٠ (المادة ١٤٩)، وجعل من اختصاصها معاونة المسجونين المفرج عنهم بمساعدتهم على إيجاد عمل ثابت لهم وإعانة عائلات المسجونين بكافة الوسائل، وصر على أن المصاريف اللازمة لأعمال الرعاية تؤخذ من خزائن الغرامات. وقد فرق الشارع الفرنسى بين رعاية الأحداث ورعاية البالغين المفرج عنهم، فقرر قانون ٥ أغسطس سنة ١٨٥٠ مبدأ الرعاية الإدارية بالنسبة للأحداث إذ نص في المادة ١٩ منه على أن المسجونين من الأحداث يوضعون بعد الإفراج عنهم تحت رعاية السلطة العامة (assistance publique) مدة ثلاث سنين على الأقل. وعنى قانون ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ بأمر رعاية البالغين ولكنه عهد بها إلى هيئات أو منشآت خيرية تتقاضى إعانات مالية من الحكومة.

وتباشر الرعاية أولاً في السجن لأن مفعولها يتوقف على قبولها وتشجيعها بزيارات ومحاضرات ونشرات دورية... الخ، ثم عند الخروج من السجن يؤخذ المفرج عنه قبل أن يختلط بزملائه ويسدد رأس ماله ويتخذ حينئذ ما يلزم نحوه إما بتشغيله كعامل أو مستخدم أو خادم وإما بإعادته إلى عائلته أو بلده وإما بإعاقته بالعمل (جارو ٢ ن ٥٢٧).

وقد تقدمت أعمال الرعاية في البلاد الأوروبية في السنين الأخيرة، ولكن لا وجود لها في مصر لا بالنسبة للأحداث ولا بالنسبة للبالغين.

١١٦ - الوسائل المؤدية إلى تفادى السجن أو تقصير مدته -

مما يذكر بالفخر للعلم الحديث الانقلاب الحقيقى الذى تم فى طريقة العقاب ،
إذ وضع الصفح إلى جانب العقوبة وجعل من الوسائل المؤدية إلى إصلاح
الجانى . وقد أنشأ الشارع المصرى نظامين مرتبطين ببعضهما ينتج عنهما تفادى
السجن أو تقصير مدته ، وهما إيقاف التنفيذ الذى نص عليه قانون العقوبات
الصادر فى سنة ١٩٠٤ وتوسع فيه القانون الحالى الصادر فى سنة ١٩٣٧ ،
والافراج الشرطى الذى أدخل بالمرسوم الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧
وأدمج فى المرسوم الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن السجن .

وهناك نظام ثالث أخذته بعض التشريعات الأوروبية عن الطريقة
الانجليزية الأمريكية وهو الصفح القضائى (*pardon judiciaire*) . وبمقتضى
هذا النظام لا يصدر القاضى حكماً بالعقوبة على المتهم الذى يمثل أمامه ومحيته
خالية من السوابق بل يقتصر على تفهيمه الاجراء الذى اتخذ نحوه وإنذاره
بالعقاب فى حالة العود . وقد قرر القانون الإطالى نظام الصفح للقضائى
للأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة إذا ارتكبوا جريمة يعاقب عليها
القانون بعقوبة سالبة للحرية حداها الأقصى سنتان أو بغرامة لا تزيد على
عشرة آلاف ليرا أو العقوبتين معاً متى كانت ظروف الجريمة تشعر بأن
المتهم سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم (المادة ١٦٩) .

ولا يوجد نظام الصفح (*pardon*) فى القانون المصرى ، ولكن يوجد
نظام الصلح (*transaction*) فى المحالفات ، وقد تكلمنا عنه فى الجزء الثالث
من هذه الموسوعة فى باب الدعوى العمومية .

١١٧ - وما يتصل بهذا الموضوع حق اختيار الشغل بدلا من الاكراه
البدنى أو الحبس البسيط لمدة قصيرة الذى أنشأه الشارع المصرى فى
سنة ١٨٩٨ بالنسبة للاكراه البدنى ثم توسع فيه فى سنة ١٩١٢ وجعله شاملا
للحبس البسيط . فانه بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ صدر مرسوم يحجز بإبدال
الاكراه البدنى بعمل يدوى أو صناعى يعمل خارج السجن ؛ وقد استعيض

عن هذا المرسوم بمرسوم آخر معدل له صادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وأدخلت أحكام هذا المرسوم في قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ بالمواد ٢٧١ إلى ٢٧٤. ثم صدر قانون رقم ١٢ في ٨ يونيه سنة ١٩١٢ بزيادة فقرة على المادة ١٨ ع تميز لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً للقيود المقررة بالمواد من ٢٧١ إلى ٢٧٣ ج إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار. وقد روعي في هذا الإبدال أن التشغيل خارج السجن قد يفيد في إصلاح المحكوم عليهم بالفراصة أو بالحبس البسيط لمدة قصيرة أكثر من التنفيذ عليهم بالإكراه البدني أو الحبس لما ينشأ عن الحبس في بلد كصر من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم طريقة الحبس الانفرادي وقلة السجون المركزية. وفضلا عما لهذا الإبدال من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يترتب عليه إنقاص عدداً من المسجونين واجتناب المصاريف الباهظة التي يستلزمها توسيع السجون المركزية.

١١٨ - مراقبة المفرج عنهم - مراقبة المفرج عنهم هي إجراء لازم بالنسبة للأشخاص الخطرين، وهي ألزم مع نظام الإفراج الشرطي. فإن هذا الإفراج يكون نظاماً فاشلاً إذا لم يكن مصحوباً بمراقبة شديدة مستمرة لسلوك من يحصل عليه من المحكوم عليهم، وهذا أمر مسلم به من الجميع. ولكن المسئلة هي في معرفة من يقوم بهذه المراقبة. هناك طريقتان تتقاسمهما التشريعات الجنائية: الأولى هي التي تنيط بالبوليس الرسمي مهمة مراقبة المفرج عنه وتفرض على هذا الأخير بعض التزامات لتمكين الإدارة من تتبع خطواته، والثانية تمهد لهذه المراقبة إلى جمعيات الرعاية التي تقرها الحكومة وتسبغ عليها صفة رسمية تخولها الحق في مراقبة المفرج عنهم مراقبة قانونية.

وقد اتبع الشارع المصرى الطريقة الاولى إذ أوكل إلى البوليس مراقبة الأشخاص الخطرين والمفرج عنهم تحت شرط . فقد جعل مراقبة البوليس عقوبة تبعية لكل حكم صادر بالأشغال الشاقة أو السجن الجنائية من الجنايات الخطيرة المنصوص عليها فى المادة ٢٨ ع ، وكذلك فى حالة العفو عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو إبدال عقوبته . وجعلها عقوبة تكميلية إجبارية يجب الحكم بها على المتشردين ، وعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها فى حالة العود للسرقة والعود للنصب وحالة ارتكاب جريمة قتل مواش أو إتلاف مزروعات . وقضى بوضع كل من يفرج عنه تحت شرط من المسجونين تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من سجنه . ولا يجوز على أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات .

١١٩ — إعادة الاعتبار — قد فتح القانون رقم ٤١ الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٣١ للمحكوم عليه الذى كفر عن سيئاته بالمخابرة على حسن السلوك مدة من الزمن باب الحصول على إعادة اعتباره (réhabilitation) . وهى حسن الختام فى النظام التدريجى . وقد اتبع المشرع المصرى طريقة إعادة الاعتبار بحكم القضاء ، وهى الطريقة المتبعة فى أغلب الشرائع إذ يرد الاعتبار بحكم من المحكمة بعد فحص حالة الطالب . ولكن بعضها كالشريعة الفرنسية اتخذت علاوة على ذلك طريقة إعادة الاعتبار بحكم القانون بالنسبة للأحكام الخفيفة فيكتسب حتما بدون واسطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالتقادم إذا لم يصدر فى أثناء المدة المذكورة حكم بعقوبة جديدة .

المبحث الثانى — فى الافراج الشبهى

١٢٠ — تعريفه — الافراج المقيّد بشرط أو الافراج الشرطى

(libération conditionnelle) هو الافراج الذى يجوز للسلطة الادارية منحه للمحكوم عليه بعقوبة سالية للحرية قبل وقائه مدة عقوبته ، بشرط أن يسلك سلوكا حسناً ويخضع لاحكام المراقبة المفروضة عليه (جلو ٥٢٥ و ٥٢٦ وجرافولان ١٩٠٧) .

١٢١ - موضعه من النظام الجزائى - يجب أن يكون الانتقال من السجن إلى الحرية التامة تدريجياً . فإذا لم تبنأ للمحكوم عليه درجات متوالية يمر بها فانه يكون معرضاً للسقوط ثانية في وحدة الفساد في اليوم التالى لعقوبته . أما الوسائل التى تستخدم في ذلك فقد وجدها النظام الارلندى في اجتماع طرق عدة : الرعاية والسجون المتوسطة والافراج الشرطى . وقد دل الاختبار على أنه إذا كانت السجون المتوسطة ليس لها تأثير كبير فان الرعاية والافراج الشرطى يعتبران من المكملات الأساسية للنظام الجزائى .

١٢٢ - الغرض منه - الافراج الشرطى يفتح للمحكوم عليه باب الخروج من السجن ويهدده بالعودة إليه إذا سلك سلوكا سيئاً . ومن ثم تنظم الافراج الشرطى له صفتان : فهو وسيلة للإصلاح بالتلويح بالحرية إذ يشجع المحكوم عليه في أثناء سجنه ويحث لديه أمل الافراج عنه قبل انقضاء المدة المحكوم بها عليه . وهو طريقة للانتماج في الهيئة الاجتماعية بالحرية المؤقتة نفسها إذ يهيئ للمحكوم عليه سبيل الانتقال من السجن إلى الحرية التامة ويهدده بالعودة إلى السجن إذا حاد عن الطريق المستقيم (جارو ٥٢١ و ٥٢٢) . وله في حصر قائمة أخرى وهي أنه يخفف من ازدحام السجون .

١٢٣ - مصدره - الافراج الشرطى هو من أصل انجليزى . فقد أقره في انجلترا عام ١٨٥١ أولاً لـ ١٠٠٠ سجين ثم للنحو ١٠٠٠٠ سجين في السجون ذات النظام التدريجى . وقرر في معظم التشريعات الأوروبية في النصف الثانى

من القرن التاسع عشر . وقد كان معمولاً به في فرنسا بمقتضى منشور وزارى منذ سنة ١٨٣٢ بالنسبة للجرمين الأحداث ثم عمم تطبيقه بالقانون الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ . وأدخل في مصر بالمرسوم الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الذى أدمج في المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن السجون .

١٢٤ - من يجوز الافراج عنهم تحت شرط - بمقتضى المادة ٩٦ من المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يجوز الافراج تحت شرط عن كل مسجون محكوم عليه بعقوبة (أو عدة عقوبات) سالبة للحرية . وهذا نص عام مطلق ينتج عنه منح الافراج الشرطى للمحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس . ويسرى حتى على المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، إذ يجوز الافراج عنه تحت شرط بعد مضي عشرين سنة على الأقل ، بحيث يمكن القول بأن العقوبة المؤبدة في مصر هى في الواقع عقوبة غير معينة المدة وأن المحكوم عليه لا يفقد أبداً الأمل في الافراج عنه . ولكن الأمر في فرنسا على عكس ذلك إذ لا يجوز منح الافراج الشرطى إلا للمحكوم عليه بعقوبة مؤقتة سالبة للحرية .

وكافة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية يجوز الافراج عنهم تحت شرط ، سواء في ذلك المبتدئون أى المحكوم عليهم لأول مرة أو المعتادون على الاجرام . وقد اقترح أحد النواب في فرنسا عند مناقشة قانون ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ قصر الافراج الشرطى على المبتدئين دون العائدين ؛ ولكن هذا رأى يتعارض مع طبيعة هذا النظام والفرض الذى شرع من أجله ، فان الافراج الشرطى إجراء لا بد منه للمحكوم عليهم بحد طولية على وجه الخصوص ، ولذا فان أغلب الشرائع الأجنبية لا تمنحه إلا للمحكوم عليهم بعقوبات طويلة أى للعائدين والأشقياء ، فجعل مثلاً في إنجلترا وإيطاليا للمحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية لمدة أكثر من ستين وفى الدانمرك

بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وفي السويد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .
ولما كان المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يشترط في المادة ٩٦
منه أن يقضى المحكوم عليه في السجن تسعة أشهر على الأقل فينبى على ذلك
أن المحكوم عليهم بعقوبة مدتها أقل من تسعة أشهر لا يمكنهم الاستفادة من
الافراج الشرطى .

١٢٥ - شروط الافراج تحت شرط - يشترط لجواز الافراج
الشرطى :

(أولا) أن يكون المسجون قد قضى جزءاً من عقوبته . وقد فرض
هذا الشرط حتى يكون لدى إدارة السجون الوقت الكافى للتحقق من صلاح
حال المحكوم عليه وحتى لا يتخلل العقاب بافراج عاجل . على أن التشريعات
الجنائية على خلاف فيما يتعلق بمقدار الجزء الذى يجب أن يكون قضى من
العقوبة . وبمقتضى المادة ٩٦ من مرسوم ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يجب أن يكون
المسجون قد أوفى ثلاثة أرباع مدة عقوبته . إلا أن المسجون الذى تكون
مدة عقوبته أقل من ستة يكون الافراج عنه بعد مضي تسعة أشهر منها ،
والمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة يجوز الافراج عنهم تحت شرط متى
مضى عليهم عشرون سنة على الأقل (مادة ٩٦) .

وإذا كان المسجون محكوماً عليه بعدة عقوبات سالبة للحرية لجرائم
ارتكبها قبل وجوده في السجن فيفسر تطبيق الأحكام السابقة على مجموع
مدته . أما إذا حكم عليه بعقوبة إضافية سالبة للحرية بسبب ما ارتكبه أثناء
وجوده في السجن فيعامل طبقاً للأحكام السابقة على مجموع مدته الباقية عليه
وقت الحكم بتلك العقوبة الإضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الإضافية (مادة ٩٧) .

(قانون المادة الثانية من القانون الفرنسى الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ والمادة
١٧٦ من قانون العقوبات الاطلاق) .

(ثانياً) أن يؤهل المسجون للإفراج حين سيره مدة سجنه مادام لا يترتب على الإفراج إخلال بالأمن العام (مادة ٩٨). ويمكن ملاحظة سير المسجون بطريقة الدرجات (المادة ٦٩).

وبما ينبغي ملاحظته أن الإفراج الشرطي ليس حقاً للمسجون الذي قضى جزءاً معيناً من عقوبته وإنما هو منحة لا يمنحها إلا بعد تقدير سلوكه ومؤهلاته. وعبارة المادتين ٩٦ و٩٨ لا تدع محلاً للشك في أن الإفراج الشرطي هو إجراء اختياري يجوز للجهة الإدارية منحه للمسجون متى توفرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون.

١٢٦ - من يمنح الإفراج تحت شرط - الإفراج تحت شرط يصدر به أمر من وزير الداخلية بناء على طلب المدير العام لمصلحة السجون (مادة ٩٨).

١٢٧ - حالة المفرج عنه تحت شرط - يجب أن ينظر إلى حالة المفرج عنه: (١) قبل انقضاء مدة عقوبته وقبل إلغاء الإفراج عنه، (٢) بعد إلغاء هذا الإفراج، (٣) عند انقضاء مدة العقوبة بدون إلغائه.

١٢٨ - (١) حالة المفرج عنه قبل انقضاء مدة عقوبته - ففى الفترة الأولى يعتبر المحكوم عليه كأنه لا يزال تحت العقاب ولكنه مفرج عنه فى الواقع تحت شرط أن يسلك سلوكاً حسناً.

أما أن المفرج عنه تحت شرط يعتبر كأنه لا يزال تحت العقاب فظاهر من أن الإفراج الشرطى لا يترتب عليه كالعفو عن العقوبة إسقاط جزء منها وإنما هو طريقة خاصة لتنفيذ العقوبة أو هو مرحلة من مراحل التنفيذ. ينبئ على ذلك: (أولاً) أن المحكوم عليه يبقى تحت تأثير وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق المرتبطة بتنفيذ الحكم. فالمحكوم عليه بعقوبة جنابة

لا تقبل شهادته أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال (المادة ٢٥ ع ٢٥ ثالثاً) . ولكنه لا يحرم من حق إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه إلا مدة اعتقاله ، وترد إليه أمواله بعد الافراج عنه (المادة ٢٥ ع) (جرائون ١ ن ٢٢٠) . (ثانياً) لا يبدأ التقدم المسقط للعقوبة ما دامت مدتها لم تنقض ، حتى ولو تمكن المفرج عنه بالهرب من التخلص من أداء الواجبات المفروضة عليه ، كأن يكون قد بارح محل إقامته بدون إذن . (ثالثاً) للمفرج عنه تحت شرط الحق كما أن له مصلحة في طلب العفو عنه ، إذ من مزايا العفو أن يجعل الافراج نهائياً ويرفع عنه بعض وجوه انعدام الأهلية المرتبطة بتنفيذ الحكم .

١٢٩ - وأما أنه مفرج عنه في الواقع تحت شرط أن يسلك سلوكاً حسناً فيترب عليه أمران : الأول وضعه تحت مراقبة البوليس والثاني جواز الغاء الافراج عنه .

أما المراقبة فهي إجراء مكمل للافراج الشرطى ، لأن الازراج لا يمكن أن يوصل إلى الغرض المقصود منه إلا بمراقبة سير المفرج عنه مراقبة مستمرة وتهديده باعادته إلى السجن إذا حاد عن الطريق المستقيم . وقد نص على هذه المراقبة في المادة ٩٩ من المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ التى تقضى بأن كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من سجنه ، ولا يجوز على أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات ، وتحتسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون . ففى صدر أمر الافراج تحت شرط يحال المحكوم عليه إلى سلطة البوليس في الجهة التى كان معتقلاً فيها ، وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التى ينوى اتخاذها محلاً لإقامته ، فإن لم يفعل يعين محل إقامته بأمر من وزارة الداخلية . ويجوز لوزير الداخلية أن يمنع المفرج عنه من تحديد محل إقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التى ارتكبت فيها الجريمة التى

استوجبت الحكم أو في المديرية المجاورة لها (المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣). وعند تعيين محل إقامة المحكوم عليه يجب في الحال على سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها أن توصله إليه مخفوراً أو أن تسلمه ورقة طريق تبيح له التوجه إليه في زمن معين، وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال إلى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيد اسمه (المادة ١٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣). وعلى سلطة البوليس في هذا المركز أو القسم أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب. وتتضمن هذه التذكرة بيان اسم المحكوم عليه ولقبه والعلامات المميزة له ومحل إقامته وتاريخ وضعه تحت المراقبة والتاريخ الذي تنتهي فيه تلك المراقبة. .. الخ كما تتضمن بيان الشروط التي يكون المحكوم عليه ملزماً باتباعها (المواد ١٥ و ١٦ و ٢٠ من القانون نفسه).

وسنبين فيما بعد الالتزامات المترتبة على مراقبة البوليس.

١٣٠ — وأما جواز إلغاء الإفراج الشرطي فن وظيفة هذا النظام. وقد نص عليه في المادة ١٠٠ من المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ فيما يلي: «يجوز دائماً إلغاء الإفراج عن المسجون في مدة المراقبة بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس».

وأمر الإلغاء يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأي المدير أو المحافظ التابع إليه محل إقامة المسجون المفرج عنه (مادة ١٠٠).

١٣١ — (٢) حالة المفرج عنه تحت شرط بعد إلغاء الإفراج — يترتب على إلغاء الإفراج إعادة المفرج عنه إلى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الإفراج (مادة ١٠٠).

وهذا لا يمنع من محاكمته على مخالفته أحكام المراقبة (نص ٦ يناير سنة ١٩٠٦
مج ٧ عدد ٢٨) .

١٣٢ — والمسجون الذي ألغى أمر الإفراج عنه يجوز أن يفرج عنه
تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من وزير الداخلية وذلك بدون
الإخلال بتنفيذ أية عقوبة أخرى سالة للحرية حكم بها على هذا المسجون
(مادة ١٠٢) .

١٣٣ — (٣) حالة المفرج عنه تحت شرط بعد انتهاء مدة العقوبة
بدون إلغاء — إذا لم يبلغ الإفراج قبل انقضاء مدة العقوبة فتعتبر العقوبة
أنها نفذت ويكون الإفراج نهائياً ، وتنتهى المراقبة المفروضة عليه إلا إذا
كان محكوماً عليه بالمراقبة كمعقوبة تكميلية أو كان الحكم الصادر ضده يستلزم
حتماً وضعه تحت المراقبة بعد انقضاء مدة عقوبته ، ففي هذه الحالة تستمر
مراقبته ولكن يستزل منها المدة التي كان مراقباً فيها مذ كان مفرجاً عنه تحت
شرط (مادة ٩٩) .

الفصل الثالث

في العقوبات المالية

Des peines pécuniaires

الفرع الأول — في العقوبات المالية بصفة عامة

١٣٤ — العقوبات المالية هي إنقاص للبال يفرضه القانون كعقاب
على الجريمة .

وهي نوعان: فتارة يرتب عليها جعل الحكومة مالكة لشيء عني كان مملوكاً للحكوم عليه ، وتارة يرتب عليها جعل الحكومة داتة بمبلغ من المال. ففى الحالة الأولى يطلق عليها اسم مصادرة (confiscation) ، وفى الحالة الثانية اسم غرامة (amende) . ومن طبيعة هذه العقوبات أن الشيء المصادر أو المبلغ المحكوم به كغرامة لا يخصر لتعويض الضرر الفردى بل يبقى منفصلاً عن الرد والتعويضات المستحقة بسبب الجريمة (جرو ٢ ن ٦٢١) .

١٣٥ — والعقوبات المالية موجودة من عهد قديم جداً ، ولكن طبيعتها تطورت مع الزمن . فكانت عند الأمم القديمة كما هى فى العصر الحاضر عقوبات حقيقية تنحصر فى إلزام الجانى بأن يؤدى للمدينة أو الدولة على سبيل العقاب بعض أشياء من التى تعد على حسب العصور أساس الثروة كالثيران والبعير والغنم والمعادن النفيسة والنقود . ولكن فى تقاليد الشعوب الجرمانية والأمم العربية وعاداتهم كان المال الذى يدفعه الجانى للجنى عليه أو لورثته معدوداً كثمن للدم المسفوك وعربوناً للسلام . فالدية عند العرب وال (wergeld) عند الشعوب الجرمانية كانا عبارة عن ترصية تمنح للجنى عليه أو عائلته فى مقابل التنازل عن حق الانتقام ولم يكن لهما صفة العقوبة الحقيقية ولما امتد سلطان القانون الجنائى حصل تغير فى نظام العقوبات فاحتلت فيه العقوبات البدنية مكاناً أخذ يتسع شيئاً فشيئاً وأصبحت الغرامة العقوبة العادية لكل الجرائم الصغيرة التى تطبق عليها الآن عقوبة الحبس لبضعة أيام ، وظلت المصادرة مستعملة مع اصطلاحها على الخصوص بصيغة سياسية كوسيلة لاعطاء المال إلى أنصار الحكومة وسلبه من خصومها . والآن استعادت الغرامة والمصادرة مكانهما الحقيقى فى نظام العقوبات ، إذ أعدنا على الخصوص المعاقبة على الجرائم التى تلحق ضرراً بملك الغير ، وهما تشغلان فى شرائعنا مكاناً مقابلاً لعقوبة الحبس (جرو ٢ ن ٦٢٢) .

١٣٦ - ولكن هل يمكن أن تحمل العقوبات المالية على الحبس في الاحوال التي يكون فيها الحبس إما أشد ما ينبغي بسبب عدم جسامة الجريمة أو مفسداً للأخلاق بسبب سوء تنظيمه ؟ قد شغلت هذه المسئلة أفكار العلماء الجنائيين ، ومن المسلم به أن العقوبات المالية ليست عقوبات بالغة درجة الكمال . وهي قد تكفي بقاتها الزجر ولكن بشرطين : (الأول) تعيين مقدارها بحيث يشعر كل محكوم عليه بألمها دون أن يتوهم تحت حملها ، و (الثاني) اتخاذ الطرق التي تكفل تحصيلها من كل محكوم عليه حتى ولو كان بمأطلا أو معسراً ، وهاتان المسألتان من الأهمية بمكان ، لأن على حلها عملياً تتوقف قيمة العقوبات المالية . ولا مشاحة أن الفرض الذي يجب أن ترمى إليه هذه العقوبات هو إبدال الحبس لمدة قصيرة بالغرامة ، وذلك إما عن طريق التشريع في حالات كثيرة وإما عن طريق العمل بأحكام قضائية كلما سمحت النصوص بهذا الإبدال . ولكن تحقيق هذا الفرض يتوقف على تنظيم العقوبات المالية تنظيمًا من شأنه جعلها مؤثرة (جازو ٢ ن ١٢٢) .

١٣٧ - وسنكلم فيما يلي عن عقوبة الغرامة . ثم نكلم عن المصادرة في الفصل الخاص بالعقوبات التبعية أو التكميلية .

الفرع الثاني - في الغرامة

المبحث الأول - عموميات

١٣٨ - تعريف الغرامة - الغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الحكومة مبلغاً يقدر في الحكم (المادة ٢٢ ع) .

١٣٩ - قيمة الغرامة كوسيلة للعقاب - للغرامة كمعقوبة مزايا لا تنكر :

أولاً — فهي تتأثر على حبس الاجتماع بأنها لا تقصد الاخلاق، وعلى حبس الانفراد بأنها لا توهن القوة.

ثانياً — ولا تقل قيمتها كمعقوبة مع المضي في تنفيذها لأن ألمها لا يزول بتأثير العادة.

ثالثاً — ويمكن جعلها متناسبة من حيث شدتها مع جسامه الجريمة التي تناقب عليها.

رابعاً — كما يمكن إصلاح الخطأ الناتج عن توقيعها.

خامساً — وهي لا تكلف الحكومة شيئاً بل تعود عليها بالرجح.

سادساً — وتلائم العقاب على الجرائم الخفيفة والجرائم التي يكون الباعث عليها الطمع وحب الكسب.

وبعبارة موجزة، الغرامة عقوبة قابلة للقسمه، مناسبة للجريمة، رادعة، اقتصادية، قابلة للإصلاح.

١٤٠ — ولكن الغرامة لا تخلو من عيوب، إذ ينقصها بعض صفات

العقوبة، وهي الشخصية والمساواة واليقين.

فن حيث الشخصية لا مناص في معظم الأحيان من أن تلحق الغرامة أفراد أسرة المحكوم عليه.

ومن حيث المساواة يخشى أن يكون فيها نوع من الظلم لأن شدة وقعها تختلف تبعاً لثروة المحكوم عليه وموارده.

ومن حيث اليقين يخشى أن لا يتحقق تحصيلها أو يصطدم التنفيذ بها في بعض الأحيان بعسر المحكوم عليه أو امتناعه عن الدفع.

على أن هذه العيوب ليست مما لا يمكن معالجته، بل يمكن التقليل من شأنها بدرجة كبيرة. فيمكن تلافي عدم المساواة بجعل الغرامة مناسبة لإيراد المحكوم عليه. ويمكن تخفيف صعوبات التحصيل بتقسيط الغرامة أو

بتحويل المحكوم عليه حق اختيار الشغل أو بالاتجاه إلى طرق القصر
كالأكره البدني .

المبحث الثاني - في صفات الغرامة

١٤١ - الفكرة العامة - الغرامة عقوبة ، وبذلك يختلف عن
التعويضات والشرط الجزائي ، كما تختلف عن الغرامات المدنية والمالية ، وهي
عقوبة مشتركة بين أنواع الجرائم الثلاث . هذه هي النقط التي سنشرحها
فيما يلي .

١٤٢ - الغرامة عقوبة - الغرامة عقوبة لأنها ترمى إلى إيقاع
الأذى بالمحكوم عليه .
ويرتب على كونها عقوبة ما يأتي :

أولاً - أن عقوبة الغرامة لا يحكم بها إلا بمقتضى نص قانوني ينهى عن
بعض أفعال أو يأمر بها مع تهديد المخالف بالغرامة . وهي تختلف عن الشرط
الجزائي الذي ينتج عن اتفاق يحدد به مقدراً التعويض الذي يستحقه
الدائن قبل مدين لا يقوم بتنفيذ التزامه .

ثانياً - أن الغرامة التي يرتبها القانون على عمل أو ترك ما يجب أن يحكم
بها القاضى بعد أن تثبت لديه مسئولية الجاني ، لأنها إذا كانت تنتج عن المخالفة
في ذاتها بمقتضى النص القانوني الذي يقررها وبدون حاجة إلى تدخل
القضاء إلا في حالة النزاع على وجودها أو على مقدارها فإن الغرامة تكون
حينئذ مدنية لا مقرر كعقوبة .

ثالثاً - يجب حتى يكون للغرامة صفة العقوبة أن يحكم بها من أجل
جريمة بالمعنى القانوني للكلمة أي من أجل جناية أو جنحة أو مخالفة ، لأن

الوصف الجنائي للتعقل هو الذي يعين نوع الغرامة لا الجهة التي تقضى بها
(جاردون ١٢٥٠) .

رابعاً - في حالة تعدد الجرائم تتعدد عقوبات الغرامة دائماً (المادة
٣٧ ع) .

خامساً - الدعوى التي ترفع بطلب الحكم بالغرامة وكذا الاجراءات
التي ترمى إلى تنفيذ الغرامة المحكوم بها تسقط بنفس الأسباب التي تسقط
بها الدعوى العمومية أو العقوبة كالتقادم والعفو والوفاة الخ .

١٤٣ - الغرامة يجب أن تكون قانونية - الغرامة ككل
عقوبة لا يجوز الحكم بها إلا بمقتضى قانون صادر قبل الجريمة . على أن القاضي
من جهة أخرى ليس له من السلطة في حذفها أو تخفيفها إلا ماخوله له القانون
نفسه . وهذا نتيجة لقاعدة ، أن لعقوبة بغير نص ، . وعملاً بهذه القاعدة
قد ألفت محكمة النقض والابرام بعض أحكام لمحاكم الجنايات أغفلت فيها
الحكم بالغرامة التكميلية المنصوص عليها في المادتين ١٠٨ و ١١٢ ع بشأن
الرشوة واختلاس الأموال الأميرية (انظر قس ١ يناير سنة ١٩١٧ مج ١٨
عدد ١٧٣٨ وأبريل سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ٧٢ وأول بوليه سنة ١٩١٦ مج ١٧ عدد
١٠٧١ و٣١ مايو سنة ١٩٢٢ مج ٢٤ عدد ٦١) .

وكثيراً ما يقضى بالغرامة بناء على لوائح إدارية . ويشترط في هذه الحالة
أن تكون السلطة التي أصدرت اللائحة قد حصلت بتفويض من المشرع
على حق الأمر بعمل من الأعمال أو النهي عنه وإلا عوقب المخالف بغرامة
(جاردون ١٢٠) .

١٤٤ - الغرامة يجب أن تكون شخصية - الغرامة ككل
عقوبة يجب أن تكون شخصية . ويترب على ذلك ما يأتي :
أولاً - لا يجوز الحكم بالغرامة إلا على الفاعلين أو الشركاء في الجريمة .

ولا يجوز الحكم بها على الأشخاص المستولين عن حقوق مدنية لإلزامهم بمقتضى نص المادة ٢٣٨ ج لا يسألون إلا عن التضمينات والمصاريف إذا اقتضى الحال ذلك ولا يحكم عليهم بالغرامة أصلاً .

ثانياً — لا يحكم بالغرامة إلا على من ثبت ارتكابه للجريمة، ويجب أن يبقى الحكم بها على مسئولية، فجميع الأسباب التي تبيح الفعل أو تنق مسئولية مرتكبه لا تتفق مع الحكم بالعقوبة . وعلى ذلك لا يحكم بالغرامة على من ثبت أنه مجنون حتى ولو كان مرتكباً لمخالفة .

ثالثاً — لا يحكم بالغرامة على ورثة المتهم إذا مات في أثناء سير الدعوى، إذ الدعوى العمومية تنقضى بوفاة مرتكب الجريمة، والسير في الدعوى بعد وفاته للحصول على حكم بالغرامة مؤداه في الواقع إما رفع الدعوى على ذكرى المتوفى وهو أمر غير معقول وإما رفعها على ورثته وهو أمر غير عادل لأنهم يرثون من الجريمة التي ارتكبها مورثهم .

ولكن إذا قضي بالغرامة على المتهم بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه بهائياً قبل وفاته فهل يجوز تنفيذها ضد ورثته إذا مات قبل الوفاء بها ؟ قد استقر القضاء الفرنسي على أنه يجوز في هذه الحالة التنفيذ ضد الورثة لأن الغرامة بعد الحكم بها نهائياً تصبح ديناً على المحكوم عليه وتنتقل بالوفاة إلى ورثته . غير أن الشراح على خلاف في هذه النقطة : فيرى بعضهم الأخذ بالرأى المتقدم ذكره (جازو ٢ ن ٦٢٩ من ٢٨٢ ون ٦٢٥ من ١٩٣ و جارسون مادة ٩ ن ١٠٦ و بلاتش ٢ ن ٣٠٠ وشوئو وعلى ٢ ن ١٢٤٦) . ويرى البعض الآخر أن الغرامة عقوبة كسائر العقوبات فيجب أن تكون شخصية ولا يجوز أن ينفذ بها إلا على المحكوم عليه شخصياً (كلرونج ١ من ٢٠ و دوترج ١ من ٨٧٧ و مارس ج ٣ ن ٢٧٢) .

وقد أشار النائب العمومي في كتابه الدوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ بإتياع الرأى الأخير .

رابعاً — إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد للجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالفرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد (المادة ٤٤ ع) بمعنى أن القاضي لا يحكم بفرامة واحدة ومشتركة على مجموع المتهمين ، بل يكون الحكم بالفرامة بإيجابها على كل واحد منهم شخصياً كالحكم بالحبس ، فتعدد الفرامات بقدر عدد المتهمين .

ولا استثناء لهذه القاعدة في حالة وجود شخص معنوي كشركة ، إذ يحكم بالفرامة لأعلى الشركة بل على مرتكبي الجريمة من أعضاء أو مديري أو مندوبين (راجع ما قلناه عن مسئولية الأشخاص المعنوية في باب الجريمة بالجزء الثالث من الموسوعة عدد ٦٥ وما بعده) .

١٤٥ — ولكن المادة ٤٤ ع تنص على استثناء لقاعدة شخصية الفرامة إذ قضت بأنه إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد للجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بالفرامات النسبية ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

وهذه الفرامات توجد على الخصوص في مواد الجنايات (أنظر المواد ١٠٨ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ ع) .

وقد جاء في تعليقات الحاقية على المادة ٤٤ ع : « أن الفرامات النسبية تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة . وبناء على ذلك فالظاهر أن كل إنسان آتى فعلاً بحمله مسئولاً للحكومة عن تـمـنـح هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله » .

وقد قررت محكمة النقض والابرام أن المستفاد من منح هذا التعليق بل من مؤدى عبارته أن الشارع إنما عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من

المتهمين جميعاً مبلغاً بمئة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل ، وأن تخطى هذه القاعدة وتعدد الغرامة بإجبارها كلها على كل واحد من المتهمين لا يتمشى مع القصد الظاهر الذى يرى اليه الشارع (قصر ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٢٩٣ سنة أولى قضائية) .

١٤٦ - ونص أيضاً على التضامن فى الغرامات فى بعض القوانين الخاصة كذكرىतो الحشيش الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٦ والمرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ بشأن صيد الاسفنج والأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بشأن زراعة الدخان والتبأك واللائحة الجزكية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ (مادق ٣٤ و٣٦) .

١٤٧ - الغرامة عقوبة مشتركة بين أنواع الجرائم الثلاث - الغرامة عقاب فرضه القانون للمخالفات والجنح والجنايات ، وإذا كانت المواد ١١٩١ و١٢٠ ع لم تذكر الغرامة إلا بين العقوبات المقررة للجنح والمخالفات فقط دون الجنايات فنذلك لأنها مستعملة عادة للعقاب على الجنح والمخالفات ولم ينص عليها فى الجنايات إلا فى حالات قليلة وبصفة عقوبة تكميلية .

١٤٨ - الغرامة كمعقوبة أصلية - الغرامة تكون تارة عقوبة أصلية وتارة عقوبة تكميلية

فهى عقوبة أصلية فى الجنح والمخالفات (المادتين ١١ و١٢ ع) .
وتعتبر الغرامة عقوبة جنحة أو عقوبة مخالفة تبعاً للحد الأقصى المقرر لها قانوناً . فهى عقوبة جنحة إذا كان حددا الأقصى يزيد على جنيه مصرى ، وهى عقوبة مخالفة إذا كان حددا الأقصى لا يزيد على جنيه مصرى .
والغرامة المقررة كمعقوبة أصلية . تارة ينص عليها بمفردها للمعاقبة على

الجرائم قليلة الأهمية ومن بينها كثير من المخالفات ، وتارة ينص عليها كمقوبة اختيارية مع الحبس .

١٤٩ - الغرامة كمقوبة أصلية اختيارية - ينص القانون على الغرامة كمقوبة اختيارية لبعض الجرائم التي تراوح درجة أهميتها ، فتارة يكون لها من الخطورة ما يستوجب العقوبة عليها ، وتارة لا تكون لها هذه الخطورة فيكتفى فيها بالغرامة ..

ولم يكن هناك ما يوجب التدقيق في تعيين هذه الجرائم في القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ لأن مجرد الإشارة إلى المادة ٣٥٢ الخاصة بالظروف المخففة كان يسمح للقاضي بإبدال الحبس بالغرامة . ولكن لما عدل القانون في سنة ١٩٠٤ وحذفت الظروف المخففة في الجناح والمخالفات اضطرت الشارع لبحث طبيعة كل جريمة بعناية تامة ، يقرر ما إذا كانت صفتها تجعل الحكم بالغرامة غير كاف حتى في أقل الحالات خطورة . وبعد البحث والتحصيل قررت الغرامة كمقوبة اختيارية لجميع الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة أقل من سنة كما قررت للجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة سنة ونصف إلا في بعض حالات استثنائية ، وقررت أيضاً على سبيل الاستثناء لبعض جرائم معاقب عليها بالحبس لمدة سنتين أو ثلاث سنين كاتهام موظف لحرمة المساكن (المادة ١١٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التي أصبحت المادة ١٣٧ من القانون الحالي) وإعطاء شهادة طبية مزورة بسبب الترجي أو من باب مراعاة الحاضر (المادة ١٨٩ التي أصبحت المادة ٢٣٢) .

١٥٠ - الغرامة كمقوبة إضافية تكميلية - نص على الغرامة كمقوبة إضافية تكميلية للعقوبة على بعض الجرائم التي يكون الباعث عليها الطمع أو التي ترتكب بواسطة النشر .

والغرامة في مواد الجنايات لا تكون إلا تكميلية . وقد نص عليها بهذه الصفة في جرائم الرشوة (المادة ١٠٨ ع) واختلاس الأموال الأميرية والقدر (المواد ١٠٢ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ ع) وجرائم النشر المنصوص عليها في المادتين ١٧٤ و ١٧٥ ع .

١٥١ — الفرق بين الغرامة والتعويضات أو الرد — الغرامة هي الجزاء على الخلل الاجتماعي الناشئ عن الجريمة . فهي بذلك تختلف عن التعويضات المدنية التي تقابل الضرر الفردي الذي أحدثته الجريمة وعن الرد الذي هو عبارة عن إعادة المال المسلوب إلى صاحبه . ومن هذه الفكرة العامة تنشأ الفروق الآتية :

أولاً — توقع الغرامة بناء على طلب النيابة العامة ولا يحكم بها إلا على مرتكب الجريمة دون غيره . أما التعويضات ومنها الرد فيطلبها المجنى عليه ويحكم بها إما على مرتكب الجريمة وإما على الأشخاص المسؤولين مدنياً . غير أن القانون نص في بعض الأحوال على وجوب الحكم بالرد مع العقوبة المقررة للجريمة كما في باب اختلاس الأموال الأميرية والقدر ، ففي هذه الأحوال يجب على القاضي أن يحكم بالرد ولو لم تطلبه الحكومة .

ذلك لأنه وإن كان الرد هو في الواقع تعويض للحكومة عن إجرام موظفيها باختلاس مالها إلا أن الشارع رأى من باب الاختصار في الاجرامات أن لا ضرورة لدخول الحكومة مدعية بسبب هذا التعويض وأن يكلف القاضي بالحكم به من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى العمومية بطريقها القانوني وتثبت لديه إدانة المتهم (فرن ع ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٢٣٩ سنة ٤٦ ق) .

ثانياً — يحكم بالتعويضات بناء على نص عام هو المادة ١٥١ من القانون المدني . ومقدار التعويض يعادل الضرر الناشئ عن الفعل مهما كان عدد

الفاعلين . ويحكم بالرد بناء على حق الملكية أو الحيازة الثابت للجنى عليه ،
إذ هو عبارة عن إعادة الشيء المختلس إلى صاحبه ، ولا يتعدد بتعدد المتهمين .
أما للغرامة فلا توقع إلا بناء على النص الخاص الذى يعاقب على الجريمة
ويعين مقدار العقوبة ، وإذا وقعت الجريمة من عدة أشخاص يجب الحكم
بغرامة على كل منهم ويجوز أن يتجاوز مجموع الغرامات مقدار التعويض .

ثالثاً - الغرامة عقوبة شخصية بعكس الرد والتعويضات فليس لها هذه
الصفة ، فإذا مات الجانى قبل الحكم عليه بالعقوبة لم يجر الحكم على ورثته
بالغرامة وإنما جاز الحكم عليهم بالرد والتعويضات .

١٥٢ - ومع ذلك فقد ذهبت محكمة النقض والابرار المصرية إلى أن
الرد المنصوص عليه فى باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر هو عقوبة
تكميلية كالغرامة الإضافية المأمور بها فى نفس هذا الباب (قنر ٧ دسبر
سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ عدد ٥١٣ و ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٤٠ سنة ٤٥٠ ق و ٢٥
ابريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٢٩ سنة ٤٦ ق) . وقد جاء فى الحكم الصادر فى
٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ ، أن العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هى
عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة
خاصة ضرورة توقيعها ، و أن الرد والغرامة المأمور بهما تكميلياً أساسهما
فى الواقع الصحيح فكرة التعويض المدنى الذى لا يملك القاضى الجنائى
المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية للجريمة التى تقتضيها .

على أن محكمة النقض فرقت بين الغرامة والرد فى حكم آخر قالت فيه
« إن الغرامة هى عقوبة ناشئة عن الجريمة والشأن فيها الشأن فى العقوبة
الأصلية فهى تتبعها فى الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العلم وحده ، وأما الرد
فهو وإن كان من العقوبات التكميلية إلا أنه قائم على حق خاص لا يزول
بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل ، لن يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق

القانونية الأخرى (نفس ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨ قضية رقم ٨٧١ سنة ٤٥ ق) .

والصحيح في رأينا أن الرد ليس بعقوبة بل هو نوع من التعويض كما يبيناه تفصيلا في باب الدعوى العمومية بالأعداد ١٨٠ إلى ١٨٣ و ١٩٠ إلى ١٩٣ ، كما أن الغرامة ليست بتعويض بل هي عقوبة يراد بها إيقاع الأذى بالمحكوم عليه جزاء له على الجريمة التي ارتكبها .

كذلك المصاريف ليست بعقوبة بل هي تعويض يلزم المحكوم عليه بأدائه للحكومة أو للدعي بالحقوق المدنية عن الضرر الخاص المترتب على إجراءات الدعوى .

١٥٣ - الفرق بين الغرامة والشرط الجزائي - تختلف الغرامة أيضاً عن الشرط الجزائي المنصوص عليه في عقد يحدد فيه مقدماً مقدار التعويض الذي يستحق في حالة عدم تنفيذ هذا العقد . فإن عدم التنفيذ الذي يجعل الشرط الجزائي مستحقاً لا يكون في العادة جريمة ما ، فضلاً عن ذلك فالغرامة لا تنتج عن اتفاق كالشرط الجزائي بل تقرر بمقتضى قانون أو مرسوم .

١٥٤ - الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة المدنية - يجب التفرقة أيضاً بين الغرامة الجنائية والغرامات المدنية . فالغرامة الجنائية يقررها القانون للمعاقبة على جريمة أي جنابة أو جنحة أو مخالفة . أما الغرامات المدنية فهي مقررة من أجل أفعال لا تعد جرائم جنائية ، كالغرامات التي يقضى بها قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على من أنكر ورقة ثبت صحتها (المادة ٢٧٢ مرافعات) وعلى من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن إثباته (المادة ٢٩١ مرافعات) وعلى الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أو يمتنعون عن أداء الشهادة (المواد ١٩١ إلى ١٩٥ مرافعات) وعلى

من يحكم برفض طلبه في الرد (المادة ٢٢١ مرافعات) أو الالتباس (المادة ٢٧٨)
أو المخاصمة (المادة ٦٦٦) .

ولمعرفة ما إذا كانت الغرامة مدنية أو جنائية يجب الرجوع إلى الوصف
الجنائي للفعل لا إلى الجهة التي تقضى بالغرامة (ج.ج. ٢ ن ٦٢٥ و ج.ج. ٢ ن ٢٣٧) .

١٥٥ - والغرامات المدنية لا تخضع لقواعد القانون الجنائي لأنها
ليست عقوبات بالمعنى الصحيح فيجوز للحكمة المدنية الحكم بها من تلقاء
نفسها بدون طلب من النيابة .

وهي لا تقبل التخفيف بسبب وجود ظروف مخففة كما أنها لا تقبل
الاعفاء ولا إيقاف التنفيذ .

ويجوز الحكم بها على الأشخاص الاعتبارية (ج.ج. ٢ ن ٦٢٦) .
ولا تسرى عليها قواعد التقادم في المواد الجنائية (المواد ٢٧٦ وما بعدها
تحقيق جنائيات) .

ولا تنفذ بطريق الإكراه أبدى ، لأن المادة ٢٦٧ ج تفترض أن
الغرامة محكوم بها في جنائية أو جنحة أو مخالفة (ج.ج. ١ ن ٢٣٨) .

١٥٦ - وقد أدى تطبيق المادتين ٢٧٢ و ٢٩١ من قانون المرافعات
إلى صدور عدة مذكرات من لجنة المراقبة القضائية بلغت المحاكم إلى عموم
نص هاتين المادتين .

فقررت في مذكرة عمومية صادرة في ١٥ يناير سنة ١٨٩٩ أن الورثة
الذين ينكرون ختم أو إمضاء مورثهم يجب الحكم عليهم بالغرامة المنصوص
عليها في المادة ٢٧٢ مرافعات كلما ثبتت صحة التوقيع .

وقررت في مذكرة ثانية مؤرخة في ٤ يولييه سنة ١٩٠٠ أن هذه الغرامة
يجب الحكم بها على كل شخص يحكم بصحة ختمه بعد إنكاره له سواء أمرت

المحكمة بتحقيق الحتم أو لم تقرر وكان حكمها بصحته مبنياً على ما تراهى لها من ظروف الدعوى (قرار نمرة ١٣ مع ١ ص ١٠٣) .
وقررت في مذكرة أخرى بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٠٠ أنه إذا تعدد الموقعون على ورقة وأنكروا اختتامهم ثم حكم بصحة الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على كل من الموقعين بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات (قرار نمرة ٥ مع ٢ ص ١٣٥) .

١٥٧ - الغرامات المالية في مسائل الجمارك - جرى قضاء المحاكم المختلطة على أن للغرامة والمصادرة في مسائل الجمارك صفتين : صفة جنائية وصفة مدنية ، بمعنى أنه يقضى بها كمعقوبة وفي الوقت نفسه كتعويض للحكومة . وللتدليل على أن لها قسماً من صفة التعويضات المدنية يمكن الاستناد إلى اختصاص اللجنة الجركية بالحكم بهما واختصاص المحكمة التجارية بالنظر في المعارضات التي ترفع ضد قرارات اللجنة وإلى حق صاحب البضائع في التعويض إذا تبين عدم أحقية القرار الصادر من اللجنة الجركية وحق مصلحة الجمارك في الصلح مع المتهم بتخفيض الغرامة (المادة ٣٣) وإلى النصوص التي تقرر مسئولية أصحاب البضائع (المادتين ٣٤ و ٣٦) .

وقد رتبت محكمة الاستئناف المختلطة على الصفة المدنية التي أسبقتها على الغرامة المالية نتيجة تتعلق باختصاص المحاكم المختلطة بتنفيذ الحكم على مال الشركة . فقد قضت بأن الشركة المعقودة بين شخصين أحدهما يوناني والآخر وطني تعد شركة مختلطة خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة ، وأن الغرامات والمصادرات التي يحكم بها من أجل المخالفات الجركية لا تعتبر عقوبات بالمعنى المراد في قانون العقوبات بل تعويضات مدنية لصالح الخزنة ، ولا يوجد ما يمنع من المطالبة بهذه التعويضات ذات الصفة المدنية المحضة أمام المحاكم المدنية المختلطة ومن تنفيذ الأحكام التي تصدر على مال الشركة (استئناف مخط ٣٠ مايو سنة ١٨٩٥ مجلة التصريم والقضاء السنة السابعة ص ٣١١) .

وربّت على الصفة الجنائية للفرامة نتيجة أخرى فيما يتعلق بحق الاستئناف. فقد قضت في حكم لها بأنه وإن كانت الفرامة والمصادرة في مسائل الجمارك معتبرتين من قبيل التعويضات المدنية إلا أن لهما أيضاً صفة العقوبة التي تمس شرف الجاني واعتباره، ومن ثم يقبل استئناف الأحكام التي تقضى بتأييد الفرامة والمصادرة المحكوم بهما من اللجنة الجمركية مهما كان المقدار المحكوم به (استئناف مغلط ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠ م ٨٧) .

وقررت محكمة النقض والابرام الأهلية في حكم لها أنه ما دامت المعارضة في قرار لجنة الجمارك من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية فن البديهي أن إجراءاتها تكون خاضعة لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية. وبما أن النقض هو من طرق الطعن غير الاعتيادية والمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن الطعن بطريق النقض والابرام غير جائز إلا في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجنح، وبما أن الغرامات المحكوم بها من لجنة الجمارك إنما هي بمثابة تعويض مدني وليس لها صفة جنائية ولجنة الجمارك ليست عاكم جنائية حتى يمكن اعتبار الحكم الصادر منها صادرا في مادة جنائية، فلا يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في الحكم الصادر من المحكمة المدنية في المعارضة المرفوعة عن الحكم القاضي بالفرامة من لجنة الجمارك (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٤٩٢ سنة ٤٥ ق) .

وحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بأن للغرامات الجمركية صفتين. فهي بمثابة تعويض عما نال الخزانة من ضرر بسبب حرمانها من الضرائب الجمركية كما أنها في الوقت نفسه تعتبر عقوبة جنائية إذ لا يكتفى فيها طبقاً لنص المادة ٣٣ من لائحة الجمارك بالحكم بفرامة ماثلة للضريبة الجمركية المستحقة بل هي تعادل ضعفها على الأقل، وفي حالة العود يجوز أن تصل إلى أربعة أو ستة أضعافها، كما أن من يتوقف عن دفعها يصير التنفيذ عليه بالاكراه البدني (اسكندرية الابتدائية ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ مج ٣٨ عدد ١٧٦) .

المبحث الثالث — في تقدير الغرامة

١٥٨ — تحديد القانون للغرامة — لا يستطيع المشرع أن يحدد مقدماً مبلغ الغرامة بحيث يكون واحداً في جميع الأحوال ، بل يجب أن يكون هناك تناسب بين قيمة الغرامة المحكوم بها وبين مسئولية المتهم و ثروته .
والطريقة المتبعة في أغلب الشرائع الأجنبية هي وضع حد أقصى وحد أدنى للغرامة حتى يتسنى للقاضي أن يحكم تبعاً للظروف إما بالحد الأدنى وإما بالحد الأقصى وإما بمبلغ وسط بين الحدين ، ولكن لا يجوز له الصعود فوق الحد الأقصى ولا النزول تحت الحد الأدنى إلا إذا قرر وجود ظروف مخففة تبين هذا النزول .

وقد جرى الشارع المصري على هذه الطريقة في القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ إذ كان لعقوبة الغرامة حدان أقصى وأدنى ولم يكن جائزاً للقاضي أن ينزل عن الحد الأدنى إلا إذا قرر وجود ظروف تستوجب الرأفة . ولكن القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ حذف الحد الأدنى الخاص للغرامة في الجناح والمخالفات واكتفى بوضع حد أدنى عام قدره خمسة قروش ، فنص في المادة ٢٢ ع على أنه لا يجوز أن ينقص مقدار الغرامة عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال ، غير أنه وضع لكل جريمة حداً أقصى خاصاً بها حتى لا يترك الأمر لتحكم القاضي .

١٥٩ — وهذه القاعدة العامة التي وضعها قانون سنة ١٩٠٤ ونقلت منه إلى قانون سنة ١٩٣٧ لها بعض استثناءات :

(١) فقد أدخلت على قانون العقوبات منذ سنة ١٩٠٤ تعديلات قضت بوضع حد أدنى وحد أقصى للغرامات المقررة لبعض الجناح . وتناول هذا التعديل بنوع خاص جناح الصحافة والنشر المنصوص عليها في السباب

الرابع عشر من الكتاب الثانى وجنح القنف والسب المنصوص عليها فى الباب السابع من الكتاب الثالث .

كما صدرت قوانين خصوصية جعلت فيها الغرامة ذات حدين أدنى وأقصى كقانون المواد المخدرة الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ .

(٢) وجعل القانون حداً أدنى وحداً أقصى للغرامات الاضافية فى مواد الجنايات .

(٣) ونص فى بعض الأحوال على غرامة مناسبة للفائدة المتحصلة من الجريمة أو للضرر الناتج عنها . من ذلك ما نص عليه فى المادة ١٠٨ ع من أن الراشئ والمرئى والوسيط يحكم على كل منهم فضلا عن عقوبة السجن بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ، وما نص عليه فى المادة ١١٢ ع من أن محتلس الأموال الاميرية يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويماقب بالحبس .

١٦٠ - وما ينبغى ملاحظته أن الشارع المصرى لم يتبع مبدأ استتار القانون بتحديد مبلغ الغرامة ، وبمقتضى هذا المبدأ تكون الغرامة ثابتة (fixe) فلا تغير تبعاً لمسئولية الجانى أو ثروته أو ظروف الجريمة . كما أنه لم يتبع مبدأ تحكم القاضى فى تحديد مبلغ الغرامة ، وبمقتضى هذا المبدأ يكون للقاضى مطلق الحرية فى تحديده ويمكنه أن يراعى فى كل حالة ظروف الواقعة ومسئولية الجانى ومركزه المالى . وإنما اتبع مبدأ تقدير الغرامة بواسطة القاضى فى الحدود التى رسمها القانون مقدماً ، إذ وضع له حداً أقصى لا يستطيع تجاوزه وترك له فى الوقت نفسه سلطة واسعة تسمح له بجعل العقوبة مناسبة لثروة المحكوم عليه وفقره ، فله بدون حاجة إلى تقرير وجود ظروف مخففة أن يزل إلى خمسة قروش فى مواد الجنح والمخالفات .

١٦١ - وهناك حركة بدت فى ألمانيا وسويسرا والبلاد السكندنافية

ترى الى جعل الغرامة مناسبة لايراد المحكوم عليه . ويجز العلماء هذه الطريقة
إذ يقولون إنه من العدل أن يتغير مقدار العقوبة تبعاً لموارد من يحكم عليها
(جرد ٢ ن ٦٢٩ ص ٤٠٦) .

وقد اتبعت في بلاد السويد طريقة ابتدعها (M. Thyren) وهي تحصل
في تحديد يوم غرامة (un jour amende) أى تعيين مبلغ يوزى مقداره الايراد
اليومى للمحكوم عليه مع مراعاة تكاليفه العائلية ، وينتج مجموع الغرامة من
حرب يوم الغرامة هذا في رقم يتقرر بمراعاة جسامه الجريمة .

١٦٢ - تحديد القاضى للغرامة - قد عنيت وزارة العدل في
تعليماتها بلفت القضاة إلى أهمية تقدير مبلغ الغرامة . ولما كان الغرض من
الحكم بالغرامة هو تمكين المحكوم عليه من اجتناب الحبس فقد أوجبت
تقدير قيمتها بمبلغ يكون من المحتمل دفعه وإلا فإن الغرامة تستحيل إلى حبس
في صورة إكراه بدنى .

٣٦٣ - وتقضى منشورات لجنة المراقبة القضائية بلفت القضاة إلى أن
لا يحكموا بالغرامة وبمبلغ آخر بصفة مصاريف بل يحكموا بمبلغ واحد بصفة
غرامة يشمل في آن واحد الغرامة والمصاريف التى يترامى للقاضى الحكم بها
على المتهم (أنظر منشور لجنة المراقبة الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ وقرارها الصادر في
٩ مايو سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٨٢) .

١٦٤ - وقد تكلمنا فيما تقدم بمناسبة عقوبة الحبس عن كيفية اختيار
القاضى بين الغرامة والحبس في الأحوال التى جعل له الخيار بينهما ، كما تكلمنا
عما إذا كان من المناسب الجمع بين هاتين العقوبتين في الأحوال التى يجوز له
فيها إضافة الغرامة إلى الحبس .

المبحث الرابع - في تحصيل الغرامة

١٦٥ - من له حق الحصول على الغرامة - لما كانت الغرامة عقوبة تنحصر في الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من المال الى خزانه الحكومة فهي ملك للحكومة ولا يخص شئ منها لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة. وقد أنشئت في بعض البلاد الأوروبية كألمانيا وإيطاليا ويوجوسلافيا خزانه خاصة تسمى خزانه الغرامات (caisse des amendes) معدة لتعويض المجنى عليه في حالة ما إذا كانت أموال الجاني لا تكفي لدفع التعويضات المدنية.

١٦٦ - من يتولى تحصيل الغرامة - تنفذ الغرامة مع ما هو مستحق للحكومة من رد وتعويضات ومصاريف بناء على طلب النيابة العمومية (المادة ٢٦٥ ت ج) .

١٦٧ - كيف تحصيل الغرامة - يجب على النيابة قبل التنفيذ أن تعلن المحكوم عليه بمقدار المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف. وفي حالة ما إذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن (المادة ٢٦٥ ت ج) .
إلا أنه إذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم إذا كان حضورياً يقوم مقام إعلان المتهم بالمبالغ المذكورة (المادة ٢٦٦ ت ج) .

١٦٨ - استنزال المجلس الاحتياطي من الغرامة - قرر القانون المصري ، خلافاً للقانون الفرنسي وكثير من التشريعات الأجنبية ، مبدأ

استنزال الحبس الاحتياطي من الغرامة. فقد نص في المادة ٢٣ ع على أنه إذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور، وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معاً وكانت المدة التي قضاهما في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة.

١٦٩ - جواز تقسيط الغرامة - إذا قام المحكوم عليه بدفع المبلغ الذي أعلن به على الوجه المتقدم ذكره انتهى الأمر وتعين حفظ الحكم ولكن المحكوم عليه قد لا يكون لديه المبلغ اللازم ويطلب تسديده على أقساط. ففى هذه الحالة تميز التعليقات الصادرة للنيابات الأهلية لإجابة هذا الطلب. فان المادة ٥٢٦ من هذه التعليقات تنص على ما يأتي: «إذا قرر شخص محكوم عليه بعقوبة مالية ولم يكن مجبوساً أنه ليس في استطاعته دفع المبلغ المحكوم به دفعة واحدة وطلب من النيابة تقسيطه عليه جاز لها قبول ذلك بشرط أن تراعى في التقسيط الظروف التي هو فيها من حيث وظيفته ومرتبته أو أجرته ثم نوع الجريمة التي ارتكبها ومقدار المبلغ المحكوم به وإذا تبين لها أن في إمكانه دفع ما حكم به دفعة واحدة أو رأت أن هناك احتمالاً لتأخيرها عن الدفع في المواعيد التي ستعطى لها وجب عليها التنفيذ فوراً. أما إذا رأت أن الظروف تتيح التقسيط فتجيزه على شريطة أن لا يتجاوز ميعاده ثلاثة شهور. على أنه يمكن مد ذلك الميعاد إلى ثمانية شهور إذا كان المحكوم عليه من مستخدمي الحكومة أو عمالها الأصغر وكانت التهمة بسيطة».

١٧٠ - الضمانات التي تكفل تحصيل الغرامة - وقديمتمتع المحكوم عليه عن دفع الغرامة أو يتأخر عن تسديد الأقساط المستحقة منها، ففى هذه الحالة يمكن الاتجاه إلى وسائل الاجبار.

١٧١ - التنفيذ الجبرى - وأولى هذه الوسائل هو التنفيذ الجبرى على ممتلكات المحكوم عليه .

فيجوز للنيابة أن تنفذ الحكم بالحجز على المنقولات أو على ما للدين لدى الغير ، ويجوز لها إن كان المحكوم عليه يملك عقاراً أن تأخذ اختصاصاً على عقاره (المادة ٩٥ وما بعدها من القانون المدنى) وتسير فى اجراءات نزع الملكية .

١٧٢ - التضامن فى الغرامات النسيية - وقد نص القانون فى المادة ٤٤ ع على التضامن فى الغرامات النسيية بين المحكوم عليهم بحكم واحد للجريمة واحدة . وقد تكلمنا عن هذا التضامن فى باب التنفيذ (عدد ٦٩ وما بعده) .

١٧٣ - الاكراه البدنى - وفيما عدا التنفيذ على الممتلكات يجوز تحصيل قيمة الغرامة بطريق الاكراه البدنى . ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً الاول أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ . ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوماً فى مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً فى مواد الجنح والجنايات (المادة ٢٦٧ ج) .

وقد تكلمنا أيضاً عن الاكراه البدنى فى باب التنفيذ (عدد ٩٣ وما بعده) .

١٧٤ - حق اختيار الشغل بدل الاكراه البدنى - يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الاكراه المذكور إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به (المادة ٣٧١ ج) . وقد تكلمنا أيضاً عن هذا الحق فى باب التنفيذ

(عدد ١٠٦ وما بعده) .

الفصل الرابع

في العقوبات التبعية والتكيلية

Des peines accessoires et complémentaires

١٧٥ - بيان العقوبات التبعية والتكيلية - تنص المادة ٢٤ ع على ما يأتي:

« العقوبات التبعية هي: (أولاً) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥. (ثانياً) العزل من الوظائف الأميرية. (ثالثاً) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس. (رابعاً) المصادرة... »

١٧٦ - ولم تنقل إلى قانون سنة ١٩٠٤ عقوبة نشر الأحكام الجنائية بواسطة لصق صورها ، وقد كان منصوصاً عليها في المادتين ٤٣ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ و ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات الصادر في ذلك التاريخ .

ومع ذلك فقد نصت المادة ١٥٩ ع في باب اختلاس الألقاب والوظائف على أنه يجوز للحكمة في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين عليها أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه في الجرائد التي تختارها على نفقة المحكوم عليه . ونصت المادة ١٩٨ ع في باب الجنب التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر على أنه يجوز للحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالأمرين معاً على نفقة المحكوم عليه ، فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريمة وجب على رئيس تحريرها أو على أي شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالي لصدور

الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعاداً أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بنزاع لا تتجاوز مائة جنيه وبالقضاء الجريدة . ونصت المادة ٤٠ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها المحكمة .

١٧٧ - ونص أيضاً في باب الجنح التي تقع بواسطة الصحف على عقوبات أخرى تكميلية وهي إزالة أو إعدام الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل وكذا الأصول (الكليشيات) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل (المادة ١٩٨ ع) ، وتعطيل الجريدة (المادة ٢٠٠ ع) .

وقد أشرنا فيما تقدم بالعدد ٣٥ إلى عقوبات أخرى تكميلية منصوص عليها في القوانين الخصوصية .

الفرع الأول - في الحرمان من الحقوق والمزايا

المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع

البحث الأول - عموميات

١٧٨ - أصل المادة ٢٥ ع - وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع كانت موجودة في قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ الذي أخذها عن القانون الفرنسي والقانون التركي ، ولكنها في القانون القديم كانت عقوبات متفرقة منصوصاً عليها في عدة مواد بأسماء مختلفة ، فجمعت في قانون سنة ١٩٠٤ في مادة واحدة بدون اسم نوعي ونقلت على هذه الصورة إلى القانون الحالي .

فالحرمان من القبول في خدمة الحكومة ومن التحلي برتبه أو نشان

المنصوص عليه في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة ٢٥ ع يقابله الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة ميرية الذي كان منصوصاً عليه في المادتين ٣٩ و ٤٠ من القانون القديم . وكان هذا الحرمان تارة عقوبة أصلية وتارة عقوبة تبعية . وحرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله المنصوص عليه في الفقرة رابعاً من المادة ٢٥ ع يقابله الحجر القانوني الذي كان منصوصاً عليه في المادة ٣٧ من القانون القديم .

وحرمان المحكوم عليه من الشهادة أمام المحاكم ومن أن يكون عضواً في أحد المجالس الحسبية الخ . أو أن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود المنصوص عليه في الفقرات ثالثاً وخامساً وسادساً من المادة ٢٥ ع يقابله الحرمان من الحقوق الوطنية الذي كان منصوصاً عليه في المادتين ٤١ و ٤٢ من القانون القديم . وقد أراد الشارع من هذا التعديل أن يجعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد وحالتها ، وكان القانون القديم قد اقتصر على نقل أحكام القانون الفرنسي في هذا الصدد مع أن الظروف والأحوال في مصر مختلفة عنها في البلاد الفرنسية ، وفوق ذلك فقد جعل الشارع منها عقوبات تبعية لكل حكم بعقوبة جنائية ، وعلى هذا لم ير موجباً لابقاء أسماها ما دام القاضي لم يعد في حاجة للنص عليها في حكمه ، وهذا هو الأسلوب الذي جرى عليه واضعو القانون البلجيكي (انظر تعليقات الحفاية على المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤)

١٧٩ — طبيعة الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في

المادة ٢٥ ع — الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع هو عقوبة تبعية لكل حكم بعقوبة جنائية .

يترتب على ذلك : (١) أنه يلحق كل حكم بالاشغال الشاقة والسجن ، ولكنه لا يلحق الحكم بالحبس ولو في جنائية . ويشترط في الحكم أن يكون صادراً من محكمة مصرية بمقتضى قانون العقوبات المصري ، فلا يترتب هذا

الحرمان على الأحكام الصادرة من جهات الحكم غير العادية (مصر الابتدائية ١١ يولية سنة ١٩١٩ مج ٢٠ ص ١١٩ والزقزق الابتدائية ٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ ص ١٧٣ والنصورة الابتدائية ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ مج ٢٣ ص ١٧٥) ؟ (ب) أنه يوقع حتماً وبحكم القانون ، فليس للقاضي أن يحكم به ولا أن يستبعده ؛ (ج) أنه غير قابل للتجزئة بمعنى أنه لما كان القاضي لا يملك الحكم به فليس له أن يجزى . وجوه انعدام الاهلية التي يؤدي اليها هذا الحرمان .

١٨٠ - وهذا الحرمان في الأصل مؤبد لأنه يلحق الحكم القاضي بالعقوبة ، ولذلك يستمر حتى بعد تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم أو الغفران من العقوبة أو ابدالها بأخف منها . ومع ذلك فالحرمان من حق الشهادة أمام المحاكم ومن حق ادارة الأموال والاملاك مقيد بمدة العقوبة (المادة ٢٥ ثالثاً ورابعاً) .

١٨١ - تقسيم - وجوه انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع يمكن تقسيمها إلى قسمين : فبعضها يرجع إلى أن المحكوم عليه أصبح غير أهل للتمتع ببعض الحقوق كالمنصوص عليها في الفقرات أولاً وثانياً وثالثاً وخامساً وسادساً وبعبارة أخرى يرجع إلى نوع من الانحطاط الادبي . والبعض الآخر يرجع إلى أنه أصبح من المتعذر عليه في الواقع استعمال بعض الحقوق في مدة العقوبة كحق إدارة أمواله المنصوص عليه في الفقرة رابعاً .

المبحث الثاني - وجوه الحرمان

التي ترجع إلى عدم أهلية المحكوم عليه بمقوبة جنائية

١٨٢ - كل حكم بمقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من بعض حقوق عمومية أو سياسية .

أولا - فلا يجوز قبوله في خدمة الحكومة أيا كانت أهمية الخدمة ، ومن ثم لا يجوز له أن يؤدي أية وظيفة أو خدمة عامة ولا أن يكون متعهدا أو ملتزما .

ثانيا - ولا يجوز له التحلي برتبة أو نيشان .

ثالثا - ولا يجوز شهادته أمام المحاكم في مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

على أن الشهادة أمام المحاكم هي أداء واجب أكثر منها استعمال حق كما أن عدم أهلية المحكوم عليه لأداء الشهادة يمكن أن ينتج عنه حرمان القضاء من المعلومات المفيدة التي قد تكون لديه . ولذلك رأى المشرع تخفيفاً لهذه المضار أن يسمح بسماع المحكوم عليه على سبيل الاستدلال ، إذ كثيراً ما يتأثر القاضي من الشهادة ولو لم تعزز يمين ، بل إن المنع من تأدية الشهادة باليمين لا يترتب عليه سوى إعفاء المحكوم عليه من العقوبات المقررة لشهادة الزور ، ولذلك رأى قصر انعدام الأهلية على مدة العقوبة (انظر تعليقات المحققة على المادة ٢٥ ع) .

رابعا - وإذا كان المحكوم عليه وقت صدور الحكم عضواً في أحد المجالس الحسنية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أية لجنة صومية تسقط عضويته . وقد كانت الفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ تنص بأن كل حكم صادر بمقوبة جنائية ولو غنياً يستلزم عزل

المحكوم عليه من عضوية الهيئات المذكورة . ولكن رؤى عند مراجعة القانون، في سنة ١٩٣٧ قصر حكم هذه الفقرة على الأحكام الخضرورية أسوة بباقي فقرات المادة .

خامساً — المحكوم عليهم نهائياً بعقوبة الإشغال الشاقة لا يصلحون أبداً لأن يكونوا أعضاء في إحدى الهيئات الميدية في الفقرة الخامسة ولا أن يكونوا خبراء أو شهوداً في العقود .

فهذا الوجه الأخير من وجوه انعدام الأهلية لا يشترك فيه كل المحكوم عليهم بعقوبة جنائية بل هو قاصر على المحكوم عليهم نهائياً بالإشغال الشاقة .

١٨٣ — وما ينبغي ملاحظته أن المادة ٢٥ ع لم تذكر في التعداد الوارد في فقرتها الخامسة والسادسة مجلس النواب والشيخ لأن قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ قد تكفل ببيان الشروط اللازم توفرها في أعضاء هذين المجلسين، وهو أكثر توسعاً من المادة ٢٥ ع فيما يتعلق بأسباب انعدام الأهلية، إذ لا يقتصر في بيان هذه الأسباب على الأحكام الصادرة بعقوبات جنائية بل يعتبر منها أيضاً الأحكام الصادرة في جنايات بعقوبات جنح والأحكام الصادرة في الجنح المندرية بالشرف .

وأن مجالس المديريات وإن كان قد ورد ذكرها في المادة ٢٥ ع إلا أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات قد نصت على أنه يطبق فيما يتعلق بهذه المجالس أحكام قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

١٨٤ — وقد كان الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية المنصوص عليه في المادة ٤١ من قانون سنة ١٨٨٣ يتضمن أيضاً كما في القانون الفرنسي عدم أهلية المحكوم عليه للاستخدام بأحد محلات التعليم بوظيفة معلم أو ناظر، ولكن هذا الوجه من وجوه انعدام الأهلية قد حذف في قانون سنة ١٩٠٤

لأنه على ما جاء في تعليقات الحفانية ، ليس من سبب لأن يكون من سبق الحكم عليه بالاشتغال الشاق غير أهل للاشتغال بجمرة التعليم دون غيرها من الحرف فان التعليم في مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الأولى . وأما في المدارس الأخرى فليس تمت ما يحتم عليها العمل بمقتضى هذه الفقرة .

المبحث الثالث — في الحجر القانوني

١٨٥ — تعريفه — الحجر القانوني — وقد كان منصوباً عليه في المادة ٣٧ من قانون سنة ١٨٨٣ ثم نص عليه في الفقرة رابعاً من المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ومن القانون الحالي — هو عقوبة تبعية تسلب من المحكوم عليه بقوّة جنائية أهليته لإدارة أمواله وتقيّد حرّيته في التصرف فيها مدة عقوبته (جرائمون ١ ن ٢٦٣) .

١٨٦ — علته — والعلة التي يفسر بها هذا الحجر عادة هي أنه لو بقي المحكوم عليه محتفظاً بإدارة أمواله لأمكنه أن يستخدم ثروته في تحسين حالته فيكون القى أحسن حالا من الفقير وهو ما يتنافى مع مبدأ المساواة في العقاب . ويضاف على ذلك أنه يخشى من أن المحكوم عليه إذا احتفظ بإدارة أمواله يستعملها في إعداد وسائل الحرب ولكن هذا التعليل ليس له إلا قيمة نسبية ، إذ يكفي لتفادي هذه الأخطار وجود نظام متقن للسجون مصحوب بمراقبة شديدة . أما العلة الصحيحة فهي أن أهلية المحكوم عليه تتعارض مع حالته إذ يستحيل عليه في أثناء تنفيذ العقوبة أن يتصل في الخارج بغيره ويأشّر المعاملات التي تقتضيها إدارة أمواله . وما دام المحكوم عليه لا يستطيع في الواقع إدارة أمواله في مدة اعتقاله فلا محل في القانون لأن تحفظ له أهليته . وقد كان يتعين عليه لو لم يوقع عليه الحجر إما أن يصدر قهراً عاماً لشخص يحوز ثقته ولا يكون له قبله ضمانات خاصة ، وإما أن يتخلّى بالكلية عن العناية بشؤونه

في مدة اعتقاله . فرأى الشارع مراعاة لمصلحته أن يتدخل لحمايته فنص على تعيين قيم يتولى إدارة أمواله نيابة عنه ويكون تابعا للحكمة المدنية في جميع ما يتعلق بقوامته (جازو ١ ن ٦٠٧ وجرانولان ن ٢٦٤) .

١٨٧ - صفاته - وعلى ذلك يكون الحجر القانوني صفتان : فهو إجراء أعد للحماية لأنه يكفل حماية مصالح المحكوم عليه المالية ، وهو في الوقت نفسه إجراء أعد للعقاب لأنه يكفل تأثير العقوبة وتحقيق مبدأ المساواة فيها . وبذلك يختلف عن الحجر القضائي الذي يقصده حماية المتهمين والسفهاء . (جرانولان ن ٢٦٥ وجلزو ن ٦٠٧) .

والحجر القانوني موجود في كثير من التشريعات الأجنبية وعلى الخصوص في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا .

١٨٨ - الأحكام التي يترتب عليها الحجر القانوني - الحجر القانوني كباقي وجوه انعدام الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع يلحق كل حكم بعقوبة جنائية . ويشترط في الحكم أن يكون صادرا من محكمة مصرية تطبق قانون العقوبات المصري ، فلا يترتب الحجر القانوني على الأحكام الصادرة من جهات حكم غير عادية كأحكام المحاكم العسكرية (مصر الأدينية ١١ يولية سنة ١٩١٩ مع ٢٠ من ١١٩ والزقاقين الأبدائية ٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ مع ٢١ من ١٧٣) .

ويشترط أن يكون الحكم حضوريا فلا يترتب الحجر القانوني على الأحكام النيابية (جرانولان ن ٣١٦ وجلزو ن ٦١٠) .

١٧٩ - مدة الحجر القانوني - بمقتضى نص الفقرة رابعا من المادة ٢٥ ع لا يكون الحجر القانوني إلا في مدة الاعتقال . وهذا الحكم نتيجة للغة التي شرع الحجر من أجلها ، إذ في هذه الحالة توجد الاستحالة أي انعدام

الأهلية الفعلية الذي يقابله انعدام الأهلية القانوني

ويترتب على ذلك أن انعدام الأهلية ينقضى بانقضاء العقوبة الأصلية سواء أكان انقضاؤها بسبب تنفيذها أو بسبب العفو منها أو سقوطها بالتقادم. كما أن المحكوم عليه الذي يفرج عنه تحت شرط يستعيد أهليته لإدارة أمواله، وقد تكون هذه الأموال لازمة لنفقاته ولاندماجه في الهيئة الاجتماعية (جرافولان ١ ن ٣٦٧).

وقد حكم بأن وجود المعتوه في المستشفى بعد الحكم عليه بالعقوبة لا يعد تنفيذاً لها، ولما كان حرمانه من إدارة أمواله عقوبة تبعية ملازمة للتنفيذ ومقيدة بمدة الاعتقال كنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ ع فلا يحرم المحكوم عليه من إدارة أمواله مدة وجوده بالمستشفى بمقتضى المادة ٢٥، وإنما يكون محروماً بمقتضى القواعد المدنية ويكون تعيين القيم من اختصاص جهات الأحوال الشخصية (منطوط ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ شرائع ١ ص ١٣٨).

١٩٠ - آثار الحجر القانوني - يترتب على الحجر القانوني: (١) عدم أهلية المحكوم عليه لإدارة أمواله والتصرف فيها مدة اعتقاله، (٢) تعيين قيم للإدارة.

١٩١ - (١) عدم أهلية المحكوم عليه للإدارة والتصرف - كل محكوم عليه بعقوبة جنائية يفقد أهليته لإدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملكه مدة اعتقاله.

ويفقد أيضاً أهلية التصرف في أمواله في أثناء تلك المدة. ولولا ذلك لاستطاع بنصرقاته أن يعرقل إدارة القيم ويحصل على الأموال التي أراد الشارع أن يخرجها من تصرفه.

وقد كان قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ يبيح للمحكوم عليه أن

يتصرف في أمواله بالإيصاء والوقف ، فرؤى عند تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ حذف هذا الاستثناء وأن يحرم المحكوم عليه من التصرف في أمواله ثباتاً إلا بأذن من المحكمة المدنية ، وذلك لأنه لا يقبل منطقياً أن يحرم من التصرف بعوض بينما يسمح له الوقف والوصية ثم يمنع في الوقت ذاته من الهبة وكل هذه تصرفات بغير عوض ، ولا يوجد فرق بين الحالتين (أنظر مضبطة الجلسة الحادية والسبعين لمجلس النواب بتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩٣٧ صفحة ٩١) .

١٩٢ — وما ينبغي ملاحظته أن الحجر القانوني لا يترتب عليه حرمان المحكوم عليه من التمتع بحقوقه وإنما يترتب عليه فقط عدم أهليته لمباشرة هذه الحقوق ، فهو لا يسلبه حقه في أن يكون مالكا أو دائئاً أو منتفعاً بل يسلبه حق مباشرة هذه الحقوق بنفسه . ويختلف الحجر القانوني في ذلك عن الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في الفقرات أولا وثانياً وثالثاً وخامساً وسادساً من المادة ٢٥٢ع ، فإن هذا الحرمان ينصب على التمتع بالحقوق والمزايا المذكورة (جازو ٢ ن ٦٠٨ و جرائمون ١ ن ٣٧٠) .

١٩٣ — والراجع أن المحكوم عليه يبقى محتفظاً بمباشرة الحقوق المتعلقة بشخصه كالزواج والطلاق والاقرار بالبنوة لأن القانون لم ينص على حرمانه من مباشرتها بل نص على حرمانه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه ولأن الحجر القانوني لا يرجع سببه إلى العتة كما في الحجر القضائي وليس في أهلية المحجور عليه للزواج أو الطلاق أو الاقرار بالبنوة أى ضرر ، هذا فضلاً عن أن مباشرة هذه الحقوق تخرج عن حدود إدارة القيم ولا تعرقل عمله على أى وجه كان (جازو ٢ ن ٦٠٩ م ٣٥٠ الى ٣١٥٢) .

١٩٤ — وحرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه يستتبع عدم أهليته للتقاضى أمام المحاكم سواء بهفة مدع أو بصفة

مدعى عليه، بل يمثل أمامها القيم الذي تعينه المحكمة المدنية (جـ ٢ ق ٦٠٩ م ٣٥٢) .

فلا يجوز له عمل معارضة في حكم مدني صادر في غيبته لأن المعارضة لا تقبل من عديم الأهلية (استئناف مصر ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ عمادة ٢ م ٣٩٨) .
ولكن هذه القاعدة لا تسري على الحقوق المتعلقة بشخص المحكوم عليه، فان مأمورية القيم بمقتضى نص المادة ٣٥ ع قاصرة على إدارة الأموال ولا تناول مباشرة الدعاوى الشخصية، فيظل المحكوم عليه معتمداً بحق مباشرتها لأنه مالك لكل قواه العقلية . على أنه ليس في رفع المحكوم عليه لهذه الدعاوى أو في دفاعه فيها بنفسه ما يمكنه من تحسين حالته (جـ ٢ ن ٦٠٩ م ٣٥٢)

١٩٥ - وقد خفف القانون من وطأة عدم الأهلية للتصرف إذ نص في المادة ٢٥ ع على أنه يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله بناء على إذن من المحكمة المدنية لأن هناك أحوالاً يكون فيها التصرف لازماً أو مفيداً للمحكوم عليه ، كدفع النفقة للزوجة أو الأصول أو الفروع .

١٩٦ - الجزء المترتب على انعدام الأهلية - كل عمل من أعمال الإدارة أو التصرف يجره المحكوم عليه مع عدم مراعاة حكم القانون يكون ملغى من ذاته (nul de droit) طبقاً لنص المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة .
أي أن البطلان الذي يلحقه هو بطلان جوهري .

ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يدفع بهذا البطلان ضد الغير كما يجوز للغير أن يدفع به ضد المحكوم عليه ، وذلك لأن الغرض من الحجر القانوني هو حماية المحكوم عليه وفي الوقت نفسه ضمان تأثير العقاب الذي يوقع عليه ، وليس للغير أن يشكو من هذا الأمر لأنه أخطأ في التعاقد مع المحكوم عليه ، وكان عليه أن يعلم بعدم أهليته من كونه معتقلاً . ويختلف الحجر القانوني في ذلك عن الحجر القضائي إذ لا يجوز لغير المحجور عليه قضائياً أن يدفع بالبطلان لأنه إنما شرع

لجانيته (جارو ٢ ن ٦٠٩ ص ٢٥٣ وجيرانولان ١ ن ٢٧٧).

١٩٧ - تعيين قيم لادارة أموال المحكوم عليه - يترتب على الحجر القانوني تعيين قيم للادارة . وهذا الأثر الثاني مترتب على الأثر الأول لأنه إذ كان المحكوم عليه غير أهل لادارة أمواله مدة اعتقاله يجب تعيين قيم لادارتها نيابة عنه .

١٩٨ - طريقة تعيين القيم - المحكوم عليه هو الذى يعين القيم على أن تقره المحكمة المدنية . فإذا لم يعينه المحكوم عليه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته فى أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك . ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعاً لها فى جميع ما يتعلق بقوامته (المادة ٢٥ عقرة رابعة) .

١٩٩ - فالمحكمة المدنية هى التى خولها القانون حق تنصيب القيم أو إقرار تعيينه وحق محاسبته وغير ذلك من الشئون التى تتعلق بقوامته . وقد حسم القانون بذلك إشكالين قاما فى عهد قانون سنة ١٨٨٣ . فقد حصل خلاف فيما إذا كان التعيين يحصل من الدائرة المدنية أو من الدائرة الجنائية للمحكمة ورؤى بحق جعل الاختصاص للدائرة المدنية لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأحوال والظروف التى لا يست الجريمة . واختلف أيضاً على الجهة التى يحاسب القيم أمامها عن شئون قوامته ، أبحاسب أمام قاضى الأحوال الشخصية أم أمام المحكمة الأهلية . وقد حدث أن كلا من محكمة مصر الابتدائية الأهلية والمجلس الحسى حكم بعدم اختصاصه بذلك إذ أن الحجر من جهة يعتبر من متعلقات الأحوال الشخصية ومن جهة أخرى فإن الشرع الاسلامى لا يعتبر الحبس فى حسابه موجباً لاقامة قيم . وقد رأى

المشرع جعل كل ما يتعلق بالقوامة من اختصاص المحكمة الأهلية وراعى في ذلك أن قاضى الأحوال الشخصية قد يأبى الاقرار على حجر لم يحكم هو به كما يأبى الاقرار على قيم لم يقره وأن حق العزل ينبغى أن يكون للجهة التى لها حق المراقبة على تصرفات القيم وبما لم تجزىه عادة أن تكون ولاية التعيين للجهة وولاية العزل للجهة أخرى (تعليقات الخفانية على المادة ٢٥٠ ع).

٢٥٠ — وقرار المحكمة القاضى بتعيين قيم لإدارة أموال شخص محكوم عليه بعقوبة جنائية طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٥٠ ع لا يعتبر حكماً له قوة الشيء المحكوم فيه . وقد حكم بأنه يجوز لأخوة شخص محكوم عليه أن يطلبوا من المحكمة عزل القيم الذى عينته وتعيين أحدهم بدلاً منه إذا خيف على مصلحة المحكوم عليه من إدارة ذلك القيم (أسيوط الابتدائية ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مع ٢٢ عدد ٨٦) .

٢٥١ — سلطة القيم — سلطة القيم قاصرة على إدارة الأموال ولا تمتد إلى التصرف . وبناء على ذلك فالبيع الصادر منه فى عقار مملوك للمحكوم عليه هو بيع باطل (لجنة المراقبة س ١٩١٠ ن ٢٤٠) .
أما أعمال التصرف فيجريها المحكوم عليه نفسه بناء على إذن من المحكمة المدنية .

وقد حكم بأن حق إدارة الأملاك لا يخول القيم حق بيع تلك الأملاك وإنما يجوز له فقط إجراء البيوع اللازمة للإدارة كييع المحصولات الناتجة من العين القائمة بإدارتها ومشترى ما يلزم لها من سداد ونحوه وصرف ما تتطلبه من مصاريف . والقانون لم يعط القيم على المحكوم عليه الحق فى بيع ذات العين بل أبقى ذلك الحق للمحكوم عليه نفسه بشرط المحصول على إذن بذلك . من المحكمة المدنية . فتقييد وظيفة القيم بالإدارة من جهة وإباحة التصرف

للمحكوم عليه بعد استئذان المحكمة من جهة أخرى يدلان على أن التصرف ببيع الأعيان هو من حقوق المحكوم عليه (ملوى الجزئية ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مع ٨ من ٤٣) .

وحكم بأن المادة ٢٥ ع تنص على أن القيم الذي تفره المحكمة أو تنصبه يكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته ، فلا تكون المجالس الحسبية المختصة بالتضريح للقيم المذكور ببيع جزء من أطيان المحكوم عليه المرهونة لأحد البنوك لسداد قسط البنك وسداد ديون أخرى ودفع نفقة (المجلس الحسبي الطال ٣٠ يناير سنة ١٩١٢ مع ٢١ من ١٦٢) .

٢٠٢ — وتنتهى القوامة بانقضاء مدة العقوبة أو الافراج عن المحكوم عليه ، وبعدئذ يرد القيم إلى المحكوم عليه أمواله ويقدم له حساباً عن إدارته (المادة ٢٥ ع) .

الفرع الثانى - فى العزل من وظيفة أميرية

٢٠٣ — تعريفه وآثاره — العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من هذه الوظيفة وعدم الأهلية للتعين فى أية وظيفة أميرية مدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة (المادة ٢٦ ع) .

وإذن فللعقوبة العزل أثران : (الأول) حرمان المحكوم عليه من الوظيفة التى يشغلها وقت صدور الحكم ومن المرتبات المقررة لها ؛ (والثانى) منع المحكوم عليه من التعيين فى أية وظيفة أميرية ومن نيله أى مرتب مدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة . على أن الحكومة ليست مجبرة بعد مضى هذه المدة على إعادة الموظف المعزول إلى خدمتها .

والغرض من عقوبة العزل هو إبعاد الموظفين الذين يرتكبون جرائم

خطيرة عن خدمة الحكومة ومنعهم من العودة إليها مدة معينة (جرائعولان ١ ن ٣٧٨) .

٢٠٤ - صفاته - تشبه هذه العقوبة عدم أهلية التوظيف في خدمة الحكومة المنصوص عليه في المادة ٢٥ فقرة أولى ع كعقوبة تبعية لكل حكم صادر بعقوبة جنائية . ولذلك لم ينص عليها إلا في مواد الجنج وفي بعض الجنايات التي يحكم فيها بالحبس لظروف تقتضى الرأفة إذ لا فائدة منها كعقوبة تابعة للحكم بعقوبة جنائية .

وهي عقوبة تكميلية تارة إجبارية وتارة اختيارية . فلا توقع بحكم القانون وإنما يجب أن يحكم بها القاضي ، إذ يستفاد من المادتين ٢٧ و ٣١ وغيرها من المواد التي تنص عليها أنه يجب أن يصدر بها حكم .

وهي عقوبة مؤقتة وليست مؤبدة كالحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع بالفقرات أولا وثانياً وخامساً وسادساً .

٥ - أصله - كان العزل من وظيفة أميرية منصوصاً عليه في المادة ٤٧ من القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ كعقوبة أصلية في مواد الجنج ، فجعل في قانون سنة ١٩٠٤ عقوبة تكميلية مضافة إلى عقوبة الحبس . وفوق ذلك فقد حل العزل محل الحرمان المؤبد من الحصول على رتبة ومن التوظيف بأية وظيفة أميرية في الأحوال التي كان ينص عليها القانون القديم على هذا الحرمان كعقوبة أصلية (انظر تعليقات الحفانية على المادة ١٠ ع) .

٢٠٦ - الحالات التي يطبق فيها : (١) في مواد الجنايات - قررت المادة ٢٧ ع عقوبة العزل من أجل بعض الجنايات التي يحكم فيها بالحبس بسبب وجود ظروف مخففة . فقد نصت على أن كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر

من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لاتتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . أما الجنايات التي يشير إليها القانون فهي جنایات الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والفدر والاكرام وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس والتزوير .

وقد رؤى أن تكون مدة العزل أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقى ، ولذلك جعل حددا الأدنى ضعف مدة الحبس . وقد كان الحبس الذى يجوز الحكم به فى جنایة فى عهد صدور قانون سنة ١٩٠٤ لاتقل مدته عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنين ، وعلى هذا الاعتبار تكون مدة العزل من سنة إلى ست سنين ، وهذا يطابق الحدود المقررة فى المادة ٢٦ ع (راجع تعليقات الحفانية على المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤) . إلا أنه لما عدلت المادة ١٧ ع بالمرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أصبح للقاضى أن يبدل عقوبة السجن بعقوبة الحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر . فإذا قدرت مدة العزل على مقتضى نص المادتين ٢٧ و ١٧ ع أمكن للقاضى إذا حكم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أن يحكم بالعزل لمدة ستة أشهر ، وهو ما لا يتفق مع حكم المادة ٢٦ ع التى تقول إن مدة العزل لايجوز أن تكون أقل من سنة واحدة ، ولذلك نرى تقدير مدة العزل مع مراعاة هذا الحكم الأخير .

٢٠٧ - (٢) فى مواد الجنح - ونص القانون على عقوبة العزل من وظيفة أميرية فى أحوال أخرى تارة بصفة إجبارية وتارة أخرى بصفة اختيارية (انظر المادة ٣١ ع) فهو ينص عليها فى جنح اختلاس الاموال الاميرية والفدر (المادتين ١١٣ و ١١٤ ع) وارتفاع الموظفين من الأشغال المحالة عليهم إدارتها وملاحظتها (المادة ١١٧ ع) وإعانة الموظفين أشخاصاً على عدم

الوفاء بما تعهدوا بتوريده للقوات البرية أو البحرية أو الجوية (المادة ١١٩ ع)
وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها
(المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥ ع) والاكرام وسوء المعاملة من الموظفين
لأفراد الناس (المواد ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ ع).

الفرع الثالث - في مراقبة البوليس

المبحث الأول - عموميات

٢٠٨ - تعريف المراقبة - مراقبة البوليس هي تقييد حرية بعض
المفرج عنهم أو المشتبه في أحوالهم في الإقامة والتنقل من مكان إلى آخر
وإلزامهم بمراعاة الأحكام المقررة في القانون .

٢٠٩ - وهي وسيلة أعدت لمنع العود إلى ارتكاب الجرائم وتمكين
الإدارة من ملاحظة الأشخاص الذين ينم ماضيهم عن خطر يهدد
الهيئة الاجتماعية .

٢١٠ - فوائدها ومضارها - ليس من ينكر حق المجتمع في
حماية نفسه من المفرج عنهم أو المشتبه في أحوالهم بوضعهم تحت مراقبة
خاصة ، ولكن الصعوبة هي في تنظيم هذه المراقبة . ذلك أن المراقبة لا تكون
مستحقة إذا لم يكن المراقب تحت نظر البوليس بصفة مستمرة ، ولكن المراقب
من جهة أخرى لا يستطيع كسب عيشه من طريقه المشروع إلا إذا بقيت
حالته سراً مكتوماً عن الناس ، إذ يخشى لو شددت أحكام المراقبة وأذيعت
سوابق المحكوم عليه أن تصبح المراقبة عائقاً يحول دون استعادته مركزه في
الهيئة الاجتماعية وينمعه من الحصول على عمل يعيش منه . فالمسئلة التي يواجهها

المشرع عند تنظيم المراقبة والتي يجب أن يجد حلالها هي التوفيق بين مراقبة الدولة وبين ستر حالة المراقب (جارو ٥٧٩ ن٢).

٢١١- أصلها - والوضع تحت مراقبة البوليس هو نظام حديث العهد ابتدعه القانون الفرنسى فى عهد الثورة وأخذته عنه قوانين بعض الدول المتمدينة كالقانون البلجيكي والقانون الألمانى والقانون المصرى وبذته قوانين أخرى كالقانون الهولندى والقانون الهنجرارى وقوانين معظم المقاطعات السويسرية.

على أن للتشريعات التى قررت نظام الوضع تحت المراقبة نتجه الآن نحو تخفيف شدته ، فقد جعله القانون البلجيكي والقانون الألمانى اختيارياً ، واستعاض عنه فى فرنسا بنظام تحريم الإقامة فى جهات معينة (l'interdiction) . (de séjour) .

٢١٢- صورها - ذلك بأن للمراقبة ثلاث صور قد تداول فى العمل تطبيقها أو إدماجها ببعضها . فانه يتصور : (أولاً) نظام يحرم المراقب من دخول محلات معينة ، (ثانياً) نظام يحصره فى محلات أخرى لا يمكنه أن يارحها بدون إذن ، (ثالثاً) نظام يترك له الحرية فى اختيار محل إقامته أو تغييره بعد استيفاء شروط معينة فرضت عليه حتى يتسنى للبوليس أن يتعقبه ويراقبه . وقد انتهى القانون الفرنسى إلى النظام الأول . أما القانون المصرى فيدور حول النظامين الأخيرين .

٢١٣ - المراقبة فى القانون المصرى القديم - وردت مراقبة الضبطية الكبرى على رأس العقوبات التبعية فى المادة السابعة من قانون العقوبات القديم الصادر فى سنة ١٨٧٣ ، ونص على الحالات التى تطبق فيها .

بالمادتين ٥٣ و ٥٤ منه ، وظلمت طريقتهما بالامر العالى الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩١ فى المواد ٩ إلى ١٧ .

وكانت حالات المراقبة فى القانون القديم متعددة ومدتها طويلة : فكل حكم بالاشغال الشاقة أو السجن كان يستلزم حتما وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة عقوبته إلا إذا نص فى الحكم على خلاف ذلك (المادة ٥٣ قديمة) . وأشير فى المادة ٥٤ إلى أنه فيما عدا الأحوال الميينة بالمادة ٥٣ يجوز الحكم فى مواد الجنايات والجناح بجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى فى الأحوال المقررة فى القانون . ومن ذلك أن كل جنحة سرقة مهما تكن خفيفة كان يمكن أن تؤدى إلى وضع المحكوم عليه تحت المراقبة مدة سنتين على الأقل وعشر سنين على الأكثر (المادة ١٧) ، فضلا عن ذلك فقد وردت المراقبة كعقوبة أصلية فى بعض حالات نص القانون فيها على اعفاء الجانى من العقوبة العادية لوجود عذر قانونى كما فى المواد ٨٦ و ٨٧ و ١٨٣ و ١٨٨ .

وكانت طريقة المراقبة شديدة وأحكامها قاسية ومن شأنها منع المراقب من كسب عيشه . من ذلك أن الامر العالى الصادر فى ١٣ يوليو ١٨٩١ ما كان يحدد عدد المرات التى يكلف فيها المراقب بالحضور إلى مركز البوليس ، ولم يكن ينص على إعفائه من شرط وجوده فى مسكنه ليلا ولو كانت مهنته تقتضى وجوده خارج بيته ليلا ، ولم يكن يخوله حق تغيير محل إقامته ولو كان قد مضى عليه ستة أشهر فى محل واحد ، مما دعا المحاكم إلى رفض الحكم بها فى الأحوال التى كانت فيها جوازية .

٢١٤ - تعديل أحكام المراقبة بالامر العالى الصادر فى يونيه سنة ١٩٠٠ - وقد رأى الشارع المصرى تشييع الشرائع الاجنبية ضرورة تعديل أحكام المراقبة والتخفيف من شدتها ، فأصدر الامر العالى الرقم

٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وذكّر في ديوانه أن الباعث له على إصداره هو لزوم منع المضار التي أظهرتها التجارب في السير على الطريقة المتبعة في ملاحظة البوليس ، وضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بجعل أحكامها قاصرة على ما لا يقيّد حرية الإنسان إلا فيما يكون لازماً حتماً وكافلاً للأمن العام ، وقد خفف هذا الأمر بالفعل من القيود التي كان يقيد بها حرية المراقب إذ أجاز له تغيير محل إقامته إذا لم يكن مضمناً ستة أشهر على الأقل على وجوده فيه . ونص على أنه لا يجوز تكليف المراقب بالحضور إلى مركز البوليس أكثر من أربع مرات في الشهر إذا كانت إقامته في بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر إذا كانت إقامته في جهة أخرى . وأجاز إعفاء المراقب من وجوده في مسكنه ليلاً إذا كانت مهته تضطره للبقاء خارج بيته في أثناء الليل ، كما أنه قصر مدة المراقبة وجعلها لا تزيد على خمس سنين . وأجاز إعفاء الأشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم من باقي مدة الملاحظة تحت شرط .

٢١٥ - المراقبة في قانون سنة ١٩٠٤ — ولما عدل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ بقيت المراقبة معدودة من العقوبات التبعية (المادة ٢٤ ع) ، ولكن الشارع حصر الأحوال التي تطبق فيها فجعلها عقوبة تبعية تلحق حتماً بالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لبعض جنایات خطيرة عليها على سبيل الحصر في المادة ٢٨ ع ، ونص على أن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على خمس سنين ، ومع ذلك فقد أجاز للقاضي أن يخفف مدتها أو أن يقضي بعدمها جملة . وجعل المراقبة عقوبة تكميلية اختيارية في بعض أحوال منصوص عليها في القانون كحالة العود للسرقة (المادة ٢٧٧) والعود للنصب (المادة ٢٩٣) وقتل الحيوانات وسبها والإضرار بها ضرراً بلياً (المادة ٣١٠) . وحذف المراقبة كمعقوبة أصلية في أحوال الاعفاء من العقوبة العادية لعذر قانوني .

وظل الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ معمولا به إلى ما بعد صدور قانون سنة ١٩٠٤ وهو الذى أشارت اليه المادة ٢٩ فى قولها . يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة فى الأوامر العلية المختصة بتلك المراقبة .

٢١٦ - تعديل أحكام المراقبة بمناسبة صدور قانون النفى الإدارى -
وفى ٤ يولية سنة ١٩٠٩ صدر قانون النفى الإدارى رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ ونص فيه على أن كل شخص اشتهر عنه الاعتياذ على الاعتداء على النفس أو على المال أو على التهديد بذلك يجوز وضعه تحت ملاحظة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنين بقرار يصدر من لجنة مكونة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن رئيسى المحكمة الأهلية والنيابة واثنين من الأعيان بصفة أعضاء . وأن للجنة مع الحكم على المتهم بالملاحظة أن تكلفه فى نفس القرار بتقديم ضمان شخصى أو مالى لحسن سيره فى المستقبل ، فإذا عجز المحكوم عليه عن تقديم الضمان أو قدم ضامناً ولكنه لم يقبل أو قبل ثم أخلى من الضمان ولم يستبدل به غيره فيقرر له محل إقامة فى جهة من القطر يعينها ناظر الداخلية ضمن مدة الملاحظة فيها (وقد خصصت لهذا الغرض نقطة المحاريق فى الواحات الخارجة) . وأنه إذا حكم على الشخص الموضوع تحت الملاحظة لارتكابه جناية ما أو جنحة سرقة أو شروفاً فى سرقة أو تسميم مواشى أو إتلاف مزروعات وكذلك إذا حكم عليه لارتكاب جنحة الحرب من الملاحظة يعين له بعد انتهاء مدة العقوبة محل إقامة بالجهة بادية الذكر ، وفى هذه الحالة تقرر له اللجنة المذكورة مجدداً مدة الملاحظة فيها ، وينفذ أيضاً بالجهة المذكورة كل حكم قاض بالملاحظة بصفة عقوبة تبعية . وفى حالة ارتكاب الشخص الموضوع تحت الملاحظة جنحة أخرى خلاف الجنح الميتة آنفاً فللجنة بمداقضاء مدة العقوبة أن تأمر إما بتعيين محل إقامة للشخص بالجهة بادية الذكر وإما بزيادة قيمة الضمان أو

استبداله إذا كان شخصياً وإما بالزام الشخص بتقديم ضمان إذا لم يكن حكم عليه بذلك من قبل . وأنه إذا حكمت محاكم الجنايات لعدم كفاية الأدلة ببراءة متهم من قتل أو شروع في قتل أو سرقة أو شروع في سرقة أو إيلاف مزروعات أو تسميم مواش أو حريق ورأت أن المتهم المذكور عن اشتهر عنهم الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو على التهديد بذلك جاز لها أن تأمر بوضعه تحت ملاحظة البوليس لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات ولها أيضاً أن تعين له محل الإقامة في الجهة التي يعينها ناظر الداخلية .

وقد اقتضى هذا القانون إدخال بعض تعديلات على الأمر العالي الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٠٠ ، وحصل التعديل بمقتضى القانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٩ الذى نص على أنه بعد استيفاء المحكوم بوضعه تحت ملاحظة البوليس مدة الحبس يجوز للدير أو المحافظ أن يحيله على اللجنة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ وإذا اتضح أن الشخص المذكور عن ينطبق عليهم نص القانون السابق الذكر فيعامل بمقتضى الأحكام الواردة فيه ، وكذلك إذا حكم على شخص موضوع تحت ملاحظة البوليس أو معنى من الملاحظة تحت شرط بعقوبة مقيدة الحرية لارتكابه جريمة أو جنحة قبل انتهاء مدة الملاحظة يجوز إحالته على اللجنة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ لمعاملته بمقتضى الأحكام الواردة فيه . وقد كان المحكوم بوضعه تحت المراقبة طبقاً للأمر العالي الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٠٠ هو الذى يختار على إقامته بشرط أن لا يكون فى المديرية التى ارتكب الجريمة فيها أو فى مدينة يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة ، فقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ بأنه يجوز لناظر الداخلية أن يمنح المحكوم بوضعه تحت الملاحظة من الإقامة سواء فى المديرية التى ارتكب فيها الجريمة أو فى المديرية المجاورة لها أو فى المدن التى يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة .

يبين من ذلك أن الشارع المصرى فى سنة ١٩٠٩ عاد إلى الوراء إذ جعل

أحكام المراقبة أشد صرامة من ذي قبل ، وقد التجأ إلى هذه الشدة للمحافظة على الأمن العام الذى كان مضطرباً فى ذلك العهد والضرب على أيدي الأشرار الذين كانوا يعيشون فى الأرض فساداً غير مكترين بسطوة الحكومة وأحكام القضاء .

٢١٧ - تعديل أحكام المراقبة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ -
بقى قانون النفي الإدارى والأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٠ يعملان سوياً هذا بأحكامه العامة وذاك بأحكامه الخاصة إلى أن استقر الأمن فى نصابه وعادت البلاد إلى حالتها الطبيعية ففسر الشارع فى قلب هذا التشريع القاسى والاستعاضة عنه بتشريع يكون أقرب إلى العدل وأدنى إلى الرحمة ، وقد تم له ذلك فى سنة ١٩٢٣ حيث وضع القانون رقم ٢٤ الخاص بالمتشردين والمشتبه فى أحوالهم وعقد للمراقبة فيه باباً خاصاً هو الباب الثالث منه .
وقد ألغى هذا القانون الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ كما ألغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالنفى الإدارى وكل ما كان مخالفاً له من الأحكام (المادة ٣٣) .

٢١٨ - صفات المراقبة - ما هى صفات المراقبة طبقاً لقانون العقوبات والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؟
أولاً - يصف قانون العقوبات مراقبة البوليس بأنها عقوبة . غير أن المراقبة بطبيعتها وبالغرض المقصود منها هى أقرب إلى أن تكون تدبيراً من تدابير الأمن (mesure de sûreté) من أن تكون عقوبة جنائية ، لأن غلتها الخطر الذى ينذر ماضى المحكوم عليه بوقوعه على الهيئة الاجتماعية . ومع ذلك فلا تزال المراقبة معتبرة من العقوبات .
ثانياً - والمراقبة عقوبة مشتركة بين الجنائيات والجنح ولا وجود لها فى المخالفات .

ثالثاً — ولكنها خاصة بالرجال ، فلا تسمى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة سواء أكان تطبيقها بناء على نصوص قانون العقوبات أو على القانون الخاص بالمتشردين والمشتبه في أحوالهم . وذلك لأنه وإن كان قانون العقوبات يميز في أحوال معينة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس أيا كان ذكراً أو أنثى إلا أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منعت سريان أحكام هذا القانون على النساء وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة قد خصصت هذا العموم . ذلك بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وإن كان عنوانه يفيد أنه خاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم إلا أنه شامل لجميع أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي يقضى بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء المنصوص عليها بالمادة ٣٢٠ ع أو غيرها بدليل أن ما نص عليه في ديباچته أنه صدر بعد الاطلاع على قانون العقوبات الأهلئ وأن المادة ١٠ الواردة في الباب الثالث منه تنص على كافة أنواع مراقبة البوليس سواء ما حكم به في الجنايات والجنح وما يؤمر به بسبب الاشتباه والتشرد ثم بدليل ما جاء بالمادة ٣٣ منه من إلغاء كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الأحكام (تنص ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مع ٣١ عدد ٤ ، وفي هذا المعنى تنص ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عملة ٦ عدد ٤٨٢ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عملة ٧ عدد ٤١٦ و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ٣٦ و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٩٨٧ سنة ٤٤ ق و ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٦ سنة ٤٨ ق و ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٠٠ سنة ٤٩ ق) .

رابعاً — والأصل في المراقبة أنها عقوبة إضافية ، تارة تكون تبعية وتارة تكميلية ، غير أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه في أحوالهم نص عليها كعقوبة أصلية في حالة تكرار العود للتشرد وفي حالة الاشتباه وجعلها في هاتين الحالتين عمالة لعقوبة الحبس فيما يتعلق

بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات (المادة ٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢) .

خامسا - والمراقبة كمقوبة تكميلية إما أن تكون اختيارية متروكة أمرها لرأى القاضى إن شاء حكم بها وإن شاء أغفلها ، وإما أن تكون إجبارية يتمتع على القاضى أن يحكم بها .

وقد جعلت اختيارية في أغلب الأحوال حتى يقتضى للقاضى أن يستبعدا إذا تراءى له أن ضررها أكثر من نفعها .

سادسا - والمراقبة عقوبة مؤقتة في كل الأحوال . فلا يجوز أن تزيد مدتها على خمس سنين ولو تعددت (المادة ٢٨ ع) ، هذا إذا كانت مقررة كمقوبة تبعية أو تكميلية . وأما المراقبة المنصوص عليها كمقوبة أصلية في جرائم التشرد والاشتباه فمدتها كدة الحبس في حديه الأدنى والأقصى (أنظر فبايل العدد ٢٣٦) .

البحث الثانى - فى الأحوال التى تطبق فيها المراقبة

أولا - كمقوبة تبعية

٢١٩ - المراقبة عقوبة تبعية : (أولا) فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨ ع ، إذ تلحق حتما (de plein droit) كل حكم بالاشتغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل فى الأحوال المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع أو لجناية من المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٦ و ٣٦٨ ع .

فى هذه الحالة يجب وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين (المادة ٢٨ ع) . ويلاحظ أن الشروع فى الجنايات المذكورة يستلزم المراقبة متى كان

الحكم صادراً بالأشغال الشاقة أو السجن (المادة ٩٤٤ من التعليلات العامة لتنبأبات الأهلية) .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة (المادة ٢٨ ع) .

٢٢٠ - وظاهر نص المادة ٢٨ ع يحمل من المراقبة عقوبة تبعية لكل حكم بالأشغال الشاقة سواء أكانت مؤقتة أو مؤبدة . ولكن المراقبة لا فائدة منها كمقوبة تبعية لعقوبة مؤبدة الا في حالة العفو عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو إبدال عقوبته وهي الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٥ ع وحالة الافراج الشرطي المنصوص عليها في المادة ٩٩ من لائحة السجن .

٢٢١ - ولا يسرى حكم المادة ٢٨ ع على الأشخاص المحكوم عليهم باعتبارهم مجرمين اعتادوا الاجرام فانهم لا يوضعون تحت المراقبة بعد انقضاء مدة عقوبتهم ، وذلك لأن هذه المادة لم تنص على عقوبة الاعتقال في المحل المخصص للمجرمين المعتادين على الاجرام ولأن الغرض من هذه العقوبة هو إصلاح أولئك المجرمين وتهذيب نفوسهم وتعليمهم بعض الصناعات وتعويدهم الكسب من أشغالهم . بخلاف الأشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لسرقة أو شروع في سرقة طبقاً للمادة ٥١ ع فإنه يجب وضعهم بعد انقضاء مدة العقوبة تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة تطبيقاً للمادة ٢٨ ع (أنظر الكتاب المردى رقم ٨٦ الصادر من النائب السوى بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠) .

٢٢٢ - (ثانياً) تنص المادة ٧٥ ع على أنه إذا غنى عن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه تحت (de plein droit) تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين مالم ينص في العفو على خلاف ذلك .

٢٢٣ - (ثالثاً) وتنص المادة ٩٩ من لائحة السجن على أن كل من .

أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه، ولا يجوز في أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين، وتحتسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون.

٢٢٤ - وقد حكمت محكمة المنصورة الابتدائية بأن القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ الخاص بملاحظة البوليس لا ينطبق على من حكم عليه بالحبس من محكمة عسكرية وأفرج عنه تحت شرط بعد وفاته ثلاثة أرباع المدة ثم أدخل بشروط المراقبة في مدة الإفراج، وذلك لأن هذا القانون وضع لمحاكمة الموضوعين تحت المراقبة بمقتضى أحكام صادرة عليهم من المحاكم الأهلية طبقاً لقانون العقوبات الأهلى والفرج عنهم تحت شرط طبقاً لأحكام المادة ٩٩ من لائحة السجون، ولا يجوز التوسع في هذه النصوص وتطبيقها على أحكام صادرة من محاكم أخرى أيا كان نوعها (المنصورة الابتدائية ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ مج ٢٣ ص ١٧٥).

ولكن محكمة مصر قضت بأن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بملاحظة البوليس تطبق على الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية كما تسرى على المحكوم عليهم من المحاكم الأهلية، لأن هذا القانون قد ألغى الأمر العالى الصادر في ٢٩ يولية ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ وأنه بمقارنة هذه القوانين نجد أن المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ليس لها مقابل في الأمر العالى الصادر في ٢٩ يولية سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ وقد نصت هذه المادة على أحوال أربع يكون الشخص خاضعاً فيها لنظام مراقبة البوليس أولها من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الأصلية الصادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس، وثانيها من يعفى أعفاً مقيداً بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت المراقبة أثناء

المدة الباقية من عقوبته، وثالثها من يوضع تحت المراقبة باعتباره مشتبهاً فيه، ورابعها من يوضع تحت المراقبة باعتباره متشرداً. ويبين من ذلك أنه يكون خاضعاً لنظام مراقبة البوليس من يعنى أعفاء مقيداً بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت المراقبة أثناء المدة الباقية من عقوبته سواء أكان محكوماً عليه من المحاكم الأهلية أو العسكرية. ولا محل للأخذ بما سارت عليه محكمة المنصورة الابتدائية بحكمها المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ لأن هذا الحكم صدر أثناء العمل بالأمر العالي الصادر في ٢٦ يونية سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ وقد ألغاه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كما أسلفنا (مدر الابتدائية ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مع ٤٠ عدد ٢١٤).

٢٢٥ - والمراقبة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٨ ع هي عقوبة تبعية اختيارية: تبعية لأنها تلحق حتماً كل حكم صادر بالأشغال الشاقة أو السجن في جنايات معينة مع سكوت الحكم عن النص عليها، واختيارية لأنه يجوز للقاضي أن يستبعدا أو يخفف مدتها حسب اختياره. أما في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٧٥ ع والمادة ٩٩ من لائحة السجن فالمراقبة عقوبة تبعية إجبارية بمعنى أنه ليس للقاضي عند الحكم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أن يقضى بالمراقبة ولا أن يستبعدا أو يخفف مدتها في حالة ما لو عفى عن المحكوم عليه أو أبدلت عقوبته بأخف منها؛ كما أنه ليس للقاضي عند الحكم بعقوبة مقيدة للحرية أن يقضى بالمراقبة في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً، وليس له أن يستبعدا أو يخفف مدتها في حالة ما لو أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط. فإن قل هذا كان متجاوزاً حدود سلطته لتدخله في شئون السلطة التنفيذية.

ثانياً - كمقوبة تكميلية

٢٢٦ - فيما عدا الأحوال التي تطبق فيها المراقبة بحكم المادة ٢٨ ع قد أجاز القانون للقاضي بل أوجب عليه في حالات معينة أن يقضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس . ففي هذه الحالات تعتبر المراقبة عقوبة تكميلية لا يمكن توقيعها إلا إذا نص عليها في الحكم .

٢٢٧ - المراقبة كمقوبة تكميلية اختيارية - أجاز القانون للقاضي أن يحكم بالمراقبة في حالة العود للسرقة (المادة ٣٢٠ ع) أو للتصب (المادة ٣٣٦ ع) وفي حالة قتل المواشي أو الاضرار بها أو سبها نهاراً (المادة ٣٥٥ ع) وحالة إتلاف المزروعات بدون ظروف مشددة (المادة ٣٦٧ ع) .

٢٢٨ - تنص المادة ٣٢٠ ع على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . ويستفاد من هذا النص أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة توفر الشروط الآتية : (أولاً) أن يكون المحكوم عليه ارتكب سرقة تامة ، فإذا كان الفعل الذي ارتكبه شروعاً في سرقة فلا يجوز الحكم بالمراقبة (نص ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ص ٢٩ عدد ٨٥٣٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٤٠ سنة ٤٥ ق ٣٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق) . (ثانياً) أن يكون المحكوم عليه لجرمة السرقة عائداً طبقاً لأحكام المادة ٤٩ ع (نص ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٨ سنة ٤٥ ق ٣ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق) . (ثالثاً) أن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، فإذا كان الحكم صادراً بالغرامة طبقاً للمادة ٣١٩ ع فلا يجوز الحكم بالمراقبة عندئذ (نص ٣ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق) .

٢٢٩ - كذلك تنص المادة ٣٣٦ ع التي تعاقب على النصب والشروع فيه على أنه يجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة ستة على الأقل وستين على الأكثر وهذه المادة لا تشترط لجواز الحكم بالمراقبة أن تكون جريمة النصب تامة فيجوز الحكم بها في حالة الشروع في النصب ، وإنما يشترط أن يكون المحكوم عليه عائداً

٢٣٠ - لكن لا يجوز الحكم بمراقبة البوليس على من يرتكب جريمة خيانة أمانة ، لأن المراقبة لم يرد بها نص في شأن من يحكم عليه في هذه الجريمة كما ورد بها النص بمادتي ٢٢٠ و ٣٣٦ ع في شأن العائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب ، ولأن الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ ع وإن كانت تقضي باعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة من حيث العود إلا أن نتيجة هذا الاعتبار قاصرة على تشديد العقوبة الأصلية المقررة للجريمة تشديداً في حدود المادة ٤٩ فقط ، أما مراقبة البوليس فهي عقوبة إضافية لا تطبق إلا حيث يقضى بها القانون ، وقد قضى بها في مادتي ٣٢٠ و ٣٣٦ ع على العائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب ولم يقض بها على العائد الذي يحكم عليه لخيانة أمانة من المنصوص عليه بالمادة ٣٤١ ع (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ مج ٣١ عدد ٨١ ، وفي هذا المعنى قضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٥١ سنة ٤٦ ف و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ مج ٣١ عدد ٩٦) .

٢٣١ - المراقبة كعقوبة تكميلية إجبارية - نص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على مراقبة البوليس كعقوبة تكميلية إجبارية في حالة التشرذ والعود للتشرذ . فقد نصت المادة السادسة فقرة أولى وثانية من ذلك القانون على أن « من بقي في حالة تشرذ رغم إنذار البوليس أو من عاد إلى تلك الحالة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانذار يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنة واحدة . فإذا عاه

إلى حالة التشرّد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بغير حاجة إلى إنذار سابق .

ويستفاد من صريح هذا النص أن مراقبة البوليس هي عقوبة إجبارية لا اختيارية بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم في تشرّد أو عود للتشرّد، ومن ثم يجب على القاضى مراعاة الحكم بالمراقبة في هذه الحالة وإلا كان حكمه مشتملاً على خطأ في تطبيق القانون وللمحكمة النقض تصحيح خطئه والحكم بالمراقبة.

٢٣٢ — عند ما تكون مراقبة البوليس عقوبة تكميلية يحدد القانون مدة هذه المراقبة عن كل جريمة

أما قانون العقوبات فجعل في الغالب الحد الأدنى سنة والحد الأقصى سنتين . ولما كانت الظروف المخففة ليس لها تأثير ما على العقوبات التكميلية فلا يجوز للقاضى عند الحكم بالمراقبة أن يخفف مدتها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً كما أنه لا يجوز له أن يعفى المحكوم عليه منها في الأحوال التي تكون فيها إجبارية (نص ١٩ يناير سنة ١٩٠١ مع ٢ ص ٢٧٨ و ٩ مايو سنة ١٩٢٩ نصية رقم ١٤٢٦ سنة ٤٦ في لجنة للمراقبة ١١ يونية سنة ١٩٠٢ رقم ١١ مع ٤ عدد ٢٣) . وأما القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فلم يعين حداً أدنى للمراقبة التي يقضى بها كمقوبة تكميلية في حالة التشرّد أو العود للتشرّد وجعل الحد الأقصى سنة واحدة في حالة التشرّد وسنتين في حالة العود للتشرّد .

ثالثاً — كمقوبة أصلية

٢٣٣ — نص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على مراقبة البوليس كمقوبة أصلية في حالة تكرار العود للتشرّد وفي حالة الاشتباه . ويجب أن يقضى المحكوم عليه مدة هذه المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية . وتعد هذه

المراقبة ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات (أنظر المادتين ٦ و ٩ من القانون المذكور) .

٢٣٤ - وليست هذه أول مرة جعل فيها الشارع المصرى مراقبة البوليس عقوبة أصلية . فقد كانت المادة ٨٦ من قانون العقوبات القديم الصادر فى سنة ١٨٨٣ تنص على أنه لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان من زمرة البقاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه فى محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعاً وبدون مقاومة وبمجرداً عن السلاح وإنما يعاقب فى هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحد من الجنايات ، ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر . وكذلك كانت المواد ٨٧ و ٦٨٣ و ١٨٨ من قانون العقوبات المذكور تنص على وضع المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مع خلاف فى الحكم بين الجواز وللوجوب .

غير أن الشارع المصرى حذف النصوص الخاصة بالمراقبة من هذه المواد فى قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ ، وأصبحت المراقبة كعقوبة أصلية لا محل لها إلا فى حالة تكرار العود للتشرد وحالة الاشتباه .

٢٣٥ - أما الحالة الأولى فقد نصت عليها الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ فى قولها : فإذا عاد المحكوم عليه إلى حالة التشرد مرة أخرى فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بوضعه تحت مراقبة البوليس فى جهة معينة طبقاً للفقرة السابقة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك بغير حاجة إلى إنذار . وقد نص فى الفقرة السابقة على أن مدة المراقبة يجوز أن تمضى فى جهة معينة فى الأراضى المصرية وأن تعيين هذه الجهة يكون بقرار يصدره وزير الداخلية .

ولا يجوز الحكم بوضع المتهم المتشرد تحت المراقبة المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا إذا كان سبق الحكم عليه مرتين في جريمة تشرد بعد إنذاره وكان الحكم الثاني الذي صدر بالحبس والمراقبة قد صار نهائياً وانقضت مدة العقوبة وعاد المحكوم عليه إلى التشرد في خلال الثلاث السنوات التالية لانقضاء هذه المدة. (هـ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣ سنة ٤٧ ق.)

٢٣٦- وأما الحالة الثانية فقد نصت عليها المادة التاسعة من القانون المذكور في قولها «إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولاً) و(ثانياً) من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة المذكورة أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب التالي».

وعبارة «المراقبة الخاصة» الواردة في هذه المادة قد أثارت كثيراً من اللبس فيما يتعلق بمدلولها، وذلك لانفراد المادة التاسعة بذكرها دون سائر مواد ذلك القانون ولما يشوبها من غموض لم يساعد على جلائه الباب الثالث من القانون الذي أحالت عليه المادة التاسعة في ختامها بما قد يفيد أن ذلك الباب قد تكفل بتوضيح معنى «المراقبة الخاصة» وتحديد مدلولها على حين أن أحكام هذا الباب جاءت خلواً من كل ما يمكن أن يساعد على جلاها. غاية هذا. لكن عكمة النقص قد استقر رأيها على تفسير هذه العبارة بأنه يراد بها ما أراده المادة السادسة من القانون في فقرتها الرابعة، أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص المراقب في جهة يعينها وزير الداخلية، ويكون الفرض من

وصفه هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » ، هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التي ينوي الإقامة فيها مدة المراقبة . وما يؤكد صحة هذا المعنى ويبعد شبهة أن عبارة « المراقبة الخاصة » التي جاءت بالمادة التاسعة لا يراد بها سوى المراقبة العادية أن المراقبة مفروضة في هذه المادة كمعقوبة أصلية أسوة بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة بالنسبة للمتشردين ، فإذا لوحظ أن المشرع المصرى فى جميع أدوار التشريعات المختلفة الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم كان كلما اختار أن يقضى بالمراقبة كمعقوبة أصلية تخير لذلك المراقبة التي يقضيها المحكوم عليه في جهة تتيها له الحكومة ، وأنه لم ينص مطلقاً على المراقبة العادية كمعقوبة أصلية (تراجع الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ١٣ يولية سنة ١٨٩١ المعدل بالأمر الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وكذا الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الأمر المذكور) تعين القول بأن المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كمعقوبة أصلية لا يمكن أن تكون إلا من نوع المراقبة التي تختار الحكومة فيها للمحكوم عليه جهة خاصة يقضى فيها هذه المراقبة ، ومن أجل ذلك عبر عنها القانون في المادة المذكورة بالمراقبة الخاصة ، وأن الشك الذي قام حول المعنى المراد من هذه العبارة إنما كان منشؤه أن القانون اختار للتعبير عن هذا المعنى بعينه في نصوص أخرى منه عبارات أوضح دلالة من العبارة التي تخيرها في المادة التاسعة . وأن لاختيار المراقبة الخاصة كمعقوبة أصلية دون المراقبة العادية حكمة ظاهرة لأنها تؤدي غرضين في آن واحد : ففيها معنى اعتقال الشخص وإبعاده عن مسكنه وذويه وهو المعنى المستفاد من الحبس ، كما أن فيها معنى وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس ، ففي الحكم بالمراقبة الخاصة الغناء عن الحكم بالحبس كمعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كمعقوبة تكميلية ، لذلك كان من المعقول أن يقضى بها باعتبارها عقوبة أصلية . أما المراقبة العادية فلا غناء فيها عن العقوبة الأصلية

(غم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ ق ، وفي هذا للمنى غم ٢٦ ديسمبر

سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٨٣٨ سنة ٣ ق) .

٢٣٧ - ويرتب على كون المراقبة الخاصة في جهة معينة عقوبة أصلية لا تبعية أنه إذا سبت محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه المرفوعة إليها مع تهمة أخرى فلا تستطيع محكمة النقض والابرار إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون وإنما سبل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها باعلان جديد تطلب منها فيه أن تفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التي سبت عن الفصل فيها (غم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٨٣٨ سنة ٣ ق) .

٢٣٨ - وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . فالحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يعتبر حكماً بعقوبة لم تقرر قانوناً . وإذن فإذا حكم ابتدائياً بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا وكان القانون يقضى في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أى بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم الابتدائى وتبرىء المتهم بدعوى أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة الخاصة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وإنما قضى بتويع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة ، بل الواجب أن تؤيد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائى ما دامت النيابة لم تستأنفه (غم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٨٦٢ سنة ٦ ق ، وفي هذا للمنى غم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ ق و١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٥١ سنة ٤ ق) .

٢٣٩ - مدة المراقبة الخاصة المنصوص عليها كمعقوبة أصلية - حدد القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٤ مدة المراقبة التي يقضى بها على المتشرد

الذي تكرر منه العود للتشرد، إذ نص في الفقرة الرابعة من المادة السادسة على وضعه تحت مراقبة البوليس في جهة معينة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ولكنه لم يحدد بنص صريح مدة المراقبة التي يحكم بها على الشخص الذي يخالف موجب انذار الاشتباه. وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأن من واجب القاضي تحديد مدة هذه المراقبة (عش ٦ يناير سنة ١٩٢٥ عمالة ٥ عدد ٥٠٢ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٢٧٥ سنة ٦ ق ٤ و مايو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٢٢ سنة ٦ ق). وذهبت في أحد أحكامها إلى أنه يجب أن يحدد لها أجل لا يزيد على ثلاث سنين قياساً على ما تقتضيه الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٤ (عش ٤ مايو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٢٢ سنة ٦ ق). ولكنها قررت في أحكامها الأخيرة أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٤ إذ عاقب على جرائم الاشتباه بهذه العقوبة كما عاقب بها المتشرد الذي تكرر منه العود للتشرد وإذ نص في ختام الفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذا القانون على أن المراقبة المحكوم بها على المتشرد الذي تكرر منه العود للتشرد تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات — لذلك يتعين أن تكون مدة هذه العقوبة كمدة الحبس في حديه الأدنى والأقصى فتراوح بذلك مدة المراقبة التي يعاقب بها المنذر المشبوه عن جرائم الاشتباه بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات ويجوز إبلاغها عند التعدد إلى ست سنوات كالحبس عند تعدده لا تزيد مدته عن هذه المدة (عش ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٠٩ سنة ٤٧ ق و ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٣٦٧ سنة ٩ ق).

المبحث الثالث - في آئله المراقبة

المطلب الأول - في القيود التي تقيد بها حرية المحكوم عليه

٢٤٠ - الفكرة العامة - يترتب على مراقبة البوليس بصفة عامة إلزام المحكوم عليه بالاقامة في جهة معينة وخضوعه لاجراءات إدارية تتعلق بالنظام العام .

فالمراقبة من شأنها تقييد حرية المحكوم عليه . ولكن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عني بجعل آثارها قاصرة على القيود التي لا غنى عنها للحفاظة على الأمن العام . وقد استمدت أحكامه من القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٤

٢٤١ - بيان هذه القيود - وهذه القيود ترجع إلى اختيار محل الاقامة ، وإلى تغيير محل الاقامة والسكن ، وإلى الواجبات المفروضة في محل الاقامة .

٢٤٢ - إختيار محل الاقامة - يجب على المحكوم عليه أن يقيم في جهة معينة حتى يمكن مراقبه . وقد نصر على ذلك في المادتين ١٢ فقرة أولى و ١٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

فالمادة ١٢ فقرة أولى تصر على أن كل من يوضع تحت ملاحظة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أثر إعفائه إعفاء مقيداً بشرط من إحدى هذه العقوبات يحال عند بدء مدة المراقبة إلى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها ، وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلاً لاقامته ، فان لم يفعل يعين محل

إقامته بأمر من وزارة الداخلية . . والمادة ١٤ تنص على أن « كل من يحكم بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه أو متشرداً يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه إلى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجوداً به لابتداء التصريح المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . »

فالأصل أن المحكوم عليه هو صاحب الحق في اختيار محل إقامته . والمراد بمحل الإقامة في هذا الباب دائرة المركز أو القسم التي يقيم المراقب فيها . وقد عبر الشارع عنه في النص الفرنسي بلفظ (*résidence*) تمييزاً له عن المسكن (*habitation*) الذي يأوى إليه المراقب ويقضى فيه أوقات راحته وبيت فيه ليلاً .

٢٤٣ - ولكن هذه القاعدة لما قيود تحددها وهي تنحصر فيما يلي :

(أولاً) منع المراقب من تحديد محل إقامته في جهة معينة . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه « يجوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل إقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي استوجبت الحكم أو في المديرية المجاورة لها . »

وتعليل هذا أن وجود الجاني لأول مرة عقب إطلاق سراحه في المكان الذي ارتكب فيه جريمته قد يكون باعثاً على إثارة الاحقاد وتجديد العداء بينه وبين المجنى عليه أو عشيرته مما يجعل للجريمة الأولى ذيولاً من الجرائم . فتعاشياً لما يخشى وقوعه أجاز القانون أن يمنع المراقب من الإقامة في ذلك المكان حتى يتبدل الجرح ويلتئم الصدع (انظر مؤلف الأستاذ حسن جاد ص ٢٦٣ ن ٦٨٩ وخطيفات داروز على المادة ١٤ ن ١٢) .

والنص على جواز منع المحكوم عليه من اختيار محل إقامته في مديرية

متاحة للمديرية أو المحافظة التي ارتكب فيها الجريمة لم يكن موجوداً بالقوانين السابقة على قانون النفي الإداري ، وقد دلت التجربة في العمل على أن الضرر الذي ينجم عن اختيار ذلك المحل في إحدى المديرتين واحداً ما اضطر الشارع إلى إضافة هذا النص في قانون النفي الإداري الصادر في سنة ١٩٠٩ وإبقائه على حاله في القانون الحاضر (انظر تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٩ ص ١٣ و ١٤) .

وحق وزير الداخلية هنا ليس اختيار الجهة التي يتحتم أن يقيم المراقب فيها بل تعيين الجهة التي لا يجوز له أن يقيم فيها . وهذا المنع جوازي والرأى فيه متروك لتقدير الوزير يأمر به عند الاقتضاء (مؤلف الأستاذ حسن جاد ص ٢٦٤ ن ٦٩٠) .

٢٤٤ — وصحب الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على منع الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة من الإقامة في العزب على أية حال . والنص على هذا المنع حديث في القانون وليس له نظير في القوانين السابقة . وهو وجوبي يقيد المراقب عند الاختيار ويقيد الوزير عند التعيين (مؤلف الأستاذ حسن جاد ص ٢٦٤ ن ٦٩٢) . والعلة فيه كما يستفاد من مشروع اللجنة التي اشتغلت بتحضير القانون أن العزب بحكم موقعها في العادة بعيدة عن مقر العمودية فلا يجد المجرمون صعوبة في تنفيذ مآرهم لضعف الرقابة عليهم .

٢٤٥ — وقد كانت قوانين المراقبة القديمة تجيز لوزير الداخلية أن يمنع المراقب من الإقامة في المدن التي يزيد عدد سكانها عن عدد معين (عشرة آلاف نفس طبقاً للقانون السابق وخمسة آلاف نفس طبقاً للقانون الأسبق) . وكانت الحكمة في ذلك كما يقولون أن الرقابة متعذرة في المدن الوفيرة السكان حيث يسهل للمراقب الاختفاء بينهم (انظر الوجيز في القانون الجنائي

مهرجوم عمر لطفى بت س ٢٢٠) . ولكن الشارع حذف هذا النص واستعاض عنه بمنع الإقامة في العزب .

٢٤٦ - (ثانياً) إكراه المراقب على قضاء مدة المراقبة كلها أو بعضها في جهة معينة . وقد نص على ذلك في حالتين : الأولى يكون فيها الإكراه بحكم القاضى ، والثانية بأمر إدارى .

٢٤٧ - أما الحالة الأولى فحلها أن يصدر حكم بالادانة على متشرد عائد أو متشرد تكرر منه العود للتشرد أو مشبوه خالف موجب إنذار الاشتباه . فإذا صدر حكم على متشرد عائد جاز للقاضى أن يأمر بأن يحض المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية . ويكون ذلك بقرار يصدره وزير الداخلية (المادة ٦ فقرة ثالثة) . والإكراه هنا جوازى ومتروك لتقدير المحكمة .

وإذا تكرر منه العود إلى التشرد عوقب بوضعه تحت مراقبة البوبيس في جهة معينة طبقاً للفقرة السابقة (المادة ٦ فقرة رابعة) . والإكراه في هذه الصورة وجوبى وليس للقاضى خيار في العدول عنه .

وإذا خالف المشبوه موجب إنذار الاشتباه تطبق عليه المراقبة الخاصة (المادة ٩) . وقد بينا فيما تقدم أن عبارة « المراقبة الخاصة » الواردة في المادة التاسعة من القانون يراد بها المراقبة في جهة معينة المنصوص عليها في المادة السادسة فقرة ثالثة ورابعة .

٢٤٨ - وأما الحالة الثانية فحلها أن يقيم المحكوم بوضعه تحت المراقبة زمناً ما في الجهة التى اختارها هو أو عينت لإقامته ثم تصح إخلاؤه أو سلوكه خطراً على الجمهور في تلك الجهة . فمن هذه الحالة نصت المادة ٢٢ على أنه يجوز لوزير الداخلية أن يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة

تجعله أخلاقه وسلوكه خطراً على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها إلى جهة أخرى تابعة لمركز أو لقسم معين لكن يخصصها مدة المراقبة الباقية . وعلى وزير الداخلية عند إصدار هذا الأمر أن يراعى الظروف الخاصة للمحكوم عليه وما قد يلقاه من التسهيلات لكسب عيشه في محل إقامته الجديد . ويستفاد من هذا النص أن الأمر بالنقل جوازي والرأى فيه متروك لوزير الداخلية .

٢٤٩ — (ثالثاً) إكراه المحكوم عليه في بعض الأحوال على العودة إلى دائرة محل إقامته المعتاد . وهذا القيد وارد في المادة ٢٢ ثانياً ونصها : « يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير أن يأمر كل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في مركز غير المركز الذي يوجد في دائرته محل إقامته المعتاد أن يعود إلى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة وأن يقضى فيه مدة المراقبة الباقية » .

وهذا النص يفترض أن شخصاً متشرداً أو مشتبهاً فيه حكم عليه بوضعه تحت المراقبة في دائرة غير الدائرة الموجود بها محل إقامته المعتاد ، وهذا لا يتصور إلا في حالة المتشرد أو المشتبه فيه المحكوم بوضعه تحت المراقبة في جهة معينة طبقاً للمادة السادسة فقرة ثالثة ورابعة والمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . فبل هذا هو المعنى الذي قصده الشارع أو أنه قصد الحالة التي يقع فيها اختيار المراقب متشرداً كان أو مشتبهاً فيه على محل إقامة في دائرة غير التي يوجد بها محل إقامته المعتاد أو تعيين له فيها جهة الإدارة محل إقامة في دائرة غير تلك الدائرة عند سكونه أو امتناعه عن الاختيار ؟ التفسير الأول هو الذي يتفق مع ألفاظ القانون (أنظر مع ذلك مؤلف الأستاذ حسين جادس ٢٦٩ ن ٧٠٤ و ٧٠٥) .

٢٥٠ — تغيير محل الإقامة — ولما كان للمحكوم عليه حق اختيار

حل إقامته فإن له حق تغييره . غير أن هذا الحق ليس على إطلاقه بل هو مقيد بقيدين : (الأول) أنه لا يجوز له أن يغير محل إقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذى يكون مقيداً به عن الجهة التى يرغب الإقامة فيها (المادة ١٦ فقرة أولى) . (الثانى) أنه لا يجوز له أن ينقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر إلا إذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذى ينوى مغادرته أو إذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال (المادة ١٧ فقرة أولى) ، والغرض من ذلك منع التنقلات المتوالية التى تعيق المراقبة بدون التضييق على حرية المراقب تضيقاً يدفعه إلى الهرب من المراقبة .

٣٥١ - ويستثنى من هذا الحكم طائفتان من المراقبين : (الأولى) طائفة الأشخاص المحكوم عليهم بالإقامة في جهة معينة ، (والثانية) طائفة الأشخاص الذين صدر إليهم الأمر بالعودة إلى محل إقامتهم المعتاد طبقاً للবাদ الثانية والعشرين . فان هؤلاء الأشخاص جميعاً لا يجوز لهم نقل محل إقامتهم إلى مركز أو قسم آخر بغير إذن سابق من وزارة الداخلية (المادة ١٧ فقرة ثانية) .

وإذن وزارة الداخلية في هاتين الحالتين متحتم سواء مضى على المراقب ستة شهور في المركز أو القسم الذى ينوى مغادرته أو لم يمض (الأستاذ حسن جاد ص ٢٧٢ ن ٧١٤) .

٣٥٢ - اختيار المسكن وتغييره - قد فرق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بين محل الإقامة وبين المسكن ، فقيد حرية المراقب في اختيار محل إقامته وفي تغييره بالقيود السابق ذكرها ولكنه لم يقيد حريته في اختيار مسكنه . فاذا ما اختار المراقب الجهة التى ينوى اتخاذها محلاً لإقامته أو إذا

ما عينت له هذه الجهة بأمر من وزارة الداخلية عند سكوته أو امتناعه عن الاختيار أو إذا ما أكره على الإقامة في جهة معينة سواء بحكم القاضي أو بالأمر الإداري فله الحرية المطلقة في اختيار مسكنه في أى مكان داخل حدود تلك الجهة ، وليس لوزارة الداخلية أو البوليس حق التدخل في اختيار هذا المسكن (نفس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عمارة ١٠ من ٤٣ عدد ١ ومؤلف الأستاذ حسن جاد من ٢٧٣ عدد ٧١٦) .

٢٥٣ - ويتفرع عن ذلك أن للراقب حق تغيير مسكنه والانتقال من مسكن إلى آخر ، في نفس الدائرة الموجود بها محل إقامته . وهذا الحق لا يقيد إلا قيد واحد وهو إخطار عمدة القرية التي يكون الشخص مراقباً فيها عن كل تغيير يحصل في مسكنه (المادة ١٦ فقرة أولى) .

٢٥٤ - وقد جرى البحث فيما إذا كان مركز البوليس أو دوار العمدة يمكن اتخاذ محلا لسكنى الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة . فحكمت محكمة جنايات أسبوط بأن المسكن بالمعنى المقصود من المادة ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هو المحل الذى يتخذ المراقب لمبته ليكون فيه تحت المراقبة أثناء الليل سواء أكان هذا المحل مملوكاً له أو خصصه العمدة أو المركز لذلك واتخذ المتهم للبيت فيه (جنات أسبوط ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ مج ٢٨ عدد ٦٣) . ولكن الممول عليه أن مركز العمدة أو مكتب البوليس لا يصلح لأن يكون محلا لسكنى الموضوعين تحت مراقبة البوليس ، وذلك لأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم يحرم الشخص الموضوع تحت المراقبة من حريته في اختيار سكن له في دائرة محل الإقامة ، ولم يرد به أى نص يخول وزارة الداخلية أو غيرها التدخل في اختيار هذا السكن ، وما القيود التي جاءت به إلا خاصة بمحل الإقامة ولا يصح التوسعة فيها وتطبيق أحكامها على السكن . ويتضح على الأخص مما نص عليه في ذلك القانون متعلقاً بتنظيم الحضور

بمكتب البوليس (الفقرة الثانية من المادة ١٦) أو بالتتميم على المراقبين عند غروب الشمس ، في محل السكن ، أن هذا القانون يمنع صلاحية مكتب البوليس لأن يكون محلا لسكنى الموضوعين تحت المراقبة وأن الاقحام والمراكز لم تجعل بطبيعتها لأن تكون منازل أو مساكن وإنما هي أما كن عمومية تجري فيها أعمال رسمية خاصة ، والأحوال التي يجب على المراقب أن يتوجه فيها إلى القسم أو المركز محدودة محصورة وليس من بينها المبيت بالقسم أو المركز أو البقاء به ليلا أو نهارا ، وأنه حتى مع رضا المراقب بأن تجري عليه المراقبة في القسم أو المركز فإن ذلك لا يمكن أن يبرر مخالفة القانون لأن حجز المتهم بلا مسوغ كل ليلة في إحدى حجرات القسم أو المركز أمر غير جائز قانوناً ، وليس في نصوص القانون ما يسمح لسلطة البوليس باتخاذ هذا الحجز ونسبة من وسائل المراقبة ، وليس الرضا بهذا الأمر المخالف للقانون ملزماً للشخص على الدوام إذا أراد أن يعدل عنه في وقت من الاوقات لأن الرضا في هذه الحالة يتعلق بأمر يمس الحرية الشخصية والنظام العام فلا قيمة له من الوجهة القانونية (مصر الاجتياحية ٥ مايو سنة ١٩٢٧ عمارة ٧ عدد ٥١٣ و ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨ مج ٣٠ ص ١١ وقرض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ ضايارقم ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٤ و ١١١٥ سنة ٤٥ ق و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مج ٣ عدد ٤ ص ١٠) .

٢٥٥ - الواجبات المفروضة على المراقب في محل إقامته — عند تعيين محل إقامة المحكوم عليه يجب في الحال على سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها أن توجه إليه مخفورا أو أن تسلبه ورقة طريق تتيح له التوجه إليه في زمن معين وعند وصوله يقدم أو يتقدم عن نفسه في الحال إلى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيد اسمه . فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة

لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة (المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣).

على أنه إذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل إقامته المعتاد طبقاً للمادة ٢٢ فإنه ينبغي إعلانه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة الثالثة عشرة . فإذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الاحكام الخاصة بمراقبة البوليس (المادة ٢٣) .

٢٥٦ - وفوق ذلك يفرض القانون على الشخص الموضوع تحت المراقبة واجبات يتحم عليه اتباعها في الجهة التي يقيم فيها تسهلاً لمراقبته . وتبين هذه الواجبات في تذكرة تسلمها إليه سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به . ويجب على المراقب أن يحمل معه هذه التذكرة على الدوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب (المادة ١٥) .

٢٥٧ - وهذه الواجبات هي :

أولاً - لا يجوز للشخص الموضوع تحت المراقبة أن يغير محل إقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها (المادة ١٦قرة أولى) .

ولا يجوز له أن ينقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر إلا إذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي مغادرته أو إذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال (المادة ١٧قرة أولى) .

أما الشخص الذي يكون محكوماً عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي يصدر إليه الأمر بالعودة إلى محل إقامته المعتاد طبقاً للمادة الثانية والعشرين فإنه لا يجوز له نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر بغير إذن سابق من وزارة الداخلية (المادة ١٧قرة ثانية) .

وعلى من يريد نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر أن يحصل على ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به وأن يتبع أحكام المادة الثانية عشرة (المادة ١٧ فقرة ثالثة).

ثانياً — ويجب على الشخص الموضوع تحت المراقبة أخطار عمدة القرية التي يكون مراقباً فيها عن كل تغيير في مسكنه (المادة ١٦ فقرة أولى). والمفروض هنا أن المراقب باق في محل إقامته أى في دائرة المركز أو المقيد به ولكنه يريد تغيير محل سكنه في نفس هذه الدائرة.

والتانون لا ينص إلا على إخطار عمدة القرية التي يكون الشخص مراقباً فيها، وهذا لا يتصور إلا بالنسبة للمراقبين الذين يقيمون في القرى. أما غيرهم فالظاهر أن حكم النص لا يشملهم، ومن ثم فالمراقب الذي يغير مسكنه في دائرة القسم التي يقيم بها دون إخطار شيخ الحارة أو شيخ القسم لا يعاقب عليه (مؤلف الأستاذ حسن جادم ٢٨٧ ن ٧٥٤).

ولا يشترط أن يكون تغيير المسكن حاصلًا في نفس القرية التي يقطن فيها المراقب، بل يجوز للمراقب أن ينتقل من مسكن إلى آخر سواء في ذات القرية أو في أية قرية أخرى مادام هو لا يتعدى حدود دائرة المركز الذي اتخذته محلاً لإقامته، بشرط أن لا يكون انتقاله إلى عزبة من العزب (الأستاذ حسن جادم ٢٨٧ ن ٧٥٥).

ثالثاً — يجب على المراقب أن يتوجه إلى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به في المكان والزمان المعينين في تذكرته. على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر، وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أى وقت آخر إذا أعلنه البوليس بذلك (المادة ١٦ فقرة ثانية).

وقد حكم بأنه يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ أن يتحدد المكان والزمان المفروض على المراقب

الحضور فهما تذكرته حتى يتأكد عليه بهما . فإذا خلت تذكرة المراقب من أية إشارة تفيد وجوب حضوره إلى مكتب البوليس في ساعة معينة من يوم معين فلا عقاب عليه خصوصاً إذا كان الثابت أن المراقب توجه بالفعل إلى مكتب البوليس في نفس اليوم ولكن في ساعة غير التي حددها البوليس لسواه من المراقبين (انتهى البارود ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عاملة ١١ عدد ٢٨١) .
 رابعاً - يجب عليه أن يعود إلى مسكنه عند غروب الشمس ولا يبرحه قبل طلوع النهار إلا إذا أعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص عليها في القانون (المادة ١٦ فقرة ثالثة) .

وقد يينا فيما تقدم بالعدد ٢٥١ أن مكتب البوليس أو المركز أو دوار العمدة لا يصلح لأن يكون محلاً لسكنى الموضوعين تحت المراقبة وأنه لا عقاب على من يتخلف عن الحضور إلى القسم أو دوار العمدة للبيت فيه ليلاً .
 وقد أجاز القانون للمحافظ أو المدير أن يعفى الشخص الموضوع تحت المراقبة من قضاء الليل في مسكنه إذا أثبت الشخص المذكور أن عمله يقتضى بقاءه خارج منزله ليلاً أو إذا وجدت أسباب أخرى تسوغ هذا الاعفاء . وأجاز للمأمور المركز أو القسم الذى يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً وعلى المأمور أن يبلغ ذلك فى الحال إلى المحافظ أو المدير الذى يكون من حقه إبطال الاعفاء . ويجوز إبطال الاعفاء فى أى وقت إذا زالت الأسباب التى دعت إليه أو إذا كان الشخص الموضوع تحت المراقبة مشتبهاً فى سلوكه (المادة ١٩) .

٢٥٨ - وقد كان الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ يحرم على المراقب أن ييارح حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس ، إنما إذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من

مركز المديرية أو المحافظة أو بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للتواحي المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر .

لكن الشارع حذف هذا الحكم من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فأصبح المراقب حراً في تجواله من مكان إلى آخر سواء في داخل المديرية أو المحافظة التي يقيم في دائرتها أو خارجا عنها لا يقيد حريته في ذلك إلا قيدان : (أولهما) العودة إلى مسكنه عند غروب الشمس وعدم مبارحته له قبل طلوع النهار إلا إذا أعني من ذلك (المادة ١٦قرة ثالثة) ؛ (وثانيهما) التوجه إلى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به في المكان والزمان المعينين له (المادة ١٦قرة ثانية) .

المطلب الثاني — في الجزاء على مخالفة الأحكام الخاصة بالمراقبة

٢٥٩ — مراقبة البوليس عقوبة مقيدة للحرية أخف من العقوبات الأخرى السالبة للحرية ، ومن السهل التخلص منها ومخالفة أحكامها . من أجل هذا وجب تزويدها بعقوبة احتياطية تكفل تنفيذها وتهدد كل من حاول الفرار منها . ويمكن أن يقع في ذلك طريقتان : طريق الجزاء الإداري فتخول الحكومة حق سلب المخالف حريته إما بإرساله إلى السجن أو بإبعاده إلى جهة معينة ، وطريق الجزاء القضائي فتعد مخالفة أحكام المراقبة جريمة تعاقب عليها المحاكم بعقوبة خاصة . وقد أخذ القانون الفرنسي بالطريقتين على التوالي ولكن التبع منذ سنة ١٨٣٢ هو طريق الجزاء القضائي (جـ ٧ ن ٥٨٧) .

وقد جاء وقت على مصر أخذت فيه بالطريقتين معاً . فقد نص قانون التني الإداري الصادر في سنة ١٩٠٩ على أنه إذا حكم على الشخص الموضوع تحت الملاحظة لارتكابه جنحة الحرب من المراقبة يعين له بعد انتهاء مدة

العقوبة محل إقامة في جهة من القطر يمينها وزير الداخلية، وفي هذه الحالة تقرر له اللجنة المشكلة بمقتضى ذلك القانون بمعدداً مدة الملاحظة فيها ويجوز لها أن لا تحسب مدة الملاحظة التي قضاهما الشخص قبل الحكم عليه (مادة ١٢). أما قبل صدور قانون النفي الإداري فكان توقيع العقاب على من يخالف أحكام المراقبة من اختصاص المحاكم العادية، وكذلك أصبح الحال منذ صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الذي ألغى قانون النفي الإداري

٣٦٠ - وتنص المادة ١٠٠ من لائحة السجون على أنه يجوز دائماً إلغاء الافراج المؤقت عن المسجون في مدة المراقبة المفروضة عليه بحكم المادة ٩٩ بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس، وفي هذه الحالة يعاد المسجون إلى السجن لاستيفاء كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الافراج.

وقد حكم بأن ما ورد بهذا النص من إلغاء أمر الافراج المؤقت وإعادة من يفرج عنه إلى السجن ليس بعقوبة إدارية بل هو استمرار في العقوبة الأصلية المحكوم بها ولا يمنع من محاكمة من يفرج عنه تحت شرط محاكمة قضائية لمخالفته أحكام القوانين واللوائح الخاصة بالمراقبة (قضى ٦ يناير سنة ١٩٠٦ مع ٧ عدد ٢٨، وفي هذا المعنى قضى ٤ يولية سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ من ٢١١ ولجنة المراقبة سنة ١٩٠٦ ن ١٢٦).

٣٦١ - وقد نص قانون العقوبات على جريمة الهرب من المراقبة (rupture de ban) في المادة ٢٩ منه إذ قضى بأنه « يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في الأوامر العليا المختصة بتلك المراقبة، ومخالفة أحكام هذه الأوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة واحدة ».

وهذا النص عام شامل يتناول كل مخالفة يرتكبها المراقب فراراً من

الواجبات المفروضة عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . وكان المفهوم أن يكتفى واضع القانون بهذا النص بياناً للجزاء المترتب على مخالفة أحكام المراقبة ولكنه نص في بعض المواضع من هذا القانون على عقاب من يخالف بعض الأحكام الواردة فيه . فقد نص في المادة ١٨ على أنه : يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة كل من خالف أحكام المادتين السابقتين . والعقاب المقرر في هذه المادة هو نفس العقاب المقرر في المادة ٢٩ من قانون العقوبات . ونص في ختام المادة ١٣ على عقاب من خالف حكمها بالعقوبات المقررة لمن يخالف الأحكام الخاصة بالمراقبة ، وكذلك فعل في ختام المادة ٢٣ .

ومعلوم أن أحكام المواد ١٣ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ ليست هي كل أحكام المراقبة ، بل هنالك أحكام أخرى واردة في مواد متفرقة من هذا الباب ولم ينص الشارع لمخالفتها على عقاب لا بطريق النص الخاص ولا بطريق الإحالة على المادة ١٨ أو المادة ٢٩ ع ، ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد عدم المعاقبة عليها لأنه لا فائدة من تقرير أحكام لا ينال القانون من مخالفتها بالعقاب بل يجب الرجوع في المعاقبة عليها إلى المادة ٢٩ ع التي تعاقب كل من يخالف الأحكام المقررة في القوانين الخاصة بمراقبة البوليس . (أنظر مؤلف الأستاذ حسن جاد ص ٢٩٨ و ٢٩٩ ن ٧٨٧ إلى ٧٨٩) .

٣٦٢ — وجريمة الهرب من المراقبة تتكون من ركنين : مادي وأدبي فالركن الأول يتحقق بفعل مادي يقع من المراقب ويكون مخالفاً للحكم أو أكثر من الأحكام المقررة في الباب الخاص بمراقبة البوليس في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

فاذا لم يكن الفعل مخالفاً للحكم من تلك الأحكام فلا جريمة ولا عقاب

٣٦٣ — وقد حكم في فرنسا بأن المراقب الذي يمتنع عن الذهاب إلى الجهة المعنية لإقامته بعد رفضه التصريح بتعيين محل إقامته باختياره يعتبر

مخالفاً لأحكام المراقبة (تخطيطات دالوز ملحق ٤٥ ن ٦) .

وأن المراقب الذي عين له محل إقامته ولم تسلم له ورقة طريق على أثر طلبها في الحال لا يعد مرتكباً لجنحة الحرب من المراقبة إذا هو غادر الجهة التي كان معتقلاً فيها ولو ثبت أنه دعى لاستلام تلك الورقة بعد ذلك (دالوز ١٨٦٥ - ٢ - ٩٦) .

وأن المراقب الذي حرمت عليه الإقامة في البلد الذي ارتكب فيه الجريمة يعتبر مخالفاً لشروط المراقبة إذا ظهر في هذا البلد (دالوز ١٨٤٥ - ١ - ٩٦) .
وأن المحكوم عليه بالمراقبة الذي أذن له بالإقامة خارج الديار الفرنسية لا يعفى من أحكامها إذا هو عاد إليها ، ومن ثم فإذا أقام في البلد الذي ارتكب فيه الجريمة بعد أن منع من الإقامة فيه يعد مخالفاً لشروط المراقبة (دالوز ١٨٦٩ - ١ - ٢١٦) .

وأنه لا عقاب على المراقب إذا هو خالف خط السير المرسوم له في ورقة الطريق المسجلة إليه ما دام أن وصوله إلى محل إقامته حصل في الميعاد المحدد ، لأن القانون لم يوجب على المراقب أن يتبع خط سير معين (دالوز ١٨٥١ - ٢ - ١٧٩) .

٣٦٤ - وقد اختلفت آراء الشراح والمحاكم في فرنسا فيما يتعلق بالركن الأدبي فذهب بعضهم إلى أن جريمة الحرب من المراقبة هي مخالفة مادية بحجة تحقق بمجرد وقوع الفعل المادى وقطع النظر عن أى قصد جنائي (شوغو وميلى ١ ن ٢٦٨ ، وبلائش ١ ن ٢١٢ وحسن فرنس ٤٥ يناير سنة ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٩ - ١ - ٢١٦)

وذهب البعض الآخر إلى وجوب توفر الركن الأدبي ، وهو يتحقق كلما وقع من الجنائي خطأ أى افعال أو عدم تبصر ولو لم يكن في فعله ما يدل على تعمد الاخلال بأحكام القانون (استئناف باريس ٩ فبراير سنة ١٨٥٥)

فالوز ١٨٥٥ - ٥ - ٣٣٦ وجرنويل ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٤ سيره ١٨٧٤ - ٢ -
 (٢٧٩) . ويرى جازو أن الخطأ هنا مفترض ومتلازم مع الفعل المادى
 طرو ٢ ن ٥٨٧ وعاش ٣٢ ص ٣١٨) .

٣٦٥ - جنحة الحرب من المراقبة هي جريمة مستمرة . إذ ما دام المحكوم
 عليه بالمراقبة مخالفاً لما أمر به أو نهى عنه فهو متلبس بجنحة الحرب . ومن ثم
 نحسب المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية بشأنها من تاريخ انقطاعها
 لا من تاريخ الدخول فيها (تنص ١٧ بونية سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ١١٥ ونجم
 حمادى الجزئية ٣٠ مارس سنة ١٨٩٩ حقوق ١٤ ص ١٢٤) .

٣٦٦ - لا تعتبر مخالفة شروط المراقبة جريمة ثانية بالنسبة للجريمة
 التي كانت سبباً للحكم بها ، ولا يمكن اعتبار المخالف عائداً لمجرد سبق الحكم
 عليه في هذه الجريمة ، وذلك لأنه يشترط لجواز تشديد العقوبة بسبب العود
 أن تكون الجريمة الثانية مستقلة عن الحكم السابق . ولا يخفى أن جريمة
 الحرب من المراقبة مرتبطة بالحكم الذى قضى بتلك المراقبة ، إذ ليس الحرب
 إلا إخلالاً بالحكم المذكور . أما إذا كان المتهم بالحرب من المراقبة سبق
 الحكم عليه في جريمة بمائلة أو جريمة أخرى غير الجريمة التي حكم من أجلها
 بوضعه تحت المراقبة فلا شيء يمنع من اعتباره عائداً طبقاً للمادة ٤٩ من قانون
 العقوبات ، ويصح اعتبار الحرب من المراقبة في هذه الحالة جريمة ثانية في العود
 (جازو ٢ ن ٥٨٨ وطلعا الابتدائية ٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ عدد ١١ ولجنة الرابطة
 ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ رقم ٨ مج ١٧ عدد ١١) .

المطلب الثالث - آثار أخرى للمراقبة

٣٦٧ - دخول مسكن المراقب - تنص المادة ٢١ من القانون
 رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه : يحق للبوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية

للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة (أى بين غروب الشمس وطلوع النهار) . على أنه لا يجوز مع ذلك للبوليس أن يدخل مسكن الشخص الموضوع تحت المراقبة إلا إذا رضى بعد إنذاره مرتين أن يظهر نفسه وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطاً أو بحضور العمدة وشيخ الخفراء . . . وقد وضع هذا النص لتمكين البوليس من دخول مسكن المراقب للبحث عنه والتأكد من وجوده . ولولا ذلك لما جاز للبوليس أن يدخل مسكن المراقب إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات .

٢٦٨ - تفتيش منزله - تنص المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجوز للمأموري الضبطية القضائية ولو في حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة . ولا يجب إجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغييب العمدة وشيخ آخر ، وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد .

وفي هذا النص شذوذ عن القاعدة العامة التي تقضى بأنه لا يجوز للمأموري الضبطية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه إلا في حالة مشاهدته متلبساً بالجرم . (المادة ١٨ ت ج) .

٢٦٩ - القبض على المراقب وحبسه احتياطياً - والأصل أنه لا يجوز للمأموري الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم إلا إذا شوهد متلبساً بالجرم أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جنابة منه أو على الشروع في ارتكاب جنابة أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد

أو إذا لم يكن للتهمة محل معين معروف بالفطر المصري. ويجب عليه بعد سماع أقواله أن يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى النيابة المختصة لتشرع في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة (المادة ١٥ ت ج). كما أنه لا يجوز للنيابة أن تأمر بحبسه احتياطياً إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٦ ت ج. ولكن استثناء من هذه القاعدة نصت المادة ٢٣ ت ج على أنه إذا قُتل مأمور الضبطية القضائية منزل أحد الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس للاشتباه في ارتكابه جريمة أو جنحة وتحققت لديه الشبهة على التهمة جاز له أن يقبض عليه ويسله للنيابة، ونصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه إذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكماً من الأحكام الخاصة بها جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان وأربعين ساعة إلى النيابة لمحاكمته ويبقى محبوساً احتياطياً إلى حين الحكم في القضية أو حفظها. ونصت المادة ٢٩ من القانون المذكور على أنه عند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشددين أو المشتبه فيهم الذين صدر إليهم انذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس لجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها يتحول البوليس وائنيابة قبل التهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها فيهما. فإذا كان المتهم من الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة طبق عليه حكم المادة ٢٦ من هذا القانون :

ويستفاد من هذه النصوص الاستثنائية أنه يجوز القبض على الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس وحسبهم احتياطياً ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات متى وجدت قرائن أحوال تدل على ارتكابهم جريمة أو جنحة ما أى سواء أكانت الجريمة جنحة مخالفة أحكام المراقبة أو جنحة تشرد أو اشتباه أو أية

جناية أو جنحة أخرى ، بل أنه يجوز القبض على المتهم بغير أمر بالقبض ، ويبقى مجبوساً احتياطياً إلى حين الحكم في القضية أو حفظه بدون حاجة للحصول على إذن من القاضي بحبه أو بتجديد حبه كل أربعة عشر يوماً .

المبحث الرابع - متى تنقضى المراقبة

٢٧٠ - حلول الأجل المحدد - تنقضى المراقبة أولاً بحلول الأجل المحدد لها .

وقد سبق أن ذكرنا أن مدة المراقبة لا يجوز أن تزيد عن خمس سنين ولو تعددت (المادتين ٢٨ و ٣٨ ع) ، وأن القانون في بعض الأحوال قد خفض حددها الأقصى إلى سنتين (المواد ٣٢٠ و ٣٢٦ و ٣٥٥ و ٣٦٧ ع) بل إلى سنة واحدة (المادة ٦ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

٢٧١ - مبدأ مدة المراقبة ونهايتها - نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على ما يأتي : « تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل إقامته لسبب آخر » .

وهذا النص يفترض أن القاضي يحدد اليوم الذي تبدأ فيه مدة المراقبة . فإذا ما حده وجب أن تنقضى المراقبة عند حلول التاريخ المقرر لانتهائها ولا يمد هذا التاريخ بسبب حبس المحكوم عليه أو تغيبه عن محل إقامته لأي سبب آخر . وقد قصد الشارع بذلك على ما يظهر أن لا يطول أمد المراقبة بإيقاف مدتها كلما غاب المراقب أو حكم عليه بالحبس لمخالفته أحكام المراقبة أو ارتكابه أية جريمة أخرى .

٢٧٢ - ولكن القاضي لا يتعرض للحكم بالمراقبة وبالتالي لتحديد

مدتها متى كانت مفروضة كمقوبة تبعية للأشغال الشاقة أو السجن ، اللهم إلا إذا أمر القاضي بتخفيض مدة المراقبة أو بعدمها جملة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ ع .

ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ المذكورة تنص على أن كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجنايات معينة يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين . فبمقتضى هذا النص تبدى المراقبة عقب انقضاء مدة العقوبة الأصلية وذلك بحكم القانون وبغير حاجة إلى تدخل القاضي .

وتنص المادة ٧٥ ع على أنه إذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين . وفي هذه الحالة لا يقضى للقاضي أن يتعرض لتحديد مبدأ المراقبة ، ولكن المفهوم أنها تبدى من يوم صدور العفو أو الافراج عن المحكوم عليه بعد وفائه مدة العقوبة التي أبدلت بها العقوبة المحكوم بها أصلاً .

وتنص المادة ٩٩ من لائحة السجن على أن كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه ... الخ . وليس من شأن القاضي في هذه الحالة أيضاً أن يتدخل لتحديد مبدأ المراقبة ، فهي تبدى من يوم الافراج عن المحكوم عليه تحت شرط .

٢٧٣ - وإنما يجب على القاضي أن يعنى بتحديد مبدأ المراقبة ، كلما حكم بها كمعوبة أصلية أو تكميلية . فإذا لم يحدده كان حكمه محللاً للظن بطريق النقص والابرام لاشتبهاله على خطأ في تطبيق القانون ، وعلى محكمة النقص إذا ما رفع إليها الظن أن تأمر بتصحيح هذا الخطأ بتحديد مبدأ المراقبة . وقد حكمت محكمة النقص والابرام بأن الذى يؤخذ من مفهوم المادة ٢٤

وجوب تحديد مبدأ المراقبة ، فإذا جاء حكم محكمة الموضوع خالياً من النص على اليوم الذي تبدأ فيه مدة المراقبة تعين على محكمة النقض إكمال هذا النقص بتطبيق القانون (نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٢٨١ و٧ يونية سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٣٣ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٢ سنة ٤٥ ق) .

ومع ذلك يرى بعض الفراح أن الفرض من المادة ٢٤ ليس هو وجوب تحديد مبدأ المراقبة في الحكم وإنما هو التنبيه إلى أن عقوبة المراقبة تنتهي حتماً بمجرد حلول الأجل المقرر لها وأن النص على أن المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم إنما هو نص عرضي يراد به أن المراقبة تسرى من اليوم المعين لها قانوناً واقفياً يحل فيه تنفيذها بناء على الحكم الواجب التنفيذ (الأستاذ حسن جاد ص ٣٥٣ ن ١٨١) .

٢٧٤ — فإذا أغفل القاضي تحديد مبدأ المراقبة ولم يظعن في حكمه بطريق النقض والإبرام فعلى النيابة أن تسترشد في التنفيذ بنوع المراقبة المقضى بها والعقوبات الأخرى التي قد يكون محكوماً بها على المتهم . فإذا كانت المراقبة محكوماً بها كعقوبة تكميلية لعقوبة الحبس فإنها تبتدىء من يوم انقضاء العقوبة الأصلية سواء بالتنفيذ أو بالتقادم . أما إذا قضى بالمراقبة بصفة عقوبة أصلية على متشرد تكرر منه العود للتشرد أو على شخص مشتبّه فيه فإنها تبتدىء من يوم صدور الحكم .

ولكن قد يكون هذا المتشرد أو الشخص المشتبه فيه محكوماً عليه بالحبس (أو بعقوبة أخرى أصلية) لغير الجريمة التي حكم عليه من أجلها بوضعه تحت المراقبة . ويحصل ذلك عادة إذا ارتكب الشخص المشتبه فيه بعد إنذاره جريمة من الجرائم المذكورة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كجريمة تهديد أو سرقة أو نصب . . الخ ، فإنه في هذه الحالة يعاقب على الجريمة التي ارتكبها بالعقوبة الأصلية المقررة لها ويعتبر في الوقت نفسه من الأشخاص المشتبه فيهم ويعاقب بوضعه تحت المراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة من القانون المذكور . فإذا لم يحدد الحكم في هذه

الحالة التاريخ الذى تبدى فيه مدة المراقبة ، فهل تبدى من يوم الحكم بها وتنتهى فى التاريخ المقرر لانقضائها لو لم توجد عقوبة الحبس دون أن توقفها هذه العقوبة أو أنها لا تبدى. إلا بعد انقضاء عقوبة الحبس ٢٤ لم ينص الشارع على ذلك فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لأنه فرض فى المادة ٢٤ أن الحكم يحدد اليوم الذى تبدأ فيه مدة المراقبة. وفى رأينا أنه يجب التفرقة بين ما إذا كان الحكم القاضى بالحبس سابقاً أو مقارناً للحكم القاضى بالمراقبة ، وما إذا كان لاحقاً له. فإذا كان الحكم بالحبس سابقاً أو مقارناً للحكم بالمراقبة — ونقصد بقولنا «مقارناً» أن يصدر الحسبان فى جلسة واحدة أو فى قضية واحدة مشتملة على التهمتين — فترى أن تبدى مدة المراقبة عقب انقضاء مدة الحبس ، لأنه لا يمكن أن يكون القاضى قد أراد فى هذه الحالة أن تجب عقوبة الحبس عقوبة المراقبة أو جزءاً منها ولأن الفرض من المادة ٢٤ هو كما تقدم أن لا يطول على المحكوم عليه أمد المراقبة بسبب ما قد يوقع عليه من العقوبات بعد الحكم بها. أما إذا كان الحكم بالحبس لاحقاً للحكم بالمراقبة فترى أن مدة المراقبة لا توقف بسبب تنفيذ عقوبة الحبس طبقاً لنص المادة ٢٤ السابق ذكرها .

٢٧٥ — العفو الشامل والعفو من العقوبة — العفو الشامل يحرم حكم الادانة وجميع الآثار الجنائية المترتبة عليه ، ومن ثم ينهى مراقبة البوليس . وأما العفو من العقوبة الأصلية فلا يترتب عليه حتماً سقوط المراقبة ، لأنه من المقرر قانوناً أن العفو من العقوبة لا يقتضى سقوط العقوبات التبعية أو التكميلية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالادانة . على أنه يجوز أن ينص صراحة فى أمر العفو على العفو من المراقبة (المادة ٧٤ فقرة ثانية ع) .

وقد ذكرنا فيما تقدم أنه إذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة

أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين (المادة ٧٥قرة ثانية ع) .

٢٧٦ - التقادم - لا تسقط مراقبة البوليس تبعاً لسقوط العقوبة الأصلية بالتقادم ، لأنه لا يمكن أن يترتب على سقوط العقوبة بالتقادم أثر أتم من سقوطها بالعمو أو انقضائها بالتنفيذ . وفوق ذلك لما كانت المراقبة قد شرعت للمحكوم عليه الذي قضى مدة عقوبته الأصلية وجب أن تبقى قائمة بعد انقضاء حق تنفيذ هذه العقوبة (جازو ٢ ن ٥٨٦ وجارسون مادة ٤٨ ن ١١) .

كذلك لا تسقط المراقبة بالتقادم مستقلة ومنفردة عن العقوبة الأصلية لأنها تنحصر في وضع المحكوم عليه تحت رقابة السلطة الادراية وتحدث آثارها بدون حاجة الى إجراء تنفيذي (جازو ٢ ن ٥٨٦ وجارسون مادة ٤٨ ن ١٢) ، وإنما تنقضى المراقبة بانقضاء المدة المحددة لها طبقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب هرب المحكوم عليه أو غيابه لاي سبب كان .

٢٧٧ - الاعفاء من المراقبة - تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على ان كل شخص موضوع تحت مراقبة البوليس يجوز أن يعفى من المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير . وهذا الاعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به . على أن أحكام هذه المادة لا تسرى على الأشخاص الذين يعفون إعفاء مقيداً بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة .

وقد حلت هذه المادة محل المادتين التاسعة والعاشرة من الأمر العالي

الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ التي كانتا تميزان الاعفاء تحت شرط من باقى مدة المراقبة للأشخاص الذين قضوا نصف المدة المقررة لها ويكونون قد استحقوا هذا الاعفاء بحسن سلوكهم .

الفرع الرابع — فى المصادرة

De la confiscation

البحث الأول — فى تعريف المصادرة وصفاتها

٢٧٨ — تعريف المصادرة — المصادرة التى ينص عليها قانون العقوبات فى المادة ٣٠ منه هى المصادرة الخاصة (confiscation spéciale) وهى تملك الحكومة الأشياء المتحصلة من الجريمة والآلات التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها .

٢٧٩ — المصادرة العامة محظورة — أما المصادرة العامة (confis. générale) وهى تملك الحكومة كل أموال المحكوم عليه أوجزها منها على سبيل الميراث فتبطل عنها الشرائع الحديثة لأنها ليست شخصية إذ يقع عبثها على كامل الورثة الأبرياء . وقد حظرها الدستور المصرى الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ فى المادة العاشرة ونصها : « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة » .

٢٨٠ — المصادرة قبل قانون العقوبات السابق — عقوبة المصادرة كانت مقررة قبل سنة ١٩٠٤ فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ ونصها : « جميع الأشياء التى تستعمل فى ارتكاب جريمة أو جنحة أو مخالفه تكون حتما ملكا للحكومة » . وهذه المادة كان يؤخذ عليها التعميم والاطلاق ، فلم يراع فيها جانب الغير إذا استفاد من ظاهرها أن الشيء

الذى استعمل في ارتكاب جريمة بصادر في كل الأحوال ولو كان استعماله عن غير قصد من صاحبه ، ومن المتعذر من غير حكم قضائي تعيين الأشياء الواجب مصادرتها ، وتعميمها في مواد المخالفات يجعلها في كثير من الأحوال غير متناسبة مع جسامة الجريمة ، فانه يظهر من مقتضى أحكام المادة ٣٤٧ من قانون سنة ١٨٨٣ مثلاً أن العربية التي تكون سائرة في الطريق على اليسار بدل اليمين وتحدث جروحاً بجواد للغير يجب أن تصادر لجانب الحكومة ، وكذلك الحيوان الذى يرعى في أرض الغير (انظر تطبيقات المفانية على قانون سنة ١٩٠٤) .

٢٨١ - مصدر المادة ٣٠ ع - أما المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصرى فأخوذة عن المادة ٣٦ من قانون العقوبات الاىطالى الصادر في سنة ١٨٨٩ مع بعض التحوير .

٢٨٢ - صفات المصادرة - أورد القانون المصادرة بين العقوبات التبعية (المادة ٢٤ ع) . غير أن المصادرة ليست واحدة في كل الأحوال ، بل فرق الشارع في المادة ٣٠ ع بين نوعين منها : (١) فتارة تكون المصادرة عقوبة كالفرامة تؤدي عيناً متى وقعت على أشياء لا خطر منها ولا جريمة في حيازتها ، (٢) وتارة أخرى تكون أجراً يقتضيه النظام العام (mesure de police) متى وقعت على أشياء من التي تعد حيازتها جريمة في ذاتها (جرائم لوان ١ ن ٤١٣ وقانون جازو ٢ ن ٦٤٧ وجارسون ماده ٢١ ن ٤) .

٢٨٣ - على أنه أياً كان نوع المصادرة وسواء أكانت عقوبة أو إجراء من إجراءات النظام العام فلا يجوز تطبيقها إلا بحكم قضائي في الأحوال التي بينها القانون وبمناسبة جريمة من الجرائم . وقد جاءت المادة ٣٠ ع فقرة أولى بنص عام يميز الحكم في مواد الجنائيات والجنح بمصادرة الأشياء المعبوطة

التي تحصلت من الجريمة وكذا الأسلحة والأدوات المضبوطة التي استعملت فيها . أما في المخالفات فلا يجوز الحكم بالمصادرة إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً (المادة ٤٣١ ع) . وأوجب المادة ٣٠٠ ع فقره ثانیه الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال فيما يتعلق بالأشياء التي تعد حيازتها جريمة في ذاتها .

المبحث الثاني - في القواعد العامة للمصادرة

٢٨٤ - القواعد العامة للمصادرة تتعلق بالأشياء التي يجوز مصادرتها وبالأثار التي تترتب عليها .

٢٨٥ - الأشياء القابلة للمصادرة - بمقتضى نص المادة ٣٠٠ ح الأشياء التي يجوز مصادرتها على نوعين : (الأول) الأشياء التي تحصلت من الجريمة وهي تشمل جسم الجريمة كالنقود المقلدة أو المرورة في جريمة تزيف المسكوكات والأسلحة في جريمة حمل السلاح بدون ترخيص ، كما تشمل الفوائد الناتجة عن الجريمة أي الأموال والأشياء المتحصلة منها كالمبالغ والهدايا التي يأخذها الموظف العمومي أو شاهد الزور بصفة رشوة . (الثاني) الأسلحة والآلات التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل في الجريمة ، كالأسلحة التي ارتكبت بها جناية القتل ، والأدوات التي استعملت في الكسر لارتكاب جريمة سرقة والعربات أو الحيوانات أو المراكب التي استخدمت في نقل الحشيش أو المواد المخدرة وكل بضاعة أخفيت فيها هذه المواد لتهربها وتسهيل إدخالها .

٢٨٦ - ولا يجوز أن تقع المصادرة إلا على الأشياء المضبوطة سواء أكانت متحصلة من الجريمة أو من أدواتها ، فلا مصادرة بغير ضبط ، ولو كان عدم الضبط حاصلًا بفعل الجاني . ومن ثم لا يجوز للمحكمة أن تحكم على الجاني بدفع قيمة الشيء أو برده مع إلزامه بغرامة عند عدم الرد .

وقد قضت محكمة النقض والابرار بان عقوبة المصادرة تلك العقوبة التكميلية لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا فيما يتعلق بالأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وأن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم يشذ عن هذه القاعدة بل ان المادة ٤٥ منه الخاصة بالمصادرة نصت على أن المصادرة تكون : للجواهر المخدرة المضبوطة . (غرض : فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٤٠٢ سنة ٤٨ ق) .

٢٨٧ - الآثار التي تترتب على المصادرة - تنقل المصادرة ملكية الأشياء المحكوم بمصادرتها إلى الحكومة . وبذلك تختلف عن التعويض المدني الذي يحكم به للشخص المضروب من الجريمة .
ومتى أصبحت الحكومة مالكة فلها أن تحتفظ بالأشياء المحكوم بمصادرتها ولها أن تبيعها كما أن لها أن تعدمها إذا كانت من الأشياء الخطرة أو الضارة .

المبحث الثالث - في المصادرة كعقوبة

٢٨٨ - الأصل في المصادرة أنها عقوبة . وتكون لها هذه الصفة إذا وقعت على أشياء لا يحرم القانون حيازتها وإنما شرع المصادرة للعاقبة على جريمة ارتكبا مالك هذه الأشياء . فهي أشبه شيء بالغرامة تؤدي عينا بتملك الحكومة الأشياء المتحصلة من الجريمة والأدوات التي استعملت فيها .

٢٨٩ - وهي بهذه الصفة عقوبة تكميلية لا يجوز توقيعها إلا تبعاً لعقوبة أصلية ولا بد لتوقيعها من أن يصدر بها حكم من القاضي ، إذ بغير حكم قضائي يتعذر معرفة ماهي الأشياء التي تحصلت في الواقع من الجريمة وما هي الأسلحة والأدوات التي استعملت في ارتكابها .

٢٩٠ - وهي بحسب الأصل عقوبة اختيارية (المادة ٣٠ ع) ولكن القانون قضى بها في بعض الحالات بصفة إلزامية . مثال ذلك : مصادرة النقود والأمتعة التي توجد في محلات القمار (مادة ٣٥٢ ع) والأشياء الموضوعة للبيع في النمرة (مادة ٣٥٣ ع) .

٢٩١ - وفي هذه الحالة التي تعد فيها المصادرة عقوبة تطبق قواعد القانون الجنائي التي تقضى بأنه لا يجوز الحكم بعقوبة ما إلا على الجاني دون غيره .

ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

(أولاً) لا يجوز الحكم بالمصادرة إلا على شخص ثبتت إدانته ، وعندئذ يحكم القاضي بالمصادرة كمعقوبة تكميلية مع العقوبة الأصلية المقررة للجريمة . ومن ثم لا يجوز الحكم بالمصادرة في حالة الحكم بالبراءة أو بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم .

(ثانياً) ينص القانون على وجوب مراعاة حقوق التميز الحسن النية ، فلا يجوز أن تخل المصادرة بحقوقهم مادام أنه لم تثبت إدانتهم . مثال ذلك لا يجوز الحكم بمصادرة السلاح الذي استعمل في القتل إذا كان القاتل قد سرقه أو استأجره من مالكه وكان هذا لا يعلم بأنه سيستعمل في الجريمة .

(ثالثاً) ولما كانت المصادرة عقوبة شخصية فتأثير وفاة الجاني على هذه العقوبة هو عين تأثير الوفاة على عقوبة القرامة . فإذا مات الجاني قبل الحكم عليه فلا يجوز الحكم بالمصادرة ضد ورثته . وإذا مات بعد الحكم ولكن قبل أن يصير نهائياً تسقط المصادرة مع الدعوى نفسها . أما إذا قضى بالمصادرة بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه قبل وفاة الجاني فتتخذ المصادرة في حق الورثة . ولا محل للشك في هذه النقطة لأنه بمجرد صيرورة الحكم القاضي بالمصادرة نهائياً تنتقل ملكية الشيء المصادر للحكومة ويتلقى الورثة تركبة نقص منها هذا الشيء من قبل (جرو ٢ ن ٦٤٨) .

(رابعاً) والسبب نفسه لا يجوز الحكم بالمصادرة على الأشخاص المسؤولين
مدنياً عن الجريمة .

٢٩٢ - ملحوظة عن المصادرة في مسائل الجمارك - جرى قضاء
المحاكم المختصة بان للمصادرة والغرامة في مسائل الجمارك صفتين : صفة العقوبة
وصفة التمريض للحكومة (راجع فيما تقدم العدد ١٥٤) .

المبحث الرابع - في المصادرة للنظام العام

٢٩٣ - تكون المصادرة إجراء مفروضاً للنظام العام إذا وقعت على
أشياء ضارة أو خطيرة أو حرمت حيازتها إما بصفة مطلقة أو بالنسبة
للحائز لها (جرو ٢ ن ٢٤٩ وجارسون مادة ١١ ن ٤٨ وجرافولان ١ ن ٤٢٣) .
وقد نص على هذه المصادرة في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ع .
ومن الامثلة عليها المأكولات والمشروبات النافذة أو الفاسدة والمواشى
المصابة بأمراض معدية والمكاييل والموازين المغشوشة والنقود المزيفة والمواد
المخدرة والأسلحة عند عدم وجود رخصة باحرازها .

٢٩٤ - وفي هذه الحالة لا تطبق قواعد القانون الجنائي إذ يكون للمصادرة
صفة عينية لا شخصية ولا تعد عقوبة يقضى بها على شخص مجرم بل تدبيراً
اقتضاءه الامن والنظام تتخذ ضد شيء بعينه حرم استعماله أو تداوله أو حيازته .
ويتج عن ذلك ما يأتي :

(أولاً) يجوز الحكم بالمصادرة ولو حكم ببراءة المتهم . فان المادة ٣٠ ع
فقرة ثانية لا تشترط أن يكون المتهم قد حكم عليه بالعقوبة ، والقانون الايطالى
الذى أخذ عنه المشرع المصرى قد ذهب هنا المذهب (المادة ٣٦ من قانون
سنة ١٨٨٩) . على أنه يشترط حتى في هذه الحالة ثبوت ارتكاب جريمة ، فلا

يجوز مصادرة الموازين المغشوشة إذا كانت الجريمة غير موجودة بسبب جعل هذه الموازين غير صالحة للاستعمال .

(ثانياً) يحكم بالمصادرة ولولم تكن الأشياء ملكاً للتهمة (المادة ٣٠قرة ثانية) إذ أنه ما دامت المصادرة إجراء يقتضيه النظام العام فليس للقاضي أن يبحث فيما هو المالك لشيء تعد حيازته جريمة .

(ثالثاً) يجوز الحكم بالمصادرة ضد الأشخاص المسئولين مديناً عن الجريمة .

(رابعاً) يجوز الحكم بها ولو كان الجاني مجهولاً متى كانت الجريمة ثابتة .

(خامساً) يجوز الحكم بها ضد ورثة المتهم بعد وفاته (جـ ٢ ن ٢٤٩

وجارسون مادة ١١ ن ٥٠ إلى ٦٠ وجرأتولان ١ ن ٤٢٤ و ٤٢٥) .

وقد حكم بأنه من المجمع عليه بين الشراح أنه يوجد نوع من المصادرة يستوجبها النظام ويقضى بها بالنسبة للأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة كالمنشروبات والأشياء الثالفة المنصوص عنها في المادة ٢٣٦ (المادة ٣٨٣ من القانون الحالي) والمواشي المصابة بأمراض معدية حسب اللوائح والمكايل والموازين المغشوشة والنقود المزيفة والأسلحة فإن حيازتها بدون رخصة تعد جريمة . والقاعدة في هذا النوع من المصادرة هو أنه يقضى بها إذا كان الجاني مجهولاً كما يقضى بها على الورثة في حالة الحكم بالبراءة والحكمة في ذلك أنه لما كان وجود هذه الأشياء يعد جريمة فيجب إعدامها بالمصادرة حتى تعدم الجريمة (الأصر الجزئية ٨ مايو سنة ١٩٢٣ مج ٢٦ ص ١١٣) .

وأن المصادرة عقوبة تكميلية فلا يحكم بها إلا ضد من تظهر إدانته ، ولكن هناك نوعاً من المصادرة يشمل الأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو عرضها للبيع جريمة كالمنشروبات والمأكولات الثالفة أو المواشي المشتبه في أنها مصابة بأمراض معدية والمكايل والموازين المغشوشة والنقود المزيفة

والخشيش والمواد السامة بدون رخصة ، فالمصادرة بالنسبة لهذه الأشياء ليست عقوبة شخصية بمعنى أنه يحكم بها ولولم تكن الأشياء مملوكة للجاني حتى بعد سقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم أو بمضى المدة (شراييت الجزئية ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ عانة ٤ ص ٨٥٩) .

الفصل الخامس

في العقوبات المخزية

Des peines humiliantes

٢٩٥ - نظرية العقوبات المخزية — ينحصر بهذا الوصف العقوبات التي ليس لها من غرض ولا من نتيجة سوى الانقاص من اعتبار المحكوم عليه والخط من قدره . وبدى أنه لا يجوز التوسع في هذه العقوبات لأن الناس لا يحسون بها بدرجة واحدة إذ لا تأثير لها على الأشخاص الذين هم أولى بالتحقير من غيرهم (جرو ٢ ن ٦٥٤) .

٢٩٦ - وكان القانون الفرنسي القديم يشتمل على نظام لهذه العقوبات يرجع أصله إلى القانون الروماني . ومن مظاهر هذا النظام : (أولا) التفرقة بين العقوبات من حيث تأثيرها على اعتبار المحكوم عليه ؛ فقد كانت هناك عقوبات مشينة وعقوبات غير مشينة (des peines infamantes et des peines non infamantes) ؛ وكان فقد الاعتبار يتعلق لانبوع الجريمة بل بنوع العقوبة المحكوم بها وفي كثير من الأحيان بطريقة تنفيذها . (ثانيا) محاولة الشارع المساس باحترام الجاني والتبيل من كرامته من طريق الاكراه أو التحقير : من طريق الاكراه بالزامه بسحب العبارات الجارحة أو ورد الشرف وتهديده بعقاب بدني إن لم يفعل ذلك ، ومن طريق التحقير بالزامه

بأن يرتدى ملابس معينة أو وضع بعض العلامات أو تربيته الجمهور في أحوال تدعى السخرة والنفراية (أورتولان ١٦٠٩ و ١٦١٢).

٢٩٧ — وقد نقل القانون الفرنسى الحاضر عن القانون القديم التفرقة بين العقوبات المشينة وغير المشينة ، ووصف العقوبات الاصلية للجنايات بأنها عقوبات مشينة . وينتقد الفقهاء الفرنسيون هذه التفرقة إذ يقولون إن المشين هو الجريمة لا العقوبة وإن هذا الوصف لا أهمية له من الوجهة العملية على تأثير العقوبات الجنائية لأن هذه العقوبات يترتب عليها انعدام الاهلية والحرمان من بعض الحقوق لا لأنها مشينة بل لأنها توقع على مجرمين يجب حرمانهم من التمتع بالحقوق السياسية أو من استعمال الحقوق المدنية ، فكان يكفى لإلحاق هذا الحرمان بالأحكام الصادرة بأشد العقوبات بدون إرجاعه إلى نوع من الاعطاش الأدبى يلصقه الشارع بالمحكوم عليهم (جارو ١٦٠٦ و ١٦٠٧).

وهذا ما فصله الشارع المصرى فى المادة ٢٥ ع .

٢٩٨ — وكان قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٨١٠ ينص فى المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ منه على أنه يجوز للحاكم فى حالة الإهانة الموجهة إلى رجال القضاء والإدارة أو الضرب الواقع عليهم فى أثناء تأدية وظائفهم أن تحكم بالزام الجانى بأن يعتذر للجنى عليه ويصلح ما وقع منه فى حقه إما شفهاً فى الجلسة أو بالكتابة وإلا يحبس إلى أن يقوم بما ألزم به ، ولكن هاتين المادتين ألغيتا بقانون صدر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٤ .

ولا تزال المادة ٢٦ من قانون العقوبات الفرنسى تنص على أن تنفيذ عقوبة الاعدام يحصل فى ساحة عمومية والمادة ١٣ منه تنص على أن المحكوم عليه بالاعدام لقتل والده يساق إلى محل التنفيذ بقميصه عارى القدمين ورأسه مغطاة بنقاب أسود ويعرض على المقصلة بينما يتلو أحد المحضرين على الجمهور

الحكم الصادر عليه ثم ينفذ عليه حكم الاعدام في الحال ، وقصد الشارع الفرنسي من ذلك الخط من قدر الجاني وجعله عبرة لغيره . ولكن السلطة العامة في فرنسا تعمل في الواقع على تلطيف علنية التنفيذ وتخفيف مفعولها ومتى سقطت هذه العلنية يسقط بطريق التبعية الحكم الوارد في المادة ١٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

٢٩٩ — أما في مصر فقد ألغيت علنية تنفيذ عقوبة الاعدام منذ سنة ١٩٠٤ وأصبحت هذه العقوبة تنفذ سراً في داخل السجن بحضور بعض الموظفين ومن يرخص لهم من مندوبي الصحف ، ولا توجد طريقة خاصة لتنفيذ الحكم على من يقتل والده .
والعقوبة المخزية الوحيدة في القانون المصري هي نشر الحكم أو نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه .

٣٠٠ — نشر الحكم على نفقة المحكوم عليه — لم يرد نشر الحكم بين العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون العقوبات المصري ، ولكن الشارع نص عليه بهذه الصفة في بعض الجرائم الواردة في القسم الخاص من قانون العقوبات وفي بعض القوانين الخصوصية . ونتيجة هذا أنه لا يجوز للحاكم الحكم به كعقوبة إلا في الأحوال التي يجيزها أو يأمر بها القانون .

٣٠١ — ونشر الحكم في التشريع المصري تارة يكون عقوبة تبعية وتارة عقوبة تكميلية . فهو عقوبة تبعية لكل حكم قاض بالادانة لجريمة من جرائم النشر التي تقع بواسطة الجرائد . وهذا ما يؤخذ من عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع إذ تنص على أنه « إذا ارتكبت الجريمة (أي جريمة من جرائم النشر المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني

من قانون العقوبات) بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر فى صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة فى تلك الجريمة فى خلال الشهر التالى لصدور الحكم مالم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبالنفاذ الجريدة ، ومفاد هذا أنه لا حاجة لأن ينص القاضى فى هذه الحالة على عقوبة النشر فى حكمه بل يجب على رئيس تحرير الجريدة أو الشخص المسئول عن النشر أن ينشر الحكم الصادر بالعقوبة فى جريدته وإلا عوقب بالغرامة .

وهو عقوبة تكميلية اختيارية فى الأحوال المنصوص عليها فى المواد ١٥٩ و ١٩٨ فقرة ثالثة من قانون العقوبات و ٤٠ من قانون المخدرات . فقد نصت المادة ١٥٩ ع على أنه فى جرائم تقليد النشانات والتلقب بألقاب الشرف أو الرتب أو الوظائف العامة من غير حق يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه . ونصت الفقرة الثالثة من المادة ١٩٨ ع على أنه فى الجرائم التى ترتكب باحدى طرق العلانية ، يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة فى صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصافه على الجدران أو بالأميرين معا على نفقة المحكوم عليه ، — هذا مالم تقع الجريمة بواسطة جريدة من الجرائد فى هذه الحالة يكون النشر عقوبة تبعية كما تقدم . ونصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها على أنه فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تبينها المحكمة .

٣٠٢ — ويجوز للشخص المضروب أن يطلب من المحكمة أن تأمر بنشر

الحكم القاضي بالعقوبة على نفقة المحكوم عليه كتعويض للضرر الناشئ عن الجريمة . ذلك أنه وإن لم يكن هناك نص بخول المحاكم حق الأمر بنشر أحكامها بصفة تعويض إلا أنه لا يوجد ما يحرمها من هذا الحق ، ومن المقرر أن للمحاكم السلطة التامة في اختيار نوع التعويض الذي يناسب الحالة المطروحة أمامها ، ولا يخفى أنه في مسائل القذف والسب مثلاً قد يكون نشر الحكم الصادر بالعقوبة الوسيلة الطبيعية الفعالة لتعويض الضرر (جـ ٢

ن ٦٦٠ والأحكام الفرنسية النوه عنها في هامش الصفحة ٤٣٨ من هذا المرجع) .

على أن هذا النشر لا يجوز للمحاكم الجنائية أن تقضى به إلا إذا دخل المحنى عليه مدعياً بحق مدنى في الدعوى وطلب صراحة الحكم به . فلا يجوز للمحاكم أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا بناء على طلب النيابة العامة (جـ ٢ ن ٦٦٠) .

الفصل السادس

في الوسائل التي يمكن أن تحمل محل العقوبة

٣٠٣ — قد بحث علماء القانون الجنائي فيما إذا كان الأفضل والأجدى الاستمناضة عن عقوبات الحبس القصيرة المدة وعقوبة الغرامة بوسائل أخرى من نوع أدبي لا يكون لها صفة العقوبة ولا أضرارها ، وأجمعوا على تحييد هذه الفكرة فيما يتعلق بالجرائم غير الجسيمة التي يرتكبها المجرمون المبتدئون ، وإن كانوا قد انقسموا فيما يتعلق بالمفاضلة بين الوسائل الثلاث الآتية التي يمكن مع ذلك إجماع بينها وهي : (١) التوبيخ القضائي و (٢) إيقاف تنفيذ العقوبة و (٣) إيقاف إصدار الحكم .

٣٠٤ — وقد أدخل الشارع المصري نظام إيقاف تنفيذ العقوبة في

قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ وتوسع فيه القانون الصادر في سنة ١٩٣٧ ، فأصبح للقاضي عند الحكم في جناية أو جنحة بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن يأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأى من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون (المادة ٥٥ع) ، ويصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً (المادة ٥٦ع) .

٣٠٥ - وأدخل التويخ في قانون العقوبات المصري الصادر في سنة ١٩٣٧ بالنسبة للصغير الذي تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتي عشرة سنة إذا ارتكب مخالفة (المادة ٦٥ع) . وقد نص على التويخ في القانون الألماني كمعقوبة توقع على الأحداث بين الثانية عشرة والثامنة عشرة إذا ارتكبوا مخالفات أو جنحاً خفيفة . وكان منصوصاً عليه في القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٨٩٠ ، غير أن تطبيقه لم يكن جائزاً إلا في أحوال معينة متى قام المحكوم عليه بالوفاء ببعض الشروط وبشرط وجود ظروف مخففة . ويعمل الانجليز بنظام التويخ منذ قرون عديدة وأنتج عندهم أحسن الثمرات . ونص القانون الفرنسي الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٩١٢ الخاص بالأحداث على التويخ بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها الصغار الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة إذ أجاز للقاضي في حالة ثبوت المخالفة أن يوجه اللوم إلى الصغير ووالديه ويحذرهم من نتائج العود . ويطلب الفقهاء الفرنسيون بإدخال نظام التويخ في مجموعات قوانينهم بحيث يباح للقاضي في مواد الجنح تويخ المجرم المستبد إذا اقترنت جريمته بظروف مخففة بدلاً من الحكم عليه بالعقوبة المقررة في القانون على أن لا يدرج التويخ في مجيئة السوابق (جلد ٢٠٢٤٦٦٤) .

٣٠٦ - ويرى بعض المفكرين أن يخول للقاضي في حالة تقريره إدانة المتهم حق الصفع عنه . وهذا الصفع هو غير حق العفو الذي يرجع أصله إلى عهد بعيد والذي كان دائماً منفصلاً عن حق ولاية القضاء . وهو لا يعتبر كالتوبيخ عقوبة أخيرة في قائمة العقوبات ، وإنما هو نظام جديد من نظم السياسة الجنائية ينحصر في إنذار بسيط يصحب الاعفاء بقصد صيانة المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية جميعاً .

وقد أخذ المشرع الإيطالي بهذا النظام في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٠ بالنسبة للأحداث الذين يقل سنهم عن ثمان عشرة سنة إذا ارتكبوا جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تزيد عن عشرة آلاف ليرة أو بهاتين العقوبتين معاً ، فقد نص على أنه يجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أن لا يأمر بأحالة المتهم إلى سلطة الحكم إذا ما رأى من ظروف الدعوى وحالة المتهم أنه لن يعود إلى ارتكاب الجريمة ، كذلك لا يجوز للقاضي في حالة رفع الدعوى إلى المحكمة والأسباب نفسها أن لا يقضى بمقوبة ما على المتهم . وهذا الصفع القضائي لا يمنح أكثر من مرة واحدة (أنظر المادة ١٦٩ من قانون العقوبات الإيطالي) .

الباب الثالث

في تعدد الجرائم والعقوبات

Du concours d'infractions et de peines.

الفصل الأول

في التعدد المقصود في هذا الباب والعقاب عليه .

٣٠٧ - في تعدد العقوبات ومتى يكون - يبحث القسم الثالث

من الباب الثالث من قانون العقوبات في تبعد العقوبات في حالة تعدد الجرائم ويوجد التعدد في الجرائم (*concoure ou cumul d'infractions*) إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه نهائياً من أجل واحدة منها . وهذه الجرائم يمكن أن تطرح أمام القضاء في آن واحد كما يمكن أن ترفع عنها دعاوى منفصلة ومتتالية .

٣٠٨ - شروط التعدد - على أنه أيا كان المظهر الذي يتخذه التعدد في العمل يلزم لوجوده شرطان : (الأول) أن يرتكب شخص واحد عدة جرائم ، (الثاني) أن لا يكون حكم عليه نهائياً من أجل واحدة من هذه الجرائم عند ارتكابه الأخرى (جرو ٣ ن ٩٧٨ و جرائع لولان ١ ن ١٢٩ و ١٣٠) .

٣٠٩ - الشرط الأول - يشترط لوجود التعدد بالمعنى المقصود في القسم الثالث من قانون العقوبات أن يرتكب شخص واحد جريمتين أو أكثر . ولمعرفة ما إذا كانت هناك جريمة واحدة أو جرائم متعددة يجب أن ينظر إلى ظروف الواقعة سواء من الوجهة المادية أو من الوجهة الشخصية . (١) أما من الوجهة المادية فقد عرفنا الجريمة بأنها فعل أي حركة من حركات الجسم يقصد بها إحداث تغيير في الخارج . فإذا كان الفعل واحداً فالجريمة واحدة مع ملاحظة أن وحدة الفعل مستقلة عن النتيجة ، فالأعمال قد ينتج عنه قتل عدة أشخاص ومع ذلك لا توجد غير جريمة واحدة . على أنه يجوز أن عدة أفعال تعتبر جريمة واحدة كما هو الشأن في الجريمة المستمرة (*délit continu*) وجريمة الاعتياد (*délit d'habitude*) ، وذلك لأن القانون يشترط هذا التعدد حتى تكون الجريمة في عناصرها .

(ب) وأما من الناحية الشخصية فإن وحدة القصد والتصميم قد تجمع بين الأفعال المتعددة . وهذا يحدث في حالتين : (الأولى) حالة الجريمة التي تنفذ بعدة أفعال متلاحقة (*délit collectif par l'unité du but*) كسرقة

منقولات منزل على دفعات وضرب شخص عدة ضربات . (والثانية) حالة الجريمة التي تقترن بها ظروف مشددة عنها القانون بحيث إذا أخذت هذه الظروف منفردة تكون بذاتها جرائم معاقباً عليها كالكسروالمفاتيح المصطنعة والاكره التي تصحب السرقة ، وذلك لأنه إذ كانت هذه الظروف من شأنها تسهيل جريمة أخرى فهي جزء لا يفصل عن هذه الجريمة .

٣١٠ - الشرط الثاني - ويشترط أيضاً أن لا يكون الجاني قد حكم عليه نهائياً من أجل إحدى الجرائم عند ارتكابه الجريمة الأخرى . وبذلك يختلف تعدد الجرائم عن العود ، ففي الحالتين يرتكب الشخص عدة جرائم ، ولكن العود لا يكون إلا إذا صدر حكم نهائي في الجريمة الأولى قبل ارتكاب الجريمة الثانية ، أما تعدد الجرائم فيشترط فيه أن لا يكون قد صدر حكم نهائي في الجريمة الأولى عند وقوع الجريمة الثانية . وقد يحدث أن شخصاً بعد صدور حكم نهائي ضده يرتكب عدة جرائم ، ففي هذه الحالة يجتمع العود مع تعدد الجرائم وتطبق القواعد الخاصة بهاتين الصورتين (ج ٢٠٨ و ١٧٨ و ج ١٧٨ و ١٢٠) .

٣١١ - صور التعدد - التعدد إما أن يكون حقيقياً وإما أن يكون صورياً .

(١) فيوجد التعدد الصوري أو المعنوي (concours idéal, formel ou intellectuel) إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أى اذا وقع تحت طائلة عدة نصوص قانونية . وفي الواقع لا يوجد في هذه الحالة تعدد جرائم بل يوجد تعدد نصوص أو تعدد أوصاف قانونية ، لأن الامر لا يتعلق بوقوع عدة جرائم بل بمخالفة عدة قوانين جنائية ، مثال ذلك إذا ضرب أحد آخر بقصد القتل ولم ينشأ عن الضرب إلا عجز عن الاشتغال أكثر من عشرين يوماً ، فهذا الفعل يكون في آن واحد جنائية شروع في قتل معاقباً عليها

بالمادة ٢٣٤ ع وجنحة ضرب معاقباً عليها بالمادة ٢٤١ ع . وإذا استولى شخص على مبلغ من النقود بواسطة استعمال سند دين مزور فانه يعد مرتكباً لجريمة نصب وجريمة استعمال ورقة مزورة . وإذا هنك شخص عرض طفل في الطريق العام فانه يعد مرتكباً لجريمة هنك عرض وجريمة فعل قاضع على مخل بالحياة .

(ب) ويوجد التعدد الحقيقي أو المادى (concours réel ou matériel) إذا ارتكب الجانى عدة أفعال يكون كل منها على انفراد جريمة . ويعد التعدد حقيقياً سواء أكان الجانى بالأفعال التى ارتكبها قد خالف عدة مرات نصاً قانونياً بعينه أو خالف عدة نصوص قانونية مختلفة . ففى الصورة الأولى يكون هنك تكرار (réitération) أى أن الجريمة نفسها قد تكررت وقوعها عدة مرات كالطامى الذى يحتلس جزءاً من النقود التى يسلمها له غنوده لشرء أشياء من السوق فانه يرتكب عدة جرائم خيانة أمانة متوالية يعاقب على كل منها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ويجب أن يعنى بتميز هذه الصورة عن صورة الجريمة المستمرة أو جريمة الاعتياد أو الجريمة التى تتكون من أفعال متلاحقة تجمعها وحدة التصميم والفرص ؛ والعلامة المميزة لها هى أنه فى الصورة التى نحن بصدها توجد جرائم بقدر عدد الأفعال المرتكبة .

٣١٢ - وفى صورة التعدد الحقيقي أو المادى يمكن تصور عدة حالات فقد تكون الجرائم المختلفة مرتبطة بعضها ببعض برابطة الزمن كقتل قدمت أو اقترنت به أو تلت جريمة سرقة أو جريمة حمل سلاح بدون رخصة . وقد تكون مرتبطة برابطة السببية كقتل ارتكب لتسهيل سرقة . وقد لاتكون مرتبطة برابطة ما كما إذا ارتكب شخص على التوالى جريمة سرقة ثم جريمة نصب ثم جريمة خيانة أمانة ، وهذه أبرز صورة للجرائم المتعددة . وعلى أية حال فالتعدد الحقيقي للجرائم ينتج عن وقوع عدة أفعال جنائية يرتكبها شخص واحد (جلد ٣ ن ١٧٦) .

٣١٣ - مسألة العقاب على التعدد - ينشأ عن تعدد الجرائم على اختلاف صورته مسألة خطيرة في التشريع على جانب عظيم من الدقة ، وهي مسألة توقيع العقوبات المتعددة على الجاني . والمبدأ الذي يجب أن يتخذ نبراساً يهتدى به في هذه المسألة هو أن الجاني الذي ارتكب عدة جرائم أكثر إجراماً وأشد خطراً من الذي لم يرتكب سوى جريمة واحدة . على أنه لاصعوبة في حالة العود في تعيين مركز الجاني وتحديد مسؤوليته ، فهو إذ صفى حسابه نهائياً عن الجريمة الأولى لانصاح محاكمته إلا عن الجريمة الثانية ولكنه يعاقب عليها بعقوبة أشد ، لأن الجاني بارتكابه جريمة جديدة بعد الإنذار الذي أنذر به عن الجريمة الأولى قد برهن على ميل منه للأجرام يشدد مسؤوليته . فالمود إذن له تيجتان : تعدد العقوبات الخاصة بكل جريمة وتشديد العقوبة عن الجريمة الثانية . وهذه النتيجة المزدوجة لا يمكن أن تمتد إلى مجرد تعدد الجرائم التي يرتكبها شخص واحد قبل أن يحكم عليه في واحدة منها ، نعم إن هذا التعدد ينم عن ميول سيئة ، ولكن الجاني عندما ارتكب الجريمة الثانية لم يكن أخذ درساً عن الأولى فلا يمكن تسويته بالعائد الذي يثور على القانون رغم إنذار القضاء له . فالمشرع يجب عليه إذن في صورة تعدد الجرائم أن يستبعد تطبيق النتيجة المترتبة على العود بمجتمعتين ، ولكن هل يجب عليه الأخذ بالنتيجة الأولى فيقضى بتعدد العقوبات الخاصة بكل جريمة أو الأخذ بالنتيجة الثانية فيكتفى بعقوبة واحدة ويشدها ؟

٣١٤ - طريقة الجمع وطريقة الجب - يمكن تصور طريقتين : الأولى ان يوقع على الجاني مجموع العقوبات الخاصة بكل الجرائم التي ارتكبها وتسمى طريقة الجمع أو التعدد (système du cumul) ، والثانية ان لا يوقع على الجاني سوى أشد العقوبات المقررة للجرائم المتعددة بحيث أن العقوبة الأشد تجب جميع العقوبات الأخرى وتسمى طريقة الجب (système de l'absorption) .

٣١٥ - طريقة التعداد متبعة في إنجلترا . أما طريقة الحب فمتبعة في فرنسا حيث تنص المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات الفرنسي على أنه إذا ثبت لدى محكمة الجنايات أن المتهم ارتكب عدة جنايات أو جنح فيحكم عليه بالعقوبة الأشد دون غيرها . وكل من العريقتين لها عيوبها ، فالأولى عيبها الإفراط في العقاب والثانية عيبها التفريط فيه .

نعم من الوجهة القانونية البحتة يجب أن توقع على من يرتكب عدة جرائم العقوبة المقررة لكل منها ، لأن جريمة لا يمكن أن تمحو أو تخفف عقوبة جريمة أخرى . وهذا الحل الذي يقضى به المدل تقضى به الحبيطة أيضاً ، لأن مبدأ توقيع العقوبة الأشد يؤدي إلى نتيجة يؤسف لها وهي أن من يرتكب جريمة شديدة يكون في مأمن من العقاب على كل جريمة أخف يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة والقاء القبض عليه من أجلها . ولكن ما من تشريع يستطيع أن يقرر مبدأ الجمع بين العقوبات بدون قيد ولا شرط . فهناك حالات يصطلم فيها عند التنفيذ باستحالات مادية أو أدبية . ذلك لأن العقوبات المؤبدة لا يمكن الجمع بينها وبين عقوبات مؤبدة أو مؤقتة أخرى من نوعها . وكذلك عقوبة الاعدام تجب كل العقوبات السالبة للحرية ولو كانت مؤقتة . نعم يمكن مبادياً في هذه الحالة الأخيرة تنفيذ العقوبتين على التوالي متى نفذت العقوبة السالبة للحرية أولاً ، ولكن عقوبة الاعدام التي تسبقها آلام السجن على هذه الصورة تصبح متنافية للإنسانية . وفي حالة ما إذا أمكن الجمع بين العقوبات قد يؤدي الأمر عند توقيعها إلى شدة متناهية إذ قد تعدد الجرائم حتى يبلغ مجموع عقوباتها حدا مفرطاً . فالقرامات إذا تعددت قد تستغرق ثروة المحكوم عليه وتستحيل إلى مصادرة عامة ، ولحبس إذا تعدد قد يمدى مدة حياة المحكوم عليه ويستحيل إلى عقوبة مؤبدة . على أن مثل هذه النتائج ليست لازمة لارضاء الصالح الاجتماعي ولا تقضى بها قواعد العدالة ، إذ لا يترتب على كون المسؤولية تزداد بزيادة

عدد الجرائم أن درجة زيادتها تعادل مجموع الوقائع المرتكبة ، فقد يخفف من تعددها اندفاع الجاني لارتكابها ، ويخفف منه أيضاً بطله القضاء في القبض عليه إذ ربما لو قبض على المتهم أو حكم عليه بعد أول جريمة ارتكبها لما أقدم على ارتكاب الثانية (جازو ٣ ن ١٨٠) .

٣١٦ - الطريقة المختلطة أو الوسط — أما الطريقة المثلث التي تنفق مع مقتضيات العدالة والمصلحة العامة فهي طريقة مختلطة (système mixte ou électique) ينشأ فيها باصلاح عيوب الطريقتين السابقتين بطريقة انتزاع صفتها المطلقة . ويستطيع المشرع الوصول إلى هذا القرض فيما يختص بطريقة الجمع بتقرير أن مجموع العقوبات المتعددة لا يجوز أن يتجاوز حداً معيناً . فإذا ما عين هذا الحد لا يخشى من الافراط الذي يؤدي إليه جمع العقوبات الخاصة بالجرائم المتعددة إلى ما لا نهاية . ويمكن أيضاً إصلاح التفریط الذي تؤدي إليه طريقة الجب بتغليظ العقوبة الأشد التي يحكم بها دون غيرها (جازو ٣ ن ١٨٠) .

وقد أخذت التشريعات الحديثة بهذه الطريقة المختلطة التي يطلق عليها أيضاً اسم طريقة التغليظ أو الجمع القانوني (Système de l'aggravation ou cumul Juridique) — (أنظر المواد ٧٣ إلى ٨٠ من القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠) . وهذه هي الطريقة التي اتبعها القانون المصري .

٣١٧ - تاريخ التعدد في القانون المصري — لم ينص قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ على تعدد الجرائم ، ولكن القضاء المصري كان يقضي بتعدد العقوبات . وهذا التعدد كان يحصل من غير قيود بسبب عدم النص على شيء منها في القوانين . وكان القضاء قد قرر من قبل الأحكام الواردة في المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون سنة ١٩٠٤ بشأن التعدد المعنوي . ولما وضع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ استبعد الشارع المصري نظريتي الجمع

والجنب المطلقين من كل قيد واتباع طريقاً وسطاً مثله في ذلك مثل
التشريعات الحديثة.

قرر هذا القانون مبدأ تعدد العقوبات (المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٧
و ٣٨). ولكنه وضع له استثناءات وقيداً تقر به من طريقة عدم التعدد
(المواد ٣٢ و ٣٥ و ٣٦) ونقل أحكامه إلى قانون العقوبات الحالي الصادر
سنة ١٩٣٧.

وسنشرح في الفصول الآتية القاعدة ثم استثناءاتها وقيدوها.

٣١٨ - ونلاحظ قبل ذلك أن نصوص القسم الثالث قد وضعت في
باب العقوبات لأنها تبحث في تعدد العقوبات وفي ترتيب تنفيذها وفي جها
وأنها فيما عدا المادة ٣٢ تتعلق بتنفيذ العقوبات أكثر مما تتعلق بتطبيقها .
ولذلك فإن القاضى ليس ملزماً بأن يشير إليها في حكمه (راجع تعليقات الحاقية
على المادة ٣٤ ع) . أما المادة ٣٢ ع فتتعلق بنظرية الجريمة لأنها تنص على
أنه لا توجد سوى جريمة واحدة في حالة ارتكاب فعل واحد داخل
تحت حكم عدة مواد من القانون وكذا في حالة ارتكاب عدة أفعال تنفيذاً
لقصد جنائى واحد . (جرائمون ١ ن ١٣٩) .

الفصل الثانى

قاعدة تعدد العقوبات في حالة تعدد الجرائم

٣١٩ - القاعدة - قررت المادتان ٣٣ و ٣٧ قاعدة تعدد العقوبات
في حالة تعدد الجرائم . ويقت نظر الحاقية في تعليقاتها على المادة ٣٣
الأسباب التي حدث بالشارع لمصرى إلى اتباع هذه القاعدة وعدم الأخذ
بقاعدة العقوبة الأشد تجب العقوبات الأخف ، المقررة في المادة ٣٦٥ من

قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . وقد أوردنا نص هذه التعليقات في باب تنفيذ الأحكام بالجزء الثاني من هذه الموسوعة .

٣٢٠ - تطبيق هذه القاعدة على العقوبات السالبة للحرية -
فالمادة ٣٣ ع تص على ما يأتي : « تعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى
بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ » .

فإذا ارتكب شخص ثلاث جرائم معاقب عليها بالسجن والحبس مع الشغل والحبس البسيط فيحكم عليه بثلاث عقوبات وتنفذ عليه هذه العقوبات الثلاث .

٣٢١ - ترتيب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية - وقد بينت
المادة ٣٤ ع الترتيب الذي يتبع في تنفيذ هذه العقوبات فنصت على أنه
« إذا توعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :
(أولاً) الأشغال الشاقة ، (ثانياً) السجن ، (ثالثاً) الحبس مع الشغل ،
(رابعاً) الحبس البسيط » . أى أنها تنفذ على حسب ترتيب جسامتها لا على
ترتيب صدور الحكم بها ، لأن البه في تنفيذ العقوبات الشديدة أدهى
للزجر والاصلاح اللذين هما الغرض من العقاب .

وقد جاء في تعليقات الحقانية على هذه المادة ما يأتي : « لو كان هذا النص
غير موجود لوجب ظاهراً تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند توعها على
ترتيب صدور الحكم بها لكن إذا حكم على انسان بالأشغال الشاقة أثناء
التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل نقله في الحال إلى الحبس
الذي تنفذ فيه عقوبة الأشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها
وكذلك إذا حكم على شخص بعدة عقوبات من نوع معين وبعقوبة أو أكثر
من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الأولى يتخلله تنفيذ

العقوبات الأقل شدة منها . فإذا حكم على انسان مثلاً بالسجن أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالأشغال الشاقة فلا يحسن نقله من حبه إلى حبس آخر لينفذ عليه السجن أو الحبس مادام من المحقق أنه يعود بعد ذلك إلى الحبس الأول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى . وكذلك في حالة الحكم بعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون قائمة في إلزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى بخيرين بين الشغل وعدمه .

٣٢٢ - تطبيق القاعدة على الغرامات - وتنص المادة ٣٧ ع على ما يأتي : « تعدد العقوبات بالغرامة دائماً » .

ولا يخفى من أن تعدد الغرامات قد ينشأ عنه استغراق ثروة المحكوم عليه ونحوها إلى مصادر عامة . وذلك لأن للقاضي في مواد الجنع والمخالفات الحق المطلق في تنزيل الغرامة إلى خمسة قروش ، ولا يمكن أن يؤدي تعدد الغرامات إلى نفاذ ثروة المحكوم عليه إلا إذا كان فقيراً معدماً أو في حكم المعدم أو كان غنياً ولكن فساد أخلاقه وسوء سلوكه يستوجبان عدم الاهتمام بامرءه . أما في مواد الجنايات فالقانون لم يستبق سوى الغرامات النسية وهي لا تطبق إلا في الجرائم التي استفاد منها المحكوم عليه مالياً . فإذا تجرد من الثروة التي جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا يكون جديراً بالرحمة (راجع تطبيقات الحفاية على المادة ٣٧ ع) .

٣٢٣ - تطبيق القاعدة على العقوبات التبعية والتكميلية -

تعدد العقوبات التبعية والتكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٤ ع مع العقوبات الأصلية الخاصة بالجرائم المختلفة . وقد نص القانون على ذلك ضمناً في المادة ٣٧ بالنسبة للغرامة التي لها صفة تكميلية في الجنايات ، ونص عليها صراحة في المادة ٣٨ بالنسبة لمراقبة البوليس إذ قال : « تعدد عقوبات مراقبة

البوليس ، ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين ، (أنظر جرائمولان ١ ن ٢٤٥) .

الفصل الثالث

القيود والاستثناءات لقاعدة تعدد العقوبات

٣٢٤ - بيان هذه القيود والاستثناءات - نص القانون المصري على قيود واستثناءات لقاعدة تعدد العقوبات . والغرض من هذه القيود هو كما قدمنا تخفيف العسف والتطرف للذين يؤدي اليهما التعدد المطلق . وهذا بيان هذه القيود :

(١) تطبق العقوبة الأشد في حالة التعدد الصوري وحالة الجرائم التي تربطها وحدة الغرض (المادة ٣٢) .

(٢) تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة أخرى مقيدة للحرية محكوم بها للجريمة وقعت قبل الحكم بها (المادة ٣٥) .

(٣) لا يجوز أن يزيد مجموع العقوبات المقيدة للحرية وكذا مجموع عقوبات المراقبة عن حد معين (المادتين ٣٦ و ٣٨) .

فيتضح من هذا البيان أنه في بعض الحالات لا تتعدد العقوبات (المادة ٣٢) ، وفي حالات أخرى تتعدد ولكنه تعدد مقيد (المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨) .

الفرع الأول - قيود تعدد العقوبات أو التعدد المقيد

٣٢٥ - بيان هذه القيود - وضع الشارع في المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ قيدين لقاعدة تعدد العقوبات : أولهما خاص بحالة الجمع بين الأشغال الشاقة

وعقوبة أخرى سالة للحرية، والثاني بأقصى مدة لا يجوز أن تتجاوزها العقوبات السالة والمقيدة للحرية.

٣٣٦ — هذه القيود لا تتعلق إلا بتنفيذ العقوبات — وما ينبغي ملاحظته مقدماً أنه بمقتضى نظام التعدد المقرر في القانون المصرى يجب الحكم بالعقوبات المنصوص عليها للجرائم المرتكبة ولو أنها لن تنفذ بأكملها، فيقتضى بعقوبات بقدر عدد الجرائم. وبذلك يوجد التعدد لافى الجرائم لحسب بل فى العقوبات أيضاً كما يشير إليه عنوان القسم الثالث. أما القيود الموضوعة للتعدد المطلق فتتعلق بتنفيذ العقوبات لا بتطبيقها (راجع فى هذا الذى صليقات الحفاية على المادة ٣٤ ع).

ويرتب على ذلك أن الأحكام الصادرة بالعقوبات المختلفة يمكن اعتبارها فى حالة العود، وأن العقوبات التابعة أو المكحلة للعقوبات الأصلية توقع على المحكوم عليه (جرائم لوان ١ ن ٤٤٧).

على أن الأمر يكون بخلاف ذلك فى حالة التعدد المعنوى وفى حالة اجتماع عدة جرائم تربطها وحدة الفرض، إذ يجب الحكم فى هاتين الحالتين بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد كما هو صريح نص المادة ٣٢ ع.

التقيد الأول — جب الأشغال الشاقة للسجن والحبس

٣٣٧ — بمقتضى المادة ٣٥ ع يجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية يحكم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة.

وإن وضع القاعدة الواردة فى هذه المادة هو خطوة فى طريق تطبيق القاعدة الفرنسية المتعلقة بتعدد الجرائم وهى أن العقوبة الأشد تجب بالعقوبة الأخف. فانها تقضى بأن عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها كل

عقوبة بالسجن أو الحبس محكوم بها لجريمة وقعت من قبل (تليقات الحاقية) .
ويؤيد هذا المبدأ أنه ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن
حد الاعتدال ، فان ضم عقوبات الأشغال الشاقة والسجن والحبس إلى
ما لا نهاية له قد يؤدي إلى وضع المحكوم عليه في السجن طول حياته ويجعل
العقوبات المؤقتة تستحيل في الواقع إلى عقوبات مؤبدة .

٣٢٨ - ويؤخذ من نص المادة ٣٥ ع ان الحب ليس مطلقاً
فانه لا يكون : (أولاً) إلا بمقدار مدة الأشغال الشاقة . فثلا عقوبة
أشغال شاقة لمدة ثلاث سنوات لا تجب عقوبة سجن مدتها خمس عشرة سنة
إلا بمقدار ثلاث سنوات ، ويجب أن يقضى المحكوم عليه بعد ذلك اثني عشرة
سنة سجنًا . حقيقة ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفي
الجاناب الأشد من عقوبته أى الأشغال الشاقة ينقل إلى سجن آخر قبل أن
يفرج عنه ليستوفي فيه عقوبة أقل شدة ، ولكنه قد يكون من الخطر في
العمل أن تجب تماما عقوبة أشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلاً عقوبة سجن
أطول منها مدتها خمس عشرة سنة مثلاً (تليقات الحاقية) .

٣٣٩ - وعقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها ، كل عقوبة مقيدة
للحرية . ، ويقابل العبارة الأخيرة في النسخة الفرنسية (toute autre peine
restrictive de la liberté) أى كل عقوبة أخرى مقيدة للحرية . ويراد بذلك
كل عقوبة من نوع آخر . فالأشغال الشاقة لا تجب الأشغال الشاقة ، وإنما تجب
السجن أو الحبس .

وهي لا تجب غير العقوبات المقيدة للحرية . فلا تجب الغرامة ولا العقوبات
التبعية أو التكميلية .

٣٣٠ - إذا كان المحكوم عليه بالأشغال الشاقة قد حكم عليه أيضاً بعبدة

عقوبات مقيدة للحرية فهل تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة من تلك العقوبات على حدتها وبذلك يعتمد الجب بتعدد العقوبات أو أنها تجب فقط مدة مساوية لمدتها من مجموع تلك العقوبات ؟ مثال ذلك إذا حكم على شخص بثلاث سنوات أشغال شاقة وحكم عليه أيضاً بعقوبتي سجن وحبس كل منهما لمدة ثلاث سنوات فهل تجب عقوبة الأشغال الشاقة كلا من عقوبتي السجن والحبس أو أنها لا تجب إلا ثلاث سنوات من مجموع هاتين العقوبتين ؟ يظهر أن القانون يقصد بقوله : عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها كل عقوبة أخرى مقيدة للحرية ، أنها تجب بمقدار مدتها كل ماعداها من العقوبات المقيدة للحرية سواء أ كانت عقوبات سجن أو حبس ، ولم يقصد بذلك أن يتناول الجب كل عقوبة على حدتها .

وبناء عليه أرى أن عقوبة الأشغال الشاقة تجب فقط مدة متساوية لها من مجموع العقوبات الأخرى (انظر في هذا المعنى الكتاب الموزع للنيابات الأممية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٨) .

٣٣١ - ولا تجب عقوبة الأشغال الشاقة عقوبة الحبس أو السجن إلا إذا كانت هذه العقوبة محكوماً بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة . فلا جب إذا كانت عقوبة الحبس أو السجن صادرة بشأن جريمة ارتكبت بعد الحكم بالأشغال الشاقة ، إذ لو جعلت قاعدة الجب عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة إلا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبه من الجرائم أثناء وجودهم في السجن (تعليقات المحفظة) .

٣٣٢ - ولا يهم أن يكون الحكم بالحبس أو السجن قد صدر قبل الحكم بالأشغال الشاقة أو بعده ، بل كل ما يشترط للجب أن تكون الجريمة المحكوم من أجلها بالحبس أو السجن قد وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة . فيحصل الجب متى وقعت الجريمة قبل الحكم بالأشغال الشاقة ولو لم تصدر

الحكم فيها بالحبس أو السجن إلا بعد الحكم بالأشغال الشاقة .

٣٣٣ - ولكن لا محل للجب إذا كانت عقوبة الحبس أو السجن قد نفذت قبل أن يصدر الحكم بالأشغال الشاقة ، لأن قاعدة الجب مختصة بالتنفيذ وتعلق بمسئلة ما إذا كانت العقوبات المحكوم بها ينبغي تنفيذها أم لا في حالة ما إذا اجتمع حكم بالأشغال الشاقة مع حكم أو أكثر من حكم بعقوبات أقل شدة (انظر تعليقات الحفانية) .

٣٣٤ - وقد أشارت المادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ إلى استثناء لقاعدة الجب المقررة في المادة ٣٥ ، وهو أنه إذا حكم على شخص بالحبس مع إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٢ ع ثم ارتكب بعد ذلك جناية حكم عليه من أجلها بالأشغال الشاقة فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية . وهذا الاستثناء لم ينص عليه صراحة في القانون الحالي ولكنه مستفاد من نص المادة ٥٨ منه التي تقضى بأنه يترتب على إلغاء الأمر بإيقاف التنفيذ تنفيذ العقوبة المحكوم بها . الخ .

٣٣٥ - وعقوبة الأشغال الشاقة هي التي يجب بمقدار مدتها عقوبة السجن أو الحبس ، ولكن عقوبة السجن لا يجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس لأن عقوبة السجن في هذه الواقعة كمعقوبة الحبس في التنفيذ ولو كانت تقرر قاعدة الجب في الحالة . وكانت تقضى إلى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه إن لم يحكم في المرة الثانية إلا بحبس ثلاث سنين راقية به فإن كل العقوبة الثانية تضم إلى الأولى ، (تعليقات الحفانية) .

٣٣٦ - عقوبة السجن في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام المنصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ هي كمعقوبة الأشغال الشاقة ،

فتجب كل عقوبة أخرى مقيدة الحرية إلا عقوبة الأشغال الشاقة (مادة ٥٢٤ من تعليمات النيابة) .

٣٣٧ - لا تسرى المادة ٣٥ ع إلا على الأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية. فعقوبة الأشغال الشاقة الصادرة من المحاكم العسكرية لا تجب عقوبة السجن أو الحبس الصادرة من المحاكم الأهلية ، كما أن عقوبة الأشغال الشاقة الصادرة من المحاكم الأهلية لا تجب عقوبة الحبس المحكوم بها من المحاكم العسكرية . وقد أشارت وزارة العدل في كتابها المبلغ للنيابات بمنشور النائب العمومي رقم ٧٧ سنة ١٩٢١ بأنه إذا حكم على شخص بعقوبة الأشغال الشاقة من المحاكم الأهلية وحكم عليه بالحبس من المحاكم المختلطة لجرمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة ، أو إذا حكم عليه بالأشغال الشاقة من المحاكم المختلطة وبالحبس من المحاكم الأهلية برفع الأمر لوزارة العدل لالتماس العفو عن مدة الحبس توصلًا لتطبيق نظرية الجب الواردة في المادة ٣٥ ع (انظر المادة ٥٤٧ من تعليمات النيابة) .

القيود الثاني - أقصى مدة للعقوبات المتعددة

٣٣٨ - بمقتضى المادة ٣٦ ع لا يجوز أن يتجاوز مجموع العقوبات المقيدة للحرية حداً معيناً . فقد نصت على أنه إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين .

٣٣٩ - وهذه المادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حد ، إذ لا يلزم أن العقوبات المؤقتة السالبة

للحرية تستحيل بسبب تعددها إلى عقوبة مؤبدة .
ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملاً بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات
السجن والحبس إذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة إنما هي عقوبات الحبس
أو بعضها .

والقاعدة الواردة في هذه المادة لا تنطبق إلا على تعدد الجرائم (بالمعنى
المتفق عليه عند جمهور العلماء في فرنسا) يعنى أنها لا تتعلق بالأحكام الصادرة
بعقوبة الجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى (تعليقات الحفانية) .

٣٤٠ - وبمقتضى المادة ٣٨ ع لا يجوز أن تزيد مدة مراقبة البوليس
ولو في حالة التعدد على خمس سنين .

والفرض من هذه المادة على ما جاء في التعليقات هو تقرير العمل بالمبدأ
العام الوارد في الأمر العالى الخاص بمراقبة البوليس ، وهو الذى من مقتضاه
أن الحد التقريبي لتلك المراقبة والذى إذا تعدته يكون ضرباً بمن المبتدئ والجور
هو خمس سنين (تعليقات الحفانية على المادة ٣٨ ع) .

الفرع الثانى

الاستثناءات التى بمقتضاها لا تطبق سوى العقوبة الأشد

٣٤١ - بيان هذه الاستثناءات - استثناء من قاعدة تعدد
العقوبات تطبق العقوبة الأشد دون غيرها في حالة التعدد المعنوى للجرائم
وفي حالة ارتكاب عدة جرائم تنفيذاً لقصد جنائى واحد (المادة ٣٣ ع) .
والحالة الثانية قريبة من الأولى ويعتبرها الشراح الفرنسيون صورة من صور
التعدد المعنوى (أنظر جرو ٣ ن ٩٨٤) .

٣٤٢ - تعلق هذه الاستثناءات بالتطبيق - وهذه الاستثناءات

تتعلق لا بالتنفيذ كما هو الشأن في القيود التي سبق الكلام عنها في الفرع السابق ، ولكن بتطبيق العقوبة ويجب أن يشير الحكم إلى المادة ٣٢ ع .

المبحث الأول - التعدد المعنوي للجرائم

٣٤٣ - الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٢ فقرة أولى ع -
التعدد المعنوي منصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع . ويوجد هذا التعدد على ما جاء في النص ، إذا كون الفعل جرائم متعددة ، بأن وقع تحت طائلة عدة نصوص من قانون العقوبات ، كهتك عرض طفل في الطريق العام ، والاستيلاء على مبلغ من النقود بواسطة استعمال سند دين مزور ؛ أو أحداث الفعل الواحد عدة نتائج إجرامية كما لو أطلق شخص عياراً نارياً قتل أو جرح به عدة أشخاص فانه في هذه الحالة لا يوجد إلا فعل إرادي واحد رغم النتائج المتعددة التي نتجت عنه (جرو ٣ ن ٩٨٤) .

٣٤٤ - حكمها - وحكم هذا التعدد على ما جاء في النص هو اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

٣٤٥ - الاستثناء ظاهري - والتعدد هنا لا وجود له إلا في الظاهر ، أما في الواقع فالفعل واحد والجريمة واحدة ، ولذا يطلق عليه اسم التعدد الصوري .

٣٤٦ - تطبيقات - حكم بأنه إذا أجرى حلاق عملية جراحية لمريض فهذا الفعل الواحد الذي وقع من المتهم تحققت بمحصوله مخالفة لائحة تماطى صناعة الطب بدون ترخيص ، وفي آن واحد تحققت بمحصوله جنحة الجرح الخطأ . والفعل الواحد إذا كون جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة

التي عقوبتها أشد. والحكم بها دون غيرها كما هو صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ع وإذن يجب على المتهم عقوبة الجنحة وحدها. أما توقيع عقوبتين إحداها عن الجنحة والآخرى عن المخالفة فلا يتفق مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ع. نعم إنه يمكن العمل به في غير صورة هذه الدعوى التي لم تنشأ فيها المخالفة والجنحة معاً إلا من فعل واحد بعينه، وذلك كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم إنساناً أثناء سيره أو كسائق أسرع إسرائاً زائداً فصدم إنساناً أو سار على يسار الطريق فصدم إنساناً. في مثل هذه الصور لا يمكن العقاب على المخالفة وعلى الجنحة معاً، لأن عدم حمل الرخصة سابق في الزمن على الإصابة ومثله زيادة الاسراع والسير على يسار الطريق، وليس شيء منها هي والإصابة فعلاً واحداً متعدد الأوصاف القانونية (نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ قضية رقم ٥٢ سنة أول قضائية).

وحكم بأنه إذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق الا عياراً نارياً واحداً قصد به اصابة شخص بعينه فأخطاه وأصاب آخر فليس من الجائز بعد الحكم على المتهم من أجل شروعه في قتل المجنى عليه الأول محاكمته مرة أخرى عن إصابة المجنى عليه الثاني، لأن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار أن المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف، فلا تصح مواخذته الا عن جريمة واحدة وهي الأشد عقوبة وتنتهي المسؤولية الجنائية عن الفعل وجميع نتائجه بصدد الحكم في هذه الجريمة. وكذلك يكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة (نقض ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق).

٣٤٧ - التمييز بين التعدد المعنوي والتخيير بين عدة جرائم -

ينبغي عدم الخلط بين حالة التعدد المعنوي والحالة التي يكون الفعل فيها محتملاً عدة أوصاف قانونية، أحدها فقط هو الصحيح، كما لو أطلق شخص عياراً

نارياً على آخر وقتله ، فان هذا الفعل قد يعد تبعاً للأحوال قتلاً عمداً أو قتلاً خطأ أو ضرباً أفضى إلى موت لم يقصد به القتل . ففى هذه الحالة لا يوجد تعدد فى الجرائم بل تخيير بين عدة أوصاف لجرائم تنفى كل منها الأخرى ، ويقع الشك فى معرفة أى جريمة منها ارتكبت ، ولكن متى فصل فى الأمر وتمييزت الجريمة وجب استبعاد كل الأوصاف الأخرى .

المبحث الثانى - اجتماع عدة جرائم تربطها وحدة الفرض

٣٤٨ - الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ فقرة ثانية ع - تنص المادة ٣٢ فقرة ثانية ع على الحالة التى ترتكب فيها عدة جرائم لفرض واحد فتكون مرتبطة بعضها ببعض بوحدة الفرض بحيث تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة ، كما لو اختلس صراف شيئاً من الأموال الأميرية التى فى عهده وزور فى الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه ، وكما لو ساعد أحد الأفراد متهماً على الهرب وآواه فى منزله بعد ذلك ، وكما لو زيف شخص نفوذاً وتعامل بها بعد ذلك .

٣٤٩ - حكمها - بمقتضى نص المادة ٣٢ ع فقرة ثانية د إذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

٣٥٠ - متى يوجد الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ ع فقرة ثانية هـ - إن مسألة ما إذا كانت الأفعال المستندة إلى متهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحيث يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ ع فقرة ثانية عليها هى

مسئلة تقديرية و متعلقة بموضوع الدعوى ولمحة الموضوع حق الفصل فيها نهائياً ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام رأيها لا يتنافر مع مقتضى العقل (نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٧ سنة ٤٨ ق قضية رقم ٦٦٩ سنة ٤٨ ق، وفي هذا المني نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ مع ٣ عدد ٣٢ و ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ مع ٣ عدد ٢٠ و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مع ٥ عدد ٨٦ و ١١ فبراير سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ٤٧ و ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ مع ١٦ عدد ٧٥ و ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ بحاماة ٣ عدد ١٩٥ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١٠٣ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٦٤ سنة ٤٦ ق و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١٠٥ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٨١٥ سنة ٤٦ ق و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩١٧ سنة ٤٦ ق و ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦٤٧ سنة ٤٧ ق و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٤٣ سنة ٤٧ ق و ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٥٢١ سنة ٤٧ ق و ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٧ سنة ٤٨ ق وأول مارس سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٨٥٤ سنة ٧ ق) .

٣٥١ - تطبيقات - قضت محكمة النقض والابرار المصرية قبل قانون سنة ١٩٠٤ بأنه إذا زور الموظف في ورقة أميرية بقصد الاختلاس وجب تطبيق عقوبة التزوير لأنها أشد في نظر القاء من عقوبة الاختلاس (نقض ٢١ أبريل سنة ١٩٠٠ مع ١ ص ٣٠٧) .

وأنه لا يمكن الحكم على مرتكب الاختلاس والتزوير بعقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمةين إلا إذا كان التزوير قائماً بذاته ولم يحصل بتعدد الاختلاس. فإذا أثبتت محكمة الموضوع أن المتهم اختلس بعد أن زور في دفتره وأوقعت عليه عقوبتين كان هذا خطأ في تطبيق القانون موجباً لنقض الحكم (نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ قضاء ص ٣١٠) .

وحكت أيضاً بأن التزوير واستعماله ولو أنهما جريمتان منفصلتان عن بعضهما إلا أنه يعاقب عليهما بعقوبة واحدة متى كان مرتكبهما شخصاً واحداً،

لأن الجريمتين المذكورتين يعتبران في هذه الحالة تنفيذاً متتابعاً لتصميم جنائي واحد صار تحضيره أولاً بفعل التزوير ثم نفذ بواسطة الاستعمال (عن ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ مج ١ ص ٢١٥ و ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ١٧٨) . وكانت محكمة الاستئناف قد حكمت بمثل ذلك ، لأن استعمال الورقة المزورة بواسطة من زورها ليس إلا تكميلاً لقصد وهو الوصول إلى الغرض الذي من أجله ارتكب التزوير ، فيعتبر حينئذ فعل التزوير واستعماله تنفيذاً متتابعاً لقصد جنائي واحد صار تحضيره أولاً بفعل التزوير ثم نفذ ثانياً بواسطة الاستعمال فلا يحكم في هذه الحالة إلا بعقوبة واحدة (استئناف مصر ٨ مايو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ١٦٦) .

وحكمت أيضاً محكمة الاستئناف بأنه متى تداخلت أفعال جنائية في بعضها وأدت كلها إلى غاية واحدة ولم يكن الباعث على ارتكابها إلا الوصول إلى هذه الغاية وحدها وجب أن لا تعدد العقوبة بتعددتها وأن لا يعاقب عليها إلا بعقوبة واحدة . وعلى ذلك إذا ارتكب شخص تزويراً في سند عرقي وتزويراً في ورقة رسمية ليتوصل بواسطة المضاهاة عليها إلى إثبات صحة السند العرقي عوقب بعقوبة الجريمة الأشد (استئناف مصر ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ٢١) .

٣٥٢ — وحكم بعد قانون سنة ١٩٠٤ طبقاً للمادة ٣٢ ع فقرة ثانية بأن استعمال الورقة المزورة هو النتيجة المقصودة من ارتكاب التزوير . فمضى كان مرتكبهما شخصاً واحداً فاهما يكونان جريمتين مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً يجعلهما في الواقع جريمة واحدة معاقباً عليها بعقوبة واحدة (نفس ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٢٧ و ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧ استئناف ٦ ص ٤٦ و ١٤ مارس سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ١٠٧) .

وإذا اختلس موظف أموالاً أميرية وارتكب تزويراً في أوراق رسمية لاخفاء الاختلاس وجب اعتبار الجريمة الأشد وهي التزوير والحكم

بعقوبتها دون غيرها (نفس ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ١١٢ و ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ مع ١٩ عدد ٣ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عمارة ٥ عدد ٢٧٨) .
 . أن اختلاس الحارس المعين على الأشياء المحجوز عليها لتلك الأشياء وتزويره مخالفة بقيمة الدين لتقديمها للمحضر يوم البيع يعتبران جريمة واحسدة طبقاً للمادة ٣٢ ع (ملط الابتدائية ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ عمارة ١ ص ١٠٦) .

وأنه اذا ارتكب المتهم تزويراً في ورقة عرفية نسب فيها الى شخص آخر أنه تنازل عن المحجر الموقع بناء على طلبه تحت يد الغير بأن وقع عليها بامضاء مز ر للشخص المذكور واشترك مع كاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في محضر تصديق أثناء تحريره المختص بوظيفته بأن أثبت فيه قبول ذلك الشخص أمام الكاتب وإقراره بالتوقيع على ورقة التنازل، وجب اعتبار أن هذه الواقعة لا تنتج إلا جريمة واحدة وهي جنابة الاشتراك في التزوير مع كاتب التصديقات وأن جريمة التزوير في الورقة العرفية لا وجود لها لأن المتهم وقع عليها بامضاء المجني عليه أمام كاتب التصديقات وكان هذا التوقيع جزءاً متمماً للجريمة التسمى أمامه باسم المجني عليه واتصال شخصيته بل هو الغرض الأساسي من اتصال تلك الشخصية فلا يجوز مع هذا تجنيب هذه الواقعة واستخلاص جنحة التزوير العرفي منها (نفس ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ قضية رقم ٢٤٣٦ سنة ٢٢ ق) .

وأن تزوير عقد بيع وتسجيله بطريق التزوير في دفتر تسليم العقود بالمحكمة المختلطة هما فعلان مرتبطان ببعضهما ويجب اعتبارهما جريمة واحدة والعقاب عليها بعقاب واحد (استئناف مصر ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع ٦ عدد ٣١) .
 وإذا سرق شخص شيئاً ثم باعه وفي أثناء ذلك جاء صاحب الشيء المرسوق واستعرف عليه ثم جاء شيخ الخفر ليقبض على المتهم فتعدى عليه بالضرب وجب اعتبار جرائم السرقة والنصب والتعدى على شيخ الخفر جريمة واحدة

لارتباطها ببعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذ الغاية من السرقة هي الاتضاع بالشئ المسروق (جنابات قنا ١٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ عدد ١١٣) .
 وإذا اعتدى شخص على آخر بالضرب وبعد أن أبلغ الحادث للجهة المختصة قدم في حقه بلاغا يتهمه فيه بالسرقة رامياً بذلك إلى الدفاع عن نفسه في تهمة الضرب، فإن الضرب والبلاغ الكاذب جريمتان مرتبطتان ببعضهما ويجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما (الميزة الجزئية ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عمارة ١ عدد ٨٠) .

وإذا قدم شخص بلاغاً كاذباً ترتب عليه رفع الدعوى على المبلغ ضده ثم شهد عليه زوراً بما يؤيد بلاغه فإن البلاغ الكاذب وشهادة الزور جريمتان مرتبطتان ببعضهما (بيت غمر الجزئية ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عمارة ٢ عدد ٩٣) .
 وإذا ارتكب ضابط نقطة البوليس جنابة تعذيب وحبس وجنحة ضرب واستعمال قسوة وفعل ذلك لغرض واحد هو الاساءة إلى أهالي الجهة التي عين ضابطاً لها وجب اعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجنابة (نفس ١٥ يولية سنة ١٩٢٦ قضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٢٦ ق ١) .

وإذا قذف شخص في حق كنية المحكمة الجوزية بأن حرر عدة شكاوى أرسلها إلى رؤسائهم وأسند إليهم فيها وقائع أخلاقية شائنة وألصق بهم وقائع مكذوبة كاتجارهم بالتخدرات وعلاقاتهم بأحدى النساء . وسب علناً كنية المحكمة المذكورة بأن حرر عدة شكاوى أرسلها إلى رؤسائهم ونسب إليهم فيها أنهم لا يراعون النعمة والصدق في أعمالهم وأنهم مرتشون ومن مدعي الحر وأنهم من عائلات وضيعة ، وقذف في حق قاضي المحكمة بأن حرر عدة شكاوى أرسلها إلى وزير العدل وأسند له فيها أنه لم يراع الانصاف والحق في تصرفه في الشكاوى المقدمة عند الكنية لتواطئه معهم فإن هذه الجرائم تكون جريمة واحدة نظراً لارتباطها ببعضها ارتباطاً لا يمكن تجزئته ويطبق

عليها حكم المادة ٢٢ فقرة ثانية ع (نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٨٢ سنة ٨ ق) .

وإذا تعدى متهم على قاضي المحكمة بالقول والاشارة والضرب عقب صدور الحكم عليه عما وقع منه جريمة واحدة لا يجوز تجزئتها لحدوثه في وقت واحد ولغرض واحد (استئناف مصر ٢٣ يولية سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ٣١٩) .

وقررت لجنة المراقبة القضائية أن من يهدم حائطاً مملوكاً لغيره ويسرق أنقاضه يرتكب جريمتي إتلاف وسرقة مرتبطتين ببعضهما (لجنة المراقبة ٧ أبريل سنة ١٩٠٠ رقم ٢٢) .

وأن من يوجد ليلاً في الطريق العام بحالة سكر بين ويحدث غاغة يعتبر مرتكباً لجريمتين تكونان مجموعاً لا يقبل التجزئة طبقاً للسادة ٣٢ ع (لجنة المراقبة ١٩١٧ ن ١٣٩) .

٣٥٣ - ولكن حكم بأنه إذا عوقب متهم لتزويره سنداً وقع عليه بختم أيه بدون علمه ثم ظهر أنه زور سنداً آخر مثله فيعاقب عقاباً آخر مالم يثبت أن التزويرين وقعا لغرض واحد وأنها مرتبطتان ارتباطاً غير قابل لتجزئة (استئناف مصر ١٤ يولية سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ٣١٦) .

وأن تزوير عدة حوالات بريد في أما كن مختلفة وعلى أشخاص مختلفين يكون جرائم متعددة والقاضي غير ملزم باعتبارها جريمة واحدة (نقض ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ استقلال ٦ ص ٧٦) .

وأنه إذا هتك المتهم عرض انسان وضرب آخر كان مرتكباً لواقعتين منفصلتين عن بعضهما وقابلتين للانقسام (نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٥ ص ١٦) .

وأنه إذا أحرز شخص حشيشاً كان مرتكباً لجنحة عمقضي الامر العالي .

الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ . فإذا أحرق فوق ذلك ما يجرزه أو بعضه في حله العمومي كان مرتكباً مخالفاً لإحراق الحشيش بمقتضى لائحة المحلات العمومية كمن يحرز سلاحاً بلا رخصة ثم يطلقه في وسط المساكن فإنه يكون مرتكباً لجريمتين ويمكن قانوناً تطبيق عقوبة منفردة عن كل من الاحراز والاحراق (نفس ٣٠ يولية سنة ١٩١٧ مع ١٩ ص ١٤) .

وأنه إذا حكم بالعقوبة على صراف من أجل اختلاس ارتكبه بين مارس ومايو سنة ١٩٢٦ واقرن هذا الاختلاس بتزوير ارتكبه المتهم في قسائم التحصيل فإنه لا يوجد ما يمنع من محاكته على اختلاس آخر وقع منه في فبراير سنة ١٩٢٧ وبطريقة تخالف طريقة الاختلاس الأول وفي ظروف تخالف ظروفه لأنه لا يمكن اعتبارهما جريمة واحدة . (نفس ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩١٢ سنة ٤٦ ق) .

وأنه إذا رفعت الدعوى العمومية على متهم من أجل تزيف مسكوكات وقع في يوم معين فليس له أن يطلب تأجيل القضية لنظرها مع جناية أخرى اتهم فيها بالتهمة نفسها ، لأنه ان كان هناك تزيف وقع من المتهم في تاريخ آخر فإنه يكون جريمة أخرى قائمة بذاتها ولا مانع قانوناً من العقاب عليها على حدتها (نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٠٠ سنة أول ق) .

وأنه اذا كان الضرب الذي وقع من المتهم على كل من المجنى عليهما لم يحصل في مجلس واحد بل حصل في قترات مختلفة فيكون الحكم قد أصاب الحق في اعتبار ما وقع جريمتين مستقلتين الواحدة عن الأخرى وفي توقيع عقاب خاص على كل منهما (نفس ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٤٣ سنة ٤٧ ق) .

وأنه اذا اتهم شخص بارتكابه جريمة سرقة وبالعود للاشتباه مع سبق انذاره مشبوها وجب الحكم عليه بالمراقبة فضلاً عن العقوبة التي يستحقها عن جريمة السرقة ؛ وذلك لأن المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢٤ توجب الحكم بالمراقبة كعقوبة أصلية على من كان منذراً مشبوها وحكم عليه

بالادانة في سرقة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية من هذا القانون، وتخص المادة العاشرة منه على أن الحكم بهذه العقوبة يكون من المحكمة التي تحكم بالعقوبة في هذه الجرائم السابقة الذكر؛ وأن جرائم الاشتباه الميئة بالمادة التاسعة المذكورة تقوم كلها على سبق إنذار المشبوه وعلى فعل مادي هو الحكم بادانة المنتذر إذا ارتكب جريمة من الجرائم الميئة بالفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية من قانون التشرد والاشتباه ومن قصد جنائي متزع من إقدامه على العود للاشتباه بارتكابه هذه الجريمة رغم سبق إنذاره مشبوهاً؛ وأنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لاتزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارهما فعلاً واحداً يمكن وصفه قانوناً بوصف قانوني واحد (كحالة منك عرض انسان بالقوة في الطريق العام) أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة (كقتل اقترن بجناية أخرى) أو عدة جرائم صدرت عن غرض اجرامي واحد (كالتزوير للنصب)؛ وأن الشارع نفسه بإيجابه معاقبة المنتذر المشبوه على حالة عوده للاشتباه علاوة على الحكم عليه بالعقوبة البدنية التي استحقها على ارتكابه الجريمة الأخرى قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣١ والاكتفاء بالعقوبة البدنية الواجب توقيعها على المشبوه جزاء على تلك الجريمة الأخرى التي ارتكبا (هن ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ مج ٣١ عدد ١١٢ مجلة ١١ عدد ١٥) .

وقررت لجنة المرافعة أن جريمتي أحراز الحشيش والشروع في إرشاء عسكري البوليس الذي ضبط المتهم لا يمكن اعتبارهما كجموع غير قابل للعجزة ولا محل لتطبيق المادة ٣٢ ع عليها (لجنة المرافعة ١٩١٣ ن ٢٢٢) .

وأن من يقف مرتين في يوم واحد خارج المحل المعد للوقوف ويعطل حركة المرور بعربته يرتكب جريمتين مختلفتين ويجب الحكم عليه بعقوبة

عن كل منهما (لجنة للرابطة ١٩١١ ن ١٣٨) .

٣٥٤ - تشبيه هذه الصورة بصورة أخرى - الصورة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ مع فقرة ثانية تتضمن وجود مجموع أفعال لو أخذت عناصره منفصلة لكونت جرائم مختلفة ولكن لو نظر إليها من حيث وحدة القصد والنقض لما اعتبرت إلا واقعة واحدة.

وهي من هذه الوجهة تشبه الجريمة المقترنة بظروف مشددة ، كما تشبه الجريمة التي تكون من أفعال متلاحقة كلها داخلة تحت غرض جنائي واحد .

٣٥٥ - فالجريمة المقترنة بظروف مشددة (*délit qualifié*) تتركب من عدة أفعال بعضها يكون الجريمة والبعض الآخر ظروف مشددة لها ، ولكن المجموع يسبغ عليه القانون وصفا ما وينشئ منه جرما واحدا يكونه من عدة أفعال كلها مخالفة للقانون في ذاتها ، مثل السرقة باكرام (المادة ٣١٤ع) والسرقة بالكسر (المادة ٣١٧ فقرة ثانية) والقتل المقترن بجناية أو جنحة في الظروف المينة بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية .

٣٥٦ - وأما الجريمة التي تكون من أفعال متلاحقة كلها داخل تحت غرض جنائي واحد (*infractions collectives par l'unité du but*) أو (*infractions continuées*) فهي جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني ، وكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً لهذا الفرض لا يجوز العقاب عليه وحده بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة (تنظر ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ مج ٢٩ عدد ١٢٣) .

وهذا النوع من الجرائم يختلف عن الجرائم المستمرة وعن جرائم

الاعتیاد فی أنه ینفذ بأفعال منفصلة عن بعضها کل منها جنائی، بخلاف الجريمة المستمرة فإنها تتكون من حالة فعل أو حالة ترك مستمرة، وبخلاف جريمة الاعتیاد فإنها تتكون من أفعال لو أخذ کل منها على حدة لما كان معاقباً علیه.

البحث الثالث - الأحكام التي تجرى في حالي التعدد

المتنصوص عليهما في المادة ٣٢ ع

٣٥٧ - يتناول هذا البحث المسائل الثلاث الآتية: (١) العقوبة التي تطبق على مرتكب الجرائم المتعددة، (٢) قواعد المحاكمة على هذه الجرائم، (٣) قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً وهل يمنع من المحاكمة على نفس الواقعة بوصف آخر.

٣٥٨ - (١) العقوبة -- أما مسألة العقوبة فلا يمكن أن تكون محل شك بعد أن نص القانون في فقرتي المادة ٣٢ ع على أن الجرائم المتعددة تعتبر كلها جريمة واحدة يجب الحكم من أجلها بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم. فتعدد الجرائم على الصورتين الميئتين في هذه المادة لا يجوز بحال أن يؤدي إلى تعدد العقوبات، وإنما توقع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد. ومن هذه الوجهة تعتبر الجريمة واحدة ويجب أن يقابلها عقوبة واحدة سواء أكانت مكونة من فعل واحد أو أفعال متعددة، وسواء نشأت عن الفعل نتيجة واحدة أو نتائج متعددة من نوع واحد كاهمال تسبب عنه قتل عدة أشخاص (جلو ٣ ن ١٨٥).

وقد حكم بأنه إذا ارتكب الجاني عدة جرائم وأثبتت المحكمة بحكمها أن هذه الجرائم مرتبطة بعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد ومع ذلك أوقعت عليه من أجل كل جريمة منها عقوبة خاصة بها كان الحكم معيياً متيناً تقضه من جهة ما أوقفه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى عدا الجريمة التي

هى أشدها عقوبة وذلك وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات (نفس ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٦ سنة ١٩٣٩) .

٣٥٩ - جسامه العقوبات بعضها بالنسبة للبعض الآخر ولمعرفة العقوبة الأشد من العقوبة الأخف يجب الرجوع إلى الترتيب الذى وضعه الشارع فى المواد ١٢١ و ١١٠ و ١٢٠ من قانون العقوبات . وهذه المواد تقدر جسامه العقوبة بحسب طبيعة الجريمة وبحسب ترتيبها فى قائمة العقوبات فى آن واحد . ونتيجة ذلك : (أولاً) أن عقوبات الجنائيات تفوق بطبيعتها عقوبات الجنح جسامه ، وعقوبات الجنح تفوق عقوبات المخالفات . وعلى هذا فإذا اجتمعت جنحة ومخالفة يجب اعتبار الواقعة جنحة والحكم بالعقوبة المقررة لها . (ثانياً) أنه عند اجتماع جريمتين من نوع واحد فالعقوبة الأشد هى التى تشغل درجة أعلى فى قائمة العقوبات كما قررتها المواد ١٢١ و ١١٠ و ١٢٠ ع وعلى هذا فالأشغال الشاقة أشد من السجن والسجن أشد من الحبس والحبس أشد من الغرامة مهما بلغ مقدارها . فإذا كانت العقوبات المقررة للجرائم المتعددة من نوع واحد ومن درجة واحدة وجب الرجوع إلى الحد الأقصى لكل من هذه العقوبات . فإذا كان الحد الأقصى واحداً وجب الرجوع إلى الحد الأدنى إذا كان ثمة حد أدنى مختلف . فإذا تساوى الحدان فيرجع إلى العقوبات الإضافية كالغرامة التى تضاف فى بعض الأحيان إلى العقوبات الأخرى (جارو ٢ ن ١٩٨) .

٣٦٠ - العقوبات المتنوعة من التعدد : العقوبات الأصلية - بمقتضى المادة ٣٢ ع يجب فى حالة التعدد المعنوى للجرائم وفى حالة ارتكاب عدة جرائم تنفيذاً لقصد جنائى واحد الحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم دون غيرها . وعلى ذلك يجب استبعاد العقوبات الأصلية المقررة للجرائم الأخف .

٣٦١ - العقوبات التبعية — كذلك يجب استبعاد العقوبات التبعية بالمعنى القانوني تبعاً للعقوبة الأصلية المتعلقة بها ، لأن العقوبات التبعية تلحق المحكوم عليه كنتيجة للحكم عليه بالعقوبة الأصلية . ففي استبعدت عقوبة أصلية لأنها مندرجة في عقوبة أشد منها وجب بطريق التبعية استبعاد العقوبة التبعية المتعلقة بها (جازو ٣ ن ٩٩٩ و جرائعولان ١ ن ٤٧٥) .

٣٦٢ - حكم العقوبات التكميلية — أما العقوبات التكميلية كالغرامة والرد المضافين إلى العقوبات الأصلية في باب اختلاس الأموال الأميرية وكالعزل من وظيفة أميرية والمصادرة وإقال المحل ونشر الحكم القاضي بالعقوبة فيجب إضافتها إلى العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد التي تحمل محل العقوبة المكملة هي لها (جازو ٣ ن ٩٩٩ و جرائعولان ١ ن ٤٧٦ و ٤٧٧) . وقد جرى القضاء المصري والقضاء الفرنسي بأن الحكم على الجاني بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين المنسوبتين اليه والمرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئية يتعين معه الحكم عليه أيضاً بالعقوبات التكميلية المقررة للجريمة الأخف وسجلت ذلك محكمة النقض والإبرام المصرية في حكم جاء فيه : ان المبادئ المقررة في أحكام القضاء المصري متفقة على أنه اذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئية فيجب في هذه الحالة تطبيق المادة ٣٢ ع والحكم بالعقوبة الأصلية المقررة لأشد تلك الجرائم ثم الحكم أيضاً بالعقوبات الأخرى التبعية أو التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف . وأن الحكم بخلاف ذلك يجوز أن ينتج عنه عملياً أن من يحكم عليه لارتكاب جريمتين تكون حالته أحسن مما لو حكم عليه لارتكاب جريمة واحدة . وبناء على ذلك حكمت في جرمي تزوير في أوراق رسمية وتحصيل عوائد زيادة عن المستحق مرتبطين ببعضهما بالعقوبات التكميلية المقررة للجريمة الثانية وهي العزل والرد وغرامة مساوية للمبالغ المتحصلة

بدون وجه حق فضلا عن العقوبة الاصلية المقررة لجريمة التزوير
(نص ٨ مارس سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ عدد ١١٩) .

وقررت مثل ذلك في حكم آخر صادر في جريمتي تزوير في أوراق رسمية
واختلاس أموال أميرية إذ أبدت محكمة الموضوع فيما ذهبت اليه من القضاء
برد المبلغ المختلس ودفع غرامة مساوية له وهما العقوبتان التكميليتان لعقوبة
الاختلاس فضلا عن العقوبة الاصلية المقررة لجريمة التزوير (نص ٢٤ مارس
سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ عدد ١١٣) .

وقررت في حكم آخره أن مراد القانون بالحكم بالعقوبات المقررة لأشد
الجرائم التي يكون مجموعها غير قابل للتجزئة أن يلاحظ في المقارنة بين العقوبات
أنواعها الاصلية المبينة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات ، فلا
يدخل في هذه المقارنة العقوبات الاضافية كالغرامة المضافة الى العقوبات
الاصلية في باب اختلاس الأموال الاميرية وكرد المبالغ المختلسة والعقوبات
التبعية كالحرمان من الحقوق والعزل والمراقبة والمصادرة ، فان هذه العقوبات
رتبها الشارع على بعض الجرائم لما لها من الطبيعة الخاصة التي تقتضى وقاية
الناس من شرها وتعويض الضرر المدنى الذي حصل لمن وقعت عليه الجريمة ،
فجميع هذه العقوبات يجب أن يقضى بها مع أشد العقوبات الاصلية في حالة
ارتكاب عدة جرائم لفرض واحد وأن القول بغير ذلك يترتب عليه نتائج
سيئة ومخالفة لمراد القانون . فقد يرتكب الموظف جريمتي الاختلاس
والتزوير ويكون المبلغ الذي اختلسه جسما ضاراً بخزانة الدولة ضرراً بليفاً
ومحصلا له الرفاهية ورغد العيش ، ومع ذلك لا يحكم عليه في مثل هذه الحالة
الا بالعقوبة الواردة في باب التزوير ، وقد تكون العقوبة خفيفة حسب
الظروف على مقتضى نظرية المحكمة وتبقى الحكومة عاجزة عن الحصول على
المبلغ الذي اختلسه لرفض المحكمة الحكم به بعد طلبه ، ولا يحكم عليه بالعزل أيضاً
فتضطر الحكومة إلى إحالته إلى مجلس التأديب مع وجود موجب العزل قائماً

أمام المحكمة، ولا يقضى أيضاً بالمصادرة ولا بنفيها من العقوبات النجبة مع أن القضاء بها من لوازم القضاء بالعقوبات الأصلية، (نص ٧ منسب

سنة ١٩٢٧ علامة ٨ عدد ٥١٢).

وقررت في حكم آخر، أن العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات نوعية (spécifiques) لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها، فهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فان تطبيقها لا ينبغي أن يجب تلك العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هي لها، بل لازال واجباً الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد. وأن قليلاً من التأمل يؤيد هذا النظر، فان المصادرة مثلاً أمور بها اتقاء لخطر الأشياء المضبوطة ولا يخطر ببال أحد أن من يحرز مادة مخدرة أو يحمل سلاحاً محرماً حمله ثم يرتكب جريمة أخرى أشد عقوبة من إحراز المخدرات أو حمل السلاح - لا يخطر ببال أحد أنه مع معاقبته بعقوبة الأشد من جرميته تسلم له المادة المخدرة أو السلاح المحرم فان ذلك يكون ضرباً من السخرية، وما ذلك إلا لأن المصادرة تقتضيها طبيعة الجريمة التي تقرر ثبوتها وإن لم تطبق عقوبتها الأصلية. كذلك الرد والغرامة المأمور بهما تكميلياً فان أساسهما في الواقع الصحيح فكرة التعويض المدني الذي لا يملك القاضي الجنائي المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية ما هو أشد من العقوبة الأصلية للجريمة التي تقتضيها. ويبان ذلك أن الشارع إنما فرض الغرامة والرد في طائفة قليلة من الجرائم كلها يرجع إلى عبث الموظفين بأموال الحكومة (المواد ٩٧ إلى ١٠١ و ١٠٩ و ١١٤ إلى ١١٦) أو إلى عبثهم بواجب وظيفتهم (مادة ٩٣). فالرد المأمور به في تلك المواد ليس شيئاً آخر سوى إعادة مال الحكومة إليها، وهذا حق طبيعي أساسي واجب إحقاقه حتى بدون أن ينص عليه قانون العقوبات. والغرامة المأمور بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض

للحكومة عن إجرام موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء . وكل ما في الأمر أن هذا التعويض قدره القانون وقاسه قصداً على مقدار مال الحكومة المختلس أو المال المرشوبه ليكون أبلغ في نكبة الموظف في شره النفس الذي ظهر به . ولقد رأى الشارع من باب الاختصار في الاجراءات أن لا ضرورة لدخول الحكومة مدعية بحق مدني بسبب هذا التعويض بشقيه من غرامة ورد وأن يكلف القاضي بالحكم بهما من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى العمومية بطريقها القانوني وتثبت لديه إدانة المتهم . ومادامت فكرة التعويض المدني هي الأساس في تلك العقوبة التكميلية وجب كما استلقتها الحكم بها دائماً وفي كل الأحوال (قض ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٣٩ سنة ٤٦ ق) .

ويلاحظ أن محكمة النقض أخطأت فيما ذهبت اليه في هذا الحكم من أن الغرامة المأمور بها في باب اختلاس الأموال الاميرية هي تعويض للحكومة عن إجرام موظفيها ، لأن القصد من الغرامة العقاب لا التعويض ، وقد أمر بها المشرع في هذا الباب لما رآه من أنها أفضل وسيلة للعقاب على جرائم اختلاس الأموال الاميرية ومنع تكرارها .

٣٦٣ - (٢) المحاكمة — إن ما قضى به القانون في المادة ٣٢ ع فيما يتعلق بالعقوبة يمل بما يجب اتباعه فيما يتعلق بالاختصاص والمحاكمة . فانه يبنى على اعتبار الجرائم المتعددة جريمة واحدة مركبة في الجريمة الأشد عقوبة أن المحكمة المختصة بنظر الجريمة الأشد هي التي تختص بنظر الواقعة برمتها . فاذا كانت إحدى الجرائم الناتجة عن الفعل الواحد جنائية والاخرى جنحة كجريمة هتك عرض إنسان بالقوة في الطريق العام وجب رفع الدعوى إلى محكمة الجنائيات . وإذا ارتكب عدة جرائم تنفيذاً لقصد جنائي واحد وكانت إحداها جنائية والاخرى جنحاً وجب رفع الدعوى بكل هذه الجرائم إلى محكمة الجنائيات وهي تقدر الحادث في مجموعه وتراعى تعدد

الجرائم في تقدير العقوبة (جلو ٢٧٥ ن ١٨٦ وجرائع ١٨٦ ن ١٨٦) وأحد بك صفوت
س ٢٨٠ (٢٨٠) .

٣٦٤- وعلى المحكمة المختصة بنظر الجريمة الأشد أن تفصل في هذه الجرائم كلها وأن لا تقصر النظر على جريمة دون أخرى. فإذا رأت أنها ثابتة وأنها مرتبطة بعضها ببعض بحيث تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة وجب أن تحكم فيها بعقوبة واحدة هي العقوبة المقررة للجريمة الأشد وأن تشير في حكمها إلى المادة المنطبقة على كل جريمة منها مع الإشارة أيضاً إلى المادة ٣٢ ع.

وقد حكم بأن تطبيق المادة ٣٢ ع ليس الفرض منه سوى اعتبار الجرائم المقررة جريمة واحدة لما بينها من الارتباط ، إلا أن الأساس في ذلك أن ترى محكمة الموضوع ثبوت تلك الجرائم كلها قبل المتهم ، فإذا رأت ذلك فلا يقبل من المتهم القول بأن مراعاة مصلحته تقتضي قصر النظر على جريمة منها لما تستلزمه من شروط غير متوفرة في الدعوى حسب زعمه إذ القول بذلك يصح إيدأؤه لطلب البراءة من هذه التهمة وحدها دون مساس بغيرها من الجرائم (نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٨٣ سنة ١٩٣٨) .

وحكم بأنه إذا وقعت مخالفة ما لأحكام لائحة خصوصية لم تقرر فيها عقوبة خاصة على ما يقع من المخالفات لأحكامها فإنه يجب أن يشار في الحكم الصادر بالعقوبة على تلك المخالفة إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ ع التي شرعت لهذه الحالة (المادة ٣٩٥ من القانون الحالي) ، فإذا أغفلت الإشارة إليها كان الحكم معيباً لحلوله من المادة التي أوقعت العقوبة بموجبها. فإذا وقعت من المخالف جريمة أخرى مرتبطة بتلك المخالفة ورأت المحكمة أخذاً بأحكام المادة ٣٢ ع توقيع العقوبة الأشد عليه وجب أن يشار في الحكم أيضاً إلى المادة التي طبقها عن الجريمة الأخرى هي المادة ٣٢ وإلا كان معيباً (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١١١٦ سنة ١٩٢٨ ق) .

٣٦٥- والحكم القاضي بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد هو حكم

بالعقاب عن هذه الجريمة وعن سائر الجرائم المرتبطة بها لأن الجرائم الأخف تفقد ذاتيتها وتندمج في الجريمة الأشد وتصبح كلها كتلة واحدة. سواء قبلها يتعلق بالعقوبة أو بإجراءات المحاكمة أو بالتقدم.

وقد حكم بأنه إذا حوكم متهم (وهو ضابط بوليس) غنياً عن تهنتين إحداهما جناية تعذيب وحبس والأخرى جنحة ضرب واستعمال قسوة، وأثبت الحكم الغيابي أن الجريمتين وقعتا من المتهم لغرض واحد وأنهما مرتبطتان إحداهما بالأخرى بحيث لا تقبلان التجزئة، وقضى على المتهم غنياً بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع، فإن جريمة الجنحة المذكورة لا مود لها استقلال ذاتي بل هي تندمج في الجناية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب، وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الأحكام والجزاءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه. ولا يجوز في هذه الصيرة للتهم أن يتمسك بقيام حقه في المعارضة ويتمسك بسقوط الجنحة طبقاً لمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة، لأن محل تطبيق هذه المادة هو عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجناية لمحكمة الجنايات أي عند عدم تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات (نقض ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٣٦).

٣٣٦ — على أن القول بعدم تجزئة الدعوى لا يمنع من رفعها بأحدى الجرائم دون الأخرى خصوصاً إذا تعدت إقامة الدعوى عن الجريمة الأخرى لتعلق ذلك برضاء صاحب الشأن أو لسقوط الحق فيها لسبب من الأسباب الموجبة لذلك. فإذا ارتكب شخص جريمة الزنا مع امرأة متزوجة في الطريق العام ولم يقبل الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته جاز رفع الدعوى عن جريمة الفهمل الفاضح العلني (جارسون مادة ٣٣٦ ن ٤٩)

وإذا صدر عفو شامل عن إحدى الجرائم أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضي المدة جاز رفع الدعوى عن الجرائم الأخرى (٠ أحد بك صفوت ص ٢٥٦) .

٣٣٧ - (٣) الشيء المحكوم فيه - إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وصدر فيها حكم نهائي بالبراءة فلا يجوز رفع الدعوى ثانية عن الواقعة ذاتها بوصف آخر (قض ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ قضية رقم ١٦٢٥ سنة ٤٤ ق) ، لأن الدعوى إنما ترفع للمحكمة بفعل معين لا بوصف معين والمحكمة تتقيد بالفعل المرفوع به الدعوى لا بالوصف القانوني الموصوف به في قرار الاحالة أو في ورقة التكليف بالحضور ، إذ المحاكم الجنائية في مصر مختصة بالنظر في ثبوت الفعل المنسوب للتهمة وسائر أوصافه القانونية سواء ذكرت في ورقة الاتهام أم لم تذكر . فاذا رفعت الدعوى على المتهم على اعتبار أن الواقعة سرقة فبرأته المحكمة فلا يجوز رفع الدعوى عليه ثانية بحجة أن الفعل نفسه يعتبر نصباً أو خيانة أمانة (على زكي الرابي باشا ابدى . الأساسية للتحقيقات والاعترافات الجنائية الجزء الثاني طبعة ثانية ص ٥٩٦ ن ١٠٥٣ واحد بك صفوت ص ٣٤٩ ن ٢٧٧) .

لكن إذا كانت قد اقتصرت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصلية فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى . فاذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً وحكم ببراءته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفياً للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة للجريمة الاخفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة لذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلاً قدمته النيابة لها عن التهمة المذكورة

(نص ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٦٢٥ سنة ٤ ق) .

٣٦٨ — وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإن وحدة الغرض والتصميم لدى الفاعل يؤدي إلى وحدة الجريمة وبالتالي إلى وحدة العقوبة . فإذا ما صدر حكم نهائي في جريمة من هذه الجرائم فإنه يعتبر فاصلاً في مجموعها ، مانعاً من رفع الدعوى من جديد عن الجرائم الأخرى (جلول تخفيف جنابات ج ٦ ن ٢٢٧٣ ل ٢٢٧ وأحد بك صفوت م ٣٥٣ ن ٣٨٠) .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة هي الأشد عقوبة ، وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجها . وكذلك تكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة . فإذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا عياراً نارياً واحداً قصد به إصابة شخص بعينه فأخطأه وأصاب غيره لم يقتل فجاءت محكمة الجنائيات وأدانتة في تهمة شروعه في قتل من أخطأه وفي الوقت ذاته حفظت للنياحة الحق في أن تقيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه في قتل من أصيب فإنها تكون قد أخطأت لأن محاكمة المتهم عن الفعل الذي وقع منه وهو إطلاق العيار الناري بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجها (نص ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق) .

وأنه إذا رفعت الدعوى على موظف لتهمة بانه زور في إذن صرف من الحكومة المصرية بتغيير ما كان فيه من كتابة بواسطة محو بعض كلمات واستبدالها بغيرها وجعل الإذن بمبلغ ٢٨٧٥ جنماً و١٤٨ ملياً بدلا

من ١٤٨ ملياً فقط وجعل الصرف لاسمه خاصة بدلاً من الشخص الذي تحرر الأذن لصالحه واستعمل هذا الأذن الموزور بأن قدمه إلى خزينة وزارة المالية وهو يعلم بتزويره واستلم من خزينة وزارة المالية المبلغ الوارد فقصت عليه المحكمة بعقوبة واحدة عن جريمة التزوير ، فانه لا يجوز رفع الدعوى من جديد عن جريمة الاختلاس ، أولاً لأن القانون قال بوجود توقيع عقوبة واحدة ، وثانياً لأن تهمة الاختلاس قد وردت فعلاً بوصف التهمة . وليس للنيابة أن تحتج بأنها لم تكن تريد من تقديم المتهم دفعة ثانية إلى محكمة الجنايات أن يحكم عليه جنائياً بل كانت تريد توقيع العقوبات التكميلية الواردة في المادة ٩٧ ع ، لأن النيابة كان لها طريق الطعن على الحكم الأول أمام محكمة النقض لتطلب منها سد هذا النقص الذي تراه (عق ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٤٧٠ سنة ٤٠ ق) .

وأنه إذا كانت الواقعتان اللتان أسدنا إلى متهم بعينه في قضيتين قد وصفتا في الحالتين بوصف قانوني واحد ووقعتا لفرض واحد وفي ظروف متماثلة ، فذلك لا يكفي وحده لامكان الاحتجاج بالحكم الصادر في إحدى هاتين الواقعتين عند نظر الواقعة الأخرى . ذلك بأنه وإن توافرت في الواقعتين وحدة الموضوع إذ القضايا الجنائية تتحدد كلها في موضوعها وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم ، وتوافرت وحدة الأشخاص إذ المتهم واحد في القضيتين كما أن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية فيهما ، بل النيابة تعتبر هي الطرف الآخر في الخصومة حتى ولو كان المدعى المدنى هو الذي حرك الدعوى العمومية ، إلا أن وحدة السبب في الواقعتين وهي الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه لا تتأني بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المستندة إلى المتهم واحدة في الحالتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو أن تتجدد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة

وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لفرض واحد ، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص المجنى عليه فيها وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضى النظر اليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلة كلها تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني (نفس ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٢٧ سنة ٤٤) .

٣٦٩ - وقد قضت بعض المحاكم المصرية بجواز رفع الدعوى من جديد بالجريمة الأشد إذا كانت الجريمة التي حكم فيها أولاً هي الأخف مع النص في الحكم الثاني على خصم ما عبق تنفيذه من الحكم الأول (جنابات أسبوط ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ بحالة ٦ من ٨٦١ ومج ٢٧ من ١٤٠) . وأنه لا يجوز نظر الدعوى من جديد عن الجريمة الأخف إذا سبق صدور حكم في الجريمة الأشد (طلطا الاجتاثية ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ بحالة ١ من ١٠٦ وجنابات قنا ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢١ مج ٢٢ من ١٨١) .

ويرى بعض شراح القانون المصرى الأخذ بمبدأ تعدد الدعاوى استناداً إلى رأى الفقهاء وأحكام المحاكم فى فرنسا (أنظر على ذلك الرابى باشا ق. مروح القسم العام من قانون العقوبات من ١٧٧ وما بعدها والمبادئ الأساسية لتحقيقات والإجراءات الجنائية الجزء الثانى طبة ثانية من ٥٩٤ - ٥٩٦) .

غير أن الفقهاء الفرنسيين الذين يستندون إلى آرائهم متفقون على عدم إجازة تعدد الدعاوى فى أحوال التعدد المعنوى (جارو عقوبات ج ٣ ن ٩٨٥ و ٩٨٦ وتحقيق جنابات ج ٦ ن ٢٢٧٣) ، ولو أنهم يميزونه فى أحوال التعدد الحقيقى (جارو عقوبات ج ٣ ن ١٠٠٣) ، ومن المقرر فى الفقه والقضاء

الفرنسيين أن صورة الجرائم التي تربطها وحدة الغرض هي إحدى صور التعدد المعنوي الذي تلزم عنه وحدة العقوبة ووحدة المحاكمة (جرو ٢

ن ٩٨٤) .

ويظهر أن الخطأ الذي وقع فيه بعض الشراح وبعض المحاكم في مصر في هذا الموضوع ناتج عن اعتبارهم أن الجرائم التي تربطها وحدة الغرض هي من قبيل التعدد الحقيقي للجرائم مع أنها من قبيل التعدد المعنوي (راجع في ذلك أحمد بك صفوت ص ٢٥٣ إلى ٢٥٦ الذي يرى من عدم جواز تمدد السطوى في هذه الحالة) .

المبحث الرابع - استثناءات من حكم المادة ٣٢ ع

٣٧٠ - استثناء من حكم المادة ٣٢ ع فقرة ثانية يقضى القانون بتعدد العقوبات في حالة حرب المقبوض عليه أو المودع في السجن إذا كان الحرب مصحوباً بالقوة أو بجرمة أخرى (المادة ١٣٨ ع) .

ويقضى بتشديد عقوبة الجريمة الأشد في حالة القتل العمد الذي يقترن بجريمة أخرى في الظروف المينة في المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات . فقد نصت هذه الفقرة على أنه يحكم على مرتكب هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . أما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

الباب الرابع

في انقضاء العقوبات

De l'extinction des peines

٣٧١ — أسباب انقضاء العقوبات — تنقضى العقوبات بتنفيذها . وتنقضى أيضاً ويزول كل أثر لها بالأسباب الآتية : (١) وفاة المحكوم عليه ، (٢) العفو من العقوبة ، (٣) العفو الشامل ، (٤) إعادة الاعتبار ، (٥) التقادم .

وقد أفردنا للسبب الأخير باباً مستقلاً تحت عنوان (سقوط الدعوى والعقوبة بمضى المدة) . وسنكلم عن الأسباب الأخرى فيما يلي :

الفصل الأول

في وفاة المحكوم عليه

Du décès du condamné

٣٧٢ — ب وفاة المحكوم عليه ينتهى توقيع العقوبات البدنية (كالاعدام والعقوبات السالبة للحرية) ، كما ينتهى توقيع العقوبات التبعية والتكميلية . وإن كانت النصوص القانونية قد سككت عن هذه المسئلة إلا أن القاعدة التى بمقتضاها لا يمكن تنفيذ العقوبة بعد وفاة المحكوم عليه تنتج عن طبيعة الأمور كما تنتج عن صفة العقوبة نفسها ، إذ من المبادئ الأساسية فى العلم الجنائى أن لا تزر وازرة وذرا أخرى ، فالجرائم لا يؤخذ بمريرتها

غير جناتها والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه . وحكم هذا المبدأ أن الإجماع لا يحتمل الاستثناء في المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الاستثناء في التنفيذ وأن المرء إذا توفاه الله وأحى شخصه من الوجود وانقطع عمله من هذه الدنيا سقطت كل تكاليفه الشخصية ، فإن كان قبل الوفاة جانياً لما يحاكم أحت جريمته وإن كان محكوماً عليه سقطت عقوبته لا يرثه في هذه التكاليف أحد من أم أو أب أو صاجة أو ولد (قض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بمحاماه ١١ عدد ٣٠٠ و٥ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٨١ سنة ٤٨ ق) .

٣٧٣ — كذلك الغرامة على الرأي الراجح فإنها لا تنفذ إلا على المحكوم عليه شخصياً ولا يجوز تنفيذها بعد وفاته على ورثته (أنظر المراجع النوه عنها في جارسون مادة ٩ ن ١٠٦ وجارو عقوبات ج ٢ هامش الصفحة ٣٨٥) . ولكن القضاء الفرنسي يؤيده فريق من الشراح قد استقر على أنه متى أصبح الحكم القاضي بالغرامة نهائياً قبل وفاة المحكوم عليه تصبح الغرامة ديناً على المحكوم عليه ينتقل بالوفاة إلى ورثته ويجوز التنفيذ بها عليهم (أنظر جارو عقوبات ج ٢ ن ٦٢٩ ص ٣٨٣ ون ٦٩٥ ص ٤٩٣ وجارسون مادة ٩ ن ١٠٦) .

الفصل الثاني

في العفو من العقوبة

De la grace

٣٧٤ — تعريفه — العفو من العقوبة هو إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها بأمر ملكي (المادة ٧٤ ع) .

٣٧٥ — طبيعته — للعفو من العقوبة صفتان أساسيتان تميزانه عن

العفو الشامل: (١) فهو لا يحدث آثاراً إلا بالنسبة للمستقبل ، لأنه لا يمحو الجريمة ولا الحكم بل يبقى الحكم قائماً بما يترتب عليه من عقوبات تبعية وآثار جنائية أخرى مالم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك ، وإنما يعنى من تنفيذ العقوبة فقط بالقدر المنصوص عليه في أمر العفو . (٢) وهو أمر شخصى يمنح لفرد واحد أو أكثر لا لنوع معين من الجرائم .

٣٧٦ - مشروعيته - العفو من العقوبة ضرورة تستلزم على كل حكومة من الحكومات ، ويجب أن تدخل في النظام الجزائى للدولة كضرب من ضروب إقامة العدل بين الناس في مصلحة المحكوم عليه .

وللعفو فوائد ثلاث: (١) فيلجأ إليه لتدارك الأخطاء القضائية . نعم هو لا يعرض المحكوم عليه عن كل ما لحقه ، إذ أنه لا يمحو الحكم ولا الآثار المترتبة عليه ، ولكنه علاج سريع لأنه ينهى العقوبة في الحال وينقذ عن اتخاذ الاجراءات المطولة التي يقتضيها إعادة النظر في الحكم أمام محكمة النقض والابرار طبقاً للبادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق جنابات ، لا سيما وأن هذا الطريق غير مفتوح في كل الأحوال . (٢) ويلجأ أيضاً إلى العفو للتخفيف من صرامة العقوبة في حالات معينة وتحقيق التوازن بين العدل والرحمة . (٣) ويمكن باستعمال حق العفو استمالة حكماً تشجيع المحكوم عليه على إصلاح حاله . ولكن هذه الفائدة أصبحت محدودة من يوم أن أدخل الإفراج الشرطى والأحكام المعلق تنفيذها على شرط . ومع ذلك تبقى له هذه الفائدة سواء في الحالات التي لا يجوز فيها الإفراج الشرطى أو في الحالات التي يرى من الانصاف منح الإفراج النهائى . (جارو ٢ ن ٧٦٤ وجرانولان ٢ ن ١٢٣٨) .

٣٧٧ - من يملك حق العفو من العقوبة - العفو من العقوبة حق من حقوق ولى الأمر نص عليه الدستور في المادة ٤٣ في قوله : الملك

يفتقروا وينتج الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقباب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة . ولا يوجد نص في القوانين يلزم ولي الأمر بأخذ رأى موظف أو هيئة ما قبل استعماله حق العفو من العقوبة ، ولكن أمر العفو يصدر في العمل بناء على طلب وزير العدل . ونحن نقول بأن هذا الحق وسائر الحقوق المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الدستور هي حقوق يتولاها الملك بواسطة وزرائه تحت مسئوليتهم طبقاً للمادة ٤٨ من الدستور .

٣٧٨ - في مدى هذا الحق - لا يوجد نص قانوني يبين مدى حق العفو من العقوبة ويعرف حدوده . وفي الواقع يتعلق الأمر بمباشرة حق مطلق غير خاضع لأي شرط ولا لاية رقابة ، ولهذا السبب لم يعن القانون بتنظيمه . فيجب إذن لتحديد حدوده مراعاة موضوع العفو ونوع العقوبات والتفرقة بين العفو من العقوبة والعفو الشامل . وهذا بيان القواعد التي اصطلاح على اتباعها في استعمال حق العفو من العقوبة :

(أولاً) العفو من العقوبة يكون على ثلاثة أوجه : (١) الاعفاء من العقوبة كلها . (٢) الاعفاء من بعضها . (٣) إبدالها بعقوبة أخف منها (المادة ٧٤ ع) . ويتعين في الصورة الأخيرة مراعاة الشروط الثلاثة الآتية : ١ - إبدال عقوبة شديدة بعقوبة أخف منها كأبدال الحبس بالفراصة . ٢ - أن تكون العقوبة التي جعلها العفو بدلاً من العقوبة المحكوم بها عقوبة مقرر قانوناً . ٣ - إذا وضع شرط للعفو يجب أن لا يكون هذا الشرط من شأنه تسوية حالة المحكوم عليه .

(ثانياً) لا يجوز استعمال حق العفو من العقوبة إلا إذا أصبح الحكم نهائياً ، لأن الاتجاه إلى ولي الأمر للعفو من العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، وما دام المتهم في حالة تسمح له بالحصول من طريق القضاء على الغاء أو تعديل الحكم القاضي

عليه بالعقوبة فلا حاجة له بالعفو (جارو ٢٧٦٦ من ١٢٣٨ ونقض مصرى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١ سنة ٨ ق).
يترتب على ذلك ما يأتى :

(١) لا يجوز العفو من العقوبة المحكوم بها من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم (par contumace) لأن الحكم يبطل إذا حضر المحكوم فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ولأنه بعد سقوط العقوبة بمضى المدة لا يكون هناك محل للعفو منها .

(ب) لا يجوز أيضاً العفو من العقوبة المحكوم بها غايباً (par défaut) فى مواد الجناح مادام الحكم لم يعلن للمحكوم عليه ، لأن له حيثئذ حق المعارضة فى الحكم النيابى وإسقاط العقوبة الصادرة عليه .

(ج) لا يجوز العفو من العقوبة إلا بعد أن يكون الحكم الصادر بها غير قابل للطعن سواء بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والابرام . وقد حدث أن صدر حكم من محكمة الجنايات بمعاफी متهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنين فطعن فيه بطريق النقض والابرام ثم صدر أمر ملكى بناء على طلب وزير الحفانية بإبدال العقوبة المحكومة بها بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنين ، ولما طرح الطعن بعد ذلك على محكمة النقض قررت : « أن الالتجاء إلى ولى الأمر للعفو عن العقوبة المحكومة بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها ، فلا يكون هذا الالتجاء إلا بعد أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن سواء بالطرق العادية أو غير العادية . وأن صدور العفو عن العقوبة يخرج الأمر من يد القضاء إذ كلفة ولى الأمر هى القول الفصل الذى لا معقب له فيما سبق القضاء به ، وأنه لذلك تكون محكمة النقض غير مستطبعة المحضى فى نظر الدعوى بعد أن صدر الأمر الملكى المشار إليه فيتعين الحكم بعدم جواز الطعن ، إلى أن قالت « ولا يسع المحكمة فى هذا الصدد إلا أن

تلاحظ على وزارة الحفائية أنه ما كان يسوغ لها أن تطلب العفوقبل صيرورة الحكم غير قابل للطنن لما في ذلك من تفويت طريق من طرق الطعن على المحكوم عليه وتمطيل محكمة التقض عن أداء مهمتها . ولقد كان من المتين أن ترجىء الوزارة السير في اجراءات العفو إلى أن يفصل في الطعن المقدم من المحكوم عليه (نض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١ سنة ٨ ق ٤) .

(د) هل يجوز العفو من العقوبة في حالة إيقاف التنفيذ ؟ قال بعض الشراح إنه مادام تنفيذ العقوبة غير جائز في مدة خمس سنين فلا يجوز الاعفاء من تنفيذها في هذه المدة ، ومن ثم يكون حق التنفيذ وحق العفو معلقين على شرط واحد . وكما أن العفو من العقوبة لا يجوز قبل انقضاء مدة الايقاف لأن الحكم لا يمكن تنفيذه حيثئذ كذلك لا يجوز بعد انقضائها لأن الحكم يعتبر كأنه لم يكن (في هذا المعنى Treppoz ن ٢٠٧ و Laborde الطبعة الثانية ن ٥٢٢ و ٥٩٧ و Revue critique سنة ١٨٩٨ م ٨٧) . وقال آخرون إن الايقاف يحول دون تنفيذ عقوبة محكوم بها ، مثله في ذلك مثل الافراج الشرطى الذى يؤمر به في خلال مدة العقوبة ، ولكن هذا الحائل يمكن رفعه ، وغير مفهوم أن يحظر التنازل عن حق التنفيذ مادامت العقوبة قائمة . فكما أن العفو من العقوبة يجوز أن يؤمر به لمصلحة من أفرج عنه تحت شرط كذلك يجوز أن يؤمر به لمصلحة من حكم عليه حكماً معلقاً على شرط (جاردو ٢ ن ٧٦٦ م ٦٢٩) .

(ثالثاً) يطبق العفو من العقوبة على جميع العقوبات البدنية والسالبة للحرية والمالية ، ولكنه لا يطبق على العقوبات التبعية والتكليفية إلا بصفة استثنائية وبشرط النص عليها صراحة في أمر العفو .

٣٧٩ — فيما يترتب على العفو من العقوبة — العفو يوقف تنفيذ العقوبة ولكنه لا يمحو الحكم الصادر بها ، بل يبقى الحكم قائماً وتترتب عليه جميع الآثار التى لم ينص الأمر على سقوطها . وبناء على ذلك : (١) فالعفو من العقوبة الأصلية لا يعفى المحكوم عليه من العقوبات التبعية التى يلحقها

القانون يعمد الأحكام ، فلا يشمل إذن الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة ٢٥ ع (أنظر المادة ٧٥ ع) . وأما الحرمان من الشهادة أمام المحاكم والحجر القانوني فقد قيدتهما المادة ٢٥ ع بمدة العقوبة ، فتنقضي العقوبة بالعفو منها تعود إلى المحكوم عليه أهلية أداء الشهادة أمام المحاكم وإدارة أمواله . (ب) والعفو من العقوبة الأصلية لا يعفى المحكوم عليه من مراقبة البوليس التي يمكن أن تترتب على الحكم (المادة ٢٨ ع) . (ج) والحكم الذي يعقبه العفو من العقوبة يجوز أن يعتبر سابقة في العود . (د) والعفو من العقوبة لا يؤثر على التعويضات المحكوم بها للدعي بالحقوق المدنية ولا المصاريف المقضى بها للحكومة بل يظل الحكم بها قائماً .

على أنه يجوز أن ينص في أمر العفو على سقوط العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم كاعتباره سابقة في العود (انظر الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ والفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ ع) .

٣٨٠ — إذا صدر العفو بإبدال عقوبة الاعدام بأخف منها ولم ينص في أمر العفو على العقوبة التي محل محلها فتبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٧٥ ع فقرة أولى) .

٣٨١ — وإذا عفي عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين (المادة ٧٥ ع فقرة ثانية) .

٣٨٢ — لا يجوز للمحكوم عليه أن يرفض العفو من عقوبته ، لأنه ليس هو صاحب الحق في العقوبة ، بل السلطة العليا هي التي لها الحق في توقيعها كما أن لها الحق في العدول عنها إذا رأت أنها لا تتفق مع العدل أو المصلحة الاجتماعية (جازو ٢ ن ٧٦٨) .

الفصل الثالث

في العفو الشامل

De l'amnistie

٣٨٣ — تعريفه — العفو الشامل هو عمل من أعمال السلطة العامة. الغرض منه إسدال ستار النسيان على بعض الجرائم وبالتالي محو الدعاوى التي رفعت أو يمكن أن ترفع عنها والأحكام التي صدرت بشأنها (جرو ٧٠٠ وجرانغولان ن ١٢٤٨) .

فالعفو الشامل يحصل إما قبل الحكم وإما بعده ، وفي الحالتين يحو كل ماوقع قبله ، فيمحو الجريمة والدعوى والحكم وكل مايمكن محوه ، ولا يقف إلا عند الفعل المادى لاستحالة محوه (المراجع السابقة) .

٣٨٤ — طبيعته — للعفو الشامل صفتان يتميز بهما عن العفو من العقوبة : (١) فانه يترتب عليه محو جميع النتائج الجنائية المترتبة على الجريمة محواً ذا أثر رجعي ، (٢) وهو تدبير عام ملحوظ فيه الجرم لاشخص مرتكبه إذ لا يمنح لشخص أو أشخاص معينين بأسمائهم بل يمنح من أجل طائفة من الجرائم ارتكبت في ظروف معينة أو في فترة معينة من الزمن .

٣٨٥ — مشروعيته — حق العفو الشامل معترف بمشروعيته في كل زمان ومكان . وتبرره الفائدة التي قد تكون للهيئة الاجتماعية في إسدال ستار النسيان على بعض الحوادث ، إذ متى تحققت هذه الفائدة وزال بذلك أحد الأسباب الأساسية لحق العقاب فان هذا الحق لا يكون له محل (جرو ٧٠٦ وجرانغولان ن ١٢٥٠) .

٣٨٦ - من يمنح العفو الشامل - نصت المادة ١٥٢ من الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٣ على أن « العفو الشامل لا يكون إلا بقانون ». وعلة ذلك أن نتيجة العفو الشامل إلغاء حكم القانون فى حالة خاصة أو لزمين معين ، ومن المقرر أن القانون لا يلغى إلا بقانون مثله .

ومن قبل الدستور كان هذا الحق يخول لولى الأمر بعد أخذ رأى مجلس النظار . ويظهر أن موافقة مجلس النظار لم تكن واجبة فضلا عن أن مشروع العفو لم يكن يعرض على الجمعية التشريعية ولا على مجلس شورى القوانين فلم يكن مستكملا للصفات التشريعية للقانون ، وقد عدل الدستور هذا النص وأوجب أن يكون العفو الشامل بقانون .

٣٨٧ - من يطبقه - على أن السلطة القضائية الحق فى تأويل وتطبيق قانون العفو الشامل كما تطبق غيره من القوانين . فى حالة وقوع خلاف على مدى عفو شامل سواء من حيث الأفعال التى يطبق عليها أو من حيث الأشخاص الذين يشملهم هذا العفو يكون للمحكمة التى يطرح عليها هذا الموضوع حق الفصل فيه وأن تستأنس فى ذلك بطبيعة العفو وروحه ، ولكن هذا التأويل وهذا التطبيق هما خاصان بالموضوع المطروح ولا يعمديانه إلى غيره . (جازو ن ٧٥٨) .

٣٨٨ - فيما يترتب على العفو الشامل - يجب أن ينظر إلى آثار العفو الشامل من الوجهتين الجنائية والمدنية :

(١) فن الوجهة الجنائية تنص المادة ٧٦ فقرة أولى على أن « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الادانة » . فإذا صدر العفو الشامل قبل أن تنتهى الدعوى يحكم نهائى سقطت الدعوى العمومية ، فلا يمكن رفعها ولا السير فيها أمام المحكمة . وإذا صدر بعد الحكم

سقط هذا الحكم سقوطاً ذا أثر رجعي بكل ما يترتب عليه من آثار وما ينبت عليه من نتائج : (١) فالمحكوم عليهم بعقوبات بدنية يجب الافراج عنهم فوراً . ولا تحصل الغرامات والمصاريف المستحقة للحكومة بل يجب أن ترد إذا كانت حصلت . (ب) وتعود إلى المحكوم عليه أهليته وحقوقه التي فقدتها بسبب الحكم ، وذلك بحكم قانون العفو وبدون حاجة إلى استصدار حكم باعادة الاعتبار . (ج) ويسحب الحكم من فلم السوابق ولا يعد سابقة في حالة العود .

٣٨٩ — وسقوط الدعوى العمومية بالعفو الشامل هو من النظام العام ، بمعنى أنه يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به المتهم ، ولا يقبل من المتهم أن يتنازل عنه بحجة أنه لم يرتكب الجريمة وأنه يريد الحصول على حكم بالبراءة ، إذ أن ما يريد الحصول عليه بالحكم قد حصل عليه بالعفو الشامل (ج ٢ ن ٧٠٩)

(٢) ومن الوجهة المدنية تنص المادة ٧٦ فقرة ثانية على أن العفو الشامل لا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك . فليس للعفو الشامل أى تأثير على حقوق الشخص المضروب من الجريمة لأنه إذا كانت الجريمة قد أحت فأن الفعل الضار لازال باقياً وقد تولد عنه حق مكتسب في التعويض لمن لحقه الضرر . ويتربى على ذلك : (١) أن سقوط الدعوى العمومية بالعفو الشامل لا يمنع الشخص المضروب من رفع دعوى بطلب تعويض أمام المحكمة المدنية . (ب) أن العفو الشامل لا يمنع المحكمة الجنائية من الاستمرار في نظر الدعوى المدنية متى كانت مرفوعة أمامها بصفة قانونية عند صدور العفو . وذلك حتى ولو نص في قانون العفو الشامل على أن لأصحاب الحقوق المدنية أن يطالبوا بها أمام المحاكم المدنية ، لأن هذا النص لا يمكن أن يكون المقصود به الخروج

على القاعدة العامة المقررة في المادة ١٧٢ ت ج التي تجهز لمحكمة الجنح في حالة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية الحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ، بل كل ما في الأمر أن الشارع في ذلك القانون فرض الحالة الطبيعية العادية وهي حالة ما إذا كان انطباقه على الواقعة لا نزاع فيه وكان المجنى عليهم لم يرفعوا أمرهم للقضاء قبل صدوره — فرض الشارع تلك الحالة العادية وقرر الحكم فيها ولا يمكن أن يكون قصد أن يمنع محكمة مختصة قانوناً بالفصل في أمر مطروح لديها من قبل ولا زال التقاضي فيه سائفاً من نظره والحكم فيه وأن يعطل بذلك نصوص قانون تحقيق الجنايات (نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١٢٢ ، وفي هذا المعنى نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٩٠ سنة ٤٥ ق) . (ح) أن المدعى بالحقوق المدنية له بعد صدور العفو الشامل الحق في تنفيذ الأحكام المدنية التي حصل عليها .

٣٩١ — ولكن يجوز مراعاة للمصلحة العامة أن ينص في العفو صراحة على سقوط الدعاوى المدنية المترتبة على الجريمة (انظر العبارة الأخيرة من المادة ٧٦ ع) . ومن العدل في هذه الحالة أن تعوض الحكومة الأشخاص المضطربين من الجرائم المعفى عنها (حارو ٢ ن ٧٦١) .

٣٩٢ — وأما من الوجهة التأديبية فالقاعدة أن العفو الشامل يعيد إلى الأشخاص المدفوع عن جرائمهم كل الحقوق التي فقدوها بسبب الحكم . وبناء على هذه القاعدة الأساسية يجب التفرقة بين حالتين : (١) فإذا كان المحكوم عليه قد حرم بحكم القانون وبتأثير الحكم الجنائي الصادر ضده من القبول في وظيفة أو التحلي برتبة أو نيشان فإن العفو الشامل يعيد إليه حتماً الصفة التي فقدوها ولا عبرة بالحكم التأديبي مادام قد بنى على مجرد الإطلاع على الحكم الجنائي الذي معاه العفو . (٢) ولكن إذا رفعت على المحكوم عليه دعوى تأديبية لم يقتصر فيها عمل سلطة التأديب على مجرد تسجيل الحكم

الجنائي بل وقعت عليه العقوبة بعد بحث الواقعة من جديد فإن العفو الشامل لا يكون له تأثير على هذه العقوبة ، وذلك لأن الدعوى العمومية والدعوى التأديبية مستقلتان عن بعضهما ومختلفتان في الأساس الذي تركز عليه . كل منهما ، ولذا فإن بقاء الحكم التأديبي لا يتعارض مع زوال الحكم الجنائي في شيء ما (جرو ٢ ن ٧٦٠)

٣٩٣ — وقصارى القول أن العفو الشامل يترتب عليه زوال الصفة الجنائية للفعل ، ولذا فإنه مما يتعارض مع طبيعة العفو الشامل وضع شروط أو قيود تحد من الآثار السابق ذكرها . ولكن إذا اشتمل قانون العفو الشامل على شروط أو قيود من هذا القبيل فلا ريب أن واجب السلطات القضائية والادارية يقضى عليها باحترامها ، لأن مهمة كل منها تنحصر في تطبيق القوانين . في الدائرة التي رسمت لها (جرو ٢ ن ٧٦٢) .

الفصل الرابع

في إعادة الاعتبار

De la réhabilitation

الفرع الأول — في إعادة الاعتبار على وجه العموم

٣٩٤ — إعادة الاعتبار نظام الغرض منه محو الحكم القاضي بالادانة وكل ما ترتب عليه من وجوه انعدام الاهلية أو الحرمان من الحقوق ويمكن المحكوم عليه من استعادة مكانته في الهيئة الاجتماعية .

٣٩٥ — وقد تطور هذا النظام في التشريعات الحديثة وقطع سيره ثلاث مراحل ، كان في الأولى ادارياً وفي الثانية قضائياً وفي الثالثة قانونياً .

وقد كان رد الاعتبار في فرنسا في التشريع السابق على قانون العقوبات نوعاً من العفو من العقوبة يتوقف على إرادة ولي الأمر ؛ ثم أدخل في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٧٩١ حيث نص عليه كحق مقرر للمحكوم عليه يسمح برجوعه إلى الحالة التي أنقص منها الحكم ؛ ثم انتقل من قانون العقوبات إلى قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٨٠٨ حيث نص عليه القانون في المواد ٦١٩ إلى ٦٣٤ . وقد عدلت نصوص هذه المواد بالقانونين الصادرين في ٢٨ ابريل سنة ١٨٣٢ و ٣ يولييه سنة ١٨٥٢ تعديلاً من شأنه جعل رد الاعتبار في متناول عدد أكبر من المحكوم عليهم . لكن رد الاعتبار ظل إلى سنة ١٨٨٥ معتبراً كعمل محتلط تشترك فيه السلطان القضائية والادارية . فكانت محكمة الاستئناف التي يقيم في دائراتها طالب إعادة الاعتبار تبدى مجرد رأى على العريضة المقدمة منه ، ومتى كان هذا الرأى في مصلحته يحول الملف من النائب العام إلى وزير العدل وهذا يستصدر الأمر من رئيس الدولة . وبمقتضى قانون ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ انتقلت السلطة المخولة لرئيس الدولة الى محكمة الاستئناف ، فصارت هي التي تفصل في الطلب بعد سماع أقوال النائب العام والمحكوم عليه أو المحامى عنه (المادة ٦٢٨ ت ج ف) وصدر قانون في ١٠ مارس سنة ١٨٩٧ بجواز إعادة الاعتبار الى المحكوم عليهم الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم . وأخيراً أدخل رد الاعتبار القانوني في التشريع الفرنسى بالقانون الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٨٩٩ والمكمل في ١١ يولييه سنة ١٩٠٠ .

٣٩٦ - وكان القانون الايطالى الصادر في سنة ١٨٨٩ يتبع في رد الاعتبار الطريقتين القضائية والقانونية ، ولكن القانون الجديد الصادر في سنة ١٩٣٠ حذف رد الاعتبار القانوني واقتصر على رد الاعتبار القضائي ، فنص على شروطه وآثاره في المواد ١٧٨ إلى ١٨١ من قانون العقوبات ونظم إجراءاته في قانون تحقيق الجنايات .

٣٩٧ - وقد أدخلت إعادة الاعتبار في التشريع الجنائي المصري بالمرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١ واقتصر فيه على طريقة إعادة الاعتبار القضائي فقط .
وأرقت وزارة الحفانية بهذا القانون مذكرة إيضاحية جاء في مقدمتها ما يأتي :

« يؤدي الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة إلى الاتفاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول إلى مركز شريف لأن الحكم بالعقاب في غالب الأحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية . وليس من العدل أن يحرم شخص من أن يتبوا في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق بكل وطني صالح إذا بذل بمجهوداً جدياً ليهتدى وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة طويلة . على أن من مصلحة الهيئة الاجتماعية نفسها أن يندمج فيها المحكوم عليه الذي تاب وأصلح حاله . ولذلك قررت غالب الشرائع أحكاماً لرد اعتبار المحكوم عليهم . وتتميز إعادة الاعتبار عن العفو من العقوبة بأن إعادة الاعتبار حق للمحكوم عليه بينما العفو منحة من ولي الأمر ، ثم ان العفو يترك الحكم قائماً من حيث العود في صحيفة السوابق وأحياناً لا يشمل العقوبات التبعية بينما رد الاعتبار يمحو الحكم بالأداة وكل نتائجها في الحال والاستقبال . وكذلك تتميز إعادة الاعتبار عن العفو الشامل أيضاً . فالعفو الشامل إنما يكون في غالب الأحيان تديراً سياسياً يتخذ لفرض عام بقصد تسكين الخواطر وإسبال ذبول النسيان على بعض الحوادث وليس مكافأة شخصية على حسن سلوك المحكوم عليهم ، ويترتب عليه إيقاف تنفيذ العقوبة ومحو الحكم في الماضي والمستقبل وإيقاف إجراءات الدعوى . أما إعادة الاعتبار فتستلزم بالعكس تنفيذ العقوبة ولا تمحو الحكم بل ترفع آثاره بالنسبة للمستقبل .

وقد خلا التشريع الجنائي المصرى من النص على أحكام بشأن إعادة الاعتبار . لذلك كثيراً ما تقدم إلى وزارة الحقانية طلبات بالتماس العفو لرفع عدم الأهلية المقرر عقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب . وهذه الطلبات تخرج الوزارة فلا تستطيع في الحالة الراهنة كما لا تريد رفضها . لذلك ترى الوزارة من المناسب وضع حد لهذه الحالة بتنظيم طريقة قانونية لإعادة الاعتبار .

وفي الشرائع الحديثة يعاد الاعتبار بإحدى طريقتين إما بحكم القانون وإما بحكم القضاء . وقد اتبع أغلبها الطريقة القضائية ، فيستعاد الاعتبار بحكم من المحكمة بعد فحص حالة الطالب . وبعضها كالشريعة الفرنسية اتخذت علاوة على ذلك طريقة إعادة الاعتبار بحكم القانون بالنسبة إلى الأحكام الخفيفة ، فيكتسب حتماً بدون واسطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالمدة الطويلة إذا لم يصدر أثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد . والطريقة الأخيرة محل اعتراض لأنها تسمح لشخص حياته غير شريفة وسلوكه شائن باستعادة اعتباره مادام لم يرتكب جريمة معينة أو استطاع إخفاء ما يرتكبه من الجرائم فأظلت من العقاب . لذلك ترى وزارة الحقانية تشجيعاً للمحكوم عليهم على إصلاح حالهم ورفعاً لمستوى الأخلاق بينهم أن يقتصر الآن على إدخال إعادة الاعتبار القضائي فقط في التشريع المصرى .

٣٩٨ - على أن القانون المصرى قد طبق إعادة الاعتبار القانونى في حاله الأحكام المعلق تنفيذها على شرط . فقد نصت المادة ٥٩ - على أنه « إذا انقضت مدة الايقاف (وهى خمس سنين) ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » .

الفرع الثاني — في إعادة الاعتبار القضائي

المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١

٣٩٩ — تعريف — إعادة الاعتبار القضائي نظام يسمح لمن حكم عليه بعقوبة بالحصول بحسن سلوكه على عفو الحكم القاضي بإدائه بحكم قضائي.

٤٠٠ — من تجوز إعادة اعتباره — نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ على أنه « تجوز إعادة الاعتبار إلى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة » وهو نص عام مطلق من كل قيد . وقد أراد به الشارع أن يجعل إعادة الاعتبار حقاً لكل من حكم عليه بعقوبة لجناية أو جنحة بغض النظر عما إذا كانت هذه العقوبة قد استتبعقت فقدان الأهلية أو الحرمان من بعض الحقوق أو لم يترتب عليها شيء من ذلك . يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية من أن « الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة يؤدي إلى الانتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكائته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول إلى مركز شريف لأن الحكم بالعقاب في غالب الأحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية » .

فهذه العبارة ناطقة بنفسها بأن الشارع لم يقصر نظره على المحكوم عليهم بعقوبة ترتب عليها الحرمان من بعض الحقوق السياسية أو المدنية وإنما رعى بنظره إلى كل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة لما يؤدي إليه ذلك الحكم على وجه العموم من الانتقاص من شخصية المحكوم عليه والحيلولة بينه وبين استعادة مكائته السابقة في الهيئة الاجتماعية والوصول إلى مركز شريف ولو لم ينتقص ذلك الحكم من حقوق المحكوم عليه السياسية أو المدنية . وبناء عليه حكم بأنه يجوز إعادة الاعتبار إلى من حكم عليه بعقوبة في جريمة ضرب (جنایت مصر

٢ أكتوبر ١٩٤١ طلب رقم ١٤٧) وإلى من حكم عليه بعقوبة لتسييه في جرح آخر خطأ ولو كان الحكم صادراً بالفرامة (تمنى ٤ يناير سنة ١٩٤٢ قضية رقم ١٩٨ سنة ٢ ق) .

والمادة الأولى من قانون إعادة الاعتبار تقابل المادة ٦١٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسية وتساويها في المعنى وإن اختلفت عنها قليلا في اللفظ، ونص المادة الفرنسية مطلق كنص المادة المصرية ، وإجماع الشراح والمحاكم في فرنسا على أن إطلاق النص يفتح باب طلب إعادة الاعتبار لكل محكوم عليه لجناية أو جنحة ولو لم يترتب على حكم الادانة انعدام أهليته أو حرمانه من شيء من الحقوق بل ولو كان الحكم صادراً بالفرامة فقط (انظر جرو ٢ ن ٧٧٠) .

٤٠١ — وينتج عن إطلاق نص المادة الأولى من القانون المذكور أن إعادة الاعتبار تجوز حتى للأجانب (جرو المرجع نفسه) .

٤٠٢ — لكن لا يجوز لمن حكم عليه بعقوبة بعد رد اعتباره أن يحدد طلبه إذا لا تمنح إعادة الاعتبار إلا مرة واحدة (المادة الخامسة من القانون) . فقد رأى الشارع المصرى أنه يحسن اجتناب تكرار طلب إعادة الاعتبار من قبل أناس يدلون على عدم استقامتهم وصلاحيهم لأن إعادة الاعتبار لم توضع للمجرمين العائنين ولو أنه لا يخلو الحال من وجود أمثلة تكون العقوبة فيها عن جريمة وقعت عفواً ولا يصح اتخاذها دليلا على تحول المحكوم عليه عن جادة الاستقامة ، إنما هذه الأمثلة الشاذة لا يعتد بها القانون (المذكرة الإيضاحية) .

٤٠٣ — وقد اختلف فيما إذا كانت إعادة الاعتبار تجوز بعد وفاة المحكوم عليه . فرأت المحاكم الفرنسية ومعها بعض الشراح أنها لا تجوز ، لأن الاجراءات تقتضى حضور الطالب وسماع أقواله . ويرى البعض الآخر

أنها جائزة لذكرى المتوفى وأن القانون حين اقترح حضور الطالب في الإجراءات قد اهتم بالحالة العادية (أنظر جازو ن ٢٧٥٠ وحاش. ٤ من ٦٥٢).

٤٠٤ — شروط إعادة الاعتبار — يفتت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ الشروط الواجب توافرها للحكم بإعادة الاعتبار وهي ثلاثة : (الأول) تنفيذ العقوبة ، (الثاني) قضاء مدة الاختبار ، (الثالث) وفاء الالتزامات المالية المترتبة على الحكم .

٤٠٥ — الشرط الأول : تنفيذ العقوبة — يجب كشرط أولى لجواز الحكم بإعادة الاعتبار أن يكون المحكوم عليه قد كفر عن ذنبه . فيجب أن يكون قد استوفى عقابه أى أن يكون قد دفع الغرامة أو قضى مدة العقوبة المقيدة للحرية بأكملها .

والعفو من العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكماً ، إذ لا يعقل أن يحكموا عليه شمله عطف ولى الأمر يحرم لهذا السبب من إعادة الاعتبار (المذكرة الإيضاحية) .

ويشبه تنفيذ العقوبة سقوطها بالتقادم . وهذا الحكم أدخل في فرنسا حديثاً بقانون ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ .

٤٠٦ — الشرط الثانى : مدة الاختبار — يجب أن تنقضى مدة من الزمن قبل الحصول على إعادة الاعتبار ، وهذه المدة لازمة حتى يمكن الاستدلال بحسن سلوك المحكوم عليه على صلاح حاله .

وقد نص القانون في المادة الثانية (ثانياً) على مدتين : احدهما ثمانى سنوات بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة جنحة ، والثانية خمس عشرة سنة بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة جناية والمحكوم عليهم للعود والذين سقطت عقوبتهم بالتقادم . وعلى ذلك تكون معاملة الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم في مواد الجنج

أقصى من معاملة الذين كفروا عن جرمهم بتنفيذ العقوبة . أما في مواد الجنايات فمدة الاختبار واحدة . ولكن لا يغرب عن البال أن مدة سقوط العقوبة الجنائية عشرون سنة وأنه يجب إذن قضاء خمس وثلاثين سنة من تاريخ الحكم لتشوبها شائبة ليستطيع الذين سقطت عقوبتهم بالتقدم استعادة اعتبارهم ، وخمس وثلاثين سنة لهذا الغرض هي مدة كافية (المذكورة الإيضاحية) .

٤٠٧ — وتبتدى مدة الاختبار من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو منها أو تاريخ سقوطها بالتقدم . وفي حالة ما إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية تبتدى هذه المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة . وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط لا تبتدى المدة المذكورة إلا من تاريخ انقضاء مدة العقوبة نفسها . (المادة الثانية ثانياً) .

وينبى ملاحظة أن المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار لم تشترط تحديد مبدأ المدة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة أن تكون تلك المراقبة قد نفذت بالفعل ، بل كل ما ترى إليه هو أن المدة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار تبدأ حيث تنتهى مدة المراقبة سواء نفذت أو لم تنفذ ، وذلك لأن عدم تنفيذ العقوبة لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند احتساب مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لإعادة الاعتبار ، وقد افترض القانون نفسه حالة سقوط العقوبة بالتقدم وجعل مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لإعادة الاعتبار من تاريخ سقوط العقوبة ، ولكن نظراً إلى أن لعقوبة المراقبة حكماً خاصاً من حيث سقوطها بانقضاء مدتها طبقاً للبادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم اقتصر نص المادة الثانية المتقدم ذكرها على جعل مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لإعادة الاعتبار من اليوم الذى تنتهى

فيه مدة المراقبة أى سواء تفتت أو لم تفتت . وبما أن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته يجب حتماً بمقتضى المادة ٧٥ ع وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين فإذا أراد بعد العفو عن عقوبته رد اعتباره فإن مدة الحبس عشرة سنة الواجب اقتضاؤها لاعادة الاعتبار تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تفتت عليه . ولا يجوز إضفال حسابان مدة المراقبة بالاستناد إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، لأن الفرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهى بانقضاء مدتها ولا تتمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تقيده عن محل إقامته لسبب آخر ، وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب اقتضاؤها لاعادة الاعتبار (عصر ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢١١١ سنة ٦ ق).

٤٠٨ — الشرط الثالث : وفاء الالتزامات المالية — يجب أن يكون الطالب قد برى من جميع الالتزامات المتعلقة بالغرامات والرد والتمويض والمصاريف القضائية . والمحكمة أن تتجاوز عن هذا الشرط إذا أثبت الطالب أنه لم يكن أبداً بحال يستطيع معها الوفاء بهذه الالتزامات . وإذا كان الطالب قد صدر الحكم عليه بالتضامن فتعين المحكمة حصة الدين التى يجب عليه دفعها لى يعتبر أنه قد وفى بهذا الشرط . وفى حالة الحكم فى جريمة تقالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم بإعادة اعتباره التجارى (المادة الثانية ثالثاً) .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذا الشرط ما يأتى :، قد صيغت المادة بحيث يتسع نصها لبرائة الذمة سواء بالوفاء أو بمرور المدة الطويلة ، وفيما عدا ذلك يظهر ضرورياً أن ينص على الحالة التى تحول فيها الفاقة دون الوفاء ، فلا ينبغي لئلا هذه الحالة أن تمنع إعادة الاعتبار إذا رأيت

المحكمة من المدل منحها بشرط أن يقوم الدليل الكافي على العجز عن تنفيذ الالتزامات المالية المحكوم بها . وعلى هذا المنوال يكون من المدل أن يشترط على المتفالس أن يفي جميع ديونه قبل الحصول على إعادة اعتباره ، فيجب عليه الحصول على إعادة اعتباره التجارى طبقاً لأحكام المواد ٤٠٨ الى ٤١٩ من قانون التجارة . ومع ذلك قد يتسامل عن جواز استبقاء حكم المادة ٤١٧ من قانون التجارة الذى يمنع إعادة الاعتبار التجارى لمن أفلس بالتدليس ولمن حكم عليه لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة النخ . فهل يجوز عقلاً استبقاء هذا الحرمان فى حين أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم يستطيعون استعادة اعتبارهم من الوجهة الجنائية ؟ وفى فرنسا انتهى هذا الأمر فى شهر ديسمبر من سنة ١٩٠٣ بتعديل المادة ٦١٢ من قانون التجارة وكانت تتضمن مثل الحرمان المنصوص عليه فى المادة ٤١٧ من القانون المصرى ورفع هذا الخطر عن استعادوا اعتبارهم من الوجهة الجنائية . ولذلك فكرت الوزارة فى اقترح بتعديل المادة ٤١٧ من قانون التجارة الأهل كما جرى فى فرنسا ، ولكن لما كانت إعادة الاعتبار التجارى فى العمل نادرة أمام المحاكم المختلطة فقد رأت الوزارة إرجاء النظر فى هذا التعديل لتبحث ما إذا كان يمكن اجراؤه دفعة واحدة وبمعنى واحد فى القانونين الأهل والمختلط . وأخيراً يميز المشروع للمحكمة تحديد نصيب الطالب من المصاريف والتعويضات فى حالة الحكم عليه بالتضامن مع آخرين وذلك لأن الفرض من التضامن هو أن يتكفل بقدر الامكان وفاء المستحق للحكومة وللأفراد الذين لحقهم الضرر ، فليس من المدل من الوجهة الجنائية التشدد مع أحد المحكوم عليهم الذى يقوم بالوفاء بنصيبه بسبب امتناع الآخرين أو عجزهم عن الوفاء بما عليهم .

٤٠٩ - ما يشترط بالنسبة لمن صدرت عليه عدة أحكام -

لما كانت إعادة الاعتبار بحكم القضاء تتضمن إثبات توبة المحكوم عليه

وصلاح حاله فانه لايجوز لمن صدرت عليه عدة أحكام أن يطلب ويحصل على إعادة اعتباره من أجل حكم واحد ، بل يجب أن يتناول الطلب وتتناول الاجراءات مجموع هذه الأحكام .

وقد بينت المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ كيفية تطبيق المادة الثانية منه على هذه الحالة ، فنصت على أنه « إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم بإعادة اعتباره الا اذا تحقق بالنسبة لكل حكم منها الأول والثالث من الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويراعى في حساب المدة المنصوص عليها في الشرط الثاني اسنادها الى أحدث تلك الأحكام » .

وعلى ذلك ففي حالة الحكم للعود يجب انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ آخر حكم صدر على الطالب ولو لم يقض عليه الا بعقوبة جنحة . وعلى العكس من ذلك تكون المدة ثمانى سنوات فقط إذا كان الطالب غير عائد وقضى عليه بعقوبات جنح متعددة (المذكرة الايضاحية) .

٤١٠ - اجراءات اعادة الاعتبار - تنقسم الاجراءات إلى قسمين : قسم إعدادى معهود به الى النائب العام ، وقسم قضائى يحصل أمام محكمة الاستئناف .

القسم الاعدادى - « يقدم طلب إعادة الاعتبار بعريضة إلى النائب العموى . ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين تاريخ الحكم الصادر عليه والاما كن الى أقام فيها من ذلك الحين ، (المادة السادسة) .

ومتى تقدم الطلب يجرى النائب العموى تحقيقاً بشأنه للاستيثاق من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه . ومدة تلك الإقامة

والثبوت من سلوكه ووجائز ارتزاقه في كل مدة منها وبوجه عام يتقصى كل ما يراه لازماً من المعلومات .

ويضم نتيجة التحقيق إلى الطلب ويرفق به أيضاً : ١ - صورة الحكم الصادر على الطالب ، ٢ - شهادة سوابقه ، ٣ - تقريراً عن سلوكه في السجن (المادة السابعة) .

القسم القضائي - ومتى اجتمعت هذه الأوراق يرفع النائب العمومي الطلب إلى محكمة الاستئناف التي يقيم في دائرتها المحكوم عليه (المادتين الأولى والثامنة) .

وقد رؤى أن يبعد إلى محكمة الاستئناف بالفصل في طلبات إعادة الاعتبار حتى يكون قرارها نهائياً لا يقبل الطعن الا بطريق النقض لحطاً قانوني الأمر المستحب في مثل هذه المادة حيث يتعلق الحكم فيها بتقدير القضاء المطلق (المذكرة الإيضاحية) . وقد جرى العمل على رفع هذه الطلبات إلى دوائر الجنايات .

ويجب أن يرفع النائب العمومي الطلب إلى المحكمة في الثلاثة الشهور التالية لتقديره ويدون رأيه فيه والأسباب التي نبى عليها (المادة الثامنة) .
ويعلن النائب العمومي الطالب بالحضور قبل الجلسة بثانية أيام على الأقل (المادة نفسها)

وتفحص المحكمة الطلب وتفصل فيه في أودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية والطالب وبعد استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات التكميلية (المادة نفسها) .

وقد رؤى عقد الجلسة في أودة المشورة سواء لسماع المرافعة أو للنطق بالحكم اجتناباً للملانية التي قد ينشأها بعض الطالبين (المذكرة الإيضاحية) .

٤١١ - والأحكام التي يمكن أن تصدرها المحكمة على ثلاثة أنواع:
 (١) فلها بناء على طلب الأخصام أو من تلقاه نفسها أن تأمر باستيفاء ما تراه لازماً من المعلومات التكميلية. (ب) ولها متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة الثانية أن تحكم بإعادة اعتبار الطالب إذا رأت أن سلوكه منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه (المادة الرابعة)، وفي هذه الحالة يرسل النائب العمومي صورة من حكم إعادة الاعتبار إلى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة ليؤشر به على هامش الحكم. ويؤشر بذلك في قلم السوابق (المادة التاسعة). (ج) وللحكمة أن تحكم برفض طلب إعادة الاعتبار، فهي صاحبة الرأي الأعلى في تقدير ما إذا كان الطالب جديراً برده باعتباره إليه (المذكرة الإيضاحية).

٤١٢ - ولا يقبل الطعن في حكم المحكمة سواء من جانب النيابة أو الطالب إلا بطريق النقض لخطأ في تطبيق القانون أو في تفسيره. ويتبع في هذا الطعن الأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات (المادة ٨قرة أخيرة).

٤١٣ - آثار إعادة الاعتبار - يترتب على إعادة الاعتبار نحو الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل. وبزول ابتسداء من تاريخ الحكم بإعادة الاعتبار كل ما تترتب عليه من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق (المادة ١٠). قاعدة الاعتبار تختلف في آثارها عن العفو الشامل، لأن العفو الشامل يترتب عليه نحو الحكم في الماضي والمستقبل، أما إعادة الاعتبار فلا تمحو الحكم ولا ترفع آثاره إلا بالنسبة للمستقبل، أما في الماضي فيبقى الحكم قائماً هو وجميع الآثار التي ترتبت عليه قانوناً. كذلك تختلف إعادة الاعتبار من العفو من العقوبة، لأن العفو من العقوبة لا يمحو الحكم الصادر بها لا في الماضي ولا في المستقبل، بل يبقى الحكم قائماً

وترتب عليه جميع الآثار التي لم ينص الأمر على سقوطها ويعتبر سابقة في العود، أما إعادة الاعتبار فتتمحو الحكم وترفع آثاره في المستقبل . وبناء على ذلك : (١) لا يجوز أن يعتبر الحكم أساساً لتطبيق عقوبات العود . (٢) الالتزامات التي تعهد بها المحكوم عليه بعقوبة جنائية بغير إذن المحكمة المدنية تبقى باطلة رغم إعادة اعتباره ، ولكن يجوز له بعد الحكم بإعادة اعتباره أن يدير أمواله ويتصرف فيها كما يريد . (٣) لا يستعيد المحكوم برد اعتباره الوظائف والخدمات والرتب والنياشين التي حرّم منها حكم الادانة لمجرد صدور الحكم برد اعتباره (أنظر جازو ٢ ن ٧٧٨) .

٤١٤ - على أن القانون إذ أجاز رد الاعتبار للمحكوم عليهم بعد مدة من الزمن فإن غايته من رد الاعتبار هي محو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعو سلوكهم إلى الثقة بأنهم قوموا بأنفسهم. وقد حكم بأن ذلك لا يتعارض مع القول بأن إنذار الاشتباه ليس له أجل ينتهي فيه مفعوله وأنه إذا كان قانون رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنياً على أساس ثابت محقق وهو الأحكام التي صدرت بالادانة فإن عدم إجازة رد الاعتبار إلى من بنى إنذاره على مجرد تعدد الاتهام أو على الشهرة العامة ، لا على أحكام الادانة ، يرجع إلى نقص في قانون رد الاعتبار منها المشرع عن سده بنصوص صريحة لو تداركها لزال التفريق الذي لا مسوغ له بين فئات المشتبه فيهم (نفس ١٨ ابريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٨٥ سنة ٨ ق) .

٥١٤ - ولا تتمحو إعادة الاعتبار أثر الحكم القاضي بالادانة إلا من الوجهة الجنائية ، أما من الوجهة المدنية فإنه لا يحتاج بإعادة الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات المدنية ، (المادة ١١) .

فقد يقع أن الذين قضى لهم بتعويض مدنى بموجب الحكم القاضى بالعقوبة لم توف اليهم حقوقهم في حالة تجاوز المحكمة عن هذا الشرط طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الثانية . وقد يقع أيضاً أن الذين أصابهم ضرر ولم يدعوا بحقوق مدنية في الدعوى الجنائية يبقى لهم الحق في رفع دعوى مدنية ضد المحكوم عليه ، فلا يجوز للمحكوم باعادة اعتباره أن يدفع طلب التعويض بالحكم باعادة الاعتبار لأنه إذا تظهر من الوجهة الجنائية فلا يزال مسئولاً عن تعويض كل ضرر ترتب على خطئه (المذكرة الإيضاحية) .

الفرع الثالث - في إعادة الاعتبار القانونى

(المواد ٥٥ إلى ٥٩ ع)

٤١٦ - قد اتخذت بعض التشريعات علاوة على طريقة إعادة الاعتبار القضائى طريقة إعادة الاعتبار القانونى بالنسبة للأحكام الخفيفة ، فتكتسب حتماً بحكم القانون بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالتقادم إذا لم يصدر فى أثناء تلك المدة حكم بعقاب جديد . وقد أدخل القانون الفرنسى هذه الطريقة فى تشريعه بالقانون الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٨٩٩ والمكمل فى ١١ يولييه سنة ١٩٠٥ . أما الشارع المصرى فقد اقتصر فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ على طريقة إعادة الاعتبار القضائى .

٤١٧ - ومع ذلك فقد طبق القانون المصرى إعادة الاعتبار القانونى فى حالة الأحكام المعلق تنفيذها على شرط . فقد نصت المادة ٥٩ من قانون العقوبات على أنه : إذا انقضت مدة الإيقاف (وهى خمس سنين) ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن . وأصدر وزير العدل بما له من السلطة المخولة له

بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ قراراً بتنظيم قلم السوابق تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٣١ سوى فيه بين حالة الحكم بإعادة الاعتبار وحالة الحكم بإيقاف التنفيذ بعد مضي مدة الخمس السنوات المنصوص عليها في المادة ٥٩ ع، إذ نص على أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يشتمل الغلاف المحفوظ بقلم السوابق على أية إشارة إلى الحكم المعلق تنفيذه على شرط والذي اعتبر كأن لم يكن بانقضاء مدة الخمس السنوات المذكورة .

وقد جرى قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول طلبات إعادة الاعتبار التي تقدم لها عن أحكام معلق تنفيذها على شرط مضي على تاريخ صيرورتها نهائية مدة الخمس السنوات المقررة في المادة ٥٩ ع . وبمى قضائها على أن الحكم المعلق تنفيذه على شرط يعتبر في هذه الحالة كأن لم يكن بحكم القانون نفسه وبغير حاجة إلى صدور حكم قضائي بذلك ، وأن الأثر القانوني لذلك لا يقتصر على العقوبة التي أوقف الحكم تنفيذها بل يشمل أيضاً كافة ما يترتب على العقوبة من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق ، وأن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ نصت على أنه لا يحكم بإعادة الاعتبار إلا إذا توفرت شروط منها أن تكون العقوبة قد نفذت أو عفى عن المحكوم عليه بها أو سقطت بمضي المدة الطويلة ، وهنا يفيد أن العقوبة التي لم تنفذ لغير السببين الأخيرين كما في حالة إيقاف التنفيذ لا تجوز إعادة الاعتبار منها بحكم قضائي ، لأن إعادة الاعتبار محلها أن يكون هناك حكم قائم يراد محوه وبحوما يترتب عليه من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق كما يتضح من نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، وأنه لا مصلحة للمحكوم عليه في هذه الحالة في طلب إعادة اعتباره إذ قد تحقق له ما يطلبه بما أن الحكم الصادر عليه بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ اعتبر كأنه لم يكن و زالت آثاره وما يترتب عليه من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق ، فلا حاجة لاستصدار حكم قضائي

بإعادة الاعتبار . وفوق ذلك فإن وزير الحفانية بما له من السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٢ من القانون سالف الذكر قد أصدر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣١ قراراً سوى فيه بين الحكم بإعادة الاعتبار وبين الحكم بإيقاف التنفيذ بعد مضي الخمس سنوات المقررة في المادة ٥٩ ع ونص على أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يشمل الغلاف المحفوظ بقلم السوابق على أى إشارة إلى ذلك الحكم المعلق تنفيذه على شرط والذي اعتبر كأنه لم يكن باتقضاء مدة الخمس سنوات (محكمة جنابات مصر ٢٧ يولية سنة ١٩٣١ طلب رد الاعتبار رقم ١٣٤ القيد بجدول المحكمة رقم ٥٣ سنة ١٩٣١) .

في العود

De la récidive

النواد ٤٩ إلى ٥٤ ع (تعادل النواد ٥٦ إلى ٥٨ ع ف)

ملخص

صل الأول — عموميات . تعريف المود ١ — تميز المود عن تمدد الجرائم ٢ — المسائل التي يثيرها المود . المسئلة الأولى : الشروط التي يجب أن تنوافر في المود ٣ — هل يجب أن يكون المود علما أو خاصا ؟ ٤ — هل يجب مراعاة تكرار المود ؟ ٥ — هل يجب تنفيذ العقوبة السابقة أو سقوطها بالتقدم ؟ ٦ — المسئلة الثانية : البحث في أفضل الوسائل للمناوبة على المود ٧ — طرق مكافئة المود ٨ — تطور التصريح المصري بشأن المود . المود في قانون سنة ١٨٨٣ ، ٩ و ١٠ — المود في قانون سنة ١٩٠٤ ، ١١ إلى ١٤ — القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ، ١٥ — قانون العقوبات الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ ، ١٦

الفصل الثاني — في شروط المود . بيان هذه الشروط ١٧ — الشرط الأول : حكم سابق ١٨ إلى ٢٦ — الشرط الثاني : جريمة لاحقة للحكم الأول ٢٧ و ٢٨ — الشرط الثالث : جسامه كل من العقوبة السابقة والجريمة الجديدة ٢٩ — حالات المود الثلاث ٣٠ إلى ٣٢ — الحالة الأولى : المود من عقوبة جنائية إلى جنائية أو جنحة ٣٣ و ٣٤ — الحالة الثانية : المود من عقوبة حبس لمدة سنة أو أكثر إلى جنحة ٣٥ إلى ٤٣ — الحالة الثالثة : المود من غرامة أو حبس مدة أقل من سنة إلى جنحة مماثلة ٤٤ إلى ٥٦ — مدة المود ٥٧ .

الفصل الثالث — في آثار المود

الفرع الأول — نظرة عامة . آثار عامة ٥٨ — آثار خاصة ٥٩ — آثار المود في المخالفات ٦٠

الفرع الثاني — التخليط العام بسبب المود . درجة التشديد ٦١ — تهديمه ٦٢ — التشديد من النظام ٦٣ — التشديد اختياري للقاضي ٦٤ .

الفرع الثالث — التخليط الخاص بسبب المود التكرار الذي يقع من بعض مجرمين المتادين على الاجرام .

المبحث الأول — عموميات . النصوص الخاصة بهذا التخليط الخامس ٦٥ — تلويح

وضع هذه النصوص والفرض منها ١٧ و ٦٦ — صفات الود النصوص عليه في الوداد ٥١ إلى ٥٤ ع ٦٨ .

المبحث الثاني — التخليط النصوص عليه في المادتين ٥١ و ٥٤ ع . شروط هذا التخليط ٦٩ — العرط الأول : يجب أن يكون الجاني عائدا ٧٠ إلى ٧٢ — العرط الثاني : بشرط أن يكون العائد سبق الحكم عليه بقوتين أو ثلاث عقوبات مقبلة للحرية مدة مينة في جرائم مينة ٧٣ إلى ٧٩ — العرط الثالث : يجب أن يرتكب العائد جنحة مماثلة ٨٠ إلى ٨٢ — مدى هذا التخليط ٨٣ و ٨٤ .

المبحث الثالث — التخليط النصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٣ ع وفي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ، مصدر هذا التصريح ٨٥ — المذكرة الضمنية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ، ٨٦ — الفرض من هذا القانون ٨٧ — شروط التخليط النصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٣ ع ٨٨ إلى ٩٠ — مدى هذا التخليط ٩١ إلى ٩٣ — عدم تعيين مدة العقوبة ٩٤ — نظام الاسلاحية ٩٥ و ٩٦ — لجنة التفتيش ٩٧

المبحث الرابع — تأثير التخليط الخاص على طبيعة الجريمة ٩٨ و ٩٩

الفصل الرابع — في اثبات الود واثباته في الحكم .

الفرع الأول — في اثبات الود . على من يقع عبء الاثبات ١٠٠ .

المبحث الأول — إثبات وجود الأحكام السابقة . طرق الاثبات ١٠١ و ١٠٢ — انشاء قلم السوابق في مصر ١٠٣ — الفرض من قلم السوابق ١٠٤ — الصحيفة الأصلية . الأحكام التي تحرر عنها هذه الصحيفة ١٠٥ — البيانات التي تذكر في الصحيفة ١٠٦ — تحرير الصحيفة ١٠٧ — ارسالها إلى قلم السوابق ١٠٨ — حفظ الصحف ١٠٩ — حق سحب الصحف ١١٠ — تذكرة السوابق . فائدتها والبيانات التي تشتمل عليها ١١١ و ١١٢ — من يجوز له الحصول عليها ١١٣ — هل تقوم تذكرة السوابق دليلا على الأحكام اللينة بها ١١٤ .

المبحث الثاني — إثبات شخصية المتهم . ما يجب إثباته ١١٥ — طرق إثبات الشخصية ١١٦ — تحقيق الشخصية بالمقاسات البدنية ١١٧ — تحقيق الشخصية بصفات الأصابع ١١٨ و ١١٩ .

الفرع الثاني — في بيان الود . من اللزم بقررو وجود الود واثباته ١٢٠ إلى ١٢٦ — بيان الود ١٢٧ إلى ١٢٨ .

المراجع

جلالو طبعة ثالثة ج ٣ ص ٢٤١ وجارسون ج ١ ص ١٠٤ وبلانش طبعة ثانية ج ١ ص ١١١ وشوفو وهيل طبعة سادسة ج ١ ص ٣٢٠ وجرانغولان ج ٢ ص ٣٣ وأحمد صفوت بك ص ١٣٠ ومحمد كامل مرسى بك ص ٣٧٩ وموسوعات دالوز تحت كلمة peine ج ٣٥ ص ٦٠٩ ن ٢٤٣ .

الفصل الأول

عمومات

١ - تعريف المود - المود هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة سابقة . فهذه الحالة تتكون إذن من تكرار وقوع جرائم متماثلة أو مختلفة يرتكبها شخص واحد مع هذا الظرف الجوهرى وهو أن إحدى هذه الجرائم قد حكم فيها نهائياً قبل ارتكاب الأخرى .

٢ - تمييز المود عن تعدد الجرائم - من التعريف السابق يعرف الفرق بين المود وتعدد الجرائم . ففى الحالتين ترتكب أكثر من جريمة ، غير أنه فى حالة التمدد لا يكون قد صدر حكم قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة ، أما فى حالة المود فترتكب الجريمة الأخيرة بعد صدور حكم أو أكثر .

٣ - المسائل التى ينبرها المود - وظرف وقوع جريمة بعد صدور حكم أو عدة أحكام يثير فى التشريع مسألتين إحداهما خاصة بالمسئولية والثانية بالعقوبة .

(المسئلة الأولى) يتم المود عن إصرار من جانب الجانى على مخالفة أحكام القانون الجنائى ، ريدل فوق ذلك على عدم كفاية العقاب الأول لجزره أو إصلاحه . فالحكم الذى يعقبه ارتكاب جريمة ثانية يشير إلى إجرام خاص قائم لدى الجانى يستوجب تشديد أو تغيير عقوبة الجريمة التى ارتكبها فى حالة عود . وإذا كانت هناك سلسلة جرائم ارتكبت بعد أحكام متوالية فإن المود يجعل الجانى فى زمرة المجرمين المعتادين على الإجرام . وهذه

الحالة هي مظهر لخطر يجب على الهيئة الاجتماعية أن تتداركه بعدم تمكين العائد من العود إلى ارتكاب الجرائم .

ولا يوجد الآن من ينازع في مشروعية العقاب على العود ، ولكن النزاع لا يزال قائماً على حدود هذا العقاب أو بالأحرى على الشروط التي يجب أن تتوافر في العود حتى يكون ذا شأن في المسؤولية الجنائية .

٤ - (١) ولذلك جرى البحث فيما إذا كان نظام العود يجب أن يكون عاماً أو خاصاً . فالعود الخاص أو النسبي (la récidive spéciale ou relative) لا يوجد إلا في حالة ارتكاب فعل جنائي بعد حكم صادر في فعل آخر من نوع الأول أو على الأقل مماثل له . أما العود العام أو المطلق (la récidive générale ou absolue) فلا يراعى فيه هذا القيد بل يوجد كلما ارتكبت جريمة من الجرائم بعد حكم صادر في جريمة أخرى أيأ كان نوع كل من الجريمتين .

وجرى البحث كذلك فيما إذا كان يجب مراعاة الفترة الفاصلة بين الحكم الأول والجريمة الثانية ، فيقال إنه بعد مضي سنين معينة تزول قرينه عدم قابلية الجاني للإصلاح وإن الزمن الذي مضى قد أنساهم الحكم السابق صدوره عليه فلا يوجد ما يدعو لتشديد خالته .

ولا مشاحة أن الإجرام الخاص لدى الجاني يزداد عند ما تكون الجريمتان من نوع واحد وتكونان قد ارتكبتا في فترة قريبة . ومن ثم يجب في الأحكام القانونية للعود مراعاة هذين العنصرين .

(٢) على أن اتحاد النوع أو التشابه بين الجريمتين لا يكون ضرورياً إذا بلغت هاتان الجريمتان درجة معينة من الجسامه . والظاهر أن الأخذ بنظام العود العام فيما يتعلق بالجنايات والجنح أفضل من النظام الذي يقوم إما على تكرار الجريمة نفسها كالسرقة بعد السرقة أو القتل بعد القتل ، وإما على ارتكاب

جرائم من نوع واحد ناشئة عن أفعال واحدة أو منبثقة عن دوافع واحدة كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وكالضرب والجرح والتعدي بالقوة أو العنف وذلك لأن عادة الاجرام لا تتوقف على التماثل بين الجرائم وإنما تتوقف على دأب الجاني وإصراره على مخالفة أحكام القانون الجنائي. فإذا لم يوسع الشارع في نظام العود بحيث تدخل فيه كل الأحكام الصادرة في مواد الجنايات والجنح بعقوبات شديدة لآدى ذلك الى إفلات أشد المجرمين خطراً على الهيئة الاجتماعية .

وسنرى أن القانون المصرى أخذ بالنظامين معاً : نظام العود العام (المادة ٩٤ فقرة أولى وثانية)، ونظام العود الخاص (المادة ٩٤ فقرة ثالثة). (ب) كذلك لا يجوز للشرع خصوصاً في الجرائم غير الجسيمة إضفال الفترة التى تنقضى بين الحكم الأول والجريمة الجديدة ، إذ العود في هذه الجرائم لا يمكن أن يكون حالة مستديمة ، لأن تأثير الحكم الأول ينقضى وينمحي مع الزمن ، ولا محل للقول بأن إنذار القضاء لم يحدث أثره ، بما أن المحكوم عليه قد ظل مدة من حياته لم يرتكب فيها جريمة أخرى ، بحيث لا يمكن القول بعدمضى هذه المدة أن الجاني لا يزال دائباً على الاجرام أو أن العقاب لم يشمر فيه الثمرة المطلوبة .

وقد قرر القانون المصرى نظام العود المؤبد (la récidive perpétuelle) في حالة العود العام المنصوص عليها في المادة ٩٤ فقرة أولى ، إذ قضى بتشديد العقاب على الجريمة الثانية مهما كان الزمن الذى مضى على الحكم الأول . ولكنه قرر نظام العود المؤقت (la récidive temporaire) في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٩٤ فقرة ثانية وثالثة . وفي هذه الفقرة الأخيرة يعتبر العود خاصاً ومؤقتاً في آن واحد .

العود وتقليظ العقاب بالتدريج تبعاً لزيادته . واهتدى الباحثون إلى أن هذا النظام لا يمكن الأخذ به بصفة مطلقة لأنه يؤدي إلى غلو في العقاب وإلى تعقيد في تطبيق العقوبات ، وإنما يمكن اتباعه في حالة العود الخاص عندما يصبح عدد الأحكام السابقة وجسامتها بحيث يكون التكرار علامة على أن الجاني يتخذ الاجرام حرفة له بما يبرر توقيع عقوبات مشددة (جلرو ١٩١١ ن ١٠١١) ، وهو ما قرره الشارع المصري في المواد ٥٠ إلى ٥٤ من قانون العقوبات .

٦ - (٣) وفيما يتعلق بالشرط الاساسى الذى يقوم عليه تشديد العقاب فى حالة العود توجد نظريتان تقاسمهما التشريعات الحديثة . فبمقتضى النظرية الأولى يقوم مبدأ العقاب على سبق صدور حكم نهائى بالادانة ، فيكنى لتكوين العود ارتكاب جريمة بعد حكم أصبح نهائياً ولو لم تنفذ العقوبة أو تسقط بالتقادم . وهذه النظرية تجعل أساس العود استهانة المحكوم عليه بالانذار الذى أعطى له من السلطة القضائية . وبمقتضى النظرية الثانية لا يكتفى بالحكم وحده أساساً للعود ، بل يجب تبريراً لاستعمال الشدة أن تكون العقوبة قد نفذت وظهر عدم تأثيرها . ويلوح أن هذه النظرية الأخيرة أكثر انطباقاً على المنطق ، لأن الذى يبرر تشديد العقاب هو بنوع خاص عدم كفاية العقوبة العادية . غير أن هذه النظرية من شأنها إضعاف العقاب بالنسبة للجرائم التى يرتكبها المحكوم عليه وهو فى السجن فى أثناء مدة عقوبته . وإذا كانت الفكرة الأساسية هى أن الانذار الذى يبرر التشديد هو تنفيذ العقوبة السابق الحكم بها فلا يمكن الاكتفاء بسقوط هذه العقوبة بالتقادم أو بالغو منها كقابل لتنفيذها . وقد أخذت معظم التشريعات الرضعية ومن بينها التشريع المصرى بالنظرية الأولى التى تكتفى فى العود بصدور حكم نهائى ولو لم ينفذ هذا الحكم ، نظراً لبساطة هذه النظرية وسهولة تطبيقها (راجع فى ذلك جلرو ٣ ن ١٠١١) .

٧ - (المسئلة الثانية) متى تقرر وجوب مكافئة العود يتمين البحث في أعدل الطرق المعاقبة عليه وأشدّها مفعولاً . والفكرة السائدة في التشريع المصرى وفي غيره من التشريعات الحديثة هي أن العود يعتبر ظرفاً مشدداً للجريمة الثانية أو بعبارة أصح لعقوبة الجريمة الثانية خاصاً لتقدير القاضى . ولكن هذا محل العود البسيط عندما يكون التكرار أمراً عارضاً في حياة الجانى ، إذ العود في ذاته قرينة على سوء السلوك فيجب تمكين القاضى من بحث قيمة هذه القرينة في كل قضية تطرح عليه ومعاملة المتهم بما تقتضيه من إطالة مدة العقوبة أو الحكم بعقوبة من نوع آخر إذا ما رأى أنه من المجرمين العتاة .

أما إذا كان الأمر لا يتعلق بعود بسيط بل باعتياد على الاجرام فإن العود لا يكون مجرد ظرف مشدد لفعل جنائى بعينه ، وإنما هو حالة شخص جعل نفسه بكثرة الجرائم التى ارتكبها في حالة عصيان ونورة ضد الهيئة الاجتماعية وأصبح بذلك عنواً خطيراً لها . ولذلك يجب أن يتخذ نحوه تدبير من تدابير الأمن (mesure de sureté) و طريقة من طرق الاستئصال (procédé d'élimination) تمنعه من العود إلى ارتكاب الجرائم .

وفي مصر منذ سنة ١٩٠٨ صدر قانون رقم ٥ بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ يميز للقاضى ارسال المجرم الذى اعتاد الاجرام في جرائم معينة (وهي السرقة وما يماثلها وقتل الحيوانات وإتلاف المزروعات) إلى محل خاص . تمينه الحكومة ليسجن فيه ويتعلم فيه صناعة إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه ، بشرط أن لا تزيد مدة السجن عن ست سنين أو عشر سنين على حسب الأحوال . وقد أدرجت المادتان الأولى والثانية من هذا القانون في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ .

وفي إيطاليا يقضى قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٠ بوضع المجرمين

المعتادى أو المخترق فى الاجرام فى مستعمرة زراعية أو محل صناعى مدة لا تقل عن سنتين بالنسبة لمعتادى الاجرام ولا تقل عن ثلاث سنين بالنسبة لمخترق الاجرام (المواد ١٠٩ و ٢١٦ و ٢١٧ من القانون المذكور) .

وفى فرنسا يقضى القانون الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ بعقاب المائدين غير القابلين للاصلاح بعقوبة النفى إلى إحدى المستعمرات (relégation) .

٨ — طرق مكافحة العود — دلت الاحصاءات على أن العود فى ازدياد مستمر ، وهى ظاهرة اجتماعية تنذر بالخطر ، لأن زيادة العود يؤدى إلى زيادة الاجرام ، إذ يقوم فى المجتمع نفر من الناس لا يردعهم أى عقاب بل يعيشون فى حالة حرب يعلتونها على الهيئة الاجتماعية المنظمة . ومن أهم أسباب العود الصعوبة التى يجدها الأشخاص المفرج عنهم فى الاندماج فى الهيئة الاجتماعية إذ يقابلون فى غالب الأحيان برفض كل مساعدة وكل عمل يطلبونه ، وعدم كفاية النظام الجزائى من حيث الاصلاح ، وتأثير السجن ولا سيما مدد الحبس القصيرة فى إفساد الاخلاق .

ولذلك تلجأ التشريعات الحديثة فى مكافحة العود إلى طرق بعضها واقية وبعضها زاجرة . فمن الطرق الواقية : تعليق الاحكام على شرط ، إذ يعتبر التهديد بالحبس أشد وقعاً وأعظم أثراً من تنفيذه ، والافراج الشرطى مندمجاً فى النظام الجزائى ، ورعاية الأشخاص المفرج عنهم ومساعدتهم بالعمل بعد خروجهم من السجن ، وإعادة الاعتبار بما تقدمه من تسهيلات . ومن الطرق الزاجرة تغليظ العقاب وهو يندرج فى بعض التشريعات تبعاً لمدد السوابق ، والاحكام غير المعينة المدة وقد أدخلت فى مصر بالقانون رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٠٨ ، والاستئصال بنفى المائدين غير القابلين للاصلاح إلى إحدى المستعمرات وهى الطريقة التى أدخلت فى فرنسا بالقانون الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ .

٩ — تطور التشريع المصرى بشأن العود . العود فى قانون

سنة ١٨٨٣ — كان القانون المصرى الصادر فى سنة ١٨٨٣ ينص على ست حالات للعود، ثلاثة منها كانت تقابل الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من القانون الحالى وهى : (١) العود من عقوبة جنائية إلى جنائية أو جنحة ، (٢) العود من عقوبة حبس تزيد عن سنة إلى جنحة ، (٣) العود من عقوبة غرامة أو حبس لا يزيد عن سنة محكوم بها فى جنحة إلى جنحة بمائة ارتكبت قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم .

وأما الثلاثة الأخرى فكانت تشمل : (١) العود من عقوبة جنائية إلى جنائية معاقب عليها بالحرمان المؤبد من الرتب والوظائف العمومية أو الحرمان من الحقوق الوطنية ، (٢) العود من عقوبة النفى المؤبد إلى جنائية ، (٣) العود من عقوبة السجن المؤبد أو الأشغال الشاقة المؤقتة إلى جنائية . ويرى من ذلك أن العود من عقوبة جنحة إلى جنائية لم يكن معاقبا عليه ، وكذلك العود فى مواد المخالفات .

١٠ — وكان العود بعد ظرفا مشدداً قانونياً يترتب عليه مبدئياً الحكم بالحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة الثانية بل ان هذه العقوبة كان يمكن رفعها إلى ضعف الحد الأقصى . وكان التشديد بسبب العود إجبارياً ، غير أن القاضى فى الواقع كان يسترد كامل حريته بتقرير وجود الظروف المخففة . وفضلا عن ذلك كان يجوز الحكم بوضع العائد المحكوم عليه بعقوبة مؤقتة تحت مراقبة البوليس .

١١ — العود فى قانون سنة ١٩٠٤ . الحالات التى استبقيت — وفى سنة ١٩٠٤ نقل الشارع إلى المادة ٤٨ ع حالات العود الثلاث الأولى ، ولم يغير شيئاً فى الحالة الأولى وهى حالة العود العام من عقوبة جنائية إلى جنائية أو جنحة . ولكنه عدل فى الحالة الثانية أى حالة العود من عقوبة الحبس مدة تزيد عن سنة إلى جنحة بأن توسع فيها قليلا إذ لم يشترط فى

الطرف الأول للعود إلا الحكم بالحبس مدة سنة أو أكثر ثم ضيق فيها كثيراً إذ اشترط في الجنحة المكونة للطرف الثاني للعود أن ترتكب قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة . ووسع دائرة الحالة الثالثة وهي حالة العود من عقوبة غرامة أو حبس محكوم بها في جنحة إلى جنحة مماثلة ارتكبت قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم بأن أضاف إلى العود من جنحة إلى جنحة العود من جنابة إلى جنحة ، واعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً مماثلة في العود، مثله في ذلك مثل القانون الفرنسي .

١٢ - الحالات التي ألغيت - وألغى قانون سنة ١٩٠٤ الحالات الثلاث الأخرى التي كان منصوصاً عليها في قانون سنة ١٨٨٣ . فقد زالت حالتان منها تبعاً لالغاء الحرمان المؤبد من الرتب والوظائف العمومية والحرمان من الحقوق الوطنية والتي من عداد العقوبات الأصلية في مواد الجنائيات . وأما الحالة الثالثة الخاصة بالعود من عقوبة السجن المؤبد أو الأشغال الشاقة المؤقتة إلى جنابة فكانت تستلزم الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد روى أنها كانت بالغة في الشدة بلا مقتض ولذا ألغيت مع بقاء التشديد خاضعاً للقاعدة العامة المقررة في المادة ٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤ (أنظر تطبيقات الحفاية على باب السوء) .

١٣ - تغليظ العقاب - والعود يعد في قانون سنة ١٩٠٤ كما في قانون سنة ١٨٨٣ ظرفاً مشدداً يسمح للقاضي برفع العقوبة إلى ضعف الحد الأقصى المقرر للجريمة الثانية . ولكن التشديد الذي كان في قانون سنة ١٨٨٣ قانونياً وإجبارياً أصبح في قانون سنة ١٩٠٤ اختيارياً وموكولاً أمره للقاضي (المادة ٤٩) .

وفوق ذلك قرر قانون سنة ١٩٠٤ تشديداً تدريجياً اختيارياً بالنسبة

للعائدين الذين اعتادوا ارتكاب السرقة والجرائم المماثلة لها أو اعتادوا ارتكاب بعض جرائم أخرى معينة، إذ أجاز للقاضي الحكم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين بدلا من عقوبة الجنبعة العادية المقررة للجريمة (المادتين ٥٠ و ٥١) .

١٤ - طرق واقية من العود - فضلا عن الطرق الزاجرة التي تنحصر في تشديد العقوبة قد نص القانون على تعليق تنفيذ الاحكام على شرط وعلى الافراج الشرطي كطريقتين من أهم الطرق الواقية .

١٥ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ - ثم جاء القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ متما للنظام الذي وضعه قانون العقوبات ، إذ أجازت المادة الأولى منه إرسال العائد في حكم المادة ٥٠ ع إلى محل خاص ليسجن فيه مدة غير معينة إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بحيث لا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ، وأوجبت المادة الثانية منه إرساله إلى هذا المحل الخاص إذا ارتكب الجريمة الأخيرة في مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه نهائياً وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين .

١٦ - قانون العقوبات الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ - وقد نقلت أحكام العود التي كان منصوصاً عليها في المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ إلى المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٤ من القانون الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ ، وأدجت أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ في قانون العقوبات وأصبحتا المادتين ٥٢ و ٥٣ ع ، غير أن إرسال العائد المعتاد الاجرام إلى المحل الخاص جعل جوازياً في الحالتين .

الفصل الثاني في شروط العود

١٧ - يلائن هذه الشروط - يشترط في العود : (١) أن يكون الجاني قد صدر عليه حكم سابق ، (٢) أن يكون قد ارتكب جريمة جديدة لاحقة لهذا الحكم ، (٣) أن يكون الحكم والجريمة الجديدة لهما جسامه معينة قررهما القانون (جرسون مواد ٣٦ - ١٦ ن ٣٨ وجرانغولان ٢ ن ٨٩١) .

١٨ - الشرط الأول : حكم سابق - يشترط في العود أن تكون الجريمة الجديدة قد ارتكبت بعد حكم سابق ، ولا يكفي أن تكون ارتكبت بعد جريمة سابقة . وهذا الشرط هو الذي يميز العود عن تكرار الجرائم أو تعدد الجرائم . فقد رؤى أنه إذا كان وقوع عدة جرائم متتالية من شخص واحد مظهراً لأميال سيئة فإنه ليس بدليل على أن الجاني لا يمكن رده أو إصلاحه بالمقوبات العادية المقررة للجريمة . ذلك لأن بين حالة العود وحالة التكرار هذا الفارق الجوهرى وهو أن الحكم يعد بالنسبة للعائد إنذاراً شخصياً مباشراً لم يأخذ مثله مرتكب الجرائم المتعددة ، وهو ما يبرر تشديد العقاب على العائد (جرسون ٣ ن ١٩ - ١٠) .

١٩ - ويشترط في الحكم السابق : (أولاً) أن يكون نهائياً أى أن يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه قبل وقوع الجريمة الثانية ؛ (ثانياً) أن يكون قابضاً بتوقيع عقوبة جنائية ؛ (ثالثاً) أن يكون صادراً من محكمة مصرية ؛ (رابعاً) أن يكون صادراً فى جنائية أو جنحة ؛ (خامساً) أن ينظر إليه فى ذاته مستقلاً عن الواقعة التى صدر من أجلها .

٢٠ - (١) فيجب أن يكون الحكم قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه في وقت ارتكاب الجريمة الثانية . وذلك من جهة لأنه قد يجوز أن الجاني لم يعبأ بحكم ليس له أثر قانوني وكان لديه أمل في الغائه ، ومن جهة أخرى لأنه قد يؤول الأمر إلى وقوع خطأ قضائي إذا بنيت حالة العود على حكم وقفي يجوز أن يلغى فيما بعد . فيجب إذن أن تقع الجريمة الثانية بعد فوات جميع المواعيد المخولة للطعن في الحكم وبعد نقاد طرق الطعن كلها . والفقه والقضاء متفقان على تطبيق هذه القاعدة ويرتبان عليها أن الطرف الأول للعود لا يمكن أن يتكون : أولاً - من حكم قابل للاستئناف أو لم يفصل في الاستئناف المرفوع عنه ؛ ثانياً - من حكم قابل للطعن بطريق النقض والابرام أو لم يفصل في الطعن المرفوع عنه ؛ ثالثاً - من حكم غيبي صادر في جنابة من محكمة الجنايات طالما أن العقوبة لم تسقط بمضي المدة ؛ راساً - من حكم غيبي صادر من محكمة الجنح طالما أن المعارضة فيه لا تزال مقبولة أو لم يحكم برفضها (جلرو ن ١٠٢٠ وجارسون ن ١٩ - ٥٠) .

٢١ - وإذا ارتكب الجاني الجريمة الثانية بعد قبوله الحكم السابق فلا يجوز أن يعتبر في حالة عود مادامت مواعيد الطعن في الحكم الذي قبله لم تنقض ، لأن طرق الطعن في الأحكام في المواد الجنائية من النظام العام ولا يجوز للمحكوم عليه التنازل عنها مقدماً (جلرو في الوضع السابق) .

٢٢ - وإذا كان من المتعين أن يكون الحكم نهائياً ، فليس بشرط لوجود العود أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت كلها أو بعضها في وقت ارتكاب الجريمة الثانية ، إذ الحكم هو الذي قام عليه إندثار الجاني لا تنفيذ العقوبة . يترتب على ذلك النتائج الآتية : أولاً - تتحقق حالة العود إذا ارتكب الجاني الجريمة الثانية في خلال تنفيذ الحكم الأول أو في خلال مدة سقوطه بالتقادم ، بحيث أنه لا يجب لا اعتبار الجاني عائداً انتظار انقضاء مدة العقوبة الأولى أو

سقوطها بالتقادم . ثانياً — متى أصبح الحكم نهائياً فانه يحدث آثاره بالنسبة للمرد ما دام أنه لا يزال قائماً ولو أعفى الجاني لأي سبب كان من تنفيذ عقوبته ومن ثم لا يمنع من وجود العود سقوط العقوبة بمضى المدة أو العفو منها لأن ذلك لا يمحو الحكم ، ثالثاً — كل الأسباب التي تمحو الحكم تقضى على ركن العود نفسه ، فالعفو عن الجريمة وإعادة النظر وإعادة الاعتبار كلها أسباب تحول دون تحقق العود لأنها تمحو الحكم القاضى بالعقوبة . أما الحكم القاضى بايقاف التنفيذ فيعتبر سابقة من حيث العود ، إلا إذا انقضت مدة الايقاف . ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه لأنه في هذه الحالة يعتبر الحكم كأن لم يكن طبقاً للمادة ٥٩ ع (قانون جبرو ٣ ن ١٠٢٠) .

٢٣ - (٢) ويجب أن يكون الحكم قاضياً بعقوبة جنائية ، فالحكم على المجرم الحديث السن بالتسليم للوالدين أو بالارسال إلى مدرسة إصلاحية لا يكفي لاعتباره عائداً لأنهما من وسائل التربية وليسا من العقوبات ، على أن الشارع لم يشر إليهما في المادة ٤٩ ع (لجنة المراقبة القضائية ١٩٠٦ ن ٣٧٧ و ١٩٠٩ ن ٣٧٢) .

٢٤ - (٣) ويجب أن يكون الحكم صادراً من محكمة مصرية أهلية كانت أو محتلة ، يتفرع عن ذلك أمران :

(الاول) أن الحكم السابق يجوز أن يصدر من محكمة عادية أو استثنائية جنائية أو مدنية ، وهذا مستفاد من عموم نص المادة ٤٩ ع . فالحكم الصادر من محكمة عسكرية أو من محكمة مدنية في جنح الجلسات التي تختص بالحكم فيها طبقاً للمادة ٨٩ مرافعات يمكن أن يؤدي إلى تطبيق عقوبات العود . غير أنه يشترط في أحكام المحاكم الاستثنائية أن تكون صادرة في جرائم عادية ومعاقباً عليها طبقاً للقوانين الجنائية العادية . وأما الأحكام الصادرة في جرائم خصوصية كجريمة الفرار من الخدمة العسكرية فلا تصلح أن تكون أساساً للعود

(جلو ٣ ن ١٠٢٠ م ٢٧٠ وجرانولان ٢ خاش ٢ م ١٦) .

(الثاني) أن الحكم لا يكفي لتكوين الطرف الأول للعود إلا إذا كان صادراً من السلطة القضائية للدولة المصرية ، وذلك لأنه إذ كانت القوانين الأجنبية المصرية لا تطبق في مصر لا على الأجانب ولا على المصريين الذين يرتكبون جريمة في بلد أجنبي ، فالأحكام المبنية على هذه القوانين لا يمكن أن يكون لها أثر في مصر من حيث تشديد العقوبة . ولكن هذا النظر الذي يحمل العود وطنياً لا يتفق وضرورة الحماية الدولية . ذلك بأن المجرمين قد اصطبقوا بصيغة دولية وصاروا ينتقلون من بلد إلى آخر لحاجات مهتهم ، وبما أنهم أصبحوا لا يعرفون لهم حدوداً فمن واجب العدالة أيضاً أن لا تعرف لها حداً ، أما اعتبار الشخص الذي صدرت عليه أحكام عدة مجرمًا ابتدائياً للمجرم كونه حوكم خارج القطر المصري فعناه إغماض العين عن الخطر الذي يهدد البلاد من أشقى المجرمين . ولذلك يطالب المشتغلون بالقانون الجنائي بتعديل القانون تعديلاً من شأنه إلزام القاضى بالبحث عن ماضى المتهم بدون أن يتقيد بشئ مما . وهناك قوانين كالقانون الايطالى (المادة ١٢) تمتد بالأحكام الأجنبية وتسوى بينها وبين الأحكام الأهلية فيما يتعلق بالعود (انظر في ذلك جاردو ٣ ن ١٠٢٠ م ٢٧٤) .

٢٥- (٤) ويجب أن يكون الحكم صادراً في جنائية أو جنحة ، فيخرج من ذلك المخالفات كما سنبينه فيما بعد . وفيما عدا ذلك لا يفرق القانون بين أنواع العقوبات المحكوم بها ولا الجرائم المرتكبة ، بل يتناول نظام العود كافة العقوبات الأصلية من عقوبات جنائيات وعقوبات جنح ، ويتناول الجرائم المنصوص عليها في قوانين خصوصية ، ويستوى في نظره الجرائم السياسية وغير السياسية .

٢٦- (٥) ويجب أن ينظر إلى الحكم في ذاته فأخذ به القاضى كما

هو دون أن يبحث فيما إذا كان قد أصاب أو أخطأ ودون أن يهتم بالتعديلات التشريعية التي حدثت من وقت صدوره ، فإن الحكم إنذار لم يعبأ به الجاني وقيمة هذا الانذار مستقلة عن العناصر الاجنبية للعقوبة المحكوم بها . وهذه القاعدة تسمح بحل الاشكالات الآتية : (أولاً) إذا صدر قانون ثالث أو تخفيض عقوبة فإن هذا القانون لا يستفيد منه من حكم عليهم نهائياً تحت سلطان القانون القديم . (ثانياً) إذا صدر قانون يعاقب على الفعل الذي صدر بشأنه الحكم الاول بعقوبات أخرى غير التي كانت مقررة له وقت صدور ذلك الحكم فالحكم واحد ، لأن قوة الشيء المحكوم فيه تلزم المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الثانية بأن لا تعتمد فيما يتعلق بتطبيق قواعد العود إلا بالعقوبة المحكوم بها . وقد حكم بأن المادة ٣٢ من القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها تنص على أنه إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان فلا تقل العقوبة عن ستة شهور ، وهو نص عام قرره الشارع إنذاراً للذين يكون قد سبق الحكم عليهم ثم يرتكبون جريمة مماثلة بعد العمل بهذا القانون وذلك للإفلاع عن عادة الاتجار بهذه المواد الفتاكة بالارواح أو استعمالها وإن هذه السابقة مهما يكن معنى عليها من الزمن ومهما يكن الحكم فيها حاصلاً على مقتضى قانون سابق ومهما يكن النوع القانوني للجريمة فإن قانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٢٥ يصرح بالاعتداد بها واتخاذها سبباً للتشديد) (قض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٦٠ سنة ٤٤ ق و ٢٧ بونية سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٠٣١ سنة ٤٤ ق و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عملة ٩ عدد ٢١ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ عملة ٩ عدد ٢٨٦) . (ثالثاً) ويكون الامر كذلك إذا ارتكب القضاة الذين أصدروا الحكم الاول خطأ في تطبيق القانون بأن عاقبوا على فعل لم يكن معاقباً عليه أو عاقبوا عليه بعقوبات غير التي قررها القانون لهذا الفعل ، فإن القضاة في الدعوى الثانية ليس لهم حق إعادة النظر في الحكم الاول بل يجب

عليهم أن يبنوا قضاءهم على هذا الحكم كما صدر (جارو ٣ ن ١٠٢٠ م ٢٧٥).

٢٧- الشرط الثاني: جريمة لاحقة للحكم الأول - يشترط لتكوين

العود ارتكاب جريمة ثانية بعد الحكم الأول.

وهذه الجريمة يجب أن تكون جنائية أو جنحة . فالمخالفة لا تكفي لتكوين

العود . ولا يقتضى العود أن تكون الجريمة تامة ، بل يمكن أن يتكون من الشروع .

٢٨ - ويشترط في الجريمة الثانية أن تكون مستقلة عن الحكم الأول.

فمخالفة أحكام المراقبة والهرب من السجن لا يكفيان لتكوين العود بانضمامهما

الى الحكم الذى جعل المتهم تحت المراقبة أو أدى به الى الهرب ، لأن هذين

الفعلين يعتبران فرارا من تنفيذ الحكم الأول أكثر من كونهما جريمتين

جديديتين ، وهما لا يدلان على فساد أخلاق المتهم بل على رغبته التخلص من

العقاب (جارو ٣ ن ١٠٢١ وجرانولان ٢ ن ٩٠٢ ووطنظ الابتدائية ٩ أكتوبر

سنة ١٩١٣ مج ١٥ م ٢٣ ولجنة المراقبة ١٩١٣ ن ٣٧٣) .

على أن هاتين الجريمتين يجوز أن تكونا الطرف الثانى للعود بانضمامهما

الى أحكام أخرى سابقة غير التى حاول المتهم الفرار من تنفيذها .

٢٩ - الشرط الثالث : جسامة كل من العقوبة السابقة والجريمة

الجديدة - يشترط أن تبلغ كل من العقوبة السابقة والجريمة الجديدة درجة

معينة من الجسامة قررها القانون للتحقق من فساد أخلاق المتهم ومن فائدة

تغليظ العقاب .

٣٠ - حالات العود الثلاث - ومن هذه الوجهة تنص المادة ٤٩ ع

على ثلاث حالات للعود وهى : العود من عقوبة جنائية الى جنائية أو جنحة ،

والعود من عقوبة حبس لمدة سنة أو أكثر الى جنحة، والعود من عقوبة غرامة أو حبس لمدة أقل من سنة الى جنحة .

فالقانون يعاقب إذن على العود من عقوبة جنائية الى جنائية أو جنحة والعود من عقوبة جنحة الى جنحة، ولكنه لا يعاقب على العود من عقوبة جنحة الى جنائية، لأن عقوبة الجنائية فيها متسع كاف للمقاب.

٣١ — وما ينبغي ملاحظته أن القانون لا يعاقب مبدئياً على العود في مواد المخالفات ولا يعتمد بها لا كطرف أول ولا كطرف ثان للعود لأنها جرائم قليلة الأهمية ولا تنفي عن فساد أخلاق المتهم . ولا عقاب على العود في المخالفات إلا بمقتضى نصوص خاصة .

٣٢ — وما ينبغي أيضاً ملاحظته أن القانون لتعيين جسامه الحكم الأول لا يهتم بوصف الجريمة التي صدر الحكم بشأنها بل بالعقوبة المحكوم بها، فهو لا يفرق بين ما إذا كانت عقوبة الحبس قد حكم بها في جنحة أو في جنائية أنزلت عقوبتها الى الحبس بسبب وجود عذر قانوني أو ظروف مخففة؛ وأن القانون لتقدير جسامه الجريمة الثانية يهتم بوصف كونها جنائية أو جنحة، ويهتم أيضاً بكونها مماثلة للجريمة الأولى في الحالة الثالثة من حالات العود، وبالزمن الذي انقضى من تاريخ الحكم السابق في الحالتين الأخيرتين منها .

٣٣ — الحالة الأولى: العود من عقوبة جنائية الى جنائية أو جنحة — تنص المادة ٩٤ ع ١ فقرة أولى على أنه « يعتبر عائداً من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة »، فالطرف الأول للعود هنا هو حكم بعقوبة جنائية . فلا يكفي إذن صدور حكم في جنائية بالحبس بسبب وجود عذر قانوني أو ظروف مخففة، كما أنه لا يكفي صدور حكم في جنائية بالارسال إلى مدرسة إصلاحية لأنه لا يعتبر عقوبة جنائية، وإنما يجب أن يكون الحكم

قاضياً بتوقيع إحدى العقوبات المقررة للجنايات وهي المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون العقوبات (مصر الاجتياحية ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ مع ١٤ من ٢٠٨). ولكن بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات يعتبر السجن في المحل المخصص للجرمين المتادين على الاجرام عقوبة جنائية من حيث العود.

أما الطرف الثانى للعود فهو جنابة أو جنحة.

٣٤ - والحالة المنصوص عليها في المادة ٤٩ فقره أولى وهي حالة العود من تموبة جنابة الى جنابة أو جنحة هي حالة خطيرة تدل على عدم قابلية للاصلاح وتستلزم تشديد العقوبة ، ولذلك لا يشترط القانون فيها أى شرط يتعلق بالمدة أو بالتقابل ، وإنما يجعل العود مؤبداً وطاماً .

٣٥ - الحالة الثانية : العود من عقوبة حبس لمدة سنة أو أكثر الى جنحة - تنص المادة ٤٩ ع فقره ثابته على أنه « يعتبر عائداً من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انتهاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة » . فالنص يقتضى حكماً بالحبس مدة معينة كطرف أول ، وجنحة ترتكب بعده كطرف ثان ، وشرطاً خاصاً بالمدة التي يقع فيها العود .

٣٦ - (١) فالطرف الأول للعود هنا هو حكم بالحبس لمدة سنة أو أكثر . وقد اتبع القانون في تحديد هذه المدة المبدأ الذي قرره في المادة ٢٠ مع ومقتضاه التمييز بين الحبس مدة سنة أو أكثر في مواد الجنح وبين الحبس مدة أقل من سنة (راجع تخطيط الخاتمة على المادة ٢٨ من قانون سنة ١٩٠٤) .

وتتميز الطرف الأول في هذه الحالة كما في غيرها من حالات العود بالعقوبة المحكوم بها ، أما فيما يتعلق بنوع الجريمة فيجوز أن تكون جنحة

كما يجوز أن تكون جنائية مجنحة بسبب وجود عذر قانوني أو ظروف مخففة.
٣٧ - ولكن هل يشترط تنفيذ الحكم الأول أو سقوطه بمعنى المدة ؟
 لما كان القانون في المادة ٤٩ فقرة ثانية يجعل مبدأ الخمس السنين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمعنى المدة فقد يرد على الذهن أن العود لا يتحقق إذا لم تنفذ العقوبة أو لم تسقط بمعنى المدة وأن القانون لا يكتفى بصور حكم سابق بالحبس مدة سنة أو أكثر بل يشترط فوق ذلك تنفيذ هذا الحكم أو سقوطه بمعنى المدة بما يحمل على الظن بأن المتهم الذي يمنح العفو من عقوبته أو الذي يرتكب جنحة ثانية بعد صيرورة الحكم نهائياً ولكن قبل حبه أو يرتكبها بعد حبه ولكن قبل انقضاء عقوبته لا يعتبر عائداً بالمعنى المقصود في المادة ٤٩ فقرة ثانية .

ولكن هذا التفسير يجب استبعاده ، أولاً لأن النتائج المترتبة عليه ليست مستساغة ، وثانياً لأن المادة ٤٩ في الفقرتين الأولى والثالثة لا تعلق حاشية العود على تنفيذ العقوبة بل على حكم سابق ، وغير مقبول أن تتبع طريقة أخرى في الفقرة الثانية . والصحيح هو أن المادة ٤٩ إذ نصت على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمعنى المدة لم تقصد تعليق العود على أحد هذين الأمرين بل قصدت تحديد مبدأ المدة التي يجب أن ترتكب فيها الجريمة الثانية . وهذا هو التفسير الذي فسرت به هذه العبارة في المادتين ٥٧ و ٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي الذي اقتبست منه المادة ٤٩ ع (جـ) ن ١٠٣٠ وجرانولان ٢ ن ٩١٣ .

٣٨ - (ب) والطرف الثاني للعود يجب أن يكون جنحة : على أن هذه الجنحة يجوز أن يكون معاقباً عليها بالحبس أو بالفرامة .
 فالمحكوم عليه بالحبس سنة أو أكثر ، سواء أكان ذلك في جنحة أو جنائية ، إذا ارتكب بعد ذلك جنائية في خلال مدة خمس سنين لا يعد عائداً طبقاً للبادة ٤٩ ع فقرة ثانية .

ويمكن القول تعليلاً لهذا الحكم إنه إذا كانت عقوبة الحبس لم تغد في إصلاح المحكوم عليه فعقوبة الجناية المقررة للجريمة الثانية تكن بطبيعتها لهذا الغرض بدون حاجة إلى تشديد خاص (جرائم ١١٥ ن ٢).

٣٩ - ويجب أن يعتبر جنحة صالحة لتكوين الطرف الثاني للعود للفعل الموصوف في الاتهام بوصف جنابة كسرقة اعتبرت ذات ظروف مشددة ولكنه نزل إلى جنحة لأن محكمة الجنايات استبعدت الظروف المشددة كالاكراه وحمل السلاح .. الخ.

٤٠ - (ج) مدة العود - يشترط القانون في الفقرة الثانية شرطاً خاصاً بالمدة لم يشترطه في الفقرة الأولى. فقد نص على أن الجريمة الثانية يجب أن ترتكب قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة الأولى أو سقوطها بمضي المدة. ذلك لأنه بعد مضي زمن معين يكون الإصرار على الإجرام وعدم تأثير العقاب العادي على شك، فيسقط العود بالتقادم كما تسقط الدعوى العمومية وكما تسقط العقوبة.

٤١ - والظاهر أن مدة الخمس السنين يجب أن تحتسب طبقاً للتقويم الهجري، لأن انقضاء العود هو كإنقضاء العقوبة، وقد نصت المادة ٢٧٦ ج على أن العقوبة المحكوم بها في جنابة تسقط بمضي عشرين سنة هلالية، قياساً على هذا النص يمكن القول بأن مدة العود تحتسب طبقاً للتقويم الهجري، وهذا التفسير هو الأصلح للتميم (جرائم ١١٥ ن ٢) والاضطر الجزئية ٢٤ فبراير سنة ١٩١٦ مع ١٧ من ١٥٤ ودسوق الجزئية ١٨ يونية سنة ١٩١٧ شرائع ٤ ص ٥١٢).

٤٢ - وتبتدى مدة الخمس السنين من تاريخ انقضاء عقوبة الحبس إذا كانت نفذت، أو من تاريخ العفو منها أو سقوطها بمضي المدة. ولكن الإفراج الشرطي لا يعتبر مبدأ تجرى منه مدة الخمس السنين، لأن

المحكوم عليه المفرج عنه تحت شرط يعتبر من الوجهة القانونية أنه مستمر في قضاء عقوبته ، ولا تعتبر هذه العقوبة أنها انقضت إلا بعد انتهاء كامل مدتها . ولما كان القانون ينص على انقضاء عقوبة الحبس فلا عمل لأن يعمل حساب لمراقبة البوليس التي قد يحكم بها كمقوبة تكميلية لمقوبة الحبس (جرائمون ٢٧ ن ٩٢٠) .

٤٣ — وقد تقدم القول بأن تحديد مبدأ الخمس السنين بانقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة لا يتعارض مع القاعدة التي تقضى بأن الحكم النهائي ولو لم ينفذ يكفي لوجود حالة العود ، وإنما يترتب عليه فقط أن العود يتحقق في الفترة بين الحكم النهائي وتنفيذ العقوبة ويستمر مدة خمس سنين بعد تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى للمدة (جرائمون ٢٧ ن ٩٢١ وجارسون مواد ٥٦ — ٥٨ ٢١٣٥) .

٤٤ — الحالة الثالثة : العود من غرامة أو حبس مدة أقل من سنة إلى جنحة مماثلة — تنص المادة ٤٩ فقرة ثالثة على أنه « يعتبر عائداً من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور » .

والفرض من هذا النص تشديد العقاب على طائفة من المجرمين اعتادوا ارتكاب بعض الجرائم الخفيفة ، ولذلك يشترط القانون شروطاً خاصة بالمدة والتماثل لا يشترطها في الفقرتين الأولى ، لأن ما أراد العقاب عليه هو عادة لنتهم تظهر بتكرار الجريمة نفسها في فترة قصيرة .

وتتكلم على العناصر الثلاثة التي يتكون منها العود في هذه الحالة الثالثة .

٤٥ — (١) أما الطرف الأول للعود فهو حكم صادر في جنابة أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة . فتكفي إذن عقوبة غرامة

أو عقوبة حبس أقل من سنة. فإذا كانت سنة أو أكثر طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع. وهذه العقوبة يحكم بها عادة في جنحة، ويجوز أن يحكم بها بصفة استثنائية في جناية عند وجود عذر أو ظروف مخففة. على أنه يشترط أن يحكم بها لجناية أو جنحة، فتخرج المخالفات طبقاً للقاعدة العامة.

٤٦ - (ب) وأما الطرف الثاني فهو جنحة بمائلة للجريمة الأولى. فيجب أولاً أن تكون الجريمة الثانية جنحة وهو ما توجه أيضاً الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع. وإذن فهذه الفقرة تنص على العود من جناية إلى جنحة ومن جنحة إلى جنحة، ويخرج عن نطاقها العود من جناية إلى جناية ومن جنحة إلى جناية للسبب السابق ذكره وهو أن عقوبة الجناية تعتبر كافية.

٤٧ - ويجب أيضاً أن تكون الجريمة الثانية بمائلة للأولى. فالعود هنا خاص. وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة في العود. وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة (الفرقتين الأخيرتين من المادة ٤٩ ع).

وقد استعمل القانون المصري لفظ «مماثلة» بدل لفظ «واحدة» (même délit) المستعمل في القانون الفرنسي لأنه أصبح في التعبير عن جرائم نص عليها في مواد مختلفة (أنظر تطبيقات المعالجة على المادة ٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤).

وتقتصر المادة ٥١ ع على بيان آخر لجرائم متماثلة، ولكن هذا البيان لا شأن له بالعود العكسي ولا ينطبق إلا على العود المنصوص عليه في هذه المادة.

٤٨ - ويعتبر الشروع في الجريمة مماثلاً للجريمة نفسها من حيث العود (جوسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ١٩٨ وجراغولان ٢ ن ١٢٨ والأمر الجزئية ٦ مايو سنة ١٩١٥ مع ١٦ ن ١٣٧ ولجنة الرأية ١٨٩٨ ن ٣٧٤).

٤٩ - كذلك يعتبر الاشتراك في الجريمة عاثلاً لنفس الجريمة (جرسون ن ١٩٩).

٥٠ - وتحقق العود إذا سبق الحكم على المتهم في جريمة ماثلة ولو أنه نظراً لارتكابه أيضاً جرائم أخرى قد أدمجت العقوبات يحضنها وحكم بمقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ ع (جرسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٠٠٢).

٥١ - وقد حكم بأن إخفاء الأشياء المسروقة يعتبر جريمة ماثلة للسرقة لأنهما ليسا قطعاً من نصيلة واحدة بل من أصل واحد غايتها سلب مال الغير، وكان الإخفاء يعتبر في القانون القديم وفي القانون الفرنسي اشتراكاً في الجريمة، ولا يمنع من ذلك أن المادة ٤٩ نصت على أن السرقة والنصب وخيانة الأمانة تعتبر جنحاً ماثلاً ولم تذكر إخفاء الأشياء المسروقة، فإن عدم ذكره هو لعدم الشبهة في عائلته للسرقة للأسباب السابقة، بخلاف النصب وخيانة الأمانة فانهما بطبيعتهما يختلفان عن السرقة، ولذلك رأى الشارع أن ينص عليهما صراحة (أسيوط الجزئية ٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ مع ٢١ من ١٥٩ وكفر الشيخ الجزئية ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مع ٢١ من ٦١ - وأنظر عكس ذلك جرائعولان ن ٩٣٢).

٥٢ - وتعتبر خيانة الأمانة في الأوراق المغطاة أو المختومة على يابض (المادة ٣٤٠ ع) جريمة ماثلة لجريمة خيانة الأمانة، لأنها حالة مخصصة منها، ولو لم يكن منصوحاً عليها في المادة ٣٤٠ ع لوقعت تحت طائلة المادة ٣٤١ (جرائعولان ن ٩٣٢).

٥٣ - أما اغتصاب السندات والامضاءات بالقوة والتهديد (المادة ٣٣٥ ع) فهو جريمة من نوع خاص مختلفة عن السرقة فلا يمكن أن تعتبر ماثلة لها من حيث العود (جرائعولان ن ١٨٤٩ وجرسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٠٠٠).

٥٤ - وهناك شك كبير في اعتبار جريمة انتهاز فرصة احتياج أو ضعف

أو هوى نفس شخص قاصر للحصول منه إضراراً به على سند أو مخالصة. الخ (المادة ٣٣٨ ع) وجريمة اختلاس السندات أو الأوراق من القضايا (المادة ٣٤٣ ع) — هناك شك في اعتبار هاتين الجريمتين مماثلتين للنصب أو خيانة الأمانة، ولو أنهما واردتان في باب واحد وتحت عنوان واحد (جرانولان ٢ ن ١٢٢).

٥٥ — وقد نصت المادة ٣٣٣ ع على أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصل من مالها، كذلك نصت المادة ٣٤٢ ع على أنه يحكم بالعقوبات المقررة لجريمة خيانة الأمانة على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها. ولا ريب أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها الواقع من مالك هذه الأشياء هو جريمة من نوع خاص (Sui generis) معاقب عليها بالعقوبات المقررة لجريمة السرقة أو لجريمة خيانة الأمانة، ولكن هل يجب اعتباره جريمة مماثلة للجريمتين المذكورتين؟

رأت لجنة المراقبة القضائية ومعها بعض المحاكم الجزئية أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يعتبر جريمة مماثلة للسرقة من حيث العود، وإنما هو جريمة من نوع خاص يعاقب عليها فقط بالعقوبات المقررة للسرقة إذا كان الاختلاس واقعاً من مالك غير حارس وبالعقوبات المقررة لخيانة الأمانة إذا كان واقعاً من مالك عين حارساً على أشياءه المحجوز عليها، وأن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تختلف بطبيعتها عن السرقة وخيانة الأمانة لأن هاتين الجريمتين هما اعتداء على مال الغير بخلاف الاختلاس فهو اعتداء على السلطة القضائية (لجنة المراقبة ١٩٠٢ ن ٣٧٦ والأقصر الجزئية ١٦ أبريل سنة ١٩١٦ شرائع ٣ ص ٥٧٠ وشرين الجزئية ١٩ يولية سنة ١٩١٦ مع ١٧ ص ٢٠٤).

ولكن محكمة النقض والابرام حكمت بعكس ذلك إذ قررت أن المادة ٤٩ من قانون العقوبات اعتبرت السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً مماثلة في

العود، وأدخلت المادة ٣٣٣ منه اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً في حكم السرقة، وهذا النص عام يجعل عتلس الأشياء المحجوزة كالسارق في جميع أحكامه ومنها تشديد العقوبة عليه في حالة العود (نص ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ .
مج ٢٩ عدد ٤٩) .

٥٦ - مدة العود - يجب أن ترتكب الجريمة الثانية قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المكون للطرف الأول للعود . ويرى من ذلك أن مدة العود تختلف مبدؤها في الحالة الثالثة عنه في الحالة الثانية ، فيبدأ بتبديء في الحالة الثانية من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، بتبديء في الحالة الثالثة من تاريخ الحكم . وإذن فهي في الحالة الثانية أطول منها في الحالة الثالثة ، إذ أن مدة العود في الحالة الثانية هي بحسب الأصل ست سنين على الأقل أى خمس سنين مضاف إليها مدة العقوبة التي هي سنة أو أكثر ، أما مدة العود في الحالة الثالثة فهي خمس سنين من تاريخ الحكم في كل الأحوال . وهذا الفرق يفسر بأن العود أقل خطورة في الحالة الثالثة وأن القانون لا يعيره اهتماماً إلا إذا حدث في زمن أقصر .

٥٧ - العود المنصوص عليه في قوانين خصوصية - شروط العود المنصوص عليها في المادة ٤٩ ع هي شروط عامة تنطبق على كافة الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا نصت هذه القوانين واللوائح على ما يخالفها (المادة ٤٨ ع) .

ذلك بأن بعض القوانين الخصوصية نصت على قواعد أخرى للعود لابد من مراعاتها ، مثال ذلك القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والأشخاص المشتبه فيهم (المادة السادسة) .

الفصل الثالث

في آثار العود

لفرع الأول - نظرة عامة

٥٨ - آثار عامة - الأثر العادي للعود هو أنه يجيز للقاضي أن يشدد العقوبة المقررة للجريمة الثانية دون تغيير نوعها (المادة ٥٠ ع) .
وبصفة استثنائية يجز العود في حق المعتادين على السرقة وبعض جرائم أخرى فضلا عن تشديد العقوبة العادية تغيير نوعها (المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٦٤ ع) .

على أن تشديد العقوبة بسبب العود لا ينطبق على المجرمين الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة (المادة ٧١ ع) .

٥٩ - آثار خاصة - فضلا عن ذلك يجوز أن يترتب على العود بعض آثار خاصة :

في جرائم الصحافة إذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية من المادة ٢٠٠ ع وقعت في أثناء البنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى ضعف العقوبة التي يحكم بها لأول مرة . وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة تلك المدة المضاعفة (المادة ٢٠٠ ع) .

وفي حالة العود يجوز جعل المحكوم عليه بالحبس لسرقة وكذا المحكوم عليه

لنصب تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر (المادتين ٣٢٠ و ٣٣٦ ع).

ومن حيث الاجرامات يترتب على العود تنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً ، نعم استثنائه (المادة ١٨٠ ت ج) .

٦٠ - آثار العود في المخالفات — النصوص الخاصة التي تعاقب بصفة استثنائية على العود في المخالفات تبين آثار هذا العود . ومن هذه الآثار رفع مقدار الرقعة ، وإضافة الحبس بصفة اختيارية أو اجبارية ، وفي بعض الأحيان سحب الرخصة في مخالفات أحكام اللوائح الخاصة بالمهن التي تحتاج إلى رخصة .

يضاف إلى ذلك أن المخالف لا يجوز معه الصلح إذا كان قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة إليه (المادة ٤٦ ت ج) .

الفرع الثاني — التغليظ العام بسبب العود

٦١ - درجة التشديد — لا يقتصر أثر العود على تعدد العقوبات كما هو الشأن في حالة تمدد الجرائم ، ولكنه يعد ظرفاً مشدداً للعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . وهو ظرف مشدد شخصي لأنه عالق بحالة المجرم وسوابقه لا بالجريمة التي ارتكبها .

فيجوز للقاضي في حالة العود أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد (المادة ٥٠ فقرة أولى) . مثال ذلك ، في حالة العود إلى سرقة بسيطة عقوبتها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين يجوز رفع العقوبة إلى أربع سنين .

٦٢ - تقييده - ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة ، (المادة ٥٠ فقرة ثانية) . وعلة هذا القيد هو أنه يجب أن لا تستحيل العقوبات المؤقتة بسبب العود إلى عقوبات مؤبدة ، وهذه العلة نفسها هي التي أملت مثل هذا القيد في حالة تعدد العقوبات (المادة ٣٦ ع) .

٦٣ - التشديد من النظام العام - إن تشديد العقوبة بسبب العود هو من النظام العام ، فيجوز للمحكمة تطبيقه من تلقاء نفسها ولولم تطلبه النيابة (جرائعولان ٢ ن ٩٤٧ وجارسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٤٩ ولجنة المراقبة ١٩٠٣ ن ٣٧٩ وكفر الشيخ الجزية ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مع ٢١ ص ٦١) .

ويجوز للمحكمة الاستئنافية أن تطبق مواد العود لأول مرة في الاستئناف بناء على استئناف النيابة وإن لم تطلب تطبيقها أمام محكمة أول درجة (استئناف مصر ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠١ مع ٤ ص ١٢ وجرائعولان ٢ ن ٩٤٢ وجارسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٥١) .

ولكن لا يجوز لها ذلك إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده ، لأنه لا يجوز أن يضار من طعن يرفض لمصلحته (جرائعولان ٢ ن ٩٤٢ وجارسون ن ٢٥٢) .

وقد حكم بأنه ليس للحكوم عليه أن يظعن في الحكم الاستئنافي الصادر ضده بحجة أن كلا من النيابة والمحكمة أضافت مادة العود إلى التهمة من غير أن يعلن بها الطاعن ، وذلك لأن النيابة طلبت تطبيق هذه المادة في مواجهته أمام المحكمة الاستئنافية لأنها كانت مستأنفة ولم يعترض الطاعن بشأن ذلك على أنه ليس من الضروري إعلان المتهم بمادة العود قبل المحاكمة بل يكفي طلبها في مواجهته على أساس أن العود ظرف مشدد ؛ ولأن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بأن المواد التي يجب إعلان المتهم بها هي مواد القانون التي تقضى بالعقوبة فقط وليست مادة العود منها . ومع ذلك فلا

مصلحة للطاعن في إثارة هذا الطعن لأنه لم يضار في طلب تطبيق هذه المادة لأن العقوبة المقصى بها عليه داخلة في نطاق المادة التي عوقب بمقتضاها (تقضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٠ سنة ٧ ق) .

٦٤ — التشديد اختياري للقاضي — قد جعل تشديد العقوبة في حالة العود اختيارياً للقاضي . وكانت المادة ١٢ من قانون سنة ١٨٨٣ تتخذ منه سبباً إجبارياً للتشديد ، إذ كانت تقضى بوجوب الحكم بأقصى العقوبة . ولكن إذا كان القاضي في الظاهر مقيداً بالنص فإنه كان يسترد حريته باستعمال الرأفة ، فالتعديل الذي أدخل في قانون سنة ١٩٠٤ والذي جعل التشديد في حالة العود اختيارياً لم يكن إذن تعديلاً جوهرياً .

والصفة الاختيارية للتشديد يبررها أن الحد الأقصى للعقوبة المقررة للحرية يبلغ درجة رفيعة من الشدة لا سيما في الجنايات بحيث يسمح في كثير من الأحيان بتوقيع عقاب كاف حتى في حالة العود . وفوق ذلك فإن القاضي بدلاً من أن يطبق بطريقة ميكانيكية نصاً جامداً يجب عليه أن يجعل العقوبة مناسبة لحالة المتهم ويقدر ما إذا كانت هناك ضرورة لتشديد العقوبة ، ففي بعض الحالات لا يكون الجاني ممن اعتادوا ارتكاب الجرائم ولو أنه يعتبر عائدًا من الوجهة القانونية ، كما إذا حكم على شخص بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ وارتكب بعد ذلك جنحة ضرب أو جنحة صحفية قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء عقوبته (انظر تعليقات المحققة على المادة ٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤) . وأخيراً فإن القاضي لا يكون ملزماً بأن يشير في حكمه إلى المواد الخاصة بالعود وبالظروف المخففة كلما قضى بعقوبة أقل من الحد الأقصى للعقوبة التي قررها القانون ، وهو ما كان مفروضاً عليه في قانون سنة ١٨٨٣ .

وإذن فالعود ظرف مشدد قضائي أي متروك لتقدير القاضي ، كما أن الظروف المخففة هي أسباب للتخفيف قضائية (جراولان ٢ ن ١٤٥) .

الفرع الثالث - التغليب الخاص بسبب العود المتكرر
الذي يقع من بعض المجرمين المعتادين على الاجرام
المبحث الأول - عموميـات

٦٥ - النصوص الخاصة بهذا التغليب - المادة ٥١ - إذا سبق الحكم على العائد بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

المادة ٥٢ - إذا ارتكب العائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بارساله إلى محل خاص تعينه الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه ، ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ، ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذه المادة عقوبة جنائية من حيث العود .

المادة ٥٣ - يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها

في المادة ٥١ المذكورة أو شرع في ارتكابها مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه إقراجاً نهائياً . وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين .

المادة ٥٤ — للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على المائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة .

٦٦ — تاريخ وضع هذه النصوص والفرض منها — روى عند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ وضع نصوص خاصة بمن يعتاد ارتكاب السرقة وما شاكلها من الجرائم ، لأنه يكون خطراً على الهيئة الاجتماعية إذ يتخصص فيها ويتخذها حرفة له تعود عليه بربح وفير مما يدعو إلى الاستمرار عليها والتمادى فيها إن لم تكن هناك عقوبة شديدة تصده عنها ، ولذلك وضعت المادة ٥٠ في قانون سنة ١٩٠٤ التي أصبحت المادة ٥١ من القانون الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ . والفرض منها التدرج في التغليب على محترف السرقات وبعض جرائم أخرى مماثلة لها وهي إخفاء الأشياء المسروقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير والشروع في هذه الجرائم التي تشترك في الدافع عليها وهو الطمع في مال الغير .

ووضعت أيضاً في قانون سنة ١٩٠٤ المادة ٥١ التي أصبحت المادة ٥٤ من القانون الحالي . وقد قررت نفس هذا التغليب على معتادي ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلتين للمادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ من القانون الحالي وهي قتل المواشي وتسميمها

والاضرار بها ضرراً كبيراً وإتلاف المزروعات والأشجار الخ . لأن هذه الجرائم أصبحت وسائل شائعة للانتقام في بعض جهات القطر المصري .
ومما تجب ملاحظته أن الجرائم السابقة أو بعضها يجوز أن تكون جنائيات .
إذا اقترنت ببعض ظروف مشددة (أنظر تعليقات الحفانية على المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤) .

٦٧ - إلا أنه اتضح أن الحكم بعقوبات قاسية وإن أفاد في منع تكرار الجرائم الجسيمة يندر أن يصلح من حال المعتادين على السرقات ومن على سلكتهم من المجرمين . فإن الكثيرين منهم يصبون إلى الحالة التي ألفوها متى أطلق سراحهم ، وأنه من عهد العمل بقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ إلى آخر سنة ١٩٠٧ حكم بالأشغال الشاقة طبقاً للمادة ٥٠ (المقابلة للمادة ٥١ من القانون الحالي) على ٨٢٤ شخصاً قضى منهم ٣٤١ عقوبتهم وأفرج عنهم . ثم حكم على ٤٩ من هؤلاء ثلاثمائة والواحد والأربعين مرة أخرى بعد الإفراج عنهم . ودلت تقارير البوليس على أن ١٢٧ قد اختفوا أولاً يرتزقون من طريق شريف . لذلك روى من الواجب استنباط طريقة من طرق العقاب تكون جامعة بين ما يلزم من الشدة في العقاب وبين ما يشجع المسجون على إعداد نفسه للكسب من الأوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . فسن الشارح القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام ، وبمقتضاه يجوز اعتقال العائد الذي تنطبق عليه المادة (٥٠) من قانون سنة ١٩٠٤) في محل خاص زمنياً غير معين يجرى فيه نظام يختلف شدته بحسب سيره مدة اعتقاله ويتم فيه صناعة تنفعه بعد الإفراج عنه . وعند مراجعة قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ أدمجت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ في باب العود وأصبحتا المادتين ٥٢ و٥٣ مع تعديل في نص المادة الثانية إذ جعل حكمها جوازياً بعد أن كان وجوبياً .

٦٨ - صفات العود المنصوص عليه في المواد ٥١ إلى ٥٤ ع -
هذا العود يعتبر عوداً متكرراً (multiple) لأنه يقتضى وجود حكيم أو
ثلاثة أحكام سابقة ، أما العود العادى فلا يقتضى إلا وجود حكم واحد .
وهو عود خاص (spéciale) لأن الجرائم التى أدت إلى صدور الأحكام
السابقة يجب أن تكون مماثلة للجريمة موضوع الدعوى .
ومما ينبغى ملاحظته أنه لا يوجد تماثل بين جرائم المادة ٥١ وجرائم
المادة ٥٤ ع ، بل هما طائفتان مختلفتان ومنفصلتان .

المبحث الثانى - التغليط المنصوص عليه في المادتين ٥١ و٥٤ ع

٦٩ - شروط هذا التغليط - يجب لمعاينة الجانى طبقاً للمادة ٥١
أو المادة ٤٤ ع : (أولاً) ان يكون عائداً ، (ثانياً) أن يكون قد سبق الحكم
عليه بعقوبتين أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية مدة معينة ، (ثالثاً) أن
يرتكب جنحة مماثلة .

٧٠ - الشرط الأول - يجب أن يكون الجانى عائداً بمقتضى القواعد
العامة الواردة في المادة ٤٩ ع ، أى أن يكون قد سبق الحكم عليه إما بعقوبة
جناية (المادة ٤٩ فقرة أولى) وإما بالحبس في الظروف المنصوص عليها
في المادة ٤٩ فقرة ثانية وثالثة فيما يتعلق بمدة العقوبة . وأجل العود وتماثل
الجريمتين .

٧١ - يستفاد هذا الشرط من سياق الباب ، فإن المادة ٤٩ تعرف العود
والمواد ٥٠ إلى ٥٤ تبين آثاره . فالمادة ٥٠ تنص على التغليط العام ، والمواد
التالية لها تستبدل به تغليطاً استثنائياً ، وكل هذه المواد تفترض أن الشروط
العامة للعود المنصوص عليها في المادة ٤٩ متوافرة . وفضلاً عن ذلك فإن

نص المواد ٥١ إلى ٥٤ يحتم أن يكون الجاني « عائداً » .
وبعبارة أخرى يجب أن لا تفسر المواد ٥١ إلى ٥٤ كما لو كانت منفصلة
بل يجب تفسيرها مندرجة مع المادتين ٤٩ و ٥٠ ع (جرائون ٢ ن ١٤٩) .

٧٢ - يترتب على ذلك : (أولاً) أنه لأجل أن يقع المنهم تحت
طائلة المادة ٥١ ع يجب أن يكون عائداً أى أن تكون حالة العود قائمة في الوقت .
الذي ارتكب فيه الجريمة التي يحاكم عليها ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون عليه
حكم سابق لم يسقط أى أن يكون قد سبق الحكم عليه إما بعقوبة جنائية (المادة
٤٩ فقرة أولى) وإما بالحبس مدة سنة أو أكثر وتكون الجريمة التي يحاكم
عليها قد ارتكبت في خلال خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو
سقوطها بمضي المدة (المادة ٤٩ فقرة ثانية) وإما بالحبس مدة أقل من سنة
ويكون ارتكب جريمة مماثلة في خلال خمس سنين من تاريخ هذا الحكم (المادة
٤٩ فقرة ثالثة) . ويلاحظ أنه في حالة هذه الفقرة الأخيرة إذا كانت الجريمة
الجديدة هي جريمة تزوير يجب أن يكون الحكم السابق صادراً في جريمة تزوير
لأن التزوير ليس جريمة مماثلة للجرائم الأخرى المنصوص عليها في المادة ٥١ ع .
تلك هي حالة العود التي يجب التحقق من وجودها مبدئياً ، لأنها إذا
انعدمت فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٥١ ولا المادة ٥٠ ع .

وقد ورد في تعليقات الحاقية على المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ أنه
قد جعل للجاني سبيل إلى التوبة حتى إذا ندم على ما فرط منه يكون لذلك تأثير
على حالته بما أن المادة تستلزم أن يكون الجاني عائداً . فإذا لم يكن سبق الحكم
عليه بعقوبة جنائية ومضي خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز
تطبيق هذه المادة حتى يعود مرة أخرى لارتكاب جريمة .

(ثانياً) في حالة المادة ٥٤ ع إذا كان الحكم الذي ينتج عنه العود ينطبق
عليه نص المادة ٤٩ فقرة ثالثة أى إذا كان صادراً بالحبس مدة أقل من سنة

يجب أن تكون الجريمة الجديدة من نوع واحد أى واقعة تحت نص المادة ٣٥٥ إذا كان الحكم السابق مبنياً على هذه المادة وواقعة تحت نص المادة ٣٣٣ إذا كان الحكم السابق مبنياً على المادة ٣٦٧، لأن المادة ٥٤ ع ليس من شأنها جعل الجرائم الواردة فيها متماثلة (أنظر حذرة النائب السوي السادة لنيابات الأممية ق ٥٠ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن تطبيق اللادين ٥٠ و ٥١ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤) .

٧٣ - الشرط الثاني - يشترط في العود المنصوص عليه في المادتين ٥١ و ٥٤ ع أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه بعقوبتين أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية مدة معينة في جرائم معينة .

٧٤ - نوع الجرائم - ويتغير نوع الجرائم تبعاً لما إذا كان الأمر متعلقاً بالعود المنصوص عليه في المادة ٥١ أو العود المنصوص عليه في المادة ٥٤ .

(١) ففي حالة المادة ٥١ يجب أن تكون العقوبات محكوماً بها في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو شروع في هذه الجرائم .
(٢) وفي حالة المادة ٥٤ يجب أن تكون العقوبات محكوماً بها إما في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ ع وهي قتل المواشي وتسميمها والاضرار بها ضرراً كبيراً ، وإما في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ وهي إتلاف المزرعات والأشجار .. الخ .

٧٥ - عدد العقوبات المقيدة للحرية ومدتها - يجب أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية أى بالحبس أو السجن أو الأشغال الشاقة .

أما عدد هذه العقوبات فيختلف تبعاً لجسامتها ، إذ يجب أن يكون قد سبق الحكم على العائد إما بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على

الأقل وإما بثلاث عقوبات مقيدة الحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر .

٧٦ - ويشترط لتطبيق المادتين ٥١ و٤٥ ع أن تكون الأحكام السابقة قد صارت نهائية وقت ارتكاب الجريمة الأخيرة ، لأن المادتين المذكورتين وإن كانتا لا تشآن صراحة على هذا الشرط إلا أنهما تفترضان ضمناً توفره ، إذ من الطبيعي أن الأحكام السابقة يجب أن تكون نهائية وقت ارتكاب الجريمة الأخيرة حتى تكون ظرفاً مشدداً لهذه الجريمة (جرائعولان ٢ ن ١٠٠) .

٧٧ - ملحوظة أولى - ليس من الضروري أن تكون جرائم السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة .. الخ التي صدرت بشأنها الأحكام المكونة للطرف الأول للعود منفصلة بعضها عن بعض بأحكام نهائية . فإن النص لا يوجب أن تكون الجريمة الثانية لاحقة للحكم الأول الذي يجب أن يكون نهائياً ولا أن تكون الجريمة الثالثة لاحقة للحكم الثاني .. وهكذا (جرائعولان ٢ ن ٩٥٦) .

٧٨ - ملحوظة ثانية - أكثر من ذلك ، إذا كان من شروط العود المنصوص عليه في المادتين ٥١ و٤٥ ع أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه بعقوبتين أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فإن القانون لا يشترط أن يكون قد حكم عليه بهذه العقوبات بمحكين منفصلين أو بثلاثة أحكام مختلفة ، بل يكفي أن تكون العقوبتان أو الثلاث المكونة للطرف الأول للعود قد صدر بها حكم واحد أو حكمان ، لأن الشارع في تحديده شروط العود بالمادتين ٥١ و٤٥ ع نظر إلى عدد العقوبات ومدتها لا إلى عدد الأحكام التي قضت بهذه العقوبات (لجنة المراجعة ١٩٠٧ ن ٣٧٨) .

٧٩ - ملحوظة ثالثة - لم يشترط القانون مدة معينة تمنح على

الأحكام السابقة، فتي كان المتهم عائداً بمقتضى المادة ٤٩ ع لا يكون من الضروري أن تكون سوابقه كلها لم تمض عليها مدة خمس سنين، بل يكفي لتطبيق المادتين ٥١ و ٥٤ ع أن تكون له سابقة تكفي لاعتباره عائداً، ومتى كان عائداً فيكفي أن يكون سبق الحكم عليه في أى زمن مضى بعقوبات مقيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي اعتبر بها عائداً ما يستلزمه القانون لتطبيق المادتين المذكورتين (تقر ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ س ١٦٢ و ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ مج ٦ ص ١٠٤ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ ص ٦٨ و ١٥ اوت سنة ١٩٢٣ قضية رقم ١٦٢٣ سنة ٢ ق و ٤ ابريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٧٠ سنة ٨ ق).

٨٠ - الشرط الثالث - يجب أن يرتكب العائد جنحة مماثلة فالجريمة الجديدة التي يحاكم العائد من أجلها يجب أن تكون جنحة، لأنها إن كانت جناية فالعقوبة الجنائية العادية تكفي بل تزيد في غالب الأحيان على العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٥٤ ع. ولذلك فإن المادة ٥٤ لا تشير إلى المادتين ٣٥٦ و ٣٦٨ ع لأنها تعاقبان على جنائيات.

٨١ - ويجب أن تدخل الجريمة الجديدة في البيان الوارد في المادتين ٥١ و ٥٤ ع. وعلى وجه العموم يجب أن تكون مماثلة للجرائم التي صدرت بشأنها الأحكام السابقة.

فبشرط لتطبيق المادة ٥١ ع أن تكون الجريمة الجديدة جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير. وبشرط لتطبيق المادة ٥٤ ع أن تكون الجريمة الجديدة من الجنح المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ أى قتل أو تسميم مواش.. الخ أو إتلاف مزروعات أو أو أشجار.. الخ.

وقد حكم بأن جريمة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه

ليست من الجرائم الواردة في المادة ٥١ ع ، فلا تستير من جنحة الى جناية بسبب العود (قض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ ص ١٢٧) .

٨٢ — وقد كانت المادة ٥٠ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ (المراقبة للمادة ٥١ من القانون الحالي) لا تنص على الشروع في السرقة وغيرها من الجرائم الماثلة للبيئة بها كطريف ثان للعود ، ولكن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام كان حكمها يتناول الشروع في الجرائم المذكورة ، ولذلك جرى قضاء محكمة النقض والابرام بان العائد بمقتضى المادة ٥٠ (من قانون سنة ١٩٠٤) لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها فيها إلا إذا كانت جريمته الأخيرة تامة لا مجرد شروع ، فإذا كانت الجريمة الأخيرة شروعا في إحدى الجرائم المينة بها أمكن تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام إذا توفرت شروطها (قض ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مج ٧ ص ٣٦ و ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ مج ١١ ص ٢٨٣ و ٢٨٧ يولي سنة ١٩١٩ مج ٢١ ص ١١١١ يونيو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٢٩٤ سنة ٤ ق و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٧٤ سنة ٧ ق) .

ولكن هذا النص قد سد عند تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ وأضيف الشروع إلى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ حتى يكون نصها متفقا مع نص المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الذي رؤى إدماج بعض نصوصه في باب العود .

٨٣ — مدى هذا التخليط — العود المتكرر المنصوص عليه في المادتين ٥١ و ٥٤ ع يميز للقاضي الحكم على العائد بعقوبة الأشغال الشاقة من ستين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام العود العام الواردة في المادة ٥٠ ع . والعود المنصوص عليه في المادة ٥١ يميز فوق ذلك ارسال المجرم المعتاد

الاجرام إلى محل خاص يسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه كما سنبينه فيما بعد .

٨٤ - فأثر العود المنصوص عليه في المادتين ٥١ و ٥٤ ع هو تخويل القاضي حق إبدال عقوبة الحبس بعقوبة الأشغال الشاقة من ستين إلى خمس، وفي هذا خروج عن الحد الأدنى العام المقرر للأشغال الشاقة وهو ثلاث سنين . وقد قصد في المادتين المذكورتين التدرج في التغليظ على العائد المعتاد الاجرام الذي لم يكف لردعه مضاعفة الحد الأقصى لعقوبة الحبس فأجاز الشارع تغيير نوعها .

المبحث الثالث - التغليظ المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٣ ع

وفي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨

٨٥ - مصدر هذا التشريع - أدخل نظام الاحكام غير المعينة المدة في التشريع المصري بالقانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام ولما عدل قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ أدمجت المادتان الاولى والثانية من هذا القانون في باب العود وأصبحتا المادتين ٥٢ و ٥٣ ، وظلت المادتان الثالثة والرابعة على حالهما في القانون ، وأولاهما تشير إلى النظام الداخلي للمحل المخصص للمجرمين المعتادين على الاجرام ، وثانيتهما تشير إلى اللجنة المنوط بها تفتيش هذا المحل .

ونظام الاحكام غير المعينة المدة معمول به في الولايات المتحدة في إصلاحية إلميرا (Elmira) ، وقد قرره القانون الزوجي بالنسبة للمجرمين المعتادين على الاجرام ، ونص عليه القانون الايطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ كتدبير من تدابير الأمن (mesure de sûreté) بالنسبة لمعتادي وعترفي الاجرام

والذين يؤنس منهم ميل اليه (délinquants d'habitude, de profession ou par tendance) (انظر المادة ٢١٦ وما بعدها من القانون المذكور) .

٨٦ - المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ - من المبادئ المتفق عليها الآن بالنسبة للذين اعتادوا الاجرام عدم الفائدة من عقوبتهم بالحبس بضعة أشهر سواء كان ذلك من جهة حماية الهيئة الاجتماعية أو من جهة تهذيب أخلاق المجرم نفسه وأن اقلال عدد هؤلاء المجرمين لا يكون الا باطالة مدد العقوبات المقيدة للحرية التي تصدر عليهم . وقد قررت هذا المبدأ في مصر المادة ٥٠ من قانون العقوبات إذ خولت للقاضي حق الحكم بالاشتغال الشاقة على العائد الذي سبق الحكم عليه في سرقة أو في جرائم مماثلة لحائث تبينت إدائته في مثل تلك الجرائم .

إلا أنه اتضح أن الحكم بعقوبات قاسية وإن أفاد في منع تكرار الجرائم الفظيعة يندر أن يصلح من حال المتعودين على السرقات ومن على شاكلتهم من المجرمين ، فإن الكثيرين منهم يصبون إلى الحالة التي ألفوها متى أطلق سراحهم . جرى العمل بقانون العقوبات في شهر مايو سنة ١٩٠٤ ، ومن ذلك العهد إلى آخر سنة ١٩٠٧ حكم بالاشتغال الشاقة طبقاً للمادة ٥٠ على ٨٢٤ شخصاً قضى منهم ٢٤١ عقوبتهم وأفرج عنهم ثم حكم على ٤٩ من هؤلاء الثلاثمائة الواحد والأربعين مرة أخرى بعد الافراج عنهم وذلك تقارير البوليس على أن ١٢٧ قد اختفوا أو لا يرتزقون من طريق حميد .

لذلك . وجب استنباط طريقة من طرق العقاب تكون جامعة بين ما يلزم من الشدة في العقاب وبين ما يشجع المسجون على إعزاز نفسه للكسب من الأوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . أما الطريقة الجارية العمل بمقتضاها الآن فليس فيها ما يشجع المسجون حقيقة على اصلاح نفسه ، فن يحكم عليه بالاشتغال الشاقة يشتغل في أشق الأعمال المدة التي حددها

الحكم وهو لا يستطيع أن يكسب الا ٥٨ قرشا في السنة ثم هو يعلم أن لا بد من الافراج عنه متى انقضت المدة المحكوم بها عليه .

وبمقتضى مشروع القانون المرفق بهذا يجوز حبس العائد الذي تنطبق عليه المادة ٥٠ من قانون العقوبات في محل مخصوص يجرى عليه فيه زمناً غير معين نظام تختلف شدته بحسب سيره مدة حبسه . أما نظام هذه الامكنة فانه مبني على قاعدة نظام الليانات إلا أنه بعد انقضاء السنة الأولى يخفف كثيراً من الشدة في معاملة المسجون إذا حسن سيره .

ولاريب في أنه يتعذر وضع لائحة شاملة للجزيات التي يجرى حكمها في هذه المحال على جميع المسجونين على السواء ، لكن يمكن أن يقال بالاجمال إن النظام يكون فيها بالطريقة الآتية : يبقى المسجون في سجن انفرادى مدة السنة الأولى إلا ساعة في اليوم يقضها مع المسجونين الآخرين في المدرسة الموجودة في المحل ويشغل طول هذه السنة ساعة في اليوم بالطلبة حفظاً لصحته ويتعلم بقية يومه وهو في سجنه الانفرادى مبادئ صناعة من الصناعات ويمكنه أن يكسب مبلغاً لا يتجاوز ٨٥ قرشاً يحفظ له . وفي السنة الثانية يطل الانفراد ويشغل في الورش مع المسجونين الآخرين بالصناعة التي تعلم مبادئها ويبيت في غرفة عمومية بدلاً من السجن الانفرادى ، ويمكنه أن يكسب مبلغاً لا يربو على ١١٦ قرشاً مصرياً وله أن يتصرف في نصفه في غير ما كل لتحسين حاله ويحفظ له النصف الآخر ، وتجوز زيارته مرة كل ثلاثة أشهر ولا يكلف بالاشتغال في الطلبة إلا مرة كل يومين . ويكون حاله في السنة الثالثة كما تقدم ، سيره وتجوز زيارته مرة كل شهر ولا يشغل في الطلبة ويمكن أن يكسب مبلغاً لا يتجاوز ٢٣٢ قرشاً مصرياً له صرف نصفه كما سبق آفاً ويحفظ له نصفه الآخر . وكذلك يكون حاله في السنة الرابعة ، لكن ثباح زيارته كل أسبوع ويمكنه أن يكسب ٤٦٤ قرشاً مصرياً وينام على مرتبة . ويقتظر عادة أن يفرج عن المسجون في آخر السنة الرابعة إلا في

الأحوال الميئة في المادة الثانية من المشروع .

وتقوم بتفتيش هذه المحال في أوقات مقرررة لجنة ينفذ كيفية تشكيلها في المشروع . وهي تتحرى حال كل سجين وما وصل إليه من التقدم وترفع بذلك تقريراً إلى نظارة الحفانية ، ويكون الافراج عن المسجونين من حقوق هذه النظارة ، ولا تزيد مع ذلك مدة السجن عن خمس سنين (عدلت إلى ست سنوات في الصيغة النهائية للقانون) إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية وهي التي تجيز إطالة مدة حبس العائدين الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاث فقط فيكونون قد عوقبوا حينئذ بعقوبة أشد مما يستحقون . لكن الاحصاء أثبت أنه لا وجه للخوف من هذا الضرر ، فإن متوسط عدد العقوبات التي سبق الحكم بها على الشخص الذي يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات هو ثمان ، وهذا دليل واضح على أن القضاة لا يعاملون بنص المادة إلا من اعتاد الاجرام حقيقة ، فاذا التجأوا إلى تطبيق نصوص مشروع هذا القانون ولو في كافة الأحوال التي يطبقون فيها المادة ٥٠ من قانون العقوبات الحالي فانهم لن يستعملوا سلطتهم هذه إلا بالنسبة للأشخاص الذين دل ماضيهم على أن الحكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون المشار إليه لم يكن كافياً .

٨٧ - الغرض من هذا القانون — فالغرض من هذا القانون على ماهو ظاهر من المذكرة المفسرة له هو الجمع بين فكرة التغليظ على العائد المحترف الاجرام وفكرة إصلاحه وإعداده للكسب من الأوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . وقد أشارت محكمة النقض والابرار إلى هذا الغرض الأخير في حكم جاء فيه ما يأتى : « وحيث إنه إذا كان في الحق أن الشارع قصد بوضع المادة ٥٠ من قانون العقوبات (٥١ من القانون الحالي) التدرج في التغليظ على العائد المعتاد الاجرام الذي لا يكفي لردعه تطبيق المادة ٤٩

من القانون المذكور ، فانه لم يقصد بقانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ التغليظ على العائد الذي لم يكف لردعه سبق تطبيق المادة ٥٠ المذكورة ، بل الواقع أن عقوبة هذه المادة وهي الاشغال الشاقة التي أقلها سنتان وأقصاها خمس سنين قد وجد الشارع أنها مع شدتها المتناهية لم تثمر الثمرة المرجوة منها فعمد إلى وسيلة تهذيب فكر أنها قد تقوم من أخلاق المجرم وترده إلى الصلاح وتكون أنجع في هذا السبيل من تطبيق تلك العقوبة القاسية الغير المثمرة فأصدر قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ مستعيضاً فيه عن الاشغال الشاقة بالسجن الذي هو أخف في نوعه من الاشغال الشاقة وجعل أقصى مدته ست سنين ولم يجعل له حداً أدنى بل ترك الأمر لوزير الحقانية يأمر بالافراج عن المحكوم عليه في أي وقت يراه بحيث يجوز له أن يفرج عنه بعد سنة أو أقل بينما أقل مدة الاشغال الشاقة بحسب المادة ٥٠ سنتان . فالقول بأن قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ المذكور هو تدرج في التغليظ على العائد الذي لم ينجع فيه معاملته بالمادة ٥٠ هو قول لا يتفق والواقع . على أن فكرة الشارع في هذا القانون وكونها الترفية لا التغليظ قد تجلت تمام التجلي في المذكرة الايضاحية التي قدم بها المشروع لمجلس شورى القوانين ، وإنما زيد أقصاها إلى ست سنين إجابة لرغبة المجلس ، كما أن مما في تلك المذكرة أن المجرم أثناء سجنه يحمل على تعلم صناعة من الصناعات تنفعه بعد خروجه وأخذ في استيعابه ان يكسب مبالغ تزيد سنوياً وتحفظ له بما لا يقاس به ما يكسبه من في الاشغال الشاقة ، وفي هذا ما يؤكد مراد الشارع الواضح بياقي المذكرة وأنه التخفيف لا التشديد والتهذيب لا الزجر بالايلام . ١٠٠ هنس ٢٣ يناير سنة ١٩٢٠ مع ٢١ عدد ٤٩ عمادة ١٠ عدد ٢٥٤) .

وبما يلاحظ على هذا الحكم أن فكرة الشارع في القانون رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٠٨ لم تكن الترفية على العائد المعتاد الاجرام بل الجمع بين التغليظ والاصلاح بدليل ما جاء في المذكرة التفسيرية من قوله . لذلك وجب استئاط طريقة

من طرق العقاب تكون جلمعة بين ما يلزم من الشدة في العقاب وبين ما يشجع المسجون على إعداد نفسه للكسب من الإوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . . وليس صحيحاً ما جاء بالحكم من أن الشارع استعاض في ذلك القانون عن الأشغال الشاقة بالسجن الذي هو أخف في نوعه من الأشغال الشاقة ، فإن الشارع قد استعاض عن الأشغال الشاقة بالاعتقال في عمل خاص جمل خاضعاً في نظامه الداخلي لأحكام البيانات التي تنفذ فيه عقوبة الأشغال الشاقة . أما كلمة سجن الواردة في النسخة العربية للقانون فقد جاءت فيه بمعنى الاعتقال (incarceration) الواردة في النسخة الفرنسية .

٨٨ - شروط التغليظ المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٣ ع -
يشترط لتطبيق أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ ع : (أولاً) أن يكون المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ . فيما لا يتناولان العائد في حكم المادة ٥٤ . (ثانياً) أن يرتكب هذا العائد جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ أو يشرع في ارتكاب جريمة منها . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ التي أصبحت المادة ٥٣ ع لاتنص على الشروع في الجرائم المينة بها فأضيف إليها الشروع ليكون نصها متفقاً مع نص المادة التي قبلها .

٨٩ - ولا يشترط لتطبيق المادة ٥٢ ع أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ ع ، فإن عبارة « العائد في حكم المادة السابقة » الواردة في المادة ٥٢ ليس معناها (العائد الذي سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥١) ولا (العائد الذي استحق من قبل أن يحكم عليه بمقتضى المادة ٥١ ولكنه لم يحكم عليه فعلاً) ، وإنما معناها (العائد الذي قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع

في هذه الجرائم) . كما هو مذكور في الشطر الأول من المادة ٥١ . والدليل على ذلك على قول محكمة النقض والايام : (أولا) أن قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ يرمته موضوع كما سلف البيان ليحل عند الاقتضاء محل المادة ٥٠ (٥١) من القانون الحالي) التي لم تثر الثمرة المقصودة ، فهو يطبق إذن كلما كانت تلك المادة ممكناً تطبيقها . (وثانياً) وهو من المفهومات الواضحة أن المذكرة الايضاحية ورد بها ، وربما خيف من أن تكون نتيجة هذا القانون إطالة مدة حبس العائدين الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاثا فقط فيكونون قد عوقبوا حينئذ بعقوبات أشد مما يستحقون لكن الاحصاء الخ ، . فواضح القانون نفسه دل بهذا على أن القانون يمكن تطبيقه على من يكون من قبل قد ارتكب جنحتين أو ثلاثا فقط ثم ارتكب بعد ذلك الجريمة التي تدخله تحت متناول هذا القانون . والجنحتان أو الثلاث هي المشار إليها في الشطر الأول من المادة ٥٠ ، فلو كان مراد واضع قانون الإجرام أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه فعلا بمقتضى المادة ٥٠ أو أنه كان مرتكباً فعلاً من قبل جريمته الأخيرة لجرائم كانت تجعله مستحقاً لعقوبة المادة ٥٠ وإن لم يحكم بها عليه — لو كان مراده ذلك لما قال في مذكرته الايضاحية ما قال إذ أقل عدد الجنح التي تكون ارتكبت قبل الجريمة الأخيرة يكون حينئذ ثلاثا أو أربعاً : لا اثنتين أو ثلاثا فقط (نص ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ مج ٣١ عدد ٤٩ عملة ١٠ عدد ٢٥٤ ، وفي هذا المعنى نص ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ مج ١٦ ص ٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مج ١١ ص ٤٠) .

٩٠ — وإنما يشترط لتطبيق المادة ٥٣ ع علاوة على الشرطين السابقين .

ذكرهما :

(أولا) أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه بالاشتغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة ٥٢ . (ثانياً) أن يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو يشرع في ارتكابها .

جرعة منها مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى ستين من يوم الافراج عنه
افراجاً نهائياً .

٩١ - مدى هذا التخليط - يجوز للقاضي في كل الأحوال بدلا من
الحكم على المائد بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٠ أو بعقوبة الاشغال
الشاقة المنصوص عليها في المادة ٥١ أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر
بارساله إلى المحل الخاص المعين من الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر وزير
العدل بالافراج عنه .

وفي حالة المادة ٥٢ لا تزيد مدة الاعتقال في المحل الخاص عن ستينين .
أما في حالة المادة ٥٣ فيجوز إبلاغ مدة الاعتقال إلى عشر سنين .

٩٢ - وقد كان الاعتقال في المحل الخاص لدى صدور القانون رقم ٥
لسنة ١٩٠٨ جوازياً في الحالة الأولى ووجوبياً في الحالة الثانية، ولكن لما
أعيد النظر في قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ وأدجت المادتان الأولى والثانية
من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ في باب العود رؤى جعل الاعتقال جوازياً في
الحالتين، لأن التطبيق أثبت أنه لا يتناسب في كثير من الحالات مع ظروف
الجرعة .

٩٣ - وعلى ذلك يكون للقاضي سواء في حالة المادة ٥٢ أو المادة ٥٣ ع
الخيار بين الحكم بالحبس أو بالاشغال الشاقة أو بالاعتقال في المحل الخاص
بالمجرمين المعتادين على الاجرام . على أنه في حالة توافر شروط المادة ٥٣ ع
لا يجوز للقاضي إذا أراد الحكم بارسال المتهم إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادين
على الاجرام أن يطبق عليه حكم المادة ٥٢ حتى لا يبقى في المحل أكثر من ست
سنين، بل يتحتم عليه تطبيق المادة ٥٣ التي تجيز إبلاغ مدة السجن في هذا المحل
إلى عشر سنين، وذلك لأن القانون قد نص صراحة في ختام هذه المادة على أنه

في حالة تطبيقها يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين . أما الجواز المشار إليه في صدر المادة فيقصد به إمكان الاستعاضة عن الحبس أو الأشغال الشاقة بالاعتقال في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام وليس الفرض منه أن يكون للقاضي في هذه الحالة الخيار بين تطبيق المادة ٥٢ والمادة ٥٣ ، إذ متى توفرت شروط المادة ٥٣ فلا محل لتطبيق حكم المادة ٥٢ .

٩٤ — عدم تعيين مدة العقوبة — بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٣ ع يستقل العائد المعتاد الاجرام في المحل الخاص السابق ذكره إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه دون أن تزيد مدة هذا الاعتقال عن ست سنين في حالة المادة ٥٢ ولا عن عشر سنين في حالة المادة ٥٣ .

وبذلك يكون الشارع المصرى قد أخذ بنظام الاحكام غير المعينة المدة . وبناء عليه يجب على القاضي أن يقتصر على الحكم بارسال المجرم المعتاد على الاجرام إلى المحل الخاص دون أن يعين مدة العقوبة التى يقضى بها ، ووجهة الادارة ممثلة بوزير العدل هى التى تقرر فيما بعد الوقت الذى يخرج فيه من ذلك المحل ، ولا يكون ذلك إلا عند ما تقدر أن لا خطر من الافراج عنه . والادارة ليست مقيدة بحد أدنى في الافراج ولا بحد أقصى في الاعتقال إلا الحد العام الذى ينص عليه القانون وهو ست سنين أو عشر سنين .

٩٥ — نظام الاصلاحية — المحل الخاص الذى يستقل فيه المجرمون المعتادون على الاجرام هو نوع من الاصلاحية أعد للرجال العائدين . وتنص المادة ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ على أن هذا المحل يكون خاضعاً في نظامه الداخلى لأحكام قانون اللبانات (الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١) ومع ذلك فلديهم مصلحة السجون بعد تصديق وزير الداخلية وبموافقة وزير العدل أن يعمل استثناءات لصالح المجرمين المعتادين على الاجرام . ومعنى هذا أن نظام المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام

لا يجوز أن يكون أشد من نظام الليانات ، وإنما يجوز أن يكون أقل شدة ومعداً إعداداً خاصاً لطائفة المجرمين الذين يسجنون به .

٩٦ - وبناء على هذا التماثل بين نظام المحل الخاص بأولئك المجرمين ونظام الليانات التي تنفذ فيها عقوبة الأشغال الشاقة يعتبر الاعتقال في ذلك المحل عقوبة جنائية من حيث العود (المادة ٥٢ ع فقرة أخيرة) .

٩٧ - لجنة التفتيش - وحتى يكون وزير العدل على بينة من حالة المسجونين ويقف على المعلومات التي تمكنه من الافراج عنهم في الوقت المناسب قد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ على تشكيل لجنة تولى من ستة أعضاء منهم ثلاثة يعينهم وزير العدل وثلاثة يعينهم وزير الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحلات المخصصة للمجرمين المعتادين على الاجرام في أوقات معينة وترفع الى وزير العدل تقارير عن سير المسجونين فيها وعن عملهم

ذلك بأن الشارع ما كان يمكنه أن يرجع إلى تقدير مأمور السجن أو حراسه فيما يتعلق بالوقت المناسب للافراج عن المسجونين فيه ، ولهذا السبب شكلت اللجنة من ستة أعضاء من كبار الموظفين مهنتهم الفصل في تأثير العلاج الجزائي الذي وقع على المحكوم عليه - على أن هناك من يعتقدون أن اللجنة لا يمكنها في الواقع أن تقوم برقابة مباشرة بل عليها أن ترجع إلى مذكرات مأمور السجن وحراسه ، وأن هؤلاء الموظفين الصغار هم الذين يفصلون في الواقع ونفس الامر في مدة الاعتقال .

المبحث الرابع - تأثير التغليب الخاص على طبيعة الجريمة

٩٨ - جرى قضاء محكمة الاستئناف ومحكمة النقض والابرار منذ سنة ١٩٠٤ بأن العود في حكم المادتين ٥٠ و ٥١ ع (المقابلتين للمادتين ٥٤ و ٥٥

من القانون الحالي) يغير نوع الجريمة وينقلها من جنحة إلى جناية فيما يتعلق بالاختصاص على الأقل، وبنى هذا القضاء على أن المادة ١٠ من قانون العقوبات عرفت الجنايات بأنها هي الجرائم المعاقب عليها بعقوبات من بينها الأشغال الشاقة، وقد أجازت المادة ٥٠ (المقابلة للمادة ٥١ الحالية) الحكم على المائد في السرقة والجرائم المماثلة لها بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين وهي من العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنايات ولا يمكن الحكم بها إلا من محاكم الجنايات، وأنه ولو أن هذه العقوبة ليست إجبارية بل إن للقاضي الخيار بينها وبين عقوبة الحبس إلا أن هذا الخيار من حق المحكمة التي يمكنها الحكم بأي العقوبتين لا التي يجوز لها الحكم بواحدة منهما فقط، وبما أن محكمة الجنايات هي صاحبة الاختصاص الأوسع فهي التي يمكنها أن تستعمل حق الخيار الذي منحه لها الشارع والحكم على المتهم إما بعقوبة جنحة و ما بعقوبة جناية، أما المحكمة الجزئية فليس لها اختصاص بالحكم بعقوبة الأشغال الشاقة في أية حال (استئناف مصر ٣ يولية سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٣٨ و ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٤١ وعن ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ١٦٣ و ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ مجلة ٥ ص ٨٠٩ — وأنظر بكسك ذلك ططا الإبتعائية أول أغسطس سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ٤٤٢ واستئناف مصر ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ١٢٧) .

٩٩ — وقضت محكمة النقض بحكم صادر منها في أول فبراير سنة ١٩٣٢ بأن جرائم العود المنطبق على المادة ٥٠ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ والمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ (وهما تقابلان المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات الحالي) هي جرائم قلقة النوع إذ هي تكون جنحة أو جناية تبعا لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها . فالذا حكمت المحكمة في غية المتهم باعتباره مجرما اعتاد الاجرام وأمرت بإرساله الى المحل المخصص لأمثاله ليسجن فيه فقد اعتبرت أن جريمته جناية ، لأن هذه العقوبة هي عقوبة جناية بنص القانون، ومثلها لا يسقط الا مضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور

الحكم بها طبقاً للمادة ٢٧٦ من قانون تحقيق الجنايات (نفس أول فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٢ ق) .

وقضت بحكم آخر صادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ بأنه ما دامت العقوبة المقررة للسرقة يعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال في محل خاص، فإن ذلك يقتضى حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات، لأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها. ومتى وضع ذلك وجب عد كل حكم يصدر غيائياً على المتهم في إحدى هذه الجرائم كأنه حكم غيائى صادر على متهم في جناية مهما كانت العقوبة المحكوم بها وسواء أكانت الجريمة في صحيح وصفها جناية أم جنحة. وذلك لأن المادة ٥٣ فقرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة اتباع الأحكام المقررة للفتية في الجنايات (المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات) في حق المتهم الغائب على الإطلاق بنقض النظر عن نوع العقوبة الموقفة عليه وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه، مادامت الجريمة لم تكن مقدمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية، إذ في هذه الحالة وفي هذه الحالة وحدها تكون اجراءات الفتية هي المقررة لمواد الجنايات وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة. فإذا رفعت الدعوى إلى محكمة الجنايات على متهم بجناية سرقة يعود وحكمت المحكمة عليه غيائياً بالحبس طبقاً للمادة ٣١٧ أو ٣١٨ ع فلا يجوز اعتبار الحكم الغيائى الصادر من محكمة الجنايات في جناية السرقة المذكورة آخر عمل من أعمال التحقيق وجعله مبدأ لمدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في جنحة سرقة على أساس أن هذه الجريمة من الجرائم القلقة النوع التي تكون جناية أو جنحة على حسب العقوبة التي توقع فيها، بل إنه مادامت

الدعوي رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة السرقة باعتبارها جناية فان الحكم الذي صدر فيها غايياً يجب على ماسبق بيانه بغض النظر عن وصف الجريمة أن يأخذ سيرة الأحكام الصادرة غايياً في مواد الجنايات ولو كان قد صدر بعقوبة جنحة، وخصوصاً أن توقيع هذه العقوبة غايياً لا يمنع المحكمة عند إعادة المحاكمة من أن توقع على المتهم عقوبة أشد منها (نفس ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ قضية رقم ٧٣١ سنة ١١ ق).

الفصل الرابع

في إثبات العود وبيانه في الحكم

الفرع الأول - في إثبات العود

١٠٠ - على من يقع عليه الاتبات - يقع عليه إثبات العود الذي يجوز أن يؤدي إلى تشديد العقوبة على عاتق النيابة العمومية . ولهذا الغرض يجب عليها إثبات أمرين : الأول وجود الأحكام السابقة ، والثاني أن المتهم هو الذي صدرت عليه هذه الأحكام .

المبحث الأول - إثبات وجود الأحكام السابقة

قلم السوابق

١٠١ - طرق الاتبات - يثبت وجود الأحكام السابقة بتقديم صورة رسمية من هذه الأحكام . فاذا لم تكن تمت صورة فيمكن أن ينتج الاتبات من اعتراف المتهم بل ومن شهادة الشهود وقرائن الأحوال ، كشهادة حراس السجن الذي نفذت فيه العقوبة على المحكوم عليه وبيانات

دفتر السجن وغير ذلك ، لأن صدور الحكم واقعة مادية يمكن إثباتها بكافة الطرق (جرائد ٢٠٧٠ ن ١٧٠٠) .

١٠٢ — وقد كان إثبات السوابق في الأزمان القارية ماديا أي بدنيا . قال القرن السادس عشر كانوا يعمدون الى قطع بعض أعضاء من جسم المحكوم عليه . فعند أول حكم كانت تقطع إحدى اليدين أو إحدى الأذنين ، وعند العود تقطع الثانية . وفي القرون الوسطى طرأ تلطيف على هذه الطريقة إذ استمض عن القطع بعلامة يوسم بها الجسم بواسطة حديد محمي . وقد زالت هذه الطرق الآن بزوال العقوبات البدنية وأنشئت في البلاد المتعدية أقلام للسوابق تحفظ فيها محففات الأحكام للرجوع إليها في إثبات العود .

١٠٣ — إنشاء قلم السوابق في مصر — أنشئ قلم للسوابق في القاهرة بناية الاستئناف الأهلية تحت إدارة النائب العمومي بمقتضى أمر عال صادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ مكون من المادتين الآتيتين :

١ — يشكل في النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الأهلية قلم للسوابق تحت إدارة النائب العمومي .

٢ — على ناظر الحفانية عمل اللوائح اللازمة لسير القلم المذكور . .

وعلى أثر صدور هذا الأمر العالي صدر قرار وزاري من ناظر الحفانية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ بتنظيم قلم السوابق عدل بقرار آخر صادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ثم ألغى هذان القراران واستعوض عنهما بقرار آخر صادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ . وعلى أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار صدر قرار من وزير الحفانية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣١ مكمل لقرار ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ .

وقد رؤى في سنة ١٩٢٨ ضم قلم السوابق إلى إدارة تحقيق الشخصية على أن تظل هذه الإدارة تابعة لوزارة الداخلية وأن يكون للنائب العمومي حق الاشراف والتفتيش على أعمالها .

١٠٤ - الغرض من قلم السوابق - والغرض الاساسى من قلم السوابق هو حفظ جميع الاحكام الصادرة ضد شخص معين في قلم واحد بالقاهرة اياً كانت الجهة التى صدرت فيها هذه الاحكام .

ف هناك فى خانات مرتبة بحسب الحروف الهجائية تودع باسم كل محكوم عليه صحيفة تعرف بالصحيفة الاصلية (bulletin original) عن كل حكم صدر ضده فى جنابة أو جنحة . عدا بعض الجنح التى كانت تحكم فيها محاكم المراكز . ولمعرفة سوابق أى شخص يكفى تقديم طلب استعلام إلى قلم السوابق وهو يوضح على صحيفة محررة على نموذج خاص يسمى تذكرة سوابق (bulletin de renseignement) جميع الاحكام الصادرة بالعقوبة التى لها صنف أصلية معقوفة بقلم السوابق باسم ذلك الشخص .

وستكلم فيما يلى عن الصحيفة الاصلية التى ترسل إلى قلم السوابق وعن تذكرة السوابق التى يعطيا هذا القلم بناء على الطلب الذى يقدم اليه .

١٠٥ - الصحيفة . الاصلية . الاحكام التى تجرر عنها هذه الصحيفة - تجرر صحيفة أصلية لكل حكم من الاحكام الآتية :
(١) الاحكام الصادرة فى الجنابات أو فى جرائم أخرى نظرتها احدى محاكم الجنابات .

(ب) الاحكام الصادرة فى الجنح من المحاكم الجزئية .

(ح) الاحكام الصادرة فى السرقات وكذا الاحكام الصادرة فى الجرائم الأخرى بالحبس لمدة شهر فأكثر من إحدى محاكم المراكز .

ويشترط فى الاحكام المنوه عنها فى الفقرتين (ب) و (ح) أن تكون نهائية أو قابلة للطعن بطريق النقض والابرام فقط أو تكون غياية ويكون من المستحيل إعلانها لغير النيابة (المادة الأولى من القرار الوزارى الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١١) .

أما الأحكام الصادرة في المخالفات فلا تحرر عنها صحف أصلية لأنها لا تعتبر في العود، وكذلك لا تحرر صحف عن الأحكام الصادرة في الجنح التي كانت تحكم فيها عما كرم المراكز بالحبس لمدة أقل من شهر عدا السرقات، لأنها صادرة بعقوبات نافذة وفي جرائم لا تمس الشرف والاستقامة. وتحرر صحيفة عن الحكم القاضي بإعادة الاعتبار (المادة ١ من القرار الوزاري الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣١).

١٠٦ - البيانات التي تذكر في الصحيفة - والبيانات التي تذكر في الصحيفة الأصلية ترمي:

(أولاً) إلى تعيين شخص المحكوم عليه، فيذكر اسمه ولقبه وسنه وصناعته وحاله المدنية ومحل ميلاده وأوصافه والعلامات المميزة لشخصه. (ثانياً) إلى تعريف الحكم الصادر عليه، فيذكر اسم المحكمة التي حكمت وتاريخ الحكم والعقوبة المحكوم بها والجنابة أو الجنحة التي صدر بشأنها الحكم والمادة التي طبقت وإذا كان الحكم حضورياً أو غائياً. ولا يذكر في هذه البيانات أن المتهم سبق الحكم عليه بعقوبة وهو مسمى باسم آخر إلا إذا ثبت بمقتضى الحكم أنه هو نفس الشخص الذي سبق الحكم عليه (المادة ٣).

١٠٧ - تحرير الصحيفة - يحضر كاتب المحكمة الصحيفة على نموذج ممدق عليه من وزير العدل (نمرة ٢ سوابق) طبقاً للعناصر الموجودة في ملف الدعوى. فتؤخذ البيانات الخاصة بوصف الجريمة من الحكم القاضي بالعقوبة، وتؤخذ البيانات المميزة لشخص المحكوم عليه من الحكم وورقة التشييه ومحاضر التحقيق والجلسة (المادة ٣).

ويكون تحرير الصحيفة تحت ملاحظة النيابة أو مأمور الضبطية القضائية القائم مقامها في المحاكم المركزية (المادة ٢).

١٠٨ - إرسالها إلى قلم السوابق - وبعد تحرير الصحيفة ومراجعتها بمعرفة النيابة ترسل إلى قلم السوابق لحفظها (المادة الأولى) .

وعندما تكون الصحيفة خاصة بمحكوم عليه أخذت بصمة أصابعه أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم يرفق بها إن أمكن عند إرسالها لقلم السوابق ورقة فيش وتحقق شخصية المحكوم عليه . وتوضع رموز بصمة الأصابع على الصحيفة بمعرفة قلم تحقيق الشخصية قبل حفظها بقلم السوابق (المادة ٤ من قرار ٢ أكتوبر سنة ١٩١١) .

وعند صدور حكم بإعادة الاعتبار يرسل النائب العمومي في بحر ثمانية أيام صحيفة لذلك الحكم إلى قلم السوابق لحفظها في غلاف الشخص المحكوم برد اعتباره (المادة الأولى من القرار الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣١) .

١٠٩ - حفظ الصحف - لدى ورود الصحف إلى قلم السوابق تحفظ به على الترتيب المجاني لأسماء المحكوم عليهم . وهذه الصحف هي أصول لا يجوز نقلها من مكانها .

والصحف الخاصة بمجرم واحد توضع في غلاف واحد باسمه إذا كان قد حكم عليه فيها وهو مسمى باسم واحد (المادة ٦) .

وإذا ثبت بمقتضى حكم صادر بالمعقوبة أو شهادة من قلم تحقيق الشخصية أن شخصاً تكرر الحكم عليه بأسماء مختلفة فتوضع الصحف الخاصة به في غلاف واحد تحت اسم واحد مع الإشارة إلى المحرر (الحكم أو شهادة قلم تحقيق الشخصية) المثبت لشخصيته . وتوضع تحت كل من الأسماء الأخرى مذكرة تشير إلى الاسم الذي حفظت تحته الصحف (المادة ٧) .

١١٠ - متى تسحب الصحف - تسحب صحيفة الحكم الأصلية

من قلم السوابق: (١) إذا ألفت أو عدلت محكمة النقض والابرار حكماً له صحيفة بقلم السوابق، (ب) أو قبض على مجرم محكوم عليه غيائياً في جناية أو قتل نفسه. (ج) أو عملت معارضة في حكم غيائياً له صحيفة بقلم السوابق (المادة ٨).

كذلك تسحب الصحف الأحكام الصادرة بالعقوبات الجنائية وصحف الأحكام في الجرائم الواردة بالمادة ١٥ أو بالمادة ٤٥ من قانون العقوبات وصحف الأحكام التي أوقف تنفيذها بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات - تسحب من قلم السوابق بعد إثبات أن المجرم توفى أو أنه قد بلغ من العمر ٧٥ سنة إن كان حياً (المادة ١٣).

وفيما عدا ما ذكر في المادة السابقة يمكن سحب صحيفة من قلم السوابق إذا مضت مدة خمس سنين من تاريخ الحكم بالعقوبة وكانت العقوبة بالفرامة أو بالحبس لمدة تقل عن سنة واحدة أو من تاريخ انقضاء العقوبة إن كانت بالحبس لسنة فأكثر. إلا أنه إذا كان هناك أكثر من حكم واحد لها سحب ضد مجرم واحد (سواء كانت محفوظة تحت اسم أو أسماء مختلفة) لا تسحب صحيفة إلا بعد أن تسحب جميع الصحف بمقتضى نصوص هذه المادة والمادة السابقة (المادة ١٤).

١٢١ - تذكرة السوابق. فائدتها والبيانات التي تشتمل عليها - إذا أرادت النيابة معرفة سوابق أى متهم فانها تطلب من قلم السوابق الكشف عن سوابقه، وتستعمل لهذا الغرض طلب تذكرة سوابق محرراً على نموذج نمرة ١١ سوابق. وبناء على هذا الطلب يحضر موظفو قلم السوابق على نموذج مصدق عليه من وزير العدل (نمرة ٨ سوابق) تذكرة سوابق يوضح بها جميع الأحكام الصادرة بالعقوبة التي لها سحب محفوظة بقلم السوابق باسم هذا المتهم.

وتشمل هذه الايضاحات كل الأحكام الصادرة ضد هذا المتهم تحت اسم أو أسماء غير المذكورة في الطلب مع الإشارة إلى المحرر (الحكم أو شهادة قلم تحقيق الشخصية حسب الأحوال) الذي اعتبر أن هذه الصحف خاصة بالشخص المسمى في الطلب (المادة ٩ من قرار ٢ أكتوبر سنة ١٩١١).

وإذا لم يوجد للمتهم صحيفة أصلية إما لأنه لم يسبق صدور أحكام ضده وإما لأن النيابة أغفلت إرسال الصحيفة فيعطى قلم السوابق شهادة بأن المتهم ليس له صحيفة سوابق.

١١٢ - وإذا كان الغلاف المحفوظ لشخص بقلم السوابق مشتملا على صحيفة الحكم بإعادة الاعتبار فالشهادة التي تصدر من قلم السوابق يجب أن لا تشمل على أية إشارة إلى الأحكام التي محاها حكم إعادة الاعتبار ولا إلى هذا الحكم نفسه.

وعلى ذلك فإن لم توجد أحكام تالية لحكم إعادة الاعتبار فيذكر في الشهادة أنه لم تصدر أحكام ضد هذا الشخص.

ويعمل بنفس هذه القاعدة بالنسبة للأشخاص الذين لا يشتمل الغلاف الخاص بهم إلا على حكم معلق تنفيذه على شرط ويعتبر كأن لم يكن لانقضاء مدة الخمس السنوات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون العقوبات (المادة ٢ من القرار الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣١).

١١٣ - من يجوز له الحصول عليها - تعطى تذكرة السوابق بناء على حكم قضائي أو بناء على طلب السلطة القائمة برفع الدعوى العمومية أو بالتحقيق في المسائل الجنائية أو طلب سلطة عمومية مصدق عليه بأمر كتابي من النائب العمومي (المادتين ٩ و ١٢ من القرار الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١).

وتعطى التذكرة أيضاً بناءً على طلب يقدم النيابة أو قلم السوابق مباشرة من الشخص نفسه المطلوب الكشف عن سوابقه .
وأما غير هذا الشخص من الأفراد فلا يجوز لهم الحصول على أية إرضاحات من قلم السوابق .
فاذا أراد أحد الأفراد معرفة سوابق شخص يريد استخدامه مثلاً فله أن يكلف هذا الشخص بأن يقدم له شهادة بسوابقه .

١١٤- هل تقوم تذكرة السوابق دليلاً على الأحكام الميينة بها ؟-
تنص المادة ١٠٧٥ من التعليمات العامة الصادرة للنيابات الأهلية على أن الفائدة من تذكرة السوابق أمام المحكمة هي إثبات أن الأحكام الصادرة بالمعقوبة الموضحة بها صدرت في تواريخ معينة لجرائم معينة ضد شخص مسمى بالاسم أو بالأسماء الميينة بتلك التذكرة وأن هذا الكشف هو صورة الصنف المحفوظة بقلم السوابق .

ولكن الشراح يقولون إن قلم السوابق هو وسيلة يستعان بها على تعرف سوابق المتهمين إذ يسمح للقضاة بالحصول على المعلومات اللازمة من قلم الكتاب المحفوظة به نفس الأحكام . أما تذكرة السوابق التي يحرمها القلم المذكور فلا تقوم دليلاً على الأحكام الميينة بها ، وذلك لأنها ليست إلا صورة لصور أخرى إذ أنها منقولة عن الصنف الأصلية المحفوظة بقلم السوابق وهذه الصنف منقولة بدورها عن أوراق الدعوى ، فبالخطأ واسع (ج ٣ ج ٢)
ن ١١١٩ وجرانولان ٢ ن ٩٨٦) .

ومع ذلك يفرق ج ٢ بين ثلاث حالات تبعاً لما إذا كان المتهم قد سلم بصحة البيانات الواردة في تذكرة السوابق أو أنكرها أو سكت ولم يبد شيئاً بخصوصها .

(١) فاذا اعترف المتهم بصحة البيانات الواردة في تذكرة السوابق

فقد قام الدليل على وجود الأحكام السابقة وأمكن تطبيق أحكام العود .
 (٢) وإذا نازع المتهم في صحة هذه البيانات فلا يجوز المحكمة أن تنتزع الدليل على الأحكام السابقة من هذه الورقة التي لا تصلح قانوناً لإثبات هذه الأحكام ، وإنما ينتج الدليل على الأحكام السابقة بحسب الأصل من تقديم هذه الأحكام نفسها ، على أنه عند انعدام هذا الدليل القانوني يمكن إثبات الأحكام السابقة في جلسة المحاكمة بكافة الطرق التي من شأنها إقناع القاضي بوجودها كشهادة مأمور السجن الذي نفذت فيه العقوبة وحراسه وشهادة الشهود . وتقدير هذه الأدلة من شأن القاضي المتوط به تطبيق العقوبة .
 (٣) أما إذا لم يتم أي نزاع بشأن تذكيرة السوابق المودعة بملف الدعوى ولم يرد في الاجراءات ما يدل على أن المتهم نازع أو اعترف بالبيانات التي تشتمل عليها فإن تقديم هذه التذكيرة التي لم يتم بشأنها أي نزاع يعد دليلاً كافياً على وجود الأحكام السابقة (جازو ٣ ن ١١٢٠ ، وفي هذا المعنى جرائمون ٢ ن ١٨٧) .

المبحث الثاني - إثبات شخصية للمتهم

١١٥ - ما يجب إثباته - لا يكفي لإثبات حالة العود أن يثبت وجود حكم سابق ، بل يجب أن يثبت أيضاً أن المتهم هو الذي صدر عليه هذا الحكم .

ولا صعوبة في الأمر إذا كانت البيانات الواردة في الصحيفة الأصلية عن حالة المحكوم عليه المدنية والعلامات المميزة له تنطبق على حالة المتهم وأوصافه وكان هو لا ينازع في أن الحكم السابق قد صدر ضده ، فإن الدليل قائم في هذه الحالة .

غير أنه كثيراً ما يحدث أن يسعى المتهم الذي سبق الحكم عليه في جنابة أو جنحة في إخفاء حقيقة شخصيته ليتخلص من تشديد العقوبة بسبب العود .

١١٦ - طرق إثبات الشخصية - أما إثبات الشخصية فيجوز حصوله بكافة الطرق ومن بينها التصوير الشمسي وتحقيق الشخصية بالمقاسات البدنية (identification anthropométrique) وتحقيقها بصمات الأصابع (identification par les empreintes digitales) .

١١٧ - تحقيق الشخصية بالمقاسات البدنية - قد اكتشف هذه الطريقة في فرنسا الدكتور برتيلون (Dr. Bertillon) واستخدمت في معظم البلاد المتقدمة . وهي مؤسسة على ملاحظتين : الأولى أنه لا يوجد شخصان متحdan في خصائصهما ، والثانية أن بعض الخصائص التشريحية لا تتغير عند البالغين . وتحصل هذه الطريقة : أولاً - في أخذ أوصاف الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية (١) بطريقة مقياس أطوال بعض عظام لا يمكن أن تتغير بمرور الزمن (على الأقل بعد سن العشرين) . كالقوام وطول الرأس وعرضها وطول القدم والأصبع الوسطى الخ . (ب) وبطريقة تدوين بعض الأوصاف والعلامات المميزة كلون العينين والبشرة والشعر واللحية وشكل الأنف وحجمه والوشم الخ . ثانياً - في تحقيق الشخصية بطريقة تقسيم الأشخاص الذين أخذت مقاساتهم وأوصافهم إلى مجموعات واستبعاد المجموعة التي لا يدخل فيها المتهم المطلوب تحقيق شخصيته . فيقسمون أولاً بحسب القوام إلى طوال وقصار ومتوسطين ، ثم يقسم كل من هذه الأقسام الثلاثة إلى ثلاثة أقسام أخرى بحسب طول القدم اليسرى ، ويقسم كل من هذه الأقسام إلى ثلاثة بحسب طول الزراعين ، ثم تقسم هذه الأقسام كلها إلى أقسام أصغر منها على أساس لون العينين وطول الأصبع الوسطى للقدم وعرض الرأس وهكذا . وبواسطة هذه الطريقة يمكن تقسيم آلاف الفيشات المأخوذة للأشخاص المحكوم عليهم إلى أقسام لا يتجاوز عدد أفراد كل منها الخمسين أو المائة ويكون من السهل مراجعتها .

ويرى من ذلك أن طريقة المقاسات البدنية هي طريقة سليمة إذ تسمح باستبعاد الأشخاص الغير المتحدين في الأوصاف دون أن تقطع بذاتها في حقيقة شخصية المائد . ولذلك يجب أن تضم إليها طريقة التصوير الشسمى وطريقة بصمات الأصابع (انظر في ذلك جبرو ٣ ن ١٠٧٨ وجرانغولان ٢ ن ١٩٠) .

١١٨ - تحقيق الشخصية بصمات الأصابع - أنشئت إدارة تحقيق الشخصية في مصر سنة ١٨٩٩ وهي تقوم بنوع خاص على بصمات الأصابع . ولهذا الطريقة فائدة كبرى في مصر حيث يعتمد كثير من المجرمين إلى تغيير أسمائهم وحيث توجد أسماء كثيرة متماثلة . ولها فائدة خاصة بالنسبة للأحداث لأن تقوم بحمل المقاس عديم الجدوى .

وقد طبقت في مصر منذ سنة ١٨٩٥ مع طريقة المقاسات البدنية واتخذت منذ سنة ١٩٠٢ أساليباً لتقسيم الفيشات وترتيبها .

١١٩ - وللقضاء في مصر فائدة تامة في البيانات التي تقدمها إدارة تحقيق الشخصية كدليل على شخصية المتهم ، إذ تبين بالمشاهدة أن بصمات الأصابع لا يمكن أن تتطابق وأن تطابق البصمات هو أقوى دليل يمكن أن يقدم على اتحاد الشخصية .

فلذا طابقت بصمة أصابع منهم بصمات أصابع شخص محكوم عليه فيما سبق فإن المتهم ليس شخصاً آخر سوى المحكوم عليه المذكور ويجب أن يحمل على كاهله كل الأحكام المستندة في تذكارة السوابق إلى هذا الأخير

الفرع الثاني - في بيان العود

١٢٠ - من اللزم بتقرير وجود العود وبيانه - المحكمة الجنائية التي تنظر في الجريمة التي شددت عقوبتها من أجل العود هي التي تقرر وجود العود وعليها أن تبينه في حكمها (جرسون مولد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٤٧)

١٢١ - وليس من شك في أن للمحكمة الجنائية أن تطبق من تلقاء نفسها عقوبات العود كلما قام لديها الدليل على وجوده في المرافعات، وليس من الضروري أن تطلب النيابة تطبيقها صراحة .

ولا يهم أن تكون حالة العود مينة أو غير مينة في ورقة الاتهام، ولا وجه للمسك بعدم مراعاة حق الدفاع بحجة أن المتهم لم يكن لديه الوقت الكافي ولا الوسائل اللازمة للرد على الطرف المشدد (جرسون ن ٢٤٩ و ٢٥٠) .

١٢٢ - وفي مواد الجرح يجوز للمحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أن تطبق عقوبات العود ولو أن هذا الطرف المشدد قد أبدى أمامها لأول مرة (استئناف مصر ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠١ مج ٤ ص ١٢ و جرائعولان ٢ ن ٩٤٢ و جارسون ن ٢٥١)

١٢٣ - وما ينبغي ملاحظته أن العود لا يمكن إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . فإذا حكم قاضي الموضوع نهائياً في الفعل الأصلي وهو يجهل الطرف المشدد لأنه لا شيء في الاجرامات ولا في طلبات النيابة العامة يدل على الاحكام السابقة فإن حكمه لا يكون قابلاً للنقض (جرسون ن ٢٥٥) .

١٢٤ - على أنه يجوز لمحكمة النقض أن تتحقق من توافر الشروط القانونية للعود فتقضي الاحكام التي تشدد العقوبة عند عدم توافرها .

١٢٥ - إلا أنه لما كان التشديد من أجل العود اختيارياً فلا ينقض الحكم بسبب عدم بيان شروطه أو بسبب نقص في بيانها إذا كان القاضي لم يستعمل حق الخيار الذي له في تشديد العقوبة العادية (نفس ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مج ٦ عدد ٢٩) .

١٢٦ - كذلك لا ينقض الحكم إذا أخطأ القاضي ولم يطبق مواد العود في حالة تنطبق عليها .

وقد حكم بأنه إذا طلبت النيابة من محكمة الجنايات تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ (المقابلة للبادة ٥٢ من قانون العقوبات الحالي) على متهم بالشروع في سرقة وكانت منطبقة ولكنها حكمت بأنها غير منطبقة وقضت بعقوبة الحبس فإن هذا الخطأ لا يوجب نقض الحكم ، لأن المادة الأولى من القانون المذكور اختيارية فلو عملت بها المحكمة لكان لها أن تحكم بما حكمت به فلا فائدة للطعن (تنص ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ قضية ٧٣٣ سنة ٤٤ ق) .

١٢٧ - بيان العود - يجب على المحاكم تمكين محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون أن تبين في أسباب أحكامها الظروف المكونة للعود، لأن بيان الواقعة في الحكم طبقاً للسادة ١٤٩ ت ج لا يقتصر على الواقعة الأصلية بل يشمل جميع الأحوال التي يكون لها تأثير في الحكم بالعقوبة (تنص ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٧ قضاء ٥ ص ٣٢) .

١٢٨ - فينقض الحكم الذي يكتفى فيه بالقول بأن المتهم عائد أو من ذوى السوابق، وذلك لعدم وجود أسباب كافية (تنص ١٨ يناير سنة ١٩٠٧ حقوق ١٨ ص ٢٧٣) .

١٢٩ - وإنما يجب على المحكمة إذا طبقت أحكام العود أن تبين في حكمها الأحكام التي صدرت على المتهم والتي اعتبرته من أجلها عائداً وأن هذه الأحكام كانت نهائية في وقت ارتكاب الجريمة الأخيرة .

١٣٠ - والأحكام السابقة يجب أن تبين بتواريخها ونوع الجرائم الصادرة بشأنها ومقدار ونوع العقوبات المحكوم بها ، لأن هذه البيانات هي أركان العود التي عليها قوامه ، فيجب إثباتها في الحكم وإلا كان لاغياً (تنص ٤ فبراير سنة ١٨٩٣ قضاء ١ ص ٢١٠ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مع ٢ ص ٣٤١ و لجنة للراية ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ مع ٤ ص ٥٤) .

ولا يكفي في ذلك أن يحيل الحكم على ورقة السوابق (نص ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وقرار لجنة الرقابة السابق الإشارة إليها) .

١٣١ — غير أنه في حالة العود العام المؤبد المنصوص عليه في المادة ٤٩ فقرة أولى يكون الحكم مسياً تسيماً كافياً إذا قرر أن التهم سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة جنائية ذكر نوعها ولم يذكر تاريخها ، لأن مثل هذه السابقة لا تسقط بعض المدة فلا يهم إذن ذكر تاريخها ، لأن مرتكبها يعتبر دائماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٩ ع مها تراخي الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة (نص ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢١ سنة ٤ ق) .

١٣٢ — أما في حالة تطبيق الفقرة الثانية من المادة المذكورة فيجب أن يبين تاريخ الأحكام السابقة ومدة عقوباتها لتحقيق مما إذا كانت صادرة بالحبس لمدة سنة أو أكثر وأما إذا كانت الجريمة الجديدة قد ارتكبت في خلال الحبس السنين التي ينص عليها القانون (نص ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ قضاء ٦ س ٤٩ و ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ س ٢٨٢ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مع ٥ س ١٥٩) .

١٣٣ — وفي حالة تطبيق الفقرة الثالثة يجب أن يبين تاريخ الأحكام السابقة ونوع الجرائم الصادرة فيها لتحقيق مما إذا كانت صادرة في جرائم عاثلة وما إذا كانت مضت عليها المدة المسقط لها أم لا (نص ٣٠ يناير سنة ١٩٠٤ استغلال ٣ س ١١ و ١٢ فبراير سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ س ٢٠٨ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ س ٥٦٩) .

١٣٤ — ويستدل على أن الأحكام السابقة كانت نهائية في تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة بذكر تاريخ هذه الأحكام وتاريخ الجريمة (جلوسون مواد ٦٦ — ٥٨ ن ٢٨١) .

ويمكن الاكتفاء في بيان الصفة النهائية للأحكام السابقة بالاحالة إلى

تذكرة السوابق المرافقة لأوراق الدعوى إذ يظهر منها إذا كان الحكم استئنافياً أو صادراً من محكمة الجنايات أو مضى عليه ميعاد الاستئناف وأصبح نهائياً.
(فرن جارسون ن ٢٨٤).

١٣٥ — ويجب عند تطبيق المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ ع أن تبين المحكمة السابقة التي تحمل المتهمة مائداً وتبين أيضاً الأحكام التي يستدل منها على أن المتهمة سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المبينة في المادة ٥١ أو ٥٤ ع بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدهما على الأقل لمدة سنة.

ويجب أيضاً عند تطبيق المادة ٥٢ ع بيان الحكم الذي قضى على المتهمة بالأشغال الشاقة أو بالسجن في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام وبيان تاريخ الافراج عنه من هذه العقوبة للتحقق مما إذا كان المتهمة ارتكب الجريمة الجديدة في خلال مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى ستين من تاريخ الافراج عنه نهائياً.

١٣٦ — ويجب على المحكمة عند تطبيق أحكام المود أن تشير في حكمها إلى المواد التي طبقتها.

١٣٧ — لكن لا ينقض الحكم بسبب عدم الإشارة إلى مواد المود إذا كانت العقوبة التي قضى بها هذا الحكم لا تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة بصرف النظر عن المود (مخ ٦ يونيو سنة ١٨٩٦ قضاء سنة ١٨٩٧ ص ١٠).

١٣٨ — وللمحكمة التفضل الحق في مراقبة ما إذا كان الحكم الذي اعتبر في المود لا يزال قائماً. فإذا دفع المتهمة بأن هذا الحكم قد احيى بالعفو الشامل أو بإعادة الاعتبار فيجب على محكمة الموضوع أن ترد على هذا الدفع وإلا كان حكمها لاغياً (جرسون مواد ٥٦ - ٥٨ ن ٢٩٨).

في الغش

الذي يقع في المعاملات التجارية

Des abus commis dans les transactions commerciales

المواد ٣٤٤ إلى ٣٥١ ع

ملخص

في جرائم هذا الباب ١

التصل الأول — في النش في جنس البضائع الميبة . نص البقرة الأولى من المادة ٣٤٧ ع ٢ —
أركان الجريمة ٣ — الركن الأول : النش ٤ إلى ٦ — الركن الثاني : جنس
البضاعة ٧ إلى ٩ — الركن الثالث : البيع ١٠ و ١١ — تطبيقات ١٢ — بيان
الواقعة في الحكم ١٣ .

الفصل الثاني — في غش الأئيرة والمواد الثنائية والأدوية . نص البقرة الثانية من المادة
٣٤٧ ع ١٤ — أركان الجريمة ١٥ — الركن الأول : الفصل المادي ١٦ —
النش ١٧ إلى ٢٣ — البيع والمرض ٢٤ — لا يمكن مجرد الحيازة ٢٥ —
لا يشترط أن يكون انش ضارا بالصحة ٢٦ — الركن الثاني : الفصل الثاني ٢٧ —
الركن الثالث : نوع البضاعة ٢٨ و ٢٩ — الطرف المشدد ٣٠ — بيان الواقعة في
الحكم ٣١ إلى ٣٤ .

الفصل الثالث — في النش في مقدار الأشياء للتضي تبليها . نص البقرة الثالثة من
المادة ٣٤٧ ع ٣٥ — أركان الجريمة ٣٦ — الركن الأول : النش أو العروع
فيه ٣٧ إلى ٣٩ — الركن الثاني : طرق النش ٤٠ — الركن الثالث : الفصل
الجنائي ٤١ — حيازة الموازين والمقاييس والمكاييل الزوردة أو غير ذلك من الآلات
غير المضبوطة ٤٢ .

الفصل الرابع — في تقليد العلامات والبيانات التجارية . التصريح السابق على القانون رقم ٥٧
لنة ١٩٣٩ ، ٤٣ إلى ٤٥ — الاعمال التحضيرية للقانون المذكور ٤٦ و ٤٧ —
القانون رقم ٥٧ لنة ١٩٣٩ ، مشكلاته ٤٨ — نصوس هذا القانون المتعلقة بالجرائم

والعقوبات ٤٩ — الفرق بين أحكام اللادتين ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
وبين المادة ٢٠٨ ع ٥٠ .

الفصل الخامس — في تعطيل المزايدات . نص المادة ٣٤٤ ع ٥١ — الفرض منها ٥٢ —
أركان الجريمة ٥٣ — الركن الأول : الزاد ٥٤ إلى ٦٦ — الركن الثاني : الطرق
التي يلجأ إليها لتعطيل المزاد ٦٧ إلى ٧٢ — الركن الثالث : تعطيل المزايدات ٧٣ إلى ٧٥ —
الركن الرابع : القصد الجنائي ٧٦ .

الفصل السادس — في التسبب في علو أو انحطاط الأسعار أو الاحتكار . نص اللادتين ٣٤٥ و
٣٤٦ ع ٧٧ — الفرض منها ٧٨ — أركان الجريمة ٧٩ — الركن الأول :
الطرق المستعملة ٨٠ — الطريقة الأولى : نشر أخبار أو إعلانات مزورة أو
مفترة ٨١ إلى ٨٣ — الطريقة الثانية : إعطاء البائع ثمتا أزيد مما طلبه ٨٤ — الطريقة
الثالثة : التواطؤ مع متاهير التجار الحائزين لصف واحد من بضاعة أو غلال على عدم
بيع أصلا أو على منع بيعه بشن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم ٨٥ إلى ٩٤ —
الطريقة الرابعة : استعمال أية طريقة احتيالية أخرى ٩٥ و٩٦ — الركن الثاني : النتيجة
التي حصل عليها الجنائي ٩٧ — الركن الثالث : نوع الأشياء ٩٨ إلى ١٠٠ — الركن
الرابع : القصد الجنائي ١٠١ — عقاب الجريمة ١٠٢ .

في جرائم هذا الباب

١ — يعاقب الشارع المصرى في الباب الحادى عشر من الكتاب الثالث
من قانون العقوبات على الغش الذى يقع فى المعاملات التجارية . ويتناول
العقاب (الجرائم الآتية :

(١) الغش فى جنس البضائع المبيعة (العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع).
(٢) غش الأشربة والمواد الغذائية والادوية (العبارة الثانية من
المادة المذكورة) .

(٣) الغش فى مقدار الأشياء المبيعة (العبارة الثالثة من المادة نفسها) .
(٤) المناقة غير المشروعة بتقليد العلامات وتشويه اليوانات
التجارية . . الخ (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات واليوانات
التجارية والذى حل محل المادتين ٣٥٠ و ٣٥١ ع) .

(٥) تعطيل المزايدات (المادة ٣٤٤ ع) .

(٦) التسبب فى علو أو انحطاط الأسعار (المادتين ٣٤٥ و ٣٤٦ ع)

الفصل الأول

في الغش في جنس البضائع المبيعة

Tromperies sur la nature des marchandises vendues

للمادة ٣٤٧ عقرة أولى

(تقابل المادة ٤٧٣ ع ف والقانون الفرنسي الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٠٥)

المراجع

جارو مطبة ثانية ج ٦ ص ١٥٢ وبلائش مطبة ثانية ج ٦ ص ٤٦٢ وشوفو وملى مطبة
سادسة ج ٥ ص ٦٣٢ وتطبيقات دالوز على قانون العقوبات ص ٧٩٢ .

٢ - النص - تنص العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع على ما يأتي:
« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا
مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء
من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كائن مع بصفة صادق أو في
جنس أى بضاعة » .

٣ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان :
فيشترط فيها حصول غش ، وأن يقع الغش على جنس البضاعة ، وأن يتم
البيع فعلا (تنص ٢٦ سببر سنة ١٩١٨ مع ٢٠ عدد ١٨ وططا الاجماعية ١٢ فبراير
سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٨٢ وقرن جارو ٦ تم ٢٤٨٠) .

٤ - الركن الأول : الغش - أول ذكن لهذه الجريمة هو الغش
(tromperie) . وقد استعملت عبارات المادة ٣٤٧ الثلاث كلمة الغش . ولكنه
واضح من السياق أن الغش في العبارة الأولى يقع على المشتري لا على الصنف

المبيع ، فهو فيها بمعنى خدع هذا المشتري وإيهامه بأن صنفاً من جنس وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى ، وهذا أمر معنوي بحث . وأما في العبارتين الثانية والثالثة فهو واقع في الصنف المبيع أو المعد للبيع . وهذا أمر مادي بحث . والنص الفرنسي لتلك العبارات أجلى في إفادة هذا المعنى ، إذ هو استعمل في العبارة الأولى كلمة (tromper) وفي العبارتين الثانية والثالثة كلمة (falsifier) (نص ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مج ٣١ عدد ٢١ محاماه ١٠ عدد ١٢٦) .

٥ - والغش بالمعنى المقصود في العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع لا يكتفى فيه بمجرد الكتمان بل هو لا يتج من مجرد تأكيد كاذب ، وإنما يتحقق بطرق (manoeuvres) يجب أن تقع على الشيء نفسه فتحدث الخطأ المطلوب ، لا بالتأثير على فكر شخص معين أو مشتر بذاته كما هو الشأن في الطرق الاحتمالية المكونة لجرمة النصب ، بل بتغيير الشيء أو ابداله أو تشويه طبيعته باظهاره في شكل يخفى حقيقته . ذلك بأن الغرض الذي يرمى إليه الجاني من وراء هذه الطرق هو حمل المشتري على أخذ شيء باسم شيء آخر ، ويصل اليه عادة باعطاء بيانات كاذبة عن الشيء المبيع أو بإبدال الشيء الذي وقع عليه اختيار المشتري بشيء أقل منه قيمة أى بكنب عيني لا بكنب شفهي . أما جريمة النصب فتقع بأعمال خارجة يستعين بها الجاني على تأييد كذبه وإظهاره بأساليب تمثيلية في مظهر الحقيقة ، وقد يقترن الغش في جنس البضاعة بطرق احتمالية مكونة لجرمة النصب فتتحقق بها جريمة أشدهى جريمة المادة ٣٣٦ ع كبيع نحاس ملبس بقشرة من ذهب باسم ذهب (جارو ١٩٠٦ ن ٢٤٨١) .

٦ - ولا وجود للغش إلا بالتدليس (fraude) وهو قصد البائع جعل المشتري أو تركه يحمل حقيقة الشيء المبيع . فهما تكن الطرق والأساليب التي استعملها البائع لتصريف بضاعته بتعمد الغش إذا أظهر المشتري وقت

السبع الحالة الحقيقية التي كان عليها الشيء المبيع (جـ ١٦ ن ٢٤٨١ ونظام الأبدائية

١٢ فبراير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٨٢) .

وقد حكم بأنه يجب لتطبيق المادة ٣٤٧ ع توفر القصد السيء عند الفاعل .
أما الخطأ فإنه مهما كان عظيماً لا يجعله مسئولاً جنائياً . والقصد السيء
لا يستتج حتماً من أهمية الفرق بين العيار الذي وضعه المتهم على السبيل
والعيار الحقيقي لاحتمال الخطأ . فيجب أن يبين الحكم الظروف التي يستتج
منها نية الغش (نفس ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ شرائع ٣ عدد ١٤٨) .

٧ - الركن الثاني : جنس البضاعة - لا يعاقب على الغش إلا
إذا وقع على جنس البضاعة (nature de la marchandise) . والمقصود
بجنس البضاعة مجموع صفاتها الجوهرية (qualités substantielles)
وخواصها التي تلازمها والتي لولاها لما أقدم المشتري على الشراء ، لأن
فقدانها يغير طبيعة الشيء المبيع . فلا يكفي أن يحصل تغير في صفة من
صفات الشيء ، بل يجب أن يقع التغير في صفاته الجوهرية فيشوه طبيعته
ويجعله غير صالح للاستعمال الذي أعده له المشتري .

ويتحقق هذا الغش إما بتغير ذات الشيء (identité) وإما بتغير نوعه
(espèce) وإما بتغير مصدره (origine) . ففي الحالة الأولى يحصل
الغش بإبدال الشيء المتفق عليه بغيره . وهذا لا يكون إلا بعد العقد وعند
التسليم . أما في الحالتين الثانية والثالثة فيحصل الغش في وقت التعاقد . ويعتبر
الغش حاصلًا في نوع البضاعة إذا باع الجاني معدناً مفضضاً باسم فضة أو
مثالاً حديثاً باسم مثال قديم أو ماء معدنياً صناعياً باسم ماء معدني طبيعي .. الخ .
ويعتبر الغش حاصلًا في مصدر البضاعة إذا كان الشيء المبيع من مصدر آخر
غير المتفق عليه بشرط أن يكون للمصدر أثر في تعيين جنسه . وهذا المصدر
يرجع إما إلى الإقليم الذي تنبت فيه البضاعة أصلاً إذا كانت مما يزرع أو تنشأ

فيه وتناسل أصلاً إذا كانت من الحيوانات أو الجهة التي تصنع فيها أصلاً إذا كانت من المصنوعات ، كييع حصان عرنى باسم حصان انجليزى ويبيع بساط تركى باسم بساط عجمى . فالغش في المصدر هو إذن في الوقت نفسه غش في النوع ، ولذلك لا يتردد الشراح في إدخاله ضمن ضروب الغش المعاقب عليها قانوناً (جازو ن ٦ ٢٤٨٢ وقض مايو سنة ١٩١٧ شرائع ٤ عدد ١٣٨ و ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨ مع ٢٠ عدد ١٨ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٥٠ سنة ٢ ق وطعنا الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٨٢ وقنا الابتدائية ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ٦٦ والنصورة الابتدائية ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ بحاماة ٤ عدد ٢٨١ والاسكندرية الابتدائية ٣٠ يولية سنة ١٩٢٤ بحاماه ٥ عدد ٣٧) .

٨ - وقد أوردت المادة ٣٤٧ ع مثلين يوضحان التفرقة بين الصفات الأساسية والصفات الثانوية للبضاعة : أولهما خاص بغش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية ، وثانيهما بغشه في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق . فالغش في كلا المثلين واقع في جنس البضاعة أى في صفة من صفاتها الجوهرية التي كانت في نظر المتعاقدين أساساً للعقاد .

٩ - البضاعة - جنحة الغش في جنس البضاعة يمكن أن تقع على أى نوع من أنواع المنتجات يعتبر بضاعة . ويطلق هذا الاسم طبقاً للمعنى المقصود في المادة ٣٤٧ ع على المنتجات الصناعية والطبيعية المتداولة في التجارة . فمذه المنتجات تعتبر بضاعة ما دامت تجرى في الحركة التجارية . وثقد هذه الصفة متى وقعت بين أيدي المستهلكين . ومن ثم يتناول حكم العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع تجارة المشروبات والمواد الغذائية والأدوية .

١٠ - الركن الثالث : البيع - لا يعاقب القانون على الغش في جنس البضاعة إلا إذا تمت الجريمة . أما الشروع فلا عقاب عليه . وتعتبر الجريمة تامة متى تم العقد المشوب بالغش أى متى تم الاتفاق على

الشيء، والثمن . فلا الإعداد ولا العرض للبيع ولا حيازة البضاعة المنحلة المرتبة أو التي لحقتها التغير تكون جريمة الغش في جنس الشيء المبيع . ذلك لأن التاجر الذي يجوز أو يعرض للبيع بضائع غيرت معالمها قد يكون لديه عذر يصح أن يكون مقبولا وهو أنه لجأ إلى ذلك إرضاء لرغبة عملاء من طراز خاص . على أنه من بدرينا بأن البائع لا ينفذ المشتري وقت البيع إلى عيوب الشيء الذي يعرضه عليه ولا يمنحه تخفيضاً في ثمنه . وفي هذه الأسباب ما يكفي لعدم العقاب إلا على الجريمة التامة (ج ٦ ن ٢٤٨٥ ، مخطط الاجتائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٨٢) .

وقد حكم بأن المادة ٣٤٧ ع تشترط لعقاب من يغش المشتري في جنس البضاعة أن يكون البيع قد تم فعلا ، أما مجرد العرض فلا عقاب عليه ، وذلك خلافاً لما قرره هذه المادة بالنسبة للأشربة والجواهر والنفقة وغيرها من المأكولات المشوشة فإن عرضها للبيع معاقب عليه (غش ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٣٧ حمادة ٨ عدد ٥٠٠ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مج ٣١ عدد ٢١ حمادة ١٠ عدد ١٢٦ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حمادة ١١ عدد ١٩٤ — وانظر في هذا المعنى تخر ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ شرائع ٣ ص ٤٣٣ والنسوة الاجتائية ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ حمادة ٤ عدد ٢٨١) .

وأن الصورة الواردة بصدر المادة ٣٤٧ ع لا تتحقق ولا يصبح العقاب المنصوص عليه في المادة واجباً إلا إذا ثبتت للجني عليه صفة المشتري وذلك بتمام صفقة البيع ، لأن القانون لا يعاقب في هذه الصورة إلا « من يغش المشتري » . فإذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يتوقف عليها تمام التعاقد واستحال اتمام الصفقة لظهور ذلك الغش كان الأمر مشروعاً فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل العقاب ، لأن الشروع في الجنح لا يعاقب عليه إلا بنص صريح ولا نص على عقابه في المادة سالفة الذكر (غش ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٥ سنة ١٩٢٦) .

١١ - وإنه ولو أن المادة ٣٤٧ ع لم تذكر سوى البيع إلا أن حكمها يجب أن يتناول جميع العقود التي تتضمن نقل الملكية بموض . فتطبق المادة المذكورة على المعاوضة التي هي نوع من البيع (غش فرنسي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٨ بلجن ٢٧٣) . وعلى المساهمة بالبضاعة في شركة (غش فرنسي ١٤ مايو سنة ١٨٥٨ بلجن ١٥٧) . وعلى المزاو العلى (غش فرنسي ٥ يناير سنة ١٨٩٥ دالوز ١٨٩٥ - ١ - ٢٧٥) .

١٢ - تطبيقات - حكم بأنه إذا باع شخص تمثالا أثرياً وظهر أنه حديث وغير أثري فيعتبر هذا غشاً في جنس البضاعة (قنا الاجتائية ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ٦٦) .

وأنه إذا حصل التعاقد على توريد طينة حلوة وارد رشيد فورد المتعهد طينة من حجر النواية من تطهير ترعة المحمودية كان ذلك غشاً في جنس البضاعة يشمل الصفة المميزة التي قصدها المتعاقدان وكانت أساساً للتعاقد ، فإن الطينة التي ترد من رشيد هي طمي بحر ولها خواص ليست في غيرها لأنها خالية من الحشائش ومن شأنها أن تحمل صلابة الأرض وتتفحم بخلاف الطينة التي تستحضر من الزراعة ومن تطهير المحمودية (اسكندرية الاجتائية ٣٠ يولية سنة ١٩٢٤ عملة ٥ عدد ٣٧ وغش ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .

وأن القانون لا يعاقب من عرض للبيع سماً صناعياً على اعتبار أنه طبيعي لأنه لم يحصل غش (falsification) أى تغير في تركيب الصنف مما تناوله العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع . وإنما الحاصل هو خدع للبشرى وتغويه عليه في جنس البضاعة (tromperie) مما كان يمكن انطباقه على العبارة الأولى من المادة لو تحققت شروط انطباقها . وهي لا تتحقق كما هو صريح نصها إلا إذا وقع البيع فعلاً يباع أو م فيه المشتري بأن السمن الذي اشتراه هو سمن طبيعي لا سمن صناعي (غش ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مع ٣١ عدد ٢١ عملة ١٠ عدد

١٢٦ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بحاماة ١١ عدد ١٤٩ — وفي هذا للمصري الأبدائية
٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ استغلال ٥٣ م (٢٣١) .

وأنه لا يقع تحت حكم المادة ٣٤٧ ع بيع دحان على حاله الطبيعية غير
أنه أقل مرتبة من المتفق عليه لأن اختلاف الدرجات في الصنف الواحد
لا يعد تغييراً في جنس البضاعة إذ لا يترتب عليه جعل الشيء غير صالح
للاستعمال الذي أعده له المشتري (قض ٥ مايو سنة ١٩١٧ فرائع ٤ عدد ٩٣٨
وططا للأبدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٨٢ والنصورة الأبدائية ١٠ فبراير
سنة ١٩٢٣ بحاماة ٤ عدد ٢٨١) .

وأنه لا يكفي في الحكم القاضي بعقوبة من أجل جريمة الغش في جنس
صابون مبيع القول بأن الصابون المبيع يخالف العينة ، لأن اختلاف درجات
الصنف الواحد لا يعد تغييراً في جنس البضاعة ، إذ لا يترتب عليه عدم
صلاحية تلك البضاعة للاستعمال الذي أعدها له المشتري (قض ٢٦ سبتمبر
سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ١٨) .

وأنه لا يعد غشاً في جنس البضاعة بيع كمية من علب الدخان على أنها
من صنع فاوريقة إخوان كوتارلى مع أنها ليست من صنع الفاوريقة المذكورة
والدخان الموجود بها من مرتبة أقل ، لأن جنس البضاعة إنما هو مجموع
صفاتها وخواصها التي تلازمها تعيناً جلياً يعرفه ذوو المراتب من الكافة
ولا يخطئون فيه عادة ، ودخان كوتارلى ليس صنفاً من الدخان قائماً بذاته
له خواص طبيعية أو صفات صناعية ينفرد بها ومضمون ثباتها وإنما هو
مسمى لتركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه ، فغش الجنس الذي
عنه العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع لا يمكن أن يقع فيه . على أن الحق
المنتزع من وقائع الدعوى أن فيها جريمة هي تقليد لعلامة مصنع كوتارلى
وهي عما نصت عليه المادة ٣٥٠ ع ، ولكن هذه المسألة موقوف عملها لأن
المشرع لم يضع للآن لوائح لتخصيص علامات الفاوريقات بأصحابها دون

غيرهم (نص ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٥٠ سنة ٢ ق، وفي هذا النص
نص ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٥٢ سنة ٤٥ ق).
ملحوظة — صدر أخيراً بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣٩ قانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات والبيانات التجارية.

١٣ — يان الواقعة في الحكم — يجب أن يشتمل الحكم الصادر
بعقوبة في جريمة النش في جنس البضاعة على يان الأركان المكونة للجريمة.
فيجب أن يبين الطرق (manoeuvres) المكونة للنش، وأنه حصل بنية
التدليس، وأن يبين نوع البضاعة والتغير الواقع فيها، وأن البيع قد تم. وقد
حكم بأنه يجب على المحكمة أن تبين في الحكم الصادر بعقوبة في جريمة النش
في جنس البضاعة أن المتهم كان سيء القصد وأن ألمجنى عليه اشترى البضاعة
المغشوشة وإلا كان الحكم باطلا (نص ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ مرات ٣ عدد ١٤٨٨).

الفصل الثاني

في غش الاشربة والمواد الغذائية والأدوية

Falsification des boissons, substances ou denrées
alimentaires ou médicamenteuses.

المادة ٣٤٧ عقرة ثانية (تقابل المادة ٤٢٣ ع والفانون الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٠٥)

المراجع

جارو طبعة ثانية ج ٦ ص ١٦٠ وبلاتش طبعة ثانية ج ٦ ص ٤٨٧ وشوفو وميل
طبعة سادسة ج ٥ ص ٦٤٣ وتعليقات دالوز على قانون العقوبات ص ٨٠٤.

١٤ — النص — تنص العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع على عقاب
من غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها

من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الأشربة والجواهر والعلّة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مفسّوسة أو فاسدة أو متعفّنة ، وذلك بالحبس مدة لا تزيد عن ستة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٥ - أركان الجريمة - تعاقب العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع على جريمة الغش في تركيب البضاعة (falsification) .

ويشترط لتكوين الجريمة توافر الأركان الآتية : (١) فعل مادي هو الغش أو البيع أو العرض للبيع ، (٢) القصد الجنائي لدى مرتكب هذا الفعل ، (٣) نوع البضاعة موضوع الجريمة (جرو ٦ ن ٢٤٨٩) .

١٦ - الركن الأول : الفعل المادي - تصم المادة على فعلين : الغش ، والبيع أو العرض للبيع . وكل من هذين الفعلين مستقل عن الآخر ، بمعنى أن كلا منهما يكون جريمة تامة .

١٧ - الغش - يتحقق الغش (falsification) بالتغيير في تركيب الصنف . ويستوى أن يلحق التغيير طبيعة الصنف أو صفاته . فكل تغيير مادي يقع على الشيء فيفقده طبيعته أو يضعف من صفاته يكون الغش بالمعنى المراد في العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع .

١٨ - والتغيير على نوعين : تغيير بفعل الانسان وتغيير بفعل الزمن .

(١) فالتغيير الحاصل بفعل الانسان هو الغش (falsification) بمعنى الكلمة . ويكون إما بإضافة شيء إلى الصنف وإما بإتضاع شيء منه . فالتغيير بالإضافة ينتج من خلط الصنف بمادة من نوع آخر خطأ من شأنه إفساد هذا الصنف إضراراً بالمشتري ، كما يكون بإدخال صنف من مرتبة أدنى في

صنف من النوع نفسه وتقديمه على أنه صنف من مرتبة أعلى . والتغير بالاتزاع يكون باخراج شيء من العناصر المكونة للصنف والامثلة على هاتين الطريقتين من طرق الغش كثيرة . وقد حكم بأنه يعد غشاً في المواد الغذائية معاقباً عليه بالمادة ٣٤٧ ع : (١) إضافة الماء إلى اللبن وبيعه أو عرضه للبيع وهو على هذه الحالة (غش أول فبراير سنة ١٩٢٦ مع ٢٧ عدد ٦٤ و ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٣٤ سنة ٩ ق) . (٢) ونزع الدسم من اللبن وبيعه أو عرضه للبيع على اعتبار أنه لبن لا يزال على حالته الطبيعية (غش ٢٥ يوليو سنة ١٩١١ مع ١٧ عدد ١١٠) . ولكن هناك وأياً بان يبع اللبن المجرد عن الدسم على اعتبار أنه لبن طبيعي هو غش في جنس الشيء المبيع معاقب عليه بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع (جارو ٦ ن ٢٤٩٤) (٣) وإضافة زيت جوز الهند إلى السمن المعد للبيع (غش ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مع ١٥ عدد ١٠٣ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢١ سنة ٨ ق) . على أن من يبيع زيت جوز الهند على اعتبار أنه سمن طبيعي يغش المشتري في جنس الشيء المبيع ويعاقب بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٣٤٧ ع (مصر الابتدائية ٣٠ يولية سنة ١٩٠٤ استغلال ٥٣ ص ٢٣١ وغش ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مع ٣١ عدد ٢١ علامة ١٠ عدد ١٢٦ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ علامة ١١ عدد ١٤٩) . (٤) وإضافة مادة نشوية إلى اللبن (غش ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٣٤ سنة ٦ ق) . (٥) وإضافة الماء إلى اللحم وعرضه للبيع وهو على هذه الحالة لزيادة وزنه لأن هذه الطريقة ينشأ عنها جعل الوزن غير صحيح فضلاً عما يترتب عليها من تقليل خواص اللحم وإضعاف قوة العناصر المغذية فيه وهذا ما أشارت إليه العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع (غش أول مارس سنة ١٩١٩ مع ٢٠ ص ١٠٥) . (٦) وبيع خبز القمح المخلوط بالبردة متى كان البيع قد حصل على أن الخبز هو من القمح الخالص (غش ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٩ سنة ٨ ق) .

كذلك يمكن أن يكون الغش بتغيير مظهر الصنف تغييراً من شأنه ستر أو إخفاء تركيبة الطبعي، كوضع طبقة من القمح الجيد بأعلى كيس محتو على قمح من مرتبة أقل (مقتضى فرنسى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٤ ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥ - ١٠٣).
وصنع حبوب تشبه حبة البن وبيعها على أنها بن طبعي. ومن باب أولى يمكن أن يكون الغش بإبدال العناصر الطبيعية التي تدخل في تركيب صنف ما بعناصر أخرى (جلو ٦ ن ٢٤٩٢).

١٩ - (ب) أما التغيير بفعل الزمن فهو التعفن الذي يفسد ويغير تركيب المأكولات والأشربة والأدوية. والتعفن في ذاته لا عقاب عليه لأنه عبارة عن انحلال عضوى للأجسام لا يمكن نسبته إلى أى إنسان مهما كان إهمال صاحب هذه الأشياء في حفظها وصيانتها، فإن الخسارة التي تلحقه في ماله تكفى لعقابه على هذا الإهمال. ولكن إذا أقدم المالك على بيع الأشياء المذكورة لتلافى الضرر الناتج عن فسادها الطبعي فإنه يغش المشتري ببيعها له ما يعلم أنه فاسد على اعتبار أنه جيد. ولذلك نصت العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع على عقاب من باع أو عرض للبيع شيئاً من الأشربة والجواهر والقلعة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مفسوسة أو فاسدة أو متعفنة.

والأشربة والجواهر والقلعة والأدوية الفاسدة أو المتعفنة هي التي بلغت درجة من التخمر أو الانحلال أو التغيير تجعلها غير صالحة للتغذية أو المعالجة. وهذا الوصف لا يشمل ما يكون منها منط المرتبة أو غير تام النضج (جلو ٦ ن ٤٢٩٢).

٢٠ - ويشترط في العقاب على غش الأشربة والجواهر والقلعة والأدوية أن تكون معدة للبيع، (المادة ٣٤٧ ع). ويثبت هذا الشرط في غالب الأحيان من عرض البضاعة في مكان مفتوح للتجارة. على أن

القانون لا ينتظر حتى تستعمل البضاعة المغشوشة بل يعاقب على العمل التحضيري لهذا الاستعمال أى على الغش نفسه بشرط أن يقع على جواهر معدة للبيع .

ويستفاد الاعداد للبيع من القصد الذى يرى إليه مرتكب الغش ومن أعمال هذا الأخير وصفاته ومن نوع الاصناف المغشوشة ومن الظروف التى وقع فيها الغش . فاذا كان مرتكب الغش صانماً أو تاجراً أو كان من عاداته صنع أو بيع جواهر من نوع واحد ولو لم يكن صانماً ولا تاجراً فلا شك في عقابه . أما إذا كان مرتكب الغش شخصاً لا يتجر في البضاعة فيعتبر هذا جريمة على أن هذه البضاعة ليست معدة إلا لاستعمال شخص أو منزلى ولا يعاقب على الغش الذى يقع فيها . فالمسئلة إذن هى مسئلة قصد وبالتالي مسئلة متعلقة بالوقائع للقاضي مطلق الحرية في تقديرها . ولكن الحكم الذى يقضى بالعقاب من أجل جريمة غش أثربة أو جواهر أو أدوية بدون أن يبين أن هذه المواد كانت معدة للبيع يكون على غير أساس قانونى (جرو ٦ ن ٢٤٩٣) .

٢٩ - تعاقب العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع على الغش الذى يقع بالتغيير في تركيب الصنف . وأما غش المشتري وخدعه في جنس البضاعة فيقع تحت طائلة العبارة الأولى من المادة المذكورة . فيبيع زيت جوز الهند على اعتبار أنه سمن طبيعي هو غش في جنس البضاعة . ولكن إضافة زيت جوز الهند على السمن المعد للبيع هو غش في تركيب البضاعة . (راجع الأحكام المترو عنها في العدد ١٨) . ونزع السمن من اللبن ويبيعه أو عرضه للبيع على اعتبار أنه لبن لا يزال على حاله الطبيعية يعتبره القضاء المصرى والفرنسى غشاً في تركيب البضاعة (أنظر الأحكام المترو عنها في العدد ١٨) . ولكن بعض الشراح يرى أنه غش في جنس البضاعة (أنظر جرو ٦ ن ٢٤٩٣ وقارن لجنة المراقبة ١٩٠ ن ٤٢٣) .

٢٢ — والغش المنصوص عليه في العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع يقتضى حصول تغيير في الصنف ، ولكن هناك تغييرات مشروعة كما أن هناك تغييرات غير مشروعة . فالتغييرات التي تعمل بقصد حفظ الأشياء أو تحسينها هي بلا ريب تغييرات مشروعة ، كما إذا خلطت أنبذة ضعيفة أو مجردة من الصفات اللازمة أو غير مقبولة الطعم بأنبذة أخرى أجود منها . على أن الصناعة لم تقف عند حد هذه التغييرات التي لا تنشئ أصنافاً جديدة بل إنها رغبة في سد ما يتطلبه الاستهلاك قد حاولت تقليد بعض الأصناف بطريق المزج أو الخلط . فقد توصلوا مثلاً إلى صنع صنف مماثل للزبدة أطلقوا عليه اسم مرجرين (margarine) ، وتوصلوا إلى تحضير الخلصناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخليك مقلدين في ذلك الخل الطبيعي المستخرج بطريق التخمر من التبنذ ونشاء الحب . وفي إحدى مدن فرنسا أنشئت صناعة خاصة لتقليد كافة الأنبذة الأجنبية . فهذه التغييرات لاتقع تحت طائلة العقاب مادامت معترفاً بها ومادام المشتري قد نه إليها . على أن هذه التغييرات مقيدة بأمرين : مراعاة الصحة العامة والتزام الصدق والأمانة في معاملة الجمهور (جاورن ١٩٩٤) .

٢٣ — ذلك أنه في مادة الغش في تركيب البضاعة يجب التمييز بين الأصناف التي تقع عليها الجريمة . فإذا كان الصنف مما يستهلك على حاله الطبيعية كاللبن والبن والبيض فيتحقق الغش متى عرض الشيء على أنه جوهر طبيعي مع أنه لم يعد كذلك بسبب تغيير أحد العناصر المكونة له أو إدخال مواد غريبة فيه ؛ وفي هذه الحالة يكون من السهل الحصول على نموذج يقارن به الصنف محل الجريمة لمعرفة ما إذا كان مغشوشاً أم لا ، وهذا النموذج هو الجوهر الطبيعي . أما إذا كان الصنف مما يستهلك على الحالة الصناعية كالسمن والشكولاته والتبنذ والخل والبيرة . الخ فإنه يجب الرجوع إلى الأصل (type).

الذى عينه العرف لكل من هذه الاصناف ، وكل من يجحد عن هذا الاصل الذى أصبح بحكم العرف صنفاً معيناً فيزج شيئاً من العناصر المكونة له أو يضيف اليه مواد غريبة أو يغفل عمداً النسب اللازم مراعاتها أو التقليد الذى أعلن عنه فانه يرتكب جريمة النش المنصوص عليها في العبارة الثانية من المادة ٣٤٧ ع (جالرو في الوضع المشار اليه) .

وقد قررت محكمة النقض والابرار في قضية اتم فيها شخص بأنه عرض للبيع خلا منشوشاً بتقليل حامض الخليك به عن الحد الأدنى مع عليه بذلك — قررت ، وأن الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمير من البنيد ونشاء الحب كالآرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجه حمض الخليك ، لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن أربعة في المائة ؛ ولا شك أن الخل المحضر بهذه الطريقة يصبح خلا منشوشاً طبقاً للمادة ٣٤٧ إذا ما أضيف اليه شيء من الماء كما هو الحال إذا ما غش اللبن بالطريقة عينها ، أما تحضير الخل صناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخليك فليس سوى وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير أريد بها تسهيل تحضير الخل ، وما دام التشريع المصرى لا يحوى شيئاً خاصاً بصناعة الخل وتحضيره ويجه للجمهور على اعتبار أنه خل صناعى الا أنه يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعى مشتملاً على نسبة كافية من الحامض المذكور كغاية لا اعتباره خلا يتفجع به الناس في شؤونهم العادية كما لا يترك المحضرون والبايعون احراراً في التلاعب بهذه النسبة فيبيعون الناس خلا وليس فيه من هذه المادة سوى نسبة ضئيلة تتفق معها بميزات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور . أما تقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعى خلا صالحاً للاستعمال المتعارف عليه فتترك أمره لقاضى الموضوع بيت فيه على الأساس المتقدم ، (قض ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٨٦٧ سنة ٦ ق) .

٢٤- البيع والعرض للبيع - تنص المادة ٣٤٧ ع على عقاب « من باع أو عرض لبيع شيئاً من الأشربة والجواهر والفلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مفسوشة أو فاسدة أو متعفةة ، فالمادة تسوى بين فعلين يكفى أيهما لتكوين الجريمة : البيع والعرض للبيع ، (١) فيبيع الجواهر المفسوشة بمعاقب عليه كالغش نفسه . فإذا كان البائع هو في الوقت نفسه مرتكب الغش فإنه يصل بواسطة البيع إلى الغرض الذي يرى إليه من وراء الغش ، ويكون البيع في حق مرتكب الغش هو الفعل المتمم للجريمة . وإذا كان بائع الأصناف المفسوشة ليس هو مرتكب الغش فإن هذا لا يمنع من أنه مسئول عن الجريمة لأن مرتكب الغش يجد في وساطته ما يساعده على التصريف ويحقق له الكسب ويشجعه على المضى في عمله . وإنه ولو أن المادة ٢٤٧ ع لم تنص إلا على البيع إلا أن حكمها يجب أن يتناول كل اتفاق ناقل للملكية بعرض (جـ ٦ ن ٢٤٩٥) .

(ب) على أن القانون لا ينتظر حتى يتم البيع بل يعاقب على مجرد العرض للبيع . والعرض للبيع يقتضى وجود أعمال توضع بها البضاعة تحت نظر المشتري سواء بآبارها أو بعرضها أو بتقديمها أو بغير ذلك . فيعد عرضاً لبيع عرض البضاعة في محل تجارى أو في مكان مفتوح للتجارة ومعد لتقديم الأشياء القابلة للاستهلاك إلى المشتريين . كذلك يعد عرضاً لبيع واقعة إدخال لبن مفسوش أو جواهر فاسدة في مدينة ما إذا حصل هذا الإدخال من تاجر أو لحساب تاجر . ثم إن وضع البضائع في المزد العلقى يمكن أن يعد أيضاً عرضاً للبيع (جـ ٦ ن ٢٤٩٥)

٢٥- ولكن مجرد حيازة البضائع المفسوشة أو الفاسدة لا يقع تحت طائلة المادة ٣٤٧ ع ما دامت البضائع لم تعرض للبيع ، وإنما يكون هذه الحيازة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع التي تماقب كل من وجد في

دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة — بفرامة لا تتجاوز جنياً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها.

٣٦ — ويكفي غش الأثرية أو المأكولات أو الأدوية أو بيع أشياء من هذا النوع مفسوشة أو فاسدة أو عرضها للبيع لتكوين الجريمة . وليس من الضروري أن يكون الغش ضاراً بالصحة ، فإن هذا يعد ظراً مشدداً للجريمة لارتكاً أساسياً لها وعقوبته منصوص عليها في المادة ٢٦٦ ع (غش ٢٠ دسبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ عدد ١٠٣ وأول فبراير سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٦٤ و١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٣٤ سنة ٩ ق) .

٣٧ — الركن الثاني: القصد الجنائي — يشترط سواء في جريمة الغش أو في جريمة بيع الأثرية أو المأكولات أو الأدوية المفسوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع وجود نية الغش (l'intention fraudulense) . فيجب أن يكون المتهم قد أتى الفعل متعمداً وهو يعلم بما فيه من غش .

(١) ويعتبر القصد الجنائي متوفراً لدى المتهم بالغش متى ثبت أنه أعد الأشياء المفسوشة لاستعمال صناعي أو تجاري ، ولا يهم علم التاجر الذي بيعت له أو عرضت عليه هذه الأشياء بتركيب البضاعة المراد تسليمها إليه ، فإن بيع أشياء مفسوشة إلى تاجر سوف يبيها إلى غيره يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ولو كان المشتري لا يعلم ما فيها من غش (ج ٦ و ٧ ٢٤٩٣) .

(ب) أما بائع الأشياء المفسوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع فلا يعتبر أنه سي. القصد إلا إذا كان عالماً بما في تلك الأشياء من عيب . فلا يكفي أن

يثبت الحكم الصادر بالعقوبة أن المتهم باع أو عرض للبيع شيئاً مغشوشاً أو فاسداً ، بل يجب أن يثبت أيضاً أن المتهم كان يعلم عند بيعه أو عرضه إياه للبيع بأنه مغشوش أو فاسد . فإذا خلا الحكم من إثبات ذلك كان ناقصاً وتعين نقضه (نفس ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣١٩ سنة ٤٨ ق) .

والعلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع . ففي استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض معها (نفس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١١ سنة ٤٣ ق) . فإذا قالت المحكمة في حكم صادر بالعقوبة في جريمة عرض بن مغشوش للبيع بإضافة مواد نشوية إليه ، إن علم المتهم بغش البن مستفاد من كونه تاجراً في هذه الأصناف كما أن الغش يمكن معرفته إذ المواد النشوية المضافة إلى البن كما جاء بالتحليل تغير لونه وهذا يمكن مشاهدته خصوصاً لمن كان اختصاصياً في هذه التجارة ، ففي هذا الذي قالته المحكمة ما يسوغ ما استخلصته من علم المتهم بغش البن (نفس ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٣٤ سنة ٤٩ ق) .

أما إذا كان الاستنتاج غير سليم فينقض الحكم . فإذا كان الظاهر من الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة عرض سمن مغشوش للبيع بإضافة مواد دهنية إليه أن المحكمة اعتمدت في ثبوت علم المتهم بغش السمن على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة إدخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعين الحكم ببيان وجود تغير في رائحة السمن أو في طعمه مما يستطيع تاجر السمن أن يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه وهو تاجر لم يخف عليه ما في السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه ببله محصول الغش ، فذلك يعتبر قصوراً في الحكم يعيبه ويوجب نقضه . وإذا كان الحكم قد سكت عن الرد على ما دفع به هذا المتهم من أنه لم يكن في مقدوره أن يميز الغش الذي أثبتته التحليل بحاستي الشم والذوق ، وكذلك سكت عن طلبه استدعاء الكيمائي الذي باشر التحليل ليبين مقدار نسبة الدهن إلى السمن

توصلا لتأييد دفاعه ، فهذا السكوت يعتبر إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم أيضاً . (قض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٣٦ سنة ١٩٣٨ ق) .

وأنه إذا استلم تاجر بضائع بالجرم واستبقاها بمخازن الاستيداع بالجرم الى أن باعها للغير وأذن تلك المخازن بتصديرها بطريق السكة الحديدية الى المشتري فصدرتها فعلا ثم ظهر عند استلام المشتري إياها من السكة الحديدية أن بها تلفاً ناشئاً من الرطوبة فلا يجوز لاعتبار المرسل من النية ومعاقبته بالمادة ٣٤٧ ع أن تقرر المحكمة بطريق الاستنتاج العقلي أن هذا المرسل عند ورود البضاعة اليه من الخارج واستلامه إياها كان لابد عالماً بما هو معتريها من التلف لمجرد أنه تاجر متمرن لانتفوته ملاحظة ذلك وأنه إذن عند بيعه إياها يكون عالماً بتلفها — لا يجوز ذلك مادامت البضاعة بقيت بمخازن الجرمك زمناً لا يراها المرسل ويحتمل أن الرطوبة التي سببت تلفها قد أصابتها وهي بهذه المخازن وأنه يكون قد باعها وأذن بتصديرها للمشتري غير عالم بتلفها ، بل يجب في هذه الحالة أن تحقق المحكمة زمن طرؤ التلف على البضاعة لتعلم هل طرأ وهي في مخازن الجرمك فلا يكون المرسل مستولاً إلا إذا كان علم بالتلف وقت التصدير أم كان ذلك التلف موجوداً عند ورود البضاعة من الخارج واستلامه إياها فيكون هناك وجه لا يمكن القول بمسئوليته . وقصور الحكم من تحقيق ذلك وإثباته بعيه ويطله (قض ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٥ سنة ١٩٣٨ ق) .

٢٨ — الركن الثالث : نوع البضاعة — تعاقب العبارة الثانية من

المادة ٣٤٧ ع على غش الأشرطة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية . فكما يجوز أن يقع الغش في الجواهر والمواد الغذائية الصلبة يجوز أن يقع في الجواهر والمواد الغذائية السائلة . ويرى بعض الشراح أنه يشترط في الجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات

أن تكون معدة لغذاء الانسان فيخرج منها ما أعد لغذاء الحيوان (تطبق
 قانون على قانون ٢٧ مارس سنة ١٨٥٩ المادة الأولى ن ٧١ وما بعدها) . ولكن البعض
 الآخر يلاحظ أن القانون لا يشمل على أية تفرقة وأن لفظ جواهر أو غلة يطلق
 على المواد المعدة لغذاء الحيوان كما يطلق على المواد المعدة لغذاء الانسان وأن
 التمييز بين النوعين يؤدي إلى نتائج غير مقبولة (جرو ن ٢٤٩٩) . ويظهر أن
 القضاء الفرنسي على الرأي الأول .

٢٩ - وقد سوى الشارع بين غش الأثرية والمأكولات وبين غش
 الأدوية من أى نوع كانت هذه الأدوية وسواء أكانت صلبة أو سائلة .
 ويجب أن يفهم لفظ « أدوية » بمعناه العام المتعارف ، فيراد به جميع المواد
 المستعملة في الطب لتخفيف أمراض الانسان (جرو ن ٢٤٩٩) .

٣٠ - الطرف المشدد - يشدد القانون العقاب المقرر لجريمة غش
 الأثرية والمأكولات والأدوية إذا حصل الغش بواسطة خلطها بشئ
 مضر بالصحة ، فيعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز
 مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين بدل الحبس مدة لا تزيد على
 سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرى أو إحدى العقوبتين (المادة ٢٤٩٦ ع) .

٣١ - بيان الواقعة في الحكم - يجب أن يشتمل الحكم الصادر
 بعقوبة في جريمة غش أثرية أو مأكولات أو أدوية على بيان جميع العناصر
 المكونة للجريمة . فيجب أن يبين طريقة الغش ونوع البضاعة المغشوشة
 والقصد الجنائى . فإذا كانت الجريمة هي غش وقع قبل البيع أو العرض للبيع
 وجب أن يبين الحكم أن المتهم أعد البضاعة للبيع . وإذا كانت الجريمة هي
 البيع أو العرض للبيع فيجب أن يبين أن المتهم باعها أو عرضها للبيع وهو
 يعلم أنها مغشوشة أو فاسدة . فإذا خلا الحكم من بيان ذلك كان ناقصاً وتعين

تقضه (تقضى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣١٩ سنة ٤٨ ق) .

٣٢ - وليس من الضروري في جريمة غش الأغذية المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع أن يبين الحكم النسبة المثوية لما أضيف إلى المأكولات أو المشروبات أو الأدوية من العناصر الأجنبية ، إذ يكفي للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حاله الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الغش تغيير أثر في شيء من صفاته . فإذا أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع بئاً مغشوشاً بطريقة خلطه بمادة نشوية وذلك مع علمه بهذا الغش ، فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية ونسبة المادة المضافة (تقضى ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٣٤ سنة ٩ ق) .

٣٣ - والمادة ٣٤٧ ع صريحة في وجوب العقاب على الغش الذي يحصل في المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المبينة في المادة ٢٦٦ ، فهي تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير ضارة بالصحة متى حصل الغش بنية الاستفادة لإضراراً بالمشتري . وإذن فلا محل لأن يبين الحكم عند تطبيقه المادة ٣٤٧ ع أن المادة التي أضافها المشتري إلى الغذاء المغشوش هي من المواد المضرة بالصحة ، وإنما يكون هذا البيان ضرورياً عند تطبيق المادة ٢٦٦ لا اشتراطها أن يكون الغش بمواد مضرة بالصحة (الحكم السابق ، وفي هذا للمنى تقضى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مع ١٥ عدد ١٠٣ وأول فبراير سنة ١٩٢٦ مع ٢٧ عدد ٦٤) .

٣٤ - وإذا اتهم شخص بمرض أشربة مغشوشة للبيع بأن أضاف إليها مواد ضارة بالصحة وحكمت المحكمة بأدائه طبقاً للمادة ٢٦٦ ع دون أن تبين في حكمها نوع المواد التي كان يضيفها إلى الأشرية المتهم هو بنفسها فإن الحكم يكون باطلاً واجباً تقضه ، لأن كون المواد التي يخلط بها الشراب ضارة بالصحة هو ركن أساسي من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ ،

فلا بد لتطبيق هذه المادة من بيان المواد التي خلط بها الشراب حتى يمكن النظر فيها إذا كانت هي ضارة حقيقة بالصحة أم لا، وإلا امتنع على محكمة النقض أن تؤدي مأموريتها من جهة مراقبة صحة تطبيق القانون (تمن ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٣٩ سنة ٤٦ ق).

الفصل الثالث

في الغش في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها

Tromperie sur la quantité des marchandises livrées.

المادة ٣٤٧ عقرة ثالثة (تقابل المادة ٤٢٣ ع ف وقانون أول أغسطس سنة ١٩٠٥)

المراجع

جارو طبعة ثانية ج ٦ ص ١٧٤ وبلانش طبعة ثانية ج ٦ ص ٤٨٦ وشوفو وهيل طبعة سادسة ج ٥ ص ٦٤٧ وتعليقات البرز على قانون القوبات ص ٨١٨ .

٣٥ — النص — تنص العبارة الثالثة من المادة ٣٤٧ ع على عقاب من غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها، سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن أو الكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بمحصل الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة، وذلك بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرباً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

- ٣٦ - أركان الجريمة - تكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان :
- (١) النش أو الشروع في النش في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ،
- (٢) استعمال طريقة من الطرق الميئة على سبيل الحصر للوصول إلى هذه
- النتيجة (٣) القصد الجنائي (جرو ٦ ن ٢٥٠٠) .

٣٧ - الركن الأول : النش أو الشروع فيه - يقتضى الركن الأول حصول بيع بالوزن أو الكيل أو المقاس أى صفقة يكون فيها المقدار شرطا أساسيا من شروط البيع . كأن يتفق على شراء لحم بسعر الرطل كذا أو قح بسعر الأردب كذا أو قماش بسعر المتر كذا ، فينش أحد الطرفين - بائعا كان أو مشتريا - الطرف الآخر أو يشرح في غشه في مقدار الشيء المقتضى تسليمه . ولا يقتصر النش في المقدار على الحالة التى يكون فيها الشيء الذى حصل تسليمه أقل وزنا أو حجما مما تم الاتفاق عليه ، بل يتحقق النش أيضا إذا خلطت بالشيء المتفق عليه مادة غريبة لا قيمة لها تزيد من وزن الشيء أو حجمه ، كما إذا أضيف الماء إلى اللحم أو اللبن أو أضيف التراب إلى الفلفل أو أضيفت مادة نشوية إلى البن . ففى هذه الأحوال يجوز العقاب على غشا في مقدار الشيء المقتضى تسليمه ، والعقاب واحد في الحالتين ، غير أن القانون في الحالة الثانية يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها (جرو ٦ ن ٢٥٠١) .

٣٨ - ويتم النش بالتسليم لا بالتعاقد ، فان المادة تنص على أن النش يجب أن يقع على مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . وإلى أن يحصل التسليم يكون الباب مفتوحا للجاني للندم والعدول عن فعله . ولكن الشارع لما يخشاه من خطر النش في المقدار لم يقتصر على العقاب على الجريمة التامة

بل عاقب أيضاً على الشروع في الجريمة .

ويتحقق الشروع في الغش في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها بالبدء في تنفيذ الجريمة نفسها طبقاً لحكم المادة ٤٥ ع . فيجب أن تكون الصفقة التي وقع فيها الغش في طريق التنفيذ بأن يكون قد حصل بدء في الوزن أو الكيل أو المقاس . أما عرض البضاعة للبيع فلا يمكن أن يعتبر وحده شروعاً في الجريمة ، ومن باب أولى الإعلان عن بيعها (جازو ٦ ن ٢٥٠٢) .

٣٩ - ويماقب على الغش في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها سواء أكان الغش ضاراً بالمشترى أو ضاراً بالبائع ، فنص المادة صريح في ذلك ؛ فقد جاء فيه ما يأتي : « أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يفشه » . فيعاقب بمقتضى المادة ٣٤٧ ع المشتري الذي يستعمل طرق الغش لحمل البائع على الاعتقاد بصحة وزن البضاعة المقتضى تسليمها والحال أن الوزن الذي ظهر أزيد من الوزن الحقيقي .

٤٠ - الركن الثاني : طرق الغش - يشترط حصول الغش في المقدار بطريقة من الطرق المبينة في المادة ٣٤٧ ع على سبيل الحصر وهي : (أولاً) استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة . وقد نص القانون رقم ٣٠ الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل على أنه لا يجوز حيازة أو استعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو آلات للوزن أو القياس أو الكيل للتعامل إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة (المادة ٤) ، وعدد الموازين والمقاييس والمكاييل القانونية في القطر المصري (المادة ١ والجدول رقم ١ الملحق بالقانون) .

فالموازين والمكاييل والمقاييس المزورة (faux poids ou fausses mesures) هي آلات الوزن أو الكيل أو القياس الزائفة التي يكون ثقلها أو

حجمها أو مقاسها أقل أو أكثر مما قرره البائع أو المشتري . أما آلات الوزن أو الكيل غير الصحيحة (inexact) فهي الآلات غير المضبوطة . وضبط هذه الآلات لا يثبت إلا بممارتها على الموازين والمكاييل الرسمية الموجودة لدى إدارة الموازين والمقاييس والمكاييل (أنظر المادة ٢ من القانون) .

(ثانياً) استعمال طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن والكيل والقياس . والطرق (manœuvres ou procédés) المنوّه عنها في هذه الفقرة لا شأن لها بالموازين والمكاييل والمقاييس ولا بآلات الوزن أو الكيل ، فهي لا تقع عليها ولا تتعاق بصحتها أو ضبطها ودقتها وإنما تؤثر على صحة العملية التي استعملت فيها هذه الآلات .

ومن الأمثلة على الطرق التي من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح وضع جسم غريب في ميزان أو مكيال لزيادة الوزن أو الكيل أو استعمال شريط مرن في القياس لزيادة المقاس . ومن الأمثلة على إيجاد زيادة بطريق التدليس في وزن أو حجم البضاعة وضع رمل أو أجسام غريبة في الثمار أو الحبوب ووضع ماء في اللحوم .

وقد حكم بأن وضع الماء في اللحم المعد للبيع لزيادة وزنه يكون جريمة الفش المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع لأن هذه الطريقة ينشأ عنها زيادة الوزن في اللحم بمقدار الماء المضاف إليه فضلاً عما يترتب عليه من تقليل خواصه وإضعاف قوة العناصر المغذية فيه (قض أول مارس سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ٨١) .

(ثالثاً) إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة . فانه في كثير من الأحوال لا تسمع المعاملات التجارية أو طبيعة البضاعة أو نوعها بانجراء عملية الوزن أو الكيل

أو القياس بمحضور المشتري ، فيحصل الوزن أو الكيل قبل البيع وبين مقدار البضاعة بعلامات واضحة تنبئ عن وزنها أو مقاسها . وفي هذه الحالة لاشبهة في أن الجريمة تكون بهذه الطريقة من طرق الغش . ولكن هل يكفي مجرد الكذب في مقدار البضاعة لتكوين الجريمة إذا لم يكن مصحوباً بعلامات خارجية أو بطرف مادي آخر يستعين به البائع على حمل المشتري على الاعتقاد بصحة الوزن أو المقاس الذي أنبأ به ؟ يظهر أن الرأي قد استقر في القضاءين الفرنسي والمصري على أن مجرد الاخبار بالكذب لا يكفي ، بل يجب تأييد الكذب بعلامات خارجية أو ظروف مادية من شأنها حل المجنى عليه على الاعتقاد بصحة الوزن أو الكيل أو القياس المدعى به ، كأن تكون البيانات غير الحقيقية مدونة في فاتورة أو في مذكرة يد خادم يشتري لحساب سيده أو على الصاديق أو الأكياس المحتوية على البضائع (جرو ن ٦٠٤ و الأحكام المتو عنها في الماش) .

وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية بأن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع أنت على سبيل المحصر لا على سبيل القياس أو التمثيل وأن مجرد الكذب في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها غير المصحوب بأعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده ليس من شأنه أن يكون الجريمة المعاقب عليها في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة (طنطا الابتدائية ٨ مايو سنة ١٩١٣ م راجع ١ ص ٣١) .

٤١ - الركن الثالث : القصد الجنائي - تماقب الفقرة الثالثة من

المادة ٣٤٧ ع من غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه . فهذا النص لا يتناول إلا الغش الذي يقصد به إيقاع أحد الطرفين في الخطأ . فلا يكفي إذن أن يكون البيع قد حصل باستعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة بل يجب أن يكون المتهم قد أتى الفعل عن علم أي وهو عالم بأن الموازين أو المكييل أو المقاييس التي يستعملها مزورة أو غير مضبوطة . والعلم بطريقة

الغش يتضمن هنا قصد الغش أى إحداث ضرر بالغير والحصول على فائدة غير مشروعة . ذلك بأن الضرر الواقع أو المحتمل الوقوع هو ركن أساسى للغش . على أنه لا يهم أن يكون الضرر تافها لأن مقدار الضرر لا يغير من طبيعة الجريمة (بارو ٦ ن ٢٥٠٥) .

٤٢ - حيازة الموازين والمقاييس والمكاييل الزوررة وغير ذلك

من الآلات غير المضبوطة - تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل على أنه لا يجوز حيازة أو استعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو آلات للوزن أو القياس أو الكيل للتعامل إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة . وتنص المادة ١٣ من القانون نفسه على أن كل من وجد عنده بغير مبرر مشروع موازين أو مقاييس أو مكاييل مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التى تكون معدة للوزن أو القياس أو الكيل مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . فضلا عن مصادرة الموازين والمقاييس والمكاييل والآلات المذكورة ،

وقد قررت هذه المادة عقوبة الجنحة على حيازة الموازين أو المقاييس أو المكاييل المزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة بدون مبرر مشروع إذا ثبت علم الحائز بذلك أى علمه بوجود تلك الموازين وغيرها عنده وتزويرها أو عدم صحتها (انظر المذكرة الإيضاحية) . أما إذا لم يتوافر ذلك العلم فالمادة ٣٩ من قانون العقوبات هى الواجب تطبيقها ، وهى تنص على أن من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة

لاتتجاوز أسبوعاً فضلاً عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

الفصل الرابع

في تقليد العلامات والبيانات التجارية

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى حل محل المادتين ٣٥٠ و ٣٥١ ع

٤٣ - التشريع السابق على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - قد تضمن قانون العقوبات المصرى المبدأ الخاص بحماية الملكية الصناعية ، إذ نهى فى المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهمى الصادر فى ١٩٠٤ المقابلتين للمادتين ٣١٢ و ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط والمادتين ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ - نهى عن تقليد علامات المصانع المختصة بأصحابها دون غيرهم وبيع البضائع التى صار وضع تلك العلامات المزورة عليها أو عرضها للبيع ، وعاقب على التقليد بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى وعلى البيع أو العرض للبيع بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيهاً .

٤٤ - غير أن هذه النصوص ظلت معطلة بسبب عدم صدور اللوائح المشار إليها فى المادة ٣٠٥ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة للمادة ٣١٤ من القانون المختلط والمادة ٣٥٠ من القانون المصرى الحالى .

ويرجع السبب فى تأخير صدور هذه اللوائح إلى ما كانت مقيدة به سيادة بلادنا التشريعية بموجب الامتيازات الاجنبية . ذلك لأن الحماية الوافية للعلامات التجارية تقتضى فرض عقوبات زاجرة ، ولم تكن مصر

لستطيع قبل معاهدة مونترو أن تفرض على الأجانب غير عقوبة المخالفة بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، أما غيرها من العقوبات فلم يكن في الامكان فرضها إلا بموافقة جميع الدول المتعنتة بالامتيازات .

٤٥ — إلا أن عدم استطاعة المحاكم المصرية القضاء بالعقوبات الجنائية لم يعجزها عن منع قسط وافر من الحماية للعلامات التجارية بتطبيق أحكام القانون العام والقانون الطبيعي وقواعد العدل والانصاف ، ولم تتوان محكمة الاستئناف المختلطة في تطبيق القواعد والمبادئ التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية ، إذ كانت تميز الحجر على البضائع والمنتجات المقلدة كما أنها كانت تقضي بالتعويضات المناسبة وبشتر الحكم .
وفضلا عن ذلك فقد أنشئ بقلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة مكتب لتسجيل العلامات التجارية .

٤٦ — الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ — ومع ما بذلته المحاكم المصرية من الجهود لحماية العلامات التجارية وما قام به قلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة من الخدمات في هذا الصدد فإن الحكومة المصرية ظلت تشعر منذ زمن طويل بحاجتها الماسة إلى نظام شامل ومفصل تعرف به العلامة التجارية وبجمال استخدامها والشروط الموضوعية والشكلية المتعلقة بتسجيلها والأحكام التفصيلية المتعلقة بالملكية وانتقالها وتحدد به السلطات التي تمنح لمكتب التسجيل في قبول العلامة أو رفضها وتقرر به التدابير الاحتياطية الكفيلة بحماية صاحب الحق في العلامة وتفرض به العقوبات الزاجرة لتقليد العلامة أو تزويرها . لذلك كان من الضروري أن يسن بمصر قانون خاص بالعلامات التجارية يحقق جميع الأغراض .
ولا تقبل خطورة : ١ - وما عن حماية العلامات التجارية حماية البيانات التجارية والصناعية التي يضمها التاجر أو المنتج على بضائعه أو منتجاته .

أو محاله أو مخازنه أو يغطه أو على الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غيرها مما يستعمل لعرض البضائع على الجمهور للدلالة على عددها أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو قوتها أو وزنها أو مصدرها أو طريقة صنعها أو إنتاجها أو عناصر تركيبها أو اسم أو مؤهلات منتجها أو صانعها أو وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية مما يقتضى من تشريع يكفل صحة تلك البيانات بفرض العقوبات الزاجرة على غشها مع إمكان ضبط البضائع وحجزها وبذلك تحصر المنافسة في حدودها المشروعة بين منتجات الدول الأجنبية في أسواقنا المصرية وبين المنتجات المصرية والمنتجات الأجنبية فلا يتسنى لأى كان بغير أن يستهدف العقوبة الجنائية والخسارة المادية أن يورد لمصر أو يعرض في أسواقها منتجات تحمل بيانات غير صحيحة عن حقيقة مصدرها أو حقيقة أمرها أو أمر صانعها أو منتجها .

لذلك رأى أن يتضمن مشروع قانون العلامات التجارية أحكاماً تفصيلية تتعلق بحماية البيانات التجارية والصناعية .

٤٧ — وقد خطر للحكومة المصرية أن تسد النقص التشريعى فيما يتعلق بحماية العلامات والبيانات التجارية عندما وجدت في سنة ١٩١٧ فكرة إلغاء الامتيازات الأجنبية وشكلت لهذا الغرض بوزارة العدل لجنة لوضع قوانين موحدة تسرى على المصريين والأجانب عند إلغاء الامتيازات . وقد وضعت إحدى اللجان الفرعية للجنة المركزية مشروعاً إضافياً للعلامات والبيانات التجارية والصناعية اشتمل على كثير من القواعد والمبادئ التفصيلية التى تطبق على الآراء الحديثة في هذا الصدد . وعلى ضوءه أعد مشروع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ مشتملاً على أهم أحكامه وتاركاً منها ما يجب تضمينه في اللائحة التنفيذية أو مالا تقتضيه حالة مصر ومعدلاً لبعض قواعده ليكون

متشياً مع أحكام الاتفاقات الدولية المعمول بها الآن (انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور).

٤٨ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . مشتملته - ويشتمل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على سبعة أبواب : الباب الأول أحكام عامة تشتمل على تعريف العلامات التجارية والآثار المترتبة على تسجيلها والشروط الواجب توافرها لتمتعها بالحماية . والباب الثاني إجراءات التسجيل . والباب الثالث انتقال ملكية العلامة ورهنها . والباب الرابع إجراءات التجديد والشطب . والباب الخامس البيانات التجارية . والباب السادس الجرائم والعقوبات ، وقد قررت لتلك الجرائم عقوبات الجنيح بعد أن دخلت معاهدات مترو في دور التنفيذ . والباب السابع أحكام ختامية ومن بينها المادة ٤٢ التي تنص بأن تلغى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ الخاصتين بالجرائم والعقوبات . وسنورد من نصوص هذا القانون ما يتعلق بالجرائم والعقوبات .

٤٩ - نصوص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالجرائم والعقوبات - الباب الأول : أحكام عامة

مادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً والامضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والاختام والتصاوير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال للغابات أو لاستخراجات الأرض أو أية بضاعة ، وإما للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها

مادة ٢ — يعد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

مادة ٣ — يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء . ولا يجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

مادة ٤ — للأشخاص الآتي ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

- (١) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنس .
- (٢) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقى .

(٣) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمى لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو مقيم بها أو له فيها محل حقيقى .

- (٤) الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التى تكون مؤسسة فى مصر أو فى إحدى البلاد المذكورة آنفا إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .
- (٥) المصالح العامة .

مادة ٥ — لا يسجل كعلامة تجارية أو كنمصر منها ما يأتى :

- (١) العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الصورة العادية لها .

- (ب) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام .
- (ج) الشعارات العامة والاعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بأحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وكذلك أى تقليد للشعارات .
- (د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سألقة الذكر الخاصة بربايتها

على البضائع أو ضمانها في حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التي تشتمل على تلك العلامات والدمقات يراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة (و) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة وكذلك العلامات التي تكون تقليداً لها .

(ز) الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبساً أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ح) صور الغير أو شعاراته مالم يوافق، مقدما على استعمالها .

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانوناً .

(ي) العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التي تحتوي على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

الباب الخامس : البيانات التجارية — مادة ٢٦ — فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

(أ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقاتها أو وزنها .

(ب) الجهة أو البلاد التي صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

(ج) طريقة صنعها أو إنتاجها .

(د) العناصر الداخلة في تركيبها .

(هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

(و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعة أو

أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

(ز) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .
مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجارى مطابقاً للحقيقة من جميع
الوجوه سواء أكان موضوعاً على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن
أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو
وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور .

مادة ٢٨ - لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من
بلاد غير التى يحصل فيها البيع مالم يكن مقترناً ببيان دقيق مكتوب بحروف
ظاهرة عن البلاد أو الجهة التى صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج بعض
المنتجات أو صنعها الذين يتجرون فى منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى
أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق
بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات لا تشتمل على أسماء هؤلاء
الأشخاص أو عناوينهم مالم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التى يوجد له بها
مصنع رئيسى فيما يصنع لحسابه من منتجات فى جهة أخرى مالم يقترن هذا
الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت
ألفاظاً عامة تدل فى الإصلاح التجارى على جنس الناتج لا على مصدره .
ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النيدية .

مادة ٣١ - لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات
فخرية من أى نوع كان سواء أكانت اكتسبت فى معارض أو مباريات أم
منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء
أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات
وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوا أولاً لمن آلت اليهم

حقوقهم ، ويجب أن يشمل كذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المبررات التي منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعرضات المشتركة مالم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٣ - إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقاتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع مالم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

ويحدد بقرار وزاري الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

الباب السادس : الجرائم والجزاءات - مادة ٣٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلى ٣٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

(١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تفضيل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

(٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط :

- (١) كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ إلى ٣٢ من هذا القانون .
 (٢) كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها
 في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ط) و (ي) من المادة الخامسة .
 (٣) كل من ذكر بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي
 إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥ — يجوز للمالك العلامة في أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع
 أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة
 رسمية دالة على تسجيل العلامة أمراً من القاضى باتخاذ الاجراءات التحفظية
 اللازمة وعلى الاخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد
 استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات
 المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو
 البيان موضوع الجريمة .

ويجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج .
 ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى ندب خبير أو أكثر لمعاونة
 المحضر في عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الاجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تتبع في
 خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية على من
 اتخذت بشأنه تلك الاجراءات .

مادة ٣٦ — يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة
 الاشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو
 الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر
 على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر باتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند

الاتضاء. باتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوان المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة.

الباب السابع : أحكام ختامية — مادة ٤٢ — تلقى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

وقد جاء في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ما يأتي : —

« نصت المادتان ٣٣ و ٣٤ على الجرائم وعلى العقوبات المناسبة ، وضحى عن البيان أن هذه الأحكام فيما يختص بالعلامات التجارية تحمل محل المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات الأملى والمادتين ٣١٤ و ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط (المقابلة للمادتين ٣٥٠ و ٣٥١ من القانون المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧) التى تصبح ملغاة ضمناً . »

٥٠ — الفرق بين أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٣٩ وبين المادة ٢٠٨ ع — تعاقب المادة ٢٠٨ ع على تقليد علامات الشركات المأذونة من قبل الحكومة والبيوت التجارية إطلاقاً ، وتعاقب المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على تقليد علامات المصانع والمتاجر . وإنه وإن كان ظاهر نص المادة ٢٠٨ ع يتناول تقليد علامات المصانع إلا أن مقارنة النصوص التشريعية فى هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إلى إخراج هذه العلامات من عموم هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصاً خاصاً هو المادة ٣٥٠ ع ثم أصدر قانوناً خاصاً هو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ للعقوبات على جريمة تقليد علامات المصانع بالذات وفرض لها عقوبة مخففة واشترط لتوقيعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات فى

التفرد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم مقررأ في اللوائح الموضوعة لتنظيم الملكية الصناعية، وذلك لما ارتآه من أن طيبة هذا الحق وما يقتضيه التنظيم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن يملكان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي منه وفي الحدود التي رسمها بما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية علامات المصانع لأن صريح عبارته وعلته وجوده وصدوره مع قيام المادة ٢٠٨ ع كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استقى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ٢٠٨ وخصها بحمايته في المادة ٣٥٠ ع ثم في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ (فرض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢١٣٠ سنة ٨ ق، وفي هذا النص أحد بك أمين هاشم الصفحة ١٨٠ وفرض ٢٥ يولي سنة ١٩٠٨ حقوق ٢٣ من ٢٧٣).

الفصل الخامس

في تعطيل المزادات

Entraves apportées à la liberté des enchères

المادة ٣٤٤ ع (تقابل المادة ٤١٢ ع ف)

المراجع

جلو طبة ثانية ج ٦ من ٨٦ وجرسون ج ٢ من ١٣٤ وشونو وهي طبة سادسة ج ٥ من ٥٦١ وبلاتش طبة ثانية ج ٦ من ٤١٦ وموسومات فالوز تحت عنوان (vente publique d'immeubles) ج ٤٥ من ٥٧٩.

٥١ - نص المادة ٣٤٤ ع - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه

أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بتعهد بمقولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحوه ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

٥٢ - الغرض منها - الغرض من هذا النص حماية حرية المناقصة التي تستلزمها المزادات العامة على وجه الخصوص .

٥٣ - أركان الجريمة - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ ع م : (١) أن يقع الفعل الذي تنص عليه المادة في مزاد عمومي ، (٢) أن يلجأ الجاني إلى التهديد أو الاكراه أو التطاول باليد ، (٣) أن يؤدي هذا التهديد أو الاكراه أو التطاول باليد إلى تعطيل المزاد ، (٤) أن يتوفر لدى الفاعل القصد الجنائي (جرسون مادة ٤١٢ ن ٩ وفرن جرو ٦ ن ٢٤٢٦ و ٢٤٢٧) .

٥٤ - الركن الأول : المزاد - يشترط أن يقع الفعل في مزاد على (adjudication publique) ، ذلك بأن المادة ٣٤٤ ع ليس الغرض منها ضمان تحديد الأسعار بصفة عامة طبقاً لقانون العرض والطلب ، وإنما الغرض منها ضمان صدق المعاملات التي تحصل في صورة مزاد على ، لأنها تقتضي دعوة عامة للمنافسة ، والشارع يرى في حرية المنافسة ما يضمن الوصول إلى ثمن المثل . ومن ثم لا تطبق المادة ٣٤٤ ع على من يلجأ إلى التهديد أو الاكراه أو التطاول باليد لابعاد منافس أو أكثر في بيع أو تأجير أو تعهد حاصل بالممارسة (جرسون مادة ٤١٢ ن ١١ و ١٢) .

٥٥ - وإذا كان الشارع لا يكفل حرية المنافسة إلا في المزادات فهو يحمي هذه الحرية في كافة المزادات أيأ كان نوع الأشياء الموضوعة في البيع أو الإيجار الخ . وسواء أكانت هذه الأشياء منقولة أو ثابتة مملوكة للأفراد

أو للحكومة . ولا تقتصر الحماية على المزايدات المتعلقة ببيع شيء أو شرائه أو تأجيله بل تتناول المزايدات المتعلقة بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شيء . أو نحو ذلك (رابع نس المادة ٣٤٤ ع) .

٥٦ - فيدخل في عموم النص كل البيوع القضائية الخاصة بالعقارات سواء أكانت إجبارية أو اختيارية ، كييع العقار بعد حكم بنزع ملكيته في القانون الأهلى أو بعد حجز عقارى فى المختلط ، وبيع عقارات المفلس أو القاصر (المواد ٦١٤ - ٦١٩ مرافعات أهلى) ، وبيع العقار اختياراً أو بيعه لعدم إمكان قسمته بغير ضرر (المواد ٦٢٠ - ٦٢٧ مرافعات أهلى) .

٥٧ - وتطبق المادة ٣٤٤ ع على المزايدات التى تحصل بزيادة العشر على أصل الثمن الذى يبيع به (surenchères) (المادة ٥٨٧ مرافعات) لأنها مزايدات من شأنها وصول الشيء المبيع إلى ثمنه الحقيقى ، وفى تعطيل هذه المزايدات إخلال بحرية المنافسة وخرق لقانون العرض والطلب (جرسون ن ١٦ وجارو ن ٢٤٢٨) .

٥٨ - ويرى بعض الشراح أنه يشترط لتكوين الجريمة أن يكون قد حصل تقرير بزيادة العشر ، لأن القانون لا يعاقب على الأفعال التى يكون الغرض منها منع التقرير بهذه الزيادة ، (جارو ن ٢٤٢٨) . غير أن القضاء الفرنسى ومعه فريق آخر من الشراح يرى خلاف ذلك إذ يقرر أن حكم المادة ٤١٢ ع ف (المقابلة للبادة ٢٤٤ المصرية) قد وضع لمصلحة المدين ودائنيه حتى يصل العقار إلى قيمته الحقيقية ، فهو لا يقتصر على حماية حرية المزايدات بل يحمى أيضاً استعمال حق زيادة العشر ، وهذه الزيادة إن هى إلا مزايدة ابتدائية تؤدى إلى المزايدة النهائية ، بل انه فى حالة عدم وجود مزايدين آخرين يعتبر مقررها هو الراسى عليه المزايدة (جارسون ن ٢٦ والأحكام الفرنسية المتوفاة فيها) .

٥٩ - ويدخل أيضاً فى حكم المادة ٣٤٤ ع بيع العقار فى المزايدة العمومى

بعد حجز إدارى لسداد الأموال والرسوم (الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والمعدل فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر المالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) أو لتحصيل أثمان الاسمعة التى تباع من وزارة الزراعة للمالكى الاراضى الزراعية (القانون رقم ٢٦ الصادر فى ٥ يولى سنة ١٩٢٣) أو لتحصيل رسوم التفتيش أو المراقبة المفروضة لمصلحة الحكومة بمقتضى قانون أو لائحة الخ (الرسوم بقانون رقم ٦٥ الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨) .

٦٠ — ويدخل أيضاً فى حكم هذه المادة بيع المنقولات فى المزايد العلقى بعد حجز قضائى (المواد ٤٦٤ — ٤٨١ مرافعات) أو بعد حجز إدارى لسداد الأموال والرسوم أو لتحصيل بعض الديون المطلوبة للحكومة (الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والمعدل فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ والرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٨) أو لتحصيل الايجارات المستحقة للحكومة (الرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩) أو الايجارات المستحقة لوزارة الاوقاف عن الاملاك الزراعية التى تحت إدارتها (القانون رقم ٨١ الصادر فى ١٠ يولى سنة ١٩٢٣) .

٦١ — ولكن هل يدخل فى نطاق المادة ٣٤٤ ع بيع الاموال الثابتة أو المنقولة بطريقة ودية فى مزاد عمومى ؟ فقد يتفق الشركاء فى عقار على بيع هذا العقار أو تأجيله فى المزايد العلقى ويعهدون فى إدارة المزايد إلى محام أو وكيل أشغال أو إلى واحد منهم ، وقد يتفق الورثة لأجل تصفية التركة على بيع المنقولات وفى بعض الأحيان العقارات المخلفة لهم من المورث بهذه الطريقة عينها . فهل تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٤ ع إذا عطل مزاد من هذه المزايدات بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه ؟ قد يمكن القول بأن المشرع لا يكفل حرية تحديد الأثمان وفقاً لقانون العرض والطلب إلا فى البيوع القضائية أو الادارية التى عنى ببيان أوضاعها لحماية المصالح التى أراد بنوع خاص المحافظة عليها . ويمكن القول على عكس ذلك

بأن أحكام المادة ٣٤٤ عامة وتتناول كل أنواع المزايدات سواء أكانت جبرية أو اختيارية ، فلا محل لاستثناء المزايدات التي تحصل بطريقة ودية . وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية وفقاً لهذا الرأي الأخير في قضية تحصل واقعتها في أن مديناً تنازل دائته عن مقاضاته بشرط أن يطرح أمواله بنفسه في البيع بالمزاد العمومي ، وبعد أن رسا المزاد تقدمت زيادة بعشر الثمن طبقاً لقائمة شروط البيع ، فنع مقرر الزيادة من الاشتراك في المزاد العلني ، وقد حكمت محكمة جرنوبل بالعقوبة على المتهمين ورفضت محكمة النقض الطعن المرفوع عن هذا الحكم لأن حكم المادة ٤١٢ ع ف عام يتناول كل أنواع المزايدات سواء أكانت جبرية أو اختيارية إذا منع فيها المزايدون من المزايدة إضراراً بالملكي الأعيان المطروحة في البيع أو بالذاتيين الذين سجلوا حقوقهم على هذه الأعيان (جرنوبل ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ وغش فرس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ - ١ - ٤٥٩) .

٦٢ - ويظهر أنه يشترط لقبول هذا الرأي أن يحصل البيع في المزاد العمومي بعد تحرير قائمة بشروط البيع يحدد فيها الثمن الأساسي الذي يبنى عليه المزاد . ويكون من المتعذر قبوله إذا احتفظ الشركاء أو الورثة مثلاً بحق قبول أو رفض أي طلب ، لأنهم بذلك يجعلون البيع بالممارسة . والراجع أن الجريمة لا تكون في أية حال من الأحوال إذا لم يكن البيع عاماً ، كما إذا اشترط فيه عدم اشتراك الغير في المزاد ، لأن ذوي الشأن باعدهم الغير ومنهم حرية المناقشة يحددون عن الأوضاع الجوهرية التي تكون المزاد بالمعنى المراد في المادة ٣٤٤ ع (انظر في ذلك جارسون مادة ٤١٢ ن ٢٢ - ٣٩)

٦٣ - ويقع أيضاً تحت طائلة المادة ٣٤٤ ع تعطيل المزايدات المتعلقة بمقاولة أو توريد أو استغلال شيء . وقد فكر الشارع حين وضع هذا النص في العقود التي تبرمها الحكومة أو مجالس الأقاليم أو المنشآت العامة بشأن المقاولات أو التوريدات أو استغلال المرافق العامة . فإن القوانين واللوائح

تشتط في هذه الصفقات دعوة لجمهور إلى المنافسة بطريقة طرحتها في المزاد العمومى . وقد رأى المشرع الجنائى من واجبه أن يتدخل لتحقيق هذه المنافسة بفرض عقوبة على من يخل بمحرماتها لاسيما وأن الصفقات المذكورة تتناول مبالغ جسيمة وعلى الخصوص التى تبرمها وزارة الأشغال العمومية ووزارة الدفاع الوطنى .

٦٤ - على أنه لا يوجد ما يمنع أحد الأفراد من الالتجاء إلى طريقة المزادة لإبرام صفقة من هذا القبيل . ولا شك فى أن المادة ٣٤٤ ع لا تنطبق إذا كان الفرد لم يرسل دعوة عامة للمنافسة بل اقتصر على إخطار عدد محدود من المقاولين أو الموردين بأن يقدموا له عطاءات بل أنها لا تنطبق أيضاً ولو حصلت الدعوة إلى المنافسة بطريق الإعلان أو النشر فى الجرائد إذا كان الفرد قد احتفظ بحق الاختيار بين مقضى العطاءات ، فإن هذا لا يعد مزاداً حقيقياً بل اتفاقاً بالممارسة (جارسون ن ٤٧) .

وإنما تكون المسئلة محل نظر إذا رأت إحدى الشركات مثلاً تقليد المزادات الإدارية التى تجرمها مصالح الحكومة فى كل أوضاعها فحررت قائمة بشروط المزاد تعهدت فيها مقدماً بقبول أحسن عطاء ثم تلقت العطاءات سواء بواسطة مديرها أو مهندسها أو بواسطة محام أو وكيل أشغال . ففى هذه الحالة يمكن القول بتحقيق ركن المزاد لأن القانون لا يميز بين المزاد الحكومى الإجبارى وبين المزاد الاختيارى . ومع ذلك فهذا رأى مشكوك فيه (جارسون ن ٣٤)

٦٥ - وما ينبى ملاحظته أن لفظه مزاد ، المعبى به فى المادة ٣٤٤ هو لفظ عام يراد به كل مزاد تقدم فيه العطاءات سواء فى صورة مزادة أو فى صورة مناقصة (جنرو ن ٦٤٢٦) .

وهذا مستفاد من عبارات المادة نفسها ، لأنه إذا كان المزاد المتعلق بالبيع أو التأجير يكون فى شكل مزادة فالمزاد المتعلق بالشراء يكون فى شكل

مناقصة، وكذلك المزداد المتعلق بالمقاولة أو التوريد يكون بالمناقصة.

٦٦ - ونلاحظ في ختام هذا البحث أن المادة ٣٤٤ ع لا يتمتع تطبيقها بسبب أن المزداد الذي وقعت الجريمة في أثنائه كان به بطلان يعيبه (جارسون ن ٤٥).

٦٧ - الركن الثاني: الطرق التي يلجأ إليها لتمطيل المزداد - لا يكفي لتطبيق المادة ٣٤٤ ع أن يثبت الاخلال بحرية المنافسة في مزاد عمومي، بل يجب أيضاً أن يثبت أن هذا الاخلال قد حصل بطريقة من الطرق الميئنة في المبادأة على سبيل الحصر وهي التهديد أو الاكراه أو التناول باليد أو نحوه أى أن يكون التعطيل أو الاخلال نتيجة إكراه أدنى أو مادي. وهذه الطرق تكون الفعل المادى الذى يجب وقوعه من الجانب لتكوين الجريمة. وكل طريقة أخرى لاعتقاب عليها حتى ولو كانت تليجتها تعطيل المزداد أو الاخلال بحريته (جارسون مادة ٤١٢ ن ٤٦ وجارو ن ٦٧٢٧) ٦٨ - يترتب على ذلك أنه لا جريمة في إبعاد منافس من مزاد عمومي بطريق الطلب أو الرجاء. ولا جريمة في اتفاق عدة مزايدين على عدم تجاوز سعر معين في المعطاءات التي تقدم منهم حتى يرسو المزداد على مزاد آخر يتقدم بمعطاه أعلى (جارسون ن ٤٧ و ٤٨).

بل ان استعمال طرق احتيالية أدت فعلاً إلى الاخلال بحرية المزداد لا يكفي لتكوين جريمة المادة ٣٤٤ ع. فلا تطبق هذه المادة على شخص تمكن من إبعاد المزايدين باتناعهم بأكاذيب بأن الصفقة خاسرة بأن تمت الشئ المطروح للبيع باتبع الأوصاف ونشر في الجرائد مقالات للتقليل من قيمته وأيد هذه المزاعم الكاذبة بمسندات كتابية تدخل الغش على المزايدين (جارسون ن ٤٩).

ثم ان الجريمة لا تتكون في القانون المصرى بإبعاد المزايدين بمعطايا أو وعود، وهذه الطريقة قد نصت عليها المادة ٤١٢ من قانون العقوبات الفرنسى ولم تنص عليها المادة المصرية.

٦٩ - وإنما تحقق الجريمة إذا عطل المزاد أو أخل بحريته بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه . وهذه الطريقة نادرة الوقوع . وليس في أحكام المحاكم المصرية على ما نعلم حكم طبقت فيه المادة ٣٤٤ ع . وقد حكم في فرنسا بالعقوبة على شخص أحدث هياجاً دبره لمنع بيع أطيانه في المزاد العمومي واعتدى في أثناء هياجه على الموظفين الذين يديرون البيع بالسب وبذيء العبارات وهدد بالإيذاء كل من يقدم على الشراء حتى أنه بتأثير هذا الإكراه لم يمكن الاستمرار في المزاد (بواتيه ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ منوه عنه في جارسون ن ٥١) .

٧٠ - ويعتبر من قبيل الإكراه بالمعنى المقصود في المادة ٣٤٤ ع إعطاء شخص مسكراً أو مخدراً لمنعه من الاشتراك في المزاد متى كان الثابت أنه أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه به (جارسون ن ٥٢) .

٧١ - ويشمل الإكراه القوة التي تقع على الأشياء ، كما إذا كان المتهم توصلًا لمنع منافس من الذهاب إلى المكان الذي سيعمل فيه المزاد قد قتل دابته أو أتلف عجلته عربته أو دراجته (جارسون ن ٥٣) .

٧٢ - ويشمل التهديد كل قول أو إشارة تصدر لالقاء الرعب في نفس المجنى عليه أو لإحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه به سواء أكان هذا الخطر مادياً أو أدبياً وسواء أكان ماساً بشخص المجنى عليه أو ماله (جارسون ن ٥٤) .

٧٣ - الركن الثالث : تعطيل المزاد - يشترط لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ ع أن يكون المزاد قد عطل فعلاً . وهذا التعطيل هو الضرر المادى الذى أراد المشرع الجنائى المعاقبة عليه . فإذا لم يتوصل الجنائى إلى هذه النتيجة فيكون قد خاب أثر فعله لظروف خارجة

عن إرادته ولا يكون هناك سبيل لمحاكته لأن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة (جلرو ن ٦٤٢٧) .

٧٤ — على أن هذه النقطة التي قد تظهر بسيطة يمكن أن يتولد عنها شكوك وخلافات محيرة . فالنص العربي للمادة ٣٤٤ ع يعاقب « كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تظاؤل باليد أو نحوه مزاداً ... الخ » بما قد يشعر بأنه يشترط للعقاب أن يكون المزاد نفسه قد منع بالقوة أو التهديد . ولكن النص الفرنسي للمادة قد جاء هكذا : "Ceux qui auront entravé par menaces, violences ou voies de fait, la liberté des enchères" (كل من وضع المراقيل في سبيل حرية المزادات بواسطة تهديد أو إكراه أو عنف) مما يؤخذ منه أن ما يشترطه القانون هو الاخلال بحرية المنافسة في المزادات ، وهذا الاخلال يمكن أن يحصل بمنع وقوع المزاد نفسه كما إذا دخل الجناة في القاعة المعدة لعمل المزاد وفرقوا الموجودين بها بالقوة كما يمكن أن يحصل بمنع أحد المنافسين من الاشتراك في المزاد مع تركه يجرى في مجراه بل ربما كان في نية الجاني أن يتقدم بنفسه للزيادة ليرسو عليه المزاد . وهذا هو التفسير الصحيح الذي فسرت به المادة ٤١٢ من قانون العقوبات الفرنسي المقابل للمادة ٣٤٤ المصرية ، وهو مبني على أن الضرر الذي أراد الشارع المعاقبة عليه هو الحيلولة دون وصول المزادات إلى الثمن الحقيقي (انظر جلرو ن ١٠٤ - ١٠٦) .

٧٥ — وما ينبغي ملاحظته أنه لا يمكن الاخلال بحرية المنافسة بإكراه أو تهديد يحدث بعد المزاد ، فإن هذا الإكراه أو التهديد لا يمكن أن يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ ع ، بل هو من قبيل الانتقام الذي يعاقب عليه بمقتضى النصوص العامة .

أما الاخلال المعاقب عليه بالمادة ٣٤٤ ع فيجب أن يحصل بواسطة

تهديد أو إكراه يرتكب إما قبل المزاد وإما في أثناء المزاد. ذلك لأن القانون لم يقصر الحماية التي يحيط بها حرية المزادات على التهديد أو الإكراه الذي يرتكب في خلال عملية المزاد بل أطلقها وجعلها تشمل المدة السابقة على المزاد (جلو ٦ ن ٢٤٢٧ وجارسون ن ١٠٦ و ١٠٧ وشوفو وميل ج ٥ ن ٢٣٤٩).

٧٦ - الركن الرابع: القصد الجنائي - جريمة تعطيل المزادات هي من الجرائم العمدية.

ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى كان مرتكب التهديد أو الإكراه أو التطاول يعلم أنه بهذا الفعل يعطل المزاد أو يخل بحريته، ولا جرة بالبواعث. فلا يخل المتهم من العقاب ادعاؤه بأنه كان حسن النية لأن الشيء قد رسا عليه بضمن المثل (جارسون ن ١٢٠).

الفصل السادس

في التسبب في علو أو انحطاط الأسعار أو الاحتكار

(Accaparement)

المادتان ٣٤٥ و ٣٤٦ ع (تقابلان المادتين ٤١٩ و ٤٢٠ ع ف)

المراجع

بلرو طبة ثانية ج ٦ ص ١١٩، وشوفو وميل طبة سادسة ج ٥ ص ٥٩٩ وبلانز طبة ثانية ج ٦ ص ٤٤٦ وجارسون ج ٢ ص ١٧٨، وموسومات دالوز تحت عنوان (Industrie et commerce) ج ٢٧ ص ٧٨٦، وملحق دالوز ج ٩ ص ٤٩٥.

٧٧ - المدة ٤٠٤ ع - نصها: الأشخاص الذين تسيروا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو يورنات أو سندات مالية معدة للتداول

عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بفشرم عمداً بين الناس أخباراً أو اعلانات مزورة أو باعطائهم للبائع ثمناً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يناقبون بالحبس مدة لا تزيد عن ستة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٣٤٦ ع — نصها : يضاعف الحد الأقصى المقرر لمعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية ٧٨ — الغرض من المادتين ٣٤٥ و ٣٤٦ ع هو منع الاجتكار وضمان تحديد الأسعار وفقاً لقانون العرض والطلب .

٧٩ — أركان الجريمة — لهذه الجريمة أركان أربعة : (١) استعمال طرق معينة بنص القانون ، (٢) أن تكون هذه الطرق أدت إلى علو أو انحاط الأسعار عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية ، (٣) نوع الأشياء التي حصل التلاعب بأسعارها والتي يجب أن تكون غلالاً أو بضائع أو بونات أو سندات عمومية ، (٤) القصد الجنائي (جارسون مادق ٤١٩ و ٤٢٠ ن ٢٠ وجارو ٦ ن ٢٤٥١ وقرن نقض مارس سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ٧٥) .

٨٠ — الركن الأول : الطرق المستعملة — يجب استعمال طريقة من الطرق المعينة المذكورة في المادة ٣٤٥ ع على سبيل الحصر . وهذه الطرق هي : (١) نشر أخبار أو اعلانات مزورة أو مقتراة ، (٢) اعطاء البائع ثمناً أزيد مما طلبه ، (٣) التواطؤ مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم ، (٤) أى طريقة احتيالية أخرى .

٨١ - الطريقة الأولى - هي أن تنشر عمداً بين الناس أخبار أو إعلانات مزورة أو مفتراة . مثال ذلك نشر خبر حادث سياسي خطير توصلنا إلى خفض الأسعار فانه من المعلوم أن بورصات الأوراق المالية والبضائع عرضة للتأثر من هذه الإشاعات إذ دل الاختبار على أنها كثيراً ما أدت إلى صعود فجائي أو تدهور في الأسعار وتكون النتيجة في الحالتين حصول ضائقة اقتصادية ضارة بمصالح التجارة والزراعة وإثراء بعض المضاربين والتجار .

٨٢ - فيشترط إذن أن يكون الخبر مزوراً أو مفترى . فالخبر المزور هو الكاذب ، والخبر المفترى هو المنسوب كذباً إلى شخص ما . مثال الخبر المفترى نشر إشاعة مؤداها أن تاجراً معروفاً باشتغاله بمشروع تجارى هام قد حله الخراب بسبب إفلاس أحد المصارف وسيضطر إلى تصفية مركزه (جارسون مادتى ٤١٩ و ٤٢٠ ن ٢٩)

٨٣ - ويشترط أيضاً نشر هذه الأخبار الكاذبة أو المفتراة عمداً (à dessein) .

وينطوى تحت ذلك أمران : الأول أن يكون ناشر الخبر الكاذب قد نشره وهو عالم بكذبه ، الثانى أن يكون استعمل هذه الطريقة بقصد الوصول إلى علو أو انحطاط الأسعار .

وبناء على ذلك لا جريمة إذا كانت الأخبار قد نشرها الفاعل بدون قصد سيء . وبعدئذ أراد الانتفاع من العلو أو الانحطاط الذى ترتب على نشر تلك الأخبار لأنه لم ينشرها عمداً . وحتى لو نشرت الأخبار عمداً ولكن لم تنشأ فكرة المضاربة إلا مؤخراً بعد ظهور العلو أو الانحطاط فان النص لا ينطبق لأن المتهم إنما انتفع من حادث تسبب فيه بغير عمد ولم يكن يتوقعه من قبل (شولفو وميل ن ٢٣٨٩ وجارسون ن ٣١) .

٨٤ — الطريقة الثانية : هي اعطاء البائع ثمناً أزيد مما طلبه . ويعاقب على استعمال هذه الطريقة اذا كان الغرض الوصول الى علو الاسعار ، فانه لا يتصور عملياً أن يمرض المشتري ثمناً أزيد من المطلوب منه اذا لم يكن غرضه رفع الاسعار

وقد يجوز أن يكون الغرض من الزيادة الوصول الى احتكار بضاعة ما . ولكن هذا ليس بشرط لازم للعقاب ، بل يكفي أن يثبت أن المتهم قد توصل باعطاء الزيادة الى رفع أسعار هذه البضاعة . مثال ذلك تاجر غلال قدم بواسطة أعوان له زيادة في بند سير السوق ثم اغتمم فرصة ارتفاع السعر وصرف بضاعته في ظروف أحسن ، ففي هذه الحالة تتحقق الجريمة (جارسون ن ٣٣ و ٣٤) .

٨٥ — الطريقة الثالثة : هي التواطؤ مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم .

٨٦ — يشترط القانون التواطؤ (coalition) ، وهو يقتضى تعدد الجناة . فلا يعاقب صاحب الغلال أو البضاعة اذا حفظها في مخازنه على أمل بيعها في المستقبل بثمان أزيد بعد أن تبلغ الاسعار حداً ما مع أنه لو اتبع عدد عظيم من أصحاب الغلال نفس هذه الخطة لقلت الفلة في السوق وارتفع ثمنها . ولكن هذا العمل المشروع اذا وقع من عدة أشخاص يعمل كل منهم مستقلاً عن غيره . يصبح معاقباً عليه اذا كان نتيجة اتفاق سابق فالقانون انما يعاقب على هذا الاتفاق أى التواطؤ بين أصحاب الغلال لانه يجوز أن تكون له نتائج أشد خطورة من العمل الفردي إذ يجوز أن يؤدي الى احتكار حقيقى (جارسون ن ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢) .

٨٧ — وليس بشرط أن يأخذ التواطؤ شكل عقد مدون في محرر رسمي

أوعرفي . بل يجوز أن ينتج عن اتفاق شفهي ولو كان سرياً . وهذه الاتفاقات على أنواع مختلفة ، والشروط التي يمكن أن تتضمنها لاتقع تحت حصر .

٨٨ - ومن هذه الاتفاقات ما يدعو للشك ويثير صعوبات جمة من حيث التطبيق القانوني . وأعظمها شأناً ما ينشأ عن عقد الشركة . فإن من الوسائل الفعالة لمنع المزاومة أن يجتمع مشاهير التجار الحائزين لبضاعة ما ويؤلفون شركة واحدة تندمج فيها جميع المشروعات المتنافسة ، وتسمى هذه الشركة (Trust) أى شركة احتكار .

فيذهب بعض الشراح إلى أن المادة ٣٤٥ ع لاتنطبق على شركات الاحتكار لأنها تشترط تواطؤ مشاهير التجار وتقتضى حتماً أن تكون البضاعة المحتكرة مملوكة لعدة أشخاص يتفقون فيما بينهم لتفادي المزاومة وهذا لا يتوافر في حالة الشركة لأن نقيضها وضع هذه البضاعة بين أيدي الشركة وهي شخص معنوي واحد يختلف عن أشخاص الشركاء (جابرو ن ٢٤٥٧ وبلانش ن ٣٤٢) .

ويرى البعض الآخر أن الشركاء بتأليفهم الشركة واتحادهم معاً بقصد احتكار الصنف ومنع المزاومة والتسلط على السوق إنما يكونون التواطؤ (coalition) المنصوص عليه في المادة ٣٤٥ ع ، إذ الشركة ليست في الواقع إلا اجتماع التجار المشهورين . لو بدحض هذا البض الحجة المستخلصة من شخصية الشركة المعنوية بأنه لا يجوز اتخاذ حيلة قانونية وسيلة لتخلص من المنع الصريح المنصوص عليه في المادة ٣٤٥ ع فإن القانون الجنائي لا يتقيد بالنظريات الوهمية بل ينظر إلى الحقائق ، والحقيقة هنا هي أن مشاهير التجار أرادوا التواطؤ وهو ما يكفي لتحقيق هذا الركن من أركان الجريمة (حلوسون ن ٤٢)

٨٩ - ويشترط للعقاب على التواطؤ أن يحصل بين مشاهير الحائزين (principaux détenteurs) لصنف واحد من بضاعة أو غلال ، وهذا مفهوم لأن تواطؤ بعض الحائزين أيا كانوا أو تواطؤهم بشأن بضائع من أصناف مختلفة لا يمكن أن يؤدي إلى الاحتكار أو ارتفاع الأسعار (جارسون ن ٤٨ و جارو ن ٢٤٥٩) .

٩٠ - وبينما يعبر النص العربي للمادة ٣٤٥ ع بعبارة « مشاهير التجار الحائزين » يعبر النص الفرنسي بعبارة « principaux détenteurs » وترجمتها (مشاهير الحائزين) مما يشمل المنتجين أيضاً كالملاك والزراع والصناع لأنهم أول المنتجين . ويقع أيضاً تحت هذا النص التواطؤ بين المنتجين والتجار (جارسون ن ٥٠ و ٥١ و جارو ن ٢٤٥٩) .

٩١ - ويشترط أن يكون التواطؤ بين الحائزين على عدم البيع أصلاً أو على منع البيع بضمن أقل من المتفق عليه . ومن ثم لا تنطبق المادة ٣٤٥ ع على التواطؤ بين المشترين أو المستهلكين على عدم شراء بضاعة من البضائع أو على منع شرائها بضمن أزيد من المتفق عليه حتى ولو كان التواطؤ بين مشاهير المشترين لهذه البضاعة ولو كانوا حائزين لكمية منها في مخازنهم ، فإن هذا التواطؤ وإن كان من الجائز أن يحدث تأثيراً في الأسعار من شأنه الاضرار بمصالح المنتجين لأنه يجعلهم يبيعون بضاعتهم بضمن بخس إلا أنه لا يعاقب عليه قانوناً لأن أولئك التجار ليسوا حائزين للبضاعة التي يمتنعون عن شرائها ولأن تواطؤهم هو على عدم الشراء أو على منع الشراء بضمن أزيد لا على عدم البيع أو على منع البيع بضمن أقل كما يفرضه القانون (جارسون ن ٥٢) .

٩٢ - وبمقتضى نص المادة ٣٤٥ ع يشترط التواطؤ بين مشاهير الحائزين لصنف واحد على عدم بيعه أو على منع بيعه بضمن أقل من المتفق

عليه فيما بينهم . وبناء على هذا النص ذهبت بعض المحاكم الفرنسية إلى أن الجريمة لا تكون إلا إذا كان من اشتركوا في التواطؤ قد أخفوا على أنفسهم عهداً صريحاً بأن يمتنعوا عن بيع البضاعة التي في حيازتهم أو بأن لا يبيعوها بأقل من سعر معين ، وقضت بناء على ذلك براءة شخص حاول احتكار تجارة النحاس بمقدور أبرمها مع جميع المنتجين له تقريباً ، وحجتها في ذلك أن المتهم لم يتعهد شخصياً بأن لا يبيع إلا بسعر معين وأن له إذن أن يبيع بضاعته بالسعر الذي يحدده هو (رابع الأحكام للنزه عنها في جارسون ن ٥٥) .

ولكن يخالفها بعض الشراح في هذا الرأي ويعترضون عليه بأن القانون لم يحتم صدور تعهد صريح من جانب جميع الأشخاص الداخلين في التواطؤ بأن لا يبيعوا البضاعة إلا بسعر معين . فيكفي أن يكون لديهم قصد ويكون بينهم توافق حتى يفعوا تحت طائلة المادة ٣٤٥ ع وإلا كانت هذه المادة عاجزة عن أن تتناول بالعقاب جميع الطرق الاحتمالية التي وضعت للمعاقبة عليها إذ يتعذر في الغالب إقامة الدليل على ذلك التمهيد الصريح (جارسون ن ٥٦ و ٥٧) .

ويظهر لنا أن النص العربي للمادة ٣٠٠ ع في جانب الرأي الأول فإنه يشترط صراحة التواطؤ بين الحائزين على عدم البيع أو منع المبيع بضمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم ، مما يشعر بوجود اتفاقهم صراحة على هذا الأمر بخلاف النص الفرنسي فليس بهذه الصراحة حيث ورد فيه ما يأتي :

(par coalition entre les principaux détenteur d'une même marchandise ou denrée, tendant à ne pas la vendre ou à empêcher sa vente au-dessous d'un certain prix).

٩٣ - وليس بشرط أن يكون التواطؤ على عدم البيع أو على منع البيع بضمن أقل من الثمن المتفق عليه مصحوباً بطرق احتمالية أخرى وإن كان بعض الشراح يقولون بغير ذلك فإن النص لا يشترط غير هذا التواطؤ (جارسون ن ٥٨) .

٩٤ - كما أنه ليس يشترط أن يكون التواطؤ على منع البيع مطلقاً بل قد تتحقق الجريمة ولو حصل الاتفاق على أن لا يباع سوى كمية محدودة من البضائع أو على أن لا يحصل البيع إلا لبعض المشتريين أو لمن يقبل منهم بالشروط التي يقررها الحائزون (جرسون ن ٥٩ و ٦٠) .

٩٥ - الطريقة الرابعة - يعاقب القانون على استعمال «أية طريقة احتيالية أخرى» . وفي النص الفرنسي « autres voies ou moyens » «franeuleux» وهي عبارة عامة تدل على أن غرض الشارع معاقبة كل من يحول الأسعار عن مجراها الطبيعي بأية طريقة من طرق الاحتيال .

فاذا كانت الطرق المستعملة خالية من الاحتيال فلا عقاب .
ولذا حكمت محكمة النقض والابرار ببراءة صاحب آلة طحن استأجر الآلات الأخرى الموجودة في بلده ثم أوقف ادارتها عمداً ليتمكن من احتكار الطحن لنفسه في هذه البلدة ، لأن الطرق التي استعملها المتهم ليست من الطرق الاحتيالية لخلوها من الغش والتدليس ، واذن يكون ما وقع منه نوعاً من انواع المزاومة التجارية الحرة التي لا تقع تحت أحكام المادة ٣٤٥ ع (نقض . ملرس سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ٧٥) .

٩٦ - لا يشترط في حالة استعمال الطرق الاحتيالية ولا في حالتى نشر الاخبار الكاذبة واعطاء البائع ثمناً أزيد مما طله حصول تواطؤ أو احتكار . فاذا توصل شخص واحد بطريقة من هذه الطرق إلى رفع أو خفض الأسعار يعاقب طبقاً للبادة ٣٤٥ ع ولو لم يقصد بذلك احتكار البضاعة (جرسون ن ٦٢) .

ولا يشترط في هذه الاحوال أيضاً حيازة البضائع التي حصل التلاعب في أسعارها فان صفة مشاهير الحائزين ليست مشروطة إلا في حالة التواطؤ (جرسون ن ٦٣) .

٩٧ - الركن الثاني : النتيجة التي حصل عليها الجاني - يشترط أن تؤدي الطرق المستعملة إلى علو أو انحطاط الأسعار عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية . فلا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يقيم الدليل على أن هذا العلو أو الانحطاط قد نتج فعلا ، إذ القانون لا يعاقب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ ع بل يعاقب فقط على الجريمة التامة (جارسون ن ٦٤ وجارو ن ٢٤٥٢) .

ويجب لتعرف علو الأسعار أو انحطاطها مراعاة « القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية » . فلا تكون الجريمة حتما متى قام الدليل على أن الأسعار ارتفعت أو انحطت من يوم حصول التواطؤ لأنه يجوز أن يكون هذا التغير في الأسعار ناشئا عن أسباب أخرى غير التواطؤ . فيتعين إذن على القاضي أن يبحث ماذا تكون عليه الأسعار إذا لم تقع الأعمال المنسوبة للتهمين (جارسون ن ٦٦) .

٩٨ - الركن الثالث : نوع الأشياء - يشترط في النص العربي للمادة ٣٤٥ ع أن تكون الأشياء التي حصل التلاعب بأسعارها « غلالا أو بضائع أو بونات أو سندات مالية » ، وفي النص الفرنسي أن تكون « غلالا أو بضائع أو سندات عمومية » .

٩٩ - يراد بالغلل (denrées) كل ما أعد لغذاء الانسان أو الحيوان كالحبوب والدقيق .

وقد ذهب بعضهم إلى أن كلمة بضائع (marchandises) لا تنطلق إلا على الأشياء المادية القابلة للعد أو الوزن أو القياس ، ولكن هذا الرأي قد عدل عنه الآن وأصبح من المتفق عليه أن البضائع تشمل كل ما يتداول في التجارة ويكون له فيها سعر مقرر . وبناء على ذلك تنطبق المادة ٣٤٥ ع على التواطؤ على رفع أجره النقل أو أجره التأمين (جارسون ن ٧١ وشونو ومي) .

وقد حكمت محكمة بنى سويف الجزئية بأنه من المقرر علماً وعملاً أن كلمة «بضائع» الواردة بالمادة ٣٤٥ ع المقابلة للمادة ٤١٩ فرنسى كما تشمل الأشياء المادية كالغلال والسندات وغيرها تشمل أيضاً الأمور غير المادية التى لها قيمة تجارية كالتمهيد بنقل الأشخاص والبضائع وأعمال البنوك والوكلاء بالعمولة لأنه كما يجوز التصرف بالبيع فى البضائع المادية يجوز كذلك التصرف بالطريقة عينها فى حق من الحقوق الغير المادية، وعلى ذلك يدخل طحن الحبوب تحت كلمة بضائع الواردة بالمادة المذكورة — طبق دالوز على المادة ٤١٩ ن ٣٢٣ و ٣٤٥ وموسوعات دالوز ٢٧ ن ٤٢٣ — وطحن الحبوب هو عمل تجارى لأن متمهد الطحن يتجر بطاحونه بواسطة بيع منفعة مؤقتة لمن يطحن، فطحن الحبوب إذن بضاعة غير مادية خاضعة لأحكام المعاملات التجارية بحسب مقتضيات الحالة صعوداً وهبوطاً، وعليه فصاحب الطاحون الذى يحتكر صناعة الطحن بجهة معينة باتفاقه مع اصحاب الطواحين الأخرى على ائصال طواحين بعضهم والاتفاق مع البعض الآخر على إدارة طاحونه باجرة معينة نظير استيلائه منهم على جزء من الأجرة المتفق عليها وينشأ عن ذلك اعلاء أجرة الطحن عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية فان عمله هذا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٤٥ ع (بوسيف الجزئية ١٧٠ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مج ١١ عدد ١١). وقد تأيد هنا الحكم استئنافاً ولكنه التى من محكمة النقض بمحكمها المذكور فى العدد ٩٥ لعدم توفر الطرق الاحتمالية).

١٠٠ — يشترط النص الفرنسى المادة ٣٤٥ ع أن تكون الأوراق والسندات عمومية وهذا يطابق ما تنص عليه المادة ٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسى. فيدخل فى ذلك السندات التى على الحكومة، ولكن يخرج منه أسهم وسندات الشركات المؤلفة من الأفراد (جارسون ن ٧٢ و ٧٣).

١٠١ — الركن الرابع: القصد الجنائى — يجب طبقاً للبادئ.

العامة أن يكون المتهم قد أتى الفعل عن علم أى وهو عالم بأن الطرق التي يستعملها تؤدي إلى علو أو انحطاط الاسعار عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية ، ولا عبرة بالبواحد فلا يهم أن يكون الباعث على الجريمة تحقيق غرض سياسي كسقوط وزارة أو الحصول على ربح معتدل أو فاحش أو اتقاء خسارة مالية . ولا يشترط وجود نية الاضرار بالغير (جارسون ن ٧٤ وما بعدها) .

١٠٢ — عقاب الجريمة — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ ع بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .
ولكن يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس إذا حصلت الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية (المادة ٣٤٦ ع) .

في الفعل الفاضح المخل بالحياء

ملخص

الفصل الأول — في الفعل الفاضح العلني . نص المادة ٢٧٨ ع ١ — الفرض منها ٢

البحث الأول — في أركان الجريمة . بيان هذه الأركان ٣

الركن الأول : الفعل المادي . يدخل في هذا الركن كل عمل أو حركة أو إشارة من شأنها خدش حياء الغير ٤ إلى ٦ — تقسيم الصور المتنوعة التي تأخذها جريمة الفعل الفاضح إلى قسمين ٧ — القسم الأول يدخل فيه كل الأعمال المخلة بالحياء التي تقع على شخص معين سواء برضائه أو بغير رضائه ٨ و ٩ — الفرق بين جريمة هناك العرض وجريمة الفعل الفاضح ١٠ إلى ١٢ — القسم الثاني يدخل فيه الأعمال التي تثير الشهور بالمجمل عند الجمهور ١٣ — ويدخل فيه أيضا الاشارات والحركات المخلة بالحياء ١٤ و ١٥

الركن الثاني : العلانية . متى يتحقق ركن العلانية ١٦ إلى ١٨ — (أ) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي . تعريف الأماكن العمومية وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام ١٩ — (١) المكان العمومي بطبيعته ٢٠ — (٢) المكان العمومي بالتخصيص ٢١ — (٣) المكان العمومي بالمصادفة ٢٢ — السجن ٢٣ — المستشفى ٢٤ — الحوانيت والمخازن ٢٥ — العربات العمومية والعربات المحصونة التي تدير في الطريق العام ٢٨ — عربات السكك الحديدية ٢٧ — (ب) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان خصوصي . تقسيم الأماكن المحصونة إلى قسمين ٢٨ — القسم الأول : الأماكن المخصصة لنظر الجمهور بحيث يستطيع من كان خارجا عنها أن يشاهد ما يقع فيها ٢٩ إلى ٣٩ — القسم الثاني : الأماكن للفتنة التي لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد ما يقع فيها ٤٠ إلى ٤٥ — يكفي لتحقيق ركن العلانية في الأماكن المفتنة ونزع الفعل بحضور شاهد ٤٦ — تقييد هذه القاعدة بقيدتين ٤٧ — التقييد الأول : لا يكفي حضور شاهد في المكان المحصوي إذا كان حضوره بمعنى إرادته ٤٨ و ٤٩ — وهذا الحكم لا يجري على الأماكن العمومية ٥٠ — ولا على الأماكن المحصونة التي يجتمع فيها عدد كبير من الناس كالمراسم ٥١ — التقييد الثاني : لا يعتبر المحيي عليه شاهداً ٥٢ و ٥٣ .

الركن الثالث : القصد أو الخطأ ٥٤ إلى ٦٠

البحث الثاني — في بيان الواقعة في الحكم ٦١ إلى ٦٣

الفصل الثاني — في الفعل الفاضح غير العلني . نص المادة ٢٧٩ ع ٦٤ — أصل التصريح ٦٥ — الفرض من العقاب ٦٦ — أركان الجريمة ٦٧ — الركن المادي ٦٨ إلى ٧١ — الركن الثاني : انعدام الرضا ٧٢ — الركن الثالث : القصد الجنائي ٧٣ و ٧٤ — العلنية ليست لازمة ٧٥ .

الفصل الأول

في الفعل الفاضح العلني

De l'outrage public à la pudeur

المادة ٢٧٨ ع (تقابل المادة ٣٣٠ ع ف)

المراجع

جارو طبعة ثالثة جزء خامس ص ٤٥٢ ، وجارسون جزء أول ص ٨٧٧ ، وشوفو وهيلي طبعة سادسة جزء رابع ص ٢٧٠ ، وبلائش طبعة ثانية جزء خامس ص ٦٧ وأحمد بك أمين طبعة ثانية ص ٤٧٧ ، وموسوعات دالوز تحت عنوان (attentats aux mœurs) جزء خامس ص ٤٠٦ ، وملحق دالوز جزء أول ص ٦٨١ .

١ - المادة ٢٧٨ ع - نصها : كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرياً .

٢ - الفرض منها - تعاقب هذه المادة على كل فعل مغاير للأداب يرتكب علناً فيخدش أو يمكن أن يخدش عاطفة الحياء عند الناس الذين يشهدونه على غير إرادتهم .

فالفرض منها حماية شعور الجمهور من أن تجرحه رؤية بعض المناظر العارية أو المظاهر الجنسية التي تقتضى الأخلاق والأداب العامة القسرة عند إتيانها (جارو ٥ ن ٢٠٧٥ وجارسون مادة ٢٣٠ ن ٣) .

المبحث الأول - في أركان الجريمة

٣ - بيان هذه الأركان - جريمة الفعل الفاضح العلني المخل بالحياء .

تكون من ثلاثة أركان : (الأول) فعل مادي مخل بالحياة ، (الثاني) علنية هذا الفعل ، (الثالث) خطأ الجاني (جارسون ن ٥ وفرن جaro ن ٥٠٧٦) .

الركن الأول - الفعل المادي

٤ - يقوم الفعل الفاضح على فعل مادي مخل بالحياة . ويدخل فيه كل عمل أو حركة أو إشارة من شأنها خدش حياة الغير .
ينتج عن ذلك ما يأتي :

(أولا) أن الأقوال مهما كانت بذية والمحرمات والصور لا تكون جريمة الفعل الفاضح عليها بالمادة ٢٧٨ ع ، وإنما يجوز أن تكون جريمة السب العلني المعاقب عليها بالمادة ٣٠٦ أو جريمة انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق المعاقب عليها بالمادة ١٧٨ ع (جaro ن ٥٠٧٧ و جارسون ن ١٨) .

وقد حكم بأنه إذا كان اقتفاء سيدات في الطريق والتحكك بهن وتوجيه الكلام اليهن رغم تعنيف الخادم المصاحب لهن كل ذلك لا يكفي لتكوين الفعل العلني الفاضح المخل بالحياة فإن هناك محلا للمحاكمة على جريمة سب ، لأن مثل هذا الفعل يمس كرامة السيدات (قضى ٢١ يوليوسنة ١٩٠٤ مج ٦ عدد ٢) .

وأن من يتتبع سيدة شريفة في الطريق العام ويوجه اليها كلمات مغالطة يعد مرتكباً لجريمة السب العلني (قضى ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ شرائع ٤ عدد ٨١) .

٥ - وتشترك جريمة الفعل الفاضح العلني المخل بالحياة وجريمة انتهاك حرمة الآداب في أن الفعل المعاقب عليه فيهما لا يخرج حياة شخص معين كما في جريمة الوقاع أو هتك العرض وإنما يخدش الحياة العام ويمس الآداب العامة ، ولذلك لا يعاقب عليه القانون إلا إذا توافر فيه شيء من العلنية . ولكن هناك فارقا جوهريا بين الجريمتين هو الذي اتفق عليه انشاء هذين الوصفين : فالفعل الفاضح يقتضى أن يرتكب الجاني أفعالا وإشارات محنة

بالحياء يمكن لعدة أشخاص مشاهدتها فتخدش حياتهم جهاراً ، أما في جريمة انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق فلا يظهر الجاني لأول وهلة وإنما الذى يظهر ويؤذى حرمة الآداب وحسن الأخلاق هو المحررات والرسوم والصور التى توضع تحت نظر الجمهور .

٦ - (ثانياً) الأعمال المخلة بالحياء التى تكون الركن المادى لجريمة الفعل الفاضح هى كل الأعمال التى من شأنها خدش عاطفة الحياء عند الناس . وإذا كان الحياء العام أمراً اعتبارياً يختلف باختلاف الأوساط والبيئات ودرجة الحضارة فللقاضى أن يقدر ما هى الأفعال التى يمكن أن تعتبر مخلة بالحياء أى التى من شأنها أن تجرح الشعور والحياء العامين .

على أنه ليس بلامزم أن يكون الفعل فى ذاته مغايراً للآداب ، بل يكفي أن يكون معتبراً فى مظهره خلا بالحياء . فباشرة الزوج زوجته هى أمر مباح قانوناً ، ولكن يجوز بنير شك أن تكون الركن المادى لجريمة الفعل الفاضح إذا شرع فيها أو إذا تمت علناً (جازو ٥ ن ٢٠٧٧) .

٧ - وإذا حاولنا تقسيم الصور المتنوعة التى تأخذها الجريمة التى نحن بصددنا نجد أنها تنقسم إلى قسمين : فيها ما هو مخل بحياء الغير ، ومنها ما هو مخل بالآداب العامة (انظر فى هذا التضم جازو ٥ ن ٢٠٧٧) .

٨ - نقى القسم الأول تدخل كل الأعمال المخلة بالحياء التى تقع علناً على شخص معين سواء برضائه أو بغير رضائه . فأعمال الفحش وأعمال التمازج الجنسى طبيعية كانت أو غير طبيعية التى ترتكب فى مكان صومى أو فى مكان غير محبوب عن نظر الكافة يقع بلا شك تحت طائلة المادة ٢٧٨ ع (جارسون ن ٧٠ و جازو ٥ ن ٢٠٦٧) .

والأفعال المادية التى تقع على جسم المجنى عليه أو المجنى عليها ، ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها فى عداد جرائم هتك العرض قد تبلغ من الفحش درجة تكفى للاخلال بالحياء العام (جارسون ن ٨) .

٩ — وما تجدر ملاحظته أن جرائم الزنا والوقاع وهتك العرض كثيراً ما يندمج فيها فعل فاضح علني أو غير علني ، وعندئذ يكون هناك تعدد معنوي للجرائم يقتضي تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ ع .

أما إذا كان الفعل المخل بالحياء غير داخل في صورة من صور الجرائم المذكورة فيجب تطبيق المادة ٢٧٨ ع إذا كان الفعل علنياً أو المادة ٢٧٩ ع إذا كان غير علني .

١٠ — وفي كثير من الأحيان يصعب التمييز بين هتك العرض وجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء . ولما كان الفرق عظيماً بين القويتين المقررتين لهما فقد عنت محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق بتحديد الفواصل القانونية بينهما فقررت ما يأتي :

«وحيث إنه إذا لوحظ — من جهة — أن هتك عرض شخص معين كثيراً ما يندمج فيه فعل فاضح علني أو غير علني بحسب ارتكابه بمشهد من أشخاص عديدين أو بحضرة شخص واحد علم على أن الفارق بين الجريمتين لا يوجد بالضرورة في مجرد مادية الفعل . وإذا لوحظ — من جهة أخرى — أن العلم والارادة يكفيان في الجريمتين لتكوين الركن المعنوي وهو العمد بدون حاجة إلى البحث فيما إذا كان الفاعل قد ارتكب فعله عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلقي ظهر أن الفارق من هذه الناحية أيضاً ليس أكثر وضوحاً .

وحيث إن التمييز بين هتك العرض والفعل الفاضح غير ممكن أيضاً من جهة درجة جسامة الفعل لأن الواقعة المادية قد تتفاوت في الجسامة بالنسبة للشخص الواقعة عليه وبالنسبة للظروف الملازمة للفعل . هذا فضلاً عن أن القانون لا يقيم للتمييز من هذه الجهة وزناً لأنه يسوى بين مجرد الشروع

والفعل التام في مسائل هتك العرض ويوافق بذلك ضمناً على مانص عليه القانون البلجيكي . فالفعل القليل الجسامة كما هو الحال عادة في البدء في تنفيذ هتك العرض لا يخرج في نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل فاضح .

وحيث إن الجريمتين تستلزمان ركناً مادياً هو فعل غخل بالحياء أى فعل مغاير لقواعد السلوك التي تسيطر عن قرب أو بعد على جميع العلاقات أو المظاهر الجنسية . وبما أن تقدير ما يعتبر غخلا بالحياء وإن كان يستلزم مراعاة مستوى الأخلاق والعادات الشائعة في قطر من الأقطار غير أنه لا يزال أيضاً من الضروري لوجود الجريمتين توفر فعل مادی يعتبر غخلا بالحياء حقيقة بحيث لا يمكن أن تقع إحداهما من فعل مصدره مجرد الألفة وسقوط الكلفة أو فعل أو إشارة لاتعدو أن تكون سبة أو خدشاً للشرف ، إذ الشرف شعور أعم من العرض وحايته إنما تقضى بتحريم اعتداءات أخرى تختلف عما يقع على العرض بالذات .

وحيث إنه مادام الفارق بين الجريمتين لا يمكن وجوده لافي العنصر المعنوي ولا في جسامة الفعل ولا في كونه بطبيعته واضح الاخلال بالحياء ، كما لا يمكن وجوده في مجرد مادية العمل لما يجاوز من تمثل الوصفين فيه في وقت واحد — مادام ذلك فلا مناص من استنباط الفكرة القانونية الأساسية التي يقوم عليها كل من هتك العرض والفعل الفاضح ، وذلك يبحث معنى الحياء العرضي بالذات بحثاً قائماً على ذاتية الأشياء المختلفة التي يمكن أن تكون موضوعاً لهذا الشعور الخاص .

وحيث إن الحياء العرضي لشخص ما من هذه الناحية يتعلق على الأخص بذات جسمه الذي تدعو الفطرة لأن يحميه الانسان من كل الأفعال الفاحشة مهما كانت جسامتها وسواء أكانت إيجابية أو سلبية مادامت هذه

الأفعال موجهة لهذا الجسم الذي لا يدخر المرء وسعاً في صونه مما قل أو جل من الأفعال التي تمس ما فيه مما يعبر عنه بالعورات تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري . فكل فعل يتخذه الماطفة من هذه الناحية يعتبر في نظر القانون هتكاً للعرض .

وحيث إن الحياء العرضي — من جهة أخرى — يفعل أيضاً بما لا يتعلق بالإجسم الغير بمعنى أنه يربأ بالشخص عن مشهد فيه يظهر الغير عورته أمامه بدون رضائه مهما تضاءلت جسامته هذا الفعل ومهما يكن في هذا الاظهار من عدم المساس بجسم المجنى عليه بالذات . فالأفعال التي تتخذه الحياء العرضي على هذا الشكل الأخير وحده هي التي يصفها القانون بأنها أفعال فاضحة لا هتك عرض .

وحيث إنه يترتب على هذا التقسيم أن الشخص الاعمى الأصم تماماً يمكن هتك عرضه بكيفيات مختلفة، ولكن لا يصح قانوناً أن يكون مجنياً عليه في جريمة فعل فاضح .

وعلى ذلك يمكن تعريف الفعل الفاضح بأنه هو الفعل المخل بالحياء الذي يتخذه من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا . أما بقية الأفعال المخلة بالحياء والتي تستطيل إلى جنم المرء وعوراته وتتخذ عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فنقبل هتك العرض .

وحيث إن هذا الضابط المميز بين الجريمتين هو الذي اعتمدت عليه هذه المحكمة في حكم سبق صدوره منها بتاريخ ٢٨ من شهر اكتوبر سنة ١٩١١ ، وهو ما هدى البحث إلى أنه الضابط الوحيد الذي يساعد على استخراج قاعدة أكيدة من مختلف الأحكام وآراء الشراح، كما أن به وحده أيضاً يمكن تفسير التضارب الذي قد يبدو لأول وهلة في اعتبار رفع ملابس شخص أو نزعه

واظهاره عارياً أمام الناس من قبيل هتك عرض هذا الشخص حتى ولو لم يكن هناك ملامسات مخلة بالحياء حالة أن تعرض العورة للأنظار أو ابداءها أمام هذا الشخص بالذات بدون رضائه لا يخرج عن كونه فعلاً فاضحاً.
(نفس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مج ٣٠ عدد ١ وعامة ٩ عدد ١٠٢).

١١ - وحكم بناء على ذلك: (١) بأن مجرد تقييل امرأة علناً لا يعد هتكاً لمرضاها، وإنما هو مما يخل بها وفيه مغايرة للأداب ويقع تحت المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ ع (المقابلتين للمادتين ٢٧٨ و ٢٧٩ من القانون الحالي) (استئناف مصر ٣ يناير سنة ١٩٠٥ استئناف ٤ من ٨٨).

(٢) وأن تقييل وجنة فتاة ريفية لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء لأن المجنى عليها وهي فتاة ريفية تمشي سافرة الوجه بين الرجال - وقد كانت في يوم الحادث بالذات تغسل قدميها في الطريق على مرأى منهم - لا يخطر ببالها أن في تقييلها في وجنتها إخلالاً بحيائها العرضي واستطالة على موضع من جسمها تعدها هي ومثيلاتها من العورات التي ينبغي سترها
(نفس ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٥٦ سنة ٤ ق).

وكان قد حكم بأن اماطة ثام امرأة وتقييلها كرها يعد هتكاً لمرضاها
(استئناف مصر ٢٨ مايو سنة ١٩٠٤ استئناف ٣ من ٢١٨).

(٣) وأن لمس ذراع أنثى أثناء سيرها في الطريق قد يعد فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء إذا كان مقصوداً به التحكك بها (نفس ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وعامة ٧ عدد ٤٥٦).

وحكم بأنه يعتبر من قبيل هتك العرض:

(١) وضع المتهم يده على إلية فتاة ثم ضمها اليه من الخلف وتطويقها بذراعيه ووضع فمه على عنقها ووجنتها (حكم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ السابق ذكره).
(٢) وأقرب المتهم من جانب امرأة وتطويق كتفيها بذراعه وضمها

إليه ، لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءاً هو لا ريب داخل في حكم العورات ، وفي هذا ما يكفي لادخال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم تلك العرض لأنه يترتب عليه الاخلال بحياء المجنى عليها العرضى (قض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٦٧٦ سنة ٢ ق) .

(٣) وإقدام المتهم على ضم امرأة إليه من الخلف وتقييلها قسراً عنها ، لأن جريمة تلك العرض قد تحققت باللامسة التي حصلت بفعل المتهم بين عضو تناسله ودبر المجنى عليها ، إذ في هذه الملامسة من الفحش والحدش بالحياء العرضى ما يكفي لتوفر الركن المادى للجريمة (قض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ ق) .

(٤) وإقدام خادم على احتضان مخدومه كرهاً عنها ثم طرحتها أرضاً واستلقائه فوقها ولولم يحصل منه كشف ملابسه أو ملبسه ، لأنه يكفي في توافر الركن المادى في جريمة تلك العرض أن يكون الفعل الواقع على شئ من جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره تلك عرض سواء أكان بلوغه هذه الدرجة من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم بدون ذلك ، ولا مراء في أن الوقائع السابق ذكرها قد توافرت بها شروط تلك العرض (قض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٢ سنة ٤ ق) .

(٥) وإقدام موزع خبز على وضع يده على ثدى فتاة كانت تأخذ منه الخبز ، لأن ثدى المرأة هو من العورات التي تحرص دائماً على عدم المساس بها ، فامساكه بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر تلك عرض (قض ١ يونية سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٣٦ سنة ٥ ق) .

(٦) وإقدام المتهم على قرص دبر امرأة أو قرص فخذهما من الخلف ،

لأن هذا الفعل يخل بالحياء إلى حد الفحش وفيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها (قض ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٦٧ سنة ٤٧ ق ١١ و ١١ مايو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٤٧ سنة ٦ ق) .

(٧) ونوم رجل في فراش امرأة ووضع يده عليها رغم إرادتها وجذبها إليه (قض ٩ يناير سنة ١٩٠٤ استغلال ٣ ص ٧) .

(٨) ودخول رجل في فراش امرأة نائمة في ظروف تجعلها تظنه زوجها (جنابات مصر ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٤٤٣) .

(٩) وبمجرد رفع ملابس امرأة وتعرض جسمها عارياً للنظر مدة من الزمن ، متى ثبت أن المتهم كان يقصد بذلك تجريدتها عن ملابسها . أما إذا تبين أن ملابس المرأة كانت قد تمزقت ونزعت عنها في أثناء العراك فلا تكون هناك جريمة هناك عرض (قض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ مج ١٩ ص ٤)

(١٠) والتصاق المتهم بجسم المجنى عليه (وهو غلام) من الخلف حتى مس عجزه بعد أن أخرج قضيه من فتحة البنطلون ، لأن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هناك العرض حماية تلك المناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي ، لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس مادامت هذه الملامسة قد استطلت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة ، ولا شك أن المساس بمعجز المجنى عليه يعد مساساً بعورة وبالتالي هناك عرض (قض ٣ يونيو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٤٧ سنة ٥ ق) .

وبعد شروعا في هناك عرض حل تكة لباس المجنى عليه والاتجاه وإليه أثناء نومه بقصد الفسق به (قض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٤٩ سنة ٤٨ ق) .

(١١) وإخراج المتهم قضيب المجنى عليه وهو في حالة سكر بغير رضا

منه وأخذه في العيب به يده، لأن هذا الفعل فيه مساس وخدش بمرضه
(قض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قضية رقم ٢٤٦٦ سنة ٦ ق) .

(١٢) ودخول المتهم مع المجنى عليه في حجرة وتمزيقه لباسه من الخلف،
لأن المتهم إذا مزق لباس المجنى عليه من الخلف قد أدخل بخيائه العرضي
وكشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرم كل إنسان على
صونها من العيب وحجبها عن أنظار الناس ، فكشف هذه المورة على غير
إرادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في ذاته جريمة هتك
عرض تامة ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسة (قض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١
قضية رقم ٦ سنة ٢ ق) .

(١٣) وإكراه المتهم المجنى عليه بواسطة التهديد والضرب على خلع
ملابسه وكشف سوءته بالرغم منه (قض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١
مج ١٣ ص ١٤) .

١٢ — وقد عادت محكمة النقض في حكم صدر منها بتاريخ ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٣٤ الى البحث الخاص بالفارق بين جريمة هتك العرض وجريمة
الفعل الفاضح فقالت إنه لا مزية في أن المبدأ الذي قرره في حكمها الصادر
بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق لم يرد به حصر
الحالات التي يصح أن تندرج تحت جريمة هتك العرض والقول بأن ماعداها
خارج حتما عن الجريمة المذكورة، وإنما هو مبدأ جزئي تناولت فيه المحكمة جريمة
هتك العرض من ناحيتها الأكثر وقوعاً تلك الناحية التي يقع فيها المساس
بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً في حكم العورات ، وقطعت المحكمة
بأن مثل هذا المساس يجب حتماً وفي كل الأحوال أن يعد من قبيل هتك
العرض لما فيه من الاخلال بحياء المجنى عليه العرضي . وظاهر أن هذا لا يفيد
أن أفعال هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور

وقوعها الا على هذا النحو . بل قد يتصور العقل — في أحوال قد تكون في ذاتها نادرة أو قليلة الوقوع — إمكان الاخلال بجهاى الجنى عليه المرضى بأفعال لا تصيب من جسمه موضعاً يعد عورة ، ولا يجاوز مع ذلك التردد في اعتبارها من قبيل هتك المرض نظراً لمبلغ ما يباحها من فحش ولأنها من ناحية أخرى أصابت جسم الجنى عليه فتحدثت حياته المرضى وإن لم يقع المساس فيها بشئ من عوراته ، كما لو وضع الجاني عضوه التناسلى في يد الجنى عليه أو في فم أو في جزء آخر من جسمه لا يعد عورة . فهذه الأحوال ونظائرها لا يمكن أن يشك في أنها من قبيل هتك المرض . وكل ذلك مما ينبغي أن يبقى خاضعاً لتقدير المحكمة ، إذ من المتعذر إن لم يكن من المستحيل حصره في نطاق واحد وإخضاعه لقاعدة واحدة (حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٥١٨ سنة ٤٤) .

١٣ — ويدخل في القسم الثانى الأعمال التى تثير الشعور بالحجل عند الجمهور نظراً لثافتها لمقتضى الاستقامة .

فيدخل فيه فعل من يكشف للناس أعضاءه التناسلية (ـ جرسون ١٨) . ومن يظهر عارى الجسم بين الناس ولو لم يكن لديه غرض شهوانى ، كن يكشف سوءته وهو يزيل ضرورة أو وهو يصطاد في نهر (جرسون ١٦) .

على أن من هذه الأعمال ما قد يعتبر مخالفة بسيطة ويعاقب عليه بالمادة ٣٨٥ فقرة أولى .

١٤ — ويدخل فيه أيضاً الاشارات والحركات المخلة بالحياء وقد حكم في فرنسا بأن جريمة الفعل القاضح تتكون إذا أشار شخص يده إلى مكان عضوه التناسلى وشفع ذلك بحركة مقابلة للحياء وهو يصيح على امرأة في الطريق العام بقوله ، خذى هذا لك ، (حتى فرسى مارس سنة ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ — ١ — ٥٩) .

وحكم في مصر بأنه بما يجرح شعور الحياء على وجه العموم أن تأتي المرأة بمحركات بدنية تثير فكرة التمازج الجنسي . ولا شك أن ترقيص البطن قد يثير هذه الفكرة خصوصا إذا كان على الوصف الذي وصفه به ضابط البوليس الذي شهد بأن المتهمه كانت ترقص يطنها رقصا خليعا يؤثر في المجموع (قض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣١٧ وقضية رقم ١٣١٨ سنة ٤٦ ق — وانظر في هذا المعنى مركزية الأربكية ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ٤٥) .

١٥ — وقد جرى البحث فيما إذا كان فعل المومس التي تعرض المارة في الطريق العام على الفسق والفجور يكون جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء . والرأى الصحيح هو أنه إذا أتت المومس علنا بإشارات مقابرة للأدب أو لجأت الى لمس المارة لتحريضهم على الفسق فإن هذا الفعل يدخل في حكم المادة ٢٧٨ ع . أما إذا اقتصر المومس على تحريض المارة بمجرد أقوال غير مقترنة بإشارات ولا ملامسات مخلة بالحياء فلا تقع تحت طائلة المادة المذكورة . ولكن هذه الأقوال إذا كانت قبيحة وتوفرت فيها العلنية التي تشترطها المادة ١٧٠ ع فيمكن المحاكمة عليها على اعتبار أنها تكون جريمة انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق المعاقب عليها بالمادة ١٧٨ ع . على أن تحريض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال يعتبر دائما مخالفة تنطبق عليها المادة ٢٨٥ ققرة ثالثة من قانون العقوبات (انظر في ذلك جارسون ١٩) .

الركن الثاني — العلانية

١٦ — متى يتحقق ركن العلانية — العلانية هي الركن المميز للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ ع . ولما كان الغرض من هذه المادة صيانة المجتمع من أن يقع نظره على مشهد فاضح مغاير للآداب ، فإن ركن العلانية

يتحقق إذا ارتكب الفعل الفاضح في ظروف يستفاد منها أنه يمكن أن يحدث حياة الغير . وبعبارة أخرى يعتبر الفعل الفاضح علنيا متى رآه أو أمكن أن يراه أناس يمكن أن يحدث هذا الفعل إحساسهم الأدبي . فيكفى احتمال أن يكون الجمهور قد جرح شعوره بوقوع الفعل المفاير للآداب ، بغير حاجة للبحث فيما إذا كان هناك في الواقع شهود رأوا هذا الفعل ولا ما إذا كانت هذه العلنية قد أرادها الجاني أو لم يردها ، إذ يجب في جريمة الفعل الفاضح المعنى النظر الى احتمال الفضيحة أى احتمال خدش الحياة العام لا الى العلنية الواقعية للفعل . ويكفى إذن أن يكون الجاني قد عرض نفسه لنظر الغير في مكان عمومي أو خصوصي سواء بإرادته أو باهماله بارتكابه فعلا فاضحا مغائرا للآداب . ومن ثم يستوى أن تكون الجريمة ارتكبت ليلا في طريق عام منزول من أشخاص حاولوا الاختفاء عن أعين الناس ، إذ أنه نظرا لطرف المكان كان يمكن أن يمر أحد أفراد الجمهور ويراه ، أو تكون الجريمة ارتكبت في مكان خاص اذا كان الفعل الفاضح نظرا لموقع هذا المكان أو لعدم اتخاذ الجاني الاحتياطات الكافية قد أمكن لاحد أن يراه (جارسون ن ٢٠٧٨ وجارسون ن ٢١) .

١٧ — وقد ينفي السماع عن المشاهدة متى كان كافيا للدلالة على الفعل الفاضح وكان فيه ما يحدث إحساس السامع (جارسون ن ٢٧ وجارو ه ٤١٥) وهذا هو المعنى الذي أوردته محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق إذ عرفت الفعل الفاضح بأنه هو الفعل الجلل بالحياة الذي يحدث من الجنى عليه حياة العين والأذن .

١٨ — يستخلص مما تقدم أن العلانية تتحقق : (أولا) إذا ارتكب الفعل الفاضح في مكان عمومي ، (ثانيا) إذا كان الفعل ولو أنه ارتكب في

مكان خصوصى إلا أنه أمكن للجمهور مشاهدته أو سماعه . فهم إذن التميز بين الفعل الفاضح الذى يرتكب فى مكان عمومى والفعل الفاضح الذى يرتكب علنا فى مكان خصوصى .

١٩- (١) الفعل الفاضح الذى يرتكب فى مكان عمومى — تحقق العلانية أولا فى حالة ارتكاب الفعل الفاضح فى مكان عمومى ، فانه بارتكاب الفعل الفاضح فى مثل هذا المكان يقع الفعل حتما تحت حكم القانون ولو لم يره أحد فى الواقع . والمكان العمومى هو المكان المفتوح للجمهور أو الذى يمكن أن يدخله الجمهور بجانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة . وقد قسم شاسان الأماكن العمومية إلى ثلاثة أقسام : أماكن عمومية بطبيعتها ، وأماكن عمومية بالتخصيص ، وأماكن عمومية بالمصادقة . وقد أصبح هذا التقسيم شائعا فأخذ عنه غيره من الفقهاء ونجدته فى بعض أحكام المحاكم المصرية والفرنسية .

٢٠ — فالمكان العمومى بطبيعته هو المفتوح للجمهور بصفة دائمة مطلقة كالطرق العمومية والشوارع والميادين والمنزهات العامة والسكك الزراعية . ولا شك أن الفعل الفاضح الذى يرتكب فى مكان من هذا النوع يقع تحت طائلة المادة ٢٧٨ ع ولو حصل ليلا وفى وقت يكون فيه هذا المكان غير مطروق ، إذ يجب أن يتسنى للجمهور المرور أو الوقوف فى أى وقت كان فى مكان عمومى دون أن يكون نعرضا لأن يرى مشهدا متافيا للأداب (جلروه ن ٢٠٧٨ و جارسون ن ٣٠) .

٢١ — والمكان العمومى بالتخصيص هو الذى يباح لكل شخص أن يدخله ويقضى فيه وقته إما بطريقة مطلقة وإما بشروط معينة بجانا أو مقابل أجر كالمساجد والكنائس والمرايح والمدارس والمقاهى والمطاعم والفنادق وقاعات الجلسات بالمحاكم .

والمكان العمومى بالتخصيص لا يفتح للجمهور بطريقة مستمرة كما هو الشأن فى المكان العمومى بطبيعته وإنما يفتح فى أوقات معينة ، وهو لا يكون عمومياً الا فى تلك الأوقات . فإذا ارتكب شخص فيه فعلاً فاضحاً فى وقت كان فيه المكان مفتوحاً للجمهور عد مرتكباً له علناً ، سواء أراه أحد أو لم يره . أما فى غير هذه الأوقات فلا يعتبر المكان عمومياً . ومع ذلك يعتبر الفعل الفاضح الذى يقع فيه علنياً متى رآه أو أمكن أن يراه أحد الناس بسبب عدم احتياط الفاعل (جازو ٥ ن ٢٠٧٨ وجارسون ن ٧٢ لك ٨٣) .

٢٢ - وأما المكان العمومى بالمصادقة فهو الذى يكون بحكم الأصل خصوصياً قاصراً على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب الصفة العمومية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بطريق المصادقة والاتفاق كالحوانيت والمحازن والسجون والنواذى . فهذه تكون العلانية متوفرة فيها حتماً فى وقت اجتماع الجمهور ، فإذا ارتكب فيها فعل فاضح فى هذا الظرف اعتبر علنياً ولو لم يره أحد . ولكن العلانية لا تقتصر فى الفعل الفاضح على هذه الحالة بل تعتبر متوفرة أيضاً ولو لم يوجد ذلك الاجتماع متى رأى الفعل أحد من أصحاب المكان أو كان من الممكن رآيته بسبب عدم احتياط الفاعل (أحد بك أمين ص ٤٨٣ وقارن جازو ٥ ن ٢٠٧٨) .

٢٣ - وقد حكم بأن الفعل الفاضح المخجل بالحياء إذا ارتكب داخل سجن يجب أن يعتبر علنياً إذا وقع فى ظروف تسمح لأشخاص من المسجونين أو من موظفى السجن بمشاهدته . فوجود عدة أشخاص فى السجن كأن يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه يجعله علنياً لافرق فى ذلك بين أن يكون الموجودون متيقظين أو نائمين وقت ذلك (مجلة نأ ١٦ ابريل سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ٨١ وقارن استئناف مصر ١٤ مونية سنة ١٩٠٤ مج ٦ عدد ٥٢) .

٢٤ - كذلك المستشفى ليس مكاناً عمومياً بطبيعته إذ لا يباح لكل

شخص الدخول فيه ومع ذلك يعتبر مكاناً عمومياً بالمصادفة بالنسبة للمرضى والموظفين الموجودين به (الجزائر ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ ملحق دالوز تحت عنوان Attentats aux mœurs ن ١٦) .

٢٥ - وكذلك الخوانيت والمخازن تصبح أمكنة عمومية بالمصادفة إذا اجتمع فيها جمع من الناس، وحيثما تتوفر فيها العلانية اطلاقاً أي سواء شاهد أحد الفعل أو لم يشاهده . وتوفر العلانية أيضاً في هذه الأماكن إذا كان في استطاعة الجمهور الدخول فيها بلا استئذان لأنه يجوز أن يفاجأ الجاني من أي شخص يدخل المكان . ولكن الأمر يكون بخلاف ذلك إذا كان الجاني قد اتخذ احتياظه وأحكم قفل الباب بالمفتاح (جارسون ن ٨٩) .

٢٦ - وقد قامت صعوبات بشأن العربات العمومية والعربات الخصوصية التي تسير في الطريق العام . والراجع أن العربات العمومية وإن كانت مفتوحة للجمهور وتسير في الطريق العام إلا أنه ليس لها صفة الأماكن العمومية إلا إذا كانت تقل ركاباً . ومن ثم يعتبر الفعل الفاضح علنياً إذا وقع في عربة أو منيبوس أو سيارة أوتوبوس أو ترام أثناء وجود ركاب آخرين (نقض فرنسي ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ملحق دالوز ن ١٨) .

أما العربات الخصوصية التي تسير في الطريق العام فالظاهر أن حكم الأماكن الخصوصية . ومن ثم يعتبر الفعل الفاضح الذي يقع فيها علنياً إذا كانت العربة مفتوحة بحيث أمكن للأشخاص المارين في الطريق العام أن يشاهدوا ما ارتكب في داخلها (نقض فرنسي ٢٣ فبراير سنة ١٨٥٦ دالوز ١٨٥٦ - ١ - ٢٤٨) . بل يعتبر الفعل علنياً ولو كانت الاستار مسدلة إذا كان قد أمكن للبارة مشاهدته (محكمة استئناف باريس ١٨ يولية و ٢٦ يولية سنة ١٨٥٦ دالوز ١٨٥٨ - ٥ - ٢٦) .

٢٧ - وجرى البحث أيضاً في حكم الأفعال المخلة بالحياء التي ترتكب

في عربات السكك الحديدية . وواضح أنه لاصعوبة إذا وقعت هذه الأفعال على مشهد من ركاب آخرين . ولكن إذا لم يكن ثمت شهود فهل يعتبر الفعل الفاضح مع ذلك علنياً ؟ لاشك في توافر العلانية إذا ارتكب الفعل في محطة أثناء وقوف القطار لأن العربات تكون حينئذ معرضة لنظر الجمهور . وإنما يبدأ الشك إذا ارتكب الفعل في أثناء سير القطار . على أن عربات السكك الحديدية أصبحت الآن مهيئة بحيث يستطيع الركاب رؤية بعضهم البعض . ف عربات الدرجة الثالثة ليس لها حواجز تفصل بين مقاعدها ، وعربات الدرجتين الثانية والأولى لها ممر يصل بين حجراتها بحيث يمكن أن ينفذ نظر المار في هذا الممر الى داخل الحجرات . فكل هذه العربات تعتبر أما كن عمومية .

وقد حكم في مصر بأن عربة السكة الحديدية هي من الأماكن العمومية . فالقذف الذي يقع فيها يعتبر أنه حصل علناً إذا كان قد صدر من القاذف بصوت يسمعه الموجودون قريباً منه (نفس ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٧٥) .

٢٨ - (ب) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان خصوصي — أشرنا فيما تقدم الى أن عمومية المكان ليست شرطاً في توفر ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح ، بل قد توجد العلانية ولو ارتكب الفعل في مكان خصوصي كمنزل أو غرفة أو أرض خصوصية متى كان في استطاعة الجمهور مشاهدته .

وهذه الأماكن يمكن تقسيمها الى قسمين : (١) أما كن معرضة لنظر الجمهور بحيث يستطيع من كان خارجاً عنها أن يشاهد مايقع فيها ، (٢) أما كن مغلقة لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد مايقع فيها .

٢٩ - أما النوع الأول فتحقق فيه العلانية متى كان الفعل الفاضح .

ولو أنه ارتكب في مكان خصوصي — قد شاهده أو كان من الممكن أن يشاهده الجمهور بسبب موقع المكان أو ظروف الحادث (جرو ٥ ن ٢٠٧٨).
٣٠ — فالفعل الفاضح الذي يرتكب في أحد الأماكن المكشوفة الواقعة على جوانب الطرق العمومية يعتبر علنياً مادام لا يوجد ما يحول دون رؤية المارين له، وذلك لأن هذا الفعل يمكن أن يجرح حياة كل من يؤمنون هذه الأماكن المعرضة لنظر الجمهور (جارسون ن ٢٢).

٣١ — وقد حكم في فرنسا بتطبيق المادة ٣٣٠ ع ف على شخص وجد عارى الجسم أمام ثلاث فتيات في حديقة مجاورة للطريق العام ومعرضة لانظار المارة (عن فرنسي ٥ فبراير سنة ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٤ — ١ — ٣٢٤).
وعلى شخص ارتكب أفعالا فاضحة مع فتاة بعضها في حقل واقع على جانب الطريق العام وبعضها على مقربة من طريق خصوصي يؤدي إلى الطريق العام ولكنه مطروق من سكان عزبة (عمكة Angers ١٧ يونيو سنة ١٨٧٨ ملحق دالوز ن ٢١).

٣٢ — كذلك الفعل الفاضح الذي يرتكب في أحد المباني الخصوصية المعرضة لنظر الجمهور يعتبر علنياً سواء أكانت هذه المباني معرضة لنظر أشخاص موجودين في مكان عمومي بطبيعته كطريق عمومي أو في مكان خصوصي آخر.

٣٣ — فيقع تحت طائلة المادة ٢٧٨ ع من ارتكب فعلاً فاضحاً في حجرة أمام نافذة تطل على الطريق العمومي، أو في مدخل منزل أو في مدرسة لم يكن باغلاق بابها وأصبح لكل قادم أن يدخل فيها، أو في حانوت أو مخزن مفتوح أو مباح للجمهور الدخول فيه (انظر الأحكام للنو عنها في جارسون ن ٤٣ إلى ٥١).

٣٤ — ويقع أيضاً تحت طائلة هذه المادة من ارتكب فعلاً فاضحاً في

جزء من المكان الخصوصي مشترك بين عدة سكان كالسلام المشتركة في منزل يسكنه عدة عائلات والحوش والحديقة المشتركة، فان الفعل الذي يرتكب في هذه الاماكن يعتبر علنياً رغم وجودها في داخل المبنى إذ يستطيع رؤيته دائماً من لهم حق المرور فيها من السكان ومن يحتمل قدومه من الاجانب لزيارتهم . كذلك يعتبر الفعل الفاضح علنياً إذا ارتكب في حجرة لها نوافذ مفتوحة تطل على السلام أو الحوش أو الحديقة بحيث يستطيع من كان بأحد هذه الاماكن أو من كان بمكان خصوصي آخر مقابل لهذه النوافذ أن يشاهد مايجرى في داخل الحجرة (جارسون ن ٥٦) .

٣٥ - ويتحقق ركن العلانية في الظروف المتقدم ذكرها ولو كان الفاعل قد احتاط ببعض الاحتياطات لاختفاء فعله عن نظر الجمهور متى تبين أن هذا الاحتياط غير كاف ، دون أن يكون أحد أفراد الجمهور قد أحدث تغييراً في حالة الامكنة (جارو ٥ ن ٢٠٧٨ وتقض فرنسي ١٨ مارس سنة ١٨٥٨ سييه ١٨٥٨ - ١ - ١٠ و ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٤ دالوز ١٨٥٤ - ١ - ٣٠٠ و ٢٨ أبريل سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨١ - ١ - ٤٤٧ و ٤ مارس سنة ١٨٨٠ دالوز ١٨٨١ - ١ - ٤٣٣) .

٣٦ - أما إذا اتخذ الفاعل كل مايلزم من الاحتياطات فتعتبر العلانية منعدمة ولا يؤخذ المتهم على اقتضاح أمره من جراء حادث عرضي أو من طريق التجسس وحسب الاستطلاع (جارو ٥ ن ٢٠٧٨ وبلاتش ٥ ن ٨٢) .

٣٧ - فالفعل الفاضح الذي يرتكب في الحقول والغابات لايعتبر علنياً إذا كان لا يستطيع أحد من الاشخاص الذين يمرون في الطرق العمومية مشاهدته بسبب بعد تلك الاماكن أو وضعها .

وقد حكم في فرنسا بأن الفعل الفاضح يكون علنياً ولو أنه ارتكب في حقل لايزال زرعه قائماً إذا كان قد شاهده في الواقع عدة أشخاص (تقض فرنسي ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ موسوعات دالوز ن ٢٥) .

وعلى العكس من ذلك لا يعتبر علنيا : الفعل الفاضح الذي يرتكب في حقل في نقطة بعيدة عن طرق المرور من غير أن يشاهده أحد أو يستطيع أحد مشاهدته (نقض فرنسي ١٦ يناير سنة ١٨٦٢ — دالوز ١١٨٦٢ — ١٩٧). ولا الفعل الفاضح الذي يرتكب في حقل بعيد عن المساكن وعن كل طريق عمومي ومحاط من جميع الجهات بحقول أخرى مملوكة لمرتكب هذا الفعل متى كان الثابت أنه لم يتمكن من مشاهدته سوى شاهد واحد دخل بدون وجه حق في ملك المتهم وأفسد عليه ما اتخذ من احتياطات لستر نفسه (نقض فرنسي ٣٠ يولييه سنة ١٨٦٢ دالوز ١٨٦٤ — ١ — ١٤٧).

٣٨ — كذلك الفعل الفاضح الذي يرتكب في حجرة أو في حانوت يعتبر غير علني إذا كان الفاعل قد أحكم إغلاق النوافذ أو الأبواب بحيث لا يستطيع من في الخارج مشاهدة ما يجري في داخل الحجرة أو الحانوت. بل يعتبر الفعل الفاضح غير علني إذا ارتكب نهائياً والنافذة مفتوحة ولكن مع إغلاق الباب في مكان به ما يحول دون رؤية الجمهور له (جارسون ٥٣).
٣٩ — ويلاحظ أن ظرف وقوع الفعل الفاضح ليلاً في مكان خصوصي قد يحول دون تحقق العلانية، لأنه لما كان الظلام يمنع نظر الجمهور من أن ينفذ إلى داخل الحجرات أو الحوانيت فإن ركن العلانية قد ينعدم في هذا الظرف ولو كانت النوافذ مفتوحة (جارسون ٥٤).

٤٠ — وأما النوع الثاني وهو الإساءة فالأصل فيه عدم توفر العلانية، لأن إغلاق المكان يحول دون مشاهدة ما يقع فيه بشرط أن يكون الفاعل قد احتاط للأمر الاحتياط الكافي حتى لا يستطيع من بالخارج أن يشاهد ما يجري ولو من طريق المصادفة. أما إذا أهمل في ذلك كأن يكون قد أغلق الباب ولكنه لم يحكم إقفاله فدخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله فإنه يعاقب بمقتضى المادة ٣٧٨ ع (جارسون ٧٠).

٤١ - وقد يحدث أن يرتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي غير معرض لنظر الجمهور ولكن بحضور شخص أو عدة أشخاص شاهدوا أو كان في إمكانهم مشاهدة هذا الفعل . فهل يكفي حضور شهود في مثل هذا المكان الخصوصي لجعل الفعل الفاضح علنياً ؟ القاعدة التي تستخلص من أحكام المحاكم الفرنسية هي أن العلانية تعتبر متوفرة إذا ارتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي بحضور شخص أو عدة أشخاص أمكنهم أن يروا أو يحسوا بوقوع ذلك الفعل . وعدد الشهود لا أهمية له في هذه الحالة ، بل يعتبر الفعل الفاضح علنياً ولولم يحصل إلا بحضور شاهد واحد (جرو . ن ٢٠٧٨ و جارسون ن ٦٤ و ١٠٦) .

٤٢ - وقد قررت محكمة النقض والابرام الفرنسية هذه القاعدة في قضية تحصل وقائمتها في أن شخصاً دخل ليلاً في مكان خصوصي كانت به امرأة وبنتها التي تبلغ من العمر أربع عشرة سنة وأوقع عليهما بالتوالى ملامسات مخلة بالحياء تكون في الوقائع جرائم هتك عرض ، ولكنه لم يحاكم ولم يحكم عليه إلا من أجل جريمة فعل فاضح علني . وكان من رأى مثل النيابة أمام محكمة النقض أن ركن العلانية غير متوفر لأن الأعمال المخلة بالحياء لم يرها أحد من الخارج . ولكن محكمة النقض قررت أن الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان خصوصي يعتبر علنياً إذا أمكن مشاهدة الغير له بسبب عدم احتياط الفاعل الاحتياط الكافي لستره وأنه في مشهد كهذا اعتدى فيه على كرامة امرأتين بالتوالى يعتبر أن حياء كل منهما قد خدش بالأعمال التي ارتكبت على الأخرى ، وأنه لا أهمية لكون هذا المشهد قد وقع لها في مكان كانتا فيه مجتمعتين معاً إذ لا فرق بين هذه الحالة وحالة ما إذا دخلت إحداها من الخارج فشاهدت الأفعال التي وقعت على الأخرى في الداخل (هنر فرنسي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ دالوز ١٨٧٨ - ١ - ٢٨٧) .

وقد ثبتت محكمة النقض الفرنسية على نظرتها هذه من ذلك الحين ، إذ قضت بأن المادة ٣٣٠ ع تنطبق على شخص ارتكب فعلين فاضحين في مكان خصوصي الأول بحضور ستة شهود رأوه أو أمكنهم رؤيته والثاني بحضور شاهد واحد وإن لم يكن قد رآه إلا أنه أحس به وتحقق منه (عش فرنسي ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ دالوز ١٨٧٩ - ١ - ٣٠) وعلى شخص ارتكب ملامسات مخلة بالحياء مع فتاة دفتين الأولى في حجرة مضادة بمصباح كان بها والدها ووالدتها والثانية قبل غروب الشمس في الحجرة نفسها بينما كان بها والدها وأخوها وإحدى جاراتها . وذكرت المحكمة في حكمها أنه على فرض أن هذه الأفعال لم تقع تحت نظر الأشخاص الحاضرين فإنه كان يمكنهم رؤيتها إذ لم يتخذ الجاني أى احتياطات لاختفاها عنهم (عش فرنسي ٤ مارس سنة ١٨٨٠ دالوز ١٨٨١ - ١ - ٤٣٣) .

وعلى شخص واصل فتاة في حجرة كانت نائمة بها مع أختها البالغة من العمر اثنتي عشرة سنة (عش فرنسي ٧ مايو سنة ١٨٩٧ بلان ١٥٨ ويندكت ١٨٩٧ - ١ - ٢٥٦) .

٤٣ - وبفهم من هذه الأحكام أن العلانية في الفعل الفاضح ليست مقصورة على المشاهدة بل يكفي أن يكون أحد الشهود قد أحس بأية طريقة كانت بالفعل المخل بالحياء الذي ارتكب في حضرته . وقد ذكرت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ المتوهم عنه في العدد السابق أن الفعل الفاضح يعتبر علنياً ولو كان الشاهد الوحيد على هذا الفعل لم يشاهده يصره متى كان وجود هذا الشاهد معروفاً للقاعلين وكان الماعلان لم يعملوا على إخفاء أمرهما بل إنه بالأقوال التي قالها بها وبالأصوات المتقطعة التي خرجت من فيها قد وقف هذا الشاهد على طبيعة الأفعال التي ارتكبها .

للأدب التي ارتكبت في حضرته بحيث نارت منها عاطفة الحياء عنده (عش ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ دالوز ١٨٧٩ - ١ - ٣٠ ، وفي هذا للمني جرنوبل

٢٨ يونيو سنة ١٨٧٧ سيرة ١٨٧٧ — ٢ — ٢٣٩ وتحت ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧
دالوز ١٨٧٨ — ١ — ٢٨٧ و ٧ مايو سنة ١٨٩٧ بلان ن ١٥٨ وبندك ١٨٩٨
— ١ — ٢٥٦) .

٤٤ — وما لاشبهة فيه أن وجود شاهد في المكان المفلق لا يكفي
لتكوين العلانية التي تشترطها المادة ٣٧٨ ع إلا إذا كان هذا الشاهد قادراً
على فهم طبيعة الفعل الذي يرتكب أمامه . وهذه مسألة موضوعية متروكة
لتقدير القاضي . ولا صعوبة في الأمر إذا كان الطفل غير مميز . ولكن ليس
من الضروري أن يكون الطفل قد فهم مدى الفعل الذي وقع أمامه ، بل
يكفي أن يكون حيأؤه قد خدش وأن يكون قد أحس بأن الفعل مخالف
للأداب (جارسون ن ١٠١) .

وقد اعتبرت العلانية متوافرة في حوادث ارتكبت فيها أفعال مخلة بالحياة
بمحضور قتيات في سن ١٢ و ١٤ سنة (تحت فرنس ٧ مايو سنة ١٨٩٧ و ٤ أغسطس
سنة ١٨٧٧ المنوه عنها في العدد ٤٢) .

٤٥ — كذلك يجوز أن يعتبر الفعل الفاضح علنياً ولو ارتكب أمام
معتوه ، فإن أنواعا كثيرة من الجنون لا تعتمد شعور الحياء والأدب
ولا يكون الأمر بعكس ذلك إلا إذا فقد المعتوه إدراكه بحيث لا يمكنه أن
يميز طبيعة الفعل الذي يرتكب بمحضوره (جارسون ن ١٠٤) .

٤٦ — يؤخذ من المبادئ المتقدم ذكرها أنه إذا ارتكب الفعل الفاضح
في مكان عمومي أو في مكان معرض لنظر الجمهور بحيث يستطيع من يكون
بالخارج أن يشاهد مايقع فيه فإن حضور شخص في هذا المكان ليس ضرورياً
لتكوين الجريمة . أما إذا ارتكب الفعل في مكان مغلق غير معرض لنظر
الجمهور فيظهر أن حضور شاهد في هذا المكان هو في نظر القضاء الفرنسي
عنصر أساسي لعلانة الجريمة .

٤٧ - ولكن القضاء الفرنسي يقيد هذه القاعدة بقيدتين : (الاول) أن حضور شاهد في المكان الخصوصي لا يكفي لتكوين الجريمة إذا كان حضوره بمحض اختياره . (الثاني) أن المجنى عليه الذي وقعت عليه الأفعال المخلة بالحياء لا يعتبر شاهداً .

٤٨ - أما عن القيد الأول فلا شك في أن الأشخاص الذين اشتركوا في الفعل الفاضح بمحض إرادتهم لا يجوز اعتبارهم شهوداً ، إذ لا يمكن القول في هذه الحالة بأن حيائهم قد خدش . على أن الجريمة لا تنعدم حتماً لمجرد كون الفعل الفاضح قد وقع من شخص على آخر يرضاء هذا الأخير ، بل تسكون الجريمة إذا كان الغير يستطيع مشاهدته وفي هذه الحالة يمكن توجيه التهمة إلى كل من اشتركوا في الفعل الفاضح (جارسون ن ١٠٩) .

٤٩ - بل ذهب القضاء الفرنسي إلى أبعد من ذلك . فهو لا يعتبر العلانية متوفرة في حالة ما إذا حضر أشخاص بمحض رغبتهم لمشاهدة فعل فاضح يرتكب في مكان مغلق حتى ولو لم يشتركوا فيه بأنفسهم ، لأن من يشهد عملاً فاضحاً بمحض اختياره يشترك في هذا الفعل إلى حد ما ولو لم يأت أي عمل شخصي (جارسون ن ١١٠ وجرنوبل ٨ أغسطس سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٦ - ٢ - ٢٧٧) .

٥٠ - وهذا الحكم لا يجري على الأماكن العمومية إذ يعاقب على ما يقع فيها من أفعال مخلة بالحياء ولو أن الذين شهدوها قد حضروا إلى تلك الأماكن بمحض اختيارهم ، وذلك على حد قول محكمة النقض المصرية لأن المكان العمومي يدخله الصالح والطالح ، فإذا كان بعض داخله قد تلم لإحساسهم لدرجة عدم الخجل بما يشهدون فإن البعض الآخر لا شك أن إحساس الحياء عنده يتجرح من شهود تلك الحال ، ويكفي تحقق هذا

الانجراف ولو عند البعض حتى يكون الفعل مستوجبا للعقاب (عنى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣١٧ و ١٣١٨ سنة ٤٦ ق) .

٥١ - وقد يقع الفعل القاضح في مكان خصوصي مجتمع فيه عدد عظيم من الناس كمرسح لا يقبل الدخول فيه إلا بدعوة خاصة ويخطر المدعوون بطبيعة المنظر الذي يشهدونه . والظاهر أنه لا شك في توفر العلانية في هذه الحالة ، لأن الفضيحة التي أراد الشارع المعاقبة عليها واضحة (جارسون ١١٨) .

٥٢ - وأما عن القيد الثاني فلا يعتبر الفعل القاضح علنياً إذا وقعت أفعال مخلة بالحياء على شخص هو المجنى عليه في الجريمة ، فإن القضاء الفرنسي (ومثله القضاء المصري) لا يعتبر المجنى عليه في هذه الحالة كشاهد يتحقق بوجوده ركن العلانية . وقد جاء في حكم لمحكمة النقض الفرنسية صادر في ١٦ يونية سنة ١٩٠٦ أنه إذا كانت العلانية يمكن أن تتوفر في مكان غير معرض للأفتار في حالة تعدد المجنى عليهم عند ما يكونون على غير إرادتهم مجنياً عليهم وشهوداً بالتوالى فإن الأمر لا يكون كذلك إذا وقع الفعل المخل بالحياء في الظروف نفسها على شخص واحد كان هو المجنى عليه والشاهد على هذا الفعل (عنى فرنسي ١٦ يونية سنة ١٩٠٦ - سيرة ١٩٠٩ - ١ - ١٩٠٩ و ٤٢٠) .

٥٣ - إلا أنه لما كان الشارع المصري في المادة ٢٧٩ ع يعاقب بمقبوبة الفعل القاضح كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية ، فلا محل لهذا البحث إلا إذا وقع الفعل القاضح على ذكر . وقد حكم بأنه إذا أقدم رجل في داخل منزله على تقبيل غلام في وجنته ثم على عض رقبة وتقبيلها فإن هذا الفعل على ما فيه من إخلال بالحياء ومخالفة للأداب المتواضع عليها بين الناس لا يصل إلى الحد الذي يصح معه أن يعد جريمة هتك عرض ولا شروعا فيها كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات

المخلص بتهك المرض وإفساد الأخلاق (عش ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق) .

الركن الثالث - القصد أو الخطأ

٥٢ - ترددت المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالركن الادبي لجرمة الفعل القاضح العلني . فقد اشترطت محكمة النقض في بعض أحكامها وجوب توفر القصد الجنائي ، بأن يكون الجاني قصد الاخلال بالحياة العام (عش فرنسي ٦ أكتوبر سنة ١٨٧٠ دالوز ١٨٧٠ - ١ - ٤٣٣) . وفي أحكام أخرى عاقبت على الإهمال وعدم الاحتياط في الاستتار مقرر أن هذا الإهمال يكفي للدلالة على إجرام الفاعل لأنه ينم عن استهتاره بالحياة العام (عش فرنسي ٢٨ أبريل سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨١ - ١ - ٤٤٧) .

٥٥ - أما محكمة النقض المصرية فقد قررت في حكم لها أنه يشترط في الفعل القاضح أن يكون مقصوداً به الإخلال بالحياة العام (عش ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ علامة ٧ عدد ٤٥٦) . وقررت في حكم آخر أن العلم والازادة يكفيان في جرمي الفعل القاضح وهتك العرض لتكوين الركن المعنوي وهو العمد بدون حاجة إلى البحث فيما إذا كان الفاعل قد ارتكب فعله عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلقي (عش ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق) .

وقررت محكمة الاقص الجزئية أن القصد الجنائي ليس من الأركان المكونة لجرمة الفعل القاضح العلني وأن الفرض من المادة ١٤٥ ع (٢٧٨ من القانون الحالي) هو حماية الآداب ومحاربة الرذيلة سواء ارتكب الفعل عن عمد أو كان نتيجة عدم الحيطة وعدم التبصر ، فجرد الإهمال يكفي لتطبيق المادة المذكورة (الأضر ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ مج ٢٦ ص ١١٨) .

٥٦ - وليس الشراح على رأي واحد في هذه المسئلة . فبعضهم يرى أن

جريمة الفعل الفاضح من الجرائم التي يشترط فيها توفر القصد الجنائي . وقد ذهب شوفو وهيل إلى أن القصد يجب أن يكون موجهاً إلى الاخلال بالحياة العام (شوفو وميل ١٠١٤ ن ١٠١٤) . ويقول جارو أن القصد الجنائي الواجب توفره لوجود الفعل الفاضح ينحصر في علم الجاني بأن فعله يخدش الحياة العام بنقض النظر عن قصد جعل هذا الخدش علنياً وأنه يكفي لتحقيق هذا الشرط أن يعتمد الجاني تعريض نفسه للأبصار في حالة منافية للأداب بغير مقصود ولولم يقصد أن يتحدى مباشرة الشعور الأدبي العام (جارو ٢٠٧٩ ن ٥) . وهذا هو أيضاً رأى محررى دالوز (سلك دالوز ن ٩) .

٥٧ - أما جارسون فيذهب إلى أبعد من ذلك إذ يقول إن القصد ليس شرطاً في تكوين الجريمة وإن مرتكب الفعل الفاضح لا يجوز أن يفلت من العقاب إذا أثبت أنه لم يكن يمتد أو لم يكن يعرف أن في الاستطلاع، رؤيته ، بل يجب لتحقيق غرض الشارع المعاقبة على الفعل الذي يرتكب بغير علم بصفته العلنية بل باهال أو عدم احتياط . على أنه لا يجوز أن يستنتج من هذا أن الجريمة تتكون من مجرد الفعل المادى فإن هذه الجريمة غير العمدية تقتضى وقوع خطأ ، وهذا الخطأ ينحصر في ارتكاب فعل فاضح في مكان كان يجب على مرتكبه أن يتوقع أن أحداً سيشهده فيه وفي كونه لم يتخذ الاحتياط اللازم لتجنب الفضيحة (جارسون ن ١٣٣) .

٥٨ - ويلاحظ جارسون أن القضاء الفرنسى في جانب هذه النظرية فقد قررت محكمة النقض في كثير من أحكامها أن الفعل الفاضح يعتبر علنياً إذا أهمل مرتكبه في الاستتار (جارسون ن ١٣٨) .

واشترطت المحاكم الفرنسية في أحكام عدة وجوب وقوع خطأ ، فقضت مثلاً بأن الجريمة لا توجد إذا كان الشاهد لم يتمكن من رؤية الفعل الفاضح رغم وضع المكان واحتياط المتهمين إلا بادخال رأسه وجزء من جسمه

مايين بايين نصف مفتوحين في داخل منزل (عن فرنسي ٥ يونيو سنة ١٨٧٤ بلتان ن ١٥٨) .

ولا إذا كان الشهود لم يتمكنوا من رؤية الفعل الفاضح إلا برفع قامتهم إلى ما فوق ارتفاع الحاجز العادي وتحديقهم بأبصارهم إلى داخل المنزل من خلال الزجاج مدفوعين إلى ذلك بدافع التجسس وحس الاستطلاع (بواتيه ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٢ دالوز ١٨٦٣ - ٢ - ٦١) .

.. ولا إذا كان الشهود لم يتمكنوا من رؤية الفعل الفاضح إلا بفتحهم ستاراً ودخولهم في مكان خاص متهمين بذلك حرمة ملك الغير (روتن ٢٥ يونيو سنة ١٨٦٢ دالوز ١٨٦٣ - ٢ - ٦١ ، وعن ٣٠ يوليو سنة ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٤ - ١ - ١٤٧) .

.. ولا إذا كان الطفل الذي شهد الفعل الفاضح لم يتمكن من رؤيته إلا بوضع عينه على ثقب أو شرخ بالحائط في حين أن الفاعلين كانا موجودين في حجرة مغلقة أحكاماً إقبال بابها وناقذتها (Pau ١٩ يونيو سنة ١٨٩٧ دالوز ١٨٩٧ - ٢ - ٢٣٣) .

وفي أحكام أخرى اعتبرت العلانية متوفرة لأن الاحتياطات التي اتخذها مرتكب الفعل الفاضح لم تكن كافية أي لأنه في الواقع ارتكب خطأ (أنظر الأحكام المتوه عنها في جارسون ن ١٤٤ إلى ١٤٩) .

٥٩ - ويظهر لنا وجوب اشتراط القصد الجنائي في الأفعال التي تقع على جسم المجني عليه بغير رضائه والآن لم تبلغ من الفحش درجة تدخلها في عداد جرائم هتك العرض ، والقصد الجنائي في هذه الحالة هو علم الجاني بأن فعله يهين الحياة العام . أما الأفعال الأخرى التي تثير الشعور بالحجل عند الجمهور سواء أوقعت على شخص معين برضائه أو لم تقع على شخص معين فيكفي فيها مجرد الإهمال وعدم الاحتياط .

٦٠ - وغنى عن البيان أن القوة القاهرة وحالة الضرورة بما يبرر هذه

الجريمة كما يبرر غيرها من الجرائم . فن يرتكب فعلا قاضحا تحت تأثير قوة لا يمكنه مقاومتها أو لوقاية نفسه من خطر جسيم على نفسه على وشك الوقوع به لا يقع تحت طائلة العقاب ، كالمرأة التي تخلع ملابسها علنا تحت تأثير تهديد أو تنويم مغناطيسى ، وكالشخص الذى يظهر أمام الجمهور عارى الجسم ليتجنب لهب الحريق (جارسون ن ١٢٦ وجارو ن ٢٠٧٩) .

البحث الثانى - فى بيان الواقعة فى الحكم

٦١ - لما كان الفعل القاضح يتكون من ركن مادى هو فعل أو حركة أو إشارة مخلة بالحياء . وجب أن يشتمل الحكم القاضى بمعاقب شخص من أجل هذه الجريمة على بيان الأفعال المخلة بالحياء التى اعتبرها القاضى مكونة لها ، فان هذا البيان لازم حتى يتسنى لمحكمة النقض والايام مراقبة صحة تطبيق القانون ، وكل حكم لا يعنى به يكون باطلا لعدم تسيبيه تسييبا كافيا (جارو ن ٢٠٧٧ وجارسون ن ١٠٠ و ١٠١) .

٦٢ - ولما كانت العلانية هى الركن الجوهرى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٨ ع وجب على القاضى أن يبين بطريقة واضحة فى الحكم القاضى بالادانة من أجل هذه الجريمة أن الفعل المعاقب عليه قد ارتكب علنا وأن بوضع الظروف التى استتج منها هذا الركن من أركان الجريمة وإلا كان الحكم باطلا (جارو ن ٢٠٧٨ وجارسون ن ١٠٠ وما بعدها) .

٦٣ - أما فيما يتعلق بالركن الادنى فاذا أخذ برأى جارسون فلا يكون من الضرورى بيان خطأ الجانى فى حالة وقوع الفعل القاضح فى مكان عمومى ، لأن هذا الخطأ يستتج حتما من صفة المكان الذى وقع فيه هذا الفعل . بخلاف ما إذا وقع الفعل فى مكان خصوصى فانه يجب فى هذه الحالة بيان الظروف التى يستفاد منها عدم الاحتياط المكون لهذا الخطأ . أما اذا أخذ بالرأى القائل بوجوب توفر القصد الجنائى فيجب أن يعنى فى الحكم القاضى

بالاداة بيان هذا القصد . على أنه يجوز أن يستتج القصد ضمناً من وقائع الدعوى (جارسون ن ١٦٨) .
وقد حكم بأن لمس ذراع أثنى أثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها لإخلالاً بالحياء وقد يكون حصوله عرضاً وعن غير قصد أثناء السير . فإذا كان الحكم القاضي بالاداة من أجل جريمة فعل فاضح علني لم يبين الواقعة أو القرينة التي استتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياء فإن هذا يعد نقضاً جوهرياً في الحكم موجباً لنقضه إذ بدونه لا يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب تطبيق القانون (قض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بحامدة ٧ عدد ٤٥٦) .

الفصل الثاني

في الفعل الفاضح غير العلني

المادة ٢٧٩ ع (ليس لها مقابل في القانون الفرنسي)

٦٤ - المادة ٢٧٩ ح - نصها : يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية .

٦٥ - أصل التشريع - كان مشروع قانون العقوبات الذي عرض على مجلس شورى القوانين في سنة ١٩٠٤ لا يعاقب على الفعل الفاضح إلا إذا ارتكب علناً . ولكن المجلس اقترح وضع مادة تعاقب على الفعل الفاضح إذا وقع في حضرة امرأة ولو في غير علانية وذكر على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلاً ولو وقع علانية لمد فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء . واجابة لطلب المجلس وضعت الحكومة المادة ٢٤١ المقابلة للمادة ٢٧٩ من القانون الحالي .

٦٦ - الغرض من العقاب - فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ ع هي جريمة قائمة بذاتها لا تشترك مع جريمة الفعل الفاضح العلقى في شيء وإن أشبهتها في الركن المادى . والواقع أن هذه الجريمة أشبه بجريمة هناك العرض منها بجريمة الفعل الفاضح العلقى ، لأن الشارع أراد بالعقاب على الفعل الفاضح العلقى حماية شعور الجمهور من أن تجرحه رؤية بعض المناظر المخلة بالأداب . أما المادة ٢٧٩ فقد أراد بها الشارع حماية شعور المرأة وصيانة كرامتها بما قد يقع على جسمها أو يحضرها من أمور مخلة بالحياء . ولذلك يعاقب القانون على الفعل الفاضح العلقى ولو كان برضا من وقع عليه هذا الفعل . أما الفعل الفاضح غير العلقى فلا يعاقب عليه إلا إذا كان بغير رضا المجنى عليها .

٦٧ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من ركنين : (١) فعل . مادى غل بالحياء يقع على امرأة ، (٢) أن يقع الفعل بغير رضا المجنى عليها ، (٣) القصد الجنائى (أحد بك أين من ٤٨٨) .

٦٨ - الركن المادى - تعاقب المادة ٢٧٩ ع على الأفعال المخلة بالأداب التى ترتكب مع النساء خاصة . ويدخل فيها كل عمل أو حركة أو إشارة من شأنها خدش حياء المرأة .

٦٩ - فيندرج تحت نص هذه المادة :
(أولا) الأفعال التى ترتكب على جسم امرأة ولكنها لا تمس ما فيه من عورات كتقبيل امرأة بغير رضاها أو لمس زراعيها . أما الأفعال المخلة بالحياء والتى تستطيل إلى جسم المرأة وعوراتها فهى من قبيل هناك العرض (راجع فيما تقدم بالأعداد ١٠ إلى ١٣ الفارق بين هناك العرض والفعل الفاضح) .
(ثانيا) الأعمال التى لا تقع على جسم المرأة مباشرة ولكنها ترتكب في

حضورها وتكون مغايرة للحياء والآداب كالأفعال والحركات والاشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٧٨ إذا هي ارتكبت علانية . فمن كشف سوائه بمحضرة امرأة أو أشاء اليها إشارة مخجلة يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٩ ع ولو وقع ذلك منه في غير علانية .

٧٠ - وقد جاء في تعليقات الحفانية على هذه المادة أنه يعاقب أيضا بمقتضاها من يدخل في جزء مخصص للحريم من منزل بقصد إرغام امرأة على وجوده عندها . ولكن هذا الحكم يجب ألا يؤخذ به على إطلاقه بل يشترط للعقاب أن يقترن الدخول بفعل أو حركة أو إشارة من شأنها خدش حياء المرأة .

أما للفاظ الفحش فلا تكفى متى كانت مجردة من كل فعل مادي لتكوين جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء . وهذا ماقرره محكمة أسوان الجزئية بحكمها الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩١٣ إذ قضت بأنه إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمراً منافياً للآداب فلا يعتبر مرتكباً أمراً مخلاً بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٧٩ ع ، إذ أن هذه المادة مثل المادة ٢٧٨ لا تنطبق إلا في حالة ما إذا تعدى العمل الفاضح حد الكلام واقترن بفعل مادي (أسوان الجزئية ١٠ مارس سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ١١١) .

٧١ - ولفظ امرأة الوارد في المادة ٢٧٩ ع هو لفظ عام . فيشمل كل أنثى سواء أكانت بالغة أو غير بالغة (قض ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ استقلال ٦ ص ٧٣) . ولكن يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدركن طبيعة الفعل حتى يمكن القول بأن الفاعل أخل بحياتها مالم يكن الفعل في ذاته من قبل الأفعال التي تدخل في عداد جرائم هتك العرض فتطبق المادة ٢٦٨ ع (أحد بك ابن ص ٤٨٨) .

٧٢ - الركن الثاني : انعدام الرضا - أراد الشارع بالمادة ٢٧٩ ع حماية شعور المرأة وصيانة كرامتها كما تقدم . فيشترط للعقاب على الجريمة

المتنصوص عليها في هذه المادة أن يقع الفعل بغير رضا المجنى عليها . ويرى الأستاذ المرحوم أحمد بك أمين أنه يجب الرجوع هنا إلى التقسيم الذي قرره الشارع فيما يتعلق بجريمة هتك العرض (أنظر المادة ٢٦٩ ع) . فإذا كانت المرأة قد بلغت سن الثمانية عشرة أو تجاوزتها فلا عقاب على الفعل الفاضح الذي يرتكب معها أو في حضرتها إلا إذا كان قد وقع بغير رضاها ، وإذا كانت لم تبلغ الثمانية عشرة وجب العقاب على الفعل في كل الأحوال إذا لا عبرة بالرضا مع صغر السن (أحمد بك أمين ص ٤٨٨) .

٧٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي - يعتبر القصد الجنائي متوفراً متى ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة عالماً بأنه مخل بالحياة . (أحمد بك أمين ص ٤٨٨) .

فالمعلم والارادة يكفيان لتكوين الركن المعنوي للجريمة بدون حاجة إلى البحث فيما إذا كان الفاعل قد ارتكب فعلته عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلقي (أنظر تقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق) .

٧٤ - ولكن جريمة الفعل الفاضح لا يمكن أن تقع من فعل مصدره مجرد الالفة وسقوط الكلفة (أنظر الحكم نفسه) .

ولامن فعل يحصل عرضاً وعن غير قصد . وقد حكم في جريمة فعل فاضح على أن لمن ذراع أثني أثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها إخلالاً بالحياة وقد يكون حصوله عرضاً وعن غير قصد أثناء السير . فإذا كان الحكم القاضي بالادانة لم يبين الواقعة التي استتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياة فإن هذا نقص جوهرى في الحكم موجب لتقصير (تقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مجلة ٧ عدد ٤٥٦) .

٧٥ - أما العلانية فليست لازمة بنص المادة ٢٧٩ ع إذا كان الفعل الفاضح حاصلًا مع امرأة (تقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٣٨٥ سنة ٤٦ ق) .

في فك الاختام

Bris de scellés

المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع (تقابل للمواد ٣٤٩ إلى ٣٥٣ ع ف)

ملخص.

نصوص المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع ١ — مصدر هذه النصوص والفرض منها ٢ — أركان الجريمة ٣ — الركن الأول : فك الأختام ٤٥ — الركن الثاني : وضع الأختام بأمر السلطة العامة ٦ إلى ١٣ — الركن الثالث : الإهمال أو التقصيد ١٤ — الإهمال ١٥ و ١٦ — التقصيد ١٧ و ١٨ — الظروف المشددة ١٩ و ٢٠ — الاشتراك ٢١ .

المراجع

جارو طبعة ثالثة جزء رابع ص ٦٣٠ ، وجارسون جزء أول ص ٥٩٦ ، وشوفو وهيلي طبعة سادسة جزء ثالث ص ٢٣٣ ، وبلانش طبعة ثانية جزء رابع ص ٢٩٢ وموسوعات دالوز تحت عنوان (scellés et inventaires) ج ٣٩ ص ٧٣٢ وملحق دالوز ج ١٥ ص ٨٢٣ .

١ — النصوص — مادة ١٤٧ — إذا صار فك ختم من الاختام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرياً إن كان هناك حراس .
مادة ١٤٨ — إذا كانت الاختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرياً .

مادة ١٤٩ — كل من فك ختماً من الاختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة . فإن كان الفاعل لذلك هو الحارس يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١٥٠ — إذا كانت الاختام التي صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً. وإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة.

مادة ١٥٣ — إذا حصل فك الاختام ... مع إكراه المحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتاً.

٢ — مصدر هذه النصوص والغرض منها — يعاقب الشارع المصرى فى المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع على فك الاختام كجريمة خاصة قائمة بذاتها لا كظرف مشدد لجريمة أخرى، وذلك بقصد ضمان احترام عمل من أعمال السلطة الحكومية. ذلك أن القانون يقضى فى بعض حالات معينة بوضع الاختام للمحافظة على شئ ما أو التحقق من عدم تغييره، ولكن هذه الاختام قابلة للكسر بسهولة ولا تستمد قوتها إلا من القانون الذى يضمن سلامتها بتقريره عقوبة رادعة على كل من يقدم على المساس بها (جازو ٤ ن ١٧٠٣ و جارسون مواد ٢٤٩ — ٢٥٣ ن ١).

٣ — أركان الجريمة — تتكون جريمة فك الاختام من ثلاثة أركان : (١) فعل مادى هو فك الاختام ، (٢) أن تكون الاختام موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم ، (٣) إهمال الجاني أو سوء قصده (جازو ٤ ن ١٧٠٤ و جارسون ن ٢).

٤ — الركن الأول : فك الاختام — الركن المادى للجريمة فك الاختام هو كسر أو إتلاف الاختام الموضوعة بأمر السلطة المختصة على الأماكن أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى (جازو ٤ ن ١٧٠٤ و جارسون ن ٤)

٥ — فالعقاب إنما هو على كسر الاختام فقط . وكل طريقة أخرى غير

هذا الكسر أو غير العبث بالاختتام ذاتها يتوصل بها إلى النفوذ إلى داخل المكان لا عقاب عليها بمقتضى المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع مهما يكن من مخالفة هذه الطريقة للفرس المقصود من وضع الاختتام. ذلك لأن نصوص قانون العقوبات هي مما لا يجوز التوسع في تفسيره وإخراج معناه عن دلالة الألفاظ (نص ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣١٨ سنة ٤٨ ق و ٥ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ ق ودسوق الجزئية ٥ يناير سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ ١٢ عمادة ٧ ٢٥٠ ، وانظر عكس ذلك فارسكور الجزئية ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ عمادة ١١ . (٢٢٦)

وقد صدرت هذه الأحكام في قضايا كانت وضعت فيها الاختتام على محلات مغلقة للراحة أو مضرة بالصحة أو خطرة تنفيذاً لأحكام صادرة بإغلاقها واحتال أصحابها على فتحها بعمل باب آخر في حائط المحل وترك الباب الذي وضعت عليه الاختتام مغلقاً. فقررت محكمة النقض - وكذا محكمة دسوق - أن القانون لا يعاقب إلا على فك الاختتام فقط وما دامت هي سليمة لم تمس فلا جريمة ولا عقاب. ولا حظت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٣١ أن النيابة العامة إن فاتها عقاب المتهمين على احتيالهم لتفادي الوقوع تحت طائلة المادة ١٥٠ ع فإن في استطاعتها مع إعادة إغلاق المحل تنفيذاً للحكم السابق أن تطالب عقابهم على فتحهم المحل بدون رخصة .

٦ - الركن الثاني : وضع الاختتام بأمر السلطة العامة -
تشرط المادة ١٤٧ ع أن تكون الاختتام موضوعة « بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد » . وهذا الشرط لازم في جميع حالات فك الاختتام . حقيقة نصت المادة ١٥٠ ع على أنه إذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعة لامر غير ما ذكر يعاقب من فكها الخ ، ، وبعبارة هذا النص مهمة ، فقد يظن أن القانون أراد أن يعاقب بهذه العقوبة من يقدم على فك أختام أياً كان نوعها ، وهنا ما ذهب إليه بعض

الشراح (انظر موسوعات دالوز تحت كلمة Seeltes ن ١٥٤) وما ذهبت إليه أيضاً محكمة النقض المصرية في حكم قررت فيه أنه يتضح من المقارنة بين المواد الواردة في الباب التاسع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن نص المادة ١٥٠ من قانون العقوبات هو نص عام مطلق فيما يتعلق بنوع الاختام التي تعاقب هذه المادة على فكها ، وذلك واضح جلياً من عبارة « الاختام الموضوعة لأمر غير مذكر » الواردة فيها . ولكن هنا خطأ ، والصحيح أن عبارة « غير مذكر » الواردة في المادة ١٥٠ تشير إلى مذكر في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ السابقتين عليها خاصة بالاختام الموضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية . وبعبارة أخرى يجب تفسير المادة ١٥٠ بحيث يتناول حكمها كسر الاختام التي توضع بأمر السلطة العامة في غير الحالة التي تكون فيها الاختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو المحكوم عليه في جناية (جارسون ن ٧ وقارن جارو ن ١٧٠٦ و بلاش ن ٤٤٣ و شوفرو وميلي ن ١٠٤٦) .

٧ - فلا وجود للجريمة التي نحن بصددتها إذا كانت الاختام التي كسرت قد وضعها بعض الأفراد ولو بمقتضى اتفاقات خاصة (جارسون ن ٨)

٨ - كذلك لا توجد الجريمة إذا كانت السلطة التي أمرت بوضع الاختام غير مختصة بالأمر بوضعها (جارو ن ١٧٠٤) .

٩ - ولا يكفي أن تكون الاختام قد وضعت بناء على أمر السلطة المختصة ، بل يجب أيضاً أن يكون الموظف الذي وضعها ذا صفة تخوله حق إجراء هذا العمل ، وأن يراعى في وضعها الاجرامات التي فرضها القانون (جارو ن ١٧٠٤ و جارسون ن ١٠) .

١٠ - ومتى كانت الاختام قد وضعت بناء على أمر السلطة الحكومية

المختصة، قضائية كانت أو إدارية، وبواسطة موظف ذي صفة تخوله حق إجراء هذا العمل، فلا يجوز لأى إنسان المساس بها ولو كان يزعم أنها وضعت في حالة لا يبيح القانون وضعها فيها (جرو ٤ ن ١٧٠٤ وجارسون ن ١٤٠، وقارن قض ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣١٨ سنة ٤٨ ق) .

١١ - وأهم الحالات التى توضع فيها الاختتام بأمر السلطة القضائية هي :

(١) حالة وفاة شخص عن ورثة قصر أو عديمى الأهلية أو غائبين

أو عن غير وارث (أنظر المواد ٣ و ٤ و ٩ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس المحيية و ١٠ من اللائحة الصادرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بتنفيذ هذا القانون) .

(٢) حالة الحكم بأشهار إفلاس تاجر (أنظر المادتين ٢٣٩ و ٢٤١ من قانون

التجارة الأمل) .

(٣) حالة وقوع جناية أو جنحة ضبطت على أثرها أشياء مثبتة للجريمة

ووضعت فى حزم مغلق حتى لا يمكن اختلاسها أو العبث بها (أنظر المادة ٢٠

تحقيق جنایات) .

(٤) حالة تنفيذ حكم قاض باغلاق محل أو إيقاف آلة . وقد حكم بأن

المادة ١٥٠ ع تعاقب على فك ختم موضوع بأمر قضائى على اسطبل كان يديره المتهم وحكم باغلاقه، لاسيما وأن النيابة العمومية مكلفة قانوناً بتنفيذ الاحكام وهى أثناء قيامها بهذه الأمور سلطة عمومية مختصة (قض ١٤ يناير سنة ١٩١١

مج ١٢ ص ٦٠) .

١٢ - أما الاختتام التى توضع بناء على أمر لإحدى جهات الحكومة

فهى التى تأمر السلطة الادارية بوضعها فى نطاق اختصاصها وتكلف أحد

عمالها بوضعها (جرو ٤ ن ١٧٠٤ وقض فرنسى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٤ سبريه ١٩٠٦

— ١ — (٣٦٠) .

١٣ - ويترتب على كون الفرض من العقاب على كسر الاختام هو ضمان احترام عمل من أعمال السلطة العامة أن الجريمة تتحقق ولو لم ينشأ عنها ضرر للأفراد . وهذا ما حكم به في فرنسا في قضية اتهم فيها وريثة بفك الاختام الموضوعة على أمتعة مورثهم بدون انتظار أمر الجهة القضائية المختصة ، فقد قضى عليهم بالعقوبة رغم أنهم فكوا هذه الاختام بالاتفاق فيما بينهم ولم ينشأ عن فكها ضرر لأحد (نشر فرنسي ٢٢ يولية سنة ١٨١٢ منوه عنه في جارسون ن ١٦) .

١٤ - الركن المعنوي : الإهمال أو القصد - لا يعاقب على فك الاختام إلا إذا وقع عن إهمال أو سوء قصد . ومن هذه الوجهة يفرق القانون بين ما إذا كان الفاعل هو الحارس أو غيره .

١٥ - الإهمال - فإذا صار فك ختم من الاختام الموضوعة بأمر السلطة العامة يعاقب الحارس لمجرد إهماله بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً إن كان هناك حارس (المادة ١٤٧ ع)
ذلك لأنه لما كان الحارس مكلفاً بالمحافظة على الاختام فهو مسئول جنائياً إذا لم يحم هذا الواجب . ومسئوليته لا تقتصر على كسر الاختام الناجم عن فعله الشخصي بل تتناول الكسر الناجم عن فعل الغير (جارسون ن ١٩ وجارو ن ١٧٠٠) .

١٦ - ولكن مسئولية الحارس لا تنشأ عن مجرد كسر الاختام التي كانت تحت حراسته بل يجب على قاضي الموضوع أن يبين الوقائع التي يستتبع منها الدليل على الإهمال ، فإذا هو لم يفعل ذلك يكون حكمه قابلاً للنقض (جارسون ن ١٩ وشوفر ومي ١٠٤٠) .

غير أن جارو يقول إن كسر الاختام قرينة على أن الحارس لم يحم

بواجب المحافظة عليها وإن عليه هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن كسر الاختام ناشئ عن حادث عرضي أو قوة قاهرة لا شأن له فيها (جرو ١٧٠٠ ن).

١٧ - القصد - ويعاقب القانون أيضا على كسر الاختام الحاصل عن قصد وإرادة، وسواء أكان مرتكبه هو نفس الحارس أو أى شخص آخر غير الحارس، ولكن عقوبة الحارس أشد لأنه خالف واجبا من أقدس واجباته وخان الأمانة التي عهد بها إليه. وعقاب هذا الحارس هو الحبس مدة لا تتجاوز سنة، بينما عقاب غير الحارس الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا (المادة ١٥٠ ع).

١٨ - ويتوفر القصد الجنائي في هذه الجريمة متى أقدم الجاني على كسر الاختام عن عمد وهو يعلم أن في عمله انتهاكا للقفل الذي وضعت السلطة العامة. ويستوى بعد ذلك أن يكون الجاني قد لجأ إلى هذا الكسر لغرض شريف أو غير شريف (جارسون ١٨ ن).

١٩ - الظروف الشددة - نص القانون في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ ع على تشديد العقوبة بالنسبة للحارس وغير الحارس إذا كانت الاختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية. ففي هذه الحالة يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا (المادة ١٤٨ ع).

ويعاقب الحارس الذي ارتكب الفعل عن قصد بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع، وغير الحارس بالحبس مدة لا تزيد على سنة (المادة ١٤٩ ع).

٢٠ - ونص في المادة ١٥٣ ع على تشديد العقوبة إذا حصل فك الاختام مع إكراه الحارس عليها. ففي هذه الحالة يعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٢١ - الاشتراك - يرى بعض الشراح أن القانون إذ فرق في العقوبة بين الحراس وغيرهم أراد إخراج هذه الجريمة من قواعد الاشتراك العامة (أنظر Répertoire تحت عنوان Bris de scellés ن ١٧) .

ولكن هذا الرأي مشكوك في صحته ، والراجع أن قواعد الاشتراك العامة تسرى على هذه الجريمة (جارسون ن ٢٧) .

فاذا كان الفاعل الأصلي الذي فك الاختام هو الحارس عليها واشترك معه شخص آخر في جريمته بأن حرضه أو اتفق معه أو ساعده على ارتكابها ، وجب عقاب هذا الشخص بعقوبة الحارس متى كان عالماً بصفته هذه وقت اشتراكه ، لأنه من المقرر بمقتضى المادة ٤١ فقرة أولى ع أن الظروف الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة تؤثر على الشريك إذا كان عالماً بها وقت اشتراكه . أما إذا كان الفاعل الأصلي شخصاً آخر غير الحارس واشترك معه الحارس في جريمته فإن الفاعل وشريكه يعاقبان بالعقوبة المقررة لغير الحارس ، لأنه لما كان عقاب الشريك متعلقاً بنوع الجريمة التي يرتكبها الفاعل الأصلي فالأحوال الخاصة بالشريك التي تقتضى تغيير وصف الجريمة فتشدد مسئوليته لو أنه كان فاعلاً أصلياً لا تؤثر على العقوبة لا بالنسبة له ولا بالنسبة للفاعل الأصلي (راجع شرح ذلك في باب الاشتراك بالجزء الأول من الموسوعة) .

٢٢ - كسر الاختتام ظرف مشدد لجريمة السرقة - تعتبر المادة ٣١٧ فقرة ثالثة ع من السرقات ذات الظروف المشددة « السرقات التي تحصل بكسر الاختتام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني » . فكسر الاختتام الذي يشير إليه هذا النص هو المنصوص عليه في المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع . وبعبارة أخرى لا يتحقق هذا الظرف المشدد إلا إذا كانت الاختتام موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم ولا يتناول كسر الاختتام التي يضعها الأفراد (جارو ن ١٧٠٧) .

في القانون الجنائي

De La Loi Pénale

ملخص

الباب الأول — في نظريات ومبادئ عمومية

الفصل الأول — في تعريف القانون الجنائي وطبيعته وموضوعه ومركزه في التشريع وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى . تعريف القانون الجنائي ١ — أقسامه ٢ — طبيعته ٤ و ٣ — موضوعه ٥ — تعيين الجرائم ٦ — تقرير العقوبات ٧ — ترتيب السلطات والمحاكم ٨ — تنظيم الإجراءات ٩ — مركز القانون الجنائي في التشريع . القانون وأقسامه ١٠ — القانون الخاص ١١ — القانون العام ١٢ — القانون العام الخارجي ١٣ — القانون الجنائي ومبادئه ١٤ — القانون الجنائي ومبادئه ١٥ — القانون الجنائي والعلوم الجنائية الأخرى ١٦ إلى ٢٠ — علم طبائع الجناة ٢١ — الاحياء ٢٢ — بحث أسباب الجريمة والعقوبة ٢٣ — علم أسباب الاجرام ٢٤ — وسائل مكافحة الاجرام أو السياسة الجنائية ٢٥ و ٢٦ — علم العقاب ٢٧ إلى ٣٠ — الجريمة والعقوبة من الوجهة القانونية ٣١

الفصل الثاني — في أساس حق العقاب . حق العقاب ٣٢ — أساسه ٣٣ — النظريات العقابية ٣٤ — النظريات النفسية ٣٥ — النظريات الأدبية ٣٦ — نظريات التوفيق ٣٧ — نظرية جليرو ٣٨

الفصل الثالث — في المفروض من العقوبة وفي آثارها وصفاتها وعروطها وتقدمها . الفرق بين المفروض من العقوبة وآثارها ٣٩ — صفات العقوبة ٤٠ — عروط العقوبة ٤١ — تقدير العقوبة ٤٢

الفصل الرابع — في تاريخ العقاب وتطوره . أهمية القانون الجنائي في المراحل القديمة ٤٣ — ملاحظات على تطور القانون الجنائي ٤٤ — مراحل هذا التطور ٤٥ — الفصل الخامس — في تطور القانون الجنائي في مصر . مراحل هذا التطور ٤٦

العهد الأول — عهد قدماء المصريين . (أولا) التشريع الجنائي والمحاكمة على عهد الفرعون . اهتمام بعض الملوك بهذا الموضوع ٤٧ — أساس حق العقاب عند قدماء المصريين ٤٨ و ٤٩ — مجموعت القوانين القديمة ٥٠ — الجرائم الثلاثة عند قدماء المصريين ٥١ — القانون المقرر عند ٥٢ — النظام القضائي ٥٣ — الفورك ومن يحكمون باسمه ٥٤ — المحاكم ٥٥ و ٥٦ — النهاية الصوتية ٥٧ — حق تحريك الدعوى الصوتية ٥٨ — إحالة الدعوى إلى المحكمة ٥٩ — إجراءات المحاكمة ٦٠ — عناصر الجلسات ٦١ — حقبة الجلسات ٦٢ — النهاية ٦٣

حلف اليمين ٦٤ — المحبس الاحتياطي ٦٥ — تسليم المجرمين ٦٦ — (ثانياً)
القضاء الجنائي في مصر مدة حكم القذوفين والرومان . القضاء مدة حكم القذوفين
٦٧ إلى ٦٩ — القضاء مدة حكم الرومان ٧٠ إلى ٧٢
السيد الثاني — من فتح العرب إلى عصر محمد علي باشا . تطبيق أحكام الصريعة
الاسلامية ٧٣ — الجرائم في الصريعة الاسلامية نوعان ٧٤ — النوع الأول :
الجرائم ذات الحدود المفروضة ٧٥ — القتل والجرح ٧٦ — الزنا ٧٧ —
الصدى على المال ٧٨ — الغضب ٧٩ — ضرب الحر ٨٠ — النوع الثاني :
ما يوجب عنه بالتزوير ٨١ — العقوبات في الصريعة الاسلامية ٨٢ — الحدود
٨٣ — الرجم ٨٤ — الجلد ٨٥ — التزوير ٨٦ — الدعوى في الصريعة
الاسلامية ٨٧ و ٨٨ — من يملك حق إقامة الدعوى ٨٩ — طرق الاتهام
٩٠ — الحبس ٩١ — التحولات التي تتخذ في حق المتهم ٩٢ — الأدلة
٩٣ — الأقرار ٩٤ — البينة ٩٥ إلى ٩٨ — الترائن ٩٩ — نظام
القضاء ٩٩ مكرر .

السيد الثالث — من ولاية محمد علي باشا إلى سنة ١٨٨٣ . التصريح الجنائي في هذا
السيد ١٠٠ — مصادره ١٠١ — خصائصه ١٠٢ — النظام القضائي ١٠٣
السيد الرابع — من إنشاء المحاكم الأهلية إلى إلغاء الاختصاصات الأجنبية . قانون
العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ ، ١٠٤ — أجهت ١٠٥ — تدوير صدره
من ناحية الصريح ١٠٦ — مصادره ١٠٧ — القانون الفرنسي ١٠٨ إلى ١١٠ —
الصريعة الاسلامية ١١١ — القانون الثاني ١١٢ — قانون تحقيق الجنايات
الصادر في سنة ١٨٨٣ ، ١١٣ — النظام القضائي في عهد قانون سنة ١٨٨٣ ،
١١٤ — إنشاء قوسيونات التحقيق ١١٥ — تشكيل هذه القوسيونات
١١٦ — اسرارها في الصف ١١٧ — الغاؤها ١١٨ — هجر رجال القضاء في
ذلك الوقت ١١٩ — التناير التي اتخذتها الحكومة للإصلاح ١٢٠ — قانون
العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ، ١٢١ — الفرض من التعديل ١٢٢ —
لصادر والعرائن التي استعين بها في التعديل ١٢٣ — أم التعديلات التي أدخلت
على قانون العقوبات ١٢٤ و ١٢٥ — التعديل لم يكن كلياً ١٢٦ — التصريح
لكل قانون العقوبات ١٢٧ — الاجراءات الجنائية في قانون سنة ١٩٠٤ ،
١٢٨ — النظام القضائي والاختصاص في قانون سنة ١٩٠٤ ، ١٢٩ —
التعديلات الطارئة على النظام القضائي والاختصاص والاجراءات ١٣٠ .

السيد الخامس — من تخليد إلغاء الاختصاصات الأجنبية إلى الآن . مفتاً فكرة التعديل
وتاريخ الصروع فيه ١٣١ — اتفاق مونترو والتصريح الجديد ١٣٢ —
التعديلات التي جاء بها قانون العقوبات الجديد ١٣٣ — النصوص الملغاة ١٣٤ —
النصوص المضافة ١٣٥ — النصوص المعدلة ١٣٦ — تعديلات جوهرية ١٣٧ —

تطبق تنفيذ الأحكام على شرط ١٣٨ — المجرمون الأحداث ١٣٩ — تنسيق
الصوص ١٤٠ — قانون تحقيق الجنايات المختلط ١٤١ — النظام القضائي
والاختصاص ١٤٢ — تنظيم المحاكم المختلطة وتشكيلها ١٤٣ — اختصاص المحاكم
للمختلطة في المواد الجنائية ١٤٤ — اختصاص المحاكم الأهلية ١٤٥ — القوانين
المسكلة أو المعدلة لتصرح سنة ١٩٣٧، ١٤٦ .

الفصل السادس — في الجرائم في مصر . سير الجرائم في مصر ١٤٧ — أهم أسباب الجرائم
في مصر، الانتقام ١٤٨ إلى ١٥٠ — عيوب نظام البوليس القضائي في مصر وعجزه عن
اكتشاف الجرائم ١٥١ — بطل الفصل في القضايا الجنائية والرأفة بالجنة ١٥٢ —
عدم التعاون بين الشعب والحكومة ١٥٣ — الطرق المؤدية إلى التخفيف من حدة
الجرائم ١٥٤ إلى ١٥٧ .

الباب الثاني — في دائرة تطبيق القانون الجنائي .

الفصل الأول — في قاعدة الجريمة ولا عقوبة الا جانون .

المبحث الأول — في القاعدة وتاريخها . القاعدة ١٥٨ — تاريخها ١٥٩ —
تأنيها ١٦٠ و١٦١ .

المبحث الثاني — في مصادر القانون الجنائي . المصادر ١٦٢ — القوانين ١٦٣ — المراسم
١٦٤ و ١٦٥ — اللوائح والقرارات الادارية ١٦٦ — من له حق إصدار اللوائح
والقرارات ١٦٧ — شرط وجود تفويض من السلطة التصريعية في إصدار اللوائح
والقرارات ١٦٨ — العقاب على مخالفة أحكام اللوائح والقرارات ١٦٩ و ١٧٠ —
سلطة المحاكم في مراقبة دستورية القوانين ١٧١ — سلطة المحاكم في بحث شرعية
اللوائح والأوامر ١٧٢ و ١٧٣ .

المبحث الثالث — في تفسير القوانين الجنائية . قواعد التفسير ١٧٤ — حالة وضوح
النص ١٧٥ — حالة سكوت النص ١٧٦ — حالة غموض القانون ١٧٧ و ١٧٨ —
أنواع التفسير ١٧٩ — التفسير القضائي ١٨٠ و ١٨١ — التفسير الفقهي ١٨٢
و ١٨٣ — التفسير التشريعي ١٨٤ .

المبحث الرابع — في إصدار القوانين والتأنيها . مدة العمل بالقوانين الجنائية ١٨٥ —
متى تكون القوانين نافذة ١٨٦ — متى تكون القوانين غير نافذة ١٨٧ و ١٨٨ —
الالغاء الصريح والالغاء الضمني ١٨٩ — شروط الالغاء الذي قضت به المادة ٢٨ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ١٩٠ .

الفصل الثاني — في سريان القوانين الجنائية بالنسبة للزمان .

المبحث الأول — في قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي . القاعدة ١٩١ —
حكمتها ١٩٢ — دستوريتها ١٩٣ — ما يفرع عنها ١٩٤ — مدى تطبيقها :
التفريق بين ثلاثة أنواع من القوانين ١٩٥ .

المبحث الثاني — في قوانين الجرائم والعقوبات أو القوانين الموضوعية . المادة ٦٥ ع

١٩٦ — استعراض أربع حالات ١٩٧ — الحالة الأولى : إذا لم يكن صدر حكم في وقت تعديل التشريع ١٩٨ — (١) تطبيق قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي ١٩٩ — تطبيق هذه القاعدة على حالة المود ٢٠٠ — تطبيق هذه القاعدة على الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد ٢٠١ — (٢) تطبيق القانون الأصلح للتهم ٢٠٢ و ٢٠٣ — متى يعتبر القانون أصلح للتهم ٢٠٤ إلى ٢٠٧ — الحالة الثانية : إذا كان صدر حكم غير نهائي في وقت تعديل التشريع ٢٠٨ — الحالة الثالثة : إذا كان صدر في ذلك الوقت حكم نهائي ٢٠٩ — القوانين المؤقتة مستثناة من تطبيق القانون الأصلح للتهم ٢١٠ — حالة صدور قانون مفسر لقانون سابق ٢١١ — حالة صدور قانون معدل لطريقة التنفيذ ٢١٢ .

المبحث الثالث — في قوانين الإجراءات والترتيب والاختصاص أو القوانين الشكلية .
سريان القوانين الشكلية على الماضي ٢١٣ — تطبيق هذه القاعدة على قوانين الإجراءات ٢١٤ — تطبيقها على قوانين الترتيب والاختصاص ٢١٥ إلى ٢١٧ .
المبحث الرابع — في القوانين المتعلقة بالتقدم والتي تحدد المواعيد أو الشروط اللازمة لرفع الدعوى أو لظن في الأحكام . قوانين التقدم ٢١٨ إلى ٢٢٤ — القوانين التي تحدد شروط مباشرة الدعوى المسموعة ٢٢٥ — القوانين الخاصة بطرق الظن ومواعيدها ٢٢٦ إلى ٢٢٨ .

الفصل الثالث — في سريان القوانين الجنائية بالنسبة للسكان .

المبحث الأول — موضوع هذا البحث . وضع المسئلة ٢٢٩ — أقلية القانون الجنائي ٢٣٠ — قبول هذه الأقلية ٢٣١ — النصوص الخاصة بالمسئلة ٢٣٢ — تقسيم الموضوع ٢٣٣ .
المبحث الثاني — ما هو الأقليم الذي يطبق فيه القانون الجنائي المصري ؟ يطبق القانون المصري على كل من يوجد في القطر ٢٣٤ — ما هو نطاق القطر المصري ؟ ٢٣٥ — الأقليم الأرضي ٢٣٦ — الأقليم البحري ٢٣٧ — الأقليم الجوي ٢٣٨ — السفن ٢٣٩ — الطائرات ٢٤٠ — الجيش ٢٤١ — متى تعتبر الجريمة أنها وقعت في القطر ؟ ٢٤٢ — ما هي النتائج المترتبة على أقلية القانون الجنائي ٢٤٣ .

المبحث الثالث — ما هي الجرائم التي ترتكب في خارج القطر ويطبق عليها القانون الجنائي المصري ؟ وضع المسئلة وعلة العقاب على الجرائم التي ترتكب في خارج القطر ٢٤٤ — الحالات التي يطبق فيها القانون المصري على الجرائم التي تقع في الخارج ٢٤٥ — الحالة الأولى ٢٤٦ — الحالة الثانية ٢٤٧ — الحالة الثالثة ٢٤٨ إلى ٢٥٤ — الأخذ بالتحقيقات التي تجريها السلطات الأجنبية في الجرائم التي ترتكب في خارج القطر ٢٥٥ — قبول المحاكمة عن الجرائم التي ترتكب في خارج القطر ٢٥٦ إلى ٢٦٠ .

المبحث الرابع — الآثار التي يمكن أن تكون في مصر للأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الأجنبية . تأثير الأحكام الجنائية الأجنبية في مصر ٢٦١ — تنفيذ هذه الأحكام بالقوة في مصر (غير جائز) ٢٦٢ إلى ٢٦٤ — قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ٢٦٥ —

الأثر الجنية لحكم الجنائي الاجنبى ٢٦٦ الى ٢٦٨ .

الفصل الرابع — فى سريان القانون الجنائى بالنسبة للاشخاص ، القاعدة العامة ٢٦٩ — استثناءات ٢٧٠ .

البحث الاول — الاشخاص الممنون من تطبيق القانون الجنائى بمقتضى القانون المائل .
رئيس الدولة ٢٧١ — نواب الامة ٢٧٢ — المحصون فى دعامهم الشئوى أو الكتابي
أمام المحاكم ٢٧٣ .

البحث الثانى — الأشخاص الممنون من تطبيق القانون الجنائى بمقتضى القانون المولى .
مركز ممثل الدول الاجنبية ٢٧٤ — امتيازاتهم ٢٧٥ — مدى هذه الامتيازات
٢٧٦ — تنفيذ رأى القى يحتر المثل السياسى متباق بله ٢٧٧ — مركز رؤساء
الدول الاجنبية ٢٧٨ .

البحث الثالث — الاشخاص الممنون من قضاء المحاكم الاهلية .

المطلب الاول — العهد السابق على اتفاق مؤتمر . إعفاء الاجانب من تطبيق أحكام
القانون الاهلى ٢٧٩ — نظام الامتيازات الأجنبية واختصاص المحاكم القنصلية
٢٨٠ الى ٢٨٦ — إنشاء المحاكم المخططة واختصاصها الجنائى قبل مطامعة مؤتمر
٢٨٧ — اختصاصها بنظر المخالفات ٢٨٨ — اختصاصها فى الجنب والجنابات
٢٨٩ — ادائها الاختصاص بالنسبة للاجانب عموما حتى غير المتمتعين بالامتيازات
٢٩٠ — التصريح القى كان يطبق على الاجانب ٢٩١ و ٢٩٢ .

المطلب الثانى — مركز الاجانب بعد اتفاق مؤتمر . نظام المحاكم المخططة لم يكن
إلا نظاما مؤقتا ٢٩٣ — إنشاء المحاكم الاهلية والتمديد لانقضاء الامتيازات الأجنبية
والمحاكم المخططة ٢٩٤ — مؤتمر اناء الامتيازات وإبرام الاتفاق ٢٩٥ — اناء
الامتيازات ٢٩٦ — اناء القضاء القنصل وخضوع الاجانب لقضاء المصرى
٢٩٧ — بناء المحاكم المخططة فى فترة الاعتقال ٢٩٨ — اختصاصها الجنائى فى
هذه الفترة ٢٩٩ و ٣٠٠ — من م الاجانب المأخضون لقضاء المحاكم المخططة
٣٠١ الى ٣٠٤ — خضوع الاجانب لتصريح المصرى ٣٠٥ .

المطلب الثالث — فى ذبائن الجنبية وتغييرها . إثبات الجنبية ٣٠٦ و ٣٠٧ — تعيين
الجنبية ٣٠٨ — الاختصاص بسبب الجنبية من النظام العام ٣٠٩ .

البحث الرابع — فى لغة الاجانب فى مصر وفى إيداع منها . لغة الاجانب فى مصر ٣١٠ —
إيداع الاجانب ٣١١ الى ٣١٨ — القويبات التى تطبق فى احوال مختلفة أوامر الاجلاء .

المراجع

جلو طبعة ثالثه ج ١ ص ٣ الى ١٩٤ و ٢٩١ الى ٤٧١ ، وجلسون ج ١ مله ٤ ،
وبلائس طبعة ثانية ج ١ ص ٤٥ ، وشوفو وعلى طبعة سادسه ج ١ ص ١ ، وجرايمولان
ج ١ ص ٢ ، وأحد صفوت بك ص ١ ، وعلى بنوى بك ج ١ ص ١ ، وعبد كليل مرسى بك
والذكور السيد مصطفى السيد ج ١ ص ١ ، وحسن نقاش باشا ج ١ ص ٢ .

الباب الأول

في نظريات ومسائل عمومية

الفصل الأول

في تعريف القانون الجنائي وطبيعته وموضوعه

ومركزه في التشريع وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى

١ - تعريف القانون الجنائي - القانون الجنائي يشتمل على مجموعة القوانين التي تصدر طبقا للأوضاع الدستورية في كل دولة وتنظم استعمال حق العقاب بواسطة هذه الدولة على كل فعل أو ترك لا يتفق مع النظام العام (جرو ١ ن ١ ص ٥ ، وجرانولان ١ ن ١ ص ٣ وعلى بدوى بك ١ ص ١ والدكتور محمد كامل مرسى بك والدكتور السيد مصطفى السيد ١ ص ١) ٢ - أقسامه - وهذه المجموعة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

(١) القوانين التي تعين الأفعال المعاقب عليها والعقوبات التي تطبق على هذه الأفعال .
(٢) القوانين التي ترتب السلطات المنوط بها إقامة الدعوى العمومية على مرتكبي هذه الأفعال وعما كتهم وتوقيع العقوبات والعمل على تنفيذها .

(٣) قوانين الاجراءات التي ترسم خط السير الذي يتبع للوصول إلى هذه النتائج .
فتمين الجرائم وتقرير العقوبات بدخلان في نطاق قانون العقوبات ، وترتيب السلطات والمحاكم وتنظيم الاجراءات بدخلان في نطاق الاجراءات الجنائية أو تحقيق الجنائيات .
٣ - طبيعته - القانون الجنائي هو علم فقهي (science juridique) . فيجب

تكوين المشتغلين به تكويناً فنياً يؤهلهم لمعرفة وتفسير قوانين العقوبات في الحدود المرسومة للعقاب . ومن هذه الناحية يجب عليهم أن ينظروا إلى الجريمة والعقوبة كظاهرتين قرر الشارع تأنيبهما القانونية وأن يلبوا في القسم العام بنظرية الجريمة والعقوبة

في ذاتهما وفي القسم الخاص بالجرائم المختلفة والعقوبات التي قررها الشارع لها . ويجب فوق ذلك تنظيم هذه المعلومات واعدادها لتطبيق القانون تطبيقاً عملياً . ومن ثم يجب على المشتغل بالقانون الجنائي أن لا يفصل العلم بالقانون عن العلم بالوقائع ، بل يجب أن يعنى بمعرفة كيفية بحث الوقائع وتحديد بعضها وهو ما يتطلب تعليماً فنياً وعملياً (جازو ١ ن ١٩)

٤ - والقانون الجنائي فضلاً عن طبيعته الفقهية هو علم اجتماعي (science sociale)

يدخل في مجموعة العلوم الجنائية (sciences criminelles) التي تبحث في أسباب الاجرام وطرق علاجه (جازو ١ ن ٢ و جرانولان ١ ن ٢) . ويعتبر القانون الجنائي جزءاً من القانون العام (droit public) ، لأنه يقرر علاقة الدولة بالأفراد بمناسبة فعل يعتبر حادثاً في حياة الجماعة ، ومن حق الدولة بل ومن واجبها أن تتدخل لحماية مصالح الجماعة والمعاقبة على الأفعال التي يرتكبها الأفراد إضراراً بها .

٥ - موضوعه - يتحصل موضوع القانون الجنائي فيما يأتي : (١) تعيين الجرائم ، (٢) تقرير العقوبات ، (٣) ترتيب السلطات والمحاكم ، (٤) تنظيم الاجرامات .

٦ - الجريمة - أما فيما يتعلق بتعيين الجرائم ، فليس للبيئة الاجتماعية أن تعاقب على مجرد الفكرة بل ولا العزم على ارتكاب أمر تعتبره جريمة ، وإنما يجب ألا تعاقب إلا على العمل أى ظهور الارادة في الخارج باتيان فعل أو ترك . فالجريمة في نظر القانون الجنائي لا توازي الخطيئة في القانون الكنائسي ، إذ الخطيئة هي مخالفة القانون الالهي ، والاله قد يحاسب على الأفكار ولو كانت في أعماق القلوب ؛ وأما الجريمة فهي مخالفة بعض أحكام القوانين الاجتماعية ، وهذه يجب ألا تهتم إلا بعلاقات الناس فيما بينهم ولا سلطان لها على الارادة التي لم تظهر بعمل .

ولا يمكن العقاب على فعل أو ترك إلا إذا كان القانون قد نهى عنه أو أمر به مقدماً مهدياً المخالف بالعقاب . وهذه الفكرة المسلم بها في الأمم المتعدنية هي التي انبنى عليها وجود قانون جنائي وضعى .

والمرشح لا ينشئ الجريمة ، وإنما يجمع وييوب عدداً من الأفعال أو الامتناعات يعتبرها جرائم . وهي على نوعين : (١) المخالفات وجنح الإهمال التي يعاقب فيها القانون على خطأ هو عبارة عن إهمال أو رعونة . (٢) الجنح والجنايات التي يعاقب

فيها على قصد سيء أى قصد جنائى . على أنه فى كل الأحوال يعاقب الشارع على أمور مخلة بالنظام الاجتماعى كما يفهمه الناس فى حالة معينة من التمدن .
ولكل جريمة أركان مشتركة عددها أربعة ، يتعين على المحكمة أن تثبت وجودها حتى يمكنها تقرير إجمام المتهم : (١) ركن قانونى ، إذ يجب على المحكمة أن تثبت أن فعلا معيناً معاقب عليه بقانون معين . (٢) ركن مادى ، إذ يجب على المحكمة أن تثبت أن المتهم مرتكب لفعل معين . (٣) ركن أدبى ، إذ يجب على المحكمة أن تثبت أن المتهم مسئول أدبياً عن الجريمة . (٤) ركن الظلم أو البغى ، إذ يجوز أن يكون الفعل قد ارتكب فى ظروف خاصة تبرره . وقد أشرنا إلى هذه الأركان فى باب الجريمة بالجزء الثالث من الموسوعة .

٧ — العقوبة — أما العقوبة فهى ألم توقعه السلطة باسم الهيئة الاجتماعية على الشخص الذى يثبت ارتكابه الجريمة منصوص عليها فى القانون بمقتضى حكم يقرر إجرامه . والعقوبة تختلف عن الأذى الذى يقع على المعتدى لدفعه فى حال الاعتداء نتيجة لحق الدفاع ، كما تختلف عن التعويض المستحق للبعجى عليه عن الضرر الذى سببته له الجريمة وهو تعويض يضاف إلى العقوبة وله غرض آخر غير الغرض من ألم العقاب . وألم العقوبة قد يصيب الإنسان فى جسمه أو يصبىه فى حريته أو ماله أو حقوقه . وبينما كانت الشرائع القديمة لاهم لها إلا إيقاع الألم ، وبذا كانت تتميز من حيث أسلوب العقاب بنوع العقوبات المدة لإيذاء الإنسان فى جسمه وبتعدد أنواع التعذيبات وقسوتها ، فإن تطوّر العقاب فى التشريعات الحديثة يتجه نحو استبدال العقوبات السالبة للحرية بالعقوبات الإيجابية البدنية وإلى تبسيط نظام العقاب بتوحيد العقوبة الأصلية وجعلها الحبس بما هو قابل له من تنوع فى النظام وفى المدة . ولكن التشريع المصرى لم يصل حتى الآن إلى هذه الوحدة لأنه فضلاً عن العقوبات التبعية والتكميلية الموجودة فى قانوننا يوجد ثلاثة أنواع من العقوبات الأصلية : العقوبات البدنية والعقوبات السالبة أو المقيدة للحرية والعقوبات المالية (انظر باب العقوبة فى هذا الجزء من الموسوعة وانظر جازو ١ ن ٢٣ ص ٤٩ وما يليها) .

٨ — المحاكمة — تنشأ عن الجريمة دعوى يجب أن ترفع ضد مرتكبها تسمى

الدعوى الجنائية أو العمومية . وسلسلة الأعمال التي تؤدي إلى الحكم بالتنفيذ يجب على قدر الامكان تخليصها من تعسف الانسان ، ولذلك يجب أن يكون في كل جماعة متمدنة قانون ينظم مقدما :

(١) السلطة الموكول إليها الحكم ، أى المحاكم . (٢) والسير الواجب اتباعه للوصول إلى الحكم ، أى الاجراءات . وهذان الأمران هما موضوع قانون الاجراءات الجنائية الذى يسمى عندنا قانون تحقيق الجنايات . وفى العصور القديمة كان مجلس الامة أو الملك هو الذى يوقع العقوبة على الوجه الذى يراه دون أن يكون له مرشد فى ذلك سوى العرف أو وحى الضمير . فلم يكن معروفا فى ذلك العهد هذا الفصل المقرر الآن فى كل الامم المتمدنة تقريبا بين السلطة التشريعية التى تسن القوانين والسلطة التنفيذية التى تطبقها والتي يطلق عليها - تبعاً لما اذا كانت وظيفتها الاشراف على الشئون العامة أو تنظيم التفاصيل المتعلقة بالحياة العامة أو الفصل فى المنازعات - اسم الحكومة أو الادارة أو القضاء . على أن القاعدة فى الامم الحديثة هى أن ولى الامر أو الشعب يندب الافراد للقضاء فلا يباشره غير المحاكم التى يناط بها توقيع العقوبات والفصل فى المنازعات التى تقع بين الاهالى وجهة الادارة أو بين الاهالى وبعضهم . ومن المبادئ التى تسود النظام القضائى المصرى وحدة القضائين المدنى والجنائى بحيث أن نفس المحاكم تقضى فى المسائل المدنية وفى المسائل الجنائية . ويضاعف تركيب المحكمة كما تضاعف الاجراءات التى تتبع أمامها تبعاً لجسامة الجرائم التى تحكم فيها . فمحاكم الجنايات تنظر فى الجنايات ، ومحاكم الجنح تنظر فى الجنح ، ومحاكم المخالفات تنظر فى المخالفات . وإلى جانب هذه المحاكم العادية توجد محاكم استثنائية اختصاصها مقصور على جرائم معينة كالمحاكم العسكرية .

والتشريع المصرى يعهد بمهمة الاتهام والتحقيق وتنفيذ الاحكام إلى موظفين معينين لدى كل محكمة يسمون أعضاء النيابة العمومية ، ويوكل الى هؤلاء الموظفين مباشرة الدعوى العمومية ، أى الدعوى التى يقصد بها توقيع العقوبة على كل من ثبت ارتكابه لجريمة من الجرائم ، خلافاً للدعوى المدنية التى يقصد بها تمويض الضرر الذى سببته الجريمة فهى من حق الاشخاص المضرووبين ولمهم أن يباشروها إما تبعاً للدعوى العمومية أمام المحاكم الجنائية وإما منفصلة عنها أمام المحاكم المدنية .

٩ - الاجراءات - الاجراءات الجنائية هي سلسلة الابحاث التي يجب أن يقوم بها القضاء لاثبات الجرائم وتوقيع العقوبات . على أنه من الخطر أن تترك الهيئة الاجتماعية السلطات التي تنشأ اتخاذها من الاجراءات . ولذلك فإن كل تشريع وضعى يمين الطريقة التي يجب أن تتبعها هذه السلطات في اداء وظيفتها . ويعنى الشارع في النصوص التي يضعها للاجراءات بحماية مصلحتين لا تفضل احدهما الاخرى : مصلحة المجتمع التي تقتضى العدل والسرعة في العقاب على الجرائم ، ومصلحة المتهمين التي تقتضى ضماناً كاملاً للحرية الشخصية ولحقوق الدفاع .

وبتحليل الاجراءات الجنائية يمكن تحصيلها في أربع عمليات : (١) الاتهام الذي هو عبارة عن رفع الدعوى إلى القضاء ، (٢) والتحقيق الذي هو عبارة عن جمع الأدلة على التهمة ، (٣) والحكم الذي يقرر إجرام المتهم اذا اقتضى الحال ذلك ويقضى بالعقوبة ، (٤) والتنفيذ وهو عبارة عن تطبيق الحكم وإيقاع العقوبة .

والقانون قد يستلزم أجراء تحقيق يسبق التحقيق الذي يحصل في جلسة المحاكمة . وهذا التحقيق الذي يسمى بالتحقيق الابتدائي له في تشريعات الوضعى ثلاث صفات تميزه عن تحقيق الجلسة : فهو سرى وتحررى ويحصل بغير مواجهة الا ما استثنى . وبعد أن يتم التحقيق تفصل السلطة التي أجرتها أو سلطة تحقيق خاصة فيما اذا كان هناك محل لحفظ الدعوى أو احوالة المتهم الى سلطة الحكم . ومتى اتصلت هذه السلطة بولاية القضاء في التهمة سواء أكان ذلك برفع الدعوى اليها مباشرة من النيابة العامة أو من المدعى المدنى أو باحالتها اليها من سلطة التحقيق ، تفصل في التهمة في جلسة علنية ، وتحكم لابناء على التحقيق الابتدائي الذي قد يكون عمل قبل رفع الدعوى بل بناء على التحقيق الشفهي والعلني الذي يحصل في الجلسة في مواجهة المتهم . فالتحقيق الابتدائي آثاره محدودة بما أنه لا يكتفى بمفرده لاصدار حكم نهائي على المتهم .

ولذلك فإن قانون تحقيق الجنایات كان يجب أن يكون عنوانه (قانون اجراءات العقاب) . فهو قانون اجراءات لا قانون تحقيق ، إذ التحقيق ليس الا إجراء من اجراءات العقاب وأقلها أهمية . وهو قانون اجراءات عقاب لا إجراءات جنائية لأن نصوص هذا القانون تنظم الاجراءات في مواد الجنح والمخالفات كما تنظمها في مواد الجنایات (جلد ١ ص ٢٥٠ ص ٥٧) .

١٠ - مركز القانون الجنائي في التشريع. القانون وأقسامه - يجب لتعيين المركز الذي يشغله القانون الجنائي في التشريع أن يبدأ بنظرية القانون وأقسامه: فالقانون كما نعلم يقرر الحقوق والواجبات التي تنتج عن الروابط الاجتماعية، وينقسم إلى خاص وعام.

١١ - القانون الخاص - فالقانون الخاص (le droit privé) يهيمن على علاقات الأفراد بعضهم ببعض مصريين كانوا أو أجانب. وهو يشمل القانون المدني والقانون الدولي الخاص.

وفي بدء المدنية لم يكن هناك فاصل بين القانون المدني والقانون الجنائي، بل كان الأول يجب الثاني. فقد كانت الجنايات التي ترتكب ضد الأفراد معتبرة كسائل خاصة لانهم سوى العائلة أو القبيلة، ولكنها تؤدي في علاقات العائلات بعضها ببعض إلى الحرب وما يترتب عليه من مصالحة.

وكان الوفاء بالعهود جزءاً من القانون تدعمه العقوبة، مثله في ذلك مثل احترام الملكية أو الحياة. وعلى ذلك فتعويض الضرر الذي تسببه الجريمة كانت له صفة العقوبة كما أن العقوبة كانت لها صفة التعويض. ولكن القانون الجنائي أخذ يفصل شيئاً فشيئاً عن القانون الخاص وانتهى الأمر بتقرير هذه القاعدة الأساسية وهي أنه متى وقعت جريمة من شخص على شخص آخر فحق العقاب لا يتعلق بالجاني عليه بل بالهيئة الاجتماعية. نعم للجاني عليه حق الدفاع عن نفسه في وقت الاعتداء عليه لاجتناب الضرر الذي يهدد به، ولكن متى وقعت الجريمة فليس من حقه أن يعاقب عليها، وإذا أصر على أن يقابل الاعتداء بمثله ويرد الأذى الذي حل به فانه في هذه الحالة لا يوقع عقوبة بل يلجأ إلى الانتقام. أما حقه المعترف له به والذي يدخل في القانون الخاص فهو أن له أن يطالب أمام القضاء بتعويض الضرر الذي لحقه. على أن حق الحصول على التعويض نظراً لاشتراكه في الأصل مع الجريمة يدخل من بعض الوجوه في نطاق القانون الجنائي. فقد وضع هذا الحق بطريقة خاصة تحت حماية الدولة بحيث لا يمكن فصله عن العقاب. ذلك بأن الشارع قد سهل للشخص المضرور من الجريمة سبيل الوصول إلى القضاء الجنائي وحقق له كل الضمانات التي يستحقها وأعطاه قسطاً من التأثير في مجرى العقاب.

١٢ - القانون العام - والقانون العام (le droit public) ينقسم بدوره إلى قانون عام خارجي وقانون عام داخلي (droit public interne et droit public externe)

القانون العام الخارجى — فالألم لها علاقات تربطها بعضها ببعض ، إذ هي تعامل وتشترك في السلم كما تشترك في الحرب ، ومن ذلك تنشأ حالات يطلب من القانون العام الخارجى أن ينظمها . وقد اتسع نطاق هذا القانون بسبب زوال الحواجز بين الأمم ولكنه لا يزال قانوناً غير كامل ، إذ تقصه الجزامات والمحاكم والاجراءات .

وبدعى أن القانون الجنائى ليس جزءاً من القانون العام الخارجى . نعم توجد في علاقات الأمم واجبات قد يتصور عقلاً بمقتضى القانون الطبيعى أن الاخلال ببعضها — الاشد خطورة من غيره — يمكن بل يجب العقاب عليه ، وفي الحق توجد جنایات دولية ، اذ كثيراً ما شوهد أن أما تقتل أما أخرى وتغتصب أرضها وتقدم على ارتكاب أعمال إجرامية من أعمال النهب وإحراق المساكن وقتل السكان ، وقد أصبحت هذه الحالات سواء بمقتضى اتفاق عام ضمنى بين الأمم أو بمقتضى معاهدات معقودة بين الدول محللاً لمع من القانون الدولى ، ولكن الاخلال بهذه الواجبات غير معاقب عليه بسبب عدم وجود قانون جنائى وضى بين الأمم . ذلك بأنه من جوهر حق العقاب أن يكون من عمل سلطة عليا ، ولا وجود لهذه السلطة في دائر القانون الدولى ، بل ان الدعاة التى تستند اليها الحقوق الدولية هي الحرب بين الأمم أى الدفاع أو الانتقام . وبينما القاعدة بين الأفراد أنه لا يجوز لاحد أن يقضى لنفسه نجد المبدأ معكوساً بين الأمم بسبب عدم وجود سلطة أعلى من المعتدى والمعتدى عليه حتى تكفل بالقوة توطيد النظام الدولى . فالذى ينقص القانون الدولى هو القوة ، ولا غنى للقانون الوضعى عن القوة ، إذ بدونها يكون الواجب مبدأ عقياً مجرداً من كل أثر .

صحیح أن الكتب العلمية تتكلم فيما يسمى بقانون العقوبات الدولى (droit pénal international) ، ولكن هذا التعبير لا ينطبق على الحقيقة وإنما استعمل ليان مجموعة مسائل تم قانون العقوبات المحلى في تطبيقه الاقليمى على جرائم ترتكب في الخارج أو على مجرمين من جنسية أجنبية . ومن بين هذه المسائل : (١) مسألة رفع الدعوى في داخل القطر عن الجرائم التى ترتكب في الخارج ؛ (٢) ومسألة الجرائم التى ترتكب في الداخل من أجنبى أو ضد أجنبى ؛ (٣) ومسألة تسليم المجرمين ؛ ومسألة المراسلات الدولية بخصوص التحقيق أو الاستعلام كالاتدابات القضائية وأقلام السوابق ؛ (٥) ومسألة الجرائم المعروفة بالدولية (délits internationaux)

أى الجرائم التى يحصل تخصيرها أو البدء فى تنفيذها فى إقليم ما ويستمر فى إقليم آخر ويتم فى إقليم ثالث .

١٣ - القانون العام الداخلى ، ودخول القانون الجنائى فيه - وأما القانون العام الداخلى فيعنى تنظيم السلطات العامة وبملاءة الأفراد بهذه السلطات . ولما كانت كل جريمة تتضمن وجود علاقة بين الجانى الذى يتهم ويماقب وبين السلطة التى ترفع باسمها الدعوى ويصدر الحكم وتنفذ العقوبة ، فانه يتعين القول بأن القانون الجنائى ان هو الا فرع من القانون العام لآمة من الأمم . وهذا القانون العام الداخلى ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قانون دستورى وقانون إدارى وقانون جنائى .

ون الجنائى يدخل فى القانون العام الداخلى من ناحيتين : (الاولى) أن العقوبة توقع على الجانى لا فى صالح الفرد المجنى عليه فقط بل فى صالح العام . فكل من يعتدى على الحق الفردى أو الحق الاجتماعى بارتكاب الجريمة يدخل فى نزاع مع الدولة التى تعتبر فى كل هيئة متمدنة حارسة على القانون . (الثانية) أن الدولة نفسها تقوم بإدارة القضاء الجنائى ، فباسمها ترفع الدعوى الجنائية على الجانى وباسمها يحاكم الجانى أمام القضاء وباسمها توقع العقوبة وباسمها تنفذ قى الهيئات الاجتماعية الحديثة تحتكر الدولة القضاء الجنائى ويعد العقاب من امتيازاتها التى لا نزاع فيها .

١٤ - ولما كان القانون الجنائى يرمى إلى تدعيم المبادئ التى يشتمل عليها القانون الوضعى بتهديد من يخالف هذه المبادئ بالعقاب (المنع) وتنظيم وسائل من شأنها تحقيق هذا التهديد (العقاب) ، فقد قيل إن القانون الجنائى ليس الا جانباً أو وجهاً من القوانين الأخرى التى تجتمع فيه ما يدعها . ولكن هذه الفكرة على إطلاقها غير صحيحة ، لأنه إذا كان كل فرع من فروع القانون يشتمل على بعض قواعد تدعها عقوبات وتدخل بذلك فى القانون الجنائى فانه صحيح أيضاً أن القانون المدنى والقانون التجارى والقانون الادارى تحتوى على جزاءات خاصة تدعم معظم أحكامها ، كبطان الاعمال والتعويضات والمجوزات المختلفة .

والحقيقة أن القانون الجنائى من قانون مستقل بذاته ، وهو يشتمل على مجموع القواعد التى تقررها الدولة لتلحق بالفعل الذى يكون جريمة العقوبة التى تعد

جزاء له. والأمر الخاص به والذي لا يوجد في غيره من القوانين هو من جهة الجريمة التي تتضمن وجود خطأ ذي طبيعة أو بالحري ذي جسامه خاصة ، ومن جهة أخرى العقوبة التي تختلف عن الجزاءات الأخرى بقوتها وفعلها المباشر على الشخص وعلى الحقوق الفردية (جارو ١٥٢٩) :

١٥ — القانون الجنائي ومبادئ الاخلاق — يختلف القانون عن مبادئ الاخلاق (la morale) . فمبادئ الاخلاق وهي مجموع القواعد التي تعين ما هو مباح أو مأمور به أو محرم تشمل القانون بغير شك ولكنها أوسع نطاقاً منه ، لأن القانون يقتصر على تعيين بعض الواجبات التي تنشأ عن علاقات الناس بعضهم ببعض ، أما الاخلاق فهي أشكال متنوعة : فمنها الاخلاق الدينية التي تعين واجبات الانسان نحو الله تعالى والاخلاق الشخصية التي تعين واجبات الانسان نحو نفسه ، والاخلاق الاجتماعية التي تعين واجبات الانسان نحو غيره من الناس .

ولا ريب أن القانون الجنائي ليس من شأنه العقاب على مخالفة الانسان لواجباته نحو الله تعالى ، ولذلك تنص المادة ١٢ من الدستور على أن « حرية الاعتقاد مطلقة » . كذلك لا شأن للقانون الجنائي بواجبات الانسان نحو نفسه ، ولهذا السبب لا يعاقب القانون على الفجور وشرب الخمر ولعب الميسر إلا بالقدر الذي ينشأ عنه إخلال بالنظام العام . وللسبب نفسه لا يعاقب القانون المصري على الشروع في الاتجار والاشتراك فيه ، وإن كانت بعض القوانين الأجنبية تتضمن أحكاماً مخالفة لأحكام القانون المصري في هذا الصدد .

أما واجبات الانسان نحو غيره من الناس فهي نوعين : واجبات الاحسان وعمل الخير ، وواجبات العدل . فالقانون الجنائي لا يتعرض لواجبات الاحسان وعمل الخير التي هي بالنسبة للانسان واجبات اخلاقية فقط ، ولا يتعرض لكل واجبات العدل التي يفرضها علينا الضمير والشعور الحي ، وإنما يتدخل لتدعيم ما كانت مخالفته من شأنها الإخلال بالنظام الاجتماعي إخلالاً جسيماً . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لآدى إلى زيادة عظيمة في عدد الجرائم وإلى تدخل غير محمود في الحياة الخاصة لكل إنسان . وعلى العكس من ذلك يعاقب القانون الجنائي على بعض أفعال لا تتعارض مع

حسن الاخلاق بسبب مخالفتها للوائح التي أصدرتها السلطة العامة عاقبة على النظام العام، وهي مخالفات البوليس.

على أن القانون الجنائي ومبادئه الاخلاق وإن كانا مختلفين إلا أن بينهما صلات لا نزاع في وجودها: فغايرة الفعل الجنائي للأخلاق يؤثر على مقدار العقوبة، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن نظام الجرائم في دولة ما له علاقة وثيقة بالحالة الاخلاقية فيها.

١٦ - القانون الجنائي والعلوم الجنائية الأخرى - القانون الجنائي هو جزء من مجموعة أنظمة تسمى بالقوانين الجنائية (sciences pénales ou criminelles). وهذه العلوم الجنائية لها موضوع مشترك وهو دراسة الجريمة والعقوبة، ولها غاية مشتركة وهي البحث عن الوسائل المؤدية إلى مكافحة الاجرام. ولكنها في سبيل هذا الدرس وهذا البحث تنظر إلى وجهات مختلفة وتتبع أساليب مختلفة. وقد كان هذا الاختلاف في وجهات النظر وفي الأساليب كافياً لاعطاء كل فرع من فروع العلوم الجنائية استقلالاً ذاتياً نسبياً.

١٧ - ذلك بأن الجريمة والعقوبة يجب النظر إليهما من الوجهة العلمية فيما يتعلق بأسبابهما ومن الوجهة السياسية فيما يتعلق بالوسائل المؤدية لمكافئة الاجرام ومن الوجهة القانونية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي تنتج عن الجريمة والعقوبة.

فلا يكفي للشتغل بالمسائل الجنائية أن يبحث الأعمال الاجرامية في ذاتها ويقربها من النصوص والفروق القانونية، وبعبارة أخرى لا يكفي أن يفكر في النظريات. بل يجب أن يتمكن من معرفة الجاني والحكم عليه كعالم طبيعي وأخلاق ونفسي. وقد أمكن للعلوم الجنائية أن تجمع وترتب بعض أمور مسلم بها مستقاة من مصادر متعددة كالفسولوجيا والبيكولوجيا والاقتصاد الاجتماعي الخ، وتبين للفقه وعلماء النفس والأطباء وعلماء الاجتماع والمؤرخين أنهم وإن كانوا مبتدئين من حيث أصلهم ونوع دراساتهم إلا أن لهم مصلحة مشتركة ومهمة مشتركة في كفاحهم ضد الاجرام.

١٨ - وقد كان أوجست كونت (Auguste Comte) مؤسس الفلسفة الوضعية أول من بين حقيقة طبيعة العلوم الاجتماعية والطريقة التي يجب أن تتبع في دراستها فأثبت أن الظواهر الاجتماعية وإن كانت لا تعلل فقط بأسباب طبيعية بما أنها تحدث

أو يمكن أن تحدث بإرادة الانسان إلا أن لها مع ذلك بهذه الأسباب روابط ثابتة وأنه إذا أريد أن تبنى العلوم الاجتماعية على أساس متين يجب تدعيمها بالعلوم الطبيعية أى العلوم التى تدرس طبيعة الانسان والعالم المادى الذى يذلل فيه نشاطه . فكما أن العلوم الطبيعية قد تكونت بفضل الطرق والأساليب القاسية التى تستبعد التصورات الخيالية والأفكار النظرية التى عاش عليها العقل البشرى زمناً طويلاً ، كذلك لا يمكن تقدير النجاح للعلوم الاجتماعية إلا إذا طبقت فى دراستها طرق المشاهدة والاستنتاج العلمى .

وقد نتجت عن هذا فكرتان لتطبيقاتهما أثر عظيم فى تجديد معارف الانسان ، وهما ضرورة استناد العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية ، وأهمية تطبيق طريقة المشاهدة والملاحظة على دراستها .

وما كان للقانون الجنائى أن يتخلص من تأثير هاتين الفكرتين ، بل طقت فيه منذ عهد قريب طريقة المشاهدة على دراسة الجرائم والعقوبات .

١٩ - قد دل الاختبار على أن وقائع العالم المادى مرتبطة بعضها ببعض قوانين لا تقبل التغير ، سواء فى ذلك عالم الأجسام الحية من حيوان ونبات وعالم لأجسام غير الحية . وبعبارة أخرى لابد أن تكون هناك رابطة بين كل ظاهرة طبيعية الظروف التى تحدث فيها . وقد جرى البحث فيما إذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية . وكان الاعتقاد السائد فيما مضى أن هناك فرقاً بين الوقائع الطبيعية والوقائع الاجتماعية من هذه الوجهة ، لأن الانسان وهو العامل الأساسى فى الوقائع الاجتماعية يتمتع بالحرية فى أعماله ، ومن ثم تكون هذه الوقائع نتيجة التحكم والصدفة . ولكن هذه الآراء قد طرأ عليها الآن تغير جوهري . فقد دلت المشاهدات والأبحاث العديدة على أن الوقائع الاجتماعية مرتبطة هى أيضاً بروابط ثابتة وخاضعة لقوانين تحدد نظام تابعها أو اقترانها ببعضها ، وأصبح من المقرر الآن أن الجريمة لا تظهر فى عالم الوجود كعمل يرتكبه الجانى من تلقاء نفسه نتيجة فساد شخصى فى أخلاقه ولا صلة له بطبيعة الشخص والوسط الذى يعيش فيه ، بل كل شئ يبدل بالعكس على ارتباط هذا العمل بصفات الجانى وعلى تأثير الوسط على حدوثه . فيكنى ملاحظة الوقائع اليومية للافتقار بأن هناك شيئاً من التطابق بين طريقة سلوك الشخص وتكوين

أعضائه، ويكفي ملاحظة الحوادث اليومية أيضاً للعلم بأن اشخاصاً من تكوين واحد يجوز أن يختلف سلوكهم إذا كانوا خاضعين لتأثير أوساط مختلفة . فيجب إذن في تقدير الاجرام كما يجب في تقدير كل ظاهرة اجتماعية أن يقام وزن لعاملين : الشخص والوسط . على أن هذا أسلوب بسيط من أساليب التحليل ، إذ الحقيقة أن الظواهر الاجتماعية هي مسائل مركبة معقدة وأن القوانين التي تسيرها لا يمكن تعيها إلا بملاحظة الأشخاص والطوائف كل منهم على حدة ومقارنة هذين الطرفين الواحد بالآخر واستخراج بعض وقائع عامة من هذه المقارنة تحدث وتتجدد بانتظام وتسمح باستنباط بعض قوانين عامة من بين الأعمال الشخصية .

٢٠ - ولما كانت الجريمة عملاً اجتماعياً يرتكبه الفرد ، فقد وجبت دراسة الجريمة لا من الوجهة النظرية كما كانوا يفعلون من قبل ، بل من الوجهة العملية يبحث طبيعة شخص المجرم مباشرة ومقارنة النتائج التي يؤدي إليها هذا البحث بالتي يؤدي إليها بحث الأشخاص العاديين وبحث المعتومين . وهذا هو الاتجاه الذي يوجه إليه العلماء جهودهم لأن إذ يقومون يوماً بمشاهدات دقيقة فيلاحظون صفات المجرمين الطبيعية والعقلية والأخلاقية ، ويدونون كل ذلك في مذكرات ، ثم يقومون بجمع النتائج التي يحصلون عليها بهذه الطريقة ويصلون بذلك إلى تسطير ما يسمى بعلم طبائع الجريمة (anthropologie criminelle) .

ومن جهة أخرى فقد أقاد الإحصاء (statistique) في استخراج بعض العوامل التي تحدث الجريمة وتغذيها والتي تزيدها أو تنقصها . ومعلوم أن الإحصاء يرمى إلى جمع الوقائع الاجتماعية التي يمكن حصرها وعدّها . وهو طريقة للملاحظة أكثر منه علم قائم بذاته ، ولكنه مقياس اجتماعي مدهش من شأنه أن يؤدي للعلماء الجنائيين خدمات كالتى يؤديها مقياس الحرارة لعلماء الطبيعة . ذلك بأن عدد الجرائم والظروف التي ترتكب فيها ونوع الجاني وسنّه ودرجة تعليمه كلها أمور يمكن استخراجها وتبويبها . فإذا جمعت هذه الوقائع وقسمت إلى أقسام ثم قربت من وقائع أخرى كجودة المحاصيل أو ردامتها وعدد المواليد والوفيات وما يستهلك من الكحول أو المخدرات ودرجة الحرارة الخ أمكن الحصول على عدة عناصر دقيقة قد تساعد على تعيين حالة الاجرام في وقت معين من حيث علاقته الاقليمية والشخصية والسياسية والاقتصادية والدينية .

وعلى هذا فالمواد التي استخدمت في دراسة الاجرام على نوعين : بعضها مأخوذ من ملاحظة الشخص ، والبعض الآخر من ملاحظة الوسط .

٢١ - علم طبائع الجناة - فالأولى هي التي تربط مسألة الاجرام بملاحظة شخص المجرم ، وقد أدت إلى تكوين عناصر ما يسمى بعلم طبائع الجناة (anthropologie criminelle) . وعلم طبائع الجناة هذا يبحث في دراسة الانسان المجرم وصفاته الخلقية والنفسية الخاصة وميوله وإحساساته ولقته وعاداته . ويرجع الفضل في وضع أساس هذا العلم إلى المدرسة الإيطالية وعلى رأسها لمبروزو (Lambroso) وإذا كانت المدرسة الطبيعية المحضة التي أسسها لمبروزو قد فقدت كثيراً من أهميتها فإن المواد التي جمعتها قد وجهت القانون الجنائي توجيهاً جديداً . فاليها يرجع الفضل في أن الاجرام يعتبر الآن مسألة اجتماعية قبل أن يكون مسألة قديمة . ولقد كان عمل المدرسة الطبيعية ، مزدوجاً إذ عنت يبحث الصفات الأساسية للانسان المجرم كما عنت بتحليل أسباب الاجرام ويان مصادره .

(١) فقد حاولت أولاً وضع التاريخ الطبيعي للانسان المجرم أى يان صفاته الخلقية ، وأدت الأبحاث التي أجرتها إلى تقسيم المجرمين إلى خمسة أقسام . المجرم بطبيعته والمجرم بحكم العادة والمجرم بالعاطفة والمجرم بالصدقة والمجرم المختل العقل .

(١) فالمجرم بطبيعته (la criminel né) يتميز عن غيره من المجرمين بصفات خلقية وخلقية خاصة . فن العلامات الخلقية المميزة كما وصفها لمبروزو وأن المجرم بطبيعته يكون عادة قصير القامة صغير الجسم ضيق الجبهة ناتي . عظام الحدين دقيق الشفتين غائر العينين مفرطح الأذنين كبير الفك الأسفل ، ومن الوجهة الخلقية تتكون نفسية المجرم بطبيعته من صفتين أساسيتين : عدم الاحساس وعدم التبصر في العواقب . فهو أناني إلى أقصى حد تحركه أحط الشهوات لا ينفر من الجريمة ولا يشعر بتأنيب الضمير إذا ما ارتكبها ، ويظهر ميل هذا المجرم إلى الاجرام مبكراً ، وهو يقدم على ارتكاب الكبائر بدون أن يتدرج في الجرائم الصغرى .

(ب) والمجرم بحكم العادة (le criminel d'habitude) يرجع سبب احتراقه الاجرام إلى الوسط الذي وجد فيه . فينما يخضع المجرم بطبيعته لتأثير الوراثة يخضع المجرم لتأثير الوسط . فضمنه الخلق والجو الخارجى المحيط به هما اللذان جفلا منه

لصاً أو متشرداً . وهو لا يشتغل لأنه لا يميل إلى الشغل . ويشمل هذا الصنف معظم من يرتكبون جرائم الاعتداء على الأموال .

(ج) والمجرم بالصدقة (le criminel d' occasion) ليس من غريزته الاجرام كالجرم بطبيعته ، وهو لا يكتسبه بالعادة كالجرم بحكم العادة ، وإنما يدفع إليه تحت تأثير العوامل الخارجية كالفاقة . ومثل هذا المجرم يكون غالباً ضعيف المقاومة للتأثيرات الخارجية عديم التبصر فيما يختص بنتائج أعماله .

(د) والمجرم بالمعاطفة (le criminel par passion) هو نوع من المجرمين بالصدقة وهو يقدم على الاجرام تحت تأثير دوافع لا تتناسب مع الجريمة ولا يمكن منطقياً أن تعللها كالغضب والحب والكراهية والغيرة الخ . ويوجد هذا النوع بصفة خاصة بين القتل والسفاحين . وهو ذو مزاج عصبي أو دموى . ويدعو على درجة كبيرة من الاحساس ، فبعد الجريمة يتندم على ما وقع منه وتعود حاله إلى ما كانت عليه قبل ارتكابها .

(هـ) والمجرم المختل العقل (le criminel aliéné) يرجع إجرامه إلى اختلال القوى العقلية . ويشمل هذا الصنف طائفة كبيرة من المرضى ، من الجنائين بالوراثة أو بسبب الحوادث أو الخمر أو المخدرات أو الشلل الخ إلى الأشخاص غير العاديين (anormaux) الذين ليسوا بجنائين ولكن قواهم العقلية غير متوازنة . وهذه الطائفة التي تعتبر وسطاً بين الأشخاص السليمي العقل والمعتوهين استرعت اهتماماً شديداً من جانب المدرسة النفسية أو مدرسة الطب العقلي التي هي نوع خاص من المدرسة الطبيعية (anthropologique) . فقد تعمقت في بحث العيوب النفسية لتلك الطائفة وأسندتها إما إلى حالة نورستانيا طبيعية كمرض وراثي أو إنهاك الجهاز العصبي وإما إلى حالة نورستانيا أخلاقية كمعجز عن مقاومة الميول الخبيثة .

(٢) بعد أن جعلت المدرسة الإيطالية من الجنائي مثالا (type) طبيعياً أو بيولوجياً قد جاءت على التوالي بتة ليلابث مختلفة لمصدر الاجرام ، كالرجوع إلى الحالة الأصلية (atavisme) واضطراب المنخ والجنون الخلقي وفساد التركيب .

(١) فقد رأى الطبيعيون من مدرسة لبروزو في بادئ الأمر من تحليل المفارقات التي يزعمون وجودها في تركيب الجنائي الخلقي والنفسى أن ظهور علامات الاجرام

عنده هو رجوع عارضى إلى الحالة الأصلية التي كان عليها أجداده فيما مضى ، وقد كانوا من البرابرة أو المتوحشين أو من أصل حيواني . فكما أن المشرح يحد في جسم الانسان آثاراً لأعضاء غير نافعة أو ضارة كذلك الطبيعيون يحدون في جسم المجتمع الغريزة الأصلية باقية في بعض أشخاص يمثلون وحشية العصور الماضية . فالجرم على هذا الرأى هو فرد أو غورلا متوحش .

(ب) ثم ترك الطبيعيون التعليل السابق وظنوا أن اضطراب المخ هو الأساس الباثولوجى لكل استعداد للجرام . فالجرم على هذا الرأى هو مريض يجب البحث عن علاجه بالطرق الطبية العادية .

(ج) وحاول الطبيعيون تعليل الاجرام بالجنون الخلقى الذى يعتبرونه مرضاً حقيقياً من أمراض العقل ، ولذلك يدخلون المجرمين في زمرة المجانين جنوناً خلقياً .
(د) وأخيراً أسندوا الاجرام إلى فساد في التركيب ، فقد لاحظوا وجود صلة وثيقة بين المجرمين ومن فسد تركيبهم واستجوا من ذلك أن الاجرام ليس إلا ضرباً من فساد التركيب . ذلك أن كل مزاج فسيولوجى دموياً كان أو عصياً يجهز أن يكون مزاجاً إجرامياً ، وعلى هذا تكون حالة فساد التركيب وعلى الخصوص تركيب الجهاز العصبي هي أساس المزاج الاجرامى

٢٢ - الاحصاء - يستخدم الاحصاء لمعرفة روابط السببية بين عدد كبير من الظواهر الطبيعية والاجتماعية وبين الظاهرة الاجرامية .

وفي مصر توجد ثلاث إحصاءات هامة يهتم الرجوع اليها في مادة العقاب وتوقيع الجزاء ، أحدهما يتضمنه تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في كل سنة ، والثانى تصدره وزارة العدل عن أعمال القضاء الأهلى والمختلط والشرعى ، والثالث ينشره المدير العام لمصلحة السجون في تقريره السنوى عن حالة السجون المصرية . وقد بدى بالاحصاء الجنائى في فرنسا من سنة ١٨٢٦ . ونسجت على منوالها جميع البلاد الأوروبية . فألمانيا تنشر منذ سنة ١٨٨٤ إحصاء جنائياً تاماً يمتاز بحسن تنسيقه ودقته العلمية . ودخلت باقي البلاد الأوروبية في هذا المضمار أيضاً .

و يوجد في المجلة الجنائية الفرنسية (revue pénitentiaire) تحليل للاحصاءات التي نشرت في هذه البلاد .

والذى يهتم فى الموضوع هو : (أولا) بحث أسباب الجريمة والعقوبة : و (ثانياً) مكافحة الاجرام بالعمل على إزالة هذه الأسباب .

٢٣ - بحث أسباب الجريمة والعقوبة - يراد ببحث أسباب الجريمة والعقوبة دراسة هاتين الظاهرتين من الوجهة العلمية . وقد وجد الكتاب من قديم الزمان فى هذا البحث موضوعاً لا يتضب لمشاهدات مفيدة . وقد كانوا يرجعون أسباب الاجرام إلى العواطف والطمع والانتقام والغيرة الخ . ولكن عنى المفكرون بعد ذلك بتحديد هذه المعانى . والجديد فى الأفكار الحديثة ليس هو استعراض أسباب الاجرام بل استخدام طريقة المشاهدة لدراستها . فالبحوث التى عملت فى هذا الشأن لم تعد بمحوراً أدبية تخصب بل أصبحت بمحوراً علمية .

٢٤ - علم أسباب الاجرام (criminologie) - أما فيما يتعلق بأسباب الاجرام فقد أشرنا فيما تقدم إلى المواد التى استخدمت فى دراستها بالملاحظات الطبيعية والملاحظات الاحصائية . وقد أسفر البحث عن أن الجريمة هى ثمرة شخصية الجانى فى وقت العمل والظروف التى تحيط به فى ذلك الوقت . ومن هذه الملاحظة نشأ التقسيم المشهور لعوامل الاجرام إلى ثلاثة أقسام : العوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية والعوامل الشخصية .

فالعوامل الطبيعية هى الخاصة بالوسط الطبيعى للجريمة كالأقليم والطقس ودرجة الحرارة التى ارتكبت فيها . وقد دلل الاحصاء على أن لهذا الوسط أثراً فعالاً وإن يكن ضئيلاً فى نشوء الاجرام ونموه . فمن المعروف مثلاً أن جرائم القتل والضرب تكثر فى الصيف ، وجرائم السرقة تكثر فى الشتاء ، وأن للفصول جرائمها الخاصة كما أن لها أمراضها الخاصة .

والعوامل الاجتماعية هى الخاصة بالوسط الاجتماعى للجريمة . وهى تتكون من عناصر متعددة كالسكان والمهاجرة والرأى العام والحاصلات الزراعية والصناعية والنظام الاقتصادى والسياسى . وقد لوحظ من هذه الوجهة أن هناك أوساطاً اجتماعية ملائمة لصحة الخلق وأخرى ملائمة لنمو الجريمة .

والعوامل انشخصية كالجنس والسن والوراثة والمزاج وتركيب الأعضاء تنقسم إلى

عوامل موروثية وعوامل مكتسبة وعوامل عارضية . وهذا التقسيم النظرى يقابله تقسيم الجناة إلى جناة بطبيعتهم وجناة بحكم العادة وجناة بالصدقة . وقد جرى البحث فيما إذا كانت الجريمة هي نتيجة هذه العوامل الثلاثة دون غيرها وما هو تأثير كل منها على الاجرام ، ونشأ عن هذا البحث عدة نظريات : (ا) فالمدرسة الطبيعية (l'école anthropologique) تغلب العامل الطبيعى إذ تقول بوجود ميل للجريمة تهيئه بعض عيوب فى التركيب . (ب) والمدرسة الاجتماعية (l'école sociologique) ترى أن الجريمة هي حادث اجتماعى تعينه ظروف الوسط الذى عاش ويعيش فيه الجانى . (ج) والمدرسة التاريخية ترى أن تغليب أحد هذه العوامل على العاملين الآخرين هو مسئلة زمن وحضارة ، فكلاً وصل الاجرام فى أمة من الأمم إلى الطور الحديث كلما كانت الأسباب الاجتماعية متغلبة على الطقس والجنس والتكوين والتركيب .

٢٥ - وسائل مكافأة الاجرام أو السيلاسه الجنائية - يؤدى تقسيم عوامل الجريمة إلى التساؤل : (أولاً) هل هناك وسائل لمنع أو مكافأة الاجرام ؟ (ثانياً) وإذا كانت هناك وسائل فما هي ؟ هذه هي الناحية العلاجية للمسئلة وهى من اختصاص السياسة الجنائية (la politique criminelle) .

أما عن الأمر الأول فقد زعم بعضهم أن الاجرام مرض اجتماعى قابل للشفاء بالعلاج وأن علم الاجتماع الجنائى لا يصلح إلا لضرورة وقتية ، لأنه إذ يشخص الجريمة ويعرفها من أعراضها وأسبابها الطبيعية والاجتماعية ثم يصف العلاج الحقيقى لها فقصيره ختماً إلى الزوال ، ولن تكون الجريمة فى المستقبل إلا حادثاً بائولوجياً أى اضطراباً طارئاً فى حياة المجتمع لا يهتم به العلم والقضاء إلا قليلاً .

وذهب غيرهم إلى أن الجريمة ظاهرة عادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف كل حياة مشتركة بحيث ان الاجرام لا يعتبر فقط أمراً لا مفر منه بل عاملاً للسلامة العامة وجزءاً لا ينفصل عن كل هيئة اجتماعية سليمة .

ولكن هذين الرأيين المتطرفين بعيدان عن الحقيقة . والذى يمكن تأكيدهُ هو أن الاجرام ظاهرة طبيعية للحياة الاجتماعية وأن الجريمة ستبقى دائماً كصورة من صور

سلوك البشر ناشئة عن أسباب مختلفة . فيسطل في العالم مجرمون كما سيسطل به دائماً فقراء، إذ الاجرام والفقر من الامراض الاجتماعية التي يمكن أن يؤمل تخفيفها ولكن لا يؤمل زوالها .

وأما عن الامر الثاني فان من أهم واجبات الدولة المحافظة على النظام العام بمكافحة الاجرام ؛ على أن الدراسة العلمية تستتبع النظر إلى هذه الظاهرة من وجهة السياسة الجنائية التي ليست شيئاً آخر سوى إعداد الأنظمة الاجتماعية للغرض الذي نسعى للوصول اليه وهو إقلال الاجرام . فالعلم الجنائي معتبراً من هذه الوجهة هو الذي يعين الاتجاه الذي يجب أن يوجه اليه التشريع الوضعي . وهذا الاتجاه يحتمه استعراض أسباب الاجرام . فالسياسة الجنائية (*politique criminelle*) مرتبطة كل الارتباط بعلم أسباب الجريمة (*criminologie*) ، لأن الدولة لا تستطيع مكافحة الاجرام إلا بالعمل على مقاومة عوامله المختلفة . على أن درجة تأثير عملها تختلف بحسب الأحوال . فالعوامل الطبيعية لا توقف على الدولة إذ لا يخطر ببالها أن تغير تكوين الأرض أو درجة الحرارة أو الطقس ، بعكس العوامل الاجتماعية فان للدولة نفوذاً تاماً عليها إذ تستطيع بالتدابير التي تتخذها لتوفير الرفاهية وترقية التربة ونشر التعليم وتعميم الوعظ وتحقيق الزجر أن تؤثر من طريق غير مباشر على العوامل الاجتماعية . وعلى العكس من ذلك يكون تأثير النظم الحكومية ضعيفاً جداً على العوامل الشخصية كالوراثة . وكل ما تستطيع الدولة عمله هو تنظيم السجن بحيث يكون العقاب مناسباً لحالة الجاني ومواجهه .

٣٦ — متى تقرر هذا يجب الإشارة من الوجهة التاريخية إلى النظريتين المتطرفتين اللتين قامتاً زماناً طويلاً وجماً لوجه فيما يتعلق بأصل الاجرام وهما النظرية الطبيعية والنظرية الاجتماعية . فبمقتضى النظرية الطبيعية لا يمكن دراسة الجريمة من غير المجرم كما أنه لا يمكن دراسة المرض من غير المريض . وعلى ذلك يجب قبل كل شيء البحث عن صفات الانسان المجرم (*le type criminel*) . وقد ذكرنا فيما تقدم أن المدرسة الطبيعية قررت وجود عدة أنواع معينة من المجرمين أحصهم المجرم بطبيعته . وفي رأيها أن الجريمة ظاهرة طبيعية ، بمعنى أنه يوجد اناس مطبوعون على الاجرام كما يوجد أناس

مستعدون لمرض السل . وبمقتضى النظرية الاجتماعية إذا كانت الجريمة تتعلق بالمجرم فالمجرم يتعلق بالوسط . فكما أنه توجد أوساط اجتماعية ملائمة لصحة الخلق كذلك توجد أوساط اجتماعية غير صحية ينمو فيها استعداد بعض الأشخاص الذين بهم ضعف أو خلل في تكوينهم للجريمة . وعلى ذلك يكون الاجرام ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاجتماعى .

فالمدرسة الطبيعية تستبدل بسكرة الجريمة وتقديرها من حيث جسامتها المادية دراسة المجرم وتقديره من حيث صفاته ومزاجه وأفكاره وأمياله وترى أن خطر المجرم على الهيئة الاجتماعية هو الذى يحدد نوع الوسائل التى يجب اتخاذها فى حقّه . وهذا الخطر يتعلق بعنصرين : الفئة الطبيعية التى ينتمى إليها المجرم ، وصفة البواعث التى دفعته إلى ارتكاب الجريمة .

أما المدرسة الاجتماعية فتبذل التقسيم الطبيعى وتقرر أن الاجرام تتعلق بالظروف التى نبتت وتسمو فيها الارادة الجنائية وأن شخصية الجانى ليس لها كبير أهمية . وقد لوحظ أن التسامح المطلقة التى انتهت إليها هاتان المدرستان ناشئة من نظر سطحي ومشاهدات غير كافية . ومن المتفق عليه فى الوقت الحاضر أن عوامل الاجرام المختلفة لها دخل فى حدوثه وأنه لايجوز إغفال شئ منها ، والخلاف لايقوم إلا على قيمتها النسبية . ومع عدم انكار ما لشخصية المجرم من أهمية يظهر أن العوامل الاجتماعية لها التأثير الغالب فى حدوث الجريمة .

وعلى هذا فنحن أسباب الجريمة (criminologie) هو فرع من علم الاجتماع (sociologie) أكثر مما هو فرع من علم طبائع الجناة (anthropologie) .

ومنى كان الأمر كذلك فكل تغيير فى الأحوال الاجتماعية يجب أن يكون له تأثير على الاجرام ، ويصح أن يقال : (أولاً) إن الهيئة الاجتماعية يمكنها أن تعمل على مقاومة الأسباب التى تحدث الاجرام وتزيده . (ثانياً) إنها فى هذا الكفاح الذى يدخل فى نطاق السياسة الجنائية لا تقتصر على العقاب كوسيلة لتل النشاط الاجرامى ، لأنه إذا كانت أسباب الاجرام اجتماعية قبل كل شئ يجب كىما يكون العمل مجدياً أن يوجه الكفاح إلى هذه الأسباب . ولا شك أن التدابير التى تتخذ لتل النشاط الاجرامى أشد مفعولاً من العقوبات لأنها تزيد مصدر الجرائم .

٢٧ - علم العقاب (poenologie) - ومهما تكن قيمة العقوبة فهي أداة ضرورية استخدمت من قديم الزمن للمحافظة على النظام العام . وبالرجوع إلى التاريخ نجد العقوبة مطابقة في نظامها وصورها لنظام الهيئات الاجتماعية نفسها وصورها . ولكنها في كل زمان ومكان تظهر كرد فعل اجتماعي لأعمال ترتكب ضد المجتمع . وكان رد الفعل هذا في أول عهده أعمى لاحد له ولا غرض يرى إليه . ولكن لما تولت الدولة إدارة شئون المجتمع عنت بجعل العقوبة مطابقة للغرض الذي تسعى إليه بحيث ان الرقي ليس في إلغاء الألم الذي هو من جوهر العقوبة بل في استخدامه لمصلحة الجاني ومصلحة الهيئة الاجتماعية جميعا وفي اعتباره وسيلة لا غاية . فوظائف العقوبة وطرق استخدامها هي موضوع علم العقاب (poenologie) .

٢٨ - ولكن ما هو الغرض وما هي الغاية من العقوبة ؟ الجريمة تثير في الوسط الذي ترتكب فيه رد فعل من نوعين : أدبي ونفسي .

رد الفعل الأدبي - فهي تثير في النفس شعور الانتقام والرغبة في التكفير إذ يظهر أن الضرر الذي تحدثه الجريمة يجب أن يكون له مقابل من الألم الذي تحدثه العقوبة . ومن هذه الوجهة لاجابة لكي يكون نظام العقوبة مطابقا للغرض منها إلى البحث في أساس العقاب والاهتمام بتبريره ، لأن إرضاء شعور العدالة قد تحقق بأثر العقوبة وحده .

رد الفعل النفسي - والذي يهم الحصول عليه من التهديد بالعقاب هو منع الجاني من العود ومنع الغير من الاقتداء به . هذا هو الأثر الواقعي المزدوج الذي يجب أن يؤدي إليه التهديد بالعقاب وتحقق هذا التهديد ، وهو أثر خاص بالنسبة للجاني وأثر عام بالنسبة للغير . أما إيلام الجاني فهو نتيجة العقوبة لا الغرض منها ، لأن ألم العقوبة وسيلة أعدت لأحداث بعض آثار ، وهذه الآثار هي التي يجب على كل هيئة اجتماعية أن تجعلها نصب أعينها عندما تضع العقوبة وتنظمها .

فال محور الأساسي الذي تدور عليه السياسة الجنائية بواسطة العقوبة هو العلاقة بين الوقاية العامة والوقاية الخاصة . ذلك أن الغرض الجوهرى من العقوبة بالنسبة للجاني هو جعله في حالة يستحيل عليه فيها العود لارتكاب الجرائم بنزع وسائل

الاضرار منه . فالآلم الذى تطوى عليه كل عقوبة والذى كان بحسب المصور عبارة عن إعدام الجانى أو قتيه أو اعتقاله أو مصادرة أسلحته ليس هو الغرض المقصود من العقاب ولكنه بطبيعة الأمور يقترن بالغرض الحقيقى الذى يسمى اليه المجتمع وهو اقتراع العناصر الضارة بالنظام العام من أشخاص وأشياء .

ومن جهة أخرى فإن العقوبة هى وسيلة إكراه من شأنها حمل الناس على سلوك الطريق القويم . وقد توسع القانون الحديث فى هذا الأمر بالبحث عن طرق للعقاب من شأنها إصلاح الجانى فى أثناء مدة عقوبته وإدماجه فى الهيئة الاجتماعية بعد الافراج عنه .

وكان أعدادنا لا يفهمون العقوبة إلا كأداة للاستئصال . فكانوا يرسلون الجانى إلى ساحة الإعدام أو إلى المنفى أو يضعونه فى أعماق السجون ملوثاً بكل صنوف العار . أما الآن فقد أصبح الناس أكثر إنسانية وأكثر رحمة . ففضلاً عن أن نفور الأمم المتقدمة من عقوبة الإعدام يجعل من الحبس أساس النظام الجزائى فانهم يريدون أن يصلوا بالحبس نفسه من غير قسوة ولا شدة بل بالتأثير الأدبى فقط إلى إصلاح الجانى .

وعلى هذا فثعور الأمم يدفعها إلى مكافأة الاجرام باحدى هاتين الطريقتين وهما :
(١) الاستئصال ، (٢) والاعداد للزجر والإصلاح ..

ولكن المستقبل العلمى للقانون الجنائى هو فى مزج الطريقتين وتوزيع تطبيقهما نيس فقط على مختلف أنواع الجرائم بل على مختلف أنواع المجرمين . فقياً يتفق بالمجرمين بالصدقة يجب أن تحتفظ العقوبة بوظيفة الزجر والإصلاح . أما بالنسبة للمجرمين غير القابلين للإصلاح الذين لا يزدعم جزاء ولا يصلحهم حبس فيجب أن تعود إلى العقوبة وظيفتها الأصلية فتستأصلهم بغير رحمة من وسط اجتماعى يستحيل عليهم أن يعيشوا فيه

٢٩ — ولكن ما الذى يميز المجرمين غير القابلين للإصلاح بين طائفة المجرمين ؟ قد خيل للناس وقتاً ما أن اكتشاف المجرم بطبيعته — مثال الانسان المجرم — سيسمح ببيان الحد الفاصل بين حالة المجرم الخطر وغيرها . غير أن هذا كان يستلزم

أن الصفات المميزة لذلك الانسان المجرم طبيعية كانت هذه الصفات أم نفسية تكون معينة على وجه التحقيق وتوجد بشئ. من النظام عند المجرمين المحترفين أو المجرمين بالعادة على الأقل، ولكن شيئاً من هذا لم يتحقق، بل كلما تعمق الباحثون لتعيين الأوصاف التشريحية والفيولوجية والنفسية للمجرم كلما غابت عنهم هذه الأوصاف. وبعد أن قلبت المدرسة الطبيعية كثيراً من الوقائع وقاست كثيراً من الجماجم ووزنت كثيراً من مواد المخ قد اضطرت أخيراً إلى الاعتراف بأن صفة ما طبيعية أو نفسية من شأنها تمييز المجرم عن غير المجرم لم يمكن إثباتها إلى الآن، وذلك من ناحية لأنه ما من انحراف تشريحي أو فيولوجي عن تركيب الانسان العادي شوهد في المجرمين إلا وشوهد مثله في الناس المستقيمين، ومن ناحية أخرى قد لوحظ من الوجهة النفسية أن المجرمين لا يوجد بهم إلا عدد يسير جداً من الصفات النوعية ولا توجد بينهم وبين غير المجرمين إلا فروقات قليلة لا أهمية لها فالمدرسة الطبيعية الجنائية أصبحت الآن في حكم التاريخ هي وفاة المجرمين بطبيعتهم الذين جاءت بهم.

٣٠ - والخلاصة أن الحد الفاصل بين المجرمين بالعادة والمجرمين بالصدقة لا يمكن استنباطه من مميزات طبيعية أو بيولوجية. نعم لانزاع في أنه يوجد بين طائفة المجرمين عدد كبير من المعيين، ولكن كما انه من المتعذر قبل الاصابة بمرض البسل أو أى مرض آخر الحكم علياً من فحص شخص لا يزال سليماً بأن هذا الشخص مستعد للاصابة بهذا المرض، كذلك من المستحيل من فحص شخص لم يرتكب جريمة ما الحكم بوجود علامات مميزة تنبئ عن ميول جنائية عنده.

وعلى هذا فسوابق المتهم وحدها هي التي من شأنها اعتباره من الأشخاص الذين يخشى جانبهم وإجازة توقيع العقوبة المدة للمحافظة على الأمن العام. واذاً يكون العود هو العلامة التي يبحث عنها لفصل المجرمين بالصدقة عن المجرمين بالعادة. وإذا كانت التدابير التي تتخذ ضد الطائفة الأولى يجب أن ترمى إلى الزجر والاصلاح، فيجب التخلص من الطائفة الثانية بتدابير الاستئصال أو تدابير الأمن. ذلك أنه في فترة من فترات تطور المرض قد يظهر أنه غير قابل للشفاء فيتعين إجراء عملية جراحية لحمايته

الجزء السليم من جسم المجتمع (انظر في ذلك جرو ١٧٠ ن ١٧)

٣١ - الجريمة والعقوبة من الوجهة القانونية — لا يزال القانون الجنائي رغم علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى علماً مستقلاً ومتفصلاً عنها . وموضعه كعلم مستقل يضمن بوجهة النظر التي يتخذها الجنائيون في دراسة الجريمة والعقوبة . وهم ينظرون دائماً إلى هذين الأمرين كظاهرتين قانونيتين أى من وجهة الحقوق والواجبات التي تنشأ عنهما في علاقات الجاني والدولة .

وفي هذا الوضع للمسئلة ينبغي أن لا تغفل وجوب تحديد القانون لحقوق الجاني وواجباته وأن لا نعيد عن المبدأ القاضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون . وإذا كان المشاهد أن مجموعات القوانين الجنائية هي سلاح وضع في يد الدولة لمحاربة الجريمة فإن هذا لا يعنى أن القوانين لا تحمى سوى المجتمع ، بل الحقيقة أنها تحمى الأفراد أيضاً . فهي تضمن لكل فرد أنه لا يعاقب إلا بناء على قانون سابق على الجريمة وبعد حكم يصدر بمراجعة الأوضاع والشروط التي قررها القانون . وبهذه الصفة تعتبر القوانين حاجزاً منيعاً يحول دون تحكم القاضي ذلك التحكم الذي أثار في أزمنة أخرى اعتراضات شديدة .

الفصل الثاني

في أساس حق العقاب

٣٢ - حق العقاب — لا ينكر أحد حق الهيئة الاجتماعية في المعاقبة على الأفعال التي تضر بكيانها . ففي كل زمان ومكان تواضع كل جماعة من الناس على حد أدنى من الخلق الاجتماعي بعد احترامه شرطاً للمحافظة على النظام العام . وهذا الحد الأدنى لما يتطلب الاحترام هو الذي تحميه وتدعمه العقوبة . وتعتبر العقوبة في عرف الأغلبية التي وضعت القوانين أداة لازمة للدفاع الاجتماعي وبدونها لا يمكن المحافظة على النظام العام ، وهذه الظاهرة يرجع أصلها وعلتها : (أولاً) إلى الاحساسات

الفجائية التي تثيرها الجريمة و (ثانياً) إلى ضرورة إرضاء هذه الاحساسات باعادة الطمأنينة العامة. وهذه الاحساسات التي أملت على التشريعات الجنائية تنظيم الكفاح ضد الجريمة هي : (أولاً) الخوف من تجدد الجريمة سواء بواسطة الجاني نفسه أو بواسطة غيره ممن تحذم أنفسهم بالاعتداء به ، (ثانياً) الرغبة في الانتقام التي يثيرها الغضب الذي تسببه الجريمة ، (ثالثاً) السخط والفزع اللذان يحدثهما الجاني الذي يتعارض سلوكه مع سلوك أقرانه فيصبح أجنبياً عنهم . فاللدولة التي تتدخل لتأخذ على عاتقها مهمة الكفاح الذي يستلزمه العمل الاجرامى تستمد حقها في العقاب من الاحساسات الأصلية الموجودة في نفس الطبيعة البشرية (جلو ٢٦١)

٣٣ — أساسه — غير أنه مع التسليم بحق الهيئة الاجتماعية في العقاب لا يزال الخلاف قائماً فيما يتعلق بتعيين أساسه . ومع ذلك فهذه المسئلة من الأهمية بمكان إذ يتوقف على حلها معرفة الغرض الحقيقي من إنشاء الجرائم ووضع العقوبات وبيان ما هي الشروط والحدود التي يجب على السلطة الاجتماعية مراعاتها عند توقيع العقاب وما هي الصفات التي يجب توافرها في نظام العقوبات .

وقد تقدم العلماء والفلاسفة بنظريات كثيرة عن أساس حق العقاب ، وهي مع تعددها لا تخرج عن أربع طوائف أساسية : (الأولى) ترى أن حق العقاب وظيفته مجرد الدفاع عن الهيئة الاجتماعية ، وهي طائفة النظريات النفعية أو المادية . (والثانية) ترى فيه الجزاء القانوني على الذنب المرتكب ، وهي طائفة النظريات الأدبية أو الشخصية . (والثالثة) ترى فيه التأييد لمعد ضمنى قامت على أساسه الروابط الاجتماعية وهي طائفة النظريات العقدية أو القانونية . (والرابعة) تؤسس حق العقاب على اجتماع عنصرين : العدالة المطلقة التي تبرر العقاب على أساس مسئولية الانسان الأدبية ، وضرورة حفظ النظام في المجتمع تلك الضرورة التي هي أساس مسئولية الفرد نحو أقرانه ، وهي طائفة النظريات المختلطة او نظريات التوفيق .

٣٤ — النظريات العقدية — أما النظريات العقدية (contractuels) فتستجح حق العقاب من عقد اجتماعي (contrat social) وقد نادى بها Hobbes و Grotius و Jean Jacques Rousseau و Beccaria و Fichte وغيرهم . وهذه النظريات

عرضت على ثلاث صور عامة: (أ) قى الأولى يعتبر حق العقاب أنه حق الدفاع الذي كان للفرد وتنزل عنه للسلطة العامة بدخوله في الهيئة الاجتماعية. (ب) وفي الثانية يعتبر كل فرد أنه كان يملك في حالة الفطرة حق توقيع العقوبة وخول هذا الحق للسلطة بقوله أن يعيش في الهيئة الاجتماعية. (ج) وفي الثالثة نظراً لاعتقاد الناس أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا بقوانين وأن كل قانون يجب أن يكون مدعماً بما يؤيده قد خولوا للسلطة بدخولهم في قيود العقد الاجتماعي حق معاقبتهم إذا أخطوا بقوانين الجماعة.

وهذه النظريات التي تقوم على اقراض وجود عقد اجتماعي ليس له أثر في تقاليد الأمم لا تستند إلى حقيقة تاريخية. على أنه ليس صحيحاً ما تقول به هذه النظريات من أن الحياة الاجتماعية أمر مشؤء الاتفاق ، بل إن الفرد شعر بداية بضرورة الحياة الاجتماعية فسام فيها وخضع قهراً لنظامها.

٣٥ - النظريات النفعية - وأما النظريات النفعية (utilitaires) فبهر حق العقاب بضرورته وفائدته للمجتمع . وقد قدمت هذه النظريات على صورتين : فلسفية وطبيعية .

(أ) قى الصورة الأولى تعتبر العقوبة وسيلة للإرهاب أو لإصلاح الضرر يبرر استخدامها أنها ضرورية للحفاظ على النظام العام ، وقد لحص بنام الذي يعتبر الزعيم الأول للنظريات النفعية منعه في قوله : « فيما يتعلق بأصل حق العقاب لا يوجد شيء خاص نقوله عنه ، فهو نفس الأصل الذي ترجع إليه الحقوق الأخرى للدولة ، والذي يبرر العقوبة هو منفعتها وبعبارة أخرى ضرورتها . » فالعقوبة هي إذن تدبير يتخذه المجتمع للدفاع عن نفسه ، ويجب حتى يكون الجزاء مشروعاً أن يكون الفرض الذي يسنى إليه المجتمع مشروعاً أيضاً ، وهذا يكفي .

والأمر الذي تشترك فيه النظريات النفعية هو أنها ترى من طريق المنطق إلى الوصول إلى غاية واحدة هي الفرض من العقاب . ويرجع تنوعها إلى وجهات النظر المختلفة التي تتخذها في البحث عن الأثر المباشر الذي يجب أن تحدثه العقوبة حتى يكون وسيلة حماية اجتماعية . ويمكن تقسيمها إلى طائفتين أساسيتين :

الطائفة الأولى نظريات الوقاية العامة (*prévention générale*) التي تنقسم هي نفسها إلى قسمين : أولهما يتم بنوع خاص بتأثير الردع الذي يحدثه في نفس الكافة التهديد بالعقاب ، وثانيهما يتم بالردع الذي يحدثه تنفيذ العقوبة .

والطائفة الثانية نظريات الوقاية الخاصة (*prévention spéciale*) التي تنقسم بدورها إلى أنواع متعددة بحسب الأثر الذي يجب أن تحدثه العقوبة في نفس الجاني ، فهناك نظرية إرهاب الجاني (*intimidation du criminel*) بتنفيذ العقوبة ونظرية الإصلاح (*amendement*) أي إعداد الجاني من طريق العقوبة لتبؤ مركزه في الهيئة الاجتماعية . ولهذا النظرية أهمية استثنائية في تاريخ القانون الجنائي ، فإليها يرجع الفضل في تطور نظام السجون وفي الأنظمة الجليلة التي ترمى إلى إصلاح الجاني من طريق نظام توقيع العقوبة . وهناك نظريات أخرى ترى في العقوبة طريقة يجب استخدامها لتعجيز الجاني عن الأضرار بغيره أو وضعه تحت الرقابة . وهذه الطريقة التي تتخذ من العقاب وسيلة لتخليص الهيئة الاجتماعية من العناصر الخطرة قد نادت بها المدرسة الإيطالية . (٢) ذلك أن فكرة الدفاع عن المجتمع قد اتخفت بعد ذلك شكلا آخر . فن رأى بعض الفلاسفة الطبيعيين الذين يؤمنون بمذهبهم على الفسيولوجيا أن العقاب هو المقاومة الطبيعية التي تبعث من كل جسم حي يجرحه سبب خارجي أو رد الفعل الذي يرد به المجتمع عمل الجاني . وهم يتبعون في التاريخ المراحل المختلفة التي قطعتها هذه المقاومة الدفاعية لدى الجماعات الإنسانية ، فيستعرضونها بالتوالي عندما يباشرها الفرد في صورة انتقام شخصي ثم عندما يباشرها العائلة أو القبيلة أو رئيسها في صورة انتقام للجماعة وأخيراً عندما أدى تقسيم السلطات إلى أن يعهد بالدفاع الاجتماعي إلى قضاة يقومون به تحت إشراف القانون .

على أنه حتى في نظام الأمم المتعدنية لا يزال العقاب مؤسساً على هذه الفكرة الأولية ذكرها المقاومة الطبيعية من أجل الدفاع عن الحياة التي تخضع لها كل الأجسام إذ المجتمع على رأيهم إن هو إلا جسم حي يحفظ وجوده بطريق التمثيل والفصل الجريمة التي تهدد حياة المجتمع أو سلامته يترتب عليها كنتيجة لازمة رد فعل يطلق عليه خطأ اسم عقوبة ولكنه في الواقع دفاع من المجتمع ضد الاعتداء الذي وقع

عليه . وعلى ذلك يكون حق العقاب مظهراً من التاموس الطبيعي الذي يستفز كل جسم وعلى الخصوص جسم المجتمع إلى مقاومة ما يخل بشروط وجوده .

(٣) على أن هذه النظريات كلها وإن فسرت من الوجهة المادية واقعة العقاب إلا أن واحدة منها لم تقدم حساباً عن مشروعيته ، وليس منها ما يفسر لماذا يعتبر العقاب عادلاً من الوجهة الشخصية أى بالنسبة للجاني الذي يوقع عليه . وقد ذكرنا فيما تقدم أن ضرورة العقوبات ليست محل شك ، ولكن هذا لا يعد مبرراً لها إذا الغاية لا تبرر الوسطة . ومن جهة أخرى فهذه النظريات ترى إلى ادخال نوع من القسوة في تطبيق العقوبات لأن العقاب ليس له حد سوى مصلحة المجتمع . نعم ان المجتمع لا ينتقم لنفسه ولا يعاقب لمجرد العقاب ، ولكنه يعاقب بالقدر الذي يراه ضرورياً بحيث انه مادام لا يوجد شيء يحسد العقاب فاللدولة التي تمثل القوة المشتركة والتي تتمتع بسلطة غير محدودة لا تجد أمامها أى عائق سوى مصلحتها .

٣٦ — النظريات الأدبية (morales) — ومن النظريات ما يؤسس حق العقاب على اعتبار أدبي وعلى العدالة المطلقة التي تقضى بأن كل عمل إجرامى يجب أن يقع تحت طائلة العقاب . فرتكب الجريمة يجب عقابه لأنه من العدل أن كل من أذنب يعاقب ويكفر عن ذنبه . وهذه النظريات أساسها التكفير ولا تختلف إلا في الطريقة التي تفهم بها . ففكرة الانتقام الإلهي أو الانتقام العمومي التي بنى عليها حق العقاب في العصور القديمة وفي القرون الوسطى هي صورة غير مهيبة من هذه الفكرة ، ولا تزال تستوحى منها المدرسة الدينية (théocratique) الحديثة ، ومن أقطابها المبرزين (Lucien Brun) الذي عرف حق العقاب بأنه « تفويض من التدرية الإلهية للعقاب على البشر » . ولكن واحدة من هذه النظريات لم يأت بتعليل لحق العقاب الذي تبشره الهيئة الاجتماعية .

٣٧ — نظريات التوفيق (électiques) — توجد هذه النظريات على أشكال متنوعة ، ولكن صفتها الجوهرية هي تعليل المسؤولية الأدبية وتقييدها بالمسؤولية الاجتماعية والتمييز بين حق العقاب وسلطة العقاب .

(١) فطائفة من هذه النظريات ، وقد شرحها روسي واورتولان وموليفيه في فرنسا وهاوس في بلجيكا وكرارا في إيطاليا ، ترى أن حق العقاب أساسه العدالة ومقياس مباشرته المنفعة العامة . فالعدالة تقتضي قبل كل شيء أن تكون العقوبة مستحقة ، ولكن الهيئة التي تعاقب وتحقق بذلك واجباً تحتمه العدالة لا يجوز لها أن توقع العقوبة إلا بالقدر اللازم للمنفعة .

(ب) ويتصل بهذه الطائفة من طريق غير مباشر النظريات الألمانية التي تفرق بين حق العقاب وواجب العقاب ، فحق العقاب ينشأ عن الجريمة ، وأما واجب العقاب فتحدده حاجات الحياة القانونية . وهذا المذهب الذي يرجع أصله إلى مؤلفات Aristote و Grotius قد شرحه Laitsner ، وفي رأيه أن الجنائي بالعمل الذي ارتكبه يدخل بالقوة في دائرة نشاط غير دائرته وبدلاً من أن يكون هو السيد المتسلط يقع تحت سلطان من أضربه ، وهذا الوقوع تحت سلطان من لحقه الضرر يكون جوهر العقوبة ، أما مسألة معرفة كيف يجب استعمال حق العقاب وبأى قدر يجب استعماله فهي مسألة عملية يراعى فيها مقتضى الحال . وعرض (Binding) هذا المذهب في شكل آخر ، فقال إن حق العقاب هو حق بمقتضاه يُطالب الجنائي بالطاعة ويرمى إلى الحصول على تعويض في مقابل الضرر الذي سببه الجريمة . وإذن يكون حق العقاب هو النتيجة الحتمية للجريمة . ولكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بواجب العقاب فهذا الواجب لا يتحتم إلا إذا كان الضرر الذي يلحق الدولة بسبب عدم العقاب أكبر من الضرر الذي يحدثه العقاب ، فتدخل الدولة متى اقتضت الضرورة تدعيم المبادئ التي خولفت بالعقاب .

٣٨ — ويرى الأستاذ جاردو أن هناك وجهتين يجب التمييز بينهما لحل مسألة حق العقاب ، ثم يجب بعد ذلك إدماجهما ببعضهما لتعيين شروط هذا الحق ورسم حدوده وهما الوجهة الاجتماعية أو المينة والوجهة الفردية أو الشخصية . فن الوجهة الاجتماعية يملك المجتمع حق العقاب لأن للمجتمع كما للفرد حق الدفاع عن نفسه ، والعقوبة هي السلاح اللازم للمجتمع في كفاحه لتوطيد النظام العام . ومن الوجهة الفردية تعتبر العقوبة عملاً من أعمال العدالة سواء بالنسبة لمن توقع عليه أو بالنسبة لمن يشهدون

توقعها . على أن العقاب كعمل من أعمال الدفاع الاجتماعي لا يمكن أن يكون عملاً من أعمال العدالة إلا إذا أنزل بشخص مسئول . فالمسئولية على رأى جارو هي أساس حق العقاب وهي التي تبرره . ذلك لأن من ارتكب جريمة لا يعاقب فقط لأنه كان يمكنه أن يسلك مسلكاً آخر غير ارتكابه هذه الجريمة ، بل لأنه كان يجب عليه أن يسلك غير هذا المسلك . ففكرة الواجب والمسئولية الادبية أو الشخصية هي نقطة الارتكاز التي يركز عليها حق العقاب . وهذا أمر لا يحتاج إلى دليل ، لأنه لا يستطيع أحد أن ينازع في ضرورة العقوبة القانونية ، والمجتمع الذي يعاقب يؤدي وظيفة معين شروطها وحدودها قانون التضامن الاجتماعي ، ذلك القانون الذي يشمل واجبات المجتمع نحو الفرد وواجبات الفرد نحو المجتمع . فينما يبدأ واجب المجتمع من وقت ولادة الانسان ولا ينتهي إلا بعد موته ويبدو في مظاهر شتى أخصها الرعاية الاجتماعية التي تبذل للطفل والشاب والشيخ ، فواجب الفرد هو الخضوع لشروط الحياة المشتركة وأن لا يفعل بالغير ما لا يريد أن يفعله الغير به . فكلما وقع فعل ضار بإرادة فرد من الافراد فهذا الفرد مسئول عنه اجتماعياً .

ولا ينجر من تطبيق قانون التضامن والمسئولية الاجتماعية هذا سوى الافعال التي لا شأن للإرادة فيها والتي يمكن وصفها بأنها عوارض كما لو سقطت شجرة بتأثير الريح وجرحت أحد المارة . وحتى يقوم الفرد بالواجب الذي تفرضه عليه طبيعته كشخص اجتماعي يجب أن يكون في إمكانه إدراك ما يفعله ، فان كان معتوهاً أجنبياً عن نفسه وعن غيره أو كانت لاتوافر فيهم الوجهة الطبيعية أو الفسيولوجية الشروط العادية للحياة فلا يكون مسئولاً اجتماعياً .

ولنعين فكرة المسئولية وتحديد ما يجب النظر إليها من ثلاثة وجوه : فهناك المسئولية الادبية أو النظرية ، وبمناسبة هذه المسئولية يخشون فيما إذا كان الانسان مسيراً أو مخيراً ، على أنه من المحقق أن الانسان لا يسأل أدياً إلا عن الأعمال التي يرتكبها بارادته وخبرته (انظر المادة ٦١ ع) ؛ وهناك المسئولية الفسيولوجية أو الطبيعية أو العقلية ، وهذه تتوقف على حالة مراكز الأعصاب التي تسيطر على الوظائف النفسية ؛ وهناك المسئولية الفسيولوجية . وهي تتعلق بخطر الفرد على الهيئة الاجتماعية

وهذا الخطر يتكون من عنصرين : طبيعة الفعل المرتكب وهو العنصر المادى وشخصية الفاعل وهو العنصر الشخصى ، وتنحصر المسؤولية الاجتماعية بثبوت إجرام الفاعل وخطره .

ولامشاحة أن المسؤولية الادبية والمسؤولية الفسيولوجية أو الطبيعية هما أساس العقاب .

فالمسؤولية الادبية يفترض وجودها عند الانسان الطبيعى الذى يعيش فى ظروف عادية ، وهى من وجهة العدالة المبرر للعقاب . ذلك أن نطاق العقاب محدود بالأفعال التى تصدر عن علم وإرادة وبالتالى بالأشخاص الذين بلغت أعضاؤهم النمو الكافى أو الذين تؤدى مراكز أعصابهم وظيفتها بصفة عادية . ومن المتفق عليه أن الأطفال ائى سن معين والمعتوهين غير مسئولين من الوجهة الفسيولوجية الطبيعية وأنهم بهذه الصفة يجب اخراجهم عن نطاق حق العقاب . ففى حق الأطفال يمكن اتخاذ وسيلة من وسائل التربية والتأديب ، وفى حق المعتوهين يمكن اتخاذ تدبير من تدابير الأمن . أما العقوبة كما نفهمها فلا تنطبق على هاتين الطائفتين غير المسئولتين .

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الطبيعية ، فيجب على المشرع الذى يعين الجرائم ويحدد عقوباتها وعلى القاضى الذى يطبق العقوبة ويحكم بها فى حدود القانون الجنائى أن يعنى بتقدير العقوبة بنسبة خطر الجانى على الهيئة الاجتماعية أكثر من عنايتهما بجعلها مناسبة لمسئولته الادبية . قرب قدر قليل من المسؤولية الادبية يقابله خطر شديد ، كما يحدث ذلك بالنسبة لبعض المعتادين على الاجرام أو لبعض الأشخاص المعيين الذين ليس لديهم من قوة المقاومة مايمكنهم من التغلب على أمياهم الشريرة . ورب قدر قليل من الخطر يقابله قدر كبير من المسؤولية الادبية ، كما يحدث ذلك بالنسبة لبعض المجرمين بالصدفة الذين يكونون بحكم وراثتهم ومركزهم قادرين على المقاومة

(جارو ١ ن ٤٢)

الفصل الثالث

في الفرض من العقوبة وفي آثارها وصفاتها وشروطها وتقديرها

٢٩ - الفرق بين الفرض من العقوبة وآثارها - ينبغي التمييز بين
الفرض من العقاب وبين الآثار المترتبة عليه .

فالفرض الذي ترى إليه الدولة من العقاب هو توطيد النظام العام بتدعيم القوانين
التي يعد احترامها شرطاً في هذا النظام . أما فيما يتعلق بآثار العقوبة فيجب على الدولة
أن تجعل الوسيلة المستخدمة مطابقة للفرض الذي تسعى إليه . وهي ترى بهذه الوسيلة
إلى منع الجاني من العود وهو ما يسمى بالوقاية الخاصة (*prévention spéciale*)
ومنع الغير من الاقتداء به وهو ما يسمى بالوقاية العامة (*prévention générale*) .
وهذان الاثران يجب العمل على تحقيقهما والتوفيق بينهما بحيث لا تضحي الوقاية الخاصة
في سبيل الوقاية العامة ولا الوقاية العامة في سبيل الوقاية الخاصة .

فالوقاية الخاصة ينظر فيها إلى شخص الجاني ، وهي ترى تبعا للنظرية السائدة في
وقت وقوع الجريمة إما إلى خلل الجاني على التكفير عن ذنبه وجعل العقوبة زاجرة
وإما إلى إصلاحه والتأليف بينه وبين الوسط الاجتماعي وجعل العقوبة مصلحة .
والوقاية العامة ينظر فيها إلى الجريمة وترى إلى مقاومة العمل الاجرامى ونتائجه
بفرض عقوبة من شأنها الردع والارهاب .

وقد قام النزاع بين النظريات الجنائية على تفضيل أو تغليب أحد هذين الاثرين
على الآخر . على أن هذا النزاع العلمي ليس مما لا يمكن تداركه ، فان العقوبة معدة
للتأثير من طريق مباشر على الجاني بالآلم الذي يلزمها ومن طريق غير مباشر على الغير
بالخوف من هذا الآلم . ويمكن بغير حاجة إلى التعلل أو تعدد التباسيم التفرقة بين ثلاث
طوائف من المجرمين ، من السهل التعرف عليهم ، وذلك بالتمييز بين المجرمين بحكم العادة ،

والمجرمين بالصدقة وتقسيم المجرمين بحكم العادة إلى مجرمين غير قابلين للإصلاح وهم الذين تأصلت فيهم العادة فأصبحت طبيعة ثانية ومجرمين قابلين للإصلاح لأنه لا يزال يوجد بعض الأمل في إصلاحهم . وبالمقابلة بين آثار العقوبة وبين هذه الطوائف الثلاث يمكن القول على وجه التأكيد إن العقاب لا يكون له التأثير المطلوب إلا إذا كانت نتيجته : (أولاً) نزع وسائل الاضرار من المجرمين غير القابلين للإصلاح ، (ثانياً) تحسين المجرمين الذين يمكن رجوعهم إلى الطريق القويم ، (ثالثاً) زجر المجرمين بالصدقة . هذا هو البرنامج الذي يجب أن يرمى كل تشريع جنائي إلى تحقيقه ، ومؤداه جعل العقوبة مطابقة للغرض الذي يسعى إليه الشارع ، وهذا الغرض ليس هو التكفير عن الجريمة التي مضت وانقضت وإنما هو تعويض الضرر المادي أولاً والوقاية من الجرائم المحتملة حدوثها في المستقبل ثانياً . أما فكرة التكفير التي كانت سائدة في وقت من الأوقات وكذلك فكرة الإصلاح التي حلت محلها في المدرسة الجزائية فهما فكرتان ضيقتان ، لأن إصلاح المجرم وتكفيره عن الأعمال التي أتاها قد يعدان أثرأ من آثار العقوبة ولكنهما ليسا الغرض المقصود منها ، إذ الغرض من العقوبة هو إعادة النظام في المجتمع إلى نصابه بطرق الاستئصال والعقاب والزجر المناسبة لطوائف المجرمين المختلفة . هذه هي الفكرة الحديثة الصحيحة للغرض من العقاب (جارو ١ ن ٤٤)

وعلى ضوء هذه الفكرة نبحث المسائل الآتية : (١) ماهي الصفات التي يجب أن تكون عليها العقوبة ؟ (٢) ماهي الشروط التي يجب أن تتوافر فيها ؟ (٣) كيف يجب تعيينها ؟

٤٠ - صفات العقوبة — أول صفة من صفات العقوبة هي المثل أو العبرة (l'exemple) . وذلك بأن كل قانون جنائي يشتمل على أمر أو نهى يقتزن بمجزأ أو عقوبة . وما دامت هذه العقوبة باقية في طي القانون فهي ليست إلا تهديداً . أما إذا خولف الأمر أو النهى فيجب عندئذ تحقيق التهديد وتوقيع العقوبة . والأثر المراد والذي يترتب على ذلك هو المثل الذي يعطى للكافة لمنعهم من إتيان الفعل أو الترك الاجرامي ، إذ الهتة الاجتماعية لا تعاقب من أجل الفعل الذي وقع والذي لا يمكنها

تغييره وإنما تعاقب للمستقبل حتى لا يتكرر هذا الفعل ويقصد الردع الوقائي . لذلك يجب أن تكون العقوبة رادعة (exemplaire) في نظر الكافة بالارهاب (intimidation) الذي تحدثه ، وفي نظر الجاني بالاكره النفسى الذى ينتج عن الخوف من ألم العقاب . وقد كانت الوسائل المادية المستخدمة في الشرائع القديمة لجعل العقوبة رادعة تنحصر : أولاً في استنائها من معين العقوبات البدنية وأنواع التشويه والتعذيب ، وثانياً في إحاطة تنفيذ العقوبة بالعنينة . فجاءت الشرائع الحديثة واستبدلت بمشهد العقوبة عنية الحكم نفسه ، كما استبدلت بالعقوبات البدنية الإيجابية العقوبات السلبية أو المقيدة للحرية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل جرى البحث فيما إذا كان القانون يجب أن يرمى إلى جعل الجاني في حالة استحالة لا يستطيع معها العود إلى الاجرام ، وهذه الاستحالة يمكن تصورهما على وجهين : (١) فهناك الاستحالة المادية المطلقة التى تنتج عن عقوبتي الاعدام والحرمات المؤبد من الحرية وهما عقوبتان في غاية الشدة والصرامة ولا يجوز الالتجاء إليهما إلا في الحالات النادرة التى يتضح فيها عدم قابلية الجاني للإصلاح ، (٢) وهناك الاستحالة الأدبية النسبية التى تنتج عن اصلاح الجاني من طريق العقوبة وهى فكرة يجب أن يفسح لها مكان واسع في نظام العقاب ولكن لا يجب أن يكون لها المكان الغالب فيه . فهناك عقوبات لا يمكن أن تحدث أثر الإصلاح أو التهذيب كعقوبة الاعدام ، فهل يجب لذلك ولذلك فقط استبعادها من نظام العقاب ؟ وهناك عقوبات أخرى كالحبس يمكن في الحقيقة تنظيمها لغرض التهذيب فتكون العقوبة مدعاة للإصلاح . ولكن الصعوبات العملية التى تقوم في سبيل ذلك كثيرة جداً ، وهذه الصعوبات ترجع إما إلى طبيعة المجرم التى كثيراً ما تكون معارضة للإصلاح وإما إلى ضرورات الزجر التى لا يمكن التوفيق بينها وبين النتيجة المتبتغاة : فنظرية الإصلاح التى نالت الخطوة زماً طويلاً وكانوا يرجعون إليها تبرير العقاب قد أغفلت الاختلاف الموجود بين المجرمين . ولوروى التفسير الذى أشرنا إليه فيما تقدم لما قام شك في أهميه آثار العقوبة الثلاثة وهى الردع والاصلاح وتسييز الجاني عن الاضرار بالغير وخلاصة ما تقدم أنه إذا كان من المتعين أن تكون العقوبة رادعة فإن من المرغوب فيه أن تكون مدعاة للإصلاح . ولكن يجب الاحتراز في نظام جنائى معين

من البحث وراء أثر الإصلاح على عاقب أثر الزجر وأن تنتزع من العقوبة صفتها الزاجرة بحجة جعلها مذبذبة فإن من شأن ذلك إضعاف العقاب (ج ١ ن ٤٢) .

٤١ - شروط العقوبة — ينتج عن الغرض المقصود من العقاب الشروط التي يجب توافرها في كل عقوبة . ومن هذه الشروط ثلاثة ضرورية وثلاثة مرغوبة .
فيتين أن تكون العقوبة مؤلمة (afflictive) أي تلحق بالشخص الذي توقع عليه ألماً وأذى . ويتعين أن تكون أدبية (morale) سواء بالنسبة للمحكوم عليه أو بالنسبة للساكنة أي أن لا تخرج عن آداب اللياقة ولا الأخلاق الحسنة . ويتعين أن تكون شخصية (personnelle) أي لا تقع مباشرة إلا على الجاني ،

ومن المرغوب فيه أن تكون العقوبة قابلة للقسمة (divisible) أي أن تكون من الممكن تغييرها في حدود حد أدنى وحد أقصى كالغرامة والحبس . ويستحسن أن تكون العقوبة قابلة للإصلاح (réparable) نظراً لاحتمال حصول خطأ قضائي ويستحسن أيضاً أن تكون قابلة للإعادة (rémissible) أي أن لا تفقد المحكوم عليه الذي صلح حاله أمله في استعادة مكانه في الهيئة الاجتماعية (ج ١ ن ٤٦) .

٤٢ - تقدير العقوبة — أول أمر يجب على المشرع أن يعنى به عند تعيين العقوبات هو المقدار . ويقال غالباً في هذا المقام إن العقوبة يجب أن تكون مناسبة للجريمة . ولكن هذه القاعدة لا يمكن قبولها على إطلاقها إذ لا يوجد معيار مشترك بين الجرائم والعقوبات بل يجب تمهيدها ببعض قيود : (١) فيجب أولاً ألا تكون العقوبة صارمة ، لأن الشارع بمقابته على فعل من الأفعال إنما يرمى إلى منع الناس الذين قد تسول لهم أنفسهم ارتكابه من فعله . وقد كان الاعتقاد السائد مدة طويلة من الزمن أنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من طريق المغالاة في العقاب ، ومن هذه الفكرة الخاطئة نشأت الشدة والقسوة في الشرائع القديمة . ولكن من المسلم به في الوقت الحاضر أن الضرر هو في عدم العقاب على الجرائم لا في خفة العقوبات ، فإن القسوة الزائدة في العقوبات لها نتيجتان: الأولى عدم تطبيق القانون ، لأنه يجب لتطبيقه وجود قضاء بلا رحمة وهم غير موجودين ، والثانية عدم احترام القانون لأن الرأي العام ينتهي إلى الاتصاف للجاني ضد العدالة نفسها . (٢) ويجب أيضاً وجود نسبة بين طبيعة الجريمة

وطبيعة العقوبة . وهذا لا يعنى أن تكون العقوبة من نوع الجريمة كما هو الشأن في قانون أخذ الجاني بمثل ما فعله بالمجنى عليه « العين بالعين والسن بالسن » ، بل أن يكون هناك نوع من التماثل بين الجريمة والعقوبة ، فتقرر عقوبات مالية في الجرائم التي يكون الباعث عليها حب الكسب ، ويقرر الحرمان من الحقوق الانتخابية في الجرائم السياسية . (٣) وإنما يقتضى جمل العقوبة مناسبة للجريمة أن يراعى الشارع في تحديد العقوبة والقاضى في الحكم بها جسامه الفعل المرتكب من الوجهة المادية (objectivement) وإجرام مرتكب هذا الفعل من الوجهة الشخصية (subjectivement) . ومن السهل تعيين النسبة بين جسامه الفعل والعقوبة ، ولاجراء ذلك يهتم الشارع قبل كل شئ بالمصالح القانونية التي يقتضى الحال المحافظة عليها . أما تعيين النسبة بين جسامه الخطأ والعقوبة وهى من عمل القاضى قبل غيره فهى مهمة عسيرة من الصعب على القاضى أن يقوم بها إذا أراد أن يقيس مقدار العقوبة على مقدار المسئولية .

والأمر الثانى الذى يجب على المشرع أن يعنى به عند تعيين العقوبات هو المساواة فى العقاب . فيجب على الشارع أن يطبق العقوبات على جميع المجرمين على حد المساواة أى أن يقرر عقوبة واحدة عن الجريمة الواحدة مهما كان مرتكبها ، على أن يكون للقاضى الحق فى تنويع تطبيق العقوبة .

والأمر الثالث الذى يجب العناية به أيضاً هو التحقق من أمر العقاب فيجب : (أولاً) أن يعرف مرتكب الفعل المعاقب عليه أى عقوبة يتعرض لها . فمن واجب المشرع أن يحدد الجريمة والعقوبة فى آن واحد . ولما كان الواجب من جهة أخرى أن تكون العقوبة شخصية ومناسبة للجسامه الجريمة فحسب بل لاجرام الجاني وخطره فلا بد للشارع من أن يحدد حداً أقصى وحداً أدنى . وإذا كان الحد الأقصى لا يمكن تجاوزه فالحد الأدنى يمكن النزول عنه بفضل نظام الظروف المخففة . (ثانياً) يجب فوق ذلك عدم تشجيع الجاني بأمل الخلاص من العقاب لأن الردع الوقائى الذى هو الغرض من القوانين الجنائية يتوقف على التحقق من العقاب وسرعة المحاكمة أكثر مما يتوقف على قسوة العقوبات وحسن تنظيمها .

الفصل الرابع

في تاريخ العقاب وتطوره

٤٣ — أهمية القانون الجنائي في التشريعات القديمة — يدل تاريخ التشريعات على أن القانون الجنائي كان يشغل مكاناً كبيراً بين مجموع القوانين . فأول القوانين كانت قوانين عقوبات . غير أن الشرائع القديمة كانت تميل لأن تجد جريمة في كل مساس بحق الملكية بل في كل إخلال بتنفيذ عقد من العقود ولو لم ينشأ عن ذلك سوى ضرر فردي ، وكانت تميل إلى خلط القانون الجنائي بالقانون المدني وفي بعض الأحيان بمبادئ الأخلاق والدين . وقد اقتضى الأمر مرور عدة قرون للوصول إلى تكوين فكرة صحيحة عن عقوبة مؤسسة على العدالة ومقيدة بمصلحة المجتمع توقع باسم السلطة العامة للدفاع عن الحق .

٤٤ — ملاحظات على تطور القانون الجنائي — ويدل تاريخ تطور القانون الجنائي في عادات الأمم المختلفة على وجود أمور عامة مشتركة بينها . (١) الأمر الأول — وقد أشرنا إليه فيما تقدم — هو أن العقوبة معاصرة لحياة الإنسان في الهيئة الاجتماعية . فإما من عصر من عصور التاريخ وما من قبيلة من القبائل حتى المتوحشة منها إلا ونجد فيها العقوبة بصفاتها التي لا تنفصل عنها وهي الألام جزاء على الذنب المرتكب .

(٢) الأمر الثاني أن الدولة لم تدرك إلا تدريجياً انفرادها بحق العقاب المسلم به لها الآن . فقد ظلت زمناً طويلاً تشاطر فيه تارة الفرد إذ تركته يدافع وينتقم لنفسه ، وتارة أخرى جماعات أو هيئات كانت من وجهة العقاب تكون دولا في قلب الدولة (٣) الأمر الثالث أن تاريخ حق العقاب هو تاريخ الكفاح الذي تقاوم به دولة نزعات الإنسان ، وقد كان هذا الكفاح في أول الأمر مبالغاً فيه ولا ضابط

له ثم خفت العقوبات ووضعت لها ضابط . فمن جهة تحولت المسؤولية فبعد أن كانت مشتركة وعيية أصبحت فردية وشخصية ، ومن جهة أخرى استبدلت بالعقوبات البدنية الإيجابية عقوبات سلبية هي العقوبات السالبة للحرية والغرامة والمصادرة (٤) الأمر الرابع أن القانون الجنائي مرآة للحياة الاجتماعية والأفكار التي يتأثر بها المجتمع ، فهو يتطور ويتغير بتأثير نفس الأسباب التي تتطور وتتغير بها الحياة الاجتماعية .

(٥) الأمر الخامس أن القانون الجنائي كالقانون المدني يتدرج شيئاً فشيئاً نحو التنظيم العلمي . فبعد أن كان عبارة عن بعض أحكام لارابطة بينها ولا قواعد لها ، أصبح نظاماً تشريعياً تاماً . ذلك أن نصوص القوانين الحديثة تتضمن أحكاماً عامة يتدرج تحتها عدد كبير من الجرائم بوصف بوصف واحد بخلاف الشرائع القديمة ، فلما كانت تقرر حكماً خاصاً لكل حالة خاصة (جازو ١ ن ٤٩) .

٤٥ - مراحل هذا التطور - أشرنا في باب العقوبة إلى أن القانون الجنائي مر على أدوار يمكن إرجاعها إلى أربعة عصور وهي : (١) عصر الانتقام الفردي ، (٢) عصر الردع والتكفير ، (٣) عصر الرحمة والانسانية ، (٤) عصر العلم أو العصر الحديث .

(١) ففي العصر الأول عصر المحمية حيث لم تكن دول قائمة لها قوانين منظمة بل كان الناس يعيشون قبائل متفرقة ولا يخضعون لسلطة عليا ، كان الانتقام هو السبيل إلى العقاب . وقد بدأ الانتقام بتبادل استعمال القوة . ثم ظهرت فكرة الحصول على مبلغ من المال كدية بطريق الصلح . وبعد أن كان الصلح اختيارياً أصبح جبرياً .

(٢) لما نشأت الدولة وتوطدت سلطتها استبدلت بالعقوبة المالية والتعويض الشخصي العقوبة البدنية كتعويض للضرر الاجتماعي الناشئ عن الجريمة . وكان الغرض من العقاب حمل الجاني على التكفير عن ذنبه وإرهاب الغير حتى لا ينسجوا على منواله . وترجع فكرة التكفير إلى الآراء الدينية التي كانت سائدة في ذلك العصر . ولما كان العقاب مبني على فكرة التكفير والارهاب فقد كانت العقوبة على درجة كبيرة من الشدة والصرامة وكانت تتضمن كثيراً من ضروب التعذيب والتشويه .

وبعد ذلك خرج العقاب من نطاق الدين وأصبح خاضعا لمبادئ الرحمة والانسانية ففقدت العقوبة صفة التكفير واتخذت وسيلة لحماية النظام العام . وتقوم الاصلاحات بلقي استحدثت في هذا العصر على نظريتين : الاولى فلسفية وهي أن المجرم إنسان حر عاقل والجريمة عيب في إرادته ، والثانية خبرية وهي أن الجريمة يجب أن يقصد بها اصلاح المجرم أكثر من إرهابه . وقد أدت هذه الافكار إلى تلطيف العقوبات وإلى وضع نظام للسجون يقصد به الأخذ بيد المجرم وانتشاله من وهدة الفساد .

(٤) ولكن النظرية الانسانية لم تحقق الآمال التي كانت معقودة عليها ولوحظ أن عدد الجرائم في ازدياد مستمر ، فأدرك العلماء أن من الخطأ اتباع طريقة التعميم والنظر إلى العمل الاجرامي من الوجهة المادية فقط ، بل انه يجب لمخالفة الاجرام البحث عن أسبابه والوقوف على الروابط التي تربط هذه الظاهرة بالظواهر الاجتماعية الأخرى . وبعد أن وُجه العلم الجنائي في بدء عهده هذا الاتجاه مالبث أن انشطر شطرين وتفرعت عنه مدرستان : المدرسة الطبيعية (l'école anthropométrique) التي عنيت بدراسة الجاني وصفاته الطبيعية والعقلية والحلقية ، والمدرسة الاجتماعية (l'école sociologique) التي تعنى بدراسة الوسط الاجتماعي الذي تنمو فيه الجريمة . ثم امتزجت المدرستان واتفقتا :

(أولا) على اعتبار العقوبة وسيلة لمخالفة الجريمة ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة المؤدية لذلك .

(وثانيا) على أن هذه الوسيلة يجب إعدادها للغرض المقصود وهو اصلاح الجاني أو استئصاله تبعا للطائفة التي ينتمي اليها .

الفصل الخامس

في تطور القانون الجنائي في مصر

٤٦ - مراحل هذا التطور - ينقسم تاريخ القانون الجنائي المصري إلى خمسة عهود: (الأول) عهد قدماء المصريين ، (الثاني) من فتح العرب إلى ولاية محمد علي باشا ، (الثالث) من ولاية محمد علي باشا إلى وضع القوانين الجديدة وتشكيل المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ ، (الرابع) من سنة ١٨٨٣ إلى ميثاق إلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ ، (الخامس) من سنة ١٩٣٧ إلى الآن .

العهد الأول - عهد قدماء المصريين

١ - التشريع الجنائي والمحاكمة على عهد الفراعنة

٤٧ - اهتمام العلماء بهذا الموضوع - لم يكن يعرف العلماء حتى أواخر القرن الثامن عشر عن التشريع الجنائي عند قدماء المصريين إلا النذر اليسير الذي ورد ذكره في كتب الأدباء الأقدمين . إلا أنه بعد ذلك ساعدت بعض الدول الأجنبية نفرا من المتقنين حتى توصلوا تحت رعايتها إلى اكتشافات عديدة أضافوا بها الثام عن الكثير من أنظمة قدماء المصريين وعوائدهم . ووجد بعض الفقهاء في هذه الاكتشافات مادة للبحث في التشريع الجنائي والأنظمة الجنائية لدى قدماء المصريين ، فكتب توينسن (J. J. Thonnissen) مذكرات عن النظام القضائي والقوانين الجنائية والاعراءات الجنائية في مصر القديمة قدمها إلى الأكاديمية الملكية البلجيكية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٤ . (Mémoires sur l'organisation judiciaire, les lois pénales et la procédure criminelle de l'Egypte ancienne) ووضع ريفيو (E. Révillout) مؤلفا في القانون المصري القديم (Cours de droit égyptien) طبع في باريس

سنة ١٨٨٤ — ووضع بيرين (J. Pirenne) كتاباً في تاريخ الأنظمة والقانون الخاص في مصر القديمة (Histoire des institutions et de droit privé de l'Ancienne Egypte) طبع في بروكسل سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٥ — وأخرج الأستاذان شارف وصيدل (Scharff und E. Seidl) كتاباً يبحث في تاريخ القانون المصري القديم (Rechtsgeschichte des alten Aegypten) طبع في سنة ١٩٢٩ — وأفرد الدكتور حسن نشأت باشا في كتابه شرح قانون تحقيق الجنايات باباً في الاجراءات الجنائية عند قدماء المصريين. ويكتب الدكتور باهور لبيب المدرس بمعهد علوم الآثار المصرية بكلية الآداب مقالات في مجلة القانون والاقتصاد تحت عنوان (من آثار التاريخ القانوني. مجموعات قوانين مصرية) نشر أولها في العدد الخامس من السنة الحادية عشرة الصادر في مايو سنة ١٩٤١

٤٨ — أساس حق العقاب عند قدماء المصريين — ويظهر من الآثار التي عثر عليها المنقبون وبحبها العلماء أن قدماء المصريين كغيرهم من الأمم القديمة كانوا يبنون حق العقاب على تفويض من العزة الإلهية ، وكانوا يعتقدون أن طهت أوهرمس (سكرتير الآلهة العظام في قاعة العدل والحقيقة) نزل إلى الأرض ليضع لسكان وادي النيل القواعد الأساسية في القوانين المدنية والجنائية . وأعقبه معبودان آخران نسجاً على منواله وهما إيزيس وأوزيريس ، وهؤلاء الثلاثة هم خير مثال للشرعين المصريين القدماء ، ولهم رابعة هي طهماى ابنة الشمس وربّة العدل والحقيقة . ومن المشاهد أن جميع الآثار التي تذكر شيئاً عن القضاء تصبغ بالصبغة الدينية تلك الصبغة التي تحيطه بالجلال والوقار (راجع مذكرات تونسن عن النظام القضائي والقوانين والاجراءات الجنائية في مصر القديمة ص ١٠) .

٤٩ — وكان قدماء المصريين ينظرون إلى فكرة العقاب بنظر راق ، فلا نجد أثراً للانتقام الشخصي في أنظمتهم منذ أقدم العهود ، بل بالعكس ما كان يقتصر الأمر على تكليف المصري بأن يمتنع عن الانتقام الشخصي إذا كان له مصلحة فيه بل كان يجب عليه أن ينهى عنه غيره إذا أراد هذا الغير أن يقدم عليه (تونسن ص ٣٠) .
ويقول ديودور الصقلي (Diodor) أن كهنة منفيس قالت له إن إيزيس وضعت

لاجدادهم القوانين كى يحل عمل العدالة المنظم مكان الاعتمادات المتناهية والقوة العشومة (ديودور الجزء الاول ن ١٤) .

٥٠ - مجموعات القوانين القديمة - ويظهر أيضاً من تلك الآثار أنه كانت توجد عند قدماء المصريين مجموعات قوانين منذ أقدم العصور ، فقد أثبت بعض المؤرخين القدماء أن الملك مينا (حوالى سنة ٣٣٠٠ ق م) أول ملوك الأسرة الأولى ومؤسس الدولة القديمة سن القوانين . ويقول فى ذلك ديودور (Diodor) إن القوانين كانت موضوعة فى عصر الملك مينا ، ولا غرابة فى هذا فالكتابة كانت تقدمت فى ذلك العهد . وليس من شك فى أن مثل هذه القوانين قد تكرر سنها فى العصور التالية لحكم الملك مينا . وقد أشير فى مواضع عدة إلى قوانين قديمة جداً نذكر منها على سبيل المثال :

١ - نصوص الوزير متوحتب أحد وزراء الملك سنوسرت الأول (حوالى سنة ١٩٧٠ ق م) .

٢ - تعليمات الملك تحتمس الثالث أحد ملوك الأسرة الثامنة عشرة (حوالى سنة ١٤٨٠ ق م) لوزيره رعى الذى يشير فيها إلى قوانين قديمة جداً . وفى مقبرة هذا الوزير يوجد رسم لمجموعة قوانين مطوية فى أربعين ملفاً بردياً موضوعة أمام الوزير بصفته القاضى الأعظم (ساب سنجى) وهو جالس فى دار المحكمة فى إحدى الجلسات العلنية ، لكن لا يعلم ما كانت تحتويه هذه الأربعين ملفاً من مواد قانونية .

أما مجموعات القوانين المصرية التى وصلت إلينا فأهمها قوانين الملك حورعبد أول ملوك الأسرة التاسعة عشرة (حوالى سنة ١٣٣٠ ق م) . ويقول الدكتور باهور لبيب فى مقاله المنشور بمجلة القانون والاقتصاد بالعدد الخامس من السنة الحادية عشرة إن هذا الملك لما تولى العرش كان أول ما أهم به القضاء على الفساد الذى عم البلاد بسبب الثورة الدينية والاضطرابات الداخلية التى بدأت فى عهد الملك أخناتون واستمرت إلى أواخر الأسرة الثامنة عشرة . ولما كان من عيوب هذا العصر فساد الرشوة بشكل ظاهر إذ أن حصلى الضرائب وموظفى الحكومة من قضاة وغيرهم فسدوا بشكل ظاهر رؤسائهم على أهمالهم فاسرفوا فى استعمال نفوذهم فى ابتزاز أموال الأهالى

حتى عمت الفوضى كل الاعمال الحكومية . وكان أول ما قام به حورحوب حين تولى العرش القضاء على هذه الحالة فن قانوناً من عدة مواد ، بعضها خاص بالاجرامات والبعض الآخر بالعقوبات . وقد نفتت مواد هذا القانون على لوحة حجرية طولها خمسة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار بالاقصر ، غير أنه مما يؤسف له أن هذه اللوحة وجدت مهشمة فضاع بذلك أكثر من ثلثي نصوص هذا القانون . وقد عثر على صور لهذا القانون في جهات أخرى مثل أبيدوس مما يدل على أن الملك تولى نشره على الشعب في أمكنة عدة ، غير أن ما وجد من صور هذا القانون كان في حالة أسوأ من لوحة الاقصر .

وقد اكتشف هذا القانون ماسبرو سنة ١٨٨٢ بجوار بوابة حورحوب في معبد الكرنك بالاقصر . ويبدأ الملك هذه اللوحة بقوله : « من جلاتي هذا القانون وأصدرته لضمان رفاهية شعبي ، وبلى ذلك مواد القانون ، ثم يقول الملك في آخر اللوحة : « نفذوا أوامري التي أصدرتها نظراً لما شاهدته من الظلم الصارخ بهذه البلاد ، أما مواد القانون فهي .

المادة الأولى — خاصة باستعمال القسوة مع الأهالي عند تحصيل الضرائب وتعاقب من يختلس ضرائب البيرة والضرائب المستحقة للبطاخ الملكية بعد تحصيلها من الأهالي فن توجد معه هذه الضرائب المختلسة أو المراكب التي تحملها تجدد أنفه وينفى إلى بلدة ثارو (وثارو هذه بلدة منعزلة على الحدود الآسيوية بجوار القنطرة) سواء أ كان المختلس جندياً في الجيش أو أى رجل آخر .

المادة الثانية — خاصة بسلب الأخشاب المستحقة للملك من الأهالي . وعقاب مرتكب هذه الجريمة غير ظاهر بسبب الكسر في اللوحة .

المادة الثالثة — خاصة باعفاء الشخص الذى اختلست الضرائب المقررة عليه وهي في طريقها إلى السراى الملكية من دفعها مرة أخرى . ويعاقب المختلس ، ولكن العقاب غير ظاهر بسبب الكسر .

المادة الرابعة — خاصة باختلاس الضريبة المستحقة للحريم الملكى والضرية المقدمة في شكل هبة للالهة بواسطة الجنود ، وكل جندي يسمل ذلك بطريق الرشوة تجدد أنفه وينفى إلى بلدة ثارو .

المادة الخامسة - خاصة بضريبة جمع نبات خاص يسمى «كت»، وقد اندثر هذا النبات وكان يستعمل للعلاج. وباقي المادة غير واضح بسبب الكسر.

المادة السادسة - خاصة بسوء معاملة الرقيق من الذكور والاناث. وباقي المادة غير واضح أيضاً بسبب الكسر.

المادة السابعة - خاصة باختلاس ضريبة الجلود. فكل جندى أو محصل عرف عنه أنه دخل المساكن قبل حلول ميعاد تحصيل الضريبة لاجل سرقة الجلود يحكم عليه بمائة جلدة ويجرحه في خمسة مواضع من جسمه وتسترجع منه الجلود المسروقة.

المادة الثامنة - خاصة بالمفتشين الذين يتواطؤون مع محصلي الضرائب التي ينفق منها على الرحلات الملكية على اختلاسها.

المادة التاسعة - خاصة باختلاس ضريبة الخضر وبعقاب من لم يراع من الموظفين المختصين نظام تحصيل الضريبة، وهو غير ظاهر بسبب الكسر.

المادة العاشرة - خاصة بتحصيل ضرائب الجبوب. وقد ضاع معظم نصوص هذه المادة بسبب الكسر.

المادة الحادية عشرة - خاصة بشروط تعيين القضاة في أنحاء المملكة المصرية. المادة الثانية عشرة - خاصة بالتعليمات التي يجب على القضاة اتباعها. وقد حضم الملك فيها على أن يحكموا بين الناس بالعدل، وحذرهم من الاختلاط مع عامة الشعب وحذرهم من الرشوة قائلاً: «لا تأخذوا أية هدية من أحد وإلا فكيف يمكنكم أن تحكموا بالعدل إذا كنتم أنفسكم جناة على القانون».

المادة الثالثة عشرة - خاصة بترتيب أنواع المحاكم المختلفة، وبالأسف معظم هذه المادة غير واضح بسبب الكسر.

٥١ - الجرائم الشائعة عند قدماء المصريين - من الجرائم التي كانت كثيرة الوقوع عند قدماء المصريين: (أولاً) جريمة الاعتداء على حياة الملك أو الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب هذه الجريمة (وهي المنصوص عليها في المادتين ٨٦ و٩٦ من قانون العقوبات المصري الحالي). فقد عثر على نقوش وآثار قديمة تتضمن إجراءات تحقيق ومحاكمة عن حوادث من هذا القبيل، أهمها الشروع في

اغتيال الملك بيبي الاول (سوالى سنة ٢٥٩٠ قبل الميلاد) وأمنمحت الاول (حوالى سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد) ورمسيس الثالث (حوالى سنة ١١٩٨ ق م) .

ولم يصل إلينا عن الحادثتين الأوليين إلا النذر اليسير . إذ كل ما علم عن الحادث الأول مصدره نقش يعرف بنقش (أونا) . ويتضح من هذا النقش أن الملك بيبي عهد إلى أونا هذا فى التحقيق مع زوجته الملكة أمتس ومحاكتها عن الجريمة التى ارتكبتها . وقد كان أونا فى أول عهده كاهناً لأهرام الملك بيبي ثم عهد إليه بوظيفة (سب) أى قاض مع لقب (سمروا) أى الرفيق الوحيد ، ثم منح لقب (رئيس الخنت) . ويقول أونا إنه بناء على هذه الصفة أراضى ملكه الذى كان دائماً مشغولاً بالفصل فى القضايا مع (السب) . وكان لأونا حق الدخول فى حریم الملك ويتبع الملك أينما سار . وما يقوله أونا بعد ذلك : « إن جلالته اصطفانى بأن جعلنى رئيس الدعوى التى أقيمت فى الحریم ضد زوجته الملكة الأولى أمتس وذلك فى السر . جلالته استدعانى لاسمعها وحدى ولم يحضر هناك أى « سب » أو « دجا » أو أى « سار » (أمير . رئيس موظف عال . قاض) غير هذا الذى اصطفاه وحده وملأ قلبه أى أنا . وقت بالتحريات جميعها وحدى . ولم يسمع أى « سب » أو « سب » ، مثل من قبل أسرار الحریم كما كان جلالته يسمعنى إياها » .

أما حادث الشروع فى اغتيال الملك رمسيس الثالث فقد جاءنا عنه من الدكتور باهور ليب معلومات تفصيلية هامة قال : « كان ذلك فى عام ١١٩٨ قبل الميلاد ، وقد كانت العادة المتبعة فى توارث العرش عند الفراعنة أنه يؤول للابن الشرعى الأكبر للملك إذ كان للملك الزواج من وصفاته على أن يكون أولاده منهم أولاداً غير شرعيين ، وكان ابن رمسيس الثالث الشرعى الذى سيخلفه على كرسى الملك من بعده يدعى « الأمير بنتارو » .

عملت الملكة « تي » (Ty) أن رمسياً قد اعتزم أن يورث عرشه لأحد أبنائه غير الشرعيين دون الأمير بنتارو ، لذلك عملت على تدبير مؤامرة لاغتيال الملك ، فاتفقت مع بعض ضباط الحرس وعلى رأسهم الأمير بنتارو ولّى العهد على قتله والتخلص منه حتى تخلص الملك لولدها ، إلا أنه قبل تنفيذ المؤامرة عدل أحد أفرادها فكان

لعدوله الأثر الأكبر في فشلها . فقام أفراد هذه المؤامرة للمحاكمة بناء على أمر الملك فأعدم بنتارو وشركاؤه ما عدا التآمر الذي عدل فقد أعتقه المحكمة من العقاب . . ويتضح من هذا أن قداما المصريين كانوا يعاقبون على جريمة التآمر على الاعتداء على حياة الملك بالاعدام ، وهذه الجريمة معاقب عليها في المادة ٩٦ ع بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وأنهم كانوا يعفون من العقاب من أخبر الحكومة عن المتآمرين قبل حصول الجناية ، وهذا الاعفاء قد نصت عليه المادة ١٠١ من قانون العقوبات الحالي في قولها : يعفى من العقوبات المقررة للجناة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شارك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة ، وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش . . (ثانياً) السرقات من المعابد والمقابر — كانت السرقة من المعابد والمقابر شائعة في العصر الفرعوني نظراً لاحتوائها على أشياء نفيسة . وقد عثر على نقوش وأوراق من البردي عن دعاوى جنائية حوكم فيها أشخاص متهمون بسرقة أدوات وأمتعة من المعابد والمقابر . ومن أهم الأمثلة على ذلك حادث نبش مقابر بعض الملوك والآلهة وسرقة الأشياء التي كانت بها . وقد حصلت المحاكمة على هذه الجريمة في مدة حكم الدولة العشرين ودونت إجراءات المحاكمة في شقة من البردي عثر عليها الدكتور أبوت وموجودة الآن بالمتحف البريطاني . وكان عقاب هذه الجريمة اعدام المجرم على الخازوق أو الحس . . (ثالثاً) اختلاس الضرائب والرشوة — ينص قانون حورمحب الذي أشرنا إليه فيما تقدم على عقاب من يختلس الضرائب المستحقة للملك أو للحريم الملكي أو الضرائب المقدمة في شكل هبات للآلهة . وقد نص خصيصاً على ضرائب البيرة والأخشاب والجلود والخضر والحبوب وضريبة النبات المسمى « كت » . . ويعاقب هذا القانون أيضاً كل جندي يسهل اختلاس الضريبة المستحقة للحريم الملكي أو التي تقدم في شكل هبات للآلهة بطريق الرشوة .

(رابعاً) تجاوز الموظفين حدود وظائفهم — وينص قانون حورمحب أيضاً على عقاب من يستعمل القوة مع الآلهة عند تحصيل الضرائب أو يدخل المساكن قبل

للول ميعاد تحصيل الضريبة منها أو يسي. معاملة الرقيق من الذكور أو الاناث .
 (خامساً) شهادة الزور — وكان يعاقب على جريمة شهادة الزور بمجدع
 الانف وقطع الاذنين وبالنفي إلى ما وراء حدود المملكة .
 (سادساً) هتك المرض — وكان يعاقب أيضاً على جريمة هتك المرض ، ولكن
 العقاب عليها غير واضح .

٥٢ — العقوبات المقررة عند قدماء المصريين — العقوبات التي كانت
 مقررة عند قدماء المصريين هي : (١) الإعدام ، وكانت طريقة تنفيذه أن يقتل الجاني
 نفسه أو يعدم على الخازوق ؛ (٢) العقوبات البدنية الأخرى ومنها الجلد وجذع
 الانف وقطع الاذنين ؛ (٣) النفي ؛ (٤) الحبس .

٥٣ — النظام القضائي عند قدماء المصريين — كانت السلطة القضائية مكونة
 في مصر القديمة من عنصرين أساسيين : الملك والكهنة .

٥٤ — الملوك ومن يحكمون باسمهم — كانت السلطة القضائية العليا في يد
 ملوك مصر ينيون عنهم للقيام بها في المدن رؤسائها (دجا) ، وفي الأقاليم المديرين
 لهذه الأقاليم ، وفي بعض الأحيان كانوا يندبون للقيام بهمة القضاء من شأوا على
 سبيل الاستثناء .

وكانت سلطة ملوك مصر في أول العهد مطلقة لا يقيد ما شيء . إلا أنها أصبحت مقيدة
 بنظام مخصوص على عهد رمسيس الثاني (سيزو ستر س) الذي اقتسم سلطته مع طائفة
 من الأشراف المحاربين ومع الكهنة

٥٥ — المحاكم — والمحاكم عند قدماء المصريين كانت إما عادية وإما مخصوصة .
 فالمحاكم العادية كانت محتصة بنظر قضايا الأفراد على وجه العموم . وإليها يرجع في
 الأصل حق الفصل في جميع القضايا . وكانت مصر منقسمة إلى عدة أقاليم تسمى
 « نوم » ، يدير شئون كل إقليم منها رئيس له سلطة واسعة تمتد حتى حدود إقليمه .
 « سلطته كانت إدارية وقضائية . غير أنه عندما يجلس للفصل في القضايا كان يجب
 أن يشترك معه في ذلك مجلس يسمى « خنت » مكون من قضاة يعينهم الملك ومن
 بعض الكهنة . وكل إقليم ينقسم إلى مراكز . وكل مركز إلى إخطاط . ويظن أنه

كان يوجد في كل خط محكمة قضاتها من الأهلين تنظر في القضايا البسيطة . وفوق الجميع المحكمة العليا ومقرها عاصمة القطر . وزيادة على ذلك كان لرئيس الأسرة سلطة تأديبية على أفراد أسرته (راجع مذكرات توينسن ص ٢٢ وما بعدها) ، وأما المحاكم المخصصة فهي التي لا تنتظر إلا في قضايا طوائف مخصوصة كالمحاكم التي كانت مخصصة لمحاكمة الجنود أو الأجانب كالروم مثلا .

٥٦ - وكان للقضاء العادي درجتان : فكانت تنظر القضايا لأول مرة أمام رؤساء المدن (دجا) أو أمام رؤساء الأقاليم الذين كان عليهم أن يستشيروا في الأحكام المجلس المسمى « خنت » . وكان يجوز إعادة النظر فيها بواسطة الالتجاء إلى الملك الذي كان له القول الفصل . وفي بعض الأحيان كان الملك يتدخل من تلقاء نفسه ويفصل في الدعاوى بشخصه أو يحيلها على قضاء يعينهم ليفصلوا فيها .

وقد عثر على شقة من البردى تبين كيف كان يمكن لأي فرد من أبسط الناس أن يلجأ إلى الملك ويطلب منه أن ينصفه . وهذه الشقة هي عبارة عن شكوى قدمها عامل يدعى قنا إلى أمنوفيس أحد ملوك الدولة الثامنة عشرة يتظلم فيها من شخص يسمى مرتو اغتصب منه منزلا يدعى أن له الحق فيه ويذكر أن الكاتب كان قد نبه على مرتو في حضرة الملك أن يترك المنزل لصاحبه (مقدم الشكوى) ولكنه لم يمثل لهذا التنبيه . وهاك نص الاتماس مترجماً : « السنة ٤ ، ٣٠ من شهر شوياق . في هذا اليوم رفع العامل قنا بن بسواتي شكوى إلى الملك أمنحوتب له البقاء والصحة والقوة سيد المدينة قائلا : وجهك نحوى ياسيدي الطيب ! أنا الذي بنيت مسكن العامل تك . إنه اتهم . انظر ! العامل مرتوين منا لم يسمح لي بأن أسكن فيه قائلا إن الإله هو الذي قال لي ليقتسمه معك . هذا كأتى لم أبته . هو كان مع ... في زرب القتم الذي ... القسمة . هكذا قال لي . الكاتب ... ابن ... شراو الحر كلمه من جديد قائلا فليكن المسكن لقنا صاحبه فليكن له بأمر جلالته وأن لا يقاسمه أحد . هكذا قال له بحضرة المقدسة (أي بحضرة الملك) أمام رئيس العمال تقو مجب ورئيس العمال امنهورشاو والكاتب دجيتا حامل الإله ورئيس العمال دجراوتي على أرض محل إقامة رئيس العمال أريامنت هو ذكر « حياة السيد الملوكي » . حلف بالملك قائلا رفاهية الملك حياة الحاكم الذي

يكون الموت رهين إرادته . المقام الأعظم المثني . له الحياة والصحة والقوة سيدي
إذا كنت غيرت كلمة من هذا فليحل بي العذاب هل حقيقة قلت : القسم ؟ ،
(انظر حسن ثنات باشا ص ٢٨ و ٢٩ وشاباس Mélanges Egyptologiques الحلقة الثالثة طبعة
سنة ١٨٧٠ ص ٢٠٢ وما يليها وريفيو ص ٦٦) .

٥٧ — النيابة العمومية — حق مباشرة الدعوى العمومية وحق التحقيق —
ثبت من أوراق البردي المعروفة باسم (كاهون) وجود نائب عن الملك في المواد
الجنائية كان يطلق عليه اسم « نيم » ، في عهد الدولة الثانية عشرة . ويقول علماء الآثار
أن لفظة « نيم » والمذكورة كان يعبر عنها بترادفات أخرى مثل « دم الملك » و « لسان الملك » ،
(انظر ريفيو ص ١٣٧٠) .

وقد وجد منقوشاً على قاعدة عمود ذكرى شخص اسمه أتف يرجع عهده إلى
الدولة الثانية عشرة ولفقه « نيم إن سوتن » ، أى النائب عن الملك . ويستفاد من نصوص
هذا النقش أن أتف هذا كان يقوم بمقاضاة المجرمين وبعمل التحقيقات . وما جاء بهذا
النقش ما يأتي : « المخلص لاوزيريس خنت عمت سيد أيدوس والى أنويس ألماتو
سيد أيدوس أتيفوب . فعل هكذا : إن ابن ابنه المحبوب فى مكان مدفته ، أعنى الأمير
العظيم نائب الملك (نيم سوتن) فى التحقيقات القضائية (سمتر) ضد الرجال أو من
أجل عقاب (سيات) المجرمين الذى يلقى أقواله الاتهامية ويحدد نصوص القانون
(أنبرت) فى حضورهم القائم بأعمال التحقيق (هيرشن) سبكتيتيو . هو يقول
عملت جدول عطايا لوالد والذى من أجل هبات العطايا الملوكية لأننى رفيق يشرف
آباه فى ال « نيتخر » أنا القائم بالتحقيقات سبكتيتيو الحقيقى » .

وما جاء فى هذا النقش أيضاً : « إنه كان يعلم ما فى قلب الأمير له الحياة والصحة
والقوة . إنه كان اللسان (الذى يعبر) عن كلام ساكن القصر . كان أعين الملك وقلب
رئيس بيت التعليم للبلاد بأجمعها مقتصاً من الأشقياء معطياً السلام للرجل الهادى .
معاقباً من يبحث عن الشجار مقاوماً للشروع فى السطو مستعملاً العنف ضد من
يستعمل العنف ... فاحصاً (من الوجهة القضائية) كل من كان عدو قلب نفسه .
الخوف منه كان عظيماً بين الأشقياء . وكان سيد الارهاب لقطاع الطريق » ، (انظر حسن
ثنات باشا ص ١٩ و ٢٠ وريفيو ص ١٣٧٦ وما بعدها) .

كذلك وجد في بردى يرجع عهده إلى الدولة الثانية عشرة قصة شخص يدعى سنبعا يستفاد منها أن ال «نم» موظف يختص بتحقيق القضايا لاستجلاء غوامضها (انظر ترجمة هذه القصة في كتاب حسن ثنات باشا ص ٢٠ و ٢١ و رغيوس ١٣٨٣ وما بعدها) . ويتضح من بعض النقوش أنه في عهد الدول التي تلت الدولة الثانية عشرة كان ال «نم» يقوم بوظيفة المحقق والنايب في الدعاوى الجنائية . ووجد في واحد منها أن لهذا الموظف وكيلًا يسمى «دنو» تشبه وظيفته وكيل النيابة في عصرنا الحاضر وأن وكيل رئيس الجهة طلب منه اتخاذ الاجراءات ضد بعد اللصوص فأتخذها ويظهر أيضاً من هذا المستند أن الامر بالقبض ما كان يمكن إصداره إلا بتدخل ال «دنو» (راجع رغيوس ١٣٨٥) .

أما في عهد الرمسيين فقد وجدت نقوش عن قضايا جنائية عديدة تدل على أنهم في ذلك العهد كانوا يفرقون بين المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية . فكان يرأس المحكمة المدنية في طيبة كهنه أمون ويجلس معه تسعة من الكهنة بمراتب مختلفة . أما المحكمة الجنائية فكان يرأسها «دجا» يجلس معه موظفان عالمان كمساعدين ونائب الملك «نم» ممثلاً للنياية . وقد كانت توجد بعض دعاوى مختلطة بمعنى أن موضوعها كان جنائياً ومدنياً في الوقت نفسه، وفي هذه الحالة كانت تجتمع المحكمة الجنائية السابق ذكرها نافيها النائب «نم» ويضاف إليها ثلاثة قضاه مدنيين تحت رئاسة رئيس كهنه أمون . ويصف أحد علماء الآثار المصرية نظام النيابة العمومية لدى قدماء المصريين فيقول : «أما بالنسبة للنائب عن الملك الذي يرجع عهده في مصر إلى الدولة الثانية عشرة على الأقل فإنا نجد وظائفه محددة تحديداً تاماً في عهد الرمسيين . والمهمة التي كان يقوم بأدائها النائب عن الملك بالنسبة لتحقيق الجرائم سواء أكانت المحاكم عليها تحصل أمام المحاكم العادية أو المحاكم غير العادية تشبه تمام التشابه المهمة التي يقوم بها أمثاله في فرنسا بناء على قانون سنة ١٨٠٨ . وهذا النائب الذي يمثل القضاء الوقوف (أعضاء النيابة) يذكر عادة بعد القضاء وقبل الكتبة إذا اعتنى بذكر أسماء هؤلاء ، وذلك في جميع القضايا الجنائية سواء أحصلت المحاكم عليها بالطرق العادية كالقضايا المذكورة في بردى أبوت وأمرست أو بالطرق غير العادية كالقضايا المذكورة في

يردى لى ورولفن وتورينو . وفى كلتا الحالتين كان النائب هو الذى يعين القضاة باسم الملك وكمفوض من قبله ثم يضع نفسه بكل تواضع بعدم فى المرتبة . فهو كما يقال عنه فى بعض النصوص ، فم الملك ، الممنوح السلطة العظمى تلك السلطة التى كانت تعين للقضاة من تشاء ولكنها تبقى للنائب المهام التى من خصائص السلطة التنفيذية بصفته حارساً يسهر على استتباب الأمن وعلى النظام العام . وإن فى تميزهم فى العمل بين وظيفة الاتهام من جهة والقضاء من جهة أخرى لقياماً بعمل عظيم عمل جهته الرومان وجهه آباؤنا الأقدمون . فيحق للمصريين أن يفاخروا بهذا العمل العظيم كما يحق ذلك للكونت ريال (مقرر قانون تحقيق الجنايات الفرنسى) رغم كرههم كالكونت المذكور ترككوا مجالاً واسعاً للاتهام الباطل كما فعل ذلك الروم والرومان .

(انظر ريفوس ١٤٢٣) .

٥٨ - حق تحريك الدعوى العمومية - يظهر من نقوش القضايا الجنائية التى اكتشفت ضمن الآثار المصرية القديمة أن حق الاتهام كان عمومياً . فكان يمكن لكل شخص فى أرض مصر أن يبلغ عن الجريمة ومرتكبها سواء أوقعت هذه الجريمة على شخصه أو على غيره وسواء أكان هذا الشخص مصرياً أو أجنبياً ، حراً أو عبداً . وبناء على هذا الاتهام الموجه من المبلغ إلى مرتكب الجريمة كان النائب يقوم بإجراءات التحقيق والدعوى .

ومن الجلى أن حق الاتهام الذى كان ممنوحاً لكل فرد كان أيضاً ممنوحاً للموظفين المختصين من إداريين وقضائين . فكان للموظف المحقق أن يبدأ فى التحقيق من تلقاء نفسه بمجرد علمه بوقوع الجريمة حتى ولو لم يتداع أمامه أحد . وكان الموظفون الاداريون عندما يعلمون بوقوع جريمة يبلغون أمرها إلى القائمين بوظيفة التحقيق وهؤلاء يتخذون إجراءات التحقيق بناء على هذا التبليغ .

٥٩ - إحالة الدعوى إلى المحكمة - كان النائب ، م ، هو الذى يحقق القضايا ثم يحيلها إلى المحكمة . ولكن كثيراً ما كان الملك هو الذى يحيلها . وقد ذكر العلماء مثلاً لذلك أمر إحالة أصدره رمسيس الثالث إلى النائب رداً على تقرير كان قد قدمه له هذا الأخير ضد بعض المجرمين ، وهذا الأمر بين بطريقة واضحة كيف كانت تنتخب

القضاة وهذا نصه : « ارتأت جلالتى أن تتخذ الاجراءات ضد هؤلاء المجرمين مرهبا الدنيا بأجمعها الذين اشتركوا مع ناظر المواشى بنهويان (الذى كان قد سبق الحكم عليه) وأن يستحضر هؤلاء المجرمون أيا كانوا أمام القضاة . وإلى أضغ هؤلاء الرجال خزى الدنيا بأجمعها أمام : (١) مدير الخزينة موشموى ، (٢) مدير الخزينة ييفروت ، (٣) الدجاخوت أو القائد كارو ، (٤) الضابط بيبازا ، (٥) الضابط كستن ، (٦) الضابط باروسونو . (٧) الضابط بايرمايرو ، (٨) الضابط طوترخنفر ، (٩) النائب عن الملك بتروت ، (١٠) الكاتب ماى ، (١١) كاتب بيت السجلات باهوعب ، (١٢) رئيس الحرس هورا . قائلا لهم : الكلام الذى قاله هؤلاء المجرمون أنا لا أعلمه . اقربوا لتفحصوهم فى الحق ذاهيين وقاضين قاتلين من أعضائهم من قتل منهم بأيديهم . لا علم لى بهم أنا ! وعاقبوا أيضا الآخرين (شركاهم) ، أنا لا أعرفهم فى الواقع . فاذهبوا وحققوا بأنفسكم وقلوا ماتوجه قلوبكم على ألسنتكم مع مراعاة أن لاتعاقب قلوبكم إلا المستحق . من ارتكب جريمة فجروه على وجهه فبالأ تأكيد أنا الذى أضربهم (بكم) . فاذا كان هذا الفعل أيا كان فعلهم هذا الذى حصل أنزلوا على رؤوسهم كل ما فعلوه . أنا أحمى أنا أحافظ إلى الأبد . أنا عن الملوك العدول الموجودين بحضرة آمون رع ملك الآلهة بحضرة المحقق النائب عن الأبدية » . (انظر شاباس ص ٨ وما بعدها وريغيو ص ١٤٢٧ وما بعدها) .

٦٠ - إجراءات المحاكمة - كانت إجراءات المحاكمة كتابية ، وفى تحليل

ذلك يقول ديودور الصقلى : « كان فى رأى المصريين أن المحامين يزيدون القضايا تعقيدا بمرافعاتهم الشفوية وان فن الخطابة وسحر القول ودموع المتهم تحدد بالقضاة إلى غض الطرف . عن القانون والعدل . وفى الواقع ليس من النادر أن نرى قضاة عن لهم تجربة كبيرة ينخدعون بقوة قول خداع يصبوب إلى الهدف بقصد إثارة عاطفة الشفقة . ظن قداما المصريين أن أحسن الطرق للفصل فى الدعوى هو أن تقدم بالكتابة ويبعد عنها رونق الكلام . وبهذه الطريقة لا يصبح لأصحاب القرائع الحاضرة أى ميزة على من كانوا بطيى الفهم والمتمرن من الرجال لا يتفوق على الجاهل ولا الكاذب الجسور على محب الحقيقة المتواضع . الكل يتمتعون بحقوق متساوية ويترك من الزمن ما يكفى

ليتمكن المدعون من عرض ظلاماتهم والمتهمون من الدفاع عن أنفسهم والقضاة من تكوين رأي لهم (أنظر ديودورن ٢٥) .

٦١ - محاضر الجلسات - وكان يقوم بتحرير المحاضر كتابة يدخلون في تشكيل المحكمة . وهذه المحاضر يختلف حالها باختلاف نوع المحكمة . فإذا كانت غير عادية دونت المحاضر باختصار زائد . وأما إذا كانت المحكمة عادية فكانت المحاضر تكتب بالتطوير وتدون فيها جميع الاجراءات وأقوال الشهود والمتهمين والعبارة التي ترد على ألسنة أعضاء المحكمة (أنظر ريفو ص ١٤٢٩ وما بعدها) .

ومن أهم ما وجد من الآثار المصرية وله علاقة بإجراءات المحاكمة شقة من البردي عثر عليها الدكتور أبوت والآن بالمتحف البريطاني ، وهي مكونة من ست صحائف ويظن أنها النسخة الأصلية لمحضر عمل عن إجراءات قضائية اتخذت في أربعة أيام متوالية بخصوص نبش مقابر بعض الملوك والآلهة وسرقة الأشياء التي كانت بها . وقد كتبت هذه الشقة في مدة حكم الدولة العشرين وفي عهد الملك رمسيس التاسع على ما يظن . وقد ترجم هذه الشقة عن الميروغليفيّة العلامة شاباس (F. Chabas) وكذلك العلامة ماسيرو وتجدهم تريب الترجمتين في كتاب حسن نشأت باشا (ص ٣٣ وما بعدها) .

٦٢ - علنية الجلسات - ويؤخذ مما جاء بشقة البردي هذه أن الجلسات كانت علنية وإن إجراءات المحاكمة كانت تلخص فيما يأتي : يستحضر المتهمون في الجلسة فيشرح رئيس المحكمة التهمة مبيناً حالتها ذاكراً تاريخها ثم يتداول القضاة ويصدرون حكمهم فينطق به الرئيس ويسجل هذا الحكم في سجل مخصوص يحفظ بدفترخانة حاكم الجهة .

٦٣ - المعاينة وندب الخبراء - ويؤخذ أيضاً مما جاء بها أن هيئة المحكمة انتقلت إلى محل الواقعة لمعاينته وكانت تستعين بالخبراء في معاينة محل الواقعة ولخصه وإثبات حاله .

٦٤ - حلف اليمين - وكان المتهمون والشهود يحلفون يميناً بالآله أمون والملك على أن يقولوا الحق . ومن ثبت عليه الحنث في يمينه يحكم عليه بجمع الآنف

وقطع الاذنين وبالنفي إلى اثيوبيا أو إلى ما وراء حدود المملكة . وهاك صيغة العيين التي تجدها مدونة في كثير من القضايا التي اكتشفت ضمن الآثار : « يقول حارس المواشي مسمن : بأمون . بالملك إن ما أقول لفرعون هو الحق . أنا لا أفضل الكذب . وإذا قلت كذباً فلتقطع أنفي وأذني وأرسل للأشغال الشاقة بأثيوبيا . . . » (انظر ريجيوس ١٤٠٤ و ١٤٣١) .

٦٥ - الحبس الاحتياطي - يؤخذ مما جاء في شقة البردى التي عثر عليها الدكتور أبوت أن الحبس الاحتياطي كان مما تصرح به القوانين المصرية القديمة .

٦٦ - تسليم المجرمين - ويظهر من الآثار القديمة أن تسليم المجرمين كان معروفاً عند قدماء المصريين ، فقد جاء في معاهدة التحالف التي عقدت بين الملك رمسيس الثاني وبين ملك الحيثيين ما يأتي : « في حالة سرقة يرتكبها أحد رعايا الطرفين فيجب طرده وتسليمه لدولته » .

٢ - القضاء الجنائي في مصر في مدة حكم المقدونيين والرومان

٦٧ - القضاء مدة حكم المقدونيين - لما استولى المقدونيون على مصر وتبرأت دولة البطالسة عرشها لم يعثوا بنظام القضاء فيها بل أبقوه على حالته الأولى ، وإنما أضافوا إليه كثيراً من أنظمتهم القضائية ورتبوا محاكم مختلفة منها ما هو مستقر في مكانه ومنها ما هو متنقل ، بمعنى أن القاضي ينتقل من بلد إلى آخر لتسهيل التقاضي على الأهالي .

٦٨ - وقد كان قضاة المحاكم المدنية يختارون من بين الكهنة وكانت المحكمة العليا مؤلفة من ثلاثين عضواً يختار عشرة منهم من كهنة طيبة وعشرة من منفيس وعشرة من هليوبوليس ، وكان مقرها مدينة طيبة . ومضى اجتماع الأعضاء انتخبوا من بينهم رئيساً . وعندئذ ترسل المدينة التي انتخب الرئيس من كهناتها كاهناً آخر يحل محل الكاهن الذي انتخب رئيساً .

وكان القضاة يؤجرون على أعمالهم ، وأجر الرئيس كان عظيماً ، والذي يدفع هذه الأجور هو الملك . وكان من عادة الرئيس أن يحمل في عنقه سلسلة من الذهب بها صورة المعبود ساتا مصنوعة من الجواهر الكريمة ، وهي رمز عتدم للعدل

والحقيقة . وكان يوضع أمام الاعضاء أثناء انعقاد الجلسات ثمانية كتب تحوى كل القوانين المصرية القديمة .

أما المرافعات فكانت بالكتابة ، فيتقدم كل من الخصمين ويده مذكرة كتابية بدفاعه تطلع عليها المحكمة ثم تحكم بما ترى (أنظر مذكرات توينسن ص ١٧ وما بعدها وريغو ص ١٤٧٨) .

٦٩ - أما القضاء الجنائي ، فيظهر أنه بقي في مدة البطالة من اختصاص محاكم رؤساء المدن ورؤساء الأقاليم كما كان في الزمن السابق ، غير أن هؤلاء الرؤساء أصبحوا من المقدونيين بعد أن كانوا من الوطنيين . وكان لهم أن يأمرؤا بالحبس الاحتياطي ، وأن يستحضروا المتهمين أمامهم تحت الحفظ وبيقون كذلك حتى تتم محاكمتهم ، (أنظر ريجو ص ١٤٨٠) .

٧٠ - القضاء مدة حكم الرومان - في السنة الثلاثين قبل الميلاد استولى الرومان على مصر واحتلها جنودهم ، فأصبحت مصر تابعة مباشرة إلى أغسطس امبراطور الرمان الذي اعتبرها ملكا له وأتاب عنه في إدارتها مديراً عاماً كان يسمى (*Præfectus Ægypti*) . وهذا المدير هو الذي كان يدير شئون مصر جميعها ومن ضمنها القضاء . وكان اختصاصه القضائي لا يقتصر على المصريين فقط بل كان يتعداهم إلى الرومانيين الذين ينزحون إلى مصر (أنظر كتاب إقليم مصر الروماني تأليف عبد الله بك سمكة طبع ياريس سنة ١٨٩٢ ص ٩٦ وما بعدها) .

٧١ - فكان لنائب الامبراطور هذا حق القضاء الاعلى في المسائل المدنية والجنائية ومن البديهي أنه ما كان يباشر القضاء بنفسه في جميع الدعاوى بل يحجز لنفسه ماله أهمية خاصة ويترك الباقي للهيئات القضائية المختلفة الموجودة في أنحاء القطر المصري ، تلك الهيئات التي لم تعلم لنا تماماً ، غير أنه يظن في الغالب أن المحاكم المدنية بقيت كما كانت عليه مدة حكم المقدونيين ، وكان ينوب عن نائب الامبراطور في مباشرة مهام السلطة القضائية بجميع بلاد القطر قاض عال يسمونه (*juridicus*) أو (*dicædote*) وكان يوجد بالاسكندرية قاض عال آخر يسمى (*archidicastes*) (اختلف الشراح في تحديد اختصاصه) (أنظر كتاب إقليم مصر الروماني تأليف عبد الله بك سمكة ص ١١٥ وما بعدها وريغو ص ١٤٨٤ وما بعدها) .

٧٢ — أما فيما يتعلق بالقضاء الجنائي فلم يظهر لنا من الآثار حتى الآن كيفية مباشرته في مختلف أنحاء القطر، ولكن يلوح أنه بقي بأيدي حكام المدن والأقاليم الذين أصبحوا من الرومان (انظر حسن نشأت باشا ص ٥٥ وانظر F. Robiou مذكرات في الاقتصاد السياسي وإدارة مصر في عهد البطالة ص ٢٢٣ و ٢٢٩ و ٢٣٠) .

العهد الثاني — من فتح العرب إلى عصر محمد علي باشا

٧٣ — تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية — في السنة العشرين من الهجرة (٦٤٢ م) دخل عمرو بن العاص مدينة الاسكندرية بعد حصار طويل . وكانت في ذلك العهد عاصمة الديار المصرية ، قم له بذلك فتح القطر المصري . وقد دخلت مصر من ذلك الحين في الامبراطورية العربية وحلت الشريعة الإسلامية محل القوانين التي كانت سائدة في البلاد . ولا يتسع المجال في هذا المقام للافاضة في شرح نظام العقاب والمحاكمة على حسب أحكام الشريعة الإسلامية ، فنكتفي بالإشارة إليه ملخصاً نقلا عن كتاب محمد كامل مرسى بك والدكتور السعيد مصطفى السعيد وكتاب حسن نشأت باشا .

٧٤ — الجرائم في الشريعة الإسلامية — الجرائم في الشريعة الإسلامية هي معظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير . فهي نوعان : نوع فرض له الشارع حداً ونوع يزجر عنه بالتعزير .

٧٥ — النوع الأول : الجرائم ذات الحدود المفروضة — الجرائم التي من هذا القليل معدودة العدد ، وهي : (١) جنایات على الأبدان والنفوس والأعضاء ، وتسمى قتلا وجرحاً ، (٢) جنایات على الفروج ، وهي المسبة زنا وسفاحاً ، (٣) جنایات على الأموال ، وهي إما سرقة إذا كان المال مأخوذاً من حرز ، وإما حراقة إذا أخذ بحرب ، (٤) جنایات على الأعراس ، وهي المسبة قذفاً (٥) جنایات بالتمدى على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب ، وهذه هي الخمرة فقط :

٧٦ — القتل والجرح — تفرق الشريعة الإسلامية بين ثلاثة أنواع من القتل : القتل العمد ، والقتل شبه العمد ، والقتل الخطأ . فالقتل العمد هو العدوان

المباشر على حياة إنسان بسلاح أو آلة أو أى شيء من شأنه إحداث الموت . وهو يوجب القود أو القصاص لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأبني بالآبني ، فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » ، ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » (سورة البقرة آية ١٧٨ و ١٧٩) .

والقتل شبه العمد هو الضرب المفضي إلى الموت بآلة غير قاتلة . والقتل الخطأ هو الذى نشأ عن رعونة أو جهل أو إهمال أو بالقضاء والقدر . ولا يجوز القصاص في القتل شبه العمد ولا في القتل الخطأ ، بل ان هناك حالات لايجوز فيها القصاص في القتل العمد كما في قتل الوالد ولده عمداً .

وحكم الجراح هو حكم القتل ، فهى إما عمد وإما خطأ . وفي الصورة الأولى يكون القصاص لقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » (سورة المائدة آية ٤٥) . وفيما عدا هذه الصورة تجب الدية فقط ، كما تجب كلما سقطت القصاص لسبب من الأسباب المبينة في كتب الفقه .

ولولى الدم أن يعفو عن القاتل أو الضارب إما على الدية وإما على غيرها . ومتى عفا ولى الدم فلا يجوز للحاكم معاقبة الجاني ، وإذا طلب القصاص فلا يجوز للحاكم العفو عنه . ويعتبر الدفاع الشرعى وأمر الحاكم والحرب من الأسباب التى تبيح القتل والضرب فى الشريعة الإسلامية .

٧٧ — الزنا — الزنا فى الشريعة الإسلامية هو كل مباشرة غير مشروعة بين ذكر وأنثى ، فهو لا يقتصر على حالة زنا الشخص المتزوج حال قيام الزوجية بل يتناول أيضاً وقاح أنثى بغير رضائها فى تناول الوقاع بالرضا ولو كان حاصلاً بين شخصين غير متزوجين . ويفرق الفقهاء فى حد الزنا بين ما إذا كان الزانى محصناً أى متزوجاً أو غير محصن . فإذا كان الزانى غير محصن لحده ماورد فى القرآن : « الزانية والزانى فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (سورة التوراة ٢) . ويرى بعض الفقهاء تقريب الزاني بعد الجلد لمدة سنة . وأما المحصن فالتفق عليه بين جمهور المسلمين أن يرجم بالحجارة حتى يموت . وهنالك الحكم أخذ عما ثبت من السنة . وأنكر الخوارج الرجم لعدم ذكره في القرآن .

٧٨ - التعمد على المال - (١) السرقة - السرقة شرعا هي أخذ مال الغير مستترا من غير أن يؤتمن عليه . وحد السرقة قطع يد السارق بقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (سورة المائدة آية ٣٨) .

وقد اختلف العلماء اختلافا كبيرا في نوع المال الذي تقطع يد السارق بسبب سرقة إياه ، وفي مقداره ، والمكان الذي فيه المال ، وكيفية القطع . الخ (راجع بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٢٨٣ وما بعدها) .

(ب) الحراقة (قطع الطريق) - فرض الشارع حد قطاع الطرق بقوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » (سورة المائدة آية ٣٢ و ٣٤) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه الآية وذهبوا في تفسيرها ثلاثة مذاهب : (أحدها) أن الامام أو من استتابه الامام على قتالهم من الولاية بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب ، وبين أن يقتل ويصلب ، وبين أن يقيد أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وبين أن ينفيهم من الأرض . (ثانيها) أن من كان منهم ذارأى وتدير قتله ولم ينف عنه ، ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من - لاف ، ومن لم يكن ذارأى ولا بطش عزره وحبه . (ثالثها) أن عقوباتهم تكون على أفعالهم . فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ، ومن أخذ المال

ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن لم يفعل شيئا من ذلك وقد كان منهم وبه كثروا وهبوا فانه يعزر .

٧٩ - القذف - المقصود بالقذف هو الرى بالزنا . وحد القذف ثمانون جلدة ورد النص بها : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون » (سورة النور آية ٤) . وهذا الحد من حقوق العباد يستحق بالطلد ويسقط بالعفو . وهناك خلاف بين الفقهاء في شروط إقامة هذا الحد والآثار المترتبة عليه (راجع بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٧٩ وما بعدها) .

٨٠ - شرب الخمر - الخمر محرم في الشريعة الاسلامية لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون » (سورة المائدة آية ٩٠ و ٩١) . ولكن القرآن لم ينص على حد شارب الخمر ولم يثبت أن رسول الله حد مقداراً معيناً من الجلدات . وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا الحد ، فالجمهور على أنه ثمانون جلدة ، وقال البعض أربعين (راجع بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨١ وما بعدها) .

النوع الثاني - مايزجر عنه بالتعزير - لم تشرع الحدود إلا لهذا العدد القليل من الجرائم المتقدم ذكره . وفيما عدا ذلك من الجرائم يكون الزجر بالتعزير أى بالتأديب المتروك تقديره للقاضي .

والأمور الموجبة للتعزير غير محدودة ولا محصورة . والقاعدة في التعزير هي : كل من ارتكب منكراً لا حد فيه ولا كفارة أو آذى مسلماً أو غير مسلم بغير حق بقول أو فعل أو إشارة فانه يستحق التعزير (أنظر في كل ما تقدم بشأن الجرائم في الشريعة الاسلامية كتاب عماد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ١٥ وما بعدها) .

٨٢ - العقوبات في الشريعة الاسلامية - العقوبات في الشريعة الاسلامية هي إما حدود مفروضة وإما تعزير متروك تقديره للقاضي .

٨٣ - الحدود - الحد شرعاً عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى ، وقال عنها

بن عابدين إنها شرعت لمصلحة تعود إلى كافة الناس فى صيانة الأنساب والعقول والأعراض (ابن عابدين ج ٢ ص ١٩٣ طبعة سنة ١٢٤٩ هجرية) .
والحد فيما عدا القصاص مقرر فى خمسة أنواع :

حد الزنا ، وحد شرب الخمر ، وحد القذف ، وحد السرقة ، وحد قطع الطريق .
لحد الزنا رجم المحصن بالحجارة حتى يموت وجلد غير المحصن مائة جلدة . وحد شرب الخمر ثمانون جلدة على قول وأربعون جلدة على قول آخر . وحد القذف ثمانون جلدة ، وحد السرقة قطع يد السارق ، وحد قطع الطريق القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفى على ماتقدم ذكره .

٨٤- الرجم - والرجم أشد الحدود المنصوص عليها شرعاً . فإذا حكم على إنسان بالرجم بناء على شهادة شهود حفرت له حفرة يزل فيها إلى وسطه وذلك ليمتنع من الهرب ، فإذا تمكن رغم هذا من الهرب اتبع . وإن حكم عليه بناء على إقراره لم تحفر له الحفرة ، وإن هرب لا تتبع . واختلف الفقهاء فى وجوب حضور الامام أو من حكم بالرجم من الولاية ساعة التنفيذ . فقال بعضهم لا يجب على الامام أو من حكم بالرجم الحضور عند تنفيذه ، وقال أبو حنيفة يجب حضورهم وكذلك يجب حضور الشهود . وإن كانت المحكوم عليها حاملاً لا ينفذ عليها الرجم حتى تضع بل إنها بعد الوضع لا ترحم حتى يوجد لولدها مريض .

٨٥ - الجلد - يحصل الجلد بسوط متوسط فى الشدة أو كما يقولون عنه « سوط لا حميد فيقتل ولا خلق فلا يؤلم » . ويحصل الضرب به على جميع البدن إلا الوجه والمقاتل .

٨٦ - التعزير - التعزير يقول عنه الفقهاء إنه تأديب دون الحد ، ويجب فى جناية ليست موجبة للحد .

وينقسم التعزير إلى ما هو حق لله وما هو حق للعبد .
فالتعزير الذى يجب حقاً لله يجب على الامام ولا يحل له تركه إلا فيما إذا علم أن الجانى قد انزجر قبل ذلك .

والتعزير الذى يجب حقاً للعبد بالقذف ونحوه يتوقف على دعوى يقيمها المجنى

عليه ، ولذلك لا يقيمه إلا الحاكم ويجرى فيه الإبراء والعفو .
والتعزير قد يكون بالحبس ، وقد يكون بالصفح وتعريك الأذن ، وقد يكون بالكلام العنيف ، وقد يكون بالضرب ، وقد يكون بنظر القاضي إلى الجاني بنظر عبوس . وعند أبي يوسف يجوز التعزير بغرامة مالية .

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير ، فمن قائل إنه بحسب المصلحة وعلى قدر الحاجة فيجهد فيه ولي الأمر . ومن قائل إنه لا يبلغ بالتعزير في معصية قدر الحد فيها فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنا ، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على الشتم بدون قذف حد القذف . وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد . ويقول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة أن لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين وإما ثمانين .

ولكن هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل؟ فيه قولان ، أحدهما وهو المشهور يجوزُه قتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله ، وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل ، وقتل الداعية إلى البدعة كالنجم والرفض وانكار القدر .

٨٧ - الدعوى في الشريعة الإسلامية - يعرف الفقهاء الدعوى بأنها قول مقبول عند القاضي يقصد به طلب حق معلوم قبل الغير أو دفعه عن حق نفسه .

وهذا التعريف قاصر على بيان الدعوى الصحيحة التي يترتب عليها الحكم لصالح المدعى لأنه يؤخذ منه أن القول لا بد وأن يكون مقبولا عند القاضي ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان مستوفياً كل الشروط التي منها ألا يكون منافياً للعقل أو العادة .

٨٨ - والدعوى قنينة : دعوى تهمة ، وهي أن يدعى فعل محرم على المطلوب بوجوب عقوبته مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة . وغير تهمة ، وهذه كالدعوى المدنية والتجارية المتعارف عليها في عصرنا هذا .

٨٩ - من يملك حق إقامة الدعوى - لمعرفة من يملك حق إقامة الدعوى بحسب التفريق بين أنواع الحقوق المختلفة .

فالحقوق إما أن تكون من حقوق الله المحضنة كالزنا وشرب الخمر ، وإما أن تكون من حقوق العباد المحضنة كالغضب . ويلحق بحقوق الله حقوق فيها النوعان

ولكن حق الله فيها غالب كالتعذيب والقتل على قول بعضهم . ويلحق بحقوق العباد حقوق فيها النوعان ولكن حق العبد فيها غالب كالقتل على القول المشهور .

ففضلا عن العقل الذي يطلب فيمن يدعى ، يجب أن يكون للدعى صفة في الدعوى : وهى تختلف باختلاف المدعى به ، لأنه إن كان من حقوق العباد فلا تثبت إلا إذا كان المدعى هو صاحب الحق أو وليه أو وكيله ، وإن كان من حقوق الله تعالى فالصفة ثابتة لكل فرد ، لأن هذا من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على الكافة عملا بقوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » ولقوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » . ففي هذه الآية الأخيرة الإيجاب ، فإن قوله تعالى « ولتكن » أمر وظاهر الأمر الإيجاب . غير أن هذا الإيجاب ليس على طريق الفرض العيني بل هو فرض كفاية ومعناه أنه إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

٩٠ - طرق الاتهام - من ذلك نرى أن طرق الاتهام في الشريعة على نوعين : الأول - طرق اتهام شخصي يسلكه كل انسان وقع على نفسه أو على ماله أى نعد فيرفع الدعوى مباشرة أمام القاضى الذى يقبلها متى استوفت الشرائط المطلوبة ويقطع النظر عن كون هذا التعدى يعتبر تعدياً على حق من حقوق الله أو من حقوق العباد .

الثانى - طرق اتهام عمومى جائز لكل انسان في حالة واحدة ، هى حالة حصول تعد على حق من حقوق الله ولو كان هذا التعدى لم يلحق بالمدعى أى ضرر شخصي .

٩١ - الحسبة - ويعد التداعى في هذه الحالة الثانية واجباً على كل انسان من قبيل الاحتساب . والحسبة على وجه العموم معناها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكافة الطرق المشروعة ، فيدخل فيها حث الافراد على القيام بواجباتهم ومنع ارتكاب الجرائم وقت ارتكابها والتداعى أمام القاضى بعد ارتكابها .

ولما كانت الحسبة فرضاً عينياً على القادر على القيام بالواجب الذى لم يقم به غيره ، كان على ذوى السلطان من الوجوب ما ليس على غيرهم . لذلك أفردت لها ولاية خاصة بها سميت ولاية الحسبة ، ومتوليتها الى الحسبة يقوم بالاحتساب نيابة عن الحاكم .

٩٢ - التعصبات التي تتخذ في حق التهم - يقول الفقهاء إن التهم إما أن يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فبور وعندئذ يجوز حبه احتياطياً حتى ينكشف حاله ، وإما أن يكون معروفاً بالفجور والاجرام وهذا أيضاً يحبس ، وإما أن لا يكون من أهل التهمة وهذا لا يحبس وإذا ثبتت برأته عوقب من ادعى عليه .
ويقولون إن الحبس الشرعي ليس الحبس في مكان ضيق وإنما تعويق الشخص ومنه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له .

٩٣ - الأدلة - الأدلة التي تقبل على المتهمين في الشريعة الإسلامية هي الاقرار والبيئة والقرائن .

٩٤ - الاقرار - يسأل المتهم عن التهمة فاما أن يقر وإما أن ينكر . فان أقر فاقراه حجة باصرة على نفسه لاتعداه إلى غيره ، ويلزم المقر بما أقر ويقضى عليه القاضي بما يترتب على الاقرار . غير أنه إذا ظهر للقاضي عدم صحة الاقرار كالمبد الذي يقر بالقتل لينجي سيده من العقاب لا يلزم بالأخذ به .
ويشترط لصحة الاقرار فيما يوجب الحد أن يكون المقر عاقلاً بالغاً بقظاً لا نائماً ولا مغمى عليه وأن يحصل الاقرار بالطوع والاختيار وأن يصدر بصورة جدية لا يراد به المزول .

٩٥ - البيئة - البيئة لغة كل ما يبين الشيء ويظهره . غير أن الفقهاء خصوها بشهادة الشهود . وقد أولتها الشريعة الإسلامية ككل الشرائع الحديثة أهمية عظيمة وجعلتها أساس طرق الإثبات ، ففي سأل القاضي المتهم عما اتهم به فأنكره طوالب المدعى بالبيئة ، فان أقامها تحرى عن الشهود ، وإن ثبت له ما ادعى به حكم على المتهم بالعقاب الشرعي حداً كان أو تعزيراً .

٩٦ - ويشترط في الشاهد أن يكون عاقلاً بالغاً على القول المشهور ، حراً مبصراً ليس بأعمى ، ناطقاً ليس بأخرس ، لم يسبق له أن حدث في قنف ، وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً للشهود له ، وأن لاتكون بينهما زوجية ، وأن لا يكون بين الشاهد والشهود

عليه عداوة دينوية ، وأن يكون عدلاً - ومعنى العدالة اجتناب الكباثر وعدم الاصرار على الصفات مع كون صلاح الرجل أكثر من فسادهِ وصوابه أكثر من خطئه - وأن لا تكون بينهُ وبين المشهود له صلة كأن يكون أجيماً خاصاً له أو كأن توجد بينهما صداقة تبلغ حدّاً لا تميز معه الأملاك عن بعضها .

٩٧ - ويشترط أيضاً توفر عدد مخصوص من الشهود نساء كانوا أو رجالاً على حسب ظروف الأحوال . فيشترط وجود أربعة من الذكور في الشهادة على الزنى ، ورجلين في الشهادة على بقية الحدود والقصاص ، ورجلين أو رجل وامرأتين في الشهادة على حقوق العباد .

٩٨ - ويجوز أن تسمع شهادة كل شاهد على انفراد ، وبالفعل كان القضاء يفرق بين الشهود عند سماع شهادتهم منذ أول نشأة الاسلام . واختلف الفقهاء في جواز تحليف الشهود : فقال بعضهم لا يصح تحليف الشاهد لأن الشهادة لا تصلح بدون لفظ أشهد ولفظ أشهد يمين لا يجوز تكراره لأنه يتضمن معنى المشاهدة والقسم والإخبار ، وقال بعضهم يجب أن يحلف الشاهد نظراً لانتشار شهادة الزور (راجع مباحث المرافعات للاستاذين محمد بك زيد والشيخ سلامة ص ١٢٤) .

كذلك اختلف الفقهاء في جواز الأخذ بشهادة الصغير المميز ، والرأى الأصوب الاستئناس بها ، فاذا وافقتها ظروف الأحوال أخذ بها .

٩٩ - القرائن والعلامات - اختلف علماء الشريعة في اعتبار القرائن والعلامات القاطعة من طرق الإثبات . وأغلبهم يذكر حالة الانسان الذي يرى وهو خارج من دار خالية عليه أثر الخوف ويده مكين متلوث بالدماء ووجد بالدار شخص مذبح لحينه . ويقول بعضهم إن هذه القرينة توجب مؤاخذه الخارج باعتبار كونه القاتل ، ويقول البعض الآخر بعكس ذلك لاحتمال كون القاتل غيره . والرأى الأول هو الاظهر . وجرت العادة عند قضاة العرب من تقديم الأزمان بالأخذ بالعلامات والقرائن القاطعة (انظر في كل ما تقدم بشأن الدعوى وطرق الاتهام والأدلة في الفريعة الاسلامية كتاب حسن نثأت باشا ص ٥٦ وما بعدها) .

٩٩ مكرر - نظام القضاء - يقضى الشرع الاسلامي بأن تكون ولاية

القضاء للوالي أو نائبه . فالأمام هو الذى يتولى القضاء ، ولكن لما كان من المستحيل عليه أن يقوم به بنفسه فقد أقام نواباً عنه فى ذلك هم القضاء .

وكان الوالى فى أول الأمر يعين قاضياً للقطر كله يولى ولاية القضاء ، وهذا يعين من قبله نواباً فى النجملات المختلفة (المخطط التوفيقية للى باشا مبارك ج ٨ ص ٦٢) .

ومن بعد الفتح العثمانى كان السلطان يعين قاضى مصر وأحياناً قضاء الأقاليم أيضاً (المخطط التوفيقية ج ١٦ ص ٨٨) .

وكان الوالى ينظر بمعاونة القضاء الشرعيين والعلماء فى الدعاوى الهامة وفى المظالم أى الشكاوى التى ترفع إليه عن أعمال الحكام وعن كل ما يعجز القضاء الشرعيون عن الفصل فيه (المخطط القرية ج ١ ص ٢٠٨ وأحد صفوت بك ص ٢١ و ٢٢) .

وفى عهد المماليك فسد نظام الادارة والقضاء بتدخل الحجاب فى الحكم بين الناس وإغارتهم شيئاً فشيئاً على ما هو من اختصاص القضاء حتى صارت لهم الكلمة العليا (حسن نشأت باشا ص ٧٥ ن ٨٢ و ٨٣) .

العهد الثالث - من ولاية محمد على باشا إلى سنة ١٨٨٣

١٠٠ - التشريع الجنائى فى هذا العهد - ظلت أحكام الشريعة الاسلامية مرعية حتى عمت الفوضى البلاد فى مدة حكم المماليك ، فتهاونوا فى تطبيقها وطفى على البلاد ظلم الحكام واستبدادهم . واستمر الحال على ذلك حتى ولى محمد على باشا حكم مصر فى ٩ يوليه سنة ١٨٠٥ ، فعمل على توطيد الأمن فى البلاد ، وصدرت فى عهده عدة أوامر وقوانين تحوى على بعض القواعد الجنائية :

فصدر فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ قرار ببيان العقوبات التى يحكم بها فى المجلس العالى الملكى ، وهو الذى كان يسمى « بالديوان الخديوى » . وفى شعبان سنة ١٢٤٥ هـ (يناير سنة ١٨٣٠ م) أصدر محمد على باشا قانوناً عاماً لضبط أحوال الزراعة سماه « قانون الفلاح » ، ولكنه كان قانوناً جنائياً أكثر منه تشريعاً زراعياً . فقد عنى فى هذا القانون ببيان أحكام الاغتصاب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة الفواكه والخضر والفلال والدجاج والماعز والضأن والسرقة من

المنازل والأحكام التي تطبق على المهيملين في الحرث والزرع والذين يتخلقون عن أشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون المال عند طلبه أو يمتنعون عن إرسال أنفار الجهادية ومن يظلم الأهالي من المشايخ في تحصيل الأموال ومن لا يجيب طلب المشد (الرسول) ومن يحمي عمولا لجأ إليه هرباً عما عليه ، والعرب الذين يسرحون ماشيتهم في أرض الغير والذين يخفون أحد الفلاحين ومن يكسر السواقي أو يحرق الأجران ومن يكذب على الحكام والحاكم الذي يضرب الناس زيادة على القدر المحدود والعقوبات التي توقع على أهالي البلاد التي تنوء إلى العصيان ومشايخ البلاد الذين يقتصبون العذارى ومن يذبح أئاث الحيوان أو ذكورها قبل أن تبلغ السنة الثالثة من عمرها ومن يختص نفسه من المشايخ بالجيد من الأطلان ومن يخفي اللصوص عنده... الخ . وأما العقوبات فكانت الضرب بالكرباج من عشر إلى خمسمائة والثني إلى فيزا أو غلى والسجن في الليان والقتل .

وفي ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ (يونية ١٨٣٧) أصدر محمد علي باشا إلى جانب قانون الفلاحة قانوناً آخر يعرف بقانون السياسة الملكية (السياسنامة) وهو يتعلق بالموظفين على الخصوص ويتضمن بيان واجباتهم وعقاب من يخل بها منهم . ثم أصدر قانون عمليات الجسور في ذى الحجة سنة ١٢٥٨ وقانون نياسة اللائحة في ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ وهو يتضمن الأحكام الخاصة بمن يتأخر في انجاز أعماله أو يتوانى من الموظفين في تأدية أعماله .

ولما تعددت القوانين وتعرضت الامام بها والوقوف عليها عمدت الحكومة إلى توحيدها وجمع شتاتها فاستخلصت منها مجموعة عامة سميت (قانون المنتخبات) منها ما هو منتخب من قانون الفلاحة ومنها ما هو مأخوذ من قانون السياسنامة ومنها ما هو مختار من قوانين ولوائح أخرى ويقع كله في ثلاث ومائتي مادة . وقد حدث هذا الجمع بعد سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٨٤ م) كما يؤخذ من تواريخ القوانين واللوائح التي انتخبت منها . وهي أول مجموعة قانونية لمصر في العصور الحديثة .

وفي ٥ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٨٥٥ م أصدر بسميد باشا مجموعة قانونية جديدة تسمى « قانون نامه سلطانى » ، وكانت معروفة أمام

بمجالس الأحكام الملقاة باسم « قانون الجزاء الهايوني » وهو مكون من خمسة فصول في أربع وثلاثين مادة تتناول القتل والاعتداء على الأشخاص والاختلاس والرشوة والتزوير والجرائم الزراعية واتلاف الآثار ، وتحتوي فوق ذلك على بعض الأحكام الإدارية والمالية والمدنية . وقد حل هذا القانون محل قانون الانتخابات في المواد الجنائية وبقي القانون الجنائي الرسمي للبلاد مدة تسعة وعشرين عاماً منذ صدوره حتى قانون سنة ١٨٨٣ .

١٠١ — مصادره — أما المصادر التي استقت منها هذه القوانين مبادئها الجنائية فهي تنحصر في الغالب في مصدرين تم عنهما الأحكام الواردة فيها .
المصدر الأول هو الشريعة الإسلامية . فقد أحات نصوص قانون الانتخابات في كثير من الجرائم إلى أحكام الشرع الشريف لاتباعها وتطبيقها على مرتكبيها ، كما في التعمدي على أعراض الغير وإزالة بكاره فناء (مادة ١٦) واسقاط الحمل وقتل الولد (مادتي ٢٨ و ٣٠) وقطع السنة المواشي (مادة ٣٣) واتلاف بعض الأعضاء كالعين والأذن والسن (مادة ٧) ومثل وجوب اتباع القصاص والدية والقسامة شرعاً في جريمة القتل (مواد ٢٤ إلى ٢٦) .

والمصدر الثاني هو القانون الفرنسي وعلى الخصوص قانون نابليون الصادر في سنة ١٨١٠ وهو مصدر كثير من الأحكام الجنائية في هذه القوانين . من ذلك ما جاء في قانون الانتخابات من أن حكم القتل لا ينفذ على الحامل إلا بعد الوضع (١٢٧) وأن المحبوس في اللبائن أو في القلعة يقام له وكيل لإدارة أمواله (مادة ١٢٨) وأن أحكام التفرير وتضمنين الخسارات والمصاريف تنفذ بالاكره البدني (مادة ١٣٢) وأن الصبي البالغ من العمر اثني عشرة سنة إذا صدر منه فعل وهو غير مميز فلا عقاب عليه بل يرسل إلى « محل التربية » إلى ختام المدة التي تحددها الحكومة أو إلى أن يبلغ الثامنة عشرة (مادة ١٣٣) وأن للقاتل عنراً في القتل إذا ارتكبه دفاعاً عن النفس أو عند نقب منزله أو أثناء ضبطه زوجته متلبسة بالزنا (مادتي ١٦٢ و ١٦٣) وأن الضرب أو الجرح الذي يسبب للجنين عليه مرضاً أو عجزاً عن العمل مدة لا تزيد عن عشرين يوماً يعاقب عليه بالحبس (مادة ١٦٦) واعتبار التسميم والشروع فيه كالقتل

(مادة ١٥٩) وتجريم النصب وخيانة الأمانة في الأوراق المعنوية على ياض (مادة ١٥٧).

١٠٢ - خصائصه - للتشريع الجنائي في هذا العهد خصائص تتعارض مع أحوال التشريع الحديث. وأهم هذه الخصائص ما يأتي :

(١) لم تكن الأفعال المعاقبة عليها معينة على سبيل التحديد، وكذلك العقوبات فكانت المجالس تحكم بما تراه وتوقع من العقوبات ما تختاره من غير أن يكون لها في أحكامها مرشد غير إرادتها (المادة ٢٣٦) . وكان التشريع يخلط بين المسائل المدنية والمسائل الجنائية فيما يتعلق بالدية وحوادث القتل والجاني في جرائم القتل والضرب .

(٢) لم تكن العقوبة شخصية تقع على الجاني وحده، بل كانت تمتد إلى غيره . فكانت العقوبة تقع على مرتكب الجريمة وعلى شيعه أحياناً وعليهما وعلى القائم مقام أحياناً (المادة ٢٠٤) .

(٣) لم يكن جميع الناس متساوين أمام القانون . ومن أمثلة ذلك ما جاء بالمادة الثانية من الفصل الثاني من القانون الهايوني التي تفرق في عقاب القاذف بين ما إذا كان من استوجب التعزير ، من العلماء الفخام والسادات الكرام وخيرة الناس وأصحاب الرتب ، وما إذا كان من أوساط الناس أو السوق ومن يشابههم .

(٤) كانت العقوبات قاسية وغير متناسبة مع جسامة الجرائم الموضوعة لها . وأهم هذه العقوبات إرسال المجرم إلى اللبائن مدى حياته أو لمدة مؤقتة ، والضرب بالكرباج إلى خمسينة جلدة ، والنفي إلى جبل فيزا أو غلي بالسودان ، والربط في القلعة مدة معينة ، والاعدام في السرقة المقررة بظروف مشددة ، والحبس ، والتشهير بالمجرم الذي يحكم بإرساله إلى اللبائن بأن « يفضح بجميع الناس بتعليق ورقة في عنقه » أو « يدق على كتفه الأيمن بالابر حرف ل » (مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الانتخابات) وكان حد العقوبة في الجريمة الواحدة يتفاوت تبعاً لجسامة موضوعها ونوعه ، وذلك في جرائم السرقات واختلاس الأموال الأميرية واعدادها أو اصاعتها (راجع المواد ٥٦ و ٦٢ و ١٩٦ و ١٩٧ من قانون الانتخابات) .

١٠٣ - التنظيم القضائي - كان القضاء الجنائي موزعاً بين عدة سلطات

إدارية وقضائية : منها مجالس خاصة أنشئت في العاصمة أو في الأقاليم كمجلس الديوان الحديوي ، الذي شكله محمد علي لإدارة شئون القاهرة والنظر في الجنايات الكبيرة ، ومجلس الجمعية الخفائية ، الذي رتبته للفصل في القضايا المتعلقة بالعسكرية وبالأهالي وفي التهم الموجهة إلى كبار الموظفين ، و مجالس الاحكام ، التي نظمت في العاصمة وفي بعض الأقاليم منذ سنة ١٢٦٨ هـ . وكلها مجالس كانت مكونة من عناصر إدارية كالضباط والأعيان ينضم اليهم علماء من بعض المذاهب للقضاء والافتاء في المسائل الشرعية والجنائية . ومن هذه السلطات أيضاً مديرو الأقاليم ونظار الأقسام وحكام الأخطاط الذين كانوا ينظرون في القضايا ويفصلون فيها بغير نظام وللقانون بل تبعاً لإرادتهم وأهوائهم . وفوق ذلك كانت قضايا الاختلاس والرشوة والتزوير الموجهة إلى الموظفين تنتظر أمام مجلس ديوان العموم المتعلق بهم .

وإلى جانب هذه السلطات المختلفة كانت المحاكم الشرعية في العاصمة وفي الأقاليم والمراكز تفصل فيما يعرض عليها من القضايا المدنية والجنائية بين الأهالي طبقاً للشريعة الإسلامية ، ويحرم القاضي بالحكم إعلاماً شرعياً يتولى الحاكم العرفي تنفيذه . وكان يحال على قضاء الشريعة كل ما يتعلق بالأحكام الشرعية وعلى الأخص في قضايا القتل التي يجرى إثباتها وتحقيقها أمام القضاء الشرعي في القاهرة والأقاليم . وقد جاءت لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ) فأقرت اختصاص المحاكم الشرعية في المسائل الجنائية وفي الحكم بالقصاص في النفس ومادونها ، ونصت على أن يكون نظرها في مواد القتل ، بمجكمتي مصر والاسكندرية ومحاكم المديرات والمحافظات بعد الاحالة عليها من المجالس النظامية ، وعند ذلك ، يجرى نظرها والحكم فيها شرعاً وصدور الاعلام اللازم بها (انظر القانون الجنائي للكتور على ج ١ ص ٥ و ٦ والرابع المتوه عنها فيه) .

العهد الرابع - من إنشاء المحاكم الأهلية إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية

١٠٤ - قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ - في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣

صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات

الأهلى، وقد استمد هذا القانون معظم أحكامه من قانون العقوبات الفرنسى الذى يعتبر أساس التشريع الجنائى الحاضر فى مصر .

١٠٥ - أهميته - وقد أدخل هذا القانون فى مصر قواعد القانون الجنائى الحديث وحقق بذلك إصلاحاً تعادل أهميته إن لم تكن تزيد على أهمية الإصلاح الذى حققه قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٨١٠ فى فرنسا بالنسبة للتشريع السابق على الثورة . وبصدوره أصبح قانون العقوبات سهلاً واضحاً مرتباً فى مجموعة ، فى تناول الكافة الاطلاع عليه .

ومن أهم ما استحدث فيه أنه حدد الجرائم المعاقب عليها والعقوبات التى توقع من أجلها وقرر بذلك قاعدة أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ،، وزال بذلك ما كان يصيب الناس من تعسف الحكام ، وجعل العقوبة شخصية تلحق بالمجرم دون غيره . وفصل بين الاعتبارات المدنية والاعتبارات الجنائية التى كانوا يخلطون بينها فيما يتعلق بالدية وبحق ولى الدم فى الغفو عن الجاني فى حوادث القتل والضرب . وحقق المساواة أمام القانون بالنسبة لجميع الناس لا فرق بين كبيرهم وصغيرهم

وفضلاً عن ذلك جاء هذا القانون مسيراً لروح العصر ، فصدر مشعباً بالمبادئ الانسانية : فألغيت فيه عقوبة الضرب بالكرباج التى كانت سائدة فى القوانين السابقة واستبدلت بها عقوبات مقيدة للحرية ، ومنع التعذيب وجعل جريمة معاقباً عليها بالسجن (المادة ١١٧ من قانون سنة ١٨٨٣) بعد أن كان التعذيب بالضرب من الطرق المسموح بها للحصول على اعتراف من المتهم فى القوانين السابقة على قانون سنة ١٨٨٣

١٠٦ - تدبير صدوره من ناحية الشرع - وخوفاً مما قد يثيره إصدار مثل هذا القانون فى نفوس الناس لما يظاھره من مخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية لجأ المشرع إلى تدبير صدوره من ناحية الشرع ، فنص فى المادة الأولى منه على أن من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التى تقع على أفراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية ، وكذلك على الجرائم التى تحصل ضد الحكومة مباشرة ، وبناء على ذلك قد تعينت فى هذا القانون درجات العقوبة التى لأولياء الأمر

تقريرها ، وهذا بدون إخلال في أى حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة القراء . . وقد أخذت هذه المادة من قانون العقوبات التركي الصادر في سنة ١٨٥٨ .

ولما استقرت أحكام هذا القانون في مصر وألف الناس تطبيقه استغنى في قانون سنة ١٩٠٤ عن الشرط الأول من هذه المادة واحتفظ بالشرط الثاني الخاص بعدم الإخلال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة (أنظر تطبيقات الحاقبة على المادة ٧ من قانون سنة ١٩٠٤) .

١٠٧ — مصادره — قلنا إن قانون العقوبات الأهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ استمد معظم أحكامه من القانون الفرنسي . ولكن هذا القانون لم يكن هو المصدر الوحيد الذي أخذ عنه المشرع المصري ، بل إن بعض الأحكام التي دونها في قانون سنة ١٨٨٣ ترد إلى مصدرين وهما الشريعة الإسلامية والقانون العثماني الصادر في سنة ١٨٥٨ .

١٠٨ — القانون الفرنسي — أخذ قانون العقوبات الأهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ أحكامه في الغالب عن القانون الفرنسي إما مباشرة وإما عن طريق القانون المختلط وهو القانون الذي وضع قبل ذلك بسبع سنوات (في سنة ١٨٧٦) عند إنشاء المحاكم المختلطة ، فنقل مبادئه العامة والجرائم التي يعاقب عليها وكثيراً من نصوصه .

١٠٩ — ولكنه عمد إلى بعض التغيير في منهاجه وفي صيغة نصوصه ، واستبقى بعض الجرائم وعدل في بعضها . فأغفل مثلاً جرائم الاتجار أو الاعتداء على الملك أو على أفراد أسرته ، والاعتداء الذي يقصد به تغيير الحكومة أو نظام توارث العرش ، والجرائم الخاصة بمباشرة الحقوق المدنية وبالانتخابات ، واتفاق الموظفين على الاضراب ، وإخلال رجال الدين بالنظام العام في أثناء قيامهم بأعمالهم ، والتشرد والتسول ، والجمعيات والاجتماعات غير المشروعة ، ومعظم الجرائم الخاصة بالمصانع والتجارة والفنون . ولم يحلل من قتل الأب وقتل الابن جرائم خاصة مستقلة عن القتل العادي خلافاً للقانون الفرنسي . وجعل عقوبة الشروع أخف من عقوبة الجريمة التامة خلافاً للقانون الفرنسي الذي يسوى بينهما .

١١٠ — ويرجع اختيار القانون الفرنسي وتفضيله على غيره من القوانين إلى

حصة اعتبارات : منها سابقة الاخذ عن المشرع الفرنسي في قانون العقوبات العثماني الصادر في سنة ١٨٥٨ ، ومنها سابقة نقل قواعد القانون الفرنسي إلى القوانين الجنائية المختلطة التي قصد تطبيقها على الأجانب في مصر ، ومنها أن القانون الفرنسي كان أقرب القوانين الأجنبية إلى أذهان رجال القضاء المصري الذين تنفذوا بالثقافة الفرنسية ، ومنها أخيراً انتشار نفوذ قانون نابليون في كثير من البلاد الأوروبية بعد وضعه في سنة ١٨١٠ (الأستاذ علي بدوي بك ج ١ ص ١٦ والأستاذ جبران غولان ح ١ ص ٣٨ ن ٥١) .

١١١ — الشريعة الإسلامية — لم يقتبس القانون المصري من الشريعة الإسلامية سوى أحكام قليلة جداً : منها النص على عدم الاخلال بالحقوق الشخصية المقررة طبقاً للشريعة الإسلامية والذي سقت الإشارة إليه ، والنص على سريان أحكام الدية في جرائم القتل والنزب والجرح (المادة ٢٣٠ وهي مطابقة للمادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ التي ألغيت في القانون الحالي) ، ووجوب اعتراف المتهم أو شهادة شاهدهى رؤية للحكم بالقتل في جنایة تستوجب (المادة ٣٢ وقد ألغيت هذه المادة بذكرته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧) ووجوب أخذ رأى المفتي قبل إصدار حكم بالإعدام (المواد ٢٠٧ إلى ٢٠٩ ت ج المقابلة للمادة ٢٠٥ ت ج حالى) .

١١٢ — القانون العثماني — فيما عدا المادة الأولى السابق ذكرها قد نسيج القانون المصري على منوال القانون العثماني في ترتيب أبوابه وأخذ عنه عناوين فصوله ومع ذلك فالخريق عمداً الذي يعتبر في القانون العثماني من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة جمل في القانون المصري من الجرائم المضرة بالأفراد . وفضلاً عن ذلك فقد استعار القانون المصري كثيراً من الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات العثماني ولا مقابل لها في القانون الفرنسي ، وهي جرائم رؤى أن العقاب عليها تستلزمه حاجة البلاد وحالتها الاجتماعية . من ذلك اعتبار الفائدة الخصوصية التي تتوول إلى الموظف من بيع متاع أو عقار بشئ أزيد من قيمته أو من شرائه بشئ أنقص منها أو من أى عقد آخر — من قبيل الرشوة ، وكذلك الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تقدم لأى شخص آخر يعينه هذا الموظف كزوجته أو ولده أو أحد أقاربه (راجع للمادتين ٩٠ و ٩١ من قانون سنة ١٨٨٣ المطابعتين للمادتين ١٠٥ و ١٠٦ من القانون الحالي) .

ومن هذه الجرائم حجز الموظف بعض أو كل ما يستحقه العمال الذين استخدمهم في أشغال مختصة بوظيفة من أجره ونحوها ، أو استخدامهم سخرة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة (المادة ١٠٣ المطابقة للمادة ١١٥ من القانون الحالي) أو عدم استخدام الموظف جميع العمال وأخذهم لنفسه مرتبات من نقص منهم ، أو قيده في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ما هيئتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة (المادة ١٠٤ المطابقة للمادة ١١٦ من القانون الحالي) . ومن هذه الجرائم كذلك توسط موظف لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية (المادتين ١١٠ و ١١١ المطابقتين للمادة ١٢٠ من القانون الحالي) ، وتعذيب الموظف متهما أو أمره بتعذيبه لمصلحة على الاعتراف (المادة ١١٧ المطابقة للمادة ١٢٦ من القانون الحالي) ، وتسخير الموظف أشخاصاً في أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنظمة العامة أو في غير الأعمال التي اضطر الحال إليها لنفع الأهالي (المادة ١٢٢ المطابقة للمادة ١٣١ من القانون الحالي) .

١١٣ — قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٨٨٣ — كذلك صدر قانون تحقيق الجنايات الأهلي في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ على أساس القانون الفرنسي . فقد أخذ عنه نظام الضبطية القضائية والدعوى العمومية والتحقيق والمحاكمة . ولكنه يختلف معه في بعض نقاط . فلم يأخذ مثلاً بنظام المحلفين في المحاكم الجنائية .

١١٤ — النظام القضائي في عهد قانون سنة ١٨٨٣ والصغوبات التي اكتنفت تطبيقه — أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ وحلت في الاختصاص الجنائي محل مجلس الأحكام والمجالس الإقليمية وجهات الإدارة والمحاكم الشرعية . وقد رتب هذه المحاكم إلى محاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحاكم استئناف . وعينت حدود ولايتها كما ينبت طريقة تشكيل كل محكمة منها واختصاصها على ما هو وارد في الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وبدى بتشكيل محاكم الوجه البحري في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ؛ أما محاكم الوجه القبلي فلم تشكل إلا في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩ .

١١٥ - إنشاء قومسيونات التحقيق - غير أن الانتقال من العهد القديم

إلى النظام الجديد لم يخل من صعوبات . ذلك أنه بزوال حكم الاستبداد زال احترام القانون من أنفس المجرمين ، فكثر الجرائم ورأت الحكومة أن المحاكم الجديدة لا تقوى على مناهضتها فشكلت في الأقاليم منذ سنة ١٨٨٤ مجالس تجمع بين العنصرين الإداري والقضائي سميت « قومسيونات التحقيق » (Commissions de brigandage) للنظر في الجرائم الخطيرة التي ترتكبها العصابات المسلحة . فأوقف عمل المحاكم الجديدة بالنسبة لهذه الجرائم وأصبح جزء من القضاء الجنائي تقوم به قومسيونات التحقيق .

١١٦ - تشكيل هذه القومسيونات - شكلت هذه القومسيونات في ١٤

أكتوبر سنة ١٨٨٤ في مديريات الوجه البحري وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ في مديريات الوجه القبلي . وكانت تتألف في كل مديرية من رئيس يعينه مجلس النظار ومن المدير ورئيس النيابة وقاضيين . وقد نص في قانون تشكيلها على أنها تحقق الجنايات التي تقع في دائرة المديرية من جملة أشخاص منسلحين ويكون من شأنها سلب الأمن العام أو المال ، ، ، ويكون التحقيق بفاية ما يمكن من السرعة بلا انقطاع لسرعة إظهار الحقيقة بدون التفات للأوضاع والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات ، ، ويصدر القومسيون حكمه في الحال بعد سماع أقوال المدافع عن المتهم ، ويوقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات للجنايات التي ثبت ارتكابه لها ، بدون التفات لما نص عليه في المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنايات ، ولا يقبل أى طعن أمام جهات القضاء في هذه الأحكام ، إنما أحكام القتل لا تنفذ إلا بعد عرضها على الحديوي و صدور أمره بتنفيذها . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ أنشئ بوزارة الداخلية مجلس أعلى لاعادة النظر كآخر درجة في الأحكام الصادرة من قومسيونات التحقيق .

١١٧ - إسرافها في العسف - ولكن هذه المجالس أسرفت في القسوة

على المجرمين والأبرياء على حد سواء . وأعادت عهد التعسف والاستبداد . فاذا وقعت جناية كانت تسعى جاهدة في إيجاد متهم و عدة أمتهين وتفرغ مافي وسعها للحصول على اعتراف من هؤلاء المتهمين ولو بطريق التعذيب ، وإذا ما أحيل المتهمون إلى المحاكمة

تقدوا كل أمل في استعادة حريتهم ، فلم يكن يسمع دفاعهم كاملاً ، ولما كانت تسمع شهودهم ، وكان لا بد في غالب الأحيان من القضاء عليهم بالعقوبة .

١١٨ - إلناؤهما - ونظراً لهذه المساوىء ألغيت قوميونات التحقيق بذكرتو ١٥ مايو سنة ١٨٨٩ وعاد إلى المحاكم الأهلية اختصاصها كاملاً .

١١٩ - عجز رجال القضاء - وقد حدث بعد إلغاء القوميونات أن ازداد عدد الجرائم وأصبح الأمن العام مهدداً وظهر عجز البوليس والنيابة وقضاة التحقيق والمحاكم عن اكتشاف الجرائم وجمع أدلة الادانة والاقتناع بثبوت التهمة وتوقيع العقاب المناسب .

١٢٠ - التدابير التي اتخذتها الحكومة للإصلاح - وقد رأى السير جون سكوت المستشار القضائي في ذلك الوقت أن فوضى الأمن يرجع سببه لا إلى نقص القوانين الجنائية بل إلى عدم كفاية رجال القضاء وإلى شعور الجمهور بنحو المجرمين وتستره عليهم وعدم إمداده السلطات بأية معلومات عنهم . ولذلك وجه عنايته إلى تحسين حالة رجال القضاء ، فأعاد تنظيم مدرسة الحقوق ليجعل منها نواة لقضاة مصريين ووضع لوائح لتعيين وترقية القضاة وأنشأ لجنة المراقبة القضائية وأدخل عنصراً أجنبياً في المحاكم والنيابات ووسع الاختصاص الجنائي للقضاة الجزئيين وحصر سلطة التحقيق في يد أعضاء النيابة بدلا من قضاة التحقيق .

١٢١ - قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ - أخذت الحكومة منذ سنة ١٨٩٨ في مراجعة قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين في سنة ١٨٨٣ لإدخال تعديلات عليهما وأسفرت الأبحاث التي قامت بها عن إصدار مجموعتين جديدتين لقانوني العقوبات وتحقيق الجنايات في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ .

١٢٢ - الغرض من التعديل - وكان الغرض من التعديل ادماج القوانين المنفردة اللاحقة لقانون سنة ١٨٨٣ ضمن نصوصه . إلا أنه ما كاد المقتنون يبدأون في العمل حتى اتسع نطاق المشروع وعقد العزم على حل المسائل الخلافية ولا سيما ما كان منها ناشئاً عن الكتاب الأول من قانون العقوبات الخاص بالقواعد العمومية وعلى سد بعض ثغرات في هذا الكتاب ، ثم على تغيير ترتيبه وتنقيح صيغته ليسهل فهم أحكامه

واغتتمت فرصة التعديل لجعل التشريع أكثر ملاءمة لعادات البلاد وحاجاتها وأدخل في القانون بعض المبادئ والنظم الجنائية التي استحدثها العلم الجنائي وظلت غريبة عن قانون سنة ١٨٨٣ .

١٢٣ - المصادر والشرائع التي استعين بها في التعديل - استعان المشرع المصري في التعديل الذي أجراه ، بالقوانين الفرنسية اللاحقة لقانون العقوبات الفرنسي والتي جعلته في المستوى الذي وصل إليه تقدم العلم الجنائي ، كالقوانين الخاصة بالعود وإيقاف التنفيذ الخ ؛ واستعان كذلك بالقانون البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ كما في حالات عما كمة المجرم عن جريمة ارتكبها في الخارج (مادة ٤) وفي مريان أحكام القانون الجنائي العامة على الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة (مادة ٨) وفي ارتكاب الجريمة تنفيذاً لأمر القانون أو أمر الرئيس (مادة ٥٨) ، وبالقانون الايطالي الصادر في سنة ١٨٨٩ كما في المصادرة (مادة ٣٠) وفي تعدد الجرائم (مادة ٢٢) وفي السكر المانع من العقاب (مادة ٥٧) ، وبالقانون الانجليزي في عقوبة التأديب الجسماني للمجرم الحديث السن (مادة ٦١) ، وبالقانون الهندي في نظرية الدفاع الشرعي (مواد ٢٠٩ إلى ٢١٥) وفي مسئولية الشريك عما يرتكبه الفاعل الأصلي من الجرائم المحتملة (مادة ٤٣) ، وبالقانون السوداني في الجنب المتعلقة بالأديان (مادتي ١٣٨ و ١٢٩) وفي جرائم انتهاك حرمة الملكية (مواد ٣٢٣ إلى ٣٢٧) .

وفيما عدا هذه المصادر التشريعية استعان المشرع المصري بأحكام القضاء المصري والقضاء الفرنسي ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وملاحظات القضاة وكبار الموظفين الذين استشيروا في الأمر . ومؤلفات الشراح الفرنسيين والبلجيكيين وعلى الخصوص جارو وماوس

١٢٤ - أهم التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات - كان التعديل تاماً في القسم العام : فأضيفت إليه المواد ١ إلى ٤ التي تبحث في دائرة تطبيق القانون بالنسبة للأشخاص والأفعال . وحذف النقي والسجن المؤبد والحرمان المؤبد من حق الحصول على رتبة أو تولى الوظائف العامة من عداد العقوبات الأصلية . وحذف الحد الأدنى الخاص بعقوبتي الغرامة والحبس في مواد الجنب والمخالفات . ونظمت

المعوقات التبعية حتى تكون متفقة وحالة البلاد الاجتماعية والسياسية . وتقررت قاعدة تعدد المعوقات في الحدود المعنية في القانون . وعدلت نظرية الاشتراك مع بقائها متفقة في النقط الأساسية مع القانون والقضاء السابقين . ونص على أن حالة العود تحول السرقة وبعض الجرائم الأخرى من جنح إلى جنایات متى ارتكبها العائد المحترف الذي سبق الحكم عليه بعدد معين من المعوقات . وأدخل نظام الأحكام المعلق تنفيذها على شرط . وأدخلت أحكام جديدة للمجرمين الأحداث تخول للقاضي حتى في حالة الادانة حق الحكم بالتأديب الجسماني أو التسليم للوالدين أو الإرسال إلى مدرسة إصلاحية . ونص على أنه لا يجوز الحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة على المتهم الذي زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

١٢٥ - وتناول التعديل أيضاً القسم الخاص . وقد عمل هذا التعديل بمناية تامة في الأبواب التي أثبت العمل أنها في حاجة إليه ، لحورت الابواب الخاصة بمقاومة الحكم وهرب المحبوسين وبالجرائم المتعلقة بالأديان وبالنفاس ، وبسط باب السرقة . أما في الأبواب الأخرى وخصوصاً التي لا تطبق كثيراً فكان التعديل سريعاً وسطحياً . وروعى في التعديل حذف الحد الأدنى الخاص لمعوقى الحبس والغرامة في مواد الجنح والمخالفات . وقسمت المخالفات بحسب الحق الذي تمس به لا بحسب العقوبة المقررة لها . وقد وسع نطاق التعديل بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، فغيرت القواعد الخاصة بالدفاع الشرعى ، وأضيف باب جديد هو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث عن جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ، وحولت جرائم تسميم الحيوانات وإتلاف المزروعات إلى جنایات إذا توافرت فيها شروط معينة . واعتبر التصرف في ملك الغير نصراً ، واستبعدت بعض الجنح الخطيرة كالتزوير وإفساد الأخلاق من إيقاف التنفيذ .

١٢٦ - التعديل لم يكن كلياً - قد زاد التعديل الصبغة المصرية للقانون الأهلى ، أو بمباراة أصبح صبغته الدولي ، لأنه أخذ عن عدة قوانين . فهو قانون فريد في آبه ذو شخصية متميزة عن غيره من القوانين .

ومع ذلك فبإدائه الأساسية قد بقيت فرنسية ، ليس فقط في القسم الخاص الذي لم يلمحه تعديل جرهرى بل في القسم العام أيضاً . نعم قد أضيفت إليه قواعد ونظم جديدة ،

ولكن أساس القانون والآراء العامة وطريقة التفكير لم يطرأ عليها انقلاب ما. ولذلك فإن القضاء المصريين قد استوعبوا الإصلاحات التي أدخلت وتمثلوها بسهولة.

١٢٧ - التشريع المكمل لقانون العقوبات - على أن حركة الإصلاح لم تقف عند هذا الحد، بل صدرت بعد ذلك عدة قوانين مكملة أو معدلة للتشريع القائم أهمها: القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر، والقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم ومراقبة البوليس، والمرسوم بقانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الحشائش، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار، والمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات، والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ بالمعاقبة على ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد الزواج، والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ بإضافة المادة ٧ مكررة إلى قانون العقوبات وهي التي تعاقب على الاتفاقات الجنائية وتبديل المادة ٢٨ ع التي تعاقب على جريمة التهديد، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ بإضافة المادة ٢٩ مكررة التي تعاقب على الربا الفاحش، والمادة ١٢٦ مكررة التي تعاقب من يعين الجاني بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ بإضافة المادة ١٠٨ مكررة التي تعاقب على إضراب الموظفين وإضافة المادة ٣٢٧ مكررة التي تعاقب على إضراب العمال، والمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة والمادة ٥٢ الخاصة بإيقاف التنفيذ، والمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل المادتين ٦١ و٦٤ في باب المجرمين الأحداث، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بتعديل المواد ٧٧ إلى ٨٦ الخاصة بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل، والمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بإضافة المادة ٩٢ مكررة التي تعتبر استغلال النفوذ في حكم الرشوة، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١

بتعديل النصوص الخاصة بجرائم اختلاس الألقاب والوظائف، والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل النصوص الخاصة بجرائم الصحف وجرائم القذف والسب، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ورقم ١٣ لسنة ١٩٣٢ بتعديل النصوص الخاصة بجرائم الحريق العمد والتخريب والاتلاف والمعاقبة على احرار المفرقات واستيرادها ونقلها، والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ بتعديل النصوص الخاصة بجرائم هتك العرض وخطف الأطفال والآثاث.

١٢٨ - الاجراءات الجنائية في قانون سنة ١٩٠٤ - صدر قانون تحقيق الجنايات في نفس الوقت الذي صدر فيه قانون العقوبات أى في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وقد خصصت فيه أبواب جديدة للصلح في مواد المخالفات والجرائم الأحداث وللجنة المعتوهين وللمصاريف ولتنفيذ الأحكام . ونقح الباب الخاص بالتحقيق أمام النيابة، وكان قد أضيف إلى القانون بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ وعدلت النصوص المتعلقة بالاستئناف بقصد وضع حد للاستئنافات التى ترفع لمحضر المثل وكسب الوقت . وحور تقسيم القانون إلى كتب وأبواب تمويها خفيفاً . أما التعديلات الأخرى التى أدخلت على قانون سنة ١٨٨٣ فلا يتعلق معظمها إلا بمسائل تفصيلية . وقد دعا إلى وضع هذه التعديلات إما سوء التعبير في بعض النصوص الأصلية من القانون وإما مناقضة بعضها للبعض الآخر على أثر التعديلات الجزئية التى أدخلت عليها في أثناء الاثنى عشرة سنة الأخيرة ، وكذلك كان التعديل الذى أدخل في الكتاب الأول من قانون العقوبات سبباً في بعض هذا التعديل (انظر تعليقات المفاتيح على قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤) .

١٢٩ - النظام القضائى والاختصاص في قانون سنة ١٩٠٤ - ظلت المحاكم الأهلية تعمل طبقاً للامحة ترتيبها الصادر بها الأمر العالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وأخذت منذ سنة ١٩٠٤ تسير في اجراءاتها طبقاً لقانون تحقيق الجنايات الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ، وقد كان قاضى الأمور الجزئية ينظر ابتدائياً في المخالفات والجنح ، وما يستأنف من أحكامه يرفع إلى المحكمة الابتدائية ، وكانت المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة في الجنايات وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف ، وكان

للنصوم حق الطعن بشروط معينة أمام محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجنح.

١٣٠ - التعديلات الطارئة على النظام القضائي والاختصاص والجراءات -

عقب صدور قانون العقوبات وتحقيق الجنايات صدر في اليوم نفسه أى في يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ قانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز للنظر في المخالفات وبعض الجنح الخفيفة. ثم صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ قانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات من ثلاثين مستشاري محكمة الاستئناف للحكم في الجنايات بصفة انتهائية. وقد صدر مع قانون تشكيل محاكم الجنايات قانون آخران أحدهما بتعديل المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والآخر بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات في المواد ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٣٢، ثم أنشئت محاكم الأخطاط بالقانون رقم ١١ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢، وقد عدلت بعض نصوصه بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٣. وجعل لهذه المحاكم اختصاص مدني واختصاص جنائي، ونظراً لأن الغرض الأصلي من هذا القانون هو فض المنازعات بين أهل القرى فقد تقرر عدم سريان أحكامه في عواصم المديرية والمحافظات كما تقرر إلغاء المحاكم المركزية في كل مركز أنشئت فيه محاكم أخطاط. وقد ترتب على إنشاء محاكم الأخطاط تعميم المحاكم الجزئية في جميع أنحاء القطر حتى أصبح لكل مركز قاض جزئي. وفي ٣ يولي سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ بإلغاء محاكم الأخطاط. وفي اليوم نفسه صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٠ بجعل تطبيق القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بإنشاء محاكم المراكز مقصوراً على المحافظات. وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ صدر قانون بإنشاء محكمة استئناف في مدينة أسيوط يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمتي أسيوط وقنا الابتدائيتين. وفي ٢ مايو سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام مستقلة، وقد تحققت بإنشائها أمنية طالما تأقت إليها البلاد.

وفي أثناء ذلك زيد عدد المحاكم الابتدائية حتى بلغت إحدى عشرة محكمة. هذا فيما يتعلق بالنظام القضائي، أما فيما يتعلق بالاختصاص فقد صدر بتاريخ

١٦ يونيه سنة ١٩١٠ قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩١٠ عدل فيما بعد بقانون صدر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ينص على أن الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف . وصدر أيضاً بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانون يجيز لقاضي الاحالة عند وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية بدلاً من تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الاعذار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٦١ ع ٢١٥ أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة ، على أن قاضي الاحالة يجوز له ذلك حيث يكون الفعل جنائية أو شروعاً في جنائية معاقباً عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . أما فيما يتعلق بالإجراءات فقد صدر قانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ بتعديل المواد ١٤٨ و ١٧٩ و ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات وبإضافة المواد ١١ (١) و ١٢ (١) و ١٢ (ب) و ١٣ (ج) إلى قانون تشكيل محاكم الجنايات وتعديل المادة ١٧ من هذا القانون . وصدر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ مرسوم بقانون أعقبه القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٨ بإلغاء المادة ١٥٠ وتعديل المادتين ١٥٣ و ١٥٤ ت ج الخاصة بالاستئناف في مواد المخالفات وبإضافة فقرة إلى كل من المواد ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٤١ ت ج . ثم صدر قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بإضافة فقرة إلى المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أن الشخص الغائب الذي يكون متهماً في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات يقضى في غيبته طبقاً للإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح . وصدر مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة .

العهد الرابع — من اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية إلى الآن

١٣١ — منشأ فكرة التعديل وتاريخ الشروع فيه — يظهر أن تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ لم يكن إجراءً نهائياً في نظر القائمين بالأمر في ذلك الوقت ، فقد وصفه السير ملكولم مكريث المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٦ بأنه تنقيح مؤقت .

وقد قامت فكرة التعديل في سنة ١٩١٤ بمناسبة التفكير في توحيد القضاء المصري وإلغاء الامتيازات الأجنبية وما يستلزمه ذلك من وضع قانون جديد يسرى على المصريين والأجانب على حد سواء . فشكلت في ذلك الوقت لجنة لتحضير مشروع لقانون العقوبات واستمرت في عملها ثلاث سنوات وقدمت مشروعا في سنة ١٩١٧ ، وعرض هذا المشروع على لجنة إلغاء الامتيازات الأجنبية فأقرته مع بعض التعديل . ولما أخفقت فكرة إلغاء الامتيازات وتوحيد القضاء فكر أولو الشأن في استبدال قضاء المحاكم المختلطة بالقضاء الفصلي في المواد الجنائية ورؤى أن يكون هذا المشروع هو القانون الذي تطبقه المحاكم المختلطة ، ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق .

وقد قام هذا المشروع على أساس قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ مع ادخال مادعت إليه الضرورة من التعديلات حتى يكون مسائرا لروح العصر وملائما لحالة البلاد ، وقد استعين في وضعه بكثير من القوانين الأجنبية ونضمن كثيراً من المبادئ التي استحدثت في العلم الجنائي .

وشكلت لجنة بوزارة العدل في سنة ١٩٢٧ لوضع نظام للاجرامات الجنائية أمام المحاكم المختلطة ووضعت مشروعا أقامته على الأسس والقواعد الموجودة في قانوني تحقيق الجنايات الأهلي والمختلط مع ادخال ما رؤى من التعديلات التي دعت إليها ضرورة استكمال النقص أو إصلاح العيب الذي أظهره العمل ، واستعانت اللجنة فيما أدخلته من التعديلات ببعض التشريعات الحديثة .

١٣٢ - اتفاق مونترو والتشريع الجديد — وعلى أثر إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في سنة ١٩٣٦ بشت الحكومة المصرية إلى الدول صاحبات الشأن خطاباً بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ تدعوم فيه للاشتراك في مؤتمر يعقد بمدينة مونترو بسويسرا في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ بقصد إبرام اتفاق على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر . وقد أجابت الدول هذه الدعوة وأسفر المؤتمر عن اتفاق وقع عليه بمونترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٨ أعلنت فيه الدول المتعاقدة قبول إلغاء الامتيازات في القطر المصري إلغاء تاماً من جميع الوجوه وخضوع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها ،

ونص فيه على أن يستمر بقاء المحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأنه ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها بهذا الاتفاق . وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ «فترة الانتقال» .

وقبل انعقاد مؤتمر مونترو أعدت وزارة العدل المصرية مشروع قانون جديد للعقوبات يسرى بعد إلغاء الامتيازات على المصريين والاجانب على السواء وتطبقه المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى الجرائم التى يرفع أمرها إليها ، كما وضعت مشروع قانون جديد لتحقيق الجنايات تختص بتطبيقه المحاكم المختلطة فى الجرائم التى تدخل فى اختصاصها فى أثناء فترة الانتقال .

وبعد إبرام هذه المعاهدة أصدر التشريعان الجديدان : التشريع الخاص بقانون تحقيق الجنايات المختلط بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ والتشريع الخاص بقانون العقوبات المصرى بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، على أن يعمل بالقانونين من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . وقد نص فى القانون الأول على إلغاء قانون تحقيق الجنايات الذى كان معمولاً به أمام المحاكم المختلطة والاستعاضة عنه بقانون تحقيق الجنايات الجديد ، كما نص فى القانون الثانى على إلغاء قانون العقوبات الأهلى الذى وضع فى ٢٩٠٤ وقانون العقوبات المختلط السابق وضعه فى سنة ١٨٧٥ والاستعاضة عنهما بقانون العقوبات الجديد ونأتى الآن بوصف إجمالى للنظام القضائى والتشريع فى هذا العهد .

١٣٣ - التعديلات التى جاء بها قانون العقوبات الجديد - لا يختلف القانون الجديد كثيراً عن القانون الأهلى الصادر فى سنة ١٩٠٤ ، فقد رؤى اتخاذه أساءاً للقانون الجديد واكتفى بادخال مادعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والاضافات وما اقتضاء تعميم تطبيقه من التغيير فى بعض النصوص (انظر المذكرة الإيضاحية) وأول ما يسترعى النظر من هذه التعديلات هو إلغاء النص القديم الوارد فى المواد الثلاث الأولى من القانون والذى كان يستثنى من الخضوع لأحكامه الاجانب الذين لم يكونوا خاضعين إذ ذاك لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مبرغبة إذ أصبح هذا الاستثناء لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وسلمت الدول

ذوات الامتيازات لمصر بخضوع رعاياها للتشريع المصري.

وفضلاً عن ذلك فقد أحدثت عدة إصلاحات تشريعية تناولت كثيراً من أحكامه ونصوصه . وتنحصر هذه الإصلاحات في إلغاء بعض الأحكام أو النصوص الواردة في قانون سنة ١٩٠٤ ، وفي إضافة نصوص مجرائم جديدة أو بطرؤف مشددة جديدة ، وفي تعديل بعض الأحكام وتنسيق بعض النصوص .

١٣٤ — النصوص الملغاة — فالنصوص التي وردت في قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت في التشريع الجديد هي :

(١) النص على التأديب الجسماني كوسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب للجرمين الأحداث ، وقد كان مقررأ في المادة ٦١ للغلمان بين السابعة والخامسة عشرة مخذف في القانون الجديد اقتداء بالقوانين الحديثة التي لم تدخل عقوبة الجلد في قوانينها.

(٢) نص المادة ١٢٧ (ب) التي كانت تعاقب بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينيات مصرية مديري الجرائد أو الرسائل الدورية أو ملتزمي طبعها إذا لقبوا في جريدتهم أو رسالتهم الدورية شخصاً بلبق أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابة عامة وهم يعلمون أنه ليس حائزاً لذلك اللقب أو تلك الرتبة أو الوظيفة أو الصفة النيابة العامة .

(٣) نص المادة ٢١٦ التي كانت واردة في ذيل الباب الاول من الكتاب الثالث الخاص بمجرائم القتل والجرح والضرب ، وقد كان كما يأتي : « في جميع الاحوال المبينة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة الفراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة ، وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون » .

(٤) نص المادة ٣٢٩ التي كانت تعاقب بعقوبة المخالفة قاعلي الاسنان أو بائني العقاقير أو الدجالين والمشعوذين الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن

١٣٥ — النصوص المضادة — أضيفت الى أحكام القانون نصوص أهمها :

(١) نص المادتين ٨٥ و ٨٣ ، وهما مادتان جديدتان أضيفتا الى الباب الأول من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ . ونص المادة ٨٣ مقتبس من القانون الفرنسي (مادة ٨٢)

(٢) نصوص المواد ٩١ الى ٩٤ ، وقد كانت موجودة في القانون السابق صدوره في سنة ١٩٠٤ (المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥) في باب الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ولكنها ألغيت لغير سبب ظاهر عند تعديل أحكام هذا الباب بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ، ونظرا لخطورة الجرائم التي كانت تنص عليها أعيدت الى مكانها في التشريع الجديد .

(٣) نص المادة ١٣٤ على عقاب من يهين موظفا عموما أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها إذا وجهت الالامة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم ، سدا لنقص في المادة ١٣٣ (١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤) التي لاتعاقب إلا على إهانة الموظف بالاشارة أو القول أو التهديد .

(٤) نص المادة ١٣٥ التي تعاقب كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن أخبر باى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لاوجود لها ، ، وهو نص مقتبس من القانون الايطالى (مادة ٦٥٨) .

(٥) نص المادة ٢٢٥ التي تعتبر بصمة الاصبع كالأمضاء في جرائم التزوير ، وقد أضيف هذا النص نظرا لشيوع استعمال بصمة الاصبع في مصر لتغيير الحقيقة في المحررات وحما للخلاف الذي كان حاصلًا بين أحكام محكمة القضاة الايرام ذاتها في اعتباره تزويرا .

(٦) نص المادة ٢٧٢ في باب هتك العرض وإفساد الاخلاق ، التي تعاقب كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكتسبه امرأة من الدعارة ، ، وهو مستمد من القانون الايطالى (مادة ٥٢٤) .

(٧) نص المادة ٢٩٣ التي أنشأت جريمة جديدة تسمى بجريمة هجر العائلة لمعاقبة كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوج أو أقاربه أو أوصيائه أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع ، . وجريمة هجر العائلة هذه معاقب عليها في التشريعات الحديثة ، وقد أدخلت حديثا في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا .

(٨) نص المادة ٣٣٧ في باب النصب وخيانة الامانة ، وهي تعاقب كل من أعطى

بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع . وهذا النص مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي (مادة ٥٢٤) .

(٩) نص المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ في باب القذف والسب وإفشاء الأسرار ، والأولى منهما تقضى برفع الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة الميئة في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ إلى ضعفها إذا ارتكب العيب أو القذف أو السب بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، والثانية تقضى بتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة معاً إذا تضمن العيب أو القذف أو السب طعنأ في عرض الافراد أو خدشأ لسمعة العائلات على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

١٣٦ - النصوص المعدلة - وعدا ما تقدم قد أدخل المشرع على القانون

٥٢٢

بعض تعديلات منها :

(١) جعل حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنابة من التصرف في أمواله بغير إذن من المحكمة المشار إليه بالفقرة رابعاً من المادة ٢٥ عاماً يشمل جميع التصرفات بعد أن كان له حق الايصاء والوقف ، وقصر حكم الفقرة خامساً من المادة ٢٥ المذكورة على الأحكام الحضورية أسوة بباقي فقرات هذه المادة .

(٢) حذف الفقرة الأخيرة من مادة الاتفاقات الجنائية (٤٧ مكررة) التي كانت تمنع من العقوبة من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بعد ارتكاب الجنابة أو الجنايات المتفق عليها (مادة ٤٨ من القانون الجديد) .

(٣) النص على جواز تطبيق عقوبة الأشغال الشاقة المقررة للعود في المرة والجرائم الماثلة لها على الشروع في هذه الجرائم بعد أن كان تطبيقها مقصوراً على الجريمة التامة (مادة ٥١) .

(٤) جعل عقوبة إرسال المجرم المعتاد الاجرام إلى إصلاحية الرجال جوازية في جميع الأحوال بعد أن كانت وجوبية إذا كان قد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة

أو بإرساله إلى هذه الإصلاحية (مادة ٥٣) .

(٥) اعتبار جريمة التعدي بالقوة على الموظف العمومي قائمة إذا حصل التعدي عليه بسبب تأدية وظيفته بعد أن كانت مقصورة على التعدي أثناء تأدية الوظيفة (مادة ١٣٦) .
(٦) تعميم حماية طرق المواصلات سواء أكانت برية أو مائية أو جوية بعد أن كانت هذه الحماية مقصورة على المواصلات البرية وهي التلغراف والتلغرافون والسكك الحديدية (مواد ١٦٧ إلى ١٦٩) .

(٧) تشديد العقوبة عن ذى قبل في جريمة إهانة الهيئات النظامية أو السلطات العامة (مادة ١٨٤) وفي جريمة نشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المصطنعة (مادة ١٨٨) وفي جريمة القتل خطأ (مادة ٢٣٨) والجرح خطأ (مادة ٢٤٤) والسب (مادة ٣٠٦) (٨) إضافة القوابل إلى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب صفتهم في جريمة اسقاط الحال (مادة ٢٦٣) .

(٩) رفع سن المجنى عليه كركن مكون في جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد إلى ثمان عشرة سنة بعد أن كانت ست عشرة (مادة ٢٦٩) وفي جريمة تحريض الشبان على الفسق والفجور إلى الحادية والعشرين بعد أن كانت ثمان عشرة (مادة ٢٧٠) .
ورفع سن المجنى عليه كظرف مشدد في جناية هتك العرض بالقوة أو بالتهديد إلى ست عشرة سنة بعد أن كانت أربع عشرة (مادة ٢٦٨) وكذلك رفع سن المجنى عليه في جرائم الخطف إلى ست عشرة سنة بعد أن كانت خمس عشرة (مواد ٢٨٨ إلى ٢٩٠) .
(١٠) جعل جريمة زنا الزوج جريمة وقتية بسيطة تتكون من ارتكاب الفعل مرة واحدة في منزل الزوجية بعد أن كانت لا تتوافر إلا بتكراره مع امرأة أعدها لذلك ، مع قصر العقوبة فيها على الحبس بعد أن كانت الحبس أو الفرامة (مادة ٢٧٧) .
(١١) تطبيق عقوبة شهادة الزور على تغيير الحقيقة في الترجمة أمام السلطة القضائية أسوة بعمل الخبرة (مادة ٢٩٩)

١٣٧ - تعديلات جوهرية - وقد أتى الشارع في القانون الجديد بتعديلات جوهرية تناولت ثلاثة مواضع من الأحكام العامة وهي المادة الخامسة الخاصة بأثر القوانين الجنائية على الماضي والباب الثامن الخاص بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط

والباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث .

وستنكم على سريان القوانين الجنائية على الماضي في الفصل الثاني الذي سيأتى بعد ونذكر الآن أهم التعديلات التى أدخلت على البابين الآخرين .

١٣٨ - تعليق تنفيذ الأحكام على شرط - قد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا الباب في شروط إيقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه وإجراءاته وإلغاء الإيقاف . أما شروط إيقاف التنفيذ فمنها ما يتعلق بالجاني ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بالعقوبة . فيما يتعلق بالجاني يشترط لجواز الأمر بإيقاف التنفيذ أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يسود إلى مخالفة القانون (المادة ٥٥) . وقد ترك الأمر لفضلة القاضى وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط في قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة على درجة معينة من الجسامة بل جعل للقاضى الحق في إيقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للتهم مادام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كماله أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة التهم من السوابق إذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل في صلاح حاله . على أن صحيفة السوابق هى من أهم العناصر التى يتمكن بها القاضى من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه في الإيقاف .

ويشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادراً في مواد الجنح والجنايات (المادة ٥٥) ، وفيما يتعلق بالعقوبة أن يكون الحكم صادراً بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة (المادة ٥٥) أو بهما معاً . وكان الأمر بوقف تنفيذ حكم صادر بالغرامة غير جائز في قانون العقوبات الأهلى فأجازه المشرع أسوة بالقانون الفرنسى والقانون الإيطالى لأنه ليس من الانصاف إذا حكم في قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى آخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . ويجوز جعل الإيقاف شاملاً لآية عقوبة تبعية كرقابة البوليس والحرمان من حق الانتخاب كما يجوز أن تشمل جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم كاعتبار الحكم سابقة في العود (المادة ٥٥ فقرة أخيرة) . ولم يكن هذا جائزاً في قانون سنة ١٩٠٤ ، وقد اقتبسه المشرع من القوانين الحديثة .

وأما عن سلطة المحكمة فتي توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضي أن يأمر بإيقاف التنفيذ، أي أن الإيقاف اختياري متروك لتقدير القاضي، فله أن يأمر به بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفسه كما أن له أن يرفضه، ومتى أمر بالإيقاف تعين عليه أن يذكر أسباب ذلك في الحكم (المادة ٥٥).

وقد أجاز المشرع الأمر بالإيقاف أكثر من مرة لمجرم واحد خلافا لما كان يقضى به قانون سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الإيقاف أكثر من مرة للمجرم نفسه.

وأما عن الاجرامات فيكون الأمر بالإيقاف في نفس الحكم القاضي بالعقوبة (المادة ٥٥). ويكون لمدة خمس سنين بتدنى من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً (المادة ٥٦)، ولا حاجة بعد هذا للانذار الذي كانت تنص عليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤.

وأما عن إلغاء الإيقاف فينص القانون على أنه يجوز: (أولاً) إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال الخمس السنوات بحكم بالحبس لمدة تزيد عن شهر في جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده، (ثانياً) إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالحبس مدة تزيد عن شهر ولم تكن المحكمة قد علمت به (المادة ٥٦).

ويستفاد من ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ لا يسقط حتما بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد عن شهر في خلال الخمس السنين ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة، بل يجب لحرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ صدور حكم بالغائه، والإلغاء كالأيقاف متروك لتقدير القاضي.

ويصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور.

وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضاً أن يصدر حكم الإلغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية (المادة ٥٧).

ويترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار

الجنائية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٨).

١٣٩ - المجرمون الاحداث - أدخلت على باب المجرمين الاحداث
تعديلات أهمها :

(١) أن الصغير الذي يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن اثني عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنه وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها في القانون . وبذلك أصبح المجرمون الاحداث يقسمون إلى أربعة أقسام : القسم الأول ، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا يجوز إقامة الدعوى عليهم إطلاقاً . القسم الثاني ، الصغار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنهم وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الاحداث بين الثانية عشرة والخامسة عشرة وهؤلاء يكون القاضي مخيراً بين أن يتخذ في شأنهم وسيلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يحكم عليهم بالعقوبة مخففة على الوجه المبين في القانون . القسم الرابع ، الاحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تخفف هذه العقوبات على الوجه المنصوص عليه في القانون .

(٢) حذف التأديب الجسماني من عداد وسائل الإصلاح والتأديب اقتداء بالشرائع الحديثة التي لم تدخل عقوبة الجلد في قوانينها . وقد استعاض عنه في المخالفات التي تقع من الصغار بين السابعة والثانية عشرة بالتوبيخ . ونص على إمكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الولاية على النفس .

(٣) كان التشريع السابق يقضي بأخذ تعهد كتابي على الوالدين أو الوصي عند تسليم الصغير اليهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل . ولكن لوحظ عند تعديل القانون أن الوالدين والولي على النفس مطالبون شرعاً بالعناية بتأديب الولد وتربيته ، ولذلك أشير في القانون الجديد إلى اعتبارهم مسئولين عن حسن سيره في المستقبل بغير حاجة لأخذ تعهد عليهم . أما غير الوالدين والولي فلا يكون مسئولاً عن الصغير إلا إذا تعهد بملاحظة سيره .

(٤) كانت المادة ٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤ تنص على أنه « يرتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقاً للمادة السابقة ما يأتي : إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً . وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي ستة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري ان كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيهين مصريين ان كانت جنحة أو جناية » . فعدلت في قانون سنة ١٩٣٧ كما يأتي : « إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لاحد من ذكروا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال ستة من تاريخ الامر بتسليمه يحكم على من تسلمه بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً ان كانت الجريمة الثانية مخالفة وبغرامة لا تزيد عن جنيهين مصريين ان كانت جنحة وبغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ان كانت جناية » . فوجد الاجل الذي يبقى فيه من تسلم الصغير مسئولاً عن سيره في المستقبل وجعل سنة في جميع الجرائم بعد أن كان ستة أشهر إذا كانت الجريمة التي تسلمه من أجلها مخالفة وسنة إذا كانت جنحة أو جناية . وغير بدء سريان هذا الاجل فأصبح يبتدىء من تاريخ الامر بالتسليم بعد ان كان يبتدىء من تاريخ الجريمة الأولى . ورؤى ألا ينظر في تقرير الغرامة التي يحكم بها على من تسلم الصغير الى نوع الجريمة الأولى التي تسلمه من أجلها بل الى نوع الجريمة الثانية التي ارتكبها الصغير بعد ذلك ، فنص على ان الغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً اذا كانت الجريمة الثانية مخالفة ولا عن جنيهين اذا كانت جنحة ولا عن أربعة جنيهات اذا كانت جناية .

١٤٠ - تنسيق النصوص - اغتم المشرع فرصة وضع القانون الجديد لتنسيق بعض النصوص وتفتيح صيغتها . فمن ذلك ، احدث في صيغة المواد ١ و ٢ و ٣ بشأن سريان القانون الجنائي على الأشخاص حيث حذف منها استثناء من كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية ، والمواد ١٤ و ١٥ و ١٦ بشأن تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية حيث حذف من المادة الأولى عبارة « مقيداً بالحديد » ومن كل من المادتين الثانية والثالثة عبارة « بدون قيد بالحديد » لما رؤى

من أن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون ، والمادة ٢١ بشأن استئصال مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة حيث خفف منها ما لا محل له بعد إلغاء الدرجة الاستثنائية في الجنايات ، والمادة ٤٩ بشأن الجرائم المتماثلة في العود حيث أضيف إلى نصها الأصلي فقرة تقضى باعتبار العيب والاهانة والسلب والقذف جرائم متماثلة ، والمادة ٦٤ في باب المجرمين الأحداث حيث عدلت عبارتها فأصبحت هكذا : « لاتقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة » بعد إن كانت « لاتقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة » ، والمواد ٧٤ إلى ٧٦ بشأن أحكام العفو من العقوبة والعفو الشامل (يراجع الفرق في الصيغة والتفسيق بين هذه المواد والمادتين ٦٨ و ٦٩ من قانون سنة ١٩٠٤) ، والمادة ٧٧ التي تعاقب « كل مصري رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها » فأبدلت عبارة (كل من) بعبارة (كل مصري) وذلك لأن الفعل المعاقب عليه فيها هو خيانة في حق الوطن لا ينسب بطبيعته إلا لمصري ، والمادة ٧٩ بشأن تسليم العدو بعض ممتلكات الدولة حيث أضيفت إليها الطائرات ، والمادة ٨٠ بشأن المراسلة مع رعايا العدو حيث حذفت من المادة الأصلية عبارة « أو بحال معاهدتها » اكتفاء بالمادة ٨٥ التي وضعت خصيصاً للجرائم التي ترتكب إضراراً ببلد حليف أو شريك لمصر ، والمادة ٩١ بشأن العصيان العسكري وهي تعاقب بالاعدام كل من تولد لفرض إجماع قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائفة حربية ... الخ ، ولم تكن الطائرات مذكورة في المادة الأصلية ، والمادة ١٣١ التي حورت صيغتها تمشياً مع إلغاء السخرة من البلاد ، والمادة ١٤٠ التي تعاقب إسكان إذا ساعد المسجون على الهرب أو سبله له أو تغافل عنه ، وقد استبدلت عبارة (أو تغافل عنه) بعبارة (أو تواطأ على ذلك) ، والمادة ١٩٦ الخاصة بجرائم النشر والتي حذفت منها بعض عبارات لا محل لها بعد إلغاء الامتيازات ، والمادة ٢٠٦ بشأن تزوير أخنام الدولة وأوراقها إذ كان من بين الأشياء المعاقب على تزويرها (فرمان أو أمر عال) فحذف فرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الأمر العالي بأمر ملكي أو قانون أو مرسوم ، وكان من بينها أيضاً (ختم الدولة أو ولى الأمر) فاستبدلت بها (خاتم الدولة أو إمضاء الملك أو ختمه)

والمادة ٢٥٨ فقرة ثانية بشأن العقاب على الموت الناشئ عن الحريق إذ جعل الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة بعد أن كان الاعدام فقط حتى يكون حكم هذه الفقرة متفقاً مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٨ التي تنص على حالة ماثلة ، والمادة ٢٦٤ التي تعاقب على الشروع في الاسقاط فقد كانت شطراً من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ فلنخت منها. وجعلت مادة مستقلة لاختلاف حكمها عن حكم باقي المادة .

١٤١ - قانون تحقيق الجنايات المختلط - أما قانون تحقيق الجنايات المختلط فقد جاء في مذكرته الايضاحية أنه يمثل في محومه الأسس والقواعد الموجودة في كل من قانوني تحقيق الجنايات الاهلي والمختلط مع إدخال مارؤى من التعديلات عليهما بما دعت إليه ضرورة استكمال النقص أو إصلاح العيب الذي أظهره العمل في كثير من المواضع ، وبما استوجبه ملاحقة الخطي الواسعة التي خطاها علم القانون على العموم والعلوم الجنائية على الخصوص في الفترة الطويلة التي انقضت من وقت وضع ذينك القانونين إلى اليوم ... وأنه قد استهدى فيما أدخل من التعديلات جميع التشريعات الحديثة كالتشريع الايطالي والتركي كما استرشد بالقانون الألماني والنسوي وبما طرأ على قانون تحقيق الجنايات الفرنسي من التطورات ، وقد اعتمد في وضعه إلى حد كبير على أعمال اللجنة التي شكلت بوزاوة الحاقبة في سنة ١٩٢٧. لوضع نظام للاجراءات الجنائية أمام المحاكم المختلطة .

ومن الاصلاحات التي أدخلت في القانون الجديد ما يأتي :

(١) أعيد تنظيم أحكام التبليغ في المواد ١ إلى ٨ ، ووضعت قواعد خاصة بالشكاوى لاسيما في الأحوال التي يعلق فيها القانون السير في الاجراءات الجنائية على شكوى المجنى عليه . فقد اوجب تقديم الشكوى في مدة ثلاثة شهور من تاريخ العلم بالجريمة ، حتى لا تزول معالمها وحتى لا يتخذ التبليغ وسيلة للتهديد . كما بينت القواعد الخاصة بالشكوى ومن له حق تقديمها وسحبها . كذلك نص على أنه إذا توقفت الاجراءات على سبق الاذن بها من بعض الجهات فان سحب الاذن بعد صدوره لا يترتب عليه أي أثر ، وذلك لأن الجهة التي أصدرت الاذن ليست خصماً في الدعوى فلا يجوز أن تظل الدعوى مرهونة برأيها .

(٢) أدخل على نظام الدعوى المدنية الوارد في المواد من ٩ إلى ٢١ تعديل جوهرى إذ ألغى حق رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى إقراراً لمبدأ حصر الدعوى العمومية في يد النيابة، واحتيط لمصلحة المجنى عليهم الذين يدعون بحقوق مدنية بأن أوجب على النيابة إذا رأت ألا عمل للسير في الدعوى رفع الأمر لقاضى التحقيق ليقرر ما يراه فيها، وجعل للنيابة وللشتم الحق في الاعتراض على قبول الدعوى المدنية حتى قبل أن تحال القضية إلى المحكمة وذلك بالمعارضة أمام غرفة المشورة .

وقد نص على اعتبار غياب المدعى بالحق المدنى بعد إعلانه بالجلسة تركاً لدعواه كما نص على عدم قبول معارضته في الأحكام التى تصدر في غيبته وعلى أن تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه أمام المحكمة الجنائية يمنعه من رفعها إلى المحكمة المدنية إلا إذا حفظ لنفسه هذا الحق عند التنازل .

ونص على أن يتبع في المسائل المدنية التى تعرض في القضايا الجنائية قواعد الإثبات الجنائية ، كما نص على أن الأحكام الجنائية تقيد المحكمة المدنية حتماً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها للشتم ولو كانت هذه الأحكام قد صدرت بناء على قواعد الإثبات الجنائية .

كذلك روعى تنظيم المسائل الأولية المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ونص على وجوب إيقاف الدعوى كلما استلزم السير أو الحكم فيها الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية على أن يحدد للخصوم أجل لاستصدار حكم فيها ، فإن انقضى الأجل من غير أن يفصل فيها جاز للمحكمة الجنائية أن تفصل في القضية غير مقيدة بقواعد الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . ونص أيضاً على جواز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يفصل في الدعوى المدنية المتعلقة بها إذا روى محل لذلك (المادة ٢٠) ، وهذا النص لا يستلزم طبعاً أن تقيد المحكمة الجنائية بالحكم المدنى الذى يصدر .

وقد قرر المشرع القاعدة الأساسية التى تقضى بأن اتخاذ الاجراءات الجنائية يوقف سير الدعوى المدنية التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً (المادة ١٩) .

(٣) نقلت أحكام الفصل في المخالفات المقررة في القانون الأهلى إلى الباب الثالث (في المواد من ٢٢ إلى ٢٤) .

(٤) بقيت قواعد سقوط الدعوى بمضى المدة كما هي بوجه عام (المواد من ٢٥ إلى ٢٩) . ولكن رؤى ألا تتجدد مدة السقوط بأكملها كلما اتخذ اجراء قاطع لها حتى لا يظل المتهم مهدداً بالدعوى مهما تقدم العهد على الجريمة . فنص على ألا تطول مدة السقوط مهما تكررت الاجراءات القاطعة إلا كثر من نصفها في الجنايات والجناح ولا لا كثر من ستة شهور في المخالفات . ثم عدل هذا الحكم بمقتضى قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩ يقضى بأن الدعوى العمومية في المخالفات تسقط بمضى سنة وأنه لا يجوز أن تطول مدة السقوط لا كثر من نصفها في الجنايات ولا كثر من مدة جديدة قدرها ثلاث سنوات في الجناح وسنة في المخالفات . وبينت الاجراءات التي من شأنها قطع مدة السقوط وجعل من بينها إجراءات الاستدلال ورفع الدعوى المدنية ونص على إيقاف سير المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الفترة التي لا يمكن فيها بمقتضى نص في القانون البدء في إجراءات الدعوى أو الاستمرار فيها .

(٥) نظم المشرع في المواد ٣٠ إلى ٥٥ جمع الاستدلالات وبين آثاره القانونية والحدود التي تفصله عن التحقيق بمناه الاصطلاحى ، ولم يفرق بين إجراءات البوليس القضائى في أحوال التلبس وإجراءاته في غير هذه الحالة .

وبما استحدثه المشرع في هذا الباب نصه على عدم جواز تخليف الشهود الميمين أثناء جمع الاستدلالات إلا في حالة استثنائية استدركها وهي حالة احتمال أن الشاهد لا يستطيع تأدية شهادته بعد ذلك مؤيدة بالميمين أمام السلطة المختصة كحالة المرض أو الإصابة الشديدة أو السفر ، ونصه على إجازة تخليف الخبراء الذين يطلب منهم تقديم آرائهم في تقارير مكتوبة .

(٦) احتفظ بنظام قاضى التحقيق ، ولكن رضى ألا تعرض عليه كل قضية مهما كانت قليلة الأهمية وألا يكون تحقيقه واجباً إلا في قضايا الجنايات التي ترى النيابة العمومية السير فيها (مادة ٦٠) . أما في قضايا الجناح فقد ترك للنياة الخيار في أن تطلب من القاضى تحقيقها أو لا تطلبه حسبما تقينه من ظروف الدعوى . فإذا رأت أن عناصر الاستدلال التي جمعت كافية للسير في تحقيقها بالجلسة كان لها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة ، ولذتهم إذا رأى أن قضيته تحتاج إلى تحقيق بواسطة قاضى

التحقيق أن يعترض على هذه الاحالة . وقد بين المشرع طريق هذا الاعتراض وإجراءاته ورتب على قبول الاعتراض بطلان ورقة التكييف بالحضور ووجوب تحقيق الدعوى أمام قاضى التحقيق .

وقد خول المشرع لقاضى التحقيق سلطة التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى إذا رأى أن الفعل لا عقاب عليه أو أن الأدلة لا تكفى لاقامة الدعوى ، كما خوله سلطة إحالة الدعوى على المحكمة في مواد الجنب والمخالفات ، وهذا هو المتبع في القانون الأهل والقانون القرنى . أما في مواد الجنايات فنظراً لخطورتها ودقة التصرف فيها في غالب الأحيان فقد رؤى أن لا ينفرد قاضى التحقيق بإحالتها على محكمة الجنايات ، ولذلك نص على أنه إذا رأى أن الواقعة جناية وأن الأدلة تبرر رفع الدعوى العمومية فيها فيحيلها إلى غرفة المشورة لتنظر هي في إحالتها على محكمة الجنايات أو على محكمة أخرى أو تقرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أصلاً . وجعل قرار قاضى التحقيق بأن لا وجه قابلاً للطعن فيه بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة (المادتين ١٢٥ و ١٢٩) . وجعل لقاضى التحقيق حتى بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن يجرى تحقيقات تكميلية بناء على طلب النيابة من تلقاء نفسها أو إذا التمس المتهم منها ذلك ، فإذا تبين للقاضى من التحقيق الجديد أن أمر الاحالة الصادر منه في غير محله فله أن يصدر قراراً بذلك (المادتين ١٤٤ و ١٤٥) .

(٧) راعى المشرع في النصوص الخاصة بالمحاكمة وطرق الطعن في الأحكام التخلص من الاجراءات المعقدة الى من شأنها تعطيل سير العدالة ، فقيد حرية المتهم في الغياب حتى لا يتسبب بتأخير ومماطلته في تعطيل سير الدعوى ، إذ نص على أن حضور المتهم أمام محكمة الجنب أو المواد الجزئية في إحدى الجلسات ثم غيابه بعد ذلك يجعل الحكم الذى يصدر عليه حضورياً لا يجوز فيه المعارضة (المادة ٢٠٤) ؛ وأن الحكم يعتبر حضورياً إذا انسحب المتهم من الجلسة بعد حضوره فيها (المادة ٢٠٣) ؛ وأجاز لمحكمة الجنب أن تأمر بالقبض على المتهم الذى لم يحضر وإبقائه تحت تصرف النيابة إلى أن يصدر الحكم في الدعوى على وجه الاستعجال (المواد ٢٢٣ إلى ٢٢٥) ؛ كذلك نص على أن من يستأنف من الخصوم عدا النيابة حكماً صادراً من محكمة المواد الجزئية ثم

لا يحضر في الجلسة المحددة لنظره يعتبر متازلاً عن استئنافه وتقضى المحكمة برفضه ولا يجوز له الطعن في هذا الحكم الاخير بطريق المعارضة (المادة ٢٥٥) ؛ ونص على عدم جواز المعارضة من المسؤول عن الحقوق المدنية ومن المدعى بها في الأحكام النهائية (المادة ٢٠٩) ،

ورغبة في عدم تعطيل الفصل في القضايا رأى المشرع أن لا يحل لزام المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية اذا كان هذا الفصل يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، فأوجب على المحكمة إذا كانت تصفية التعويض أو تقديره أو الفصل فيما يجب رده يستلزم تحقيقاً طويلاً يعطل الدعوى العمومية أن تقضى في الدعوى وتختل عن الدعوى المدنية وتكلف الخصوم برفعها إلى المحكمة المدنية المختصة (المادة ١٩٨) . وأوجب المشرع على المحكمة في حالة الحكم بالعقوبة أن تقضى على المتهم بمصاريف الدعوى ، وفي حالة الحكم بالبراءة أن تقضى على المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف الدعوى ، كما تقضى على كل من يخسر طعناً بمصاريف طعنه (المواد ٣٠٠ إلى ٣٠٦) . (٨) اتخذ المشرع بعض وسائل لتبسيط إجراءات الفصل في الجرائم القليلة الأهمية . فقد اعتبر الجنب التي لا يحكم فيها إلا بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات في حكم المخالفات وجعل نظرهما من اختصاص محكمة المواد الجزئية (المادة ٢١٠) . أما ما عدا ذلك من الجنب فن اختصاص محكمة الجنب (المادة ٢٢٠) . وأخذ فيما يتعلق بالمخالفات والجنب الجزئية بنظام الأمر الجنائي (ordonnance pénale) ، وهو يسمح للقاضي بناء على طلب النيابة وبعد إطلاعه على الأوراق بالحكم على المتهم بغرامة لا تتجاوز مائة قرش فضلاً عن العقوبات التبعية والمصاريف والتضمينات وما يجب رده وذلك بغير مرافعة وفي غيبة المتهم (المواد ٢١٤ إلى ٢١٩) .

(٩) ألغى نظام المحلفين في القضايا الجنائية ، وهو النظام الذي كان متبعاً في المحاكم أمام المحاكم المختلطة فيما كان يدخل في اختصاصها من الجنايات والجنب في العهد السابق . (١٠) تمتاز الإجراءات أمام محاكم الجنايات بتعديل جوهرى في نظام النية ، فقد روى أنه لاقادة من صدور حكم غياني في جنابة متى كان هذا الحكم يسقط من نفسه .

بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه وتعاد الاجرامات كلها من جديد ، والاثر الوحيد الذي يترتب على هذا الحكم في النظام الحالي هو أن مدة سقوطه هي المدة المقررة لسقوط العقوبة لأمدة سقوط الدعوى . لذلك لم يجوز المشرع إصدار أحكام غيائية في قضايا الجنايات ، وإنما نص على تدابير من شأنها أن تكره المتهم على الحضور وأن تزيد من النشاط في تعقب المتهم الهارب (الموا ٢٣٤ وما بعدها) . فقد أجاز القانون بعد إعلان المتهم بالدعوى حقيقة أو حكماً ، أن تنظرها المحكمة في غيابه وتحقق أدلتها عافطة عليها من مضي الوقت ، كما أجاز للنيابة أن تطلب من المحكمة معاقبة المتهم على غيابه بقرامة من عشرة جنهات إلى مائة جنيه وبالحبس من أسبوع إلى سنة أو باحدى هاتين العقوبتين . فاذا أصر المتهم على الغياب بعد فترة لاتقل عن ستة شهور جاز تكرار توقيع عقوبة جديدة عليه كالعقوبة السابقة بشرط ألا يزيد مجموع مدد الحبس عن مدة العقوبة المقررة قانوناً للجريمة التي يحاكم من أجلها ، وهذه الأحكام يجوز للمحكمة سحبها والعدول عنها بعد حضور المحكوم عليه وبناء على طلبه .

١٤٢ - النظام القضائي والاختصاص - ظلت المحاكم الأهلية على حالها محصنة بالنظر في جميع الجرائم عدا ما كان منها من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها ، وذلك إلى أن تنتهى فترة الانتقال المحددة في اتفاق مونترو ، فتصبح محتصة بالنظر في جميع الجرائم سواء أوقعت من مصريين أو أجانب .

وطراً تعديل هام في نظام المحاكم المختلطة واختصاصها . فقد حدد أجلها بيوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ نهاية فترة الانتقال ، وامتدت ولايتها في هذه الفترة إلى جميع الأجانب حتى من كانوا متمتعين منهم بالامتيازات الأجنبية وكانوا خاضعين فيما سبق لقضاء المحاكم القصلية . وأدخلت بعض تعديلات في ترتيبها وعلى الخصوص من حيث عدد أعضائها وجنسياتهم وعدم التمييز بين القضاة بسبب هذه الجنسية في تشكيل الدوائر ورئاسة المحاكم وإمكان تطلب العنصر المصرى في المحاكم الابتدائية على العنصر الأجنبى .

١٤٣ - تنظيم المحاكم المختلطة - ذلك أن المادة الثالثة من اتفاق مونترو نصت على أن يستمر بقا محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة

الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق بنصها بهذا الاتفاق . وفى التاريخ المشار إليه فى الفقرة الأولى تحال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الأهلية بدون مصاريف لاستمرار النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائياً . وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ (فترة الانتقال) . وبتاريخ ٢٤ يولية سنة ١٩٣٧ صدر قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٧ بأقرار لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة . وقد نص فى المادة الثانية من هذه اللائحة على أن « تشكل محكمة الاستئناف . ثمانية عشر مستشاراً يكون منهم أحد عشر أجنبياً ، ويجوز إذا اقتضى الحال تعيين مستشارين آخرين أحدهما أجنبى ، وعند خلو محل أحد المستشارين الأجانب بمحكمة الاستئناف يملأ بطريق الترقية من بين القضاة الأجانب بالمحاكم الابتدائية » . ونص فى المادة الثالثة على أن « تشكل محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ من ٦١ قاضياً منهم أربعون أجنبياً . وكلما خلت وظيفة قاض من الأجانب سواء بالاحالة إلى المعاش أو الوفاة أو الاستقالة أو الترقى يعين بدلاً منه قاض مصرى على ألا يقل عدد القضاة الأجانب فى المحاكم الابتدائية عن ثلث مجموع القضاة المشكلة منهم هذه المحاكم » . ونص فى المادة الرابعة على أنه « لا يجوز التمييز بأى وجه بين القضاة بسبب جنسيتهم سواء فى تشكيل الدوائر أو التعيين فى مختلف المراكز التى يشملها النظام القضائى بما فى ذلك رئاسة المحاكم والدوائر . ويكون رئيس محكمة الاستئناف أجنبياً ووكيلها مصرياً ، وعندما يكون رئيس إحدى المحاكم الابتدائية مصرياً يكون وكيلها أجنبياً والعكس بالعكس » . ونص فى المادة الخامسة على أن « تصدر أحكام محكمة الاستئناف من خمسة مستشارين . على أنه يجوز أن يقضى القانون بتشكيل دوائر من ثلاثة مستشارين للفصل فى القضايا التى تكون ابتدائياً من اختصاص قاض واحد . وتشكل محكمة الجنايات من خمسة قضاة منهم ثلاثة مستشارون من محكمة الاستئناف . وتصدر أحكام المحاكم الابتدائية سواء فى المواد المدنية أو الجنائية من ثلاثة قضاة . وفى المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة بمقتضى قانون الثان من المحلفين

يكون رأيهما استشارياً . وفي المواد المستعجلة والمواد الجزئية والمخالفات تصدر الأحكام من قاض واحد .

ونص في المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة على أن النيابة لدى المحاكم المختلطة يديرها نائب عام من جنسية أجنبية ، ويعاون النائب العام أفوكاتو عمومي أول يكون مصرياً وأفوكاتو عمومي ثان يكون أجنبياً . وفي حالة غياب النائب العام أو تعذر حضوره يحل محله الأفوكاتو العمومي الأول في المواد المدنية والمسائل الإدارية والأفوكاتو العمومي الثاني في المواد الجنائية . ويكون تحت إدارة النائب العام أيضاً عدد كاف من وكلاء النيابة .

١٤٤ - اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية - نصت المادة ٤٤ من لائحة التنظيم القضائي على أن المحاكم المختلطة تختص بمحاكمة الأجانب عن الأفعال التي يعاقب عليها القانون . ونصت المادة ٤٥ على أنها تختص كذلك بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم في الجنايات والجنح الآتية : (١) الجنايات والجنح التي ترتكب مباشرة ضد القضاة ومأموري المحاكم المختلطة أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها . (٢) الجنايات والجنح التي ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم المختلطة . (٣) الجنايات والجنح التي تسند إلى القضاة ومأموري المحاكم المختلطة إذا اتهموا بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم أو خروجاً على حدود وظائفهم (٤) جنایات وجنح التفالس بالتقصير أو بالتدليس التي تقع في التفليسات المختلطة . وتشمل عبارة مأموري المحاكم المختلطة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثالثة كثة المحاكم ومساعدتهم الذين حلفوا باليمين القانونية والمترجمين للمحققين بالمحكمة والمحضرين الأصليين لا الأشخاص الذين تنتدبهم المحكمة عرضاً للقيام باعلان أو بغيره من أعمال المحضر .

ونصت المادة ٤٦ على أنه في المواد الجنائية تقضى المحاكم الجزئية في الأفعال التي يعتبرها القانون مخالفات وفي الجنح التي لا تتجاوز عقوبتها الحبس لمدة ثلاثة أشهر . وتقضى عاكم الجنح في الأفعال التي يعتبرها القانون جنحاً غير الجصح المشار إليها في

الفقرة السابقة وفي استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية . وتقضى محاكم الجنايات في الأفعال التي يعتبرها القانون جنابات .

١٤٥ - اختصاص المحاكم الأهلية - بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ صدر مرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الأمر المالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وقد نص هذا المرسوم على إلغاء المادة ١٥ من اللائحة المذكورة وأن يستبدل بها أحكام أخرى من بينها ما يأتى : هـ فى المواد الجنائية تختص المحاكم الأهلية بكل الجرائم عدا الجرائم التى يرتكبها الاجانب الخاضعون لاختصاص المحاكم المختلطة . وتختص كذلك بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم فى الجنابات والجنح الآتية : (١) الجنابات أو الجنح التى ترتكب مباشرة ضد قضاة ومأمورى المحاكم الأهلية أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها . (٢) الجنابات والجنح التى ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم الأهلية . (٣) جنابات وجنح التفالس بالنقصير أو التدليس فى قضايا التفالس التى تختص المحاكم الأهلية بنظرها . وتشمل عبارة مأمورى المحاكم الكتبة ومساعدتهم الذين حلفوا اليمين القانونية والمترجمين الملحقين بالمحكمة والمحضرين الأصليين لا الأشخاص الذين تتدبهم المحكمة عرضاً للقيام باعلان أو بغيره من أعمال المحضرين .

١٤٦ - القوانين المكملة أو المعدلة لتشريع سنة ١٩٣٧ - بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ على أثر صدور قانون العقوبات الجديد صدر قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ للتوفيق بين حكم المادة ٢٩٣ ع التى تعاقب على جريمة هجر العائلة والمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى تجبى للمحكمة الشرعية الحكم بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما على من يمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو فى أجره الحضنة أو الرضاة أو السكن متى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته بالدفع ولم يمثل . ثم صدرت قوانين أخرى مكملة أو معدلة لقانون العقوبات أهمها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ بإضافة المادة ٣٢٣ مكررة إلى قانون العقوبات التى تعتبر فى حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقعة من رهنها ضمنا لدين عليه أو على آخر .

والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ بإضافة مادة ٢٥١ مكررة إلى باب القتل والجرح تنص على أنه إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الأصرار أو التردد ، وإضافة فقرة تاسعة إلى المادة ٣١٧ ع تشدد العقوبة على السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء ، وإضافة مادة ٣٦١ مكررة إلى باب التخريب والتعيب والاتلاف تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من خرب المنشآت الثابتة أو الوحدات الصحية المتنقلة للقسم الطبي في الجيش أو التابعة له أو أدوات هذه المنشآت أو الوحدات أو عطل شيئاً من المنشآت أو الوحدات أو الأدوات المذكورة أو جعلها غير صالحة للاستعمال . والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ بتعديل الباب الأول من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (المواد ٧٧ إلى ٨٥) لما روى من أن هذا الباب يعتبر تشريعاً ناقصاً لا يتفق مع مقتضيات الأحوال الحاضرة . والمرسوم الصادر في ٢٢ يولية سنة ١٩٣٨ الخاص بأبعاد الأجانب . والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨ بشأن العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الأبعاد . والقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج . والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب بمصر . والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمنة . والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية . والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠ بتعديل المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ بمنع زراعة الخشخاش . والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة والتجارة في المواد السامة .

وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩ بتعديل المادتين ٢٥ و ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات المختلط في باب سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة . صدت أيضاً بعد سنة ١٩٣٧ بعض قوانين معدلة للأجراءات المعمول بها أمام

المحاكم الاهلية . منها القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩ باضافة فقرة ثالثة إلى المادة ١١ من الامر العالى المشتل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية تجيز لوزير العدل أن يأذن بقرار منه لدائرة أو أكثر من دوائر المحاكم الابتدائية في عقد جلسات بمواضع المحافظات والمديريات الداخلة في دوائر اختصاصها القضائي للفصل في القضايا الخاصة بهذه المحافظات والمديريات . والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٠ باضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أنه يجوز عند الاقتضاء بمقتضى قرار من وزير العدل أن تعقد محكمة جنائيات في جهة لا تكون بها محكمة ابتدائية للفصل في القضايا الخاصة بمنطقة تدخل في دائرة اختصاص محكمة الجنايات المذكورة . والقانون رقم ١٩ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٤١ بشأن نظام الاوامر الجنائية الذي يقرر الاخذ به أمام المحاكم الاهلية .

الفصل السادس

في الاجرام في مصر

١٤٧ — سير الاجرام في مصر — تدل الاحصاءات : أولا — على أن الاجرام الخطير كان إلى سنة ١٩٣٨ يسير متجهاً نحو الزيادة . فبعد أن كان مجموع الجنايات في سنة ١٨٩٦ ، ١٨٦٦ جناية صار في سنة ١٩٠٤ ، ٢٨٧٧ وفي سنة ١٩٠٧ ، ٣٢٨٨ وفي سنة ١٩١٧ ، ٤٦٤٤ وفي سنة ١٩٢٧ ، ٧٦٨٧ ، وفي سنة ١٩٣٧ ، ٧٩٧٦ وفي سنة ١٩٣٨ ، ٨٦٣٨ ؛ إلا أنه أخذ يتجه نحو النقص في السنتين الأخيرتين إذ أصبح في سنة ١٩٣٩ ، ٨٢٣٢ جناية وفي سنة ١٩٤٠ ، ٧٤٧٥ جناية . كذلك تدل الاحصاءات على أن عدد الجنح يزيد باطراد . فقد كان مجموع الجنح في سنة ١٨٩٦ ، ٣٧٢٩٦ فصار في سنة ١٩٠٧ ، ٥٩٧٦٠ وفي سنة ١٩١٧ ، ١٠١٣٣٠ وفي سنة ١٩٢٧ ، ١٦٧٧٤٢ وفي سنة ١٩٣٧ ، ٣٠٠٩٣٣ وفي سنة ١٩٣٨ ، ٣١٢١٤٢ وفي سنة ١٩٣٩ ، ٣٧٨٠١٤ .

(ثانياً) أن أكثر الجنايات ذيوعاً في مصر هي جنائيات القتل والشروع فيه

والضرب المفضى إلى الموت أو الذى تختلف عنه عاهة مستديمة أى الجنايات التى ترتكب ضد النفس . على ذلك جنايات الحريق والسراقات . ففى سنة ١٩٤٠ بلغ عدد جنايات القتل والشروع فيه ٢٧٠٠ من ٧٤٧٥ جناية أى بنسبة ٣٦٪ من مجموع الجنايات . وبلغ عدد جنايات الضرب الذى أفضى إلى موت والذى نشأت عنه عاهات مستديمة ١٢٦٠ أى بنسبة ١٧٪ من مجموع الجنايات . وبلغ عدد جنايات الحريق ٧٠٦ أى بنسبة ٩,٤٪ . وبلغ عدد جنايات السرقة والشروع فيها ٥١٤ أى بنسبة ٦,٨٪ . وبلغ عدد جنايات العود المنطبق على المادة ٥١ ع ٧٢٨ أى بنسبة ٩,٧٪ . وهناك أيضاً ٩٥ جناية لإتلاف مزروعات و ٢٥ جناية تسميم مواش و ٤٤ جناية خطف أطفال و ٣٦١ جناية تزوير أوراق رسمية و ٥٦ جناية تزيف نقود و ١٤ جناية رشوة و ٢٢٢ جناية هتك عرض حصلت كلها فى سنة ١٩٤٠ .

وأكثر الجنح ذبوعا السراقات وإتلاف المزروعات وتسميم المواشى والاضرار بها والتعدى والحريق باهمال . فقد بلغ مجموع الجنح فى سنة ١٩٣٩ ، ٢٧٨٠١٤١ منها ٦٢٧٧١ سرقة وشروع فيها و ٤٢٨٥ إتلاف مزروعات و ٣٩١ تسميم أو إضرار بمواش و ١١٠٩٠ تعدى و ٣٧٣٠ حريق باهماله .

(ثانياً) أن سير جنايات القتل يكاد يكون محاذياً لسير الجنايات فى جملتها . أما جنايات السرقة فلم يزد عددها عما كان عليه من منذ أربعين سنة بل انه نقص عنه كثيراً . فقد كان مجموع الجنايات فى سنة ١٩٠٤ ، ٢٨٧٧ جناية منها ٨٦٠ جناية قتل وشروع فيه أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع الجنايات و ٥٠٠ جناية سرقة بنسبة ١٧٪ . وكان مجموع الجنايات فى سنة ١٩٠٧ ، ٣٢٨٨ جناية منها ١٢١٤ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٧٪ و ٥٥٩ جناية سرقة بنسبة ١٧٪ . وكان مجموع الجنايات فى سنة ١٩١٧ ، ٤٦٤٤ جناية منها ١٤٢١ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٠,٦٪ و ٨٧٥ جناية سرقة بنسبة ١٨,٨٪ . وكان مجموع الجنايات فى سنة ١٩٢٧ ، ٧٦٨٧ جناية منها ٢٤١٥ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣١,٤٪ و ٨٤٤٠ جناية سرقة بنسبة ١١٪ . وكان مجموع الجنايات فى سنة ١٩٣٧ ، ٧٩٧٦ جناية منها ٣٠٤٥ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٨٪ و ٥٤٠ جناية سرقة بنسبة ٧٪ . وكان مجموع الجنايات فى سنة ١٩٣٨ ، ٨٦٣٨ جناية منها

٣٣١٧ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٩٪ و ٦٦٣ جناية سرقة بنسبة ٧,٦٪. وكان مجموع الجنايات في سنة ١٩٣٩، ٨٢٣٢ جناية منها ٣٠٥٣ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٧٪ و ٥٩٨ جناية سرقة بنسبة ٧,٢٪. وكان مجموع الجنايات في سنة ١٩٤٠ ٧٤٧٥ جناية منها ٢٧٠٠ جناية قتل وشروع فيه بنسبة ٣٦٪ و ٥١٤ جناية سرقة بنسبة ٦,٨٪.

(رابعاً) أن معظم الجرائم الخطيرة التي ترتكب في مصر هي من نوع الجنايات الاتقافية كالقتل والضرب والاتلاف والحرق وماشا كل ذلك. ويدل إحصاء الجنايات على اختلاف أنواعها بكافة أنحاء القطر عن السنوات الأربع المبتدئة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ على أن مجموع ما ارتكب منها لأسباب اتقافية يبلغ في المتوسط ٧٣ في المائة من المجموع الكلي أي ما يقرب من الثلاثة الأرباع، بينما أن متوسط ما ارتكب منها لأسباب مادية يبلغ حوالى ٣٢ في المائة أي ما يقل قليلا عن الربع (انظر كتاب الاجرام في مصر لحمد الباطي بك ص ١٤٨ و ١٤٩).

(خامساً) أن المجرم للقروى ما زال إلى اليوم صاحب النصيب الأوفر في الاجرام الخطير في مصر، وأنه حتى بالنسبة لمجموع الاجرام يختلف أنواعه يختص منه بحصة كبيرة. فقد بلغت نسبة الفلاحين إلى مجموع نزلاء السجون العمومية بالمدن في كافة الجرائم أضعاف غيرهم من أصحاب الحرف الأخرى (راجع تقارير مدير السجون عن سنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨).

وبمقارنة عدد جنايات القتل والشروع فيه التي تقع في المدن والتي تقع في الريف يتضح أنها في الريف أكثر منها في المدن، إذ يبين من الإحصاءات أن نسبتها في القليوبية وبنى سويف ضعفا عددها في مصر (العاصمة)، وفي الفيوم ثلاثة أضعاف عددها في مصر، وذلك رغبا من ازدحام السكان في العاصمة وكثرة العناصر غير المرغوب فيها النازحة إليها من كل صوب. وإذا قورن بين عدد جنايات القتل والشروع فيه التي تقع في جهة واحدة من جهات القطر فيها المدنية وفيها "قرية كبندر طنطا ومركز طنطا وبندر الفيوم ومركز الفيوم يبين أن عدد تلك الجنايات في القرى يزيد كثيراً على عددها في المدن (انظر مقالا لحضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس

محكمة النفس والايام في الكتاب الذمي للحاكم الأهلية عن الاجرام في مصر الجزء الثاني ص ١٩ .

(سادساً) أن كمية الاجرام الانتفاهى في أقاليم الوجه القبلى هي باطراد أكثر منها في أقاليم الوجه البحرى وذلك بالرغم مما هو مسلم به من أن تعداد السكان في الاخير أكثر منه في الأول . فقد بلغ عدد الجنايات الانتقامية الأكثر ذبوعاً وهي جنایات القتل العمد والشروع فيه والضرب المفضى إلى الموت والذي نشأت عنه عاهة مستديمة ١٩٤٤ جنایة في سنة ١٩٣٦ حدث منها بالمحافظات (عدا دياط) ٤٩٩ أى بنسبة ١١,٩ ٪ وبالوجه البحرى (مضافاً إليه دياط) ١٤٢٢ أى بنسبة ٢٣,٩ ٪ وبالوجه القبلى ٢٢٧٣ أى بنسبة ٥٤,٢ ٪ . وبلغ عددها في سنة ١٩٣٧ ، ٤٢٥٠ حدث منها بالمحافظات ٥٠٠ بنسبة ١١,٨ ٪ وبالوجه البحرى ١٤٩٥ بنسبة ٣٥,٢ ٪ وبالوجه القبلى ٢٢٥٥ بنسبة ٥٣ ٪ ، وبلغ عددها في سنة ١٩٣٨ ، ٤٥٢٤ حدث منها بالمحافظات ٤٦٤ بنسبة ١٠,٢ ٪ وبالوجه البحرى ١٥٩٠ بنسبة ٣٥,٢ ٪ وبالوجه القبلى ٢٤٧٠ بنسبة ٥٤,٦ ٪ . وبلغ عددها في سنة ١٩٣٩ ، ٤٢٨٠ حدث منها بالمحافظات ٣٩١ بنسبة ٩,١ ٪ وبالوجه البحرى ١٥١٥ بنسبة ٣٥,٤ ٪ وبالوجه القبلى ٢٣٧٤ بنسبة ٥٥,٥ ٪ . وبلغ عددها في سنة ١٩٤٠ ، ٣٩٦٠ حدث منها بالمحافظات ٣٧٢ بنسبة ٩,٥ ٪ وبالوجه البحرى ١٣٠٨ بنسبة ٣٣ ٪ وبالوجه القبلى ٢٢٨٠ بنسبة ٥٧,٥ ٪

(سابعاً) أن النصف الدافى من السنة وهو الذى يمتد من شهر مايو إلى شهر أكتوبر هو الذى تقع فيه معظم الجنايات وبخاصة الجنايات الانتقامية الهامة . فقد بلغ مجموع الجنايات التى وقعت في ذلك النصف من سنة ١٩٣٦ ، ٣٧٤٠ جنایة منها ١٧٨١ جنایة قتل عمد وشروع فيه بينما لم يقع في النصف البارد (أى من نوفمبر إلى إبريل) سوى ٢٥٧٨ جنایة منها ١١٠٠ جنایة قتل وشروع فيه . وبلغ مجموع الجنايات في النصف الدافى خلال سنة ١٩٣٧ ، ٤٠٤٤ جنایة منها ١٨٥٤ جنایة قتل وشروع فيه وفي النصف البارد ٢٨٢٦ منها ١١٨٦ جنایة قتل وشروع فيه . وهكذا الحال في باقى السنين التالية . وبالرجوع إلى الاحصاءات عن الجنايات شهراً شهراً يبين أن جنایات الانتقام أكثر وفوعاً في الشهور التى تشتد فيها وطأة الحر وهي شهور يولية وأغسطس وسبتمبر .

١٤٨ - أم أسباب الاجرام في مصر - لا شك أن من يتابع سير الاجرام كما عرضناه تبدوله ظاهرتان بارزتان :

فأما الظاهرة الأولى فهي أن الكتلة الكبرى من الاجرام في مصر هي من نوع الجرائم الانتقامية ، وهي ظاهرة تدل على أن الاجرام في مصر لا يزال في طوره الأول طور الحياة الأولى حياة القبيلة ، يحركه العامل الشخصي كشهوة الانتقام وحب الغلبة والظهور . يقع ذلك في أغلب الجنايات التي ترتكب ضد النفس كما يتحقق في جزء كبير من الجنايات التي تقع على المال ، ولم يحوله عن مجراه مرور أكثر من نصف قرن من وقت تنظيم الادارة والمحاكم في البلاد ، بل ان تيار هذا الاجرام العنيف أخذ في الازدياد عاما بعد عام .

وأما الظاهرة الثانية فهي أن مصدر هذا الاجرام العنيف هو القرية . فقدم بنا أن أم الجنايات التي تقع على النفس كجنايات القتل والضرب الشديد أكثر ما يقع منها في القرى ، فهي جرائم القروى يرتكبها وهو في القرية ويرتكبها وهو في المدينة إذا نزل بها على السواء (انظر مقال حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا عن الاجرام في مصر بالكتاب القدي للماكم الاحلية الجزء الثاني ص ٢٢) .

١٤٩ - وتلك الظاهرة الثانية تدعو إلى التساؤل عن سبب إجرام الفلاح ، هل هو الفقر والفاقة أم هو ميله إلى الاجرام بطبيعته وغبزته ؟

أما عن الامر الأول فن المعروف أن الفلاح شديد القناعة بحدود المطامع فلا يمكن أن يكون الفقر سبباً في إجرامه ، حتى أن بعضهم لا لاحظ ازدياد عدد الجرائم في ستين الرخاء بعد تناقصها في السنين السابقة لها ذهب إلى أن رواج الحالة الاقتصادية يسبب ازدياد الاجرام بعكس ما هو عليه الحال في البلاد الأوروبية ، وذلك : (أولاً) لأن الاجرام في مصر ينشأ من الحقد والغيرة على وجه الخصوص ، والرخاء من شأنه أن يثير حقد الفقير على الغنى بسبب إثرائه ويعمله على الاعتداء على نفسه أو ماله ، (ثانياً) لأن حالة الرخاء ونمو الثروة فيها إغراء بالاعتداء على الاموال طمعاً في الربح ، (ثالثاً) لأن الرخاء من شأنه أن يسهل الحصول على الوسائل التي قد تشجع المجرم على الاجرام كاستئجار كبار الاشقياء لارتكاب جنایات الانتقام أو كتمهيل شراء السهوم

والاسلحة الخ ، (رابعاً) لانه يجتذب الالهالى نحو المدن والعواصم فيزداد الفساد وما
ينجم عنه من اجرام ضد الآداب والنظام ، (خامساً) لان الرخاء يغذى الاجرام
بأسباب جديدة للعاملات المدنية وما يتولد عنها من احتكاك . ومن هذا رأى لورد
كرومر (انظر تقريره عن سنة ١٩٠٤ م . ٥٠ وجرانمولان (ج ١ ن ١٢٦)

ولكن ذهب آخرون من بينهم حسن نشأت باشا ومحمود فهمى القيسى باشا إلى
أن حالة الضيق والكساد هي التي تؤدي إلى ازدياد الاجرام بينما الرخاء قد يساعد على
التخفيف من حدته وذلك : (أولاً) لأن الأزمات المتولدة عن هبوط أسعار الحاصلات
الزراعية تؤدي إلى اشتداد حالة الضيق عند الفلاح وعجزه عن سداد ديونه للمالك
وضياع ثمره جهده طول السنة بسبب ارهاقه بالمطالبة بالسداد وتوقيع الحجز على
محصولاته ومواشيه مما يولد في نفسه روح السخط والحقد على من تسبب في تجريده
منها فينتقم من المالك بالاعتداء عليه أو على أمواله (انظر تقرير مدير الأمن العام لسنة ١٩٢٧) .
(ثانياً) أن الكساد يفضي إلى الفاقة وهبوط أجور العمال والفلاحين والبطالة وكل
ذلك يؤدي إلى الاجرام عن طريق التشرذ . ويظهر لنا أن الرأيين على اطلاقهما غير
صحيحين ، وذلك لانه ليس من ينكر أن العوامل الاقتصادية لها أثرها المباشر وغير
المباشر في الاجرام وبخاصة ما يرتكب منه ضد المال بدافع الطمع لا بدافع الانتقام ،
غير أن هذا الاثر محدود كثيراً في مصر حيث نجد أن الكتلة الكبرى من الاجرام
هي من النوع الانتقامي الذي يرتكب بدافع العاطفة . وفصلاً عن ذلك فإن العوامل
الاقتصادية كثيراً ما تكون كالسلاح ذى الحدين فتحدث في كلا الاتجاهين . ازدياداً في
الاجرام . فالضائقة المالية مثلاً قد تسبب زيادة في الجرائم التي ترتكب للحصول على
المال بسبب الاحتياج اليه كما في حالة السرقة والنصب أو العجز عن أداء دين مستحق
كما في حالة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أو الافلاس أو غيرهما ، بينما أن الرخاء
قد يؤدي إلى زيادة تلك الجرائم نفسها بسبب وفرة المال وسهولة الاستيلاء عليه مما قد
يقوى عاطفة الشراهة والطمع ويبهت القرص للبارقين والمحتالين (انظر في ذلك كتاب
الاجرام في مصر لمحمد البالي بك م ١٤٣ وما بعدها) .

وأما عن الامر الثاني فقد أجاب عنه حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا

بقوله : « ليس القروى مجرماً بفرشته ، لأنه يميل إلى العمل وهو يعمل فعلاً بنشاط وكد ويشعر بمعاني الحياة والامانة والرحمة ويحس بهول الجريمة وبأسف لوقوعها ، وهو قابل للإصلاح وقد تفيد معه أولى الوسائل لمحله على العدول عن جريمته ، وكثيراً ما يكفى في هذا السبيل إصلاح ذات البين مع غريمه . وليس معنى ذلك أنه ليس بين القرويين مجرمون بالفريزة أو العادة ، إذ الواقع أن هذا النوع من المجرمين موجود فعلاً وإن كان قليلاً عديدهم ويشاهدون متقلبين وغير متقلبين في القرى يلقون الرعب في قلوب أهلها وفي قلوب رجال الحفاظ ، وقد اتخذوا الجريمة صناعة لهم وهم يؤجرون عليها أحياناً . ولكن ليس هذا النوع ما نعينه هنا ، انما نقصد الفلاح الزارع الذى يقتل ويشور لأوهى الأسباب ، ثم إذ هو يرتكب جريمته ينكرها ويندم لحصولها . » إن الحقيقة في حالة هذا الفلاح أنه مجرم بالمرض تدفعه بيته إلى الاجرام وتدفعه إليه أمراضه الحسية والمعنوية وحالته الاجتماعية . يعيش الفلاح عيشة غير صحية فتفتك به الأمراض المختلفة التي تضعف من إرادته وتهد من قوته . وهو يكاد يكون محروماً من كل نوع من أنواع التعليم مما يمكن أن يهديه إلى الابتعاد عن الجريمة . كما أنه يعيش في بيئة من أسرات يترجس بعضها لبعض الدوائر للتأثر والانتقام ، فهو يعيش عيشة القيلة ولما يكذب يوصله داعي المدنية أو ينفذ إليه وإلى قريته شعاع كاف من نورها فهو مريض حساً ومعنى ، وهو فوق ذلك يعمل تحت تأثير شمس محرقة . وكل هذه العوامل تضعف من إرادته وتقلل من مقاومته للدوافع الاجرامية ، فيرتكب جريمته لأوهى الأسباب تحت تأثير تلك الدوافع ، فيسعى مجرماً وما هو بمجرم ، ولكن الظروف السيئة هي التي تجعل منه مجرماً . فالسبب الرئيسي لاجرام الفلاح هو إذن حالته الاجتماعية الفطرية وقعوده عن الأخذ بمبادئ المدنية . وإذا رأيت أن سائر الصعید أكثر إجراماً من ساكن الوجه البحرى ، فلأن حالة الأول الاجتماعية أخطر من حالة الثانى بسبب قلة المواصلات في الوجه القبلى وعدم اتصال سكانه بالمدن الكبرى كما هو الحال في الوجه البحرى » (مقال مصطفى محمد باشا الاجرام في مصر بالكتاب القمى للمعالم الاهلية الجزء الثانى ص ٣٣ و ٣٤)

١٥٠ - أما دوافع الانتقام في الريف فكثيرة متنوعة ، بعضها هام كالضفائن

العائلية والمنازعات المدنية، وبعضها ضئيل تافه، إلا أن أم تلك الدوافع جميعا هو الثأر، وقد أخذ الفلاح عن العرب عند نزوحهم إلى الديار المصرية. وكما يكون الثأر للنفس يكون للعرض. وهناك دوافع أخرى متنوعة قد تحمل القروى على الاجرام، من أهمها التنافس على الوظائف الحكومية في القرية كوظيفة العمدة أو شيخ الحفر أو شيخ البلدة أو الحفير والتنافس على الانتخاب، ومنها الخصومات أو ما يسمى بالضغائن العائلية، ومنها قيام النزاع على نفقة شرعية أو حضانة طفل، ومنها الخلاف على ملكية الأقطان أو الزراعة أو النزاع على الحدود أو على قسمة المحصول المشترك أو على دور المناوبات في رى الأرض، ومنها الخصومات المدنية أمام المحاكم كالمطالبة بالايجارأو الحجر أو كالنزاع على ميراث أو تقسيم تركه أو التنافس في المزداد على استئجار أرض أو غير ذلك (انظر تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٩ وكتايب محمد البابل بك الاجرام في مصر ص ١٨٩ و١٩٠)

١٥١- عيوب نظام البوليس القضائى في مصر وعجزه عن اكتشاف الجرائم-
 مما يشجع الاشقياء على ارتكاب الجرائم أملهم في عدم اكتشاف أمرهم وفي الافلات من يد العدالة . لذلك كان من الضرورى وجود هيئة من رجال البوليس يتفرغون للبحث والتحرى فى القضايا الجنائية حتى يتوصل التحقيق بفضل مجهوداتهم إلى معرفة الجاني وجمع الأدلة الكافية لادانته . وقد عني قانون تحقيق الجنايات بالنص على أن مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت إدارتهم (المادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط) . غير أن نظام الضبطية القضائية (أو البوليس القضائى) فى مصر له عيوب يرجع إليها زيادة عدد القضايا المحفوظة مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل أو لعدم كفاية الأدلة . وقد أشرنا فى باب الضبطية القضائية بالجزء الرابع من هذه الموسوعة إلى بعض هذه العيوب ومنها الخلط بين البوليس القضائى والبوليس الادارى ، وإرهاق رجال البوليس بالأعمال مع قلة عددهم ، وضعف رقابة السلطة القضائية على مأمورى الضبطية القضائية بسبب استقلالهم عن وزارة العدل ، وضعف روح التعاون بين رجال النيابة ورجال الادارة

وتعرض رجال البوليس للوثرات السياسية بسبب تبعيتهم لوزارة الداخلية .
وقد حاولت الحكومة المصرية إصلاح بعض هذه العيوب بأن أنشأت في سنة ١٩٣٠
مكتباً للباحث الجنائية بوزارة الداخلية له فروع بالأقاليم للتخصص في كشف
الجرائم وضبط الجناة وجمع الأدلة والبحث عن المحكوم عليهم الهاربين . وقد أدى هذا
المكتب وفروعه خدمات لا بأس بها لاسيما في القاهرة إذ كشف عن سر كثير من
الحوادث الجنائية . ولكن نظامه لا يزال يحتاج إلى إصلاح سواء من حيث الاختيار
أو التعليم أو التخصص أو الرقابة .

وتدل الاحصاءات على أن نسبة الجنايات المحفوظة مؤقتاً لمجموع الجنايات الحقيقية
كانت ٥٧٪ سنة ١٩٣٠ فبطلت إلى ٤٩٪ سنة ١٩٣٤ وإلى ٤٥٪ سنة ١٩٣٩ . وأن
نسبة قضايا القتل والشروع فيه المحفوظة مؤقتاً لمجموع هذه القضايا كانت ٦٢٪
سنة ١٩٣٠ فبطلت إلى ٥٨٪ سنة ١٩٣٥ و ٥٢٪ سنة ١٩٣٩

١٥٢ — بطء الفصل في القضايا والرافة بالجناة — مما يؤخذ على نظامنا
القضائي طول المدة التي تمضي بين تاريخ وقوع الجريمة وتاريخ الحكم فيها ، إذ تدل
الاحصاءات السنوية على أن متوسط هذه المدة بلغ سبعة أشهر ، وهي مدة طويلة ذات
آثار ضارة بحسن سير العدالة وبالأمن العام .

ويرجع هذا البطء إلى كثرة التأجيلات الناشئة عن كثرة القضايا وطول اجراءات
المحاكمة وتمقيدها وإلى أسباب أخرى يحسن بالمسؤولين عن إدارة أمور العدل البحث
عنها والعمل على تلفيها .

ومن العيوب التي لاحظها البعض فيما مضى وكان لها أثر في إضعاف قوة الردع ميل
بعض المحاكم إلى الرق ب المتهمين والحكم عليهم بعقوبات غير رادعة .

ولكن إنشاء محاكم الجنايات قد أدى إلى زيادة أثر الردع في العقوبات إذ أن
من شأنه إزال العقاب بالجاني بأسرع مما كان من قبل وبالقرب من مكان ارتكاب الجريمة

١٥٣ — عدم التعاون بين الشعب والحكومة — مما يلاحظ أن الجمهور
في مصر يندر أن يتحرك من تلقاء نفسه لارشاد رجال الأمن أو التحقيق ومساعدتهم

في استجلاء قضية غامضة وإظهار الفاعل فيها فقد يكون الجاني معروفاً حق المعرفة ولكن الجمهور كثيراً ما يمتنع عن الإبلاغ عنه أو أداء الشهادة ضده أو تقديم الأدلة التي لديه ومعاونة البوليس أو النيابة على الوصول إلى معرفة الحقيقة ، ما لم يكن مدفوعاً إلى الإبلاغ أو الشهادة بدافع شخصي أو مصلحة خاصة . وهذا يرجع في الواقع إلى أسباب مختلفة أهمها الجهل الذي يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن واجب اكتشاف المجرمين هو من شأن الحكومة وحدها وأنه لا دخل له فيه . ومن هذه الأسباب أيضاً دافع الشفقة والرافة ، إذ كثيراً ما يمتنع المجنى عليه عن التبليغ اكتفاء باسترداد ماسرق أو إشفاقاً على الجاني خصوصاً إذا أظهر التوبة والتندم . ومنها الخوف من انتقام الجاني إذ يتعرض المبلغ أو الشاهد لانتقام من أبلغ عنه أو شهد ضده . ومنها التهرب من تعطيل مصلحة شخصية أو التعرض للمضايقة بسبب طول إجراءات التحقيق وكثرة التأجيلات . ومنها دافع الحياء من إذاعة اسم المجنى عليه أو الاشتباك في قضية خصوصاً إذا كان من النساء .

ولعدم التعاون مظهران : مظهر سلبي يبدو في شكل الوقوف من الاجرام موقف المتفرج وعدم الاكتراث ؛ ومظهر إيجابي من أهم صورته التجاه الكثيرين إلى استرداد مسروقاتهم بطريق المفاوضة مع المصوص رأساً أو بالواسطة نظير دفع أتاوة بدلاً من الالتجاء إلى السلطة العامة ، وذبوع عادة استجار الأشقياء في الريف إما لارتكاب جرائم أو للقيام بواجب الحراسة بدلاً من استخدام الحفراء النظاميين أو الخصوصيين المعتمدين من الحكومة ، إلى غير ذلك من ضروب تشجيع المجرمين والأشقياء على التماهي في إجرامهم (أنظر كتاب الاجرام في مصر لـ محمد البايلى بكس ٢٤١ إلى ٢٤٣) .

١٥٤ - الطرق المؤدية إلى التخفيف من حدة الاجرام - يتضح من البيانات السابقة أن أسباب الاجرام في مصر هي أسباب ذات صفة اجتماعية ، ومن ثم فالعلاج هو في إصلاح حالة الشعب الاجتماعية أكثر مما هو في سن القوانين وإصلاح التشريع . فتنشر التعليم ورفع المستوى الفكري والأدبي للشعب من شأنهما التخفيف من حدة شعور الانتقام الذي يثور لأوهي الأسباب وتكوين رأى عام يدرك أن المصلحة الخاصة مرتبطة بالمصلحة العامة في العقاب وأن من واجب كل إنسان أن يبلغ

عن الجريمة ويشهد ضد المجرم . قال حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا في مقاله السابق الإشارة إليه : « فإذا أخذنا في أسباب علاج تلك الحالة ماصلاح القرية وعلاج أمراض الفلاح وترقية شئونهم ورفع مستواهم أمكن الأطمئنان إلى القول بأننا نسير في طريق تقليل الجرائم بنسبة كبيرة . فإذا شيدت منازل القرويين على أساس صحي وإذا قدمت لهم مياه صالحة للشرب وأطعمة صالحة للغذاء وملابس تقيم برده الشتاء وحرارة القيط ، وإذا تلقوا مبادئ التعليم الديني والأهلي ، وإذا منعت العناصر العلية منهم من هجر القرية ، وإذا اطمأنوا إلى تصريف محصولاتهم ، وإذا عوملوا معاملة عدل وانصاف ، إذن لشعروا بأدبيتهم ولأحسوا بلذة الحياة فلا يثيرون لأوهي الأسباب ولا يجرمون لأول صدمة بل يقدرّون عواقب عملهم وبحسبون ما يترتب عليه من حرمان وعقاب فيقاومون النوافع الاجرامية وهم في حالة صحية سليمة هادئة ، وعند ذلك تنقص جرائم الريف وتصح العيشة فيه راضية مرضية ، ويتحول من شقاء عميق إلى نعيم مقيم ويزيد الانتاج ويرتقى المجموع » (انظر مقال الاجرام في مصر والكتاب الذمهي للساكن الأهلية الجزء الثاني ص ٢٤)

١٥٥ — ولكن إزالة الجهل وتغيير العادات ان يكونا إلا بعد مضي زمن طويل . وقبل أن يحدث هذا التطور سيكون لعمل البوليس وعمل القاضي وللنظام الجزائي أهم أثر أما البوليس فيجب إصلاح نظامه بزيادة عدد رجاله وحسن اختيارهم ورفع مستواهم الثقافي وفصل البوليس القضائي عن البوليس الإداري بحيث يخصص رجال البوليس القضائي لأعمال المباحث والتحقيقات في القضايا الجنائية ويخصص رجال البوليس الإداري لمنع وقوع الجرائم ، وتقوية روح التضامن بين رجال البوليس القضائي وأعضاء النيابة والعمل على استقرار نظام البوليس حتى لا يتعرض المؤثرات السياسية وقد جاء في تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ أن من أهم عوامل إصلاح الأمن حسن استخدام قوات البوليس والخفر على اختلاف أنواعها وعلى الخصوص بوليس المباحث الجنائية وتشجيع المجدين من رجال البوليس والخفر والاكتثار من الدوريات والعناية بتطبيق قانون المتشردين والمشبوهين ومراقبة الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس وضبط الممارين الذين اتهموا في حوادث

أو حكم عليهم في قضايا وانتقال كبار الموظفين للحوادث الجنائية وإجراء المصالحات بين الجماعات والأفراد والوعظ والارشاد وحسن اختيار العمدة والمشايخ والرقابة على دخول الاجانب إلى مصر وتنظيم إقامتهم وإبعاد الخطرين منهم. ويرى حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا أن أحسن وسيلة لفض المنازعات هي أن ينشأ في كل قرية مجلس تحكيم جبري ينتخبه الأهالي أنفسهم ويكون من اختصاصه الفصل نهائياً في المسائل البسيطة كتنقل الحدود والمرور من أرض الفير والصلح بين العائلات (الكتاب القمي الجزء الثاني ص ٣٦) . ويقترح سعادته تحقيقاً لاستقرار نظام البوليس و أن تجعل إدارة الأمن العام مصلحة مستقلة تحت رئاسة موظف مسئول لا يتأثر بتغير الحكومات ولا يخضع في عمله للعوامل السياسية وعلى أن يعطى حق اختيار مساعديه ومراقبتهم في أعمالهم وعقابهم إذا قصروا وأن يخصص موظفو تلك المصلحة بأعمال الأمن العام وأن يحسن اختيار العمدة والمشايخ ورجال الحفظ بالقرية ، ويستطرد من ذلك إلى قوله : « إذا فعلنا ذلك ارتفعت حالة الاضطراب التي تسود القرية الآن والتي يعتقد معها المجرم أنه بمنجى عن كل عقاب إذا ارتكب جريمة » (الكتاب القمي الجزء الثاني ص ٣٤ و ٣٥)

١٥٦ - وأما القاضي فيتمتع في مصر بسلطة واسعة في تقدير العقوبة . فهو غير مقيد في الجنب بمحد أدنى ، وهو غير ملزم بتشديد العقوبة في حالة العود مهما تعددت سوابقه ، وله أن يأخذ بأسباب الرأفة في الجنايات وينزل إلى ماتحت الحد الأدنى المقرر قانوناً . ولذلك فإن في وسع القاضي أن يفعل كثيراً في سبيل زيادة قوة الردع للعقوبات التي يقضى بها .

١٥٧ - ويجدر بالمسؤولين عن إدارة أمور العدل في هذه البلاد أن يبحثوا أسباب بطل الفصل في القضايا الجنائية ويعملوا على تلافئها ومعالجتها . كما يجدر بالمسؤولين عن إدارة السجون أن يعملوا على تحسين النظام الجزائي حتى يؤدي إلى إصلاح المحكوم عليه وتمكينه من استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية .

الباب الثاني

في دائرة تطبيق القانون الجنائي

المواد ١ الى ٨ ع (تقابل المادة ٤ ع ف)

الفصل الأول

في قاعدة ألا جريمة ولا عقوبة الا بقانون

المبحث الأول — في القاعدة وتاريخها وتاريخها

١٥٨ — قاعدة ألا جريمة ولا عقوبة الا بقانون — لا يعتبر الفعل أو الترك جريمة إلا إذا كان قد نهى عنه أو أمر به قانون جنائي. ذلك بأن من شأن المشرع أن يبين باسم الهيئة الاجتماعية التي يمثلها ما هي الأمور المعاقب عليها لما فيها من خطر على النظام العام.

وهذه القاعدة لم تكن معروفة في العصور القديمة حيث كانت العقوبات تحكيمية (arbitraires) وكان في وسع القضاة أن يعاقبوا على أمور لا ينص عليها القانون ويطبقوا عليها ما يرونه ملائماً من العقوبات التي كانوا يختارونها من بين ما جرى به العرف أو قرره الأوامر. أما الآن فالعقوبات قانونية (légales) بمعنى أنه لا يجوز العقاب إلا على الأفعال التي ينص عليها القانون ولا يجوز أن توقع إلا العقوبات المبينة فيه.

١٥٩ — تاريخها — وهذه القاعدة التي تقرر قانونية الجرائم والعقوبات (légalité des délits et des peines) ترجع الى الثورة الفرنسية التي عبرت عن آراء فلاسفة القرن الثامن عشر، وتعد سياجا للحرية الشخصية التي تنحصر في فعل ما يبيحه القانون لافي فعل ما يريده الانسان. فقد وردت لأول مرة ضمن ما أعلته الثورة من

حقوق الإنسان ، ثم نص عليها بالمادة الرابعة من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ . ونقلت منه بعد ذلك إلى التشريع المصري الصادر في سنة ١٨٨٣ . فقد نص في المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أن : كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالنطبق عليه . الخ . ونص في المادة ١٩ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ على أن : يكون العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات على حسب القانون المعمول به في وقت ارتكابها . وهذه المادة تطابق المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ والمادة ٥ من القانون الجديد مع فرق بسيط في التعبير . ولما صدر الدستور المصري في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ نص في المادة السادسة منه على أنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

١٦٠ - نتائجها - وهذه القاعدة وضعت للسلطة التي تسن القوانين كما

وضعت للسلطة التي تطبقها .

(١) أما المشرع فيجب عليه مراعاة قانونية الجرائم والعقوبات سواء في تعيين العناصر التي تكون كل جريمة أو في تعيين العقوبات التي ترتب عليها أو تحديد القواعد التي تنفذ هذه العقوبات بمقتضاها .

ولكن هناك اتجاه يرمى إلى إغفال هذه القاعدة بعض الشيء بتشجيع المشرع إما على التخلي عن جزء من سلطته إلى القاضي في توقيع العقاب بتعيين غير دقيق لأركان الجرائم وتحديد الحد الأقصى للعقوبات دون الحد الأدنى ، وإما على تحويل مصلحة السجون سلطة واسعة في تنفيذها بل ان بعض الشرائع خرجت من قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات . فصدر تشريع ألماني نافذ من أول سبتمبر سنة ١٩٣٥ يخول للقاضي إذا رفع إليه أمر يس بالمجتمع الألماني دون أن يرد فيه نص جنائي خاص أن يعتبره جريمة ويوقع على مرتكبه عقوبة (مادة ٢ معدلة من القانون الألماني) . كما أن القانون الإيطالي ترك للقاضي في بعض الاحوال سلطة تعديل تنفيذ العقوبة من حيث مدتها وأسلوبها . وقد بدأ علماء القانون الجنائي يعدون النظر والبحث في هذا المبدأ في مؤتمراتهم الدولية توصلا لمعرفة مبلغ حاجة المجتمع الحديث إليه ودرجة عجزه عن حماية مصالحه .

(ب) وأما القاضي فلا يجوز له الحكم بالادانة إلا إذا وجد في القانون - بالمعنى الواسع للكلمة - سندا على الجريمة والمعقوبة . فهو لا يملك أن ينشئ جريمة من أمر لم يرد نص قانوني بتحريمه مهما رأى فيه من خطر على حقوق الأفراد أو على مصالح الجماعة . ولا يملك المعاقبة على أمر فرضه القانون الجنائي دون أن يقرر عقابا على مخالفته . مثال ذلك ما جاء في المادة ٧٧ ج من أنه يجب على كل من عاين وقوع جناية تخل بالأمن العام أن يخبر بها النيابة أو أحد مأموري الضبطية القضائية . الخ . ولا يملك أن يوقع عقوبة عينها القانون الجنائي دون أن يحدد الجريمة الخاصة بها كما في المادتين ٣٥٠ و ٣٥١ ع اللتين قررتا عقوبة الغرامة على تقليد أشياء صناعية أو فنية مختصة بأصحابها أو بمؤلفيها قبل أن يصدر القانون الذي يحدد الملكية الفنية والذي أحالت إليه الماذة ٣٥٠ ع . ولا يملك أن يقضى في جريمة بمعقوبة مقررلة لجريمة أخرى مهما كانت ملائمة لتلك الجريمة . فلا يستطيع مثلا أن يحكم بمعقوبة تبعية غير واردة في النص الذي يعاقب على الجريمة المطروحة أمامه كأن يأمر بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بنشر الحكم القاضي بالادانة في غير الجرائم التي وردت بشأنها هذه المعقوبة .

١٦١ - وسنفرد مبحثاً خاصاً لكل من النتيجةين المترتبتين على قاعدة قانونية الجرائم والمعقوبات واللتين نلخصهما فيما يأتي :

أولاً - من حيث المصادر ، القانون الجنائي هو قانون وضعي مكتوب ، فلا يمكن إسناد جريمة أو الحكم بمعقوبة الأبناء على قانون أو أمر صادر بتفويض من القانون . ثانياً - من حيث التفسير ، لا يجوز للقاضي أن ينشئ من هذا الطريق جريمة ولا عقوبة . ثم نردف هذين المبحثين بمبحث آخر في إصدار القوانين وإلغائها .

المبحث الثاني - في مصادر القانون الجنائي

١٦٢ - يبان هذه المصادر - يتكون القانون الجنائي من مجموعة نصوص تصدر عن مصادر مختلفة وهي :

أولاً - القوانين بمعنى الكلمة (lois) ،
ثانياً - المراسيم بقوانين (décrets) ،

ثالثاً — اللوائح والقرارات الإدارية (règlements et arrêtés) .

١٦٣ — القوانين — الأصل أن القانون الجنائي الوضعي يستمد نصوصه من القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية طبقاً للأوضاع الدستورية . فهذه القوانين هي عنوان إرادة المجتمع التي تتجلى بأشواط العناصر التشريعية في وضعها وإصدارها طبقاً لأحكام الدستور . وهذا ما نصت عليه المادتان ٢٤ و ٢٥ من الدستور في قولهما . « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب » ، و « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » ،

١٦٤ — المراسيم — ولكن قد يحدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير . ففي هذه الحالة تخول المادة ٤١ من الدستور « للملك أن يصدر في شأنها مراسيم يكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور » ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أولم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

١٦٥ — وقد يحدث أن يأمر الملك بما له من الحق المخول له في المادة ٣٨ من

الدستور بحل مجلس النواب . ففي هذه الحالة تتول السلطة التشريعية في فترة الإيقاف إلى الملك يتولاها بواسطة وزرائه طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور . وقد حدث أن صدر أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيوخ ووقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور و نص فيه على أن السلطة التشريعية في فترة الإيقاف يتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ برسم تكون لها قوة القانون . وبناء على هذا الأمر صدرت عدة مراسيم بقوانين طبقت المحاكم بـ ١ ، ولما رفع الأمر إلى محكمة النقض والابرام قررت « أن كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية في الدستور صار وقفه بالأمر الكريم رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ » ، وهذا الأمر الذي نص فيه على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ أي بواسطة وزرائه صار من وقت صدوره نظاماً من أنظمة الحكم في البلاد ، فكل تشريع صدر بالمطابقة له هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من يحل محلها في التشريع على الوجه الذي يحدد اختصاص من يحل محلها » (نص ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عامه

١١ عدد ٣٤٩ والحكم التأديبي الصادر في القضية رقم ٨ تأديب محامين سنة ١٩٢٩ والتقييد بم جدول محكمة
القض تحت رقم ٨ سنة ٤٦ ق)

١٦٦ - اللوائح والقرارات الادارية - على أن هذا المبدأ الذي بمقتضاه
يعتبر القانون هو المصدر الوحيد للقانون الجنائي لا يؤخذ على إطلاقه بل يستثنى منه
أمران : (الأول) أن من واجب السلطة التنفيذية وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ،
وهي لا تستطيع القيام بهذه المهمة إلا إذا اتخذت ما يلزم لضمان تنفيذ هذه اللوائح
بتقرير جزاءات جنائية . (الثاني) أنه فضلاً عن العلاقات الاجتماعية التي لها صفة
دائمة وثابتة والتي يمكن للشرع أن ينظمها توجد علاقات أخرى متعددة تختص بمجتمعات
معينة وتتغير بتغير الزمن والظروف ، وهذه العلاقات يجب على المشرع أن يترك تنظيمها
وتدعيمها بالجزاءات إلى السلطة الادارية . لذلك نجد أن مصدر القانون الجنائي في
جميع البلاد لا يقتصر على القوانين التي تصدر مباشرة عن السلطة التشريعية بل يتناول
أيضاً اللوائح والقرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية أو الادارية .

١٦٧ - من له حق إصدار اللوائح والقرارات - بمقتضى المادة ٣١ من
الدستور ، الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها
أو إعفاء من تنفيذها ، .

ويجوز لمجلس الوزراء والوزراء إصدار قرارات (arrêtés) لتنفيذ القوانين . فالمادة
٤٨ من الدستور صريحة في أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

وقد يخول القانون لجهات الادارة العامة والمجالس البلدية أو المحلية حق إصدار
اللوائح . وقد أشارت إلى ذلك المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .

١٦٨ - شرط وجود تفويض من السلطة التشريعية في إصدار اللوائح
والقرارات - على أن السلطة التنفيذية أو الادارية لا تمارس سلطة إصدار اللوائح
أو القرارات الا بتفويض من السلطة التشريعية . ولذلك لا يمكن النص في اللوائح
على جزاء إجباري للأوامر والنواهي التي تتضمنها إلا إذا كان هناك نص عام أو خاص
في القانون يبيح ذلك .

أما الملك فله سلطة عامة في وضع اللوائح لا يحيد منها إلا ما يعترضها من اختصاصات السلطة التشريعية نفسها. فإن الدستور إذ نص في المادة ٢٧ منه على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، قد فوضه بذلك تفويضاً عاماً في وضع هذه اللوائح (ج ١٤٢ ن ١٤٢).

وأما الوزراء وجهات الإدارة والمجالس البلدية والمحلية فلا يجوز لهم إصدار قرارات أو لوائح إلا بتفويض خاص في القانون. وفيما يتعلق بالمجالس البلدية والمحلية تنص المادة ١٣٢ من الدستور على أن القانون يبين حدود اختصاصها، وقد يكون من اختصاص هذه المجالس سلطة إصدار اللوائح في الأقاليم والجهات التي تمثلها هذه الهيئات ١٦٩ - العقاب على مخالفة أحكام اللوائح والقرارات - في غالب الأحيان عندما يفوض القانون وزيراً أو مديراً عاماً أو مجلساً بلدياً أو محلياً في إصدار لائحة ما ينص في الوقت نفسه على العقوبة التي تطبق في حالة مخالفة أحكام هذه اللائحة. وتشتط المادة ٣٩٥ ع في هذه العقوبة ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات، فإن كانت العقوبة المقررة في اللائحة زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً إنزالها إليها (الفقرة الأولى من المادة ٣٩٥ ع).

فإذا كانت اللائحة لاتنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً مصرياً (الفقرة الثانية من المادة نفسها).

وإذا نص في لائحة على أن من يخالف أحكامها يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات فإن المراد بهذه العبارة الاحالة على المادة ١٢ ع (منشور لجنة المراقبة ٦ فبراير سنة ١٩٠٧ ص ٨٦٦).

١٧٠ - ولكن حكم المادة ٣٩٥ ع لا يسرى على القوانين الصادرة من السلطة التشريعية لأن المشرع له أن يدعم أحكامه بالجرائم التي يرى لزوماً. فإذا لم ينص على جزاء ما فليس للقاضي أن يسد النقص ويحكم بالعقاب (ج ١٤٢ ن ١٤٢).

ولا يسرى أيضاً على المراسيم بقوانين، لأن المادة تشير إلى اللوائح الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية. وقد حكم بأنه لا يعتبر من قبيل اللوائح الصادرة من جهات الإدارة بالمعنى المقصود في المادة ٣٩٥ ع اللوائح الصادرة بأمر عال. فهذه

يجب اعتبارها بمثابة قانون . ولما كانت لائحة الجبانات صادرة باسم عال فهي قانون ، ومن ثم لا يجوز إزالتها العقوبة المقررة بها إلى الحد الأدنى للفرامة في مواد المخالفات (نشر ٢٨ يولي سنة ١٩١٧ مع ٢٠ عدد ٩٨ ص ١٢٨)

١٧١- سلطة المحاكم في مراقبة دستورية القوانين — يرى أغلب الفقهاء في فرنسا وجماريهم في ذلك القضاء الفرنسي أن المحاكم ليس من شأنها مراقبة دستورية القوانين . فلا يجوز لها أن تمتنع عن تطبيق قانون بحجة أنه مخالف للدستور (فيدل ص ١٠٥١ ملش ١) . ومن الفقهاء من يقول إن للقضاء حق مراقبة دستورية القوانين ، فإذا وجدوا أنها تخالف الدستور رفضوا تطبيقها بنير أن يتعرضوا لالغائها عملاً بنظرية انفصال السلطات . ويستند هذا الفريق إلى أن القاضي مكلف بتطبيق القوانين والدستور على رأسها ، فإذا تعارض نص قانون ما مع حكم الدستور وجب الإبقاء على حكم الدستور والامتناع عن تطبيق ما يخالفه راجع دوجي Duguit دروس في القانون العام ص ٢٨٨) .

وقد أشارت محكمة تلا الجزئية إلى رأى هذا الفريق من الفقهاء في حكم أصدرته في دعوى اتهم فيها بعض العمد بأنهم اتفقوا على ترك عملهم بدون حق إذ امتنعوا عن تحرير دفاتر الانتخاب تنفيذاً للقانون الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ ، ولكنها تخلصت من البحث في دستورية هذا القانون بقولها : إن قانون الانتخاب ليس هو المطلوب تطبيقه في هذه الدعوى إذ لا يحاكم العمد على مخالفة قانون الانتخاب بل لمخالفتهم أمراً صادراً من وزارة الداخلية وهو المنشور بمرمرة انتخابات الواجب عليهم طاعته في تأدية وظيفتهم طبقاً للائحة العمد ، (تلا الجزئية ٣ يناير سنة ١٩٢٦ بحكمة ٦ عدد ٢٦٣ ص ٢٤٦) .

ويؤخذ من أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المصرية أنه لا مناص من تطبيق القوانين متى كانت صادرة من سلطة لها ولاية التشريع وقت صدورهما ما دامت لم تنسخ بقانون آخر صادر من السلطة ذاتها أو من حل محلها في التشريع . فقد دفع أمامها في قضية بيطلان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ١٥١ ع بحجة أنه مفيد لحرية الرأى المكفولة بالدستور في المادة ١٤ منه ومخالف لنص المادة ١٦٤

من الدستور التي ورد فيها أنه « يتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور » . فأجابت محكمة النقض على ذلك بقولها « إن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ١٥١ ع صدر من الجهة التي لها ولاية التشريع وقت صدوره ولم يأت نص في الدستور مانع لتنفيذه أو معلق له إلى الوقت الذي ينظره فيه البرلمان فأحكامه لا يمكن تعطيلها إلا بقانون آخر يفسخها ، وما دامت موجودة فلا بد من تطبيقها على المتهمين . كما أن المادة ١٥١ سالفة الذكر لم تكن مخالفة لأحكام الدستور لأن حرية الرأي المكفولة بالدستور يجب أن تكون في حدود القانون كما نصت المادة ١٤ من الدستور » (نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٦٣ ص ٩٦)

ودفع أمامها في قضية أخرى بيطلان المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم بحجة أن مجلسي البرلمان أصدرتا قرارين باعتباره هو وقوانين أخرى من نوعه باطلة لأنها لم تعرض على البرلمان ولم يصدق عليها . وردت على ذلك محكمة النقض بقولها : « وحيث إن الأمر الملكي الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وضع للبلاد دستوراً تقرر في المادتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين منه أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب وأن لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ، غير أن كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية في هذا الدستور صار وقفه بالأمر الكريم رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، وهذا الأمر الذي نص فيه على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ أي بواسطة وزرائه صار من وقت صدوره نظاماً من أنظمة الحكم في البلاد ، فكل تشريع صدر بالمطابقة له كالتشريع الصادر به المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ هو تشريع صادر من سلطة مخصصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو بمن يحل محلها في التشريع على الوجه الذي يحدد اختصاص من يحل محلها . وحيث إنه لم يصدر قانون يلغى المرسوم المذكور لا من السلطة التي أصدرته ولا من السلطة التي حلت محلها وكل ما في الأمر أن مجلس النواب أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ مارس

حسنة ١٩٣٠ باعتباره هو وقوانين ثمانية أخرى من نوعه جميعها باطلة بطلاناً أصلياً وحذا مجلس الشيوخ حذوه أيضاً فأصدر قراراً بهذا المعنى في ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ .

وحيث إن قرارى مجلس النواب والشيوخ كان يكفى أيهما لاعتبار هذا المرسوم هو والمراسيم الأخرى التى من نوعه ملغاة لا عمل لها لو أن هذه المراسيم كانت قد صدرت وأحكام السلطة التشريعية فى دستور ابريل سنة ١٩٢٢ قائمة غير موقوفة وكان صدورهما فى فترة بين أدوار انعقاد البرلمان وبالتطبيق لنص المادة ٤١ التى كانت تنص على أن مثل هذه المراسيم إذا لم تعرض على البرلمان فى أول اجتماع له أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . كان يكفى ذلك إذا اختصاص البرلمان وسلطته فى هذه الصورة هو اختصاص قانونى واضح لا شك فيه . أما الصورة التى بهدها البحث فهى بعيدة عن تلك بعداً ظاهراً إذ المادة ٤١ المذكورة كانت موقوفة بكل أحكامها والمرسوم الجارى النظر فيه هو وغيره من المراسيم انما صدرت بطريقة خاصة عيبتها السلطة الشرعية العليا فى البلاد بأمر منها لم تؤسسه على المادة ٤١ المذكورة ولم تجعل فيه لآى مجلس من مجلسي البرلمان الحق بمجرد قرار يصدره فى إلغاء التشريعات التى تسن بحسب أوضاعه . وإذن فليس لهذه المحكمة التى ترى من واجبها احترام ذلك الأمر أن تعتبر أن قرارات المجلسين (التى هى فى ذاتها ليست قوانين) قد ألغت تلك المراسيم وحيث إنه فوق ما تقدم فإن الأمر الملئكى رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قد نص صراحة فى الفقرة الثانية من مادته السادسة على أن كل الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والالوضاع التى قررها الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنتج آثارها غير منقطعة العمل فى الماضى . والظاهر من مذكرته الإيضاحية أن المشرع وجد أن شبهة كبيرة اقيمت من قرارى المجلسين على قوة نفاذ القوانين التى صدرت بمقتضى الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ فحاشا بهذا النص الصريح الذى تقرر فيه أن تلك القوانين كانت واستمرت ولن تزال حافظة لقوتها ونفاذها وصحة آثارها وأنها لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون يصدر بعد من السلطة التشريعية . وهذا وحده قاطع فى وجوب اعتبار تلك القوانين قائمة والعمل بمقتضاها (محض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بحاماة ١١ عدد ٢٤٩ من ١٩٦٦)

ودفع أمام محكمة النقض في قضية تأديب أحد المحامين بعدم مشروعية القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية والذي بمقتضاه جعل تأديب المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرار ، لانه لم يصدر وفق الأوضاع الدستورية . فردت محكمة النقض على ذلك بقولها : « وبما أن جلالة الملك قد وجه لوزرائه في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤ أمره رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ القاضي بحل مجلس النواب والشيخ ووقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور وتأجيل انتخاب أعضاء المجلس وتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيخ لمدة ذكرت في هذا الامر الذي ورد فيه صراحة أن السلطة التشريعية في فترة التأجيل يتولاها جلالة طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور بمراسيم تكون لها قوة القانون . وبما أن هذا الامر الملكي قد نفذ فعلا من تاريخ صدوره فأصبح من ذلك التاريخ هو القاعدة المؤقتة لنظام التشريع في البلاد . وبما أن جلالة أصدر المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر في حدود ذلك الامر الملكي فهذا المرسوم واجب الاحترام والتنفيذ ، وإذن يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتمين رفضه وبمح الموضوع » . (نفس في القضية رقم ٨ تأديب محامين سنة ١٩٢٩ والتبعية بجدول محكمة النقض تحت رقم ٨ سنة ٤٦ ق) .

١٧٢ - سلطة المحاكم في بحث شرعية اللوائح والاوامر - ولكن من المتفق عليه أن للمحاكم السلطة المطلقة في بحث قانونية اللوائح والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية ، فلا تقضى بالمعقوبة إلا إذا تحققت من الامور الآتية وهي : (١) أن اللائحة صدرت عن سلطة تملك إصدارها ، (٢) وأنها صدرت عن هذه السلطة في حدود اختصاصها ، (٣) وأنها لا تتعارض مع نصوص القانون ، (٤) وأنها أصدرت طبقاً للأوضاع الشكلية التي يشترطها القانون ، (٥) وأنها جعلت نافذة بنشرها واعلانها بالطرق الادارية (ج ١ ن ١٤١) .

يدل على هذا نص المادة ٣٧ من الدستور التي تشترط في اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين أن يكون وضعها وبما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، ونص المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي توجب على المحاكم أن تلعب القوانين

المصرية والأوامر واللوائح التي لا تخالف هذه القوانين والتي تصدر وتنفذ بحسب الأوضاع المقررة.

وقد حكمت محكمة استئناف مصر بعدم شرعية قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ بجعل تحديد السن بمعرفة القومسيون الطبي نهائياً لا يمكن الرجوع فيه حتى ولو تقدمت بعد ذلك شهادة الميلاد أو مستخرج من دفتر المواليد وبامهال الموظفين الذين في الخدمة مدة ستة شهور من تاريخ صدوره لتقديم شهادات ميلادهم ولا تقبل منهم تلك الشهادات بعد ذلك، لأنه لم يصدر في حدود المادة ٧١ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ (استئناف مصر ٧ إبريل سنة ١٩٣٠ بحاماة ١٠ عدد ٤٣٢ من ٨٠٨).

١٧٣ — على أن القاضي الذي يطلب منه تطبيق لائحته من اللوائح يجب عليه أن يعني فقط بالبحث في قانونيتها، وليس له أن يبحث في موافقة أو عدالة أو صلاحية التدابير التي اتخذتها السلطة الإدارية في حدود اختصاصاتها. ومتى تبين له أن اللائحة غير قانونية يجب أن يقتصر على عدم الحكم بعقاب من خالف أحكامها، وليس له أن يقضى بإبطال هذه اللائحة أو إلغائها (جارو ١ ن ١٤١).

المبحث الثالث — في تفسير القوانين الجنائية

١٧٤ — قواعد التفسير — يتبع في تفسير القوانين الجنائية بعض قواعد عامة وليان هذه القواعد يجب التفرقة بين ثلاث آلات: فاما أن يكون النص واضحاً، وإما أن يكون النص غامضاً، وإما أن يكون القانون سكت عن النص.

١٧٥ — حالة وضوح النص — فإذا كان النص واضحاً وجب على القاضي أن يطبقه على جميع الحالات التي تدخل في مدلوله. ولكن لا يجوز له أن يتوسع في تفسيره بحيث يدخل فيه حالات أخرى، كما أنه لا يجوز له أن يستبدل به تفسيراً تعسفياً بدعوى أن هذا التفسير أدعى للوصول إلى غرض الشارع، إذ متى كان القانون واضحاً يجب عدم مخالفة نصه بدعوى احترام روحه. وقد حكم أ. من المبادئ الثابتة عدم جواز التوسع في القوانين الجنائية ووجوب تطبيقها بغاية الدقة كما وصفت، ولا يوجد نص

في القانون يسمح عند تطبيق المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالاستعانة عن رأى مفتى الجهة برأى مفتى نظارة الحفانية، فإذا كانت المحكمة قبل أن تصدر حكم الاعدام قد أخذت رأى هذا المفتى بدلاً من رأى مفتى الجهة كان الحكم باطلاً ووجب نقضه (نقض ٩ يونيو سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٣٦).

١٧٦ — حالة سكوت النص — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة ٦ من الدستور). فلا يسوغ للقاضي أن ينشئ جرائم أو عقوبات من طريق القياس أو التمسك أو الاستنتاج، بل إذا كان القانون لا يبعد الفعل جريمة أو لا ينص على عقوبة فيجب على القاضي أن يحكم بالبراءة.

وقد حكم بأن الشخص لا يعاقب على فعل صدر منه إلا إذا كان القانون قد خطأ فعله ووضع عقاباً لمرتكبه، ولذلك دونت قاعدة أنه لا يجوز توقيع العقاب على شخص إلا إذا كان فعله واستحقاقه العقاب منصوصاً عليهما صريحاً في القانون، وأنه لا يجوز تطبيق قانون العقوبات بطريق التمثيل في الأحوال التي لم يوجد لها نص صريح فيه (نقض ٢ فبراير سنة ١٨٩٥ محاكم ٦ ص ٤٦٧).

وحكم قبل صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية بتعطيل أحكام المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ ع التي تعاقب على تقليد الكتب والمصنوعات والألحان الموسيقية، لأن القانون المنظم للملكية الأدبية والفنية والصناعية لم يصدر بعد، فلا يمكن معاقبة من يقلد شيئاً مما نص عليه في المواد المذكورة (أنظر نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ مج ٩ عدد ٢ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٥٢ سنة ٤٥ ق ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢١٣٠ سنة ٨ ق وسطا الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٨٢ ووطنما الجزئية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ شرائع ١ عدد ٦٦ ص ٤٦ ومصر الابتدائية ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ١٤٧ والأزبكية الجزئية ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ عمارة ٦ عدد ١١٥).

١٧٦ — مكرر — وتختلف مهمة القاضي الجنائي من هذه الوجهة عن مهمة القاضي المدني. فالقاضي الجنائي إذا ما طرحت عليه دعوى يجب عليه أن يفصل فيها لمصلحة المدعى أو المدعى عليه، ولا يجوز له أن يمتنع عن الفصل فيها بحجة سكوت

القانون أو غموضه أو نقصه وإلا عد مرتكباً لجريمة الامتناع عن الحكم المنصوص عليها في المادتين ١٢١ و ١٢٢ ع . ولذلك يتعين على القاضي المدني في حالة سكوت القانون أن يلجأ للحكم في القضايا المطروحة أمامه إما إلى التفسير بطريق القياس أو إلى تطبيق قواعد العدالة (راجع المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) ، بل يجوز له أن يسد النقص الموجود في القانون وينشئ من طريق التفسير والتطبيق نوعاً من القانون العرفي (*droit coutumier*) . ومن المعلوم أن الاتجاه الحاضر هو نحو منح القاضي المدني سلطة واسعة في التفسير إذ يباح له أن يلجأ إلى ما يسمى بالبحث العلمي الحر فيكسب النصوص مرونة ووفق بينها وبين الاحتياجات الجديدة . أما القاضي الجنائي فهمته غير ذلك . نعم هو لا يستطيع أن يتمتع عن الفصل في الدعوى بحكم ينهى الخصومة المطروحة أمامه لأن امتناعه عن الحكم يوقعه تحت طائلة العقاب ، ولكنه لا يمكنه أن يعتبر المتهم جانياً ويقضى عليه بالعقوبة إلا إذا ظهر له : (أولاً) أن الوقائع المسندة إليه تكون جريمة معينة منصوصاً عليها في قانون معين ، (ثانياً) أن القانون ينص على عقوبة معينة لما يرتكب مخالفاً للأوامر والنواهي التي يشتمل عليها . فإذا لم يجتمع هذان الشرطان في الدعوى المطروحة أمام القاضي تعين عليه الحكم ببراءة المتهم ، لأن العقاب ورد في القانون على سبيل الحصر ، وسكوت القانون يستفيد منه المتهم . فواجب القاضي الجنائي ينحصر في هذه الحالة لا في الامتناع عن الحكم بل في إصدار حكم بالبراءة (جرو ١ ن ١٤٦) .

١٧٧ — حالة غموض القانون — أما إذا كان النص غامضاً فيجب على القاضي الجنائي أن يؤوله ويبحث عن معناه الحقيقي الذي قصده الشارع ، مثله في ذلك مثل القاضي المدني ، وله أن يستعين في ذلك بكل طرق التفسير المنطقية واللغوية وأن يرجع إلى الأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية للقانون وإلى النصوص السابقة التي أخذ منها وأن يقارن النص المراد تفسيره بالنصوص الأخرى المتصلة به . (جرو ١ ن ١٤٦ وجارسون مادة ٢٤ وجراغولان ١ ن ٩٤ وأحمدنوت بك ص ٨١ ومحمد كمال مرسى بك والكتور السيد ج ١ ص ٩٦) . وللقاضي المصري فوق ما تقدم أن يسترشد بمقارنة النص العربي بالنص الفرنسي لأن كلا منهما يكمل الآخر ولا سيما في العهد الجاهلي

الذى أصبح فيه القانون عاما تطبيقه المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة واكتسب بذلك نصه الفرنسى صفة رسمية (على بدوى بك ص ١٠٢) .

وفي حالة الشك يجب تفسير القانون بما فيه مصلحة المتهم (المراجع السابقة) .

١٧٨ — ذلك أن قانون العقوبات يجب تفسيره تفسيراً دقيقاً *le droit pénal est d'interprétation stricte* ، فيجب عدم تحميل عباراته فوق ما تحتمل (جارسون مادة ٢٥ ن ٢٠) .

ويرى بعض الشراح أن القانون الجنائى عند غموضه يجب أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم *et d'une manière extensive en faveur de l'inculpé* وبضيق ضده *et d'une manière restrictive contre lui* — ولكن يعترض على هذا المبدأ بأنفسه ينتزع من القاضى حق البحث عن المعنى الحقيقى للنص الغامض ، وهو حق يملكه القاضى الجنائى كما يملكه القاضى المدنى . ويذهب فستان هيلى إلى أن تفسير القانون الجنائى يجب أن لا يكون ضيقا ولا واسعا بل مقررأ *(l'interprétation de la loi pénale ne doit être ni restrictive in extensive, elle doit être déclarative)* ويرى جارو أن للقاضى فى سبيل الوصول إلى تحديد المعنى الحقيقى للقانون أن يوسع مدلول الالفاظ كما أن له يضيقه ويحصره . *(il peut bien étendre que restreindre la portée littérale des textes)* (جارو ١ ن ١٤٦)

١٧٩ — أنواع التفسير — التفسير على ثلاثة أنواع : قضائى وفقهى وتشريعى .

١٨٠ — التفسير القضائى — فالتفسير القضائى هو بحث المحكمة عن معنى القانون فى القضية المطروحة أمامها ومن أجل هذه القضية فقط . والمحكمة مبدئياً الحرية التامة فى الاخذ بالتفسير الذى تراه صحيحا دون أن تكون مقيدة بأحكامها السابقة ولا بأحكام محكمة أعلى منها درجة . ولكن المحاكم فى الواقع مقيدة برأى المحاكم العليا وعلى الخصوص محكمة النقض والابرام التى تراقب صحة التفسير وتكفل توحيد المبادئ ، وان الأحكام المشتملة على أخطاء قانونية عرضة للتعديل من المحكمة الاستئنافية وللنقض من محكمة النقض والابرام .

١٨١ - ويجوز للمحاكم أن تفسر القوانين والمراسيم كما يجوز لها أن تفسر القرارات واللوائح الادارية. وقد سبق أن ذكرنا أن لها حق بحث قانونية القرارات واللوائح من غير أن تتعرض لألفائها.

١٨٢ - التفسير الفقهي - والتفسير الفقهي هو الذي يتولاه الشراح والفقهاء في المسائل القانونية، المختلفة وآراؤهم ليست ملزمة للقضاة الا بقدر ما فيها من سلامة وصواب

١٨٣ - وليس لمنشورات لجنة المراقبة ومذكراتها سوى قيمة فقهية ، فهي لانقيد القضاة وإن كانت تدعوهم لاتباعها في المسائل الماثلة أو المشابهة التي تشير اليها. والفرض منها تنبيه القضاة إلى الاخطاء الشائعة أو الخاصة ببعضهم . ولكن ليس لهذه اللجنة شأن بأحكام محكمة الاستئناف ومحكمة النقض والايام .

١٨٤ - التفسير التشريعي - يجوز للسلطة التشريعية أن تسن قانوناً تفسر به قانوناً سابقاً ، وهذا أسلوب نادر في القانون الجنائي . ومتى صدر قانون تفسيري يلتزم القاضي باتباعه التزامه بأى قانون آخر .

المبحث الرابع - في إصدار القوانين وألفائها

١٨٥ - مدة العمل بالقوانين الجنائية - يعمل بالقوانين الجنائية كغيرها من القوانين في مدة تتحدد بتاريخ إصدارها ونشرها وتاريخ ألفتائها . فلا يجوز للمحاكم الجنائية أن تقضى بمقبوبة ما إلا إذا ارتكب الفعل المعاقب عليه في الفترة الواقعة بين تاريخين : (الاول) الوقت الذي أصبح فيه القانون الذي ينص عليه نافذا بإصداره ونشره ، (والثاني) الوقت الذي أصبح فيه غير نافذ بألفائها .

١٨٦ - متى تكون القوانين نافذة - تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ، ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها
ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً

ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين (المادة ٢٦ من الدستور ونصها يتفق تقريباً مع نص المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) .
ولا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الأوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها (المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) .

١٨٧ - متى تكون القوانين غير نافذة - تصبح القوانين الجنائية غير نافذة إما بإلغائها وإما بانقضاء الأجل الذي وضعت له . وبمقتضى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لا يبطل نص من القوانين أو الأوامر إلا بنص قانون أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول .

وقد طبقت محكمة النقض والإبرام هذا المبدأ في حكمها الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٢٧ سنة ٤٨ ق المتوه عنه فيما تقدم بالعدد ١٧١ ، إذ قررت أن كل تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من محل عملها في التشريع ، ولا يمكن لإلغائه صدور قرار من مجلس النواب وقرار آخر من مجلس الشيوخ باعتباره باطلاً .

١٨٨ - لكن لا تبطل القوانين الجنائية بعدم العمل بها زمنياً ، لأنه كما أن قيام القانون لا يكون بالعرف أو العادة كذلك بطلانه لا يكون بجريان العادة على عدم العمل به ، بل لابد من انعقاد الإرادة العامة على إبطال القانون كأنه قادم على سنه طبقاً للأوضاع المبينة بالدستور (ج ١٠ ن ١٤٩) .

١٨٩ - الإلغاء الصريح والإلغاء الضمني - يبطل القانون بقانون جديد يلغى الأول . ويكون الإلغاء صريحاً إذا تقرر في نص تشريعي صريح . ويكون ضمناً إذا نتج عن مجرد التعارض بين قانونين . ويتوقف مدى الإلغاء الصريح على صيغة العبارة التي نص عليه فيها . ويتوقف مدى آثار الإلغاء الضمني على ما يلاحظ من تنافر بين أحكام القانونين . ويختلف مدى الإلغاء الضمني باختلاف الأحوال : (أ) فإذا كان الأمر متعلقاً بقانونين عامين صادرين بصدده مسألة واحدة فالثاني منهما يلغى الأول (ب) وإذا كان الأمر متعلقاً بقانون عام وقانون خاص سابق عليه وكان موضوع

هذا القانون الخاص غير منصوص عليه في القانون العام فالقانون الخاص لا يلغى بل يبقى قائماً . أما إذا كانت أحكام القانون الخاص منافضة لأحكام القانون العام التالى له فالقانون العام يلغى الخاص . (ج) وإذا كان الأمر متعلقاً بقانونين خاصين فدى الالغاء ينحصر في حدود التعارض الملاحظ بين أحكام القانونين . فإذا كان التعارض لا يتناول إلا حكماً واحداً فالالغاء لا يتناول بطبيعة الحال إلا هذا الحكم . أما إذا كان التعارض يتناول القاعدة الأساسية التى قام عليها القانون القديم فالالغاء يمتد إلى القانون بأكمله (جـ ١٤٩) .

١٩٠ — شروط الالغاء الذى قضت به المادة ٢٨ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية — لما صدرت القوانين الأهلية فى سنة ١٨٨٣ قضت المادة ٢٨ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية على المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التى ستصدر وكذلك الأوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائح التى تصدر وتنتشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة . وعلى ذلك فالأوامر واللوائح الجنائية القديمة يجوز العمل بموجبها الآن ، ولكن يشترط لذلك : (أولاً) أن تكون من الأوامر واللوائح الخاصة المعمول بها وقت صدور قانون العقوبات فى سنة ١٨٨٣ ، وهذا تطبيق للقاعدة التى تقضى بأن القانون العام فى مسألة من المسائل يلغى القوانين العامة السابقة عليه . (ثانياً) أن تكون أحكام هذه الأوامر واللوائح غير مخالفة لأحكام قانون العقوبات لأنها إن كانت مخالفة لأحكامه تكون قد ألغيت به . (ثالثاً) ألا تكون هذه الأوامر واللوائح قد ألغيت منذ صدور قانون العقوبات بمقتضى أوامر أو لوائح صدرت فيما بعد .

الفصل الثانى

فى سريان القوانين الجنائية بالنسبة للزمان

المبحث الأول — فى قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضى

١٩١ — القاعدة — بمقتضى المادة ٥ فقرة أولى من قانون العقوبات ، يعاقب

على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها. وهذا النص الذى يقرر قاعدة عدم رجعية أثر القوانين الجنائية (la non rétroactivité des lois criminelles) منقول عن المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ والمادة ١٩ من قانون سنة ١٨٨٣ . وقد دونت هذه القاعدة في المادة السادسة من الدستور التى بعد أن نصت على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » ، قالت : « ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها » .

ولم تكن هذه القاعدة معروفة في الشرائع القديمة بل قررتا الجمعية الدستورية في فرنسا لأول مرة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان الصادرة بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ (مادة ٨) ، ثم نص عليها في المادة ٤ من قانون العقوبات الفرنسى .

١٩٢ — حكمتها — وعلة هذه القاعدة أنه يجب الإنذار بالعقاب قبل إيقاعه .

وفد يعترض بأن هذه العلة قد تكون سديدة فيما يتعلق بمخالفات قوانين البوليس التى لا يحرمها القانون الطبيعى ، إذ يقضى العدل على السلطة العامة إذا أرادت أن تعاقب عليها أن تعلن عن ذلك مقدماً ، ولكنها غير كافية فيما يتعلق بالجرائم الأشد خطورة والتي يشعر الضمير بما فيها من إجرام دون حاجة إلى تنبيه القانون ، بحيث يمكن القول إن إنذار الضمير يكفى للعقاب على هذه الأفعال . ولكن يرد على ذلك بأن هذا الاعتراض يكون وجهاً لو أن حق العقاب كان مبنياً على العدالة المطلقة ، أما وهذا الحق له حدود رسمتها الضرورات الاجتماعية فمن اللازم أن القانون الوضعى يبين ويعرف مقدماً ما يأمر به أو ما ينهى عنه ، وإلى أن يصدر هذا التعريف يكون الناس في حل من الاعتقاد بأن ما ليس محرماً هو مباح وأن ما ليس مأموراً به لا يعتد به (جازو ١٠١ ن ١٠١) .

١٩٣ — دستوريته — قاعدة عدم سريان القوانين على الماضى هي قاعدة عامة مشتركة بين جميع القوانين . وقد نصت عليها المادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في قولها : « لا تسرى أحكام القوانين والأوامر إلا على الحوادث التى تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها » . ونصت عليها أيضاً المادة ٢٧ من الدستور في قولها : « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما

وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، . بما يستفاد منه أن قاعدة عدم سريان القوانين على الماضي تنطبق على القوانين الجنائية كما تنطبق على القوانين المدنية . غير أن لهذه القاعدة في القوانين الجنائية صفة تختلف عن صفتها في القوانين المدنية . فهي في القوانين الجنائية نتيجة لقاعدة أسمى هي قاعدة « قانونية الجرائم والعقوبات » تبررها نفس الفكرة التي تقررت من أجلها هذه القاعدة وهي أنه لا حرية ولا طمأنينة في هيئة تعاقب على أفعال كانت مشروعة في الوقت الذي ارتكبت فيه . ولذلك وردت القاعدتان في مادة واحدة (هي المادة السادسة من الدستور) بين مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور والتي لا يمكن المساس بها ولا اقراح تنقيحها طبقاً للمادة ١٥٦ منه . فقاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي هي إذن قاعدة دستورية يتعين على المشرع مراعاتها . فإذا فرض وهو ما لم يحدث حتى الآن أن المشرع تجاوز سلطته وأصدر قانوناً جنائياً جعل له أثراً رجعياً فإن من حق القاضي وواجبه أن يرفض تطبيق أحكام هذا القانون في أثرها الرجعي دون حاجة إلى البحث في دستورية القانون الذي صدر بها . أما في القوانين المدنية فقاعدة عدم سريان القوانين على الماضي هي قاعدة متعلقة بالتفسير القضائي أكثر منها قاعدة دستورية ، بمعنى أنها لا تعتبر حداً لسلطة المشرع الذي يسوغ له أن يسن قوانين ذات أثر رجعي ، وإنما هي قاعدة وضعت للقاضي حتى يتبعها في تطبيق القوانين التي لم يجعل لها الشارع أثراً رجعياً بنص صريح . ولذلك جاء في المادتين الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والسابعة والعشرين من الدستور أنه يجوز للمشرع أن ينص على ما يخالف قاعدة عدم سريان القوانين على الماضي بنص خاص صريح . وهذا الحكم مقصور على القوانين المدنية ولا يتناول القوانين الجنائية لأن هذه القوانين خاصة لحكم المادة السادسة من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات وهما تعلان من قاعدة عدم سريان القانون الجنائي على الماضي قاعدة دستورية لا يجوز مخالفتها (انظر في ذلك جارد ١٠٧ ١٥٧ وعلى بدوى بك ج ١ ص ١١٤) .

١٩٤ - ما يتفرع عنها - يتفرع عن قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي ما يأتي :

أولاً — يجب ألا يتعرض إنسان مهما كان الأمر للوقوع تحت طائلة العقاب من أجل فعل لم يكن يعتبر جريمة في الوقت الذي ارتكب فيه .
 ثانياً — يجب ألا يتعرض إنسان ارتكب فعلاً معاقباً عليه لأن توقع عليه عقوبة أشد من التي كان يمكن توقعها عليه في وقت ارتكابه له
 أما إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للتهمة فهو الذي يتبع دون غيره (المادة ٥ ع فقرة ثانية) .

١٩٥ — مدى تطبيقها — يجب لتمييز مدى تطبيق قانون جنائي التفريق بين ثلاثة أنواع من القوانين وهي :

أولاً — القوانين التي تنشئ الجرائم أو تلغها أو تعدل العقوبات ، وهذه هي القوانين الجنائية بمعنى الكلمة

ثانياً — القوانين التي تعدل ترتيب المحاكم أو اختصاصها أو السير الذي يتبع في القضايا ، أي قوانين الاجراءات

ثالثاً — القوانين التي تحدد المواعيد والشروط اللازمة لرفع دعوى أو للطعن في حكم ، وأخصها قوانين التقادم .

للمبحث الثاني — في قوانين الجرائم والعقوبات أو القوانين الموضوعية

١٩٦ — المادة ٥ خ — تنص المادة الخامسة من قانون العقوبات على ما يأتي :
 « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للتهمة فهو الذي يتبع دون غيره .
 وإذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية . غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها . »

١٩٦ مكرر — فإذا كانت الجريمة التي نسب إلى المتهم ارتكابها وقعت قبل العمل

القانون الجديد وكان هذا القانون لم يغير شيئاً في نص القانون القديم (كما هو الشأن في معظم نصوص قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤) ، فيكون القانون الواجب تطبيقه على الواقعة هو القانون القديم (نص ١٤ مارس ١٩٣٨ مج ٣٩ عدد ٦) . وبعبارة أخرى إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصحح للمتهم فيجب دائماً تطبيق القانون الأول على الأفعال التي وقعت قبل إلغائه ، وذلك لامتناع تطبيق الثاني على واقعة سبعت صدوره ولأن الشارع وإن نص في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد بدهاءة أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضاً في القانون الثاني (نص ٢٦ يوب سنة ١٩٣٩ مج ٤١ عدد ٨٦) .

١٩٧ - أما إذا كان هناك خلاف بين القانونين القديم والجديد سواء فيما يتعلق بالجرائم التي يعاقبان عليها أو بالعقوبات المقررة لها لخل هذا الخلاف يستلزم استعراض حالات ثلاث : (الأولى) إذا لم يكن صدر حكم في وقت تعديل التشريع ، (الثانية) إذا كان صدر في هذا الوقت حكم غير نهائي ، (الثالثة) إذا كان صدر في وقت تعديل التشريع حكم نهائي .

١٩٨ - الحالة الأولى : إذا لم يكن صدر حكم - في هذه الحالة يحسم الشارع التنازع بين القانونين بتفرقة أساسية ، وهي أن القانون الجديد لا يكون له أثر رجعي إذا عاقب على فعل لم يكن معاقباً عليه من قبل أو شدد العقوبة المنصوص عليها في القانون القديم ، ويكون له أثر رجعي إذا انتزع الصفة الجنائية من فعل كان يعاقب عليه القانون السابق أو خفف العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون السابق .

١٩٩ - (١) تطبيق قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي فالقانون الجديد الذي يعاقب على أمور لم يكن معاقباً عليها حتى وقت صدوره أو الذي يجهد العقوبة على أمور كان معاقباً عليها من قبل لا ينطبق على الجرائم التي ارتكبت قبل تاريخ العمل به . وهذا نتيجة للقاعدة المقررة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات ونصها : « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » .

٢٠٠ — تطبيق هذه القاعدة على حالة اليهود — وقد طبقت هذه القاعدة في حالة المود بمناسبة قانون المجرمين المعتادين على الاجرام الصادر في سنة ١٩٠٨ وقانون الاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها الصادر في سنة ١٩٢٥. فان القانون رقمه لسنة ١٩٠٨ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام قضى في المادة الخاصة منه بأن «يجرى العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الاولى تقع بعد أول أكتوبر سنة ١٩٠٨». فن جهة يجب على القاضي أن يعتد بالاحكام السابقة على القانون، ولكن من جهة أخرى لا يجوز الحكم باعتبار العائد مجرماً اعتاد الاجرام إلا إذا ارتكب الجريمة الجديدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وذلك مهما كانت الاحكام السابقة.

كذلك المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها نص في مادته الثانية والثلاثين على أنه إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان فلا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنياً. لحكمت محكمة النقض والابرام بأن هذا نص عام قرره الشارع إنذاراً للذين يكون قد سبق الحكم عليهم ثم يرتكبون جريمة ماثلة بعد العمل بهذا القانون وذلك للاقلاع عن عادة الاتجار بالمواد المخدرة أو استعمالها وان هذه السابقة مهما يكن معنى عليها من الزمن ومهما يكن الحكم فيها حاصلًا على مقتضى قانون سابق ومهما يكن النوع القانوني للجريمة فان قانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٠٥ يصرح بالاعتداد بها واتخاذها سبباً للتشديد (نص ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٦٠ سنة ٤٤ ق و ٢٢ يولية سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٠٣١ سنة ٤٤ ق و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عمالة ٩ عدد ٢١ و ١٧ يناير ١٩٢٩ عمالة ٩ عدد ٢٨٦ — وقد تنبرت قواعد المود في قانون الاتجار بالمخدرات واستعمالها الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨ إذ نص في المادة ٣٩ منه على أنه في حالة المود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر لجريمة بمقتضى هذا القانون).

وطبقت هذه القاعدة في فرنسا بمناسبة القانون الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ الذى أنشأ حالة للمود في الجنم لم يكن معاقباً عليها من قبل وهى الحالة التى يكون فيها

الحكم الأول صادرا بالحبس مدة أقل من سنة ، لحكم بأن من سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة لا يعتبر عائدا اذا ارتكب الجريمة الثانية قبل تاريخ العمل بقانون ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ ولو حكم عليه من أجلها بعد ذلك . ولكنه يعتبر عائدا اذا ارتكب الجريمة الجديدة بعد العمل بالقانون المذكور ولو أن الحكم الأول بالحبس مدة أقل من سنة صدر قبل العمل به ، وذلك لأن المتهم أنذر بأن عوده إلى ارتكاب جريمة بعد العمل بالقانون يجوز أن يؤدي إلى تشديد العقوبة عليه .

٢٠١ - تطبيق هذه القاعدة على الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد - من المقرر أن قاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي تحول فقط دون المحاكمة على الوقائع السابقة على العمل بالقانون الجديد . ولكن اذا استمرت الحالة أو تكررت الوقائع التي كانت مشروعة في عهد القانون القديم وأصبحت غير مشروعة تحت سلطان القانون الجديد فإن الجريمة تقع تحت طائلة العقاب مادامت إرادة الجاني لها دخل في توالي وقوعها . وبعبارة أخرى تسرى القوانين الجديدة على الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد ولو بدأت قبل صدور تلك القوانين متى استمرت أو تكررت وقوعها بعد العمل بالقوانين المذكورة (جازو ١ ن ١١٦ وجارسون مادة ١ ن ٥٢ ومادة ٤ ن ٤٦) .

وقد حكم في جريمة الاتفاق الجنائي (وهي جريمة مستمرة) بأنه لا عبرة بأن الفعل الذي حصل الاتفاق على ارتكابه لم يكن معاقبا عليه فيبدأ الاتفاق مادام أن الاتفاق استمر قائما بعد العمل بالقانون الذي عاقب على ذلك الفعل . فاذا اتفق جماعة قبل صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الذي عدل المادة ١٥١ من قانون العقوبات وأضاف المادة ٣٢٧ مكررة إليه ، على تحييد قلب نظام الهيئة الاجتماعية بالقوة والتهديد وبوسائل أخرى غير مشروعة وعلى التحريض على الاعتداء على حرية أصحاب الأعمال بالقوة والارهاب وأستمر اتفاهم على ارتكاب هذه الأعمال بعد العمل بذلك القانون ، كان الاتفاق معاقبا عليه (نفس ٤ يناير سنة ١٩٢٦ مع ٢٧ عدد ٦٣) .

وأن إدارة محل مضر بالصحة بدون رخصة تعتبر جريمة مستمرة متجددة يسرى عليها القانون الجديد حتى ولو كانت الإدارة قد بدأت قبل صدوره (النبا الاجنبية ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ مع ٣١ عدد ١٤)

وأن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش تكون من تعدد الاقراض أو قبض الفوائد الربوية لافرق في ذلك بين ما حصل قبل صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ الذي عاقب على هذه الجريمة وما حصل بعده (حتى ١٦ مارس سنة ١٩١٨ شرائع ٥ ص ٣٤٨). فيجب تطبيق المادة ٢٩٤ ع مكررة ولو تكونت العادة من قرضين ربويين أحدهما سابق على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ والآخر لاحق له. كذلك يجب تطبيقاً في حالة الاستيلاء على فوائد ربوية بعد صدور القانون ولو كانت مدفوعة عن قروض سابقة عليه (حتى ٢١ أبريل سنة ١٩١٥ مج ١٧ عدد ١٣ و ٣١ مارس سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ٧٣)

٢٠٢- (٢) تطبيق القانون الأصلح للمتهم — قد يكون القانون الجديد أهون من القانون القديم الذي حل محله، كان يلغى جريمة أو يخفف عقوبة أو يقرر عذراً مديفاً من العقاب. ففي هذه الحالة يطبق حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التي تنص على أنه «إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره». وعلة ذلك أنه إذا كان الشارع قد ألغى أو خفف العقوبة التي يلحقها بفعل أو ترك ما فاذلك إلا لانه قد قدر أن هذه العقوبة غير عادلة أو غير مفيدة أو زائدة عن الحد، ولما كان حق العقاب مبنياً على العدالة والمصلحة في آن واحد فلا محل لتوقيع عقوبة ظالمة أو غير مجدية أو قاسية (جارو ١ ن ١٥٥ ص ٣٢١ و ٣٢٢).

٢٠٣ — وقد يكون التنازع بين ثلاثة قوانين متوالية، ففي هذه الحالة أيضاً يجب اتباع القانون الأصلح للمتهم. فإذا ارتكب شخص جريمة في عهد القانون الأول وحوكم تحت سلطان القانون الثالث فانه يستفيد من القانون الثاني ولو أنه ألغى إذا كان أقل شدة من القانون المعمول به وقت المحاكمة (جارو ١ ن ١٥٥ ص ٣٢٢)

٢٠٤ — متى يعتبر القانون أصلح للمتهم ؟ — من بين قانونين صدرا بالتعاقب في الفترة التي مضت بين الجريمة والحكم أي القانونين يعتبر أصلح للمتهم ؟ لحل هذه المسئلة نستعرض الحالات الآتية :

أولاً — حالة إلغاء جريمة أو عقوبة — يعتبر القانون الجديد أصلح للمتهم إذا

ألفي جريمة أو قضى بالاعتقال عليها سواء بسبب صفة الفاعل أو المكان الذي ارتكبت فيه أو قرر عذراً معفياً من العقاب .

اتهم تاجر بيع الفهم بأزيد من الثمن المئين في التسعيرة ، غير أنه قبل صدور الحكم في الدعوى أصدر وزير الداخلية قراراً بحذف الفهم من التسعيرة ، لحكت المحكمة ببراءة المتهم مرتكبة على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التي نصت على أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره (المظاير المركزية ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ مج ١٦ ص ٨٦) .

ثانياً — حالة اختلاف العقوبات في النوع — إذا قضى القانونان بعقوبات من أنواع مختلفة يجب الرجوع إلى الترتيب الوارد في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ ع . فيعتبر القانون الجديد أصلح للمتهم إذا استبدل بعقوبة جنائية عقوبة جنحة ، أو استبدل بعقوبة جنحة عقوبة مخالفة ، وكذلك إذا استبدل بعقوبة جنائية عقوبة من مرتبة أقل ، أو استبدل الغرامة بالحبس .

وإذا كانت العقوبة في القانون القديم هي الحبس مع الغرامة فجملت في القانون الجديد الحبس أو الغرامة أو الحبس فقط ، أو كانت الحبس فجعلت الحبس أو الغرامة ، فالقانون الجديد هو الأصلح للمتهم .

ثالثاً — حالة اتحاد العقوبات في النوع — إذا نص القانونان على عقوبات من نوع واحد ولكنها تختلف في المدة فالقانون الأصلح للمتهم هو الذي تكون مدته أقل . ومن ثم يعتبر القانون الجديد أصلح للمتهم إذا خفض الحد الأقصى والحد الأدنى أو إذا خفض الحد الأقصى فقط أو الحد الأدنى فقط .

ويعتبر القانون الجديد أصلح للمتهم إذا كان قد حذف الحد الأدنى . وقد حكم بأن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ المعدل للمادة ٦٤ عقوبات سنة ١٩٠٤ (المواقفة المادة ٧٠ الجديدة) قد حذف الحد الأدنى لمدة الإصلاحيات ، فلم يبق مدة وجود الصغير بالإصلاحيات متعلقة برأى القاضي ، بل صارت متعلقة برأى وزير الحاقية الذي يجوز له بمقتضى النص الجديد أن يأمر بالإفراج عنه متى أراد . ولما كان القانون الجديد أصلح للمتهم فهو الواجب تطبيقه مادام أن الحكم في الدعوى لم يصدر إلا بعد وجوب العمل به

وإن كانت الجريمة ارتكبت قبل هذا الوجوب (معنى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ج ٢٣ ن ٢٩ ص ٥٥) .

٢٠٥ - والحبس البسيط أخف من الحبس مع الشغل إذا تساوت المدة ولم يكن حضافاً إليه غرامة . أما إذا كان الحبس البسيط أطول مدة من الحبس مع الشغل فيعتبر أشد منه . وقد حكمت محكمة النقض والایرام بأنه يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا رغب إليها استئناف من المتهم وحده أن يبدل الحبس البسيط الذى حكمت به محكمة أول درجة بالحبس مع الشغل لمدة أقصر ، لأنه مع إنقاص مدة الحبس ليس فى جملة مع الشغل بعد أن كان بسيطاً تشديد للعقوبة ، إذ العبرة فيها بالأصل وهو الحبس لابتويعه بسيط أو مع الشغل ، فليس فى اختيار المحكمة أشدهما وهو الحبس مع الشغل مخالفة للقانون ولو لم تكن النيابة مستأنفة (معنى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ بحامدة ١٨ عدد ٢٨ ص ٥٠) . أما إذا نص القانون على أن العقوبة هى الحبس الذى يجوز أن تزداد إليه غرامة فهناك خلاف فيما إذا كانت هذه العقوبة تعتبر أشد من الحبس مع الشغل بدون غرامة أو أخف منه . فقد حكمت محكمة طنطا الأهلية (برئاسة حضرة عبد الحميد بدوى بك القاضى) بأن عقوبة التبيد وهى الحبس الذى يجوز أن تزداد عليه غرامة أشد من عقوبة التزوير وهى الحبس مع الشغل ، لأن عقوبة التبيد فى حددها الأقصى تشتمل على عقوبتين من عقوبات الجنج : الحبس والغرامة ، وإن كانت طبيعة العقوبة الأولى أهون وأرفق من طبيعة العقوبة الواحدة المقررة للتزوير (ططا الاجتائية ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ بحامدة ١٥ عدد ١٥) . ولكن محكمة النقض والایرام حكمت بأن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيف إليه غرامة (معنى ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ ج ٢٤ عدد ١٧٤ ص ٣٧٣) . ونحن نرجع الرأى الأول .

٢٠٦ - وقد تحدث أن ينص القانون على عقوبات من نوع واحد ولكن القانون الجديد يخفض الحد الأقصى وفى الوقت نفسه يرفع الحد الأدنى أو العكس يرفع الحد الأقصى ويخفض الحد الأدنى فكيف يكون الحل ؟ يرى فريق من الشراح الجمع بين القانونين والعمل بما هو أخف فى كليهما ، فإذا كان القانون الجديد يخفض الحد الأقصى ويرفع الحد الأدنى فتكون العقوبة التى توقع على المتهم منحصرة بين الحد الأدنى من

القانون القديم والحديث الاقصى من القانون الجديد؛ وإذا كان القانون الجديد يرفع الحد الاقصى ويخفض الحد الأدنى فكون العقوبة منحصرة بين الحد الأدنى من القانون الجديد والحد الاقصى من القانون القديم (بلاتر ١ ن ٢٢ والرأي باشا ١٩٣٠). وهذا الرأي غير مقبول لانه يؤدي إلى إنشاء قانون ثالث مختلط لاهو بالقانون الجديد ولاهو بالقانون القديم ، وهذا من شأن المشرع وليس من وظيفة القاضي الذي يجب عليه أن يطبق القانون الاصلح للثمة من بين القانونين القديم والجديد . ويرى فريق آخر من الشراح أن يترك الخيار في تطبيق أى القانونين للثمة نفسه (شونو وميل ١ ن ٢٩) . وهذا الرأي غير مقبول أيضاً لأن تعيين القانون الواجب تطبيقه هو من شأن القاضي ولا خيرة للثمة فيه . والرأي الاجدر بالاتباع هو الذي يقول بتطبيق القانون الذي يخفض الحد الاقصى (جبارو ١ ن ١٥٦ وجارسون مادة ٤٧٠ وجرايمولان ١ ن ١٦٣ ونيل ١ مادة ٢٩٠ ون ٢٩٠ وعمد كليل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ١٠٤ وعلى بنوى بك ج ١ ص ١٢٤) .

٢٠٧ - وقد يحدث أيضاً أن يشتمل القانونان على أحكام مختلفة بعضها في مصلحة الثمة وبعضها في غير مصلحته . والرأي المعول عليه في هذه الحالة هو أن يطبق من أحكام القانونين ما هو اصلح للثمة . وليس في ذلك إنشاء لقانون ثالث مختلط ، لأن القاضي في هذا الرأي لا يمزج القانونين ليخلق منهما حكماً جديداً وإنما يطبق حكماً للثمة حق لانزاع فيه في الاستفادة منهما مجتمعين (جبارو ١ ن ١٥٦ ص ٢٢٦) . ومن أمثلة ذلك في مصر قانون التسول رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الذي جاء معدلاً لأحكام جريمة التشرد بتعاطي الشحاذة في الطرق العمومية التي سبق ورودها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، وهو يحوى أحكاماً وعقوبات أشد في بعض الحالات وأخف في حالات أخرى

٢٠٨ - الحالة الثانية : إذا كان صدر حكم غير نهائي — إذا صدر قبل العمل بالقانون الجديد حكم لم يصبح بعد نهائياً لانه قابل للطعن بطريق الاستئناف أو المعارضة أو التقض والابرار ، فيقتضى الحال تعيين القانون الذي يطبق في ألطن المرفوع عنه . نصت المادة الخامسة فقرة ثانية عقوبات على حكم هذه الحالة في قولها : « ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون اصلح للثمة فهو الذي يتبع دون غيره » . وعلى ذلك فالقانون الذي يخفف أو يلغى عقوبة كانت موجودة من قبل يؤثر

ثانياً رجعياً على الوقائع التي لم يحكم فيها بل وعلى الأحكام الصادرة بالادانة تحت سلطان القانون القديم والتي لا تزال قابلة للتعديل أو الالغاء . فإذا رفع استئناف عن الحكم القاضي بالادانة وجب على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بالبراءة إذا كان القانون الجديد ينص على الغاء العقوبة ، أو تقضى بتخفيف العقوبة إذا كان القانون الجديد ينص على تخفيضها . وإذا طعن في الحكم بطريق النقض والابرام وجب على محكمة النقض أن تلغى هذا الحكم بدون إحالة إذا أصبح الفعل غير معاقب عليه بمقتضى القانون الجديد أو تحيل القضية إلى محكمة الموضوع لتطبق على المحكوم عليه العقوبة التي قررها القانون الجديد إذا اقتصر فيه على تخفيضها (ج ١٠٧) .

٢٠٩ - الحالة الثالثة : إذا صدر حكم نهائي - لكن هل يستفيد المحكوم عليه نهائياً بالعقوبة تحت سلطان القانون القديم من القانون الجديد إذا التى أو خفض عقوبة ؟ قد جاءت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة بحل لهذه المسألة إذ نصت على أنه إذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية ، وهذه فقرة جديدة اقتبست من بعض التشريعات الحديثة كالقانون الايطالى (مادة ٢) والقانون البولونى (مادة ٢) ومشروع القانون الفرنسى (مادة ٦) ، وأدخلت في قانون العقوبات المصرى الصادر في سنة ١٩٣٧ لأنه قد روى أن من العدل أن يستفيد المحكوم عليه نهائياً بالادانة تحت سلطان القانون القديم من الغاء عقوبة ترى الهيئة الاجتماعية ألا فائدة من توقيعها .

وما ينبغي ملاحظته أن النص الجديد قاصر على حالة ما إذا كان القانون يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه . أما إذا كان القانون الجديد يخفف العقوبة فقط فلا يستفيد منه المحكوم عليه نهائياً مهما تكن درجة التخفيف ، ولا يكون أمامه إلا التماس العفو من ولى الأمر .

ويرتب على صدور قانون جديد بعد حكم نهائي يجعل العمل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه ما يأتى :

أولاً - أن الحكم النهائي لا ينفذ إذا لم يكن قد بدى . في تنفيذه ، ويوقف تنفيذه إذا

كان قد بنى فيه . فان كان المحكوم عليه في السجن أو العيان أو الإصلاحيّة أُخلّ سبيله . وإن كان قد دفع قطعاً من الغرامة سقط عنه الباقي .

ثانياً — أن الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم تنتهي وبزول مفعولها ، فلا يعتبر سابقة في العود ولا يتخذ سبباً لالغاء الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة أخرى (على يدوى بك ص ١٢٩) .

٢١٠ — القوانين المؤقتة مستنتاة من تطبيق القانون الأصحح للثتم —

قد تستدعى ظروف خاصة كحالة الحرب مثلاً سن قانون ينشئ جريمة أو يشدد عقوبة على أن يعمل به مدة معينة يحددها هو ويعتبر عند انقضائها ملغى إلغاء ضمناً . ونقطه البحث هنا هي هل تطبق أحكام القانون المؤقت على الجرائم التي ارتكبت في أثناء قيامه ولم يكن قد فصل فيها عند إلتقائه ؟ قد ثبت القضاء الفرنسي رغم اعتراض بعض الفقهاء . وتقويت الفرض من التشريع المؤقت على الأخذ بمبدأ القانون الأصحح للثتم وعدم تطبيق القانون المؤقت (فيدال ومانويل طبة ١٩٢٥ ص ١٠٦٦ هامش ٤ وحنس فرنسى ٢٤ سببر سنة ١٨٦٨ سيريه ١٨٦٩ — ١ — ٣٨٩ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٤ — ١ — ٣٧٧)

ولكن بعض التشريعات الجنائية الحديثة تنص في أحكامها على خلاف ذلك وتقضى بمرئان أحكام القانون المؤقت على ما ارتكب في خلال الفترة المحددة له (أنظر المادة ٢ فقرة ثالثة من القانون البولوني والمادة ٦ فقرة ثالثة من مشروع القانون الفرنسي) .

وقد نحا المشرع المصري هذا النحو في سنة ١٩٣٧ إذ أضاف إلى المادة الخامسة فقرة رابعة وأخيرة جاء فيها ما يأتي : « غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها » .

وهذا النص يقرر استثناء مزدوجاً .

(١) فهو استثناء من حكم الفقرة الثالثة التي جعلت القانون الأصحح للثتم أثراً رجحياً رغم صدور حكم نهائي .

(٢) وهو من جهة أخرى استثناء من المبدأ العام المقرر في الفقرة الثانية والذي

يقضى بسريان القانون الأصلح على الحوادث السابقة التي لا تزال الدعوى فيها قائمة لم تنته بحكم نهائي (على مدعى بك ج ١ ص ١٣١)

ويظهر أن حكم هذه الفقرة مقصور على الحالة التي يكون فيها القانون المؤقت منشأ الجريمة لا عقاب عليها في القانون المادى ولا يشمل الحالة التي يكون فيها مفسداً لمقربة منصوص عليها في هذا القانون ، بدليل ما ورد فيها من قوله : وكان ذلك عن فعل وقع مخالف لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ، وما ورد في نهايتها من قوله : فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها (على مدعى بك ج ١ ص ١٣٢) .

ويظهر لنا أن حكم هذه الفقرة كما ينطبق على الجرائم الإيجابية يتناول الجرائم السلبية أيضاً بدليل ما ورد في المذكرة الإيضاحية من أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة التي ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمر به والإضاع القرض المقصود من القانون ، (انظر مكر ذلك على مدعى بك ج ١ ص ١٣٢) .

ويظهر أيضاً أن حكم هذه الفقرة مقصور على حالتى قيام إجراءات الدعوى وصدر حكم بالإدانة قبل انتهاء أجل القانون المؤقت . فهو لا يسرى على حالة انتهاء أجل القانون المؤقت قبل بدء إجراءات الدعوى عن جرائم وقعت تحت سلطانه ، بل يكون للقانون المادى وهو الأصلح للتهم أثر رجعى على هذه الجرائم ويحول دون إقامة الدعوى من أجلها عملاً بالقواعد العامة (على مدعى بك ج ١ ص ١٣٢) .

٢١١ - حالة صدور قانون مفسر لقانون سابق - إذا صدر قانون مفسر لقانون سابق فيكون لهذا القانون أثر رجعى على الجرائم التي ارتكبت قبل صدوره حتى ولو كان التفسير الذى أتى به فيه تشديد على المتهم عما كان مقررأ في القضاء السابق وذلك على اعتبار أن الرأى الذى كان عليه العمل قبل التفسير لم يكن صائباً (جارسون مادة ٤ ن ٥٤ ، وانظر استئناف مصر ١٩ أبريل سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٣) .

ولكن لا يجوز تحت ستار التفسير الإخلال بقاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون) بالتوسع في تطبيق قانون سابق بحيث تدخل في أحكامه أفعال كانت مباحة في ذلك القانون (جارسون مادة ٤ ن ٥٥) .

٢١٢ - حالة صدور قانون معدل لطريقة التنفيذ - قد يصدر قانون بتعديل طريقة أو نظام تنفيذ العقوبات، فاما تأثير هذا القانون على العقوبات المحكوم بها نهائياً؟ اتفق الشراح على وجوب التفرقة بين حالتين: فاذا اقتصر القانون على تعديل طريقة تنفيذ العقوبة دون تغيير طبيعتها، كما إذا جعل تنفيذ عقوبة الحبس أو السجن انفرادياً بعد أن كان مشتركاً أو جعله مشتركاً بعد أن كان انفرادياً، وجب أن يكون لهذا القانون أثر رجعي على الحوادث التي ارتكبت قبل صدوره، فيسرى على المتهمين تحت المحاكمة كما يسرى على المحكوم عليهم قبل صدوره. أما اذا كان القانون بتغييره طريقة تنفيذ العقوبة قد غير طبيعتها، كما اذا قضى بتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في المستعمرات بدلا من سجون البوالة أو العكس أو بتنفيذ عقوبة السجن في اللجان بدلا من السجون العمومية، فان هذا القانون لا يسرى على الحوادث التي ارتكبت قبل صدوره الا اذا كان هو الأصلح للمتهمين أو للمحكوم عليهم (جلو ١٠٩١ وبارسون ملعة ٨٧٤). على أنه يجوز للشارع أن يفصح عن رأيه في القوانين التي يصدرها بتعديل طريقة أو نظام التنفيذ، فيقرر سريانها على العقوبات المحكوم بها أو على الجرائم المرتكبة قبل صدوره (باروالمرح ٨٦٨). وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الصادر بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات على أن كل حكم يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون من أية محكمة ينفذ طبقاً لأحكام القانون الجديد.

المبحث الثالث - في قوانين الاجراءات والترتيب والاختصاص

أو القوانين الشكلية

٢١٣ - سريان القوانين الشكلية على الماضي - قد يصدر بين تاريخ ارتكاب الجريمة وتاريخ الحكم فيها نهائياً قانون يعدل ترتيب أو اختصاص السلطات القضائية التي يجب أن تنظر فيها أو الاجراءات التي تتبع في التحقيق أو المحاكمة، فهل يطبق على هذه الجريمة القانون الجديد أو القانون القديم؟ من المقرر مبدئياً أن القوانين الشكلية لها أثر رجعي، فيجب ان تطبق من يوم

فناذها على جميع الدعاوى مهما يكن تاريخ الجريمة . وهذا المبدأ ليس منصوحاً عليه في قانون العقوبات أولاً في قانون تحقيق الجنايات ، لأن نص المادة ٥٤٠ خاص بالقوانين الموضوعية (جنس ١١ مارس سنة ١٩١١ مع ١٢ س ١٧٥) ، ولكنه مستفاد من الغرض المقصود من القوانين الشكلية . ذلك بأنه إذا كان الغرض من القوانين الموضوعية هو دعم الحق بعقاب من ينتهك حرمة ، فإن الغرض من القوانين الشكلية هو ضمان الوصول الى كشف الحقيقة قضائياً بالاجرامات التي تحيط بها الدعوى والتحقيق والمحاكمة حتى تكفل بذلك حماية مصلحة الاتهام ومصلحة الدفاع على السواء ، فكما أنه لا يجوز أن يفرّج عن العقاب كذلك لا يجوز أن يقع برء تحت طائلته . فإذا حدث تعديل في ترتيب السلطات الجنائية أو اختصاصها أو اجراءاتها فهذا التغيير مفروض فيه أنه يؤدي إلى تطبيق العقاب تطبيقاً أدعى الى العدل والانصاف . وليس للتمهم أن يدعى بأن له حقا مكتسباً في التمسك بالاجرامات المقررة لمصلحته في التشريع المعاصر لوقوع الجريمة لأن حقه ينحصر في تمكينه من اثبات براءته وللشرع دون غيره الحق في تعيين السلطات التي يبدى أمامها وسائل دفاعه والسير الذي يتبع في هذا السبيل (جازو ١ ن ١٦٠) .

٢١٤ - تطبيق هذه القاعدة على قوانين الاجراءات - قنيا يتعلق بالقوانين الشكلية المحضة أي التي تنظم الاجراءات والتحقيقات لا نزاع في أنها واجبة التطبيق من وقت نفاذها على كافة الدعاوى القائمة أو التي تقام فيما بعد ولو كانت متعلقة بوقائع حدثت قبل العمل بالقانون الجديد ، وذلك لأن المتهم ليس له حق مكتسب في أن يحاكم طبقاً لاجراء دون الآخر (جازو ١ ن ١٦٢ و جازو ١٥ ن ١٦٧)

وبناء على ذلك قضت المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الصادر بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات بأن يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المتخصص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت إلى وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أي محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية . وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً لاسكام القانون الجديد .

٢١٥ - تطبيقها على قوانين الترتيب والاختصاص - كذلك الحال بالنسبة لقوانين المتعلقة بالترتيب والاختصاص ، فهي واجبة التطبيق من وقت نفاذها مع خلاف فيما يتعلق بالقوانين المعدلة لاختصاص المحاكم .

فن المقرر أن القوانين المعدلة لتشكيل المحاكم يجرى حكمها من تاريخ نفاذها (رابع شوفو وعلى ١ ن ٣٧ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور البدرج ١ ص ١٠٧) . وقد أخذ الشارع المصري بهذا المبدأ في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ القاضي بتشكيل دوائر من ثلاثة مستشارين بمحكمة الاستئناف المختلطة للفصل في القضايا التي تكون ابتدائياً من اختصاص قاض واحد بعد أن كانت الدوائر كلها مشكلة من خمسة مستشارين ، إذ نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢١٦ - ومن المتفق عليه أنه إذا ألغى القانون محكمة فقد المحكمة الملغاة ولاية الحكم أما كانت حالة الدعوى المنظورة أمامها في وقت وجوب العمل بهذا القانون ، لأنه لا وجود لمحكمة حصل إلغاؤها ، ولا بد لبقائها من نص صريح في القانون الجديد ، ومادام لا يوجد نص من هذا القبيل في القانون الذي يلغيا ما يحول دون استمرارها في الحكم (جازو ١ ن ١٦١)

وقد حدث هذا مراراً في تاريخ التشريع المصري عندما ألغيت مجالس الأحكام قبل سنة ١٨٨٣ واستبدلت بها المحاكم الأهلية ، وعندما ألغيت قوسيونات التحقيق سنة ١٨٨٩ وأعيد اختصاص المحاكم الأهلية إليها ، وعندما ألغيت محاكم الأخطاط في سنة ١٩٣٠ وحول اختصاصها إلى المحاكم الجزئية .

٢١٧ - أما إذا اقتصر القانون على نقل الاختصاص من محكمة إلى أخرى دون إلغاء المحكمة الأولى ، فقد اختلفت الآراء في فرنسا ومصر في مدى سريان هذا القانون الجديد على الماضي . فيرى فريق من الشراح أن القوانين المعدلة للاختصاص تسرى دائماً على الماضي وأن القضايا الجنائية يجب أن تنظر أو يستمر في نظرها أمام المحكمة المختصة طبقاً للقانون الجديد ، وذلك لأن تغيير الاختصاص يمس النظام العام ولا وجود لحق مكتسب في مسألة الاختصاص (بلاتر ١ ن ٣٥) . وقد صدر هذا المعنى حكم مسبب من محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٥ (القضاء سنة ١٨٩٦ ص ١٦٩) يقضى

بتطبيق قوانين الاختصاص على كل دعوى لم تزل منظورة وقت العمل بها حتى بعد صدور حكم غير نهائي من المحكمة ذات الاختصاص القديم .

ويرى فريق آخر أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى على الماضي لأن للنهيم الحق في أن يحاكم أمام قضاة الطبيعيين ، وقضاة الطبيعيين هم الذين يعملون في وقت ارتكاب الجريمة (شوفو وميل طبة أول ج ١ ص ٤٤ وما يليها)

ويرى فريق ثالث أنه إذا رفعت الدعوى أمام محكمة مختصة ثم صدر قانون معدل للاختصاص فيجب أن تستمر الدعوى في سيرها أمام المحكمة التي بدأت فيها ولا يطبق القانون الجديد (مرلان تحت كلمة اختصاص ن ٣١ ورتو ص ١٧٩) . وقد جرى قانون تشكيل محاكم الجنايات الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ على هذا الرأي إذ نص في المادة ٥٤ منه على أن أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ . واتبع ذلك أيضاً في لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الصادرة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ في المادة ٥٣قرة أولى وثانية ونصهما : « القضايا المرفوعة أمام المحاكم الفصلية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يستمر النظر فيها أمام تلك المحاكم حتى يفصل فيها نهائياً . ويتبع ذلك أيضاً في القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختلطة قبل هذا التاريخ إذا أصبحت من اختصاص المحاكم الأهلية طبقاً لأحكام هذا القانون » .

وحكم وفقاً لهذا الرأي بأن كل دعوى يلزم حسمها بمعرفة المحكمة التي رفعت إليها وأن القانون الجديد القاضي بتعديل الاختصاص لا يمنع محكمة مرفوعة أمامها دعوى بصفة قانونية من الحكم فيها (حقن ٤ يناير ١٨٩٦ قضاء سنة ١٨٩٦ ص ١٦٥) .

وأن اختصاص المحكمة يتعين برفع الدعوى إليها ، فتي رفعت إليها وصدر قانون جديد بعد ذلك بتغيير الاختصاص وتحويله لمحكمة أخرى فلا يسرى مفعوله على تلك الدعوى وواجب على المحكمة القديمة أن تستمر في نظرها حتى تفصل فيها (مسرا لجنائية ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٠ مج ١٢ عدد ٧) .

وأن اختصاص المحكمة بنظر دعوى مرفوعة أمامها يتعين بالقانون المعمول به وقت رفع هذه الدعوى وليس بالقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة . وعلى ذلك فدعوى

الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر والتي ترفع عنها الدعوى عند العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ تكون من اختصاص محاكم الجنايات لا محاكم الجنح ولو ارتكبت هذه الجنح قبل العمل بالقانون المذكور ، وذلك لأنه من المقرر بوجه الاجماع أن القوانين الخاصة بالمرافعات وبالاختصاص تسرى على الحوادث السابقة لها ، ولأن المتهم لم يكن له أى حق مكتسب لمحاكمته أمام محكمة معينة إذ لم ترفع اليه أى دعوى قانونية في أثناء العمل بالقانون القديم ولا يفهم من مبدأ سريان القوانين على الحوادث السابقة لها إلا ما يؤثر على الحقوق المكتسبة - (نفس أول إبريل سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ٧٥ ، وفي هذا المعنى ٢١ مارس سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ٩١) .

ويرى فريق رابع أن قوانين الاختصاص تسرى من وقت نفاذها على الدعاوى التي نشأت والتي ستنشأ ويجب تطبيقها على الجرائم التي سبق رفع الدعوى من أجلها في أية حالة كانت عليها هذه الدعوى بشرط أن لا يكون صدر في الموضوع حكم غير نهائي . وقد وضع هذا الشرط حتى لا تضرب رجعية قوانين الاختصاص بالحقوق المكتسبة لأن في الزام المتهم المحكوم ببراءته بحكم مستأنف بأن يحاكم من جديد أمام محكمة أخرى قد تصدر حكما بإدائته وفي حرمان المتهم المحكوم عليه بالعقوبة في أول درجة والذي رفع استئنافا عن الحكم من حق الدفاع عن نفسه أمام المحكمة المختصة في وقت الاستئناف - رجوعا إلى الماضي لتغيير مآثم فيه اضراراً بالحقوق المكتسبة . لذلك يقول أنصار هذا الرأي بأن قاعدة سريان قوانين الاختصاص على الماضي يجب حتما أن تتلاشى عندما تصطدم بحكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن هذا الحكم لا يمكن اعتباره كأن لم يكن طالما أنه لم يبلغ أو يعدل بالطريق القانوني . وفيما عدا ذلك تكون قوانين الترتيب والاختصاص واجبة التطبيق على جميع القضايا الجنائية التي تقام ولو من أجل حوادث ترجع إلى تاريخ وجوب العمل بالقانون (ج ١٦١ ن ١٦٨ و ج ١٦٨ ن ١٦٨) .

المبحث الرابع - في القوانين المتعلقة بالتقادم

والتي تحدد المواعيد أو الشروط اللازمة لرفع الدعوى أو للطعن في الأحكام
٢١٨ - قوانين التقادم - إذا صدر قانون جديد بتعديل المدة أو الشروط اللازمة لسقوط الدعوى العمومية أو العقوبة فهل يسرى هذا القانون على الجرائم أو

الأحكام السابقة عليه والتي لم يكتسب سقوطها بالتقدم ؟

اختلفت الآراء في ذلك . ويرجع هذا الخلاف إلى تردد قوانين التقدم بين أن تكون من قوانين الاجراءات على اعتبار أنها تحدد شروط المحاكمة على الجرائم أو تنفيذ العقوبات وأنه قد نص على أحكام التقدم في قانون تحقيق الجنايات وهو قانون اجراءات ، وبين أن تكون من القوانين الموضوعية على اعتبار أنها تقرر الشروط الجوهرية للجرائم والعقوبات وتمس أساس الحق إذ أن مضي المدة المسقطه للدعوى أو العقوبة يؤدي إلى عدم العقاب أصلاً كما في حالة العفو الشامل أو العفو من العقوبة .

٢١٩ - آراء الشراح فيها - ويمكن حصر آراء الشراح في هذه المسئلة في أربعة : اثنان منها متطرفان إذ يطبق أحدهما القانون القديم والثاني القانون الجديد بصفة مطلقة ، واثنان منها بين هذا وذاك إذ يطبق أحدهما القانون الأصح للنهم أو للمحكوم عليه والثاني يطبق القانونين بنسبة مدة التقدم التي مضت تحت سلطان كل منهما

٢٢٠ - الرأي الأول - يرى بعض الشراح تطبيق القانون المعاصر لوقت ارتكاب الجريمة أو صدور الحكم قياساً على ما ورد في المادة ٢٢٨١ من القانون المدني الفرنسي من أن التقدم الذي بدأ في عهد صدور هذا القانون تسرى عليه أحكام القوانين القديمة . ويلاحظ هذا البعض فوق ذلك أن من يرتكب جريمة أو توقع عليه عقوبة في عهد قانون ما لا يهتم إلا بهذا القانون ولا يعول إلا على أحكامه ، كما أن النيابة تحسب حساب الزمن المقرر لرفع الدعوى أو لتنفيذ الحكم بالأحالة إلى نصوصه ، وأن تطبيق القانون القديم إن لم يحسن حالة الخصوم ذوي الشأن فهو لا يسيئها ، ففى تطبيقه احترام لحالتهم جميعاً . ولكن هذا التعليل إذا صح في المسائل المدنية فليس له كبير قيمة في المسائل الجنائية لأن التقدم هنا من النظام العام وهو يقضى بأن لا يعاد إلى الذهن ذكرى حادث أو حكم يريد القانون أن يقتاسه (انظر ملخص هذا الرأي وعنبه في جلد ١ ن ١٦٣ ص ٣٢٩ و ٣٤٠) .

٢٢١ - الرأي الثاني - ويرى فريق آخر من الشراح أن القانون الجديد المعدل لمدة التقدم أو لشروطه يجب أن يطبق على الجرائم السابق ارتكابها والعقوبات

السابق الحكم بها وقت صدوره ، وذلك لأن التقادم ليس مبنياً على مصلحة الجاني بل على مصلحة الهيئة الاجتماعية ، والقانون إذ يعدل التشريع السابق يعتبر بهذا وحده أفضل من القانون الذي يحل محله وأوفق لمصلحة الهيئة الاجتماعية . فقاعدة سريان قوانين التقادم على الماضي تعين إذن كقاعدة أساسية . وقد استبعدت هذه القاعدة بالنسبة للقوانين التي تنشئ الجرائم أو تشدد العقوبات لأنه يجب احترام مبادئ العدالة التي تقتضي بأن لا يحرم شخص من حقه مكتسبه . أما هنا فليس اللتم بمو المحكوم عليه أو النيابة أن يشكو من سريان القانون الجديد الذي يعدل مدة التقادم أو شروطه على الماضي ، فالتهم أو المحكوم عليه لم يكن له حق مكتسب يدعوه للشكوى ، من إطالة مدة التقادم أو من تشديد شروطه ، لأن قراره من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة إلى وقت صدور القانون الجديد لا يكسبه حق القرار منه على الدوام ، كما أن النيابة ليس لها حق في الشكوى من انقاص مدة التقادم أو تخفيف شروطه لأن النيابة تمثل الهيئة الاجتماعية وتعمل باسمها وأن مدة التقادم وشروطه إنما عدلت لمصلحة المجتمع (انظر أيضاً ملحق هذا الرأي في جبرو ن ١٦٣ ص ٣٤١ و ٣٤٢) .

٣٣٣ - الرأي الثالث - ويرى بعض الشراح العمل بالقانونين معاً بأن يحذف من المدة المقررة لسقوط الدعوى أو العقوبة بحسب القانون الجديد بنسبة ما أنقص من المدة بحسب القانون القديم ، بحيث إنه إذا كان قد مضى نصف المدة القديمة مثلاً عند صدور التشريع الجديد فيبقى على سقوط الدعوى أو العقوبة نصف المدة الجديدة (مرلان تحت عنوان prescription القسم الأول قرة ٣ ن ١٢) . وهو رأي لا يستند إلى أساس قانوني ولا يمكن الأخذ به مادام لم يرد به نص (انظر جبرو ن ١٦٣ ص ٣٤٢ و ٣٤٣)

٣٣٣ - الرأي الرابع - وفي رأي رابع تعامل القوانين الخاصة بالتقادم معاملة القوانين الموضوعية فيطبق القانون الأصلح للتم في كل الأحوال ، وذلك لأن التقادم يعادل من حيث نتائجه العفو الشامل أو العفو عن العقوبة إذ يؤدي إلى عدم العقاب لأن الزمن الذي انقضى من وقت الجريمة أو الحكم يحمل استمالة حق العقاب غير مجد . فمن هذه الناحية تدخل القوانين الخاصة بالتقام ضمن القوانين الموضوعية ويجب تطبيقها من وقت نفاذها على الجرائم التي لم يحكم فيها وعلى العقوبات التي لم تنفذ . ولكن إذا كان

القانون القديم أصح للتمم فلا يكون للقانون الجديد أثر رجعي وإلا كان في ذلك ماس بمرکز اكتسبه المتهم أو المحكوم عليه .

٢٢٤ - قضاء المحاكم الفرنسية - كان القضاء الفرنسي فيما سبق يميل إلى الأخذ بالرأى الرابع الذى يسوى بين قوانين التقادم والقوانين الموضوعية ، مما يقرب عليه أن القانون الجديد لا يكون واجب التطبيق من يوم نفاذه إلا إذا كان هو الأصح للتمم بأن كان يقصر أجل التقادم (قض فرنسى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ سيرة ١٩٠٩ - ١ - ٤١٣ ، و ١٠ أبريل سنة ١٩٠٨ يلان ن ١٥٥ م ٢٨٢ ، و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ يلان ن ٤٦٩ م ٧٧١ ، و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ طلوز ١٩٢٣ - ٥ - ١ و ٢٤ يولي سنة ١٩٢٤ سيرة ١٩٢٦ - ١ - ١٤١ . ولكن يظهر أن القضاء الفرنسى الحديث يميل إلى الأخذ بالرأى الثانى الذى يقول بتطبيق القوانين المتعلقة بالتقادم بمجرد نفاذها ، إذ المفروض دائماً أن القانون الجديد أفضل من القديم وأوفق للصالح العامة (قض فرنسى ٢ أبريل سنة ١٩٢٧ دالوز الاسبوعى ١٩٢٧ ن ٢٨٩ ، و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٩ Gaz. Pa - ٢ - ١٧٧ ، و ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠ Gaz. Pal ١٩٣٠ - ٢ - ٢٠٣ ، و ١٦ مايو سنة ١٩٣١ Gaz. Pal ١٩٣١ - ٢ - ١٧٨) .

٢٢٥ - القوانين التى تحدد شروط مباشرة الدعوى العمومية - هل تأخذ حكم قوانين الاجزاعات أو قوانين المقويات ، القوانين التى تحدد شروط مباشرة الدعوى العمومية ، كالتى تعلق رفعها على شكوى سابقة من الجنى عليه أو التى تمنع من رفعها مباشرة ؟ المسئلة خلافية وقد بحثها الفقهاء الألمان بالنسبة للقوانين التى تعلق رفع الدعوى العمومية على شكوى الجنى عليه ، وقضت محكمة برلين العليا فى حكم صدر منها بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٧٨ بتسويتها بقوانين الاجراءات . ولكن بعض الشراح الفرنسيين يفضلون الرأى الثانى الذى يعتبر القوانين التى تحدد شروط مباشرة الدعوى العمومية كالقوانين الموضوعية ، فيقولون بتطبيقها من يوم نفاذها إذا كانت أصح للتمم وعدم سريانها على الحوادث السابقة إذا كانت فى غير مصلحته Roublie ج ٢ ن ١٣٦ م ٦٤٢ و Donnedieu de Vabres ن ١٥٨٦ م ١٩٢٢) .

وقد قضت محكمة النقض والإبرام المصرية فى عدة أحكام أصدرتها بمناسبة

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ القاضي بمنع المدعى بالحق المدني من رفع دعواه مباشرة ضد الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط بأن هذا القانون لا ينسحب إلا على مارفع من المدعين بالحق المدني من الدعاوى بعد صدوره ، وبني قضاؤها على الأسباب الآتية قالت :

« وحيث ان رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى محكمة الجنح فيتصل بها قضاؤها سواء أوافقت النيابة وطلبت فيها العقوبة أم لم توافق . وحيث ان المدعى بالحق المدني رفع دعواه المدنية مباشرة على المهتم الموظف قبل وجوب العمل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ فتحررت الدعوى العمومية واتصلت بها محكمة الجنح وأصبح لا يستطيع لاهو ولا النيابة العمومية نزاعها من سلطتها . وحيث ان هذا القانون لم يأت في الواقع بمنع اختصاص المحاكم الجنائية من نظر دعاوى الجنح التي تكون قد تحركت فيها الدعوى العمومية بصفة قانونية ، وإنما أتى بمنع تحريك الدعوى العمومية من المدعى بالحق المدني ، فهو لهذه العلة لا ينسحب إلا على مارفع من المدعين بالحق المدني من الدعاوى بعد صدوره . وحيث إن قبول الدعوى المدنية المباشرة وعدم قبولها وتحريكها الدعوى العمومية وعدم تحريكها إياها إنما يكون باعتبار وقت رفعها ، فإن كانت عند رفعها مقبولة قانوناً فلا يمكن أن يؤثر فيها صدور القانون الجديد إلا إذا نص فيه صراحة على إخراجها من سلطة المحكمة ، ولانص من ذلك فيه . وحيث إنه مادامت دعوى المدعى بالحق المدني قد رفعت مباشرة لمحكمة الجنح وفقاً لنص المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تجيز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهي مقبولة وحقه في قبولها حق مكتسب لا تأثر للقانون الجديد فيه (قض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مج ٣١ عدد ٥ بحاماة ١٠ عدد ٢٠٤ ، وفي هذا المعنى قض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بحاماة ١٠ عدد ١١٨ و ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٢٧ سنة ٤٧ ق) .

٢٣٦ — القوانين الخاصة بطرق الطعن ومواعيدها — ما أثر القوانين التي تعدل مواعيد الطعن في الأحكام الجنائية ، وهل تعتبر من قبيل القوانين الموضوعية أو القوانين الشكلية ؟ يرى بعض الشراح أن هذه القوانين تتعلق بموضوع الحق لأنها تعدل

شروط العقاب، إذ العقاب لا يمكن أداؤه الا بواسطة دعوى وحكم سابقين . وعلى ذلك فأحكام هذه القوانين لا تسرى على الماضي إلا اذا كانت أصلح للتهم حتى لا تسوء حالته عن ذى قبل (جبرو ١ ن ١٦٤ وقيدال وماينول م ٥٠٤٩ حاش ٤) .

وعلى هذا رأى صدرت بعض أحكام من محكمة النقض الفرنسية (٢١ مارس سنة ١٩٠٨ سيره ١٩١٠ - ١ - ٥٢٦) . ويميل بعض الشراح إلى اعتبار هذه القوانين من القوانين الشكلية (على بدوى بك ج ١ م ١٤٢) .

٢٢٧ - هذا اذا كان القانون الجديد يعدل في مواعيد طرق الطعن الموجودة من قبل دون إنشاء طريق جديد أو إلغاء طريق قديم . فاذا صدر قانون بإنشاء طريق من طرق الطعن كالنقض في المخالفات مثلاً فانه يسرى على الحوادث والأحكام السابقة عليه إذا لم يكن معنى عند بدء العمل بموجبه ميعاد الطعن المحدد فيه (على بدوى بك ج ١ م ١٤٢) . وقد قررت محكمة النقض المدنية هذا المبدأ على أثر صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض والابرام والذي أجاز الطعن بطريق النقض في المسائل المدنية ، إذ قررت أن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض انما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن واقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد أو قبل نشره . أما الأحكام الصادرة في عهد القانون القديم التي لم تعلن للآن والتي أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التي أعلنت بعد العمل بهذا القانون - جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقوده ومواعيده (نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٢ سنة أول قضائية)

٢٢٨ - أما إذا قضى القانون الجديد بإلغاء طريق من طرق الطعن القائمة فلا يسرى هذا القانون على من كان قد صدر عليه حكم اكتسب حق الطعن فيه قبل العمل بالقانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت قبل العمل به (Donnedieu de Vabrese) . ن ١٥٨٥ م ٩٢٢ ونقض فرنسي ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ سيره ١٩١٠ - ١ - ٥٢٥ وطارن على بدوى بك م ١٤٢ و ١٤٣) .

وقد أخذت محكمة النقض والابرام المصرية بهذا رأى على أثر صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٠٤ الذى رفع حد النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً

الى ألفى قرش بعد أن كان ألف قرش، إذ قضت بأنه من المبادئ الثابتة أن يتبع في الاستئناف القانون الجارى العمل به عند صدور الحكم لا القانون الذى كان معمولاً به عند إعلان الحكم أو عند رفع الدعوى، إذ أن حق رفع الاستئناف متولد عن هذا الحكم وخاضع لأحكام القانون الذى صدر هذا الحكم تحت سلطانه، فلا يقبل الاستئناف المرفوع من المدعى المدنى عن حكم فى دعوى بطلب تعويض قدره عشرون جنيهاً صدر من محكمة الجنح بعد وجوب العمل بمقتضى القانون الجديد الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٤ ولو كانت الدعوى رفعت قبل العمل به (نفس ٨ ابريل سنة ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٩٦ ص ٢٠٦).

الفصل الثالث

فى سريان القوانين الجنائية بالنسبة للمكان

المبحث الأول — موضوع هذا البحث

٢٢٩ — وضع المسئلة — البحث فى مدى تطبيق القوانين الجنائية لا يقتصر على تعيين مدتها، بل يجب أيضاً تحديد مدى تطبيقها بالنسبة للمكان. ناذاً فرضنا قانوناً كالقانون المصرى، يتعين البحث فى المسائل الآتية: هل يسرى هذا القانون على كل الأفعال الإجرامية التى ترتكب فى القطر المصرى وعلى كل الأشخاص الذين يوجدون أو يقيمون فيه؟ وهل يمتد سلطانه إلى الجرائم التى يمكن أن يرتكبها مصريون أو أجانب فى خارج القطر؟

٢٣٠ — اقليمية القانون الجنائى — من المقرر مبدئياً فى كل البلاد كنتيجة حتمية لسيادة الدولة أن الجرائم التى ترتكب فى إقليم دولة ما تخضع لسلطان القانون الجنائى الذى يجب تطبيقه بدون تمييز سواء أكان مرتكب الجريمة وطنياً أم أجنبياً هذه هى الفكرة التى يعبر عنها بأقليمية القانون الجنائى (territorialité de la loi pénale).

٢٣١- قيود هذه الإقليمية - ولكن مبدأ إقليمية القانون الجنائي مقيد بثلاثة قيود، إذ يجب أولاً أن تتعاون الدول فيما بينها على أن يعاد إلى البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة الجاني الذي يفر إلى بلد أجنبي تخلفاً من العقاب الذي يوقعه عليه قضاؤه الطبيعي. ويتوصل إلى ذلك باتفاقات دولية على تسليم المجرمين (extradition). وبهم أيضاً في الأحوال التي لا يمكن التسليم فيها أن لا يظهر عجز القضاء الجنائي للبلد الأصلي الذي ينتمي إليه الجاني عن ائزال العقاب به وأن يمتد سلطان القانون الجنائي المحلى إلى خارج الحدود فيحاكم الوطنيون في داخل القطر على جرائم ارتكبوها في بلد أجنبي. وبهم أخيراً أن تطعن كل دولة إلى أن كل اعتداء على مصالحها يقع في بلد أجنبي لا يمر بغير عقاب.

على أنه في كل الأحوال التي يباشر فيها حق العقاب يكون سنده الوحيد القانون الاقليمي الذي هو عنوان السيادة، فكل من يرتكب جريمة في مصر يحاكم عليها طبقاً للقانون المصري، كما أن كل من يحاكم في مصر لجريمة ارتكبها في الخارج يحكم عليه طبقاً للقانون المصري.

والقيد الوحيد الذي يمكن أن يفيد به هذا النظام ينتج عن المبدأ القاضي بأنه لا يجوز العقاب على فعل واحد مرتين.

٢٣٢ - النصوص الخاصة بالمسئلة - النصوص الخاصة بمسئلة تطبيق القانون الجنائي بالنسبة للكان واردة في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من قانون العقوبات.

ويتحصل النظام الذي تنص عليه هذه المواد فيما يأتي :

أولاً - فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في داخل القطر يتبع القانون المصري مبدأ الإقليمية (territorialité) مع قيد ناشئ عن اختصاص المحاكم المختلطة في فترة الانتقال بمحاكمة الأجانب.

ثانياً - فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب خارج القطر يطبق قانون العقوبات المصري في ثلاث حالات :

(الأولى) إذا ارتكب الجاني، مصرياً كان أو أجنبياً، في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري.

(الثانية) إذا ارتكب الجاني، مصرياً كان أو أجنبياً، في خارج القطر جنائية عظيمة بأمر الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ ع أو جنائية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ ع

(الثالثة) إذا ارتكب مصري وهو في خارج القطر جنائية أو جنحة متى عاد إلى القطر المصري وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه .
ففي الحالتين الأولى والثانية يكون العقاب في مصر أصلياً، إذ فيهما يتدخل القانون المصري للمعاقبة في مصر على جنائية ارتكبت في بلد أجنبي بقصد حماية مصالح مصرية بحتة .

أما في الحالة الثالثة فالعقاب في مصر لا يكون إلا تبعياً، لأن علته أنه لو لم تتدخل السلطة المصرية لأفلت المصري الذي يعود إلى القطر المصري بعد ارتكابه جنائية أو جنحة في الخارج من العقاب .

٢٣٣ - تقسيم الموضوع - وستتكمّل في هذا الفصل على المسائل الآتية ،

(١) ما هو الاقليم الذي يطبق فيه القانون المصري ؟

(٤) ما هي الجرائم التي لو ارتكبت في خارج القطر يطبق عليها القانون المصري :

وما هي شروط المحاكمة على هذه الجرائم ؟

(٣) ما هي الآثار التي يمكن أن تكون في مصر للاحكام الصادرة من المحاكم

الجنائية الاجنبية ؟

المبحث الثاني

ما هو الاقليم الذي يطبق فيه القانون الجنائي المصري

٢٣٤ - تطبيق القانون المصري على كل من يوجد في القطر - لما

كان قانون العقوبات المصري عنواناً لسيادة الدولة المصرية فهو ينطبق في جميع أنحاء القطر الذي تباشر فيه هذه السادة على المصريين والاجانب على السواء . ولهذا نصت

المادة الأولى من قانون العقوبات المصرى على أن « تسمى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، . ذلك ان الدولة مهما يكن شكل نظامها يجب عليها في الدائرة التي تبشر فيه سلطتها أن تكفل أمن كل إنسان وتوطيد النظام العام . وليس خضوع الأجانب للقانون المصرى راجعا إلى نوع من قبول السيادة المصرية ، بل ان هذه السيادة تتحم على كل من يوجدون في القطر المصرى ولو بصفة وقتية . ويرتب على حق سيادة الدولة أن كل شخص يخالف أحكام قانون العقوبات المصرى أثناء وجوده في القطر يقع تحت سلطان هذا القانون (جازو ١ ن ١٦٦) .

وقد حكم بأن المادة الأولى من قانون العقوبات تنص على سريان أحكامه على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه . والمادة الثامنة منه تعمم هذا الحكم بشأن كافة الجرائم المنصوص عليها في القوانين والقرارات المصرى الأخرى . فاذا ضبط بحار صينى من بحارة مركب انجليزية بمدينة بورسعيد محرزا مواد مخدرة فحاكمته يجب أن تكون أمام المحاكم المصرية ، لأن القانون لم يفرق في المجرمين بين المقيمين بالقطر المصرى وبين المارين به بمجرد مرور ، بل كل ما يتطلبه هو وقوع الجريمة على أرض مصرية (هنس ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣ سنة أولى قضائية) .

٢٣٥ — ماهو نطاق القطر المصرى ؟ — القطر هو الاقليم الذى تشغله أمة خاضعة لسيادة واحدة وتفصلها عن الأمم المجاورة حدود معينة . ولا تقتصر النظرية القانونية للاقليم على الأرض بما فيها من أنهار وبحيرات وجبال الواقعة في الحدود الجغرافية ، بل تشمل أيضاً الاقليم البحرى والاقليم الجوى والسفن والطائرات والأماكن التي تحتلها جيوش الدولة خارج الحدود سواء في زمن السلم أو زمن الحرب .

٢٣٦ — الاقليم الأرضى — تشمل أراضي القطر المصرى : (١) مصر الأصلية وهي واقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من قارة أفريقيا ، وتمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الدرجة ٢٢ من خطوط العرض الشمالية جنوباً ، ومن قناة السويس وخليج السويس والبحر الأحمر شرقا إلى خط الحدود الدمين بالاتفاق الايطالى المصرى

الخاص بحدود مصر الغربية الموقع عليه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والصادر بمرسوم ملكي في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣. (٢) شبه جزيرة سينا ، وهي جزء من قارة آسيا تمتد شرقاً من قنال السويس إلى خط وهمي يمتد بين رفح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وطابا بالقرب رأس خليج العقبة . (٣) عدة جزر في خليج السويس والبحر الأحمر أهمها جوبال وشدوان وقفاطين وزيرجد أو جزيرة سان جورج .

٢٣٧ - الاقليم البحري - من المعلوم أن التجارة حرة ومشتركة بين جميع الأمم . ويرجع ذلك الى سبين : الأول أنه يستحيل على أية أمة أن تبشر سيادتها عليها بصفة دائمة ، والثاني أنها الطريق الأكبر للواصلات بين الأمم ، وهذا الطريق يجب أن يكون حراً ليكون مفتوحاً على الدوام . وهذان السببان يفسران القيود التي يفيد بها مبدأ حرية البحار . ذلك أن جزءاً من البحر يجب طبقاً للعرف الدولي أن يكون خاضعاً لسلطان البلاد المتاخمة له بالقدر اللازم لحق الدفاع وحقوق العقاب . وهذا الجزء من البحر الواقع بين السواحل وبين خط وهمي يمتد على مسافة معينة بموازاة السواحل يطلق عليه اسم البحر الاقليمي (mer territoriale) . وهو يمتد إلى المدى الذي يمكن فيه التسلط على البحر بوسائل مقامة على الشاطئ ، ولذا فقد حدد بمرى المدفع .

لكن لما كان مرمى المدفع يتغير فلازلة كل ليس وجب تحديد مسافة معينة يمكن اعتبارها كأبعد مرمى لمدفع مقام على الشاطئ . وقد حددت هذه المسافة في القرن الثامن عشر بثلاثة أميال بحرية (والميل البحري طوله ١٨٥٢ متراً) . وانه ولو أن تقدم صناعة آلات الحرب قد أدى إلى زيادة مرمى المدافع عن ذلك بكثير إلا أن الخط الوهمي الذي يحدد البحر الاقليمي قد بقي على مسافة ثلاثة أميال بحرية من السواحل .

٢٣٨ - الاقليم الجوي - الاقليم الجوي هو الفضاء العمودي الذي يعلو الاقليم الأرضي والبحري . ويذهبى أن للدولة حقوقاً على طبقة الجو التي تعلو أرضها وبحرها الاقليمي . وأهم هذه الحقوق السبر بقدر ما في وسعها على ما فيه سلامتها وأمنها سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب . ويرى بعض الفقهاء تحديد ارتفاع طبقة الهواء التي تخضع لسيادة الدولة بحيث يكون نظام الجو معادلاً لنظام البحر وأبدوا عدة اقتراحات بهذا

المضى، ولكنها استبعدت بحق لوجود هذا الفارق الجوهرى وهو أن خطر السفن لا يكون الا من مسافة معينة من الشاطئ بخلاف خطر الطائرات فهو موجود مهما ارتفع الطائر بطائرته ولا يد لدرء هذا الخطر من وضع الفضاء الجوى تحت سيادة الدولة بدون تحديد ارتفاعه (فيلا د ٩٠٥ مكرر، وفرن ١٧٠ ن ١٧٢ م ٢٦٢). وهذا ماقرره الاتفاق الدولى الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ والمعدل فى سنة ١٩٢٩ وفى هذا المعنى صدر المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٥ بشأن الملاحة الجوية ونص فى المادة الأولى منه على أن : للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوى الذى يعلو أراضيها . وتشمل كلمة (أراضي) المياه الإقليمية المجاورة .

٢٣٩ - السفن - السفن التى تحمل علم الدولة تعتبر جزءاً من إقليم الدولة التابعة له . ونتيجة هذا وضع الركاب والبحارة تحت سيطرة القضاء الجنائى لهذه الدولة . على أن هذا المبدأ المقرر فى علاقات الدول بعضها ببعض لا يطبق على إطلاقه . بل بل يجب فى تطبيقه التفرقة بين حالتين :

(١) فإذا كانت السفينة فى عرض البحر ، فلا شيء يمنع من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة التى تحمل عليها . ومن ثم يعاقب على الجرائم التى ترتكب فيها بمقتضى قانون هذه الدولة أياً كانت جنسية الجانى أو الجنى عليه وأياً كان نوع الجريمة ، إذ الجرائم التى ترتكب على ظهر سفينة ما تعتبر أنها مرتكبة فى إقليم الدولة سواء أ كانت من الجرائم التى تنص عليها القوانين البحرية أو التى تنص عليها القوانين العادية .

(٢) أما إذا كانت السفينة راسية فى ميناء أجنبى أو موجودة فى المياه الإقليمية لبلد أجنبى فهناك محل لتزاع يقوم بين سيادة الدولة التابعة لها السفينة وسيادة الدولة التى توجد السفينة فى إقليمها . ويحسم القانون الدولى هذا النزاع بتفرقة بين السفن الحربية والسفن التجارية . فالسفن الحربية هى قلاع عائمة فى بطنها جزء من السلطة العامة للدولة التابعة لها وتمثل مباشرة سيادة هذه الدولة . فكل ما يرتكب من الجرائم فى السفن الحربية هو من اختصاص الدولة التى تحمل عليها ، وكل تدخل أجنبى فى هذه الجرائم من شأنه المساس بالاستقلال المتبادل بين الأمم .

وأما السفن التجارية فانها وإن كانت تعتبر ملكا خاصا لأصحابها ، إلا أنه مادامت تحمل عليها الوطنى تبقى خاضعة من حيث نظامها الداخلى لقانون الدولة التابعة هى لها ، ولكنها فيما عدا ذلك تخضع للبلد الذى توجد فى مياهه بقدر يختلف باختلاف تقاليد هذا البلد أو قوانينه . فانجلترا تتبع بكل دقة قاعدة أن البحر الاقليمى هو جزء من إقليم الدولة ، فكل جريمة ترتكب فيه يحاكم عليها أمام المحاكم الانجليزية . والرأى المتبع فى فرنسا هو ما أتى به مجلس الدولة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٠٦ . ويتلخص فى أن المحاكم الفرنسية تختص بالفصل فيما يرتكب من الجرائم فى المراكب التجارية الراسية بموانئها فى الحالات الآتية : (١) إذا كان من ارتكب الجريمة أو من وقعت عليه الجريمة من غير بحارة السفينة وعمالها . (٢) إذا كانت الجريمة التى ارتكبت تغل بالآمن فى الميناء . (٣) إذا طلبت المعونة من السلطة الفرنسية . وفى غير هذه الحالات الثلاث لا اختصاص للمحاكم الفرنسية بما يقع فى السفن الأجنبية من الجرائم .

أما فى مصر فلا يوجد غير القانون رقم ١٣٢ الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بشأن المحافظة على النظام والتأديب فى البواخر ، وهوينص فى مادته الثانية على أن الجنائيات والجنح التى ترتكب على ظهر باخرة ترفع العلم المصرى تعتبر أنها ارتكبت فى الأراضى المصرية . ويجوز أن يحاكم فى مصر كل ربان باخرة أو ضابط أو بحار أو مستخدم أو مسافر بياخرة من هذا القبيل عن أى جنابة أو جنحة من الجنائيات أو الجنح المشار إليها فى هذا القانون يكون قد ارتكبها فى غير الأراضى المصرية . . والجرائم التى ينص عليها هذا القانون كلها تتعلق بالمحافظة على النظام والتأديب فى البواخر وليس فى مصر قانون خاص بالجرائم العادية التى ترتكب على ظهر باخرة أجنبية فى المياه الإقليمية المصرية . ويظهر أن مذهب القضاء الانجليزى هو الواجب اتباعه فى هذا الموضوع لموافقته للقاعدة العامة التى تقضى بسيادة الدولة على بحارها الإقليمية (احمد صغوت بك ٦٣ من ٩٧ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ من ١١٩)

٢٤٠ — الطائرات — كذلك ارتكاب جريمة فى طائرة أثناء طيرانها فوق إقليم دولة أجنبية يثير نزاعا من قبيل ما تقدم ، لأن اختصاص الدولة التى تحمل الطائرات

عليها بتعارض مع الاختصاص الاقليمي للدولة التي تطير فوق اقليمها . وليس في القانون المصري نص يحسم هذا النزاع ، ولكن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ تنص على أن : للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوي الذي يملأ أراضيها ، مما ينتج عنه أن المحاكم المصرية مختصة بالمحاكمة على الجرائم التي ترتكب في الفضاء الجوي الذي يملأ الأراضي المصرية . فإذا ارتكبت الجريمة والطائرة تحلق فوق بحر عام تكون المحاكمة عليها من اختصاص الدولة التي تحمل الطائرة عليها (انظر محمد كامل مرسى بك والمذكور السيد ج ١ ص ١١٩)

وينص القانون الفرنسي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ على أنه في حالة ارتكاب جنائية أو جنحة في طائرة أجنبية تكون المحاكم الفرنسية مختصة إذا كان الجاني أو المجني عليه فرنسياً أو إذا كانت الطائرة هبطت في فرنسا بعد وقوع الجنائية أو الجنحة (مادة ١٠) ، وذلك بدون تفرقة بين الطائرات الحربية والطائرات المدنية .

ولكن المعاهدة الدولية الصادرة في ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ والمعدلة في سنة ١٩٢٩ بشأن الملاحة الجوية تنص على أن الطائرات الحربية المرخص لها بالطيران فوق إقليم دولة أخرى متعاقدة وبالمبوط فيه تتمتع بالامتيازات التي تمنح عادة للسفن الأجنبية الحربية مالم يتفق على خلاف ذلك .

٢٤١ — الجيش — الجيش الذي يحل في بلد أجنبي يعتبر جزءاً من الدولة التابع لها . إذ هو موجود في هذا البلد لتأييد سلطان دولته ، فليس عليه إذن أن يلجأ إلى قضاء أجنبي للمحاكمة على الجرائم التي ترتكب في الاقليم الذي يحتله .

ولكن العرف الدولي يفرق بين الاحتلال السلي والاحتلال الحربي . ويعتبر الاحتلال سليماً إذا أرادت دولة أن تؤدي خدمة لدولة أخرى صديقة فتمنحها حق المرور في أرضها وحق احتلال مؤقت في داخل حدودها .

والقاعدة في هذه الحالة أن الاقليم المحتل يبقى خاضعاً للسيادة المحلية وأن الجرائم العادية التي ترتكب فيه من اختصاص السلطات التابعة لها . ولكن استثناء من هذه القاعدة قد تقرر أن الجرائم الآتية تكون من اختصاص السلطة العسكرية وهي : (أولاً) الجرائم التي ترتكب من رجال الجيش أو الأشخاص الملحقين به . (ثانياً)

الجرائم التي ترتكب من أشخاص لا يمتنون للجيش بصفة ولكنها تمس سلامة الجيش. وقد نصت ملحقات المعاهدة المصرية الانجليزية على أحكام خاصة بتنظيم إعفاء أفراد القوات البريطانية في مصر من الخضوع لنظام القانون الجنائي المصري وبتحديد الاجرامات التي تتخذ لبلاغ السلطات البريطانية ما ينسب اليهم من الجرائم والأحوال التي يجوز القبض فيها عليهم بمعرفة السلطات المصرية وطرق تسليمهم بعد ذلك إلى السلطة البريطانية صاحبة الشأن عند الطلب.

أما الاحتلال الحربي فلا يراد به فقط الاحتلال الذي يحدث في أثناء الحرب بل يطلق أيضاً على الاحتلال الذي يحصل أحياناً عقب انتهاء الحرب لضمان تنفيذ شروط الهدنة أو معاهدة الصلح. والقاعدة في هذه الحالة هي نفس القاعدة المقررة في حالة الاحتلال السلي، ولكن اختصاص السلطات العسكرية يمتد إلى عدد أكبر من الجرائم التي يرتكبها الأهالي. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأنه إذا كان الاقليم الذي يحتله الجيش معتبراً إقليماً معادياً فالمخالفات التي تقع ضد الأوامر الصادرة لضمان تسليم الفهم هي من اختصاص سلطة جيش الاحتلال (تشر. فرنس. ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ سيرة ١٩٢٤ - ١ - ٨٩).

٢٤٢ - متى تعتبر الجريمة أنها وقعت في القطر؟ - لا عبرة في تعيين الاقليم الذي وقعت فيه الجريمة لا بمحل توطن أو إقامة الجاني ولا بمحل توطن أو إقامة المجني عليه، إذ لا يهم أن يكون العمل الاجرامي الذي وقع في مصر قد ارتكبه شخص أو ارتكب ضد شخص لا يقيم في مصر وقت ارتكابه، وإنما العبرة هي بالاقليم الذي نفذت فيه الجريمة. وقد يكون من الصعب تعيين هذا الاقليم إذا كانت الجريمة مكونة من عدة أفعال وقع بعضها في القطر المصري وبعضها في الخارج. والصعوبات التي تثيرها هذه المسئلة تفصل فيها المحاكم المصرية بمقتضى قواعد القانون المصري المعمول بها أمامها. ولا بد لبيان هذه القواعد من استعراض عدة حالات :

(١) ليس بشرط لاعتبار أن الجريمة وقعت في القطر المصري أن تكون قد بدأت وتمت بأكملها في مصر، بل يكفي أن يكون الجاني قد قام في مصر بعمل من الأعمال التنفيذية للجريمة. أما الأعمال التحضيرية التي ترتكب في مصر أو في الخارج

فلا تكفى لتمين اختصاص المحاكم المصرية أو المحاكم الأجنبية . وبعبارة أخرى يجب تعيين مكان الجريمة اعتبار الأفعال التي تكون هذه الجريمة دون التفات إلى الأعمال التحضيرية والنتائج التي قد تكون جرائم خاصة ولكنها لا تدخل في تركيب الجريمة . فكل فعل يكون عملاً من أعمال التنفيذ سواء أكان يبدأ هذا التنفيذ أو يواصله أو يتممه تعتبر به الجريمة واقعة في المكان الذي ارتكب فيه هذا العمل (جاروان ١٧١ ص ٢٦٤) . فالقتل الذي يرتكب بعبارة تاري أطلق من إقليم أجنبي على شخص موجود في مصر أو أطلق من القطر المصري على شخص موجود في بلد أجنبي يعتبر في الحالين أنه ارتكب في مصر ، لأن فعل إطلاق الميار التاري وفعل إحداث القتل كلاهما من أعمال التنفيذ المادية لجريمة القتل . كذلك نشر مقال في مصر كتبه فرنسي من باريس يتضمن قدفاً في حق شخص مقيم في لندن هو جريمة صحفية من اختصاص المحاكم المصرية لأن الفعل المكون للجريمة وهو النشر قد وقع في مصر . كذلك أيضاً إذا أرسل بلجيكي مقيم في بروكسل خطاباً إلى شخص مقيم في الاسكندرية يطلب فيه نقوداً أو عروضاً وهو يومه بوجود مشروع كاذب فأرسل هذا الشخص النقود أو العروض من الاسكندرية إلى بروكسل ، ففي هذه الحالة تعتبر جريمة النصب أنها وقعت في مصر ولو أن الطرق الاحتمالية التي تكونها قد بدأت في بروكسل لأنها أحدثت أثرها في مصر ووقع عمل من الأعمال التنفيذية للجريمة في القطر المصري . كذلك أيضاً إذا قدم أجنبيان مقيمان في الخارج ورقة مزورة في دعوى قائمة بينهما أمام المحاكم المصرية فتعتبر جريمة استعمال الورقة المزورة قد وقعت في مصر . والذي يستخلص من هذه الأمثلة : (أولاً) أنه إذا قورفت الجريمة بعدة أعمال تنفيذية فيكفى أن يكون أحد هذه الأعمال قد وقع في مصر لاعتبار أن الجريمة ارتكبت فيها ، (ثانياً) أن الجريمة الواحدة ولو كانت بسيطة في الأركان المكونة لها يجوز أن ترتكب في أكثر من إقليم وتؤدي إلى اختصاص عدة قوانين وعدة سلطات جنائية ، (ثالثاً) على أنه إذا كانت الأعمال التنفيذية قد ارتكبت وتمت في بلد أجنبي فالأعمال اللاحقة لها التي تقع في مصر كاخفاء الأشياء المسروقة أو اخفاء القاتل لا يمكن بها اعتبار أن الجريمة ارتكبت

وتؤدي بنا هذه الملاحظة الأخيرة إلى إيذاء ملاحظة هامة وهي أنه إذا وقعت عدة أفعال في مصر وفي الخارج على التوالي وكانت هذه الأفعال مكونة لجرائم مختلفة فالاختصاص الاقليمي لا ينطبق الا على الأفعال التي وقعت في مصر ولا يمكن أن يتعداها إلى الأفعال التي وقعت في الخارج بحجة وجود ارتباط بينها . فثلاً إذا وقعت جريمة قتل في فرنسا من فرنسي هرب إلى مصر واختفى فيها بمساعدة شخص آخر فجريمة الاختفاء بما أنها وقعت في مصر تقع تحت طائلة المادة ١٤٤ ع ، وهي جريمة مستقلة عن القتل ، وأما جريمة القتل فيها أنها وقعت في فرنسا من أجنبي فلا يمكن المحاكمة عليها في مصر رغم ارتباطها بجريمة الاختفاء (بلوان ١٧١ من ٢٦٦) .

(ب) وقد تكون مجموعة الأفعال التي وقع بعضها في مصر وبعضها في الخارج متصلة بجريمة واحدة ولكنها قابلة للقسمة في عناصرها بحيث يمكن اعتبار أنها وقعت في مصر وفي الخارج . ففي هذه الحالة يتعين الاختصاص الاقليمي للمحاكم المصرية طبقاً للقاعدة نفسها : (١) ففي الجرائم المستمرة كالاتفاقات الجنائية وحبس الناس بدون وجه حق وإخفاء الجناة وحمل النياشين بدون وجه حق ، وهي جرائم يمكن ارتكاب جزء منها في الخارج وجزء في مصر ، تعتبر الجريمة أنها وقعت في القطر المصري بالنسبة للأفعال التي ارتكبت فيه . وقد حكم بأن جريمة الاتفاق الجنائي هي في الأصل جريمة مستمرة لأن الفعل المعاقب عليه ليس هو وقوع الاتفاق الذي يحدث عرضاً أو بطريق الصدفة بل هو حالة الاتفاق أي الحالة التي تدوم منذ وقوع الاتفاق إلى أن يتم القصد المراد منه مع وجود ذات الأركان المكونة له . فاذا تنفذت جريمة الاتفاق الجنائي على التوالي في الاستانة ومصر أمكن تطبيق المادة ٧٧ مكررة ع (المادة ٤٨ من القانون الحالي) وليس من المهم معرفة ما إذا كانت الواقعة معاقبا عليها في تركيا أو في بلاد أخرى (قضى ٢١ ديسمبر ١٩١٢ مع ١٤ عدد ١٥) . (٢) وفي جرائم الاعتداء إذا وقعت الأفعال المكونة لهذه الجرائم بعضها في الخارج وبعضها في مصر فليس للمحاكم المصرية أن تمتد إلا بالأفعال التي نفذت في مصر . (٣) وإذا وقعت أعمال تنفيذية في مصر واستمرت الجريمة في الخارج بطرود تشدها أو تنير وصفها أو عقوبتها وجب على القاضي المصري أن يستبعد هذه الظروف مادامت منفصلة عن

الجرمة نفسها (جازوا ١٧١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧)

(ج) ويحدث أن مجموعة الأفعال التي ارتكب بعضها في مصر وبعضها في الخارج ولو أنها مجزأة بسبب ارتكابها في أزمنة وأمكنة مختلفة إلا أنها تكون جريمة واحدة وتمتد من الوجهة القانونية مجموعاً غير قابل للتجزئة ، كما إذا ارتكب شخص في خارج القطر فعلاً يجمعه فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت في الخارج أو العكس . وقد نص على هذه الحالة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات . وستكلم عنها في المبحث الخاص بالجرائم التي ترتكب في خارج القطر ويطبق عليها القانون المصري .

٢٤٣ - ما هي النتائج المترتبة على إقليمية القانون الجنائي ؟ - يترتب على قاعدة إقليمية القانون الجنائي ما يأتي :

(١) لا يمكن أن يكون في إقليم الدولة مكان لا يهيمن عليه القانون الجنائي .
(٢) كل من خالف أحكام القانون الجنائي في إقليم الدولة المصرية يجب أن يحاكم ويعاقب في مصر طبقاً لأحكام القانون المصري ووفقاً للأوضاع المقررة فيه وذلك بصرف النظر عن جنسيته أو محل إقامته .
ومع ذلك فالأجانب في مصر يحاكمون على ما يرتكبونه من الجرائم في فترة الانتقال أمام المحاكم المختلطة . وستكلم عن هذا القيد في الفصل الخاص بسريان القانون الجنائي بالنسبة للأشخاص .

(٣) كل شخص مصرى كان أو أجنبياً ارتكب جريمة في القطر المصري يجوز محاكمته أمام المحاكم الجنائية المصرية وعقابه عليها طبقاً للقانون المصري ولو التجأ إلى بلد أجنبي بل ولو لم تتوصل السلطات المصرية إلى القبض عليه أو الحصول على تسليمه ويجوز في هذه الحالة محاكمته غايياً .

(٤) لما كانت الدولة تباشر حق المحاكمة على الجرائم التي ترتكب في إقليمها بناء على ما لها من السيادة عليه فلا يجوز أن ينفذ من مباشرة هذا الحق إقامة الدعوى الجنائية في الخارج ، وذلك من جهة لأن الحكم الذي يصدر أو العقوبة التي توقع على الجاني في بلده لا يكفي لحماية الدولة التي حصل الإخلال بالنظام العام في أرضها ، ومن

جهة أخرى لأن هذه الدولة ليست ملزمة باحترام سيادة البلد التابع له الجنائي ولو أنها ظهرت في الخارج بالعقاب الذي وقع عليه ، إذ المحافظة على النظام العام الداخلي أولى بالاعتبار من ملاحظة أى واجب دولي . وفوق ذلك فإن الدولة التي كانت مسرحاً للجناية هي أول من يهتبه المحاكمة على الجريمة وأول مختص بالمعاقبة عليها (جارو ١٧٧ ن ١٧٧) والحال كذلك في القانون الفرنسي ، إلا أنه قد وضع فيه نص خاص يمنع من إعادة محاكمة الاجنبي الذي ارتكب جريمة في الأراضي الفرنسية إذا كان قد حوكم عليها في الخارج. (أنظر المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي المعلقة بالقانون الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٠٣)

المبحث الثالث - ملهى الجرائم التي ترتكب خارج القطر

ويطبق عليها القانون الجنائي المصري

٢٤٤ - وضع المسئلة وعلة العقاب على الجرائم التي ترتكب في خارج القطر - هل الجرائم التي ترتكب في بلد اجنبي يجوز أن تقع تحت طائلة القانون الجنائي المصري ؟ لانزاع في أنه ليس للدولة أن تبشر حق العقاب في أرض دولة أخرى لما في ذلك من اعتداء على سيادتها . ولكن لا يوجد ما يمنعها من أن تعاقب في أرضها على الجرائم التي ترتكب في بلاد دولة أخرى ، وذلك لأنه إذا كان سلطان القانون الجنائي مبنياً على مبدأ السيادة فإن هذا المبدأ يترتب عليه أنه في الأحوال التي يكون للأمة مصلحة في العقاب في أرضها على جريمة ارتكبت في الخارج يجوز لها بل يتعين عليها أن تفعل ذلك سواء للدفاع عن كيانها أو لحماية أهلها .

٢٤٥ - الحالات التي يطبق فيها القانون المصري على الجرائم التي تقع في الخارج - وبمقتضى القانون المصري تحقق هذه المصلحة في حالتين : (الأولى) إذا كان الأمر متعلقاً بجريمة تمس سلامة الأمة أو ما ليته . (والثانية) إذا كان الأمر متعلقاً بجريمة خطيرة يرتكبها مصري . ففى هاتين الحالتين يتعين على الدولة المصرية سواء بالنظر إلى طبيعة الفعل أو بالنظر إلى جنسية الجنائي أن تعاقب على الجرائم التي

ترتكب في الخارج لأن العقاب مفيد في المحافظة على النظام العام.

غير أن القانون المصرى ينص في الفقرة الأولى من المادة الثانية إلى جانب هاتين الحالتين على حالة ثالثة لاصلة لهما خاصة بارتكاب فعل في الخارج يجعل صاحبه فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى . وهى حالة ترجع إلى اقليمية القانون أكثر مما ترجع إلى طبيعة الفعل أو إلى جنسية الجاني باعتبار أن القانون الجنائى المصرى متى نفذت الجريمة في مصر ينطبق على كل فاعل أو شريك ساهم في ارتكابها ولو كانت مساهمت حادثة في الخارج . ونظراً لأن هذه الحالة تخضع بنص المادة ٤٤ع للأحكام والقيود الخاصة بالجرائم والأفعال التى تقع في الخارج يجب أن ندرسها بين الحالات التى يطبق فيها القانون خارج القطر

٢٤٦ - الحالة الأولى - تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات

على أن تسرى أحكام هذا القانون على : كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى . . وليس لهذه الفقرة مقابل في القانون الفرنسى ، ولكنها تتفق مع ما قضى به القضاء والفقه في فرنسا (أظر تعليقات المفاتيح على المادة ٢ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ و جازو ١ ١٧٢) .

والنص على هذه الصورة يبرره أن الجريمة تقع بمصر ، فهى تخل بنظامه ، ومن ثم تكون المحاكم المصرية أحق بمقاب مرتكبها . ومن أجل ذلك لا يفرق القانون بين جريمة وأخرى . فالنص عام يسرى مهما يكن نوع الجريمة التى تقع في مصر (معد كابل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ٦٢) . ولا فرق بين أن يكون ما ارتكبه الشخص في الخارج يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في هذه الجريمة . فلو أن شخصا في فينا صدر لآخر في مصر مواد مخدرة للائجار فيها فإن المقيم في فينا يعتبر مرتكباً للجريمة الاتجار في المواد المخدرة مع المقيم في مصر وتصح محاكمته عن هذه الجريمة أمام المحاكم المصرية (قنن ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مع ٣٢ عدد ١٢٧ ص ٢٧٢) . ولو حرض شخص وهو في خارج القطر آخر في داخله على ارتكاب جريمة قتل ووقعت الجريمة بناء على هذا التحريض عد شريكا في هذه الجريمة التى وقعت في مصر وحق عقابه عليها أمام المحاكم المصرية .

وتصور وقوع الجريمة كلها في مصر يسير ، ولكن قد يكون من الصعب تصور

وقوع بعضها في مصر ، ويمكن التمثيل لذلك بجريمة النصب إذا حصلت الطرق الاحتمالية في الخارج والاستيلاء على القود في مصر أو العكس (جودج ٦ ص ٦٠ وعمد كامل مرسى بك والدكتور السيدج ١ ص ١٦٢)

وحكم المادة الثانية فقرة أولى يسرى على من يرتكب وهو في خارج القطر فعلاً يجعله شريكاً في جريمة تقع في داخله ، ولكنه لا يقتناول الصورة العكسية أى صورة من يرتكب في مصر فعلاً يجعله شريكاً في جريمة تقع خارجه ؛ فلا عقاب على الشريك في مصر إلا إذا كان عمله يكون جريمة أخرى لأن اشتراكه تبعية لا يمكن العقاب عليه في مصر مادام الفعل الاصل غير خاضع للقانون المصرى . على أن هذا الاشتراك الحاصل في مصر يقع تحت طائلة العقاب بهذه الصفة إذا كانت الجريمة التى وقعت في الخارج من الجرائم الماسة بمصالح الدولة أو كانت من الجرائم التى ارتكبت في الخارج من مصرى عاد بعد ذلك إلى مصر لأن القانون المصرى يسرى على هاتين الحالتين كما سنرى بعد (على بدوى بك ج ١ ص ١٥٤ وعمد كامل مرسى بك والدكتور السيدج ١ ص ١٦٢ أحمد صفوت بك ص ٩٨) .

٢٤٧ - الحالة الثانية - تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العقوبات على أن تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية : (أ) جنابة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون . (ب) جنابة تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون . (ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصرى . .

ويشترط في الجرائم المنوّه عنها في هذه الفقرة أن تكون معتبرة من الجنايات بمقتضى قانون العقوبات المصرى الذى يجب الرجوع إليه في هذا الشأن . فلا يدخل في حكمها الجنح المنصوص عليها في المواد ٧٨ ثالثة و ٧٨ رابعة و ٨٠ مكررة و ٨٠ ثالثة و ٨٠ رابعة و ٨١ مكررة و ٨٢ و ٨٢ مكررة و ٨٣ و ٨٣ مكررة و ٨٤ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ ع ٠ وهذه الجنايات الوارد ذكرها في المادة ٢ فقرة ثانية إذا ارتكبت في خارج القطر .

يجوز المحاكمة عليها في مصر طبقاً لأحكام القوانين المصرية مهما كانت جنسية الفاعلين أو الشركاء في الجريمة . وعلة ذلك من جهة أن الدولة المصرية يجهها المعاقبة على الجرائم التي تغل بأنمها أو بالثقة في أوراقها أو نقدها لأن الاعتداء موجه إليها مباشرة وإن كان حاصلًا خارج القطر ، ومن جهة أخرى فهي مضطرة لأن تتولى بنفسها أمر المعاقبة . على هذه الأفعال لأنها لا تنهم الدولة التي وقعت في أرضها حتى أن التشريع الجنائي الأجنبي لا يعاقب في غالب الأحيان على الأفعال التي من هنا القليل إذا ارتكبت ضد دولة أجنبية ، وعلى فرض أن التشريع الأجنبي يعاقب عليها فهو يضع لها عقوبات خفيفة لأنه لا ينظر إليها بنفس النظرة التي ينظر بها إليها تشريع البلد المعتدى عليه ، بل يخشى أن المحاكم الأجنبية نظراً لأنه لا مصلحة لها في المعاقبة على مثل هذه الجرائم لا تنهم كثيراً بالمعاقبة عليها وتعفى فيها بعقوبات نافية . ولذلك فإن كل الشرائع حتى القانون الانجليزي الذي يتشبع بتطبيق قاعدة الاختصاص الإقليمي دون غيره . تعاقب على الجنايات المحلة بأمن الحكومة وجنايات تزيف المسكوكات الأهلية إذا ارتكبت في الخارج .

ومضى ارتكبت الجنايات الواردة في المادة ٢ فقرة ثانية ع في الخارج يجوز للمحاكم المصرية محاكمة مرتكبها قبل عودته إلى مصر والحكم في غيبته سواء أكان مصرياً أو أجنبياً ، ولا يشترط أن يكون الفعل المرتكب معاقباً عليه في محل وقوعه . ويختلف حكم هذه الحالة في ذلك كله عن حكم الحالة الثالثة التي سيأتي بيانها .

٢٤٨ - الحالة الثالثة - تنص المادة الثالثة من قانون العقوبات على أن « كل مصري ارتكب وهو في خارج القطر فعلاً يعتبر جنابة أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه » .

وقد دعا إلى تقرير هذه المادة على ما جاء في تعليقات الحقانية « ان الحكومة المصرية لا تريد التسليم في رعاياها للحكومات الأخرى إذا وقعت جريمة ، فلولاه هذه المادة لكأن فرار الجاني إلى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب » .

ويرجع أساس العقاب في هذه الحالة إلى الرابطة التي تربط الفرد بدولته أينما كان وتوجب عليه الخضوع لسيادتها ، إذ لا يمكن أن ينكر أحد حق المشرع في أن

يفرض على رعاياه مراعاة أحكامه وأن يعاقبهم على مخالفتهم لها عند عودتهم إلى اقليمه، فإن من مصلحة الدولة وحسن سمعتها أن لا يرتكب رعاياها جنایات أو جنحة في الخارج. وإذن يكون للقوانين الجنائية صفتان : فهي قوانين ضبط وربط تسرى أحكامها في مصر على الاجانب كما تسرى على المصريين ؛ وهي قوانين تحدد حقوقا وترسم واجبات وتعلق إذن بالاشخاص حتى ان المصريين يجوز عقابهم في مصر لجرائم ارتكبوها في الخارج . وعلى هذا تكون القوانين الجنائية في آن واحد قوانين اقليمية بالنسبة للاجانب وقوانين شخصية بالنسبة للمصريين (جارو ١ ن ١٨٥ م ٣٩٨) .

٤٤٩ - ويشترط لتطبيق المادة ٣ ع شروط أربعة :

الشرط الأول - أن يكون الجاني مصرياً (أنظر المرسوم بقانون رقم ١٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١) . فلا يمتد سلطان القانون الجنائي المصري إلى الاجنبي الذي يرتكب جنایة أو جنحة في الخارج غير الجنایات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العقوبات . وذلك لانه إذا ارتكب الاجنبي في خارج القطر جنایة أو جنحة ضد دولة أجنبية أو ضد فرد أجنبي فلا يبرر العقوبة في مصر شيء . من حماية النظم السياسية أو الاقتصادية أو الرابطة التي تربط الفرد بدولته أينما كان أو من واجب الرعاية الذي يقضى على الدولة بحماية رعاياها كلما أضرت بهم جريمة ارتكبت في الخارج .

أما إذا ارتكب الاجنبي في الخارج جنایة أو جنحة ضد شخص أحد المصريين أو ماله فيرى بعض الفقهاء أن المصلحة تقتضي بعقاب الاجنبي في هذه الحالة لأن حماية القوانين المصرية يجب أن تمتد إلى الرعايا المصريين أينما كانوا (جـارو ١ ن ١٧٦ وارتولان ١ ن ٩٠١ وولينييه م ٢٢١) . ولكن التشريع المصري لم يذهب إلى هذا الحد ، فالاجنبي الذي يرتكب جنایة أو جنحة في الخارج ضد أحد المصريين لا يتعرض لمطالعة للمحاكمة عليها عند عودته إلى مصر ، وإنما يجوز للحكومة المصرية أن تسله إذا طلب تسليمه كما يجوز لها في كل الأحوال أن تبعده بالطرق الادارية .

٢٥٠ - ويشترط لتطبيق حكم المادة الثالثة من قانون العقوبات أن يكون الجاني

مصرياً في وقت ارتكابه الجريمة . فاذا ارتكب أجنبي جريمة خارج القطر المصري وتجنس

بعد ارتكابها بالجسنة المصرية، كاهرة أجنبية تزوجت من مصرى، فلا تصح محاكمته في مصر لأنه لم يكن مصرياً وقت ارتكابه الجريمة (أحد صفات بك م ١١١ م ٢ م ٢ ومعد كل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ م ١٦٥ م ٢). وقد يؤدي ذلك إلى أن يفلت الجاني من العقاب، لأنه إذا حضر إلى مصر قبل أن يحاكم في البلد الذي ارتكب الجريمة فيه فلا يمكن تسليمه إلى حكومة هذا البلد لأنه لا يجوز لدولة تسليم رعاياها، ولا يمكن إبعاده لأنه لا يجوز إبعاد المصريين، ولا يمكن محاكمته في مصر لأنه لم يكن مصرياً في وقت ارتكابه الجريمة. وقد تنبه المشرع الفرنسي إلى هذه النتيجة وأضاف فقرة ثالثة إلى المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات بالقانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٠ تقضى باختصاص المحاكم الفرنسية بالمحاكمة على الجريمة التي يرتكبها فرنسي في الخارج ولو كان اكتسابه الجنسية الفرنسية لاحقاً لارتكابه الجريمة.

ويجب اثبات الجنسية المصرية كشرط أساسى للعاقبة في مصر على الجرائم التي ترتكب في الخارج. ويقع عبء الإثبات على النيابة العمومية، فهي الملزمة بجمع المعلومات التي من شأنها تدوير المحكمة في هذا الصدد. وإذا دفع المتهم بأنه غير مصرى فلا يعد هذا الدفع مسألة أولية يجب الفصل فيها أمام المحاكم المدنية (جاروان ١٩٤).

٢٥١ - الشرط الثانى - أن يكون الفعل الذي ارتكبه المصرى معتبراً جنائياً أو جنحة بمقتضى أحكام قانون العقوبات المصرى. فخرجت بذلك المخالفات لعدم أهميتها.

فإن لم يكن جنائياً ولا جنحة فلا عقاب عليه في مصر ولو كان جريمة في قانون البلد الذي ارتكب فيه، لأن القاضى الجنائى لا يطبق إلا قانون بلده.

ولا يهم أن تكون الجنائى أو الجنحة موجهة ضد مصرى أو ضد أجنبى، ولا أن تكون سياسية أو غير سياسية، عمدية أو غير عمدية. ولا يهم أن تكون العقوبة المقررة للجنحة هي الحبس أو الغرامة

٢٥٢ - الشرط الثالث - أن يكون الفعل معاقباً عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه، وذلك للاعتبارات الآتية: (٢) لأن كون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى القانون المصرى معاقباً عليها أيضاً بمقتضى القانون الأجنبى يدل على أنها من الأفعال

التي تمتعها الأخلاق عموماً ، وهذا الاتفاق على المقت علامة على جسامه الجريمة تبرر المحاكمة عليها في مصر . (٢) لأن العدل يقضى بأن كل مصري فر من العقاب في بلد أجنبي لجريمة ارتكبها في هذا البلد لا يفلت من العقاب بعودته إلى مصر ، ولكنه لا يقضى بأن يعاقب بمجرد عودته إلى مصر في حين أنه لو كان بقي في الخارج لكان سلم من العقاب (٣) لأن هذا القيد يؤدي إلى تخفيض محسوس في المحاكمة على الجرائم الشخصية والجرائم السياسية والصحفية والجرائم المالية وغيرها من الجرائم التي لا يهم العقاب عليها سوى مصالح مصرية (جرون ١٨٧) .

وعلى النيابة العمومية أن تثبت أن الفعل الذي ارتكبه المتهم معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه . فواجبها ينحصر في إثبات وجود تماثل فيما يتعلق بالعقوبة إذ أن ما يشترطه القانون هو أن يكون نفس الفعل معاقباً عليه في تشريعي البلدين ، وليس بشرط أن يوجد بين التشريعين تماثل في العقوبة التي يعاقبان بها عليه . فيكفي أن تكون الجريمة المعاقب عليها في مصر بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة معاقباً عليها في القانون الأجنبي ، ولا يهم بعد ذلك إن كان معاقباً عليها بعقوبة جنائية أو جنحة أو مخالفة إذ الشرط يتحقق متى كان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه (جرون ١٨٨) .

ومتى توفرت هذه الشروط تكون المحاكمة والعقاب في مصر وفقاً لأحكام القانون المصري مهما كان الخلاف بينه وبين القانون الأجنبي في العقوبة المقررة للجريمة . ولا يصح القول هنا بتطبيق أخف القانونين بل القانون المصري هو الذي يطبق دون غيره (نفس ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مج ٣٢ عدد ١٢٧) .

٢٥٣ - الشرط الرابع - أن يعود الجاني إلى القطر المصري . وذلك لأن وجود الجاني في المكان الذي التجأ إليه بما يسببه من خوف وفزع هو الذي يبرر محاكمته في مصر . فإذا لم يحضر المتهم إلى القطر المصري فلا تصح محاكمته . ويترب ذلك أن كل محاكمة يبدأ فيها في غيبة المتهم تعتبر غير صحيحة . ولكن إذا بدأت المحاكمة صحيحة بوجود المتهم في القطر المصري فلا يطلها بعد ذلك فراره بل تستمر الاجراءات صحيحة ويصح الحكم عليه غائياً (جرون ١٩٢) .

ويشعر تعبير النص بقوله « إذا عاد إلى القطر » بأن مجرد وجود المتهم في القطر المصري لا يكفي لامكان محاكمته إذا لم يكن وجوده هذا باختياره . ويرتب على ذلك : (١) أنه لا يجوز للحكومة المصرية أن تطلب تسليمها مصرياً يكون ارتكب جريمة أو جنحة في الخارج ثم التجأ إلى أرض دولة أخرى أجنبية ، (٢) ولا يجوز محاكمة المتهم إذا وجد في القطر المصري بسبب قوة قاهرة خارجة عن إرادته كغرق سفينة كانت تقله أو القبض عليه في الخارج وإحضاره إلى مصر . وعلى هذا الرأي أظن الشراح (جرو ١ ن ١٦٢ وروج ١ ص ٧٤ وجرمعلان ١ ن ١٤٦) . ولكن محكمة النقض والابرام لم تأخذ بهذا الرأي إذ قررت أن المادة ٣ من قانون العقوبات تنطبق على المصري الذي يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد إلى القطر بإرادته أو مكرهاً بأن سلته الدولة التي ضبطت في أرضها إلى الحكومة المصرية (غن ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ عدد ١١٣ ص ١١٤) .

٢٥٤ — وقد تقع الجريمة في الخارج من أشخاص متعددين بعضهم بصفة فاعلين أصليين وبعضهم بصفة شركاء ، فكيف يكون الحل لو عاد بعضهم إلى مصر وبقي البعض الآخر في الخارج ؟ أما إذا كان كل من الفاعل الأصلي والشريك مصرياً فمن يعود منهما إلى القطر المصري يحاكم عن الجريمة التي وقعت في الخارج ، ومن يبقى في الخارج سواء أكان هو الفاعل أو الشريك لا تصح محاكمته . وأما إذا كان أحدهما مصرياً والآخر أجنبياً فيختلف الحكم بحسب ما إذا كان المصري هو الفاعل أو كان هو الشريك . فإذا كان الفاعل مصرياً وعاد إلى مصر صحت محاكمته ، ولا تصح محاكمة الشريك الأجنبي سواء أبقى في الخارج أم عاد إلى مصر لأن المادة ٣ ع لاشأن لما بنير المصريين . وإذا كان الفاعل هو الأجنبي وكان المصري شريكاً له فلا تصح المحاكمة أصلاً ، لأن هذه المادة لا تجيز المحاكمة على جريمة أو جنحة تقع في الخارج إذا كان مرتكبها أي فاعلها مصرياً ، ولما كان فعل الاشتراك لا يعاقب عليه إلا بطريق التبعية لفعل الأصلي فلا يمكن محاكمة الشريك في مصر حتى ولو كان مصرياً وكان الفاعل الأجنبي الأجنبي قد حضر وأقام بمصر (جرو ١ ن ١٦٣ وعمد كليل مرسى بك والدكتور الحيدج ١

٢٥٥ - الأخذ بالتحقيقات التي تجريها السلطات الاجنبية في الجرائم التي ترتكب خارج القطر - جرى عرف أغلب الدول المتمدية على التعاون بينا في إجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنذب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المانحة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الاجراءات واعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحاً . تعتمد عليه السلطة المتدبة اعتمادها على ما تقوم به من ذلك بنفسها . ويستفاد من نص المواد ٢ و ٣ و ٤ الخاصة بالجرائم التي ترتكب خارج القطر ومن طبيعة وقوع هذه الجرائم خارج القطر ومن ضرورة سمي السلطات الاجنبية لضبطها وجمع الاستدلالات فيها والمحاكمة عليها ومن اشتراط المادة ٣ أن تكون هذه الجرائم ما يعاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه ومن تحريم إقامة الدعوى العمومية بمصر على مرتكبيها إذا قضت المحاكم الاجنبية ببراءتهم أو بمعاقتهم عليها واستوفوا عقوباتهم ، يستفاد من ذلك كله جواز الأخذ بما تجريه سلطات التحقيق الاجنبية من الاجراءات على نحو ما جاء بقوانينها ووجوب الاعتماد على ما تكون قد قضت به سلطات الحكم فيما تكون قد أقيمت به الدعوى العمومية أمامها (نقش ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ م ج ٣٠ عدد ٤٧ من ١١٤) .

٢٥٦ - قيود المحاكمة عن الجرائم التي ترتكب خارج القطر - تنص المادة ٤ من قانون العقوبات على أنه : لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية ، ولا يجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته ما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته . . وأحكام هذه المادة عامة تسرى على الحالات الثلاث السابق يانها ، وهي تنص على قيدتين :

٢٥٧ - القيد الأول - لا تقام الدعوى العمومية على من يرتكب جريمة أو فعلاً في الخارج إلا من النيابة العمومية . فلا يجوز للجنى عليه أن يرفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجنح طبقاً للمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات . وعلة ذلك أن الشارع أراد أن يترك للنيابة تقدير أهمية الجريمة والصعوبات التي تترتب أجرامات التحقيق أو المحاكمة . وقد استمد الشارع المصري هذا القيد من المادة الخامسة ، فقرة خامسة من

قانون تحقيق الجنايات الفرنسى التى تنص على أنه ، إذا ارتكبت جنحة على أحد الفرنسيين أو الأجانب فى الخارج فلا يمكن إقامة الدعوى على مرتكبها إلا بناء على طلب النيابة العمومية .

٢٥٨ - القيد الثانى - لا تجوز إقامة الدعوى العمومية على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته . وغلة هذا القيد أنه لا يجوز أن يعاقب شخص على فعل واحد مرتين (non bis in idem) لأن العدالة تأبى ذلك . فيشترط لعدم إمكان إقامة الدعوى العمومية فى مصر على مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج أن يثبت المتهم ما يأتى :
(أولاً) أنه حوكم فى بلد أجنبى وقضى فى جريمته بحكم صدر صحيحاً من محكمة مختصة بمقتضى القانون الأجنبى .

(ثانياً) أن المحكمة الأجنبية حكمت نهائياً ببراءته أو بآداته . فإذا كانت المحكمة المختصة فى البلد الذى وقعت فيه الجريمة حكمت نهائياً ببراءة المتهم فمن المعقول أن يحول هذا الحكم دون تجديد المحاكمة فى بلده الأصيل ، لأن السلطة صاحبة المصلحة الأولى والى هى أقدر من غيرها على اكتشاف الحقيقة قضت بأن التهمة على غير أساس . وكل حكم بالبراءة يمنع من تجديد المحاكمة سواء أكانت البراءة لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم النص على عقابها ، مع أن البراءة لعدم النص على عقاب الواقعة ما كانت تصح أن تكون سبباً مانعاً من إعادة المحاكمة فى الجرائم الواردة فى المادة الثانية من قانون العقوبات ، لأن القانون المصرى لم يشترط فى المحاكمة عليها أن تكون معاقباً عليها بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبت فيه (أحد صفوت بك س ١١٣ وعمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج

س ١٦٨ و ١٦٩ ، وطارن على بدوى بك ج ١ س ١٦١)

ويمكن أن يقاس على هذه الحالة حالة صدور أمر من سلطة قضائية أجنبية بحفظ الدعوى أو بالأوجه لاقامتها . فإذا كان هذا الأمر نهائياً فانه يحول دون إعادة المحاكمة فى مصر (جارو ١ ن ١٩٨ س ٢١٦) .

(ثالثاً) أما إذا حكم فى الخارج بالآدانة فيجب على المتهم أن يثبت أن هذا الحكم تنفذ واستوفى عقوبته . فإذا كان الحكم لم ينفذ أو كان المتهم لم يستوف كامل العقوبة

المحكوم بها عليه فانه يجوز إعادة محاكمته في مصر من جديد والا تحققت النجاة من العقاب لمن يهرب من تنفيذ الحكم الصادر عليه في بلد أجنبي ويعود إلى بلده . على أنه يجوز للقاضي إذا كان المتهم قد نفذ عليه جزء من العقوبة أن يلاحظ هذا التنفيذ الجزئي في تقدير العقوبة بما له من سلطة التخفيف في الجناح وبما يسمح له به نظام الظروف المخففة في الجنايات (جازو ١ ن ٢٠٤ وعلى يدوى بك ج ١ ص ١٦٢).

٢٥٩ - وقد أخذ الشارع المصري هذا القيد عن المادة الرابعة من القانون البلجيكي الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٨٧٨ التي نصها « ولا تنطبق الأحكام السابقة في حالة ما إذا حوكم الجاني في بلد أجنبي من أجل الجريمة نفسها وحكم ببراءته ، وكذلك إذا حكم عليه وقضى عقوبته أو سقطت بمضى المدة القانونية أو صدر عنها عفو » .

وقد حذف الشارع المصري من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما أن الدعوى العمومية تسقط في مصر على العموم قبل سقوط العقوبة ، وأما في الأحوال الاستثنائية التي لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل سقوط العقوبة فإن الجاني لا يستحق أن يعنى من المحاكمة في مصر لأنه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة في بلد أجنبي .

وقد حذف أيضاً ما يتعلق بالعفو لأن الجريمة قد يكون لها اعتبار في نظر الحكومة الأجنبية غير اعتبارها في نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم أن لا تكون هذه مرتبطة بالعفو الذي تمنحه الأخرى (انظر تعليقات الحفانية على المادة ٤ من قانون سنة ١٩٠٤) .

٢٦٠ - والحكم الصادر من محكمة أجنبية لا يحول دون إمكان المحاكمة عن الجريمة في مصر إلا إذا كانت قد ارتكبت في الخارج . أما إذا كانت الجريمة ارتكبت في مصر وفر مرتكبها إلى خارج القطر وحوكم في الخارج عن هذه الجريمة وقضى ببراءته أو قضى باداته واستوفى عقوبته فلا يحول هذا الحكم دون إعادة محاكمته في مصر عن نفس الجريمة ، وكل ما يمكن عمله لمصلحة المتهم إذا حكم عليه في مصر أن يراعى في تقدير العقوبة ما يكون قد نفذ عليه منها في الخارج (انظر جازو ١ ن ٢٠٠ وأحد سنوت بك ٧٦ ص ١١٦ و ١١٧)

البحث الرابع - في الآثار التي يمكن أن تكون في مصر للأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الاجنبية

٢٦١ - تأثير الاحكام الجنائية الاجنبية في مصر - إذا قضى حكم أجنبي بالمعقوبة في جريمة ما فهل يمكن أن تكون له قوة تنفيذية أو قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً أو آثار جنائية أخرى في مصر ؟ قد يمكن القول بصفة عامة أن للأمم مصلحة مشتركة في أن لا يفلت مجرم من العقاب وأنه لذلك لا يصح أن يكون تأثير الأحكام الجنائية مقيداً بحدود البلد الذي صدرت فيه . ولكن هذا القول يصطدم بالسيادة الإقليمية إذ يظهر أنه إذا قُتحت الدولة بابها للأحكام الأجنبية فعاونت بالقوة على تنفيذها واعترفت لها بقوة الشيء المحكوم فيه يعتبر ذلك تخلياً وتنازلاً منها عن سيادتها ولذلك استقر الرأي على أن الأحكام الجنائية الاجنبية لا يمكن أن يكون لها أثر ما في مصر .

٢٦٢ - تنفيذ هذه الاحكام بالقوة في مصر (غير جائز) - فالحكم الجنائي الصادر من محكمة أجنبية ليس له في مصر قوة تنفيذية (force exécutoire) لأن من لوازم كل دولة أن تكون مستقلة بشئون إدارتها وقضائها وأن تقوم هي دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الأحكام باسم السلطة الشرعية العليا فيها أو باسم أمتها ، ولا تستطيع الزام أية دولة أخرى بتنفيذ تلك الأحكام ، كما أن أية دولة أخرى لا تقبل أن تنفذ ما لم يكن بين الدولتين اتفاق بهذا الخصوص (قضى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مع ٣٢ عدد ٤٧) ، وتنفيذ الأحكام الجنائية يستلزم تدخل القوة العامة أى السلطة الشرعية العليا في البلد الذي يجب إجراء التنفيذ فيه ، وليس للسلطة المحلية أن تلجأ إلى عمل من أعمال الإكراه إلا بناء على حكم صادر من هذه السلطة نفسها (جرو ٢٠٣٥١) .

٢٦٣ - ولكن الأمر بخلاف ذلك فيما يتعلق بالأحكام الاجنبية الصادرة في المسائل المدنية إذ يجوز وضعها موضع التنفيذ في مصر بشروط معينة . وقد نصت المادة ٤٦٨ من قانون المرافعات المختلط على أن الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية

خارج القطر تنفذ في مصر بمجرد أمر يصدر بذلك من رئيس المحكمة بشرط التبادل ونصت المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات الأهلى على أن الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التى تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

٢٦٤ - على أنه ينبغي أن يلاحظ : (أولا) أنه إذا كانت الصيغة التنفيذية لا تمنع لتنفيذ العقوبات الجنائية التى تقضى بها المحاكم الأجنبية فإنه لا يوجد ما يمنع من وضعها لتنفيذ التعويضات المدنية التى تقضى بها المحاكم الجنائية الأجنبية بطريق التبعية للدعوى العمومية لأن نوع الحكم إنما يتعلق بطبيعة المسألة المطروحة أمام القاضى لا بصفة المحكمة التى تفصل فيها (جازو ١٩٧٠) .

(ثانيا) أنه لما كان الغرض من تسليم المحكوم عليه هو تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه في بلد أجنبي فإن التسليم يمكن أن يعتبر عملا تنفيذياً للحكم الاجنبى .

(ثالثاً) أنه يجوز باتفاقات دولية تنفيذ العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها من محاكم إحدى الدول المتعاقدة في سجور الأخرى .

ولا يوجد بين مصر ومجموعة من الدول اتفاق من هذا القبيل ، اللهم إلا الوفاق المصرى السودانى المصدق عليه من مجلس النظار في ١٨ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن تبادل اعلان الأوراق القضائية وتسليم مرتكبي الجرائم الهاربين أو تنفيذ الأحكام عليهم . وتنص المادة ٢٠ من هذا الوفاق على أن : حكومة السودان تنفذ بنفسها في السودان بناء على طلب الحكومة المصرية الأحكام الصادرة من المحاكم المصرية بعقوبة الحبس لمدة تقل عن ستة شهور في الأحوال التى لو زادت العقوبة فيها عن ستة شهور لكان للحكومة الحق طبقاً لأحكام القسم الثانى من هذا الوفاق في طلب تسليم مرتكب الجريمة لها بمقتضى الحكم الصادر ، وتبعية في هاته الأحوال بقدر الامكان نفس الاجراءات المقررة في القسم الثانى المنوه عنه . ومع ذلك فإن تنفيذ الأحكام المصرية في السودان يبرره ما لمصر من حقوق السيادة في هذا القطر . ومن أجل ذلك لا نجد في هذا الوفاق

ما يشير إلى تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم السودانية في مصر (انظر عند كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ١٧١) .

٢٦٥ - قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا - من المسلم به أن قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لا شأن لها بالأقليم على اعتبار أنها تستند العقاب، لأن إحدى الدولتين لا تدخل إلا بصفة ثانوية وفي الحالة التي لا تستطيع فيها الدولة الأخرى التي يهملها الأمر قبل غيرها مباشرة حق العقاب. فتي صدر حكم نهائي من محكمة البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة وتنفذ هذا الحكم، لم يبق محل للمحاكمة عن هذه الجريمة في البلد التابع له المتهم، مما يفيد أن للأحكام الأجنبية أثرأ سلبيا، بمعنى أنها تمنع من رفع الدعوى العمومية وإعادة المحاكمة من جديد (المادة ٤ ع) .

٢٦٦ - الآثار التبعية للحكم الجنائي الأجنبي - وفيما عدا هذا الأثر السلبى لا يمكن أن يكون للحكم الأجنبي أى أثر إيجابى في مصر .
وتنطبق هذه القاعدة على الحالات الآتية :

(١) لا يجوز أن تطبق في مصر العقوبات التبعية أو التكميلية المترتبة على الحكم الجنائي الأجنبي ولو كانت مقرر في القانون المصرى كوجوه انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع، وذلك لأنه مادامت قوة الحكم ليس لها من أساس سوى سيادة الدولة التي صدر باسمها فتأثير الحكم الأجنبي محدود حتما بأقليم تلك الدولة، وحرمان المحكوم عليه من مباشرة بعض حقوقه بناء على هذا الحكم الأجنبي فيه إخلال بمبدأ استقلال السيادة (جارد ١ ن ٢٠٠ ص ٤٢٤ و ٤٢٥) .

(٢) الأحكام الجنائية الصادرة من محاكم أجنبية لاتصلح أساسا لتطبيق قواعد العود وإيقاف التنفيذ التي نص عليها القانون المصرى، وإلا كان في ذلك ترتيب أثر على حكم خارج إقليم الدولة الذى صدر فيه هذا الحكم (جارد ١ ن ٢٠٠ ص ٤٢٩)

(٣) الأحكام الجنائية الأجنبية لاتصلح أساسا لتطبيق قواعد تعدد العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٢ ع وما بعدها . وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن من حكم عليه خارج القطر لجريمة ارتكبها في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ ع يجوز محاكمته والحكم عليه في مصر عن الجريمة نفسها إذا لم يكن قد استوفى عقوبته . فإذا

كان المحكوم عليه قد استوفى جزءاً من العقوبة في الخارج فلا يجوز أن يؤمر بادماج هذا الجزء في العقوبة المحكوم بها في مصر ، لأنه إما أن يكون للأحكام الأجنبية أثر في مصر أو لا يكون ، ففي الحالة الأولى لا يجوز للمحاكم المصرية أن تنظر من جديد في دعوى سبق الحكم فيها ، وفي الحالة الثانية لا يجوز الاعتداد بالحكم الأجنبي ويجب إصدار حكم بعقوبة جديدة (جازو ١ ن ٢٠٥ م ٤٣٠)

٢٦٧ - على أنه من المفيد للدولة أن تقف على الأحكام الجنائية التي يحكم بها في الخارج على رعاياها . فإذا حدث أن مصرياً سبق الحكم عليه في الخارج حوكم في مصر من أجل جريمة جديدة ارتكبها فإن الحكم الأجنبي يفيد في تقدير إجرام المتهم تقديراً صحيحاً بانارة القاضي فيما يتعلق بسوابق المتهم القضائية . ذلك بأن القاضي الجنائي له سلطة واسعة في تقدير العقوبة إذ يمكنه أن يتحرك بين حد أقصى وحد أدنى ، وإذا كان وجود حكم صادر بعقوبة من محكمة أجنبية ليس من شأنه أن يبرر تطبيق عقوبات العود فقد يدعو القاضي في بعض الأحيان لتوقيع الحد الأقصى للعقوبة . كذلك يجوز مراعاة الحكم الأجنبي في رفض العفو من العقوبة المحكوم بها في مصر أو بعضها ، كما يجوز مراعاته في رفض إيقاف تنفيذ هذه العقوبة . مما يدل على أن تبادل صحف السوابق بين الدول له فائدة كبرى . لذلك أبرمت اتفاقات بين بعض الدول الأوروبية على تبادل هذه الصحف بالطرق الدبلوماسية (انظر في ذلك جازو ١ ن ٢٠٦)

٢٦٨ - وقد بدت في التشريعات الحديثة حركة ترمي إلى الاعتراف بآثار الأحكام الجنائية الأجنبية . فنصت بعض قوانين خاصة فرنسية على أن الحكم الأجنبي القاضي بالعقوبة في بعض الجرائم له أثره في فرنسا من حيث تحريم الدخول في الخدمة العسكرية واحتراف مهنة الطب وإدارة المصارف المالية (انظر قانون ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ في الخدمة العسكرية وقانون ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٢ في مهنة الطب وقانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٠ في المصارف المالية) .

ويعترف كل من قانون العقوبات الإيطالي (مادة ١٣) وقانون العقوبات البولوني (مادة ١١) للأحكام الجنائية الأجنبية بآثار هامة من حيث العود والعقوبات (التبعية وتدابير الأمن والرد والتعويضات المدنية) .

الفصل الرابع

في سريان القانون الجنائي بالنسبة للأشخاص

٢٦٩ - القاعدة العامة - الأصل أن أحكام قانون العقوبات تسرى على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه وأن المحاكم الأهلية هي المختصة بالفصل في هذه الجرائم (المادة الأولى من قانون العقوبات والمادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) . فالكل لدى القانون سواء .

٢٧٠ - استثناءات - ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة ، بل إن لها استثناءات يرجع بعضها إلى القانون الداخلي وبعضها إلى القانون الدولي والبعض الآخر إلى النظام المؤقت الذي اتفق عليه في مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية . فهناك أشخاص لا يسألون جنائياً عن كل الجرائم التي يرتكبونها أو بعضها ، وهناك أشخاص آخرون وإن كانوا مسؤولين عن الجرائم التي يرتكبونها في القطر المصري إلا أنهم لا يحاكمون عليها أمام المحاكم المصرية ، وهناك فريق ثالث كان يخرجهم نظام الامتيازات في مصر عن سلطان القانون المصري ولا يزال يعدم إلى أجل معين عن ولاية القضاء الأهلي .

المبحث الأول - الأشخاص المعفون من تطبيق

القانون الجنائي بمقتضى القانون الداخلي

٢٧١ - رئيس الدولة - رئيس الدولة في البلاد الملكية لا يسأل جنائياً عما يفعل لأنه مصدر العدالة والقانون فلا يمكن أن يخضع لأحكامه ، ولأنه رئيس السلطة التنفيذية فلا يمكن أن يخضع لسلطة أخرى وإلا ضاع استقلال السلطة التنفيذية في علاقاتها بالسلطة القضائية ووقف دولاب العمل في الحكومة (جرو ١ ن ١٧٥) .

وبمثل الإنجليز ذلك بأن الملك معصوم عن الخطأ (The king commits no wrong) فلا يمكن أن يكون مسؤولاً عما حاكمه (جودج ح ١ ص ٥٤) .

وقد قرر الدستور المصري هذا المبدأ في المادة ٣٣ منه التي تنص على أن « الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس » ، وكان مقررأ في الدساتير الفرنسية للعهود الملكية . أما رئيس الجمهورية الآن فلا يسأل جنائياً إلا عن جريمة الخيانة العظمى ويحاكم عليها أمام مجلس الشيوخ بناء على اتهام مجلس النواب (انظر القانون الفرنسي الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ مادة ١٢) .

٢٧٢ - نواب الأمة - نواب الأمة في البلاد البرلمانية لا يجوز محاكمتهم جنائياً على الآراء والأقوال التي يبدونها أثناء القيام بوظائفهم . وهذه الحصانة البرلمانية تضمن لنواب الشعب الطمأنينة التامة والحرية الكاملة للذين هم في حاجة اليهما للقيام بمهمتهم ، وتكفل الاستقلال التام للسلطة التشريعية في علاقاتها بالسلطة القضائية والسلطة الادارية الذين هما فرعان من السلطة التنفيذية . وقد قرر الدستور المصري هذا المبدأ مبدأ الحصانة البرلمانية في المادة ١٠٩ منه التي تنص على أنه « لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين » . وتشمل هذه الحصانة : (أولاً) الخطب والأقوال التي تلقى سواء في جلسة عامة أو في إحدى اللجان البرلمانية ، (ثانياً) التقارير والأوراق الأخرى التي تطبع بأمر أى المجلسين سواء ما أعد منها لأعضاء المجلسين أو ما أمر بطبعه لغرض النشر في الخارج ، (ثالثاً) الأوراق التي تتلى سواء في جلسة عامة أو في لجنة من اللجان ، (رابعاً) الآراء (votes) التي تبدي في أية مناسبة من المناسبات أو في أى ظرف من الظروف . فما تضمنه الأقوال والأوراق البرلمانية من قذف أو سب أو إهانة لا يجوز المعاقبة عليه الا باجراءات تأديبية تتخذ طبقاً للوائح الداخلية للمجلسين (ج ١ ن ١٧٦) .

ولكن هذه المادة لا كسرى على جرائم القول أو الكتابة التي تقع من أعضاء البرلمان في الخارج ولو بمناسبة مسائل يدور عليها البحث في أحد المجلسين (البواعتان في الصناعات ج ١ ن ٢٨٣) ولا على حوادث الضرب أو الجرائم الأخرى التي تقع من الاعضاء أثناء انعقاد الجلسات .

٢٧٣ - الخصوم في دفاعهم الشفوى أو الكتابي أمام المحاكم - تنص المادة ٢٠٩ ع على أن أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ (وهي

الخاصة بالقتل والسب والبلاغ الكاذب) لا تسرى على ما يسند أحد الخصام
لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة
المدنية أو المحاكمة التأديبية. والاعفاء الوارد في المادة ٣٠٩ ع مقصود به إطلاق
حرية الدفاع للمتقاضين بالقدر الذي يقتضيه مدافعهم عن حقوقهم أمام المحاكم.
ويشترط لتطبيق هذه المادة ثلاثة شروط: (الاول) أن يكون الاسناد واقعاً من
خصم في الدعوى على خصم آخر، فلا تطبق في حالة ما إذا وقع الاقتراء على شخص
لم يكن خصماً في القضية التي حصلت فيها المرافعة (نقض ١١ يونية سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١
سنة اول قضائية). (الثاني) أن يكون الاسناد واقعاً في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام
المحكمة، فلا تطبق المادة ٣٠٩ ع على العبارات التي تكون موجهة من شخص الى آخر في
انذار رسمي قبل قيام الدعوى (نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٦٢٥ سنة ١٩٢٦ ق).
(الثالث) أن يكون الاسناد من مستلزمات الدفاع، فالخصم الذي يعتدى على خصمه
أثناء الدفاع عن حقوقه أمام المحكمة بقتل أو سب اعتداء لا يستلزمه الدفاع في
الدعوى يعرض نفسه للمسئولية الجنائية (نقض ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٨٧٢
سنة ٤٧ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧١٥ سنة ٤٨ ق).

المبحث الثاني — الأشخاص المعفون من تطبيق القانون الجنائي

بمقتضى القانون الدولي

٢٧٤ — مركز ممثلي الدول الاجنبية — من المقرر في القانون الدولي أن
يمثل الدول الاجنبية الذين يندرجون تحت وصف «المعتمدين السياسيين» يتمتعون في
جميع أنحاء الدولة المعتمدين لديها بنوع من الحصانة يخرج أشخاصهم وأمتعتهم التي
تستخدم في شئون وظائفهم من سلطة القضاء المدني والجنائي. وهذا الاعفاء يبرره:
(أولاً) أن المعتمد السياسي يمثل أمام الدولة التي اعتمد لديها الدولة التي أرسلته،
وليس لدولة على أخرى الا حق الدفاع لا حق العقاب. (ثانياً) أن استقلال المعتمد
السياسي ضروري حتى يتمكن من القيام بأعباء منصبه على الوجه الاكمل، ولولا ذلك
لا يمكن للسلطة المحلية بحجة وجود جريمة أن قبض عليه أو تأمر بتفتيش منزله

وبمجرد احتمال وقوع مثل هذه الاعمال يحول دون القيام بآية مهمة سياسية (جارو ١ ن ١٧٨) .

٢٧٥ - امتيازاتهم - والامتيازات المخولة للمتعدين السياسيين تنحصر في حرمة أشخاصهم (inviolabilité) وفي استقلالهم (indépendance) عن الدولة المعتمدين لديها . (١) حرمة المعتمدين السياسيين تجعلهم في مركز ممتاز في البلد الذي يباشرون فيه وظائفهم . وهي لا تقتصر على الحماية العادية التي تمنحها كل دولة لكل من يعيش في سلام في أرضها ، بل تشمل الحق في الأمان التام والحرية التي لا حد لها وعدم المساس بالشخص في أية مناسبة من المناسبات . ويتفرع عن ذلك أمران : (الأول) أن القانون يحمي بصفة خاصة ممثلي الدول الأجنبية من كل ما يقع في حقهم من الاقتراء . وتطبيقاً لهذه الفكرة تعاقب المادة ١٨٢ ع كل من غاب باحدى طرق العلانية في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق باداء وظيفته . (الثاني) يترتب على حرمة الشخص حرمة الامتعة الضرورية أو النافعة لوظيفته ، بما تتطوى عليه من حرية الممثل السياسي في مراسلة حكومته سواء أكانت المراسلة بالتلغراف أم بالبريد أم على يد رسول خاص ، ومن إعفاء داره وأمتعته من الضرائب والرسوم الجركية وغيرها وعدم جواز انتهاك حرمة الدار وتفتيشها والحجز على الامتعة وتفتيشها .

(ب) وأما استقلال الممثل السياسي فهو الامتياز الذي ينفيه من قضاء الدولة المعتمد لديها . ويتناول هذا الامتياز كل درجات المحاكم وأنواعها بلا استثناء سواء أكانت مدنية أو جنائية . فالمحاكم الاقليمية هي إذن غير مختصة بالنظر في الدعاوى التي ترفع على الممثل السياسي (جارو ١ ن ١٧٨ ص ٣٨٠ و ٣٨١ وعلى ما مر بنا ن ٦٣٥ و ٤٣٧) .

٢٧٦ - مدى هذه الامتيازات - (١) حرمة الممثل السياسي واستقلاله مطلقان من كل قيد مهما تكن الجريمة ، لا فرق في ذلك بين الجرائم التي ترتكب ضد الافراد والجرائم المحلة بأمن الدولة . وقد ذهب بعضهم إلى أن المحاكم الوطنية مختصة بالفصل في الجرائم التي يوجهها الممثل السياسي ضد أمن الدولة التي يؤدي فيها وظيفته . ولكن هذا المذهب غير صحيح ، والممول عليه أنه ليس للدولة التي وجهت اليها الجريمة

كما يأتي: وابتداء من أول فبراير سنة ١٨٨٩ تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون متبعا الآن أو متصدرا فيما بعد حكومتنا من الأوامر الخاصة بالأصول المتعلقة بالأراضي والجسور والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم والاجراءات الصحية والضبط والربط والمحلات العمومية كالقنادق والقهوى والمنازل المفروشة المعدة للأيجار والخامير ومحلات المومسات وغير ذلك ودخول الأسلحة والمواد القابلة للانفجار أو الخطرة وبيعها وحملها وعوائد الصيد ولائحة العربات وغيرها من وسائل النقل والضبط والربط في المين والملاحة والكبرى والتسول ودوران الانسان على هوى نفسه والتجول للبيع وغيره والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وعلى وجه العموم جميع اللوائح الدائمة والعامه المختصة بالضبط والربط والأمن العموى . وذلك مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة الثانية من أمرنا المذكور قبل .

وتتضمن مهمة تلك الجمعية في الثبوت من : (أولا) أن القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء . (ثانياً) أنها لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة .

ولا شك في أن التشريع أصح بهاتين الأداتين : ذكرتيو سنة ١٨٨٩ والمادة ١٢ أسهل مما كان قبلهما ، ولكنهما مع ذلك لا تخلوان من عيوب لا محل هنا لبيانها (انظر في ذلك مقالا للدكتور عبد الحميد بى باشا عن اثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر بالكتاب القيم للمحاكم الاهلية الجزء الأول ص ١) .

المطلب الثانى — مركز الاجانب بعد اتفاق مونثرو

٢٩٣ — نظام المحاكم المختلطة لم يكن إلا نظاما مؤقتا — لاشك في أن نظام الامتيازات الاجنبية وما استتبعه من إنشاء المحاكم المختلطة كان نظاما شاذا قيدت فيه سيادة مصر في القضاء والتشريع بقيود ثقيلة . ولذلك أنشئت المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦ على أن يكون نظامها مؤقتا . نعم لم يحدد مدى توقيته بل حدد أجله بخمسين سنين

٢٧٧ — تنفيذ الرأي الذي يعتبر الممثل السيلسي مقيماً في بلده — وبدلاً من اعتبار حرمة الدار نتيجة طبيعية ومنطقية لحرمة شخص الممثل السياسي قد رأى بعض الفقهاء إرجاعها إلى نظرية خيالية هي أن دار السفارة تعتبر كأنها واقعة في أرض الدولة التي يمثلها السفير. ولكن يعاب على هذه النظرية الوهمية أنها ترتب على حرمة دار السفارة وشخص السفير نتائج لا تفرع عنها. إذ لو سلمنا بأن دار السفير تعتبر واقعة في أرض أجنبية لترتب على ذلك: (أولاً) أن الجرائم التي ترتكب في هذه الدار تعتبر واقعة في خارج القطر مهما تكن جنسية مرتكبها، (ثانياً) أنه لا يمكن محاكمة فاعلي هذه الجرائم وشركائهم إلا في نفس الحالات التي يحاكم فيها مرتكبو الجرائم التي تقع خارج القطر وبالشروط عينها. (ثالثاً) أن المتهمين والمحكوم عليهم الذين يلتجئون إلى هذه الدار لا يمكن أخذهم منها إلا بناء على طلب تسليم قانوني. وهي نتائج لا يمكن قبولها إذ ليس فيها ما يفرضه الاحترام الواجب لحرمة السفير والأشياء اللازمة لأعماله، وإنما حرمة الدار هي نتيجة لازمة ومكاملة لحرمة الممثل السياسي، كإيمان حرمة المسكن تعتبر مكاملة لحرمة الفرد العادي (جارو ١ ن ١٧٨ ص ٣٨٢ و ٣٨٣).

٢٧٨ — مركز رؤساء الدول الأجنبية — رئيس الدولة ذات السيادة يمثل هذه الدولة لدى كل الحكومات. فهو ليس في حاجة كالسفير إلى مهمة خاصة مادام يحتفظاً بصفته. فـ رئيس الدولة الذي يغادر بلده ويوزور بلداً أجنبياً أو يجتازه يتمتع في هذا البلد بالحصانة والامتيازات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون (جارو ١ ن ١٧٩ وعلى ماهر باشا ن ٤٦٧).

المبحث الثالث — الأشخاص المعفون من قضاء المحاكم الأهلية

المطلب الأول — العهد السابق على اتفاق مونثرو

٢٧٩ — إعفاء الأجانب من تطبيق أحكام القانون الأهلي — كانت المادة الأولى من قانون العقوبات الأهلي الصادر في سنة ١٩٠٤ تستثنى من سريان أحكامه من كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرجعة.

وكانت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية معدلة بمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ تخرج من اختصاصها الأجانب الذين يكونون غير خاضعين لقضائهم بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات.

٢٨٠ - نظام الامتيازات الأجنبية واختصاص المحاكم الفصلية - ويرجع هذا الاستثناء إلى معاهدات قديمة أبرمتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الأجنبية من مقتضاها أن الجرائم التي تقع بين رعايا دولة من هذه الدول تكون المحاكمة عليها من اختصاص قضاة تلك الدولة، فإذا وقعت بين أجنبى مختلفى الجنسية أو بين أحد رعايا الدولة العلية وأجنبى يكون الاختصاص لمحاكم الدولة العلية. وكانت هذه المعاهدات سارية على مصر باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية. ولكن جرت العادة في مصر على محاكمة رعايا هذه الدول أمام قضاة مصر عن جميع الجرائم التي يرتكبونها سواء أكان المجرم عليه مصرى أو أجنبى. وتأيدت هذه العادة بلائحة أصدرها سعيد باشا وإلى مصر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٧ تقضى بأنه إذا ارتكب أجنبى جريمة يكون العقاب عليها أمام القضاة التابع لها المجرم. وقد جاءت المادة الأولى من قانون العقوبات ثم التعديل الذى أدخل على نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ منبئين لحكم تلك العادة.

٢٨١ - وكان الاعفاء من تطبيق أحكام قانون العقوبات الأهلى ومن قضاء المحاكم الأهلية مقصوراً على رعايا الدول المتمتع بالامتيازات وهى: إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وهولاندة وبلجيكا والدانمرك والسويد والنرويج واليونان والولايات المتحدة ورومانيا

٢٨٢ - وكانت ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا ضمن الدول المتمتع بالامتيازات ولكنها فقدت امتيازاتها على أثر معاهدات الصلح التي عقدت عقب الحرب العظمى الماضية، فقد تنازلت ألمانيا عن امتيازاتها في معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩، وتنازلت النمسا عن امتيازاتها في معاهدة سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، والمجر في معاهدة تريانون في ٤ يونيو سنة ١٩٢٠؛ أما روسيا فقد قضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بعدم اعتراف الحكومة المصرية بالتمثيل السياسى

والقنصل الروسي الذي كان قائماً بمصر، وترتب على ذلك أن جميع الرعايا الروسين في القطر المصري كانوا يعاملون من جميع الوجوه معاملة رعايا أية دولة أخرى من الدول التي ليس لها امتيازات .

ولكن النمسا والمجر عادت بعد رفع الحماية البريطانية عن مصر وتمسكت بالامتيازات التي كانت تتمتع بها بحجة أنها لم ترتض التنازل عنها إلا على اعتبار أن مصر تحت حماية بريطانيا وفي ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ أبرمت معاهدة بين مصر والمانيا تحدت بمقتضاها حالة الألمانين في مصر (راجع نص هذه المعاهدة في الموسوعة الجنائية الجزء الاول تحت كلمة اختصاص عدد ١٤) . وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عقدت معاهدة أخرى بين مصر والنمسا شبيهة بالمعاهدة التي عقدت مع المانيا (وقد أتينا على نصها في الجزء الاول من الموسوعة تحت كلمة اختصاص عدد ١٥) .

٢٨٣ — وكان للايرانيين امتياز خاص بحكم الاتفاق المعقود بين دولة إيران والباب العالي في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ (١٩ ذيسبر سنة ١٨٧٥) من مقتضاه أن يحاكم الايرانيون أمام السلطات المحلية على الجرائم التي يرتكبونها إذا كان المجني عليه وطنياً أو أجنبياً غير إيراني، فإذا كان المجني عليه ايرانياً يكون الاختصاص لقناصلهم . وفي الجرائم التي كانت من اختصاص المحاكم المصرية كان يجوز لقناصل دولة إيران أن يحضروا في أثناء التحقيق أو المحاكمة، وبعد الحكم ترسل للقنصل صورة منه مصدق عليها .

ولكن دولة إيران تنازلت عن امتيازها الممنوح لها في ذلك الاتفاق بمقتضى معاهدة الصداقة والاقامة المعقودة بينها وبين المملكة المصرية بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والصادر بها مرسوم بقانون رقم ١٣ في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ على أن يعمل بها ابتداء من ٢١ يولية سنة ١٩٢٩ (وقد أتينا على ملخصها في الجزء الاول من الموسوعة تحت كلمة اختصاص عدد ١٨) .

٢٨٤ — ولما كان رعايا الدول الموضوعة تحت حماية دولة أخرى يعتبرون في حكم رعايا هذه الدولة فقد كانوا يخضعون في مصر لقضاء الدولة الحامية، كرعايا تونس ومراكش فأنهم يتمتعون بحماية فرنسا وكانوا يخضعون تبعاً لذلك لقضاء المحاكم القنصلية

الفرنسية كما لو كانوا فرنسيين (انظر الاطلاق للعود بين مصر وفرنسا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ بشأن حماية الاشخاص الذين من اصل مراكمي في القطر المصري) .

٢٨٥ — وهناك نوع آخر من الحماية يرجع إلى الامتيازات الأجنبية وهو حماية دولة من الدول المتمتعة بالامتيازات لأفراد تابعين لدولة أخرى غير متمتعة بها أو لأفراد وطنيين فانهم كانوا يتمتعون بامتيازات الدولة الحامية إذا سجلوا اسماهم بقنصلياتها . ومن هذا القبيل الرعايا السويسريون في مصر فانهم كانوا يلجأون إلى حماية إحدى دول فرنسا وإنجلترا وإيطاليا بقيد اسمائهم في قنصلية إحدى هذه الدول ، كما أن رعايا دوقية لكسمبورج كانوا مقيدين بقنصليات بلجيكا .

٢٨٦ — أما الدول التي نشأت بعد الحرب العظمى الماضية كتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولونيا وفنلندا فكانت تعتبر غير متمتعة بالامتيازات ، إذ لم تبرم بينها وبين مصر ولا بينها وبين تركيا معاهدات ولم تجر عادة بذلك . وكذلك الدول المشمولة باتداب دولة أخرى ، كسوريا ولبنان ، فانها كانت تعتبر غير متمتعة بالامتيازات ، إذ لا تنتدب ليس كالحماية .

٢٨٧ — انشاء المحاكم المختلطة واختصاصها الجنائي قبل معاهدة مونثرو — أنشئت المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ باتفاق الحكومة المصرية مع الدول صاحبات الامتيازات ، ومنحت هذه المحاكم اختصاصا جنائيا محدوداً إذ خول لها حق الحكم في جرائم مبنية على سبيل الحصر في لائحة ترتيبها .

٢٨٨ — اختصاصها بنظر المخالفات — فكانت المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في المخالفات الواقعة من الأجانب سواء أكانت من المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات المختلط أو في لوائح البوليس الصادرة من الحكومة المصرية طبقاً لذكرينو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (انظر المادة ٦ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) .

وكان اختصاصها يشمل جميع المخالفات الواقعة من الأجانب ، ولو كان والمجنى عليه من جنسية واحدة ، ولكنه لا يشمل المخالفات الواقعة من المصريين ومن جهة أخرى فكان اختصاص المحاكم المختلطة بنظر مخالفات البوليس مقصور

على مخالفات البوليس المصرى ، ولم يكن مانعا من اختصاص القناصل بنظر المخالفات التى يرتكبها الاجانب ضد لوائحهم الخاصة بهم .

٢٨٩ - اختصاصها فى الجنح والجنائيات - أما اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنح والجنائيات فكان استثنائيا محضا ومقصورا على جنح وجنايات معينة منصوص عليها فى المواد ٦ إلى ٩ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب تلك المحاكم . ولم يكن اختصاصها هذا مقصورا على الاجانب بل كان يشمل المصريين أيضا . فكانت تختص بنظر الدعاوى الآتية :

١ - الدعاوى المقامة على الفاعلين الأصليين أو الشركاء فى الجنح المنصوص عليها فى الباب التاسع من قانون العقوبات فى أحوال التفاضل المختلط .

٢ - الدعاوى المقامة على الفاعلين الأصليين فى الجنائيات والجنح الآتية :
(أولا) الجنائيات والجنح التى تقع على رجال القضاء والمحلفين ومأمورى المحاكم أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها .

(ثانيا) الجنائيات والجنح التى ترتكب لمنع تنفيذ الاحكام .
(ثالثا) الجنائيات والجنح التى تنسب للقضاة وأعضاء قلم النائب العمومى ومأمورى المحاكم إذا اهتموا بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم أو خروجهم على حدود وظائفهم .

٢٩٠ - ادعاؤها الاختصاص بالنسبة للاجانب عموما حتى غير المتمتعين بالامتيازات - يؤخذ من تاريخ المفاوضات الى أدت إلى إنشاء المحاكم المختلطة أن المقصود بإنشائها هو أن يستبدل بسلطات القضاء المحلية والقضلية سلطة قضاء واحدة يبنى اختصاصها على اختلاف جنسيات الخصوم ، وما كان لأجنبي أن ينتفع بالنظام الجديد إلا أن يكون من ذوى الامتيازات . ذلك بأن هذه المحاكم لم تكن إلا توفيقاً بين مقتضيات العصر وبين النظام الذى كان أولئك الاجانب يتمتعون به بحكم الامتيازات ولكن المحاكم المختلطة لم ترد فى بسط اختصاصها على الاجانب عموما ولو لم يكونوا متمتعين بالامتيازات ، واحتجت لذلك بلفظ الاجانب (étrangers) فى لائحة ترتيبها (انظر المادة ٩ من الكتاب الاول والمادة ٦ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) كما

احتجت بأنها ذات ولاية عامة (Juridiction de droit commun) بين كل مختلفي الجنسية في مصر (انظر استئناف مختلط في المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة • يونية سنة ١٨٧٩ س ٤ ص ١٣٠ وفي مجلة التفريع والقضاء ٧ مايو سنة ١٨٩٠ س ٢ ص ١٨ و ٢١ يناير سنة ١٨٩١ س ٣ ص ١٢٦ و ١٠ يناير سنة ١٩٠٠ س ١٢ ص ٧١ و ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧ س ١٩ ص ٢١٠ و ١٦ يونية سنة ١٩١٥ س ٢٧ ص ٤٠٩ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ س ٣٩ ص ٨٥) .

ولكن المحاكم الأهلية لم تسلم بهذا الرأي بل فسرت لفظ «أجانب» الوارد باللائحة المختلطة تفسيراً ضيقاً، إذ قررت أنه لا يدل إلا على رعايا الدول التي اشتركت في وضع النظام القضائي المختلط، أما رعايا الدول التي لم تشترك في وضعه فلا يدخلون في مدلول هذا اللفظ، وعلى ذلك تكون المحاكم الأهلية هي المختصة بالنسبة لرعايا الدول غير المتمتعة بالامتيازات مدنياً وجنائياً (انظر الأحكام الواردة في الموسوعة الجنائية الجزء الأول تحت كلمة اختصاص عدد ٢٧ من صفحة ٣٣١ إلى ٣٣٩) .

وقد كانت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في سنة ١٨٨٣ تنص على أن «تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع من الأهالي (indigènes) من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية، وتحكم أيضاً في المواد المستوجبة للتعزير بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية (indigènes) غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها» وقد لاحظ الشارع المصري عند تعديل قانون العقوبات الأهلي في سنة ١٩٠٤ أن هذا النص قاصر عن أن ينال بالعقاب الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات وأن كلمة (indigènes) الواردة في النص الفرنسي تكاد لا تكون واضحة فضلاً عن أنها لا تؤدي المعنى المراد من كلمة أهالي الواردة في النص العربي. فلزالة كل شبهة نص في المادة الأولى من قانون العقوبات على أن «تسرى أحكام هذا القانون على من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية، وبذلك يدخل رعايا الدول الأجنبية غير المتمتعة بالامتيازات في اختصاص المحاكم الأهلية» (انظر تعليقات الحفاية على هذه المادة) . وفي ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ عدلت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم

الأهلية بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بأن نص فيها صراحة على أن « يشمل الاختصاص المدني والجنائي للحاكم الأهلية المصريين والأجانب الذين يكونون غير خاضعين لقضائهم في كل المواد الداخلة في اختصاصها أو في بعضها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات » .

وكانت نتيجة التعديل أن رضيت المحاكم المختلطة بالألا تدعى الاختصاص بالعثمانيين ورعايا البلاد المنفصلة عن تركيا بسبب الحرب العظمى الماضية ، ولكنها أصرت على تخونها السابق فيمن عداها من الأجانب ، وراحت تؤيد مذهبها بأن قانون سنة ١٩٢٩ استثنى من قضاء المحاكم الأهلية كل ما جرى به العرف ، وإذا وصفت قضاءها بأنه عرف فقد زعمت أنه صحيح باقرار الحكومة المصرية نفسها (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها مجسدة في ٢٠١٠ سنة ١٩٢٩ مجلة التشريع والقضاء ص ٤١ ص ٣٨٢) .

٢٩١ - التشريع الذي كان يطبق على الأجانب - كان من أثر الامتيازات أن نفذت التشريعات الأجنبية إلى هذه البلاد تسيروا اختصاص المحاكم القنصلية . وقد كان من أغراض إنشاء المحاكم المختلطة توحيد التشريع الذي يطبق على الأجانب والقضاء على ما في تعدد التشريعات من بلبلة واضطراب ، ولكن الدول لم تصادق على قانون العقوبات المختلط وقانون تحقيق الجنايات المختلط كما صادقت على القوانين الأخرى وهي المدني والتجاري والتجاري البحري والمرافعات ، وجعل اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية مقصوراً على المخالفات وبعض الجناح والجنايات كما تقدم ، وأشير في لائحة الترتيب إلى هذا الاختصاص الجنائي .

٢٩٢ - وقد تضمن القانون المدني المختلط في المادة ١٢ منه حكماً هذا نصه : « تصدر الإضافات والتعديلات للقوانين الحالية بناء على موافقة هيئة القضاء ، وإذا دعا الحال بناء على اقتراحها . على أنه في فترة الخمس سنين لا يجوز إدخال أى تغيير في النظام المتفق عليه » .

ولكن هذه المادة ظلت مع ذلك لا تطبق زمناً طويلاً . فقد جاءت إشارتها إلى هيئة القضاء غامضة المعنى ، أقصد بها محكمة الاستئناف وحدها أم هي مع المحاكم الابتدائية أم كان المقصود هيئة غير هذه أو تلك توف من محكمة الاستئناف منضماً إليها قاض

يمثل الدول التي لا يمثلها مستشار ؟ ولم تكن إشارة المادة المذكورة إلى النظام المتفق عليه للنهي عن مساسه بالتعديل في فترة الخمس سنين أكثر وضوحاً ؛ أقصد به كل أحكام القوانين كما يدل عليه ورود هذا النص في القانون المدني ، أم قصد به النظام القضائي نفسه كما يدل عليه استعمال العبارة نفسها في المادة ٤٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ؟ تلقاء هذا الغموض الذي عطل العمل بهذه المادة وتعذر الاتفاق على طريقة عملية لتطبيقها لم يكن للحكومة مندوحة عن أن تلجأ لإطراداً إلى الدول لتحصل على مصادقتها كلما أرادت إدخال تعديل مهما يكن طفيفاً . وكانت الحكومة تلقى أشد العنت في إصدار القوانين التي يجري حكمها في الأجانب . فقد كان يجب الحصول على موافقة أربع عشرة دولة ، وناهيك بما تستتبعه تلك المفاوضات من مساومات وبطء وقد حاولت الحكومة منذ سنة ١٨٨٠ الخروج من هذا المأزق ، فتقدمت إلى الدول بعدة اقتراحات في فترات مختلفة إلى أن تم لها الحصول في سنة ١٩١١ على موافقتها على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني المختلط . فأصدرت قانوناً رقم ١٧ لسنة ١٩١١ أصبحت فيه هذه المادة كما يأتي : « إذا اقتضى الحال تعديل القوانين المختلطة أو الإضافة عليها فيكون إجراء ذلك بطلب نظارة الحقانية وطبقاً لمداولة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ويدعى إلى الجمعية المذكورة أقدم قاض من كل دولة من الدول التي وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ وليس لها مستشار بمحكمة الاستئناف . ولا يكون تشكيل الجمعية صحيحاً إلا إذا حضرها خمسة عشر عضواً من أعضائها على الأقل . وإذا غاب أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو حدث ما يمنعه عن الحضور وثبت ذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية التي تضعها الجمعية العمومية لتلك المحكمة في جلسة اعتيادية يحل محله أقدم قاض من القضاة التابعين لدولته . فإذا غاب أقدم هؤلاء القضاة أو حدث ما يمنعه عن الحضور بالكيفية السابقة حل محله القاضي التالي له في الأقدمية من القضاة التابعين لدولته ، ويجب أن يكون القرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين . ومشروعات القوانين المصدق عليها بتلك الكيفية لا يجوز إصدارها إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق المذكور . وتعرض المشروعات المذكورة للدداولة فيها من جديد بعد انقضاء الميعاد المذكور إن طلبت ذلك دولة أو أكثر من الدول

المذكورة قبل انقضاء المدة المشار إليها ، والمشروع الذي يكون حاز في المداولة الجديدة أغلبية الأصوات المقررة يجوز إصداره بدون اجراءات ولا مواعيد أخرى وللجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المنعقدة هيئة جلسة اعتيادية أن تبلغ ناظر الحقاينة الاقراحات المتعلقة بالتعديلات التي ترى ادخالها في القوانين المختلطة ، ومع ذلك لايجوز بمقتضى هذه المادة اجراء أى تعديل أو اضافة أى نص بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة . ويجرى العمل بالقوانين التي يصير اقرارها بالطريقة الآتية الذكر بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية . وإذا مضى على مشروع قانون ثلاثة شهور بعد الميعاد الذي كان يمكن فيه نشره ولم ينشر يعتبر المشروع متروكا ولايجوز الرجوع اليه إلا باعادة تطبيق أحكام هذه المادة عليه .

وقد سبق هذا التنظيم وضع نظام خاص للوائح البوليس في سنة ١٨٨٩ وكانت الحكومة قبل هذا التاريخ قد درجت على أن تصدرها وتنفذها على الأجانب بمحض سلطانها . وجرت المحاكم على تطبيقها معتبرة أن القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية من حيث سريانها على الأجانب نوعان : قوانين معدلة للقوانين المنشورة وتجب فيها مراعاة أحكام المادة ١٢ وقوانين بوليس وحق الحكومة في إصدارها غير مدافع ، تؤيده المادة ١٠ من القانون المدني وهي تنص على أنها ملزمة لسكان البلد بلا تمييز كما تؤيده المادتان ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط . كان هذا هو التدليل الذي أخذت به إحدى المحاكم الجزئية في سنة ١٨٨٦ عندما عرض عليها تطبيق لائحة البناء ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت تطبيق تلك اللائحة لأنه لم يصادق عليها وفقاً لأحكام المادة ١٢ أخذاً بعموم هذه المادة وبوجوب النص صراحة على كل استثناء منها . وقد أصرت محكمة الاستئناف على قضائها وعجزت الحكومة عن تحويلها عنه فعمدت إلى مفاوضة الدول لتتفق معها على خطة ميسورة لإصدار لوائح البوليس خصوصاً بعد أن عز الاتفاق على طريقة عملية لتطبيق المادة ١٢ مدني وانتهت تلك المفاوضة إلى إصدار دكرتين ٣١ يناير سنة ١٧٨٩ وهو يلزم الأجانب بما كان معمولاً به من اللوائح في تاريخ إصداره ويحمل اللوائح التي تصدرها الحكومة من بعد في الشؤون الميئة في المادة الأولى نافذة على الأجانب بشرط موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة . ونص هذه المادة

كما يأتي: «ابتداء من أول فبراير سنة ١٨٨٩ تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون متبعاً الآن أو ما تصدره فيما بعد حكومتنا من الأوامر الخاصة بالأصول المتعلقة بالأراضي والجسور والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم والاجراءات الصحية والضبط والربط في المحلات المومية كالفنادق والقهوى والمنازل المفروشة المعدة للأجبار والحمامير ومحلات المومسات وغير ذلك ودخول الأسلحة والمواد القابلة للانفجار أو الخطرة وبمعها وحملها وعوائد الصيد ولائحة العربات وغيرها من وسائل النقل والضبط والربط في المين والملاحة والكبرى والتسول ودوران الانسان على هوى نفسه والتجول للبيع وغيره والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وعلى وجه العموم جميع الوائح الدائمة والعامة المختصة بالضبط والربط والأمن العموى . وذلك مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة الثانية من أمرنا المذكور قبل .»

وتحصر مهمة تلك الجمعية في الثبوت من : (أولاً) أن القوانين والوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء . (ثانياً) أنها لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة .

ولا شك في أن التشريع أصبح بهاتين الآداتين : ذكرتيو سنة ١٨٨٩ والمادة ١٢ أسهل مما كان قبلهما ، ولكنهما مع ذلك لا تغلوان من عيوب لا محل هنا لبيانها (انظر ذلك مقالاً لـ دكتور عبد الحيد بدوى باشا عن اثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر بالكتاب التكمي للمحاكم الاملية الجزء الأول ص ١)

المطلب الثانى - مركز الاجانب بعد اتفاق مونثرو

٢٩٣ - نظام المحاكم المختلطة لم يكن إلا نظاماً مؤقتاً - لاشك في أن نظام الامتيازات الاجنبية وما استتبعه من إنشاء المحاكم المختلطة كان نظاماً شاذاً قيدت فيه سيادة مصر في القضاء والتشريع بقيود ثقيلة . ولذلك أنشئت المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦ على أن يكون نظامها مؤقتاً . نعم لم يحدد مدى توقيته بل حدد أجله بخمس سنين

قابلة للتجديد بموافقة الدول التي اشتركت فيه ، ولكن مامن شك في أن الغاية الطبيعية لذلك التوقيت هو وصول مصر إلى حالة تطمئن لها الأجانب فيستبدل به النظام الذي تقتضيه السيادة التامة ومشكلة حال الدول الحرة .

وظلت المحاكم المختلطة كلما انتهى الأجل المحدد لها وهو خمس سنين تمديد إلى خمس سنين أخرى إلى أن كانت سنة ١٩١٥ وكانت الحرب قائمة وكل شيء في ميزان القدر فأصبحت المحاكم تمديد سنة فسنة . وفي سنة ١٩١٩ طلبت الحكومة التجديد لتسعة شهور محتفظة بحق إنها أجل المحاكم المختلطة قبل انقضاء تلك المدة ، وجرى في ذلك الوقت حديث في إعادة النظر في النظام القضائي . وجعل أجل المحاكم يمد بعد ذلك كل مرة لستة شهور حتى إذا كان ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ أعلنت الحكومة الدول بمنشور أنها لا تستطيع إنفاذ نظام الجديد في أول نوفمبر سنة ١٩٢١ كما كان مقدرا ولذلك فهي تطلب مد أجل المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى على أن يكون للحكومة الحق في أن تسمى ذلك الأجل باعلان تعلنه للدول قبله بسنة . وقد قبلت ذلك الدول جميعا ولم يحتفظ بعضها إلا بأن يكون لها حق فسخ الأجل بالشرط عينه . ووافقت الحكومة على مبدأ التبادل في استعمال ذلك الحق (انظر مقال الدكتور عبدالحيد بدوي بانها الاتف الذكر) .

٢٩٤ - إنشاء المحاكم الأهلية والتمهيد لالغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة - أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ وجعل نظامها على مثال القضاء المختلط ووضعت لها قوانين نسخة تكاد تكون طبق الأصل المختلط . ويتضح من تصفح ما عثر عليه من أوراق الحكومة من محاضر مجاس النظر في عهد إعداد العدة لتغيير النظام القضائي الوطني أن رجال الحكم في ذلك العهد كانوا يعتقدون أن مجرد ادخال قوانين المحاكم المختلطة في القضاء الأهلي وادخال بعض العناصر الأجنبية فيه وبماح محاكمه في عملها ، ذلك يكون فيه غنية عن القضاء المختلط . ولقد كان هذا الاعتقاد مالتا نفوسهم لدرجة أن أحدهم شريف باشا التكبير - كما ترويه محاضر مجلس النظر - قال إنا متى شكلنا المحاكم الأهلية ، فانه مع سيرها المنتظم يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة شهور

ولم تلبث المحاكم الأهلية أن أدت مهمتها على أحسن وجه واضطلع رجالها بأعباء الوظيفة الصعبة التي كلفوا بها وأدوها خير أداء رغم كثرة العمل المتواصل الملقى على عواقلهم . ولا نجد في وصفها أحسن مما قاله حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والابرار (السابق) في الخطاب الذي ألقاه بدار الأوبرا الملكية يوم الاحتفال ببيدها الحسيني يوم الأحد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . قال موجهاً خطابه إلى جلالة الملك فؤاد الأول : « والآن ليسمح مولاي الملك لهذا الخادم المختص أن يقول عن عقيدة مجرب إن لك أن تفاخر بالقضاء الوطني فقد بلغ أشده وأدى مأموريته خير أداء . إنه أمن السكان على أنفسهم وحرمانهم وأموالهم . إنه ثبت في أذهانهم معاني العدل والحرية والمساواة . إنه لا قوى لديه ولا ضعيف . إن كلا أصبح يلوذ بحماه للاتصاف وهو مطمئن واثق أن أمه مكفول وحقه مضمون . إن محاكمه على اختلاف درجاتها قد أخرجت للناس في كل نوع من أنواع الاقضية أحكاماً لا يبلغها الحصر تشهد لرجالها يوم المنافرة بسعة العلم ودقة الملاحظة وسلامة التقدير وجودة التعبير . ومن ماري فعليه أن يقرأ ، فانه لا رأى لغير مطلع علم » .

وكان المفكرون من رجال العلم والسياسة في مصر لا يتركون فرصة تمردون ، أن يطالبوا بحق مصر في استكمال سيادتها في القضاء والتشريع .

وقد اغتم حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا فرصة الاحتفال بالعيد الحسيني للمحاكم الأهلية وقال في خطابه الذي ألقاه في دار الأوبرا الملكية موجهاً خطابه إلى جلالة الملك : « ولئن كنا تعودنا نحن رجال القضاء الأهلي أن نسمع من جلالته في كل مناسبة أمثال تلك الكلمات المعطمة « سيروا ببركة الله وهدية إلى الامام . وأيقنوا أن ماتقدمون من عمل صالح فيجراؤه مكفول لكم حتماً ولبلاد ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وأن الله مع الصابرين ، لن كنا تعودنا سماع مثل تلك الكلمات الجميلة البالغة في التشجيع ، فلقد آن لنا اليوم أن نطمع منكم أن تجهروا بكلماتكم مسموعة مغلنة أن الحسين سنة الماضية قد حققت إلى الناية القصوى وسائل مشروع أيكم العظيم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمعين . والله المستول أن يحقق لمصر

هذا الأمل في عهد جلالكم السعيد .

وقد عرضت معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والتي ووفق عليها بالقانون رقم ٨٠ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ — عرضت لهذه المسئلة ونص في المادة ١٣ وملحقها على الطريق الذي يتبع في إلغاء الامتيازات والاستثناء عن المحاكم المختلطة .

٢٩٥ — مؤتمر إلغاء الامتيازات وإبرام الاتفاق — وتنفيذاً لعموص هذه المعاهدة في ذلك الشأن دعت الحكومة المصرية الدول صاحبات الامتيازات بكتاب دوري مؤرخ في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد في مونترو بسويسرا في يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة في أمر إلغاء الامتيازات الأجنبية . وفي ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أرسلت الحكومة المصرية خطاباً دورياً ثانياً إلى الدول المشار إليها ضمنته المبادئ الأساسية التي تكون قاعدة لنظام الانتقال الذي ترى الحكومة المصرية قبوله .

وقد عقد المؤتمر عدة اجتماعات من ١٢ أبريل إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وانتهى إلى وضع اتفاق وقع عليه مندوبو الحكومة المصرية والدول صاحبات الامتيازات في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ على أن يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، ووافقت الحكومة المصرية على هذا الاتفاق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ (المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٦٨ غير اعتيادي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧) .

٢٩٦ — إلغاء الامتيازات — تنص المادة الأولى من اتفاق مونترو على ما يأتي: « تمنل الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الامتيازات في القطر المصري إلغاء تاماً من جميع الوجوه . . . وقد جاء في دياجة هذا الاتفاق ما يأتي : « بما أن نظام الامتيازات المعمول به إلى الآن في مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التي وصلت إليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك إلغاء هذا النظام . ولما رؤى من أنه من اللائم بعد الاتفاق على إلغاء هذا النظام أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها ووفقاً لأحكام القانون الدولي العام . ولما تشعب به الدول المتعاقدة من الرغبة

الصادقة في تسهيل التعاون بينها في أوسع مدى وأتم ثقة، قررت عقد اتفاق لهذا الغرض الخ .

٢٩٧ - إلغاء القضاء القنصلي وخضوع الأجانب للقضاء المصري -

لم يبق للمحاكم القنصلية بعد اتفاق مونترو اختصاص بالنظر فيما يقع من الأجانب التابعين لقضائهما من الجرائم من أى نوع كانت . فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاق على أنه : مع مراعاة أحكام المادة التاسعة لا يجوز للمحاكم القنصلية في مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية . أما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها أمامها إلى أن يفصل فيها نهائياً ما لم تقرر إحالتها للمحاكم المختلطة طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائي .

وهذا هو نص المادة التاسعة المذكورة : « لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية في مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة . وعلى كل دولة متعاقدة إذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية في نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق . ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلق أثناء فترة الانتقال تنازلاً عن قضائها القنصلي . ويسرى مفعول ١ التنزل من يوم ١٥ أكتوبر التالى لتاريخ حصوله . ولا يجوز رفع دعوى جديدة من تاريخ سريان سول التنازل . أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها إلى أن يفصل فيها نهائياً . »

٢٩٨ - بقاء المحاكم المختلطة في فترة الانتقال - تنص المادة الثالثة من

الاتفاق على ما يأتى : « يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائي الملحق بنصها بهذا الاتفاق . وفى التاريخ المشار إليه فى الفقرة الأولى تعال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الأهلية بدون مصارف لاستمرار النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائياً . وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ (فترة الانتقال) . »

وقد صدرت لائحة التنظيم القضائي بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ (المرجع ١٤)

رقم ٦٩ غير اعتيادي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧)

٢٩٩ - اختصاصها الجنائي في هذه الفترة - وسع اختصاص المحاكم المختلطة على حساب المحاكم القضاية ، فنص على أنها تختص بمحاكمة الاجانب عن الأفعال التي يعاقب عليها القانون سواء أ كانت جنائيات أو جنحا أو مخالفات (المادة ٤٤ من لائحة التنظيم) .

واحتفظت بمحاكمة الفاعلين الاصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم (حتى ولو كانوا مصريين) في الجنائيات والجناح الآتية : (١) الجنائيات والجناح التي ترتكب مباشرة ضد القضاة ومأموري المحاكم المختلطة أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها . (٢) الجنائيات والجناح التي ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم المختلطة (٣) الجنائيات والجناح التي تسند إلى القضاة ومأموري المحاكم المختلطة إذا اتهموا بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم أو خروجاً على حدود وظائفهم . (٤) جنائيات وجناح التفالس بالتقصير أو بالتدليس التي تقع في التفليسات المختلطة . وتشمل عبارة مأموري المحاكم المختلطة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثالثة كنية المحاكم ومساعدتهم الذين حلفوا اليمين القانونية والمترجمين الملحقين بالمحكمة والمحضرين الاصليين لا الأشخاص الذين تتدبرهم المحكمة عرضاً للقيام باعلان أو بغيره من أعمال المحضرين . وكانت المحاكم المختلطة مختصة بنظر هذه الجناح والجنائيات من قبل اتفاق مونترو بمقتضى لائحة ترتيبها القديمة .

٣٠٠ - وقد روعيت المساواة بين المحاكم المختلطة في هذا الاختصاص الأخير فنص في المادة السادسة من الاتفاق على أن تختص المحاكم الأهلية بالنظر في الدعاوى المقامة على الفاعلين الاصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم في الجنائيات والجناح المدينة بالمادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة إذا وقعت على رجال القضاء والمأمورين بالمحاكم الأهلية أو ضد أحكامهم وأوامرهم وكذلك في جرائم التفالس بالتقصير أو التدليس إذا كان الحكم بإشهار الافلاس قد صدر من هذه المحاكم .

وبناء على ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بتعديل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، بحيث أصبحت تنص على أنه في

المواد الجنائية تختص المحاكم الأهلية بالنظر في كل الجرائم عدا الجرائم التي يرتكبها الأجانب الخاضعون لاختصاص المحاكم المختلطة. وتختص كذلك بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء. أيًا كانت جنسيتهم في الجنايات والجنح الآتية: (١) الجنايات والجنح التي ترتكب مباشرة ضد قضاة ومأموري المحاكم الأهلية أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها. (٢) الجنايات والجنح التي ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر. القضائية الصادرة من المحاكم الأهلية. (٣) جنابات و جنح التفالس بالتقصير أو التدليس في قضايا التفالس التي تختص المحاكم الأهلية بنظرها. وتشمل عبارة مأموري المحاكم الكتبة ومساعدتهم الذين حلقوا البين القانونية والمرجعين الملحقين بالمحكمة والمحضرين الأصليين لا الأشخاص الذين تنتدبهم المحكمة عرضاً للقيام بإعلان أو بغيره من أعمال المحضرين. .

٣٠١ - من هم الأجانب الخاضعون لقضاء المحاكم المختلطة؟ - ليس كل أجنبي يخضع لقضاء المحاكم المختلطة. فقد نصت المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي في الفقرة الأولى منها على أن "تشمل كلمة أجنبي فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحاكم المختلطة الأشخاص التابعين للدول الموقعة على اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر وكذلك الأشخاص التابعين لأية دولة أخرى نص عليها بمرسوم. .

أما الدول الموقعة على هذا الاتفاق فهي اثنتي عشرة دولة : الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار والدانيمرك واسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد وأما عن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى للمادة ٢٥ المذكورة والتي تشير إلى الأشخاص التابعين لأية دولة أخرى نص عليها بمرسوم فقد أعلن مندوبو الحكومة المصرية في التصريح الملحق بالمعاهدة أنه "بناء على الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي قررت الحكومة الملكية المصرية أن تبسط اختصاص المحاكم المختلطة بمرسوم على رعايا الدول الثماني الآتية : ألمانيا، النمسا، هنغاريا، بولندا، رومانيا، سويسرا، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا. . وتنفيذاً لذلك صدر مرسوم بقانون رقم ٨٨ في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ يقضى بأنه فيما يتعلق بتحديد اختصاص

المحاكم المختلطة تشمل كلمة « أجنب » علاوة على رعايا الدول الموقعة على اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر رعايا الدول الثماني المذكورة .

٣٠٢ - أما الأشخاص التابعون للدول الأخرى التي لم تشترك في اتفاق مونترو والتي لم تصرح الحكومة المصرية ببسط اختصاص المحاكم المختلطة عليهم فانهم أصبحوا خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية .

وكذلك يخضع لقضاء المحاكم الأهلية رعايا الدول الواقعة تحت انتداب إحدى الدول السابق ذكرها . وقد نص صراحة في المادة ٢٥ فقرة ثالثة على أن يكون الأشخاص التابعون لسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية في المسائل المدنية والجنائية .

ولا يجوز لأي شخص تابع للحكومة المصرية أن يستند إلى حماية دولة أجنبية (المادة ٢٥ فقرة ثانية) .

٣٠٣ - أما فيما يخص برعايا الدول المشمولة بحماية دولة من الدول العشرين التي تخضع رعاياها لقضاء المحاكم المختلطة وفقاً للنظام الجديد فلا يوجد نص صريح يبين الجهة المختصة بمحاكمتهم في المسائل الجنائية . ولكن يؤخذ من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في مؤتمر إلغاء الامتيازات والمدونة في محاضر أعماله أن عبارة (الأشخاص أو الأجانب التابعين) (les ressortissants) تشمل المواطنين (les citoyens) كما تشمل الرعايا (les sujets) والمحميين (les protégés) . وقد تأيد هذا التفسير بما ورد في الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ نفسها من قولها « ويظل الأجانب » (وفي النص الفرنسي (les ressortissants étrangers) سواء أكانوا من أهل الدول الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حمايتها . . . الخ . . . ولا يمكن أن يكون لهذه العبارة في الفقرة الأولى معنى غير الذي لها في الفقرة الرابعة . ومتىقرر هذا تشمل كلمة أجنبي فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحاكم المختلطة الأشخاص التابعين للدول العشرين السابق ذكرها سواء أكانوا من أهل تلك الدول أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حمايتها . ولم تستثن المادة ٢٥ من الواقعيين في الحماية سوى الأشخاص التابعين للحكومة المصرية إذ نصت في فقرتها الثانية على أنه لا يجوز لهم أن يستندوا إلى حماية دولة أجنبية

(انظر في هذا المبنى على بدوى بك ج ١ ص ١٨٢ هامش ١ ، وبكس ذلك محمد كامل مرسى بك والذكتور السيد ج ١ ص ١٥٢ و ١٥٤)

٣٠٤ - واختصاص المحاكم المختلطة مقصور على الاشخاص التابعين للدول الموقعة على اتفاق مونترو وكذا التابعين للدول التي بسطت عليهم الحكومة المصرية اختصاص هذه المحاكم ، فلا يمتد إلى غيرهم من الاشخاص ولو كان هذا الغير شريكا في الجريمة لثبهم من الخاضعين لاختصاصها . فلو اتهم شخصان بارتكاب مخالفة وكان أحدهما من الاجانب الخاضعين لقضاء المحاكم المختلطة وكان الثاني مصرية أو أجنبياً ممن يخضعون لقضاء المحاكم الأهلية فلا تختص المحاكم المختلطة إلا بالنسبة للاجنبي الذي يخضع لقضاءها ، أما شريكه في التهمة فيحاكم أمام المحاكم الأهلية .

يستثنى من ذلك الفاعلون الاصيلون والشركاء في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائي فانهم يحاكمون أمام المحاكم المختلطة أيا كانت جنسيتهم (انظر فيما تقدم العدد ٢٩٩)

٣٠٥ - خضوع الاجانب للتشريع المصري - نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من اتفاق مونترو على أنه « مع مراعاة مبادئ القانون الدولي يخضع الاجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدني والتجارية والادارية والمالية وغيرها ، فلم يعد للاجانب بعد الآن أى امتياز تشريعي ، بل يخضعون لكل تشريع تسنه الحكومة المصرية . ولا يقيد هذا الخضوع سوى ما نصت عليه الفقرتان الثانية والثالثة من المادة نفسها من « أن التشريع الذي يسرى على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث » .

وحتى يكون خضوع الاجانب للتشريع المصري مطلقاً نص في المادة الثالثة والاربعين من لائحة التنظيم القضائي على أنه « ليس للمحاكم المختلطة أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة . وليس لها أن تنظر في صحة تطبيق القوانين واللوائح المصرية على الاجانب » .

ويلاحظ أن عبارة « القوانين واللوائح » تشمل أيضاً أحكام المعاهدات التي بسبب طبيعتها قد تطلبت من الحكومة المصرية إصدار قانون داخلاً بها ، كما أنه من

المتفق عليه من جهة أخرى أن منع المحاكم من الفصل في صحة تطبيق القوانين واللوائح المصرية على الأجانب يترتب عليه بالبيعة منها من تقدير ما إذا كان التشريع المصري يتعارض والمبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث أو يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب (انظر تقرير لجنة التحرير والتنسيق عن المادة ٤٣ من لائحة التنظيم القضائي)

٣٠٥ مكرر - وعلى أثر التوقيع على اتفاق مونترو وإقراره وضعت الدولة المصرية قانوناً جديداً لتحقيق الجنايات تطبقه المحاكم المختلطة أصدرته بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ ، وقانوناً آخر للعقوبات تطبقه المحاكم الأهلية والمختلطة أصدرته بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، ثم صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة ونص في المادة الأولى منه على أن تطبق المحاكم المختلطة مع قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون تحقيق الجنايات الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ القانون المدني وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون التجارة البحرية المختلط وكذا القوانين واللوائح المصرية المعمول بها في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . وبناء على هذا النص يكفي أن يكون قانون مصري قائماً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لأن يوجب على المحاكم المختلطة تطبيقه وذلك بدون بحث فيما إذا كانت قد وافقت عليه الدولة أو محكمة الاستئناف المختلطة أم لم توافق عليه (المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧) .

المطلب الثالث - في إثبات الجنسية وتفسيرها

٣٠٦ - إثبات الجنسية - تقضى المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية بأن كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح فاقامة الشخص بالأراضي المصرية قرينة قانونية تقضى سلطة الاتهام عن إثبات جنسيته المصرية أمام القضاء . وعلى المتهم إذا ادعى أنه تابع لدولة من الدول الأجنبية التي لا تخضع رعاياها لقضاء المحاكم الأهلية أن يثبت جنسيته الأجنبية (عند كامل مرسوم بك والدكتور السيد ج ١ ص ١٥٦ وعلى بدوى بك ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥)

٣٠٧ - وثبتت الجنسية الاجنبية أمام المحاكم الاهلية بشهادة سريعة صادرة

من قنصلية هذه الدولة بأنه تابع لها ومصدق عليها من الحكومة المصرية (استئناف مصر

١٣ ابريل سنة ١٩٠٥ مع ٦ عدد ٩٠ و ١٦ فبراير سنة ١٩٠٧ حقوق ٢٣ من ٢٠١ و ١٩ يناير سنة ١٩١٥ مع ١٦ عدد ٤٦ و ١٧ ابريل سنة ١٩٢٨ عملة ٣٧ عدد ٤٩ و عايد بن الجزية ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ حقوق ٢٣ من ٣٤٩ ، وانظر المادة ٦٥١ من الصلوات العامة لتياليت ونصها «تحدد المعاهدات القديمة من رعايا الدول الأجنبية الصادر من قنصليات دولهم متى كان مصداقاً عليها من جهة الإدارة» .

وقد قضت محكمة الاستئناف الاهلية في حكم قديم لها بأنه إذا وقع نزاع في جنسية أحد الخصوم فيتمتعين ملاحظة ما اذا حصل بسببه خلاف سياسي أو لم يحصل . ففي الحالة الأولى يجب على المحاكم أن تسلم أمر ذلك النزاع إلى الدوائر السياسية للفصل فيه . وأما إذا لم يقع النزاع إلا من المتهم نفسه ولم تمرض القنصلية التي يزعم انتماء إليها إلى المطالبة به أو المنازعة في تبعيته فلا تخرج المسئلة من دائرة القضاء ويتسنى إذن للمحكمة البحث فيها (استئناف مصر ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ مع ٢ من ٤٣) .

٣٠٨ - تغيير الجنسية - إذا غير المتهم جنسيته بعد رفع الدعوى فلا شبهة

في أن هذا التغيير لا يؤثر في الاختصاص ، بل تبقى المحكمة التي رفعت إليها محضنة

بنظرها (محمد كامل مرسي بك والدكتور السديج ١ من ١٥٨ وعلى بدوي بك ج ١ من ١٨٦) . وقد نصت المادة ٤٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة على أنه لا يترتب على تغيير جنسية أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى تغيير اختصاص المحكمة التي رفعت إليها على الوجه القانوني . وهذا الحكم الذي ورد بين النصوص الخاصة بالاختصاص في المسائل المدنية والتجارية يجب اتباعه أيضاً في المسائل الجنائية . أما إذا حصل تغيير الجنسية بعد وقوع الجريمة وقبل رفع الدعوى فهناك رأيان : رأي يقول بأن العبرة في الاختصاص بجنسية المتهم وقت ارتكاب الجريمة ، ورأي يقول بأن العبرة بجنسيته الجديدة وقت رفع الدعوى ، إلا إذا كان تغيير الجنسية قد حصل بطريق النشر بقصد التخلص من اختصاص المحكمة التي كان لها الاختصاص وقت ارتكاب الجريمة (انظر المرجع السابقين وأرنستون الأجانب في الفقرة الثانية من ١٣٧) . والرأي الراجح عند الشراح هو أن العبرة بجنسية الخصوم وقت رفع الدعوى .

٣٠٩ - الاختصاص بسبب الجنسية من النظام العام - كان المقرر قبل اتفاق مونترو أن الاختصاص بسبب الجنسية من النظام العام . ورتبت المحاكم على هذا المبدأ النتائج الآتية :

(١) أن الاختصاص بسبب الجنسية لا يتوقف على اتفاق الخصوم أو رضاهم به صراحة أو ضمناً ، فقد حكم بأن مجرد قبول الاجنبي قضاء المحاكم الاهلية لا يجعلها مختصة بنظر دعواه سواء وافق خصمه على قبوله هذا أو لم يوافق (جنابات طعنا ١٥ مايو سنة ١٨٨٦ حقوق ١ ص ١٣٦ وكفر الزيات الجزئية ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٧ حقوق ٢٢ ص ٢٤٥) . وأن اتصاف شخص بجنسية أجنبية أمام المحاكم المختلطة في الدعاوى المرفوعة أمامها لا يكسبه هذه الجنسية بصفة قطعية بل يحتاج إلى إقامة الدليل عليها عند انكارها من قبل الخصم أمام المحاكم الاهلية (استئناف مصر ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ مع ٩ عدد ١٠٩) وأنه لا يمكن الاحتجاج على الاجنبي بأنه سبق أن رفع دعوى أمام المحاكم الاهلية إذ لجنسية لاصفة بالشخص وليس له أن يتنحى عنها بمجرد إرادته (استئناف مصر ١٩ يناير سنة ١٩١٥ مع ١٦ عدد ٤٦) .

(٢) أن الدفع بعدم الاختصاص بسبب الجنسية يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض والابرام (نفس ١٠ يناير سنة ١٩١٤ مع ١٥ عدد ٢٨ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٢٥٦) .

غير أن المادة ٢٦ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة قد نصت على أن المحاكم الاهلية تكون مختصة بالنظر في المسائل المدنية والتجارية بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضائها سواء أكان قبوله صريحاً أو ضمناً . ولكننا نرى أن هذا الحكم لا يسرى في المسائل الجنائية وأن الاختصاص بسبب الجنسية في هذه المسائل لا يزال من النظام العام ، بدليل أن لائحة التنظيم القضائي لم تنص على مثل هذا الحكم عندما تكلمت على الاختصاص الجنائي للمحاكم المختلطة . يضاف إلى ذلك أن ولاية هذه المحاكم على رعاية الدول الممتازة في المسائل الجنائية أكثر اتصالاً بحق هذه الدول منها بحق الأفراد التابعين لها ، كما أن ولاية المحاكم الاهلية على المصريين في المسائل فيها راجعة إلى خضوعهم لسيادة الدولة المطلقة ، فلا يجوز للفرد أن يتنازل عن

هذه الولاية في المواد الجنائية ولو أجزله ذلك في المواد المدنية والتجارية (على بديء
بك ج ١ ص ١٨٦) .

المبحث الرابع — في إقامة الأجانب في مصر وفي إبعادهم عنها

٣١٠ — إقامة الأجانب في مصر — نص القانون رقم ٤٩ الصادر في ١٠
يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر على بعض أحكام
الغرض منها إمكان مراقبة الأجانب الذين يقدون إلى القطر المصري . ونظراً لأهمية
هذا القانون تأتي على نصه كاملاً :

مادة ١ — لا يجوز لأحد دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان
يحمل جواز سفر صحيحاً أو وثيقة شبيهة به تقوم مقامه تصدره سلطات بلده المختصة أو
إدارة الجوازات عند الاقتضاء .

ويجب في حالة الأجنبي أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من إدارة
الجوازات أو من سلطة دبلوماسية أو قنصلية مصرية أو أية هيئة أخرى ندبتها الحكومة
المصرية لذلك على حسب الأحوال .

ويجوز لوزير الداخلية أن يعفى من الحكم المتقدم ذكره بأمر خاص .

مادة ٢ — لا يجوز لأحد دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا من الأماكن
التي تنظم فيها الرقابة على الجوازات .

ولا يجوز الدخول أو الخروج إلا بأذن الموظف المختص بالرقابة ويكون ذلك بالتأشير
على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه .

مادة ٣ — على ربانة السفن وقائدي الطائرات عند وصولها إلى الأراضي المصرية
أو مغادرتها إبلاغها أن يقدموا إلى الموظف المختص كشفاً بأسماء رجال بواخرهم أو
طائراتهم وركابها وجميع ما يسألون عنه من البيانات الخاصة بهم .

وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر
أو الذين يلوح أن جوازات سفرهم غير صحيحة ، وعليهم أن يمنحهم من النزول إلى البر
أو الأرض أو الصعود إلى الباخرة أو الطائرة على حسب الأحوال .

مادة ٤ — على كل أجنبي أن يذهب بنفسه خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت دخوله مصر إلى مقر البوليس في الجهة التي يكون بها وأن يكون مصطحباً أسانيد ومالديه من أوراق مثبتة لشخصيته ليقدم إقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه إلى مصر ومدة إقامته بها ومحل سكنه وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعدل لذلك .

وعليه كلما انتقل إلى جهة أخرى أن يقدم في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت وصوله إقراراً جديداً إلى مقر البوليس في الجهة التي انتقل إليها .

على أنه يعنى من الإلزام المتقدم ، الأجانب الذين غادروا القطر مؤقتاً بعد الحصول على إذن بالعودة من وزارة الداخلية بشرط أن يعودوا قبل نهاية الأجل المحدد بالأذن المذكور .

مادة ٥ — يعنى الأجنبي من الحضور بشخصه إلى مقر البوليس إذا منعه من ذلك مرض يثبت بشهادة طبية .

ولوزير الداخلية أن يعفى من هذا الإلزام في حالات خاصة لأسباب تتصل بالمجاملات وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين يجب أن يقدم الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك على أن يسلم إلى مقر البوليس في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت وصول الأجنبي إلى الأراضي المصرية .

مادة ٦ — يعنى كذلك من الحضور بأشخاصهم إلى مقر البوليس الأجانب الذين تكون إقامتهم في فندق أو بنسيون أو أى مكان آخر من هذا القبيل . ويكتفى في هذه الحالة بإقرار كتابي على النموذج المعد لذلك .

وعلى مديري تلك المحال أو مباشرى أعمالها أن يسلموا لهم حال وصولهم النموذج المذكور ، ويجب أن يملأ ويوقع عليه في خلال أربع وعشرين ساعة وأن يسلمه مديرو المحال أو المباشرون أعمالها إلى البوليس في خلال أربع وعشرين ساعة من وقت توقيعه .

كما يجب على هؤلاء المديرين أو المباشرين لأعمال تلك المحال التحقق من مطابقة البيانات الواردة في الإقرارات لما يحمله هؤلاء الأشخاص من وثائق السفر والمستندات

مادة ٧ - يجب على كل من آوى أجنبياً أو أسكنه معه أو أجر له محلاً للسكنى أن يبلغ مقر البوليس أو السلطة الادارية في الجهة التى بها محل سكن الاجنبى ، عن اسم ذلك الاجنبى وعن محل سكنه في ظرف ٤٨ ساعة من وقت حلوله .
وعليه كذلك عند مغادرة الاجنبى محل السكن أن يبلغ البوليس أو السلطة الادارية ذلك في ظرف ٤٨ ساعة

مادة ٨ - على الاجانب في خلال مدة إقامتهم في الاراضى المصرية أن يقدموا متى طلب منهم ذلك جوازات سفرهم والاسانيد الاخرى وجميع ماقد يسألون عنه من بيانات وعليهم إذا طلب ذلك منهم أيضاً أن يذهبوا إلى وزارة الداخلية أو قلم الجوازات أو مقر البوليس المختص في الميعاد المحدد لهم .

ويجب في حالة فقد جوازات سفرهم أو وثائقهم الاخرى أو تلفها أن يبلغوا ذلك وزارة الداخلية أو قلم الجوازات والبوليس المختص .

مادة ٩ - على كل من استخدم أجنبياً أن يقدم إقراراً على النموذج الممد لذلك في ظرف الثمانى والاربعين ساعة من التحاق الاجنبى بخدمته إلى مقر البوليس الذى يقع محل العمل في دائرة اختصاصه .

وعليه كذلك عند انتهاء خدمة الاجنبى أن يقدم إقراراً بذلك إلى مقر البوليس في ظرف ثمان وأربعين ساعة من انقطاع علاقته به .

مادة ١٠ - على الاجنبى الذى رخص له بالاقامة في مصر مدة محددة أن يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء هذه المدة ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد إقامته لأسباب جديده يديرها ويثبتها صاحب الشأن .

مادة ١١ - لا تطبيق نصوص هذا القانون على :

(أولاً) السكان الرحل الذين يسرى عليهم الاتفاق المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصرى .

(ثانياً) المصريين والسودانيين في اتقالمهم بين البلدين .

(ثالثاً) رجال السفن والطائرات التى ترد مصر الذين يحملون شهادات إثبات شخصية يصدرها ربان السفينة أو قائد الطائرة ويقرر فيها أن حاملها من أفراد طاقم

السفينة أو الطائرة الدائمين . ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات الموانئ أو المطارات عند دخول الاراضى المصرية أو النزول بها أو مغادرتها . ولا تخول هذه الشهادات حق الإقامة في مصر إلا خلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء أو الطائرة في المطار .

(رابعاً) ركاب السفن والطائرات التي ترسو في ميناء أو تهبط في مطار مصرى الذين ترخص لهم السلطات المصرية المختصة بالنزول والبقاء مؤقتاً في الاراضى المصرية مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار وإذا كانت السفينة بميناء مصرى آخر حتى تغادر ذلك الميناء الآخر .

ويجب على ربان السفن وقائدى الطائرات في هذه الحالة قبل مغادرتهم البلاد إبلاغ السلطات المصرية عن تخلف كل راكب نزل إلى البر أو الارض أثناء رسو السفينة أو استقرار الطائرة وتسليمها جواز سفره . فإذا لم يكشف أمر المتخلفين إلا بعد السفر فليهم أن يبلغوا الموظف القائم بالرقابة أو البوليس أسماء وجنسيات المتخلفين وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم اليهم من أول ميناء أو مطار يرسون أو ينزلون به مادة ١٢ - يجب على جميع الاجانب الموجودين بمصر أن يقدموا إقراراً يتضمن البيانات التي يعينها قرار من وزير الداخلية وذلك في التواريخ والشروط والاوزاع المينة بالقرار المذكور .

ويجب عليهم أيضاً أن يقدموا الاقرارات التكميلية التي تفرض بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٣ - على وزير الداخلية أن يوجب على كل أجنبي أقام بمصر أكثر من ستة شهور أن يكون لديه تذكرة إثبات شخصية تسلّم إليه من وزارة الداخلية .
مادة ١٤ - لا تسرى أحكام المادة العاشرة على الاجانب الموجودين في مصر الذين انتهت مدة تأشيراتهم أو مدة الإقامة المرخص لهم بها قبل تاريخ تنفيذ هذا القانون .

ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية تكليف كل من ينطبق عليه هذا الوصف بتقديم طلب في ميّعاد تحدده له للحصول على ترخيص بمد إقامته بمصر ،

ويجب عليه مغادرة الاراضى المصرية في الحال إذا لم يقدم الطلب في الميعاد المحدد أو قدمه ورفضته وزارة الداخلية .

مادة ١٥ — كل من يخالف أحكام هذا القانون عدا ما نص عليه في الفقرة الثالثة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنياً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل من يخالف أحكام المواد ٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية أو باحدى هاتين العقوبتين .

ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة يجوز بوجئخاص في أحوال المواد الأولى والثانية والعاشره والفقرة الثالثة من الماداة الرابعة عشرة إبعاد الاجنبى عن البلاد .

٣١١ — إبعاد الأجانب — لكل دولة بما لها من حق المحافظة على أمنها وسلامتها أن تطرد من أرضها كل أجنبى يعد سلوكه أو عاداته أو سوابقه خطراً عليها وبناء على هذه الفكرة تنص كل التشريعات تقريباً على حق الحكومة في طرد الأجانب (expulsion des étrangers) بأمر إدارى يصدر من السلطة التنفيذية (انظر جازو ٩

٢٠٩٥ من ٤٣٨)

أما أهل البلاد فتحقهم في الإقامة ببلادهم حتى مطلق لا يجوز سلبه منهم ولذلك نصت المادة ٧ من الدستور المصرى على أنه « لا يجوز إبعاد مصرى من البلاد المصرية » .

٣١٢ — وكان حق الحكومة المصرية في إبعاد الأجانب مقررأ لها من قبل اتفاق موقرو بناء على مبادئ القانون الدولى العام، ولكنه كان مقيدأ بقرار صادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٦ من الحكومة المصرية باتفاقها مع هيئة القناصل الممثلين لدولهم، يقضى بأنه إذا لم يوافق القنصل المختص على إبعاد شخص من رعايا دولته عرض الامر على لجنة من تسعة قناصل تتفق الحكومة مع القنصل على انتخابهم، فإذا رأت الأبعاد ففذه

القنصل (راجع نشرالقرار فى مجموعة القوانين الادارية والجنائية جزء أول من ٦٥٩)

٣١٣ — فلما عقد اتفاق موقرو أرادت الحكومة أن يسجل حقها فى إبعاد الأجانب مطلقاً من هذا القيد فأعلنت فى تصريحها الملحق بالاتفاق ما يأتى : « ولأن إلطاء

الامتيازات يستتبع نحو كل قيد لحق الحكومة الملكية المصرية في إبعاد الاجانب الموجودين بالإراضي المصرية فانه ليس في نية الحكومة أن تستعمل في فترة الانتقال حقها في إبعاد أجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة إذا كان قد أقام في مصر خمس سنين على الأقل أو أن ترفض دخوله في أراضيها إذا كان قد غادرها مؤقتاً إلا في الاحوال الآتية :

(١) إذا كان قد حكم باداته في جنابة أو في جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر .

(ب) إذا أتى أعمالاً من شأنها أن تؤدي إلى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالأداب أو بالصحة العامة .

(ج) إذا كان فقيراً وعالة على الدولة .

وفضلاً عن ذلك تنوى الحكومة الملكية المصرية تشكيل لجنة إدارية استشارية يكون من بين أعضائها النائب العام لدى المحاكم المختلطة تعهد اليها عند الاقتضاء بالبحث في المنازعات التي تقوم حول شخصية الاجنبي المراد إبعاده أو حول جنسيته أو مدة إقامته في مصر أو صحة الوقائع التي يبنى عليها الإبعاد .

٣١٤ - وتنفيذاً لذلك صدر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ مرسوم خاص بإبعاد الاجانب هذا نصه :

١ - يكون إبعاد الاجنبي بقرار يصدره وزير الداخلية .

٢ - إذا كان الشخص المراد إبعاده خاضعاً لقضاء المحاكم المختلطة وكان قد أقام بمصر خمس سنين على الأقل فلا يجوز إبعاده إلا لسبب من الاسباب الآتية :

(١) إذا كان قد حكم باداته في جنابة أو جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر . (ب) إذا أتى أعمالاً من شأنها أن تؤدي إلى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالأداب أو بالصحة العامة . (ج) إذا كان فقيراً وعالة على الدولة .

٣ - لا يجوز اتخاذ قرار الإبعاد إلا بعد طلب الشخص المراد إبعاده للحضور لدى السلطات المختصة كي يحاط علماً بالأفعال المستندة اليه . فإذا أثار اعتراضاً خاصاً بإثبات شخصيته أو بجنسيته أو بمدة إقامته بمصر أو بصحة الوقائع التي يستند اليها طلب

الابعاد منع مهلة لا تقل عن يوم كامل لتقديم مذكرة كتابية أو مستندات مؤيدة لأقواله
٤ — تشكل بوزارة الداخلية لجنة استشارية للنظر في مسائل إبعاد الاجانب ،
مؤلفة من وكيل وزارة الحفانية رئيساً ومن النائب العموى أو الأفوكاتو العموى لدى
المحاكم المختلطة ومن المستشار الملكى لوزارة الخارجية .

وفي حالة غياب الرئيس أو تعذر حضوره تستند رياسة اللجنة إلى وكيل وزارة الخارجية .
٥ — يبلغ وزير الداخلية الاعتراضات المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة
الثالثة إلى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة ويرفق بها ملف الموضوع والمذكرات
والمستندات المقدمة من صاحب الاعتراض .

ويجوز للجنة أن تطلب تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية أو أن تأذن بذلك
وأن تقرر سماع أقوال الشخص المراد إبعاده .

ولها أيضاً أن تأمر باجراء أى تحقيق وأن تطلب من الجهة الادارية الياناس التي
تراها لازمة . وعلى اللجنة أن تبدي رأيها على وجه الاستمجال .

٦ — يعلن طلب الحضور المشار اليه في المادة الثالثة وقرار الابعاد إلى الشخص
المراد إبعاده بالطرق الادارية .

٧ — للبعد أن يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وله أن يقصدها طليفاً
ما لم تحدد له وزارة الداخلية جهة معينة ليغادر منها القطر وترسم له طريق الوصول اليها .
ويجوز لوزير الداخلية أيضاً أن يأمر بخفارة المبعد الى الحدود .

٣١٥ — وواضح من نص هذا المرسوم أن القيود الواردة فيه خاصة بالاجانب
الحاضمين لقضاء المحاكم المختلطة الذين أقاموا بمصر خمس سنين على الأقل ، فهؤلاء لا يجوز
للحكومة المصرية ابعادهم الا بسبب من الاسباب المبينة في المرسوم وطبقاً للاوضاع
المقررة فيه . أما بالنسبة للاجانب غير الحاضمين لقضاء المحاكم المختلطة وكذا الاجانب
الحاضمين لقضاء هذه المحاكم الذين لم يمض على اقامتهم بمصر خمس سنين لحق الحكومة
بجى ابعادهم مطلق من هذه القيود .

وعلى كل حال فهذه القيود موضوعة لفترة الانتقال فقط وتزول بانقضائها .
٣١٦ — وحق الابعاد من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها . وهو إجراء

ادارى يصدر به قرار من وزير الداخلية ، فليس لمحكمة أن تأمر في حكمها بإبعاد المحكوم عليه من البلاد بعد انقضاء مدة عقوبته .

٣١٧ - ويجب لابعاد اجنبى من البلاد أن يكون من الاشخاص الخطرين الذين في وجودهم ما يهدد أمن الدولة وطمأنينة سكانها ، أو من الفقراء الذين يعد وجودهم عالة على الدولة .

ومن الاسباب التي تميز الابعاد والتي نص عليها القانون رقم ٤٩ الصادر في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الاجانب في مصر : دخول الاراضى المصرية بدون جواز سفر صحيح أو وثيقة شبيهة به ، دخول الاراضى المصرية من غير الاماكن التي تنظم فيها الرقابة على الجوازات أو بدون إذن الموظف المختص بالرقابة ، انتهاء مدة التأشير أو الإقامة المرخص بها دون تقديم طلب في الميعاد المحدد بامتدادها أو إذا رفض هذا الطلب .

٣١٨ - على أنه نظراً لما قد يترتب على نظام الابعاد من أضرار خطيرة تلحق بالمبعد ، كما إذا كان حديث السن أوله مصالح مادية أو عائلية في البلد المبعد منها وتعرضه لعدم قبوله في أرض دولة أخرى وعلى الاخص إذا كان عديم الجنسية (apatride) . قد أخذت عصبة الأمم والهيئات العليا تبحث في تحديد استعمال حق الابعاد وقصره على الجرائم الخطيرة ومنع إبعاد الحديثى السن وعديمى الجنسية والاجئين وتوثيق هيئة قضائية في كل دولة تتولى رقابة الابعاد (انظر على مدى بك ج ١ ص ١٨٨ مائش ٢)

٣١٩ - العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الابعاد - لكن يكون إجراء الابعاد ذا أثر ينفى أن تفرض على من يخالفه عقوبات زاجرة يرجع إلى المحاكم في تطبيقها ضد كل من امتنع عن مفادرة الاراضى المصرية في الاجل المحدد لابعاده أو من عاد الى البلاد بعد تركها دون أن يكون قرار الابعاد قد ألغى أو أوقف تنفيذه . لذلك صدر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ قانون رقم ٧٨ نص في المادة الأولى منه على ما يأتى : « يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى ستة أشهر كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بابعاده أو دخل مصر بدون إذن الحكومة بعد أن يكون قد غادرها تنفيذاً لقرار الابعاد . ويعد المحكوم عليه بعد استيفاء مدة العقوبة . »

في القبض على الناس وحبسهم

بدون وجه حق

Arrestations illégales et séquestration de personnes

الواد ٢٨٠ إلى ٢٨٢ ع (تعادل المواد ٣٤١ إلى ٣٤٤ ع ف)

ملخص

النصوص ١ - الفرض من هذه النصوص ٢ - مصدرها ٣ - نصوص الواد ٢٨٠ إلى ٢٨٢ ع
تتناول الموظفين والأفراد على السواء ٤ - أركان الجريمة ٥ - الركن الأول : فعل القبض أو الحبس
أو الحجز ٦ إلى ٨ - الركن الثاني : عدم قانونية القبض أو الحبس أو الحجز ٩ و ١٠ - الأحوال
التي يجوز فيها القبض أو الحبس أو الحجز ، (أولاً) متى يجوز ذلك للأفراد ١١ إلى ١٦ -
(ثانياً) متى يجوز ذلك للموظفين ١٧ إلى ٢٤ - الركن الثالث : القصد الجنائي ٢٥ إلى ٣١ -
عقاب الجريمة ٣٢ - الظروف الشددة ٣٣ إلى ٤٠ - الاشتراك في الجريمة ٤١ - إطرة عمل
للحبس أو الحجز ٤٢ .

المراجع

جارج ١ طبعة ثالثة وج ٥ ص ٦٢٥ وجارسون ج ١ ص ٩٢٧ وشوفو وميلي طبعة سادسة ج ٤
ص ٣٩٣ وبلانش طبعة ثانية ج ٥ ص ٢٩٣ وموسومات دالوز تحت عنوان (liberté indiv) ج ٣٠
ص ٢٧ وملحق دالوز ج ٩ ص ٨١٠ .

١ - النصوص - المادة ٢٨٠ ع كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو
حجزه بدون مر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها
القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين
جنيهاً مصرياً .

المادة ٢٨١ ع - يعاقب أيضاً بالحبس مدة لا تزيد على ستين كل شخص أطار محلاً
للحبس أو الحجز غير الجائزين مع عله بذلك .

المادة ٢٨٢ ع — اذا حصل القبض في الحالة الميئة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزماً بدون جق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مديماً صدور من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالمعذبات البدنية .

٢ — الغرض من هذه النصوص — الغرض من المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ ع هو حماية الحرية الشخصية التي كفلها الدستور . فقد نصت المادة ٤ من الدستور المصرى الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ على أن « الحرية الشخصية مكفولة » . ونصت المادة ٥ منه على أنه « لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون » . فتأيداً لذلك وضعت المواد ٢٨٠ الى ٢٨٢ ع لمعاقبة من يقدم على المساس بالحرية الشخصية . وقد وردت في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس .

٣ — مصدرها — وهذه المواد مستمدة من المواد ٣٤١ الى ٣٤٤ من قانون العقوبات الفرنسى التي وردت مثلاً في الكتاب الخاص بالجنايات والجنح التي ترتكب ضد الأفراد . وهناك في القانون الفرنسى مادة أخرى وضعت أيضاً لحماية الحرية الشخصية ولكن ليس لها مقابل في القانون المصرى وهى المادة ١١٤ ع الواردة في الكتاب الخاص بالجنايات والجنح التي ترتكب ضد المصلحة العامة ونصها : « كل موظف عمومى وكل مأمور من مأمورى الحكومة أمر باجرائه أو قام بعمل استبدادى من شأنه المساس بالحرية الشخصية أو الحقوق المدنية لشخص أو أكثر من الاهالى او المساس بالقانون الاساسى يعاقب بالحرمان من الحقوق المدنية » .

وقد أبدى اجتماع هذين النصين في قانون العقوبات الفرنسى إلى إشكالات دقيقة فيما يختص بتعيين الاحوال التي يطبق فيها كل منهما ، واختلفت أحكام القضاء وآراء الشراح في هذا الصدد . فثبتت محكمة النقض والايام الفرنسية في أحكامها الاولى ، أن المادة ٣٤١ وعبارتها عامة كعبارة المادة ٢٨٠ المصرية يجوز حكماً على كل من يقبض على شخص أو يحبسه أو يحجزه بدون وجه حق سواء أ كان المظنون من الموظفين

أو من الأفراد . وعلى هذا رأى بلائش (ج ٥ ن ٢٣٧) ، وكارنو ، وروتر (ج ٢ ن ٤٧٩) . ثم عدلت محكمة النقض الفرنسية عن هذا رأى وقضت بأن المادة ٣٤١ لا وضمت لمعاقبة الأفراد ولا تسمى على الموظف العمومي إلا إذا وقع منه القبض أو الحبس أو الحجز بدافع المصلحة الخاصة ولا رضاء شهوة شخصية لأن الموظف في هذه الحالة حكمه حكم الفرد من الناس . وأما إذا وقع القبض أو الحبس أو الحجز من الموظف العمومي بغيره حق في أثناء تأدية وظيفته بأن تحمس في أداء واجبه أو أداء أعماله . وعلى السلطة التي وكلت إليه فني هذه الحالة تطبق عليه المادة ١١٤ ع ف دون غيرها . وعلى هذا رأى جارسون (مادة ١١٤ ن ٩١٠ ، مادما مادة ٣٤١ ن ٣٥٧) ، وجارو (ج ٣ ن ١٢٧١ وج ٥ ن ٢١٨٨)

٤ - هذه المواد تتناول الموظفين والأفراد على السواء - أما في القانون المصري فالنصوص الوحيدة التي تعاقب على القبض أو الحبس أو الحجز بغيره حق هي المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ ع . وهذه النصوص عباراتها عامة تشمل الموظفين والأفراد على السواء .

وقد جزم بتطبيق المادة ٢٨٠ ع على عمدة قبض على شخص وحبسه بدون وجه حق (قض ٢٧ مايو سنة ١٩١١ مج ١٣ غدد)

وفي قضية اخطاب التي اتهم فيها ضابط بوليس انقطة وبعض العساكر بالقبض على قمر من الاهالي وحبسهم بغيره حق وتعذيبهم بالتعذيبات البدنية ، تمسك الدفاع بأن الواقعة تعتبر جنحة تطبق عليها المادة ١١٣ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ (المقابلة للبادئة ١٢٩ من قانون العقوبات الحالي) التي تنص على عقاب كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث انه أدخل بشرتهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم - لاجناية تطبق عليها المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ ع (المقابلتان للبادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من القانون الحالي) ، وذهب الدفاع إلى أن المادة ١١٣ المصرية تقابل المادة ١١٤ الفرنسية و فرع عن ذلك نتيجة هامة وهي أن البحث الذي أثاره فقهاء القانون الفرنسي وخرج أعلامهم منه بأن المواد ٣٤١ إلى ٣٤٤ مقصور تطبيقها على أفراد الناس دون الموظفين لأن هؤلاء لهم نص خاص وهو

المادة ١١٤ هذا البحث يجب أن يكون نبراساً يهتدى به في استظهار غرض الشارع المصرى ومرايمه في هذه النقطة . وجاء في تدليل الدفاع على توافق نص المادة ١١٣ المصرية والمادة ١١٤ الفرنسية أنه يوجد في القانون المصرى نصان متعلقان بالجرائم التى تقع من الموظفين والافراد على الناس : الاول هو المادة ١١٣ ع التى تعاقب على جنحة استعمال القسوة والثانى هو المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ ع اللتان تعاقبان على جناية القبض والتعذيب ، وهما على ما يرى الدفاع نوع من أنواع القسوة . وقال الدفاع عن المتهمين إن الحكمة في التفرقة بين الفعلين وإن اتحدت نتيجتهما هي أن الباعث للوظف على الاعتداء إنما هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحمسه في اداء الواجب المنوط به ، وهذان يكونان دائماً أو في الغالب سلامة النية . أما الاعتداء الحاصل من الافراد فانما يدفعهم اليه دائماً شهوة الانتقام وجذوة الحقد . فاختلاف البواعث هو في رأى الدفاع الذى حدا بالشرائع إلى إقامة هذه الفوارق في الجزاء على عمل واحد تبعاً لصفة مرتكبه .

ردت محكمة النقض والابرار على هذا الدفاع بقولها : إن هذا التدليل لا يمكن الاضغاء اليه قبل البت في منحي المادة ١١٣ المصرية وهل ما نصت عليه من استعمال القسوة التى تحدث آلاماً بالأبدان أو تخل بالشرف يمكن أن يدخل تحته فعل القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وهل يجوز ذلك إذا اقترن القبض بتعذيبات بدنية وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٤

ان الترجمة الفرنسية لعبارة استعمال القسوة جاءت هكذا *auré usé de violences* وعبرة احدث آلاماً بأجسامهم جاءت هكذا *occasionner une souffrance corporelle* في - بين أن عبارة عذب تعذيبات بدنية جاءت هكذا *soumises à des tortures corporelles* وبديهي ان المعنى في هذه العبارات المتقابلة مختلف اختلافاً واضحاً سواء أكان ذلك في النص العربى أو في الترجمة الفرنسية وليس بالهين افتراض أن الشارع المصرى نوع في أساليه جزافاً ورأى أن عبارة استعمال القسوة تعنى بأداء معنى القبض والحبس والحجز حتى لو اقترن بتعذيبات بدنية مادام انه ذكر في المادة

١١٣ آلام الاجسام والاخلال بالشرف فان هذا الاقتراض فيه تعمل غير قليل وتخرج للالفاظ لا يستقيم مع معناها المصطلح عليه . ليس بهين ان يكون المشرع المصرى أراد هذا في سبيل تأييد مبدأ اقتراض سلامة نية الموظف في أعمال العنف التي يرتكبها أو مبدأ حرص المشرع على التشديد على الأفراد الذين يستلبون سلطانه مع أن الخلاف بين الفقهاء الفرنسيين عندما أثاروا البحث الذي يتعلق بتطبيق المواد ٣٤١ إلى ٣٤٤ على أفراد الناس دون الموظفين يكاد يكون مقصوراً على فكرة واحدة وهي أن الشارع الفرنسى قد نص على عقاب الموظفين في مادة أخرى وهي المادة ١١٤ . فقد قال جاروى الصفحة رقم ١٨٥ من الجزء الخامس من مؤلفه في شرح قانون العقوبات إن المادة ٣٤١ وما يليها تعاقب على القبض الذي يحصل من أشخاص ليس بيدم أمر من السلطات المختصة أما المادة ١١٤ وما بعدها فتعاقب على القبض أو الحبس الذي يقع من رجال السلطة العامة المختصين إذا كان مخالفاً للقانون . وقال جرسون في الصفحة رقم ٢٥٣ من تعليقاته على قانون العقوبات ما يؤيد هذا الرأي إلى حد ما وإن كان أتى بتحفظات دقيقة ترمى إلى اعتبار قبض الموظفين على أفراد الناس واقعاً تحت حكم المادة ٣٤١ وما بعدها إذا كانوا في ظروف تجعلهم بعيدى الصلة بعمل وظيفتهم وقت الاعتداء الذي يقترفونه . فالخلاف قائم إذن على أساس أن نصين قائمان في القانون الفرنسى ذكر في كليهما الاعتداء بالقبض على الحرية الشخصية واستبان من موضعهما في ذلك القانون أن أحدهما خاص بالموظفين والآخر خاص بأفراد الناس . أما في القانون المصرى فان أساس الخلاف معدوم بما تقدم شرحه من أن نص المادة ١١٣ لا يتسع لحالات القبض والحبس والحجز لا سيما إذا كان مشفوعاً بتعدييات بدنية . وفوق هذا فان موضع المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ جاء في الباب الخامس من الكتاب الثالث وهذا الباب عنوانه القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق ، والكتاب الثالث عنوانه الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس . أما المادة ١١٣ فقد وردت في الباب السادس من الكتاب الثانى وهذا الباب عنوانه الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس والكتاب عنوانه الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية . وفي هذه العناوين ما ترتسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس

أو المحجز من الجرائم التي تقع إطلاقاً من موظف أو غير موظف. وليس صحيحاً أن هذه الجرائم إذا وقعت من موظف كفل عقابها الباب السادس من الكتاب الثاني إذ أن مواد هذا الباب لم يأت فيها نص عن القبض أو الحبس بغير وجه حق ولم يذكر فيها إلا التعذيب الذي يكون الفرض منه حمل متهم على الاعتراف. وهنا يجب التنويه إلى ظاهرة هامة في النصوص المصرية وهو قصر عقاب الموظف المرتكب للتعذيب على حالة حمل متهم على الاعتراف. فكأن التعذيب الذي يرتكبه الموظف بغير هذا الفرض مع شخص حبه بغير وجه حق لا يعتبر بناء على رأى الطاعين إلا جنة لا تعدى عقوبتها الحبس سنة طبقاً للمادة ١١٣ مع أن التعذيب قد تصل فداخته إلى حد يعاقب عليه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة إذا وقع على شخص قبض عليه بغير وجه حق. هذا هو مؤدى الأخذ بالرأى الذى يقول به الدفاع عن المتهمين وتلك نتيجة التفرقة التي بنوها على أن الباعث للموظف على الاعتداء هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحمسه في أداء الواجب.

وبما أن الذى يستخلص من ذلك جميعاً أن البحث الذى عني به فقهاء التشريع الفرنسى ليس له محل عندنا فإن المادة ١١٣ من قانون العقوبات الأهلى لم تكن قط إلا بوسائل العنف التي لا تبلغ حد القبض على الناس أو حبسهم أما المادتان ٢٤٤ و ٢٤٤ع من ذلك القانون فنصهما عام ينطبق على الموظفين وغيرهم. ويجب أن يشار هنا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ صريحة المعنى في أنها تشير على السواء إلى الأحوال التي تقع في باقى فقرات تلك المادة وفي المادة ٢٤٤ وجدل المتهمين في هذه النقطة غير سائغ. وبما أن ما جاء في آخر الوجه الثانى من انطباق الواقعة على المادة ٧٧ من قانون الانتخاب يرد عليه أن الوقائع الثابتة في الحكم المعلوم فيه تتكون منها على ما يتم شرحه أركان الجناية المنصوص عنها في المادة ٢٤٤ فإذا كانت هذه الوقائع أيضاً أركان المادة ٧٧ من قانون الانتخاب فإن حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يجعل الجناية وحدها وهي الجريمة الأشد محل التطبيق.

وبما أنه يبين من هذا أن الوجه الثانى من أوجه المتهمين واجب رفضه

٥ - أركان الجريمة — للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع ثلاثة أركان وهي : (١) فعل مادي هو القبض أو الحبس أو الحجز ، (٢) وقوع هذا الفعل بغير وجه قانوني ، (٣) القصد الجنائي (جارسون مواد ٣٤١ إلى ٣٤٤ ن ٤ وجارو ٥ ن ٢١٨٩) .

٦ - الركن الأول : فعل القبض أو الحبس أو الحجز — الركن الأول للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع ينحصر في اعتداء يقع على الحرية الشخصية بالقبض على شخص أو حبسه أو حجزه .

فالقبض (l'arrestation) على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية الذهاب والاياب كما يريد .

وأما الحبس (détention) والحجز (séquestration) فكلاهما يقتضي حرمان المجني عليه من حريته فترة من الزمن . والظاهر أن الحبس والحجز لفظان مترادفان وإن كان بعض الشراح يحدد مدلول كل منهما فيسمى الفعل حبسا إذا اعتقل المجني عليه في سجن ويسمى حجزا إذا وضع في محل غير حكومي (انظر جارسون ن ٦ وجارو ٥ ن ٢١٨٩ وبلانش ٥ ن ٢٣٢) .

٧ - ومن المحقق أن المادة ٢٨٠ ع لا تشترط لتكوين الجريمة وجود هذه الأفعال الثلاثة مجتمعة بل تعاقب على كل فعل على حدته من أفعال القبض أو الحبس أو الحجز بغير وجه حق (نقض ٢٧ مايو سنة ١٩١١ مج ١٣ مر ٣) . ذلك أن القبض يمكن أن يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع ولو لم يعقبه حبس ولا حجز كما إذا كان الشخص المقبوض عليه قد أطلق سراحه قبل وصوله إلى المكان المعد لحبسه ؛ كما أن الحبس والحجز يدخلان في حكم المادة ٢٨٠ ع ولو لم يسبقهما قبض كما لو حجز والدان ابنهما في منزلهما مدة من الزمن (جارو ٥ ن ٢١٨٩ وجارسون ن ١٢ إلى ١٣ والأحكام المتوّه عنها في هذه المراجع) .

٨ - ومن هذه الأفعال الثلاثة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع ، اسل الأول وهو القبض له صفة جريمة وقتية . بخلاف الفعلين الآخرين وهما الحبس والحجز فإن لهما صفة جريمة مستمرة ، فلا يبدأ سريان المدة المقررة لسقوط الدعوى فيهما إلا من اليوم الذي ينقضي فيه الحبس أو الحجز غير القانوني (جارو ٥ ن ٢١٨٩) .

٩ - الركن الثاني : عدم قانونية القبض أو الحبس أو الحجز - لوجود الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع إذا كان القبض أو الحبس أو الحجز قانونياً أى إذا كان القانون يأمر به أو يبيحه ، فإن المساس بالحرية الشخصية يكون له حيثذ ما يبرره ؛ إذ القانون لا يعاقب على إتيان ما أمر به أو ما أباح فعله . ولم يكن هناك حاجة إلى النص على هذا الشرط في المادة ٢٨٠ ع لأنه ينتج عن القاعدة العامة المقررة في المادتين ٦٠ و ٦٣ ع ، إذ كل الجرائم أياً كان نوعها يبررها أمر القانون (جرسون ن ١٤) .

١٠ - وللتعبير عن هذه الفكرة تنص المادة ٢٨٠ ع على العقاب على القبض أو الحبس أو الحجز إذا حصل « بدون أمر أحد المحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة » . وقد جاءت كلمتا « ذوى الشبهة » في النسخة العربية ترجمة لكلمة (prévenus) في النسخة الفرنسية أى المتهمين . على أن هذا التعبير ليس مما لا يقبل النقد . فلا نزاع من جهة في أنه لا يصح أن يستتج منه أن القبض أو الحبس يبرره بمجرد حصوله بأمر أحد المحكام المختصين ، بل ان كل من يشارك في قبض أو حبس غير قانوني يأمر به موظف مختص بعد شريكاً لهذا الموظف في جريمته . ومن جهة أخرى فإن عبارة « في غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين أو اللوائح بالقبض على ذوى الشبهة » لا تكفي لتأدية المعنى المقصود ، لأننا سنبين فيما بعد أنه يجوز في بعض الأحوال القبض على شخص وحده أو حجزه ولو لم يشبهه في ارتكابه أية جريمة . وأخيراً إذا كان النص يشترط لتبرير القبض أو الحبس اجتماع الأمرين معاً أى أمر الحاكم وأن يكون الشخص المقبوض عليه متبهماً في جريمة فإن هذا لا يخله من الخطأ لأن هناك حالات خول فيها القانون للأفراد حق القبض على المتهم بدون حاجة إلى أمر أحد المحكام (انظر جرسون ن ١٥) .

١١ - الأحوال التي يجوز فيها القبض أو الحبس أو الحجز - (أولاً) متى يجوز ذلك للأفراد ؟ لا يجوز للأفراد القبض على أحد أو حجزه أو حبسه إلا في حالات استثنائية قررها القانون . وليس من الضروري لوجود هذا الحق أن ينص عليه القانون في صراحة ، بل يكفي أن يستفاد ضمناً من نص أو مبدأ قانوني .

وقد أجازت المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل فرد في حالة تلبس الجاني بالجريمة وفي جميع الأحوال الماثلة أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً. وقد أتينا في باب الضبطية القضائية على تطبيقات لهذا النص.

ونصت المادة ٣٨٦ ع فقرة أولى على أن من امتنع أو أهمل في بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو صبيح عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي مجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً مهنياً. فالفرد الذي يطلب منه المساعدة في القبض على الجاني في هذه الأحوال فيلبي الطلب لا يعد مرتكباً لجريمة ما لأن القانون هو الذي يلزمه بذلك (جارسون ن ١٩).

١٢ — ويجوز للوالدين والأولياء في سبيل تربية الصغير أن يلزموه بالاقامة في منزلهم أو في مدرسة داخلية أو في أي محل يريدون أن يقيم فيه. ويجوز لهم وللأساتذة والمعلمين تأييداً للسلطة التي خولها لهم القانون أن يتخذوا التدابير اللازمة لضمان طاعة أوامرهم. فلهم حق حجز أولادهم أو الصغار المعبود بهم إلى رعايتهم على اعتبار أن هذا نوع من التأديب بدون أن يلجأوا في ذلك إلى القضاء (جارو ن ٢١٨٩ و جارسون ن ٣١ وشوف و هيلي ن ١٦٩١ و بلانش ن ٢٣٦).

١٣ — ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا الحجز يصبح غير قانوني ومعاقبا عليه إذا تجاوز حدود تأديب إنساني معقول (جارسون ن ٣٢ و جارو ن ٢١٨٩ و شوف و هيلي ن ٤ و ١٦٩١). وقد طبقت في فرنسا المادة ٣٤١ وما بعدها على والد وزوجه حيزا ابنة أولهما البالغة من العمر سبع عشرة سنة بأن تركاها مقيدة في اسطبل وعذباها حتى ماتت (قضى فرنسي ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٣٨ موسوعات دالوز lib. indiv ن ٦٤) وعلى والدين حيزا ابنة لهما قاصرا بأن ربطاها في وتد وتركاها في حاصل ويداها مشدودتان خلف ظهرها حتى نشأت عن ذلك جروح أثبت الكشف الطبي آثارها بعد ذلك بشهور (محكمة Rennes ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ دالوز ١٨٧٩ — ٢ — ٧٦).

وينبغي أن يلاحظ أن الحجز ولو مجرداً من كل ظرف آخر يمكن أن يصبح معاقبا

عليه إذا استطال بكيفية تجعله تصفيا ومنافيا لمقتضى الرحمة والانسانية. وهنا يجب الاحتراس من الخلط بين الحجز ووسائل القسوة التي تترن به في غالب الأحيان. فاذا لم يملك الحجز سوى وقت قصير وكان في ذاته غير معاقب عليه فان وسائل القسوة تكون مع ذلك معاقبا عليها (جارسون ٢٢٠) .

١٤ — ولما كان للزوج حق تأديب زوجته شرعاً فان له في أحوال استثنائية أن يستعمل سلطته في حجز زوجته بمنزله ومنعها من كل اتصال بالخارج. وقد أبحاث الشريعة الاسلامية للزوج إمساك زوجته بمنزل الزوجية ومنعها من الخروج إذا كان خروجها يفوت عليه الغرض المقصود من الزواج أو كان يخشى عليها الفتنة، كما خولت له حق منعها من الخروج لغير المحارم ومنع هؤلاء من الدخول اليها، بل أجازت له منعها من الاتصال بمحارمها إذا كان يخشى فسادها أو إفسادها عليه (انظر مدى استعمال حقوق الزوجية للدكتور السيد مصطفى السيد ص ١٨٠ والمراجع النثار اليها في الفاش)

١٥ — وقد تقتضى مصلحة المجنون بل مصلحة الأمن العام تقييد حرية المجنون وعدم تمكنه من الذهاب والاياب وفق إرادته، فيحجزه أهله أو القائمون على حراسته أو يربطونه لمنعه من التجول، ويمكن أن يوضع بناء على طلبهم في مستشفى للحكومة مخصص للجذائز أو في محل خاص معد لهذا الغرض كـمصحّة. ففي مثل هذه الأحوال لا يكون ثمة محل لتطبيق المادة ٢٨٠ ع، لأنه فيما عدا حق الملاحظة الذي يكفي بمفرده لتبرير مثل هذه التدابير يمكن القول بأن اتخاذها قد أباحتها ضمنا المادة ٣٧٨ ع فقرة ثانية التي تنص على عقاب من كان، وكلا بالحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه والمادة ٣٩٢ ع التي تنص على عقاب من ترك أولاده الحداث السن أو مجانين موكلين لحفظه يهيئون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات (جرو ٥ ن ٢١٨٩) .

١٦ — ولكن جريمة الحجز بدون وجه حق تحقق ويتمين معها تطبيق المادة ٢٨٠ ع في حالة ما إذا قبض على شخص سليم العقل ووضع في مستشفى عام مخصص للجذائز أو في محل خاص معد لهذا الغرض بحجة أنه مجنون (جرو ٥ ن ٢١٨٩) .

١٧ — (ثانياً) متى يجوز القبض والحبس للموظفين ؟ — كذلك لا يجوز للموظفين القبض على الناس أو حبسهم إلا متى رخص القانون لهم بذلك . وكل قبض

أو حبس لا يستند إلى نص قانوني يميزه باطلا ويستوجب معاقبة فاعله .
وقد بينا في باب الضبطية القضائية بالجزء الرابع من هذه الموسوعة الأحوال التي يجوز فيها لمأموري الضبطية المذكورة القبض على المتهمين . وبيننا في باب التحقيق الابتدائي بالجزء الثاني منها الأحوال التي يجوز فيها النيابة ولقاضي التحقيق القبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا .

١٨ - وفيما عدا هذه الأحوال التي يقوم فيها أولئك الموظفون بالقبض أو الحبس بصفتهن من مأموري الضبطية القضائية أو من رجال السلطة القضائية نفسها توجد حالات أخرى خول فيها لرجال الإدارة القبض على بعض الأشخاص كمن يوجدون في حالة تشرد أو اشتباه والمعتوهين والمهاجرين والمسافرين بدون جوازات سفر والأجانب .

١٩ - أما فيما يختص بالأشخاص الذين يوجدون في حالة تشرد أو اشتباه فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه إذا تبين للبليس أن شخصا في حالة تشرد استدعاه لكي يسلمه إنذارا صريحا بأن ينير في مدى عشرين يوما أحوال معيشته التي تنافي القانون وتجعله في حالة التشرد وإلا قدم للقضاء لمحاكمته . ونصت المادة الخامسة من ذلك القانون على أنه يجوز على الدوام إكراه من يفترض فيه التشرد على الحضور إلى مركز البليس لاستلام الانذار . ونصت المادة الثامنة منه على أن الاجراءات المذكورة تسرى على الأشخاص المشتبه فيهم .

٢٠ - أما فيما يختص بالمعتوهين فقد نصت المادة ٢٤٨ من قانون تحقيق الجنايات على أنه إذا ظهر في إحدى الحالات الآتية أن حالة المتهم العقلية تدعو إلى وضعه في أحد مستشفيات المجازيب تخار النابة جهة الإدارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات وهذه الحالات هي .

(أولا) إذا رأت النيابة أن لوجه لاقامة الدعوى العمومية على المتهم بسبب عاهة في عقله فامرت بحفظ القضية لهذا السبب .

(ثانيا) إذا اتضح أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله

فاوقفت النيابة رفع الدعوى ضده أو أوقفت المحكمة محاكمة حتى يعود إليه من الرشد ما يكفى لدفاعه عن نفسه .

(ثالثا) إذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ ع .

ونصت المادة ٢٤٩ ج على أنه يجوز للنيابة العمومية في كل الأحوال السابق ذكرها متى كان المتهم محبوسا احتياطيا أن تودعه في أحد عيالات المجازيب أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضى الجزئى حتى يصدر قرار من جهة الإدارة .

٢١ - غير أن القانون المصرى مع الأسف لم يضع القوانين الخاصة بإيداع المعتوهين غير المتهمين في مستشفيات المجازيب . ومع ذلك فلجنة الإدارة أن تأمر من تلقاء نفسها بإيداع المعتوهين الذين يخشى من جنونهم على النظام العام أو على سلامة الناس في أحد المحلات المخصصة للمجازيب .

٢٢ - وفيما يختص بالمعاهرات ، نصت المادة ١٥ من لائحة بيوت المعاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ على أن كل موسم تكون موجودة في بيت للمعاهرات يجب أن تقدم لأجراء الكشف الطبى عليها مرة في كل أسبوع . . . وأن للبوليس الحق في أن يجرى الكشف على المعاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون إبداء عذر مقبول . ونصت المادة ١٧ من هذه اللائحة على أن المومسات اللاتي يتضح للطبيب اصابتهم بأمراض زهرية يرسلن إلى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد شفائهن ، فإذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات إلى مستشفى أقرب مدينة ، وعلى البوليس اجراء نقلهن . ويستفاد من ذلك أن للبوليس الحق في اكرام المعاهرات على الحضور للكشف الطبى عليهن كما أن له الحق في حجز المصابات منهن بأمراض زهرية في مستشفيات الحكومة .

٢٣ - وقد قيد الشارع حرية المرور التى تدخل في الحرية الشخصية اذ أوجب الحصول على جواز سفر لدخول الاراضى المصرية أو الخروج منها ، والركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو الذين يلوح أن جوازات سفرهم غير صحيحة يمنعون

من النزول إلى البر أو الأرض أو الصعود إلى الباخرة أو الطائرة على حسب الأحوال. ويجوز إبعاد الأجانب منهم عن البلاد (أطراف القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر ولغة الأجانب في مصر) .

٢٤ — أما الأجانب فقد بينا مركزهم في الفصل الخاص بسريان القانون الجنائي بالنسبة للأشخاص تحت كلمة (قانون) . وما ينبغي ملاحظته هنا أن السلطة الإدارية ليس لها بالنسبة للأجنبي الحق الإبعاد ، فلا يجوز لها أن تقبض عليه بالطريق الإداري إلا لهذا الغرض ولا رساله مخفورا إلى الحدود (راجع المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يولية سنة ١٩٣٨ بشأن إبعاد الأجانب والقانون رقم ٧٨ الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ شأن القويات التي تطبق في أحوال عائلة أوامر الإبعاد) .

٢٥ — الركن الثالث : القصد الجنائي — جريمة القبض والحبس والحجز هي من الجرائم العمدية . ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى كان الجاني قد أتى الفعل عمداً وهو يعلم أنه يحرم المجني عليه من حريته بدون وجه حق (جارسون ن ٣٨ وجارو ٥٠ ن ٢١٨٩) .

٢٦ — فينتي القصد إذا وقع الحجز خطأ . فالشخص الذي يطلق الباب وهو خارج من منزل يعتقد أنه غير مسكون ويتسبب في حبس انسان كان بداخله على غير علم منه بذلك لا يعد مرتكباً لجريمة ما . ولا يهم أن يكون هذا الشخص قد أتى الفعل عن رعونة وارتكب خطأ بعدم تحققه من خلو المنزل ، لأن الخطأ لا يستوجب إلا مساءلة مدنيا (جارسون ن ٢٩) .

٢٧ — كذلك الشخص الذي يحجز أحد أفراد عائلته لا يقع تحت طائلة العقاب إذا اعتقد أنه مجنون قسام في فكره أن يمنعه من التجول ليتفادى خطرا أو فضيحة علنية . ومن العبث في هذه الحالة إثبات أن الشخص المحجوز سليم العقل وأنه لم يكن هناك موجب لحجزه ، لأن القصد أمر شخصي وهو يتقدم إذا أتى الفاعل الفعل بحسن نية مهما يكن الخطأ الذي ارتكبه . فالخطأ الذي يقع فيه بعدم استدعائه الطبيب مثلا لا يستوجب إلا مساءلة مدنيا (جارسون ن ٤٠) .

٢٨ — كذلك المجني عليه في جناية إذا اعتقد بحسن نية أنه عرف الجاني قبض

على شخص يرى. لا يقع تحت طائلة المادة ٢٨٠ ع لانعدام القصد الجنائي، لأن الفاعل قد وقع في خطأ يتعلق بالوقائع ولم يعتمد ارتكاب الفعل الذي حرمة المادة المذكورة (جارسون ن ٤١).

٢٩ - أما الخطأ القانوني فطبقاً للقواعد العامة لا ينفي وجود القصد الجنائي وبناء على ذلك تكون الجريمة اذا كان مرتكب القبض غير القانوني قد اعتقد بحسن نية أنه كان في حدود حقه لأن أحد رجال القانون مثلاً قد أكد له خطأ أن القبض مباح في هذه الحالة المعينة (جارسون ن ٤٢).

٣٠ - وينبغي الاحتراس من الخلط بين القصد والباعث. ففي ارتكاب الجاني القبض أو الحبس أو الحجز عن علم وعمد فإن القصد يتحقق مهما تكن البواعث التي دفعت إلى ذلك، حتى ولو كانت هذه البواعث شريفة. وقد حكمت المحاكم الفرنسية بتطبيق المادة ٣٤١ ع ف على شخص جاء المحضر للقبض عليه تنفيذاً لحكم قاض عليه بالإكراه البدني فهرب بعد أن أقفل الباب على المحضر وقاضى الصلح ومن معها، ولم يقبل من المتهم الدفع بأنه لم يقصد ارتكاب الجريمة بل كان غرضه الفرار لآحرمان من أقفل عليهم الباب من حريتهم لأن الغرض الذي يقول عنه هو الباعث أما القصد فتوفر (مجلس فرنسي ١٦ يناير سنة ١٨٤٧ دالوز ١٨٤٧ - ١ - ٧٧)

٣١ - على أن الجريمة تزول وتمحى إذا كان مرتكب الحبس أو الحجز غير القانوني قد أتى الفعل وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو غيره أو في حالة ضرورة فالشخص الذي يرى نفسه مهدداً بالاعتداء عليه له الحق في حجز المعتدى لمنعه من ضرره والاعتداء عليه. والشخص الذي يعلم أن آخر قد اعتزم الانتحار أو ارتكاب جريمة ماله الحق في حجزه حجراً مؤقتاً لمنعه من تنفيذ ما اعتزم عليه (جارسون ن ٤٤).

٣٢ - عقاب الجريمة - جريمة القبض أو الحبس أو الحجز بدون وجه حق المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع هي جنحة معاقبة عليها بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مالياً. ولكنها تصبح جنائية إذا اقترنت بظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع.

٣٣ - الظروف المشددة - والظروف المشددة للجريمة المذكورة ترجع إلى

الوسائل المستعملة في ارتكابها . وبعضها يؤدي إلى الحكم بعقوبة السجن والبعض الآخر إلى الحكم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

٣٤ - فتكون العقوبة السجن إذا حصل القبض من شخص تزيماً بدون حق يبرئ مستخدماً الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة . وقد أراد الشارع بذلك التخليط على الشخص الذي يحتل صفة الموظف العمومي فيزيه أو ينصف بصفته أو يبرز أمراً مزوراً منسوباً إليه ليحمل الناس على الاعتقاد بأنه الموظف الأمين على السلطة العامة وأنه يجرى قبضاً قانونياً (جرسون ن ٤٩ وموسومات دالوز lib. ind ن ٧٩ وبلانش ن ٢٤٣ وشوفو وميل ن ١٦٩٨ وجيرو ن ٢١٩٣) .

٣٥ - فزى مستخدماً الحكومة الذي تنص عليه المادة ٢٨٧ هو الزى المميز لموظفي الحكومة ولرجال القوة العامة الذين تحتل صفتهم لتسهيل ارتكاب الجريمة كعنابط البوليس ورجال الشرطة .

٣٦ - ويعتبر الجاني متصفاً بصفة كاذبة إذا اتحل بغير حق صفة موظفي الحكومة ولو لم يتحل أسماءهم . فيتحقق الظرف المشدد إذا اتخذ الجاني الذي أجرى قبضاً غير قانوني صفة وكيل النيابة أو قاضي التحقيق ولو لم يتحل اسمه .

٣٧ - وأما الأمر المزور المدعى بصدوره من طرف الحكومة فقد يكون أمراً بالضبط والاحضار أو أمراً بالحبس الاحتياطي . وفي المادة يتطوّر الأمر المقدم لأجراء القبض على جنابة تزوير في محررات رسمية فضلاً عن جنابة القبض بدون وجه حق ، غير أنه إذا كان واضحاً أن الأمر المزور منسوب إلى موظف غير مختص بإصدار أمر بالقبض أو كان الأمر الذي تمسك به الجاني قد قدم على اعتباره أنه أمر شفهي فمن المجازفة في هاتين الحالتين القول بوجود الظرف المشدد لانعدام العلة القانونية في التشديد لأن المجنى عليه ما كان ليعتقد بأنه يجب عليه الخضوع لمثل هذه الأوامر (جرسون ن ٥٢) .

٣٨ - وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في حالتين : (الأولى) إذا هدد الشخص المقبوض عليه بالقتل ، (الثانية) إذا عذب بالعذوبات البدنية (المادة ٢٨٢ ع) .

٣٩ - فالتهديد بالقتل وحده هو الذى يؤدى إلى تشديد العقوبة . ويستوى أن يكون التهديد فى وقت القبض أو فى أثناء مدة الحجز ، كما يستوى أن يكون شفهياً أو بالكتابة ، مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر أم لا ، مباشراً أو بالواسطة ، فانه لا محل هنا لتطبيق أحكام المادة ٣٢٧ ع (جارسون ٥٤٠ و جالرو ٥٠ ن ٢١٩٣) .

٤٠ - ولم يعرف القانون التعذيبات التى يعد استعمالها ظرفاً مشدداً لجريمة الحجز بدون وجه حق . ولكن يؤخذ من نص القانون وروحه : (أولاً) أن التعذيبات البدنية وحدها هى التى تكون الظرف المشدد للجريمة ، فخرجت بذلك التعذيبات الأدبية التى يمكن أن تقع على نفس المجنى عليه . ذلك بأن الشارع قد اعتبر أن التهديد بالقتل فقط له صفة التعذيب الأدبى الذى من شأنه تشديد عقوبة الحجز بدون وجه حق . (ثانياً) أن التعذيبات البدنية التى تكون على درجة من الخطورة هى التى يجب اعتبارها فى تكوين هذا الظرف المشدد . وهذه مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى . ويعتبر الشراح من قبيل التعذيبات البدنية حرق الأطراف وضرب المجنى عليه بالسياط والعصى وتقييده بالسلاسل بحيث لا يتمكن من الجلوس أو النوم . أما مجرد استعمال العنف أو الضرب البسيط أو إحداث بعض الجروح فلا يكفى إذا اقترنت هذه الأفعال بالحجز بدون وجه حق لرفع عقوبته إلى الأشغال الشاقة المؤقتة (جارسون ٥٦ و جالرو ٥٠ ن ٢١٩٣) .

وقد حُكِمَ بتطبيق المادة ٢٨٢ ع فى قضية أخطاب على ملاحظ بوليس النقطة وبعض العساكر لأنهم قبضوا على نفر من الأهالى وحبسوهم وعذبوهم بتعذيبات بدنية ، وذلك أن الملاحظ كان يستدعيهم من المكان الذى أعده لسجنهم فرادى أو جماعات ويضربهم بالسوط أو بمصا من خيزران على أيديهم وأرجلهم ويكرر هذا التعذيب صباحاً وظهراً ومساءً وليلاً . وكانوا فى النهار يشتغلون أشغالا شاقة فى تصليح السكك والجسور ورشها ثم يؤتى بهم جماعات فيقفون فى شكل دائرة يتوسطها أحد العساكر ويقف خارجها عسكري آخر ويؤمرون بأن يدوروا كما تدور المواشى فى حلقة الهراس والعساكر يلبسهم بالسياط حتى لا يتوانوا فيقع بعضهم مغشياً عليه من شدة الضرب . وكان الملاحظ يأمر بقص شعورهم بمقص الخيزر فيقص القصاص شعر رؤوسهم على

هيئة ميازيب ويقص ناحية من شوارعهم ويترك الناحية الثانية . وكان يأمر المقبوض عليهم بأن يتمرغوا في الأوحال ومن خالف منهم أذيق كأس العذاب . وكان يأمر بعضا منهم بأن يستلقي على قفاه أو على وجهه ويرفع رجله إلى أعلى فيصب عليهما السياط، ثم يأمرهم بأن يختار كل واحد منهم اسم امرأة يسمى به ومن عافت نفسه ذلك زاده تنكيلا (محكمة جنايات النصورة ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ بمادة ١١ عدد ٢١٤ ، وقد رفض التماس المرفوع عنه بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣١ في القضية رقم ١٤٧٧ سنة ٤٧ ق) .

٤١ - الاشتراك في الجريمة - تسرى قواعد الاشتراك العامة المنصوص عليها في المواد من ٤٠ إلى ٤٣ ع على جريمة القبض والحبس والحجز بدون وجه حق . ويعني على ذلك أن الظروف المشددة التي تقترن بالفعل الأصلي تؤثر على الشركاء . فمثلا تطبق عقوبة السجن على من يثبت اشتراكه في جريمة قبض بدون وجه حق وقع من شخص تزيى بزي مصادمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة . وتطبق عقوبة الاشغال الشاقة على من يثبت اشتراكه في جريمة حبس أو حجز حصل مع تهديد بالقتل أو مع تعذيبات بدنية (جارسون ن ٧٤ و ٧٥ و جبارو ن ٢١٩٧ و موسوعات دالوز 11b. ind ن ٧٢ و بلانش ن ٢٤٠ و شوفو وميل ن ١٦٩٥) .

٤٢ - إعاذة محل للحبس أو الحجز - نصت المادة ٢٨١ ع على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز غير المزين مع علمه بذلك .

ولا يخفى أن لكل من يعير محلا للحبس أو الحجز غير المزين يدخل في حالة الاشتراك بالمساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ ع . ويظهر من ذلك أن القانون استثناء من القواعد العامة قد اعتبر إعاذة محل للحبس أو الحجز جريمة خاصة يعاقب عليها في كل الأحوال بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مهما تكن العقوبة التي تطبق على الفاعل الأصلي .

٤٣ - والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨١ ع هي من الجرائم العمدية التي يشترط فيها توفر القصد الجنائي . فيشترط لعقاب من يعير المحل أن يكون عالما أنه سيتمعمل في حبس أو حجز غير قانوني .

في القتل والجرح والضرب

De l'homicide et des coups ou blessures

المواد ٢٣٠ إلى ٢٤٤ ع (تقابل المواد ٢٩٥ إلى ٣١٥ ع ف) .

ملخص

الفصل الأول — عموميات . تطور التشريع في جرائم القتل والجرح والضرب . الشرائع القديمة ١ و ٢ — الفقرة الاسلامية ٣ — قانون سيد باشا ٤ — القانون الحديث ٥ — مصادر القانون المصري في هذه المادة ٦ — إحصاء عن جنايات القتل العمد والضرب المقتضى إلى موت أو إلى عاهة مستديمة ٧ — إحصاء عن أسباب جنايات القتل والعروق فيه في مصر ٨

الفصل الثاني — في القتل العمد

الفرع الأول في تعريف القتل العمد وأركانه . تعريف القتل العمد ٩ — أركان جريمة

القتل العمد ١٠

الركن الأول — إزهاق روح إنسان على قيد الحياة ١١ إلى ١٦

الركن الثاني — فعل يتسبب عنه القتل . يجب أن يكون القتل نتيجة لعمل الجاني ١٧ — لاتهم الوسائل المستخدمة للقتل ١٨ — هل يشترط أن تكون الوسائل المستخدمة من شأنها إحداث القتل ؟ ٢٠ إلى ٢٢ — راحة السببية بين فعل الجاني وموت المجنى عليه . هل يجب أن تكون مباشرة ؟ ٢٣ إلى ٢٦ — هل يشترط في وسائل القتل أن تكون أعمالاً مادية ؟ ٢٧ — هل يعاقب على القتل بالترك ؟ ٢٨ إلى ٣٥ — إثبات القتل ٣٦

الركن الثالث — قصد القتل . ما هو القصد الجنائي في جريمة القتل العمد ؟ ٣٧ — المظاهر الخارجية التي يمكن بها الاستدلال على وجود نية القتل ٣٨ إلى ٤٤ — انية المبتدئ وغير المبتدئ على القتل ٤٥ — القصد المحدود وغير المحدود ٤٦ — القصد الاحتمالي ٤٧ — الخطأ في شخص المجنى عليه ٤٨ إلى ٥١ — الباعث على القتل ٥٢

الفرع الثاني — في عقاب القتل العمد ٥٣

الفرع الثالث — في رقابة محكمة النقض وبيان واقعة القتل في الحكم ٥٤ إلى ٦٣

الفرع الرابع — في الظروف المشددة لقتل العمد . الظروف المشددة في القانون المصري ٦٤ و ٦٥ — عدم التسوية بين الشريك والفاعل الأصلي في هذه الأحوال ٦٦ — الظروف المشددة الأخرى في التشريعات الأجنبية ٦٧

المبحث الأول — في القتل العمد مع سبق الأصرار أو التردد

المطلب الأول — عموميات . نص المادة ٢٣٠ ع ٦٨ — أركان الجريمة ٦٩ — سبق الأصرار والتردد ظرفان مشددان في جرائم القتل والضرب وإعطاء المواد الصادرة ٧٠

عند الاعتداء على هذين الطرفين في تشديد عقوبة القتل ٧١

المطلب الثاني — في سبق الأضرار . تعرضه ٧٢ — الضمران المبكوثان ٧٣ إلى ٧٥ — علة اعتبار سبق الأضرار طرفاً مستقلاً ٧٦ — التمييز بين سبق الأضرار وبين القتل ٧٧ — للظاهر الخارجية التي يستدل منها على سبق الأضرار ٧٨ — يوجد سبق الأضرار ولو كان القصد غير محدد ٧٩ — يوجد سبق الأضرار ولو كان القصد مطلقاً على حدوث أمر أو موقوف على شرط ٨٠ — يوجد سبق الأضرار ولو حصل خطأ في شخص المبنى عليه ٨١ — سبق الأضرار في حالة تعدد الجناة ٨٢ و ٨٣

المطلب الثالث — في التردد . تعريف التردد ٨٤ — علاقة التردد بسبق الأضرار ٨٥ و ٨٦ — المطلب الرابع — في عقاب القتل مع سبق الأضرار أو التردد ٨٧ و ٨٧ مكرر — المطلب الخامس — في بيان سبق الأضرار والتردد وفي رقابة محكمة النقض والإبرام ٨٨ إلى ٩٦

المبحث الثاني — في القتل بالمسموم وإعطاء مواد ضارة بالصحة ٩٧

للطلب الأول — في القتل بالمسموم . التسميم في قانون سنة ١٨٨٣ ، ٩٨ — القتل بالمسموم في قانون سنة ١٩٠٤ وفي القانون الحالي ٩٩ — حكمة تشديد العقوبة في هذه الجريمة ١٠٠ — أركان الجريمة ١٠١ و ١٠٢ — القتل ١٠٣ — الصروع ١٠٤ إلى ١٠٦ — نية القتل ١٠٧ و ١٠٨ — النية غير المحدودة ١٠٩ — القصد الاحتمال ١١٠ — الخطأ في شخص المبنى عليه ١١١ — وسيلة القتل ١١٢ إلى ١١٨ — بيان واقعة التسميم في الحكم ١١٩ إلى ١٢٤ — المطلب الثاني — في إعطاء المواد الضارة بالصحة وفي غش الأشربة أو المأكولات أو الأدوية بواسطة خلطها بغير مضر بالصحة . التصومس ١٢٥ — جرعة المادة ٢٣٦ ع ١٢٦ — أركان هذه الجريمة ١٢٧ — إعطاء مواد ضارة ١٢٨ و ١٢٩ — حدوث الموت ١٣٠ — القصد الجنائي ١٣١ و ١٣٢ — عقاب الجريمة ١٣٣ — الصروع ١٣٤ — جرعة المادة ٢٦٥ ع ١٣٥ — أركان هذه الجريمة ١٣٦ — إعطاء مواد ضارة ١٣٧ إلى ١٣٩ — المرض أو العجز الوقتي عن العمل ١٤٠ — القصد الجنائي ١٤١ و ١٤٢ — عقاب الجريمة ١٤٣ — الصروع ١٤٤ — جرعة المسادة ٢٦٦ ع ١٤٥ — أركان هذه الجريمة ١٤٦ — تمييز هذه الجريمة عن جريمة التسميم وجرائم المندبتين ٢٣٦ و ٢٦٥ ع ١٤٧

المبحث الثالث — في القتل العمد المقترب بجناية أو المرتبط بجناية . النص ١٤٨ — علة التشديد

١٤٩ — النص بضمن حالتين ١٥٠ — مخالفة هذا النص لقواعد العامة ١٥١ — الحالة الأولى : اقتران القتل بجناية أخرى . ما يشترط في هذه الحالة ١٥٢ — رابطة الزمنية ١٥٣ إلى ١٥٥ — الجناية الأخرى ١٥٦ إلى ١٦٤

الحالة الثانية : ارتباط القتل بجناية . ما يشترط في هذه الحالة ١٦٥ — اجتماع القتل مع جناية ١٦٦ إلى ١٧١ — رابطة السببية ١٧٢ إلى ١٧٩

في اشتراك أكثر من شخص واحد في الجريمة ١٨٠ إلى ١٨٥

في عقاب القتل المقترب بجناية أخرى أو المرتبط بجناية ١٨٦ إلى ١٨٩

في بيان الواقعة في الحكم ١٩٠ لل ١٩٤

لفصل الثالث — في الجرح والضرب عمداً.

الفرع الأول — عموماً ، النصوص ومصدرها ١٩٥ — تطور التصريح في جريمة الجرح والضرب

١٩٦ — خسيم جرائم الجرح والضرب ١٩٧ و ١٩٨

الفرع الثاني — في أركان جريمة الجرح أو الضرب عمداً . بيان هذه الأركان ١٩٩

الركن الأول — الجرح أو الضرب ٢٠٠ — الجروح ٢٠١ — الضربات ٢٠٢ لل ٢٠٥

أنواع الصدى والإيذاء الأخرى ٢٠٦ و ٢٠٧ — الأصول المادية التي تعمت انتزاعاً شديداً

وتؤثر على صحة الجني عليه ١٠٨ — إيلام النفس ٢٠٩ — إعطاء المواد الضارة ٢١٠

الركن الثاني — القصد الجنائي . ضرورة ارتكاب الفعل عن إرادة وقصد ٢١١ — ما هو

القصد الجنائي في جرائم الجرح والضرب عمداً؟ ٢١٢ لل ٢١٤ — هل تطبق مواد الجرح والضرب

عمداً على الأطباء والجراحين؟ ٢١٥ — هل تطبق هذه المواد على من يدخلون في أعمال

الطبيب أو الجراحة بدون صفة؟ ٢١٦ — القصد الاحتمالي ٢١٧ — النية غير المحدودة

٢١٨ — الخطأ في شخص الجني عليه ٢١٩

المبحث الثالث — في أنواع جريمة الجرح والضرب وفي ظروفها المشددة

المبحث الأول — قواعد عامة . أنواع جريمة الجرح والضرب ٢٢٠ — بيان الظروف المشددة

٢٢١ إلى ٢٢٤ — الظروف المشددة الناشئة عن جسامه النتيجة ٢٢٥ — ضرورة وجود

رابطة نسبية بين الجرح أو الضرب والنتيجة التي وقعت ٢٢٦ إلى ٢٣٠ — تعدد الظروف

المشددة في حالة اشتراك أكثر من شخص واحد في الضرب ٢٣١ إلى ٢٣٨ — لا عقاب

على الشروع في جرائم الجرح والضرب ولو كانت مقترنة بظروف مشددة تعجلها جنايات ٢٣٩

المبحث الثاني — في جريمة الضرب المضي إلى الموت . من المادة ٢٣٦ ع ٢٤٠ — شروط

الجرمة ٢٤١ — فعل الجرح أو الضرب ٢٤٢ — الدروع ٢٤٣ — الصمد ٢٤٤ و ٢٤٥

— نتيجة الجرح أو الضرب ٢٤٦ — رابطة السبب ٢٤٧ إلى ٢٥٢ — عقاب الجريمة ٢٥٣

المبحث الثالث — في جريمة الجرح أو الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة . من المادة ٢٤٠ ع

٢٥٤ — شروط الجريمة ٢٥٥ — فعل الجرح أو الضرب ٢٥٦ — الصمد ٢٥٧ و ٢٥٨

العاهة المستديمة ٢٥٩ إلى ٢٦٦ — رابطة السبب ٢٦٧ إلى ٢٧١ — عقاب الجريمة ٢٧٢

المبحث الرابع — في جريمة الجرح أو الضرب الذي نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية

مدة تزيد على عشرين يوماً . من المادة ١٤١ ع ٢٧٣ — أركان الجريمة ٢٧٤ — شروط

انظر للمتشدد ٢٧٥ — المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية ٢٧٦ إلى ٢٨١ — رابطة

السبب ٢٨٢ — عقاب الجريمة ٢٨٣

المبحث الخامس — في جريمة الجرح أو الضرب الذي لم يبلغ درجة الجسامه الضعفة . من المادة

٢٤٢ ع ٢٨٤ — شروط الجريمة ٢٨٥ — المارق بين هذه الجريمة ومخالفة الصدى أو

الإنشاء الخفيف ٣٨٦

المبحث السادس — في الضرب الحاصل من عصبة توافق أعضاؤها على التصدي الخ . نص المادة ٢٤٣١ ع ٢٨٧ — الفرض من هذه المادة ومصدرها ٢٨٨ — أركان الجريمة ٢٨٩ — الضرب أو الجرح ٢٩٠ — قصد الجنائي ٢٩١ — الظروف المشددة ٢٩٢ إلى ٢٩٧ — تطبيق المادة ٢٤٣ ع على كل من اشترك في العصبة أو التجميع ٢٩٨

الفرع الرابع — في بيان واقعة الضرب في الحكم ٢٩٩ إلى ٣١٩

الفصل الرابع — في أسباب الإباحة والظروف المخففة في أحوال القتل والجرح والضرب . المسائل التي يتناولها البحث ٣٢٠

المبحث الأول — في الاستغزاز . تأثير الاستغزاز في القانون المصري ٣٢١ — الاستغزاز في القوانين الأخرى ٣٢٢ — المنع التصويص عليه في المادة ٢٣٧ ع ٣٢٣ — سبب هذا المنع ٣٢٤ — هذا المنع خاص بالزوج ٣٢٥ — ولا يصر على شخص الزوج المبان ٣٢٦ — شرط الحاجة حال التلبس بالزنا ٣٢٧ و ٣٢٨ — الجرائم التي يطبق فيها المنع ٣٢٩ و ٣٣٠ — تأثير المنع على نوع الجريمة ٣٣١

المبحث الثاني — في الأحوال التي يرجع سبب الإباحة فيها إلى ترخيص القانون أو حالة الضرورة بيان هذه الأحوال ٣٣٢

المطلب الأول — في حق التأديب . أساسه ٣٣٣ — شروطه ٣٣٤ — تأديب الزوج لزوجته ٣٣٥ — تأديب الصغار ٣٣٦ و ٣٣٧ — تأديب السيد لخدمته ٣٣٨

المطلب الثاني — في أعمال الطبيب والجراحة ٣٣٩ إلى ٣٤١

المطلب الثالث — في الإصابات التي تحدث من الألعاب الرياضية ٣٤٢ و ٣٤٣

المبحث الثالث — في رضاء المبنى عليه ٣٤٤ إلى ٣٤٦

المبحث الرابع — في الاعتذار . الاعتذار والفروع فيه ٣٤٧ — الاشتراك في الاعتذار ٣٤٨ — قتل شخص برضائه ٣٤٩ — اتفاق شخصين على الاعتذار ٣٥٠ — إحصاء ٣٥١

المبحث الخامس — في إصابة الشخص منه ٣٥٢ و ٣٥٣

المبحث السادس — في المبارزة ٣٥٤ إلى ٣٥٨

الفصل الخامس — في القتل والجرح خطأ

المبحث الأول — عموميات . التصويص ٣٥٩ — علة العقاب على قتل والجرح خطأ ٣٦٠ — التمييز بين القتل الخطأ وأنواع القتل الأخرى ٣٦١ و ٣٦٢ — وحدة القواعد الخاصة بالخطأ

في جرمي القتل والجرح خطأ ٣٦٣

المبحث الثاني — في أركان جرمي القتل والجرح خطأ ٣٦٤

الركن الأول — فعل القتل أو الجرح ٣٦٥ إلى ٣٦٧

الركن الثاني — الخطأ . القتل أو الجرح المارضي ٣٦٨ — صور الخطأ العاقب عليه ٣٦٩

و ٣٧٠ — الرعونة ٣٧١ — عدم الاحتياط ٣٧٢ — الإهمال وعدم الانتباهات ٣٧٣ —

عدم مراعاة الواجبات ٣٧٤ إلى ٣٧٧ — شمول عبارات القانون لكل صور الخطأ ٣٧٨ —

حل أساس تقدير الخطأ واحد في القانون الجنائي والمدني ٣٧٩ — قائمة هذا البحث

- ٣٨٠ — اختلاف الآراء وتطورها في هذه المسئلة ٣٨١ إلى ٣٨٣.
- الركن الثالث — راحة البنية . وجوب توفر راجلة البنية بين الخطأ والضرر ٣٨٤ و ٣٨٥ —
يسأل التهم عن نتيجة خطئه ولو كانت غير مباشرة ٣٨٦ — لكنه لا يسأل عن النتائج
البعيدة ٣٨٧ — اشتراك المجرى عليه في الخطأ لا يعنى القاعل من المسؤولية ٣٨٨ — ليس
بمسطر أن يكون الشخص المشلول هو الذى أحدث القتل أو الجرح بنفسه ٣٨٩ — الخطأ
الذى يقع من أكثر من شخص واحد ٣٩٠ — لا يسأل الإنسان جنائياً عن عمل غيره
٣٩١ — مسؤولية مالك الحيوان ٣٩٢
- المبحث الثالث — في بيان الواقعة في الحكم ٣٩٣ إلى ٤٠٠
- المبحث الرابع — في عقاب الجريمة ٤٠١ و ٤٠٢
- المبحث الخامس — تطبيقات . التباس الأمر بين القتل أو الجرح خطأ وبين القتل أو الجرح أو الضرب عمداً
٤٠٣ — مسؤولية الخلفاء ومن يشاركون أعمال الطبيب أو الجراح بكون صفة ٤٠٤ و ٤٠٥ —
مسؤولية الأطباء والجراحين ٤٠٦ و ٤٠٧ — التباس الأمر بين حوادث القتل أو الجرح خطأ
وبين الحوادث العارضة ٤٠٨ — مسؤولية المقاتل ٤٠٩ و ٤١٠ — مسؤولية الملاحين
ورؤساء العمل ٤١١ — مسؤولية المهندس ٤١٢ إلى ٣١٤ — مسؤولية المالك ٣١٥ إلى ٤١٧
حوادث السيارات ٤١٨ إلى ٤٢٠ — حوادث السكك الحديدية ٤٢١ .

المراجع

- جارو نطبعة ثالثة ج ٥ ص ١٣٠ وبلانش نطبعة ثانية ج ٤ ص ٦٢٨ وشوفو وهيل نطبعة سادسة
ج ٣ ص ٤١٠ وجارسون ج ٩ ص ٦٦٨ وجرانمولان ج ٢ ص ٣٠١ وأحد بك أمين ص ٣٠٥
وعلى باشا زكى الرابع ص ٢٦١ وموسوعات دالوز تحت عنوان Crimes et délits contre les
personnes ج ١٤ ص ٥٧٠ وملحق دالوز ج ٤ ص ٣٨٨

الفصل الأول

عمومات

١ - تطور التشريع في جرائم القتل والجرح والضرب . الشرائع القديمة - في غابر الزمان عند بدء تكوين الجماعات كانت الجرائم التي تقع على الأشخاص أمورا لا تمس الأمن المشترك لتلك الجماعات الصغيرة ، بل كان من شأن كل فرد أن يدافع عن نفسه وينتقم مما يقع عليه من اعتداء . فالقتل لم يكن حينئذ إلا عارضا من عوارض النضال للحياة ، ولم يكن القانون الجنائي لهم به ، بل كان يترك لأولياء الدم أمر المعاقبة عليه أو المطالبة بتعويض عنه . ولكن لما انبثق نور المدنية شعرت الجماعة بأن الاعتداء الذي يقع على أحد أعضائها بمسأخضا ، فأخذت الهيئة الاجتماعية على عاتقها من ذلك الحين انزال العقاب بالجاني ، وأصبح القتل من الجنايات الخطيرة . وقد بدى في كل مكان تقريبا بتطبيق قانون أخذ الجاني بمثل ما فعله بالجنى عليه (la loi du talion) . ففي مصر مثلا كان كل قتل يعاقب عليه بالاعدام ، وكان يعتبر قاتلا من يتمتع عن مساعدة الجنى عليه مع قدرته على ذلك . وتشتمل الشريعة الموسوية على أحكام تفصيلية عن القتل والضرب ، ووصل بها الأمر إلى معاقبة الحيوانات إذا تسببت في قتل إنسان . فقد جاء في سفر الخروج بالتوراة بالاصحاح الحادى والعشرين ما يأتى :

« من ضرب إنسانا فات يقتل قتلا ، ولكن الذى لم يتعمد بل أوقع الله في يد فانا أجمل لك مكانا يهرب اليه . وإذا بنى إنسان على صاحبه ليقطعه بغدر فن عند منبجى تأخذه للموت . ومن ضرب أباه أو أمه يقتل قتلا . ومن سرق إنسانا وباعه أو وجد في يده يقتل قتلا . ومن شتم أباه أو أمه يقتل قتلا . وإذا تخاصم رجلان فضرب أحدهما الآخر بحجر أو بلكمة ولم يقتل بل سقط في الفراش ، فان قام وتمشى خارجا على عكازه يكون الضارب بريئا إلا أنه يعرض عطله وينفق على شفائه . وإذا ضرب إنسان عبده أو أمته بالعصا فات تحت يده ينتقم منه ، لكن إن بقى يوما أو يومين لا ينتقم منه لأنه

ماله . وإذا تخاصم رجال وصدموا امرأة حبلى فسقط ولدها ولم تحصل أذية يفرم كما يضع عليه زوج المرأة ويدفع عن يد القضاة . وإن حصلت أذية تعطى نفساً بنفس وهذا يعين وسناً بسن ويداً بيد ورجلاً برجل وكياً بكى وجرحاً بجرح ورضاً برض . وإذا ضرب إنسان عين عبده أو عين أمته فأثلمها يطلقه حراً عوضاً عن عينه وإن أسقط سن عبده أو سن أمته يطلقه حراً عوضاً عن سنه . وإذا نطح نور رجلاً أو امرأة فأت رجم الثور ولا يؤكل لحمه وأما صاحب الثور فيكون بريئاً . ولكن إن كان ثوراً نطاحاً من قبل وقد أشهد على صاحبه ولم يضبطه فقتل رجلاً أو امرأة فالثور يرحم وصاحبه أيضاً يقتل . إن وضعت عليه فدية يدفع فداء نفسه كل ما يوضع عليه . . الخ . .

٣ - وأول قانون عن القتل في روما ، وهو المنسوب إلى المشرع نوما (Numa) يعاقب على هذه الجناية بالاعدام . وقد انتقل هذا الحكم إلى قانون اللوحات الاثني عشرة (loi des XII Tables) . لكن إذا كان القتل نتيجة حادث عارضى أو إهمال فلا يحاكم مرتكبه ، بل يجب عليه ذبح كبش على سبيل الكفارة . وقد أدخلت على هذا التشريع تغييرات متوالية إلى أن صدر قانون كورنيليا (Lex Cornelia de sicariis) الذي يعتبر أهم قانون عن القتل عند الرومان . ويتحصل هذا القانون في أمرين يميزانه : (الاول) أن العقوبة المقررة فيه تتغير تبعاً لصفة الجناة . فالأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات عالية أو يشغلون وظائف سامية يعاقبون بالغى ، والذين ينتمون إلى طبقات متوسطة يعاقبون بالاعدام الذى يتخذ بقطع الرأس ، والذين ينتمون إلى طبقات منخفضة يعاقبون بالصلب . ولما إن التى الامبراطور قسطنطين عذاب الصلب استبدل به الامبراطور تريونيان الشنق . (الثانى) أن قانون كورنيليا يسوى من حيث العقاب كل فعل يرتكب بقصد القتل بالقتل التام . ولكنه لايسرى على القتل الخطأ الذى كان معاقباً عليه في زمن الامبراطورة بعقوبات محكمة . وكان منصوصاً على بعض أسباب تبيح القتل كالسبب المقرر لمصلحة من يقتل عبداً هارباً أو شخصاً يهتك عرض امرأة . وبعد ذلك صدر قانون من الامبراطورين فالنتينيان وتيودور بمد الاستثناء إلى القتل الذى يقع في حالة دفاع شرعى وبإباحة قتل كل جندي يقدم على أعمال اللصوصية في الطريق العام .

٣ - الشريعة الاسلامية - تفرق الشريعة الاسلامية بين ثلاثة أنواع من القتل : القتل العمد ، والقتل شبه العمد ، والقتل الخطأ .
فالقتل العمد هو العدوان المباشر على حياة إنسان بسلاح أو آلة أو أى شئ من شأنه إحداث الموت ، فيدخل في ذلك التسميم والاحراق والتفريق وشهادة الزور إذا ترتب عليها إعدام شخص برىء . والقتل العمد يوجب القود أو القصاص لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني ، فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » . « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » (سورة البقرة آية ١٧٨ و١٧٩) .

وهناك حالات لا يجوز فيها القصاص ، كما في قتل الوالد ابنه عمدا إذ يجب عليه المال لتعذر إيجاب القصاص نظرا لحرمة الأبوة ، وكما في القتل العمد الذي يترتب عليه حق لائنين في القصاص فاذا عفا أحد الشريكين وجب للآخر المال لتعذر استيفاء القصاص عليه لنقص حقه بسقوط نصيب شريكه في القصاص .

والقتل شبه العمد هو الضرب المفضى إلى الموت بآلة غير قاتلة . فهو عمد باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب خطأ باعتبار انعدام القصد منه إلى القتل باستعمال أداة لا تستعمل للقتل . وفي القتل شبه العمد لا يجوز القصاص لم تكن شبهة الخطأ ، ويجب الدية على عاقلة القاتل ، ليكون زجراً لهم عن غلبة سفهائهم وبعثاً لهم على الأخذ على أيدي سفهائهم لكيلا تقع مثل هذه الحادثة ، (راجع البسوط لشمس الدين السرخسي مطبعة السعادة بالقاهرة جزء ٢٦ من ٦٣ و ٦٦) .

والقتل الخطأ هو الذي ينشأ عن رعونة أو جهل أو إهمال أو بالقضاء والقدر ولاقصاص أيضاً في القتل الخطأ بل يجب الدية فقط ، لأن الخاطئ معذور فيتعذر القصاص منه ، ونفس المقتول محرمة لا تسقط كلها بعذر الخاطئ ، « فوجب صيانتها عن الهدر فأوجب الشرع المال في حالة الخطأ جزاءً على استهانة القاتل وقلة مبالاته ولصيانة النفس المحرمة عن الإهدار » (البسوط جزء ٢٦ من ٦٣ و ٦٦) .

وحكم الجراح هو حكم القتل ، فهي إما عمد وإما خطأ . وفي الصورة الأولى يكون القصاص لقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (سورة المائدة آية ٤٥) . وفيما عدا هذه الصورة تجب الدية فقط لا تجب كلما سقط القصاص لسبب من الأسباب المبينة في كتب الفقه .

ولولى الدم أن يغفر عن القتال أو الضارب إما على الدية وإما على غيرها . ومتى عفى ولى الدم فلا يجوز للحاكم معاقبة الجاني .
ويعتبر الدفاع الشرعي وأمر الحاكم والحرب من الأسباب التي تبيح القتل والضرب في الشريعة الإسلامية .

٤- قانون سعيد باشا - في قانون العقوبات الذي أصدره سعيد باشا سنة ١٨٥٥ وهو المسمى (قانون ثامة سلطاني) . احتفظ لأولياء الدم بحق العفو طبقاً للشريعة الإسلامية ، فإذا استعملوا هذا الحق أطلق سراح القتال عند دفع الدية . غير أن القتل الذي يرتكب من قطاع الطرق يعاقب عليه في حالة عفو أولياء الدم بالاشغال الشاقة المؤقتة .

٥ - القانون الحديث - يفرق القانون المصري كغيره من الشرائع الحديثة بين ثلاثة أنواع من القتل :

(أولاً) القتل العمد وهو أخطر الجرائم التي تقع على النفس . ويرجع خطره في آن واحد إلى القصد الجنائي وهو نية القتل عند الجاني وإلى الضرر الذي ينجم عنه وهو القضاء على حياة المجنى عليه . ويكون خطره أشد إذا اقترن بسبق الاصرار أو التردد أو ارتكب بالسم أو اقترن بجنابة أخرى أو ارتبط بجنحة . وفي هذه الحالات الأخيرة يعاقب عليه بالاعدام .

(ثانياً) القتل الخطأ الذي يحدث من غير قصد ولا تعمد وإنما ينشأ عن رعونة أو

إهمال أو عدم احتياط . ويعتبر جنة .

(ثالثاً) القتل العارضى الذى لا يحدث عن عمد ولا عن خطأ وإنما ينشأ عن ظروف قهرية ، ومن أجل ذلك لا يعاقب عليه القانون .

وقد تقررت مثل هذه التفرقة بالنسبة للجرح والضرب .

ويفرق القانون من جهة أخرى بين القتل العمد والضرب المفضى إلى الموت . فالأول هو الذى يقصد به القتل ، وأما الثانى فيقصد به مجرد الاعتداء لا القتل ، ولكن الاعتداء يفضى إلى الموت .

٦ — مصادر القانون المصرى فى هذه المادة — المواد ٢٣٠ وما بعدها ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية وإنما اقتبست من القانون الفرنسى .

ومع ذلك فالمادة ٧ من قانون العقوبات تنص على أن « لا تخل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الغراء » ، وهذا النص أثر من آثار التشريع السابق على قانون العقوبات الأهلى ، وقد أريد به التوفيق بين أحكام القانون الوضعى وروح الشريعة الإسلامية التى كان معمولاً بها من قبل . ويرتب على عموم هذا النص أثران :

(الأثر الأول) أن الأفعال التى ترتكب استعمالاً لحق أقرته الشريعة الإسلامية لا تنشأ عنها مسئولية جنائية ولو انطبق عليها فى الظاهر وصف الجريمة ، كالضرب الذى يقع من الوالد على ولده أو من الزوج على زوجته أو من الاستاذ على تلميذه استعمالاً لحق التأديب المخول لهم شرعاً وفى حدود هذا الحق . وهو أثر يتناوله حكم المادة ٦٠ ع التى تنص على أن « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة » (على يدوى بك ج ١ ص ١٩١) .

(والأثر الثانى) أن تطبيق العقوبات الوضعية فى جريمة وقت لا يمنع من ترتب له حق شخصى على هذه الجريمة بمقتضى الشريعة الإسلامية من المطالبة به واستيفائه لدى القضاء (المرجع نفسه) .

ومن هذه الحقوق الشخصية حق الدية فى جرائم القتل والجرح والضرب ، وهو حق يسمح للجنى عليه أو أولياء دمه أن يتقاضى من الجانى أو عشيرته مبلغاً من المال مقدراً شرعاً .

وقد تكون الدية عقوبة وذلك في الأحوال التي لا يجوز فيها القصاص كما في قتل
الوالد ابنه عمداً وفي القتل شبه العمد وفي القتل الخطأ.

وقد تكون الدية تعويضاً باعتبارها مالا يؤدي في مقابلة متلف ليس بمال وهو
النفس، أو مادون النفس (البسوط جزء ٢٦ ص ٥٩)، وذلك في الحالات التي يكون فيها
أداؤها بدلا من القصاص المقرر شرعاً بناء على صلح وتراض بين المجني عليه أو ولي
دمه وبين الجاني وعشيرته (على بدوى بك ج ١ ص ١٩٢).

ولم يكتف قانون العقوبات الأهلي في شأن الدية بالحكم العام الوارد في المادة
السابقة بل نص خصيصاً في المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ في نهاية بلب القتل والجرح
والضرب على أنه «في جميع الأحوال الميئنة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة العامة
بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة،
وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون». ولكن هذه المادة بقيت عند
تعديل القانون في سنة ١٩٢٧ لا لا بطلان المبدأ المقرر فيها بل «لأن مانصت عليه هو أمر
لا يحتاج إلى نص» (الذكر الإيجابية). ولذلك لم يتعرض التشريع الجديد لنص المادة
٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلي التي تنص على أنه «يكون الاجراء فيما يتعلق
بالتعويضات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الإسلامية بالدية بحسب الأحكام
المقررة في الشريعة المذكورة، إنما لا تتبع هذه الأحكام إلا في حق الأشخاص
السارية عليهم».

ومن هذه الحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الإسلامية حق القصاص في
جرائم القتل العمد وقطع الأطراف واتلاف الاعضاء عمداً، وهو حق شخصي
لصاحبه أن يتنازل عنه بطريق العفو عن الجاني أو الصلح معه على مال أو أن يطلب
باستيفائه لنفسه من الجاني. وقد ذهب بعض الشراح المصريين إلى أن القصاص
لا يزال باقياً في القانون الجنائي المصري كما بقيت الدية، لأنه حق من الحقوق
الشخصية التي يشملها نص المادة ٧ ع، ولأن أحكام الشريعة الإسلامية كانت متبعة
في المسائل الجنائية من قبل صدور التشريع الحديث في سنة ١٨٨٣ بما فيها من حدود
وتعازير وديات وقصاص، ولأن سكوت المشرع المصري الحديث في نصوصه عن

مبدأ القصاص دون التكلم عنه بالبقاء أو بالالغاء مع نصه على الديات إقرار للحالة السابقة على تشريعه في هذا الشأن (راجع رسالة الدكتور على ابو هيف في الدية سنة ١٩٣٢ م ٢٢٥ وما بعدها) . ولكن روح التشريع الحديث بما قرره من عقوبات وضعية تتولاها الدولة دون الأفراد وبما رتبته من محاكم جنائية تختص بنظر الجرائم دون المحاكم الشرعية وبما احتواه من مبادئ جوهرية تعتبر أساساً لكل تشريع جنائي ومنها مبدأ الا عقوبة بغير نص انما تقضى في صورة قاطعة بزوال الانتقام الشخصي وبالغاء حق القصاص من الوجهة العملية ومن الوجهة النظرية جميعاً (على بدوى بك ج ١ م ١٩٤)

وقد اختلف فيما إذا كان يجوز الجمع بين الدية المقررة في الشريعة الاسلامية والتعويض المقرر في القانون المدني . فذهب بعض الشراح إلى أن الدية المترتبة على القتل أو على ما هو دونه هي خلاف التعويض المترتب على الضرر الناشئ عن الجريمة ، إذ الدية شرعاً في القتل هي بدل النفس وتستحق لمجرد القتل بصرف النظر عن الضرر المادى المترتب عليه ، والارش هو المال الواجب لما دون النفس ؛ أما التعويض فهو بدل الضرر الناشئ عن الجريمة ولا يستحق الا عند تحقق الضرر . ولذلك يقول هذا البعض بجواز المطالبة بالدية والتعويض بدعويين مختلفتين دعوى الدية أمام المحاكم الشرعية ودعوى التعويض أمام المحاكم الاهلية (على الراي باشا الجزء الأول طبة سنة ١٩٤٠ ن ٢٤٧ م ١٨٩) .

وذهب بعضهم إلى جواز المطالبة بالتعويض بعد استيفاء الدية وعدم جواز المطالبة بالدية بعد الحصول على التعويض نظراً لأن الدية تعويض ناقص لا يقابل الا الضرر الادبي (الدكتور محمد مصطفى القلى أصول تحقيق الجنايات طبة اولى م ١٥٤) .

وذهب فريق آخر إلى أنه لا يجوز الجمع بين الدية والتعويض اطلاقاً ، لأن المشرع المصرى إذ أقر مبدأ الدية في تشريعه نظر إليها باعتبارها تعويضاً لا عقاباً وقصد أن تحل محل التضييمات التي قررها القانون المدني ، إذا شاء صاحب الحق استيفاءها . فله ذلك وان لم يشأ فله المطالبة بالتعويض ، فالدية والتعويض هما في نظر القانون نوعان من التضييمات الخاصة وفي درجة واحدة يختار ذو الشأن ما يراه منهما أقرب إلى مصلحته ،

والمطالبة بأحدهما معناه التنازل عن الآخر ، فلا محل للجمع بينهما جزئياً أو كلياً (على بدوى بك ج ١ ص ١٩٦ و ١٩٧) . ونحن ننضم إلى هذا الرأي الأخير .

٧ - احصاء عن جنایات القتل العمد والضرب المفضي الى الموت أو الى

عاهة مستديمة - تدل الاحصاءات على كثرة عدد جنایات القتل والشروع فيه وجنایات الضرب المفضي الى الموت أو الى عاهة مستديمة بالنسبة لعدد الجنایات الأخرى ، كما تدل على أن عدد هذه الجنایات كان يسير باطراد نحو الزيادة إلى أن أخذت جنایات القتل والشروع فيه تتناقص قليلاً في السنتين الأخيرتين . فقد كان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٠٧ ، ٣٢٨٨ جنایة منها ١٢١٤ جنایة قتل وشروع فيه و ٥٦ جنایة ضرب أفضى إلى موت ، وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩١٧ ، ٤٢٤١ جنایة منها ١٢٠٩ جنایة قتل وشروع فيه و ١٣٦ جنایة ضرب أفضى إلى موت و ١٦٤ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٢٧ ، ٧٩٥٠ جنایة منها ٣٣٧٩ جنایة قتل وشروع فيه و ٢٧٩ جنایة ضرب أفضى إلى موت و ٣٣٧ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٣٧ ، ٧٩٧٦ جنایة منها ٣٠٤٥ جنایة قتل و ٣٦١ جنایة ضرب أفضى إلى موت . و ٨٨٤ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٣٨ ، ٨٦٣٨ جنایة منها ٣٣٦٧ جنایة قتل وشروع فيه و ٣٦٠ جنایة ضرب أفضى إلى موت و ٧٩٧ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٣٩ ، ٨٢٣٢ جنایة منها ٣٠٥٣ جنایة قتل وشروع فيه و ٣٨٢ جنایة ضرب أفضى إلى موت و ٨٤٥ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . وكان مجموع عدد الجنایات في سنة ١٩٤٠ ، ٧٤٧٥ جنایة منها ٢٧٠٠ جنایة قتل وشروع فيه و ٣٩٢ جنایة ضرب أفضى إلى موت و ٨٦٨ جنایة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة .

وتدل الاحصاءات على أنه من ال ٢٧٠٠ جنایة قتل وشروع فيه التي حدثت في سنة ١٩٤٠ ، ١٨٨٩ وقعت مع سبق الاصرار و ٨١١ من غير سبق اصرار .

٨ - احصاء عن أسباب جنایات القتل والشروع فيه في مصر

يؤخذ من تقرير وزارة الداخلية عن حالة الامن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٢٩

أن من ال ٣٠٥٣ جناية قتل وشروع في قتل التي حدثت في السنة المذكورة ٤٦٣ وقعت بسبب الأخذ بالتأثر و ٥٥١ بسبب ضغائن عائلية و ٢٦ بسبب نفقة شرعية و ٢٧٠ بسبب دفع العار و ٤٠ بسبب ضيق مالي و ٧ بسبب نزاع على عمدية و ٣٣ بسبب نزاع على وظائف أخرى و ٣٤ بسبب الري و ١٣ بسبب التعدي على حدود و ١٢ بسبب قسمة محصول و ٤٣ بسبب نزول مواش و ٤٨ بسبب التعرض و ١١٥٩ بسبب نزاع لأسباب أخرى و ٣٥٤ بسبب السرقة.

الفصل الثاني

في القتل العمد

الفرع الأول - في تعريف القتل العمد وأركانه

٩ - تعريف القتل العمد - القتل العمد هو إزهاق روح انسان عمداً وبغير حق بفعل انسان آخر (جازو ٥ ن ١٨٤٤) . وهو الذي نص عليه الشارع في المادة ٣٣٤ ع بقوله : من قتل انساناً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

١٠ - أركان جريمة القتل العمد - يتكون القتل العمد من ثلاثة أركان: (١) وجود انسان أزهقت روحه ، (٢) وقوع فعل عمدي من انسان تسبب عنه موت انسان آخر (٣) عقد الجاني النية على احداث هذه النتيجة . (جازوه ن ١٨٤٤ و جارسون مادة ٢٩٠ ن ٢ واحد بك امين ص ٣٠٦)

الركن الأول - ازهاق روح انسان على قيد الحياة

١١ - في القتل معنى الاعتداء على الحياة . فلا بد لتكوين هذه الجناية من وجود انسان كان على قيد الحياة ثم أزهقت روحه .

١٢ - ولكل انسان الحق في نفس الحماية التي يتمتع بها غيره من الناس ، إذ أن حياة الناس قيمتها واحدة في نظر القانون ، فلا محل لأية تفرقة ترجع إلى نوع المجني

عليه أو جنسيته أو سنه أو حالته الصحية أو حيويته أو مركزه الاجتماعي أو كفاءته ،
إذ كل ما يشترط من حيث عل الجريمة أن يكون الغرض من الاعتداء هو انتزاع
الحياة من كائن بشري أى كائن مولود من امرأة (جلو ن ١٨٤٥ و جارسون ن ٢٦ و ٢٥)

١٣ — فلا يصح التمييز في العقاب بين ما إذا كان المجنى عليه من البيض أو من
السود . ولا يجوز أن يستمد ظرف مشدد أو مخفف من قيمة المجنى عليه الاجتماعية
ولا عل للاعتداد بالعيوب الطبيعية أو الأدبية فانها لا تزيل وصف الانسان ولا تغير
من صفة المساواة التي تصف بها الحماية القانونية (جلو ٥ ن ١٨٤٥ و جارسون ن ٣٥) .

١٤ — وكل عمل يقصر حياة الانسان ولو لحظة واحدة يعد قتلًا . فلا يقبل من
الجلاني الاعتذار بان المجنى عليه كان مصابا بمرض قاتل ، ولا بأنه كان محكوما عليه
بالاعدام . وبعد قاتلا الطبيب الذي يعطى مريضه جرعة من السم ليعجل بموته
ويخلصه من أسقام وأوجاع كانت ستؤدى به الى الوفاة حتما (جلو ٥ ن ١٨٤٥
و جارسون ن ٢٧ وشوغو ومي ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩) . ولكن لا عل لعقاب
الطبيب الذي يمتنع عن إعطاء المريض دواء ليس من ورائه سوى إطالة أوجاعه بضع
ساعات ، حتى ولو كان قد أخذ عل عاقبه علاج هذا المريض (جلو ٢٧ ن ٢٧) .

١٥ — والاسقاط يؤدى الى إعدام حياة بشرية ، ولكن القانون لا يعتبره قتلًا
بل جعل منه جريمة خاصة معاقبا عليها بالمواد ٣٦٠ وما بعدها من قانون العقوبات .

١٦ — وإذا كان لابد في القتل من وجود إنسان عل قيد الحياة ، فالقهاء الذين
يأخذون بنظرية الجريمة المستحيلة يرتبون عل ذلك أنه لا عقاب حتى عل الشروع
في القتل متى كان جسم الجريمة غير موجود . فن أطلق عياراً نارياً عل ميت بنية قتله
لا يعد قاتلاً ولا شارعا في قتل لاستحالة الجريمة استحالته مطلقة تتعلق بجسم الجريمة
عل رأى سائر من يقولون بهذه النظرية واستحالته استحالته تتعلق بالقانون عل
رأى جارو .

ولكن أصحاب النظرية الشخصية يعتبرون هذا الفعل شروعا في قتل خاب أثره
لسبب خارج عن إرادة الفاعل .

وقد سبق أن شرحنا هذه المسئلة في باب الشروع بالجزء الرابع من الموسوعة (عند ٣٤ وما بعده) وقلنا إن الفقه الحديث قد نبذ نظرية الجريمة المستحيلة حتى أصبح وجودها مشكوكا فيه .

الركن الثاني - فعل يتسبب عنه القتل

١٧ - يجب أن يكون القتل نتيجة لعمل الجاني - الشرط اثنان لجناية القتل العمد هو أن يكون القتل نتيجة لفعل الجاني . وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك رابطة سببية بين الفعل المسند إلى الجاني وبين الموت الذي حدث على أثره (جارو ٥ ن ١٨٤٦) .

١٨ - لأنهم الوسائل المستخدمة للقتل - ولا تهم بعد ذلك الوسائل التي يستخدمها الجاني . بل يكفي أن يكون قد أتى عملاً يحدث الموت بأية طريقة كانت . وفي غالب الأحيان يلجأ الجاني إلى استعمال سلاح ناري أو آلة حادة أو جسم ثقيل ، ولكن لا شك أن من يخنق شخصاً يديه أو يضربه بقدميه حتى يموت يعد قاتلاً . إنما يلاحظ أن القتل باعطاء مواد سامة له حكم خاص في المادة ٢٣٢ ع (جارسون ن ٤ و جارو ٥ ن ١٨٤٧) .

١٩ - على أنه لا يشترط أن يكون القتل حاصلًا بيد الجاني مباشرة ، بل يكفي أن يكون الجاني قد أعد وسائل القتل وهياً أسبابه ولو بقي الموت بعد ذلك مهلقاً على حكم الظروف . فيعد قاتلاً من يضع للدغني عليه في طعامه مواد قاتلة ، ومن يحفر لآخر حفرة في طريقه ، ومن يلقي غيره في البحر قاصداً بذلك كله قتله (جارو ٥ ن ١٨٥٧) . وإنما الذي يهم في القتل التام أن تكون الوسائل المستخدمة هي السبب المتيج للوفاة .

٢٠ - هل يشترط أن تكون الوسائل المستخدمة من شأنها إحداث القتل؟ أما في القتل الموقوف أو الخائب الأثر فيشترط الشراح عموماً أن تكون الوسائل المستخدمة من شأنها إحداث الوفاة إذ يغير هذا الشرط تكون الجريمة مستحيلة بسبب الوسائل التي استخدمها الجاني (جارو ٥ ن ١٨٤٧) .

ولا شبهة في أن الشروع يتحقق إذا كانت الوسيلة صالحة في ذاتها لاجداث القتل ولكن الجاني لم يحسن استعمالها كما إذا استعمل سلاحاً نارياً لم يحكم تصويبه أو أطلقه على شخص كان بعيداً عن مرمى السلاح أو لم ينفجر بارودة بسبب فساد البارود . ولكن إذا كانت الوسيلة غير صالحة كما إذا استعمل الجاني سلاحاً نارياً غير معمر فيرى أصحاب نظرية الجريمة المستحيلة أنه لا عقاب في هذه الحالة . أما أصحاب النظرية الشخصية فيرون أن الشروع يعاقب عليه في هذه الحالة كما في الحالات الأخرى (جارسون ن ٦) . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه إذا تعدد المتهم قتل المجنى عليه مستعملاً لذلك بندقية يعتقد صلاحيتها لإخراج مقتولها فإذا بها في غفلة منه غير صالحة لإخراج ذلك المقتول فإن الحادثة تعتبر شروعا في قتل خاب أثره لأسباب خارجية عن إرادة الفاعل فهو إذن شروع معاقب عليه . أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فإن هذه المحكمة لا تأخذ في صدد هذه الدعوى بنظرية الاستحالة بل تجد عبارة المادة ٤٥ من قانون العقوبات عامة تشملها (نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٨١٤ سنة ٤٧ ق) . وفي قضية اتهم فيها شاب بأنه شرع في قتل المجنى عليه عمداً ومع سبق الإصرار بأن تربص له أثناء مروره في الطريق العام راكباً سيارته وأطلق عليه أربعة مقتولات نارية من مسدس قاصداً قتله ولم تتم الجريمة لأمور خارجة عن إرادته وهو عدم إحكام التصويب، دافع المحامي عن المتهم بأن الجريمة مستحيلة لأن الرصاص أطلق على سيارة مغلقة زجاجها غير قابل للكر ومانع لمرور الرصاص وكانت تسير بسرعة وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى القتل ، وردت محكمة الجنايات على هذا الدفاع بأنه توافرت لديها الأدلة على أن المتهم حضر إلى مصر الجديدة متوياً قتل المجنى عليه وأطلق عليه وهو بسيارته أربعة مقتولات نارية من مسدسه ، فسواء أكان شباك السيارة مرفوعاً أم مفتوحاً وسواء أكانت السيارة بسرعة أم سائرة الهوينا فإن الحادثة تكون شروعا في قتل خاب أثره لأسباب خارجية عن إرادة الفاعل لأن عبارة المادة ٤٥ ع عامة تشملها - وقالت محكمة النقض والابرام إنها تقر محكمة الموضوع على ما رأته من اعتبار الجريمة التي وقعت من الطاعن (المتهم) خائبة وليست مستحيلة ، مادام السلاح الذي

استعمله صالحاً بطبيعته لاجداث النتيجة الى قصدتها وهي قتل المجنى عليه الذي كان داخل السيارة . أما سرعة هذه السيارة واغلاق النافذة فلا يفيدان استحالة تحقق الجريمة وإنما هما ظرفان خارجان عن إرادة الفاعل منعا من تحقق النتيجة التي ابتناها (عس ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٦٨٥ سنة ٩ قضائية) .

٢١ - وعلى أية حال لا يعد قاتلاً من يستخدم السحر والتمازيم بنية إحداث القتل ، لأن هذه الوسائل ليس من شأنها في نظر العلم أن تؤدي إلى الموت ، ولو مات المجنى عليه عقب ذلك مصادفة و اتفاقاً ، ولا يعد الجاني في هذه الحالة شارعاً في قتل (جارسون ن ٦ وشوفو وميل ٣ ن ١١٨٨) .

٢٢ - ولكن ما حكم من يلطم آخر على خده أو يضربه بقبضة يده أو بعضاً رفيعة أو يجرحه في غير مقتل قاصداً بذلك قتله ؟ في رأي من يطبقون نظرية الجريمة المستحيلة لا يعد هذا الفعل شروعاً لأنه لا يكفي أن يكون عند الجاني نية القتل بل يجب أن تكون الوسيلة التي استخدمها من شأنها إحداث القتل . ولكن من لا يأخذون بهذه النظرية يرون أن مثل هذا الفعل يصح اعتباره شروعاً في قتل لأنه بدء في تنفيذ قد يؤدي إذا تكرر وقوعه إلى الغرض المقصود منه . نعم قد يحدث في الغالب في مثل هذه الحالة أن ينكر المتهم قصد القتل ويكون هذا القصد في الواقع محل شك ولكن إذا قام الدليل على وجوده تحققت شروط الشروع المنصوص عليها في المادة ٤٥ ع (جارسون ن ٦١ وشوفو وميل ٣ ن ١١٨٨) .

٢٣ - رابطة السببية بين فعل الجاني وموت المجنى عليه . هل يجب أن تكون مباشرة ؟ - وقد يكون من العسير الحكم بوجود رابطة السببية بين فعل الجاني وموت المجنى عليه . وقد قامت هذه الصعوبة في العمل في حوادث قرر فيها الخبراء أن موت المجنى عليه لا يمكن إسناده على وجه التحقيق إلى الضرب أو الجرح الذي أحدثه به المتهم وإنما يرجح أنه نشأ عن مرض سابق أو لاحق أو عن إهمال المجنى عليه أو عن سوء العلاج . وجامعة الشراح في فرنسا متفقون على أنه لا يمكن إسناد تهمة القتل إلى الجاني في هذه الحالة ، لأنه وإن كان المجنى عليه لم يميت إلا على أثر الضرب أو الجرح إلا أن الموت لم يكن في نظرهم نتيجة مباشرة لفعل الجاني ، ففعل الجاني ، في هذه الحالة

لم يكن السبب المتجبل كان ظرفاً عارضاً فقط (جرو ٥ ن ١٨٥٧ وجرسون ن ٨) .
 ٢٤ - وهنا يجب تحديد معنى السببية التي يشترط وجودها بين فعل الجاني والموت الذي أعقبه . فالشراح في فرنسا متفقون على أن الممول عليه هو السبب المباشر الذي ينتج عنه القتل . فإذا ثبت أن الضرب أو الجرح الذي وقع لم يكن من شأنه إحداث الموت وأنه نظراً لسوء العلاج أو لإهمال المجنى عليه قد طرأ مرض قاتل أدى إلى هذه النتيجة ، ففي هذه الحالة يرى الشراح الفرنسيون أن الضارب غير مسئول عن القتل لأن موت المجنى عليه لم ينتج مباشرة عن الضرب بل أن السبب المباشر الذي أدى إليه هو خطأ الطبيب أو إهمال المجنى عليه وهو ما لا يجوز أن يسأل عنه الضارب (جرو ٥ ن ١٨٥٧ وجرسون ن ٧ و ٨) .

٢٥ - ولكن الألمان يعتبرون أن السبب هو كل شرط من شروط النتيجة لأنه هو الذي جعل الشروط الأخرى سببية ، فيكون الفعل عديم سبباً ولو كان غير كاف وحده لإحداث النتيجة ، أو كانت النتيجة لم تحدث لولا أفعال أخرى اقترنت بهذا الفعل أو تلته . وعلى ذلك يسأل الضارب عن القتل ولو كان الضرب في ذاته غير يمت لولا ضعف المضروب (أنظر فون-ليست ج ١ ص ١٨٥ وما بعدها - مذكرات عبد الحميد بدوي بإشفاق قانون العقوبات المقارن ص ٣٥ وما بعدها) .

كذلك الإنجليز يرون أن الإنسان يعتبر مسئولاً عن القتل ولو لم يكن الموت نتيجة مباشرة لعمله . فإذا أحدث شخص بآخر جرحاً ثم مات المجنى عليه متأثراً بجراحه عد الجاني قاتلاً عمداً ، ولو ثبت أن المجنى عليه أهدأ في معالجة نفسه أو امتنع عن إجراء عملية جراحية كانت لازمة . وكذلك إذا اعتدى شخص على آخر اعتداء شديداً جعل المعتدى عليه يعتقد أن حياته أصبحت في خطر وألا يخضع له إلا بإلقاء نفسه من نافذة فألقى بنفسه ومات اعتبر المعتدى قاتلاً عمداً (هاريس ص ١٤٥ و ١٤٦) .

وهذه النظرية التي أخذ بها الألمان والإنجليز أوسع نطاقاً من النظرية الفرنسية ، وربما كانت أقرب إلى العدل في بعض الأحوال لأنها تفسح المجال لمعاقبة من يتسبب في قتل آخر بطريقة غير مباشرة متى كانت ظروف الجريمة تدل على أنه أراد القتل . إذ ليس من العدل في شيء أن يعاقب مثل هذا الأثيم من العقاب الذي استحقه لمجرد

كونه لم يصل إلى غرضه من الطريق المباشر (احدثك أمين ص ٣١٠ و ٣١١) .

٢٦ - وقد أخذت المحاكم المصرية بهذه النظرية في أحكام عدة صدر معظمها في حوادث ضرب لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت . وسأتقى على بيان هذه الأحكام في مكانها ، ولكننا نسجل من الآن المبدأ الذي قرره محكمة النقض والابرار في هذا الصدد وهو أنه « متى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت وإن تنوعت على إحداث وفاة المجنى عليه سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فهو مسئول جنائياً عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي ، لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة الحاصلة » (نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٩٦ سنة ٢٨ ، وفي هذا للمعنى نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رقم ٢٠٠٨ سنة ٣٢) .

ولمحكمة جنابات أسبوط حكم صادر في جناية قتل أشارت فيه إلى الخلاف القائم بين الشراح الفرنسيين وبين الألمان والانجليز في هذه النقطة ، وقالت انها تأخذ بنظرية الألمان والانجليز لأنها اقرب إلى العدل وتقسح الطريق لمعاقبة من يتسبب في قتل آخر بطريقة غير مباشرة متى كانت ظروف القتل تدل على انه قصد ذلك ، إلا إذا انعدمت التية انعداما تاماً (جنابات اسبوط ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٦٢) .

ولمحكمة النقض حكم صادر أيضاً في جناية قتل قررت فيه أنه إذا طعن المتهم المجنى عليه بسكين متعمداً قتله فأحدث به جرحاً في تجويف الرئة نتجت عنه الوفاة يكون مرتكباً لجناية القتل عمداً وإن تكن الوفاة قد حصلت بعد علاج ثمانية وخمسين يوماً بالمستشفى ، إذ من المبادئ المقررة أن الفاعل مسئول عن جميع نتائج فعله الغير القاء في التي كان يمكنه أو واجبا عليه أن يفترضها ، وهذه المسؤولية ليست متوقفة على إثبات أن المجنى عليه قد عولج أحسن علاج طبيا للعلوم الحديثة وخصوصاً بين المزارعين العاميين من أهالي القطر المصري (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٨٦) .

٢٧ - هل يشترط في وسائل القتل أن تكون أفعالا مادية ؟ - وقد بحث الفقهاء فيما إذا كان القتل يمكن أن ينتج عن عوامل نفسية ، فذهب بعضهم إلى أنه يشترط في الوسائل التي تستخدم للقتل أن تكون أفعالا مادية . فإذا أطلق شخص عياراً نارياً

على آخر وكان بجوارها نالك أفزعه إطلاق النار فأت من الفزع فلا يعد مطلق العيار مسئولاً عن قتله لأنه لم يوجه إليه عملاً مادياً كان سبب القتل ، بل نشأ القتل عن حركة نفسية محضة (جارسون ن ٧ وغوفو وعلى ن ١١٨٨) . ولكن الواقع أن القانون لم يشترط في أى نص من نصوصه أن يكون القتل نتيجة فعل مادي ، بل اقتصر في المادتين ٢٣٠ و ٢٣٤ على قوله (من قتل نفساً عمداً . . يعاقب بكذا) دون أن يهتم بالوسائل المستخدمة لارتكابه ، مما يؤخذ منه أن العوامل النفسية يمكن أن تدخل ضمن وسائل القتل . ومن ثم يعد قاتلاً من يحدث بآخر فزعا أو خوفاً أو ألماً نفسية أودت بحياته متى كان يحدث هذه التأثيرات النفسية قاصداً القتل . ولكن عامة الشراح الفرنسيين على أن القتل بهذه الوسيلة لا يعاقب عليه (جارسون ن ١٣ وغوفو وعلى ن ١١٨٩) . أما جارو فم تسليمه بأن القانون لا يشترط أن يكون القتل نتيجة فعل مادي يقول إنه إذا كان العقاب على القتل الناتج عن عوامل نفسية ممتنعاً فليس ذلك لأن وسيلة القتل غير مادية بل لأن العلاقة بين القتل والوسيلة النفسية المستخدمة لا يمكن أن تكون من الواضوح بحيث يمكن إثبات أن الألام النفسية كانت هي السبب المباشر المنتج للموت فالذى ينقص في هذه الحالة هو علاقة السببية أى الرابطة التى تربط النتيجة التى حدثت (وهى القتل) بالفعل المنسوب للتهمة ، إذ الاحتمالات والظنون لا يمكن أن تقوم مقام الحقائق فى مثل هذه الحالة (جارو ن ١٨٤٨) .

٢٨ — هل يعاقب على القتل بالتارك ؟ — من المسائل التى تناولها البحث مسألة معرفة ما إذا كان القتل بالتارك أو الامتناع معاقباً عليه . وقد أفاض العلماء الألمان فى هذا البحث وحاولوا أن يحلوا مسألة العقاب على الامتناع فى مجموعها وأنشأوا لذلك نظرية عامة معروفة باسم نظرية الجريمة التى ترتكب بالتارك (*théorie du délit de commission par omission*) علق عليها علماء البلاد الأخرى وناقشوها فى مؤلفاتهم (انظر فى هذا البحث فون ليست ج ١ ص ١٩٣ إلى ١٩٨ وشوفو وعلى ن ١١٨٨ وحاروج ن ٩٩ و ٢٠٦ و ج ٥ ن ١٨٤٩ و بلاش ن ٤٦٨ و جارسون مادة ٢٩٥ ن ١٤ الى ٣٤ وعلى بدوى بك ج ١ ص ٧٢ واحد بك امين ص ٣١٢ الى ٣١٥ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ٦٦ واحد صفوت بك ص ٧٢) .

٢٩ - ومنذ أول القرن التاسع عشر كان روتر (Rauter) في فرنسا وفرباخ (Fuerbach) في ألمانيا يقولان بأن الترك يعاقب عليه كالقتل متى كان الشخص المستع مكلفاً بالعمل وملزماً بالتدخل لحماية حياة المجنى عليه وصحته. ولكن العلماء الألمان لم يكتفوا بتقرير هذه التفرقة السطحية بل بحثوا في تبريرها وتأسيسها على أساس منطقي. والذين ابتدأوا منهم في هذا البحث اعترضتهم صعوبة اعتبار الترك سبباً للقتل إذ الترك غدم والعدم لا ينشئ. إلا العدم، ومقتضى هذا المنطق عدم العقاب على القتل بالترك في كل الأحوال. فلتخلص من هذه النتيجة حاول العلماء إيجاد علة في الأحوال التي يرون أن العقاب فيها واجب. فزعم بعضهم أن العلة هي في فعل إيجابى يصحب الترك، وقرر غيرهم أن العلة في واجب ينتج عن القانون أو عن الظروف. ولكن المتأخرين منهم يرون أن للترك نفسه يصلح سبباً للجريمة، وهو على الأقل سبب من أسبابها، إذ لو حصل التدخل لأمكن تفادى وقوع الجريمة، فإن من يعتمد ترك حادث يتحقق وفي إمكانه منعه يسبب هذا الحادث لأن إرادته لها دخل على الأقل غير مباشر في حلوله. والنتيجة المنطقية لهذا الرأي هي العقاب على كل جريمة إيجابية تقع بالترك. ولكن العلماء قد تراجعوا أمام هذه النتيجة واشتروا للعقاب أن يكون الشخص مكلفاً بالعمل بآدى ذى بده سوار بمقتضى القانون أو بمقتضى التزام شخصى التزم فيه بالعمل بمحض اختياره.

٣٠ - وأغلب الشراح في فرنسا ومصر يأخذون بالقواعد المتقدمة إجمالاً. فالكل متفقون على أنه لا مسئولية ولا عقاب إذا كان الشخص المستع غير مكلف بالعمل قانوناً أو بمقتضى التزام شخصى، وذلك سواء كان العمل يقتضى تضحية أو بذلاً من جانب المستع أم لا، لأن أحداً غير ملزم بمساعدة من يهدم في خطر. نعم قد يلام الإنسان من وجهة الأخلاق العامة على امتناعه عمداً عن مساعدة غيره، ولكن القانون الجنائى لا يمكن أن يسوى بين هذا الامتناع وبين عمل القاتل في الحكم فالشخص الذى يرى غريقاً مشرفاً على الهلاك أو إنساناً تحيط به النار أو يقترب من سبع أو يقتله آخر ولا يتقدم إليه بالمعونة أو يرى إنساناً مشرفاً على الموت جوعاً ولا يتقدم إليه بالنفط لا يصح اعتباره قاتلاً ولو أراد حدوث الموت. وكذلك الشخص الذى يرى

منزل جاره يحترق ولا يتاوله سلبا ليهبط به إلى الأرض أو يرى إنسانا مشرفا على الغرق ولا يتاوله جبلا أو يمد له خشبة يتعلق بها لا يعاقب ولو كان راغبا في حدوث الموت .

أما إذا كان الممتنع مكلفا بالعمل سواء بمقتضى القانون أو بمقتضى التزام شخصي ف يرى كثير من الشراح أن حكم هذه الحالة هو بخلاف حكم سابقتها ، وذلك لأنه إذا فرض القانون على الشخص الممتنع واجبا يلزمه بالعمل كان مسئولا عن النتيجة التي تترتب على امتناعه لأنه كان يجب عليه قانونا منعها . فالأم التي تمتنع عمداً عن تغذية طفلها إلى أن يموت جوعا تعد قاتلة وتعاقب بعقوبة القتل العمد ، وعامل الإشارة (المحولجى) الذى يمتنع عمداً عن تحويل خط السكة الحديدية فينشأ عن امتناعه تصادم يودى بارواح بعض المسافرين يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا . وإذا انشأ المتهم على نفسه التزاما كان مسئولا عن نتيجة امتناعه عن القيام بما يفرضه عليه هذا الالتزام فالذى يحبس شخصا بغير حق ويمنع عنه الطعام قاصدا بذلك قتله يعاقب على القتل عمدا إذا مات السجين جوعا ، والممرضة التي تمتنع عمدا عن العناية بمریضها إلى أن يموت تعتبر قاتلة وهكذا (اظر شوفو وهيل وبلانش وجارو واحد صفوت بكن فى المراجع التقمة) .

٣١ - إلا أن جارسون لا يوافق على العقاب على أى حال ولو كان في الترك

إخلال بواجب لأنه يرى أن هذه الأحوال لا تدخل في حكم النصوص العامة الواردة بالقانون ولا بد للعقاب عليها من تشريع خاص وأن تأويل النصوص الحالية تأويلا يجعلها منطبقة على هذه الأحوال يخرج بالقاضى عن حدود سلطته ؛ وليس من المعقول اعتبار رجل البوليس قاتلا عمدا إذا هو لم يمنع قتلا يرتكب على مرأى منه استنادا إلى أنه مكلف بمنع ذلك بحكم القانون ، أو اعتبار الزوج قاتلا عمدا إذا رأى زوجته تناول جرعة من السم ولم يبادر إلى إسعافها بالعلاج لمجرد كونه مكلفا قانونا بمحابتها مع أنه لو ساعدها على الانتحار لما عد عمله جريمة . وقد ذكر جارسون تأييدا لرايه أنه صدر قانون فرنسى في ١٩ ابريل سنة ١٨٩٨ أدخل تعديلا على المادة ٣١١ ع ف من مقتضاه عقاب من كان مكلفا بالمحافظة على شخص دون سن الخامسة عشرة وامتنع عمدا عن العناية به وتقديم الطعام له بقصد قتله ، فالقانون قد وضع هنا خاصا يعاقب

على جريمة القتل بالامتناع من النوع الذي يقول الشراح بالعقاب عليه بنص مادة القتل العمد وفي ذلك دليل على أن مثل هذه الجريمة الخطيرة لا يسعها نص مادة القتل وإلا لما احتاج المشرع لوضع نص خاص (جارسون مادة ٢٩٥ ن ١٤ إلى ٣٤) .

ويرى الأستاذ على بدوى بك أن النصوص القائمة في القانون المصرى لا تساعد على الأخذ برأى من يقولون بالعقاب متى كان الممتنع مكلفاً بالعمل يقتضى قانون أو التزام شخصى ، بل بعضها يشعر بعدم العقاب على النتيجة التي ترتبت على الامتناع ولو كانت متعمدة ، ويستند في ذلك إلى نص المادة ٣٧٦ ع التي تعاقب بعقوبة المخالفة من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية ، ويقول : إنه نص عام يسرى على كل الحالات سواء أ كان هذا الامتناع إهمالاً من جانب صاحبه أو تعمداً بقصد ترك أحد الناس يموت حرقاً أو غرقاً بما يفيد ان المشرع اراد اعتبار المجرم في مثل هذه الحالات مرتكباً بامتناعه مخالفة فحسب لا مستثلاً عن نتيجة امتناعه مسئولية عن إحداثها بفعل إيجابي ، (على بدوى بك ج ١ ص ٧٤) . لكن يظهر لنا أن الشارع المصرى عند وضعه هذا النص (المطابق لنس الفقرة ١٢ من المادة ٤٧٥ من قانون العقوبات الفرنسى) لم يكن ينظر إلى حالة امتناع الانسان عن بذل مساعدة هو مكلف بها بقصد قتل شخص ما أو إحداث جروح به وإنما أراد بهذا النص عقاب من يخالف أوامر السلطة العامة ويمتنع عن بذل المساعدة التي تتطلبها هذه السلطة في حالة حصول حوادث أو نزول مصائب عامة من قبيل ما ورد فيه بغض النظر عن وجود أى قصد جنائى عنده . ولذلك نرى أن هذا النص لا ينطبق على الجرائم التي ترتكب بالترك .

٣٣٢ — ونشارك الا ـ تاذ أحمد بك أمين فيما رآه من وجوب العقاب متى كانت رابطة السببية موجودة بين الامتناع وحصول القتل ، وانه لا يكفي لتقرير المسؤولية والعقاب أن يكون في الامتناع مخالفة لواجب يقضى به القانون أو التزام خاص ، بل يجب فوق هذا أن يكون الشخص الذى وقع منه الامتناع أو الترك هو المحدث الاول لأسباب القتل أى أن يكون الامر الذى تسبب عنه الموت منسوباً اليه وصادراً عن

إرادته (أحمد بك أمين ص ٣١٤). ذلك أن الأحوال التي يكون فيها الامتناع مخالفا لواجب قانوني أو التزام شخصي على نوعين : نوع يكون فيه الامتناع هو السبب المباشر للوفاة كحالة الأم التي تمتنع عن إرضاع طفلها بقصد قتله حتى يموت وحارس السجن الذي يمتنع عمدا عن تقديم الطعام . لسجون بقصد قتله حتى يموت ، ومن يحبس شخصا بغير وجه حق ويمنع عنه الطعام بقصد قتله حتى يموت ، والممرضة والمرضع وكل شخص عهد اليه بالمحافظة على طفل أو معقوه أو مصاب بشلل أو عاهة فيمتنع عمدا عن ملاحظته وتغذيته ويرتب على ذلك موته ، وعامل الإشارة الذي يمتنع عمدا عن تحويل خط السكة الحديدية فينشأ عن امتناعه تصادم يودي بأرواح بعض المسافرين . ففي هذه الصورة تظهر المسؤولية واضحة كاملة ، لأن الامتناع هو السبب المباشر للوفاة ، أو على حد قول الأستاذ أحمد بك أمين ، لأن الشخص الذي وقع منه الامتناع هو المحدث الأول لأسباب القتل . والنوع الثاني لا يكون الامتناع فيه السبب المباشر للوفاة بل يكون مجرد ظرف عارض ، مثل الخفي أو الشرطي الذي يمتنع عن مساعدة شخص يقتله اللصوص على مرأى منه ، والزوج الذي يشاهد زوجته تنحرف فلا يتقدم لانتزاع السم أو السلاح من يدها مع انه ملزم بحمايتها شرعا والشخص الذي عهد اليه بالمحافظة على طريق زراعي اذا امتنع عن رفع أحجار وضعت عليه قاصدا إحداث تصادم يودي بحياة شخص يعلم أنه سيمر من هذا الطريق . ففي هذه الصورة لا محل لمسألة الممتنع وعقابه لأن الأمر الذي تسبب عنه الموت غير منسوب اليه وغير صادر عن إرادته وكل ما ينسب اليه هو امتناعه عن تدارك أمر أو حالة لم يكن له دخل في حلوها (أحمد بك أمين ص ٣١٤ ، وفي هذا للنبي محمد كامل مرسى بك والدكتور المديح ١ ص ٦٧) .

٣٣ - وهذا هو الرأي الذي أخذت به محكمة النقض والارام في قضية تحصل وقائعها في أن المتهم لعداء بينه وبين آخر خطف طفليه وذهب بهما الى زراعة قصب وأحدث بهما إصابات جسيمة أعجزتهما عن الحركة ثم تركهما يموتان جوعا ، وقد مات أحدهما فعلا وأ - الثاني بالعلاج بعد أن عثر عليه ، وجاء بالكشف الطبي الذي وقع على جثة القتيل أن وفاته حصلت من الصدمة العنيفة الناشئة من الكسور

والرضوض التي به مع ضعف الحيوية الناشئ من عدم التغذية . وظهر لمحكمة الجنائيات أن نية القتل ثابتة من ضرب المجنى عليهما ضربا مبرحا بقصد تعجيزهما عن السير ثم تحبتهما في زراعة قصب بعيدين عن الاطلاع مدة ثلاثة أيام بلا طعام ولا شراب حتى أنه لم يعثر عليهما الاصدقة وهما في آخر رمق من حياتهما وكلاهما بحالة سيئة جدا حتى أن أحدهما توفي عقب العثور عليهما بساعات . . الخ ، فقضت على المتهم بعقوبة القتل عمدا . وقررت محكمة النقض والابرار في الطعن المرفوع لما من المتهم عن هذا الحكم ما يأتي : « ومن هذا (أى من الوقائع المتقدم ذكرها) يبين أن محكمة الجنائيات لم تستظهر نية القتل لدى الطاعن من الضرب لحسب بل ومن تركه المجنى عليهما في زراعة القصب التي أخفاها فيها لكي يعوتا جوعا وقد مات أحدهما فعلا من جراء ذلك ، واستنتاج محكمة الموضوع لنية القتل لدى الطاعن من هذه الوقائع أمر تملكه لأنه تقدير موضوعي ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت الأسباب التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع تؤدي منطقيا الى النتيجة التي خلصت اليها ، ولا نزاع في أن تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا وتركه في مكان منعزل محروما من وسائل الحياة بنية القتل يعتبر قتل عمدا متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال (هنس ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢١٠٥ سنة ١٩٣٦) .

٣٤ - على أن الصعوبة في الجرائم التي ترتكب بالترك هي في إثبات القصد الجنائي ، قصد إحداث الموت أو المرض أو العجز ، وهو اثبات يكاد يكون مستحيلا في معظم الأحوال ، لأن القصد أى اتجاه الارادة نحو إحداث النتيجة المذكورة يظهر في العادة بفعل إيجابى مادى وقلبا يظهر بامتناع . ويغلب عند عدم ثبوت القصد الجنائي في هذه الأحوال أن يعد الفعل قتلأ أو جرحا خطأ منطبقا على المادة ٢٣٨ أو ٢٤٤ ع متى أمكن إثبات الإهمال أو عدم الاحتياط وهو أسهل ، بكثير من اثبات نية القتل أو الجرح عمدا . وقد اتهمت امرأة بأنها امتعت عمدا وبقصد القتل عن ربط الجبل السرى لطفليها الحديث الولادة فوات بسبب ذلك ، وقدمت المتهمة الى قاضى الاحالة بتهمة القتل عمدا فقرر اعتبار الواقعة قتلأ خطأ منطبقا على المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ (٢٣٨ من القانون الحالي) لاقتلا عمدا لأنه رجح عدم وجود نية احداث الوفاة وأخذ

من جهة أخرى بما ذهب إليه جارسون من أن هذا الفعل لا يمكن أن يدخل في حكم النص العام للقتل عمدا وأنه لا يمكن العقاب عليه باعتباره قتلأ عمدا إلا بتشريع خاص (إحالة النيا عمادة ٢ عدد ١٥٥) . وحكمت محكمة جنايات الزقازيق بالبراءة في تهمة من هذا القبيل كان دفاع المتهم فيها أنها تركت مولودها عقب الوضع وهي متعبة زمناً قدرته بساعتين طلباً للراحة ، فرأت المحكمة عدم وجود القصد الجنائي ، إذ لم يقع من المتهم أى عمل إجباري يؤخذ منه أنها تعمدت القتل ولا يعتبر تركها المولود بلا غناية جريمة مماقياً عليها حتى ولو سلم بأنه تسبب عنه الموت . (جنايات الزقازيق ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ عمادة ٥ عدد ٥٥٨) .

٣٥ - وفي القانون الايطالى نص يقضى بأنه إذا لم يمنع الانسان حادثاً هو ملزم قانوناً بمنعه فان عدم منعه هذا الحادث يساوى إحداثه (مادة ٤٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات الايطالى الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠) .

أما القانون الانجليزى فلا يفرق بين القتل بفعل والقتل بترك . فالذى يكون متكفلاً بطفل ويمنع عنه الطعام إلى أن يموت جوعاً مع أن فى استطاعته إعطائه يدأقب بعقوبة القتل العمد (هاريس ص ١٤٥) .

٣٦ - إثبات القتل - تحقيق الركن المادى للقتل يقتضى إثبات أمرين: الأول قتل إنسان ، والثانى أن هذا القتل نتيجة فعل أو ترك منسوب للتهم لذلك تعد الاستعانة بخبير من الأطباء تارة من الأعمال التهديدية وتارة أول عمل من أعمال التحقيق فى حوادث القتل . فقد نصت المادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات على أنه : يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التى تمكنهم صنعهم من إيضاها . ونصت المادة ٣١ منه على أنه يجوز للنيابة أن تستعين بخبير . ونصت المادة ٦٥ منه على أنه : إذا استلزم إثبات الحالة الاستماعة بطبيب أو أحدهم من أهل الفن فيجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته وعمل الطبيب فى حوادث القتل لا يقتصر على الكشف الظاهرى بل يجب أن يتناول إجراء الصفة التشريحية حتى يتمكن من ابداء رأى صحيح عن أسباب الوفاة . لكن لاسبيل إلى تدخل الطبيب إذا لم يعثر على جثة القتيل . وما لاشك فيه أن

المحاكمة على القتل لا تتوقف على العثور على الجثة كما أن المحاكمة على أية جريمة أخرى لا تتوقف على وجود جسم الجريمة. وليس أدل على صحة ذلك من نص المادة ٢٣٤ ج التي تعتبر من أسباب إعادة النظر وجود المدعى قتله حياً بعد الحكم على متهم بقتله. وهذا النص نفسه يدل على مايجب مراعاته من الاحتياط الشديد لتفادي الوقوع في مثل هذا الخطأ. فاختفاء الشخص قد يدعو للاشتباه في وقوع جريمة ولكن لا يقوم دليلاً على ذلك ولا يغيب عن الذهن أن النيابة هي المكلفة بمبديها بآثبات واقعة القتل وأنه ليس على المتهم أن يثبت أن القتل لا يزال حياً أو يدل على مكانه حتى ولو كان مكلفاً بحفظه أو حضائه (جلو ٥ ن ١٨٥٧ وجارسون ن ٤٠).

أما إذا كانت الجثة موجودة فلا بد من إجراء الكشف الطبي والصفة التشريحية لتعيين أسباب الوفاة المباشرة منها وغير المباشرة وللمساعدة على تكييف الواقعة المسندة إلى المتهم. (جلو ٥ ن ١٨٥٧).

الركن الثالث - قصد القتل

٣٧ - ماهو القصد الجنائي في جريمة القتل العمد؟ - لا تتم جريمة القتل العمد إلا بتوفر القصد الجنائي. وقد عبر القانون عن ذلك بلفظه عمداً (volontairement) في قوله « من قتل نفساً عمداً ». ولا يكفي لتوفر هذا الركن وجود القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو علم الجاني أن الأمر الذي يأتيه أو يمتنع عنه هو أمر محظور، بل لابد في جريمة القتل العمد من توفر قصد جنائي خاص هو اتواء الجاني قتل المجنى عليه وإزهاق روحه. فالعمد في القتل هو التوجه إليه بمرادة احداثه. ولا يعد القتل عمداً إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه. (نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٣ علامة ٩ عدد ١٨٤).

فنية القتل هي الفارق الجوهرى بين القتل العمد وغيره من الجرائم التي تقع على النفس. ذلك أنه إلى جانب القتل العمد يوجد: أولاً القتل العارضى أو بالقضاء والقدر، والقتل الخطأ، وفي هذين النوعين لا يحل لوجود أى قصد جنائي حتى ولا قصد الاضرار، لأن الموت في الأول هو نتيجة الصدفة ولا ينسب لاحد ما، ولأن القتل

فى الثانى هو نتيجة رعوة أو إهمال أو عدم احتياط . ويوجد أيضا الضرب أو الجرح المفضى إلى الموت وفيه يشترط ارتكاب الفعل المادى الذى ينتج عنه الموت عمدا ولكن لا يشترط فيه قصد القتل .

وعلى ذلك فالركنان المادى والشخصى لجناية القتل العمد يتم كل منهما الآخر . فالضرب أو الجرح الذى أدى إلى الموت لا يمكن المحاكمة عليه بوصف أنه قتل تام إلا إذا وقع بقصد إحداث الموت ؛ وعلى العكس من ذلك الضرب أو الجرح الذى لم يؤد إلى الموت يجوز المحاكمة عليه بوصف أنه شروع فى قتل عمد متى ثبت أنه ارتكب بقصد القتل . (جاره ١٨٥٦)

٣٨ - المظاهر الخارجية التى يمكن الاستدلال بها على وجود نية القتل -
النية أمر داخلى يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ، ولا يستطاع تعرفه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجانى وتظهره . ومن هذه المظاهر التى يتعين الرجوع إليها للاستدلال على وجود هذه النية الظروف التى وقع فيها الاعتداء والغرض الذى كان يرمى إليه الجانى ووسائل التنفيذ التى استخدمها (قس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ علامة ٩ عدد ١٨١ و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٥٦ سنة ٤٧ ق و جاره ١٨٥٢)

٣٩ - وقد حكم بأنه لا مانع مطلقاً يمنع قاضى الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التى استعملها الجانى ، فإن هذه القرينة ، والقانون إذ جعل القرائن من طرق الاستدلال قد أطلق ولم يحدد . فالاستدلال بهذه القرينة وبها وحدها استدلال قانونى لاشبهة فيه (قس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ علامة ٩ عدد ١٨١ - وفى هذا المعنى قس ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ٧٦ و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٥٦ سنة ٤٧ ق)
وأنه يجوز أن تستخلص نية القتل من الآلة التى استعملت فى الجريمة وموضع الإصابة وجسامتها وظروف الواقعة (قس ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠٦٥ سنة ٨ ق و ١٣ بونية سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٢٢٤ سنة ٨ ق)

فيجوز استنتاج هذه النية من استعمال سلاح ناري أطلقه المتهم على المجنى عليه فأصابه فى مقتل كالرأس أو الصدر أو البطن (قس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ٨٤ و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٥٦ سنة ٤٧ ق و ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ قضية رقم ١١٢٨ سنة ٣ ق)

و١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ ق ٧٠ أبريل سنة ١٩٤١ قضية رقم ١٢٢٨ سنة ١١ ق) ومن استعمال سكين ضرب بها المجنى عليه في مقتل كما إذا استعمل المتهم سكيناً طعن بها المجنى عليه طعنة قوية نفذت إلى رمية (نقض ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٣٨ سنة ٤٤ ق) أو طعنه بها في جنبه فنفذت إلى الطحال (نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية ٢٤١٥ سنة ٢ ق) أو طعنه بها في صدره فنفذت إلى تجويف الصدر (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٧٩٦ سنة ٤ ق و ٦ يومية سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق) . أو طعنه بها في صدره فنفذت من تحت الضلع الخامس ووصلت إلى القلب فزرقته (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٥٦٥ سنة ٨ ق) . أو طعنه بها في بطنه فأخرج إمعاه (نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠٧ سنة ٤١ ق) أو طعن بها المجنى عليه عدة طعنات في بطنه وصدره بعد قيام مشادة بينهما (نقض ٨ مارس سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٧٥٠ سنة ٧ ق) . أو طعن بها شخصين عدة طعنات على أثر قيام مشاجرة بينهما فأصيب أحدهما بإصابة خطيرة إذ نفذت السكين إلى التجويف الصدري وأصيب الثاني في جبهته وبين عنقه وكفه وهما في مقتل (نقض ١٣ يومية سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٣٢٤ سنة ٨ ق) . أو استعمل المتهم مطواة طعن بها المجنى عليه في صدره ورأسه وهما موضعان قاتلان (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٥٥ سنة ٤ ق) . أو استعمل سكيناً وقطعة حديد ضرب بهما المجنى عليه في رأسه وصدره (نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٥٦١ سنة ٣ ق) .

ومن استعمال المتهم فأساً أو ساطوراً أو بلطة وتعمده ضرب المجنى عليه بآلة من هذه الآلات على رأسه (نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٤٠٧ سنة ٣ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ ق و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٤٥٩ سنة ٧ ق) . ومن استعمال المتهم عصا غليظة وتعمده ضرب المجنى عليه بها على رأسه ضرباً شديداً متعدداً هشم عظام الجمجمة وهناك المخ (نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٦ ق) - وانظر في هذا المعنى استئناف مصر ١٩ مايو سنة ١٩٠٤ استئناف ٣ من ٢٥٥ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ محاماة ٥ من ٣١٢)

أما القاء حامض الكبريتيك المركز على شخص فلا يدل على نية القتل لأنه لا يستعمل عادة إلا في جرائم الإيذاء والتشويه (جنايات مصر ٣ يومية سنة ١٩٢٦ محاماة عدد ٤٤٢)

٤٠ - وللحكمة أن تعتمد في ثبوت نية القتل على نوع الآلة التي استعمالها الجاني ولو لم تضبط هذه الآلة . وقد حكم بأنه ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبي أن المتهمين استعمالوا في اصابة المجنى عليه المدي والمطاوى فلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط في التحقيق (نقض ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٧٤ سنة ٨ ق)

٤١ - ويجوز استنتاج نية القتل من نوع الآلة التي استعمالها الجاني ومن ظروف الواقعة ولو لم يثبت حصول الاصابات في مقتل . وقد حكم بأنه متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وان الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها ، فهذا المتهم يكون قاتلا وعتابه ينطبق حقا على المادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والظن بآلة قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات ، فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام انه بينها جميعها ونسب حدوثها إلى المتهم (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٧٨٩ سنة ٤ ق)

٤٢ - على أن القرينية المستفادة من استعمال سلاح قاتل ليست بقاطعة ومن الجائز إثبات عكسها بكافة الطرق . فقد يستفاد من ظروف الواقعة أن الفاعل لم يكن يبغي سوى إحداث جرح فقط على رغم استعماله لسلح من شأنه القتل (جارسون مادة ٢٩٥ ن ٧٩ وأحد لك أمين ص ٣٢٢)

وقد حكم بأنه مهما تكن الآلة التي تستعمل في ارتكاب الجريمة من آلات القتل فلا بد لا اعتبار الجريمة قتلا عمدا من توافر نية القتل عند الجاني وقت ارتكاب الفعل (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٣٦ سنة ٤٦ ق) .

وأن موطن القول بان مجرد استعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلا على نية القتل هو أن لا تكون المحكمة تعرضت لمسألة النية مخصوصها بل تكون قد أهملتها

واقصرت على مجرد إثبات نوع الآلة، أما اذا تعرضت لمسألة النية فعلا وفصلت فيها فعلا فلا محل لهذا القول (نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٥٢ جنة ٤٦ ق).

٤٣ — وقد يستفاد من ظروف الواقعة توفر قصد القتل لدى الجاني ولولم يستعمل سلاحا ما، كما اذا ارتكب القتل بطريق الخنق أو الضغط باليد أو الرجل على جسم المجنى عليه. وقد حكم بأنه اذا تربص عدة أشخاص للمجنى عليه بقصد سرقة وانتظروا حضوره وهجموا عليه وطرحوه أرضا على وجهه وصار البعض منهم يضغط على رأسه في التراب والبعض الآخر يضغط بقوة بركبتيه على ظهره وكففيه واستمروا بهذه الكيفية مدة من الزمن حتى مات ثم اخذوا ما معه كانت الواقعة قتلا اقترنت به جناية أخرى معاقبا عليه بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع (استئناف مصر ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٥٩).

٤٤ — ولا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب، لأن الغضب يعد سبق الاصرار فقط. فلا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية (نقض ٨ مارس سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٥٠ سنة ٧ ق).

وإذا استنتجت المحكمة نية القتل من معاينة الآلة التي استعملت في ضرب المجنى عليه ومن موضع الاصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقى ظروف الحادثة الى استمرزتها في حكمها فلا يعيب الحكم أن يكون قد اوضح مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب، كما أنه لا يعيب الحكم أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل الآلة التي استعملها في القتل بمقتضى صناعته، لأن وجود هذه الآلة بيد المتهم لا يمنع المتهم عند اتفاله من أن يتوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٠٨٩ سنة ٧ ق).

٤٥ — النية المبيتة وغير المبيتة على القتل — ويجدر بنا هنا من غير أن ندخل في شرح نظرية القتل مع سبق الاصرار أن ننبه إلى عدم جواز الخلط بين نية القتل وظرف سبق الاصرار. د فنية القتل وسبق الاصرار هما أمران منفصلان ولا يستلزم توفر نية القتل أن يكون سبق الاصرار عليه متوفرا أيضا (نقض ٢١ يوتية سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ ق).

أما نية القتل فهي قصد أحداث الموت المعاصر للفعل الذى يرتكب لهذا الغرض وأما سبق الاصرار فهو بمقتضى نص المادة ٢٣١ ع القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنة أو جناية يكون غرض المعصية إيذاء شخص معين أو غير معين ، مما يترتب عليه أن يمكن أن توجد نية القتل من غير إصرار سابق أى قتل حادى كما يمكن أن يوجد سبق الاصرار من غير نية القتل أى ضرب أو جرح بسيط (جلو ٥ ن ١٨٥٤) .

٤٦ - القصد المحدود وغير المحدود - قصد القتل إما ان يكون منحصرا في تعمد قتل شخص معين وإما أن يكون موجها بكيفية غير محدودة إلى قتل شخص أو أشخاص غير معينين . والحكم في الحالتين واحد ، وهو أن الجاني مسئول عما أراه سواء بكيفية محدودة أو بكيفية غير محدودة . ففي الصورة الأولى صورة القصد المحدود يريد الجاني على وجه التعمين الفعل الذى يقارنه والضرر الذى ينتج عنه . فهو يريد قتل فلان ويقتله ، ومسئوليته في هذه الصورة واضحة لا شبهة فيها . على أن الجاني مسئول أيضا عن قصد غير المحدود وإن كانت فكرة النتيجة التى يعنى الوصول إليها غير مؤكدة في نفسه ، بشرط أن يكون قد قصد القتل بصفة عامة وأن توجد رابطة سببية بين هذا القتل وإرادته . فالجاني الذى يطلق عيارا ناريا على جمع محتشد ويقتل شخصا من هذا الجمع يعد قاتلا عمدا لأنه وإن لم يعتمد قتل شخص معين ولم يعرف من هو المجنى عليه الذى سيصيبه إلا أنه كان لديه قصد القتل ؛ وكذلك الفوضوى الذى يضع قنبلة في الطريق العام أو يلقيها على الموجودين في مسرح أو في اجتماع عام مسئول عن القتل الذى يرتكبه لأن لديه قصد قتل غير محدود (جلو ٥ ن ١٨٥٥ وبارسون مادة ٢٩٥ ن ٥٧ وأحمد بك أمين ص ٣٢١) .

وقد حكم بأنه إذا صوب شخص بندقيته إلى جمع محتشد واطلق منها عيارا أو عدة أعيرة نارية أصاب بعضها شخصا أو أكثر من هذا الجمع وقتله عد القاتل مرتكبا لجريمة القتل عمدا لتوفر قصد القتل عنده (مضى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ علامة ٩ ع ١٠٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٩٧ جنة ٤٧ ق) .

٤٧ - القصد الاحتمالى - عرفت محكمة التفض والارام القصد الاحتمالى

بأنه دنية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن قد يتعدى فعله الفرض المنوى عليه بالذات الى غرض آخر لم ينو من قبل أصلاً فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الفرض الغير المقصود. ومظنة وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه. والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون جامعاً لكل الصور التي تشملها تلك النية مانعاً من دخول صور أخرى لانية فيها ادعياً الى الاحتراس من الخلط بين العمد والخطأ. والضابط العمل الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو ارتفاعه هو وضع السؤال الآتي والاجابة عليه: «هل كان الجاني عند ارتكابه فعله المقصود بالذات مريداً تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه الى الأمر الاجرامى الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل أم لا؟»، فان كان الجواب «نعم» فهناك يتحقق وجود القصد الاحتمالي. أما إن كان «لا» فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أولاً يعاقب بحسب توفر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها. ثم إن الاجابة على هذا السؤال تنفي طبعاً على أدلة الواقع من اعتراف أو بينات أو قرائن (عق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٣٥ سنة ١٩٤٧). وعلى هذا يمكن تصور ثلاث حالات:

(الحالة الأولى) أن تكون النتيجة التي وقعت بالفعل — وهي غير الفرض الاصلى الذي كان يقصده الفاعل — نتيجة حتمية ملازمة للفعل الذي ارتكبه وهي فوق ذلك بدئية في نظره. ففى هذه الحالة يعتبر الفاعل مسئولاً عن هذه النتيجة كما لو كان قد أرادها، ولا يقبل منه اعتذاره بأنه لم يرد ما وقع نتيجة لفعله أو تركه وقد تضمنت المادة ٢٥٦ ع تطبيقاً لهذه الفكرة إذ نصت على أنه يعاقب بمقوبة الحريق عمداً بحسب الأحوال المتنوعة الميئة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشئ المراد إحراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك الشئ.

(الحالة الثانية) أن تكون النتيجة التي وقعت بفعل الجاني عادية وطبيعية، فإذا لم يكن قد قصدها فقد كان في وسعه أو كان يجب عليه أن يتوقعها. وفي هذه الحالة أيضاً يعتبر الفاعل مسئولاً عن نتائج الفعل المنسوب إليه والذي تعمد ارتكابه. وقد أنى

القانون نفسه بتطبيقات لهذه القاعدة . من ذلك أن المادة ٤٣ تقضى بأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرّض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت . وبمقتضى المادة ٢٢٢ ع يعاقب فاعل الحريق عمداً بالاعدام إذا نشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأماكن المحرقة . ولا يشترط لتطبيق هذه المادة أن يكون الجاني قد تعدد قتل شخص أو أكثر ولا أن يكون قد علم بوجود أشخاص في المكان الذي ارتكب فيه جريمة الحريق . وفي جرائم الضرب والجرح يشترط أن يكون الجاني قد تعدد الضرب أو الجرح وهو يعلم بأن من شأنه المساس بسلامة المجنى عليه وصحته ، ولكن متى تحقق هذا القصد يكون مسؤولاً عن نتائج الجريمة ويعاقب بعقوبات تتفاوت في الشدة تبعاً لما إذا كانت الضربات أو الجروح قد نشأت عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أو نشأت عنها عاهة مستديمة أو أفضت إلى الموت ، دون حاجة لاثبات أنه قصد إحداث أى من هذه النتائج (مواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ ع) .

(الحالة الثالثة) أن تكون النتيجة التي حدثت بالفعل غير عادية وبالتالي ما كان الفاعل يتوقع حدوثها . وفي هذه الحالة يعد القصد الجنائي معدوماً بالنسبة لهذه النتيجة على اعتبار أن الفاعل لم يردّها حتى بصفة احتمالية . و فقط يوجد خطأ يجب لتقدير مسؤولية الفاعل عنه إضافته إلى الخطأ المقصود . فمثلاً إذا ضرب شخص آخر عمداً أو أحدث به جروحاً عمداً ولم يقصد بذلك قتله ولكنه أفضى إلى موته يوجد القصد الجنائي بالنسبة للضرب أو الجرح ويوجد خطأ بالنسبة للقتل نظراً للاهمال أو عدم الاحتياط الذي أدى إلى موت المجنى عليه ، ولذا يعاقب القانون على هذه الجناية بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بينما يعاقب على جناية القتل عمداً بالاعدام إذا ارتكب مع سبق الإصرار أو التردد . كذلك لا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٢٦٠ و ٢٦١ ع من أجل جريمة الإسقاط إلا من كان قصده إسقاط المجنى عليه ، أما إذا كان القصد مجرد الإيذاء فتطبق العقوبات المقررة لجريمة الضرب أو الجرح عمداً (جازو ١ ن ٢٠١ ، وقرن جارسون مادة ٢٩٥ ن ٤٨ إلى ٥٥ وأحد بك أمين م ٣١٦ إلى ٣١٩) .

٤٨ - الخطأ في شخص المجنى عليه - قد يحدث أن يقتل الجاني شخصاً غير

الذى كان يقصده إما بسبب خطأ في شخصية المجنى عليه أو بسبب خطأ في التصويب .
 فإما كان سبب هذا الخطأ فلا تأثير لهذا الظرف على إجماع القاتل ومسئوليته . ذلك
 لأنه ما دام الفاعل قد قامت لديه نية القتل أو الضرب فيستوى أن يكون قد قتل زيدا
 أو بكراً . نعم إن الجاني ما كان ليقدم على قتل زيد لو لم يلتبس عليه الأمر ويظنه بكراً ،
 ولكن الخطأ الذى وقع منه لا يمنع من كونه ضرب زيدا عمداً ، ويكفى أن يكون عالماً باجرام
 الضرب أو الجرح الذى يحدثه قاصداً إحداث الموت بهذه الوسيلة لتكوين جناية
 القتل وهى جناية تنتج لا عن كون الجاني قتل عمداً شخصاً معيناً بل عن كونه قتل
 قاصداً القتل (جارو ٥ ن ١٨٥٥ م ١٤٩ و ١٥٠ و بلاش ٤ ن ٤٧١ وشوفو وهبى ٣ ن ١١٩٤
 وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٦٠) . وهذا ما استقر عليه قضاء المحاكم الفرنسية والمصرية
 (أظر الأحكام الفرنسية المتو عنها في جارسون مادة ٢٩٥ ن ٦١ وما بعدها و جارو ٥ م ١٥٠
 حاش ٢٦) .

فحكمت محكمة استئناف مصر بأن العمد في القتل يتوفر بمجرد وجوده عن شخص
 معين ولو لم يقتل هو وقتل آخر في الحادثة ، كما إذا أراد المتهم قتل أحد أخويه بسكين
 فقتل بها أخاه الآخر لما أراد منعه عنه (استئناف مصر ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ م ٨٨) .
 وحكمت محكمة النقض والارام بأنه من المسلم به أن من تعمد قتل انسان فأصاب
 انساناً آخر فهو قاتل عمداً لهذا الآخر (نفس ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٨٥
 سنة ٤٩ ق) .

وأنه من المتفق عليه علماً وقضاء أنه إذا أطلق شخص على إنسان عياراً نارياً بقصد
 قتله فأخطأ وأصاب إنساناً آخر فقتله وجب اعتبار هذا الشخص قاتلاً عمداً لأنه
 نوى القتل وتعمد فهو مسئول عن النتائج الاحتمالية التى ترتبت على قصده الجنائى ،
 (نفس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عمادة ١١ عدد ٣٤٥ ، وفى هذا المعنى نفس ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
 عمادة ٥ م ٢٠٩) .

وأنه إذا أطلق شخص عياراً نارياً على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليس منها
 اعتبر قاتلاً عمداً . ففى ثبت أن المتهم تعمد القتل باطلاقه النار فى المشاجرة التى اشترك
 فيها فسيان أن يكون القتيل من المتشاجرين أم لا (نفس ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم
 ١٥٦٨ سنة ٤٦ ق) .

٤٩ — ولكن يشترط لتوفر القصد الجنائي في هذه الحالة أن يكون الفاعل قد قتل انسان. فإذا أحس شخص كخفير زراعة ليلابحرمة غير اعتيادية وكان من البسطاء الذين يعتقدون في الخيالات والالوهام فتادى مستنجداً ولما لم يجه أحد أطلق طبعته نحو صوت الحركة بقصد الارهاب دون أن يصوبها على شيء معين وبغير علم منه بوجود أى انسان كان فأصاب انساناً كانت جريمته قتلًا خطأ أو جرحاً خطأ لأن من أركان جريمة القتل العمد أو الشروع فيه أن يقصد الفاعل إصابة شخص معين كان أو غير معين الأمر الذى لم يتوفر في هذه الحالة (إحالة طنطا ١٢ مارس سنة ١٩١٢ مع ١٣ ص ١٦٠).

٥٠ — إذا كان الشخص المقتول غير الذى كان الجاني يقصد قتله فلا شبهة في أنه تجوز المحاكمة على الفعل بوصف أنه قتل تام. ولكن هل يوجد في هذه الحالة علاوة على القتل التام شروع في قتل الشخص الذى أراد الجاني قتله ولكنه لم يصبه؟ إذا كان الخطأ واقعاً في شخص المجنى عليه فلا محل للمحاكمة على الشروع في قتل الشخص الذى كان مقصوداً بالقتل لأنه لم يكن موجوداً. أما إذا كان الخطأ حاصلًا في التصويب فلا مانع من القول بوجود جريمة الشروع بجانب القتل التام (بلرسون ٦٦ و ٧٣). ولكن هذا لا يضاعف مسئولية الجاني من الوجهة القانونية إذ الفعل الذى صدر منه واحد، فان تكونت منه جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة الأشد فقط والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً لحكم المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات (أحمد بك أمين ص ٢٢٠).

وقد حكمت محكمة النقض والابرام في قضية اتهم فيها شخص بأنه شرع في قتل الأستاذ أحمد هشام المحامى وعبد الغفار مهران عمداً بأن أطلق عياراً نارياً قاصداً قتل المجنى عليه الأول فأخطأه وأصاب المجنى عليه الثانى وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو عدم إحكام الرماية بالنسبة للمجنى عليه الأول وإسعاف المجنى عليه الثانى بالعلاج — حكمت بأنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تجزى. الدعوى وتفصل في تهمة الشروع في قتل الأستاذ أحمد هشام وتحفظ للنيابة الحق في رفع دعوى أخرى مستقلة عن تهمة الشروع في قتل عبد الغفار مهران، لأن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخرى، فلا تصح موازنة المتهم إلا على جريمة واحدة وهى الأشد عقوبة

وتنتهى المسؤولية الجنائية عن الفعل وجميع نتائجه بصور الحكم في هذه الجريمة؛ وكذلك يكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة. وأنه متى تقرر ذلك وكان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا عياراً نارياً واحداً قصد به إصابة الأستاذ أحمد هشام فأخطأه وأصاب عبد الغفار مهران فيكون من الخطأ بعد إدانة المتهم في تهمة شروعه في قتل المجنى عليه الأول تصور إمكان محاكمته عن إصابة المجنى عليه الثاني إذ أن محاكمة المتهم عن الفعل الذي وقع منه وهو إطلاق العيار الناري بنية القتل تحول دون إعادة المحاكمة عن الفعل نفسه وعن أية نتيجة من نتائجه (تقضى ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق).

٥١ — إذا حرض شخص آخر على قتل بكر فأخطأه وقتل زيدا فهل يعتبر المحرض مسئولاً عن القتل؟ قد يدفع المحرض بأنه لم يحرض على القتل الذي وقع على شخص زيد. ولكن مادام المحرض قد فوض غيره في القتل فانه يعتبر السبب الأول المتسبب للقتل الذي ارتكبه وكيله، وليس له أن يعتذر بأن هذا الوكيل قد تجاوز حدود الوكالة لأنه إذ عهد بتنفيذ المشروع إلى وكيل فقد قبل مقدماً كل ماعساه يرتكبه هذا الأخير من أخطاء في تنفيذ العمل الذي اشترك فيه (جارو ٥ ن ١٨٥٥ م ١٥١ ونيل ج ١ م ٢٥٥ وماوس ج ١ ن ٧١٦).

٥٢ — الباعث على القتل — يكفي لوجود القصد الجنائي في القتل العمد أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل عن علم وإرادة. ولا حاجة بعد ذلك إلى القول بأنه يجب أن يكون قد ارتكب الفعل بنية الإضرار. ذلك أن القصد الخاص الذي يعتد به القانون في هذه الجريمة هو إرادة إحداث الموت. أما الأسباب والبواعث التي دفعت هذه الإرادة فلا تأثير لها على المسؤولية. وعلى ذلك يتكون القتل ويعاقب عليه بالعقوبة المقررة في القانون: (أولاً) حتى ولو ارتكب القتل لغرض ليس فيه ما يشين أخلاقاً كما إذا ارتكب بناء على طلب المجنى عليه بقصد إراحته من علته وتخليصه من آلام الحياة. (ثانياً) حتى ولو كان الباعث على القتل غير واضح ولا يمكن إسناده إلى الحقد أو الطمع أو الفجور أو غير ذلك من الأسباب الواردة في الإحصاءات. (ثالثاً) حتى ولو ارتكب القتل لغرض سياسي إذ الغرض السياسي للقاتل لا ينفي قصده الجنائي ولا

بحول جنايته العادية الى جناية سياسية (جرو . ن ١٨٥٦) .

الفرع الثاني — في عقاب القتل العمد

٥٣ — « من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » (المادة ٢٣٤ فقرة أولى ع) .

وقد ظلت عقوبة الاعدام مدة طويلة تطبق في مصر وفي البلاد الأوروبية على كل قتل عمد إلى أن انتهى الأمر بتخصيص عقوبة الاعدام للقتل المقترب بظروف مشددة .

الفرع الثالث — في رقابة محكمة النقض وبيان واقعة القتل في الحكم

٥٤ — يجب أن يعنى في الحكم القاضي بالادانة في جناية قتل عمد ببيان الأركان المادية والمعنوية للجناية وذكر الأدلة التي قامت لدى المحكمة وجعلتها تقتنع بتوافر هذه الأركان (نفس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ علامة ٩ عدد ١٠٦) .

« لأن مراد القانون بعبارة (بيان الواقعة) الواردة بالمادة ٩ : من قانون تحقيق الجنايات هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان بما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كتاريخ الواقعة ومحل حدوثها ومآخذ الظروف المشددة للعقاب . فان أهمل قاضي الموضوع ذكر شيء من ذلك فأخل بركن من الأركان التي لا تقوم الجريمة الا على توافرها جميعا أو بما يسوغ زيادة العقوبة التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفته للقانون . أما تقدير الأدلة التي توصل بها الى تكوين عقيدته وإثباتها في الحكم ذلك الإثبات الذي هو مراد القانون من عبارة (بيان الواقعة) فأمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه ، إذ هذا التقدير أمر نفسي يتفاوت فيه القضاة كما يتفاوت في مثله كل الناس ، بل قد يختلفون لدرجة التضاد ، ويستحيل أن يدعى أحد أن تقدير قاض في هذا الصدد هو الحق دون تقدير قاض آخر . وإذا كان لا بد لعدم تأييد القضايا من الاعتماد نهائيا في هذا التقدير على رأى قاض معين فقد اعتمد الشارع في كل ذلك على رأى قاضي الموضوع » (نفس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٢٤ سنة ٤٦ ق) .

٥٥ - فيجب أن يشتمل الحكم على ملخص للواقعة تبين فيه الأفعال المادية التي ارتكبها المتهم والأدلة التي كوّنت منها المحكمة اعتقادها بثبوت هذه الأفعال ونسبتها إلى المتهم، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض والابرام معرفة ما إذا كان الوصف الذي أعطته محكمة الموضوع للواقعة مبنياً على استنتاج ممكن ومعقول أم لا (نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ مج ٢٣ عدد ٧٣).

ولا يكفي أن تقتصر المحكمة على القول بأنه تبين لها من أوراق الدعوى وجود قرائن أو دلائل كافية على أن فلانا في يوم كذا بجهة كذا قتل فلانا عمداً بأن ضربه بآلة ... فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته، أو تقتصر على القول بعبارة عامة إن التهمة ثابتة على المتهم من شهادة الشهود وقرائن الدعوى والكشف الطبي، بل يجب عليها أن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها (نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٤٥ سنة ٤٥ ق). «فإن تسييب الأحكام من أعظم الضمانات التي فرضها القانون على القضاة إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التي يعلنونها فيها يفصلون فيه من الأحكام، وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد، لأنه كالمنز فيا يراؤونه ويقدمونه بين يدي الخصوم والجمهور وبه يرفعون ماقد يزين على الأذهان من الشكوك والريب فيدعون الجميع إلى عدلهم معلمتين. ولا تنفع الأسباب إذا كانت عبارتها مجمله لا تنفع أحداً ولا تجدد محكمة النقض فيها مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد» (نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٧٩٩ سنة ٤٦ ق). «لأن هذه العبارة المجملّة إذا كان لها معنى عند واضعي الحكم فإن هذا المعنى مستور في ضمايرهم لا يدركه غيرهم، ولو كان الفرض من تسييب الأحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان إيجاب التسييب ضرباً من العبث. ولكننا الفرض من التسييب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض ما هي مسوغات الحكم، وهذا العلم لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو إلى أقل قدر تظلمت معه النفس والعقل إلى أن القاضي ظاهر المنذر في إيقاع حكمه على الوجه الذي ذهب إليه (نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩٢٣ سنة ٤٦ ق).

٥٦ - ويجب أن يبين الحكم علاقة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم وبين

موت المجنى عليه في القتل التام وأن هذا الفعل من شأنه إحداث الموت في القتل المشروع فيه أو القتل الخائب الأثر . ويجب لهذا الغرض ذكر ملخص الكشف الطبي وما جاء فيه عن سبب الوفاة .

٥٧ - ويجب على المحكمة أن تدلل على توافر قصد القتل لدى المتهم . فإذا أغفلت المحكمة بيان قصد القتل كان هذا عيباً جوهرياً في الحكم موجباً لبطلانه ، لأن قصد القتل ركن جوهري من أركان الجريمة ويانه في الحكم ضروري لتحقيق عمكة النقص عما إذا كان المتهم قصد القتل أم إحداث ضربات أفقت إلى الموت (نفس ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ علامة ٦ عدد ٢٤٠ وه يناير سنة ١٩٢٦ ميج ٢٧ عدد ٥٤) .

٥٨ - وكانت عمكة النقص والإبرام قد حكمت في أول الأمر بأنه ليس من الضروري ذكر نية القتل صراحة في الحكم بل يكفي أن تستفاد هذه النية بكل وضوح من العبارات الواردة فيه (نفس ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ علامة ٤ م ٥٢٦ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ علامة ٥ م ٣١٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١١٢٣ سنة ٤٦ ق) . وأنه يكفي أن يذكر العمد في الحكم وليس من الضروري تفصيل وقائع له إذ القانون نفسه اكتفى بالتعبير بلفظ العمد (نفس ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٣٤١ سنة ٤٤ ق) . فإذا أثبت الحكم أن المتهم قتل آخر عمداً بأن ضربه بنبوت على رأسه أو طعنه بسكين في صدره كان هذا كافياً لبيان نية القتل (نفس ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ علامة عدد ٢٧٤ و ٥ يناير سنة ١٩٢٥ علامة ٥ عدد ٦٠٣)

بل أنها حكمت بأنه لا يشترط لصحة الحكم أن يرد به ذكر العمد بلفظه ، بل يكفي لصحته أن تكون نية القتل مستفادة من الوقائع والعبارات التي اشتمل عليها (نفس ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ م ٢٦٤ و ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٠٧ سنة ٤٧ ق)
تعتبر نية القتل واضحة إذا أثبت الحكم أن المتهم ضرب امرأة محد السكين في ثديها ولم يرد فيه بيانات أخرى غير ذلك لا ثبات أن الضارب كان يقصد قتل المجنى عليها (نفس ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ شرايح ٤ عدد ٢٠) . أو أن المتهم خرج حاملاً لبندقية ذات روحين وأطلق منها عدة أعيرة نارية على أفراد الجمع الذي كان محتشداً حوله فاصاب عيار منها أحد أفراد الجمع في بطنه وأودى بحياته كما أصاب عيار آخر شخصاً

ثانيا في نفيه (عق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١٠٦) . أو أن المتهم قام إلى المجنى عليه واعتاله بكم نفسه ثم جاء به أن المتهم هدد المجنى عليه بضياغ عمره (عق ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٠٧ سنة ٤٧ ق) .

٥٩ - ولكن محكمة النقض والابرام قررت في أحكامها الأخيرة أنه يجب على محكمة الموضوع أن تعنى في حكمها ببيان نية القتل والتدليل عليها استقلالاً ، لأن قصد القتل ركن أساسى في جريمة القتل العمد ولا بد من أن تبين محكمة الموضوع قيامه وتورد الدليل عليه وإلا جاء حكمها باطلا (عق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١٠٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١١٠ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١١٤ مج ٣٠ عدد ٢ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١١٨ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٢٥١ سنة ٤٦ ق و ٣ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٨٣ سنة ٤٦ ق و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٢٨٢ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٥٨ سنة ٤٦ ق)

وأنه لما كانت جناية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بنصر خاص هو اتواء الجانى وهو يرتكب الفعل الجنائى قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، ولما كان هذا الناصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وجب أن يعنى عناية خاصة فى الحكم القاضى بإدانة متهم فى هذه الجناية باستظهار هذا الناصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافر وجوده (عق ٢ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١١٦ سنة ٨ ق و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١١٧٩ سنة ١٠ ق) .

وأن تعمد إزهاق الروح هو الناصر الذى يتميز به قانونا جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس ، ويختلف هذا الناصر عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم . لذلك كان لزاما على المحكمة التى تقضى بإدانة متهم فى جريمة القتل العمد أن تعنى فى حكمها باستظهار تلك النية وتورد العناصر التى استخلصتها منها . ولا يكفى فى هذا الصدد مجرد -صول الإصابة فى مقتل ، بل يجب التدليل على أن الجانى كان يقصد بها إزهاق روح الشخص الذى أراد أن يوقعها به وأنه تعمد إصابته فى مقتل منه . وذلك حتى يتيسر لمحكمة النقض أن تطمن إلى سلامة

ذلك الاستخلاص وأن ترافق صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم

١ قض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ مع ٤٠ عدد ٢٠٠ من ٥٣٦ .

وأنه في جنابة القتل العمد أو الشروع فيه يجب أن تستظهر المحكمة نية تعمد الجاني إزهاق روح المجنى عليه وتندل على ذلك بالأدلة المؤدية إلى توافر هذه النية ، وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ مظهرها الخارجي واحديها ، وإنما الذي يميز إحدى هذه الجرائم عن الأخرى هو النية التي اتواها مقارن الجريمة عند ارتكابها الأفعال المكونة لها فتي كانت الجريمة المعروضة على المحكمة هي جريمة قتل عمد وجب على المحكمة التحقق من توافر هذا العمد والتدليل عليه التدليل الكافي حتى لا يكون هناك محل للقول باحتمال أن يكون الموت نتيجة الضرب المفضي إلى الموت أو القتل الخطأ وحتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة تطبيق القانون (قض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨) قضية رقم ٩٣ سنة ١٩ مع ٤٠ عدد ١٤٠)

٦٠ - وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا خلا الحكم من بيان اضطلاع المتهمين بنية القتل عند ارتكابهم الجريمة ومن بيان الأدلة التي استخلصت منها محكمة الموضوع أن نية القتل كانت قائمة عند وقت ارتكابهم لها فإن وفات ذكر هذا الركن الهام للجريمة التي وقعت عقوبتها بل وفوات ذكر ما يشير إلى أنه كان موضع بحث ودرس للوقائع من ناحيته أدى إلى أقتناع المحكمة بتحقيقه وإنما هو عيب جوهري يبطل الحكم ويستلزم نقضه (قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بمائة ٩ عدد ١٠٨ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥١ سنة ٤٦ ق و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بمائة ٩ عدد ٢٨٢ و ٢ يناير سنة ١٩٣٩ مع ٤٠ عدد ١٥٧)

وأنه إذا كانت المحكمة عند ما ذكرت الوقائع يفت أن ما وقع من التهمين هو ضرب المجنى عليه على رأسه بالزقل ، ومع أنها ذكرت ذلك في جملة مواضع لم تذكر مطلقاً أن هذا الاعتداء حصل عمداً بنية إحداث القتل فإنه يجب نقض الحكم لأن الوقائع التي ذكرتها المحكمة ليست صريحة في بيان قصد القتل حتى تتميز بذلك هذه الجريمة عن جريمة الضرب الذي يفضي إلى الموت وبذلك لا تتمكن محكمة النقض من

مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة الثابتة (قضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عمالة ٨ عدد ٥١٦)

ولا يبقى عن بيان توفر نية القتل أن تكون الآلة التي استخدمت هي من شر آلات القتل ، فإن هذه النية هي ركن أساسي من أركان هذه الجريمة وهي وحدها التي تميز بينها وبين جريمة الضرب الذي يقضى إلى الموت ، فالتم تناولها المحكمة بالبحث وتقم الدليل على ثبوتها استقلالاً فإن حكمها يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً (قضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٥٨ سنة ٤٦ ق و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عمالة ٩ عدد ١١٨) .

ومن غير المفيد في هذا الصدد أن تكون المحكمة في آخر حكمها قالت إنها تستخلص مما قدمته من الوقائع وأدلتها أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم مادامت تلك الوقائع والأدلة ليس فيها أى إشارة إلى مسألة القصد الجنائي (قضى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عمالة ٩ عدد ١١٤ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٣ سنة ٩ ق) .

فاذا كان كل ما ذكرته المحكمة من الأفعال الإجرامية التي ثبتت لديها ينحصر في أن المتهمين انقضا على المجنى عليه فأمسك به أحدهما وأرقده على الأرض وجلس فوقه لينمعه من الحراك والدفاع وأخذ الآخر يضربه ويطلعنه بسنجة من الآلات القاطعة والحادة هشمته وجهه وكسرت عظامه وأحدثت به جروحا كثيرة شديدة وأن هذه الإصابات تسبب عنها نزيف دموى غزير وأنها أدت إلى الوفاة ، فإن هذا البيان مهما يكن فيه من تضافر المتهمين على ضرب المجنى عليه ذلك الضرب الشديد الذي أدى إلى وفاته ومهما تكن الآلة التي استعملت فيه هي مما يستعمل للقتل فإن المحكمة أغفلت بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة ، ولا يبقى في ذلك أن تكون المحكمة في آخر حكمها قد وصفت الفعل الذي صدر من المتهمين بأنه قتل عمد إذ البيان الذي أوردته عن هذا الفعل كما يجوز أن يكون قتلًا عمداً يصح أيضاً أن يكون ضرباً أفضى إلى الموت ، والمعين لأحد الوصفين هو تناول قصد القتل استقلالاً وإقامة الدليل على توافره عند المتهمين استقلالاً فإن ثبت وجوده كان الفعل قتلًا عمداً وإلا فهو ضرب أفضى إلى الموت . أما ما فعلته المحكمة من عدم البحث في هذا القصد الجنائي الذي هو في مثل هذه الصورة لركن المميز لجريمة القتل العمد ومن اقتصرها على بيان مائبته من الفعل المادى ونتيجته ثم يجيشها حين وصفت هذا الفعل الذي أثبتته إلى القول أنه قتل عمد فلا تراه المحكمة إلا

طفرة غير جائزة ، وما دام الأمر كذلك فالمتعين نقض الحكم (عش ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨
محاماة ٩ عدد ١١٠)

وإذا كان الحكم بعد أن سرد وقائع الدعوى وناقش أدلتها قد انتهى إلى القول
بثبوت تهمة الشروع في القتل قبل المتهمين وإداتهم فيها ولم يعرض بتاتاً لبحث نية
القتل فإن في إغفال المحكمة بحث نية القتل والتدليل عليها تصوراً في التسبب يعيب الحكم
ويوجب نقضه . أما قول الحكم في سرد وقائع الدعوى أن الطاعن أطلق على المجنى عليه
عياراً نارياً من فرد أصابه في ساعده الأيسر فلا يكفي لثبوت نية القتل لاحتمال أن
يكون القصد من إطلاق العيار أمراً آخر غير القتل (عش ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨
قضية رقم ٩٣ سنة ٩ ق) .

وإذا كان الحكم وإن كان قد عني بنفي ما ادعى به الطاعن (المتهم) من أن الواقعة
إنما هي قتل خطأ إلا أنه لم يتجه من أية ناحية في سرده الوقائع والتدليل على صحتها إلى
إثبات أن ما اجترمه الطاعن كان جريمة قتل عمد وأن نية القتل كانت هي رائده في
فعله فإن فوات ذلك يفسح المجال لاحتمالات بعيدة كالتى يدعيها الطاعن من أنه قد
يكون أراد إحداث جرح بالمجنى عليه وأنه لم يقصد قط قتله . فالحكم وهو على هذا
النقص معيب في شأن جوهرى ويجب إذن نقضه (عش ٣ يناير سنة ١٩٢٩ قضية
رقم ٢٨٣ سنة ٤٦ ق) .

وإذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العممد لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هي
آلة نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه إلى مقتل من جسمه ، ثم ذكرت في الوقت نفسه
أن الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو انقراج ساقى المجنى عليه صدقة عند
إطلاق العيار عليه مما جعل المقدوف يصيب جلبابه فقط دون جسمه ، ولم تبين الموضع
الذى اعتبرته مقتلاً ، فإنها تكون قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مبينة ، إذ من
الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى المجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة في
هذه الحالة علة اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً ، تكون محكمة النقض عاجزة
عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه
(عش ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٤٩٥ سنة ٧ ق) .

٦١ - ومتى ثبت للمحكمة توافر نية القتل عند الجاني ودلت على ذلك في حكمها فلا سبيل للاعتراض عليها ، لأن نية القتل مسألة موضوعية بمقتضى لقاضى الموضوع حق تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى قرر أنها حاصله فلا رقابة للمحكمة النقض عليه إلا إذا كانت الأسباب التى يستند إليها لا تنفق عقلا والنتيجة التى ينتهى إليها أو إذا كان فيما استنتجته فى هذا الشأن من وقائع الدعوى وظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع (جرو. د ١٨٥٢ ونقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م.ج ١٠ من ١١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ م.ج ٢٣ من ٩٠ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عاملة ٩ عدد ١٨١ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٤٠٧ سنة ٢ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١١٢٨ سنة ٣ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٧٩٦ سنة ٤ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ ق و ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٦ ق و ١٣ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٣٢٤ سنة ٨ ق و ٨ مارس سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٧٥٠ سنة ٧ ق و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٤٥٩ سنة ٧ ق و ٣ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢١٨ سنة ٨ ق و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٦٥ سنة ٨ ق و ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ م.ج ٤٠ عدد ١٠ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ م.ج ٤٠ عدد ٣١ و ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٩٩ سنة ٩ ق) .

وقد حكم بأن الحكم يعتبر مشتملا على بيان كاف لنية القتل : إذا قالت المحكمة « ان المتهم طعن المجنى عليه بآلة حادة (سكين) متعمدا قتله أخرجت أعضائه » ثم قالت بعد أن أوردت تفصيل الأدلة « إن العمد ثابت من استعمال آلة قاتلة فى موضع قاتل ، إذ لا شك أن ما قالته فى العبارة الأولى هو بيان تام للقصد الجنائى وإثبات له وأن العمد الذى أشارت إلى ثبوته فى العبارة الثانية هو العمد السابق يانه وإثباته مرة أولى وهو تعمد القتل ، فسباق الحكم إذن ناطق بثبوت نية القتل العمد مدلا عليها (بنقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠٧ سنة ٤٦ ق)

... وإذا استنتجت المحكمة توفر نية القتل لدى المتهم « من إطلاقة آلة قاتلة وهى مسدس معمر بالرصاص على القتل وتحويله ذلك السلاح على رأسه وهو موضع خطر لأنه تدليل صائب لا شائبة فيه والظن عليه إنما يكون مصادرة لمحكمة الموضوع فى أمر تملك الفصل فيه بتبام الحرية من استقام لها طريق التدليل (بنقض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٥٦ سنة ٤٧ ق) .

... وإذا استخلص الحكم نية القتل من إقدام الجاني على طعن القاتل بآلة حادة في موضع خطر طعنة شديدة نفذت إلى الطحال، لأن ذكر هذين الأمرين معاً (آلة الجريمة وموضع الإصابة) كاف في إثبات قيام نية القتل (نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤١٥ سنة ٢ ق).

... وإذا دلت المحكمة على توافر نية القتل عند المتهم بقولها «إن نية القتل متوفرة لدى المتهم من استعماله الفأس وهي آلة قاتلة وتعتمد الضرب بها على رأس المجنى عليه تلك الضربات الشديدة التي أفقدته النطق حالاً ثم أودت بحياته بعد زمن يسير»، أو من «أن المتهم استعمل آلة قاتلة وهي السكين وطعن بها المجنى عليه في موضع خطر من جسمه فنفذت إلى تجويف الصدر»، إذ من المنطوق عليه أن نية القتل مسألة موضوعية بحسب لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل، ومتى قرر أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه، اللهم إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها، ولقد تبين مما سبق ذكره أن الحكم المطعون فيه دلل على توافر تلك النية عند المتهم بتدليلاً معقولاً ومقتضياً (نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٤٠٧ سنة ٣ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٧٩٦ سنة ٤ ق).

... وإذا قرر الحكم «أن نية القتل متوفرة عند المتهمين من استعمالها آلات من شأنها القتل وهي السكين وقطعة الحديد ومن ضربهما للمجنى عليه بهما في مقتل وهو الرأس والصدر»، إذ لا إبهام فيما قرره الحكم في هذا الصدد (نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٦١ سنة ٣ ق).

... وإذا قالت المحكمة «إن نية القتل متوفرة من استعمال المتهم لآلة من شأنها القتل وهي المطواة وطعنه المجنى عليه بها دفعتين في موضعين قاتلين من جسمه ومن الحقد الذي يحمل عليه المتهم المذكور للمجنى عليه»، لأنه متى استبانة محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان متوياً فيما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو غير ذلك ما دام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المستغاة (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٥٥ سنة ٤ ق).

... وإذا اعتمد الحكم في إثبات توافر نية القتل على استعمال المتهم آلة قاتلة (شاطور)

وتعمده الضرب بها في مقتل وهو الرأس وضربه المجنى عليه ضربة شديدة كسرت عظام الرأس ثم ضربه ضربة أخرى على يده ، ، لأن هذه الوقائع تؤدي إلى توفر نية القتل لدى المتهم (نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٤٥٩ سنة ٢٧ ق) .

... و إذا ذكر الحكم ، أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من طعنه المجنى عليه بآلة قاتلة وهي سكين في مقتل من جسمه وهو الصدر فنقدت لتجويف الصدر ولولا إسعاف المجنى عليه بالعلاج لقضت على حياته ، ، لأن ما ذكره الحكم هذا يصلح لأن تنبئ عليه النتيجة التي استخلصها المحكمة . أما ما يثيره الطاعن من أنه كان في حالة استفزاز فلا يجديه لأن قيام حالة الاستفزاز يفرض صحته لا يستلزم حتما انعدام نية القتل التي أثبتتها المحكمة (نقض ٦ يوبه سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٩٨ سنة ٢٨ ق) .

... وإذا قالت المحكمة ، إن نية القتل العمد متوفرة لدى المتهم من استعماله أداة قاتلة وهي السكين وطعنه بها المجنى عليهما عدة طعنات ، وقد أصاب المجنى عليه الأول بأصابتين خطيرتين في مقتل إذ طعنه في صدره طعناً شديداً حتى نفذت السكين إلى التجويف الصدري وكذلك طعن المجنى عليه الثاني في جيبته وبين عنقه وكتفه وهما في مقتل كذلك — وتبين المحكمة توافر هذه النية من ظروف الحادثة فإن المشاجرة كانت بسيطة وما كانت تستدعي أن يستعمل المتهم سلاحاً قاتلاً لولا أن لعبت برأسه عوامل الشر حتى اندفعت به إلى الرغبة في القضاء على حياة المجنى عليهما ، ، إذ يبين من هذا الذي ذكره الحكم عن نية القتل أن محكمة الموضوع استخلصت هذه النية من الآلة المستعملة في الجريمة وموضع الإصابات وظروف الحادثة وهي عناصر صالحة هذا الاستخلاص ، ولذا فلا سبيل للجدل لدى محكمة النقض فيما تبينت فيه محكمة الموضوع أن الحادثة شروعا في قتل لا مجرد ضرب (نقض ١٣ يوبه سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٣٢٤ سنة ٢٨ ق) .

... وإذا قال الحكم في صدد إثبات نية القتل لدى المتهمين ، إن نه القتل العمد ثابتة قبل المتهمين من استعمالهما لسلاح ناري قاتل بطبيعته وهو البندقية وإطلاقهما عمدا بقصد القتل في مقتل من جسم المجنى عليهما وهو الصدر والبطن كما تبين ذلك من الكشف الطبي ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج ، لأنه ظاهر من هذا الذي ذكره الحكم أن محكمة الموضوع استخلصت نية القتل لدى المتهمين

من الآلة المستعملة وأمكنة الاصابات من جسم المجنى عليهما . وإذا كانت هاتان الواقعتان مما يصلح لتبرير اقتناع المحكمة بأن قصد المتهمين من إطلاق العيارات هو القتل كان ما عابه المتهمان على الحكم من قصور جدلا موضوعيا في كفاية الأدلة بما لا سبيل لطرحة أمام محكمة النقض (قض ٧ أبريل سنة ١٩٤١ قضية رقم ١٢٨ سنة ١١ ق) .

... وإذا دلت محكمة الموضوع على نية القتل بقولها : « إنه تبين من الاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية أن إصابة القتيل كانت قاطعة متجهة من أسفل إلى أعلى وأنها نفذت من تحت الضلع الخامس ووصلت الى القلب فزقه وأحدثت الوفاة وهذه الاصابة بموضعها وخطورتها والآلة التي استعملت فيها تدل دلالة قاطعة على نية القتل ولا يصح أن تعتبر هذه الاصابة مقصودا بها الضرب .. » ، فإن من هذا الذي ذكره الحكم يبين أن محكمة الموضوع استخلصت نية القتل استخلاصا سائما من موضع الاصابة وجسامتها والآلة التي استعملت فيها وهذا من قبلها تقدير موضوعي لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض . ولا يمنع من ذلك أنه في الوقت الذي اعتبرت فيه محكمة الجنايات المتهم قاتلا عمدا للمجنى عليه المذكور بناء على أن الآلة المستعملة كانت قاتلة وأن الاصابة في مقتل اعتبرته ضاربا لشخص آخر ضربا بسيطا مع أن الضرب حصل بنفس الآلة وكان على الرأس ، لانه سبق القول بأن استخلاص نية القتل مسألة موضوعية وما دام استخلاص هذه النية جاء سليما بالنسبة للاعتداء على المجنى عليه الأول القتيل كما تقدم القول فلا يؤثر في ذلك اعتبار المتهم ضاربا للمجنى عليه الآخر لا شارعا في قتله ولو أنه استعمل في الاعتداء نفس الآلة وأصاب المجنى عليه في رأسه ، لأن المرجع في تقدير توافرية القتل إلى محكمة الموضوع بحسب ما تستبين من وقائع الدعوى وظروفها . على أن المحكمة ذكرت ما يبرر اعتبارها إحدى الحادثتين قتلا والاخرى ضربا بسيطا وهو درجة جسامته كل من الاصابتين . واختلاف مجليسيهما (قض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٥٦٥ ق ، وفي هذا الحث قض ٨ مارس سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٧٥٠ سنة ٧ ق) .

٦٢ - ومتى كانت المقدمات التي عولت عليها المحكمة في إثبات توافرية القتل مزودة اليه عقلا فلا يظن في الحكم أنه لم يعم بالتحدث عن دليل معين هو وجود ضغينة بين الجاني والمجنى عليه تدعو إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه إلا بيان الباعث على ارتكاب

الجريمة وهو مهما اختلف فلا تأثير له قانوناً في كيانها (نص ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٩٩ سنة ٩ ق)

ذلك أن البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب يأتها في الأحكام الصادرة بالعقوبة، وخطو الحكم من بيان البواعث التي دفعت المجرم لارتكاب جريمته لا يبطله، وتمرّضه ليأتها بعبارة غير قاطعة أو غير جازمة لا يمكن أن يدل على أن الحكم نفسه من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين مادام الحكم قد جزم بادانة المتهم وكشف عن يقينه في ذلك بالأدلة التي بنى عليها (نص ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مج ٤١ عدد ٩٣).

٦٣ — إنما يشترط لصحة الحكم ألا يترك سيلاً لأي لبس أو إيهام فيما يتعلق بنية القتل (جارو ٥٠ ن ١٨٥٢).

فيبطل الحكم إذا كان في تعارض عباراته ما يؤدي للاعتقاد بأن المحكمة لم تهتد في بحثها على نية القتل، إذ بينما هي تستتج أن الضرب بالعصا على الرأس قاتل فإنها في الوقت نفسه تستتج أن الضرب بنفس الآلة ومن نفس المتهم وفي رأس آخر غير المقتول إنما هو ضرب بسيط، وبديهي أنها لو كانت اهتمت في حالة القتل على نية القتل لا اعتبرت الضارب في الحالة الثانية شارعاً فيه (نص ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ عمادة ٧ عدد ٢٣١).

... وإذا استخلصت محكمة الموضوع نية القتل من استعمال المتهم آلة قاتلة وهي بندقية وإطلاقها عمداً على المجنى عليه حيث أصابته في فخذ الأيسر وكان ظاهراً من بيان محكمة الموضوع لأدلة الإثبات أن الحكم أخذ بقول الطبيب بحصول حادثة القتل وقت التماسك وهو ما يتعارض مع أخذ الحكم في الوقت ذاته بقول آخر هو إطلاق العيار من المتهم بعد أن تخلص من التماسك وتراجع إلى الخلف، إذ لا يتسنى لمحكمة النقض مع هذا التعارض مراقبة ما إذا كان استخلاص محكمة الموضوع لنية القتل يستقيم أو لا يستقيم، لأن الواقعة كما أثبتتها المحكمة غير واضحة لا سيما وأن الحكم لم يبين كيف استطاع المتهم إطلاق العيار من بندقيته على المجنى عليه أثناء تماسكهما أو كيف كانت نية القتل متوفرة لديه من إطلاقه العيار في الفخذ وهو غير مقتل، ولا يبقى بعد ذلك في معرض التدليل على نية القتل سوى قول المحكمة إن المتهم استعمل سلاحاً

قاتلا ولا شك أن مجرد استعمال سلاح قاتل لا يكفي وحده مصدرا لاستخلاص هذه النية (نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٤٢٧ سنة ٧ ق).

... وإذا كانت محكمة الموضوع بعد أن استعرضت وقائع الدعوى قد دلت على نية القتل بقولها «وحيث إن نية القتل متوافرة من أن المتهمين استعملوا في ارتكاب الجريمة سيخا من الحديد وأدخلوه في دبر المجنى عليه متمدين قتله فاصاب أحشاءه فاحدث بها تمزقا أدى إلى وفاته»، فإن هذا الذي ذكره الحكم خاصا بنية القتل ليس كافيا ليانها والتدليل عليها سواء من جهة الآلة التي استعملت أو محل الإصابة، فلم يبين الحكم أن كانت تلك الآلة وهي سيخ من الحديد آلة قاتلة بذاتها إذ لم يبين أوصافها من طول وسلك وغير ذلك ومقدار ما أدخل منها في دبر المجنى عليه، كذا لم يبين الحكم إن كان المحل الذي أدخل فيه هذا السيخ من الحديد وهو دبر المجنى عليه يعتبر مقتلا من عدمه، إذ أن هذه البيانات في الدعوى الحالية لها أهميتها في استخلاص نية القتل حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة الثابتة في الحكم (نقض ٣ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢١٨ سنة ٨ ق).

... وإذا جاء بالحكم أنه بينما كان المتهمون الأربعة والمجنى عليه محبوسين معا بالسجن إذ نبه المتهم الأول إلى أن الطاعن (المتهم الثالث) يرتكب الفحشاء مع القاتل فسرقت له نفسه أن ياتي ذات الفعل مع القاتل وقد وافقه على قصده هذا كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع، ولا يباي القاتل اتفقوا معا على إرغامه وهتك عرضه كرها فامسكوا به وخنقوه بقميص أولهم ثم كتبوا نفسه وصار كل يرتكب معه الفحشاء لي أن شعروا بأنه قضى نجه، فإن هذه الوقائع وإن كانت تدل على تعدد الفعل إلا أنها تنفي نية القتل ومتى اتفقت كان الذي يجب تطبيقه عليها هو الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ والفقرة الأولى من المادة ٢٣٦ مع المادة ٣٢ ع، لأنها لا تكون إلا هتك عرض بالقرة مع ضرب أقصى إلى الموت بغير سبق إصرار، وكلا الجريمتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة (نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ جماعة ٩ عدد ١٨٤).

... وإذا كان الذي جاء بالحكم أن المتهم بعد أن تكلم مع زوجته بمنزل أخيها في شأن مصالحها وخرجت إلى زراعتها لاحضار بعض شواشي الذرة منها لحقها بهذه

الزراعة وأعاد الكرة معها لاستئانها الصلح والتنازل عن الدعوى الشرعية التي رفعت عليه ثم قام نزاع وشجار بينهما تماماً كما بعده قبض على عنقها وضغط عليه بيده ودافقت هي عن نفسها فأحدثت به سحجاً ظفرياً ولوثت ملابسه بالطين ولكنه تمكن من كسر العظم اللامي فقارقت الحياة اختناقاً ، ، فإن إيراد هذه الوقائع الثابتة بالحكم على الوجه المتقدم ذكره لا يسمح باستخلاص نية القتل منها بل قد تدل على انتفاؤها ، وعلى ذلك يكون بالحكم قصور في بيان تعمد القتل على الوجه الواجب تتيانه به قانوناً ، ولذلك يتعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للحكم فيها من دائرة أخرى (نقض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣١٨ سنة ٤٦ ق) .

وحكم بأن الواجب بيانه والتدليل عليه في الشروع في القتل إنما هو نية القتل أي نية ارتكاب الجريمة التامة . فإذا جاءت المحكمة في الحكم وتكلمت عن نية الشروع في القتل وذلك عليها فإن في هذا إيهاماً يعيب الحكم ويقضى بطلانه ، لأن نية الشروع في القتل نية غير مفهوم لها مركز موضوعي ولا حكم قانوني ، بل لو صح تصورهما وكان مدى فكر الجاني هو الاقتصار من فعلته التي يقصد بها القتل أن تقف عند حد الشروع فيه لما كانت تلك الفعلة إلا مجرد تعمد الإيذاء بالضرب أو الجرح (نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ٣٥١) .

المصرع الرابع — في الظروف المشددة للقتل

٦٤ — الظروف المشددة في القانون المصري — يشدد القانون عقوبة القتل العمد لظروف ترجع إما إلى النية المبيتة لدى الفاعل ، وإما إلى الوسيلة المستخدمة ، وإما إلى غرض الجاني .

فنظر لهذه الظروف يعاقب القانون على القتل العمد بالاعدام في الأحوال الآتية :
(أولاً) إذا حصل القتل مع سبق الإصرار عليه أو التردد (المادة ٢٣٠ ع) .
(ثانياً) إذا حصل القتل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً (المادة ٢٣٣ ع) .

(ثالثاً) إذا اقترن القتل بجناية أخرى أو كان مرتبطاً بجنحة . إلا أن القانون

جعل العقوبة في هذه الحالة الأخيرة أى حالة ارتباط القتل بمنحة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع) .

٦٥ - وهذه الجرائم لا تخرج عن كونها قتلأ عمداً اقترن بظروف مشددة وليست بجرائم خاصة (Sui generis) . فيجب أن يتوفر فيها أركان القتل العمد مضافاً إليها الظرف المشدد (جارو ٥ ن ١٨٦٢ وشوفو وميل ٣ ن ١٢٢١ واحد بك امين ص ٢٢٢) .

٦٦ - عدم التسوية بين الشريك والفاعل الأصلي في هذه الأحوال - لم يرد الشارع ان يسوى في هذه الجرائم بين الشريك والفاعل الأصلي ، بل أجاز للقاضي استثناء من حكم المادة ٤١ ع أن يستبدل بعقوبة الإعدام عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وذلك لأن عمل الشريك هو على وجه العموم عمل ثانوى وأقل إجراماً من عمل الفاعل الأصلي . وقد كانت المادة ٢١٤ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ تجعل ابدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الإعدام اجبارياً فرأى المشرع في سنة ١٩٠٤ أن يستبقى عقوبة الإعدام كمعقوبة اختيارية مع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأن الشريك في القتل قد يكون محرصاً ومسئولته مساوية لمسئولية الفاعل الأصلي .

٦٧ - الظروف المشددة الأخرى في التشريعات الأجنبية - بعض القوانين الأجنبية يشدد عقوبة القتل العمد بسبب صلة القرابة بين الجاني والمجنى عليه كما يشدها بسبب سن المجنى عليه . فالقانون الفرنسى يعاقب قاتل أبيه أو أمه أو أحد أصوله بالإعدام (المادتين ٢٩٩ و ٣٠٢ ع ف) . وتسمى هذه الجريمة (parricide) . وكان يعاقب الأم التي تقتل ابنها حديث العهد بالولادة بالإعدام أيضاً ، ولكنه عدل هذه العقوبة بقانون ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠١ فجعلها بالنسبة للأم الأشغل الشاقة المؤبدة إذا حصل القتل مع سبق الإصرار والأشغال الشاقة المؤقتة إذا حصل من غير سبق إصرار ، ونص على أن هذا الحكم لا يبرى على شركاء الأم أو الفاعلين معها (المادتين ٣٠٠ و ٣٠٢ ع ف) . وتسمى هذه الجريمة (infanticide) .

المبحث الأول - في القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد

المطلب الأول - عموميات

٦٨ - المادة ٢٣٠ ع - كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك أو التردد يعاقب بالاعدام .

٦٩ - أركان الجريمة - تكون هذه الجريمة من عنصرين : (١) القتل العمد بجميع أركانه ، (٢) سبق الاصرار أو التردد .

ومن المسلم به أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ ع ليست جريمة من نوع خاص بل هي قتل عمد مصحوب بظرف مشدد (جارو ٥ ن ١٨٨٨ وجارسون مواد ٢٩٦ إلى ٢٩٨ ن ٢) .

ولا يشترط لتكوين هذه الجريمة توفر الظرفين معا : سبق الاصرار والتردد ، لأن المادة تفصل بينهما بحرف أو لا بواو العطف (احمد بك امين ص ٢٢٤) .

أما الظرف الاول فن مصدر روماني ، وهو يتعلق بالتصميم الجنائي ، إذ هو ضرب من ضروبه . وأما الظرف الثاني فن مصدر جرمانى ، وهو يتعلق بتنفيذ الجريمة ، إذ هو صورة من صوره . وكلاهما يشير إلى اتجاه نحو تخصيص العقاب وجعله مناسباً لحالة الجاني الفردية (جارو ٥ ن ١٨٨٩) .

٧٠ - سبق الاصرار والتردد ظرفان مشددان في جرائم القتل والضرب - عرفت المادة ٢٣١ ع ظرف سبق الاصرار وعرفت المادة ٢٣٢ ظرف التردد . وأحكام المادتين عامة تسرى في كل الأحوال التي ينص القانون فيها على اعتبار هذين الظرفين مشددين . والقانون لم ينص على ذلك إلا : (١) في القتل العمد الذي تكلمنا عنه فيما تقدم ، (٢) في جرائم الضرب والجرح المنصوص عليها في المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع ، (٣) في جرائم إعطاء المواد الضارة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٦ و ٢٦٥ ع . أما في الجرائم الأخرى فيجوز للقاضي بما له من سلطة التقدير العامة أن يراعى ظرف سبق الاصرار أو التردد كلما وجد له أثراً في الجريمة ويشدد العقوبة في حدود النهاية العظمى (جارسون ن ٣) .

٧١ - نقد الاعتماد على هذين الطرفين في تشديد عقوبة القتل

قد أثارت نظرية سبق الاصرار بحسبانه ظرفا مشددا لجناية القتل العمد اعتراضات شديدة ترجع إلى سبين : (الأول) أن تطبيق عقوبة الاعدام قد أدى إلى أن جناية القتل العمد مع سبق الاصرار أصبحت الآن في معظم الشرائع الأوروبية هي الجريمة الوحيدة المعاقب عليها بالاعدام . وترى سياسة خصوم هذه العقوبة إلى زعزعة أهمية سبق الاصرار كظرف مشدد للقتل . (والثاني) أن تطبيق نظرية تغلب العوامل الخارجية على أعمال الانسان قد أدى إلى إنقاص تأثير حرية الاختيار وزيادة تأثير البواعث وإلى الاستعاضة عن ظرف سبق الاصرار الذي طال عليه القدم بطروف أخرى أحدث منه عهدا وهي البواعث الدافعة لارتكاب الجناية . وهكذا فقدت نظرية سبق الاصرار كل ما اكتسبته نظرية البواعث من الأهمية (جاردو ٥ ن ١٨٩٠) .

وعلى رغم هذا نجد أكثر الشرائع الحالية تعتبر سبق الاصرار ظرفا مشددا مع خلاف في مدى التشديد . ولكن القانون الانجليزي لا يجعل لسبق الاصرار تأثيرا على العقوبة بوجه خاص .

المطلب الثاني - في سبق الاصرار

٧٢ - تعريفه - عرف القانون سبق الاصرار في المادة ٢٣١ ع بقوله :

« الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه ، سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط ، . فقوله « جنحة أو جناية ، يشعر بأن هذا التعريف عام ويشمل حالة سبق الاصرار في الضرب والجرح . أما قوله « سواء كان ذلك . . . الخ ، فتعبر سقيم نتيجة خطأ في ترجمة عبارة (quand même) المقابلة لها في النص الفرنسى . ومحتها (ولو كان ذلك) .

٧٣ - العنصران المكونان له - من المقرر فقها وقضاء أن سبق الاصرار

يتكون من عنصرين : التصميم السابق ، وهذو البال . فسبق الاصرار يقتضى قرّة من

الزمن تمضى بين المزم على الجريمة وبين تنفيذها . هذا هو الركن الأول الذى نصت عليه المادة ٣٣١ فى صراحة تامة إذ قررت أن « الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل » . ولكن المزم أو التصميم السابق وحده لا يكفي ، بل يجب فوق ذلك أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر فى عواقبه ثم أقدم على مقارفته وهو هادى. البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب . وهذا الشرط وإن لم ينص عليه القانون إلا أنه مسلم به من الشراح والمحكم فى فرنسا ومصر (جازو • ن ١٨٩١ و ١٨٩٢ و جارسون ن ٦ وماجدهاوشوفوفسكى ق ٣ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ واحد بك أمينس ٣٢٥) .

٧٤ — وقد قررت محكمة النقض والابرام أنه يشترط لتوفر سبق الاصرار أن يكون الجاني فى حالة يتسنى له فيها التفكير فى عمله والتصميم عليه ، فلا وجود له إذا كان الجاني لا يزال تحت تأثير عامل الغضب الذى يمنعه عن التفكير وهو هادى. البال (قض ٤ مارس سنة ١٩٢٤) .

وأن سبق الاصرار يستلزم حتما أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه فى هدوء يسمح بتريديد الفكر بين الاقدام والاحجام وترجيح أحدهما على الآخر (قض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٨ ق) .

وأن ظرف سبق الاصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه (قض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق) .

وأن سبق الاصرار يستلزم أن يكون الجاني قد فكر فى القتل ورتب ما عزم عليه وتدبر عواقبه وهو هادى. البال ، فإذا لم يتيسر له التدبر والتفكير وارتكب الجريمة وهو تحت تأثير عامل الغضب والهياج فلا يكون سبق الاصرار متوافرا (قض ٢١ يونية سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ ق) .

وأن سبق الاصرار يتوافر قانونا متى ثبت التروى الكافى لدى المتهم فى الجريمة قبل إقدامه على مقارقتها بصرف النظر عن مقدار الوقت الذى حصل فيه هذا التروى (قض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٥٠٦ سنة ١٠ ق) .

٧٥ — فليست العبرة إذن بمضى الزمن لذاته بين التصميم وتنفيذ الجريمة طال

أو قصر، بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبر (عض ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨
مج ٤٠ عدد ٤٩). وبديهي أنه كلما طال وقت التفكير والتصميم كلما زاد هذا التفكير
نضوجاً وكان التصميم جدياً، وهذا التفكير الناضج السابق على الفعل هو الذي يكون
الظرف المشدد، إذ القانون يشدد العقاب على القتل العمد لا عندما يكون مسبوقاً
بتصميم بل عندما يكون مسبوقاً بتفكير. (جارو ٥٠ ن ١٨٩٢ و جارسون ن ١١).

وقد حكم بتوفر سبق الإصرار عندهم أصيب بضربة ثم ذهب واستحضر طبيبة
وأخذ في تنظيفها وملئها بالرصاص وحاول الحاضرون من الشهود منعه عن إتمام
قصده فلم يتمكنوا بل ذهب قاصداً المجنى عليه وأطلق عليه عياراً نارياً قتلته، وكان
قد مضى زمن يقدر بثلاث إلى نصف ساعة بين الضربة التي أصيب بها المتهم وارتكابه
القتل (قض ٤ مارس سنة ١٩٢٤).

وحكم بتوفره أيضاً عند متهمين، قتل ابن عمهم وهو عمدة البلدة حوالى الظهر،
فصمموا على الأخذ بثأره من أحد أقارب المتهمين بقتله جرياً على مدرج عليه أهالي
تلك الجهة من الرغبة الملحة في سرعة الأخذ بالتأثر من أقرب الناس للقاتل ومن أكثرهم
جأها، فذهبوا من بلدتهم إلى بلدة المجنى عليه وهو قريب المتهمين بقتل ابن عمهم وقصدوا
مباشرة إلى منزله واقتحموه وأطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أصابه أحدهما في كتفه
واستخلصت محكمة الموضوع سبق الإصرار من الحقد الكامن في نفس المتهمين
والذي أوجده قتل ابن عمهم وهو عمدة البلدة وانهم قريب المجنى عليه في قتله وبما ثبت
من التحقيق من أن ذلك العمدة انما قتل حوالى الظهر ولم ترتكب هذه الحادثة الا عند
الغروب وقد مضى بين الحادثتين وقت كان يسمح بالتدبر والتروى وبما ثبت أيضاً من
أن المتهمين جـ اجمعهم وأعدوا عدتهم واستعدوا بالأسلحة النارية وقاموا من بلدتهم
إلى بلدة المجنى عليه والمسافة بينهما حوالى كيلو مترين وقصدوا مباشرة إلى منزل المجنى
عليه واقتحموه بجراً نادرة وارتكبوا جريمتهم. وقررت محكمة النقض والابرام أنه
يتضح مما تقدم أن محكمة الموضوع قد أقنعت عند الحكم في الدعوى بأن المتهمين لم
يطلقوا العيارات النارية على المجنى عليه الا بعد تدبر وتروى في أمر هذا الذي اجترأوا
على مقارفته وكان أقتاعها مبنياً على مضي بضع ساعات من وقت حدوث السبب الدافع

إلى الجريمة إلى وقت ارتكابها بالفعل وعلى ما ثبت لديها من أن المتهمين كانوا في هذه المدة يعملون على جمع جموعهم وإعداد عدتهم حتى استعدوا بأسلحتهم ثم قصدوا محل الحادثة سائرين مسافة كيلو مترين حتى وصلوه وارتكبوا جريمتهم في جرة نادرة . ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من المتهمين الجدل الذي أثاروه حول نوافر ظرف سبق الاصرار مادامت محكمة الموضوع لم تخطئ . في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون ومادامت الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذا الظرف من شأنها أن تؤدي في منطق سليم إلى مارتب عليها ، فإن سبق الاصرار يتوفر قانوناً متى ثبت التروى الكافي لدى المتهم في الجريمة قبل إقدامه على مقارقتها بصرف النظر عن مقدار الوقت الذي حصل فيه هذا التروى كما أن مرور بضع ساعات والمتم في أثنائها يفكر في أمر جريمته ويعمل على جمع عشرينه وإعداد عدته في سبيل مقارقتها لما يصح في العقل أن يؤخذ منه أنه كان هادئاً ولم يكن في حالة اضطراب ووفرة فكرية ينتفي معها حتماً وصفه بأنه كان مصراً على جريمته قبل ارتكابها (قضى ٢٨ كتوبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٥٢٦ سنة ١٠ ق) .

وحكم بتوفر سبق الاصرار أيضاً لدى متهمين قامت خصومة بينهما وبين المجنى عليه بسبب أرض اشتراها هذا الأخير ونازعه فيها المتهمان ومانما في استلامها وهدده أحدهما بالقتل إذا هو تسلبها ، واضطر أخيراً لرفع دعوى ضدتهما أخذت أدواراً طويلة من سنة ١٩٣٥ حتى قضى فيها نهائياً في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ لصالحه وقضى له بتعويض والمصاريف . وقد أوجد ذلك في نفس المتهمين حفيظة للمجنى عليه . وزاد الطين بلة أن الأمر قد انتهى بحضور المهندس والقياسين وتم مقاس منزلهما تمهيداً لاختصاص عليهما . وقد عولا من أجل ذلك على الانتقام من المجنى عليه والتشفي منه فاتويا قتله واتفقا على ذلك فيما بينهما وقد أعدا عدتهما لذلك بمجرد انصراف المهندس والقياسين بعد المقاس إذ رأيا أن الفرصة سانحة لتنفيذ غرضهما حيث قد علما أن المجنى عليه موجود ببلدتها وأنه لا بد أن يعود لبلده بالسيارة وعولا على تنفيذ القتل فيه في هذا اليوم فأحضرا بنديقه وعمرها وأخذا معها خراطيش احتياطية زيادة ثم كنا بجوار مسكن بالطريق الذي يجب أن يمر منه المجنى عليه ، واختارا نقطة الكمون بالقرب من البلديت تسير السيارة ببطء للتمكن من مهاجمتها ثم ظلا في هذا المكان ثابتين في انتظار فريستهما

حتى إذا اقتربت السيارة منهما خرجا عليها فجأة من مكنتهما وهاجمها ثم أوقعاها وسحب أحد المتهمين المجنى عليه من السيارة وألقاه بالأرض بعيداً عنها وبعد ذلك أطلق المتهم الثاني عليه ثلاث عيارات نارية بقصد قتله فسقط قتيلًا. وقررت محكمة الموضوع أن ظرفي سبق الاصرار والترصد يستفادان بجلاء من أن المتهمين أعدا عدتهما لتنفيذ القتل وأحضرا بندقية معمرة لهذا الغرض كما أخذاهما خراطيش احتياطية استعداداً للطوارئ. وضماناً لتنفيذ مقصدهما ثم خرجهما على المجنى عليه فجأة وعلى غرة منه عند مروره عليهما وإيقاف السيارة ثم تنفيذ القتل فيه على النحو المتقدم، ومن الباعث على القتل وهو الضغينة التي كان يحملها المتهمان للمجنى عليه بسبب النزاع في الأرض هو التي أذكاهما علم المتهمين بمقاس منزلهما لأخذ اختصاص عليهما، ولا يمكن القول بأن المتهمين كانا وقت ارتكاب الجريمة متأثرين بعد أن عليا بمقاس المنزلين بسبب الاختصاص وأز الفترة التي مضت من وقت بدء التفكير في القتل أي من وقت الانتهاء من المقاس لغاية التنفيذ ومقدارها نصف ساعة تقريباً كما يؤخذ ذلك من مجموع أقوال الشهود — أن هذه الفترة قصيرة ولا يتسنى للمتهمين فيها أن يردا جراح غضبهما وأنها بناء على ذلك لم يكونا هادئ البال وقت ارتكاب الجريمة وأنه بناء على ذلك يكون ظرف سبق الاصرار منعدماً، لا يمكن القول بذلك لأن العبرة ليست بمضى الزمن لذاته بين التصميم وتنفيذ الجريمة طال أو قصر بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التدبير والتفكير. وبديهي أنه إذا خرج الجاني بعد هذا التدبير بفكرة مهمة لا حلها ولا ترتيب فلا يعتبر سبق الاصرار موجوداً وأنه يجب لتوفر هذا الظرف أن يكون الجاني انتهى بتفكيره إلى خط سير معين رسمه لنفسه قبل تنفيذ الجريمة، والوقائع السابقة الثابت منها أن المتهمين في الفترة ما بين انصراف المهندس والقياسين بعد انتهاء المقاس وارتكاب الجريمة أمكنهما أن يتفقا فيها على القتل ثم دبوا طريقة تنفيذه بأحكام تدل بوضوح على أن المتهمين كانا هادئ البال رابطي الجأش وقت ارتكاب الجريمة وبناء عليه يكون ظرفا سبق الاصرار والترصد متوفرين. وقد قررت محكمة النقض والابرام أنه بهذا الذي أثبتته المحكم المطعون فيه يتوافر سبق الاصرار على جنسية القتل العمد حسبما عرفه القاتل، ومما كان الأمر كذلك وكانت المقدمات التي ساقها الحكم تصلح لأن تبقى عليها

النتيجة التي وصلت إليها المحكمة فلا يقبل من المتهمين مجادلتهما أمام محكمة النقض في صحة استخلاص المحكمة توافر ظرف سبق الاصرار من تلك المقدمات (تنص ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ مج ٤٠ عدد ٤٩).

٧٦ - علة اعتبار سبق الاصرار ظرفاً مشدداً - علة التشديد المترتب على سبق الاصرار مستفادة من العنصرين المكونين له لا سيما هدوء البال . ففي هذه الحالة يكون الجاني على حاله الطبيعية ، وإصراره على ارتكاب الجريمة بعد التروى والتدبر ينم عن طمعه الحقيقي . أما إذا كان الجاني غير هادئ البال بأن قارف الفعل بمجرد تصبمه عليه وقبل أن يتمكن من مقاومة ثورة الغضب التي تملكته فلا يمكن القول بأن الحالة النفسية التي دفعت للعمل تكشف عن حقيقة طبعه . (جرو ٥٠ ن ١٨٩١ و ١٨٩٣).

٧٧ - التمييز بين سبق الاصرار ونية القتل - وبهذين العنصرين أيضاً يتميز سبق الاصرار عن النية غير الميئة التي تنشأ فجأة من غير تفكير ولا تدبر . فالقتل الذي يرتكب عمداً على أثر وقوع ما يشير الغضب في نفس الجاني هو قتل من غير إصرار ، كالقتل الذي يقع في خلال مشاجرة وتحت تأثير الغضب كذلك يعتبر القتل من غير سبق إصرار ولو لم يقع عقب المشاجرة مباشرة ، بل ولو كان الجاني قد غادر مكان الحادث لاستحضار سلاح إذا ثبت أنه كان خلال الفترة التي انقضت بين المشاجرة والقتل لا يزال تحت تأثير عامل الغضب والهياج .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأن سبق الاصرار لا يعتبر متوفراً في حالة ما إذا علم شخص أن مشاجرة حصلت وأصيب فيها أحد أقاربه فقام لقوره وأخذ الناس وذهب إلى مكان المشاجرة وهو بهذه الحالة فوجد الجاني فضربه بالفاأس ضربة قضت عليه فيما بعد (تنص ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٨ ق) .

ولا في حالة ما إذا علم المتهمون بتجمع الجاني عليهم وأقاربهم لأجل الاكتاب في مبلغ الكفالة المقرر للافراج عن قريتهم الذي كان متما بقتل شخص من عائلة المتهمين فهاجمهم هذا الفعل المثير للشجون والاحزان وجاء كل منهم من مكانه مدفوعاً بعامل الغضب الذاتي والانفعال النفساني وفعل ما فعل بدون سبق إصرار ولا سابقة اتفاق بينه وبين باقي المتهمين على ارتكاب الفعل (تنص ٦ يونيو ١٩٢٧ محاماة عدد ٣٠٠) .

ولا في حالة ما إذا كان المتهم لما أخفق في المرة الأولى في مصالحة زوجته بسبب تشدد والدها (المجنى عليه) في المطالبة بمبلغ خمسة جنيهات في نظير الصلح ، أراد في ليلة الواقعة معاودة الكلام أملاً في الوصول إلى إعادة زوجته إلى منزله فتوجه إليه هو وزميل آخر قريب الطرفين فلم يوفقا أيضاً والظاهر أن النزاع تجدد عندئذ بين الطرفين مما أدى إلى ارتكاب القتل (قض ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٩٣ سنة ٤٤ ق).
ولا في حالة ما إذا اعتقد المتهم وقت أن رأى المجنى عليه مصاحباً لخصمه الحقيقي أنه جاء لمساعدة هذا الخصم فاستشاط غضباً وعمد في الحال إلى قتله (قض ٢ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٨١ سنة ٤٦ ق).

ولا في حالة ما إذا علم مزارع بأن المجنى عليه سدّ المياه عن مزرعته فكبر عليه الأمر لا خلاف المجنى عليه ما وعده به في الصباح من ترك المياه تروى أرضه ، وعول على قتله ونفذ ذلك في الحال بأن اتفق وهو تحت تأثير الغضب مع خادمه على القتل وقام هذا لفوره ونفذ ما اتفقا عليه على مقربة من سيده ومسمعه ، إذ لا يمكن القول في هذه الحالة بتوفر ظرف سبق الإصرار لأن عامل هدوء البال والتدبر في العواقب غير متوافر (قض ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ ق).
وحكمت محكمة النقض والإبرام بعدم توافر سبق الإصرار في قضية اتهم فيها اثنان من المشبوهين بقتل مأمور مركز البداري ، وذكرت محكمة الموضوع في معرض بيان ظرف سبق الإصرار والترصد ما يلي : « وبما أن سبق الإصرار واضح من الوقائع السالف ذكرها وما تبين من الضغينة التي يحملها المتهمان للقتيل بسبب إنذارهما مشبوهين والملايسات التي أحاطت بتوجيه هذا الإنذار إليهما وإمعان القتل في تشديد المراقبة عليهما ومعاملتها بالشدة التي قال بها أحمد جميدى في عريضته المؤرخة ٢ يناير سنة ١٩٣٢ المقدمة لوكيل النيابة والتي ذكرها المتهم الثاني أيضاً في التحقيقات بأنه كان يربط من رجليه في محل الخيل ويضرب ويهان إهانة كثيرة والتي أيدها أيضاً ما ذكره محمد نصار بك بالجلسة وكانت هذه الشدة في معاملتهما وأنذارهما مشبوهين مما أذكي حفيظتهما ضد القتل فصما على التربص له وقتله وأخذتا يتحنانان القرص إلى أن كانت لحظة الحادثة وهما يعلنان من مراقبتهما للأمر في غدواته وروحاته أنه اعتاد غالباً أن

يتوجه لزيارة مهندس الري في عمله مساء والعودة من نفس الطريق الذي كنا بالقرب منه حتى إذا مر عليهما في ليلة الحادثة فاجأه أولهما باطلاق النار عليه من البندقية التي أعدها لهذا الغرض . أما شهادة محمد نصار بك التي أشارت إليها المحكمة واعتمدتها فقد ورد بها كما يؤخذ من محضر الجلسة ، أن المأمور المجنى عليه كان يطلب نوم المتهمين بالمركز وفي نومهم كانت تحصل لهم إهانة من العساكر لسيرتهم الرديئة فتألموا وتأثروا من هذا ومن الإهانة . . ولما سئل عن بيان هذه الإهانة قال : « والحاجات والاهانات التي سمعناها جامدة » . ولما سئل عما سمعه من ذلك قال : « سمعت أن المأمور يأمر بقص أشنابهم والبد يقصها ويحبس لهم رشمة ليف ويعملها لهم زى لجام الجحش » . ولما سئل عما كان يحصل بعد لإجامهم قال : « شوف الجحش يبرطع ازاي » . وقال أيضاً إجابة على سؤال المحكمة : « كان يكلفهم أن يقولوا أنا مرة » . ولما سئل عن إهانات أخرى قال : « أي الشيء الذي يخلطهم يرجعوا عن السرقات عمله ويأمر » . ولما كرر عليه السؤال قال : « هو فيه أزيد من دق العصي في طيه . . . وقص شبه وقصته وإجماعه » . وقد قررت محكمة النقض والابرار « أن هذه المعاملة التي أثبتت المحكمة أن المجنى عليه كان يعامل الطاعنين (المتهمين) بها هي إجرام في إجرام ، ومن قاتعها ما هو جنابة هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وكلها من أشد المخازي إثارة للنفس واحتياجا لها ودفعها إلى الانتقام . ولو صح أن المأمور كان يطلب نوم الطاعنين بمركز البوليس كما يقول الشاهد نصار بك الذي اعتمدت المحكمة شهادته . وكان هذان الطاعنان يتخوفان من تكرار ارتكاب أمثال هذه المنكرات في حقهما فلا شك أن مثلهما الذي أودى واحتيج ظلياً وطفلياً والذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به — لا شك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه فإنها تتجه إلى هذا الجرم ، متورة بما كان ، مزعجة واجبة مما سيكون ، والنفس المتورة المزعجة هي نفس هائجة أبداً لا يدع انزعاجها سيلاً لها إلى التبصر والسكون حتى يحكم العقل — هادئاً متزاناً متروياً — فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقاتها . ولا شك بناء على هذا أن لا عمل للقول بسبق الاصرار إذ هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما

هو مقدم عليه ، (نفس ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق) .

٧٨ - المظاهر الخارجية التي يستدل منها على سبق الاصرار - سبق

الاصرار هو من الامور المعنوية التي لا تقع تحت الحواس والتي لا تعرف إلا بظاهرها الخارجية ، وهي الأفعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يضمره في نفسه

من قبل . (نفس ٦ يولية سنة ١٩٢٧ عملة ٨ عدد ٣٠٠ و ٧ يولية سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٩٣ سنة ٤٤ ق) .

وبما أنه من الامور النفسية فللقاضى أن يستنتج مما يحصل لديه من ظروف الدعوى

وقرائنها (نفس ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٤٣٣ سنة ٤٦ ق و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

سنة ٢٢٩٣ سنة ٢ ق) .

ومن القرائن التي تدل على سبق الاصرار أن يعد الجاني للقتل عدته قبل وقوعه

كشراء سلاح أو غيره ، أو أن يعلن الجاني قبل القتل عزمه على قتل فلان أو أن يهدد

المجنى عليه بالقتل قبل وقوعه (احد بك امين ص ٢٣٦ وجرائعولان ج ٢ ن ١٤٣٨) .

٧٩ - يوجد سبق الاصرار ولو كان القصد غير محدود - النية المبيتة على

الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة (indéterminée) . فلا يشترط أن يكون سبق

الاصرار خاصاً بشخص معين ، بل يتحقق سبق الاصرار ولو كان غرض الجاني الاعتداء

على شخص غير معين . وإلى هذا أشارت المادة ٢٣١ ع في قولها : « أو أى شخص غير

معين وجده أو صادفه » .

وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه لا يمنع من وجود سبق الاصرار أنه

لم يكن أحد يعلم قبل حادث القتل من الذى سيعترض فريق المتهمين فيما قاموا به من

توقيع الحجز على مواشى المجنى عليه وأخذها لوضعها في دوار الزراعة المملوك لأحد

المتهمين . لأن النية المبيتة على الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة ، ويكفى فيها أن

يدبر الاعتداء على من يعترض عمل المعتدين كاتنا من كان ذلك المعترض (نفس ١٦

نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٧ سنة ٢ ق) .

٨٠ - يوجد سبق الاصرار ولو كان القصد معلقا على حدوث أمر أو

موقف أو على شرط - كذلك يعتبر القتل أو الضرب حاصلًا مع سبق الاصرار ولو

'كان القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط (انظر العبارة الاخيرة من المادة ٢٣١ ع) ، كن يصمم على قتل زيد من الناس إذا سقى أرضه قبله أو في غير الدوراء المخصص له .

وقد حكم بأن ظرف سبق الاصرار لا يتأثر توافره قانوناً بان يكون الاذى الذي أوقع فعلاً كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط (قض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٢٩) .

٨١ - يوجد سبق الاصرار ولو حصل خطأ في شخص الجاني عليه - من المتفق عليه أن القتل يعتبر مقترناً بسبق الاصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله ، لان سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له ، سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم أخطأه وأصاب غيره (قض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٦١٠ سنة ١٩٢٤) .

ولكن هذا محله أن يكون الجاني عند تنفيذ القتل أراد أن يقتل الشخص الذي صمم على قتله فأخطأه وأصاب شخصاً آخر . أما إذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد معه بكرًا فظن أنه جاء مع خصمه ليساعده فقتل بكرًا هذا ، فان تهمته بقتل هذا الأخير تعتبر قتلاً عمداً بدون سبق إصرار . وذلك لأن نية قتل بكر لم تقع في نفس المتهم إلا في ساعة ارتكاب الجريمة ولا يصح قانوناً أن ما كان عند المتهم من سبق الاصرار على قتل زيد ينصب على بكر (قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٨١ سنة ١٩٢٩ ق) .

٨٢ - سبق الاصرار في حالة تعدد الجناة - سبق الاصرار من الظروف الخاصة التي ترجع إلى القصد . وقد بين القانون تأثيرها على الماعين والشركاء في المادتين ٣٩ فقرة ثالثة و ٤١ فقرة ثانية ع اللتين سبق أن شرحناهما في باب الاشتراك . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن المادة ٣٩ فقرة ثالثة تنص على أنه إذا تغير وصف الجريمة باعتبار قصد مرتكبها أو كيفية عمله بها فلا يمتد أثرها من فاعل إلى آخر . فإذا ارتكب شخصان جريمة قتل أحدهما بسبق إصرار والثاني بدون سبق إصرار فيعاقب الأول بالمادة ٢٣٠ ع والثاني بالمادة ٢٣٤ ع .

وأن المادة ٤١ فقرة ثانية تنص على أنه إذا تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها أو كيفية عمله بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو عمله بها كقصد الشريك منها أو عمله بها. فإذا ارتكب الفاعل الأصلي جريمة قتل مع سبق الإصرار ولم يتوفر هذا الظرف عند الشريك فبمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤١ ع يسأل الشريك عن جريمة القتل عمدا من غير سبق إصرار ويسأل الفاعل عن القتل عمدا مع سبق الإصرار. وبالعكس إذا توفر سبق الإصرار عند الشريك ولم يتوفر عند الفاعل الأصلي يسأل الشريك عن جريمة القتل مع سبق الإصرار ويسأل الفاعل عن جريمة القتل من غير سبق إصرار.

٨٣ — إذا اتفق عدة أشخاص على القتل وأصروا عليه يكونون جميعا مسئولين عنه ولو تعذر تعيين الشخص المحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة لأن توفر ظرف سبق الإصرار يجعل كلا منهم مسئولاً عن فعل الآخر.

وكانت محكمة النقض والإبرام قضت في بعض أحكامها بأنه إذا تواجد شخصان في محل الواقعة لارتكاب جريمة قتل عمدا مع سبق الإصرار وأطلق أحدهما العيار الناري أو أحدث الجرح الذي تمت الجريمة بسببه يعتبر كلاهما فاعلا أصليا للجريمة. ولكنها عدلت عن ذلك واستقر قضاؤها على أن من يرافق القاتل وقت القتل يعد شريكا لا فاعلا أصليا، وأنه إذا تعذر تعيين من المحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة يتعين الأخذ بالأحوط لمصلحة المتهمين واعتبارهم شركاء لمجهول من بينهم من قبيل أن الاشتراك هو القدر المتيقن في حق كل منهم، وأنه إذا صح التهاون في التمييز بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في جميع الجرائم التي لا تستوجب الحكم بالاعدام لأن عقوبة الشريك فيها كعقوبة الفاعل الأصلي فإنه لا يجوز قطعاً التهاون في هذا التمييز فيما يتعلق بالجريمة المستوجبة الحكم بالاعدام لأن الشريك فيها يعاقب إما بالاعدام وإما بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى مع عدم وجود موجب للرافة. على أنه إذا كان الحكم لم يقض على المتهمين إلا بعقوبة الأشغال الشاقة على أساس ما ذهب إليه من أن الواقعة الجنائية اتى قارفوها تجعلهم فاعلين أصليين في القتل فإنه لما كانت هذه العقوبة مقررّة أيضاً لجناية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها

فقد انتفت مصلحة المتهمين في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي وقع منهم (راجع شرح ذلك بالتفصيل في باب الاشتراك بالجزء الأول من الموسوعة وانظر الأحكام العديدة المذكورة فيه)

وكانت محكمة النقض قد قضت في بعض أحكامها بأنه إذا كانت محكمة الموضوع قد قضت على المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة تطبيقاً للادتين ٢٣٠ و ١٧ ع ، فإنه متى وجب اعتبارهم شركاء يتعين ملاحظة أن محكمة الموضوع عاملتهم بالمادة ١٧ ع ، وبتطبيق هذه المادة الأخيرة مع مواد الاشتراك (وهي المواد ٤٠ و ٤١ و ٢٣٥ ع) يكون أقصى عقوبة يمكن توقيعها عليهم هي الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة (نفس ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٦٥ سنة ٤٨ ق و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٤٧ سنة ٤٧ ق) . ولكنها عدلت عن ذلك في أحكامها الحديثة إذ قررت أنه لا يمنع من انتفاء مصلحة المتهمين في التمسك بالخطأ المشار إليه فيما تقدم أن الحكم المطعون فيه أخذ المتهمين بالرافة وعاملهم فعلاً بالمادة ١٧ ع وأن المحكمة إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها كانت تحت تأثير الوصف الذي رآته وهو أن الواقعة الجنائية التي وقعت من المتهمين على أساس أنهم فاعلون أصليون فيها تكون جناية عقوبتها الإعدام فزلت إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . نظراً لظروف الرافعة التي ارتأت وجودها وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة إذا ما تبين خطأ الأساس الذي بنت عليه تقدير العقوبة — لا يقلل كل ذلك من النظر المتقدم لأن محكمة الموضوع إنما قدرت ظروف الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية التي أنبتت على المتهمين لا بالنسبة للوصف القانوني الذي أعطته لها ورأت أنها تستحق العقوبة التي قضت بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ، وإذا كانت رأت أن هذه الظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لفعلت ولا نزلتها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ ع . أما وهي لم تفعل فقد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة بصرف النظر عن وصفها القانوني . ولا يصح في هذه الحالة القول بأن الخطأ في الوصف ربما أثر في رأي المحكمه وهي تقدر العقوبة لأنها لم تنزل إلى الحد الأدنى لها . أما إذا نزلت فعلاً بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ، ففي هذه الحالة وحدها يصدق القول بإمكان قيام الحرج ويقوم

الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة وتحقق مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قاربها (تنص ٢٣ يناير سنة ١٩٢٩ مع ٤٠ عند ١٧٦ من ٤٦٥ و ٢٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ مع ٤١ عند ٨٩ من ٢٤٠) .

المطلب الثالث - في التردد

٨٤ - تعريف التردد - قد جعل الشارع التردد ظرفاً مشدداً للقتل العمد (المادة ٢٣٠ ع) . وعرفته المادة ٢٣٢ ع بقولها: «التردد هو تربص الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه» .

٨٥ - علاقة التردد بسبق الاصرار - الرأي السائد في الفقه والقضاء الفرنسي أن التردد نوع من سبق الاصرار يقترن فيه التصميم بعمل خارجي هو وسيلة تنفيذ القتل . وعلى هذا لا يمكن وجود التردد من غير سبق إصرار . وهذا النظر كان يمكن أن يكون صحيحاً لو أن سبق الاصرار كان مقصوراً على عنصر الزمن أي الفترة التي تنضى بين التصميم والفعل . أما وسبق الاصرار يستلزم توافر عنصر آخر هو هدوء البال فلا يصح القول بأن التردد نوع من سبق الاصرار . ذلك لأن التردد لا يدل الا على شيء واحد وهو أن التصميم على القتل أو الإيذاء بالضرب ونحوه قد حصل قبل الفعل ، ولكنه لا يدل على هدوء البال . فقد يحدث أن يكمن الشخص لحصمه عقب مشاجرة قامت بينهما ويقتله قبل أن تهدأ نائرة غضبه . ففي هذه الحالة يعتبر القتل حاصلًا بتردد ولكن بدون سبق إصرار (جازو ١٨٩١) .

٨٦ - على أن القانون إذ نص في المادة ٢٣٠ ع على عقاب من يقتل نفساً عمد مع سبق الاصرار أو التردد فقد غاير بين الطرفين وأذا أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الاصرار مع الطرف الثاني وهو التردد ، بل يكفي في نظره ثبوت مجرد التردد مادياً على من يقتل متعمداً بقطع النظر عن كل اعتبار آخر . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان من معنى للمغايرة بين الطرفين . بل كان الاقتصار على أولهما

وهو سبق الاصرار كافيا . والظاهر أن الشارع وجد أن التردد وسيلة للقاتل يضمن بها تنفيذ جريمته غيلة وغدراً في غفلة من المجنى عليه وعلى غير استعداد منه للدفاع عن نفسه ، فاعتبر تلك الوسيلة بذاتها من موجبات التشديد لما تدل عليه من نذالة الجاني وإيمانه في ضمان نجاح فعلته ولما تثيره من الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر (نفس ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢٤ ق ، وفي هذا الموضع ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٦ ق و ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦١ سنة ٤ ق) .

المطلب الرابع - في عقاب القتل مع سبق الاصرار أو التردد

٨٧ - يعاقب على القتل عمداً مع سبق الاصرار أو التردد بالاعدام (المادة ٢٣٠ ع) وكل الشرائع التي استبقت عقوبة الاعدام تطابق هذه العقوبة على من يرتكبون القتل مع سبق الاصرار أو التردد . وذلك لأن عمل أولئك القتلة هو في ذاته دليل على استعالة إصلاجهم وإدماجهم في الوسط الاجتماعي لما ينم عليه عمالهم من سوء أخلاقهم وانعدام قوة المقاومة عندهم . ومن الخطر على الأمن أن تترك السلطة الحاكمة محلاً لاحتمال واحد للمود في مثل هذا النوع من الجرائم . ولذلك رؤى أن الاعدام هو العقاب الذي يناسب طبيعة القتل مع سبق الاصرار أو التردد (جلوه ١٨٩٧) .

٨٧ مكرر - ولكن المشاركين في القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٢٣٥ ع)

المطلب الخامس - في بيان سبق الاصرار والتردد

وفي رقابة محكمة النقض والابرام

٨٨ - سبق الاصرار والتردد هما من الظروف المشددة لجناية القتل العمد فيجب على محكمة الموضوع أن تبين بوضوح الوقائع والظروف التي استنتجت منها وجود سبق الاصرار أو التردد (أنظر فيما يتعلق بسبق الاصرار نفس ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ٣٠٠ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٩٣ سنة ٤٤ ق ، واطر فيما يتعلق بالتردد نفس ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرارة ٢ ص ٢١٥) .

٨٩ - وما ينبغي ملاحظته أن تعمد القتل عند الجاني لا يكفي لاثبات سبق الاصرار ، بل لابد من التدليل على هذا الظرف الأخير تدليلاً واضحاً ، لأن نية القتل وظرف سبق الاصرار هما أمران منفصلان ولا يستلزم توفر نية القتل أن يكون سبق الاصرار عليه متوفراً أيضاً (قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٨٨ سنة ٤٦ ق ٢١٥ بونية سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ ق) .

٩٠ - وليس من الضروري عند تناول المحكمة بحث سبق الاصرار أو الترصد أن تذكر توافره بلفظه في الحكم ، بل حسبها أن تسوق من العبارات ما يدل على قيامه عند المتهم (قض ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عمادة ٤ ص ٥٢٦ و ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٢٨ سنة ٤٦ ق) ،

فيكفي لبيان سبق الاصرار القول بأن المتهم جاء مسلحاً وفاجأ المجنى عليه بعبارة نارية بسبب العداء الثابت وجوده بينهما (قض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ٨٤) .
ويكفي لبيان سبق الاصرار والترصد القول بأن المتهم دخل المسجد بسكين كانت معه وانتقل فيه من صف إلى آخر ثم تخير له موضعاً بقرب المجنى عليه وغافله أثناء الركوع وانخفاض الأبصار فطعنه بالسكين (قض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٢٨ سنة ٤٦ ق) .

٩١ - وما دام الترصد هو ظرف مستقل حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الاصرار تماماً فلا محل لنقض الحكم بسبب قصوره عن بيان سبق الاصرار إذا كان الحكم أثبت توافر ظرف الترصد (قض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق و ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦١ سنة ٤ ق) .

كما أنه لا محل للنقطة في ظرف الترصد متى كان الحكم أثبت توافر سبق الاصرار لأن سبق الاصرار مادام ثابتاً فهو وحده كاف لتطبيق المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات (قض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٦ ق) .

٩٢ - ولما كان سبق الاصرار والترصد من الظروف المشددة لجريمة القتل العمد فالبحث في وجودهما وعدم وجودهما داخل تحت سلطة قاضي الموضوع كمثل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماماً . ومتى قال بوجوده فلا رقابة عليه

لمحكمة النقض إلا إذا خرج في حكمه عما يقتضيه تعريف سبق الاصرار قانوناً أو إذا استنتج قيامه من وقائع لا تصلح عقلاً لهذا الاستنتاج (قضى ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٤٣٢ سنة ٤٦ ق و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٧٧ سنة ٤٦ ق و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٨ ق و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٤٦ ق بحاملة ١٤ عدد ١٨١ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦١ سنة ٤٦ ق و ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٠٠٥ سنة ٤٦ ق و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٠ سنة ٤٦ ق بحاملة ١٥ عدد ٦٣ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ ق و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مج ٤٠ عدد ٣١ و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ مج ٤٠ عدد ٤٩ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ مج ٤٠ عدد ٣١) .

ذلك أن القانون عرف سبق الاصرار بالمادة ٢٣١ وعرف التردد بالمادة ٢٣٢ ، وتطبيق هاتين المادتين كتطبيق سائر مواد القانون يقع تحت مراقبة محكمة النقض والابرار التي لها حق تقدير الوقائع لمعرفة ما إذا كان هناك سبق لإصرار أو تردد من عدمه . فلها مراجعة الوقائع التي أثبتتها محكمة الموضوع للاستدلال بها على وجود سبق الاصرار أو التردد لترى إن كانت هذه الوقائع مع التسليم بصحتها متفقة مع التعريف القانوني ويجوز أن يستنتج منها عقلاً ظرف سبق الاصرار أو التردد أم لا ، ومتى أمكن استنتاج هذا الظرف من الوقائع الثابتة في الحكم فتقدير قاضي الموضوع لهذه الوقائع لا يخضع لمراقبة محكمة النقض والابرار (قضى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ حقوق ٢٠ ص ٤٥ و ١٠ يناير سنة ١٩١٤ ضرائع ١ ص ١٤٢) .

٩٣ — فإذا أثبتت المحكمة توفر سبق الاصرار أو التردد واستنتجت وجودها من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير تعسف ولم يكن بين ما أثبتته في الحكم من الظروف والوقائع الخاصة بهما وبين النتيجة التي وصلت إليها أي تنافر فليس لمحكمة النقض حق مناقشتها فيما استنتجته ، لأن مسألة وجود سبق الاصرار والتردد مسألة موضوعية لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير مآثرها فيها (قضى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٦٧ سنة ٤٧ ق و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٢ ق) .

ويعد بياناً كافياً لسبق الاصرار قول المحكمة : « إن سبق الاصرار ثابت من الدخول على المجنى عليه بقتل غيلة وشحن السكين قبل ذلك ولأن الدافع على القتل

هو السرقة ونية السرقة قد يتها المتهم ليلة الاحد ثم نفذها في اليوم المذكور ، لأن ماذكرته المحكمة كافي ليستتج منه سبق الاصرار (غرض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١٣٢ سنة ٤٦ ق) .

... أو أن المتهمين قصدوا إلى المكان الذي اعتاد المجنى عليه الجلوس فيه خبيصاً للاعتداء عليه ، لأن في ذلك ما يثبت إصرارهم على الاعتداء عليه (غرض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٦١ سنة ٢ ق) .

... أو أنهم ذهبوا ليلاً وبلا سبب إلى الزراعة التي اعتاد المجنى عليه المرور عليها مع حمله أسلحة نارية ووجود ضغينة بين المتهمين والمجنى عليه (غرض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٧٧ سنة ٤٦ ق) .

... أو قول المحكمة بعد سرد سلسلة الضعافين والبواعث التي أحفظت قلب المتهم على والدته إن هذه الأسباب لما اجتمعت عند المتهم صمم وأصر على قتل والدته فحضر من القبط خبيصاً لهذه الغاية التي نفذها فعلاً بالسكين التي أعدها لذلك دون أي استفزاز له من جانبها (غرض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٥٠٥ سنة ٢ ق) .

... أو قولها إنه وعلى أثر حوادث يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ من اعتداء أهالي كفر الحام على بعض أهالي مشحول تولدت فكرة الانتقام والاختصاص بالثأر في نفس المتهم فأضمر السوء. وبيت نيته على التشق والانتقام من أهالي كفر الحام إلى حد القتل وإزهاق الأرواح. وما جاء صباح يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ حتى هب لتنفيذ قصده المبيت وخرج مصراً على قتل الأبرياء متأبطاً بالبندقية وهي معصرة بالرش والبارود وحاملاً بلطة. وقصد إلى المزارع فكان أول فريسته فلان المجنى عليه وضربه بالبلطة في رأسه فسقط على الأرض حيث توفي بعد قليل ثم سار في طريقه باحثاً عن فريسة أخرى فلحق المجنى عليه الثاني فصوب بندقية نحوه وأطلق عياراً نارياً متممداً قتله فأصابه بجرح ناري في بطنه أودى بحياته بعد قليل من الزمن ، فهذه الوقائع التي أثبتتها الحكم والتي استتج منها سبق الاصرار تكفي في بيان هذا الركن من الجريمة خصوصاً وأن تقدير توفر ظرف سبق الاصرار مسألة موضوعية ومحكمة الموضوع وحدها حتى الفصل فيها (غرض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ ق) .

... أوقولها: «وحيث أن الوقائع المتقدمة الثابتة لدى المحكمة تقطع بتوفر سبق الاصرار لدى المتهمين الاثنين من الباعث على ارتكاب الجريمة وهو الانتقام واتفاقهما على ارتكابها وإعدادهما السلاح لهذه الغاية ومفاجأتهما للجنى عليه الاول وإطلاق النار عليه مباغتة بدون أن يكون هناك مؤثر وقى». فعبارة الحكم في ذلك جلية ومستقيمة لا تنافر فيها ولا تشكيك. وما دامت محكمة الموضوع قد اقتضت بتوفر سبق الاصرار وأثبتت ذلك في حكمها بعبارة جلية ومعقولة فانها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها (تج ٢٢ أكتوبر ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٠ سنة ١٩٣٤).

... أو إذا استخلصت محكمة الموضوع ظرف سبق الاصرار من مفاجأة المتهمين للجنى عليه وضربه بدون استفزاز أو سبب وقى يدعو إلى لذلك وترقبهما للجنى عليه بالقرب من المحل الذي اعتاد أن يجلس فيه وحملهما العصي التي استعملوها في ارتكاب الجريمة، إذ لا محل للجدل في ذلك أمام محكمة النقض (تج ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٢٠٩ سنة ١٩٣٧).

... أو إذا قالت المحكمة إن سبق الاصرار ثابت من الضغينة التي بين المتهم والجنى عليه ومن إعداد المتهم للمسدس وحشوه بالرصاص وحمله وملاحظته للجنى عليه في الشارع العمومي في وسط الأزقة المتشعبة المتصلة بمنزله وتعبه إياه وضربه بالمسدس بقصد قتله بدون أن يبدو من هذا الأخير أى سبب يدعو إلى استفزازه في هذا الوقت الأمر الذي يدل على أن المتهم كان ميتاً النية ومصرّاً على قتل الجنى عليه أخذاً بالتأثر كما قرر المحجى عليه (تج ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٧١ سنة ١٩٣٨).

... أو إذا أثبتت: «أن سبق الاصرار ثابت من ذهاب المتهم ليلاً في ساعة متأخرة إلى القبط الذي يبيت فيه الجنى عليه وإطلاقه البعير عليه أثناء نومه ومع بعد المكان الذي فيه الجنى عليه عن البلدة وعدم وجود أى مصلحة للتهم فيه مما يقطع بأن المتهم لم يذهب إلى مكان الحادثة إلا بقصد ارتكاب الجريمة». ففى هذا بيان كاف للوقائع التي استخلصت منها محكمة الموضوع توافر سبق الاصرار استخلاصاً سليماً. (تج ٢٦ أيار سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٣٨٠ سنة ١٩٤٠).

... أو إذا قالت : إن سبق الإصرار ثبت للمحكمة من قيام الباعث على القتل لأخذ الثأر فقد ثبت من التحقيقات وخاصة من أقوال أحد المتهمين أن أخاه قتل واتهم فيه أقارب المجنى عليه ولما يحكم بعد في قضيته ، ومن أعداده العدة لتنفيذ القتل بالتسلح بالبنادق المحشوة بقطع الرصاص ومن سلوك المتهمين الطريق الذي يمر على أرض المجنى عليه التي كان يسيها للزراعة مع عدم الضرورة لذلك .. الخ . . ومع هذا الذي ذكره الحكم فإن مجادلة الطاعن لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى وما استخلصته المحكمة من وقائعها وأوجه الثبوت فيها بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وحدها (تقضى ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ قضية رقم ١٢٧٤ سنة ١١ ق) .

وبعد يانا كافيا لسبق الإصرار والترصد قول المحكمة : « وسبق الإصرار والترصد ثابتان مما قرره الشهود من كون المتهمين في زراعة الذرة المجاورة وخروجهم فجأة حاملين البلطة والزقل والاعتداء على القتل حتى أجهزوا عليه للأسباب وفي الظروف السابق ايضاحها . . فهذه العبارة تفيد فائدة ثبوت سبق الإصرار والترصد مما . . ولم تقتصر المحكمة على مجرد القول بأن سبق الإصرار والترصد كلاهما ثابت بل أضافت قولها : « للأسباب وفي الظروف السابق ايضاحها ، ومن يراجع الحكم يجد كل عباراته ينحدر منها قيام فكرة الانتقام بالقتل عند المتهمين وإصرارهم عليه وتحينهم الفرصة لتنفيذ عزيمتهم هذا (تقضى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٩ ق) .

... وقول المحكمة : « إن سبق الإصرار والترصد ثابتان قبل المتهمين من اختفائهم في الجهتين المجاورتين للجاني الطريق الذي كان المجنى عليهما عاتدين عليه من محل عملهما للبلدة ومفاجأتها باطلاق الأعيرة عليهما عند وصولهما على مقربة من مكمنهم ومن وجود الباعث على الانتقام وهو حادثة قتل ابن أخى المتهم الأول وإبرام المتهمين الثانى والثالث التي وقعت قبل هذه الحادثة وسعى العمدة في التفاهم بشأنها بغير جدوى . . فإن ما أثبتته المحكمة في العبارة المتقدم ذكرها من مقدمات سبق الإصرار يؤدي منطقيا وبلا شك إلى هذا الظرف المشدد ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة أثبتت ظرف الترصد (تقضى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٦١ سنة ٤٩ ق) .

... وقول المحكمة إنها تستتج سبق الاصرار والتردد عند المتهمين من الباعث على ارتكاب الجريمة وهو سابقة اتهام القتل في قتل شخص قريب بعض المتهمين ومن اخفائهم خلف دكان واقع على الطريق الذي اعتاد المجنى عليه الذهاب منه يومياً إلى حقله حاملين أسلحة نارية وخروجهم لارتكاب الجريمة حال مرور المجنى عليه (تض ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٢١١٧ سنة ٢٢ق)

ويكفي أن تبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الاصرار البواعث التي اجتمعت لدى القاتل فدفعته إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلا تنفيذاً لهذا التصميم، وسواء بعد ذلك أكانت الآلة التي استعملها هي سكين كما وصفها الحكم أم كانت مطواة كما يصفها القاتل، فإن كلنا الآلتين آلة قتل، وسواء أكان القاتل معتاداً على حمل هذه الآلة أم لم يكن معتاداً، فلا أهمية لذلك مادام على كل حال قد فكر في استعمالها للقتل وأعدّها له (تض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٥٥٥ سنة ٣ ق).

٩٤ — أما إذا لم تبين المحكمة بطريقة واضحة الوقائع والظروف التي استتجت منها وجود سبق الاصرار مكتفية بالقول بأنه يستفاد من ضغينة سابقة أو مشادة قامت قبل الحادث بين المتهم أو أحد أقاربه وبين المجنى عليه أو بعض أفراد عائلته، فإن الضغينة أو المشادة ليست كافية لتوفر ركن سبق الاصرار (تض ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ بحاماة ٨ عدد ٣٠٠ و٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بحاماة ٨ عدد ٥١٦).

٩٥ — كذلك إذا اكتفت المحكمة بإيراد عبارات تشكيكية لاتقطع بوجود سبق الاصرار أو استتجت قيامه من وقائع لاتصلح عقلاً لهذا الاستنتاج، فإن حكمها يكون مشتبلاً على خطأ قانوني ويتعين نقضه (انظر تض ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٦٧ سنة ٤٦ ق والاحكام النوة عنها فيما تقدم بالبد ٧٧).

٩٦ — ليس من الضروري الإشارة إلى المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ ع — إن المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلاً، إنما قصدت بذلك النص الذي بمقتضاه صدر الحكم بالعقوبة وعلى ذلك فليس من المحتم أن يذكر في الحكم مادة الاصرار أو التردد، لأن هذه المادة لم يرد فيها إلا تعريف سبق الاصرار أو التردد

وليس مادة عقوبة أو جزاء معين ، وهي لا تخص جنایات القتل فقط بل تنص على قاعدة عامة ، وسيان ذكرت في الحكم أو لم تذكر (تنص ٤ ابريل سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ من ٢٦٤ و ١٧ ابريل سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ من ٣٠٤) .

المبحث الثاني - في القتل بالسم وفي اعطائه مواد ضارة بالصحة

٩٧ - تعاقب المادة ٢٣٣ ع من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً وتعتبره قاتلاً بالسم . فضلاً عن ذلك تعاقب المادة ٢٣٦ ع من أعطى عمداً لشخص مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى إلى الموت ، كما تعاقب المادة ٢٦٥ ع من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فقتلها عنها مرض أو عجز وقى عن العمل . وأخيراً تعاقب المادة ٢٦٦ ع من غش أشربة أو جواهر أو غللاً أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه بأنها مفسوسة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك .

وستكلم (أولاً) عن القتل بالسم ، (ثانياً) عن إعطاء المواد الضارة بالصحة وعن غش المشروبات والمأكولات والأدوية بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة .

المطلب الأول - في القتل بالسم

٩٨ - التسميم في قانون سنة ١٨٨٣ - كانت المادة ٢١١ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ تنص على أن : من تعمد قتل أحد بشئ من العقاقير أو الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت أو طويلة يعد قاتلاً بالسم ويعاقب بالقتل أيما كانت كيفية استعمال تلك العقاقير أو الجواهر السمية ومهما كانت نتيجةها . وكانت هذه المادة لا تفرق في العقاب بين الجريمة التامة والشروع إذ كانت تعاقب بالاعدام على مجرد إعطاء السم بقصد القتل سواء أتيح عنه الموت أم لم ينتج ، جارية في ذلك على حكم المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي التي نقلت عنها ، وفي هذا شذوذ غن المبادئ العامة .

ولما عدل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ محال الشارح المصري أثر هذا الشذوذ في

النص الجديد إذ قرر عقوبة الاعدام للتسميم الذي يتحقق بمحدث الموت ، وبذلك أصبح الشروع معاقباً عليه بعقوبة أقل طبعاً لما نص عليه في المادة ٤٦ ع . وقد اقتبس النص الجديد من المادة ٣٩٧ من القانون البلجيكي .

٩٩ - القتل بالسّم في قانون سنة ١٩٠٤ وفي القانون الحالي - تنص المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات الحالي - وهي نفس المادة ١٩٧ من قانون سنة ١٩٠٤ - على ما يأتي : . . من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالسّم أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام . . . وقد أصبح التسميم بهذا النص صورة من صور القتل العمد تتميز بالوسيلة التي تستخدم في إحداث الموت .

١٠٠ - حكمة تشديد العقوبة في هذه الجريمة - على أن التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصري قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بجعل الوسيلة التي تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة . وعلة التشديد هي : (أولاً) أن القتل بالتسميم يتم عن غدر وجبن لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى ، (ثانياً) أن جريمة القتل بالتسميم تمتاز بسهولة تحضيرها وتنفيذها وإخفاء آثارها ، (ثالثاً) أن القتل بالتسميم يفيد في أكثر الأحوال سبق الإصرار على ارتكاب الجريمة (جلو ٥٠ ١٩٠٤ و ١٩٠٥ وجرائع ٢ ن ١٤٥١ واحد بك امين ص ٣٢٩ وقض ٥ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٧٩ سنة ١٤٧ ق) .

١٠١ - أركان الجريمة - يجب لتطبيق المادة ٢٢٣ ع توفر شرطين : (الأول) أن يحصل القتل عمداً بآثاره السابقة بيانها ، (والثاني) أن يكون ذلك بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً (احد بك امين ص ٣٢٩ وجرائع ٢ ن ١٤٥١ وقرن جارو ص ١٩٠٦) .

١٠٢ - ولكن سبق الإصرار ليس من الأركان القانونية لجريمة القتل بالسّم . نعم في أكثر الأحوال يقترن العمد في هذه الجريمة بسبق الإصرار ويندر أن ترتكب من غير هذا الظرف لما يستلزمه التسميم من تفكير سابق ورسم خطة مدبرة وإعداد العدة لتنفيذ المشروع ، ولكن قد يتصور وقوع التسميم بغير تدبير سابق ومع ذلك

يكون عقابه الاعدام طبقاً للمادة ٢٣٣ ع (جارسون مادة ٣٠١ ن ٥ وجارو ٥ من ١٩٠٤
وقض ٥ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٧٩ سنة ٤٧ ق) .

١٠٣ - القتل - اول شرط تشترطه المادة ٢٣٣ ع هو القتل . فبمقتضى
هذه المادة لا تعتبر الجريمة تامة إلا إذا تسبب عنها الموت فعلاً ، وذلك خلافاً للقانون
الفرنسي الذي يعتبر جريمة التسميم تامة ولو لم يقض السم على حياة المجنى عليه
(احمد بك أمين من ٣٢٩ و ٣٣٠ و جرائع ٢ ق ١٤٥٤) .

١٠٤ - الشروع - لا شك في أن الشروع يتحقق في القانون المصري
إذا تناول المجنى عليه من الطعام أو الشراب المسموم ، ولكنه أسعف بالعلاج ولم يمت
على أن الشروع في التسميم غير قاصر على هذه الحالة ، بل قد يكون هناك شروع
ولو لم يتناول المجنى عليه السم . ومن المسلم به أن شراء الجواهر السامة واعدادها
ليس إلا من الأعمال التحضيرية للتسميم لأنها يسبقان تنفيذ هذه الجريمة ولا يبدأ
تنفيذها . كذلك مزج السم في الطعام أو الشراب الذي يراد تقديمه للمجنى عليه يعتبر
على الرأي الراجح عملاً تحضيرياً . ولا يبدأ الشروع إلا بتقديم الطعام أو الشراب
المسموم إلى المجنى عليه أو وضعه تحت تصرفه (جارو ٥ ن ١٩٠٩ و جارسون مادة ٣٠١ ن
١٨ و احمد بك أمين من ٣٣٠)

والراجع أيضاً أن مجرد إعطاء السم إلى الشخص المكلف بتقديمه لا يعد بدأ في
التنفيذ ، ولا عقاب عليه إلا إذا قدم هذا الشخص السم إلى المجنى عليه أو وضعه تحت
تصرفه . فإذا عدل عن ذلك استفاد الشريك أى عضر السم من هذا العدول ولا عقاب
على أيهما (جارو ٥ ن ١٩٠٩ و جارسون مادة ٣٠١ ن ٢٤) .

١٠٥ - وقد حكمت محكمة النقض والابرار المصرية في قضية تحصل وقائها
في أن المتهم عمد إلى تسميم المجنى عليه بأن اتفق معه على أن يشتري له حاوية يأكلها
وقد وضع له السم بنفسه في الحلوى وناولها لشخص سليم النية لتوصيلها إلى المجنى عليه
كما أكل منها أيضاً الشخص السليم النية فحصلت لها أعراض التسميم - حكمت بأن
شراء الحلوى ووضع السم فيها وتسليمها لشخص سليم النية لتوصيلها إلى المجنى عليه
لياً كلها حسب اتفاق المتهم مع المجنى عليه المذكور وتناولها بالفعل وحصول أعراض

التسمم وإسعاف المصابين ليست مجرد أعمال تحضيرية بل هي شروع واضح في التسميم . وقررت في الوقت نفسه أن المتهم باتيانته هذه الأفعال لا يكون شريكا فقط بل فاعلا أصليا لأنه هو الذي وضع بنفسه السم عمدا في الحلوى وهو أهم ركن من أركان الفعل الأصلي ولم يكن الشخص السليم النية فيما بقي من الأفعال سوى آلة في يد المتهم توصل بها إلى إتمام قصده لأنه كان واسطة في توصيل الحلوى من المتهم إلى المجنى عليه (نقض ٢٤ يونيو سنة ١٩١٦ مع ١٨ عدد ١٣)

والحكم متقد من حيث اعتباره محضر السم فاعلا أصليا لا شريكا ، لأن هذا لا يتفق ونص المادة ٣٩ ع التي تعرف الفاعل الأصلي بأنه من يأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة . والظاهر أن محكمة النقض كانت جرت على اعتار محضر المادة المسمومة فاعلا أصليا في كل الأحوال ولو كان مقدمها الى المجنى عليه يعلم أنها مسمومة . فقد قررت في قضية ثبت فيها تواطؤ المتهمين على القتل ، أنه سيان إذا كان أحد المتهمين أعطى الخلاوة المسمومة بنفسه أو استعمل الغير لإعطائها لأنه قد نفذ قصده الشيء على كلا الحالتين فاعتبارهما فاعلين أصليين في محله (نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ مع ١٤ عدد ٢).

١٠٦ - وعدول الجاني عن اتمام الجريمة بارادته يرفع عنه المسؤولية والعقاب سواء أ كان العدول قبل تقديم السم أم بعد تناول المجنى عليه إياه . فمن أعطى آخر سما ثم ندم على ذلك فتداركه بترياق أضع أثر السم لا يعاقب في القانون المصري (احمد بك أمين ص ٢٢١ - انظر مع ذلك نبيل ج ٢ ص ٦٢٥ ن ٧) .
أما في القانون الفرنسي فالأمر على خلاف ذلك ، لأن الجريمة تعتبر تامة بمجرد تناول المجنى عليه السم ولا يفيد العدول بعد ذلك .

١٠٧ - نية القتل - لما كان التسميم صورة من صور القتل العمد وجب لتطبيق المادة ٢٢٣ ع على من دس السم لاحد أن تثبت نية القتل لديه (نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠١ سنة ٤٦٦ و ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٦٢٠ سنة ٦ و جازو ٥ ن ١٩٠٧ و جارسون ن ٢٦ واحد بك أمين ص ٢٣١) .

فاذا انعدمت هذه النية لم يبق محل لتطبيق المادة ٢٣٣ ع. ومن هذه الوجهة ينبغي التمييز بين ثلاث حالات :

(الاولى) أن يكون التسميم قد حصل بسبب عدم احتياط الجاني، كما لو أخطأ الصيدلي في تجهيز دواء فوضع فيه مادة سامة بدل أخرى غير سامة. ففي هذه الحالة يعاقب على الواقعة بوصف أنها جنحة قتل خطأ لا جنابة تسميم (المادة ٢٣٨ ع).

(الثانية) أن تقدم لشخص مواد ضارة بالصحة لم يقصد بها القتل ولا يمكن أن يتسبب عنها الموت ولكنها تفضي مع ذلك الى الموت أو تنشأ عنها عاهة مستديمة أو مرض أو عجز وقي عن العمل. هذا الفعل لا شك أنه لا يعد تسميماً ولا شروعا في تسميم لأنه لا تتوفر فيه نية القتل ولا استعمال جواهر يتسبب عنها الموت، ولذلك سوى الشارح بينه وبين جرائم الجرح والضرب على اختلاف درجاتها وعاقب عليه على هذا الاعتبار في المادتين ٢٣٦ و ٢٦٥ ع.

(الثالثة) أن تقدم لشخص مواد من شأنها إحداث الموت ولكن بغير قصد القتل فيفضي ذلك إلى الموت أو تنشأ عنه عاهة مستديمة أو مرض أو عجز وقي عن العمل، فهل يعد هذا الفعل تسميماً أو شروعا في تسميم لمجرد كون المادة المقدمة من شأنها إحداث الموت؟ لا نفتقد ذلك لأن التسميم يستلزم وجود قصد القتل أى قصد إحداث الموت، فاذا انعدم هذا القصد فلا يمكن أن يعد الفعل تسميماً أو شروعا في تسميم وإنما يمكن أن يدخل في حكم المادة ٢٣٦ أو المادة ٢٦٥ مع احدى المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع على حسب النتيجة التي تترتب عليه. وسنشرح هذه المواد فيما بعد.

١٠٨ - وتطبق على جريمة التسميم القواعد التي سبق أن بينها عند الكلام على القتل الممد فيها يتماق بالنية غير المحدودة والقصد الاحتمال والخطأ في شخص المجنى عليه.

١٠٩ - النية غير المحدودة - فيسأل الجاني عن التسميم ولو كانت نيته غير محدودة أى ولو لم يقصد به قتل شخص معين، فن يضع سماً في بئر أو نبع يستقي منه عامة الناس يعد قاتلاً بالسم اذا ترتب على فعله موت شخص أو أكثر (بارسون، ٥٠ وأحد بك أمين ص ٢٢٢)

١١٠ - القصد الاحتمالى - ويسأل الجانى عن النتائج العادية والطبيعية التى كان فى وسعه أو كان يجب عليه أن يتوقعها. وقد وضعت محكمة النقض والابرار تعريف القصد الاحتمالى على النحو الذى بيناه فى القتل العمد بمناسبه حادثه تسميم تحصل وقائتها فى أن المتهم لاحظ على أخته هانم سوء السير فعزم على قتلها فوضع زرينخا فى قطعة حلوى ثم انتهز فرصة وجودها معه بالفيظ فأعطاهما الحلوى لتأكلها فاستقبلتها معها وعادت الى المنزل. وفى الصباح عثرت ابنة عمها ندا على تلك الحلوى فأكلت منها جزءا وسألت هانم عنها فأخبرتها هذه أن أخاها أعطاهما لها كما عرضت عليها أن تأخذهما لتأكلها هى وأختها الطفلة فهيمة. وبعد ذلك أكلت منها فهيمة أيضا. وما لبث أن ظهرت أعراض التسمم على البنيتين معا فأتت فهيمة وشفيت ندا.

عرفت محكمة النقض القصد الاحتمالى بمناسبه هذه القضية بأنه دية ثانوية غير مؤكدة تتخلج بها نفس الجانى الذى يتوقع أن قد يتعدى فعله الغرض المنوى عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل أصلا فيمضى مع ذلك فى تنفيذ الفعل فيصيب الغرض الغير المقصود. ومظنة وجود تلك النية هى استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه، وقالت إن الضابط العمل الذى يعرف به وجود القصد الاحتمالى أو ارتفاعه هو وضع السؤال الآتى والاجابة عليه: (هل كان الجانى عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات مريدا تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الاجرامى الآخر الذى وقع فعلا ولم يكن مقصودا له فى الأصل أم لا؟) فان كان الجواب (نعم) فهناك يتحقق وجود القصد الاحتمالى. أما ان كان (لا) فهناك لا يكون فى الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أولا يعاقب بحسب توفر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها. وانتهت من ذلك إلى القول بأن كل ما يؤخذ على المتهم من تلك الواقعة هو أنه أعطى أخته الحلوى المسمومة ليقتلها، وليس فيها أدنى ما يشتم منه أنه إذ أعطاهما تلك الحلوى كانت نيته أن يسلها ولو أعطت هى منها شيئا لآخر فأتت أو عثر عليها آخر فأكل منها فأتت. وإذن فلا توجد تلك النية الثانوية الشرطية، بل الموجود نية متركة منصبة كلها على الغرض الأصلى المقصود بالذات مقصورة عليه وغير متجاوزة له إلى غرض إجرامى آخر، ومتى كان الأمر كذلك فلا يمكن بحال أن يقال إن هناك قصدا

احتمالاً اللهم يجعله متعمداً قتل فيهمة والشروع في قتل ندا (تقريباً ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠
تقريباً ١٨٣٥ سنة ٤٧ ق) .

وقد حكمت محكمة جنائيات الاسكندرية في قضية تلخص وقائمه في أن شخصاً أراد
قتل آخر بالسّم فاعطاه قطعة من الفطير فيها زرنخ لياً كلها فأكل جزءاً منها ثم داخله
الشك في أمرها فعرضها على والد المتهم وأخبره بذلك فأكل جزءاً منها بدون علم ابنه
قاصداً إزالة ما عند المجنى عليه من الشك ثم شفى المجنى عليه ومات والد المتهم — حكمت
محكمة الجنائيات بأدانة المتهم لشروعه في قتل المجنى عليه وعدم إدانته لقتل والده ، وكل
ما ذكرته في حكمها من الأسباب ، أن المتهم لا يمكن أن يعتبر مسؤولاً قانوناً عن موت
أبيه بالسّم لأن السّم لم يحصل له مباشرة منه كما هو مبين فيما مر ، (جنائيات اسكندرية ٣
أبريل سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١١٢)

ويمكن تعليل هذا الحكم بالأسباب التي بنى عليها حكم محكمة النقض السابق ذكره .

١١١ — الخطأ في شخص المجنى عليه — ولا يمنع من توفر القصد الجنائي في
جناية التسميم وقوع خطأ في شخص المجنى عليه . فيعد قاتلاً بالسّم من وضع سماً تحت
تصرف شخص معين فتناوله آخر ومات بسببه (جارسون ٥٥) .

والفرق بين هذه الحالة وسابقتها أن الجاني في هذه الحالة قد ترك السّم تحت تصرف
المجنى عليه ولم يسلمه إياه بيده ، فكان في وسعه أو كان يجب عليه أن يتوقع أن شخصاً
آخر قد يمسّ على هذا السّم ويتناول منه فيموت ، ولذلك يعتبر موت هذا الشخص
الآخر داخلًا في قصده الاحتمالي . أما في الحالة السابقة فإن الجاني قد ناول السّم للمجنى
عليه يداً ليد ولم يكن يتوقع أنه سيتناوله لثالث . فإذا حدث أن عرض المجنى عليه السّم
على شخص ثالث فتناول منه هذا ومات فلا يسأل المتهم عن موت هذا الشخص الآخر .

١١٢ — وسيلة القتل — الركن المميز لجرعة القتل بالسّم هو الوسيلة المستخدمة
لارتكابها فيجب أن يكون القتل قد حصل ، بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً
أيًا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر .

ولم يعرف القانون ماهي هذه الجواهر التي يتسبب عنها الموت ، ولكنه إذ قال بعد

إشارته إلى هذه الجواهر ، يعد قاتلاً بالسم ، فقد دل بهذا على أنه يجب أن يكون القتل بجواهر سامة . وهذا ما عليه أغلب الشراح (جارو ٥٠ ن ١٩١١ ، وشوفو وميل ٣ ن ١٢٩٠ وبلانز ٤ ن ٥١٧ ، وأحمد بكتامين ص ٣٣٤ ، وانظر عكس ذلك جارسون ن ٣١) .

١١٣ — والجواهر السامة على أنواع . فمنها الحيوانية ومنها النباتية ومنها المعدنية وقد ألحق بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة جداول تشتمل على بيان للواد السامة . وهذا البيان الذي وضع من أجل الاتجار في هذه المواد يجوز أن يستأنس به في تهمة تسميم ، ولكنه لا يؤخذ به إلا على سبيل الاستدلال لأن القاضي هو الذي له أن يفصل موضوعاً فيما إذا كانت مادة من المواد تعد جوهراً ساماً أم لا . ومن الواضح أنه يجب عليه في هذه المسئلة الفنية المحضنة أن يستعين بأهل الخبرة (جارسون ن ٢٩)

١١٤ — فإذا كانت المادة التي استعملت غير سامة ولكنها يمكن أن يتسبب عنها الموت فيصح أن تعتبر الجريمة قتلأ عمدأ أو شروعاً في قتل ولكنها لا تعتبر قتلأ بالسم فن يعطى آخر كمية كبيرة من الخمر قاصداً قتله فيموت بفعل الخمر لا يعد قاتلاً بالسم وإنما يعد قاتلاً عمدأ . ومن يضع زجاجاً مسحوقاً في طعام لآخر ويناوله به فيموت بفعل الزجاج في أحشائه لا يعد قاتلاً بالسم ولكنه يعد قاتلاً عمدأ (جارو ن ١٩١١) .

١١٥ — وإذا كانت المادة التي استعملت غير سامة ولا قاتلة ولكنها مع ذلك ضارة بالصحة فيجوز أن يدخل الفعل في حكم المادة ٢٦٥ ع .

١١٦ — أما إذا كانت المادة غير ضارة أصلاً وقدمها المتهم إلى المجنى عليه على أنها سامة فلا عقاب لاستحالة الجريمة استحالة مطلقة بسبب عدم صلاحية الوسيلة على رى عامة الشراح (انظر شوفو وميل ٣ ن ١٢٩٠ وبلانز ٤ ن ٥١٧ وموسومات دالوز Cr. cont. pers. ن ١٠٣ وسن دالوز ن ٩٤) ولأن الاستحالة قانونية على رأى جارو (انظر جارو ٥ ن ١٩١٠) . ولكن أصحاب النظرية الشخصية يرون أن المجاني يجب أن يسأل عن الشروع في التسميم إذا اعتقد أن المادة التي يقدمها سامة وأظهر إرادته بعمل مادی يمكن أن يعد بدعاً في التنفيذ ولم يجب أثره الا لظروف خارجة عن إرادته (جارسون ن ٤٣) . ويظهر ان محكمة النقض والابرام أخذت بهذا الرأي الأخير في حكم قضت فيه

بان الشروع في القتل بواسطة السم يوجد قانوناً متى أظهر الفاعل نية ارتكاب الجريمة بأفعال قريبة منها ومع جميع الظروف المكونة لها . أما إذا كان السم قد أعطى بكمية قليلة جداً أو إذا كانت الجواهر المستعملة غير ضارة وذلك على غير علم من الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل المجنى عليه فإن هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروعا خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل ، ولكن الجريمة لاتعد مستحيلة . وينبى على ذلك أنه لا يجب على القاضي أن يبين في حكمه أن كمية السم كانت كافية لحدوث الوفاة لأن هذا ليس ركناً من الأركان المكونة للجريمة الشروع في القتل بالسم (قس ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ مع ١٥ عدد ١٨) .

ولكن محكمة النقض والابرار تقول في أحكامها الأخيرة بوجود الشروع في القتل بالسم متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض المطلوب من ، مما قد يشعر بأنها ترى أن الشروع لا يوجد إذا كانت المادة غير صالحة بطبيعتها لتحقيق هذا الغرض بأن كانت خالية من السم وغير ضارة (انظر قس ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ قضية رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق ١١ مايو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٣٧ سنة ٦ ق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٦٣ سنة ٩ ق ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨١٦ سنة ٥ ق) .

١١٧ — أما إذا أعطى السم بكمية قليلة لا تكفى للقتل أو أعطى في حالة لا يؤدي فيها إلى تحقيق الغرض المقصود منه فتعتبر محكمة النقض أن الجريمة خائبة لا مستحيلة ما دامت نية القتل متوفرة عند الجاني وما دامت المادة المستعملة صالحة بطبيعتها للتسميم ولو في بعض الحالات .

فقد عرضت على المحاكم المصرية حوادث تسميم استعملت فيها مسافات النحاس مزوجة بالاشاي أو الماء ، وهي على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي مادة معدنية مهيبة لا يحصل التسمم منها إلا ب تناول مقدار كبير يصعب تعينه ويندر أن يحدث منها حالات تسميم جنائي أو وفاة للبالغين نظراً لطعمها اللاذع ولونها المميز فضلاً عن قابليتها السريعة للطرود بالقيء بما تحدثه من التأثير المهيج للقناة الهضمية ، وإذا أخذت هذه المادة بكمية كبيرة فانما تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمي وتدخل ضمن المواد المضرة بالصحة .

تقرر قاضي الاحالة في بعض هذه الحوادث أن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية على

المتهم لأن ما أناه يعتبر جريمة مستحيلة (حالة اليوم ٥ مارس سنة ١٩٣٢ وحالة الجيزة ٩ يولية سنة ١٩٣٨). وحكمت محكمة جنابات بنى سويف فى حادثة أخرى ببراءة المتهم لنفس هذا السبب (جنابات بنى سويف ١٩ مارس سنة ١٩٣٦). ولكن محكمة النقض والإيرام نقضت هذه الأحكام وذكرت فى أسباب حكمها الصادر فى القضية الأولى (وهى فى معناها لا تخرج عن أسباب الحكمين الصادرين فى القضيتين الآخرين) ما يأتى :

« ومن حيث إن الذى يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعى أن مادة سلفات النحاس التى وجدت ممزوجة بالشئ الذى قدمه المتهم للجنى عليها إذا أخذت بكمية كبيرة فإنها تكون صالحة بطبيعتها لاجداث التسمم فالموت فى بعض الصور على الأقل ، وأنها إذا أخذت بكمية لا تكفى لاجداث الموت فإنها تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمى وتدخل ضمن المواد المضرة بالصحة . ومتى كان هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يمكن أن يستقيم معه القول بأن ما أناه المتهم يعتبر جريمة لاعتقاب عليها . ذلك بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة المبتغاة لم يبق محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية أن لا يكون فى الامكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها . ولا حاجة لبحث قيمة النظرية فى ذاتها ولا للخوض فيما يوجه إليها من النقد فى العصر الحاضر لأن المقام لا يقتضى شيئاً من ذلك إذ الاستحالة بنوعها منعدمة فى هذه القضية مادامت المادة المستعملة صالحة بطبيعتها للتسمم . أما كون هذه المادة لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها ينذر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى للبالغين نظراً إلى طعمها القابض الشديد ولونها الظاهر فضلاً عن سرعة قابليتها للطرد بالقى . فذلك كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل وهى التى تكون وقتت بفعله عند حد الشروع وحالت دون إتمام جريمة القتل بالتسمم . فالفاعل الذى أناه المتهم على فرض ثبوت اقترانه بنية القتل يجب أن يعد من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاجداث النتيجة المبتغاة قد خاب أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٥٤ من قانون العقوبات » (حتى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٧ . ٥)

سنة ٢ ق ، وفي هذا المقتضى ١١ مايو سنة ١٩٢٦ قضية رقم ١٤٣٧ سنة ٦ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٦٣ سنة ٩ ق) .

وعرضت على محكمة جنايات الاسكندرية قضية تحصل وقائعها في أن زوج المجنى عليها استعان بشخص آخر (وهو المتهم في القضية) وافترق معه على أن يمثل دور الطبيب كي يتمكن من وضع الزئبق في أذن زوجته وبذلك يقضى على حياتها ، وقد وافقه المتهم على ذلك وفعل ما عرضه عليه . وثبت من تقرير الطبيب الشرعي أن وضع الزئبق بشكله المعدني في الأذن لا يحدث تأثيراً على الغشاء المبطن للقناة والعلبة مادام الغشاء والعلبة خاليين من الجروح التي يمكن أن تمتص منها الزئبق ، وإذا ما بقي مدة طويلة على هذه الجروح فإنه قد ينشأ عنه تسمم زئبقى ، ووضعه بالكيفية التي جاءت بأقوال المجنى عليها ليس من شأنه أن يحدث تمزقاً بالعلبة حتى ولو وضع بكية كبيرة . حكمت محكمة الجنايات بالبراءة بانه حكماً على أنه متى تبين أن الوسائل التي اتخذت مع المجنى عليها لا تؤدي حتماً إلى الوفاة فتكون الجريمة مستحيلة (جنايات اسكندرية ٢٤ نوفمبر ١٩٣٤) ولكن محكمة النقض والابرار نقضت هذا الحكم بناء على أن وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم مادامت تلك المادة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها ، فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعاً في قتل لم يتم بسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه ، ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها ، (مقتضى ٨ ابريل سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨١٦ سنة ٥ ق)

١١٨ - وبعد الجاني قاتلاً بالسم أياً كانت طريقة استعماله للجواهر السامة . فيستوى في ذلك أن يضعها في طعام أو شراب أو أن يتناولها للمجنى عليه بطريق الاستنشاق أو أن يعطيه إياها جرعات صغيرة متعاقبة (جرسود مادة ٣٠١ و ٤٢) وهو موافق على ٣ ن ١٢٩٢ واحد بكه أمين م ٢٣٥) .

١١٩ - بيان واقعة التسميم في الحكم - يجب أن يشمل الحكم القاضي بادانة متهم في جريمة قتل بالسم على بيان الأركان المادية والمعنوية للجريمة .

فيجب على المحكمة أن تبين الأفعال المادية التي ارتكبها المتهم والأداة التي كوت منها اعتقادها بثبوت هذه الأفعال ونسبتها إلى المتهم .

١٢٠ - ويجب عليها أن تبين أن المتهم استعمل في القتل جواهر يقسب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً . ولكن ليس من الضروري بيان نوع الجوهر السام الذي استعمل في ارتكاب الجريمة (قس ٦ مايو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ٢٥١ و ٢ يناير سنة ١٩٢٣ عمارة ٣ عدد ٢٤٦) .

١٢١ - وليس من الضروري بيان مقدار السم الذي وضع في الطعام أو الشراب وتسبب عنه الموت لاسيما وأنه يتعذر معرفة مقداره (قس ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ عمارة ٣ عدد ٢٤٦) .

١٢٢ - ولا يشترط في الحكم القاضي بالادانة لشروع في قتل بالسم أن يشير إلى أن كمية السم المقدمة كانت كافية لحدوث الموت لأن ذلك لا يعد ركناً من أركان الشروع في القتل بالسم (قس ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ عدد ١٨) .

١٢٣ - وجريمة القتل بالسم هي جريمة القتل بأية وسيلة أخرى تستلزم وجود نية القتل . فيجب على محكمة الموضوع أن تثبت في حكمها أن الجاني كان في عمله متوياً القضاء على حياة المجنى عليه . فإذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه (قس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٦٢٠ سنة ٦ ق ، وفي هذا المعنى قس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠١ سنة ٤٦ ق)

١٢٤ - ولكن لا حاجة لاثبات ظرف سبق الإصرار لأنه ليس ركناً من أركان جريمة القتل بالسم (قس ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ ص ٥) .

المطلب الثاني - في إعطاء المواد الضارة بالصحة

وفي غش الأشربة أو المأكولات أو الأدوية بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة

١٢٥ - النصوص - نص القانون في المادة ٢٣٦ ع على أن من أعطى آخر مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالإشغال الشاقة

من ثلاث سنوات إلى سبع . فإذا سبق ذلك إصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

ونص في المادة ٢٦٥ ع على أن من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فتشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامته مائشاً عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

ونص في المادة ٢٦٦ ع على أن كل من غش أشربة أو جواهر أو غللاً أو غيرها من أصناف المأكولات و أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مفسوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٢٦ - جريمة المادة ٣٣٦ ع - سوى الشارع المصرى في المادة ٢٣٦ ع بين الجرح أو الضرب المفضى للموت وبين إعطاء المواد الضارة التى تفضى إلى هذه النتيجة . والنص على إعطاء المواد الضارة التى تفضى إلى الموت ليس له مقابل في القانون الفرنسى .

١٢٧ - أركان هذه الجريمة - وتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان : (١) إعطاء مواد ضارة ، (٢) أن يفضى إعطاؤها إلى الموت ، (٣) القصد الجنائى .

١٢٨ - إعطاء مواد ضارة - قد أطلق الشارع نص المادة ٢٣٦ ولم يقيد المواد الضارة بوصف أنها قاتلة ، يتسبب عنها الموت ، كإفعل بالمادة ٢٣٣ ، ولا بوصف أنها غير قاتلة كما فعل بالمادة ٢٦٥ ، حتى يشمل النص جميع المواد الضارة التى تؤدى إلى الموت سواء بسبب كيتها أو بسبب طبيعتها كالسموم . ذلك أن هذه الجريمة تتميز عن جريمة التسميم بنية الجانى أكثر عما تتميز بنوع المواد المستعملة ، فهى بالنسبة للتسميم كالجرح أو الضرب بالنسبة للقتل العمد (انظر أحد بك أمين ص ٢٤٩ من جرسون مادة ٣٠١ ن ٤٩) .

١٢٩ - ويتحقق الاعطاء بتسليم المادة إلى الشخص الذى يجب أن يتناولها . ويتحقق الاعطاء أيضاً بالمعنى المراد في المادة ٢٣٦ ع ولو لم تسلّم المادة من يد

الجاني إلى يد المجنى عليه إذا تركت قصداً تحت تصرفه (جارسون مادة ٣١٧ ن ٧٧) .
 ١٣٠ - حدوث الموت - قد جعل الجاني في هذه المادة وفي سائر المواد الخاصة بالجرح أو الضرب مسئولاً عن النتيجة المترتبة على فعله ولو أنه لم يكن قاصداً لإحداث هذه النتيجة . على أنه يشترط لتحمله هذه المسؤولية أن يكون بين فعله والنتيجة التي وقعت رابطة السببية . وستكلم عن هذا الشرط في الفصل الخاص بجرائم الجرح والضرب .

١٣١ - القصد الجنائي - يتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بإعطاء المواد الضارة عن إرادة الجاني وعلم منه بخواصها الضارة وبأن تناولها يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه وصحته (أظن تفصيل ذلك في الفصل الخاص بجرائم الجرح والضرب) .

١٣٢ - ولكن لا يشترط وجود نية القتل عند الجاني . وهذا ما يميز جريمة إعطاء المواد الضارة التي تفضي إلى الموت عن جريمة التسميم . فقد أشرنا فيما تقدم إلى أن هاتين الجريمةين تتميزان بالنية أكثر مما تتميزان بنوع المواد المستعملة . فإذا قدم الجاني مقداراً صغيراً من السم أو مادة أخرى لبس من شأنها إحداث الموت معتقداً أن عمله لن يترتب عليه سوى انحراف في صحة المجنى عليه ثم مات المجنى عليه متأثراً بحساسية خاصة استثنائية عنده فإنه لا يعد قاتلاً بالسم بل مرتكباً لجريمة المادة ٢٣٦ ع (جارسون مادة ٣٠١ ن ٥٢) .

وكذلك يكون الحكم ولو كان الجاني قد أعطى المجنى عليه كمية قاتلة من مادة سامة إذا كان يعتقد أنها لا تؤدي إلى الموت . ولكن إثبات هذا الاعتقاد في مثل هذه الحالة هو من الصعوبة بمكان ، لأن استعمال كمية قاتلة من السم قرينة على أن الجاني كان يعلم أن المادة التي يستعملها ستحدث الموت ، فعليه هو أن يثبت أنه لم يكن يتوقع هذه النتيجة ولم يكن يعتقد أنها ممكنة الحصول (جارسون مادة ٣٠١ ن ٥٣) .

١٣٣ - عقاب الجريمة - يعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع إذا وقعت من غير سبق إصرار ولا تردد . فإذا ارتكبت مع سبق الإصرار أو الترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

١٣٤ - وليس لهذه الجريمة شروع كجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، لأن القانون يستلزم أن يؤدي إعطاء المواد الضارة الى الموت .

١٣٥ - جريمة المادة ٢٦٥ ع - يعاقب الشارع في المادة ٢٦٥ ع - الواردة في الباب الخاص بأسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة أو الجواهر المغشوشة أو المضرة بالصحة - على إعطاء جواهر غير قاتلة ينشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل . وقد اقتبس هذه المادة من المادة ٣١٧ من القانون الفرنسى .

١٣٦ - أركان هذه الجريمة - وتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان : (١) إعطاء جواهر غير قاتله ولكنها ضارة بالصحة ، (٢) أن ينشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل ، (٣) الفصد الجنائى .

١٣٧ - إعطاء مواد ضارة - أما الركن المادى للجريمة فهو إعطاء مواد ضارة . ويتحقق الاعطاء بتسليم المادة الى المجنى عليه ليتناولها بنفسه .

ويتحقق الاعطاء أيضاً بالمعنى المراد فى المادة ٢٦٥ ع ولو لم تسلّم المادة من يد الجانى الى يد المجنى عليه اذا تركت قصداً تحت تصرفه ، كوضع شراب ضار بالصحة فى زجاجة بدل الشراب الذى يتناول المجنى عليه منه عادة واخلط مادة ضارة بالطعام الموضوع تحت تصرف المجنى عليه (جارسون مادة ٣١٧ ن ٧٧) .

١٣٨ - ولم يعرف القانون ما هى المواد التى يجب أن تعتبر ضارة بالصحة ، وما كان يستطيع وضع تعريف لها . فهى مسألة موضوعية يرجع فى تعيينها الى أهل الخبرة ويقدرها قاضى الموضوع بما له من سلطة مطلقة فى تقدير الوقائع (جارسون ن ٧٨) .

١٣٩ - وتعتبر المادة ضارة اذا كانت تحدث اضطرابا فى وظائف أعضاء الجسم والعبرة فى ذلك بالنتيجة الأخيرة لتعاطى المادة لا بالآثر الوقتى الذى قد ينشأ عن تعاطيها . فقد ينشأ عن تعاطى المادة اضطراب وقتى فى وظائف الأعضاء ولكنها تنهى بنتيجة صحية مفيدة (جارسون ن ٧٩ واحد بك أمين س ٢٥٠) .

١٤٠ - المرض أو العجز الوقتى عن العمل - ويشترط لتكوين الجريمة أن تكون المادة التى أعطيت قد نشأ عنها فعلا مرض أو عجز وقى عن العمل . ويجب أن تفهم

هذه العبارات بالمعنى الذى لها في المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع التى سفسرحا فيما بعد. ويدخل في المرض كل انحراف في صحة المجنى عليه أو اضطراب في وظائف أعضائه ولو كان وقتيا كفى. أو مقص (جارسون مادة ٣١٧ ن ٨٠ و ٨١).

١٤١ - القصد الجنائي - ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بإعطاء الجواهر الضارة عن إرادة من الجاني وعلم منه بخواصها الضارة وبقصد الاضرار بالمجنى عليه فلا يكفي في هذه الجريمة مجرد العلم بأن الجواهر مضرّة بالصحة ، بل يجب فوق ذلك أن يكون إعطاؤها بنية الاضرار . فن أعطى آخر مادة يعلم أنها ضارة ولكن بكمية يعتقد أنها تفيد في تسكين ألم أو شفاء مرض فأضرت بصحة المريض لا يعاقب بالمادة ٢٦٦ ع (جارسون مادة ٣١٧ ن ٨٤ الى ٨٦ و جاروه ن ١٩١٧ وأحمد بك أمين ص ٣٥٠) .

١٤٢ - فالتية الخاصة التي يتطلبها القانون في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٥ هي نية الاضرار بالصحة . وهذا ما يميزها عن جريمة التسميم أو الشروع فيه . غير أن بعض الشراح الفرنسيين يذهبون إلى أن ما يميز الجريمتين هو نزع الجواهر المستعملة . فإذا كانت سامة اعتبر الفعل تسميماً أو شروعا في تسميم ، وإذا كانت ضارة فقط طبقت المادة ٢٦٥ . وهذا الرأي يستند إلى النصوص ، لأن المادة ٢٢٣ تشترط أن تكون الجواهر من شأنها أن ينسب عنها الموت ، والمادة ٢٦٥ تنص على أن الجواهر يجب أن تكون ضارة فقط (جاروه ن ٩١٧) .

ولكن هذا الرأي غير صحيح لأنه يغفل الركن المعنوي للجريمتين ، وهو ركن يقضي القانون كما تقضى العدالة بمراعاته . نعم إن النصوص تفرق تبعا لنوع الجواهر المستعملة ، ولكن يجب أن لا يعتد بالخواص الطبيعية للجواهر في ذاتها بقدر ما يعتد بالخواص التي يستند إليها الجاني إليها .

وعلى هذا فن يعطى آخر جوهر آ لا بنية إحداث الموت بل بنية إحداث مرض أو عجز وقتي عن العمل وهو يحمل طبيعته السامة ، أو يعطيه مقداراً صغيراً منه يعلم أنه لا يحدث الموت ، يعاقب بالمادة ٢٦٥ ع إذا لم ينشأ عن هذا الجوهر سوى مرض أو عجز وقتي عن العمل وبالمادة ٢٢٦ ع إذا نشأت عنه الوفاة .

وعلى العكس من ذلك ، من يتولى قتل آخر فيعطيه مادة ضارة بالصحة أو كمية قليلة من السم لا تكفي لحدوث الموت على اعتقاده أن من شأنها إحداث هذه النتيجة يعتبر مرتكباً لشروع في تسميم (جارسون مادة ٣١٧ ن ٨٩ ل ٩١) .

١٤٣ - عقاب الجريمة - أحال القانون في المادة ٢٦٥ فيما يتعلق بالعقاب على المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ الخاصة بالجرح والضرب ، فجعل العقوبة تابعة لجسامة ما نشأ عن الجريمة من الأثر ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

١٤٤ - الشروع - وليس لهذه الجريمة شروع ، لأن القانون يستلزم أن ينشأ عن إعطاء الجواهر الضارة مرض أو عجز وقى عن العمل . على أنه إذا كانت الواقعة جنحة فالشروع غير معاقب عليه قانوناً

١٤٥ - جريمة المادة ٢٦٦ - تنص المادة ٢٦٦ ع على عقاب كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالاً أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مفسوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك .

١٤٦ - أركان هذه الجريمة - تتكون هذه الجريمة من نفس الأركان المكونة لجريمة الغش في تركيب البضاعة (Falsification) التي سبق أن تكلمنا عنها في باب الغش في المعاملات التجارية عدا وسيلة الغش ، إذ يشترط هنا أن يكون الغش بواسطة خلط الصنف بمادة مضرّة بالصحة . وقد بينا عند الكلام على جريمة المادة ٢٦٥ ما هو المراد بالمواد المضرّة بالصحة (انظر فيما تقدم المدين ١٣٧ و ١٣٨) ، وبيننا في أركان الجريمة عند الكلام على جريمة الغش في تركيب البضاعة .

١٤٧ - تمييز هذه الجريمة عن جريمة التسميم وجرائم المادتين ٢٣٦ و ٢٦٦ ع - وتسيب هذه الجريمة عن جريمة التسميم وجرائم المادتين ٢٣٦ و ٢٦٥ ع في أنها لا تستلزم إعطاء جواهر ولا نية إحداث الموت ولا حدوث مرض أو عجز عن الأشغال .

للبحث الثالث — في القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة

١٤٨ — النص — تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على ما يأتي : « ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية (أى جناية القتل العمد) بالاعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها على الحرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

وهذه الفقرة تنص على ظرف مشدد آخر لجناية القتل العمد ينتج عن اقترانه بجناية أو ارتباطه بجنحة ، ويعاقب عليه حينئذ بالاعدام رغم عدم وجود سبق الاصرار أو التردد .

١٤٩ — علة التشديد — والغرض من تشديد العقوبة والنص على عقوبة الاعدام في هذه الحالة هو منع كبار الأشقياء من ترويج آثامهم بالقتل . ذلك أن من يرتكب القتل للسرقه مثلاً هو من أعنى الجناة وأشدّهم خطراً . ويتضح من نصوص القانون الروماني أن جناية القتل التي ترتكب للسرقه قد استرعت اهتمام السلطة بنوع خاص . وترى معظم التشريعات الحديثة في اقتران القتل أو ارتباطه بجريمة أخرى ظرفاً مشدداً للعقوبة . وقد نص قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ على تطبيق عقوبة الاعدام : (أولاً) إذا وقع القتل لارتكاب جريمة أخرى أو للحصول أو المحافظة على الشيء المتحصل من الجريمة أو الربح الناتج عنها أو للتخلص من عقوبتها . (ثانياً) إذا وقع القتل من شخص اتفق مع غيره على ارتكاب جنح للتخلص من القبض أو الهجز أو الحبس ، (ثالثاً) إذا اقترن القتل بجريمة فسق باكرام أو فسق وقع على شخص حديث السن أو مصاب بعاقة في عقله أو فسق وقع من موظف عمومي أساء استعمال سلطة وظيفته في أحوال معينة أو إذا اقترن القتل بجريمة هنك عرض باكرام . (المادة ٥٧٥ من قانون العقوبات الإيطالي) .

١٥٠ — النص يتضمن حالتين — ونص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع

يتضمن حالتين :

(الأولى) حالة اقتران القتل العمد بجناية أخرى سواء أكانت هذه الجناية سابقة أو معاصرة أو لاحقة له ، (الثانية) حالة ارتباط القتل بمنحة يكون بينها وبين القتل رابطة السببية .

وعلى هذا يكون القانون إذا اكتفى باقتران القتل بجناية أخرى لتشديد العقوبة لم ير أن يكون للمنحة نفس هذا الأثر بل اشترط في حالة ارتكاب جناية قتل وجنحة وجود ارتباط وعلاقة سببية بين القتل والجنحة .

١٥١ - مخالفة هذا النص للقواعد العامة - وقد جاء حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٣٣ ع . فبدلاً من تطبيق عقوبة الجريمة الأشد أى القتل العمد عند ارتباط هذه الجريمة بجريمة أخرى أو تعدد العقوبات عند عدم الارتباط ، قد رأى الشارع أن يشدد العقوبة المقررة للقتل العمد وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ويعاقب على مجموع الجريمتين بالاعدام .

الحالة الأولى : اقتران القتل بجناية أخرى

١٥٢ - ما يشترط في هذه الحالة - ينص الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على أن جناية القتل العمد يعاقب عليها بالاعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . ويستفاد من هذا أنه يجب لتطبيق هذا النص توفر شرطين : (الأول) أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، (والثاني) أن تكون الجريمة الأخرى جناية (أحد بك أمين ص ٢٣٦) .

١٥٣ - رابطة الزمنية - فيجب أولاً أن تجمع بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية . ولكن لا يشترط فوق هذا أن تكون بين الجريمتين رابطة السببية ، بل يكفي أن تكون إحداهما قد تقدمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها (نفس ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٧١ سنة ٨ ق) . وهذا هو الرأي المعتمد عندهما (الشراح) (أحد بك أمين ص ٢٣٦ و جرسون مادة ٣٠٤ ن ٣ و بلاث ٤ ن ٢٧ و جاور ٥ ن ١٩٧٣ وشوفو وهيل ٣ ن ١٣٠٢) .

لكن يرى شوفو وهيل فوق ذلك أن الجنايتين يجب أن تكونا نتيجة تصميم واحد

وهل واحد وأن تقعا في زمان ومكان واحد (شوفو وحل ٣ ن ١٣٠٤). ويرى جارو أن الجريمتين يجب أن تكونا ارتكبتا في فترة واحدة من الزمن أى في أثناء توالى نشاط إجرائى واحد (dans un même trait de temps, c'est à dire dans une même succession d'action). فإذا كان القتل منفصلا عن الجناية الأخرى بجزء من الزمن ذى شأن أو كان الجاني قد ارتكب عدة جنایات قتل على دفعات متفرقة فلا محل لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع. أما إذا كان القتل والجناية الاخرى قد ارتكبا في أثناء سورة إجرامية واحدة وتحت تأثير تصميم واحد فهناك محل لتطبيق الفقرة المذكورة (جارو ٥ ن ١٩٢٣).

ويقول جارسون إنه لا يشترط في الجريمتين أن تقعا في مكان واحد بل ولا في يوم واحد (جارسون ملدة ٣٠ ن ٩ و ١١).

١٥٤ — والواقع أن رابطة الزمنية هنا غير محدودة المعنى ويجب أن تترك لتقدير المحكمة (امد بك أمين ص ٢٢٧). وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه لا يشترط في تطبيق المادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع أن يكون القتل ارتكب من أجل الوصول إلى الجناية الأخرى بل يكفي أن تكون هذه وقت مع جناية القتل (نص ٢١ أغسطس ١٩١٥ شرائع ٣ ص ٥٥). وأن كل ما يشترطه القانون لتطبيق المشرع الأول من الفقرة الثانية لل مادة ٢٣٤ ع أن تتوافر بين جريمة القتل العمد والجناية الأخرى رابطة الزمنية، ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب. فتطبق هذه الفقرة على من شرع في قتل شخص عمدا ثم هرب وفي أثناء هربه حاول أحد الناس أن يضبطه فأطلق عليه عيارا ناريا قضى على حياته (نص ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٧١ سنة ٨ ق)

١٥٥ — وبديهي أنه لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى قدر معين من الزمن، بل بالعكس مادامت هذه الفقرة تنص على أن جناية القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فإنه ينبغي أن يفهم من النص على الاقتران جواز انطباق تلك الفقرة ولو لم يفصل بين الفعلين أى فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه

الصورة على أشده (قضى ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق) .

١٥٩ — الجناية الأخرى — يشترط في الجريمة المقررة بالقتل أن تكون جنائية وهذا شرط لازم ولكنه في الوقت نفسه كاف .

(١) ويرتب على أنه شرط لازم أن الجريمة المقررة بالقتل يجب أن تكون مستقلة عن جريمة القتل وتمتيز عنها . فلا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع إذا كانت الجريمةتان حدثتا من فعل واحد ، كرصاصة أطلقت فأصابت رجلين أو قنبلة قذفت فأصابت عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على أناس قتلتهم أو سهم رمى فاخترق صدر اثنين ، إذ الإطلاق والقذف والاسقاط والرمى كل منها فعل واحد غير متجزئ . في ذاته (قضى ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٢٩٣ و ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥٥ ق و ٥ أبريل سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٩٥٢ سنة ٧ ق و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق مع ٤١ عدد ٩٢ ، وجارو ن ١٩٢٤ و جارسون مادة ٣٠٤ ن ٣٦ وشوفو وهلى ٣ ن ١٣٠٤ وأحد بك أمين ص ٣٤٠) .

وقد حكم بأن من الخطأ تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع في حالة ما إذا أطلق الجاني عياراً بقصد القتل فأصاب شخصين لأن الفعل واحد لم يتعدد (قضى ٥ أبريل سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٩٥٢ سنة ٧ ق) .

١٥٧ — أما إذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم بتعددته فلا شك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع تكون هي المنطبقة . ولا يمنع من انطباقها أن تكون تلك الأفعال المتعددة وتأتبجها حدثت في وقت واحد وتحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، لأن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع بنصه على تغليظ العقاب في جنابة القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنابة أخرى يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجنابة القتل أى فعل آخر مستقل وتمتيز عنه ومكون في ذاته لجنابة أخرى مرتبطة مع جنابة القتل برابطة الزمنية ولو كان هذان الفعلان قد ارتكبا أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانا لم يقعا إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة في ذلك هي

بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جريمة مستقلة (نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مع ٤١ عدد ٩٤) .

فنتطبق هذه الفقرة : إذا كان الجاني ضرب شخصاً بسكين ضربات قاتلة أودت بحياته ثم ضرب شخصاً آخر بالسكين نفسها فقتله ، لأن المجنى عليهما متعددان ولأن كل جريمة استدعت عملاً من المتهم يجعلها منفصلة عن الأخرى (نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ بحامدة ٩ عدد ٢٩٤ و ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق) .

وإذا كان الجاني أطلق عيارين ناريتين فقتل شخصاً وشرع في قتل آخر ، لأنه بذلك ارتكب جريمتين لاجرمية واحدة (نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق) .

وقد تكون الجريمتان مرتبطتين ببعضهما لو حدة القصد بما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ ع ، ولكن هذا لا يمنع من وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى ، لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء وبخلافاً للقواعد العامة ، فيجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى (نقض ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق) .

١٥٨ — ويجب أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مما يعاقب عليه القانون . فالسرقة التي تحصل بين الأزواج أو بين الأصول والفروع لا تكفي لتكون الجناية الأخرى التي يؤدي اقترانها بالقتل إلى توقيع عقوبة الاعدام على القاتل (جارو ٥ ن ١٩٢٤ ، وانظر عكس ذلك بلائش ٤ ن ٥٢٧) .

١٥٩ — (ب) ولكن شرط اقتران جناية القتل بجناية أخرى شرط كاف . وبعبارة «جناية أخرى» يراد بها كل جناية مستقلة ومتميزة أياً كان نوعها وأياً كانت درجة تنفيذها (جارو ٥ ن ١٩٢٤) .

فلا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع أن تكون الجناية المقرنة بجناية القتل من نوع آخر غير القتل ، بل يجوز أن تكون هي أيضاً جناية قتل (جارو ٥ ن ١٩٢٤ وجارزون مادة ٣٠٤ ن ١٢ وبلائش ٤ ق ٥٢٨ واحد بك أمين م ٣٣٧ ونقض ١٥ يونيو سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ١٢٥ و ١٥ أبريل سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٩٧ — وانظر بكسر ذلك شوفو وميل ٣ ن ١٣٠٤) .

كما يجوز أن تكون جناية ضرب نشأت عنه عامة مستديمة (نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٠٩ ق). أو سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات (استئناف مصر ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٤ مع ٦ من ٥٩ ونقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٢ سنة ١٩٠٥ ق).

١٦٠ — ولا يشترط أن تكون الجناية المقترنة بالقتل تامة، بل يجوز أن تكون شروعا (جارو ٥ ن. ١٩٢٤ وجارسون مادة ٣٠٤ ن ٤٥ واحد بك أمين س ٣٢٧).
فطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على من قتل إنسانا عمدا بطريقة طعنه بسكين أو ضرب بعبار ناري إذا اقترنت هذه الجريمة بجريمة أخرى هي شروعه في قتل آخر بسكين أو بعبار ناري (نقض ١٤ يولية سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ١٢٥ و ١٥ أبريل سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٩٧ و ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق)

١٦١ — وتطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع حتى في حالة الشروع في القتل المقترن بجناية أخرى سواء أكانت هذه الجناية الأخرى تامة أو غير تامة (جارو ٥ ن ١٩٢٤ وبلانش ٤ ن ٥٣٠ وجارسون مادة ٣٠٤ ن ٤٥ واحد بك أمين س ٣٢٧)، لأن الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع قصد بربط جناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تتلوها أو تسبقها أن يزيل هذه الجناية الأخرى منزلة الظرف المشدد لجريمة القتل المذكورة، ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المقترنة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه الفقرة على الشروع في القتل العمد إذا اقترنت به أو سبقته أو تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا في قتل كذلك (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٥٤ سنة ٤٥ ق، وفي هذا المعنى نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ مع ١٩ عدد ١).

١٦٢ — فيجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع في أحوال الشروع في القتل المقترن بجناية أخرى تامة أو في القتل التام المقترن بشروع في جناية أخرى أو الشروع في القتل المقترن بشروع في جناية أخرى (جارو ٥ ن ١٩٢٤ وجارسون مادة ٣٠٤ ن ٤٥ وبلانش ٤ ن ٥٣٠) لكن تجب ملاحظة تطبيق المادتين ٤٥ و ٤٦ ع مع الفقرة الثانية من المادة

٢٣٤ في الصورتين الأولى والثالثة ، أما في الصورة الثانية وهي صورة القتل التام المقترون بشروع في جناية أخرى فتطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ فقط لأن العبرة بجريمة القتل أما الجريمة الأخرى فظرف مشدد فقط (أحد بك أمين ص ٣٣٧ ، وفهذا المنى نفس ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ مع ١٩ سنة ١)

١٦٣ - ولا يحول دون تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع كون جناية القتل قد وقعت مع سبق الاصرار أو التردد ، لأن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد لا يمنع من تطبيق الفقرة المذكورة وإيقاع عقوبة واحدة . ولا يجوز إيقاع عقوبتين إحداها عن القتل مع سبق الاصرار أو التردد والثانية عن الجريمة الأخرى (نفس ١ يناير سنة ١٩٣٩ قضيه رقم ١٩٠٤ سنة ١٩٠٨) .

١٦٤ - على أن الجناية الأخرى وإن كانت تعتبر ظرفا مشددا فقط لجناية القتل إلا أنها تسترد استقلالها الذاتي متى انعدمت جريمة القتل لعدم ثبوتها أو لسبب آخر (أحد بك أمين ص ٣٣٨) .

وقد حكم بأنه إذا رفعت الدعوى العمومية على متهم عملا بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع لارتكابه جناية قتل اقترنت بجناية أخرى هي الشروع في قتل آخر ، فلم محكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الأصلية وتحكم بإدائته لارتكابه جناية الشروع في القتل ولو أن هذه الجناية الأخيرة لم ترفع بها الدعوى إلا كظرف مشدد للجناية الأصلية (نفس ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ مع ١٥ عدد ٦٩) .

الحالة الثانية : ارتباط القتل بمجنحة

١٦٥ - ما يشترط في هذه الحالة - ينص الشطر الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على أن جناية القتل العمد يعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . فلا يكفي في هذه الحالة مجرد اقتران الجريمة ببعضهما أى وموعهما في زمان واحد ، بل يجب أن يكون بين الجريمةين رابطة سببية على الصورة التي يبينها القصاصون أى أن يكون القصد من

ارتكاب جريمة القتل التأهب لارتكاب جريمة أو تسهيلها... الخ
 فيشترط إذن لتحقيق الظرف المشدد شرطان : (١) اجتماع القتل العمد مع جريمة
 (٢) رابطة السببية بين الجريمتين (جارو ٥ ن ١٩٢٥ وتوفو وميلي ٣ ن ١١٠٦ وبلانش ١
 ن ٥٣٤ وجاوسون مادة ٣٠٤ ن ١٩ و ٢٠ واحد بك أمين م ٢٣٨) .

١٦٦ - اجتماع القتل مع جريمة — يشترط وقوع جريمة مستقلة عن جريمة
 القتل وتمييزتها عنها .

وقد حكم في فرنسا بأن نص المادة ٣٠٤ ع ف المقابل للفقرة الثانية من المادة
 ٢٣٤ ع لا ينطبق في حالة ما إذا أخفى القاتل جثة القتل، ولو أن هذا الفعل يعد جريمة
 لأنه ليس جريمة مستقلة وتمييزتها عن القتل (غس فرنسي ٢١ سبتمبر سنة ١٨١٥ سيريه
 ١٨١٦ - ١ - ٨)

١٦٧ - ولا يهم نوع الجريمة المرتبطة بالقتل . فقد تكون سرقة كن يقتل بواب
 المنزل لسرقة مافيه من متاع أو خبير المزرعة ليسرق ما بها من محصول . وقد تكون
 جريمة تخريب أو إتلاف مزروعات .. الخ . ويمكن أن تكون جريمة غير عمدية . فن
 يقتل إنسانا خطأ ثم يقتل عمدا رجل البوليس الذي جاء ليقبض عليه قاصدا بذلك
 التخلص من المسؤولية يعاقب بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع (واحد بك أمين م ٣٣٩ وجاوسون
 مادة ٣٠٤ ن ٢٤)

١٦٨ - وإنما يشترط أن يكون الفعل الذي كان القصد من القتل ارتكابه قد نفذ أو
 بدأ في تنفيذه . وقد فهم بعض الشراح من قول المادة ٥ إذا كان القصد من القتل التأهب
 لفعل جريمة أو تسهيلها ، أن الظرف المشدد المنصوص عليه في الشرط الثاني من المادة ٣٠٤ ع
 لا يتوقف على تنفيذ الفعل الإجرامي أو البدء في تنفيذه (بلانش ٤ ن ٥٢٧) . ولكن
 هذا خطأ ، لأن القانون لا يشدد عقوبة القتل بسبب الضرر الذي يمتد على ارتكابه
 إلا إذا كان هذا الضرر هو جريمة . وبديهي أن الجريمة لا يكون لها وجود قانوني إلا
 إذا كانت تامة أو مشروعا فيها . ولا يمكن القول بأن القتل اصطحب بجريمة بمجرد
 وجود قصد أي إرادة تخضير أو تسهيل جريمة ، بل لابد من وقوع فعل يعد جريمة .
 نعم لاشك أن القانون يعتد بالبواحي النفسية التي دفعت إلى القتل لتشديد عقوبته ،

وهو ما تدل عليه عبارة الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع إذ تشترط أن يكون القصد من القتل التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها ، ولكن يجب أن تكون هذه الجنحة قد ارتكبت بالفعل (جازر ٥ ن ١٩٢٦ وشوفو وهيل ٣ ن ١٣٠٧ وجرسون ن ٤٧ و ٤٨) .

١٦٩ - ويجب أن تكون الجنحة المرتبطة بالقتل مما يعاقب عليه القانون .

فالسرة التي تقع بين الأزواج أو بين الأصول والفروع لا تصلح لأن تكون ظرفاً مشدداً لجناية القتل العمد (جازر ٥ ن ١٩٢٤ وجرسون ن ٥٠ وشوفو وهيل ٥ ن ١٩٥٥ وبلانز ٤ ن ٦٥٦) .

وكذلك الشروع في الجنح التي لا يعاقب القانون على الشروع فيها لا يكفي لتكوين الظرف المشدد للقتل (جازر ٥ ن ١٩٢٦ وشوفو وهيل ٣ ن ١٣٠٧ وجرسون ن ٤٧ و ٤٨) .

١٧٠ - وما لا نزاع فيه أن الظرف المشدد يتكون من مجرد شروع بتحقيق قانوناً سواء في القتل أو في الجنحة المرتبطة به . فيطبق حكم الشرط الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع في أحوال الشروع في القتل المرتبط بجنحة تامة أو في القتل التام المرتبط بشروع معاقب عليه في جنحة أو الشروع في القتل المرتبط بشروع معاقب عليه في جنحة (جازسون مادة ٤٥٣٠٤) .

١٧١ - ولا يحول دون تطبيق الشرط الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع كون جناية القتل قد وقعت مع سبق الإصرار أو التردد . فالشخص الذي يرتكب جنحة سرقة ثم يقتل مع سبق الإصرار أو التردد الشاهد الذي رآه وهو يسرق رغبة في التخلص من العقوبة يعاقب بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع (جرسون ن ٢٦) .

١٧٢ - رابطة السببية - لا يعتبر وقوع الجنحة مع جناية القتل ظرفاً مشدداً للعقوبة إلا بشرط أن تكون بين الجريمة رابطة السببية على الصورة التي بينها القانون ، أي أن يكون القصد من ارتكاب جريمة القتل العمد التأهب لارتكاب جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة (جازر ٥ ن ١٩٢٦ وجرسون مادة ٣٠٤ ن ٢٠ وشوفو وهيل ٣ ن ١٣٠٦ وبلانز ٤ ن ٥٣٤) . فلا يكفي مجرد الاقتران بل ولا مجرد الارتباط ووحدة السبب لتكوين الظرف المشدد بل ، إن ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة شرطاً أساسياً

لاستحقاق العقوبة المفظة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤، بحيث لو لم يتوفر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لقصد آخر غير المنصوص عليه واقرنت بها أو سبقها أو تلتها جنحة وليس بين الجريمةين سوى مجرد الارتباط الزمني فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق، (عق ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٠ ق).

١٧٣ — ذلك أنه من الخطأ الاعتقاد بأن رابطة السببية توجد دائماً كلما ارتكب القتل مع جنحة في زمان ومكان واحد. ففي كثير من الأحوال لا يتحقق هذا الشرط حتى ولو كانت الجنحة التي ارتكبت مع القتل هي جنحة سرقة. فقد يحدث أن يرتكب شخص في أثنا. مشاجرة جنائية قتل، ثم يخطر له بعد ذلك على غير قصد سابق أن يسرق ما مع المجنى عليه من النقود، ففي هذه الحالة لا يصح قانوناً اعتبار السرقة ظرفاً مشدداً للقتل، لأن القتل إذ ارتكب في سورة غضب وقصد الانتقام لم يكن القصد منه ارتكاب السرقة (جارسون ن ٢٢).

١٧٤ — ويلاحظ أن الجنائية هي التي يجب أن ترتكب لتسهيل الجنحة لا العكس. فن يحمل سلاحاً بغير رخصة ليستعين به على قتل شخص لا تطبق عليه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع (جارو ٥ ن ١٩٢٦ وجارسون ن ٢٤).

١٧٥ — ولا يشترط أن تقع الجنائية والجنحة من شخص واحد، بل يكفي لتطبيق المادة ٢٣٤ فقرة ثانية أن يكون بين الجريمةين رابطة السببية ولو وقتاً من شخصين (جارو ٥ ن ١٩٢٦).

١٧٦ — وإنه إذا كان ظاهر عبارة الشطر الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع قد يفيد حصول الجريمةين من شخصين مختلفين، إلا أنه لا نزاع في أن النص يتناول أيضاً حالة ما إذا وقعت الجنائية والجنحة من شخص واحد. فطبقاً هذه الفقرة إذا كان المتهم بعد ارتكابه جريمة السرقة قد تبعه المجنى عليه بقصد القبض عليه فأطلق عليه عياراً نارياً أصابه للتمكن من الهرب (عق ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٩٥ سنة ٥ ق).

١٧٧ — على أن رابطة السببية وحدها كافية، فإن الشطر الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع لا يشترط الارتباط الزمني بين الجريمةين. ومن ثم تصد

عقوبة القتل متى كان القصد منه التآهب لارتكاب جناية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل .. النع ، ولو وقعت الجريمة في زمنين أو مكانين مختلفين بل ولو كان الزمن الفاصل بينهما طويلا . فالشخص الذي يرتكب سرقة وبعد زمن ما يقتل الشاهد الذي رآه وهو يسرق رغبة في التخلص من العقوبة يعاقب بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية (جارسون ٢٩٠ و ٣٠ واحد بك امين ص ٢٣٩) .

١٧٨ - وتعتبر الجناية التي كان القصد من القتل التهديد لها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل ، في نظر القانون المصري ، ظرفا مشددا للقتل وتكون معه جريمة واحدة أى مجموعا جنائيا واحدا . ويترتب على ذلك أن المادة ٢٣٤ ع فقرة ثانية تظل منطبقة لمضى على ارتكاب الجناية أكثر من ثلاث سنين (جارد ١٩٢٧) .

١٧٩ - حالة اقتران القتل بجناية غير مرتبطة به برابطة الزمنية - نص القانون في الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على القتل العمد المقترب بجناية أخرى ونص في الشطر الثاني من هذه الفقرة على القتل العمد المرتبط بجناية . ولكنه لم ينص على القتل المرتبط بجناية أخرى برابطة السببية دون أن يكونا مقتربين أى مرتبطين برابطة الزمنية . وقد كانت المادة ٢١٣ من قانون العقوبات المصري القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ تنص صراحة على ارتباط القتل بجناية أو جناية . ويستفاد من تعليقات الحقاينة على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ أن لفظ (جناية) قد حنف لتلايق الخطأ بين أحكام هذا الجزء من المادة والجزء السابق عليه . وهذا الاحتراز لا مسوغ له لاختلاف الحالتين اختلافا تاما (احد بك امين ص ٢٤٠) .

على أن الشارع الفرنسي قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه الشارع المصري فجاء نص القانون الفرنسي في هذا الصدد ناقصا كنص القانون المصري . ومع ذلك فالشرح مجمعون على أن الشطر الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع ينطبق ولو كانت الجريمة المرتبطة بالقتل جناية لا جناية ، لأن القول بغير ذلك يؤدي إلى نتائج غير معقولة إذ يترتب عليه أن من يقتل بقصد التهديد لسرقة بسيطة يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فإذا اقتصد ارتكاب سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات

لا يمكن عقابه بأكثر من الأشغال الشاقة المؤبدة بحجة انعدام رابطة الزمنية بين الجريمتين (جيلوس ١٩٢١ ن ٣٠٤ وجيلوسون ملعة ٣٠٤ ن ٣١ و٣٢ وملحق دالوز تحت عنوان Cr count pers) ن ٣١ واحد بك اثنين من ٣٣٩ و ٣٤٠ . ورأى الشراح في هذا يتفق مع رأى محكمة النقض الفرنسية (عصر فرنسي ١٠ مارس سنة ١٨٨١ سيده ١٨٨٢ - ١ - ٣٨٥) .

في اشتراك أكثر من شخص واحد في الجريمتين

١٨٠ - كثيراً ما يقع القتل والجنايات أو الجنح المقررة أو المرتبطة به من عدة أشخاص ، فيستشكل الأمر فيما يتعلق بتطبيق الظرف المشدد . ولحل الاشكالات التي تنشأ عن هذا التعدد يجب التفريق بين عدة صور :

١٨١ - الصورة الأولى : وقوع الجريمتين من عدة أشخاص بصفة فاعلين أصليين - إذا اشترك عدة أشخاص بصفة فاعلين أصليين في ارتكاب كل من القتل والجناية أو الجنحة المرتبطة به طبق عليهم جميعاً حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع ، كما إذا أقدم زيد وبكر في أثناء مشاجرة على قتل أحد المتشاجرين ثم أقدم على قتل شخص آخر ، أو أقدم زيد وبكر على قتل شخص تسليلاً لارتكاب جريمة سرقة وسام كلاهما في تنفيذ الجريمتين .

١٨٢ - الصورة الثانية : وقوع القتل من شخص والجريمة الأخرى من شخص آخر دون مشاركة بينهما - إذا وقع القتل من شخص ووقعت الجناية أو الجنحة المرتبطة به من شخص آخر ولم يكن هناك مشاركة بين الشخصين فيجب التمييز بين حالتين : (الأولى) أن لا يكون بين الجريمتين سوى رابطة الزمنية كما إذا اشترك زيد وبكر في مشاجرة قتل زيد أحد المتشاجرين وقتل بكر شخصاً آخر . ففي هذه الحالة لا يتصور إمكان تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع . (الحالة الثانية) أن يكون بين الجريمتين رابطة السببية كما إذا ارتكب زيد جناحه قتل تمهيداً للجريمة سرقة ارتكبها بكر فيما بعد ، ففي هذه الحالة يطبق على القاتل حكم الشطر الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع لأنها تنص على تشديد العقوبة متى كان القصد من القتل التأمب لفعل جنحة أو تسهيلها

أو ارتكباها بالفعل ولا تشترط شيئا زيادة على ذلك، فيجوز إذن أن يكون قصد القاتل تسهيل جناية يرتكبها غيره (جرسون مادة ٣٠٤ ن ٦٦). أما مرتكب الجناية فلا يسأل عن جناية القتل ما دام لا يعلم برابطة السببية التي بينها وبين الجناية التي ارتكبها هو .

١٨٣ - الصورة الثالثة : وقوع الجريمتين من فاعل أصلي وشريك - إذا وقع القتل والجناية أو الجناية المرتبطة به من فاعل أصلي وشريك فتطبق قواعد الاشتراك العامة وهي تؤدي إلى النتائج الآتية :

إذا ارتكب الفاعل الأصلي الجريمتين واشترك معه الشريك في كلتيهما بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة عوقب الشريك بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية كالفاعل الأصلي مع مراعاة حكم المادة ٢٣٥ ع . أما إذا كان الشريك قد اشترك في إحدى الجريمتين دون الأخرى فيجب التفرقة بين حالة ارتكاب جناية مقترنة بجناية أخرى وحالة ارتكاب جناية مرتبطة بجناية . ففي الحالة الأولى إذا كان الشريك قد اشترك في إحدى الجنايتين فقط فلا تطبق عليه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية إلا إذا كانت الجناية الأخرى نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت منه (المادة ٤٣ ع) . أما في الحالة الثانية فالأمر يختلف بحسب الجريمة التي اشترك فيها الشريك : فإذا كان قد اشترك في القتل وهو يعلم بسببه أو الغرض منه عوقب بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية مع مراعاة المادة ٢٣٥ (المادة ٤١ فقرة ثانية) . أما إذا كان قد اشترك في الجناية فقط فلا تطبق عليه المادة المذكورة إلا إذا كان القتل نتيجة محتملة لاشتراكه في الجناية (المادة ٤٣) (انظر احمد بك أمين ص ٢٤٢ و ٢٤٣) .

١٨٤ - وإذا ارتكب الفاعل الأصلي جريمة القتل وارتكب الشريك الجناية الأخرى المقترنة بالقتل أو الجناية المرتبطة به وكان الفاعل الأصلي يحمل الجناية الأخرى أو يحمل أن القتل كان القصد منه ارتكاب جناية ، فإن الفاعل الأصلي لا يعاقب إلا على القتل وحده . أما الشريك فتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع مع مراعاة حكم المادة ٢٣٥ . مثال ذلك : أعطى زيد سكيناً إلى بكر ليقول بها خالداً وفر بكر بعد ارتكابه القتل ، أما زيد المحرض فبقي وقتل شخصاً آخر . فبكر مرتكب القتل الأول لا يمكن عقابه إلا بالأشغال الشاقة المؤبدة لأنه لم يشترك في القتل الثاني ، أما زيد فيجوز عقابه بالأعدام لأنه ارتكب جناية القتل الثانية وقد تقدمتها جناية قتل أخرى اشترك فيها

بالتهريض . مثال آخر : أعطى زيد سكينا إلى بكر ليقتل بها خالدا وفر بكر بعد ارتكابه القتل ، ولكن زيدا المحرض اغتصب الفرصة وسرق ما كان مع القتل من نقود وأمتعة فبكر الفاعل الأصلي لجناية القتل لا يمكن عقابه إلا بالأشغال الشاقة المؤبدة لأنه لم يشترك في السرقة ، أما زيد فيجوز عقابه بالأعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة متى ثبت أنه ارتكب القتل للسرقة . ولا يتعدى قصده هذا إلى الفاعل الأصلي طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤١ ع .

١٨٥ — الصورة الرابعة ارتكاب شخص لجريمة أخرى غير القتل وارتكاب شريكه في هذه الجريمة جناية القتل وحده — قد يحدث أن يرتكب شخص بهفته فاعلا أصليا جريمة أخرى غير القتل كجريمة سرقة ثم يأتي شريكه في هذه الجريمة ويرتكب وحده جريمة القتل المقرنة أو المرتبطة بالجريمة الأخرى ، ففي هذه الحالة يعتبر مرتكب هذه الجريمة شريكا في جناية القتل إذا كانت نتيجة محتملة للتهريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت منه طبقا للمادة ٤٣ ع .

في عقاب القتل المقرن بجناية أخرى أو المرتبط بجنحة

١٨٦ — يعتبر القانون القتل المقرن بجناية أخرى أو المرتبط بجنحة جريمة واحدة هي جريمة قتل مقرن بظرف مشدد ويعاقب عليها بعقوبة واحدة . فيعاقب بالأعدام على القتل المقرن بجناية أخرى ، ويعاقب بالأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة على القتل المرتبط بجنحة .

١٨٧ — ومتى اقتضت المحكمة بأن ما وقع من المتهم هو قتل اقترنت به جناية أخرى أو ارتكب تمهيدا أو تسهلا لفعل جنحة . . الخ وأوقعت عليه العقوبة المغلفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين إذ لا دخل ليهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة (قس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٣٠٥٥ سنة ٤ ق) .

١٨٨ — وتطبق على الواقعة الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع إذا كانت جريمة القتل تامة . وتطبق معها مواد الشروع إذا كانت الجريمة شروعا في قتل ، ولا حاجة

لذكر المواد الخاصة بالجريمة المقررة أو المرتبطة بالقتل ولا لذكر المادة ٣٢ ع .
وقد حكم بأن الشروع في القتل الذي سبقه شروع في سرقة ذات ظروف
معددة (المادة ٣١٦ ع) تطبق عليه المواد ٢٣٤ فقرة ثانية و ٤٥ و ٤٦ ع لا المواد
٢٣٤ فقرة أولى و ٣١٦ و ٤٥ و ٤٦ مع مراعاة المادة ٣٢ ع (حتى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧
مج ١٩ عدد ١) .

وإذا كانت جريمة القتل مقررة أو مرتبطة بشروع في جريمة أخرى فلا حاجة
لذكر مواد الشروع مادامت جريمة القتل تامة .

١٨٩ - وتطبق على الشريك في القتل المقترون بجناية أو المرتبط بجنحة المواد
٢٣٤ فقرة ثانية و ٤٠ و ٢٣٥ ع . وإذا كان الاشتراك ناتجا من أن جريمة القتل كانت
نتيجة محتملة للاتفاق على الجريمة الأخرى فقد ذكر أيضا المادة ٤٣ ع ، ولكن السهو
عن ذكر هذه المادة لا يستلزم نقض الحكم مادامت المادة المقررة للعقوبة وهي المادة
٢٣٤ فقرة ثانية ع مذكورة صراحة فيه (حتى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٢
سنة ٥٠) .

في بيان الواقعة في الحكم

١٩٠ - يجب أن يشمل الحكم الصادر بعقوبة في جناية قتل مقررة بجناية
أخرى أو مرتبطة بجنحة على بيان ما يأتي : (١) جريمة القتل ، (٢) الجريمة المقررة أو
المرتبطة بها ، (٣) ظرف الاقتران أو الارتباط (جرسون مادة ٣٠٤ ن ٧٨) .

١٩١ - فيجب أن تبين جناية القتل بأركانها المادية والمعنوية السابق ذكرها .

١٩٢ - ويجب أيضا أن يثبت في الحكم وجود الجناية المقررة بالقتل أو الجنحة
المرتبطة به ، بل يجب أن يبنى باثبات الأركان القانونية المكونة لها . فلا يكفي القول
بأن جريمة القتل تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ولا بأن جريمة القتل
كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها . . الخ ، بل يجب تعيين نوع هذه
الجريمة الأخرى وبيان أركانها ولو كان مرتكبها شخصا غير القاتل لم ترفع عليه الدعوى
العمومية (جرسون ن ٨١ إلى ٨٨) .

١٩٣ - ويجب أيضا أن يشتمل الحكم على بيان ظرف الاقتران أو الارتباط. وهذا البيان لا ينتج عن مجرد إثبات وجود القتل والجناية أو الجنحة المقرنة أو المرتبطة به، إذ يجوز أن يكون المتهم قد ارتكب هذه الجرائم كلها دون أن تكون مرتبطة برابطة الزمنية أو رابطة السببية التي تبرر تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع (جارسون مادة ٣٠٤ ن ٨٩) .

١٩٤ - وقد حكم بأنه يجب أن يعنى في الحكم الصادر بمقوبة في جناية قتل مرتبطة بجنحة سرقة ببيان الواقعة بيانا صريحا يمكن أن يستخلص منه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل، هل كان للتأهب لتلك السرقة أو لتسهيلها وإن لم تتم أو كان لتسميم ارتكابها بالفعل أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب، لأن ثبوت القتل لاحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالشطر الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع، بحيث لو لم يتوفر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لقصد آخر غير المنصوص عليه واقرنت بها أو سبقتها أو تلتها جنحة سرقة وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمنى فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق (عنى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٢، وفى هذا المعنى عنى ٧ مارس سنة ١٩٢٧ بحملة ٨ عدد ١٠٦) .

الفصل الثالث

في الجرح والضرب عمدا

الفرع الاول - عموميلت

١٩٥ - النصوص ومصدرها - نص القانون في المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ إلى ٢٤٤ ع على جرائم الجرح والضرب على اختلاف أنواعها ونتائجها، واستمد نصوصها من المواد ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣٣٠ من قانون العقوبات الفرنسى . ونص في المادة ٣٩٤ فقرة ثانية في باب المخالفات على حكم المشاجرات والتعدى والايداء الخفيف إذا

لم يحصل ضرب أو جرح ، واستمد نصها من المادة ٦٠٥ ققرة ثالثة من قانون العقوبات الفرنسي .

١٩٦ - تطوّر التشريع في جريمة الجرح والضرب - قد تطورت جريمة الجرح والضرب تطورا محسوسا في التشريعات الحديثة من ناحيتين :

(الأولى) من حيث التجريم (أى وصف الجريمة) ، فقد أصبحت الجريمة أوسع نطاقا وأقل مادية عن ذي قبل . قديما ما كان يعتد إلا بالضرب والجرح بالمعنى الضيق لهذين اللفظين أى بأنواع الإيذاء التى تحدث من تدخل عنيف لسبب خارجي وينتج عنه إما كسر أو فقد عضو أو انسكاب دم على جزء من أجزاء الجسم . ثم أدخل في نطاق العقاب تحت وصف الجرح والضرب الاضطرابات الباطنية كالأمراض المنقولة والاصابات وإعطاء مواد ضارة وما إلى ذلك من الأفعال الماسة بالصحة والتي ترجع إلى سبب خارجي ولولم يكن عنيفا . ثم ذهبت بعض الشرائع إلى أبعد من ذلك في سبيل التوسع إذ عاقبت على أعمال العنف التي من شأنها إحداث تأثير مزعج من غير أن تقع على جسم المجنى عليه نفسه . فبينما كانت الشرائع القديمة تقصر حماية القانون الجنائي على سلامة الشخص من الوجهة الطبيعية فقط ، أصبحت الشرائع الحديثة تحمي سلامة الشخص من الوجهة الفسيولوجية ضد أى عمل من أعمال التعدي والإيذاء ، ولذلك استعيرت في أغلب القوانين الحديثة عن لفظي « الجرح والضرب » بعبارة « الأذى الشخصي » (lésion personnelle) . فالمادة ٥٨٢ من قانون العقوبات الإيطالي تنص على عقاب من أحدث بغيره أذى شخصيا ينشأ عنه مرض جسدي أو عقلي . وفي القانون السوداني اختار الشارع لفظ « الأذى » وعبر به عن كل ما يسبب لشخص ألما جسديا أو مرضا أو عاهة (المادة ٢٤٦ سوداني) وفي القانون البلجيكي عبر الشارع بعبارة « الأذى الجسماني » (lésion corporelle) أما القانون المصري فلم يتحول عن التعبير القديم . على أنه قد أضاف في المادة ٢٣٦ إلى لفظي الجرح والضرب عبارة « إعطاء مواد ضارة » وليس لها مقابل في القانون الفرنسي . والقانون الفرنسي أضاف إلى لفظي الجرح والضرب في المادتين ٣٠٩ و ٣١١ عبارة « وغيرها من وسائل

العنف أو الاعتداء ، (autres violences ou voies de fait) ، وليس لها مقابل في القانون المصري .

(والثانية) من حيث العقاب ، فكما تطورت الجريمة تطور العقاب عليها . ففي العصر الأول عصر الممجية كانت الجماعة تترك الجاني إلى انتقام المجنى عليه أو عائلته فكانوا يقاومون العنف بالعنف . ثم قيد الانتقام بالصلح على دية لتعويض الضرر الحادث . وبعد ذلك أدخل قانون أخذ الجاني بمثل ما فعل بالمجنى عليه (Loi du talion) فالعين بالعين والانف بالانف والأذن بالأذن والسن بالسن الخ . وأخيراً استبدلت هذه العقوبات البدنية العقوبات السالبة للحرية ، وجعل نظامها ومدتها متناسين مع نية الجاني والنتائج المترتبة على جريمته .

١٩٧ - تقسيم جرائم الجرح والضرب - قد فرق القانون بين جرائم الجرح والضرب من وجهتين :

(الأولى) من حيث القصد ، فقصد الجاني له تأثير على وصف الفعل المعاقب عليه ذلك : (١) أن قصد إحداث الموت هو الذي يميز القتل العمد والشروع فيه . وعند عدم وجود هذا القصد الخاص تدخل وسائل التمديد والايذاء في طائفة جرائم الجرح والضرب العمدية منها وغير العمدية . والذي يميز الجرح أو الضرب العمد هو القصد الجنائي الذي يدفع إلى ارتكابه ، ويكفي انعدام هذا القصد لاستبعاد وصف الجرح أو الضرب العمد . فإذا كان الجرح نتيجة رعونة أو عدم احتياط أو إهمال أو عدم مراعاة الواجبات دخل هذا الفعل في وصف الجرح الخطأ . وبعد ظرف سبق الإصرار في حالة الجرح أو الضرب العمد ظرفاً مشدداً للجريمة . (٢) ومن جهة ثانية فقصد الجاني يمكن أن يغير مسؤوليته عن نتيجة الجرح أو الضرب إذا كان الضرر الذي أحدثه قد تجاوز الضرر الذي أراده أي في حالة القصد الاحتمالي . (٣) ومن جهة ثالثة فوجود سبق الإصرار أو التردد يترتب عليه تشديد العقوبة .

١٩٨ - (الثانية) من حيث مادية الجريمة ، فقد جعل العقاب تابياً لجسامة الضرر الناشئ عنها . ذلك أنه وإن كانت آثار الجروح أو الضربات لا تتوقف على إرادة الفاعل قطع إلا أن من يتعمد ارتكاب فعل يعرف طبيعته يجب أن يسأل عن النتيجة المترتبة

على هذا الفعل ويصح أن يعاقب تبعاً لهذه النتيجة . وشدد العقاب أيضاً بسبب اقتران الجرح أو الضرب ببعض ظروف مشددة هي حمل الأسلحة وتعدد الفاعلين وتوافقهم على التعدي .

وتتصل حالة التشريع المصري الحاضر في أن جرائم الجرح والضرب على ست درجات : (١) الإيذاء الخفيف الذي يقع بغير ضرب أو جرح (المادة ٢٩٤ فقرة ثانية) ، (٢) الجرح أو الضرب الذي لم ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (المادة ٢٤٣) ، (٣) الجرح أو الضرب الذي نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (المادة ٢٤١) (٤) الجرح أو الضرب الذي يحصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء (المادة ٢٤٣) ، (٥) الجرح أو الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة (المادة ٢٤٠) ، (٦) الجرح أو الضرب الذي لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى إلى الموت (المادة ٢٣٦) .

الفرع الثاني - في أركان جريمة الجرح أو الضرب عمداً

١٩٩ - بيان هذه الأركان - يتكون الجرح أو الضرب العمداً في كل درجته من ركنين : (١) ركن مادي هو فعل الجرح أو الضرب و (٢) ركن معنوي هو القصد الجنائي .

الركن الأول - الجرح أو الضرب

٢٠٠ - الركن المادي لكل جرائم الجرح والضرب هو حدوث جروح أو ضربات . .

٢٠١ - الجروح - أما الجروح فليست في حاجة للتعريف لأنها تترك آثاراً يدل عليها . فيراد بالجرح كل أذى يقع في جسم الإنسان بفعل شيء مادي يلامس الجسم أو يصدمه . ويدخل في ذلك الرضوض والقطوع والتسلخ والمض وكذا الكسر

والخروق (جازو ٥ ن ١٩٧٧ و جارسون مادة ٣٠٩ لك ٣١١ ن ١٤) . وقد حكم بأن المادة ٢٣٦ ع تطبق على من أحدث بغيره جرحا بأن عضه في أصبع يده فأدى ذلك إلى وفاته ، فإن الجرح عام وهو يطلق على العض وغيره من الحوادث التي توجه (استئناف مصر ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٥١) .

٢٠٢ - الضربات - وأما الضربات فيجوز أن تكون مصحوبة بجروح ، وفي هذه الحالة تدرج بغير شك تحت الوصف الذي نحن بصدده . على أنه يجوز أن تكون الضربات غير مصحوبة بجروح ، ولهذا السبب يفرق القانون بينها وبين الجرح . وقد حكم بأنه يكفي لتطبيق المادة ٢٤٢ ع أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا (جنس ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٦٥ سنة ٢٣ ق) . وأنه لا يشترط فيما يقع من أفعال التعدي تحت نص المادة ٢٤٢ ع أن تحدث جرحا أو تستوجب علاجاً ، بل يكفي أن يكون الفعل ضربا في ذاته (جنس ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٧ ق) . وأن الضرب مهما كان بسيطا ضئيلا تاركا أثرا أو غير تارك يقع تحت نص المادة ٢٤٢ ع (جنس ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٠٧٠ سنة ٢٤ ق) .

٢٠٣ - والضرب يراد به كل تأثير يقع على جسم الإنسان من خبطة أو صدمة بعنف ولو لم يترك أثرا للجرح أو روض ؛ وضربة واحدة تكفي لتطبيق المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ ع وإن كان اللفظ قد ورد فيها بصيغة الجمع (جارسون ن ١٥٠ واحد بك أمين ص ٢٤٦) .

٢٠٤ - وقد يقع الضرب على جسم المجنى عليه مباشرة باليد أو القدم كاللطم بالكف أو بقبضة اليد وكالركل بالقدم . وقد حكم بأن الضرب باليد يقع بغير شك تحت نص المادة ٢٤٢ ع (جنس ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٧ ق) . وأنه يكفي لاعتبار التهمة ضربا بمجرد الضرب بالكف بدون ترك أثر (جنس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عانا ١٠ عدد ٦٢) .

٢٠٥ - وقد يقع الضرب أو الجرح بواسطة أداة أو آلة يسكنها الجاني أو يجدها تحت متناول يده ، كالضرب بمصا أو فأس أو سكين أو سلاح ناري ، وكالرمح بحجر أو سهم . وقد يكون الجرح حاصلًا بفعل حيوان استخدم لهذا الغرض . فقد حكمت محكمة النقض بأن من حرش كلبه على شخص فعضه وأحدث به جرحا ينافي

بالمادة ٢٤٢ع (نقض ١٠ يناير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٤٠) .

٢٠٦ - أنواع التعدي والايذاء الاخرى - ولكن هل يدخل في الضرب والجرح أنواع التعدي والايذاء التي ليست ضربا بالمعنى الضيق للكلمة ولكنها تعادل الضرب في جسامتها ، كالجذب العنيف والرمي على الأرض والدفع على جسم صلب والضغط على الاعضاء والحقنخ ؟ قد صدر في فرنسا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ قانون سوى في المادتين ٢٠٩ و ٣١١ع بين المجرح والضرب و «أنواع التعدي والايذاء الاخرى» (autres violences ou voies de fait) . وهذه العبارة الأخيرة ليس لها مقابل في القانون المصري ولكن المادة ٣٩٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات المصري تنص على عقاب « من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح ، بمقبوغة المخالفة . عما يستفاد منه أن التعدي أو الایذاء الجسم لا يقع تحت حكم هذه المادة وإنما يقع تحت حكم المادة ٢٤٢ع .

٢٠٧ - وقد حكم بأن عبارة الضرب أو المجرح تشمل كل فعل يقع على الجسم ويكون له تأثير ظاهري أو باطني ، فيدخل في ذلك الضغط على عنق المجني عليه (نقض ١٠ يناير سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٤١) . وأن من يجذب شخصا فوقه على الأرض يعد مرتكبا لجريمة الضرب عمدا (نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ مراتح ١ ص ١٧٧) . وأن من ألقى امرأة عمدا على مصطبة فأجهضت وتسبب عن اجهاضها الوفاة يعتبر مرتكبا لجريمة الضرب المفضي للموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ع (نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ بحاملة ٤ ص ٢٨٠) .

٢٠٨ - الافعال المادية التي تحدث اثر عاجا شديدا وتؤثر على صحة المجني عليه -

ولكن هل يدخل في حكم الضرب أو المجرح أعمال التعدي المادية التي لا تقع على جسم المجني عليه ولكنها تسبب له انزعاجا أو رعبا شديدا وتؤدي إلى اضطراب في صحته أو في قواه الجسدية أو العقلية ؟ إن اقتصار المواد المصرية على ذكر لفظي المجرح والضرب اللذين يستلزمان عملا بمس الجسم يمنع من تطبيق هذه المواد على الاحوال التي يسبب فيها شخص لآخر انزعاجا أو خوفا شديدا دون أن يلحق به أذى جسديا

(أحمد بك أمين ص ٣٤٧ وجرائد لولان ٢ ن ١٥٢٩). أما في فرنسا حيث يجعل القانون في حكم الضرب أو الجرح أنواع التعدي والايذاء الأخرى، فقد قررت محكمة النقض والإبرام منذ سنة ١٨٧٢ أن هذه العبارة لا تقتصر على أعمال التعدي التي تقع على الشخص نفسه بل تشمل أيضاً الأعمال التي وإن لم تمس الشخص إلا أن من شأنها أن تسبب له انزعاجاً شديداً. فمن يطلق عباراً نارياً لاحداث الرعب في نفس إنسان يقع تحت طائلة المادة ٣١١ (التي تقابل المادة ٢٤٢ المصرية) (عن فرس ٦ ديسمبر ١٨٧٢ دالوز ١٨٢ — ١ — ٤٧٦). ومن ذلك الحين أصبح هذا الرأي مبدأ مقرواً في المحاكم الفرنسية ووافق عليه بعض الشراح (انظر Angers ٢٤ مارس سنة ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٢ — ٢ — ٢٢١ وعن ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ملحق دالوز Orimes et délits ١٨٦٦ وبلتان جنائي ن ١١٤ و١٢ يونيو سنة ١٨٨٦ بلتان جنائي ن ٢١٨ وجارو ٥ ن ١٩٢٩).

٢٠٩ — إيلام النفس — ومن المسائل التي تناولها بحث الشراح مسألة معرفة ما إذا كانت وسائل التعذيب المعنوية التي تؤدي إلى انحراف صحة المجنى عليه أو إصابته بمرض من طريق اغصابه وتنبهه وإيلام نفسه إيلاماً متكرراً يعد من قبيل التعدي والايذاء المنصوص عليهما في المادتين ٣٠٩ و ٣١١ من قانون العقوبات الفرنسي أم لا. وقد أجمع الشراح الفرنسيون على أنها ليست كذلك لأن القانون إذ نص على أنواع التعدي والايذاء، قد أراد بذلك الأعمال المادية التي تؤدي إلى النتيجة التي يعاقب القانون عليها وهي المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية... الخ (جارو ٥ ن ١٩٨٠ وجارسون ٥٢ وجرائد لولان ٢ ن ١٥٣٠).

ولا يمكن أن يفكر أحد في اعتبار الأقوال والإشارات مهما اشتكت عليه من تهديد من قبيل التعدي والايذاء المنصوص عليهما في هذه العبارة، لأن القانون إنما يعاقب على الأعمال المادية لا على الأقوال والإشارات (جارو ٥ ن ١٩٨١).

٢١٥ — إعطاء المواد الضارة — وقد جعل القانون إعطاء المواد الضارة التي تحدث أذى شخصياً أو اضطراباً في الصحة في حكم الضرب أو الجرح (المادتين ٣٣١ و ٢٦٥ع). وقد شرحتنا جريمة إعطاء المواد الضارة بمناسبة الكلام على جناية التسميم.

الركن الثاني - القصد الجنائي

٢١١ - ضرورة ارتكاب الفعل عن إرادة وقصد - يشترط في جرائم الجرح والضرب عمداً أن يكون الفعل صادراً عن إرادة وقصد جنائي . ولا يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الجاني متمتعاً بحرية الاختيار وأن يكون مسئولاً أدبياً عن أعماله ، فإن هذا شرط عام يجب تحققه في كل جريمة حتى في الجرائم التي تقع باهمال ، وإنما يجب أن يقع الفعل بنية الاجرام . وهذا الركن هو الذي يميز الجرح والضرب عمداً عن الجرح خطأ (جازو ٥ ١٩٨٣ ، جليسون مادة ٣٠٩ لل ٣١٩ ن ٥٣ و ٥٧) .

٢١٢ - ما هو القصد الجنائي في جرائم الجرح عمداً ؟ - القصد الجنائي هنا هو علم الجاني بأنه يحدث جروحاً أو ضربات على الصورة التي يحرمها القانون . ولما كان الشارع بمعاقبته على جرائم الجرح والضرب أراد أن ينال الافعال التي من شأنها المساس بسلامة المجني عليه أو صحته ، فينبئ على ذلك أن القصد الجنائي يستلزم علم الجاني بالضرر الذي يمكن أن ينشأ عن الفعل المادى الذي ارتكبه (جليسون ن ٥٨) .

٢١٣ - وكانت محكمة النقض والابرار قد قررت في حكم لها أن ركن العمد في جنحة الضرب أو الجرح العمد يتكون بنوع خاص من إرادة الضرر أو عمل الشر التي هي مستقلة عن جسامه الاصابة التي تحدث ، وأنه عند عدم وجود نية الاضرار فإن القانون لا يمكن أن يعتبر الاصابات التي تحدث إلا أنها نتيجة خطأ أو عدم احتراس (قض ٧ مايو سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١٠٦ م ٢٨٦) . ولكنها عدلت عن ذلك واستقر قضاؤها على أن نية الضرب تعتبر متوفرة كلما تحرك الفاعل طائفاً مختاراً فأوقع فصل الضرب على المجني عليه عالماً أنه فعل يحظره القانون وأن من شأنه المساس بسلامة المجني عليه أو بصحته أي إيذاؤه وإيلامه . فكلما وجد ضرب يتحقق فيه أنه حاصل بآرادة الفاعل واختياره وقصده إياه مع علمه بأن فعله يحظره القانون وأن من شأنه إيلام المجني عليه بإيلاماً شديداً أو خفيفاً فهناك تتحقق النية الجنائية . أما فعل الضرب الذي لم يحصل لا بآرادة الجاني ولا اختياره ولا هو مقصود له فإنه لا يكون إلا من باب الاصابة الحاصلة خطأ (قض ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠١ سنة ٤٨ ق) . وأن

القصد الجنائي في جريمة الضرب والجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته (نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣١٥ سنة ٥ ق و ٤ يناير سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٧٣٠ سنة ٧ ق و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٢ سنة ٩ ق مع ٤٠ عدده ١٣ و ١٢ يولية سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٧٣٧ سنة ٩ ق و ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٦٥٢ سنة ٩ ق مع ٤١ عدده ٩٠).

ومن الخطأ القول بأن جريمة الضرب أو الجرح تتطلب نية خاصة، إذ يكفي توافر علم محدث الضرب أو الجرح بأن ما أحدثه يؤلم المصاب في جسمه. فإذا أراد الشخص الفعل المادى وهو فعل الضرب أو الجرح الذى من جسم المجنى عليه وكان عالماً بالنتيجة القرية لفعاله وهى إيلام المجرع في جسده تكاملت عناصر الجريمة بتوافر الركنين المادى والادبى (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق).

٢١٤ - ومتى توافر القصد الجنائي فلا تؤثر فيسه البواعث التى حملت الجنائي والدوافع التى حفزته إلى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مملوءة بالشفقة وابتغاء الخير للمصاب كما لا تؤثر فيه أن يكون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه (الأحكام السابقة).

٢١٥ - هل تطبق مواد الجرح والضرب عمداً على الأطباء والجراحين؟ - غير أن أمر الباعث قد استشكل به بعض الفقهاء، فقالوا إن الجراح الذى يعمل لمريض عملية جراحية والطبيب الذى يصف دواء يزيد وطأة المرض لا يعدان مرتكبين لجريمة الجرح أو الضرب عمداً، لأن غرضهما كان شفاء المريض ولم يكن لسيما نية الاجرام. ولكن التعليل بهذه الكيفية مردود، لأن القصد الجنائي لا يتطلب سوى العلم بأن الفعل من نوع يحرمه القانون. وإنما العلة الصحيحة في إباحة عمل الطبيب والجراح واتقاء مسئوليتهما هى ترخيص القانون (L'autorisation de la loi)، لأن القانون إذ رخص للطبيب أو الجراح اعتماداً على شهادته الدراسية بمزاولة مهنة الطب قد خول له بذلك حق علاج المرضى والتعرض لأجسامهم ولو بأجراء عمليات جراحية

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بخفية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق وجارو ٥ ن ١٩٨٥ وجارسون مواد ٣٠٩ إلى ٣١١ ن ٨٠) . وسنعود إلى هذا الموضوع بتفصيل أكثر عند الكلام على أسباب الإباحة في أحوال القتل والجرح والضرب .

٢١٦ - هل تطبق مواد الجرح والضرب عمدا على من يتدخلون في أعمال التطبيب أو الجراحة بدون صفة ؟ - متى كان رفع المسؤولية عن الأطباء مرجعه إباحة الشارع لهم ما يجرونه لاعتبارات قدرها ، وكانت أسباب الإباحة في المواد الجنائية استثناء من القواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من الجرائم ، وجب عدم التوسع فيها وحصرها في الدائرة التي رسمها القانون للغرض السامي الذي أراده وقصرها على الأشخاص الذين رأى الشارع أن يخصصهم بسبب الإباحة ، لأن الخير الذي قصده لا يتحقق إلا على أيديهم بسبب المؤهلات التي اكتسبوها بعد طول دراسة في علم الطب وبحث في فن العلاج . وحيث أن الأحكام الخاصة بتنظيم مهنة الطب وشروط مزاولتها واردة في الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ والقانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ وقرار وزارة الداخلية الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ ، وكلها صريحة في تحريم مزاوله مهنة الطب والجراحة على من ليس لديه شهادات دراسية ومؤهلات علمية ، وصريحة كذلك في منع الحلاقين من إجراء أية عملية جراحية عمدا عمليات الحتان وتلقيح الجدري والمخامه - وهي من عمليات الجراحه الصغرى التي لا يجوز لهم إجراؤها إلا بترخيص يعطى لهم بعد أن ينجحوا في اختبار يعمل لهم اتمعرف كفايتهم - فبين من ذلك أن كل شخص يحدث جرحا بآخر ويعلم أن هذا الجرح يؤلم المجرع ولا ينجمه قانون مهنة الطب ولا يشمل سبب الإباحة ، يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو عاهه ، وسواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجرع عليه أو لم يتحقق (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق) .

وبناء على ذلك حكمت محكمة النقض والايام بتطبيق مواد الجرح والضرب

عدا على حلاقين أحدثوا جروحاً ببعض المرضى نتيجة عمليات جراحية أجروها لهم كعملية فتح خراج وعملية إزالة شجرة بالعين وعملية حقن تحت الجلد وعملية ختان غير مرخص بإجرائها ، لأن المتهمين في هذه القضايا وهم ليسوا بجراحين أو أطباء مرخص لهم بإجراء العمليات الجراحية قد تحقق عديم القصد الجنائي في جريمة إحداث الجروح بأقدامهم على جرح المجنى عليهم عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه . ولا ينفي قيام هذا القصد الجنائي أن من أحدث فعل الجرح واستواه كان مدفوعاً إليه بعامل الختان أو الشفقة قاصداً مجرد فعل الخير ملياً طلب المجروح نفسه ، إذ أن البواعث والدوافع التي تحمل على ارتكاب فعل الجرح ولو كانت شريفة لا تؤثر في قيام القصد الجنائي (قض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق و ٤ يناير سنة ١٩٣٧ قضيرقم ٧٣٠ سنة ٧ ق و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق و ١٢ يولية سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٦٥٢ سنة ٩ ق) .

٢١٧ - القصد الاحتمالي - بحاسب الجنائي في هذا الباب عن قصده الاحتمالي فالشخص الذي ثبت عليه جريمة احداث الجرح أو الضرب العمد يتحمل قانوناً مسؤولية تفليط العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه . كما لو طال علاج المجنى عليه أو تغلقت عنده عاهة مستديمة أو مات بسبب الاصابة - ولو لم يقصد هذه النتيجة - مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي ، لأنه وهو يحدث الجرح أو الضرب يجب عليه أن يعلم إمكان وقوع كل هذه النتائج المترتبة على فعله التي تعدلها (قض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق ، وفي هذا المعنى احد بك امين من ٣٤٧ و جارسون ق ٥٩ وما بعدها) .

٢١٨ - النية غير المحدودة - كذلك يسأل الضارب عن نيته غير المحدودة ، فن ألقي حجراً على جمع من الناس فأصاب أحدهم بعد مرتكباً للجريمة الضرب أو الجرح عمداً (أحد بك امين من ٣٤٨ و جارسون ن ٦٨) .

٢١٩ - الخطأ في شخص المجنى عليه - وبعد الضارب مسؤولاً ولو أصاب شخصاً غير الذي تعدد ضربه . فإذا اراد الجنائي أن يضرب شخصاً فأصاب آخر فإن هذا لا يني توفّر ركن القصد الجنائي ، إذ العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه (قض ٢٠

ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٣٧٢ سنة ٦ ق ، وفي هذا المقيض ٥ مارس سنة ١٩٢٣ علامة ٣ عدد ٣١٨ من ٣٨٧ واستئناف مصر ٣١ مارس سنة ١٨٩٢ قضاء ١ من ١٩٨ و ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٠ مج ٣ عدد ١٢) .

الفرع الثالث - في انواع جريمة الجرح والضرب وفي ظروفها المشددة

المبحث الاول - قواعد عامة

٢٢٠ - أنواع جريمة الجرح والضرب - تتكلم فيما يلي على جرائم الجرح والضرب التي نص عليها القانون المصري وجعلها على درجات مختلفة حسب جسامة النتيجة الناشئة عنها .

وأبسط صورة لهذه الجرائم هي جريمة الجرح أو الضرب الذي لم ينشأ عنه مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . ولكن القانون نص لها على ظروف مشددة .

٢٢١ - بيان الظروف المشددة - أهم الظروف المشددة لجريمة الجرح أو الضرب هي التي ترجع إلى جسامة النتيجة الناشئة عنها وهي على ثلاث درجات : (الاولى) إذا نشأ عن الجرح أو الضرب مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ؛ (الثانية) إذا نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ؛ (الثالثة) إذا أفضى إلى الموت دون أن يقصد به قتل . وفي الحالة الأولى تبقى الواقعة جنحة ، وفي كل من الحالتين الثانية والثالثة تصبح الواقعة جناية .

وفضلاً عن ذلك فسبق الاصرار والترصد ظرفان يؤديان إلى تشديد العقوبة تشديداً يضاف إلى التشديد الناشئ عن جسامة النتيجة .

وأخيراً ينص القانون في المادة ٢٤٣ ع على تشديد العقوبة في حالة حصول الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي من واحد أو أكثر من عصا أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء .

٢٢٢ - لكن القانون المصري لا يعتبر من الظروف المشددة لاسن المجني عليا

ولا صفة كونه من أصول الضارب ، وذلك خلافا للقانون الفرنسي الذي يعتبر من الظروف المشددة وقوع الجرح أو الضرب على طفل لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة أو وقوعه على أى الوالدين أو غيرهما من الأصول (المادة ٣١٢ ع ف) .

٢٢٣- ويلاحظ أيضا أن صفة المجنى عليه أو الجاني قد حدت بالشارع في بعض الحالات إلى إنشاء جريمة من نوع خاص ، كما في حالة التعدي على موظف عمومي (المادتين ١٣٦ و ١٣٧) ، واستعمال القسوة من موظف كذلك (المادتين ١٣٦ و ١٢٩) . وفي غير هذه الحالات الاستثنائية تعد أحكام المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ وما بعدها أحكاما عامة .

٢٢٤ - ويلاحظ أيضا أن وسائل العنف والايذاء كثيرا ما تعد ركنا مكونا لجريمة أخرى ، كما في حالة الرشوة (المادة ١٠٩ وتعطيل شعائر الأديان) (المادة ١٦٠ فقرة أولى) وتعطيل المواصلات التلغرافية والتلغفونية (المادتين ١٦٥ و ١٦٦) والاسقاط (المادة ٢٦٠) وهتك العرض (المادة ٢٦٨) والحطف (المادتين ٢٨٨ و ٢٩٠) واختصاب السندات (المادة ٣٢٥) . وكثيرا ما تعد ظرفا مشددا للجريمة أخرى كما في حالة السرقة (المواد ٣١٣ وما بعدها) .

٢٢٥ - الظروف المشددة الناشئة عن جسامه النتيجة - إن حكم القانون في جرائم الضرب هو أن من تعدد ضرب شخص كان مسئولا عن النتائج المحتملة لهذا الفعل من استقالة مدة علاج المجنى عليه أو ما يحدث له من عاهة أو وفاة بما لم يقصده الجاني مأخوذا في ذلك بقصده الاحتمالي ، لأنه وهو يحدث الجرح يجب عليه أن يعلم ويتوقع إمكان وقوع كل هذه النتائج المترتبة على فعله التي قصدتها (جارسون مواد ٣٠٩ إلى ٣١١ ن ٩٤ واحد بك امين م ٢٥٢ وقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٩ سنة ٨ ق ١٥٠ أبريل سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٦٦٣ سنة ١٠ ق) .

٢٢٦ - ضرورة وجود رابطة السببية بين الجرح أو الضرب والنتيجة التي وقعت - على أنه لا يسأل المتهم عن نتيجة ما وقع منه من الجرح أو الضرب إلا إذا كان بين فعله والنتيجة التي وقعت رابطة السببية . فان النصوص نفسها تستلزم وجود

هذه الرابطة إذ من العدل ألا يسأل أحد إلا عن نتيجة أعماله . فلا محل لتشديد العقوبة على الضارب إذا كان الموت أو العاهة أو المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية ناشئاً عن سبب آخر غير الضرب أو الجرح ، كما إذا ثبت أن مرضاً لاعلاقة له بحادث الضرب أو الجرح أصاب المجنى عليه بعد وقوع هذا الحادث وقضى على حياته (جارو . ن ١٩٩٤ وجارسون ن ٩٧ واحد بك امين ص ٣٥٢ وجرانولان ن ٢ ١٥٤٥) .

٢٢٧ — على أنه يكفي وجود رابطة السببية لاعتبار المتهم مسؤولاً عن نتيجة عمله ، ولا محل بعد ذلك للبحث فيما إذا كان الجرح ميماً أو خطراً في ذاته أو أنه لم يصبح كذلك إلا بسبب ضعف بنية المجنى عليه أو انعطاط صحته ، ولا فيما إذا كان الموت أو العاهة أو العجز عن الأشغال كان نتيجة مباشرة للجرح أو يرجع إلى أسباب أو عوامل ثانوية أحدثتها أو حركتها الإصابة ، ولا فيما إذا كان الجرح هو السبب الوحيد للموت أو العاهة أو العجز عن الأشغال أو أحد أسبابه ، ولا فيما إذا كان المجنى عليه توفي أو أصيب بالعاهة عقب الجرح مباشرة أو بعده بزمان (جارو . ن ١٥٩٤ وجارسون ن ٩٩ إل ١٠١ وشوفو وميل ١٣٤٩ ن ٤ وبلاتش ن ٥٧٩) .

ويعتبر المتهم مسؤولاً عن نتيجة عمله ولو أن النتيجة لم تبلغ ما بلغت من الجسامة إلا باهمال المصاب أو عدم العناية به أو عدم أخذه بأسباب العلاج ، لأن الموت أو العاهة أو العجز عن الأشغال قد نشأ في هذه الحالة أيضاً من الجرح أو الضرب (جارسون ن ١٠١ وملحق دالوز Cr.cont.pers. ن ١٤٧ ونيل ج ٢ ص ٣٤١ واحد بك امين ص ٣٥٤) .

٢٢٨ — ولكن المتهم لا يمكن أن يسأل عن كل النتائج التي ترتبت على عمله مهما كانت بعيدة عنه وغير مباشرة . فلا يصح مطلقاً أن يتحمل المتهم نتيجة الإهمال الجسيم أو المتعمد الذي يقع من المجنى عليه عقب الإصابة ولا سيما إذا كانت الإصابة في أول الأمر خفيفة ولم يود إلى اشتدادها سوى تقريط المجنى عليه الظاهر أو تقصيره الفاحش . كذلك لا يصح أن يتحمل المتهم نتائج جهل الطبيب المعالج أو عدم كفاءته أو اتباعه طرقاً غير قانونية في العلاج . إذ لا يمكن في هذه الأحوال القول بأن الإصابة كانت هي سبب النتيجة ، لأن العوامل الأخرى أقوى أثراً وأظهر فعلاً ، وبمقدار جسامة إهمال المجنى أو جهل الطبيب المعالج تتضائل قيمة الاصابة في ذاتها وتضعف

رابطة السببية التي تربطها بالنتيجة (أعد بك أين م ٢٥٥ و ٣٥٦ وجارو ٥ ن ١٩٩٤ وجارسون ن ١٠٢) .

٢٢٩ — وقد استقر قضاء محكمة النقض والابرام على أن المتهم مسئول جنائياً عن كافة النتائج التي ترتب على فعله ، سواء أكان ذلك مباشرة أو من طريق غير مباشر، متى ثبت أن الضرب الذي وقع منه هو السبب الأول المحرك لمواقف أخرى تعاونت وإن تنوعت على إحداث وفاة المجنى عليه أو العاهة أو العجز عن الأشغال الشخصية ، مأخوذاً في ذلك بقصد الاحتمال ، لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائزة للحصول (قض ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ مع ١٢ م ٥٧ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٠٠٨ سنة ٣ ق ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢١١٣ سنة ٦ ق ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٩٦ سنة ٨ ق ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق ، وفي هذا المعنى استئناف مصر ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ م ٥١ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ م ٩٠ — واطر بكس ذلك قض ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ مع ١٣ عدد ٦ واستئناف مصر ١٧ أبريل سنة ١٩٠٠ مع ٢ م ١٧٤ و ٤ يولية سنة ١٩٠٠ مع ٢ م ٣٣٣ وجنابات مصر ١٧ أبريل سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ م ٢٩٧ وبني سوف الجزئية ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣ بحامدة ٣ عدد ٣٠٤) . وستأتي بتطبيقات لهذا المبدأ تحت جريمة الضرب المفوض إلى الموت والضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة .

٢٣٠ — وبما تنبغي ملاحظته أن السببية في القانون الجنائي هي مسألة موضوعية بحسب لقاضي الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل . ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، اللهم إلا من حيث الفصل في أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصح (قض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٥٩٧ سنة ٤ ق ، وفي هذا المعنى قض ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ مع ١٢ عدد ٣١ و ١٠ يناير سنة ١٩١٤ شرائع ١ م ١٤٧ و ٤ أبريل سنة ١٩١٤ شرائع ١ م ١٥٩ و ٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ شرائع ٣ م ٢٢٢ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ بحامدة ٤ م ١١٩) .

٢٣١ — تعدى الظروف المشددة في حالة اشتراك أكثر من شخص واحد في الضرب — إذا أقدم عدة أشخاص في أثناء مشاجرة ومن غير اتفاق سابق

على ضرب آخر فلا يسأل إلا عن نتيجة الضربة أو الإصابة التي أحدثها. فإذا توفي المجنى عليه أو حصلت له عاهة مستديمة وكان الثابت أن الوفاة أو العاهة تسببت عن إصابة واحدة وجب التحري عن أحدث هذه الإصابات من المتهمين. فإذا ما تبينته المحكمة كان هو المسئول وحده عن الضرب الذي أفضى إلى الموت أو نشأت عنه العاهة المستديمة، ولا يجوز اعتبار المتهمين الآخرين شركاء له في جريمته، بل يجب مؤاخذتهم عن الضرب البسيط (عق ٣ بنابر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٤ سنة ٤٦ ق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٢٩٧ سنة ١ ق ١٢ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ ق).

٢٣٢ - أما إذا ثبت أن الوفاة أو العاهة نشأت عن مجموع الضربات التي وقعت على المجنى عليه، فيعد كل ضارب مسئولاً عن جناية الضرب الذي أفضى إلى الموت أو إلى العاهة المستديمة، لمساهمة ضرباته في إحداث هذه النتيجة، سواء أكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر (عق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٧ سنة ٤٩ مج ٤٠ عدد ٧٦، وفي هذا المعنى عق اول يونية سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ٩٩ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٦٦ سنة ٤٥ ق و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٩٩ سنة ٤٢ ق).

٢٣٣ - وإذا ثبت أن الإصابة التي نشأت عنها الوفاة أو العاهة هي نتيجة ضربة واحدة ولم يكن للمجنى عليه آثار أخرى يمكن بها اعتبار الضرب حاصلًا من عدة أشخاص فلا يمكن اعتبار جميع المتهمين من أفراد الفريق الآخر فاعلين أصليين أو شركاء. لمجرد وجودهم بالمعركة ولو لم يقع منهم ضرب ما على المجنى عليه، لأنه لا يمكن الاحتجاج على هؤلاء المتهمين بأنهم قبلوا مقدماً مسؤوليتهم جنائياً عما يحدث من أفعالهم في المشاجرات التي تحدث عادة بدون استعداد لها أو سابقة عزم عليها. ومتى لم تبين المحكمة من الضارب للمجنى عليه بالتعيين يجب عدلاً براءة جميع المتهمين (بنى سوف الابتدائية ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ١٢٦ وجنايات بنى سوف ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ عملة عدد ٤٧١) .

٢٣٤ - أما إذا ثبت أن المجنى عليه به عدة إصابات أحدثها عدة متهمين، ولكن لم يعرف بطريقة قاطعة من من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي أدت إلى الموت أو نشأت عنها العاهة المستديمة فلا يصح إسناد تهمة الضرب المفصلي إلى الموت

أو إلى العاهة إلى المتهمين جميعاً ، وإنما يجوز مؤاخذتهم عن الضرب البسيط على اعتبار أنه القدر المتيقن في حق كل منهم (قنر ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٩٠٣ سنة ٤ ق و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٢٨٠ سنة ٥ ق و ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٤٥ سنة ٨ ق و ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ مج ٤١ عدد ٦) .

٢٣٥ - لكن إذا رفعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وآخر أحدثا جرحاً برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة ، وقررت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التي أصابت المجنى عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحتمل تعدد الفاعلين وأنها لم تهتد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين اتهمهم المجنى عليه باحداثه ، وأنها لذلك لا تستطيع إدانة أحد بعينه في جناية العاهة المستديمة ، كان من المحتمل ضى براءة المتهم من تهمة إحداث العاهة . أما أن تنزع من هذه الجناية المستديمة جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ ع ، تحملها للتهمة على زعم أنه أحدث بالمجنى عليه جرحاً ، مع أنه لم يتهمة أحد بأى جرح آخر . ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا للاحداثه الجرح الذى سبب العاهة المستديمة ، ذلك الجرح الذى لم يثبت أنه هو محدثه ، ثم تقضى لهذا المجنى عليه بتعويض على المتهم . فذلك تصرف لا يقره القانون ، بل الذى يحتمه القانون هو القضاء براءة المتهم من تهمة إحداث العاهة وبرفض الدعوى المدنية قبله لعدم وجود أساس ثابت لها (قنر ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٦٧ سنة ٣ ق) .

٢٣٦ - أما إذا وقع الضرب من عدة متهمين مع سبق الاصرار ونشأ عن ضرب أحدهم وفاة المجنى عليه أو عاهة مستديمة به ، فيكون كل منهم مسئولاً عن هذه النتيجة ، ويعتبر من أحدث الإصابة التي أفضت إلى الموت أو نشأت عنها العاهة المستديمة فاعلاً أصلياً لهذه الجناية ، ويعتبر باقي المتهمين شركاء فيها بطريق الاتفاق والمساعدة . وليس للشريك أن يحتج بأنه غير مسئول إلا عما انعقدت عليه نيته وهو الجرح البسيط وذلك لأن حكم القانون في جرائم الضرب أو الجرح هو أن من تعدد ضرب شخص كان مسئولاً جنائياً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل من استقالة مدة علاج المجنى عليه أو ما يحدث له من عاهة أو وفاة بما لم يقصده الجاني ، وعلى هذا الأساس

يكون الشريك مسئولاً أسوة بالفاعل الأصلي مادام القانون لا يتطلب سوى توفر قصد القتل (قضى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٦٦٣ سنة ١٩٤٠ ق).

٢٣٧ - ولما كان الفعل الأصلي المكون لجناية الضرب المفضى إلى الموت أو المسبب للعاهة لا يمكن تصور وقوعه إلا من فاعل بعينه ، فإذا لم يعرف الفاعل الأصلي لهذه الجناية فلا تصح نسبة الفعل الأصلي لكل واحد من المتهمين ، لأن هذه النسبة تكدر - كما هي ، والمشكوك فيه لا يصح اعتباره أساساً للحكم . ونما يجب اعتبار المتهمين جميعاً شركاء بالاتفاق في هذه الجناية ، مادام الاشتراك ... بقدر المتيقن في حق كل منهم ، ولا مانع في القانون يمنع من عقاب الشريك إذا كان الفاعل الأصلي مجهولاً ، كما لا مانع عقلياً ولا قانونياً منع من اعتبار الشخص شريكاً فقط متى وقع الشك في نسبة الفعل له وكانت عناصر الاشتراك متوفرة في حقه توافراً لا شك فيه

(قضى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٤١ سنة ١٩٤٧ ق و ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ مع ٤٠ عدد ١٦٤).
ولكن لا فائدة للمحكوم عليه من التظلم من كون الحكم اعتبره فاعلاً أصلياً مع أن الواجب اعتباره شريكاً ، لأن عقاب الشريك هو نفس عقاب الفاعل الأصلي (قضى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٥٣ سنة ١٩٤٦ ق و ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ السابق ذكره) .

٢٣٨ - على أن تبادل الضربات والجروح في مشاجرة لا يمحو الجريمة إلا في

حالة الدفاع الشرعي

٢٣٩ - لا عقاب على الشروع في جرائم الجرح والضرب ولو كانت

مقتربة بظروف مشددة تجعلها جنايات - لا عقاب على الشروع في جرائم الجرح والضرب على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان متى كانت الجريمة جنحة منطبقة على إحدى المواد ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ ع ، إذ لا عقاب على الشروع في الجنح إلا بنص خاص ، ولا يوجد نص خاص في القانون يعاقب على الشروع في جرائم الجرح والضرب على أن هذا الحكم ينطبق أيضاً على جرائم الجرح والضرب المقترنة بظروف مشددة تجعلها في عداد الجنايات (وهي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٣٦ و ٢٤٠ ع) ، لأن هذه الجرائم لا توجد إلا إذا نشأ عنها الموت أو عاهة مستديمة أي أن صفتها الجنائية توقف على شرط يستلزم حتماً تمام الجريمة

(جازو ٥ ن ١٩٨٢ و ١٩٩٢ وجارسون مواد ٣٠٩ إلى ٣١١ ن ١١٠ إلى ١١٢ واحد بك لعين
ص ٣٦٥)

المبحث الثاني - في جريمة الضرب المفضى إلى الموت

٢٤٠ - المادة ٢٣٦ ع - « كل من جرح أو ضرب أحداً عمداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أنضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . »

٢٤١ - شروط الجريمة - شروط هذه الجريمة أربعة : (١) فعل الجرح أو الضرب ، (٢) أن يحصل هذا الفعل عمداً ، (٣) أن يفضى إلى الموت ، (٤) أن توجد رابطة سببية بين الفعل ونتيجته .

٢٤٢ - فعل الجرح أو الضرب - فعن الشرط الأول ، وفيما يتعلق بالمراد بعبارة الجرح أو الضرب ، نحيل إلى شرحنا السابق بخصوص الركن المادى للجريمة الجرح والضرب بوجه عام . وقد سبق أن بينا فيما بيناه أن هذه العبارة يجب أن تشمل أنواع التعدى والايذاء التى ليست ضرباً بالمعنى الضيق للكلمة ولكنها تعادل الضرب فى جسامتها . وهذا هو التفسير الذى فسرته به المحاكم . فقد حكمت بأن عبارة الضرب أو الجرح تشمل كل فعل يقع على الجسم ويكون له تأثير ظاهرى أو باطنى . فتطبق المادة ٢٣٦ ع على من يضبط على عتق آخر فى مشاجرة إلى أن يموت محتقاً من غير أن يكون عند الجاني نية إحداث الموت (نفس ١٥ يناير سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٤١) . وكذلك فعلت المحاكم الفرنسية إذ اعتبرت النص المقابل للمادة المصرية منطبقاً على كل أحوال العنف والاعتداء ولو لم تكن من قبيل الجرح أو الضرب (جارسون مواد ٣٠٩ إلى ٣١١ ن ١٢٢ وجازو ٥ ن ١٩٩٣) . وبلغ من توسع المحاكم المصرية فى تفسير المادة ٢٣٦ ع أن محكمة جنايات الاسكندرية حكمت فى قضية تعدى فيها المتهم على المعنى عليه بالضرب فى أثناء مشاجرة وقعت بينهما وهما فى سفينة فى النيل وكان من نتيجة هذا الضرب أن سقط المعنى عليه فى النهر وغرق - حكمت بأن ما حصل من

التم لا يعتبر قتلًا خطأً بالمادة ٢٤٤ ع بل يقع تحت طائلة المادة ٢٣٦ ع (جنابات
اسكتيرية ٦ أبريل سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ١٢٩) .

وقد سوى الشارع في المادة ٢٣٦ ع بين الجرح أو الضرب المفضي للموت وبين
إعطاء المواد الضارة التي تفضي إلى هذه النتيجة .

٢٤٣ - الشروع - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ ع لا يمكن أن يكون
لها شروع لأنها لا توجد إلا إذا أفضت الجروح أو الضربات إلى الموت أى إذا حدثت
هذه النتيجة بالفعل . ومن المعلوم أن الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب
جناية أو جنحة . وطبيعة الجريمة لا تتفق مع الشروع .

وقد حكم بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ ع لا يمكن بطبيعتها أن يكون
لها شروع ، فإن العقوبة المقررة لها تتوقف على نتيجة الفعل ، فإذا أدى إلى الموت طبقت
المادة المذكورة وإلا فاحدى المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ تبعاً لظروف الدعوى ، فإذا
أعطى شخص إلى آخر مقدارا من الداتورة ترتب عليه عجز عن العمل مدة تقل عن
عشرين يوماً فلا يعاقب بمقتضى المواد ٢٣٦ و ٤٥ و ٤٦ ع بل بالمادتين ٢٤٢ و ٢٦٥ ع
(نشر ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ مع ٢٣ عدد ٧٥) .

٢٤٤ - العمد - يشترط في جريمة المادة ٢٣٦ ع أن يقع الجرح أو الضرب
عمداً أى عن إرادة وعلم من الجاني بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى
عليه أو صحته .

والذى يميز جريمة الضرب المفضي إلى الموت عن جريمة القتل عمداً هو انعدام نية القتل .
ففى الجريمة الأولى يتعمد الجاني إصابة المجنى عليه ولكنه لا يتعمد قتله . أما فى الثانية
فان الجاني يتعمد الاصابة والقتل . فلعلرقه ما إذا كانت الواقعة تعد ضرباً عمداً لم يقصد
به القتل ولكنه أفضى إلى الموت او قتل عمداً يجب الرجوع إلى الظروف التى يمكن
الاستدلال منها على قصد الفاعل . فإذا لم يمكن استخلاص نية القتل منها بصفة جلية
واضحة وجب الحكم بأن المتهم قصد الجرح أو الضرب فقط (جازو ن ١٩١١) .

٢٤٥ - كذلك تتميز جريمة الضرب المفضي للموت عن جريمة القتل خطأً فى أن

الجريمة الأولى تنشأ عن فعل جنائي متمم موجه إلى المجنى عليه، فهي بالرغم من انعدام نية القتل فيها لا تزال جريمة عمدية يتجه فيها قصد الجاني إلى إصابة المجنى عليه. أما الجريمة القتل خطأ فهي بطبيعتها جريمة غير عمدية يحدث فيها القتل عن خطأ من الجاني غير مقصود منه (احمد بكاشين ص ٣٦٢).

٢٤٦ - نتيجة الجرح أو الضرب - الظرف المشدد في هذه الجريمة هو ترتب الموت على الجرح أو الضرب. فلا بد من حدوث الموت فعلاً ولو بعد حين، وإلا فلا محل لتطبيق المادة ٢٣٦ ولو كان الفعل من شأنه إحداث الموت (احمد بكاشين ص ٣٦٢ وجارو ن ١٩٩٤).

٢٤٧ - رابطة السببية - ويتوقف وجود هذا الظرف المشدد على أن يكون الموت مرتبطاً مع الجرح أو الضرب برابطة السببية. ففي هذه الحالة يعتبر الجاني أنه توقع إمكان موت المجنى عليه ويسأل جنائياً عن حدوثه.

وقد سبق أن بينا عند الكلام على الظروف المشددة لجريمة الضرب بصفة عامة أن قضاء محكمة النقض والإبرام قد استقر على أن المتهم مسئول عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله متى ثبت أن الضرب الذي وقع منه هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت وإن تنوعت على إحداث وفاة المجنى عليه، مأخوذاً في ذلك بقصد الاحتمال لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائزة الحصول.

وبناء على ذلك حكم بأنه لاجل تطبيق المادة ٢٣٦ ع يكفي أن تكون الوفاة نشأت مباشرة عن الجروح، بمعنى أنه بدون هذه الجروح لم تكن حدثت الوفاة، أو بعبارة أخرى أن تكون الجروح هي السبب الأول للوفاة. وتطبيقاً لهذا المبدأ لا محل للبحث: (أولاً) فيما إذا كان الجرح مميتاً في ذاته أو أصبح مميتاً فقط بسبب ضعف بنية المجنى عليه أو انحطاط صحته، و (ثانياً) فيما إذا كان الجرح تنشأ عنه الوفاة حتماً أو أن الاسعافات الطبية التي تعمل في الوقت المناسب كان يمكنها أن تستبعد هذه النتيجة، و (ثالثاً) إذا كانت الوفاة نتيجة مباشرة للجرح أو يجب أن تنسب إلى أسباب ثانوية نشأت عن الإصابة، (رابعاً) إذا كانت الإصابة هي السبب للرحيل أو أحد الأسباب التي نشأت عنها الوفاة. وعلى ذلك يجب التسليم بأن الفاعل مسئول دائماً

عن جميع النتائج التي أمكنه أو وجب عليه اقتراضها وأن رابطة السببية بين الوفاة وبين الجروح التي أحدثت عمدا لا تعتمد إلا إذا كانت الوفاة ناشئة فقط عن وقائع حدثت عرضا وبعد الإصابة بحيث أن الفاعل لم يكن في إمكانه اقتراض وقوعها (تقضى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ مع ١٢ مر ٥٧) .

وأن المادة ٢٣٦ ع تطبق حتى ولو كان المترتب على الإصابة هو مجرد التعجيل بوفاة المجنى عليه (تقضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٥١ سنة ٤٦ ق) .

.. وأنه إذا كان الثابت أن المتهم ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه فأحدث به إصابة نتج عنها تمغن وتقيح دار في الجفم بالامتصاص فسبب الموت، فتكون الواقعة ضربا عمدا أفضى إلى الموت منطبقة على المادة ٢٣٦ ع ولا يقبل من المتهم الاحتجاج بأن وفاة المجنى عليه كان سببها إهماله معالجة نفسه ، لأنه يجب أن يكون المتهم مسئولاً عن نتائج فعله لا أن يجعل المجنى عليه الذي أصابته ضربة من غير مطالباً بأن يعمل كل احتياط لما عساه أن يحدث من هذه الضربة طالما أنه لم يعدل عملاً إيجابياً ساءت به حالته ، على أن المتهم لم يقدم ما يقطع بأنه لو كان المجنى عليه قد عولج بكيفية خاصة كان يشفى حتماً (تقضى ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٣٩ سنة ٤٧ ق) .

.. وأنه إذا كان الثابت في الحكم استنادا إلى ما رآه الأطباء في تقاريرهم المقدمة في الدعوى أن سبب الوفاة هو التسمم الصديدي الناشئ من الإصابة مع الضعف الشيخوخي ، فلا يقبل من المتهم القول بعدم توفر رابطة السببية بين الضرب والوفاة ، لأنه متى كان الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى المتنوعة التي تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداث النتيجة النهائية فإن المتهم مسئول عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله وما أخذ في ذلك بقصد الاحتمالي ولو لم يكن يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها (تقضى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قضية رقم ٢٠٥٨ سنة ٣ ق) .

.. وأنه إذا كان اثبات في الحكم استنادا إلى التقرير الطبي أن الوفاة نتجت من التهاب وتقيح العضد وأن ضعف مقاومة المجنى عليه بسبب ما به من الأمراض ساعد على حدوث ذلك ، فانه يبين من هذا الذي أثبتته الحكم أن السبب الرئيسي في الوفاة هو

إصابة العضد الذى تقيح وأن الأمراض الأخرى لم يكن تأثيرها إلا ثانوياً . فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مسئولاً عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت (عن توفيق سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢١١٣ سنة ٦ ق) .

.. وأنه إذا كان الحكم قد ذكر مستنداً إلى رأى الطبيب أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة مباشرة للإصابة التى أحدثها به المتهم وطرات عليها مضاعفات الحمة دون أن يكون للإعمال المنسوب للطبيب دخل فيها ، فإن هذا الذى ذكره الحكم كاف لتحميل المتهم المسؤولية الجنائية عن الوفاة التى حصلت على أثر الضرب الذى أحدثه بالمجنى عليه ، لأنه متى ثبت أن الضرب الذى وقع منه هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت وإن توعت على إحداث وفاة المجنى عليه سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر فهو مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله مأخوذاً فى ذلك بقصد الاحتمال لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة الحصول (عن ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٩٦ سنة ٨ ق ، وانظر فى هذا المعنى أيضاً عن ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق) .

وحكمت محكمة استئناف مصر بأن من أحدث بغيره جرحاً بأن عضه فى أصبع يده فتشاً عن ذلك وفاته بماق بالمادة ٢٣٦ ، ولا يلتفت إلى مايطرأ على الجرح من الحوادث المبلية للجسم التى تنشأ عن عدم الاعتناء وما شاكله ، فإنها لا تبيح فعل المتهم ولا تحو وجود السبب الأول أى الإصابة ، إذ الممول عليه هو الفعل الأصل الذى لولاه لماحصل للمجنى عليه كل ما أوجب وفاته (استئناف مصر ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قضاء ٤ ص ٥١) .

وحكمت محكمة الاسكندرية بيمين استئنافية بأنه لا محل للبحث فى الضرب الذى يفضى إلى الموت بدون نية القتل فيما إذا كان الجرح مميتاً فى ذاته أو أنه كان كذلك بسبب ضعف بنية المجنى عليه أو انحطاط صحته . ومن ثم فالجنائية موجودة إذا كانت الضربات أو الجروح لم يترتب عليها سوى تعجيل الوفاة (اسكندرية الابتدائية ٢٧ مارس سنة ١٩١٨ مج ١٩ ص ١٥١) .

٢٤٨ - فإذا انعدمت رابطة السببية بين الضرب والوفاة لم يعد هناك محل لتطبيق المادة ٢٣٦ ع . فإذا كان الثابت أن وفاة المجنى عليه نشأت من انفجار الانبوزم الذى

سبب نزيفاً نتج عنه ضغط على القلب فأحدث الوفاة ، وأن الضرب الذي وقع من المتهم على الجرح عليه ليس له علاقة بالوفاة إطلاقاً ، وذلك استناداً إلى ما أوضحه الطبيب الشرعي في تقريره عن الحادث ، فلا يكون المتهم مسئولاً عن وفاة المجنى عليه في هذه الحالة (قض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٥٩٧ سنة ٤ ق) .

٢٤٩ - ولا يشترط تطبيق المادة ٢٣٦ ع أن يكون الموت قد حدث عقب الإصابة مباشرة ، بل يكون الفعل ضرباً مقصياً إلى الموت ولو حدث الموت بعد الإصابة بزمان طال أو قصر (جارو ن ١٩٩٤ وشوفو وهيل ٤ ن ١٣٤٨ واحد بك أمين ص ٢٥٦) وقد حكم بأن مضي زمن بين الحادثة والوفاة لا يزحزح المسؤولية عن المتهم متى ثبت أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة الإصابة الواقعة منه (قض ٢ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٢٣ سنة ٤٦ ق) .

٢٥٠ - ولم يضع القانون حداً للزمن الذي يجوز أن ينقضي بين الإصابة وحدث الموت بحيث يمكن القول بانقطاع رابطة السببية بعد انقضائه ، فكل موت يعقب الإصابة ولو بعد حين يسأل عنه المتهم ، بشرط أن يثبت أن الإصابة هي سبب الموت . على أنه قد يتعذر إثبات وجود هذه السببية إذا تراخى الزمن وطال العهد بين الإصابة والوفاة ، وعلى كل حال فالأمر موكول إلى تقدير المحكمة (أحد بك أمين ص ٢٥٦) . ومن أجل هذا اشترط القانون الانجليزي ألا يمضي بين الإصابة والموت أكثر من سنة و١٠م . وإلا اعتبرت السببية منقطعة (هاريس ص ١٤٦) .

٢٥١ - فإذا حكم على المتهم حال حياة المجنى عليه بمقتضى مادة من مواد الجرح والضرب غير المادة ٢٣٦ ع ، ثم مات المجنى عليه بسبب الإصابة بعد أن أصبح الحكم نهائياً ، فإن قوة الشيء المحكوم فيه تمنع من تجديد محاكمته بمقتضى المادة ٢٣٦ ؛ أما إذا مات المجنى عليه بعد صدور حكم ابتدائي وقبل فوات مواعيد الاستئناف جاز تعديل وصف النمة والحكم بمقتضى المادة ٢٣٦ (أحد بك أمين ص ٢٥٧ وجارنون ن ١٠٨) .

٢٥٢ - وما تقدم يتضح أن سلطة الاتهام يجب أن تتمثل في رفع الدعوى إلى المحكمة ، كما أن المحاكم يجب أن تتمثل في الحكم فيها حتى تنتهي من النتيجة النهائية التي تترتب على الجروح أو الضربات . غير أن هذا قد يؤدي من الجهة الأخرى إلى تعطيل .

الفصل في الدعوى زمنا أطول مما تتطلبه ضرورة الاسراع في معاقبة المجرمين حتى يكون للحكم الأثر المطلوب ، وعلى كل حال فالأمر موكول لفطنة القضاة وتقديرهم للظروف (أحد بك أمين م ٣٥٧ وجارسون ن ١٠٩ وقرار لجنة المراقبة ١٨ مارس سنة ١٩٠٦ م ٢ ص ١٦٤) .

٢٥٣ - عقاب الجريمة - يعاقب على جريمة الضرب المفضي إلى الموت بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع . لكن إذا وقعت الجريمة مع سبق الإصرار أو التردد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

المبحث الثالث - في جريمة الجرح أو الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة

٢٥٤ - المادة ٢٤٠ ع - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق لإصرار أو تردد وترتب فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين

٢٥٥ - شروط الجريمة - يشترط لتقام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ ع أربعة شروط : (١) فعل الجرح أو الضرب ، (٢) أن يحصل هذا الفعل عمدا (٣) أن ينشأ عنه عاهة مستديمة ، (٤) أن توجد رابطة سببية بين الفعل والعاهة المستديمة .

٢٥٦ - فعل الجرح أو الضرب - قد تكلمنا فيما سبق عن هذا الركن المشترك بين جرائم الجرح والضرب على مختلف صورها ودرجاتها ، ويلاحظ : (أولا) أن عبارة « الجرح أو الضرب » يجب أن تشمل أنواع التعدي والايذاء التي ليست ضربا بالمعنى الضيق للكلمة ولكنها تعادل الضرب في جسامتها ، كالجذب العنيف والرمي على الأرض والدفع على جسم صلب والضغط على الاعضاء الخ . وقد حكم بأن المادة ٢٤٠ ع تنطبق على من يجذب آخر فوقه على الأرض ويحدث له تحلما في الكتف الأيمن ويتخلف عنه عشر في الحركة لا يرجى شفاؤه (حض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ١٧٧) .

(ثانياً) أن الشروع في الجريمة لا عقاب عليه ، لأن الجريمة لا توجد إلا إذا نشأ عن الجرح أو الضرب عاهة مستديمة . فطبيعة الجريمة التي توصف بالنتيجة المترتبة على الفعل تحول دون تطبيق المادة ٤٥ ع (جاءه ١٩٩٦) .

٢٥٧ - العمد - يجب أن يحصل الجرح أو الضرب عمداً أي عن إرادة وعلم من الجاني بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولكن القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قصد قطع عضو من أعضاء المجنى عليه أو فنى إحدى عينيه أو إحداث عاهة أخرى به . فليس من الضروري لاعتباره مسؤولاً عن هذه النتيجة أن يكون قد أرادها ، بل يكفي أن يكون قد توقعها أو كان في إمكانه أن يتوقعها . وهذا تطبيق للقواعد العامة بشأن المسؤولية عن القصد الاحتمالي . وقد حكم بأنه لا أجل لتطبيق المادة ٢٤٠ ع لا يلزم البحث فيما إذا كان قصد المتهم إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه أو مجرد إصابته إصابة بسيطة ، لأن الشرط الأساسي لتطبيق هذه المادة هو أن تكون العاهة نشأت عن الضرب (تم ٣ مارس سنة ١٩٢٤ عمادة ٥ عدد ١٠٥) .

٢٥٨ - والخطأ في شخص المجنى عليه لا ينفي ركن العمد . فإذا تناول المتهم حجراً وقذفه بقصد إصابة شخص معين فأخطأه وأصاب آخر في عينه فأفقدتها إصباحاً فإنه يكون مسؤولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه متعمداً ، إذ الخطأ الذي وقع في شخص المجنى عليه في هذه الحالة لم يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد (تم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضيه رقم ١٦٠١ سنة ١٠ ق) .

٢٥٩ - العاهة المستديمة - ويجب أن يكون الجرح أو الضرب قد نشأ عنه . قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نه أخته كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها . والظرف المشدد هنا هو عاهة مستديمة تنشأ عن الجرح أو الضرب . ولا عبرة بمقدار مدة العلاج أو مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية ، بل العبرة بالنتيجة التي انتهت إليها حالة المصاب وهي حدوث العاهة المستديمة (أحد بك أمين م ٣٥٩ وجارو ٥ ن ١٩٩٦ وجارسون ن ١٢٩ وبلان ٤ ن ٥٢٦) .

٢٦٠ - والمادة ٢٤٠ ع نصها عام مطلق ، لأنها بعد أن عدت معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضافت إليها هذه العبارة :
« أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها » .

ولم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة ، ولكنها على حسب المستفاد من الأمثلة التي ضربها القانون في المادة ٢٠ ع تناول فقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه وكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية (قنن ٤ أبريل سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ١٥٨ و ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ٧٥ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٧٧ سنة ٨ ق) .

على أن بحث مدى انطباق هذا التعريف هو من المسائل التي لقاضي الموضوع القول الفصل في تقديرها ، فتي أثبت الحكم أن الضرب نشأت عنه عاهة مستديمة فلا يصح للتهم أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض ، لأن إثبات هذه الواقعة من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها نهائياً محكمة الموضوع (قنن ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عملة ٢٢٨ و ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ٧٥ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مج ٤٠ عدد ١٣٥) .

٢٦١ - وتكون العاهة مستديمة إذا كانت لا يرجى لها شفاء . ولا يتيسر معرفة ذلك إلا بالاستعانة برأى أرباب الخبرة من الأطباء الاختصاصيين .

وعبارة « يستحيل برؤها » التي وردت بالمادة ٢٤٠ ع بعد عبارة « عاهة مستديمة » إنما هي فضلة ليست بلازمة ، إذ استدانة العاهة يلزم عنها حتماً استحالة برئها . فتي قيل إن العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك العبارة التي هي فضلة لا تزيد في معنى الاستدانة شيئاً لوجود لها بالنص الفرنسي للمادة ، إذ اقتصر فيه على لفظ مستديمة (permanente) فاذا قرر الحكم أخذاً بقول الطبيب الشرعي أن العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك وطبق المادة ٢٤٠ ع كان حكماً صحيحاً غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع وبيانها (قنن ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٠ سنة ٢ ق ، وفي هذا القنن ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٣٥٦ سنة ٦ ق) .

٢٦٢ - ولا يشترط لتطبيق المادة ٢٤٠ ع أن تكون العاهة التي أصابت المجنى

عليه قد أقفدته منفعة العضو فقدا كلياً ، بل يكفي أن تكون أقفدته منفعته فقدا جزئياً (نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عاملة ١١ عدد ١٩٩) .

ولم يحدد القانون نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توفره لتكوين العاهة ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه عنه من تقرير الطبيب . فيكفي إذن لسلامة الحكم أن يثبت أن منفعة أحد الاعضاء أو وظيفته قد فقدت ولو فقداً جزئياً بصفة مستديمة (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥ ٧٧ سنة ٨ ق ، وفي هذا للنقض ١٢ يونية سنة ١٩٣٠ عاملة ١١ عدد ٧٥) .

٢٦٣ — كذلك لا يشترط لتطبيق المادة ٢٤٠ ع أن يكون للعاهة تأثير على حياة المجنى عليه ، لأن ذلك أمر زائد على معنى العاهة المستديمة كما يتطلبها القانون ، فإن هذا المعنى يتحقق وتصبح المادة ٢٤٠ واجبة التطبيق متى ثبت من وقائع الدعوى أن الاصابة التي أحدثها الجاني قد نشأ عنها بجسم المجنى عليه عجز مستديم على أية صورة من الصور وهذا العجز هو الذي يدخل الحادثة تحت حكم مادة العاهة المستديمة بغض النظر عما يمكن أن يترتب عليه من آثار سيئة في حياة المجنى عليه المستقبل . وسواء أكانت العاهة المستديمة من شأنها أن تجعل حياة المجنى عليه عرضة لآخطار جديدة كما هو الشأن في حالة فقد جزء من عظم الجمجمة أم وقعت خسارة المجنى عليه عند فقد عضو من أعضائه جسمه أو جزء من عضو الخ ، فالحادثة تعتبر عاهة مستديمة متى قرر الاختصاصيون أن به المجنى عليه وعودته إلى صحته أو قوته الأولى قد أصبح مستحيلاً . وبكفي أن يكون الحكم قد عالج ذلك وأثبتته . أما ما عداه فتزيد لا تقتضيه ضرورة بيان الواقعة لمعرفة مبلغ انطباقها على حكم القانون (نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٧٥ سنة ٤٨ ق) .

٢٦٤ — وقد حكمت المحاكم المصرية بأنه يعد من العاهات المستديمة : ضعف بصر إحدى العينين (نقض ١٩ فبراير سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ٧٤ و ٣ مايو سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ١٢٦ و ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ شرائع ٣ عدد ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ مج ٢٤ عدد ٣٩٩) . أما كف البصر وفقد إحدى العينين فنصوص عليهما صراحة في المادة ٢٤٠ ع (انظر فيما يتعلق بفقد بصر إحدى العينين نقض ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٢٣ و ٢٧ ديسمبر

- سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ١٢٢ و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٦٠١ سنة ١٠ ق) .
- .. وفصل الذراع (استئناف مصر ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٩٠) .
- .. وقصد جزء من فائدة الذراع بصفة دائمة (قض ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ بحاماة ٥ عدد ٩٧ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بحاماة ١١ عدد ١٩٩) .
- .. وخلع الكتف وتخلّف عمر مستديم في حركته (قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ١٦٥) .
- .. والقصور في حركة اثناء المرفق (قض ٢٩ مارس سنة ١٩١٣ مع ١٤ ص ١٦٨) .
- .. والتقصير المستديم في منفعة اليد (قض ١٤ مايو سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١١٤ وأول يونية سنة ١٩٢٦ بحاماة ٦ عدد ٥٢٤) .
- .. وفقد سلامة من أحد أصابع اليد (قض ٢٧ مايو سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ١٢١) .
- .. وعدم إمكان ثني اصبع اليد (قض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ٨٦ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٧٧ سنة ٨ ق) .
- .. وتقصير الفخذ (قض ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ١٦٥) .
- .. وعدم إمكان انطباق نصف الفك العلوى على الفك الأسفل تماماً بسبب إصابة الفك الأسفل بكسر التحم التحاماً معيماً (قض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٢٨ سنة ١٦ ق) .
- .. والعسر في حركات العنق من رفع أو خفض أو الثفات يمناً أو شمالاً . فن ألقى حامض الكبريتيك المركز على شخص فاحث به حروفاً وتقرحات في أسفل الأذن اليمنى وفي الصدغ والعنق والصدر واستدعى العلاج ترقيع بعض هذه الأجزاء المحروقة وانتهى العلاج بوجود أثر التحام في العنق نتج عنها عسر مستديم في حركات عضلات العنق من رفع أو خفض أو الثفات يمناً وشمالاً ، وقد ينتج عنها أخطار أشد مثل السرطان فانه يعد مرتكباً لجناية إحداث جروح نشأ عنها عاهة مستديمة (جنابات مصر ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بحاماة ٦ عدد ١٩٤ ص ٢٤٥) .
- .. واختلال علاقة مركز الكلام بالذاكرة بسبب إصابة في الرأس (قض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٠ سنة ٢ ق) .

.. وقد جزء من عظام الرأس على أثر رفع العظام المكسورة والمنخفضة بعملية التربة ، إذ يجعل المصاب أقل مقاومة للاصابات الخارجية والتغيرات الجوية ويعرضه لاصابات المخ كالصرع والجنون وخراجات المخ ويقلل من كفاءته للعمل (قض ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧ استتلال ٦ م ٧٧ و ٤ ابريل سنة ١٩١٤ شرائع ١٥٩ و ٧١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ محاماة ٣ عدد ٣٤٤ و ٣ مارس سنة ١٩٢٤ محاماة ٥ عدد ١٠٥ و ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ محاماة ٥ عدد ٦٠٥ و ٨ مارس سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٥٩١ سنة ٤٤ ق و ١٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٧٥ سنة ٤٨ ق و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٤ سنة ٤٤ ق و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٣٥٦ سنة ٦ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٣ سنة ٩ ق) .

على أن عملية التربة لا ينتج عنها دائما عاهة مستديمة ، فقد يكون العظم المستخرج صغيرا بحيث يتكون بدله نسيج يحمي المخ من الطوارئ الجوية وغيرها فلا تتخلف عنه عاهة مستديمة (نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٣٢٢ سنة ٤٤ ق و ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٢٧ سنة ٤٥ ق و ٧ مارس سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٤٧٨ سنة ٤٥ ق) .

٣٦٥ - وحكم بأن فصل صيوان الأذن بأكله يعد عاهة مستديمة بصرف النظر عما قد يلحق حاسة السمع من ضعف (نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٩٧٥ سنة ٤٤ ق) .

ولكن فقد جزء من صيوان الأذن كزوال الثلث العلوى له أو فقد حلبة الأذن مع جزء صغير من الحافة الخلفية للصيوان لا يعد عاهة مستديمة ، لأن العضو باق ويؤدي وظيفته (قنا الابتدائية ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٥ قضاء ٣ م ٥٢ وأسيوط الابتدائية ١٣ يناير سنة ١٩١٥ محاماة ٥ عدد ٤٤٠ ونقض ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ محاماة ٦ عدد ٨٣) .

٣٦٦ - وأن الأسنان ليست من أعضاء الجسم ، فقدها لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة لا مكان استبدالها بأسنان صناعية تؤدي وظيفتها . وعلى ذلك فإذا أحدث الضرب فقد الأسنان فلا تنطبق الواقعة على المادة ٢٤٠ ع بل على المادة ٢٤٢ ع (نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ محاماة ٨ عدد ٣١٩ و ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٤٤ سنة ٤٧ ق وأسيوط الابتدائية ٢٠ يولية سنة ١٩٢٦ محاماة ٧ عدد ١٦٣) .

٢٦٧ - رابطة السببية - يشترط لوجود الظرف المشدد أن تكون العاهة المستديمة مرتبطة بالجرح أو الضرب برابطة السببية . وتطبق هنا أيضا القواعد التي سبق أن بيناها عند الكلام على الظروف المشددة لجريمة الجرح أو الضرب بوجه عام . فقي ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت وإن تنوعت على إحداث العاهة المستديمة بالجنى عليه ، سواء أ كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فهو مسئول عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله ، مأخوذ في ذلك بقصده الاحتمالي ، لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج .

٢٦٨ - وينبئ على هذا أنه إذا استدعت الإصابات التي أحدثها المتهم إجراء عملية اضورية ولازمة لحياة المصاب كرفع جزء من عظام الجمجمة أو بتر أصبع أو ساق فإن لمتهم يكون مسئولا عن العاهة التي تنشأ عن تلك العملية إذ أنها نتيجة فعله (قفص ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مج ٢٤ عدد ٧١ عمادة ٣ عدد ٣٤ و ٤ ابريل سنة ١٩١٤ شرائع ١ عدد ٣٠٧ و ٣ مارس سنة ١٩٢٤ عمادة ٥ ص ١٠) .

٢٦٩ - وقد حكمت بحكمة النقض والابرار بأن من ضرب شخصا يكون مسئولا طبعا عن النتائج التي أَرادها ، ويكون مسئولا أيضا عن الضرر الذي يجوز أن ينشأ عن عمله والذي كان يمكنه أن يفترض وقوعه . وتعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت عن عدم اعتناء المجنى عليه بعلاج طبي مفيد ، إذ أن إهمال العلاج الطبي والحذر من الأطباء همفتان متأصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ، ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك كخطأ ينسب إلى المجنى عليه (قفص ٢٩ مارس سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ٨٦) .

وأن المتهم مسئول عن العاهة المستديمة التي تخلفت عند المصاب بسبب إصابته وسوء المعالجة لأنها نتيجة فعله (قفص ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عمادة ١ عدد ٥٩) .
وأن المتهم مسئول عن العاهة المستديمة التي نتجت عن فعله ، حتى ولو فرض حصول إهمال من المجنى عليه في مدة العلاج (قفص ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ شرائع عدد ٥) .
٢٧٠ - ولكن المتهم لا يصح أن يتحمل نتيجة خطأ واضح أو متعمد وقع من المجنى عليه عقب إصابته .

وقد حكم بأنه إذا أحدث المتهم جرحا في يد المجنى عليه الذي فتح الجرح ولم يعتن بتنظيفه حتى وجدت به غفريتنا أدت إلى بتر الأصبع ، فلا يسأل المتهم إلا عما ينتج مباشرة من فعله ، ويعاقب بمقتضى المادة ٢٤٢ ع لما أحدثه من الجرح ، لا بالمادة ٢٤٠ ع لما حدث من العاهة المستديمة (نفس ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ م ج ١٣ عدد ٦) .

وأنه إذا رفض المضروب عمل العملية الجراحية التي كان يرجع معها إزالة العاهة ، كان الضارب مسئولا فقط عن فعله المباشر ووجب تطبيق المادة ٢٤١ ع لا المادة ٢٤٠ . (نفس ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ عمادة ٦ عدد ٨٤ م ج ٢٧ عدد ٤٠) .

٢٧١ - وعلى كل حال فوجود رابطة السببية بين الضرب والعاهة التي نشأت عنه هي من المسائل الموضوعية التي يقدرها نهائياً قاضى الموضوع . فلا يقبل الطعن من المتهم في الحكم القاضي بعقابه بناء على أن بتر أصبع المجنى عليه لم ينتج من عمل المتهم مباشرة بل من العملية الجراحية التي عملت بعد الجرح بزمان (نفس ٤ أبريل سنة ١٩١٤ شرائع ١ م ج ١٠٩) . ولا يقبل الطعن من النيابة إذا قرر الحكم أن الغفريتنا التي أدت إلى بتر سبابة أصبع المجنى عليه إنما حدثت من الوساخة الناشئة عن فتح الجرح بمعرفة المصاب وعدم تنظيف هذا الجرح ، وبذلك لا يكون المتهم مسئولا عن العاهة المستديمة التي حدثت بعد ذلك لأنه لا يسأل إلا عن نتيجة فعله (نفس ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ م ج ١٣ م ١٢) .

٢٧٢ - عقاب الجريمة - يعاقب من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأت عنه عاهة مستديمة بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . فإذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد وتربص تكون العقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين (المادة ٢٤٠ ع) .

البحث الرابع - في جريمة الجرح أو الضرب الذي نشأ عنه مرض

أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما

٢٧٣ - المادة ٢٤١ ع - وكل من أحدث بغيره جرحا أو ضربات نشأت عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا . أما إذا كان

الضرب أو المجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس .

٢٧٤ - أركان الجريمة - يشترط لتكوين هذه الجريمة : (١) جروح أو ضربات . (٢) ترتكب عمداً ، (٣) وينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، (٤) وجود رابطة سببية بين الجروح أو الضربات وبين هذه النتيجة (جاروه ن ٢٠٠٦) .

٢٧٥ - شروط الظرف المشدد - وليس لدينا ما نزيده على ما سبق أن قلناه عن الركنين الأولين . أما الظرف المشدد الذي يميز هذه الجريمة فيشترط فيه شروط ثلاثة : (١) طبيعة المرض أو العجز عن الأشغال ، و (٢) مدته ، و (٣) رابطة السببية بين الجروح أو الضربات وهذا العجز عن الأشغال .

٢٧٦ - المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية - بمقتضى نص المادة ٢٤١ ع يجب ان ينشأ عن الجروح أو الضربات مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية . فأحد الأمرين المرض أو العجز كاف . ولا يشترط في المرض أن يمنع من مزاوله الأشغال ، بل يعاقب الضارب بالمادة ٢٤١ ع إذا لبث المرض أكثر من عشرين يوماً (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ علامة ١١ عدد ١٣ وجارسون مادة ٣٠٩ و ٣٣١ ن ١١٦ وأحد بك أمين ص ٣٥٧)

٢٧٧ - أما المرض فهو اعتلال الصحة . فلا يكفي مجرد الألم لتكوين المرض بل انشء ن ٥٧١) . ولما كان الظرف المشدد يتكون من مرض يستمر مدة تزيد على عشرين يوماً ، فلا يمكن أن يتصور أن مرضاً شديداً كهذا يرجع سببه الى جرح أو ضرب لا يمنع صاحبه من مزاوله أشغاله الشخصية . فبالغالب إذن أن مثل هذا المرض يترتب عليه العجز عن القيام بالأعمال الشخصية . إلا أنه لما كان أحد الأمرين كافياً على انفراد لا مكان لتطبيق المادة ٢٤١ ع وجب أن يكون المرض الذي لا يتسبب عنه العجز عن الأشغال الشخصية بالغاً من الجسامه مبلغاً يجعله أمام القانون في درجة ذلك العجز . وبلوغ المرض هذا المبلغ من الجسامه أمر تقديري موكل لقاضي الموضوع . ولكن لا يكفي لتطبيق المادة المذكورة أن يقول القاضي في حكمه

أن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوماً ، لأن هذا القول لا يكفي في الدلالة على شدة المرض الذي أصاب المجنى عليه ، لجواز أن يكون العلاج الذي استمر هذه المدة قاصراً على التردد على الطبيب لعمل غيار يومي أو ما أشبه ذلك من الأحوال التي لا تدل بذاتها على جسامه المرض (نفس ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٤ سنة ٤٤ ق) .

٢٧٨ - وأما العجز عن الأشغال الشخصية فيراد به هنا العجز عن الأشغال الجسمية لا الفنية ولا العادية التي يزاولها المجنى عليه خاصة . ذلك أنه يجب التمييز بين الوجهتين اللتين يجب النظر إليهما لبحث مسألة العجز عن الأشغال الناشئ عن جروح أو ضربات ، وهما الوجهة المدنية والوجهة الجنائية . فإذا كان المراد هو تقدير الضرر المالي الناشئ عن الجروح أو الضربات ، وجب على القاضي أن يعني في هذا التقدير بالأشغال العادية التي يزاولها المجنى عليه ، لأن له الحق في تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه . أما مقدار العقوبة فيتعين على العكس من ذلك بجسامة الجروح في ذاتها ، وهذه الجسامه يجب أن تقاس بعجز المجنى عليه عن مواصلة الأشغال البدنية . والتقدير على غير هذا الأساس يترتب عليه أن يكون وصف الجريمة متعلقاً لا بجسامه الجروح بل بمنزلة المجنى عليه الاجتماعية ، فضلاً عن استحالة تطبيق النص عند ما يكون المجنى عليه غير محترف حرقة أو صناعة أو عملاً معيناً . فيجب إذن أن يكون معيار الجسامه العجز عن أداء الأعمال البدنية أو اليدوية (جلوس ٥ ن ٢٠٠٢ وجارسون ن ١١٧ وشوفو وهلي ٤ ن ١٣٤١ وبلاتش ٤ ن ٥٧٢) . ومع ذلك قالت محكمة النقض والابرام في حكم لها إن القانون إذ نص على العجز عن الأشغال الشخصية لم يحتم أن تكون الأشغال مادية ولم يميز بين الأشغال المادية والأشغال العقلية (نفس أول مارس سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ٧٠)

٢٧٩ - ولكن هل يلزم لوجود الظرف المشدد عجز المجنى عليه عجزاً تاماً عن أداء أي عمل بدني ؟ ذلك ماذهب إليه شوفو وهلي إذ يقولان بأن العجز يجب أن يتناول جميع الأشغال البدنية ، لأن العجز عن نوع معين من الأشغال لا يصلح معياراً لجسامه الجروح مادام المصاب يمكنه في نفس الوقت أن يؤدي أشغالا أخرى (شوفو وهلي ٤ ن ١٣٤١) .

أما جارو فيرى أن نص المادة ٢٤١ ع يجب تفسيره طبقاً للقيود التي يوحى بها العدل والأصناف لتقدير مسألة تتعلق بالوقائع ، فلا تفسر تفسيراً واسعاً ولا تفسيراً ضيقاً . فمن جهة لا ينتج الظرف المشدد عن مجرد عجز المجنى عليه عن مزاوله أشغال شاقة كمزوق الأرض متى كان يستطيع أن يؤدي أشغالا أخرى أخف تقتضى مع ذلك بذل مجهود عضلى ، ومن جهة أخرى لا يمنع من وجود الظرف المشدد كون المجنى عليه استطاع أن يباشر من غير إجهاد بعض الأعمال الخفيفة بينما هو عاجز عن مزاوله الأشغال البدنية العادية . وبالمجمل يجب على رأى جارو أن يثبت أن المجنى عليه كان يستحيل عليه في مدة تزيد على ٢٠ يوما أن يزاول أى عمل بدنى عادى (جرو ه ن ٢٠٠٢) . وقد انضم جارسون إلى هذا الرأى (جارسون ن ١١٩) .

٢٨٠ - المدة - لا يعد المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية ظرفاً مشدداً للجريمة الجرح أو الضرب إلا إذا مكثت مدة تزيد على ٢٠ يوما أى مدة واحد وعشرين يوماً على الأقل . فلا يكفي لتطبيق المادة ٢٤١ ع أن تكون الجروح قد تخلفت عنها آثار أو علامات دامت أكثر من ٢٠ يوماً . لأن هذه الآثار قد تمكث مدة أطول من مدة المرض أو العجز عن الأشغال (جرو ه ن ٢٠٠٢ و جارسون ن ١٢٤) . ولا أن يكون المصاب قد لبث تحت العلاج أكثر من عشرين يوماً ، لأنه قد حصل أن يعالج الإنسان من جرح دون أن يكون مريضاً أو عاجزاً عن العمل (نفس ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ مج ٤ ص ٥٨ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ ص ٢١ و ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٤ سنة ٤٨ ق) ، بل يجب أن تكون الإصابة قد سببت للمجنى عليه مرضاً أو عجزاً عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً وأن يثبت ذلك في الحكم القاضى بالعقوبة وإلا كان باطلاً ووجب نقضه (نفس ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ مج ٤ عدد ٢٤ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مج ٥ عدد ٦٦ و ٢ يناير سنة ١٩٠٤ مج ٥ عدد ١٠٧ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ٤ و ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ٢٨ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ مج ٢٢ عدد ١٢٤ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ علامة ٨ عدد ٢١٧) .

٢٨١ - ويرى الشراح أنه لا يكتمى لتطبيق المادة ٢٤١ ع احتمال أو ترجيح أن المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية يستطيل مدة تزيد على عشرين يوماً ، بل يجب

أن يلبث المجنى عليه مريضا أو عاجزا عن الأشغال طوال هذه المدة ، إذ العبارة بحقيقة ما وقع بالفعل . فإذا قرر الطبيب أن الإصابة ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ثم مات المجنى عليه بسبب آخر قبل مضي عشرين يوما ، فلا محل لتطبيق المادة ٢٤١ بل تطبق المادة ٢٤٢ ع (جارو ٥ ن ٢٠٠٢ وجارسون ن ١٠٧ وأحمد بك أمين ص ٣٥٦) .

ولكن محكمة النقض والابرام قررت أنه إذا كان الحكم المطعون فيه أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب ، ومع هذا اعتبرت المحكمة هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٤١ ع استناداً إلى أن الضربات التي وقعت على المجنى عليه كانت تقتضي مرضه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما دل عليه الكشف الطبي ، فلا جناح على المحكمة في ذلك لأنه من المفروض عليها في تطبيق القانون أن تبين مدة العجز عن الأعمال الشخصية كي يتسنى لها تطبيق المادة ٢٤٣ أو المادة ٢٤٢ ع على واقعة الضرب التي ثبتت لديها ، ولا سبيل لها في ذلك عند وفاة المجنى عليه عقب الواقعة إلا الرجوع إلى تقدير الطبيب (قس ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٢٨٠ سنة ٥ ق) .

٢٨٢ - رابطة السببية - يشترط لتطبيق المادة ٢٤١ ع أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية ناشئا عن الضربات أو الجروح . وقد شرحنا ذلك بما فيه الكفاية عند الكلام على الظروف المشددة لجريمة الضرب أو الجرح بصفة عامة . وقد حكم بأن المتهم يجب أن يعاقب بمقتضى المادة ٢٤١ ع ولو كان الثابت أن استقالة مدة عجز المجنى عليه عن أداء أشغاله الشخصية يرجع سببها إلى ما طرأ على الجرح من التقيح ، لا سيما إذا كان المتهم لم يدع أن هذا التقيح حدث بسبب إهمال المجنى عليه في العلاج ، بل كان الواضح أن هذا التقيح حصل على رغم استمرار المعالجة (قس ١١ مارس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨٢٢ سنة ٥ ق ، وانظر بكسر ذلك بنى سوف الجزئية ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣ عملة ٣ ص ١٢٥) .

٢٨٣ - عقاب الجريمة - يعاقب من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما بالحبس مدة

لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا . فإذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس .

المبحث الخامس - في جريمة الجرح أو الضرب الذي لم يبلغ درجة الجسامة المتقدمة

٢٤٠ - المادة ٢٤٢ ع - وإذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيتها مصرية ، فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

٢٨٥ - شروط الجريمة - هذه هي جنحة الجرح أو الضرب في أبسط صورها . وبمقتضى المادة ٢٤٢ ع يشترط لوجودها أن تكون الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ ، أى لم ينشأ عنها عاهة مستديمة ولا مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وتكون هذه الجريمة من ركنين : (١) فعل مادي هو الجرح أو الضرب و (٢) قصد جنائي هو إرادة إحداث جروح أو ضربات . وقد سبق أن شرحنا هذين الركنين بما فيه الكفاية فلا نعود إليهما ثانية

٢٨٦ - الفارق بين هذه الجريمة ومخالفة التعدي أو الإيذاء الخفيف - من العسير البحث عن الفارق الذي يفصل بين جنحة الجرح أو الضرب البسيط المتصوص عليها في المادة ٢٤٢ ومخالفة التعدي أو الإيذاء الخفيف المتصوص عليها في المادة ٣٩٤ فقرة ثانية في غير جسامة التعدي . فلا يمكن أن يكون الفارق في الوسيلة التي استخدمها الجاني . نعم إذا استعمل المعتدى في الضرب سلاحا أو آلة واخنة أو قاطعة أو راضة كخنجر أو سكين أو مقص أو فأس أو عصا الخ ، فإن الضربات التي يحدتها هذه الأسلحة أو الآلات تكون بغير شك جنحة الضرب أو الجرح

المتخصص عليها في المادة ٢٤٢ ع ، إلا أنه ليس من الضروري لتكوين هذه الجريمة أن يستعمل الجاني سلاحاً أو آلة ما . فالضرب باليد أو بالقدم والدفع على جسم صلب والرمي على الأرض والجذب العنيف والضغط على الأعضاء يمكن أن تدخل في حكم المادة ٢٤٢ ع . والخلاصة أن نص المادة ٢٤٢ يتناول أعمال التعدي والايذاء التي تعادل في جسامتها الضرب أو الجرح . أما أعمال التمدي والايذاء الأخرى التي لا يحصل فيها ضرب ولا جرح فتدخل تحت نص المادة ٣٩٤ ع ، ومن ذلك البصق في وجه إنسان أو جذبه أو دفعه في أثناء مشاجرة الخ (أحد بك أمين ص ٣٤٥ و ٣٤٦ و جرو ٥ ن ٢٠٠٥) . ولحكم الموضوع القول الفصل فيما إذا كان ما وقع من المتهم هو من قبيل الضرب أو الجرح وليس من قبيل الايذاء الخفيف ، لأن الفرق بين الحالتين هو فرق يتعلق بالوقائع لا بالقانون (حق ١٢ بونية سنة ١٩٣٠ عمارة ١١ عدد ٧٤) .

المبحث السادس - في الضرب الحاصل من عصابة

توافق أعضائها على التعدي الخ

١٨٧ - المادة ٢٤٣ ع - إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء فتكون العقوبة الحبس .

٢٨٨ - الغرض من هذه المادة ومصدرها - التوافق على التعدي هو المحور الذي تدور عليه علة التشديد الذي ارتأه المشرع بوضعه المادة ٢٤٣ التي أريد بها العقاب على الفكرة الإجرامية المتحدة التي تنشأ عند عصابة من المعتدين في وقت واحد وتقتصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانوني وشروط سبق الإصرار (تنق ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢ ق) .

ومن المتفق عليه أن العرص من المادة ٢٤٣ ع ليس تشديد العقاب فقط على الضارين بالفعل ، بل أريد بها معاقبة جميع من اشتركوا في التجمهر سواء أوقع منهم

ضرب أو جرح أم لم يقع (أحمد بك أمين من ٣٦٣ وعن ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بحملة ٩٩ عدد ١٩٨) .

وقد أدخل هذا النص في المادة ٢٢٠ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ بذكرتو ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ ، ونقل منها إلى المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ ثم إلى المادة ٢٤٣ من القانون الحالي .

ويؤخذ من المستندات التشريعية المتعلقة بهذه المادة أن الغرض من وضعها كان على الأخص الوصول في حالة وجود تجمهر إلى معاقبة كل المشتركين فيه الذين لم يكن القانون العام المعمول به في ذلك الوقت كافياً لاعتبار فعلهم معاقباً عليه (عن ٢٠ مايو سنة ١٩١٢ مج ١٣ من ٢٣٤ عدد ١١٢) .

٢٨٩ - أركان الجريمة - يشترط لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ ع: (١) وقوع ضرب أو جرح بما نص عليه في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ ع، (٢) أن يحصل الضرب أو الجرح عمداً، (٣) بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى، (٤) من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل، (٥) توافق المتجمهرين من قبل على التعدي والإيذاء .

٢٩٠ - الضرب أو الجرح - لا تسرى المادة ٢٤٣ ع إلا على التجمهر الذي يقع فيه ضرب أو جرح بما نص عليه في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ . وقد قررت محكمة النقض والابرام في حكم لها أن المادة ٢٤٣ ع الخاصة بالتجمهر متصلة بنصها بالمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ ، فلا تطبق إذن إلا في الضرب أو الجرح الوارد ذكره فهما (عن ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٠٢ سنة ٤٦ ق) . أما العصابات التي يقع منها اعتداء يتسبب عنه عاهة مستديمة أو يقضى إلى الموت فيرجع في أمرها إلى القواعد العامة التي تقضي بأن لا يسأل كل فاعل إلا بنسبة ما وقع منه شخصياً ، فلا يسأل جميع المتجمهرين عن القتل الذي وقع من أحدهم ولا عن العاهة التي نشأت عن فعل أحدهم ، بل يسأل القاتل عن قتله ومسبب العاهة عن جريمته ، إلا إذا وجد اتفاق سابق على التعدي فتطبق أحكام الاشتراك العامة (أحمد بك أمين من ٣٦٤) ، وإلا إذا توفرت الشروط المنصوص

عليها في المادتين ٢ و ٣ من قانون التجمهر رقم ١٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ فيطبق حكمه وهو يقضى بأنه ، إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالغرض المذكور (راجع هذا القانون وشروط التجمهر المطالب عليه فيه بالجزء الثاني من الموسوعة ص ١٩٢) .

٢٩١ - القصد الجنائي - نجمل في بيان هذا الركن إلى شرحنا السابق

لأركان جرائم الضرب والجرح بوجه عام

٢٩٢ - الظروف المشددة - يقتضى تطبيق المادة ٢٤٣ ع توافر ثلاثة ظروف .

مشددة وهي : (أولا) أن يقع الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، (ثانيا) أن يكون الضرب أو الجرح من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ، (ثالثا) توافق المتجمهرين من قبل على التعدى والايذاء .

٢٩٣ - فيشترط لتطبيق المادة أن يكون التجمهر مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل ، ولكن لا يشترط أن يقع الضرب من كل هؤلاء الأشخاص ولا أن يكونوا جميعاً حاملين لأسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، بل يكفي أن يحصل الضرب من أحد المتجمهرين بواسطة استعمال سلاح أو عصا أو آلة أخرى ، ولو لم يستعمل باقى المتجمهرين شيئا من هذه الآلات

٢٩٤ - والتوافق المنصوص عليه بالمادة ٢٤٣ ع معناه قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين أى توارد خواطرم على الاجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما توجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تمعد إيقاع الاذى بالجنى عليه . وللحكمة أن تستجيب التوافق بهذا المعنى من الوقائع المعروضة أمامها (نص ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٩٥ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٨٠٥ سنة ٤٦ ق ، وفي هذا المعنى ٥ فبراير سنة ١٩١٦ مج ١٧ ص ١١١) .

٢٩٥ - فالمادة ٢٤٣ ع لا تستلزم أن يكون بين أفراد العصبة أو التجمهر المجتمع للايذاء سبق إصرار أو اتفاق على الضرب ، بل يكفي مجرد التوافق أى توارد

خواطر المجتمعين على الاجرام واتجاهها اتجاها ذاتيا نحو الجريمة (عق ١٧ بونية سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١١٤٤ سنة ١٠ ق). . فطبق هذه المادة على الأشخاص الذين انضموا الى معركة بين فريقين حين عليهم بحصولها (عق ٧ ديسمبر ١٩١٢ مع ١٤ عدد ٣٠ و ٥ فبراير سنة ١٩١٦ شرائع ٣ عدد ١٠١) .

٢٩٦ - كذلك لا تستلزم المادة ٢٤٣ ع أن يعد الجناة آلات الضرب من قبل ، لأن القانون لم يشترط الا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء ، وفكرة التوافق قد تتحقق في التصور من غير أن يعد الجناة من قبل آلات الضرب . بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر الى آلة من آلات الضرب مع إتحاد الجميع في فكرة الاعتداء (عق ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢ ق) .

٢٩٧ - التوافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ ، وسبق الاصرار ظرف مشدد لجريمة الضرب أو الجرح المنصوص عليها في المادة ٢٤١ أو المادة ٢٤٢ ع ، ولا مانع قانونا من الجمع بين التوافق وسبق الاصرار في حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين تتكون منها الجريمة المنصوص عليها في المادتين معاً (عق ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٦٧ سنة ٤٧ ق) .

٢٩٨ - تطبق المادة ٢٤٣ ع على كل من اشترك في العصابة أو التجمع - متى توفرت أركان المادة ٢٤٣ ع وجب تطبيقها على كل من اشترك في العصابة أو التجمع ، ولو لم يحصل منه شخصياً أى اعتداء (عق ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ مع ١٣ عدد ١١٢ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ١٩٨ و ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٩١٥ سنة ٣ ق). فان المادة ٢٤٣ ع تسوى في المسؤولية بين من قارف الضرب بشخصه وبين من لم يقارفه وتجهل الصنفين فاعلين أصليين ، وهي حالة خاصة من أنواع الاجرام أورد لها الشارع حكماً استثنائياً لا يتماشى مع المبادئ العامة للمسؤولية الجنائية (عق ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢ ق) .

الفرع الرابع - في بيان واقعة الضرب في الحكم

٢٩٩ - يجب أن يشمل الحكم الصادر بعقوبة في جريمة من جرائم الجرح والضرب على بيان الأركان المكونة والظروف المشددة للجريمة .

٣٠٠ - فيجب أن يبين فعل الجرح أو الضرب .

وإذا كان الحكم صادراً في جريمة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢ ع فيكفي أن يذكر فيه حصول ضرب حتى لا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٩٤ فقرة ثانية ع . ومن ثم لا يقبل وجه التفضيل المقدم من محكوم عليه في جريمة ضرب بالمادة ٢٤٢ ع إذا كان عنيباً على عدم بيان جسامات الضربات في الحكم وعلى أنه مع عدم وجود هذا البيان يكون من الممكن تطبيق المادة ٣٩٤ فقرة ثانية ع (قض ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ مج ٤ عدد ٣٧) .

٣٠١ - وليست المحكمة ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ ع بأن تبين موقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، لأن الضرب مهما كان بسيطاً ضئيلاً تاركاً أثراً أو غير تارك أثراً يقع تحت نص المادة ٢٤٢ ع (قض فبراير سنة ١٩٢٣ قضية رقم ١٠٧٠ سنة ٣ ق ، وفي هذا المقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بحاماة ١٠ عدد ٦٢ و ٩٠ مارس سنة ١٩٠٧ استقلال ٦ م ٤٩ و ١٣ إبريل سنة ١٩٠٧ استقلال ٦ م ٥٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٢٦٩ سنة ٤٦ ق) .

وإذا كان من الضروري بيان المدة التي مرض فيها المجنى عليه أو عجز فيها عن تأدية أشغاله الشخصية متى كانت المادة الواجب تطبيقها هي المادة ٢٤١ ع التي تحتم أن تكون هذه المدة أزيد من عشرين يوماً ، فلا موجب مطلقاً لبيان هذه المدة إذا كانت المادة المطلوب العقاب بمقتضاها هي المادة ٢٤٢ ع (قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بحاماه ١٠ عدد ٤ و ٤ إبريل ١٩٢٩ قضية رقم ١١٥٦ سنة ٤٦ ق) .

٣٠٢ - وليس من الضروري ذكر الآلة التي استعملت في الضرب ، ما لم تكن المادة المطبقة على الواقعة هي المادة ٢٤٣ ع ، لأن المواد الأخرى تنص على عقاب من جرح أو ضرب أحداً أو أحدث بغيره جروحاً أو ضربات ، بغير أن تتعرض لذلك آلة الجرح أو الضرب . فكل جرح أو ضرب حدث عمداً بأي آلة كانت معاقب عليه

بمقتضى المواد المذكورة (نقض ٢ نوفمبر ١٩٢٧ قضية رقم ١٩٧٩ سنة ٤٤ ق ، وفي هذا المقضى
نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ استغلال ٦ ص ٤٩ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قضية رقم ٢٤٠٢
سنة ٢ ق) .

٣٠٣ — ويجب أن يبين الحكم أن الضرب حصل عمدا . ولما كانت جرائم
الجرح والضرب لا تستلزم توفر نية إجرامية خاصة ، بل يكفي فيها مجرد الفعل العمد
لتكوين الركن المعنوي للجريمة ، فيعتبر الحكم مستوفيا لكل الشرائط القانونية حتى ولو
أثبت توفر هذا العمد بطريقة ضمنية (نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ عمالة ١١ عدد ٧٤) .

فليس من المحتم أن يذكر في الحكم أن الضرب وقع عمدا بهذا اللفظ ، بل يكفي
أن يؤخذ من العبارات المدونة فيه أنه كان عمدا (نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص
٨٠٤ وه يونيو سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ٣٠٣) . والتعبير في الحكم بأن المتهم ضرب المجنى
عليه يفيد حتما أن هذا الفعل الإيجابي من قبل المتهم صدر منه عمدا ، ولم يكن بحاجة
مع هذا للتعرض بصفة خاصة لركن العمد ما دامت عبارته تؤدي إلى توفره (نقض
٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٠٤ سنة ٧ ق) .

فاذا أثبت الحكم الصادر بعقوبة في جناية ضرب أفضى إلى موت أن المتهم اجترأ
على ضرب المجنى عليه بقالب طوب على رأسه ، فهذه العبارة تفيد أن الضرب كان عمداً
ولا يمكن اعتباره ضرباً خطأ ، وتكون الواقعة منطبقة على المادة ٢٣٦ لا على المادة
٢٣٨ ع (نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣) . ويكفي لصحة الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة
الضرب المقتضى للموت أن تذكر المحكمة في حكمها أن المتهم ضرب المجنى عليه ولم
يقصد من الضرب قتلا ولكنه أفضى إلى الموت ، لأن في هذا التعبير ما يفهم منه من
غير لبس أن الضرب حصل عنداً (نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٤٩٨ سنة ٤٧ ق)

٣٠٤ — ومن المقرر أن تقدير النية يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، فهو الذي
يفصل نهائياً فيما إذا كان محدث الجروح أو الضربات قد ارتكب عن علم ما حرمه
القانون . ولكن محكمة النقض قد خولت لنفسها الحق في اصلاح الأخطاء القانونية
التي تقع من قضاء الموضوع فيما يتعلق بالنية ، فتنتقض الأحكام التي تخلط بين القصد
والباعث أو التي تشتمل أسبابها على إبهام أو تناقض يدعو إلى الشك في نية الفاعل أو

التي تقرّر اعتبار التهمة قتلاً خطأ مع أن قصد الاجرام مستفاد من وقائع الدعوى .

٣٠٥ - وإذا كان الحكم صادراً في جريمة جرح أو ضرب مصحوب بظروف مشددة ، وجب أن يعنى الحكم ببيان هذه الظروف المشددة وإلا كان باطلاً وتعين نقضه .

٣٠٦ - فينقض الحكم الصادر في جريمة ضرب بالمادة ٢٤١ ع إذا لم يذكر أن الجروح أو الضربات التي أحدثها المتهم نشأت عنها مرض المجنى عليه أو عجزه عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (قض ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ من ١٦٣ و ١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ قضا ٦٠ و ١٧ و ٢٩٠ مايو سنة ١٩٠٢ مج ٤ عدد ٢٤ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مج ٥ عدد ٦٦ و ٢ يناير ١٩٠٤ مج ٥ عدد ١٠٧ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ٤ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٥ ، ٦٢ و ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ٢٨ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ مج ٢٢ عدد ١٢٤ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ بحاملة ٨ عدد ٢١٧) .

٣٠٧ - ولا يكفي أن يذكر في الحكم أن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوماً ، فإن هذا لا يقطع في مرض المجنى عليه أو عجزه عن أداء أعماله في مدة العلاج ، إذ قد يكون العلاج قاصراً على التردد على الطبيب لعمل غير يومي أو ما أشبه ذلك (قض ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ مج ٤ من ٥٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ من ٢١ و ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضه رقم ٧٤ سنة ٤٨ ق و ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٨١ من سنة ٤ ق) . ومع ذلك قررت محكمة النقض في بعض أحكامها أن المرض ملازم للمعالجة . فإذا جاء في الحكم أن المجنى عليه مكث تحت العلاج أكثر من عشرين يوماً فهذا يدل على أنه كان مريضاً في خلال هذه المدة (قض ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ مج ٢١ من ١٦٤) .

٣٠٨ - على أنه يكفي أن يذكر في الحكم أن المجنى عليه عولج مدة تزيد على عشرين يوماً ، وليس من الضروري أن يذكر علاوة على ذلك أنه كان عاجزاً عن مواصلة أشغاله الشخصية ، فإن شروط المادة ٢٤٣ ع تعد متوافرة متى نشأ عن الجرح أو الضرب مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية ، فأحد الأمرين المرض أو العجز كاف ، ولا ضرورة لأن يمنع المرض عن مواصلة الأشغال الشخصية متى ثبت أنه استدعى المعالجة أكثر من عشرين يوماً (قض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بحاملة ١١ عدد ١٣) .

ومع ذلك قررت محكمة النقض في بعض أحكامها أنه يجب أن يبين في الحكم أن الضرب نشأ عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . (قنص ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مج ٥ ص ١٢٦ و ٢ يناير سنة ١٩٠٤ مج ٥ ص ٢٠٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ مج ٧ ص ١٦ و ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ص ٦٢ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ ص ٢٠٠)

٣٠٩ — على أن العجز عن الأشغال الشخصية قد يستفاد ضمناً من العبارات الواردة في الحكم . فإذا ذكر أن المجنى عليه أقام في المستشفى مدة ٥٩ يوماً أو أن المجنى عليها عولجت بسبب إصابتها مدة خمسين يوماً وكان بها كسور وعمل لها عملية تجبير . فإن هذا يفيد ضمناً عجز المجنى عليه عن أشغاله الشخصية (قنص ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ ص ٧٨ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٨٥ سنة ٤٧ ق) .

٣١٠ — وعلى أية حال فإذا كانت العقوبة المحكوم بها بمقتضى المادة ٢٤١ ع ضرب أو جرح بظروف مشددة تدخل في نطاق المادة ٢٤٢ ع التي تعاقب على الضرب البسيط ، فلا يسوغ لعدم الفائدة الطعن في الحكم بطريق النقض والإبرام بحجة أنه لم يذكر فيه أن الضرب أو الجرح نشأ عنه مرض المجنى عليه أو عجزه عن الأشغال الشخصية ، إذ العقوبة مبررة على كل حال (قنص ٦ أبريل سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ٣٨ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عملاء ٣ عدد ٢٨ و ٢ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١١٧٢ سنة ٤٦ ق و ٢ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٩٢ سنة ٤٦ ق و ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٥٨١ سنة ٤٦ ق و ٣٥ يناير سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٧١٠ سنة ٧ ق و ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ مج ٤٠ عدد ١٦٣) .

٣١١ — ويجب أن يشمل الحكم الصادر بعقوبة في جريمة ضرب بالمادة ٢٤٣ ع على بيان الظروف المشددة التي اقتضت تطبيق هذه المادة كما تستطيع محكمة النقض أن تظمن إلى أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً . فإذا لم يبين الحكم أن الاعتداء الذي وقع كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، أو لم يبين أنه حصل من شخص أو أكثر ضمن عصبة مكونة من خمسة أشخاص على الأقل ، أو أغفل ذكر أن المتهمين توافقوا على التعدي والإيذاء ، فإن وجود هذا القصد في الحكم يعيبه عيباً جوهرياً ويوجب نقضه (قنص ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٤٧٤ سنة ٤٧ ق و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٧٢ سنة ٤١ ق) .

وإذا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في التجمهر والاعتداء كانه أربعة فقط وأن ثلاثة منهم اشتركوا فعلا في الضرب ، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث لم يكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بالعقاب لولا تطبيق المادة ٢٤٣ ع ، فإن هذا البيان الذي لا يكفى وحده لتطبيق المادة ٢٤٣ يجعل الحكم مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم (عق ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٩٥ سنة ٤ ق) .

٣١٢ - ويجب أن يشتمل الحكم الصادر في جريمة إحداث جرح أو ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة على بيان هذه العاهة . فإذا اكتفت المحكمة بقولها : إن المتهم ضرب المجنى عليه بهصا على فخذ الأيسر فأحدث به ورما وضيا وكسرا كاملا بسيطا في الثلث العلوى ، فإن هذا النقض في بيان الواقعة يعيب الحكم عيبا جوهريا ويوجب نقضه (عق ٢ مايو سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ٢٩١) .

وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن إثبات واقعة العاهة المستديمة هي مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع نهائيا .

٣١٣ - ويكفى للحكمة أن تذكر في حكمها أن العاهة مستديمة دون ذكر عبارة : يستحيل برؤها ، الواردة بالمادة ٢٤٠ ع ، لأن في مجرد وصف كون العاهة مستديمة ما يفهم منه حتما أن البرء منها مستحيل (عق ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٠ سنة ٢ ق و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٣٥٦ سنة ٦ ق) .

٣١٤ - ويكفى أن يثبت من وقائع الدعوى أن الإصابة التي أحدثها الجاني قد نشأت عنها بجسم المجنى عليه عجز مستديم على أية صورة من الصور بغير حاجة إلى ذكر تأثير العاهة على حياة المجنى عليه المستقبل . وسواء أكانت العاهة المستديمة من شأنها أن تجعل حياة المجنى عليه عرضة لآخطار جديدة كما هو الشأن في حالة فقد جزء من عظم الجمجمة أم وقفت خسارة المجنى عليه عند فقد عضو من أعضاء جسمه أو جزء من عضو الخ ، فالحادثة تعتبر عاهة مستديمة متى قرر الاختصاصيون أن برء المجنى عليه وعودته إلى صحته أو قوته الأولى قد أصبح مستحيلا . ويكفى أن يكون الحكم قد عالج ذلك وأثبتته . أما ما عداه فتزيد لا تقتضيه ضرورة بيان الواقعة لمعرفة مبلغ انطباقها على القانون (عق ١٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٧٥ سنة ٤٨ ق) .

٣١٥ - ويلاحظ أن عملية الترتبة (أى رفع جزء من عظام الرأس) لا يتخلف عنها دائماً عاهة مستديمة . فقد يكون العظم المستخرج صغيراً بحيث يتكون بدله نسيج يحمى المخ من التعرض للطوارئ . فلا يكفى في بيان العاهة المستديمة في هذه الحالة القول بأن المتهم أحدث بالمجنى عليه إصابة في رأسه وهى كسر منخفض بالجبهة أو بالقبة أو بالجدارية نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها بدون ذكر هذه العاهة ، بل لا يكفى القول بأن الإصابة نشأ عنها فقد جزء من عظام الرأس دون بيان آخر . بل يجب على المحكمة أن تبين ما صارت إليه حالة المجنى عليه وما طرأ على جسمه من عجز وأن بره المجنى عليه وعودته إلى صحته أو قوته الأولى أصبح مستحيلاً (قضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٣٢٢ سنة ٤٤ ق و ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٢٧ سنة ٤٥ ق و ٧ مارس سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٤٧٨ سنة ٤٥ ق و ٥ يولية سنة ١٩٢٨ مع ٢٩ عدد ٩٢) .

وفد حكم بأنه يكفى في بيان هذه العاهة أن توضح المحكمة في حكمها ما أثبتته الكشف الطبي الذى توقع على المجنى عليه بالمستشفى الذى عولج فيه من أنه عملت له على أثر الإصابة عملية ترتبة أزيل فيها العظم في دائرة قطرها خمسة عشر سنتيمتراً وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعى من أن المذكور شفى مع فقد جزء من عظم القبة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات المخ مستقبلاً وأن هذه الحالة تعتبر عاهة مستديمة (قضى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قضية رقم ١٤ سنة ٤ ق) .

٣١٦ - ويجب أن يثبت بالحكم الصادر بعقوبة في جناية ضرب أفضى إلى موت ما يفيد وفاة المجنى عليه من جراء ما وقع عليه من ضرب أو جرح ، وارتباط الوفاة بالضرب أو الجرح ارتباطاً المسبب بالسبب والمعلول بالعلة (قضى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٩٧ سنة ٤٦ ق) .

٣١٧ - كذلك يجب أن يثبت بالحكم الصادر بعقوبة في جريمة ضرب أو جرح نشأت عنه عاهة مهتدية أو جريمة ضرب أو جرح نشأ عنه مرض أو عجز عن

الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وجود رابطة السبية بين الضرب أو الجرح والنتيجة التي ترتبت عليه .

٣١٨ - وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن السبية في القانون الجنائي هي مسألة موضوعية محنة ، لقاضي الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل في أن أمراً معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح .

وقد حكم بأنه إذا طبقت المحكمة المادة ٢٤١ ع على شخص متهم بضرب آخر باعتبار أن المعنى عليه قد عولج أكثر من عشرين يوما وذكرت بالحكم أن طول مدة العلاج لم ينشأ عن الضرب وحده وإنما نشأ عن إصابة المعنى عليه بمرض آخر ، فإن هذا يكون إبهاما مبطلا للحكم ، إذ لا يستطاع أن يعرف منه إن كانت مدة علاج الاصابات المتخلفة عن الضرب زادت على عشرين يوما أم لم تزيد (نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٥٥ سنة ٤٦ ق) .

٣١٩ - ويجب عند تطبيق الفقرة الثانية من المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع بيان ظرف سبق الاصرار أو التردد في الحكم .

الفصل الرابع

في اسباب الاباحة والظروف المخففة

في أحوال القتل والجرح والضرب

- ٣٢٠ - المسائل التي يتناولها البحث - (١) يتكلم القانون في المواد ٢٤٦ إلى ٢٥١ ع عن حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل والجرح والضرب .
(٢) ويعتبر الشارع المصري الاستفزاز عذرا مخففا لجناية القتل العمد في حالة خاصة نص عليها في المادة ٢٣٧ ع .
(٣) وهناك أحوال يرجع سبب عدم العقاب فيها إلى ترخيص القانون أو حالة

الضرورة ، كالضرب الذى يقع على سبيل التأديب ، وأعمال التطبيب والجراحة ، والإصابات التى تحدث من الألعاب الرياضية .

(٤) وقد يتساءل الباحث عما إذا كان رضا المجنى عليه يعد سبباً من الأسباب التى تبيح القتل والجرح والضرب ، إما بصفة عامة ، أو فى حالتى المبارزة والانتحار وقد سبق أن تكلمنا عن حق الدفاع الشرعى ضمن أسباب الإباحة فى الجزء الأول من هذه الموسوعة ، وسنفرد مبحثاً خاصاً لكل مسألة من المسائل الأخرى .

المبحث الأول — فى الاستفزاز (provocation)

٣٢١ — تأثير الاستفزاز فى القانون المصرى — لا تأثير للاستفزاز على كيان الجريمة فى أحوال القتل والجرح والضرب (تنق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٥٢ سنة ١٩٠٢ ق) . بل ان الشارع المصرى لا يعتبره عذراً مخففاً كما اعتبره الشارع الفرنسى . ولكن للقاضى بما له من حق الاخذ بأسباب الرأفة العامة أن يخفف عقوبة مرتكب القتل أو الجرح أو الضرب متى حمله على ارتكابه عامل غضب أو هياج سببه نفس المجنى عليه (أحمد بك أمين م ٣٨٨ ، وفازن تنق ١٩ فبراير سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ م ١٨٩) .

٣٢٢ — الاستفزاز فى القوانين الأخرى — أما القانون الفرنسى فيعتبر الاستفزاز عذراً إذا كان سببه الضرب أو الإيذاء الشديد (المادة ٣٢١) . فهو فى الواقع صورة ناقصة من الدفاع الشرعى ، والفرق بينهما أن الدفاع لا يقوم الاخلال الاعتداء ويترتب عليه الاعفاء من العقاب ، وأما القتل أو الجرح أو الضرب بسبب الاستفزاز فيعذر مرتكبه ولو وقع بعد انتهاء الاعتداء ولكنه على كل حال لا يعفى من العقاب بل يعتبر عذراً مخففاً فقط (جارسون مادة ٣٢١ ن ٨ الى ١٢) .

والقانون السودانى لا يعتبر القتل قتلًا عمدًا إذا كان مسبباً عن تهيج شديد حصل من المجنى عليه للقاتل (المادة ٢٢٨) .

والاستفزاز فى القانون الانجليزى يغير أيضاً صفة الجريمة فيحولها من قتل عمد (murder) إلى قتل بغير عمد (manslaughter) .

والقانون الايطالى ينص صراحة على أن الأحوال التى تثير الانفعال أو تهيج

المواطف لا تعلم المسؤولية ولا تنقصها ، ولكنها تعد من الظروف المخففة للعقوبة (انظر المادتين ٩٠ و ٩٢ ثانيا وثالثا من قانون العقوبات الايطال الصادر في سنة ١٩٣٠) .

٣٢٣ - العذر المنصوص عليه في الماده ٢٣٧ ع - على أن القانون المصري يعتبر الاستفزاز عنراً مخففاً في حالة خاصة هي حالة مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بجريمة الزنا ، وقد نص عليها القانون في المادة ٢٣٧ بقوله : « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال عى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ » .

وهذا النص مستمد من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي .
٣٢٤ - سبب هذا العذر - ومن المقرر أن سبب التخفيف هنا هو الاستفزاز لأن الزوج الذى يقدم على قتل زوجته في هذه الظروف إنما يفعل ذلك تحت تأثير الغضب الذى يملكه عواطفه ويستفزه إلى التآثر لشرفه .

٣٢٥ - هذا العذر خاص بالزوج - وهذا العذر كما يفهم من المادق خاص بالزوج دون الزوجة . فالزوجة التى تقتل زوجها حال تلبسها بالزنا لا تنطبق عليها المادة ٢٣٧ ع . وقد اعترض على ذلك بأنه لا يوجد سبب معقول للفرقة بين زنا الزوجة وزنا الزوج من حيث الاستفزاز ، إذ الاهانة التى تلحق كلا من الزوجين بسبب زنا الآخر جسامتها واحدة والغضب الذى يستولى على الزوجة عند ما تفاجئ زوجها متلبسا بالزنا لا يقل عن الغضب الذى يستولى على الزوج لدى مفاجأته لزوجته على هذه الحال ، فكان من المعقول أن يلتمس للزوجة نفس العذر الذى يلتمس للزوج . ولهذه الاعتبارات قد محى أثر هذه الفرقة من القوانين الحديثة كالقانون البلجيكي (مادة ١٣٤) والقانون الايطالى (مادة ٥٨٧) والقانون البرتغالى (مادة ٢٧٢) وغيرها .

٣٢٦ - وهذا العذر قاصر على شخص الزوج المهان ، فلا يشمل اقارب الزوجة . ولا اقارب الزوج ولا اصدقاءه الذين يثارون لشرفه في أثناء غيابه ، كما أنه لا يشمل من يشتركون كفاعلين أو شركاء في القتل الذى وقع من الزوج على زوجته (جازو ٢ ن ٨٢٨ وجارسون مادة ٣٢٤ ن ١٥ الى ١٧) .

وفي القانون الايطالى يشمل العذر الوالد والآخر أيضا . فيعذر الوالد إذا قتل

ابنته والآخر إذا قتل أخته لدى مفاجأتهما في حالة اتصال جنسى غير مشروع (مادة ٥٨٧) .

٣٢٧ - شرط المفاجأة حال التلبس بالزنا - لا يعذر الزوج إلا إذا ارتكب القتل لدى مفاجأته لزوجته حال تلبسها بالزنا . ويراد بالتلبس بالزنا نفس للمعنى المقصود من هذه العبارة في المادة ٢٧٦ ع . فلا يشترط في حالة التلبس أن تشاهد الزوجة وشريكها حال ارتكاب الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه ببرهة يسيرة كما تقتضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، بل يكفي أن تكون الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أنهما ارتكبا الفعل المكون للزنا (جازو ٢ ن ٨٢٨ و جارسون ٢٣) .

٣٢٨ - ويشترط فوق ذلك أن يرتكب القتل في الحال ، لأن سبب العذر هو النضب الوقتى الناتج عن الاهانة الحاضرة . فإذا انقضى زمن كاف لزوال أثر النضب سقط العذر وعوقب الزوج طبقاً للأحكام العامة . وتقدير الزمن الكافى لتهدئة نائرة الزوج مسألة موضوعية يترك أمرها للقاضى (جارسون مادة ٣٢٤ ن ٢٣ وشوفو وميل ٤ ن ١٤٦٧) .

٣٢٩ - الجرائم التى يطبق فيها العذر - تنص المادة ٢٣٧ ع صراحة على استبدال عقوبة الحبس بالعقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ . فيرتب إذن على العذر تخفيف العقوبات المقررة للقتل العمد وللضرب المفضى إلى الموت . ونرى أنه يترتب عليه من باب أولى تخفيف العقوبة المقررة لجناية الضرب أو الجرح الذى نشأت عنه عاهة مستديمة (انظر جارسون مادة ٣٢٤ ن ٢٧ و جازو ٢ ن ٨٢٨ وفيللى ص ٤٧٧) .

٣٣٠ - وقد ذهب بعض الشراح إلى أن الزوج لا يعذر إذا ارتكب القتل مع سبق الاصرار ، لأن الزوج لا يكون حينئذ في حالة التهيج والغضب الناشئين عن اكتشافه للفعل الماس بشرفه . غير أن معظم الشراح يفرقون بين حالتين : حالة ما إذا كان الزوج متأكداً من خيانة زوجته له تأكداً تاماً لا يخامرُه أقل ريب فيختبئ له ويقتلها ، وحالة ما إذا كان يشك فقط في سوء سلوكها فيختبئ للتحقق من الأمر . ويروى أن لا عذر للزوج في الحالة الأولى ، لأن القتل في هذه الحالة لم يكن الدافع له التأثير العجائز

والانفعال النفساني الناشئ. عن المفاجأة برؤية الفعل، وانما الدافع له في الحقيقة حب الانتقام من الزاني عن فعل سابق، ولم يكن الاختفاء في هذه الصورة إلا بقصد إيجاد الفرصة المناسبة للوصول لهذا الغرض. ويرون وجوب العذر في الحالة الثانية، لأن الاختفاء فيها كان الغرض منه أولاً وبالذات الوقوف على الحقيقة، فلما أن رأى الزوج بعين رأسه ما كان في شبك منه هاجه هول المنظر وفضاعة المشهد فأندم على القتل. وعلى هذا الرأي (جروج ٢ ن ٨٢٨ وشوفو وميلج ٤ ن ١٤٦٧).

ويرى جارسون وجوب العذر للزوج مطلقاً مرتكناً على نص القانون، قائلاً إن هذا النص ينشئ قرينة قانونية تعني الزوج من إثبات أنه كان في حالة تأثر وانفعال وتمنع النيابة من إثبات أنه لم يكن في تلك الحالة بحجة أنه كان يعلم بسوء سلوك زوجته فقد أراد الشارع أن يكفى القضاء مؤونة البحث في مثل هذه الامور الفاضحة والاسرار الكامنة التي قل أن يوصل التحقيق فيها إلى نتيجة حاسمة باعتباره الزوج معذوراً متى وقع منه القتل في الظروف التي بينها (جارسون مادة ٣٢٤ ن ٢٤ — ٢٦).

وقد طرحت أمام محكمة النقض والابرام قضية نسب فيها للتهم أنه أحس بوجود حلة غير شريفة بين المقتول وزوجه فأراد أن يقف على جلية الأمر بعد أن سأل زوجته في هذا الشأن وأنكرت، فظاهر أنه ذاهب إلى السوق وكن لها في المنزل حتى إذا ما حضر المقتول واختلى بالزوجة وأخذ يراودها ويداعبها إلى أن اعتلاها فعلا برز لها من مكانه وانها على المقتول طعناً بالسكين حتى قتله، أما الزوجة فقدولت هاربة واختفت في منزل الجار. فبعد أن بينت المحكمة آراء الشراح على الوجه المتقدم قالت إن الفعل المسند إلى المتهم ينطبق على الحالة الثانية السابق ذكرها وعاملته طبقاً للبادة ٢٣٧ ذكرها (قض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملة ٦ عدد ٢٩٦ مج ٢٨ عدد ٧).

٣٣١ — تأثير العذر على نوع الجريمة — قررت محكمة النقض والابرام أن القتل المقترن بالعذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ يعتبر جنحة لا جناية لأن القانون يعاقب عليه بمقوبة الحبس، ولذلك لا عقاب على الشروع فيه (قض ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٤٥).

المبحث الثانى - فى الأحوال التى يرجع سبب الإباحة فيها الى ترخيص القانون أو حالة الضرورة

٣٣٢ - بيان هذه الأحوال - توجد أحوال لا يعاقب فيها على الجرح أو الضرب ولو حصل عمداً . من ذلك : (١) الضرب أو الإيذاء الذى يقع على سبيل التأديب ، (٢) أعمال التطبيب أو الجراحة ، (٣) الإصابات التى تحدث من الألعاب الرياضية .

وعلة عدم العقاب فى هذه الأحوال لا ترجع إلى الباعث على ارتكاب الفعل ، لأن الباعث مهما كان شريفاً لا ينفى القصد الجنائى . كما أنها لا ترجع إلى رضا المجنى عليه ، لأن رضاه لا يؤثر فى قيام الجريمة كما سنرى فيما بعد . وإنما ترجع العلة فى عدم العقاب إلى أسباب تبيح الفعل وترفع المسئولية ، كترخيص القانون وحالة الضرورة (جازو ٥٠ ن ١٩٨٤) .

المطلب الأول - فى حق التأديب

٣٣٣ - أساسه - حق التأديب من أسباب الإباحة لمن يخول له القانون استعمال هذا الحق . وأساسه المادة ٦٠ ع التى تنص على أن : لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . . وقد أدخل هذا النص فى قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين ، وجاء بمحضر جلسة هذا المجلس عن سبب إضافة هذه المادة ما يأتى : « إنما زيدت هذه المادة فى القانون حتى يخرج من العقوبة من له حق التأديب مثلاً كالوالد والوالدة والوصى والأستاذ ونحوهم ، فإن لهم هذا الحق بمقتضى الشريعة . »

٣٣٤ - شروطه - وبشروط لإباحة الفعل على أساس المادة ٦٠ ع شرطان :

الشرط الأول - يجب أن يكون الفعل قد ارتكب عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . وليس المراد بالشريعة هنا الشريعة الإسلامية فقط ، بل إن النص يتسع لكل حالات استعمال الحقوق ، سواء التى قررتها الشريعة الإسلامية والتى قررها غيرها من

القوانين المعمول بها (محمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ٤١٤) .

الشرط الثاني - يجب أن يكون الفعل قد ارتكب بنية سليمة . والمقصود بسلامة النية هو أن يكون الفاعل قد ارتكب الفعل استعمالاً لحقه . ولا يعتبر الفعل أنه ارتكب بسلامة نية إذا كان الفاعل يستتر بالحق في الظاهر ليخفى قصداً إجراماً لا يمت لحقه بصله ، كالمعلم الذي يضرب تلميذه انتقاماً من أبيه والزوج الذي يضرب زوجته بعامل البغض والكراهية لا رغبة في تأديبها (محمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ٤١٥ وأجفة مفتوت بك ص ٢٢٨) .

٣٣٥ - تأديب الزوج لزوجته - تبيح الشريعة الإسلامية للزوج تأديب زوجته . وقد نصت على ذلك المادة ٢٠٩ من قانون الأحوال الشخصية بقولها : « يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً عن كل معصية لم يرد في شأنها حق مقرر ، ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق » .

وهذا الحق كما هو ظاهر من نص هذه المادة ليس مطلقاً ، بل هو مقيد بقيدين : فيجب من جهة أن لا يتجاوز الاعتداء الحد المقرر شرعاً للتأديب . والمتفق عليه هو أنه ليس كل ضرب مباحاً ، وإنما المباح هو الضرب غير المبرح (انظر رسالة مدى استئصال حقوق الزوجة للدكتور السيد مصطفى السيد من ١٩٢٣ والراجع المشار إليها في المأتمن رقم ١ وانظر البحث الفرعي المنشور بالمجموعة الرسبية ص ٣٥ من ١٣٥) .

ويجب من جهة أخرى أن يكون الضرب مقصوداً به تحقيق الغاية التي من أجلها شرع التأديب وهو إصلاح حال المرأة وأن يكون لسبب شرعي ، ولا يجوز أصلاً إذا كان مقصوداً به غرض آخر كأن كان انتقاماً منها أو لمجرد الإيذاء (انظر رسالة مدى استئصال حقوق الزوجة المرنج السابى من ١٩٠ و ١٩١ وانظر حكم محكمة تلا الصرعية في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٠ مجلة المحاماة الصرعية ص ١ من ٩١١ عدد ٢٤٣) .

وقد قررت محكمة النقض والابرار أن التأديب حق للزوج من مقتضاء إباحة الإيذاء ، ولكن لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف ، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث أذى يجسم زوجته كان معاقباً قانوناً (تحت ٣ مارس سنة ١٩٢٤ عملة ٥ عدد ٩٩ من ١٠٧) .

وأن حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها ، يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر ، ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق . وقد قالوا إن حد الضرب الفاحش الذي تشير إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد . فإذا ضرب زوج زوجته فأحدث به سحجين في ظاهر الخنصر وسحجاً آخر في الصدر ، فهذا القدر كافٍ لاعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالمادة ٢٤٢ ع (تنص ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مع ٣٥ عدد ٥٥) .

وأنه إذا كان للزوج أن يؤدب زوجته فلا يصح أن يتعدى حقه الإيذاء الخفيف أما إذا تعدا إلى ضربها على رأسها ضربة أحدثت لها الوفاة وجب اعتبار الواقعة ضرباً أفضى إلى الموت لا قتلاً خطأ وتطبيق المادة ٢٣٦ ع لا المادة ٢٣٨ (عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ٢٤٣ من ٢٩٥) .

٣٣٦ - تأديب الصغار - تبيح الشريعة الإسلامية ضرب الصغار للتعليم والتأديب . على أن هذه الإباحة ليست مطلقة ، وإنما هي مقيدة بقيدين . فيجب من جهة أن يكون الضرب للتأديب أو التعليم ، ويجب من جهة أخرى ألا يكون فاحشاً ، والضرب الفاحش هو الذي يكسر العظم أو يخرق الجلد (انظر محمد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ من ٤١٩ والراجع التوضيح فيها في المامش) .

٣٣٧ - وهذا الحق مقرر للأب والأم والوصي ولمن تثبت له ولاية النقص على الصغير عند عدم الأب كالجدة والأخ والعلم .

وقد قررت محكمة النقض والإبرام أنه لا مسئولية على الوالد إذا ضرب ابنه تأديباً له في الحدود المحقولة ، لا لانتفاء القصد الجنائي بسلامة نيته وابتغائه الخير لابنه ، بل لسبب من أسباب الإباحة القانونية تطبيقاً لنص المادة ٦٠ ع ، بحيث إذا تجاوز الأب حدود التأديب حق عليه العقاب المقرر لجريمة الضرب العمد (تنص ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق) .

وقد صرح فقهاء الشريعة الإسلامية بأن للعلم أن يضرب الصبي للتعليم والتأديب

بإذن الآب وبإذن الوصى ، وأنه ليس له أن يضربه في ذلك بدون إذن منهما (اعظر
معد كابل مرسى بك والدكتور السيد م ٤٢٠ والمراجع المشار إليها في الهامش) .

٣٣٨ - أما المخدم فليس له ضرب خادمه مطلقا حتى ولو كان ذلك بإذن والده
(معد كابل مرسى بك والدكتور السيد م ٤٢٠ والمراجع المشار إليها في الهامش) . ومع ذلك
قد حكمت محكمة النقض والابرام بأن للسيد حق التأديب على صفيه طبقا للمادة ٦٠ ع ،
وبما أن القانون لم يضع تعريفا لهذا الحق فن المدل تقدير حدوده بأن يكون متناسبا
مع خطورة الذنب (قض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ نرائح ٣ م ٥٥) .

المطلب الثاني - في أعمال التطبيب والجراحة

٣٣٩ - كثيرا ما يتعرض الجراحون والأطباء بحكم مهنتهم إلى المساس بأجسام
الناس فيحدثون بهم جروحا أو يعطلونهم جواهر قد تكون ضارة أو سامة ، ومع
ذلك لا تقع عليهم أية مسئولية مدنية أو جنائية . والعلة في إباحة عمل الطبيب والجراح
واتقاء مسئوليتهما هو ترخيص القانون (l'autorisation de la loi) ، لأن القانون
إذ رخص للطبيب أو الجراح اعتمادا على شهادته الدراسية بمزاولة مهنة الطب قد خول
له بذلك حق علاج المرضى والتعرض لأجسامهم ولو بأجراء عمليات جراحية (عن
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٥٩
سنة ٨ ق وجارو ٥٥ ١٩٨٥ وجارسون مواد ٣٠٩ الى ٣١١ ن ٨)

٣٤٠ - ولكن سبب الإباحة الذي يبرر تدخل الطبيب أو الجراح مشروط
بشرطين ، إذ يجب : (أولا) أن يعمل لفرض العلاج فقط (وثانيا) أن يكون
مدعوا أو مرخصا له من المريض أو من يمثله بالعمل . ومن ثم تطبق مواد المرح
والضرب عمدا :

(أولا) على الطبيب أو الجراح الذي يعتمد إلى ضرب المجنى عليه بيده أو
بآلة ما منعه من الحركة في أثناء إجراءاته عملية جراحية له . وقد حكم بتطبيق مواد
الضرب والجرح عمدا في قضية تحصل واقعتها في أن طيبيا كان يجري عملية شعرة
لمريض ، وفي أثناء العملية تحرك المريض فضربه الطبيب بقبضة يده على صدره دفعتين
وبالكف على رأسه دفعة واحدة توفي بعدها . وقد ثبت من تقرير الطبيب الشرعي

أنه كان عند المجنى عليه أنيورزم متقدم بالاورطى يجوز أن نفجر من نفسه نتيجة ارتفاع في الضغط الدعوى أيا كان سببه في الجزء المريض أو بسبب عنف خارجي يقع على الجسم في مقابلته حتى ولو كان خفيفا، وأنه إذ صرح ما ورد على لسان الشهود من أن الطبيب ضرب المجنى عليه في مقابلة الانيورزم فالذى يمكن استنتاجه أن الانيورزم المذكور تعرض بالفعل لعنف خارجي اثر الصدمة كلف لاحداث الانفجار ويكون الضرب في هذه الحالة بعث على حصول الوفاة بما سببه من انفجار الانيورزم الذي كان موجودا بحالة تجعل حياة المريض في خطر من انفجاره لاقل سبب . قرر قاضي الاحالة بعد أن أثبت الواقعة على هذا الوجه اعتبار الواقعة جنحة قتل خطأ منطبقة على المادة ٢٣٨ ع بحجة أن النية في مسائل الضرب تقتضى أن يكون الجاني عالما بالضرر الذى يمكن أن ينشأ عن الفعل المادى الذى ارتكبه وأنها لا تتوفر حتى ولو كان يجب عليه أو في مقدوره أن يتوقع حدوث الضرر ما دام أنه لم يقصده فعلا وأن ظروف الدعوى دالة على أن المتهم ما كان يقصد الضرر بالمجنى عليه بل كان يقصد له كل الخير بانجاح العملية التى كان يجرىها له ، وتخلص من ذلك إلى أن ما ارتكبه المتهم غير معاقب عليه كجريمة من جرائم العمد لعدم توفر ألتية الخاصة التى يتطلبها القانون لمثل هذه الجرائم بل يمكن العقاب عليه كجريمة قتل خطأ مما ينطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة النقض والايرام بعد أن قررت أن نية الضرب العمد تكون حاصله كلما تحرك الفاعل طائفا مختارا فأوقع فعل الضرب على المجنى عليه عالما أنه فعل يحظره القانون وأن من شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته أى إيذائه وإيلامه ، قالت إن الواقعة التى أثبتتها القرار المطعون فيه هى أن المتهم ضرب المجنى عليه بقبضه يده مرتين ، وظاهر من سياق القرار أن هاتين الضربتين أو إحداهما على الأقل كانت على صدره في مقابلة الاورطى المصاب من قبل بالانيورزم ثم ضربه دفعة ثالثة بالكف على رأسه . وواضح أن هذه الضربات الثلاث قد وقعت بإرادة المتهم وأن من شأنها إيذاء المجنى عليه وأن المتهم يعلم أن لها هذا الشأن وأنه قصد إيقاعها مع علمه بشأنها هذا ، فنية الضرب التى يتطلبها القانون متوفرة كل التوفر في عمله . أما ما يقوله القرار المطعون فيه من أن المتهم إنما كان يقصد بفعله خير المجنى عليه وترتيبه

على ذلك أنه لم يقصد إبداءه فإن هذا لإحلال للبائع على العمل محل القصد الجنائي ومجازة للحد في تطبيق الوقائع على التعريف المجمع عليه للقصد الجنائي في جريمة الضرب (هن ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠١ سنة ٤٨ ق).

(ثانياً) على الطبيب أو الجراح الذي يشترك في عملية يقصد بها غرض آخر غير العلاج، كالجراح الذي يجرى رفع مبيض امرأة دون أن يكون في حالتها ما يبرر هذا الاجراء، حتى ولو كانت المرأة قد وافقت أو طلبت اجراء العملية.

(ثالثاً) على من يعمل على سبيل التجربة العلمية لا لغرض العلاج.

(رابعاً) على الطبيب أو الجراح الذي يعطى ذواء خطراً أو يعمل عملية خطيرة ضد رغبة المريض. وعلى ذلك يتعين على الطبيب قبل أن يعطى الدواء أو يجرى العملية أن يحصل على قبول صريح من المريض. وفي حالة ما لو استحال على المريض بسبب حالته الصحية أن يبدى رأيه في ذلك، يجب الحصول على هذا القبول ممن يمثلونه. على أن الجراح أو الطبيب يكون له حق التدخل بدون تصريح إذا كان المريض لا يستطيع إبداء رأيه وكانت العملية مستعجلة، لأن حالة الضرورة تبيح في هذه الحالة تدخل الطبيب أو الجراح (جرو ٥ ن ١٩٨٥ وجارسون ن ٨٢ الى ٨٦).

٣٤١ — وما لا نزاع فيه أن الطبيب مسئول عن نتائج اهماله وخطئه، فاذا ترتب على إهمال لطبيب أو عدم احتياظه موت المريض عد فأتلا خطاً وعوقب بالمادة ٢٣٨ ع (جارو ٥ ن ٢٠٦٠ وجارسون مادق ٣١٩ و ٢٢٠ ن ١٩١١ وما بعدها وأحد بك أمين ص ٢٤٩) وسنوفى هذا الموضوع حقه من الشرح عند الكلام على القتل والجرح خطأ.

المطلب الثالث — في الاصابات التي تحدث من الألعاب الرياضية

٣٤٢ — قد أصبحت الألعاب الرياضية في العصر الحاضر وسيلة من الوسائل الجوهريّة لتربية الأجسام وترقية الصحة العامة وتحسين حال المجتمع. وأهم هذه الألعاب وأخصها بالذكر ما يأخذ مظهر نزاع بين فردين أو فريقين وتشمعل فيه وسائل القوة والمنف. قال جانب الألعاب التي لا تنطوى على استعمال القوة مع الخصم بل تقتصر على اظهار القوى الفردية أو المهارة الشخصية كالسباق على الأقدام أو على الحبل وحمل الأقال وشد الحبل ولعبة التنس ولعبة الشيش المغطى، يوجد الآن

نوع آخر من الألعاب الرياضية تقضى قواعده باستعمال القوة مع الخصم في صورة منظمة كوسيلة للتنقل عليه مثل الملاكمة والمصارعة ولعبة التحطيب وكرة القدم وكرة الرجبى. ويترب على ممارسة هذه الألعاب كنتيجة حتمية لها حدوث اصابات بأجسام اللاعبين ينطبق عليها من الوجهة المادية والجناية وصف الجروح والضربات المعاقب عليها في المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ إلى ٢٤٤ من قانون العقوبات. ولو طبقت القواعد العامة التي بمقتضاها لا يعد الباعث أو الرضا من الأسباب التي تبرر الضرب والايقاض لأدى ذلك الى المعاقبة على الضربات والجروح التي تحدث في الألعاب الرياضية بوصف الضرب أو الجرح العمد أو الجرح الخطأ تبعاً لما إذا كانت ارتكبت عن قصد أو عن خطأ حتى ولو روعيت القواعد الخاصة بهذه الألعاب كل المراعاة. ولكن تطبيق القواعد العامة التي تعاقب على كل ما يقع على الناس من ضرب أو إلقاء يؤدى إلى تمطيل كثير من الألعاب الرياضية المسلم بفائدتها في المحافظة على الصحة العامة وترقية النسل، حتى أن الحكومة اعترافاً منها بفائدة هذه الألعاب لا تقتصر على الترخيص بها بل تشجعها وتؤيد القائمين بها. وقد جاء في خطاب العرش الذى ألقى في حفلة افتتاح الدورة البرلمانية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ عن الألعاب الرياضية ما يأتى: « وقد أولت حكومتى صحة الناشئة وعلاجهم وتنذيتهم في معاهد التعليم أعظم الرعاية، ووجهت عناية خاصة إلى الرياضة البدنية، وقررت التدريب المكثف في المدارس الثانوية والخصوصية والعالية وفي كليات الجامعة ». لذلك وجب العمل على التوفيق بين نصوص قانون العقوبات وضرورات الحياة الرياضية، فجعلت الملة في انتفاء المسؤولية الجنائية عن الاصابات التي تحدث في الألعاب الرياضية هي أن القانون يبيح هذه الألعاب والحكومة تشجع عليها فمن يمارسها يستعمل حقاً خوله له القانون فلا تترتب عليه أية مسؤولية من استعماله (جازو ٥ ن ١٩٨٦ وعلى بنوى بك ج ١ ص ٣٩٨ وعدد كمل مرسى بك والفكرور السيد ج ١ ص ٤٢١ و ٤٢٢) .

٣٤٣ — غير أن انتفاء المسؤولية عن هذه الاصابات مشروط بشرطين: (الأول) أن لا يتجاوز اللاعبى القوة التي يستعملها حدود النظام والقواعد المتبعة في اللعب، (الثانى) أن يجرى اللعب بالحكمة والاحتياط عملاً بالروح الرياضية ولا ينقلب الى

أعمال وحشية (المراجع للقمعة وأحمد بك أمين م ٢٩٢) .

فاذا خرج اللاعب عن قواعد اللعب وأصاب آخر باهماله أو عذم احتياطه عوقب على الجرح أو القتل خطأ ، واذا تعدد الاصابة عوقب على الجرح أو الضرب عمداً (أحمد بك أمين م ٢٩٢ وجارو ٥ ن ١٩٨٦) .

وللمحاكم المصرية حكان في هذا المعنى : أولها قرر فيه قاضي الاحالة أن اللاعب لا يسأل جنائياً عما يحدثه في اللعب من ضربات أو جروح متى كان هذا اللعب غير محظور ولا يخل بالنظام العام ، إلا إذا ثبت حصولها بسوء قصد أو كانت ناشئة عن رعونة أو إهمال أو عدم احتياط أو عدم مراعاة اللوائح . فاذا حدث أنه بينما كان المتهم مشتغلاً بلعب البرجاس مع المجنى عليه إذ ألقى العصا ليصيب من هذا الأخير مرمى كما هو نظام اللعب ، فأصابته العصا أولاً الفرس التي كان يركبها المجنى عليه ثم ارتدت منها إلى عينه فنشأ عن ذلك فقد إصهارها ، فإنه يستنتج من كيفية حصول هذه الاصابة أنها حدثت بالقضاء والقدر في ظروف لم يكن يتوقعها المتهم (احالة طنطا ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مج ١٠ عدد ١٥ م ٢٢) . والحكم الثاني لمحكمة النقض والابرار وقد قررت فيه أنه إذا لحق أحد اللاعبين صرراً بزميله أثناء لعب مشروع وكان ذلك بغير قصد فلا يعتبر أنه ارتكب جريمة إحداث جرح أو ضرب عمداً ، وإنما يجوز عقابه بمقتضى المادة ٢٤٤ ع (قض ٧ مايو سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ١٠٦ م ٢٨٦) .

المبحث الثالث — في رضاء المجنى عليه

٣٤٤ — من المقرر أن رضا المجنى عليه لا يعمو الجريمة ولا يرفع العقاب ، لأن العقاب من حق المجتمع وليس من حق الأفراد ، والقانون يعاقب على أعمال الاعتداء التي تقع ضد الاشخاص لأنها تمس المجتمع نفسه ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يحق لأحد أن يسمح لغيره بأن يخل في شخصه بالقوانين التي تهم النظام العام . فمن يقتل غيره أو يصبه بجروح أو ضربات بناء على طلبه أو أمره لا يفلت من العقاب ، إذ لأعبرة بالبواعث (جلاو ٥ ن ١٩٨٨ وجادسون مادة ٢٩٥ ن ٢٢٥ وأحمد بك أمين م ٢٩١ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور المجد ١ م ٤٥٦) . ولكن في استطاعة القاضي تخفيف

العقاب في هذه الحالة بماله من سلطة الاخذ بأسباب الرأفة العامة (احدى بك أمين ص ٢٩١ وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٢٤٦) .

٣٤٥ - وقد ذهبت محكمة النقض والابرار في حكم قديم لها إلى أن رضا المجنى عليه ينفي وجود القصد الجنائي في جرائم الجرح والضرب ، وقررت بناء على ذلك أنه لا عقاب على من يكوى آخر برضائه وطلبه بقصد شفاؤه من مرض ألم به ، وذلك لاتقاء وجود القصد الجنائي (نقض ٢٤ أبريل سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ٢٩١) .

ولكن قضاء محكمة النقض استقر الآن على أن جريمة الضرب أو الجرح تتم قانوناً بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من الجاني وعلم منه أن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضا من وقع عليه الضرب أو الجرح (نقض ١٢ يولية سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٦٥٢ سنة ٩ ق) . وقد طبقت هذا المبدأ على من يتدخلون في أعمال التطبيب والجراحة بدون صفة كالحلاقين وغيرهم ممن يتعرضون لأجسام المرضى باعطاء الأدوية أو بإجراء العمليات الجراحية دون أن يكونوا حاصلين على شهادة طبية أو ترخيص يتحول لهم الحق في مباشرة هذه الأعمال ، إذ قررت أنهم مسئولون جنائياً عما يحدثونه من جروح أو ضربات ولو كانوا في ذلك ملبين طلب انجروح نفسه (أظن الأحكام للنوّه عنها فيما تقدم بالمدد ٢١٦) وأوضحت أن استفاء المسؤولية الجنائية عن الطبيب أو الجراح الذي يعمل على شفاء المرضى لا يرجع إلى عدم توافر القصد الجنائي لديه ، بل يرجع إلى إرادة الشارع الذي خول له حق علاج المرضى والتعرض لأجسامهم ولو بإجراء العمليات الجراحية (أظن الأحكام للنوّه عنها في اسد ٢١٥) .

٣٤٦ - على أن من الجرائم ما يستلزم بطبيعته عدم رضا المجنى عليه بالفعل الذي يقع عليه كخطف الأنثى (المادة ٢٩٠ ع) والوقاع (المادة ٢١٧) وهتك العرض (المادة ٢٦٨) . فهذه الجرائم تقوم على أساس عدم رضا المجنى عليه بالفعل الذي يرتكب ضده ، فإن حصل هذا الفعل بالرضا فلا جريمة . ولكن رضا المجنى عليه هنا ليس سبباً من أسباب الاباحة بالمعنى القانوني ، بل ان الرضا يحول دون توافر ركن من أركان

الجريمة وبذلك لا توجد قانوناً (معد كامل مرسى بك والدكتور السيد ج ١ ص ٤٥٦).

المبحث الرابع - في الانتحار (Suicide)

٣٤٧ - الانتحار والشروع فيه - لا يعاقب القانون المصري على الانتحار ولا الشروع فيه، وإنما يعاقب فقط على قتل الغير أو الشروع فيه. وهذا هو أيضاً حكم القانون الفرنسي (جارو ٥ ن ١٤٤٤ وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٢٢٦ وشوفو وميلي ٣ ن ١٧٣٤ واحد بك مين ص ٣٩٣). أما القانون الانجليزي فيعد الانتحار جريمة متى ارتكب عمداً والذي بقي من عقوبة الانتحار في انجلترا أن المتحجر يدفن بغير احتفال ديني، أما قبل الآن فكانت تصدر أملاكه فوق ذلك. وكذلك القانون السوداني الصادر في سنة ١٨٩٩ يعاقب على الشروع في الانتحار بمقتضى المادة ٢٣٨ منه ونصها: «كل من شرع في ارتكاب الانتحار وأجرى أى فعل نحو ارتكاب تلك الجريمة يعاقب بالحبس مدة يجوز امتدادها إلى سنة واحدة وبالغرامة أو بالعقوبتين معاً».

٣٤٨ - الاشتراك في الانتحار - وما دام الانتحار لا يعد جريمة فلا اشتراك فيه غير معاقب عليه. فمن حرض على هذا العمل ومن أعطى الفاعل سماً أو أمدته بسلاح أو ساعده بأية طريقة أخرى على الانتحار لا يعاقب لانعدام الجريمة الأصلية (جارو ٥ ن ١٩٤٦ وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٢٢٧ واحد بك أمين ص ٣٩٣). ولكن كثيراً من القوانين تعاقب على الاشتراك في الانتحار باعتباره جريمة مستقلة. ومن هذه القوانين، القانون السوداني الصادر في سنة ١٨٩٩ (المادتين ٢٣٤ و ٢٣٥، والقانون الايطالي) المادة ٥٨٠. وقد رأت اللجنة التي شكلت في سنة ١٩١٤ لتحضير مشروع قانون جديد للعقوبات في مصر إدخال هذا الحكم في التشريع المصري فأدخلت في المشروع الذي أعدته مادة نصها: «كل من حرض آخر أو ساعده على الانتحار يعاقب إذا تم الانتحار بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تتجاوز سبع سنين (المادة ٢٩٨ من المشروع)».

٣٤٩ - قتل شخص برضائه - علم أنه يجب التفرقة بين حالة الاشتراك في الانتحار وحالة من يقتل آخر برضائه. فانه في هذه الحالة الأخيرة وإن كان القتل قد

حصل برضاء القتل وبناء على طلبه أو رجائه إلا أن القتل اتخذ موقفاً سليماً ولم يقارف أى عمل من الأعمال المكونة للجريمة ، فلا يعتبر فاعلاً لجناية القتل ، وإنما الفاعل الأصلي هو الذى أحدث الموت ، وهذا هو مقتضى تطبيق قواعد الاشتراك العامة (جارو ٥ ن ١٩٤٧ وبلاتش ٤ ن ٤٦ وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٢٨ واحد بكأمين من ٢٩٢ ومحمد كامل مرسى بشوالهكتور السديدج ١ ص ٤٥٨) .

وبعض القوانين لا تعتبر القتل برضاء المجنى عليه في منزلة القتل العمد ، بل تجعل منه جريمة خاصة وتقرر له عقوبة أخف (أنظر مثلاً المادة ٥٧٩ من القانون الإيطالي) .

٣٥٠ - اتفاق شخصين على الانتحار - ينتج عن تطبيق المبادئ المتقدم ذكرها أنه إذا تعاون شخصان (كمشيقين) على الانتحار وأعدا لذلك مسدسين اتفاقاً على إطلاقهما في لحظة واحدة وأطلق كل منهما مسدسه على صاحبه ، فن ينجو منهما تجوز محامته على جناية القتل عمداً . وأما إذا أطلق كل منهما مسدسه على نفسه فيعتبر فعل كل منهما انتحاراً ولا تجوز محامته من ينجو منهما لا على شروعه في الانتحار ولا على اشتراكه في انتحار صاحبه (جارو ٥ ن ١٩٤٨ وجارسون مادة ٢٩٥ ن ٢٣٩) .

٣٥١ - إحصاء - دل الإحصاء على أن حوادث الانتحار والشروع فيه في ازدياد مستمر . وقد بلغ عددها في سنة ١٩٣٩ ، ٦٧٠ حادثة ارتكبتها وطنيون بمقابل ٦٦٨ في السنة التي قبلها و ٤٩ حادثة ارتكبتها أجانب بمقابل ٤٤ في السنة التي قبلها .

المبحث الخامس - في إصابة الشخص نفسه

٣٥٢ - - لا يعاقب القانون على الجروح التي يحدنها شخص بنفسه ، فانه ينص في المواد ٢٤٠ وما بعدها على الجروح أو الضربات التي يحدنها شخص بآخر . ولكن استثناء من هذه القاعدة ، ينص قانون القرعة العسكرية في المادتين ١٣٠ و ١٣١ منه على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وأتلف أحد أعضائه أو وافق على أتلافه بقصد التخلص من الخدمة العسكرية .

٣٥٣ - أما الجروح التي يحدنها شخص بغيره فعاقب عليها دائماً ولو كانت برضاء المجنى عليه ، لأن رضاه من وقع عليه الجرح أو الضرب لا يؤثر في قيام الجريمة (وقد تكلمنا من ذلك فيما تقدم بالمدينين ٢٤٤ و ٢٤٥) .

وقد نص قانون القرعة العسكرية على حالة خاصة يعاقب فيها من أحدث بغيره جروحا برصاته . فقد نصت المادة ١٢٣ من هذا القانون على أن كل من يتلف عضواً لشخص آخر أو يساعد على ائلافه بقصد أن يجعل ذلك الشخص غير لائق للخدمة العسكرية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنين ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنياً .

المبحث السادس — في المبارزة (duel)

٣٥٤ — المبارزة هي قتال متفق عليه بين شخصين أو عدة أشخاص بأسلحة تعد لذلك ابتغاء رد الشرف المهان ، قتال يسبقه إغراء ويحصل بحضور شهود اتفقوا من قبل على اختيار الأسلحة ومكان وزمان المقابلة (جازو ن ١٩٣٦) .

٣٥٥ — وأكثر القوانين الأجنبية ينص على أحكام خاصة للمبارزة ويعتبرها جريمة قائمة بذاتها حتى لا يعامل المتبارز الذي قتل أو جرح خصمه في قتال شريف معاملة القاتل الذي وقع منه اعتداء مصحوب بنية الاجرام ، لأن الاتفاق السابق على المبارزة الذي بمقتضاه يسمح كل من المتبارزين للآخر بأن يقتله أو يحدث به جروحا يغير صفة القصد وإجرام الفعل (انظر قانون العقوبات البلجيكي مواد ٢٢٣ إلى ٢٣٣ وقانون العقوبات الألفي مواد ٢٠١ إلى ٢١٠ وقانون العقوبات الايطالي مواد ٣٩٤ إلى ٤٠١) .

٣٥٦ — ولكن القانون المصري لم ينص للمبارزة على حكم خاص ، فما يحدث فيها من قتل أو جرح يدخل في حكم النصوص العامة التي تعاقب على جرائم القتل والجرح والضرب ، لأن الباعث مهما كان شريفاً لا ينفي وجود القصد الجنائي الذي يتوافر في جناية القتل العمد متى كان الفاعل يقصد إحداث الموت وفي جرائم الجرح والضرب متى كان يعلم بأن فعله من شأنه المساس بسلامة جسم المجنى عليه وصحته ، كما أن الاتفاق السابق على المبارزة ورضاء المجنى عليه مقدما بما يقع عليه من قتل أو إصابات لا يبرران عمل المتبارز أكثر مما يبرران عمل من يقتل آخر بناء على طلبه (جرانولان ٢ ن ١٦٤١ وأحد بك أنين م ٣٩٠ ومحمد كامل مرسى بك ولاكتور السيد ج ١ ص ٤٦٠) .

٣٥٧ — كذلك القانون الفرنسي لم ينص على حكم خاص للمبارزة ، وقد قررت

محكمة النقض والابرام الفرنسية من سنة ١٨٣٧ أن القتل والجرح التي تحدث من
المبارزة تدخل في حكم النصوص العامة (قتل فرنسي ٢٢ يولية سنة ١٨٣٧ سيرة ١٨٣٧
١ - ٤٦٥ وموسوعات دالوز تحت كلمة duel ١٠٧ و قتل فرنسي بدواها بمجموعة ١٥ ديسمبر
سنة ١٨٣٧ سيرة ١٨٣٨ ١ - ١ - ٥ وموسوعات دالوز ن ١٠٨)
والقانون الانجليزي يعتبر القتل في مبارزة قتلا عمدا ولا يفرق بينه وبين أنواع
القتل الأخرى (هاريس ص ١٥٢) .

٣٥٨ - ويرتب على تطبيق النصوص العامة ما يأتي : (١) إذا وجدت نية
القتل عند المتبارزين فيجوز محاكمة من ينجو منها على اعتبار أن ما وقع منه جناية
قتل أو شروع في قتل مع سبق الاصرار . (ب) إذا لم توجد لدى المتبارزين نية القتل
فلا يسأل كل منهما إلا عن الجروح التي أحدثها ويعاقب عليها طبقا للبواد ٢٣٦
و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات بحسب جسامه النتيجة . فإذا لم
تحدث من المبارزة جروح فلا عقاب إلا لا شروع في جرائم الجرح والضرب عمدا
ويمكن استنتاج نية المتبارزين من شروط المبارزة ونوع الأسلحة المستعملة . (ج) أما
شهود المبارزة فهم شركاء في الجريمة إذا كانوا حرضوا عليها أو أمدوا المتبارزين
بأسلحة أو ساعدوا على ارتكاب الجريمة بأية وسيلة أخرى (جازو ن ١٩٣١ و جارسون
مادة ٢٩٥ ن ٢٠٠ و جرانمولان ٢ ن ١٦٤٢ وأحمد بك أمين ص ٣٩٠ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور
المعيد ص ٤٦) .

الفصل الخامس

في القتل والجرح خطأ

المبحث الأول - عموميات

٣٥٩ - النصوص - تنص المادة ٢٣٨ ع على أن « من قتل نفسا خطأ أو
تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئا عن رهونة (maladresse) أو

عدم احتياط وتحرز (imprudence) أو عن إهمال وتغريط (« gligence »)
أو عن عدم انتباه وتوق (inattention) أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح
(inobservation des règlements) يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي
جنيه مصري .»

وتنص المادة ٢٤٤ ع على أن « كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا
تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعوة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو
عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو
بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .»

٣٦٠ - علة العقاب على القتل والجرح خطأ - تعاقب المادتان ٢٣٨
و ٢٤٤ على القتل أو الجرح غير العمد (involontaire) . على أنه ليس صحيحا أن
يقال إن القانون يعاقب في هاتين المادتين على أعمال غير إرادية (involontaires)
إذ الإرادة هي أساس المسؤولية ، وإذا لم يكن الفعل إراديا فلا عقاب . وإنما الصحيح
أن القانون يعاقب فيها على أعمال إرادية لها نتائج لم يرددها الفاعل لا مباشرة ولا
بطريق غير مباشر ، ولكنه كان في وسعه تجنبها إذا تصرف باحتياط وحذر . ولم يكن
الشارع يستطيع أن يفض النظر عن هذه الأعمال لأنها نتيجة خطأ ، إذ هناك أحوال
قد يترتب فيها على مجرد الخطأ نتائج من الخطورة بحيث لا يكفي فيها مجرد الحكم
بالتعويض ، بل يجب العقاب عليها لمنع ارتكابها (جاردو ن ٢٠٤٣) .

٣٦١ - التمييز بين القتل الخطأ وأنواع القتل الاخرى - يميز القانون بين
الاحوال الآتية : (أولا) القتل العمد ، وفيه يريد الجاني الفعل ونتيجته ، فلا يأتي
الفعل إلا لأنه يسعى في تحقيق نتيجته بحيث أن إرادته تنجس في آن واحد الى الفعل
كالضرب بالبندقية والى نتيجته وهي إحداث الموت . (ثانيا) الضرب أو الجرح
المفضي الى الموت ، وفي هذه الحالة يعتمد الجاني إحداث الضرب أو الجرح ولكنه
لا يعتمد إحداث الضرر الذي ينتج عنه . (ثالثا) القتل خطأ ، وفيه يكون الجاني قد
الفعل المستند اليه ولكنه لم يرد النتائج العارضة التي ترتبت عليه كمن يلقي شيئا من

ناطقة فيسقط على أحد المارة وهيجه بجرح قاتل . (رابعا) القتل العارضي ، وفيه لا يرتكب الفاعل أى خطأ ، وإنما يكون القتل مسيئا عن ظروف سيئة لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، كالعامل الذى يسقط من مكان مرتفع فيقع على أحد السابلة فيقتله وينجو هو . ولا يصح أن يسأل الفاعل في هذه الحالة لأن الفعل الذى سبب الموت وهو السقوط خارج عن إرادته (جبرو ٥ ن ٢٠٤١) .

٣٦٢ - وما ينبغي ملاحظته أنه لا عقاب على الخطأ إلا إذا تحقق الضرر . فالخطأ والضرر عنصران أساسيان لجريمة القتل خطأ . أما في القتل العمد فيشترط وجود نية القتل ولكن لا تهم النتيجة ، بل يحق العقاب على الجاني ولولم تحدث النتيجة التي أرادها ، لأن الشروع في القتل العمد معاقب عليه قانونا .

٣٦٣ - وحدة القواعد الخاصة بالخطأ في جريمتي القتل والجرح خطأ - ولو أن القانون قد نص على القتل والجرح خطأ في مادتين مختلفتين (المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع) ، إلا أنه يحسن الكلام على الجريمتين مما لانهما لا تختلفان إلا في جسامته للنتيجة ، أما قواعد الخطأ المكون للجريمتين فواحدة .

للبحث الثانى - فى أركان جريمتي القتل والجرح خطأ

٣٦٤ - لكل من الجريمتين أركان ثلاثة : (١) فعل مادی وهو القتل أو الجرح ، (٢) وقوع خطأ من يحدث هذا الفعل ، (٣) وجود رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة (جليسون مادة ٣١٩ و ٣٢٠ ن ٦ وأحمد بك أمين ص ٣٦٧) .

الركن الاول - فعل القتل أو الجرح

٣٦٥ - الركن الاول هو فعل القتل أو الجرح المادى . فلا بد لتطبيق المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع من قتل إنسان أو جرحه بالفعل . أما الخطأ فهما كان جسما في ذاته لا يعاقب عليه إلا إذا تسبب عنه قتل أو جرح . ومن ثم فلا يتصور أن يكون لهذه الجريمة شروع . والقانون لا يعتد إلا بالنتيجة المادية وهي التي يرتقيها في تهديد إجرام الفاعل ومسؤوليته ، فتكون المسؤولية جسيمة إذا كان الحادث قد نشأ عنه موت إنسان

وتكون أقل جسامه إذا لم تنشأ عنه سوى جروح (جلوه ن ٢٠٠٧ وبارسون ن ٨٥٧).
 ٣٦٦ - ولكن القانون لم يفرق بين النتائج المختلفة التي تترتب على الجروح كما فعل بالنسبة لجرائم الجرح والضرب. فلم يفرق بين ما إذا كان المصاب قد عجز عن أشغاله الشخصية مدة طويلة أو قصيرة أو تخلفت عنده عاهة مستديمة، بل نص على عقوبة واحدة لكل من تسبب في جرح غيره من غير قصد ولا تعمد. فلا يسع القاضي والحالة هذه إلا أن يتدرج في العقوبة بين الحد الأدنى والحد الأقصى. وربما كان من واجب المحكمة احقاقا للعدالة أن تراعى في تقدير المسؤولية جسامه الخطأ المرتكب أكثر مما تراعى جسامه الضرر الحادث (بارسون ن ٨ وجلوه ن ٢٠٠٧).
 ٣٦٧ - وقد اقتصر الماده ٢٤٤ على ذكر الجروح. وهذا اللفظ يطلق عادة على الإصابات البدنية الظاهرة. ولكن الشراح الفرنسيين قد ذهبوا إلى أن هذا اللفظ يراد به في الماده ٢٤٤ ع كل ما يترتب عليه المساس بسلامه جسم الإنسان أو صحته. فهو لا يقتصر على الإصابات البدنية الظاهرة بل يتناول أيضاً الإصابات الباطنية والأمراض (بارسون ن ٩ وشوفو وهيل ن ١٤٢٦ وبلانش ن ٢٥٠، وفارن جلوه ن ٢٠٠٧).

الركن الثاني - الخطأ

٣٦٨ - القتل أو الجرح العارضي - الخطأ هو الركن المميز للجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع. فإذا انعدم الخطأ فلا عقاب مطلقاً ويعتبر الفعل عارضياً أي حادثاً بالقضاء والقدر. ومتى كان الفعل عارضياً فلا يمكن أن يعد جريمة كما أنه لا يصلح أساساً للحكم بتعويضات مدنية. ذلك لأن المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية تقومان كلاهما على الخطأ (أنظر الماده ١٥١ مدني). ووجود الخطأ كلما ترتب على فعل أو ترك إرادي نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها. فإذا لم يكن للإرادة دخل في حدوث القتل أو الجرح فلا يمكن نسبة الفعل لأحد ويكون الحادث عارضياً. ومن ثم لا يمكن أن يعاقب محدث القتل أو الجرح إلا إذا كان أهلاً للإرادة، لأنه لما كان الغرض من العقوبة هو الردع كان شرط توقيعها هو المسؤولية والإنسان بصفه عامة أهل لتحمل المسؤولية الجنائية

بشرط أن يكون قد وصل إلى السن المناسبة وأن يكون سليم العقل . فالأطفال والمجانين لا يقعون تحت طائلة العقاب حتى في حالة القتل أو الجرح خطأ .

٣٦٩ - صور الخطأ المعاقب عليه - وقد عدد الشارع صور الخطأ الذي أراد العقاب عليه في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع وحصرها في خمس صور وهي: الرعونة، وعدم الاحتياط أو التحرز، والاهمال أو التفريط، وعدم الانتباه أو التوقي، وعدم مراعاة اللوائح . ومن المبادئ الأساسية في القانون الجنائي أن التصور التي تنشئ جريمة ، لا تفسيرها تفسيراً ضيقاً . وتطبيقاً لهذا المبدأ قررت محكمة النقض والإبرام أنه لا يجب لتطبيق المادة ٢٤٤ أن يكون الخطأ ناشئاً عن إحدى الحالات الخمس المبينة في تلك المادة على سبيل المحصر (نقض ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ مع ١٨ عدد ٢٧) .

٣٧٠ - ولم يبين القانون ما هو المراد من الرعونة وعدم الاحتياط والاهمال وعدم الانتباه وعدم مراعاة اللوائح ، وهي التي تميز الخطأ الذي يعاقب عليه القانون . ويمكن القول بصفة عامة إن هذه الصور الخمس يتداخل بعضها في البعض الآخر وإن الرعونة والاهمال وعدم الانتباه وعدم مراعاة اللوائح تدخل في غالب الأحيان في عدم الاحتياط (جارو ٥٠ ن ٢٠٥٠ وجارسون ١٥٠ واحد بك أمين ص ٣٦٩ و ٢٧٠) .

٣٧١ - الرعونة - أما الرعونة فقد جاءت ترجمة لكلمة (maladresse) ، ويراد بها سوء التقدير . ففي هذه الصورة لا يقدر الفاعل كنه ما يفعله ولا يدري أن عمله أو تركه الإرادي يمكن أن تترتب عليه النتيجة التي كان السبب في حدوثها . ويفهم من هذا أن سوء التقدير إما أن يكون أمراً مادياً راجعاً إلى الخفة وسوء التصرف ، كفعل من يقلم أشجاراً على جانب طريق عام فيسقط منه فرع على أحد السابلة ويصيبه ، وفعل من ينقل أحجاراً فيسقط منه حجر ويصيب إنساناً . وإما أن يكون سوء التقدير أدبياً وراجعاً إلى جهل الفاعل وعدم كفاءته ، ويدخل في ذلك جهل أصحاب المهن كالمهندسين والمقاولين والأطباء والجراحين والصيدالة والمولدين والدايات . والقاعدة التي يسترشد بها في هذا الصدد هي أن الأشخاص الذين يمارسون مثل هذه المهن إذا تسبوا في موت أحد أو إصابته بمرض لجهلهم ما كان لا يسوغ لهم

أن يجهلوه في متهمة يرتكب خطأ يستوجب مسئوليتهم أمام القضاء الجنائي (جارو •
ن ٢٠٥١ وجارسون ن ١٩ و ٢٠)

٣٧٢ - عدم الاحتياط (imprudence) - أما في صورة عدم الاحتياط فالفاعل يعرف طبيعة عمله ويعلم أنه يمكن أن تترتب عليه نتائج ضارة ولكنه لم يتوقع النتيجة التي نشأت عنه لأنه لم يستعمل مواهبه . وسبب الجريمة هنا عدم التبصر في العواقب ، وهو خطأ يسأل عنه الفاعل جنائياً لأنه كان لديه علم لا بالضرر المعين الذي حدث بل باحتمال حدوث نتائج سيئة . فالمرضع التي ترقد الطفل الرضيع بجانبها فتقلب عليه في أثناء نومها وتميته ، والقاتلة التي تلد طفلاً وتركه بسبب عدم خبرتها بدون عناية حتى يموت ، والصانع الذي يحوز في مصنعه قراناً في حالة سيئة وفي إمكانه أن يعلم عيوبه فينفجر القزان وينشأ عن انفجاره موت إنسان ، ومالك الكلب العقور أو الثور النطاح الذي لا يعنى بالمحافظة على حيوانه مع علمه بأمياله المؤذية فيترتب على ذلك قتل إنسان أو جرحه ، وراكب الدراجة أو قائد السيارة الذي يسير بسرعة زائدة في شارع أهل بالسكان فيقتل أو يجرح أحد المارة ، وصاحب الخمار الذي يعطى خمرًا إلى رجل في حالة سكر بين فيموت الرجل على أثر تعاطيه مقداراً كبيراً من الكحول ، كل هؤلاء الأشخاص يجب أن ينالوا جزاء عدم احتياطهم . (جارو • ن ٢٠٥٢) .

٣٧٣ - الإهمال وعدم الالتفات - الإهمال وعدم الالتفات (négligence et inattention) صورتان متضاربتان من صور الخطأ تصرفان في الغالب إلى الحالة التي ينتج فيها الخطأ عن ترك أو امتناع ، إذ يغفل الفاعل اتخاذ احتياطات بوجبه الحذر والتبصر في العواقب ، كما في حالة قائد العربة الذي لا يلزم خيله فينشأ عن إهماله قتل أو جرح ، والشخص الذي يكون موكلًا إليه التحفظ على مجنون أو حيوان مؤذ فيتركه يهيم وينشأ عن ذلك قتل أو جرح ، والمالك الذي يتسبب في قتل أو جرح إنسان بإهماله وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه (جارو • ن ٢٠٥٣ وجارسون ن ٢١) .

٣٧٤ - علم مراعاة اللوائح - عدم مراعاة اللوائح سبب قائم بذاته يترتب عليه مسؤولية المخالف عما يقع بسبب هذه المخالفة من الحوادث ولو لم يثبت على المخالف أى نوع آخر من أنواع الخطأ لأن مخالفة اللوائح خطأ بذاته (جارسون ن ٢٢ ولينى البرود الجزئية ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مجلة ٥ ص ٨١٩) ..

٣٧٥ - ولفظ اللوائح هنا يجب أن يحمل على أوسع معانيه، فلا يقتصر على اللوائح التى تصدرها جهات الإدارة، بل يشمل القوانين التى توضع لحفظ النظام والامن وصيانة الصحة العامة، وعلى الخصوص مواد المخالفات الواردة فى قانون العقوبات (احد بك امين ص ٣٧١ وجارسون ن ٢٣) . ومن الأمثلة على ذلك : حالة سائق العربى الذى يتسبب فى حادث بمخالفة الواجبات التى تفرضها عليه اللوائح فيما يتعلق بالحمل والسرعة والسير (انظر لائحة مرئى الركوب الصادرة فى ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤ ولائحة مرئى النقل والصندوق الصادرة فى ١٠ يناير سنة ١٨٩١) ، وحالة الصيدلى الذى لا يضع المواد السامة فى دواليب مقفلة قفلاً محكماً مخالفاً فى ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ويترتب على ذلك قتل انسان ، ومن يرى أحجاراً أو أشياء أخرى صلبة على عربات أو بيوت أو مباني الخ مخالفاً فى ذلك من المادة ٣٨٧ فقرة ثانية ع ويترتب على ذلك اصابة انسان .

٣٧٦ - على أنه يجوز من الجهة الأخرى أن يعاقب المرء على اصابة الغير . ولو أثبت أنه اتبع اللوائح بدقة متى تبين أنه ارتكب خطأ من طريق اخر كعدم احتياط أو نحوه (احد بك امين ص ٣٧١ وجارسون ن ٢٥) .

٣٧٧ - وعدم مراعاة اللوائح يكون فى غالب الأحيان مخالفة معاقباً عليها ولو لم يترتب عليها أى ضرر . فإذا ترتب على هذه المخالفة قتل أو جرح فيكون الفاعل مرتكباً لجريمتين : مخالفة اللوائح وهى مخالفة بمعنى الكلمة ، والاصابة الخطأ وهى جنحة ولا يوجد ما يمنع من محاكمة على الجريمتين (جلو ٥ ن ٢٠٠٤ وجارسون ن ٢٧) .

• لكن اذا كانت المخالفة والجنحة نشأتا عن فعل واحد فيكون هناك تعدد معنى للجرائم ويجب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بنقوبتها دون غيرها طبقاً للمادة ٣٢

فقرة أولى ع . وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأن اجراء عملية جراحية بغير ترخيص يتحقق معه في آن واحد وبمجرد حصره مظهران قانونيان : مظهر مخالف لائحة تعاطى صناعة الطب ومظهر جثة اصابة خطأ . ففاعل هذه العملية يعتبر مخالفا ويتر في الوقت عينه مرتكبا لجثة الاصابة الخطأ . فتجب عليه عقوبة الجثة وحدها لا عقوبتا الجثة والمخالفة ، لأن المخالفة والجثة التين ارتكبهما نشأتا مما من فعل واحد هو اجراء العملية . والفعل الواحد إذا كون جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها . أما إيجاب عقوبتين إحداها على الجثة والاخرى على المخالفة فلا يكون إلا في صورة ما إذا لم تكن المخالفة والجثة نشأتا معا عن فعل واحد بعينه كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم إنسانا في أنثاسيره . (قض ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٢ سنة ١ ق ، وقول قض ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ١٠٧) .

٣٧٨ — شمول عبارات القانون لكل صور الخطأ — ينضح من التحليل المتقدم أن الفاظ القانون واسعة المعنى بحيث يمكن أن تشمل جميع صور الخطأ ، ويظهر أن قانون العقوبات لم يخرج من نصوصه سوى القتل أو الجرح العارضى الذي لا ينطوى على خطأ ما (جاردو ٥ ن ٢٠٠٥ وجارسون ٢٠٠ واحد بك أمين ص ٣٦٩ و ٢٧٠) . وهذا هو الشأن أيضاً في القانون المدني لان عبارة المادة ١٥١ من هذا القانون عامة بحيث تشمل جميع أنواع الخطأ .

٣٧٩ — هل أساس تقدير الخطأ واحد في القانونين الجنائي والمدني ؟ — لكن إذا كان جوهر الخطأ واحداً من الوجهتين الجنائية والمدنية ، فهل أساس التقدير واحد في الحالتين ؟ يظهر من مقارنة نصوص القانونين أن صيتهما ليست واحدة . فالمادة ١٥١ من القانون المدني تنص على أن كل فصل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية من حدث الفعل عن خطئه بتعويض الضرر ، وفي عبارة هذه المادة لا توجد أية تفرقة تبعاً لجمامة الخطأ . أما قانون العقوبات فلم يأت بعبارة عامة بل عدد صور الخطأ المعاقب عليه وحصرها في خمس صور وهي الرعونة وعدم الاحتياط والاممال .

وعدم الانتباه وعدم مراعاة الواجبات، ومن المسلم به أن هذا البيان وأرد على سبيل الحصر ولكننا قد بينا فيما تقدم أن الفاظ قانون العقوبات واسعة بحيث يمكن أن تشمل جميع صور الخطأ وأنه لا فرق بين القانونين فيما يتعلق بجوهر الخطأ. فنقطة البحث هنا تنحصر في معرفة ما إذا كان هناك فرق بين القانونين فيما يتعلق بجسامة الخطأ. ذلك أن الخطأ له درجات: فقد يكون جسيماً، وقد يكون خفيفاً، وقد يكون خفيفاً جداً.

هذا هو التقسيم الروماني. ولكن القانون المدني والقانون الجنائي لم يشيرا إليه في نصوصهما. ومن المتفق عليه أنه لا محل لمراعاته من وجهة التعويض المدني، بمعنى أن أخف خطأ يستوجب مسالة من صدر عنه مدنياً ويلزمه بتعويض الضرر الذي تسبب فيه، فهل يجب أن لا يترتب على أخف درجات الخطأ النتائج الجنائية الواردة في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع وأن لا يعتد من وجه العقاب إلا بالدرجتين الأوليين؟ هذه هي مسألة اختلاف أو اتحاد الخطأ المدني والخطأ الجنائي.

٣٨٠ - فائدة هذا البحث — وهذا البحث له فائدته من حيث قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً، إذ بهم في حالة الحكم ببراءة متهم من تهمة التسبب في قتل شخص أو جرحه بغير قصد ولا تعمد لعدم ثبوت قيام حالة من حالات الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع — بهم معرفة ما إذا كان يجوز الحكم عليه بتعويض مدني لأنه ارتكب خطأ مدنياً يستوجب مسئولته. فإذا كان البيان الوارد في المادتين المذكورتين من السعة بحيث يشمل كل نوع من أنواع الخطأ وإذا كان تقدير الخطأ يجب أن يعمل على أساس واحد من الوجهة المدنية ومن الوجهة الجنائية، فإن المحكمة الجنائية متى قررت أن المتهم لم يرتكب أي فعل من الأفعال التي عدها قانون العقوبات تكون قد نفت وجود أي خطأ من جانب المتهم، وليس للقاضي المدني أن يقرر في هذه الحالة أن محدث القتل أو الجرح ارتكب خطأ مدنياً ويحكم عليه بتعويضات وإلا يكون قد أدخل بقوة الشيء المحكوم فيه جنائياً بالنسبة للدعوى المدنية. أما إذا قيل إن هناك فرقا بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي فيجوز للمحكمة المدنية بدون إخلال بقوة الشيء المحكوم فيه جنائياً أن تقضى بتعويضات على محدث القتل أو الجرح غير العمد الذي حكم ببراءته من المحكمة الجنائية، إذ يكفي لإثبات أن الفعل المسند إلى

المتهم ولو أنه لا يقع تحت متاويل المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع إلا أنه يتضمن وجود خطأ يمكن أن يستوجب مسئوليته (جازو ٥ ن ٢٠٥٥) .

٣٨١ - اختلاف الآراء وتطورها في هذه المسئلة - مر القضاء الفرنسي في صدد هذه المسئلة بمرحلتين : ففي الطور الأول - وقد استمر لغاية سنة ١٩١٢ - كان القضاء الفرنسي يفرق بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني . ويتضح من مراجعة الأحكام العديدة التي صدرت في هذا الصدد أن المحاكم الفرنسية كانت تجتهد في إرجاع الحد الفاصل بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني الى درجة جسامة كل من الخطأين . فيشترط بمقتضى هذا القضاء لتكوين جريمة القتل أو الجرح خطأ أن تكون الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ ع ف (المقابلتين للسادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع مصري) على شيء من الجسامة ؛ وعلى العكس من ذلك كل خطأ ينشأ عنه ضرر يستوجب ملزومية فاعله بتعويض هذا الضرر مهما كان الخطأ خفيفاً .

أما الطور الثاني فقد بدأ بحكم صدر من الدائرة المدنية لمحكمة النقض والابرار بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وقد قررت فيه مبدأ وحدة الخطأ وأنه مهما يكن الخطأ المرتكب خفيفاً فلا يمكن أن يكون لذلك من أثر سوى تخفيف العقوبة . ومن ذلك الحين اطردت أحكام المحاكم الفرنسية على هذا النحو ، وقد قررت بعد أن نظرت إلى المسئلة من وجهيها أن البيان انوارد في المادة ٣١٩ (المقابلة للسادة ٢٣٨) يشمل كل الأخطاء مهما تكن صفتها أو جسامتها ، فكلها يجعل محلاً للحكم بالعقوبة وبالتعويض . ولما أن قرر القضاء الفرنسي وحدة الخطأ المدني والخطأ الجنائي رتب على ذلك أن الشيء المحكوم فيه جنائياً في حالة الحكم بالبراءة يتعين مراعاته أمام المحاكم المدنية . من حيث الحكم بالتعويضات المدنية (انظر في هذا التطور جازو ٥ ن ٢٠٥٥ والأحكام الشار إليها هامش الصفحين ٤١٧ و ٤١٨) .

٣٨٢ - وقد أخذت محكمة النقض والابرار المصرية بالرأى الأول في حكم قررت فيه أنه في حالة المسؤولية الجنائية لا يكفي وجود الفعل الذي ينشأ عنه الضرر فقط ، بل يجب أيضاً أن يكون من الأفعال المبينة على سبيل الحصر في المادة ٢٤٤ ع ، وأنه لأجل وجود الجنحة يجب أن يكون الفعل أو الخطأ أشد خطورة من الفعل الذي

ترتب عليه المسؤولية المدنية وأن هذا الخطأ يجب أن يكون ناشئاً عن إحدى الحالات الخمس المبينة في المادة المذكورة (نص ٢٣ سببر سنة ١٩١٦ مع ١٨ عدد ٢٧) .

٣٨٣ — أما الشراح فكان رأيهم متمشياً مع مذهب القضاء الفرنسي السابق من أن البيان الوارد في القانون لا يشمل كل الأخطاء وأن القانون الجنائي لا يعاقب على الخطأ إلا إذا كان من الجسامة بدرجة يصبح معها التعويض المدني وخذه غير كاف وأن من حكم ببراءته من تهمة قتل أو جرح خطأ يجوز الحكم عليه بتعويضات مدنية إذا ارتكب خطأ يستوجب مسؤوليته (برنى ن ٣٠٧ لك ٣١٠ وجارسون ن ١٦ وأحد بك أمين ص ٣٦٨ وجرانولان ن ٢ ١٥٠٣) .

ولكن جارو في الطبعة الأخيرة يؤيد مذهب القضاء الفرنسي الأخير، إذ يقول إن الخطأ المدني والخطأ الجنائي لا يختلفان في أحوال القتل والجرح خطأ لا من حيث نوعهما ولا من حيث جسامتهما وأن التسوية بين الخطأين إذ يزيد التضامن بين القانون الجنائي والقانون المدني يكفل تحقيق الأغراض التي يرى إليها كل من القانونين بصورة فعالة . فان تقدم وسائل المواصلات قد أدى إلى اتساع حركة المرور واشتدادها اشتداداً هائلاً وبالتالي إلى تعدد أسباب الحوادث . فأقل إهمال أو عدم احتياط يترتب عليه في الوقت الحاضر نتائج أعظم خطورة مما كان يترتب عليه في الزمن الماضي . ولما كان التأمين على الخطأ من شأنه من وجهة التعويض جعل الجزاء المدني أمراً وهمياً لا يؤبه به وجب أن يكون في التهديد بالعقوبة من أجل كل خطأ مهما كان خفيفاً ما يبعث عند الفاعل شعور الاحتياط والحذر (جارو ن ٢٠٥٦) .

الركن الثالث — رابطة السببية

٣٨٤ — وجوب توفر رابطة السببية بين الخطأ والضرر — لا يكفي لإدانة شخص في جريمة القتل أو الجرح خطأ ان يثبت وقوع القتل أو الجرح وحصول خطأ من المتهم ، بل لابد أن يكون بين الضرر الواقع والخطأ المرتكب رابطة السببية وهذا ما يستفاد من نص المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع إذ تقولان « من تسبب في قتل أو جرح أحد ... بأن كان ذلك ناشئاً ... » .

ورابطة السببية الواجب توافرها في هذه الجريمة هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ (نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مع ٤٠ عدد ٦ و٦ يونيو سنة ١٩٣٨ مع ٤٠ عدد ٨).

٣٨٥ - وينبني على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية وأمكن تصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية لمكوته لها (نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بحاملة ١٠ عدد ٣٢٧ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مع ٤٠ عدد ٦).

فإذا ارتكب طبيب خطأ في عملية جراحية ومات المريض عقب ذلك، ولكن اتضح من الفحص أن موته كان محتوماً سواء أعملت العملية أم لم تعمل فلا يسأل الطبيب عن موته (دالوز ١٨٩٥ - ٢ - ٦٩).

وإذا ترك شخص سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه فدفع هذا الشخص الآخر السيارة بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه، فلا محل لمعاقبة صاحب السيارة عن جريمة القتل الخطأ لأنه ليس لتركه سيارته في الطريق أية صلة أو ارتباط بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من الشخص الآخر وحده (نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مع ٤٠ عدد ٦).

٣٨٦ - يسأل التهم عن نتيجة خطئه ولو كانت غير مباشرة - على أن جريمة القتل أو الجرح الخطأ لا تستلزم أن تكون الرابطة بين خطأ الفاعل والحادث الذي وقع هي رابطة مباشرة. فمن جمح منه حصان بخطئه فترتب على ذلك أن تطوع شخص للجري وراء الحصان وإمساكه فأصابه الحصان بضربة أودت بحياته يسأل عن قتل ذلك المتطوع (انظر نقض فرنسي ٦ أغسطس سنة ١٩٠٣ سيريه ١٩٠٥ - ١ - ٢٧٧ و ١١ أغسطس ١٩٠٥ سيريه ١٩٠٥ - ١ - ٤٢٩).

ويكون مرتكب الخطأ مسئولاً عن النتيجة النهائية التي ترتبت على فعله سواء أكان ذلك من طريق مباشر أو غير مباشر ولو ساعد على إحداث هذه النتيجة عوامل أخرى. ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافيه من أنه إذا كانت الجروح التي أحدثها المتهم بسبب عدم احتياظه أو إهماله غير مميتة في ذاتها ولكنها مع

ذلك أنضت إلى وفاة المجنى عليه بسبب اعتلال صحته وعدم استطاعته مقاومة المرض نظراً لكبر سنه، وجبت معاقبة المتهم على جريمة القتل خطأ لا على جريمة الجرح خطأ فقط (اسكندرية الاجتائية ٢٧ مارس سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ١٠٠) .

٣٨٧ - لكنه لا يسأل عن النتائج البعيدة - ولكن المتهم لا يسأل عن كل النتائج التي ترتبت على خطئه مهما كانت بعيدة وغير مباشرة، بل يجب استبعاد كافة صور القتل أو الجرح التي يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الخطأ محصور مذاها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أحد ولا إيماته، إذ في هذه الصور لا يكون القتل أو الجرح ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته .

فاذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن محطة السكة الحديدية شريطاً خاصاً بتخزين صهاريج الغاز لأحدى الشركات، وأن نظام الحركة بالمحطة اقتضى أن يكون على رأس هذا الشريط حواشة وتحويلة تطلقان بمفتاحين حتى لا تحيد القطارات السائرة بتلك المنطقة عن خط سيرها وتتحدر إلى ذلك الشريط، ولا فتحة إلا عند ما يراد تمرير بعض الصهاريج منه أو إليه؛ فحدث أن المتهم معاون المحطة فتح الحواشة والتحويلة لتخزين صهريج غاز، وبعد تخزينه أهمل إقفالها، ولأن أحد القطارات كان يجري مناورة بمنطقة المحطة، فقد اندفع إلى الشريط الخاص بصهاريج الغاز ولم تمنعه الحواشة ولا التحويلة لأنهما كانتا مفتوحتين، وقد استمر حتى اصطدم بالصهريج الذي كان من قبل على ذلك الشريط، فتحرك الصهريج فقتل غلاماً كان بالمصادفة قد تسلل إلى حيث وجود الصهريج ودخل تحته ليلتقط بعض ما يتساقط منه من الغاز؛ فان انهم لا يعد مرتكباً لجريمة القتل خطأ، إذ أن إصابة المجنى عليه وموته لا شأن لخطأ المتهم بهما، لأن كل ما يمكن أن يتصوره من في مركز المتهم من نتائج الإهمال أن يندفع القطار على الرغم من سائقه إلى صهاريج الغاز فيصطدم بها، وأن كل ما قد ينشأ في النهاية العظمى عن هذا الاصطدام عطب مقدم القاطرة أو عطب الصهريج. أما أن يتصور أن يكون من نتائج هذا الإهمال إصابة شخص يكون مستقراً على الشريط تحت الصهريج فقد كان مستحيلاً عليه أو على الأقل كان غير واجب عليه أن يتصوره؛ أو لا

لأن ذلك الشريط هو من ممتلكات السكة الحديدية ومن حرما المحمي بقوة القانون عن أن يدخله الجمهور، وثانياً لأن الاستقرار تحت الصريح والاختفاء عن الأنظار هو في ذاته من الشذوذ الذي لا يرد بالخاطر (نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بمقامة ١٠ عدد ٣٢٧). ولا يعد مرتكباً لجريمة القتل خطأ الصيدلي الذي يبيع مادة سامة إلى شخص خلافاً للوائح فيتناول منها هذا الشخص عمداً ويتسمم، لأن التسميم ليس له علاقة بالمخالفة التي ارتكبت، إذ الصيدلي ما كان يمكنه أن يتوقع استعمال المادة السامة التي طلبت منه كدواء في التسميم (محكمة نقض روما ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩١ Riv penale س ١٨٩١ ص ٣٧٩ و ٣٨٠).

ولكن محكمة النقض المصرية حكمت بأنه إذا باع شخص لآخر مواد مخدرة وممنوعاً بيعها قانوناً فتعاطى منها المشتري بكثرة ومات بسببها كان البائع مسئولاً عن جريمة القتل خطأ، لأنه مفروض عليه العلم بالنتيجة التي تنشأ عن أخذها، فهو مسئول إذن عن نتيجة عمله هذا المخالف للقوانين، بصرف النظر عن مقدار الكمية التي تعاطاها المجنى عليه (نقض ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ مع ١٩ ص ١٣).

وقد ذهبت محكمة طنطا الابتدائية في حكم لها إلى أنه إذا كان المتهم يدرس في الجرن تعلقه فسقطت علة كبريت من جيبه فر عليها النورج فاشتعل الجرن وامتد الحريق إلى ما جاوره من الأجران واتصل ببعض المساكن فكان من أمره وفاة خلق كثيرين، فلا يكون المتهم مسئولاً إلا عن الحريق الناشئ عن إهماله المعاقب عليه بالمادة ٣٦٠ ع، ولا يسأل عن جريمة القتل خطأ (طنطا الابتدائية ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مع ١٠ ص ٢٣٠). لكن هذا الرأي لا محل له لأن حادث الموت مترتب على فعل الجاني مباشرة بدون توسط عامل خارجي (أحد بك أمين ص ٣٧٩).

٣٨٨ — اشتراك المجنى عليه في الخطأ لا يخلو الفاعل من المسؤولية —

لا يرفع المسؤولية التي تقع على عاتق مرتكب القتل أو الجرح خطأ الإهمال الواقع من المجنى عليه نفسه، فإن خطأ المجنى عليه لا يجب خطأ الفاعل؛ وهذا الظرف الذي له أهميته من وجهة المسؤولية المدنية وتقرير مبلغ التعويض لا تأثير له على مبدأ المسؤولية الجنائية (جارو ٥ ن ٢٠٠٨ وجارسون ٥٠).

وقد حكم بأنه ليس لمن تسبب في قتل شخص وإصابة آخر باهماله وعدم احتياطة في إدارة ما كينة طحين بأن لم يضع حاجزا حول العمود المتحرك البارز من حائط الماكينة مما نشأ عنه أن علقته به ملابس أحد المجنئ عليهما فالتفت حوله ومات وأصاب المجنئ عليه الثاني أيضاً فبتر ذراعه — ليس له أن يحتج بأن المجنئ عليه الأول أخطأ في اللعب بقرب العمود المتحرك والمجنئ عليه الثاني أصيب بسبب محاولته إلقاء هذا الغلام المخطئ، لأنه مهما يكن من خطأ الغلام فإنه لا يجب خطأ مدير الماكينة في عدم مراعاة إجراء ما يلزم من طرق وقاية الجمهور ما دام المحل الذي فيه العمود المتحرك المذكور مفتوحاً للجمهور يدخله الأطفال وغير الأطفال (تنص ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٦٦ سنة ٤٨ ق).

٣٨٩ — ليس بشرط أن يكون الشخص المسئول هو الذي أحدث القتل أو الجرح بنفسه — ولا يشترط أن يكون الشخص المسئول هو الذي أحدث القتل أو الجرح بنفسه، بل يكفي أن يكون هو المتسبب فيه بخطئه. والمادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ صريحتان في أن من تسبب في القتل أو الجرح مؤاخذاً كالمحدث لها سواء بسواء. فليس من الضروري لمعاقبة شخص بالمادة ٢٣٨ أو المادة ٢٤٤ أن يكون قد ارتكب بنفسه قتلًا أو أحدث بنفسه جرحاً بغير قصد ولا تعمد، بل يكفي إذا كان القتل أو الجرح من فعل غيره أن يكون نتيجة خطأ شخصي يمكن نسبته إلى المتهم (جارو ٥ ن ٢٠٥٨ وجارسون ن ٢٣).

٣٩٠ — الخطأ الذي يقع من أكثر من شخص واحد — وعلى هذا الأساس يمكن حل مسألة معرفة ما إذا كانت جريمة القتل أو الجرح خطأ تقبيل الاشتراك أم لا تقبيل، وهي مسألة اختلفت فيها آراء الشراح. فذهب بعضهم إلى أنه إذا وقع حادث بسبب خطأ عدة أشخاص يعتبر الكل فاعلين أصليين (جارو ٥ ن ٢٠٥٨ وبيل ٢ م ٤٣٧). وذهب البعض الآخر إلى وجوب التمييز بين الأشخاص الذين وقع منهم الخطأ: فمن وقع منه خطأ أصلي مباشر يعتبر فاعلاً أصلياً، ومن وقع منه خطأ تبعية يعتبر شريكاً. واستند هذا البعض إلى أن قواعد الاشتراك عامة وتسرى حتى على الجرائم غير العمدية (شوفو ومبلي ٤ ن ١٤٢٥ وقارن جارسون مادتي ٣١٩ و ٣٢٠ ن ٤١ إلى ٤٧).

وقد أخذت محكمة النقض والابرام المصرية بهذا الرأي الأخير في حكم قررت فيه أنه إذا أمر صاحب السيارة السائق بزيادة سرعة السير ونفذ السائق الأمر فتسبب عنه قتل شخص وإصابة آخرين ، يكون السائق فاعلاً أصلياً ومن أمره بزيادة السرعة شريكاً بالتحريض في جريمة القتل الخطأ التي وقعت من السائق (قض ٩ يولية سنة ١٩١٧ مع ١٨ م ١٧٩) . ولكن الرأي الصحيح المنطبق على نص القانون هو القائل بأن جريمة القتل أو الجرح خطأ لا تقبل الاشتراك . وذلك لأن القانون لا يقتصر على عقاب « من قتل نفساً خطأ » أو « جرح أحداً بغير قصد ولا نعمة » ، بل يعاقب أيضاً من تسبب في القتل أو الجرح . فمسئولية الجريمة موزعة إذن بالتساوي بين كل من ساهموا في القتل أو الجرح بأفعال مختلفة أصلية كانت أم تبعية ، متى كانت هذه الأفعال تكون خطأً مشتركاً (جارد ٥٨٥ ص ٢٠) .

وقد أخذت محكمة طنطا الابتدائية بهذا الرأي في حكم قررت فيه أن المادة ٢٤٤ ع تنص على عقاب من تسبب في جرح أحد .. الخ ، فيكفي إذن لاعتبار المتهم فاعلاً أصلياً أن يثبت أنه تسبب في إحداث الجرح بأية طريقة من الطرق المينة في تلك المادة ، سواء أكان هو المباشر للعمل الذي حدث عنه الجرح أو الأمر به . وبناء عليه فإذا كان المتهم يلاحظ فعلة يشتغلون بهدم منزله وكان هو واقفاً في الحارة وهم فوق السطح فأفهمهم بأنه لا يوجد أحد في الحارة وأمرهم بالقاء خشبة فالتقوا فأصاب امرأة كانت جالسة على عتبة منزل مجاور وأحدث بها جروحاً فانه يعاقب طبقاً للمادة ٢٤٤ ع . وبما يؤيد أن الشارع لم يرد قصر الفاعل الأصلي في جرائم القتل والجرح خطأً على نفس الشخص المباشر للعمل فقط أنه نص في المادة ٢٣٨ ع الخاصة بالقتل الخطأ بقوله « من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها » . فيؤخذ من ذلك أن الشخص المباشر للقتل أو التسبب فيه كلاهما يعتبر فاعلاً أصلياً (طنطا الابتدائية : يولية سنة ١٩١٤ مع ١٥ م ٢١٥) .

٣٩١ — لا يسأل الإنسان جنائياً عن عمل غيره — لكن عما ينبغي ملاحظته عدم جواز مؤاخذه أحد بفعل غيره ، فان القاعدة التي تقضى بأن العقوبات شخصية ولا توقع إلا على الجاني تنطبق على جريمة القتل أو الجرح خطأ كما تنطبق على غيرها من الجرائم ، فلا يجوز أن نلحق العقوبة إلا من ارتكب خطأً يتصل بالقتل أو الجرح برابطة السببية . وعلى الأخص يجب ملاحظة أن المسؤولية

المدنية عن أفعال الغير لا تستلزم المسؤولية الجنائية . فلا يمكن أن يعتبر الوالد مستولاً إذا ارتكب ابنه القاصر المقيم معه قتلًا أو جرحاً بغير قصد ولا تعمد ، وإن كان الوالد من الوجهة المدنية يلزم بتعويض الضرر الناشئ عن فعل ابنه إلى المجنى عليه أو ورثته ، وذلك لأن القتل أو الجرح في هذه الحالة ليس مرتبطاً باهمال الآب في مراقبة ابنه ارتباط السبب بالمسبب ، ولما كانت العقوبات شخصية فلا يجوز أن يسأل أحد عن فعل غيره إلا إذا اشترك في هذا الفعل بخطأ ينسب إليه شخصياً . ومن ثم إذا كانت المسؤولية المدنية عن فعل الغير لا تستلزم المسؤولية الجنائية فإنه يصح القول بأن المسئولين يمكن أن تجتمعا وتقعا كلاهما على الآب أو الأم أو الوصي أو السيد الذي يرتكب خطأ شخصياً يتصل بالقتل أو الجرح الناشئ عن فعل الابن أو القاصر أو الخادم برابطة السببية (جارسون ٢٠٠٨ ن ٣٦ لى ٤٠) .

وقد حكم بأنه يعتبر مرتكباً لجريمة التسبب في القتل خطأ من يسلم إلى ولده الصغير الذى لم يبلغ العاشرة من عمره عجلة اعتاد على النطح ليقوده فنطح شخصا وقتله مهما كان لهذا الصغير اعتياد على قيادته لأنه لصغر سنه لا يقوى على كبحه في حال هياجه (ملط الاجنائية ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ عمادة ٤ ص ٢٦٠) .

وأنه إذا سلم شخص عربته إلى شخص ضعيف النظر لقيادتها لوجود غشاوة على عينيه بادية بغاية الوضوح يجعله لا يرى على مسافة متر واحد ، فدهس هذا الشخص طفلة فأماتها كان هو ومالك العربية مسئولين جنائياً بمقتضى المادة ٢٤٤ ع . أما المالك فلائنه اختار المائق وأناط به قيادة عربته مع علمه بضعف بصره وهذا يعتبر عدم احتياط من جهته يجعله مؤاخذاً جنائياً الخ . (ملط الجزئية ٢٧ فبراير سنة ١٩١٣ مع ١٤ من ٢١١) .

ويسأل مالك السيارة جنائياً إذا سلم قيادة سيارته إلى غلام غير مرخص له بقيادة السيارات وكان من جراء ذلك أن وقع حادث نشأ عنه إصابة عدة أشخاص ، لأن صاحب السيارة قد تسبب في هذا الحادث بإهماله وعدم احتياطه بتسليمه السيارة إلى ذلك الغلام (نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ عمادة ٨ عدد ٢١٨) .

، كذلك إذا سلم قيادة سيارته إلى شخص غير مرخص له ولا يحسن القيادة وتسبب عن

ذلك أن اصطدمت السيارة بشخص فأماته (تنص أول مايو سنة ١٩٣٠ عاملة ١١ عدد ٨٥٧ مع ٣٩ عدد ٧٨)

وإذا سلم السيارة إلى شخص ومكنه من قيادتها وهو يعلم أن لارخصة له في قيادة السيارات ثم ركب مع السائق وأخذ يدعو الناس للركوب زيادة عن القدر المقرر ويجلسهم على الرافرف وكان من جراء ذلك أن سقطت السيارة في التربة وقتل شخص وأصيب آخر بجروح، لأن هذا يدل على أن مالك السيارة كان بما ارتكبه من أعمال الخطأ المسببة للحادثة صاحب علة فيه كقائد السيارة فيكون مستحقاً للعقوبة استحقاق قائد السيارة لها (تنص ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٤٤٩ سنة ٤٧ ق)

٣٩٢ - مسئولية مالك الحيوان - ومالك الحيوان أو الشخص المكلف بحفظه مسئول جنائياً عن القتل أو الجروح التي تقع بفعل حيوانه إذا ثبت عليه نوع من أنواع الخطأ المتخصص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع وكان هذا الخطأ هو السبب في القتل أو الجروح (جازو ٥ ٢٠٥٨ و جازسون ن ١٧٣) . فإذا ترك شخص كلبه في الطريق وهو عالم بأمياله المؤذية فوثب الكلب على أحد المارين وعصه، وجب عقاب صاحب الكلب بالمادة ٢٤٤ ع (لجنة الرأية ١١ يولية سنة ١٩٠١ مع ٣ ص ٥٨) .

لكن لا يكفي لمسألة شخص جنائياً عما يعيب الغير من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له، فإن ذلك إذا صح مبدئياً أن يكون سبباً للمسئولية المدنية فإنه لا يكفي في تقرير المسئولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ في المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير . وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبه إلى مالك الحيوان بالذات (تنص ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٧٧ سنة ٤٨ ق) .

المبحث الثالث - في بيان الواقعة في الحكم

٣٩٣ - يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة قتل أو جرح خطأ على بيان الأركان المكونة لهذه الجريمة، وأولها فعل القتل أو الجرح (جازسون مودق ٣١٩ و ٣٢٠ ن ٥٣) .

٣٩٤ - ويجب أن يثبت فيه أيضاً أن المتهم ارتكب خطأ من الإخلال المبينة

المدينة في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ على سبيل الحصر ، أى رعونة أو عدم احتياط أو إهمالا أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح . فينقض الحكم لنقص في بيان الواقعة إذا لم يبين نوع الخطأ الذى وقع من المتهم ، وإن كان عن جهل أو خفة أو مخالفة اللوائح أو غير ذلك ، لأن هذا النقص فى البيان لا يمكن محكمة النقض والإبرام من مراقبة صحة تطبيق القانون (نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ من ١٥١ و ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ من ٢٩٢) .

٣٩٥ - على أنه لا يكفى في تقرير العقاب القول بأن المتهم بسبب رعوته أو عدم احتياطه النخ أصيب الجنى عليه بأصابات أحدثت له الوفاة ، بل يجب أن يعنى فى الحكم ببيان كيفية الرعونة أو عدم الاحتياط النخ ، إذ لا يسلم بترتيب المسؤولية وتوقيع العقاب بناء على الفاظ عامة مبهمه ، بل يجب على محكمة الموضوع أن تبين كيف كانت الرعونة أو عدم الاحتياط النخ حتى يتسنى لمحكمة النقض الرقابة على ما رأته محكمة الموضوع إهمالا أو رعونة يودى كلاهما إلى المسؤولية فى القتل (نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ١١٥ ، وفى هذا المعنى نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ١٢١ و ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ عمارة ٤ من ١١٩ مع ٢٥ عدد ٦٣ من ١١٣) .

٣٩٦ - ويجب أن يذكر فى الحكم الوقائع التى استنتجت منها المحكمة عدم الاحتياط أو الإهمال الذى نشأ عنه القتل أو الجرح (نقض ٣ مارس سنة ١٩١٧ مع ١٨ من ١٠٩ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٤١٣ سنة ٤١٣ ق) .

وإذا نشأ القتل أو الجرح عن عدم مراعاة اللوائح فيجب أن يبين الحكم اللائحة التى لم يراعها المحكوم عليه (نقض ٣ مارس سنة ١٩١٧ مع ١٨ من ١٠٩) .

٣٩٧ - فإذا حكم على طبيب من أجل تهمته بأنه تسبب بإهماله وعدم احتياطه فى وفاة الجنى عليه بأن عمل له عملية جراحية أدت إلى وفاته ، ولم تبين المحكمة نوع هذه العملية ولأن كانها من جسم الجنى عليه ولا كنه الإهمال أو عدم الاحتياط الذى ارتكبه المتهم فى أثناء إجرائها كان الحكم باطلا ويجب نقضه (نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ٢١١) .

٣٩٨ - كذلك ينقض الحكم الصادر بالعقوبة على حلاق من أجل تهمته بالتسبب بإهماله وعدم احتياطه فى قتل غلمان أجرى لهم عملية ختان وبأشر الغيار

على جروحهم بنفسه حيناً وبواسطة صديقه حيناً آخر، إذا لم يعرض لما تمسك به المتهم من أنه كان له الحق في إجراء العملية بمقتضى مالهديه من ترخيص رسمي ولم يبين مامو الالهال الذي حصل منه وكان سبباً فيما أصاب المجنى عليهم مما أودى بحياتهم، بل لم يذكر أنه أهمل فعلاً، مع أن هذا الالهال أو ما جرى مجراه أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٣٨، ويانه في الحكم أمر لا مناص منه (عنى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢٣٦ سنة ٤ ق)

٣٩٩ - ويجب أن يعنى في الحكم ببيان أن الخطأ الذي وقع من المتهم هو الذي سبب موت المجنى عليه حتى يكون هناك محل للمسؤولية الجنائية فإذا استعمل شخص سيارة ظل لركوب أشخاص من بينهم المجنى عليه وتسبب بخلطه في حصول حادث قضى فيه على حياة المجنى عليه، وجاء حكم الادانة مقتصرأ على مجرد بيان هذا الخطأ كان الحكم معيباً واجبا نقضه، إذ لا يكفي أن يكون مالك السيارة قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسئولاً جنائياً عن كل حادث يقع لأحدى كلب السيارة فيقضى على حياته، بل لا بد أن يكون بين ذلك الخطأ والوفاة رابطة السببية (عنى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٢٥ سنة ٤٧ ق).

وإذا حكم بالبراءة لانعدام رابطة السببية بين خطأ المتهم والحادث الذي تسبب فيه، فيجب أن يبين الحكم كيف يمكن أن يتصور وقوع الحادث بدون الخطأ الذي ارتكبه المتهم (عنى ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ ج ٤٠ عدد ٨).

٤٠٠ - والمحكمة النقض والابرار الحق في مراقبة ما إذا كانت الوقائع التي أثبتتها محكمة الموضوع في حكمها قد أعطيت وصفها الصحيح أم لا وما إذا كانت تعد قتلأ أو جرحاً خطأ أم حادثاً عارضياً. ولها أن تراقب ما إذا كان القتل أو الجرح ارتكب عمداً أو بغير قصد ولا تعدد وتقدر ما إذا كان القصد الجنائى متوافراً من الوجهة القانونية أم لا (جلسون ٥٨ و ٥٩).

المبحث الرابع - في عقاب الجريمة

٤٠١ - يفرق القانون في العقوبة بين القتل الخطأ والجرح الخطأ. فالقتل الخطأ

عقابه الحبس أو غرامة لا تتجاوز ما تقي جنه مصرى . والجرح الخطأ عقابه الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

وقد كانت عقوبة القتل الخطأ فى قانون سنة ١٩٠٤ هى الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنها مصريا ، وكانت عقوبة الجرح الخطأ الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . فرفع الحد الأقصى للعقوبة على الوجه السابق ذكره لأن العمل أظهر أن العقوبة الأصلية لا تكفى فى الأحوال التى يكون فيها الخطأ جسيما أو التى يتعدد فيها الجنى عليهم (انظر المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات الحال) .

٤٠٢ - ولم يفرق القانون فى عقوبة الجرح الخطأ تبعا لما إذا كان قد نشأ عنه عاهة مستديمة أو مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد أو تقل عن عشرين يوما ، وقد نحا فى ذلك نحو القانون الفرنسى

أما القانون الايطالى فيشدد عقوبة القتل الخطأ إذا نشأ عن الحادث قتل عدة أشخاص أو قتل شخص وإصابة عدة أشخاص ، ويشدد عقوبة الجرح خطأ تبعا لجسامة الإصابة كما يشدها فى حالة إصابة عدة أشخاص (انظر للمادتين ٥٨٩ و ٥٩٠ من قانون العقوبات الايطال) .

البحث الخامس - تطبيقات

٤٠٣ - التباس الأمر بين القتل أو الجرح خطأ وبين الجرح أو الضرب عمداً - قد يلبس الأمر بين القتل أو الجرح خطأ وبين الجرح أو الضرب عمداً . ولكن معيار التمييز بين هاتين الجريمتين هو كما قدمنا أن جريمة الجرح أو الضرب عمداً بأنواعها المختلفة تنشأ عن فعل جنائى متمم موجه إلى الجنى عليه ، أما جريمة القتل أو الجرح خطأ فهى بطبيعتها جريمة غير عمدية يحدث فيها القتل أو الجرح عن خطأ غير مقصود من الجانى .

٤٠٤ - مسئولية الحلاقين ومن يباشرون أعمال التطبيب أو الجراحة بدون صفة - كانت محكمة النقض والايام قد ذهبت فى أحكامها الأولى إلى أن

القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح عمدا يتكون بنوع خاص من إرادة الضرر أو عمل الشر (نقض ٧ مايو سنة ١٩٤٠ مع ١١ ص ٢٨٦) ، وأنه إذا أجرى حلاق لمرضى بقصد شفاؤه عملية جراحية ليست من اختصاصه عد فعله جنحة إحداث جروح بعلم مراعاة اللوائح أو جنحة قتل خطأ على حسب النتيجة التي ترتبت على فعله ، وذلك استنادا إلى أن قصد الجاني من إجراء العملية إنما كان شفاء المجنى عليه لا القيام بتجربة علمية ولا بعملية جراحية لضرورة ولا لزوم لها (نقض ٨ يناير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ١٨٨) . وقد جرت محكمة النقض في ذلك على نهج المحاكم الفرنسية التي تعتبر أمثال هذه الحوادث إصابات خطأ نشأت عن عدم اتباع اللوائح ومنطبقة على المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع بحسب الأحوال (جارسون مواد ٣١٩ إلى ٣٢٠ ن ٢١٧) . ولكن محكمة النقض والابرام عدلت عن هذا الرأي واستقر قضاؤها الآن على أن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح عمدا يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه أو صحته ، وقضت بناء على ذلك بتطبيق مواد الجرح والضرب عمداً على حلاقين أحدثوا جروحا ببعض المرضى نتيجة عمليات جراحية أحروها لهم كعملية فتح خراج أو عملية إزالة شعرة بالعين أو عملية حقن تحت الجلد أو عملية ختان غير مرخص باجرائها ، لأن المتهمين في هذه الحوادث وهم ليسوا بجراحين أو أطباء مرخص لهم بإجراء العمليات الجراحية قد تحقق عندهم القصد الجنائي في جريمة إحداث الجروح باقدامهم على جرح المجنى عليهم عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه ، ولا ينفي قيام هذا القصد الجنائي أن من أحدث فعل الجرح واشتراه كان مدفوعا اليه بعامل الختان والشفقة قاصداً بمجرد الخير ملييا طلب المجروح نفسه ، إذ أن البواعث والدوافع التي تعمل على ارتكاب فعل الجرح ولو كانت شريفة لا تؤثر في قيام القصد الجنائي (أنظر الأحكام المنوه عنها في العدد ٢١٦) .

٤٠٥ — لكن إذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يعتمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر ، فلا يمكن اعتباره محدثا لها الجرح عن عمد وإرادة ، وإنما يكون مسؤولا جنائيا

عن خطئه في إحداث هذا الجرح . فإذا كانت الواقعة هي أن المجنى عليه شعر بالمرح عند التبول فقصده إلى منزل المتهم الذي كان تمرجياً بعيادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بان أدخل بقله قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء إلى المجنى عليه . وتفاقت حالته إلى أن توفي ، وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة . ويقدم القلب نتيجة إيلاج قسطرة معدنية يجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموي عفن أدى إلى الوفاة ، فتطبق على هذه الواقعة المادة ٢٣٨ ع على أساس أنها قتل خطأ لا المادة ٢٣٦ ع (عق ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ نص رقم ١٣١٥ سنة ٢٠٠٠)

٤٠٦ - مسؤولية الأطباء والجراحين - أما الجراح الذي يعمل لمرضى عملية جراحية أو الطبيب الذي يصف دواء يزيد وطأة المرض فلا يعد مرتكباً لجريمة الجرح أو الضرب عمداً ، لأن القانون إذ رخص للطبيب أو الجراح اعتماداً على شهادته المدرسية بمزاولة مهنة الطب قد خوله بذلك حق علاج المرضى والتعرض لأجسامهم ولو باجراء عمليات جراحية (انظر الأحكام المتو عنها فيما تقدم بالعدد ٢١٥) .

٤٠٧ - ولكن الأطباء والجراحين مسئولون جنائياً ومدنياً عن جرائم القتل والجرح خطأ التي يمكن أن تنشأ عن إهمالهم أو جهلهم . وهذا المبدأ مسلم به إجماعاً ولا يحوم حوله أي شك . غير أن المحاكم في فرنسا تحصر تطبيقه في حدود ضيقة : فهي لا تعترف لنفسها بحق الحكم بإدانة الأشخاص الذين يمارسون قانوناً فن العلاج إذا كانوا قد طبقوا على مرضاهم نظريات أو آراء أو طرقاً علاجية موضوع خلاف علمي ، كما أنه ليس لها أن تقدر أن علاجاً جراحياً أو عملية جراحية كان لها محل ، أو أن تنفيذ العلاج أو العملية قد تم على أحسن وجه أم لا ، كذلك لا يسأل الطبيب جنائياً ولا مدنياً إذا كان كل ما يؤخذ عليه شيء من عدم التمرين أو الجهل ترتبت عليه نتائج سيئة كان يمكن لطبيباً كفأ منه وأكثر تمريناً أن يتجنبها . وإنما تبدأ مسؤولية الطبيب إذا خالف مبادئ الاحتياط وحسن التقدير العامة التي يتحتم عليه مراعاتها لدى قيامه بأداء مهمته . ففيم يتعلق بهذا الأمر يخضع الطبيب للقانون العام ، مثله في ذلك مثل أي شخص آخر من الناس ، إذ الجهل بأصول الفن خطأ ينسب إلى كل من يمارس فناً من الفنون . ولا محل للقول بأن الأطباء والجراحين إذ كانوا ملزمين بتلقي دروس في

الطب والجراحة والحصول على بعض شهادات طبية يفترض فيهم الالمام بفنهم ، وذلك لأن الشهادة التي تخول الحق في مزاوله مهنة الطب ليست إلا قرينة على العلم والكفاءة ، وهذه القرينة يمكن دحضها من نفس وقائع الدعوى . نعم لا يتجاوز محاكمة الأطباء والجراحين عن جرائم القتل أو الجرح خطأ إلا بعد تدقيق تام ، ولكن لاشك في أن مبدأ المسؤولية الجنائية طبقا للقانون العام يجرى عليهم .

وقد قضت المحاكم الفرنسية بوجود خطأ في العلاج أو في العملية يستوجب المحاكمة الجنائية في الحالات الآتية : السكر ، الإهمال أو ترك المريض ؛ خطأ جسيم في وصف العلاج أو في إعطاء الدواء ؛ استعمال أدوات في حالة سيئة أو عدم المقدرة على استعمال الأدوات العادية ، تجربة طرق علاج جديدة على غير علم من المريض . نقل أمراض معدية بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات الأولية كالغاية بنظافة الآلات وتلقيحها . لكن يجب ألا يضاف إلى هذه الحالات الخطأ في تشخيص المرض وسوء الحظ في نتيجة العملية إذا كان الطبيب أو الجراح قد اتخذ كل الاحتياطات وأجرى الفحص الطبي العادي قبل إجراء العملية ، لأن خطأ التشخيص وسوء الحظ بما لا يمكن تجنبه في غالب الأحيان ، إذ أنه مع الاحتياط في مزاوله مهنة الطب يتعرض المريض لخطر حدوث عوارض لا يمكن أن تقع مسؤوليتها على رجل الفن الذي أخطأ بحسن نية (انظر في ذلك جارو ٥ ن ٢٠٦٠ وجارسون مادة ٣١٩ و ٣٢٠ ن ١٨٩ وما بعدها ونوفو وهلى ٤ ن ١٤١٦ وبلانس ٥ ن ٨ وموسوعات الوز responsabilité ن ١٣٢) .

وقد حكمت محكمة مصر الابتدائية بتهمة استغاثية بأن الطبيب الذي يعمل عملية جراحية بعرض مريض نشأ عنها نزيف غزير استدعى علاج خمسين يوما ، يسأل جنائيا ومدنيا إذا اتضح أن حدوث النزيف مسبب عن قطع شرايين صغيرة في محل العملية وعدم ربطها مع أن الأصول الطبية كانت تقضى بذلك (مصر الابتدائية ١٩ مبر ١٩٠٤ - استغلال ٤ مبر ١٩٠٥) .

٤٠٨ - التباس الأمر بين حوادث القتل أو الجرح خطأ وبين الحوادث

العارضية - من الصعوبات التي يصادفها القضاء في العمل عند تطبيق المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع البحث فيما إذا كان الحادث عارضا أو كان راجعا إلى خطأ من الأخطاء .

المبينة في المادتين المذكورتين وفيمن تقع عليه المسؤولية الجنائية وإليك بعض التطبيقات:

٤٠٩ - مسؤولية المقاول - مقاول الشغل ملزم بالإشراف على إدارة الآلات والأدوات والقفالات الخ ومراقبة تنفيذ الأشغال لتفادي كل خطر يمكن أن يقع على العمال أو غيرهم . فإذا قصر في أدله هذا الواجب كان مرتكباً لحطاً يستوجب مسؤوليته . فتطبق المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ ع على مقاول تسبب في قتل وجرح أشخاص من جراء سقوط بناء أقامه ، متى ثبت أن سبب السقوط يرجع إلى عدم متانة البناء وعدم الأخذ بقواعد الفن (جارسون ن ٦٩ و ٧٣) .

٤١٠ - والمقاول مسئول سواء أكان الحادث قد وقع بسبب رداءة المهمات التي قضاها أو عدم صلاحية الآلات والأدوات التي استعملها أو خطأ الأوامر التي أصدرها ومخالفتها لقواعد الفن ، أو عدم مراقبة العمال الذين استخدمهم أو عدم إصداره التعليمات اللازمة لتنفيذ العمل (جارسون ن ٧٤ الى ٨٠) .

٤١١ - مسؤولية الملاحظين ورؤساء العمل - وليس المقاول هو المسئول وحده عن الحوادث التي تقع ، بل إن الملاحظين ورؤساء العمل المكلفين من قبل المقاول بملاحظة العمال مسئولون جنائياً عن الحوادث التي تقع بسبب إهمالهم أو عدم احتياطهم . على أن مسؤولية المقاول لا تنفي مسؤولية الملاحظ ، كما أن مسؤولية الملاحظ لا تنفي مسؤولية المقاول متى كان الحادث قد نشأ عن خطئهما المشترك (جارسون ن ٨٢) .

٤١٢ - مسؤولية المهندس - ويمكن أن ترفع المسؤولية إلى المهندس المعماري . ولتعيين حدود هذه المسؤولية يجب البحث في طبيعة المهمة المعبود بها إليه . فإذا كان قد اقتصر على وضع التصميم وعمل المقاييس فلا يسأل إلا عن عيوب البناء الناتجة عن عدم احتياظه أو عدم كفايته الفنية . ولكن المهندس المعماري كثيراً ما يكلف بإدارة العمل ومراقبته ، ففي هذه الحالة يكون مسئولاً إذا أهمل هذا الواجب الذي تُلغى الموضوع أن يعين مده . وعلى وجه العموم لا يسأل المهندس إلا عن التعليمات العامة التي يصدرها . ولكن الأمر يكون بخلاف ذلك إذا كان العمل له خطورة خاصة ، ففي المهندس حيث أن يراقب تنفيذ بصفة خاصة . وفي بعض الأحيان يدير المهندس

حركة العمل بنفسه فيسير المال بل ويقدم المهمات أيضا، وفي هذه الحالة يعتبر كالمقاول ويعامل معاملته (جارسون ن ٧٥ الى ٩٠) .

٤١٣ - ومسئولية المهندس والمقاول ليست قاصرة على وقت إقامة البناء، بل تستمر بعد ذلك بحيث يسألان عن كل ما يحدث بالمنزل من خلل أو سقوط يترتب عليه إصابة الغير أو موته مادام ذلك الخلل أو السقوط راجعا إلى خطئهما فالمهندس مسئول بنوع خاص عن الخطأ في التصميم، والمقاول مسئول عن الخطأ في التنفيذ؛ ولكن الأمر يتوقف على ظروف كل مسألة، فقد يعد المهندس مخطئا إذا لم يلاحظ نوع المهمات التي استعملت في البناء (جارسون ن ١٠١) .

٤١٤ - ولا يجوز للمهندس أو المقاول الاحتجاج بأنه اتبع في تصميم البناء أو تشييده رغبة صاحب البناء، إذا كانت معلوماتهما الفنية ترشدهما إلى احتمال وقوع خطأ من جراء ذلك (جارسون ن ٩١) .

وقد حكم بأن المقاول مسئول عن حادث سقوط بلكون في المنزل الذي شيده وبوفاة من كانوا في البلكون إذا كان سبب السقوط يرجع إلى خطأ في عملية الآسمنت المسلح وإلى عدم وجود كوابيل تحمل هذا البلكون. ولا يقبل منه اعتذاره بأنه كان يجرى عملية الآسمنت المسلح تحت مباشرة المالك الذي هو مزارع ولم يكن عنده أى فكرة من هذا الفن، ولا يخليه من المسؤولية تداخل المالك ومنعه من تركيب الكوابيل إذ كان يجب عليه الامتناع عن عمل يخالف أصول الفن. ويفهم المالك عاقبة أمره. كما أنه لا يقبل منه قوله إنه ليس اختصاصيا في هذا الفن ولا يمكنه أن يؤديه إلا تحت إشراف مهندس لأنه كان عليه أن يعرض ذلك على المالك من بادى الأمر. فإقدامه على هذا العمل الخطير الدقيق مع أنه لا يقدر أن يقوم به بنفسه وحده هو رعوة منه وعدم احتياط يجعله مسئولا (حضر الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩٠٦ مع ٧ عدد ٦٤) .

٤١٥ - مسؤولية المالك - أما المالك أى صاحب البناء فالأصل أنه غير مسئول عن الحوادث التي تقع في أعمال البناء أو المصمم التي تعمل لحسابه، متى كان قد

عهد بالعمل إلى مقاول، لأنه مفروض في هذه الحالة أن غرضه من ذلك هو إخلاء نفسه من كل مسئولية خاصة بهذا العمل.

غير أنه يكون مسئولاً إذا تدخل في العمل أو تولى إدارته أو ملاحظته بنفسه أو إذا كان قد عهد بإدارة العمل وملاحظة إلى شخص غير كفء ولا متبرن (جارسون ن ٩٢ إلى ٩٥).

٤١٦ - وقد حكم بأنه من المبادئ المتفق عليها قانوناً أنه إذا ثبت أن المالك اشترك بنفسه في إدارة البناء ومباشرة عمله يكون مسئولاً جنائياً عن القتل الذي يحصل من سقوطه بسبب العيوب الموجودة في البناء القديم. وتقدير وقائع الاشتراك في هذا المقام من اختصاص قاضي الموضوع وليس لمحكمة النقض والإبرام حق المراقبة عليه (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ١٢٠).

وأن كل صاحب بناء يشرع في هدمه سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بهذا الهدم تحت ملاحظته وإشرافه، يجب عليه اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقي الأنفس والأموال ما قد يصيبها من الأضرار، وما لم يفعل فهو مسئول جنائياً ومدنياً. ويعتبر أن العمل جار تحت ملاحظته وإشرافه متى كان عالماً بحصوله وكان لم يثبت أنه عهد به فعلاً لأشخاص ممن يقومون عادة بمثلته تحت مسئوليتهم خاصة (نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩، عملة ٩ عدد ٣٧١).

وأنه إذا ثبت أن صاحب الطوب الذي انهار وأصاب المجنى عليه قد عهد برصه إلى رجل من أهل الصناعة، فقد رفعت عنه بذلك المسئولية الجنائية والمدنية أيضاً وانحصرت تلك المسئولية فيمن تولى رص الطوب إذا ما تحققت أركانها طبقاً للقانون (نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣١٦ سنة ٤٦ ق).

وأن المالك مسئول عن حادث سقوط بلكون منزله وموت من كانوا به بسبب خطأ في عملية الاستمات المسلح وعدم وجود كوابيل تحمل هذا البلكون، متى كان الثابت: أولاً أنه التجأ إلى شخص غير أخصائي في فن التسليح وهو عملية خطيرة ودقيقة جداً دون أن يلتجئ إلى مهتكم في يابشر هذه العملية تحت مسئوليته، خصوصاً وقد تبين من التحقيق أن الشخص الذي قام بهذه العملية كان نجاراً في الأصل

ثم تمجراً وسار في عملية الاستمات المسلح . وثانياً أنه تدخل في العمل فعلاً ومنع تركيب الكوابيل التي كانت أعدت لحل البلكون ، وكان ذلك من أسباب سقوط البلكون وحصول الحادث (مصر الإخبارية ١١ مايو سنة ١٩٧٧ مج ٢٩ عدد ١٢٥) .

٤١٧ - وصاحب البناء مسئول جنائياً عما يحدث لسأكنيه وغيرهم من الإصابات الناشئة عن سقوط ذلك للبناء بسبب قدمه أو عيوب فيه ، متى ثبت أنه كان يعلم أو كان في حالة تمكنه من العلم بأن البناء غير متين أو إذا كان قد أُنذر بأن البناء آيل للسقوط ولم يتخذ الوسائل اللازمة لمنع الخطر (جارسون ن ١٠٥) .

وقد حكم بأن المؤجر مكلف بعمل الإصلاحات المستعجلة الضرورية لحفظ الشيء المؤجر أثناء مدة الإجارة . فإذا قصر في ذلك كان مسؤولاً مدنياً وجنائياً عن نتيجة تقصيره . فإذا قصر مالك المنزل في ترميمه وانبى على ذلك سقوطه على المستأجر ووفاته ، كان المالك مسؤولاً جنائياً طبقاً للمادة ٢٣٨ ع (البان الجزئية ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ محاماه ٤ ص ٥٦٢) .

ولكن يجب عدم التغالي في شأن هذه المسؤولية . فالمالك لا يعد مخطئاً إذا كان يجهل الخطر . وقد حكم بأنه إذا كانت مسؤولية صاحب البناء مدنياً عما يصيب الغير من تهم ناته ليست مؤسسة على خطأ مفترض ، بل أساسها تحقق الخطأ من جانب المتسبب به سواء أكان هو مالك البناء أم غيره ، فمسئوليته جنائياً تتطلب من باب أولى تحقق التسبب بخطأ من تقام عليه الدعوى العمومية . فإذا كان الثابت في الدعوى أن مهندس التنظيم عاين منزل المتهم فوجده بحالة تنذر بالسقوط العاجل وأن مرجع ذلك إلى شروخ عابثها لا تدرك إلا بعين ذى الفن ، وطلب إلى الساكنين فيه إخلاء في ظرف أربع وعشرين ساعة ، وقد سقط المنزل قبل انتهاء هذه المدة فاصيت امرأاً أثناء سيرها في الطريق وهي ذاهبة إلى القرن المجاور للمنزل ، فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يصح معه نسبة أى خطأ أو إهمال للتهم صاحب المنزل حتى يكون مسؤولاً عن الحادث (قضى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ مج ٤١ عدد ١٢٣ ص ٢٣١) .

٤١٨ - حوادث السيارات — السيارات في الوقت الحاضر يتسبب عنها حوادث كثيرة ، وهي بين أيدي السائقين المجازفين مصدر لخطر حقيقى على سلامة المرور

في الشوارع والطرق . ولتفادي هذه الحوادث قد وضع قرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يولية سنة ١٩١٣ بشأن لائحة السيارات بعض أحكام نظامية : منها أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حائزاً لرخصة ، ولا تعطى رخصة قيادة سيارة إلى شخص لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة ، ولا يجوز لمالك السيارة أن يعهد بقيادتها إلى شخص غير حائز على رخصة قيادة سيارة ، ولا يجوز أن تزيد سرعة السيارة عن حد معين ، ولا يجوز قيادة السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته ، ولا يجوز للسيارات المدة للأجرة أن تحمل عدداً من الركاب يزيد عما هو وارد في رخصتها . فجرد مخالفة هذه الأحكام يستوجب مسئولية قائد السيارة أو مالكها . ولكن يجب أن لا ننسى أن هذه المسئولية تتحقق أيضاً بارتكاب أى إهمال أو رعونة أو عدم احتياط .

٤١٩ - وقد حكمت المحاكم المصرية بتطبيق المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع على مالك السيارة إذا عهد بقيادة سارته إلى شخص غير مرخص له ولا يحسن القيادة وقد تسبب عن عدم مراعاة اللائحة في هذا الصدد أن اصطدمت السيارة بانسان فأمامته أو أصابته بجروح (قض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ عمارة ٨ عدد ٢١٨ وأول مايو سنة ١٩٣٠ عمارة ١١ عدد ٨ حج ٣١ عدد ٧٨) . أو مكن شخصا من قيادتها وهو يعلم أن لا رخصة له في قيادة السيارات ثم ركب مع السائق وأخذ يدعو الناس للركوب زيادة عن القدر المقرر ويجلسهم على الرافار فسقطت السيارة في ترعة ونشأ عن ذلك قتل شخص وإصابة آخر ، لأن مالك السيارة بما ارتكبه من أعمال الخطأ المسببة للحادث صاحب علقه كقائد السيارة ولهذا يكون مستحقاً للعقوبة استحقاق قائد السيارة لها (قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٤٤٩ سنة ٤٧ ق)

٤٣٠ - وحكمت بتطبيق المادتين المذكورتين أيضاً على قائد السيارة : إذا كان سائراً في وسط الطريق تاركاً الجانب الأيمن منه ، لأن السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء القطر ، وقد عثت عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤ بالنص عليه في المادة ١٥ بقوله يجب على كل عربي أن يلازم حال مسيره الجهة التي على يمينه . فإذا كانت لائحة السيارات لم تشمل على نص

مثله فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معنى من الخضوع لهذا النظام الذي هو نظام عام مقرر بطريق العرف على الأقل في جميع أنحاء القطر كما تقدم . فخالقه سائق السيارة لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للأمانة معينة فهي على كل حال تعد عدم احتياط في السير نظرا إلى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلاؤها لمن يكون قادما من الطريق المكسي ، وهذا القدر من الخطأ كاف لمسألة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه وذلك عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع (هنس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٤ سنة ٢ ق) .

وإذا كان سائرا بالجهة اليسرى من الطريق وكان مسرعا بالسيارة (هنس ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٨٠١ سنة ٤٦ ق) .

وإذا كان سائرا بالسيارة تاركا الجانب الأيمن من الطريق حتى إذا اقتربت منه سيارة أخرى انحرف بسيارته فجأة إلى اليمين فصدمتها بمؤخرتها فانقلبت بمن فيها فاصيب بعضهم (هنس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٧٩ سنة ٤٧ ق) .

وإذا كان المتهم يقود سيارة أجرة محملة بركاب وأمتعة تزيد كثيرا عما تحتمله وكان يسير بها على يسار الطريق وبسرعة شديدة ولم يلتفت لمنحن في الطريق مما تسبب عنه سقوط السيارة في الترع وإصابة بعض أشخاص ووفاة امرأة غرقا (هنس ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٦٥٨ سنة ٣ ق) .

وإذا كان المتهم قد انحرف بسيارته إلى اليسار ليتقدم سيارة أخرى كانت تسير أمامه دون أن يتبصر عواقب هذا الانحراف فاصطدمت بسيارته بمربة نقل كان يقودها أحد المصايين ثم زاد انحرافه إلى اليسار حتى اصطدمت السيارة بسور كوبري فاصيب باقي المجني عليهم الذين كانوا بالسيارة ، وذلك لأنه إذا جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر كما وقع في هذه الحادثة . فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف إلى اليسار رغبة في أن يتقدم ما أمامه من العربات ، لأن هذا

الترخيص المنصوص عليه في اللوائح التي يتمسك بها المتهم مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر للغير (غن ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٥٥٣ سنة ٤ ق) .
وإذا سار المتهم بسيارته ليلاً وكان أحد المصاييح الإمامية بها مطفاً وثبت أن المتهم لم يزم ولم ينه المارة وأنه اندفع من جهة اليمين التي كان سائراً فيها إلى جهة اليسار دفعة واحدة بدون تنبيه ولا زمر (غن ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١١٨٧ سنة ٤٦ ق) .

وإذا مال المتهم بالسيارة التي كان يقودها فجأة جهة اليسار ليفادى سيارة أخرى فصدم أحد المارة في ساقه فأحدث به جرحاً نشأ عنه تسمم دموى حديدي سبب الوفاة (بندر الزقاقين الجزئية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بحالة ٩ عدد ٤٩٤) .

وإذا ثبت أن المتهم كان يقود السيارة وهو سكران وأسرع بها لإسراعاً خطراً ولم يستعمل النور الذي بها ليكشف له الطريق (غن ٥ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٠٤ سنة ٤٨ ق) .

وإذا كان المتهم يقود سيارته برعونة وطيش ، تملكته نزوة الشباب فلم يملك زمام سيارته وأرغى لها العنان غير آبه بقوانين تحظر سرعة السيارات إذ حددتها في المدن لائحة السيارات بما لا يزيد على ثلاثين كيلو متراً في الساعة (غن ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٩ سنة ٤ ق) .

٤٢١ — حوادث السكك الحديدية — تنص المادة ١٦٩ ع على أن « كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحتدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى ، أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس » . وهذه المادة تعاقب من يسيئون بغير عمد في الحوادث التي ينشأ عنها موت أو جروح بعقوبات أشد من المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ع

ولكن المادة ١٦٩ ع لا تنطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص

الموجودين في القطارات أو غيرها من وسائل النقل الخطر . أما الحوادث الأخرى فيطبق عليها حكم المادتين ٣٣٨ و ٢٤٤ ع .

وقد حكم بتطبيق المادة ٢٤٤ ع على كمسوى تسبب من غير قصد ولا تتمد في إصابة راكب بقطار السكة الحديدية ونشأ ذلك عن رعوته وعدم احتياطه وعدم مراعاته للوائح ، بأن أعطى سائق القطار إشارة القيام قبل أن تأكد من نزول المجنى عليه فسقط من القطار وأصابته عربة نقل بجروح (نفس ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٨ سنة ٤٦ ق) .

وحكم بتطبيق المادتين ٣٣٨ و ٢٤٤ ع على محولجي وأوسطى دريسة تسيبا باهما لعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما للوائح في قتل شخص وإصابة آخر ، إذ كلف الأول بعمل مناورة وكشف الطريق أمام قطار بضاعة ، وبدلاً من أن يسير عند آخر عربة من عربات القطار ليكشف الطريق وينبه من فيه لتفادي الخطر كان وقت حصول الحادث سائراً بجانب القاطرة على مسافة أربعة أمتار منها مع أن القطار كان يدفع ست عربات ، فتج عن ذلك أن دام القطار عساكر الدريسة أثناء عملهم في الخط وقتل أحد المجنى عليهما وأصيب الآخر بجروح ، وكان الثاني برأس فرقة الدريسة التي كانت تصلح الخط ، وكان من المحتم عليه إذا ما انتقل من مكان إلى آخر أن يبين عاملاً آخر بدلاً منه لفت نظر بقية العمال إلى ما قد يحدث من الخطر في هذه الفترة فبدلاً من العمل بهذا الواجب اكتفى بالتيه على العمال تسيباً عاماً بقوله لهم « خذوا بالك » . ولولا هذا الإخلال بالواجب المفروض على كل من التمهين وعدم القيام بهذا الاحتياط المزدوج لما وقع شيء من هذا الحادث (نفس ١ يونيو سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١١٩٩ سنة ٤ ق) .

